

[illegible]

صحيحة	صحيحة
١٧٦ ما يقع فيه الشفعة	٢١٨ القضاء فيما يعطى العمال
١٧٩ ما لا يقع فيه الشفعة	٢١٨ القضاء في الجمالة والمحول
١٧٩ كتاب الاقضية	٢١٨ القضاء فيما ابتاع ثوباً وبه عيب
١٧٩ الترغيب في القضاء	٢١٩ ما لا يجوز من التحل
١٨٢ الشهادات	٢٢٢ ما لا يجوز من العضية
١٨٤ القضاء في شهادة المحدث	٢٢٣ القضاء في الهبة
١٨٤ القضاء باليمين مع الشاهد	٢٢٣ الاعتصام في الصدقة
١٨٨ القضاء فيما ينهك دينه وعليه دين له	٢٢٤ القضاء في العري
فيه شاهد واحد	٢٢٥ القضاء في اللقطة
١٨٨ القضاء في الدعوى	٢٢٩ القضاء في استهلاك اللقطة
١٨٩ القضاء في شهادة اصدان	٢٢٩ القضاء في الضوال
١٨٩ ما جاء في الحديث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٣٠ صدقة المحي عن الميت
١٩١ جامع ما جاء في اليمين على المنبر	٢٣٢ الامر بالوصية
١٩٢ ما لا يجوز من غلق الرهن	٢٣٤ جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب
١٩٢ القضاء في رهن الثمر والحيوان	والسفيه
١٩٣ القضاء في الرهن من الحيوان	٢٣٤ الوصية في الثلث لا يتعدى
١٩٤ القضاء في الرهن يكون بين الرجلين	٢٤٠ أمر الحامل والمريض والذي يحضر القفال
١٩٤ قضاء في جامع الرهن	في أموالهم
١٩٥ القضاء في كراء الدابة والتعدي بها	٢٤٠ الوصية للوارث والحيارة
١٩٦ القضاء في المسكره	٢٤٢ ما جاء في المؤث من الرجال ومن أحق بالولد
١٩٦ القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره	٢٤٤ العيب في السلامة وضمانها
١٩٧ القضاء فيما ارتد عن الاسلام	٢٤٥ جامع القضاء وكراهته
١٩٩ القضاء فيما وجد مع امرأته رجلاً	٢٤٦ ما جاء فيما فسد العبيد أو جرحوا
٢٠٠ القضاء في المنبذ	٢٤٦ ما يجوز من التحل
٢٠١ القضاء بما يحاق بالولد بآبيه	٢٤٧ كتاب العتق والولاء
٢٠٧ القضاء في ميراث الولد المستحق	٢٥٠ الشرط في العتق
٢٠٨ القضاء في أمهات الاولاد	٢٥٠ من اعتق رقبة الا يملك غيرهم مالا
٢٠٨ القضاء في عمارة لموات	٢٥١ مال العبد اذا عتق
٢١٠ القضاء في المياه	٢٥١ عتق أمهات الاولاد وجامع القضاء
٢١٢ القضاء في المرفق	في الشاقة
٢١٥ القضاء في قسم الاموال	٢٥٢ ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢١٦ القضاء في الضوري والحريصة	٢٥٤ ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢١٧ القضاء فيما أصاب شيئاً من الهام	٢٥٥ عتق المحي عن الميت

يوزن	٩٦	كتاب البيوع
التمهي عن بيعتين في بيعة	٩٦	مباحات بيع مربوب
بيع الغرر	٩٦	ما جاء في من المملوك
اللامسة والمنابذة	٩٦	العهدة
بيع المراجعة	٩٦	العيبان الرقيق
البيع على البرناح	١٠١	ما جاء في لوبسة ذابعت والشرط فيها
بيع الخنار	١٠١	أشهى من به الرحل وأبدية وله زوج
ما جاء في الربا في الدين	١٠٢	ما جاء في ثمر المال يساع أصله
جامع الدين والحول	١٠٣	التمهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
ما جاء في الشركة وانتولية والاقالة	١٠٤	ما جاء في بيع العربة
ما جاء في افلاس الغريم	١٠٥	الجحفة في بيع الثمار والزروع
ما يجوز من السلف	١٠٦	ما يجوز من استثناء الثمر
ما لا يجوز من السلف	١٠٦	ما يكره من بيع العربة
ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة	١٠٨	ما جاء في المزاينة والمحاقلة
جامع البيوع	١١١	جامع بيع الثمر
كتاب القراض	١١٢	بيع الغاكة
ما جاء في القراض	١١٣	بيع الذهب بالورق عينا وتبرا
ما يجوز في القراض	١١٦	ما جاء في الصرف
ما يجوز من الشرط في القراض	١١٨	المراطة
ما لا يجوز من الشرط في القراض	١٢٠	العينة وما يشبهها
القراض في العروض	١٢٢	ما يكره من بيع الطعام الى أجل
الكراء في القراض	١٢٣	السلف في الطعام
التمتع في القراض	١٢٣	بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما
ما يجوز من النفقة في القراض	١٢٥	جامع بيع الطعام
ما لا يجوز من النفقة في القراض	١٢٦	الحكمة والتربص
الدين في القراض	١٢٧	ما يجوز من بيع الحيوان بفضله ببعض
البضاعة في القراض	١٢٨	والسلف فيه
السلف في القراض	١٢٨	ما لا يجوز من بيع الحيوان
المسبة في القراض	١٢٩	بيع الحيوان باللحم
جامع ما جاء في القراض	١٣٠	بيع اللحم باللحم
كتاب المسافة	١٣١	ما جاء في ثمن الكلب
الشرط في الرقيق في المسافة	١٣٢	السلف وبيع العروض به منها ببعض
كتاب كراء الارض	١٣٣	السلف في العروض
كتاب النفقة	١٣٤	بيع الخناس والمجذوم وما يشبههما

الجزء الثالث من شرح حاشية المحققين وإمام

العارفين العلامة سيدى محمد الزرقا فقه

على صحيح الموطأ لإمام الأئمة

عالم المدينة مالك بن

أنس نفعنا الله به

والمسلمين

صلى الله عليه وسلم

م

صفحة		صفحة	
٢٧٣	ميراث المكاتب اذا عتق	٢٥٥	فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن زنا
٢٧٣	الشرط في المكاتب	٢٥٦	ميراث الولاء لمن اعتق
٢٧٤	ولاء المكاتب اذا عتق	٢٦٢	جراح المولى اذا عتق
٢٧٤	مالا يجوز من عتق المكاتب	٢٦٣	ميراث الولاء
٢٧٥	جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده	٢٦٤	ميراث المسابقة وولاء من اعتق اليهودي
٢٧٥	الوصية في المكاتب	٢٦٤	والنصراني
٢٧٧	كتاب المدبر	٢٦٥	كتاب المكاتب
٢٧٧	القضاء في ولد المدبرة	٢٦٥	انقضاء عتق المكاتب
٢٧٧	جامع ما جاء في التدبير	٢٦٨	تجديده في الكتابة
٢٧٨	الوصية في التدبير	٢٦٨	انقضاء عتق في الكتابة
٢٧٨	مس الرجل ولدته اذا دبرها	٢٧٠	جراح المكاتب
٢٧٨	بيع المدبر	٢٧١	بيع المكاتب
٢٧٩	جراح المدبر	٢٧٢	بيع المكاتب
٢٨٠	جراح أم الولد	٢٧٢	عتق المكاتب اذا اذى ما عليه قبل عمله

للعقد حتى قيل لم يرد في القرآن إلا للعقد ولا يرد مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لأن شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والا فلا بد من العقد لأن معنى نكح تتزوج أي يعقد عليها ومعه أنه ذلك كاف بمجرده لكن بينت السنة أنه لا بد مع العقد من ذوق العسل قال ابن فارس لم يرد النكاح في القرآن إلا للتزوج الأقوله تعالى وابتلوا أيتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن أراد به المحرم * والثاني أنه حقيقته في الوطء مجاز في العقد * والثالث حقيقته فيهما بالاشترائك ويتبع المقصود بالقرينة كما مر عن أبي علي وذكر ابن القطاع للنكاح أكثر من ألف اسم وفوائده كثيرة منها أنه سبب لو حود النوع الإنساني وفضاء الوطء بنيل اللذة والتمتع بالنهية وهذه هي الفائدة التي في المجنة إذ لا تنال فيها ومنها غرض البصر وكفى الناس عن المحرم إلى غير ذلك

* اسم الله الرحمن الرحيم ما جاء في المحطبة *

بكره الحاح المججمة الماس النكاح (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة وسد الموحدة ابن نفع بالالف والمججمة الانصاري الذي رده فقه ما من سنة إحدى وعشرين ومائة وهو ابن أربع وسبع سنين (عن الأعرج) بن راجح بن عمر (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) برفع بخطاب حرم بمعنى النهي ودرأ عن صريح النهي قال عياض وغيره المانع إنما هو بدار كونه حديث فالحملات قدس حرم أخرت له خطبته لئلا يفهم بنكره حول بهمهم على بعضه وأنى به سير الزكون قال الخطابي وفي قوله أخيه دليل أن الأول مسلم فإن كان يهوديا أو نصرانيا لم يمنع وإليه ذهب الأوزاعي والجمهور على خلافه وأجابوا بأن ذكر الأخ جرى على الغالب لئلا يدرأ عنه التالا والمعنى في ذلك ما فيه من الأيداء والءاطاع (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) أسلم وكذا الدمشقي زاد ابن حريم عن نافع عن ابن عمر حتى يترك المحاط قبله أو يأتى له الخاطب الأول رواه البخاري قال ابن القاسم النهي إنما هو في غير العاسق أما للعاسق فخطب على خطبته قل عياض لا ينبغي أن يختلف فيه انتهى والفرق أنه لا يرد على فسده بخلاف الدمشقي وقد تابع ما كان حريم في البخاري والليث وعبيد الله وزاد الآن ياذن وأيوب ثلاثهم عندهم لم الأربعة عن نافع (قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فبما نرى) بضم النون نظرت (والله أعلم) بما أراد (لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أن يخطب الرجل المرأة فتركها إليه وينعقدان) بالنون اسم متاف وفي نسخة بجذفها عطف على يخطب (على صداق واحد معلوم وقد تراضيا) على ذلك (فهو نسرى عليه اسمها) وولى المجبرة مثلها في هذا (فذلك التي نهى) صلى الله عليه وسلم (أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ولم يعن) لم يرد (بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافها أمره ولم تركها إليه أن لا يخطبها أحد فهذا باب فساد يدخل على الناس) لو أريد ذلك لما فيه من الضيق المرفوع عن الدين موافق عياض اختلف في أن الركون الرضى بالزوج أو سميه الصداق وقال الشافعي إنما النهي إذا أذنت لولى العمد أن يعقد رجل مع من ولا خلاف أن الخطاط بعد الركون عاص واختلف إذا وقع العقد في صورة النهي هل يفسخ العقد أم لا وقال الشافعي والكويتيون يفسخ العقد لأن النهي ليس عندهم للوجوب أي للكره أو المحذور والفرق لأن مالك وله ثالث يفسخ قبل المبنى حكاه أبو عمر قال والمشهور أنه يفسخ قبل المبنى ويثبت بعده (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) القاسم بن محمد بن الصديق (أنه كان يقول في قول الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم أو كنتم (به من خطبة النساء) في عدة غير رجعية (أو كنتم) أظهروا (في أنفسكم)

مساء الله كان

(كتاب السكاح)

مولعة انضم والداحل وقال المطرزي والازهرى هو الوطاء حقة ومنه قول الفرزدق
اذا سقى الله فوما صوب غادية * فلا سقى الله أرض الكوفة المطرا
السار كس على طاهر نساء همو * والناس كبحن بسطى دج له البقرا
وهو مجاز فى العندلان العند فيه ضم والسكراح هو انضم حقه قال
دممت الى صدرى معطر صدرها * كما نكحت ام الغلام صبيها
أتى كما ضمت اولانه سبيه فجازت الاستعارة لذلك وقال بعضهم اصله لزوم شئ لشيء متعلما عليه ويكون
فى المحسوس والمعانى قالوا نكح المطر الارض ونكح العباس العين ونكحت الفمخ فى الارض اذا حرقتها
ونذره فيها ونكحت الحساة اخفاف الابل قال المني
انكحت دم حصاه اخف يعلية * نكحت من بى الديك السهل والخيلا
والدم لم يفتح الياء الناده المطبوعة على الحمل والنكحت من بغن معجزة الاخذ قهرا وقال الفراء العرب تقول
نكح المراه نكح النون بضعها وهى كناية عن الفرج فاذا قالوا نكحها ارادوا اصاب نكحها أى فرجها
وهال ابن بنى سأل أباعلى الفارسي عن قولهم نكحها فقال فرقت العرب فرقا طيقا يعرف به موضع
العدن من الرطه فاذا قالوا نكح فلان فلانه أوبنت فلان أو اخته ارادوا تزوجها وتعد عليها اذا قالوا
نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا الا الجماعه لان ذكر المرأة أو الزوجه يستغنى عن العقد قال الابن وهذا
يرجع الى انه مشترك وينعني المقصود بالتهران التى ذكر الفارسي * وفى حقيقته عند الفقهاء ثلاثة
أوجه * أحدها انه حقيقة فى العقد مجاز فى الوطاء واحتج له بكثرة وروده فى السكيات والسنة

بصافه. لعل على أن ما عداه بخلافه فتوله في الثيب أحق بنفسها جاع نصا ودلالة والعمل بالدلالة
 جب كوجوبه بالنص وانما شرع الولي استئذانها تطييبا لها لا وجوبا بدليل جعله صماتها اذنها
 الصمات ليس بأذن وانما جعل بمنزلة الاذن لانها قد تسبحي ان تصيح ورواه مسلم لم عن سعيد بن منصور
 قتيبة بن سعيد ويحيى التميمي الثلاثة عن مالك به وأخرجه أحمد والشافعي وأصحاب السنن كلهم من
 اريق مالك وتابعه زباد بن سعد عن عبد الله بن الفضل باسناداه بلفظ الثيب أحق بنفسها من وليها
 البكر يستأذنها أبوها واذنها صماتها وروى بإسنادها وصماتها اقرارها ورواه مسلم قال ابن عبد البر هذا حديث
 فيسح أصل من أصول الاحكام رواه عن مالك جماعة من المجلة كشعبة والسيافين ويحيى القطان
 يلى ورواه أبو حنيفة ولا يصح وقال عياض رواه عن مالك أكثر افرانه ومن هوا كرمهم كآني خديفة
 اللث (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا بأذن وليها)
 كالأب (أوذى الرأى من أهلها) قال مالك في المدونة هو ارجل من العشرة وابن العم أو الوالى وروى
 بن بافع عنه أنه ارجل من عصبتها أو قال ابن الماحسون العشرة قد تغضم انما هو ارجل من البطن
 ومن بطن من أعتقها لان البطن ألسن من العشرة (أو السلطان) لانه ولى من لا ولى له قال الباجي
 ريد من له حكم من امام أو قاص في تزوجها مع عدم الولي أمانعه فروى أصبغ عن ابن القاسم ليس له
 ريزوح حتى يسأله فان امتنع لغير عذر زوجه فان نذر السلطان أو ذوالرأى من أهلها فأنكحها ففي
 المدونة يمضى ورأى حديث عمر على المساواة وحكاها ابن حبيب عن ابن القاسم ورده بانه لو كان كذلك
 رة قول مالك بتقديم الابدع وانما معناه اذا لم يكن لها ولى من القربا به فقال أبو عمر اختلف أصحابنا في قوله
 عمر هذا فقال بعضهم كل واحد من هؤلاء يجوز انكاحه اذا أصاب وجهه الكساح من الكفو والصالح
 وقال آخرون على الترتيب لا التحخير (مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كما ينيكحان
 ناتها الا بكار) البالغات بدليل قوله (ولا يستأمران) أى يسأنا من اذعرا البالغ لا يستأمرها
 الاب (قال مالك وذلك الامر عندنا في نكاح الانكار) انه لا يجب استئذانهم فالحديث محمول على
 لندب او على اليدعة كما جاء في بعض منعه (وليس للبكر جوار في ما ألتحقى تدخل بها) عذر زوجها
 (ويعرف من حالها) از شدوا والصالح (مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن
 يسار كانوا يقولون في لكرير زوجها أبوها بغير اذنها ان ذلك لا رن لها) لانه يحبرها عند النجور

(ما جاء في الصدقات والحجاء)

بفتح الصاد في امة الاكثر والثانية كسرها ويجمع على صدق بضمين والثالثة لغة الحجاز صدقة بفتح الصاد
 وضم الدال وتجمع على صدقات على لفظها وفي التنزيل وآتوا النساء صدقاتهن والرابعة لغة غنيم صدقة
 والجمع صدقات مثل غرفة وغرفات في وجوهها والخامسة صدقة وجعها صدق مثل قرية وقرى
 واصلها بالالف أعطاها صدقاتها والحجاء بالكسر والمد لا إعطاء بلا عوض (مالك عن أبي حازم)
 بالمهملة والراى سلمة (بن دينار) المدنى العابد الثقة (عن سهل بن سعد) بن مالك الانصارى الخزرجي
 (الساعدي) الصحابي ابن الصحابي مات وقد جاوز المائة سنة ثمان وثمانين وقيل بعدها (ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة) قال الحافظ لم اقف على اسمها وقول ابن القطاع في الاحكام انها حولة
 بنت حكيم وام شريك وميمونة نقله من اسم الواهبة في قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي
 وقال في المقدمة ولا ثبت شيء من ذلك (فقال يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك) بلام التثنية
 استجلبت هنا في ثبوت المنافع أى وهبت أمر نفسي لك أو نحو ذلك والا فالحقيقة غير مرادة لان رقة الحجر

من قصد ذلك كاهن فلم تذكروه بالسنتكم لا معرضين ولا مصرحين (علم الله أنكم ستمذكرونها)
أى بالخطبة ولا تصبرون عنها فباح لكم التعريض (ولكن لا تقاعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا
معروفا) أى ما عرف شرعاً من التعريض فلكم ذلك والسر النكاح قال الشاعر

قد زعمت بسباسبه اليوم أننى * كبرت وإن لا يحسن السرامى

ما تعريض (أن يقول الرجل للمرأة وهى فى عذتها من وفاة زوجها) وكذا من طلاقه البائن لا الرجعى
فيحرم فيها المعريض اجتماعا حكامه القوطى (أى على الكريمة) نهية عزيزة جمعها كريمات
وكرائم (وأنى فى ذلك رغب) أى مرید وكان تعريضاً لأن الرغبة لا تمنع فى النكاح فلا يكون صريحاً حتى
يصرح بمقتضى الرغبة كان يهول رغب فى نكاحك (هو أن الله لسائق اليك خيراً ورزقاً ونحو هذا من
القول) الذى لا تصرح فيه كذا أحلت فاذنيتى ومن يجده مثلك وفى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال
لو طمعت بذي قيس إذا حللت فاذنيتى وفى البخارى عن ابن عباس فى التعريض أن يقول أنى أريد النكاح
ولو حدث أن تيسر لى امرأة صالحة انتهت والله تعالى أعلم

* (استئذان البكر والایم فى أنفسهما) *

الایم بكسر الخاء لغة من لا زوج له رجلاً كان أو امرأة بكراً أو ثيباً قال الشاعر

لقد امت حتى لأمنى كل صاحب * رجاء سلمى أن تئيم كآمت

والمراد هنا الثيب (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
الهاشمى المدنى ثقة من رجال الجميع تابعى صغير من طبقة الزهري (عن نافع بن جبر بن مطعم) بن
عدي التمرشى النوفلى يكنى أبا محمد وأبا عبد الله المدنى ثقة فاضل مات سنة تسع وتسعين روى له الكل
(عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها) لفظة
أحق للمشاركة أى أن لها فى نفسها فى النكاح حقاً ولوليها وحققاً أكد من حقه قاله النووى وقال
عباس يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق فى كل شئ من عقد وغيره ويحتمل أنها أحق بالرضى
أن لا تزوج حتى تنطق بالاذن بخلاف البكر لكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولى مع
غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولى تعين الاحتمال الثانى أن المراد أحق بالرضى دون العقد
وأن حق الولى فى العقد ودل افعال التعضيل المتعضى المشاركة أن وليها حقاً لكن حقها أكد وحقها
أن لا يئيم ذلك إلا برضاها قال واختلف فى معنى الأيم هنا مع اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على كل امرأة
لا زوج لها صغيرة أو كبيرة بكراً أو ثيباً حكاه المحررى واسماعيل الفاضلى وغيرهما فقال علماء الحجاز
وكافة الفقهاء المراد الثيب المتوفى عنها والمه لقة لأنه أكثر استعمالاً ولأن جماعة من الثقات رووه بلفظ
الثيب ولقيا بالله بالبكر وقال الكوفيون وزفر والشعبي والزهري الأيم هنا على معناه اللغوى ثيباً أو بكراً
بالغة فعقدها على نفسها جائز وليس الولى من أركان صحة العقد بل من تمامه وتعقب بأنه لو كان المراد
ذلك لم يكن لفصل الأيم من البكر معنى (والبكر) البالغ وفى رواية شعبة عن مالك واليمنية مكان
البكر (تستأذن فى نفسها) أى يستأذنها وليها أبا كان أو غيره تطيباً لنفسها (وأذنها صماتها)
الضم سكوتها قال القرطبي هذا منه صلى الله عليه وسلم مراعاة لتمام صومنها وإبقاء لاستحيائها لأنها
وتكلمت صريحاً لظن أنها رغبة فى الرجال وذلك لا يليق فى البكر واستحب العلماء أن تعلم أن صماتها
دون واختلف قول مالك فى حل البكر هنا على التيمية كما جاء فى الرواية الأخرى وجهه على ظاهره
بل ذات لب لكن على النكاح لا الوجوب وقاله الشافعى وأحمد وغيرهما وقل الكوفيون والأوزاعي
يلزم ذلك فى كل بكر ومفهوم الحديث أن ولئى البكر أحق بها من نفسها لأن الشئ إذا قيد بأخص

سديدة اكراما للقرآن لانها تكون بمعنى الموهوبة وذلك لا يجوز الا له صلى الله عليه وسلم قاله انما زرى
وقال عياض يحتمل وجهين اظهرهما ان عليهما ما معه من القرآن او قدرامنه ويكون صداقها تعليمه اياها
وجاء هذا عن مالك واحتج به من قال ان منافع الايمان تكون صداقاً في رواية مسلم اذهب فعلهما من
القرآن وفي أبي داود فعلهما عشرين آية وفي الصّماوي والابهرى وغيرهما والليث ومكيون هذا خاص
بالنبي صلى الله عليه وسلم والباء على هذا بمعنى اللام أي لما حفظت من القرآن وصرت لها كفوا في لئس
وهذا يحتاج الى دامل انتهى وقد حكى أيضا عن أبي خنيفة وأحمد ومالك وهما قولان مرجحان في زهبة
ودليله ما أخرجه سعيد بن منصور وابن السكن عن أبي النعمان الأزدي العبّاسي قال رزق رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا يكون لأحد بعد ذلك غيرها . واقول الثاني لما لك
والشافعي وغيرهما جواز جعل الصداق منافع على ظاهر الحديث قال عياض ويمكن ان تكونه لانه لا يمتنع
من القرآن اذ رضيه لها وسبق ذكر المهر مسكوتاً عنه قال انه صدق عنه كما كثر عن الواضي في رمضان
وودى المقتول بخير اذ لم يخاف أدله رفقا بآفته أو أبقى له راق في ذمته وانكحه نفوا حتى يجد صداقا
او يتكسبه بما معه من القرآن ويحرص على تعلم القرآن وفضل أهله وسفاعتهم به وأشار الدودي الى انه
انكحها بلا مشورتها ولا صداق لانه أولى بالموثمين من أنفسهم واذا أحسن هذا كله لم يكن فيه حجة لجواز
النكاح بلا صداق وبما لا قدر له . وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني وقد انكحته كما على أن تفرقها
وتعلمها واذا رزقك الله عوصتها فترؤجها الرجل على ذلك وهذا لا يقوى ذلك الاحتمال وقم جوار اخذ
الاجرة على تعليم القرآن وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة ويدل له أيضا حديث العجيج ان احق ما أخذتم
عليه أجرا كتاب الله وكرمه أبو حنيفة وأحمد بن حنبل في حديث ابن عباس مرفوعا على صيد انكم شراكم
أقله رحمة باليتيم وغلظه على المسكين وحديث أبي هريرة قتيل يا رسول الله ما تقول في المعلمين قال درهمهم
حرام وقوتهم محنت وكلامهم رياء وحديث عباد بن الصامت انه علم رجلا من أهل الصفة فأهدى له قوسا
فقال له صلى الله عليه وسلم ان سرنا ان يطوفك الله طوفا من نار فأقبله وعن أبي بن كعب مرفوعا مثله
واجاب ابن عبد البر بان هذه احاديث منكرة لا يصح منها شيء قال واحتجوا أيضا بحديث اقرؤا القرآن
ولا تأكلوا به ولا تستكثروا قال وهذا لا يحتمل التأويل بانه علمه الله ثم أخذ عليه أجرا ونحو هذا وروى
حديث الباب جماعة كثيرة عن أبي حازم وأحسنهم له ساقا مالك وهو يدخل في التفسير المسند لقوله
واحدة مؤمنة الآية انتهى وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف والترمذي من طريق اسحاق بن
عيسى وعبد الله بن نافع الثلاثة عن مالك به وتابعه عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن
يسفيان بن عيينة عند الشيخين وأبو غسان وفضيل بن سليمان عند البخاري وحماد بن زيد والدروري
يزائدة وحميد بن علي كلهم عن أبي حازم عن سهل بن عبد الله بن يوسف والترمذي من طريق اسحاق بن
عيسى قال انما قال فقد زوجه كما فعلها من القرآن ورواه البخاري أيضا وابن ماجه محتصرا من طريق
سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج ولو بخاتم من حديد
(مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب أيا رجل تزوج امرأة وبها
جنور أو جذام أو برص) زاد ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بسنده أو قرن (ففسها) ذبح عالم (فألفها صداقها
كما لا ذلك زوجها غريم) بضم فسكون مصدر غرم اذا أدى (على وليها قال مالك وانما يكون ذلك غرما
على وليها زوجها اذا كان وليها الذي انكحها هو أبوها وأخوها ومن يرى انه يعلم ذلك منها) من الاولياء
قالا اذا كان وليها الذي انكحها ابن عم أو ولي أو من الشبهة عن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه
نهر من ذلك المرقما أخذته من صداقها وتلك لها قدما انكحها به انه قد سار في آية الله تعالى لا تلاصقوا

لا تملك فكأنها قالت ان زوجك بلا صدق زاد في رواية للشيخين فنظر إليها صلى الله عليه وسلم فصعد
النظر فيه اوصوبه ثم طأ طأ رأسه (فقامت طويلا) نعت للمصدر رأى قياما سمى مصدرا لانه اسم الفعل
أو عده أو ما يتوهم مقامه وهذا قام مقام المصدر فسمى باسم ما وقع موقعه زاد في رواية للشيخين فلما رأت
المرأة انه لم يقض فيها شيئا جلست (فقام رجل) لم يعرف المحافظ اسمه (فقال يا رسول الله زوجنيها)
لم يقل بها الى لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فلا بد لهم
من صدق قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة قال أبو عبيد أي عن طيب نفس بالقرينة التي
فرضها الله وقال تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم
إذا آتيتهم أجورهن وقال في الاماء فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن يعني مهورهن وان
اقتضى اغياس ان كل ما يجوز البذل به والعوض يجوز به لکن الله حرم بضع النساء الا بالمهر وان الموهوبة
لا تحل لغيره صلى الله عليه وسلم قاله أبو عمرو وغيره (ان لم تكن) بغوية (لك بها حاجة) بزواجها وفيه
حسن ادبه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء) بزيادة من في المبتدا والخبر متعلق
الظرف وجملته (تصدقها اياه) في موضع رفع صفة لشيء ويجوز جزمه على جواب الاستفهام رن صدق
يتعدى لمعواض ثانياً ما اياه وهو العائد من الصفة على الموصوف (فقال ما عندى الا ازاري هذا) زاد
في رواية لهما فلها نصفه قال وما له رداء (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعطيتها اياه جلست
لا ازارك) جواب الشرط ولا نافية والاسم مبنى مع لا ولك يتعلق بالخبر أى ولا ازاركاش لك فتنكشف
غورتك وفيه ان اصدق الشيء يخرج عن ملكه في اصدق جارية حرمت عليه وان شرط المبيع
القدرة على تسليمه شرطاً سواء امتنع حساً كالطير في الهواء او شرعاً فقط كالمرهون ومثل هذا الذي لو زال
ازاره انكشف وفيه نظر الكبير في مصالح القوم وهدايتهم لما فيه من الرفق بهم وفي رواية لهما ما تصنع
أى المرأة بازارك ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لم يكن عليك منه شيء اذهب الى أهلك
(فالتمس شيئاً) فذهب ثم رجع (فقال ما أجد شيئاً قال التمس) اطلب (ولو خاتماً من حديد) قال عياض
هو على المباشرة لا التحديد لان الرجل نفي قبل ذلك وجود شيء ولو أقول من خاتم حديد وقيل لعله انما طاب
منه ما يقدّمه لان جميع المهر خاتم حديد وهذا يضعفه استحباب مالك تقديم ربع دينار لا أقل وفيه
جواز التحتم بالحديد واختلاف فيه السلف فاجازه قوم اذ لم يثبت النهى عنه ومنه قوم وقالوا كان هذا قبل
النهى وقبل قوله انه حلية اهل النار (فالتمس فلم يجد شيئاً) وفي رواية لهما فذهب ثم رجع فقال لا والله
يا رسول الله ولا خاتماً من حديد وفي اخرى فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فقرأه صلى الله عليه
وسلم مولى فأتربه فدعى له (نقل له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم) هي
(سورة كذا وسورة كذا) بال تكرار وفي رواية ثلاثاً (لسور سماها) في فوائد تمام انها سبع من المفصل
ولابى داود والنسائى من حديث أبى هريرة سورة البقرة أو التي تليها بأو والدارقطنى عن ابن مسعود
البقرة وسور من المفصل ولا بى الشيخ وغيره عن ابن عباس انا اعطيناك الكوثر وفي فوائد أبى عمر
ابن جبوة عن ابن عباس قال معى أربع سور وأخس سور وفي أبى داود باسناد حسن عن أبى هريرة
قال قم فاعلم عشرين آية وهى امرئك وجمع بينها بان كلاماً من الرواة حفظ ما لم يحفظ الاخر أو تعددت
القصة وهو بعيد جداً (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكحتكما) وللتنيسى زوجنا كما وفى رواية
لها ملككها قال الدارقطنى هي وهم والصواب زوجتكما وهى رواية الا كثرين وقال النووى يحتمل
صحة الوجهين بان يكون يزوج ذكر التزوج أو لا ثم لفظ التملك ثانياً أى انه ملك عصمتها بالتزوج السابق
(بما معك من القرآن) بال العوض كعكس ثوبى بدينار ولم ير دانه انكحها بحفظه لانه انما بال

بتصرف في الحمل والولي إلا أن هو المتصرف في النكاح فيمتناوله اللفظ دون الزوج سيما أن الزوج بيده
عقد النكاح لكس بالنسبة إلى ما كان، وانقصى وذلك مجاز وأما الولي فعقد النكاح إلا أن بيده فهو
حقيقة وهي مقدمة على المجاز ومنها أن المراد بقوله إلا أن يعنون الرشيدات، بالاختلاف إذا انحجور عليها
لا ينفذ الشرع صرفها فالذي يحسن في قضايتها من المحجورات في أيدي أوليائها أما بالازواج فلا
مناسبة ومنها أن الخطاب مع الأزواج تقر به فمصف ما فرضتم وهو خطب مشافهة فلو كانوا مرادين
في قوله تعالى أو يعبر الذي بيده عقد النكاح وهو خطاب غيبة للرم تغيير الكلام من الخطاب إلى
الغيبة وهو خلاف الأولى وضمف هذا الوجه بزررد في قوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك رحين به يريح
طيبة وقول امرئ القيس

تطاول إليك بالأمم * ويا من الخسني ولم تر قد *

وبات وبات له ليلة * كليله ذي العاثر الارمد

واجب ما نفاضة نظار مقام المضمحل على غير الأصل فلو كان المراد الزوج لقليل إلا أن يعنون أو تعفوا
عما استحق أنكم فلما عدل عن الظاهر دل على أن المراد خبرهم ومنها أن الأصل في العطف أو التثنية
في المعنى فقولها إلا أن يعنون معناه الاسقاط وقوله أو يعبر الذي - على رأينا الاسقاط يحصل التثنية
وعلى رأيهم ليس كذلك فيكون قول الرشح واثمه أعلم (قال مالك في اليهودية أو البصرية تعبر اليهودي
أو النصراني فتسم) هي (قبل أن يدخل بها نكاحا لصدق) لها لأن بضعها باق (قال مالك لا يرى أن
تنكح المرأة بأقل من ربع دينار) أو ثلاثة دراهم فضة أرقبة ذلك من الدروس (وذلك أدنى) أقل
(ما يجب فيه القطع) في السرقة نكاحه عليها جامع أن كل عضو استباح بقدر من المال فلا بد أن يكون
مقدرا بها ووافق مالك على قوله جميع أصحابه إلا ابن وهب واحتجوا له أيضا بأن الله شرط عدم الطول
في نكاح الأماء فدل على أن الطول لا يحدده كل الناس إذ لو كان القلس والدائق ونحوهما طولا لما عدمه
أحد ولأن الطول المال ولا يقع اسم المال على أقل من ثلاثة دراهم وهذا ليس بشيء لأنه لا فرق في أقل
الصدق بين حره وأمة والله اعلم بشرط الطول في نكاح الحرث دون الأماء ولا أعلم أحد قال ذلك بالمدينة
قبل مالك وقال له الدراوردي تعرفت فيها يا أبا عبد الله أي ذهب مذهب أهل العراق فإنه ابن عبد البر
وقال عياض انفراد مالك بهذا التقابل إلى قوله تعالى أن يتغوا بأموالكم وإلى قوله ومن لم يستطع منكم ضلوا
فدل على أن المراد مال له بال وأقله ما استبيح به العضو في السرقة وكافة العلماء من المجازوه صروا بالشام
وغيرهم على جوازه بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه مما فيه منفعة كسوطا ونعل ونحوهما وإن كان
قيمه أقل من درهم وقال أبو حنيفة وأصحابه أقله عشرة دراهم وقال ابن شبرمة خمسة دراهم اعتبارا
بالقطع عندهما أيضا ذكره الخنعي بأقل من أربعين وقال مرة عشرة وبعقبه الزواوي بأن زعمه تفرد مالك
بذلك تناقض مع ما نقله عن الحنفية فحجب منه كيف غفل عن نفسه وشنع على مالك مع موافقة أصحابه
له إلا ابن وهب وموافقة أبي حنيفة وأصحابه في القياس على القطع واشترطهم فيه أكثر مما اشترطه مالك
قال ابن عبد البر واحتج الحنفية بحديث جابر مرفوعا لصدق أقل من عشرة دراهم ولا حاجة فيه لأنه
ضعيف وروى عن علي مثله ولا يصح عنه أيضا واحتج من أباحه بأي ممتول فيه منفعة بقوله أتمس
ولو خاتم من حديث قال عياض وتأوله بعض أهل المذهب بأنه خرج على المبالغة لأعلى التقليل وتأوله غيره
بأنه طلب ما يقدمه قبل الدخول لكل المهر وضعفه أن مالك استحب تقديم ربع دينار لأقل قال الزواوي
وضعه بين لأنه ليس في الحديث دلالة على أنه طلب منه ما يقدمه لأجمع المهر بل ظاهره أن المطلوب
جميع الصداق لا بعضه وقال الأبي يريح قول ابن وهب ويتعارض ما استحب مالك ما جمع من حديث

البضع عن صداق (مالك عن نافع ان ابنة عبيد الله) بضم العين (ابن عمر) ابن الخطاب القرشي العدوي
 ولد في العهد النبوي وكان من شجعان قريش وفرسانهم قتل مع معاوية بصغين سنة سبع وثلاثين (وامها
 بنت زيد بن الخطاب) اخى عمر اسلم قبلها واستتمه مديقه (كانت تحت ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا) بل عقد عليها تقويضا (فابتعت) طلبت (امها صداقها فقال عبد الله بن
 عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نمسكه ولم نطلبها فأبت امها ان تقبل ذلك) من ابن عمر (فجعلوا بينهم
 زيد بن ثابت) حكما (فقضى ان لا صداق لها البقاء بضعها) (ولها الميراث) بالموت وبهذا قال علي وجهه
 الصحابي وقال جماعة منهم يجب الصداق بالموت وقاله الشافعي وهو قول شاذ عندنا ورجحه ابن العربي وغيره
 لما في أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح عن معقل بن يسار أن بروع بنت واشق نسكت بلامه وفات
 زوجها قبل ان يفرض لها فقضى لها صلى الله عليه وسلم بمهر نساؤها بالميراث لكن قال مالك ليس عليه العمل
 (مالك نه بلفه) مما جاء من وجوه منها ما رواه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب وغيره (ان عمر بن عبد العزيز
 كتب في خلافته الى بعض عماله ان كل ما اشترط المنكح بكسر الكاف (من كان ابأ وغيره من حباء)
 بالكسر والمتعطية بلا عوض (أو كرامة) شئ يكرم به وهو بمعنى ما قبله (فهو للمرأة ان ابتغته) طلبته
 وقدرى أبو داود ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ايما امرأة نسكت على صداق او حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح
 فهو لولن اعطيه واحق ما اكرم عليه ان رجل ابنته أو اخته (قال مالك في المرأة ينكحها) بضم الياء تزوجها
 (ابوها ويشترط في صداقها الحياء يجبي به ان ما كان من شرط يقع به النكاح فهو لا بنته ان) وفي نسخة
 ابن وضاح اذا (ابتغته) لان تركته لا يبها زاد في غير الموطأ من رواية ابن القاسم عنه وان اعطاه بعد
 ما تزوجه فانما هي تكمرة كرمه بها فلا شئ لابنته فيها (وان فارقه تزوجها قبل ان يدخل بها فلزوجهما
 شرط) أي نصف (الحياء الذي وقع به النكاح) لانه من الصداق وهو يشترط بالسلاق قبل الدخول
 (قال مالك في الرجل يزوج ابنته صغيرا لا مال له ان الصداق على أبيه اذا كان الغلام) المذكور (يوم
 تزوج لا مال له) زيادة بيان لقوله قبل لا مال له اعاده لقوله (وان كان للغلام مال فالصداق في مال الغلام
 الا ان يسمى الاب أن الصداق عليه) فعلى الاب (وذلك النكاح ثابت على الابن اذا كان صغيرا وكان في
 ولاية أبيه) لكن انما يجبره لغبطة على النصوص كشريفة او ابنة عم أو ذات مال (قال مالك في طلاق
 الرجل امرأته قبل ان يدخل بها وهي بكر فنفوا ابوها عن نصف الصداق ان ذلك جائز تزوجها من أبيها
 فيما وضع عنه وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه) وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن
 فريضة فنصف ما فرضتم (الا أن يعقون فهن النساء اللاتي قد دخل بهن أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح
 فهو الاب في ابنته البكر والسيد في امته وهذا الذي سمعت في ذلك) أي معنى الآية (وعليه الامر عندنا)
 بالمدينة زاد مالك في بعض روايات الموطأ وفي غير الموطأ ولا يجوز لاحد أن يعفو عن شئ من الصداق
 الا الاب لا وصي ولا غيره وذهب الأئمة الثلاثة الى أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج وعفوه باتمام
 الصداق وقال بكل من القولين جماعة واحتج الأئمة بان ما قالوه مروى عنه صلى الله عليه وسلم وبان اسقاط
 الولي ما موليته على خلاف الاصول واجيب عن الاول بلفه ضعيف سئلنا عنه لكن لانسلم انه تفسير
 للآية بل اخبار عن حال الزوج قبل الطلاق وعن الثاني بان حكم الولاية تصرف الولي بما هو احسن
 للمولى عليه وقد يكون العفو احسن للبنت فيحصل لها بذلك مصلحة وهي رغبة الأزواج فيها اذا سمعوا بعفو
 الاب عن الزوج المطلق وقد يطالع الولي على أنها بسبب ذلك يرغب فيها من في صلته غبطة عظيمة
 ولنا وجوه منها ان المفهوم من قولنا بيده كذا أي تصرف فيه والزوجة لا تصرف في عقد النكاح إنما

الحق قاله عياض وقال النووي معناه لا يلحقه هوان ولا يضيع من حقه شيء بل تأخذه كاهل قال
 الابي وقيل المراد باهلها قبيلتها لان الاعراض عن المرأة وعدم المبالاة به يدل على عدم المبالاة باهلها
 فالنساء على الاقل متعلقة بهوان وعلى الثاني لتسمية أي لا يلحق اهلك هوان بسنك (ان شئت سمعت
 عندك) أي اثبت سبعة لانهم اشتقوا الفعل من الواحد الى العشرة (وسمعت عندهن) أي اثبت عندك
 واحدة من بقية نساءي سعة (وان شئت ثلثت) أي اثبت ثلاثا (عندك ودرت) على بقية نساءي بالاسم
 يوما يوما فعليه حجة لما لك في ان القسم لا يكون الا يوما واحدا وجاهز الشافعي يومين يومين أو ثلاثا لانا
 ولا خلاف في جواز أكثر من يوم مع التراضي هكذا قال عياض وغيره وقال الابي وانما يدل لما لك ان كان
 معنى درت ما ذكره لا فقد قال المجال معناه درت بالثلاث ورده ابن العربي بان هذه زيادة لا تقبل
 الا بدليل وبقوله للبكر سبع وللثيب ثلاث فجعله حكما مبتدأ والاولى في رده ان قوله درت احالة على ما
 عرف من حاله والمعروف منه في النقص انما كان يوما يوما وفي رواية لمسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان شئت
 زدك وحاسبك به للبكر سبع وللثيب ثلاث (فتاات ثلث) قال عياض اختارت التثنية مع أخذها
 بشوبه حرصا على طول اقامته عندها لانها رأت انه اذا سجع لها وسبع لغيرها لم يقرب رجوعه اليها
 وقال الابي لا طفها صلى الله عليه وسلم بهذا القول المحسن أي ليس بك على هلك هوان عهدا للمعذر
 في الاقتصار على الثلاث أي ليس افصاري عليها الهوان على ولا لهدم رغبة فيك ولكنه المحكم ثم خيرها
 بين الثلاث ولا قضاء لغيرها وبين السبع وقضى لبيبة أو واجه فاختارت الثلاث ليقرب رجوعه اليها
 لان في قضاء السبع لغيرها طول مفقده عنها انتهى وفيه تخيير للثيب بين الثلاث بلا قضاء والسبع والقضاء
 واليه ذهب الجمهور والشافعي واجده وقال مالك واصحابه لا تخير وتركوها حدث ثم سلمة لمحدث أنس للبكر
 سبع وللثيب ثلاث قاله ابن عبد البر وبه تعقب نقل النووي عن مالك موافقة الجمهور قال المازري
 ويمكن عندى أن ما لكارأى ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم لانه خص في النكاح خصائص
 ومعناه ان احتمال الخصوصية منع من الاستدلال به فرجع الى حديث أنس ولا يرد ان التخصيص لا يثبت
 بالاحتمال وفي قوله ان شئت انما لا يحاسب الثيب بالثلاث خلافا للحنفية اذ لو حوسبت لم يبق فرق بين
 السبع والثلاث وبين سائر الاعداد وقال الابي وجه احتجاج أبي خنيفة بالحديث انه لو كانت الثلاث
 حقا للثيب خالصة لكان حقه ان يدور عليهن أربعان الثلاث حق لها والجواب ما قاله ابن القصار
 انه انما سألها بشرط ان لا يختار السبع أيضا فمعناه عند الاكثر سمعت بعد التثنية قال انقرطبي وفيه
 صلى الله عليه وسلم بين أزواجه انما هو تطيب لقلوبهن والا فالقسم لا يجب عليه لقوله تعالى ترجى من
 تشاء منهم وتؤوى اليك من تشاء وهذا على مذهب مالك وذهب الاكثر الى وجوبه عليه صلى الله عليه
 وسلم وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به على صورة الارسال وتابعه على ارساله عبد الرحمن بن
 حميد عن عبد الملك بن ابي بكر عن مسلم ايضا ووصله محمد بن ابي بكر عن عبد الملك عن ابيه عن ام سلمة
 وتابعه في شيخه عبد الواحد بن ايمن عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ام سلمة ان زوجها مسلم ايضا واهذا
 استدركه الدارقطني على مسلم قال النووي وهو فاسد لان مسلما بين اختلاف الرواة في ارساله واتصاله
 ومذهبه ومذهب الفقهاء والاصوليين ومحققى الحديث اذا روى الحديث مرسل او متصلا فالحكم للواصل
 لانه زيادة ثقة (مالك عن حميد) بن ابي حميد البصري (الطويل) لطول يديه اولانه كان له جار يقال
 له حميد القصير فقبل لهذا الطويل للفرق بينهما مات وهو قائم يصلي سنة اثنين ويقال ثلاث واربعين
 ومائة وله خمس وسبعون سنة (عن أنس بن مالك انه كان يقول للبكر سبع وللثيب ثلاث) قال ابن
 العربي هذا لا يقتضيه قياس اذ لا تغير له يشبهه ولا اصل يرجع اليه والعلماء يقولون حكمه ذلك النظر

من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأدخله النار قيل وإن كان يسيرا قال وإن كان
قضييما من أراك فاطلق المال على ما ترى انتهى وفيه نظر لأن إطلاقه على ذلك يجوز لقصد الزجر عن اقتطاع
مال المسلم والخلف الباطل على نحو ما قيل في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها
الآية قال عياض والإجماع على أن الشيء الذي لا يتحول ولا قيمة له لا يسكر صدقاً قال المحافظ فإن
ثبت هذا الإجماع فقد نحره ابن حرم حيث قال يجوز بكل ما يسمى شيئا ولو حبة من شعير قال ابن عبد
البر ولا توقيت ولا تعدد لا كثر الصدق اجسا عا قال وأخبر به من جوزه بمقول ولو قيل لأن الله ذكر
الصدق ولم يحدا كثره ولا أقله فلو كان له حد لبينه صلى الله عليه وسلم لانه المدين مراد الله والمحمد لا يصح
الابكاب أو سنة ثابتة لا معارض لها أو إجماع انتهى وفي المحصر نظرفن جملة ما يصح به القياس اذهو من
جملة الأدلة

* (ارضاء السطور) *

هو عبارة عن التحلية بين الزوجين وإن لم يكن هنالك ارضاء سترو لا غلق باب (مالك عن يحيى بن سعيد)
الانصارى (عن سعيد بن المسيب) القرشي (ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها الرجل انه اذا
ارخيت السطور فقد وجب الصدق) اذا ادعت المسيس وانكره الرجل (مالك عن ابن شهاب ان زيدا بن
ثابت) الانصارى (كان يقول اذا دخل الرجل بامرأته فارخيت عليهما السطور فقد وجب الصدق)
للمرأة اذا ادعت المس وانكر (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها)
وادعت الوطء وانكره (صدق الرجل عليها) لأن الغالب انه لا ينشط في بيتها (واذا دخلت عليه
في بيته صدقت عليه) لأن الغالب نشاطه في بيته (قال مالك أرى ذلك) التصديق (في المسيس) أى
الجماع (اذا دخل عليها في بيتها فقالت قدمسى وقال لم أمسها صدق عليها) فلا يتم كمل عليه الصدق
(فان دخلت عليه في بيته فقال لم أمسها وقالت قدمسى صدقت عليه) فحاصله انه يصدق الزائر منهما
بين فيهما بخلاف خلوة الاهداء فتصدق المرأة بيمين لان خلوة الزيارة لا تنشط النفوس فيها بخلاف
الاهداء

* (المقام عند البكر والتب) *

كذا عند ابى عمرو في نسخة والايام أى التيب بفتح الميم وضمها قال الجوهري قديم يكون كل منهما بجمعي
الاقامة وقد يكون بمعنى موضع القيام لانك ان جعلته من قام يقوم ففتح وان جعلته من اقام يقيم فضموم
لان الفعل اذا جاوز الثلاثة فالموضع مضموم لانه مشبه ببنات الاربعة نحو حرج وقوله تعالى لا مقام
لكم بالفتح أى لا موضع لكم وقرئ بالضم أى لا اقامة لكم (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن
عمرو) بفتح العين (ابن خزم) بالهمزة والراى الانصارى المدنى (عن عبد الملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام الخزومي) المدنى ثقة من رجال الجميع مات في أول خلافة هشام (عن أبيه) قال ابن
عبد البر ظاهره الاقطاع أى الارسال وهو متصل صحيح قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كفى مسلم وأبى داود
وابن ماجه من طريق محمد بن أبى بكر عن عبد الملك عن أبيه عن أم سلمة (أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين تروى ام سلمة) هند بنت أبى أمية الخزومية الفاضلة بأربعة اجمال (وأصبحت عنده) وفي رواية
لمسلم دخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بنوبه (قال لها اليس بك) بكسر الهمزة والكاف وفي رواية انه ليس
بك بضمير الامر أو الشان (على أهلك) يعنى نفسه الكريمة وكل من الزوجين أهل (هو ان) أى لا أفعل
فعلا يظهر به هوانك على أو تظنيه وفيه اللطف والرفق عن تحشبه منه كما أنه المحنة

في ذلك من بطلاق او عتاقه) بفتح العين مصدر عتق (فيجب ذلك عليه ويلزمه) أن تروج وتسرى

* (نكاح المحلل وما أشبهه) *

(مالك عن المسور) بكسر الميم واسكان المهملة وفتح الواو (ابن رفاعه) بكسر الراء بن أبي مالك (القرظي) بضم التاني وفتح الراء وبالنساء المججمة نسبة الى بن قريظة تابعي صغير معبول مات سنة ثمان وثلاثين ومائة له في الموطأ مرفوعا هذا الحديث الواحد (عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير) التابعي الكبير بفتح الزاي فيه ما رواه ابن بكير بضم الاوّل وروى عنه الفتح فيه اكثر الروايات عن مالك وهو الصحيح فيها جميعا قاله ابن عبد البر واتصرا محافظا على ضم الاوّل فقولنا الصحيح فتحهما أي عن مالك قال في الاصل هو بضم الزاي بخلاف جده فانه فتحها وكسر المرحمة ابن باطيا القرظي من بني قريظة وقيل هو ابن الزبير بن امية بن زيد الاوسي كذا ذكر ابن مندة وأبو نعيم فيحتمل انه نسب الى زيد لشيء صنع في الجاهلية والافالزبير بن باطيا معروف في بني قريظة انتهى وبداصوه النووي وقال هو الذي ذكره ابن عبد البر والمحققون وقد قتل ابن باطيا كافرا يوم بني قريظة (ابن رفاعه بن سمون) بكسر السين واسكان الميم انقرظي البخاري قال ابن عبد البر كذا أرسله أكثر الروايات ووصله ابن وهب وهو من أجل من روى الحديث عن مالك وتابعه ابن القاسم وعلي بن زياد وابراهيم بن مطهر بن عبيد الله بن عبد الحميد الحنفي كلهم عن مالك عن المسور عن الزبير بن عبد الرحمن عن أبيه ان رفاعه بن سمون (طلق امرأته تيممة) بفتح الفوقية وقيل بضمها وقيل اسمها أممية وقيل سهيمة وقيل عائشة (بنت وهب) القرظية الهاشمية لا أعلم لها غير هذه القصة (في عهد) أي زمن (رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا) وفي الصحيحين عن عائشة ان امرأ رفاعه قالت يا رسول الله ان رفاعه طلقني فبطلت طلاقا وفي رواية لهما انها قالت طلقني آخر ثلاث تمليقان والروايات تفسر بعضها بعضها فلا حجة فيه ثم اذ باع الطلاق الثلاث في كلمة بلا كراهة (فحكمت عبد الرحمن بن الزبير) بفتح الزاي البخاري راوى هذا الحديث (فاعترض عنها فلم يستطع أن يسما) لاسترخائه وعدم قدرته وفي رواية للشيخين وانما سمعه مثل الهدية وأخذت بهدية من جلبهاها شبهته بذلك لصغر كرهه أو لاسترخائه وهو أظهر اذ بعد أن يكون صغيرا الى حد لا يغيب معه قدر المحشة (فصار قها) طلقها قال عياض وهذا الخبر مما انفى بعد شكايته للصطفى ومناكرة عبد الرحمن لما في البخاري لها لما قالت وانما سمعه مثل الهدية قال كذبت والله اني لا تنقضها انقض الاديم (فأراد رفاعه أن ينكحها) وهو زوجها الاوّل الذي كان طلقها) بالثلاث (فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن تزويجها) وفي رواية للبخاري ان المرأة هي التي ذكرت ولا خاف مجازا ان كلام الرجل والمرأة ذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم ولغز البخاري عن عائشة وكان معه مثل الهدية فلم يصل منه الى شيء تريد فلم يلبث ان طلقها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي طلقني وأني تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الا هنة واحدة لم يصل مني الى شيء فأحل زوجي الاوّل فقال صلى الله عليه وسلم لا تحبان لزواجك الاوّل حتى يذوق الاخر عسيلة وتذوق عسيلة وتقولها لم يصل مني الى شيء صريح في أنه لم يراها لمرّة ولا أريد فيحمل قولها الا هنة واحدة على ان معناه لم يرد القرب مني بقصد الوطء الا مرة واحدة وهذا لا يخالف رواية الموطأ فلم يستطع أن يسما (وقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة) بضم العين وفتح السين تصغير عسيلة وهي كاية عن الجماع شبه لذة بلذة العسل وحلاوته فاستعار لها ذوقا وانت العسل في التصغير لا يزيد كروية أي قطعة من العسل أو على ارادة اللذة لنفسه ذلك ووجهه لا يظن أنها لا تحل لامرأة متعددا وخصف زعمه ان التأثير على ارادة النفس بأن الانزال

الى تحصيل الالة والمؤاسة وان يستوفى الزوج لادته فان لكل جديد لدة ربما كانت البكر حديثه عهد
بازحل وحديثه بالاستصعاب والمعار لا تلين لا يجهد شرعت لها الزيادة على الثيب لانه ينفي نفاها
ويسكر روعها بخلاف الثيب فانها ما رست ان رجال فانما يحتاج مع هذا الحديث دون ما يحتاج اليه البكر
قال وهذه حكمة والدليل انما هو قول الشارع وفعاله انتهى وهذا الحديث موقوف وفي الصحيحين عن
خالد عن أبي قلابه عن أنس اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج الثيب على
البكر أقام عندها ثلثا ثم قسم قال أبو قلابه ولو شئت فقلت ان انسارفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم
لصدقت ولكنه السنة ورواه الاسماعيلي من طريق أيوب عن أبي قلابه عن أنس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكره صرحا برفع واختلاف ذلك حق للزوج على بقية نسائه محتاجة بالذة
بهذه المجديفة فجعل له ذلك زيادة في التمتع أو حق للمرأة لقوله للبكر ولثيب بلام التثنية روايتان عن
مالك وحكي ابن القصار انه لهما جميعا وعلى أنه حق للمرأة في القضاء على الزوج روايه ابن القاسم
وعدم القضاء روايه عبد الحمك كالمعنى ثم اختلف هل هو حق لها سواء كانت عنده زوجة اخرى أم لا
للحديث فانه لم يفسد ونسبه أبو عمر لا كثيرا العلماء وقال غيره انما الحديث فيمن له زوجة غيرها لان من
لا زوجة له مقيم مع هذه خبر معارق لها وهذا من المعروف المأمور به في قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف
وهو الظاهر لقوله في الحديث اذا تزوج البكر على الثيب واذا تزوج الثيب على البكر وقد قال ابن العربي
القول بان ذلك لهما وان لم يكن له زوجة لافعى له ولا يتصور ولا ينفذ اليه (قال مالك وذلك) المروي
بافترق بين الثيب والبكر (الامر) المعمول به (عندنا) بالمدينة وبه قال اكثر العلماء خلافا لاهل الرأي
والمحكم وحادي أن البكر والثيب في القسم سواء والطارئة مع من عنده سواء فاحلحس عند الطارئة
حاسب مائة وحاس عند أزواجه مثله وخلافا لقول ابن المسيب والحسن والاوزاعي يقيم عند البكر سبعا
والثيب أربعين فاذا تزوج بكر على ثيب مكث ثلاثا واذا تزوج ثيبا على بكر مكث يومين قال عياض والسنة
تخالف الجميع (فان كانت له امرأة غير الذي تزوج فانه يقسم بينهما بعد ان تمضي ايام التي تزوج بالسواء
ولا يحسب على التي تزوج ما أقام عندها) وبهذا قال الجمهور خلافا لابن خنيفة في قوله يحاسبها لان العدل
واجب ابتداء ودواما للظواهر لا مرة بالعدل والحديث يرد عليه لان اللام في للبكر ولثيب للملك ومالك
الانسان لا يحاسب به وأيضا لو حوسبت لم يسق للفرق بين البكر والثيب وجه ولا فرق بين السبع والثلاث
وبين سائر الأعداد اذا كان القضاء واجبا في الجميع قاله المازري

*** (ما لا يجوز من الشروط في النكاح) ***

(مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشتط على زوجها انه لا يخرجها من بلدها قال سعيد
ابن المسيب يخرج بها ان شاء) وان كان الافضل الوفاء بالشرط قال ابن عبد البر جاء هذا البلاغ متصلا
رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحارث بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب
به وجاء عن جماعة من السلف اعلاهم على بن أبي طالب ان رجلا ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عباد بن
عبد الله قال رفع الى علي رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها فقال علي شرط الله قبل شرطها أو قبل
شرطه ولم ير لها شيئا أي شرط أن لا يخرجها من دارها وشرط الله قوله أسكنوهن من حيث سكنتم وجاه
عن جماعة اعلاهم عمر بن الخطاب قال لها شرطها والمسلمون عند شروطهم ويؤيده حديث أحق الشروط
ان توفوا به ما استحلتم به الفروج انه يخرج ولكنه هنا محمول عند مالك وموافقه على النكاح بين الأذلة
(قال مالك فالأمر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة وان كان ذلك عند ذمة النكاح) أي إتمامه وحكمه

الاخت وهو من عطف التفسير على جهة تأكيده والبيان ولذا لم يجز بينهما بالعطف قال عباس اجمع المسلمون على الاخذ بهذا النهي الاطابقة من الخوارج لا يلتفت اليها واحتجوا بوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم وقالوا الحديث خبر واحد ولا حد لا تخصص القرآن ولا تشيخه وهي مسألة خلاف بين الأصوليين والصحاح جواز الامرين لان السنة تبين ما جاء عن الله ولان علته المنع من الجمع بين الاختين وهي ما تحمل عليه العيرة من التقاطع والتدابير موحودة في ذلك وفاس بعض أهل السلف عليه جملة القرابة فنع الجمع بين بنتي العم والخاله والمجهور على خلافه وقصر التحريم على ما ورد فيه نص او ما ينطابق عليه لفظه من العمات والخالات وان علون كما قال ابن شهاب في الصحيحين فنرى عمه أيها وخالة أيها بذلك المنزلة وهو صحيح لان كلا منهما يطلق عليه اسم عمه وخالة لان العممة هي كل امرأة تكون اختا لرجل له عليك ولادة فاخت الجد للاب عمه واخت الجد للام خالته انتهى وقال النووي العممة حقيقة غماهي اخت الاب وتطلق أي مجازا على أخت الجد أو أبي الجد وان علا والخاله اخت الام وتطلق على أخت ام الام أو ام الجد سواء كانت الجدرة للام أو لاب وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن النعماني كلاهما عن مالك بن مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري (عن سعيد بن المسيب انه كان يقول بنهي) تحريما (أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها) وكذا العممة والخاله على بنت الاخ وبنت الاخت كما في الحديث قبله وفي مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن يجتمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخاتها وله من وجه آخر عنه مرفوعا لا تنكح المرأة على بنت الاخ ولا بنت الاخت على الخال (وأن يطار الرجل وليدة) أي أمة (وفي بطنها جنين لعيره) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تؤنلأ حامل حتى تضع ولا تعبر ذات حمل حتى تضع رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن أبي سعيد

* (ملا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته) *

(مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل بالبناء للمفعول ازيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة أي عقد عليها (ثم فارقها قبل أن يصبها) أي يجامعها (هل تحل له اقهارها فقال زيد بن ثابت لا) تحل له (الأم مبهمة) عن البيان فلا تحل بحال إذ (ليس فيها شرط) بالدخول (وأن الشرط في الزنا تب) كما قال تعالى وأقهارت نساءكم وربائبكم اللائي في جحوركم من نساءكم اللائي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولما سئل ابن عباس عن هذه الآية قال أهموا ما أبهم الله وفي رواية قال هذا من مبهم التحريم الذي لا وجه فيه غير التحريم سواء دخلتم بالنساء أم لا فأقهارت نساءكم حرم عليكم من جميع الجهات وأما قوله وربائبكم الخ فليس من المبهمة لان لهن وجهين اجللن في احدهما وحرم في الآخر فاذا دخل بأقهارت الربائب حرم وإذا لم يدخل بهن لم يحرم فهذا تفسير المبهم الذي أراد ابن عباس نقله الهروي عن الأزهري (مالك عن غير واحد ان عبد الله بن مسعود استفتي) طلب منه الفتوى (وهو بالنكوة عن نكاح الأم بعد الابنة إذا لم تكن الابنة مست) جوهه (فانخص في ذلك) بناء على أن الشرط بينهما (ثم إن ابن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبر انه ليس كما قال وإنما الشرط في الربائب فرجع ابن مسعود إلى الكوفة فمر بصل إلى منزله) بها لانه كان ساكنها (سعى إلى الرجل الذي أقامه ذلك فأمراه أن يضار في امرأته) روى عبد الرزاق عن الثوري عن أبي هريرة عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود أن رجلا من بني قريظة تزوج امرأة ثم رأى فيها عيبا فأتى ابن مسعود فحدثه به فقال له ما فعلت قال لا شيء فقلت له لا تأخذ بها ولا تأخذ بولدها ولا تأخذ بولدها ثم أتى ابن مسعود

لا يشترط باتفاق العلماء وشذ المحسن فتقال العسيلة الانزال رعيالمعنى العسيلة قال أبو عمر: قوله لا حتى
 الخ وجهان أحدهما ان كان كما وصفت فلا سبيل الى ذوق العسيلة فلا تحل للذئ طلقها ثلاثا والثاني
 ان كان يرجى ذلك منه فقال له اذلك طمعا أن يكون وربما كان قال ابن العربي مغيب الحشفة هو
 العسيلة أما الانزال فهو والديلة رد ذلك ان الرجل لا يزال في لذة الملاعبة فاذا أوج فقد غسل ثم يتعاطى بعد
 ذلك ما فيه علونفسه واتماب نفسه ونزف دمه واضعاف أعضائه فهو الى الديلة أقرب منه الى العسيلة
 لانه يبدأ بلذة وختم بالم قال الابي وهذا منه ذهاب الى أن ما قبل الانزال امتنع من ساعة الانزال قال
 شيخنا أبو عبد الله يعني محمد بن عرفة من له ذوق يعرف ذلك وقال الغزالي ساعة الانزال الذلذات الدنيا
 وان دامت قتلت وهو ينحو الى قول المحسن وهذا الحديث في الصحيحين من طرق عن ابن شهاب عن عروة
 عن عائشة بنحوه (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (عن)
 عمته (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها سئلت عن رجل طلق امرأته ابنته) من البت وهو لقطع
 كانه قطع العصمة التي له بها فهي الثلاث (فتزوجها بعده رجل آخر فطلقها قبل أن يمسيها فهل تصلح
 زوجها الاول) الذي ابتها (أن يتزوجها ففقات عائشة لا تصلح حتى يذوق عسيتها) فأفتت بما رويته
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة رفاعه وفي مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة
 أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيمطلقها فتنزوجه رجلًا فيطلقها قبل أن يدخل
 عليها التحل - زوجها الاول قال لا حتى يذوق عسيتها وفي الصحيحين من طريق عبيد الله بن عمر عن
 القاسم بن محمد عن عائشة طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل ثم مالهها قبل أن يدخل بها فأراد
 زوجها الاول أن يتزوجها فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الاخر من
 عسيتها ما ذاق الاول لفظ مسلم وهذا يحتمل انه محتمل من قصة رفاعه ويحتمل انه قصة اخرى ولا يبعد
 التعدد والى هذا ذهب الكافة وانفرد ابن المسيب فقال تحل بالعقد لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ورد
 بأن الآية وان اقبلت العقد لكن الحديث بين ان المراد به الوطء قال ابن عبد البر انه لم يبلغه
 الحديث ولم يصح عنده قال غيره ولم يوافق الا طائفة من الخوارج وشذ في ذلك (مالك انه بلغه ان القاسم
 ابن محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة ثم تزوجها بعده رجل آخر فأتها قبل أن يمسيها بل يحل
 زوجها الاول أن يراجعها) أي يتزوجها (فقال القاسم بن محمد لا يحل - زوجها الاول أن
 يراجعها) لان الثاني مات ولم يمسيها ولا فرق بين الموت والطلاق اذا المدا على مغيب الحشفة (قال مالك
 في المحلل) أي التزوج مبتوتة بقصد اخلالها بالباطم (انه لا يقيم على نكاحه ذلك) فسادة (حتى يستقبل
 نكاحا جديدا فان أصابها في ذلك) الفاسد (فأها مهرها) عليه

* (مالا يجمع بينه من النساء) *

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي ونحفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها) في نكاح واحد ولا بين
 الامين (ولابن المرأة وبخالها) نكاحا واحدا حيث حرم الجمع فلو نكحها ما باطل نكاحها ان لم
 يخص من اخذها ما بالطلاق بأولي من الاخرى فان اكتمل بها نكاح الثانية فلا نكاح الجمع حصل
 ما روي في ذلك في رواية أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من روى عنه أي هريرة
 لا تنكح المرأة على عمتها ولا أختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها ولا تنكح
 الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى والكبرى البتة والخالة والصغرى بنت الاخ

(قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فقام عليه المحرم فيه أنه ينكح ابنتها وإن نكحها ابنته إن شاء) وأولى لم يرقم عليه الحمد فأنما نص على المتوهم (وذلك أنه أصابها حراما) وهو لا يحترم الحلال (وأنما الذي حرم الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح) الذي يدرأ الحمد (قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) والنكاح في عرف الشرع إنما هو انوطء المحلل لا الزنا (فلو أن رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا) باستداده لعقد غير عالم بانها في العدة (فأصابها حرم على ابنه أن يزوجها) وذلك أن أباه نكحها على وجه الحلال لا يقيم عليه فيه الحمد (لشبهة) (والمحق به الولد الذي يولد فيه بآبائه) لأن وطء الشبهة يدرأ الحمد ويحق به الولد (وكما حرم على ابنه أن يزوجها حين تزوجها أبوه في عدتها وأصابها فكذلك يحرم على الأب ابنتها إذا هأصابها) لأن وطء الشبهة نكاح المحرمه بخلاف ما إذا لم يصبها لأن العقد في النكاح الصحيح على الأم لا يحرم البنت فأولى أنما سند

* (جامع ما لا يجوز من النكاح) *

(مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريما (عن الشغار) هكذا قيل الرواة وقال ابن رهب عن نكاح الشغار بمجمعتين أولا هما مكسورة تألف تراعه مدرشا غريشا غريشا غريشا ومشاغرة وفي رواية أي رب عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (والشغار أن يزوج الرجل ابنته) أو أحفنه أو أمته (على أن يزوجها آباؤته) أو أولاديه (ليس بينهم صداق) بل يذبح كل منهما صداق الأخرى مأخوذة من قولهم شعرا بالذعن السلطان إذا نسب له عنه لمخلوه من الصداق أو لمخلوه عن بعض السرائط وقال ثعلب من قولهم نغر الكاب إذا رجع رحله ليقول كان كلاما من الوليين يقول الآخر لا ترفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك وفي التشبيه بهذه الهيئة القبيحة نقيج للشعار وتغليظ على فاعله وأكثر رواية مالك لم يذكر هذا التفسير لاحد وإذا قال الشافعي رضي الله عنه لا أدري أهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو ابن عمر أو نافع أو مالك حكاه البيهقي وقال الخطيب وغيره هو قول مالك رحمه الله بالنسبة المرفوعة بين ذلك ابن مهدي والقاضي ومحررين عون فيما أخرجه أحمد وقال الباجي قوله نهى عن الشغار مرفوعة تألفا وباقية من تفسير نافع والشاعر أنه من جملة الحديث حتى يتبين أنه من قول الراوي انتهى وقد تبين ذلك ففي مسلم هنا والبخاري في ترك التحيل من طريق عبيد الله قلت لنافع ما الشغار قال ذكره ولذا قال الحافظ الذي تحررناه من قول نافع قال عياض عن بعض العلماء كان الشغار من نكاح الجاهلية يقول شاعري وليتي بوليتك أي عاوصني جماعة يجامع ولا خلاف أن غير البنت من الأماء والأخوات وغيرهن حكم البنت وتعقبه الابن بأن مذهب مالك اختصاصه بذوات الجبر وهو في غيرهن بمنزلة من تزوج على أن لا صداق فيمضي بالدخول قال ولا حجة فيما وقع عند مسلم في حديث أبي هريرة نهى صلى الله عليه وسلم عن الشغار زاد ابن غير الشغار أن يقول زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي لأنه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم قال عياض ولا خلاف في النهي عنه ابتداء فان وقع أمضاء الكوفيين والليث والزهرري وعطاء إذا صح بصداق المثل وأبطله مالك والشافعي واختلف في علمه الطلاق فقبل لأن كلا من الفريقين معقوده وعليه وقبل الجاهلية من الصداق قبل الأول فساد في عقده فيمضي بعد البناء وعلى الثاني فساد في صدقه فيمضي بالبناء وهما قولان لمالك رضي الله عنه قال غيره وإنما اختلف قول مالك الاختلاف في النهي هل يدل على الفساد أو الخلاف في تفسيره هل هو مرفوع أم قول ابن عمر أن هريرة وهما أدري عما أصابا لأنهما عن ابن طهمان عواقر الألفاظ وإنما الظاهر أن كان من تفسير

المدينة فسأل فأخبر أنها لا تحل فلما رجع إلى الكوفة قال للرجل انما عليك حرام ففرقها قال عبد الرزاق
وأخبرني مخرج عن يزيد بن أبي زياد عن عمار بن الخطاب وهو الذي روى ابن مسعود عن قوله ذلك فيما أحسب
وقوله ففرقها يحتمل أنه أمر وأنه فعل فيكون الرجل امتثل وفي هذا ونحوه الاحتجاج بعمل المدينة لرؤس
ابن مسعود عن اجتهاده الذي أفتى به اليهم لانه انما أفتى بالاجتهاد وقد ذهب بعض الأئمة المتقدمين
إلى جواز نكاح الأم اذ لم يدخل بالبنات وقال الشرط الذي في آخر الآية بعم الأمهات والربائب
وجهور العلماء على خلافه لقول أهل العربية ان الخبرين اذا اختلفا لا يجوز أن يوصف الاسمان بوصف
واحد فلا يقال قام زيد وقعد عمرو والظريفان وعلاء سيدي به باختلاف العامل لأن المامل في الصفة هو
السائل في الموصوف وبيان في الآية ان قوله الا لا في دخلتم بهن يعود عند هذا القائل إلى نساءكم وهو
مخفوض بالاضافة إلى ربائبكم وهو مرفوع والصفة الواحدة لا تتعلق بمختلفي الاعراب ولا بمختلفي العامل
(قال مالك في الرجل يكون تحت المرأة ثم ينكح أمها فيصيبها انها تحرم عليه امرأته ويفارقها جميعا
ويحرم ان عليه أبدا اذا كان قد أصاب الأم فان لم يصب الأم لم تحرم عليه امرأته وفارق الأم) وبقي على
امرأته البنات (وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها) يعقد عليها (فيصيبها انه لا تحل له
أمها أبدا ولا تحل لايه ولا لابنه ولا تحل له ابنتها وتحرم عليه امرأته) اسمها معافان لم يمس الأم فارقها
ولم تحرم عليه امرأته كما قال قبل (قال مالك) هذا كله في النكاح (فأما الزنا فإنه لا يحرم شيئا من
ذلك) المذكور فان كان متزوجا بالبنات فزنى بالأم أو عكسه لا تحرم عليه زوجته لأن المحرام لا يحترم
الحلال وقد روى الدارقطني عن عائشة وابن عمر رفعاه لا يحترم المحرام الحلال لكنهما ضعيفا السند
الا انه يستأنس بهما (لأن الله تبارك وتعالى قال و) حرمت عليكم (أمهات نساءكم فانما حرم
ما كان تزويجا ولم يذكر تحريم الزنا) والنكاح شرعا انما يطلق على وطء المقود عليها الا على مجرد الوطء
(فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة التزويج المحلل) فيقع به
التحريم وكل ما كان محض زنا لا يحرم لانه ليس بمنزلة التزويج (فهذا الذي سمعت والذي عليه أمر
الناس عندنا) بالمدينة وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وعليه جل أعجاب مالك بل صريح غير واحد
من الاشياخ منهم يحنون بأن جميعهم عليه وقوله في المدونة ان زنى بأم زوجته أو ابنتها فليفرقها حمله
الاكثر على الوجوب والخمى وابن رشد على الكراهة أي كراهة البقاء معها واستحباب فراقها وذهب
لأكثر أهل المذهب إلى ترجيح ما في الموطأ وان دليل من ذهب إلى التحريم كأي خيفة وصاحبه
والمدونة بناء على ان الأمر للوجوب لتحريمها عليه ضعيف لأن عمدة قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم
من النساء فحملوا ولا تنكحوا على القعد وما نكح آباؤكم على الوطء ووجه ضعفه ان النكاح حيث وقع
في القرآن فالمراد به العقد لا ما خص من ذلك نحو حتى تنكح زوجا غيره الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة
ولست عقق الذين لا يجنون نكاحا وما ذكره ليس من ذلك ولئن سلم أن المراد بما نكح آباؤكم الوطء
بالمعنى به الوطء الحلال لانه الذي يطلق عليه في الشرح اسم النكاح أما الزنا فيقال فيه سفاح وأيضا
الزنا لا تثبت به العدة فلا تثبت به تحريم كاللواط وأيضا المحرمية حكم من أحكام النكاح الصحيح
كالاخصان والنفقة واستسقاط الحد فلا تثبت بالزنا فان قيل هو تحريم يثبت بالوطء فوجب أن يثبت
الوطء المحرم كتحريم التطرية وفساد الحجيج لانه لا يصح اعتباره به وان استوفى في افساد الحرم
الحج لانه يجرى مجرى افساد اللواط ولا يفسد الحرم

الشافعي وأحمد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل لخنساء إلا أن تحبزي وكذا قال مالك إلا أن ترضي ما اقرب
بالدخول فيجوز لأنه كان في وقت واحد وفور واحد وقال أبو حنيفة وأصحابه لها أن تحبزي فيجوز في وقت واحد
فيبطل انتهى ملخصا وأما حديث القساي عن جابر بن عبد الله عن أبي بكر من غير أمرها ذات النبي
صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما فحمله البهقي على أنه زوجها من غير كنفها ما ذكره في حديثها بكونه في غزاة
ووطئها هي كغزاة غيره لأنها محبرة فليس له الاحتار إلا بالزوج والابن كمل نظرا لها في الخلاف غير الجبر
فلا يزوجها إلا بمن عتقه لأن أذهنها منه في أصل تزويجها ما عتقها منه انتهى وهو على مذهب الشافعي
أما على مذهب مالك أنه لا كلام للبهقي مع الأب ولورقة جها بغير كف مؤمحل على أنه زوج به بدعي يجب
ليس للأب جبرها عليه وحديث الباب رواه البخاري عن سماعة بن جندب عن النبي بن زبارة عن عائشة قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم (ما لك عن أبي زبير) محمد بن مسلم (لم يكن من عمر بن الخطاب في) بينهم
الخمسة (سكنج لم يشهد عليه الرجل وامرأة يقال بعد أن كحل البصر ولا حبره قاله صلى الله عليه وسلم لم
قال لا فكاح الأبولي وشاهد على عدل رواه أحمد والطبراني والبيهقي وعنه مؤسدا عنه (ولو كنت
تة ذهت) فتح أماء واقفاف والدال أي سقت غيرة وفي رواية أخرى يصاحبه إلا أن كان تركه
الدال بالياء لم يزل أي سقى غيرة (فيه لم يمت) فاعلم رحمنا الله وألينا الله ما لا يشهد له من بعده من بعده
الكوفيون بشهادة رجل وامرأة قال مالك الشافعي (لا يدخلها في النكاح فاحص في حديثه
عدين لأن سألنا أبا القاسم بن شهاب سمعته يقول قال أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والشافعي والكويتون وغيرهم ما لم يشهدوا به بغيره على كل ما قاله مالك عن أبي هريرة عن رسول الله
ابن المسيب وعن سليمان بن يسار أن عائشة (بذع لداها) (الآن) هذا الرجل قال أبو هريرة
وقع الأسدي في بعض نسخ الموضع من روايته فيمن وهو حديث أو جهل لأن أحد ما يروى عن عائشة أنها قالت
لحملة بن عبد الله أحد العشرة التي (كانت تحت راسه) يضم الراء فتح انتهى (الشي) إنما في
ثم المدي مخضرم (فطاهها نكحت في نكحتها) رجلا غير مطلقها (صبرها عن حبس الخطاب وضرب
زوجها بالشفقة) بكسر الهمزة وسكان الميم وفتح الهمزة والدال معجمة مبطنا قلم يترسخ بدعة
قال الجوهري الدرر التي يرب بها وفي الفاهوس كناية عن أي برزها واذق الشيطان كده (صيات)
تعزير لها على العدة (وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب يا امرأة نكحت في عدتها فإن كان
زوجها بالذي تزوجها) في العدة (لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول
ثم كان الآخر) بعد تمام العدة (خاطبا من الخطاب) لها فنكح من شاءت ولا يكون إلا حرا حق بها
(فان كان دخل بها) الآخر (فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر)
بكسر الخاء (ثم لا يجتمعان أبدا) لأبدا التحريم بالوطء في العدة (قال مالك وقال سعيد بن المسيب ولها
مهرها بما استحل منها) من الوطاء (قال مالك الأمر عندنا في المرأة المحرة يتوفى عنها زوجها فتتعد)
وكأنه قيد بالحرية وإن كانت الأئمة كذلك لقوله أربعة أشهر وعشرا) إذا أئمة عدتها أشهران
وخمس أو هو على سبيل المثال والمراد المعتدة (أنها لا تنكح بعدها إن ارتابت من حيضتها حتى تستبرئ
نفسها من تلك الرية إذا خافت الحمل) أذعدت الحامل وضعه والله أعلم

(سكاح الأئمة على الحرّة)

(مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهم (سألوا عن رجل كان
تحت امرأته حرّة فأراد أن ينكحها) المتفق كرها (جميع بينهما) واختلف فيه قول مالك فرى عنه

نافع فانه عجمي تعرب ولذا اختلف نظر العلماء وليس البطلان لترك ذكر الصداق لصحة النكاح بدون
تسميته لكن قال ابن دقيق العيد قوله ليس بينهما صداق يشعر بأن جهة الفساد ترك ذكر الصداق
انتهى أى مع جعل بضع كل منهما صداقا للآخرى وهذا صريح الشغار قال مالك في المدونة يفسخ ران
طال وولدت الاولاد قال ابن القاسم بطلاق وأما وجه الشغار وهو أن يسمى لكل صداقا على أن يزوج
كلا منهما الا نحو فبفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من المسمى وصداق المثل وأما المركب منهما
وهو أن يسمى لاحدهما صداقا والاخرى بلا صداق فالمسمى لها حكم وجهه والاخرى كصريحه وهذا
الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به ورواه أصحاب السنن
الاربعة من طريق مالك وتابعه عبيد الله بن عمر بن الصخيين وعبد الرحمن السراج وأيوب عند مسلم
الثلاثة عن نافع عن ابن عمر وتابعه أبو هريرة وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسلم أيضا (مالك
عن عبد الرحمن بن القاسم) النعمي المدني قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه مات سنة ست وعشرين
ومائة وقيل بعدها (عن أبيه) القاسم بن محمد بن الصديق أبدا انتهاء (عن عبد الرحمن) أبي محمد المدني
أنه عاش من عمر لأمه يقال ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
مات سنة ثلاث وتسعين (و) عن أخيه (مجمع) بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الميم الثمانية المكسورة وعين
ههمللة الانصاري الاوسى تابعي كبير مات سنة ستين (نسخ) باتينية (يزيد) بتحتية فرأى (ابن
حارية) بالجيم والراء والتحتية (الانصاري) الاوسى أبي عبد الرحمن ذكره ابن سعد وغيره في الصحابة
وقال ابن منده يزيد بن حارية وقيل زيد فجعلهما واحدا والاعراب انهما اخوان قاله في الاصابة (عن
خنساء) بفتح الخاء المعجمة واسكان الهمزة وسين مهملة مهموز ممدود (بنت خدام) بالخاء المعجمة
المكسورة والدال المهملة كفي الفتح والتقريب وقال بعضهم بالذال المعجمة الانصارية الاوسية زوج
أبي لبابة صحابية معروفة من بني عمرو بن عوف (ارأها) خنداما الصحابي يقال هو ابن وداعة
ويقال ابن خالد وقال أبو نعيم يكنى أبا وداعة (زوجها وهي ثيب) لما تأيمت من أنيس بن قنادة الانصاري
حين فذل عنها يوم أحد كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسل
وأخرجه الواقدي عن الخنساء نفسها وأنيس بالتصغير وسماه بعضهم أنسا وأنكره ابن عبد البر
وفي المهمات للقطب القسطلاني ان اسمه أسير وأنه مات ببدر (فكرهت ذلك) الرجل الذي أنكحها
أبوها أياه ولم يعرف المحافظ اسمه قال نعم عند الواقدي انه من مزينة وعند ابن اسحاق انه من بني عمرو بن
عوف (فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقالت ان أبي أنكحني رجلا وان عم ولدي أحب الي مني
(فردت نكاحه) وجعل أمرها اليها كما في رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد وله عن نافع بن جبير
فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أبي زوجني وأنا كارهة وقد ملكك أمرى قال فلانكاح له
انكحني من شئت فردت نكاحه ونكحت أبا لبابة الانصاري وأخرج الواقدي عن خنساء بنت خدام
أنها كانت تحت أنيس بن قنادة فقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوهار رجلا من مزينة فكرهته وجاءت الى
النبي صلى الله عليه وسلم فردت نكاحه فزوجها أبا لبابة فجاءت بالسائب بن أبي لبابة قال أبو عمر هذا
الحديث مجمع على صحته والقول به لأن من قال لا نكاح الا بولي قال لا يزوج الثيب وليها أباً أو غيره
الا بآبائها ورضائها ومن قال ليس للولي مع الثيب أمر أو إجازة بلاولي فآولي بالمل بهذا الحديث ولا
تخالف أن الثيب لا يجوز لها ولا غيرها جبرها على النكاح الا المحسن البصري فقال نكاح الاب حائز
على ثبته بكذا كانت أو لم تكن كرهت أم لا قال اسحاق بن القاسم لا أعلم أحد قال بخلافه في الثيب وروى
عبد الرزاق عن ابن عباس بن مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم مع الثيب أمر واختلاف في طلاقه ولو رخصت وقال

ينكح الامة فتلامه ثم يبتاعها انها لانكور أم ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي (مملوكة (لعروة)
اذا الولد ملك لسيدها وأم الولد أمة ولدت من مالكها فمملوكة له حرة مستقرة عدم اموة الولد (حتى تلد
منه وهي في ملكه بعدا بتياعه اياها) فكون ام ولد (ان استترها وهي حامل ثم رضعت عنده كانت ام
ولده بذلك الحمل فيمن نرى والله تعالى اعلم) بالتحكم وبه قال الليث وقال الشافعي وأحمد لانكون أم ولد
وان ملكها حاملا حتى تحمّل منه في ملكه وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ملكها بعد ولائها فمملوكة لسيدها
أم ولد وزبيدة ابن عبد البر بان ولدها عدسع لها فكيف لانكون له أم ولد قال وعدا واخص

* (ما جاء في كراهة أصابعه اخذ من ذلك ليمن والمرأنة وابنتها) -

[illegible]

لا بأس بذلك وقال ابن القاسم عنه تخيير المحررة في نفسها ومحل الخلاف اذا كانت الاممة من
مناكحه والا فلا يجوز كما أفصح به الامام بعد قريسا (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري
(عن سعيد بن المسيب) القريشي (انه كان يقول لا تنكح الاممة على المحررة الا أن تشاء المحررة فان طاعت
المحررة ناهيا لثمان من القسم) وبهذا قال ابن الماجشون قال واليه رجوع مالك والمشهور وهو اختيار
ابن القاسم في المدونة انه لا يجوز أن تفعل المحررة علمها في التسم (قال مالك ولا ينبغي) لا يجوز (لمحرر
أن يتزوج أمه وهو يحد طولاً) غنى أي مهر (لمحررة ولا ينزوح أمة إذا لم يحد طولاً للمحررة الا أن يخشى
العنت) الزنا وفحوى كلامه هناك القول هو المال وبه صرح في المدونة وزاد وليس وجود المحررة تحتها
بطول وررى محمد عنه هو وجود المحررة في عقدته ووجه الساجي الاول بأنه يتوصل بالمال الى ما يحتاج
اليه من نكاح الحرائر واما المحررة فلا يتوصل بها الى ذلك ولا يسمى طولاً ولا غنى (و) دليل (ذلك
ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات) الحرائر (المؤمنات)
هو جرى على الغالب فلا يفهم له عند الجمهور لان ذلك المنع ارقا في الولد في الاماء وهو غير موجود
في حرائر الكليات وقد نص مالك في المبسوط على هذه العلة وطرد أصله فأجاز نكاح الابن أمة أبيه
وجده وأمهاته واختار بعضهم اشراطه اظاهر الآية قال فان كان هناك إجماع كما قيل ألغى الوصف
بالمؤمنات والا فالنكح اعتباراً لانه امر متبني على اعتبار المفهوم انتهى ودليل الغاية قوله
تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم (من مملكت أيمانكم) تنكح (من
فتياتكم المؤمنات) لا الكافرات فانه لا تحل بالنكاح بل بالملك (وقال ذلك) أي نكاح المملوكات
عند عدم الطول (لم يخشى العنت منكم) أي خافه (والعنت هو الزنا) وأصله المشقة سمي به الزنا
لانه سببه بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة

* (ما جاء في رجل يملك امرأته) وفي نسخة الاثمة (وقد كانت تحته فعارقها) *

(مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت) قال ابن عبد البر اختلف في اسم أبي
عبد الرحمن هذا فقيل سليمان بن يسار وهو بعيد لانه أجل من أن يستراسمه ويكنى عنه وقيل هو
أبو الزناد وهو بعيد لانه لم ير عن زيد ولا رآه ولا روى عنه ابن شهاب وقيل هو طاوس وهو أشبه بالصواب
وانما كنتم اسمهم مع جلالتهم لان طاوسا كان يطعن على بني أمية ويدعو عليهم في مجالسهم وكان ابن
شهاب يدخل عليهم ويقبل جوائزهم وقد سئل مرة في مجلس هشام أتروى عن طاوس فقال للسائل
أما انت لورأت طاوسا علمت أنه لا يكذب ولم يجبه بأنه يروى أو لا يروى فهذا كله دليل على أن أبا
عبد الرحمن المذكور هو طاوس انتهى (انه كان يقول في الرجل يطلق الاثمة) امرأته (ثلاثاً ثم
يشتريها أنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره) اهموم الآية وعلى هذا الجمهور والاثمة الاربعة خلافاً لقول
بعض السلف تحل له موم أو ماملكت أيمانكم قال أبو عمر هذا خطأ لانها لا تبغ الا مهات والاخوات
والبنات فكذا سائر المحرمات (مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل تزوج
عبد له جارية له فطلقها العبد البتة) أي جميع طلاقه وهو اثنتان (ثم وهبها سيدها هل تحل له بملك
اليمين فقال لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره) لدخولها في الآية فوافقا زيداً على فتواه (مالك انه سأل ابن
شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة) لغيره (فاشترها) منه (وقد كان طلقها واحدة فقال تحل له
بملك يمينه) ولو طلقها واحدة أو اثنتين (مالم يبت) بضم الياء (طلاقها فان بت طلاقها) أمة ثلاثاً (فلا
تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجاً غيره) الآية إذ لم يفصل فيما بين حررة وأمة (قال مالك في الرجل

يوم خيبر غلط والسبيل انه شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ولا رواة الاثر فالذي يظهر انه وقع فيه تقديم وتأخير في لفظ الزهري اه أي فيكون نهى يوم خيبر عن محوم الحجر الانسية وعن متعة النساء فليس يوم خيبر ظرفا لمتعة النساء لانه لم يقع في غزواتها تمتع بالنساء فان الصحابة لم يستمتعوا باليهوديات وهذا اتفق عليه أبو عمر عن بعض أصحابه وقال انه تأويل بعيد وقال ابن عيينة ان تاريخ خيبر في حديث علي انما هو في النهي عن محوم الحجر الأهلية قال البيهقي وهو يشبهه أنه كما قال فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه رخص فيه بعد ذلك ثم نهى عنه فيكون احتياج بنهيه أحرأ حتى تقوم به الحجة على ابن عباس وتعب هذا كله بانه بعد اتصاف أصحاب الزهري عنه على ذلك لا ينبغي أن يقال لانهم حفاظ ثقات ولذا قال عياض تحريمها يوم خيبر صحيح لا شك فيه وقد قال بعضهم ان المتعة مائة اولها الأباحة والتحرير والنسخ مائة كما نقى في القبلة وقال النووي الصواب المختار ان التحريم والاباحة كانا مرتين وكانت حلالا قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم الفتح وهو يوم أو طاس لاتصافها بها ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريمها مؤيدا الى يوم القيامة وقال ابن العربي ككاح لمتعة من غرائب الشريعة أبيع ثم حرم ثم أبيع ثم حرم فالاباحة الا ترى ان الله سكنت عنه في صدر الاسلام فبهرى الناس في فعله على عادتهم ثم حرم يوم خيبر ثم أبيع يوم الفتح وأوطاس على حديث جابر وغيره ثم حرمت تحريمها مؤيدا يوم الفتح على حديث سيرة اه والاجماع على حرمتها وما في مسلم عن جابر استمتعنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في رواية حتى نهى عنه عمر محمول على أن الذي استمتع لم يباغضه النبي ولم يخالف في ذلك الا الروافض قال المصنف يرى مستحبين بالاحداث الواردة في ذلك وبقرينه تعالى حب استمتعتم به منهن الآية وقد راس مسعود فحاشا استمتعتم به منهن الى أجل ولا حجة في شيء من ذلك لان تلك الاحاديث نسخت والآية محمولة على الكساح المؤبد ودراة ابن مسعود لم تنوار القرآن لا يثبت بالاحاد واحتجاجهم بأن اختلاف الروايات في حديث النهي تناقض يوجب القدح في الحديث مدفوع بانه لا تناقض لانه يصح أن ينهى عن الشيء في زمان ثم يكرره النهي عنه في زمان آخر تأكيداً وتعقب قوله لم يخالف الا الروافض بأنه ثبت الجواز عن جمع من الصحابة كجابر وابن مسعود وأبي سعيد ومعاوية واسماء بنت أبي بكر وابن عباس وعمر بن الخطاب وسلمة وعن جماعة من التابعين واجيب بان الخلاف انما كان في الصدر الاول الى آخر خلافة عمر والاجماع انما هو فيما بعد باختلاف هل رجع ابن عباس الى التحريم أم لا قال ابن عبد البر أصحابه من أهل مكة واليمن يرونه حلالا واختلاف الأصوليون في الاجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف السابق أو لا يرفعه ويكون الخلاف باقيا ومن ثم جاء الخلاف فيمن نكح متعة هل يحل أو لا لشبهة العقد والخلاف المتقرر فيه ولانه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن مالك والشافعي وأجمعوا على أنه متى وقع الا ن فسخ قبل الدخول وبعدة الا زفر فقال بصحته لانه من باب الشروط الفاسدة اذا قارنت النكاح بطلت ومضى النكاح على التأيد وفي الاستدكار روى عن علي وابن مسعود نسخ معنى قوله فحاشا استمتعتم به منهن الآية بالطلاق والعدة والميراث وعن أبي هريرة رفعه مثله وفي تأويلها قول ثان لمجمع منهم عمر بن الخطاب والحسن البصري ان المتعة النكاح المحلل فاذا عقد وطلق قبل الدخول فقد استمتع بالعقد فعليه نصف الصداق فان دخل فلها الصداق كله لاستمتاعه المتعة الكاملة وقوله ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به معناه ان ترك المرأة أو تركها كقوله فان طعنكم عن شيء والا ان يعقوب أو يعقوب الذي يسهل عقد النكاح وهذا الحديث رواه البخاري في المغازي عن يحيى بن قزعة بنح القاف والرازي والمهمل ومسلم عن يحيى التميمي ومن طريق حريز بن التمام عن مالك بن نافع عن ابن عيينة في الحديث وعبد الله بن عباس عن عبد الله بن عمر

* (نكاح المتعة) *

هو النكاح لأجل كمفسره في المدونة قال ابن أبي عمرة الانصاري كانت رخصة في أول الاسلام لمن اضمر
 ايها كالميتة والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها رواه مسلم (مالك عن ابن شهاب عن
 عبد الله بن محمد بن علي العلوي أبي هاشم ابن الحنفية ثقة من رجال الكل مات سنة تسع وتسعين
 بأشام) (والحسن بن أبي محمد بن علي بن أبي طالب) الهاشمي أبي محمد المدني ثقة فقيه يقال انه أول من
 تكلم في الإرجاء مات سنة مائة أو مئتين سنة (عن أبيهما) محمد بن علي أبي القاسم ابن الحنفية
 الهاشمي المدني ثقة عالم بأبي كبير مات بعد الثمانين (عن أبيه) (علي بن أبي طالب) أمير المؤمنين
 زاد في رواية جوير بن أبي أسامة عن مالك بهذا الإسناد انه سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان يعني ابن
 عباس انك رجل تابه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء) ولا جرم من طريق
 س. فبان عن الزهري عن نكاح المتعة وهي النكاح لأجل معلوم أو مجهول كقدوم زيد سميت بذلك
 لأن لرضائها مجرد المتعة دون التوالد وغيره من أغراض النكاح وفي رواية عبيد الله عن ابن شهاب
 بإسناده عن علي أنه سمع ابن عباس يلبس في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عنها (يوم خيبر) هكذا اتفق مالك واثرا أصحاب الزهري على خيبر بخلاف مجمعة
 وراءه إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث فقال حينئذ به جملة
 ونونين أخرجه النسائي والدارقطني وقال انه وهم تفرد به القطان (وعن أكل لحوم الجوارح اسمية)
 قل عياض رواه الأكثر بفتح الهمزة والنون ورواه بعضهم بكسر الهمزة وسكون النون والانس بالفتح
 والكسر الناس ولا خلاف في الأخذ بالنهي عن أكلها الا شيء روى عن ابن عباس وعائشة
 وبعض السلف وفي أن النهي لا تحريم أو الكراهة قولان لمالك وفي أن علته تحريمها انها لم تكن قسمت
 أو خوف فناء الفهر أو لأنها كانت جلالة روايات وفيل هو نهى تحريم غير علته اه والمعتمد عن مالك
 تحريمها والله في وقت تحريم نكاح المتعة والمتحصل من الاخبار أن أوها خبير ثم عمرة القضاء
 كما رواه عبد الرزاق عن الحسن البصري مرسلًا ومراسيل ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد ثم الفتح
 كما في مسلم عن سبرة المجهمي مرفوعًا بالفظ انها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ثم أوطاس كما في
 مسلم عن سلمة بن الأكوع بفظ رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثًا ثم
 نهى عنها ويحتمل انه أطبق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربها ما لكن يبعد أن يقع الاذن في أوطاس
 بعد انصرح قبلها في الفتح بانه أحرم إلى يوم القيامة ثم تبوك فيما أخرجه اسحاق بن راهويه وابن
 حبان من طريقه من حديث أبي هريرة وهو ضعيف لانه من رواية المؤمل بن اسماعيل عن عكرمة بن
 عمار وفي كل منهما ما قام وعلى تقدير صحة فليس فيه أنهم استمتعوا في تلك الحالة أو كان النهي قدما فلم يبلغ
 بعضهم فاستمر على الرخصة وذلك قرن صلى الله عليه وسلم النهي بالغضب كما رواه البخاري من حديث جابر
 لتقديم النهي عنه ثم حجة الوداع كما عند أبي داود لكن اختلف فيه على الريبع بن سبرة والرواية عنه بانها
 في الفتح أصبح أشهر فان كان حفظه فليس في سياق أبي داود سوى مجرد النهي فلا يصح أن الله عليه وسلم
 أراد إعادة النهي ليدفع من لم يسمعه قبل أو يقويه انتهى بخلاف ما بعد أن سمع الله عليهم بفتح خيبر
 بالمال والنسي فلم يكونوا في شدة ولا طول عربة قال عياض الصحيح أن الوداع في حجة الوداع انما هو
 تجديد النهي لا إجماع الناس بل يقع الشاهد الغائب ولا مقام الدين والشرعية كما قرر غيري يومئذ اه
 ثم سبق ما خرج سوى خيبر الصحيح مع ما وقع في خيبر من الكلام حتى زعم ابن عبد البر أن ذكر النهي

طلاق) وثمرة ذلك (أن تراجعاً بِنِكَاح بعده لم تكن تلك الفرقة طلاقاً) فتبقى معه بعصمة جديدة (والعبد إذا أعتقه امرأته إذا ملكته وهي في عدة منه لم تراجعاً بالبنكاح جديد) لوجود الطلاق قبل العتق

* (نكاح المثلث إذا أسلمت زوجته قبله) *

(مالك عن ابن شهاب أنه بلغه) قال ابن عبد البر لا أعلمه بتصل من وجه صحيح وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير وابن شهاب إمام أهلها وشهرة هذا الحديث أقوى من أسنده أن شاء الله (أن نساء كثر في عهد رسول الله) أي زمنه (صلى الله عليه وسلم) يكنن بارضهن وهن غير مهاجرات وأزواجهن حين أسلن كغفار منهن) فأخته بقاء وعجمة وفوقية (بنت الوليد بن المغيرة) الخزومية أخت خالد بن الوليد (وكانت تحت صفوان بن أمية) بن خلف بن وهب الجعفي أحد الصحابة والمعلمين في الجاهلية وأحد من انتهى إليه شرف الجاهلية ووصله لهم الإسلام (فأسلمت يوم الفتح) وبايعت قبل إسلام زوجها بشهر وليس لها حديث (وهرب زوجها صفوان بن أمية من الإسلام) بعضا فيه حتى هداها الله (فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه) أي صفوان (وهب بن عمير) بعم ابن مصفر بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الجعفي الصحابي قال ابن دريد كان وهب من أحفظ الناس فكانت قریش تقول له قلاب من شدة حقه فأثرل الله ما جعل الله زجل عن قلبين في جوفه فلما كان يوم بدر أقبل منه زما ونعلاه واحدة في يده والآخرى في رحله فتألوا ما فعل الناس قال هزموه فقالوا فإين نعلاه قال في رحلي قالوا فإين يدك فقال ما شعرت فعموا أنه ليس به قلاب (بردا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان بن أمية ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام وأن يقدم عليه فان رضى أمرا قبله والاسيره شهرين) انظره فيهما ليتروى قال في الاصابة المعروف ان هذه القصة أي البعث بالرداء والامان كانت لأبي وهب وعمير بن وهب كما ذكره موسى بن عقبة وغيره من أهل المعازي (فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه ناداه على رؤس الناس) جهرا (فقال يا محمد ان هذا وهب) بالنصب والرفع (ابن عمير جاءني بردائك ورعم أنك دعوتني إلى القدوم عليك فان رضيت بضم التاء) (أمرا) أي الإسلام (قبلته والاسيرتني شهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل أبا وهب) كنية صفوان خاطبه بها تعظيما واستئلا فامع ان صفوان خاطبه باسمه فأغضى عن ذلك واذك لعلى خلق عظيم (فقال لا والله لا أنزل حتى تبين لي) هل خبر وهب كما قال أم لا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسير أربعة أشهر) فزاده شهرين على ما بعث به إليه تفضلا وزيادة في الاستئلاف (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) في شوال سنة ثمان (قبل) بكسر القاف وفتح الباء جهة (هوزان) قبيلة كبيرة فيها عدة بطون ينسبون إلى هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة بجمجمة فجملة ففاء مفتوحات ابن قيس عيلان بجمجمة ابن الياس بن مضر (بمجنين) وأدبين مكة والطائف (فأرسل إلى صفوان بن أمية يستعير) أي منه (أداة) كنس وخودة (وسلاحا عنده فقال) صفوان (أطوعا أم كرها فقال بل طوعا) وفي رواية فقال اغصبا يا محمد فقال بل عارية مضمونة حتى ترد لها إليك فقال ليس بهذا بأس (فأعاره الأداة والسلاح التي عنده) وفي رواية فأعطى له مائة درع بما فيها من السلاح فسأله صلى الله عليه وسلم أن يكسبهم حلها فعملها إلى أوطاس ويقال أعاره أن يماثله في درع بما فيها من السلاح فان صح فإله الله في الأربع مائة (ثم خرج صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة خرج (وهو كما فرقه عن الطائف وهو كما فرقه امرأته حمنة ولم يفرق رسول الله

عن ابن شهاب نحوه وقد رواه عن مالك شيخه يحيى بن سعيد الانصارى (مالك عن ابن شهاب عن عروة
ابن الزبير ان خولة بنت حكيم) بن أمية السلية يقال لها أم شريك ويقال لها خويلة أيضا بالتصغير
صحابية مشهورة يقال انها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت قبل ذلك تحت عثمان بن
مظعون (دخلت على عمر بن الخطاب فقالت ان ربعة بن أمية) بن خلف القرشي المجحى أخاصفوان
أسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقف تحت صدر راحته وقال
يا ربعة قل يا أيها الناس ان رسول الله يقول لكم أى بلد هذا الحديث فذكره لاجل هذا فى الصحابة
من لم يمعن النظر كالبلغوى وأصحابه مع انه جاء من طرق أن عمر غربه فى الحجر الى خيبر فلحق به رقل فتنصر
فقال عمر لا تغرب بعده أحدا أبدا كما بسطه فى الاصابة (استمتع بامرأة مولدة فحملت منه) بعد نيك
عن المتعة (فخرج عمر بن الخطاب فزعا) بالفاء والزاي (يجتر داءه) من العجالة (فقال هذه المتعة)
التي ثبت نهيها صلى الله عليه وسلم عنها (ولو كنت تقدمت) أى سبقت غيرى (فيها رجت) أى رجمته
أو المراد رجت فاعلمها ربعة أو غيره لأن حذف المفعول يؤذن بالعموم وهذه القصة وقعت لربعة قبل
تنصره كفى الاصابة قال ابن عبد البر الخبير عن عمر بن مروان عن مالك منقطع ورويناه متصلين أسنده عن
يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر لو تقدمت فيها رجت يعنى المتعة وهذا القول منه قبل
نهيها عنها وهو تغليظ ليرتدع الناس وينزجوا عن سوء مذهبهم وقبيح تأويلاتهم واحتمال انه لو تقدم باقامة
الحجة من الكتاب والسنة على تحريمها رجت كما يرحم الزاني ضعيف لا يصح الا على من وطئ حراما لم يتأول
فيه سنة ولا قرأناه واختلف كبار أصحاب مالك هل يحد حد البكر أو المحصن أولا حد عليه لشبهة
العقد والخلاف المتقرر فيها ولا أنه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن
مالك وأصل هذا عند بعض شيوخنا التفريق بين ما حرّمته السنة وبين ما حرّمه القرآن وأيضا فان
الخلاف بين الاصوليين هل يصح الاجماع على أحد القولين بعد الخلاف أم لا يعتقد وحكم الخلاف
باق وهو مذهب الباقلاني وهذا على عدم صحة رجوع ابن عباس عنها فاما على ما روى من رجوعه
فقد انقطع الخلاف جلة وأجموعا على أن نكح نكاحا مطلقا ونيته أن لا يملك معها الامدة فواها
أنه جائز وليس بنكاح متعة لكن قال مالك ليس هذا من الجميل ولا من اخلاق الناس وشذالوا زاحي
فقال هو نكاح متعة ولا خير فيه قاله عياض

* (نكاح العبد) *

(مالك انه سمع ربعة بن أبي عبد الرحمن يقول يشكح العبد) أى يجوز له أن ينكح (أربع نسوة كالحر
قال مالك وهذا أحسن ما سمعت فى ذلك) لعموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع وبه قال سالم والقباسم ومجاهد والزهرى وداود وقال ابن وهب لا يجوز له الزيادة على اثنين
كما لا يجوز للحر الزيادة على أربع وكأنته فاسه على طلاقه ويحتمل بناء الخلاف على الخلاف فى العبد هل
هو داخل فى عموم الخطاب أم لا وبالساقى قال أبو حنيفة والشافعى وعمر وعلى وعبد الرحمن بن عوف انه
لا ينكح أكثر مننتين قال أبو عمر لا أعلم لهم مخالفا من الصحابة وفى البخارى عن الحكم أجمع الصحابة
على أن المملوك لا يجمع من النساء أربعا (قال مالك والعبد مضاف للحلل ان أذن له سيده ثبت نكاحه
وان لم يذن له سيده فربى بينهما) والفرض انه ينكح بلاذنه (والحلال يفرق بينهما على كل حال
اذا أريد بالنكاح التحليل) من الزوج المحلل (قال مالك فى العبد اذا ملكته امرأته) بشرط موافقة
دارت (أو الزوج ملك امرأته) كذلك (ان ملك كل واحد منهما صاحبه ككونه مملوكا

قال صلى الله عليه وسلم يا أم سلمة هو هذا (فثبتنا على ذلك) إلى أن خرجت أم حكيم معه إلى غزو الروم فاستشهد فترجوها خالدين سعيد بن العاصي فلما كانت وقعة مرج الصفر أراد خالد البقاء بها فقالت له لو تأخرت حتى يهزم الله هذه الجوع فقال ان نفسي تخدثني أن أقتل قالت ادن فدنا منها فأعرس بها عند القنطرة فعرفت بها بعد ذلك فقيل قنطرة أم حكيم ثم أصبح فأولم عليها فصاروا من الطعام حتى وافتهم الروم ووقع القتال فاستشهد خالد فشدت أم حكيم عليها ثيابها وتبذات وان عليها لا أثر الخلق فاقبلوا على النهر فقالت أم حكيم يومئذ بعد الفسطة الذي أعرس به خالد عليها سبعة من الروم ذكره في الاستيعاب (قال مالك وإذا سلم الرجل قبل أمرائه وقعت العروة بينهما) إذا لم تكن كتابية (إذا عرض عليه الإسلام فلم يسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا تمسكوا بعصم الكوافر) نهى عن استدامة نكاحهن فقبل هو خاص بالمشركات اللائق كانت بمكة وهو الأصح وقيل عام ثم خص منه الكتابيات وسبب النزول برده وكره قوله وأسألوها ما أنفقتم فإن معها طلب مهرهن من الكفار الذين فررن إليهم وليسألوها ما أنفقوا أي يطلب الكفار من المسلمين مهرهن فرت إليهم مسلمة كذا في الكليل وفيه نظر فالعبرة بعدموم الأعطال خصوص السبب وإن كانت مصرة السبب قطعية الدلول عند الأكثر ولا يردده أيضا قوله وأسألوها ما أنفقتم فإنه بيان لمحكم من وردت الآية سببهن فزاد الباطل الاستدلال بعدمومها على حرمة مسالك الكوافر كما فعل مالك نخص منه الكتابيات لا يراعى زيادة

«(ساجدة في الوليمة)»

عن طعام النكاح وقيل طعام الأعراس خاصة به من أصناف مشقة من الزم وهو الجمع لأن الزوجين يحضران (مالك عن حميد بن عمار) أخرجه نسري (عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف) قال ابن عبد البر هو من مسند أنس عند جميع رواة الرواة وأورواه روح بن عبادة عن مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن أنه جاء فقبله من مسند عبد الرحمن (جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة) تعقت بجذبه أو توبه من طيب المرئس هذا أولى ما فسر به وفي حديثه رجع من رجع عن أي أثره وليس بداخل في النهي عن ترغفر الرجل لآله بما فيه به التمسك بالدعاء وقيل يرخص فيه للعروس وفيه أثر ذكره أبو عبيد أنهم كانوا يحرصون فيه للشباب أيام عرسه وقيل أعله صلى الله عليه وسلم لم يكر عليه لأنه يسر وقيل كان من تنكح أول الإسلام يلبس ثوبا مصبوغا بصفرة علامة للسور وهذا غير معروف على أن بعضهم جعله أولى ما قيل ومذهب مالك وأصحابه جواز ثياب المزعفرة للرجال وحكاها مالك عن علماء المدينة وهو مذهب ابن عمر وغيره وحجتهم حديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة وحكى ابن شعبان كراهة ذلك في اللحية وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في الثياب واللحية قاله عياض وقال الباجي روى الداودي أن عمر بن الخطاب كان يصبغ لحية بالصفرة حتى تمتلئ ثيابه من الصفرة وقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب إليه منها وأنه كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى العمامة قال الباجي وهذا في الزعفران وأما غيره مما ليس بطيب ولا ينقض على الجسد فلا خلاف في جوازه (فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال ما هذا وفي رواية فقال مهيب أي ما هذا وكلاهما في الصحيح قال عياض فيه اقتداء بالكبراء بحبها وسؤاله عما يختلف عليه من حاله وليس من كثرة السؤال النبي عنه قال الأبي هذا بناء على أنه ليس سؤال إنكار وقال الطيبي يحتمل أنه ما كان له من شيء عن التمسك بالطيب فأجاب به أنه لم يصبغ به وإنما تعلق به من العروس (فأعبرناه ترويح) ذلك رواية أخرى من الأسانيد قال الحافظ ولنا من الآثار الزعفران

صلى الله عليه وسلم بينه وبين امرأته) فاخته (حتى أسلم صفوان) حين أعطاه من الغنائم فأكد
فقال أشهد ما طابت بهذا الانس نبي فأسلم وروى مسلم والترمذي عنه والله لقد أعطاني النبي صلى الله
عليه وسلم والله لا بغض الناس إلى هزال يعطيني حتى أنه لا أحب الناس إلى (واستقرت عنده امرأت
بذلك النكاح) لاسلامه في عدتها (مالك عن ابن شهاب أنه قال كان بين اسلام صفوان وبين اسلا
امرأته نحو من شهر) وعند ابن اسحاق ورد صلى الله عليه وسلم امرأة صفوان بعد أربعة أشهر وبين هذ
وقول الزهري بون كبير وعلى تقدير صحته يحتمل على أن عدتها لم تنقض لمحل ونحوه (قال ابن شهاب و
يلعنان امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها كافرا مقيم بدار الكفر) وفي نسخة بدار الحرب (ا
فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجرا قبل أن تنقض عدتها) فيقر عليها (مالك عن
ابن شهاب أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام) بن المغيرة المخزومية الصحابية بذت الحجابي (كانت تحت
ابن عمها) (عكرمة بن أبي جهل) عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي (فأسلمت يوم الفتح) لمكة (وهرب
زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن). وعند ابن اسحاق عن ابن شهاب عن عمرو
واستأمنت أم حكيم أمكرمة النبي صلى الله عليه وسلم فأمنه وذ كرموسى بن عقبة عن الزهري واستأذنته
صلى الله عليه وسلم في طاب زوجها عكرمة فأذن لها وأمنه (فارتحت أم حكيم حتى قدمت عليه اليمن)
بأذن المصطفى كما ترى (فدعته إلى الاسلام فأسلم) وحسن اسلامه واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر على
الحجيج وأخرج ابن مردويه والدارقطني والمحاكم عن سعد بن أبي وقاص أن عكرمة لما ركب البحر أصابه
عاصف فقال أصحاب السفينة أخلصوا فان آلهتكم لا تغني عنكم ها هنا فقال عكرمة والله لئن لم ينجني
في البحر الا الاخلاص فلا ينجيني في الرغيرة اللهم ان لك على عهد ان عافيتني مما أنا فيه أن آتي محمد
حتى أضع يدي في يده فلا أجذبه عفوًا كرميا وروى البيهقي عن الزهري والواقدي عن شيوخه ان امرأته
قالت يا رسول الله قد ذهب عنك عكرمة إلى اليمن وخاف أن تقتله فأمنه قال هو آمن فخرجت في طلبه
فأدركه وركب سفينة ونوى يقول له أخلص أخلص قال ما أقول قال قل لا اله الا الله قال ما هربت
ألا من هذا وان هذا أمر تعرفه العرب واليهيم حتى النواقي ما الدين الا ما جاء به محمد وغير الله ما في قلبي
وجاءت أم حكيم تقول يا ابن عم جئتك من عند أبنائنا وأوصل الناس خيرا الناس لا تهلك نفسك
اني قد استأمنت لك رسول الله فرجع معها وجعل يطلب جاءها فتأبى وتقول أنت كافروا بأمسلة فقال
ان أمر امنك مني لا مركب كبير فلما وافى مكة قال صلى الله عليه وسلم لأصحابه يا أيها الذين آمنوا
تسبوا أباه فان سب الميت يؤذي الحي فكأنه لما طلب جاءها وأبى وقال ما قال دعته إلى الاسلام
فأسلم (وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح) لمكة (فلما رآه صلى الله عليه وسلم وثب) بمئذنة
فوحدة قام بسرعة (فرحا) به بفتح الراء وكسرهما (وما عليه رداء) لاستجماله بالقيام حين رآه (حتى
يأبىه) وفي الترمذي من حديثه قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم جئته مرجا من حجابا راكب المهاجر
وعند البيهقي عن الزهري فوقف بين يديه ومعه زوجته منتقبة فقال ان هذه أخبرتني انك أمتنتي فقال
صلى الله عليه وسلم صدقت فأنبت آمن قال الام تدعو قال ادعوا لي أن تشهد أن لا اله الا الله وأنى
رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وكذا حتى عد خصال الاسلام قال ما دعوت الا إلى خير وأمر رجل
قد كنت حينما يارسل الله قبل أن تدعونا وانت أمدقنا حديثا وارتأى قال فاني أشهد أن لا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله ثم قال يا رسول الله علمني خيرتين أقوله قال تقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا
عبد ورسوله قال ثم ماذا قال يقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبد ورسوله قال ذلك
عكرمة وفي فوائد يعقوب الحمصاني عن أم سلمة زوجة أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أسلم عكرمة

وغيره ووجهه شهرة الدخول لما يتعلق به من الحقوق والافرق بين النكاح والنساج فاح وعين مالك
 جوازها قبل الدخول وعن ابن حبيب استحبابها عند المقدوعند البناء واستحبها بعض شيوخنا قبل
 البناء ليكون الدخول بها واختلف السلف في تكرارها أكثر من يرمين بالاجارة والكرامة واستحب
 أصحابنا لاهل السنة اسبوعا قال بعضهم ذلك اذا دعا في كل يوم من ثم يدع قلبه وكرهوا فيها المباهلة
 والسمعة اه وقال الباجي امر صلى الله عليه وسلم بالولاية لما فيه من الشهر والنكاح مع ما يقتضيهما
 من مكارم الاخلاق قال ابن مزين عن مالك استحباب الاطعام في الولاية وكثرة الشهود لدلش شهر النكاح
 وثبت معرفته وروى أشهب عن مالك لا بأس أن يؤم بعد البناء قبل أن يأتى السابع قال رجب
 ليس كالولاية ابن حبيب كان صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على النكاح عند قدره ولفظ غدر
 يحتمل قبله وبعده وكيفما كان فإيس فيه منع لكن بعد يومين انما هو قبل أفضل كالشهادتين بل ان
 مالك قال بعده من فانه قبل أوله اخباره لان فيه معنى الرضى بما اطلع عليه الروح من حال الروجة
 والمباح من الولاية ما جرت به العادة من غير سرف ولا سمعة واختار من اليوم واحد فان ابن حبيب واجب
 أكثر منه وروى أن اليوم الثاني فصل والثالث سمعة وأحب الحسن في الأول والثاني ولم يحب
 في الثالث وروى عن ابن المسيب مثله ولم ابن سيرين ثمانية أيام قال ابن حبيب من وسع الله ذنبه
 فليوم من يوم بنته الى مثلها يريد اذا قد شهر النكاح والموسعة على الناس لا السمعة والمباهلة وهذا
 الحديث رآه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وبأربعة سفيان بن عيينة عند البخاري وشعبة
 عند مسلم كلاهما عن حميد بن عدي عن حماد بن عيسى عن عيسى بن عمار عن عيسى بن سعيد
 الانصاري (انه قال لقد باعني) وملكه النساى وقاسم بن أبيض عن طريق سعيد بن عيسى عن سليمان بن
 بلال عن يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤم بالولاية ما فيها خبر
 ولا لحم) قال حميد قلت بأي شيء يا أبا حمزة يعني انما قال عمرو سوي كان في الطريق الموصولة وفي البخاري عن
 صفية بنت شيبة قالت أول النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير قال المحفوظ لم أرفع
 على تعيين اسم التي أولم عليها صريح لكن يحتمل انها اسمة محمدية عن ابن سعد عن الواقدي انه صلى الله
 عليه وسلم لما تزوجها أدخلها بيت زينب بنت خزيمة فاذا جرة فيها شيء من شعير فأخذته فطحنه ثم عصرته
 في البرمة وأخذت شيئا من اهالة فأدمته فكان ذلك طعامه صلى الله عليه وسلم وأما حديث شريك عن
 حميد عن أنس انه صلى الله عليه وسلم أولم على ام سلمة بتمرو يمن وسويق فوهم من شريك لانه كان سيئي
 المحفظ أو من الراوى عنه وهو جندل بن والى فان مسلما والبرازضعاه وانما المحفوظ عن حميد عن أنس
 ان ذلك في قصة صفية أخرجه النساى اه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اذا دعى أحدكم الى وليمة فليأتها) أى فليأت مكانها أو التقدير الى مكان وليمة ولا يضر
 احادة الضمير مؤنثا والامر للايجاب والمراد وليمة العرس كما حمله عليه مالك في المدونة وغيره لانها المعهودة
 عندهم ويؤيده رواية مسلم من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر فروعا اذا دعى أحدكم الى وليمة
 عرس فليجب فليجب اجابة من عين وان صائما لان ابن عمر كان يأتيهم اوهم وصائم كافي مسلم بشرط
 في الفروع كما حكى عليه عينا من الاتفاق لكن فزع بقول ابن القصار المذهب لا تحب الاجابة وان كان
 ضميعة اما وليمة غيره فلا تحب لان عثمان بن العاصى دعى الى ختان فلم يجب وقال لم تكن ندعى له على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جد وأوجب الظاهرية انما الحديث قال جابر بن عبد الله ما لك
 لا تكثر على التدب وكره مالك لأهل الفضل الاجابة لكل طعام دعى اليه فأناله بتمهم على خبر الولاية
 وأنه خبره على خبر طعام السور وكانوا لا يرون في ذلك بأسا وروى في مسلم عن أبيه عن أبي

جرم بأنها ابنة أبي الحيسم بفتح المهملة بين يديهما تسمية ساكنة آخرة واسمها أنس بن رافع الانصاري
وانها رلدت له القاسم وأبا عثمان عند الله (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت إليها)
مهرا وفي رواية كم أصدقتها وفيه انه لا بدق الكاح من المهر وقد يشعر طاهره احتياجه الى تقدير لان
كم موصوغة له ~~وهو حجة لما للصيغة~~ والحنفية في أن أقل الصداق مقدّر (فقال) سقت إليها (زنة
نواة من ذهب) قال ابن وهب والخطابي والاكثر هي خمسة دراهم من ذهب فالنواة اسم لمقدار معروف
عندهم وقال أنجب حبل النواة ثلاثة دراهم وثلاث وقيل المراد نواة التمر أي وزنها من ذهب والاوّل
أظهر وأصح رقال بعض أصحاب مالك النواة بالمدينة ربع دينار وظاهر كلام أبي عبيد انه دفع خمسة
دراهم ولم يكن محمد ذهب امّا هي خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الاربعون أوقية فانه عياض قال الراوي
لمكن قوله من ذهب بعد أن ~~تكون~~ خمسة دراهم فضة الا أن يكون التقدير صرف زنة نواة من ذهب
ويكون زنتها حينئذ من الذهب صرفها خمسة دراهم وذلك غير بعيد فان الصرف كان في زمانهم عشرة دراهم
بدينار ولا يعد أن يكون من النوى ما زنته نصف مثقال ويكون ذلك هو المصطلح على الوزن به عندهم اه
لمكر ضعف ابن دقيق العيد والطبي القول بأنه نوى التمر بأن زنتها لا تضبط ولا يعتمد بها قال عياض قيل
زنة نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع وأراد قائله أن يخبر به على أنه أقل الصداق ولا يصح لقوله من ذهب
وذلك أكثر من دينارين وهذا لم يقله أحد وهو غفله من فائده بل فيه حجة لمن يقول لا يكون أقل من
عشرة دراهم وهو الداودي رواية من ذهب وقال الصحيح نواة ولا وهم فيه على كل تفسير لانها ان كانت
نواة تمر كما قال أبو قردامعلوما عندهم صلح أن يقال فيه وزن كذا وما ذكره من ثلاثة دراهم وربع ووهمه
ذكره أبو عمر عن بعض أصحاب مالك ووهمه أيضا بأنه لا خلاف ان المثقال درهمان عددا ودرهم الفضة
كيلادهم وخمسان ووزن ثلاثة دراهم وربع من ذهب أكثر من مثقالين من الذهب قال الراوي
وهذا الذي ذكره اصح الانفصال عنه بأن معناه صرفها ثلاثة دراهم وربع كما قلنا في تقدير نواة ولا بعد
في هذا المتأمل مع ما فيه من نفي الوهم عن امام من أصحاب مالك قال ويصح جل الحديث على ظاهره بأنه
أصدقها ذهباً زنته نواة والنواة وزن معروف هو خمسة دراهم فضة وذلك ثمن أوقية لانها أربعون درهما
ولا مانع من ذلك مع انه ظاهر الحديث ولا يحتاج الى ذكر الصرف ولا التأويل اه وهو حسن وقال
الطبي وابن دقيق العيد في المعنى قولان أحدهما ان الصداق ذهب وزنه خمسة دراهم فيكون ثلاثة
مثاقيل ونصف والثاني انه دراهم خمسة بوزن نواة من ذهب قال الطبي وهذا بعيد من اللفظ قال ابن
دقيق العيد وعلى الأوّل يتعلق قوله من ذهب بلفظ زنة وعلى الثاني بنواة قال ابن فرحون اما تعلقه بزنة
فلأنه مصدر وزن واما تعلقه بنواة فيصح انه من تعلق الصفة بالموصوف أي نواة كائنه من ذهب ويكون
المرد ما عد لها دراهم أو يكون هو الموزون بها (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية
للصحيح فبارك الله لك (أولم) أمر ندب على المشهور عن مالك والشافعي وقيل لا وجوب لمحدث من لم
حب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قال المازري ولا حجة فيه لان العصيان في ترك الاجابة لا في ترك
الولاية ولا بعد في أن الدعوة لا تجب والاجابة كالسلام لا يجب الابتداء به ورده واجب وأجاب
بعض أصحابنا البغداديين بأن العصيان مخالفة لا أمر بالمندوب مأثور اه والأوّل الصواب لا قضاء
الثاني انه لا يأثم بالترك وان أطلق عليه اسم العصيان مع انه اثم (ولو بشاة) لتقليل الامتناع قال
عياض فيه الترسيع فيها الواحد بفتح وغيره وأن الشاة لا أهل المجدة أقل ما يكون لا الحديد وانه
لا يخفى أقل من النوى لم يجد هذا على طريق الحضي والارشاد ولا خلاف انه لا حد له حتى يقدر على
الرجل وأحد عشر من الحديث انها بعد القول وقال بعضهم لا ذليل فيه الاوّل أظهر والله اعلم

موقوفاً وأخرجه من طريق زياد بن سعد سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام الوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فخالف ثابت وهو ابن عباس الأحنف الأسرج العدوي مولاهم وهو ثقة عبد الرحمن الأعرج وابن المسيب فانهم ساءوا عنه عن أبي هريرة وثابت رفعه عنه وقد تابعه محمد بن سيرين عن أبي هريرة في رفعه أخرجه أبو الشيخ وفي التهذيب روى جماعة هذا الحديث عن ابن شهاب مرفوعاً غير أنه كذا ثم أخرجه من طريق ابن حريم عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس الطعام فذكره ثم قال وهكذا روى ابن عبيدة مرفوعاً أنه انكسر لدى في سلم عن ابن عبيدة مرفوعاً كما علمت قال النووي إذا روى الحديث مرفوعاً مرفوعاً حكاه برفعه على الجميع لأنه زيادة عدل اهـ وله شاهد مرفوع عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الشبان ويحبس عنه الخائض أخرجه الطبراني والبيهقي بإسناد فيه مقال (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) زيد الانصاري (أحمد) عنه أخا أبيه لالة (أنس ابن مالك يقول ان خطاط) يعنى الخادم المجمع قدر الختمة الشديدة ولم يعرف الحفاظ عنه (رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام منعه قال أنس نذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ديار النعمان فترب) الخطاط (اليه خبره شعبر) فتح الشير وقد تكسر (ومروا في ديار) بنسب الدال وندى الموحدة والمدا واحدة ديار في مدينته من حوف الخوخة الخوخة في ذكره في موراء فيه قرع زان في رويده اتعني وان بكبر النيسى وقد زان قال أنس رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم بقمع) باسكان التفوقه ونحوه المودعة موجه (الدباء) الفرج والمستدير منه (من حول نقصه) بفتح القاف زادني روايته كل أنى لها مكانات تجبه وتركه ليداد أن يشتمه حينئذ فعه ان المؤكل لا هبل وخدمه بأكل ما شتمه حيث رآه في ذلك الأثناء إذا علم أن مؤكله لا يكره ذلك والمؤكل يتجاوز ما يليه وقد علم أن أحد الأكره منه صلى الله عليه وسلم شيء بل كالأوبة يكون بريقه وغيره مما منه بل كانوا يتبادرون إلى ضامته في ذلك كور بها قال أنس (فلم زل أحد الدباء) أى كلاًها (بمن ذلك اليوم) اقتداه به صلى الله عليه وسلم وفي رواية النيسى وغيره من يومئذ وفي الترمذى عن طلوت الشامي قال دخلت على أنس وهو يأكل دجاجة وهو يقول يا لك من شجرة ما أحبك إلى تحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أياك ولا تحب عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال له إذا طمخت قدرافاً أكثر فيها من الدباء فانها تشد قلب المحزين والطبراني عن وائلة مرفوعاً عليكم بالقرع فإنه يزيد في الدماغ والبيهقي عن عطاء مرسل عليكم بالقرع فإنه يزيد في العقل ويكبر الدماغ وزاد بعضهم أنه يجلبو البصر ويلين القلب وفي تذكرة القرطبي مرفوعاً ان الدباء والبطيخ من الجنة قال الخطابي فيه جواز الإجارة على الخطاطة رداعلى من أبطلها بعبارة انها ليست بأعيان مريضة ولا صفات معلومة وفي صنعة الخطاطة معنى ليس في القين والصائغ والنجار لان هؤلاء الصانع انما يكون منهم الصنعة المحضة فيما يستصنعه صاحب الحديد والفضة والذهب والخشب وهي امور موصوفة يوقف على حدها ولا يخططها غيرها والخطاط انما يخط الثوب في الغالب يخط من عنده فيجمع الى الصنعة الآلة وأحدهما معناه التجارة والأخرى الإجارة وحصة أحدهما لا يميز من الأخرى وكذلك هذا في الحرار والصباغ اذا كان يخطونه ويصبغ هذا بصبغه على المادة المتبادر فيما بين الصباغ وجميع ذلك فاسد في القياس لأن النبي صلى الله عليه وسلم وجدهم على هذه المادة أول زمن الشريعة فلم يميزنا ذلك لطلبوا لغير ذلك لثقت عليهم فصار عمل من وضع القياس والعمل ما من صحيح لما فيه من الأرفاق اهـ ووجه ادخال الامام هذا الحديث في الترمذي

عن ابن عمر مرفوعاً إذا دعا أحدكم نحوه فليجب عرساً كان أو غيره وفيه أيضاً طريق الزبيدي عن
نافع عن ابن عمر مرفوعاً من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب والحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف
ومنه عن يحيى بن كلثوم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أنس عن أبيه عن يوسف بن عبد الله بن يوسف
عنهم عندهم عن نافع نحوه (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن
أبي هريرة أنه كان يقول) قال ابن عبد البر حل رواية مالك لم يصرحوا برفعه، ورواه روح بن القاسم عنه
مصرحاً برفعه وكذا أخرجه الدارقطني في الغرائب من طريق اسماعيل بن سلمة بن قعب عن مالك مصرحاً
برفعه في النبي صلى الله عليه وسلم (شراً) ويحكي التيسابوري بنس (الطعام طعام الوليمة) قال البيضاوي
يريد من شراً طعام فإن من الضعاف ما يكون شراً منه وأما سماه شراً قوله (يدعى إليها الأغنياء ويترك
المساكين) وللتيسابوري الغفراء يعني العباد فيها ذلك وكما أنه قال طعام الوليمة التي من شأنها هذا اللفظ وإن
الطعام في المراد به التعبد بمبدأ كرفعه وكيف يريد به الإطلاق وقد أمر بالوليمة وأوجب إجابة الداعي
ورب الغفراء على تركها وتعمته الطمى بأن التعريف في الوليمة للعهد الخارجي وكان من عادتهم مراعاة
الأغنياء فيها وتخصيصهم بالدعوة إظهارهم وقوله يدعى الخ استئناف بياني لكونها شراً الطعام وعلى
هذا الاحتجاج إلى تقدير من وقوله ويترك الغفراء حال والعامل يدعى أي يدعى إليها الأغنياء والحال أنه
يترك الغفراء والإجابة واجبة فيكون الدعاء سبباً لا كل المدعو شراً طعام وقول التقيج جـ له يدعى
في موضع الصفة طعام رده في المصايح بأن الظاهر أنها صفة للوليمة على جعل اللام جنسية مثلها في قوله
ولقد أمر على التيمم بسبني * ويستغنى حينئذ عن تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفة طعام
انتهى (ومن لم يأت) وللتيسابوري ومن ترك (الدعوة) بفتح الدال على المشهور وهي أعم من الوليمة
لأنها خاصة بالعرس كما نقله أبو عمر عن أهل اللغة وقال النووي بفتح الدال دعوة الطعام أما دعوة النسب
فكسرهما هذا قول جمهور العرب وعكسه تيمم أن باب بكسر الراء نقالوا الطعام بالكسر والنسب بالفتح وقول
قطر دعوة الطعام بالضم غلطوه اه والمراد هنا دعوة العرس وإن كان لفظ الدعوة أعم لقوله (فقد
عصى الله ورسوله) اذ فيه دليل على وجوب الإجابة لأن العريان لا يطلق إلا على ترك الواجب وإنما يجب
إجابة وليمة العرس قال القرطبي وفيه دلالة على أنه مرفوع لأن أبا هريرة لا يقوله من نفسه ونحوه قول
أبي عمر هذا حديث مسند عندهم أي يقول أبو هريرة فقد عصى الله ورسوله قال النووي بين الحديث وجه
كونه شراً الطعام بأنه يدعى له الفنى عن أكله ويترك المحتاج لا كله والأولى العكس وليس فيه ما يدل
على حرمة الأكل اذ لم يقل أحد بحرمة الإجابة وإنما هو من باب ترك الأولى كمن خير صغوف الرجال
أولها وشربها آخرها ولم يقل أحد بحرمة الصلاة في الصف الأخير والقصد من الحديث المحث على دعوة
الفتير وإن لا يقتصر على الأغنياء وقال عياض إن كان من قول أبي هريرة فأخبر بحال الناس
واختصاصهم بها الأغنياء دون المحتاجين وكانوا أولى بها لشد خلقتهم وخير الأفعال أكثرها أجراً وذلك غير
وجود في الأغنياء وإنما هو فروع من السكامة وإن كان رفعه وهو الصحيح فهو أخبار منه صلى الله عليه
وسلم عما يكون بعده وقوله كره العلماء تخصيص الأغنياء بالدعوة فإن قيل فقال ابن مسعود إذا خص
الأغنياء أمرنا أن لا نجيب وقال ابن حبيب من فارق السنة في وليمة فلا دعوة له وقال أبو هريرة أتم
العاصرون في الدعوة ودعا ابن عمر في وليمة الأغنياء والفقراء فمات قرينش ومعها المساكين فقال لهم
ما هذا فقالوا لا تعلموا علمهم ثيابهم فأناس طمعكم مايا كان وهذا الحديث رواه البخاري عن
عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن كلثوم عن مالك بن أنس عن أبيه عن يوسف بن عبد الله بن يوسف
عن شهاب بن نافع عن ابن شهاب عن الأعرج عن الأعرج عن سعيد بن المسيب عن ذلك عندهم

مريد له مع علم بمناه وموجبه وقصد اللفظ المتضمن للمعنى قصد ذلك المعنى لتلازمهما إلا أن يعارضه
 قصد آخر كالمكره فانه قصد غير المعنى المقول وموجبه فلذا أبطله الشارع وأصل هذا حديث مرفوع رواه
 أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثني حذو
 وهزلهم جد النكاح والطلاق والزوجة قال ابن العربي وروى بدل الزوجة العتق ولا يصح وقال المحافظ
 وقع عند الغزالي العتاق بدل الزوجة ولم أجده ومرادهما الإصح ولم يجده مرفوعاً فلا يسانى صحته عن ابن
 المسيب في الموطأ كمن عجيب في وجدانه ففي الاستدكار روى أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن
 عمرو بن الحسن عن أبي الدرداء قال كان الرجل في الجاهلية يطلق ثم يرجع يقول كنت لأعيا فتزل
 الله ولا تتخذوا آيات الله هزوا فقال صلى الله عليه وسلم من طلق أو اعتق أو أكل أو أنكح وقال أي
 كنت لأعيا فهو جائز عليه (مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج) بن رافع بن عدي الحارثي
 الأوسي الأنصاري أول مشاهده أحد ثم الخندق مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وقيل قبلها (انه تروى
 بنت محمد بن مسلمة الأنصاري) أكبر من اسمه محمد من الصحابة (فكانت عنده حتى كبرت) بكسر
 الموحدة أسند (فتزوج عليها فتاة شابة فأثر الشابة عليها) قال ابن عبد البر يرد في الميل بنفسها
 والشايط لها لانه أثرها عليها في مطعم وملبس وميعة لأن هذا لا ينبغي أن يقتضي عمل رافع والله أعلم
 (فناشدته) طلبت منه (الطلاق فطلقها واحدة ثم أعياها حتى إذا كادت) قاربت (تحل) أي
 تنقض عدتها (راجعها ثم عاد فأثر الشابة فبأسدته الطلاق فطلقها واحدة) ثانية (ثم راجعها ثم عاد
 فأثر الشابة فبأسدته الطلاق فقال ما شئت أتابعك واحدة فإن شئت استقررت) وورث
 عليك أي بقيت معي (على ما تزين من الأثرة) مصممة المنة وسكون المنة وبقيت المنة والمثلية
 الاستئثار عليك فيما لك فيه أشد من في الاستئثار (وإن شئت فارقك قالت بل أستقر على الأثرة
 فأمسكها على ذلك ولم يرفع عليه أثم أسخى فرت عنده على الأثرة) رضاها بذلك وهو حق لما عليها
 إسقاطه قال أبو عمر زاعم مر عن الزهري فذلك الصلح الذي بلغه إليه أنزلت فيه وإن امرأة خافت
 من بعلها نشوزاً أو أعراضاً إلا أنه يروى ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رافع بن خديج
 كانت تحت ابنة محمد بن مسلمة فكره من أمرها ما كبروا ساغبة فأراد أن يطلقها فعاتت لا تعلقني واقسم
 لي ما شئت ففجرت السنة بذلك ونزلت وإن امرأة خافت من بعلها الآية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قدمها على الترجمة ليكون البدء بالحقيقيا وفي كثير من التراجم يقدم عليهم الترجمة لانه يجعلها
 كالعنوان والابتداء انما هو فيما بعد فاناس وصله بالبسملة وذلك من التفنن اللطيف

(كتاب الطلاق)

هو لغة رفع القيد المحسوس وهو حل الوثاق يقال اطلق الفرس والاسير وشرعاً رفع القيد الثابت بالنكاح
 فخرج به العتق لانه قيد ثابت شرعاً لكن لم يثبت بالنكاح وفي مشروعية النكاح مصالح للعباد دينية
 ودنيوية وفي الطلاق اكمل لما قد لا يوافق النكاح في طلب الخلاص منه عند تباين الاخلاق وعروض
 البغضاء الموجبة لعدم اقامته حدود الله فشرع رجعة منه سبحانه وفي جعله عدداً حكمة لطيفة لان
 النفس كذوبت وبقاها تظهر عدم الحاجة الى المرأة والحاجة الى تركها فاذ وقع حصل الندم وحساق
 الصدر وعمل الصبر فشرع تعالى ثلاثاً ليجزى نفسه في المرة الاولى فإذا كان الواقع مستحقاً للصبر
 حتى تنقض المدة والامكنه العود الى الرجعة ثم اذا عادت النفس قبل الاول وعطفت حتى عاد الى

الاشارة الى انه لا ينبغي التخلع عن الدعوة وان لم تكن واجبة لان دعوة الخياط لم تكن في عرس
الاطاهر من قوله اطعم صنفه ايه صنفه للذي صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صنعه في عرس ودعا
المسكين فاما الباقية طاهرة وقال أبو عمر اذ دخله في وليمة البرس ويشبهه انه وصل اليه علم ذلك
وليس في الحديث ما يدل على انها وليمة عرس وأخبره البخاري في البوع عن التميمي
عن الاطعمة عن قتيبة بن سعيد قال سمعت ابي عبيد الله بن فضال بن دكين واسماعيل ومسلم في الاطعمة
عن قتيبة بن سعيد عن ابي عبد الله قال قال ابن عبد البر وزاده جماعة من اصحاب سفيان بن عيينه عنه
عن ابي عبد الله قال قال ابن عبد البر وزاده جماعة من اصحاب سفيان بن عيينه عنه

(جامع النكاح)

(مالك بن أنس) مرسل قال ابن عبد البروداد عن بن عبد الرحمن وهو ضعيف عن زيد بن
 أبيه عن عمرو بن دجعة عن حماد بن عمار عن أبي لاس الخزازي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إذا تزوج أحدكم المرأة أو اشترى الجارية فبأحد (استحبها) (بناصيتها) (مقدم رأسها) (وإدراج البركة)
 كان يقول اللهم بارك لي فيها وبارك عليها زادني حديث ابن عمر عن ابن ماجه اللهم اني أسألك خيرها
 وخير ما جابتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جابتها عليه (وإذا اشترى البعير) (فتفتح الموحدة وقد
 تكسر عشرين دون الحمل لان البعير يشمل الاثنى بخلافه وقصده المعجم (فليأخذ) عند تسليمه
 (بذروة) بكسر الهمزة والفتح واللام المهملة وتضم أي اعلى (سنامه) أي يتبعض عليه بيده الاولى اليمن أو المراء
 فيركب (وأيستعذ بالله من الشيطان) لان الابل من مراكب الشيطان فإذا سمع الاستعاذة فرر
 في حديث ابن عمر وليد بن عمار (وأيستعذ بالله من الشيطان) لان الابل من مراكب الشيطان فإذا سمع الاستعاذة فرر
 استحبها الله مع الاستعاذة ويحتمل ان الامر به المسمى الابل من العزوا والخزوا والخلاء فهو استعاذة
 من شر ذلك الذي يحبه الشيطان ويأمر به ويحث عليه (مالك عن أبي الربيع المكي أن رجلا خطب الى
 رجل امة فذكر (أوها) (انها فساكت أحدث) زنت (فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضربه أركاد
 يضربه) شك الراوي (ثم قال مالك وللخبر) يعني أي غرض لك في اخبارنا الخطاب بذلك فيجب على الولي
 ستره عليها لان الفواحش يجب على الانسان ستره على نفسه وعلى غيره وفي الحديث من أصاب من هذه
 القسا ذورات شيء فليستتر بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله (مالك عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق
 احدهن البتة انه يتزوج ان شاء ولا ينتظر ان تنقضي عدتها) لانه لا عدة على الرجل (مالك عن ربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير أفتيا الوليد بن عبد الملك) بن مروان أحد ملوك
 بني أمية (عام قدم المدينة بذلك) المذكور (غير ان القاسم بن محمد قال طلقها في مجالس شتي) بدل
 قوله طلقها البتة هذا هو المتبادر فطلق فعل ماض وظهر قول أبي عمر أراد أن يشهر طلاقها البتة
 ويستفيض فتقطع عنه الالسة في تزويج الخاصة به قراءه أمر وليس بظاهر لانه مراد الحديث بمنزل هذا
 انهما لم يتفقا على لفظ واحد وهو لم يستشره حتى يأمره انما سأله عن رجل وقع منه ذلك (مالك عن يحيى بن
 سعيد عن سعد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن اثم) أي لا ينفق قصده في عدم الزوم (النكاح)
 من تزوج ابنته فمأز لا انعقد النكاح وان لم يقصده (والطلاق) فيقع طلاق الا لعيب احاط (والعتق)
 من اعتق رقبة لا عيب له وان لم يقصده لان الاعيب بالقول وان لم يلزم حكمه بغير الاعيب على
 الاسباب الخارج لانه فإذا أتى بالسبب منه حكمه أنه أم أي ولا يستتر منه لان المتارل فاصلا ول

له عبد الله رأه حكيم وحفصة ذكروه ابن سعد (ثم نهتوا) أي وحدوا (على عبد الرحمن) في أمر فعله
 وكان في خلقه شدة (وقالوا ما روحنا إلا عائشة) أي أغاوتنا فعضلها وحسن خلقها ما رآها لا ترضى إلّا
 بأذى ولا ضرار في وليتنا (فأرسلت عائشة إلى عبد الرحمن فذكرت ذلك له فجعل أمر قريصة بيدها
 فأحترت زوجها فلم يكن ذلك طلاقاً) ولا بن سعد بسد صحيح عن ابن أبي مبيكة قال تزوج عبد الرحمن
 قريصة أخت أم سلمة وكان في خلقه شدة فعالت له يوماً ما والله لقد حذرت قال فأمر بك ذلك فقالت
 لا أختر على ابن الصديق أحداً فأقام عليها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم زوجت حفصة بنت عبد الرحمن) بن الصديق عن ثقات التابعيات روى إمامهم
 والثلاثة (المزني الزبير) بن العوام الأسدي بأعظم شقيق عبد الله روى عن أبيه وعنه ابنه محمد
 وحفيدة فليح ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وذكر ابن عازب أن حكيم بن حزام ثني عليه ودكره مصعب
 الزبيري أن المنذر غاضب أخاه عبد الله فخرج من مكة إلى معاوية فأجاره بمجاعة عظيمة وقطعه أرضاً
 بالبصرة وذكر الزبير بن بكار أن المنذر كان عند عبد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير عن مبايعة
 يزيد بن معاوية فكتب يزيد إلى عبد الله أن توجه إليه المنذر فبلغه فهرب إلى كنفه فقتل في الحصار
 الأول بعد وقعة الحرة سنة أربع وستين (وعبد الرحمن عاتب بالعام فقام عبد الرحمن بن حبيب قال ومثلي
 يصنع هذا ومثلي في فمات عليه ثم صبح بئته وهو غائب) (فكتب عائشة المنذر بن الزبير) أخرجه
 بنول أحدها (فقال المنذر فإن ذلك يدعكم حسن) والذهاب (فقال عبد الرحمن ما كنت لأرأى ما
 فضيتم) أكبر لقاء خطباً لآدمه عائشة وفي نسخة حبيبة فضيتم بإثبات الداء لاشباع الكسرة (فقرب
 حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقاً) قال مالك في الموطأ كان ذلك مثل عائشة لما كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أي لآله اعلم بحجور أخوة المنذر تروى عنه وأخيه رَحْمَةُ اللهِ كان قد فوّض له أموره
 والام يحزولوا أجاره الأب كما في المدونة وعائشة ليست واحداً من هؤلاء ولم يوضأها أموره فاجواز
 في إجازة فعلها خصوصية قال ابن القاسم وأظنها وكات عند العقد لكنهم نصوا على أن ولي المرأة لا يوكل إلا
 مثله وعائشة لا يصح كونها وكيلاً عن أخيها فكيف ترك الالآن حال ما نسوا عليه إذا وكل الولي من يتولى
 العقد أما إذا وكل من يتولى انعقد فلا مانع أن يوكل امرأة مثلاً وذكر الزبير بن بكار أن المنذر طارق
 حفصة فتروجها الحسن بن علي فأحتمل المنذر عليه حتى طلقها فأعادها المنذر (مالك أنه بلغه أن عبد الله
 ابن عمرو وأباه هيرة سئلا عن الرجل يملك امرأته أمرها فترد ذلك إليه ولا تقضى فيه شيئاً فقال ليس ذلك
 بطلاق) لأنها ردت ولم توقع شيئاً (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال إذا ملك الرجل
 امرأته أمرها فلم تفارقها وقرت) بالعرف ثبتت (عنده فليس ذلك بطلاق) ردها مأملاً (قال مالك
 في المملكة إذا ملكها زوجها أمرها ثم افترقا ولم يقبل من ذلك شيئاً فليس بيدها من ذلك شيء وهو لها ما دام
 في مجلسهما) فإذا افترقا منه بطل التملك

* (الأيلاء) *

قال عياض في الأكال الأيلاء الخلف وأصله الامتناع من الشيء يقال آلى بولي أيلام وتآلى تألياً وآلى
 آئلاً وقال في تفسيراته الأيلاء امتناع كقوله تعالى ولا تأتوا أولئك القليل منكم والسعة الآية ثم
 استعمل فيما كان الامتناع منه لأجل العيب ففسر الأيلاء الخلف وهو عرق
 للفقهاء الخلف على تركه الزينة وشذان سبى فقال هو الخلف على ما في تركه مسامحة لها بطلان كان
 لو غيره كلفه لا يكلمها وقال البياضي هو لغة العيب وقال ابن المأخون (مالك عن جعفر) الصديق

سحلها ويدين) أي يوكل إلى دينه (في التي لم يدخل بها) فيقبل منه (أو واحدة أراد أم ثلاثا فإن
قال واحدة أحسب على ذلك) بالله الذي لا اله الا هو (وكان خاطبا من الخطاب) لا يملك رجعتها لان
الطلاق قبل الدخول بائن ووجه الفرق بينهما (لانه لا يحل) يضم فسكون فكسر (المرأة التي قد دخل
بها زوجها ولا يبينها ولا يبريها) يضم أولهما من زوجها (الا ثلاث تطليقات والتي لم يدخل بها تخليها
وتبريها وتبينها الواحدة) يضم العوقية في الثلاث (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) ولذا
ذهب إليه وفي هذه المسائل أقوال آخر

* (ما يبين من التملك) *

(مالك أنه بلغه أن رجلا جاء إلى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن كنية ابن عمر (اني جعلت أمر
امرأتي في يدي فافعلت نفسها فذا ترى فقال عبد الله بن عمر أراه كما قالت فقال الرجل لا تفعل يا أبا
عبد الرحمن فقال ابن عمر) رداعليه (أنا أفعل أنت فعلته) وكان هذامن تسمية القول فعلا (مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا ملك الزجل امرأة أمرها فالقضاء ما قضت به) من واحدة فأكثر
الا أن ينكر عليها ويقول لم أرد الا واحدة فيحلف على ذلك ويكون املك) أحق بهما من غيره (ما كانت
أي مدة كونها (في عدتها) فما مصدرية

* (ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك) *

(مالك عن سعيد) بكسر العين (ابن سليمان بن زيد بن ثابت) الانصاري المدني قاضيهما من الثقات
ورجال الجميع (عن) عمه (خارجة بن زيد بن ثابت) الانصاري أي زيد المدني الثقة أحد الفقهاء مات
سنة مائة و قيل قبلها (انه أخبره انه كان جالسا عند والده زيد بن ثابت فأتاه محمد بن عبد الله (بن أبي
عتيق) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق النخعي المدني مقبول روى له البخاري والسنن (وعينه
تدمعان) بفتح الميم (فقال له زيد ما شأنك) أي حالك (فقال ملكك) امرأتى أمرها ففارقتني فقال
له زيد ما جالك على ذلك فقال القدر فقال زيد ارتجعتها لرسئت فأنما هي واحدة) ان قضت بها أو
ناكرتها وان مذهب زيد أنها واحدة مطلقا (وأنت أملك بها) أحق من غيرك (مالك عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه) ابن محمد بن الصديق (ان رجلا من ثقيف ملك امرأته أمرها فقالت أنت الطلاق
فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال) منا كرا لها (بغيك الحجر) بكسر الهمزة والكاف ثم قالت أنت
الطلاق فقال بغيك الحجر) منا كرا أيضا (فاختصما إلى مروان بن الحكم) أمير المدينة من جهة
معاوية (فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها إليه قال مالك قال عبد الرحمن فكان القاسم) يعني أباه
(يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك وأحبه إلى)
يقتضى أنه سمع غيره

* (ما لا يبين من التملك) *

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن) عمته (عائشة أم المؤمنين انها خطبت على) أي لأخيها
(عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق (قريية) بفتح القاف وكسر الراء وسكون التحتية وموحدة فتاء
تأنيث ويقال بالتصغير بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية الصحابية أنت أم سلمة أم المؤمنين وكانت
موصوفة بالجمال روى عن عمر بن الخطاب أنها فكت مكة قال سعد بن عباد ما رأينا من نساء قريش ما كان طهر
من جمالهن فقال صلى الله عليه وسلم هل رأيت بنات أبي أمية هل رأيت قريية (فروجه) مولدت

أن لهم من نسائهم أن تربصوا أربعة أشهر من غير ينونة مع عدم الوطء كل موضع عصيل المحال في لا مريض
 فقوله فان داؤا الى قوله سمع عليهم واقع لهذا الغرض فيمنع كون المراد فان داؤا أي رجعا راجعا استمروا
 عليه بالوطء في المدة تعقبا على الا لا الة تعقب الذكرى أو بعدها تعقبا على التربص فان الله غفور رحيم
 لما حدث منهم من العيين على التظن وقرعة العيا وما فيه من التمسع الذي ينوبه الطاهر غنى عن رده
 (قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيرقف فيطلق عند انقضاء الأربعة الأشهر ثم يرجع إليها
 ان لم يصبها حتى تنقضي عدتها فلا يسد لها الباب وفي نسخة ان وضاح فلا يسد لها الباب ولا رجة عدتها
 عليها (الأمر يكون له عذر من مرض أو حرج أو ما شبه ذلك من العذر) الذي لا يتدر معه على الجراح
 فان ارتد عنه اياها مات عليها فان مضت عدتها ثم ترجع إليها بعد ذلك فانه ان لم يصبها حتى تنقضي الأربعة
 أشهر رقت أيضا فان لم يفتي) يضاً (دخل عليه الطلاق بالابلاء الأول اذا مضت الأربعة الأشهر ولم
 يكن له عليها رجة لانه كجها ثم طلقها قبل ان يمضي اقل عدتها عليها ولا رجة) كما قال تعالى ثم
 طقة تموت من قبل ان غصوهن في الماء كنهم جميع من عدة نعتونها (قال مالك في الرجل يولي من امرأته
 فيوقف بعد الأربعة أشهر فيطلق ثم يرجع ولا يمضي اقل عدتها في أربعة أشهر قبل ان تمضي عدتها)
 لتأخرها بحمل ونحوه (انه لا يرقف ولا يقع عليه طلاق وانما ان أصابها قبل ان تنقضي عدتها كان أحق
 بها ان مضت عدتها قبل ان يصيبها فلا يسد لها الباب وهذا حسن ما سمعت في ذلك قال مالك في الرجل
 يولي من امرأته ثم مضت عدتها في الأربعة أشهر قبل ان يبعثها في عدة الطلاق قال هما طلاقا رده
 وقف ولم يفتي وان مضت عدة الطلاق قبل الأربعة أشهر لم يسد لها الباب بطلاق ردا ان الأربعة
 الأشهر ان كانت توقف بعدها مضت ربيست له ردة بامرأة) جهة حاله في الطلاق ان يقع على المرأة
 (ومن حلف أن لا يطأ امرأته يوما أو شهر ثم مكث) بلا طء (حتى يمضي أكثر من الأربعة الأشهر فلا
 يكون ذلك ابلاء) وبه قال النجاشي وروشدان أبي بلي والحسن في آخرين فقالوا ان حلف على ترك الوطء يوما
 أو أقل أو أكثر حتى مضت أربعة أشهر فهو رطل لظاهر الآية وعكس ابن عمر فقال كل من وقف في عينة
 وقتا وان طال فليس بمول وانما المولى من حلف على ترك الوطء بالبد (انما يوقف في الابلاء من حلف
 على أكثر من الأربعة الأشهر فأما من حلف أن لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أرقى) أقل (من ذلك فلا
 أرى عليه ابلاء لانه اذا دخل) وفي نسخة جاء (لأجل الذي يوقف عنده نرج من عينة ولم يكن عليه
 وقف) لان المرأة تصبر على ترك الوطء أربعة أشهر بعد ما يفتي صبرها أو يقل وهذا هو المشهور عن مالك
 وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وروى عبد الملك يكون موليا بالحلف على أربعة أشهر وبه قال الكوفيون
 وأبو حنيفة وتلك الأول بما تعطيها الفاء من قوله تعالى فان داؤا فان الله غفور رحيم فان طاهرها يستلزم
 تأخير ما بعدها مما قبلها وذلك يؤذن بأن زمن الفية بعد الأربعة وكذلك ان الشرطية فانها تصير الماضي
 بعدها مستقبلا فلو طالت الفية في الأربعة أشهر لفي معنى الماضي بعدها على ما كان عليه بعد دخولها
 وهو باطل ورأى في القول الثاني ان الفاء مجرد السببية ولا يلزم تأخر المسبب عن سببه في الزمان بل
 المتأخر عليه المقارنة ورأى أيضا حذف كان بعد ان أي فان كانا فداؤا كما تأول منه في قوله ان كنت
 قلته فقد علمته بالقرينة المعينة لذلك ما دلت عليه الآية من قوله الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة
 أشهر فان رخص اذا مضت عدتها لا غير رديان الذي في الآية الحلف على ترك الوطء تلك المدة والفية أمر
 يكون بعدها فليس مقصودا عليها (قال مالك من حلف لامرأته أن لا يطأها حتى تعظم ولما كان ذلك
 لا يكون ابلاء) لانه انما قصد عدم طرده لا الامتناع من الوطء (وقد يفتي أن على من حلف على
 من ذلك ثم ردها) أن لا تعظم قوله وان لم تعظم

(ابن محمد) المأقر (عربي) محمد بن علي بن الحسين (عن علي بن أبي طالب) وفيه ان طاع لان محمدا لم يدرك علما لكس قد رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن علي (نه كارية قول اذا الى الرجل من امراته لم يقع عليه طلاق وار مضت الاربعة الاشهر حتى يوقف) عند الحاكم (فاما ان يطلق واما ان يني) يما ويكفر عن يمينه (قال مالك وذلك الامر عندنا) بالمدينة قال عياض لا خلاف انه لا يقع الطلاق قبل الاربعة اشهر وانه يسقط الطلاق اذا حثت نفسه قبل تمامها فان مضت قال الكوفيون يقع الطلاق وروى مالك عن مالك والمشهد وروى عنه وعن اصحابه وهو قول السكافة انه لا يقع بمضيها بل حتى يوقف الحاكم فيني أو يطلق عليه فتقرر الآية عند الكوفيين فان فافوا فيهن وعند الجمهور فان فافوا بهما قال الترمذي وقوله تعالى فان الله غفور رحيم حجة للكافة لانه لو وقع بمضيها لم يقع للعزم عليه بعد ما هم في (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايمارجن آلى من امراته فانه اذا مضت الاربعة الاشهر وقع حتى يصدق) بنفسه (أو يني) يرجع الى جماعها (ولا يقع عليه طلاق اذا مضت الاربعة الاشهر) ولم يجامع فيها (حتى يوقف) عند الحاكم فيما لو بنفسه أو يني والاطلاق عليه وهذا الاثر ذكره البخاري عن اسماعيل عن مالك ونابعه الليث عن نافع عند البخاري أيضا وعارضه بعض الحنفية بما رواه ابن أبي شيبة بسند على شرط الشيخين عن ابن عباس وابن عمر قال اذا آلى فلم يفي حتى مضت اربعة اشهر رفقي تطليقة بآية وجوابه انه لا يفسخ مارضته ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر وأخرجه البخاري بما رواه غيره عن ابن عمر وان كان على شرط الصحيح لانه لا يلزم من اخراج البخاري لرجال السند الذي أخرجه غيره ان يكون بمنزلة المخرج فيه نفسه ولذا كان الصحيح مراتب فيقدم عند التعارض ما أخرجه على ما أخرجه غيره بشرطه وعلى تسليم انتهاض المارضة لم يستدل بذلك فيرجع الى ما دلت عليه الآية وكيف يسلم والترجيح يقع بموافقة الاكثر مع موافقة ظاهر القرآن (مالك عن ابن شهاب ان سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يولي من امراته انها اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة) تقع بمضيها (وزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة) لان طلاق الايلاء رجعي (مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كان يفتي في الرجل اذا آلى من امراته انها اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة) واحدة (وله عليها الرجعة ما دامت في عدتها) قال مالك وعلى ذلك كان رأى ابن شهاب فوافق رأيه رأى شيخه ابن المسيب وأبي بكر وقاله أبو حنيفة والكوفيون وقال الجمهور كما علم خلافه وقتل ابن المنذر عن بعض الائمة قال لم نجد في شيء من الأدلة ان العزيمة على الطلاق تكون طلاقا ولو جاز لكان العزم على الف فيا ولا قائل به وليس في شيء من اللغة ان الميم التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقا والعطف بالغاء على اربعة اشهر يدل على ان التخيير بعدمضي المدة فلا يتجه وقوع الطلاق بمجرد مضيها قال الشافعي رحمه الله ظاهر كتاب الله يدل على ان له اربعة اشهر ومضى كانت له اربعة اشهر اجلاله فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي الاربعة اشهر كما لو آلى اربعة اشهر لم يكن لك على أخذ سقك مني حتى تنقضي الاربعة اشهر ودل على أن عليه اذا مضت الاربعة واحدا من حكمين اما ان يني أو يطلق فقلنا هذا قلنا لا يلزمه طلاق بمضي اربعة اشهر حتى يحدث فيه أو طلاقا راجب بعض الحنفية بان الغاء التعقيب المعنى في الزمان في عطف المفرد كما زيد فمروود في الجمل لتفصيل الجمل قبلها وغيره فان كانت الاول ضرورة لا ريب في ذلك فقالوا ان الله جهره فلا يبعد ذلك التعقيب الحقيقي بل التعقيب الذي يان ذلك التفصيل بعد الاجال وان كانت لغيره كما لا يقل كما زيد فقام بخرو ذلك من الامرين ما لا ارادة في الآية المعنى بالتسبالي الايلاء فان فافوا بعد الايلاء والله كرى فانه نسأل الله

رسول الله فقال أعتقه فإنها مؤمنة (من قبل أن تناسا) ذلكم توعظون به والله بمانعه بلون
 خبير (من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يناسا) بالوطء والاستمتاع بقبلة أو مباشرة جماله
 على عجمه عند أكثر العلماء وبعضهم حمله على الوطء فله أن يقبل ويباشر ويصافى غير الفرج (من لم يستطع)
 أصيام (فأطعم ستين مسكينا) عليه من قبل أن يناسا جملا للطلاق على التقيد لكل مسكين مد وثلاثين بمده
 صلى الله عليه وسلم ولا خلاف عند المالكية أن هذا العدد معتبر فلا يجوز ما دونه ولو دفع إليهم مقدار
 طعام السنين وقاله الشافعي وقال أبو حنيفة إن أضع مسكينا واحدا ستين يوما أجره لأنه سدس ستين حلة
 وهو مقصود الشرع ورد أن الله تعالى نص على عدد النساء كمن فلا يترك النص الصريح لاستنباط معنى
 منه لأنه فرع كبر على أصله بالطلاق فهو أولى بالطلاق (قال مالك في الرجل يتظاهر من امرأته في
 مجلس متفرقة قال ليس عليه الكفارة واحدة فإن تظاهروا كفروا ثم تظاهروا بكفر فعليه الكفارة
 أيضا) لأنه ظاهر مستأنف (ومن تظاهر من امرأته ثم مسها قبل أن يكفر ليس عليه الكفارة واحدة)
 وإن فعل حراما فلا يلزم منه تعددها (وكف عنها حتى يكفر) لأنه صلى الله عليه وسلم قال رجل
 تظاهر من امرأته ورائعها لا تقربها حتى تكفروا وأبردا ود وغيره (وليستعقر الله) بتب إليه ويندم (وذلك
 حسن ما سمعت) وتحتّم عليه الكفارة حينئذ مطلقا بغيت المرأة في عصمته أم لا قامت تحفه في الوطء أم لا
 لأنه حق لله تعالى بخلاف ما إذا لم يدا وطئها أو مات أو لم يدا بها في الوطء عند بعضهم فلا يجب
 لكفارة لأنه حق آدمي رضى الله أن يركد (والظاهر من ذوات المنار من الرضاغة والسب سواء) لأنه
 شبيه من قبل من تحرم فهو مثل من حرمت بالرضاغة (وليس على النساء طهار) فإذا تظاهرت المرأة
 من زوجها لم يلهيها شيء لأن الله تعالى إنما جعله للرجال فلا مدخل فيه للنساء (قال مالك في قول الله
 بآرك وتعالى والذين يتظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا قال سمعت أن تعسر ذلك أن يتظاهر
 رجل من امرأته ثم يجمع) بضم فسكون فكسر يعزم ويصمم (على أمسا كها أو صابتها) الذي هو خلاف
 صد الظاهر من وصف المرأة بالتحریم (فإن أجمع) عزم وصمم (على ذلك فقد وجبت عليه الكفارة)
 أن دخول الفاء في خبر المبة الموصول دليل على الشرطية كقولك الذي أتيتني فله درهم فبانتفاء
 عود ينتفي الوجوب وهو ظاهر ولذا قال (وإن طلعها ولم يجمع بعد تظاهرها من على أمسا كها أو صابتها
 لا كفارة عليه) لا وجوبا ولا غيره وإن كان لا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الجوار لأن الوجوب إما
 خص أو حقيقة أخرى لكن أكثر أهل المذهب على أن الجواز ينتفي بانتفاء العود (قال مالك فإن تزوجها
 بعد ذلك) الطلاق (لم يمسها حتى يكفر كفارة المتظاهر) لعموم الآية (قال مالك في الرجل
 تظاهر من أمته أنه إن أراد أن يصيبها فعليه كفارة الظهار قبل أن يوطأها) لأنه فرع جلال فيحرم
 التحريم فقد نكحت في قوله تعالى من نسائهم إذ لا شك أنها من النساء لغة وإنما خصها بالزوجات العرف
 قد أنجب ابن الأعرابي في مجعته من طريق همام بسئل قتادة عن رجل تظاهر من سريته فقال قال
 الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار المحرمة وقال الحنفى والشافعى إنما الظهار من
 زوجة لا الأمة لأنها ليست من النساء أى عرفا وقول ابن عباس الظهار مكان طلاق أمحل
 الكفارة فكما لا حظ للأمة في الطلاق لا حظ لها في الظهار (ولا يدخل على الرجل أياه في تظاهرها
 لأن يكون مضارا لا يربى أي يبي من تظاهرها) فيدخل عليه الأياه (مالك عن هشام بن عروة أنه
 مع رجل سأل عروة بن الزبير عن رجل قال لا إرأى أن كل امرأة تكلمها عليك ما عشت) يكفر النساء
 من كل كطهراتى فقال عروة بن الزبير يحرم عن ذلك حتى يرقية) أن رجلا قال لا إرأى أن كل امرأة
 من عورة كفارة واحدة

* (إيلاء العبد) بالجمع وفي نسخة العبد بالافراد *

(مالك انه سأل ابن شهاب عن إيلاء العبد فقال هو نحو إيلاء المحرور هو عليه واجب) كالمحرر (وإيلاء العبد شهران) وبه أخذ مالك لكنه قال أكثر من شهرين وقيل أجله كالمحرور به قال الشافعي وأبو حنيفة ووجه المشهور انه متى يتعلق به حكم الدينونة فوجب نقصانه فيه عن المحرر أصله الدلاق قاله القاضي عبد الوهاب

* (ظهار المحرر) *

بكسر المعجمة لغة مصدر ظاهره فاعية من الظاهر فيصح أن يراد به معان مختلفة ترجع الى الظاهر معنى ونقضا بحسب اختلاف الأغراض فيقال ظاهرت فلانا اذا قابلت ظهرك بظهره حقيقة واذا غايطته أيضا وان لم تدبره حقيقة باعتبار ان الغايطنة تغضي هذه المقابلة وظاهرتة اذا نصرته لانه يقال قوى ظهره اذا نصره وظاهر من امراته اذا قال أنت على كظهراتي وظاهر بين ثوبين اذا لبس أحدهما فوق الآخر على اعتبار جعل ما يلي كل منهما - ما الآخر ظهرا للثوب وغاية ما يلزم كون لفظ الظهري بمعنى هذه التراكيب مجازا وذلك لا يمنع الاشتقاق منه ويكون المشتق مجازا أيضا وقد قيل الظاهر هنا مجاز عن البطن لانه انما يركب البطن فكظهراتي أي بطنها بعلاقة المجاورة ولانه عموده لكن لا يظهر ما هو الصارف عن الحقيقة من النكاح ذكره بعض المحققين وقال غيره مأخوذ من الظهر لان الوطء ركوب وهو غالبا انما يكون على الظهر ويؤيده ان عادة كثير من العرب وغيرهم اتيان النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصار تفعل غيره استبقاء للحياء وطلبا للستر وكراهة لاجتماع الوجوه حيثئذ والاطلاع على العورات وأما المهاجرون فكانوا يأتونهن من قبل الوجه فتزوج مهاجري ابصارية فزادها على ذلك فامتنعت فأنزل الله نساؤكم حيث لكم الآية على أحد الوجوه في سبب نزولها (مالك عن سعيد) بكسر العين وقيل بسكونها بإيلاء (ابن عمرو) يفتح العين (ابن سليم) بضم السين (الزرقى) بضم الزاي وفتح الزا وبالقاف الانصاري وثقه ابن معين وابن حبان وقال مات سنة أربع وثلاثين ومائة (انه سأل القاسم بن محمد عن رجل طلق امراته ان هو تزوجها) أي علق طلاقها على تزوجه اياها (فقال القاسم بن محمد ان رجلا جعل امرأة عليه كظهر أمه ان هو تزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان هو تزوجها أن لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر) فقاس القاسم تعليق الطلاق على تعليق الظهار في الزوم بجامع ما بينهما من المنع من المرأة (مالك انه بلغه أن رجلا سأل القاسم بن محمد وسليمان بن يسار عن رجل تظاهر من امرأة قبل أن ينكحها فقالا ان نكحها فلا يمسهما حتى يكفر كفارة المتظاهر) فوافق سليمان بن يسار على وقوع الظهار المعلق (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل تظاهر من أربعة نسوة له بكافة واحدة) بأن قال اتن على كظهراتي (انه ليس عليه الا كفارة واحدة) لا أربع كفارات (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل ذلك) الذي قاله عروة (قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) وهو المشهور في المذهب وفيه قول ضعيف بالتعدد (قال الله تبارك وتعالى في كفارة المتظاهر) وفي نسخة في كتابه والذين يظهرون من نسائهم ثم يموتون قبل ان ينفكوا (فمن برقته) أي اعتاقها وبمقتضى انها مؤمنة لانه تعالى في ذلك في كفارة القتل فجعل المطلق هنا على ذلك انه بعد الاقامة الثلاثة وخالف أبو حنيفة لان اختلاف الاسباب في اختلاف الاحكام لا حل لاصلاح الحكمة والقول ما بين الظهار وهذا ظاهر ياتى الى لكن يرد ما في الحج في حديث السوط ان بعد ما قال النبي صلى الله عليه وسلم على خمسة دنانير كره من ماذا فاعتقها فسل بالناس له حتى قال ابن الله تعالى فقالت في السوط قال ومن الناس

تحتته من جهة أنهم تتغير به وإن لم يبد منه عنها وأنه لا ولاية له على ولده وغير ذلك وهذا خلاف ما إذا
عققت تحت حر فلا خيار لها لأن اكتمال الحادث له حاصل له فأشبهه ما إذا سلمت كتابية تحت مسلم ولو
عققت بعضها فلا خيار ببقاء العقبان وأحكمكم الرق وفيه أن يبيع المأنة المتروجة ليس بطلاق إذ لو
طلق بمجرد البيع لم يكن للتغيير فائدة وأنه ذهب الجمهور وقال بعض أصحابه والتابعين البيع طلاق
نظاير قوله تعالى في المصنعات من النساء إلا ما مكرت فيما حكم وأصح الجمهور بحديث أبي بن حنيفة
النظر أنه عقد على منعة ولا يطل مع الزينة كما في أنعين المؤجرة ولا يذتر في المسبيات فهو المراد
بملك أبي بن حنيفة في ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها وليس في هذا الحديث تصريح بأن زوج بريرة عبد أو
حر حين عتقت وفي البخاري عن ابن عباس كان زوج بريرة عبدًا قال له مغيث كائن أبي بطراليه يطوف
خلعها ويكفي ودهوعه تسيل على لحيتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس ألا تعجب من
حب مغيث بريرة ومن بعض بريرة مغيث فقال النبي صلى الله عليه وسلم لورا جعته قالت يا رسول الله
تأمرني قال إنما أشبع قالت لأجاني فيه وفي الصحيحين والسر الأربعة عن الأسود عن عائشة أنه
كان حرًا وبه عسل الخنفية يقولون ثبت الخيار للأمة إذا عتقت مصلحًا كانت تحت حرًا وعبدًا وعتبت
بأن حديث الأسود اختلف فيه على روايه هل هو من قول الأسود أو رده عن عائشة أو هو قول غيره قال
أبراهيم بن أبي طالب أحد الحفاظ من طبعه مسلم خالف الأسود الداس في زوج بريرة وقال الإمام أحمد أنما
صح أنه كان حرًا عن الأسود وحده وسنن عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدًا ورواه علماء المدينة وأبو
علاء المدينة شيئًا وعملوا به وهو صحيح شيء إذا عتقت الأمة تحت الحر فعتقت على صحته لا ببيع
بأن محترف فيه وقال البخاري قول الأسود منقطع وقول العباس وابنه عبدًا أصح وقال الدارقطني لم
يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبدًا وكذا قال شعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة روى الأسود
أسامة الليثي عن القاسم وأما ما أخرجه قاسم بن أصبغ قال أخبرنا أحمد بن يزيد المعلى ثنا موسى بن
معاوية عن جابر عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج بريرة حرًا فهو وموسى أو من أحمد فان
الحفاظ من أصحاب هشام ثم أصحاب جابر قالوا كان عبدًا ولم يعتق على ابن عباس أنه كان عبدًا وبه جزم
الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما وأخرج الدارقي بسند صحيح عن صديقه
بنت أبي عبيد قالت كان زوج بريرة عبدًا قال النووي ويؤيد ذلك قول عائشة كان عبدًا ولو كان حرًا
لم يخبرها فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدًا ثم علمت بقلها ولو كان حرًا لم يخبرها وهذا لا يكاد
أحدي قوله إلا توقيفاً وقول من قال كان عبدًا قبل العتق حرًا عنده لأن الرق يعقبه الحرية لا العكس
فلا منافاة بين الروايتين تعقباً بأن محل الجمع المذكور إذا تساوت الروايات في القوة المأمع التفرّد
في مقابلة الجمع فالمنفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لم يعتبر الجمهور الجمع بينهما بما ذكره قولهم لا يصار
إلى الترجيح مع أنه كان الجمع بينهما لأن محله عندهم ما لم يظهر الغلط في أحدهما وقد روى الترمذي
عن ابن عباس أنه كان عبدًا أسود يوم اعتقت وهذا يطل الجمع ومغيث بضم الميم وكسر المجمة واسكان
القمية آخره مثله كما جزم به ابن ما كولا وغيره وهو أدب من قال معتب بفتح العين المهملة وشد
الفوقية آخره موحدة (و) السنة الثانية (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) حين أذابت عائشة
أن تشترها وقال أهلها الولاء (الولاء لمن أعتق) وفي رواية أخرى بأن ابن شاة الله يشرحه في كتاب
الولاء (و) السنة الثالثة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) حررة عائشة (والبرمة) بضم
الواو وكان الرافعي ابن الأثير في التدرع مطلقاً وجهها بضم وهي في الأصل المصنعة من الحر
المروى والمحار (تقود) بالفتح (لحم) وفي رواية التيسري والبرمة على الساروك إلا أن وجه راد

* (طهار العبد) *

(مالك انه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر) بجامع التكليف (قال مالك يريد انه يقع عليه كبيع على الحر) كالاتفاق (وظهار العبد عليه واجب وصيام العبد في الطهار شهران) كالحذر لانه منكر من القول وزور فلم يجعل على النصف من الحر وتعين عليه الكفارة به عند مالك وأبي حنيفة وانشأ في نعم قال مالك ان أذن له سيده في الاطعام اجزأه (قال مالك في العبدية تظاهروا من أمراته انه لا يدخل عليه ابلاء وذلك انه لو ذهب يصوم صيام كفارة التظاهر) شهرين (دخل عليه طلاق الابلاء قبل أن يفرغ من صيامه) لا اربلاء العبد شهران واجله شهران فلو أفرط ساهياً ولمرض لا يقضى أجله قبل تمام كفارته وهو بعض ما يعذر به العبد في عدم دخول الابلاء عليه هكذا وجهه الباجي وهو أحسن من توجيه ابن عبد البر بأنه مبني على لزوم الطلاق بمجرد دحض الشهرين لانه خلاف المعروف عن مذهب مالك

* (ما جاء في الخيار) *

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) المدني العقيبه المعروف بربيعة الرأى القائل فيه مالك ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (عن) عمته (عائشة أم المؤمنين) انها قالت كان في بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء واسكان التحتية قراءة ثانية فهاء تأنيث بريرة فعيلة من البربر وهو ثمر الاراك قبل اسم أبيها صفوان وان له حبة وقيل كانت نبطية وقيل قبطية وقيل حبشية مولاة عائشة وكانت تخدمها قبل أن تشتريها قبل وكانت مولاة لقوم من الانصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وقيل لبني هلال وقيل لآل أبي اجد بن جحش قال في الاصابة وفيه نظر فالذي هو مولا لهم انما هو زوجها والثاني خطأ فان مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد وأصله عند البخاري وأخرج أبو عمر عن زيد بن واقد أن عبد الملك بن مروان قال كنت اجالس بريرة بالمدينة فكانت تقول لي اني أرى فيك خصالا وانك لمخلق ان تلي هذا الامر فان وليته فاحذر الدماء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرجل ليدفع عن باب الجنة بعد أن يتظر اليه عمل محجمة من دم بريقه من مسلم بغير حق انتهى عاشت بريرة الى زمن يزيد بن معاوية (ثلاث سنين) أي علم بسببها ثلاثة أحكام من الشريعة قال عياض المعنى انها شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك كان قد علم من غير قصتها وقال ابن عبد البر قد اكثروا الناس في تشعيق المعاني من حديث بريرة وتخريجها فلم يجد بن جرير في ذلك كتاب ولمجد بن خزيمة فيه كتاب ولمجاعة في ذلك أبواب واكثر ذلك يكاف واستنباط محتمل لا يستغنى عن دليل والذي قصده عائشة هو عظم الامر في قصتها وذكرا ابن العربي ان ابن خزيمة استخرج منه ما ينفى عن ما تبين وخمس فائدة وجمع بعض الأئمة فوائد هذا الحديث فزادت على ثلثمائة تخصص في فتح الباري ووقع في رواية يزيد بن هارون عن عروة عن بريرة قالت كان في ثلاث سنين أخرجه التميمي وقال انه خطأ يعني والصواب عن عروة عن عائشة ولا في داود ومن وجه آخر عن عائشة أربع سنين وزادوا أمرها ان تمتدعة الحرائر (فكانت إحدى السنين الثلاث انها عتقت) بضم الهمزة وكسر الفوقية والذي اعتقها عائشة كان في كتاب العتيق في حديث عائشة وابن عمر (العتيق) بضم التاء (في) فراق (زوجها) وفي التمام على عصمته وفي رواية الدارقطني من طريق ابن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اذهبي فقد عتقتك بعتك بعتك وزاد ابن سعد عن النبي مرسلات فاعتقني وانما عتقتك بعتك بعتك

زوجها فاحتارت نفسها فقد طقلت لانا وان قال زوجها لم اخبرك الا واحدة فابس له ذلك وذلك
احسن ما سمعت) فهي بخلاف الملكة (وان خبرها فقالت قد قلت واحدة وقال لم ارد هذا انما
خبرك في الثلاث جميعا انها لم تقبل الا واحدة اقامت عنده على نكاحها ولم يكن ذلك فراقا ان شاء الله
عز وجل) أتى به تبركا اذا المحكم عنده مادكر

* (ما جاء في الخلع)

ضم المحمة وسكون اللزم مأخوذ من الخلع بفتح الخاء الرفع سمي به لان كلام الزوج بلباس للآخر
في المعنى قال تعالى هن لباس لكم وانتم لباس هن فكأنه برة الاخر نزع لباسه وضم مصدره
تفرقة بين المحسى والمعنوى وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه ان أول خلع كان في الدنيا ان عامر بن الظرب
فتح اطباء المحمة وكسر انزاء وموحد زواج بنته لان اخيه عامر بن الحارث بن الظرب فلما دخلت عليه
نعت منه فشكى الى أبيها فقال لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتهما منك بما أعطيتها قال
فرع العلماء ان هذا كان أول خلع في العرب (ماتك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الانصاري
(عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة البصرية المدنية (انها أخبرته عن حبيبة) بفتح
المهملة وموحدتين بينهما متعة ساكنة (بنت سهل) بن سهل بن الحارث بن زيد بن عبد
(الانصاري) البخاري صحابية (بها كانت ثمة ثابت بن قيس بن ثعلبة) بفتح الثاء المحمة
رأيم المشددة فألف في هـ له الانصاري الحارثي خطيب الانصار من كبار الصحابة بشروا النبي صلى
الله عليه وسلم بالجنة واستشهدوا بأيماءة ومخالصة أولاده وصيته بعد موته بنسبهم (وأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى دسلاه) (الصحيح) فوجد حبيبة بنت سهل عند أبيه في الغلس
بفتح المججمة واللام بفتح النون (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقال أما حبيبة بنت
سهل يا رسول الله قال ما شأنك) أمرته وحالك (فالت لانا ولا ثابت بن قيس زوجها) وفي رواية
الديلمي وابن سعد بن ثابت كان في خلعة شدة فضر بها (فما جاء زوجه ثابت بن قيس قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكرت ما شاء الله ان تذكرك) في شكواها منك ولم يفتح له به
دفعها لغيرته وفي رواية عن ابن عباس اول خلع كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس أت النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدا اني رفعت جانب الحياء فرائته أقبل
في عدة فاذا هو أشدهم سوادا وقصرهم قامة وأقبحهم وجها فقال لتردين عليه حديقته قالت نعم وان
شأزديته (فقالت يا رسول الله كل ما أعطاني عندي) وفي حديث عمر عند البرار وكان تزوجهما على
حديقة نخل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت خذ منها) أمر ارشاد وصلاح لا أمر إيجاب
زاد في رواية ابن سعد فرت عليه حديقته (فأخذ منها) زاد في رواية وطلقها طليقة (وجاست في بيت
أهلها) زاد في رواية ابن سعد فكان ذلك أول خلع في الاسلام قال وتزوجهما بعد ثابت أبي بن كعب
وهذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وصححه من طريق مالك بن نويرة
يزيد بن هارون عند الدارمي وابن سعد والداروردي عند ابن أبي عامر وجايد بن زيد عند ابن سعد ثلاثتهم
عن يحيى بن سعيد بخاري وفي البخاري عن ابن عباس تسمية امرأة ثابت حبيبة أخت عبد الله بن أبي وكذا
عند النسائي بلفظ حبيبة بنت أبي سبلول وفي ابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس انها حبيبة بنت سبلول
واختلف في سبلول هل هي أم أبي أو امرأته ويجمع ما حمل على التمدد وانما قصتان لشهرة الخمرين ووجه
الطريقين واختلاف السياقين وفي البراء بن عازم قول علقمة في الإسلام حبيبة بنت سهل كانت

فدعا بطعام (فغرب) بضم انقاف وكسر الراء الثقيلة قدم (اليه خبز وأدم من آدم البيت) بضم الهمة
واسكان المهملة جمع ادم وهو ما يؤكل مع الخبز أى شئ كان والاضافة للتخصيص (فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ألم أربمة) على النار (فيها لحم) والهمة للتثنية (فقالوا بلى يا رسول الله ولكن
ذلك لحم تصدق) بضم التاء والصاد وكسر الدال المشددة (به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة)
محرمها عليك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عليها) وفي رواية لها (صدقة وهولنا هدية)
حيث أهذته لئلا ان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالاهداء والبيع وغير ذلك كتصرف الملاك
في أملاكهم وافادان التحريم انما هو على الصفة لا على العين فاذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها فيجوز
للغنى ولوها شئياً كلها وشراؤها وسأل الا بى هل من ذلك ما يتفق من نزول المرابطين ببعض احياء العرب
فضمي فوثم بجرهم أو الغاب عليه الحرام فيجبون بعض فقرائهم يقبل ذلك منهم صدقة ثم يهبه لهم قال
وكان شيخنا أبو عبد الله يعنى ابن عرفة يقول لا ينجيهم ذلك لانه تحيل نعم اذا تحققت المفردة بدم الا كل
جاز ومن المصالح المجوزة للكل خوفاً منهم ان لم يأكلوا علمهم قبولهم في رد ما نهى به من أموال الناس ولكن
الاولى بتقليل الاكل قال عياض وفيه أن سؤال الرجل عما يرى في بيته ليس بدموم ولا مناسف لمكارم
الاخلاق وقوله في حديث أم زرع ولا يسأل عما عهد ليس من هذا وانما ذلك أن يقول فيما عهد أن هو
وما صنع به واما شئ يحبه فيقول ما هذا فليس منه مع أن سؤاله صلى الله عليه وسلم انما كان ليبين لهم
حكم ما جعلوا لانه علم انهم لم يقدموا له ادم البيت دون سيد ادم الا لامر اعتقده فكان كذلك فبين
لهم حكمه وأخرجه البخارى في النكاح عن عبد الله بن يوسف وفي الطلاق عن اسماعيل بن مسلم في الزكاة
والعتق من طريق ابن وهب الثلاثة عن مالك به (مالك عن بافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول
في الأئمة تكون تحت العبد فتعتق الأئمة ان لها الخيار ما لم يمسه) فان مسها سقط خيارها (قال مالك
وان مسها زوجها فرعت انما جهلت ان لها الخيار فانها تنهم ولا تصدق بما ادعت من الجهالة ولا خيار لها
بعد أن يمسه) لاشتهار الحكم (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان مولاة لبنى عدى من قريش
يقال لها (زبراء) بزى مقبوحة فمؤحدة ساكنة فراء فألف ممدودة كما ضبطها ابن الاثير) كانت
تحت عبدها وهى أمة يوهى فمعتقت قالت (زبراء) فأرسلت الى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
فدعتني فقالت انى تخبرتني بضم الميم واسكان المعجمة فمؤحدة (خبروا ولا أحب أن تصنعى شيئاً
أمرك بيدك ما لم يمسك زوجك فان مسك فليس لك من الامر شئ) أى سقط خيارك (قالت) زبراء
(فقلت هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق ففارقته ثلاثاً) انكراهما البقاء معاً قال أبو عمرو لا أعلم لابن
عمر وحفصة في ذلك مخالفاً من الصحابة وقد روى في قصة بريرة مرفوعاً دليل واضح على ما ذهب اليه روى
سعيد بن منصور عن ابن عباس لما خبرت بريرة رأيت زوجها يتبعها في سلك المدينة ودموعه تسيل على
خفيه فكلم الناس له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلب اليها فقال لها صلى الله عليه وسلم زوجك
وأبوك فقال أنا مرنى قال انما أنا شافع قالت فلا حاجة لى فيه واختارت نفسها وكان اسمه مغيشاً
عبد آل المغيرة من بني مخزوم (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال انما رجل تزوج امرأة وبه
خون أو ضرر فانها تخبر فان شاءت قرت) بعيت عنده (وان شاءت فارت) لما يئس لها من الضرر
وتخبر ما سعى (قال مالك في الأئمة تكون تحت العبد ثم تنق قبل ان يدخل بها أو يمسها انما اذا اختارت
نفسها لمساها ان لها) لنفسها نفسها (وهي تطليقة) واحدة لربها (وذلك الامر عندنا)
المدينة (مالك عن ابن شهاب انه سمع يقول اذا خيرا رجل امرأته فاختارته) أى أرسل (فليس
ذلك طلاق قال مالك وذلك أحسن ما سمعت) لا تهازلت ما جعل لها (قال مالك في الخبر اذا خيرا

نسقا) بلافاصل وهو يعني متتابعاً (فذلك ثابت عليه) لازم له (فإن كان بين ذلك صفات) بضم الصاد مصدر (فأتبعه بعد الصفات فليس بشئ) لأنها ثابت بما قبله فلا يلحقها ضلالة

(ما جاني العمان)

مصدر لا عن سماحي لقيامي واقتياس الملائمة من اللعن وهو الطرد والابراء يقال عنه النعس أي من نفسه ولا عن إذا فعل غير منه. وجل لغة نظم لازم رفع العين كسزة إذا كان كثير اللعس لغره وبسكون العين إذا نعته الناس كثير الجمع لمن كثر رد ولا عنه أمرأته ملاءة ورواها في الأعمار السنين بعض بعضاً ومنه عن الحماكم بنهم ما لنا منكم وفي الشرع كذا. لومة بعد حجة لخصه رأى حذف من أضح فرأه رالحق العاربة أو أن ولدوسميت لساناً لا شفاها على كنهها من شمة قل كل باسم البعض ولأن كلام المتلاعبين به عن ما تحرم الذي حرم الله كاح بها لربا وأنه رابط الماء أن على المعنى الشهادة والغضب وان اشتد عليه ما كانا أيضاً لأن كل غريبة في أم الحجج من الشهادات واليمان والشئ شهر بخارج من العرب عليه جرت أمها أبو رولان الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولأن لغته متقدم على لغتها والسبق دقة فيهم من أبا ربيع (ماك) عن ابن شهاب أن سهل بن سعد بر مالك (اسم عدي) الخ زحى بن عدي بن أبي (أحمد) ان عويمرا) بضم العين وفتح الواو صغير عمار بن شارب بن زيد بن جدس بخلان (البحراني) بفتح العين وسكون الياء نسبة إلى جدده وفي رواية له عدي عويمر بن أبي الأسير في الاستيعاب وهو عدي بن أبي الأسير الخافذاً فالملأ به كان يقب أسعرا وأيس وفي الحديث وهو عدي بن شاعر عمار بن روى له ابن سعد حديثاً في الإصاحي (جاء إلى عاصم بن عدي) بن الجذبي الجحلاي (الأنباري) ثم روى عن أمات بخلافه مساوية وقد جاز لمائة وهو ابن عم والد عويمر زاذ في رواية لا وراعي ركان أن مائة سيدي بخلان (فقال له يا عاصم أرايت رجلاً) أن أنصرتي عن حكم رجل (وجد مع امرأته رجلاً) أجيداً لها (أيتله) بهمة الاستعظام الاستخفاف أي أيقظ الرجل (فتمتلونه) قصاصاً لقوله تعالى النفس بالنفس ولمسلم عن ابن عمر قال أرايت أن وجد مع امرأته رجلاً فإن تكلم بكلمة أم عظيم وإن سككت سككت عن مثل ذلك وله عن ابن مسعود أن تكلم جلدتموه وإن تمث فتمتوه وإن سككت سككت على غيظ وفي رواية عن ابن عباس لما نزل والذين يرمون المحصنات الآية قال عاصم بن عدي أن دخل رجل منا بيته فرأى رجلاً على بطن امرأته فإن جاء بأربعة رجال يثرون بذلك فقد قضى الرجل حاجته وذبح وإن قتله قتل به وإن قال وجدت فلانا معها ضرب وإن سككت سككت على غيظ (أم كيف) مفعول به لقوله (يفعل) أي أي شئ يفعل وأم تحتمل الاتصال يعني إذا رأى الرجل هذا المنكر الشنيع والأمر القطع ونارت عليه الغيرة أيقظته فتمتلونه أم يصير على ذلك الشئ والعار ويحتمل الانقطاع سأل أولاً عن القتل مع القصاص ثم ضرب عنه إلى سؤال آخر لأن أم المقتطعة متضمنة لما يلي الحمزة والهمزة تستأنف كلاماً للمعنى يصير على العار ويحدث الله له أمراً آخر فلذا قال (سلى يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال يا رسول الله كذا في رواية الأوزاعي حذف القول له لأنه السابق عليه (مكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل) المذكورة وعاصم قال عاصم يحتمل أنه كره حذف الرجل امرأته بلائحة لا عقاباً المحذ لان ذلك كان من نزول حكم العمان بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لعل من أمة البيت أو الحنفى ظهورك ويحتمل أنه كره السؤال لفتح السئلة وحكم من السئلة أم لا كان من من سكتة السؤال وقد عني عن كثره

ثابت بن قيس ومقتضاه ان ثابت تزوج حبيبة قبل جيلة والنسأ والطبراني عن الربيع بنت معوذ
ان ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسريد ها وهي جيلة بنت عبد الله بن أبي فائق أخوها يشتكى الى النبي
صلى الله عليه وسلم والدارقطني والبيهقي بسند قوى عن أبي الزبير ان ثابت بن قيس كانت عنده زينب
بنت عبد الله بن أبي ابن سلول فيحتمل انه كان عنده زينب واختها وعمتها جيلة واحدة بعد أخرى أو ان
اسمها زينب ولقبها جيلة فان لم يعمل بهذا الاحتمال فالموصول المعتضد بقول أهل النسب ان اسمها جيلة
أصح وبه جزم الدماطي وقال انها شقيقة عبد الله بن أبي امية ما خولة بنت المنذر وفي النسأ وابن ماجه
تسمية امرأة ثابت مريم المغالية بفتح الميم وخفة المجمة نسبة الى مغالة امرأة من الخزرج ولدت لعمر بن
مالك بن النجار ولده عديا فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة قال في الاصابة وما ذكره أبو عمر
من تعدد المختلعات من ثابت ليس ببعيد (مالك عن نافع عن مولاة) أمه (لصيفة بنت أبي عبيد) بضم
العين زوج ابن عمر (اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم يسكر ذلك عبد الله بن عمر) لعموم قوله تعالى
ولا جناح عليهما ما فيما افدت به (قال مالك في المقتدية التي تقتدى من زوجها انه ان) وفي نسخة اذا
(علم أن زوجها أضربها وضيق عليها وعلم أنه ظالم لها) حتى افدت منه (مضى الطلاق ورد عليها ما لها)
جبراً عليه (فهذا الذي كنت أسمع) من العلماء (والذي عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة (ولا بأس
بأن تعتدي المرأة من زوجها بأكثر مما أعطاها) لعموم الآية وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم قول زوجة
ثابت وان شاء رده

* (طلاق المختلعة) *

(مالك عن نافع ان ربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وتثقل التحية وعين مهملة صحابية لها أحاديث
وربما غرت مع النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح (بنت معوذ) بشد الواو مفتوحة على الأشهر
وجزم بعضهم بالكسروه وابن المحارث الانصارى النجارى شهد بدرا وكان ممن قتل أباجهل ثم قاتل
حتى استشهد بدرا (ابن عفراء) بنت عبيد النجارية الصحابية وهي أم معوذ ومعاذ وعوف أولاد المحارث
والها ينسبون ولها خصوصية لم توجد لغيرها هي انها صحابية لها سبعة بنين هؤلاء الثلاثة واخوتهم لأمهم
اياس وخالد وعاقل وعامر أولاد البكرين بالليل الليثي شهد السبعة بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم
(جاءت هي وعمها الى عبد الله بن عمر فأخبرته انها) أي الربيع (اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن
عفان) أي خلافته (فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم يسكره) بل قضى عليها فأخرج ابن سعد من طريق
عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت قلت لزوجي أختلعت منك بجميع ما أملاك قال نعم
فقد فعلت اليه كل شيء غير دعي فخاصمني الى عثمان فقال له شرطه فدفعته اليه وأخرجته من وجه آخر
أتم منه وقال فيه الشرط أملاك خذ كل شيء حتى عقاص راسها قال وكان ذلك في حصار عثمان يعني سنة
خمس وثلاثين (وقال عبد الله بن عمر عتتها هذه المطلقة) اذا الخلع طلاق بعوض (مالك انه بلغه أن
سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ثلاثة قروء)
ان لم تكن حاملا أو أبسة (قال مالك في المقتدية انها لا ترجع الى زوجها الا بشكاح جديده)
لان طلاق الخلع بائن (فان دونكها) عقد عليها بعد الخلع (فصار قائل ان يسبها لم يكن له عليها
عدة من الطلاق الا بغير الواقع بعد طلاق الخلع) (ويأتي على عدة الاولي) لعدم المسس وهذا
أحسن ما عرفت في ذلك لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة بعد ذلك
فانه شامل لهذه الصورة (قال مالك اذا افدت المرأة من زوجها شيء على أن يطلقها فطلاقها مستباحا

أن الله عليه السلام كان من الكاذبين ثم نفي بالمرأة فتشهدت أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين
 والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ثم فرق بينهما (فلما فرغوا من تلاعها قال عويمر
 كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها) شرط قدم عليه الجواب وفي رواية الأوزاعي أن خمسة منها فقد
 نكحتها (فطلقها ثلاثاً) ظنهم أن الله أن لا يحرمها عليه فقال هي طالق ثلاثاً (قل أن يأمره صلى الله
 عليه وسلم) بطلاقها وبه تمسك التمثيل لا يقع العرق به من الملاءة لا بايقاع الزوج فإن لم يقع لم يستحق
 لتلاع من المصعة شيئاً وهو قول عثمان البتي محتجاً بأن العرق قد تم بد كفي القرآن وإن طاهره لأحد
 من الزوج هو الذي طلق ابتداءً ورده ابن عبد البر فإنه قول لم يتقدمه إليه أحد من الصحابة على أن البتي
 قد استحب للملاءة أن يطلق بعد الملاءة ولا يستعمل فيه ذلك على أن اللعان عنده قد أخذت حكمها قال
 لنوعى قوله كذبت عليها أن أمسكتها كلام مستعمل وقوله فطلقها أي ثم عقب ذلك بطلاقها لأنه من
 ن اللعان لا يحرمها عليه فأراد نحرعها بالطلاق الثلاث فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك
 عليها أي لا ملك لك عليها فلا يقع خلافك وتعقبوا المحققين أنه يوهن أن قوله لا سبيل لك عليها وقع عقب
 قول الملاءة هي طالق ثلاثاً وأنه موجود كذلك في حديث سهل الذي شرحه وليس كذلك دار قوله
 لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله أعلم أن ذلكما ذهب
 لا سبيل لك عليها وقال الخطابي لفظاً قيداً يدل على ردوع العرقه باللعان ولو لا ذلك لكانت حكم
 لطقاها واجبة وعلى أنها ليست في حكمهن فلا يكون له مراحمهم أن كان الطلاق رجماً لأن ذلكما
 من كان رائداً وأما اللعان فردة فصح (قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك) أي العردة فتشهدت (بعد)
 ثم الدال أي بعد ذلك (سنة متلاعدين) فلا يجتمع بعد الملاءة أبداً فيحرم عليه الملاءة ثم
 في الظاهر أرباً من سواه صدقت أو صدق ووطأها بملك لم يمس لم يمس البتة يعني الملاءة أن يجتمع
 دا وطأه ردة تضي توقع ذلك على تلاعها معاً وذلك قال مالك يقع التحريم بلعان المرأة وقال الأوزاعي
 معنون بفراغ الزوج لأن التلعان المرأة إنما شرع لدفع المحرم عنها خلاف الزوج فانه من على ذلك
 حقه نفى النسب لمحق الولد وزوال العراش وتطهر فائدة الخلاف في التوارث لومات أحدهما بعد
 إغ الرجل وفيما ذاع على طلاق امرأة بغيري أخرى ثم لا عن الأخرى وقال أبو حنيفة لا يقع الفرقة حتى
 قهها الحاكم نظراً لأحد حديث اللعان ويكون فرقة طلاق وعن أحمد وروايفار وقد زاد سويد بن سعيد
 ن مالك وكانت حاملاً فأنكر حملها وكان ابنها يدعى اليها ثم جرت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه
 فرض الله لها قال ابن عبد البر وهذه الألفاظ لم يروها عن مالك فيما عرفت غير سويداه لكن ولو انفرد
 سويد عن مالك فله أصل فقد رواه يونس عنده مسلم وابن جرير عند البخاري عن ابن شهاب عن سهل
 لرواية سويد وفي رواية الأوزاعي أنها جاءت بالولد على الصفة التي تصدق عويمر ونحوه في رواية ابن
 جريج وفي حديث سهل هذا أن الآيات نزلت بسبب قصة عويمر وفي البخاري عن ابن عباس أن هلال
 ن أمية قد ف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحما فقال صلى الله عليه وسلم البينة
 حدثني ظهورك فقال يا رسول الله أذا رأي أحدنا مع امرأته رجلاً ينطق بيمين البينة فجعل صلى الله
 به وسلم يقول البينة والأحد في ظهورك فقال هلال والذي بيمينك بالحق في أصدافك وليعزل الله
 بيري ظهوري من المحرفين جبريل وأنزل الله والذين يرمون أزواجهم حتى بلغ أن كان من الصادقين
 بديث وفيه أنه ما تلاعوا أن الولد ما على صفة شريك فقال صلى الله عليه وسلم لا ما مضى من كتاب
 ما كان في أوله إنسان وفي مسلم عن أنس كان هلال أقر رجل لا عن في الإسلام قال الحافظ استعمل
 في هذا الموضع فممن من رج زوطا في شأن جري ومن من رج زوطا في شأن هلال ومن من رج

الشرع مدليل قوله في رواية الأخرى لا سبيل لك عليها قال مالى قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها
فهو بما استحل من فرجها وان كنت كذبت عليها فزنا بعد ذلك كفى للخبين من رواية سعيد بن حبيب
عن ابن عمر ولهما أيضا من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم بين اخوي بنى النخيلان
وقال الله يعلم ان أحدهما كاذب فهل منك كتاب فأبى ثلاث مرات قال عياض طائفة الله صلى الله
عليه وسلم قال ذلك بعد الفراغ من العمان ففيه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الأجل وقال
الداودي قاله قبل للعان تحذير لهما (والمحق الولد بالمرأة) فترث منه ما فرض الله لها وهاه عن الرجل
فلا توارث بينهما ورعهم إذ ارضى ان مال كاتره هذه الزيادة وتعتب بأنها زيادة حافظ غير منافية
فوجب قبولها على أنها قد جاءت من جهة أخرى في حديث سهل بن حنيف والحديث رواه البخاري عن
عن يحيى بن بكير وفي العرض عن يحيى بن فرقة عن سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم بين
سعيد خنيسهم عن مالك به وأخرجه أصحاب أسس الأربعة عن طريق مالك ومعه عبد الله بن عمر عن
نافع في الخبيخين وغيرهما نحوه وبإيه في شيخه رافع بن سعيد بن حبيب عن ابن عمر عند الشيخين وغيرهما
بنحوه (قال مالك قال الله تبارك وتعالى والله بين يرمون) يقدفون (أزواجهم) بالزنا (ولم يكن لهم
شهداء) يشهدون على تصديق قوله (الأنفسهم) بالزنا بدل من شهداء أوتيت على ان الأعمى
غير (فشهادة أحدهم) مبني (أربع شهادات) نصب على المصدر (بالله الله ان الصادقين) فيما
رحم به زوجته من الزنا (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) في ذلك وأخرجه ابن تيمية
عنه العذاب أي حد القذف وهو الإخوان وحمص برقع أربع على أنه حرف شهادة كما في أسس
(ويذرا) أي يدفع (عنه العذاب) أي حد الزنا ان لم تحلف (ان تشهد أربع شهادات بالله انه لم
الكاذبين) فيما رماها به من الزنا (وأنح مائة) نصب الله عليها ان كان من الصادقين في ذلك قال
القرطبي في المعجم لفظ أشهد في الآية والحديث معنى أحلف قال الشاعر

وأشهد عند الله اني أحلف * فهذا الها عندى عند هاتيا

وهذا مذهب الجمهور أعني ان شهادات اللعان أيمان وقال أبو حنيفة هي شهادات حقيقة من الملاحين
على أنفسهم ويبنى على الخلاف من يتلاعز انفسا بل لعنان وعدا للجمهور أصح وعنده لا يصح وأما
المقسم به فهو لفظ الله دون زيادة عليه لنص الآية والحديث وذكر عياض الخلاف هل يريد الذي
لا اله الا هو اه والقول بالاقتصار نص مالك في المدونة وبالزيادة قوله في الموازية قال اللخمي وما
في المدونة أحسن لانه نص القرآن ولا في البخاري أمرهم ان يتلاعز بما في القرآن (قال مالك السنة
عندنا ان المتلاعزين لا يتناحان أبدا) بل يتأبد التحريم قال ابن عبد البر أبدى له بعض أصحابنا فائدة
وهي أن لا يجتمع مملون مع غير مملون لأن أحدهما مملون في الجملة بخلاف ما اذا تزوجت المرأة غير
الملاعن فانه لا يتحقق وعرض بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهم ما مع التزويج لانه يتحقق ان أحدهما
مملون وأجيب بان في هذه الصورة افتراق في الجملة (وان أكذب نفسه) بعد الاتمان (جلد الحدة)
للقدف (والمحق به الولد) لثبوت النسب ولم ترجع اليه أبدا إذا حرمته المؤيدة باللعان لا ترتفع بالتكذيب
(وعلى هذا السنة عندنا التي لا شك فيها ولا اختلاف) وفي بعض طرق حديث سهل إشارة إليها (وأذا
فارق الرجل امرأته فراقا باللسان له علم فيه رجعة) عطف بيان لثبات (ثم أنكر حملها لا عنها إذا كانت
حاملًا وكان حملها شبه أن يكون منه إذا ادعته) أي ادعت أنه منه (مالم يأت دون ذلك من الزمان
الذي يشك فيه فلا يبرئ الله منه قال فهذا الأمر عندنا والذي سمعت) راد في نسخة من أهل العلم
(وأنقذ الرجل امرأته بعد أن يطلقها لا ما هي حامل) حال كونه (فحملها ثم زعم انه رآها

بأن أول من وقع له ذلك هلال وماد في يحيى وعومر أيضا فنزلت في شأنهما وإليه جنح النووي وسبقه
 الخطيب فقال لعلهما اتفق لهما ذلك في وقت واحد ويؤيده أن القائل في قصة عومر عاصم بن عدي
 وفي قصة هلال سعد بن عباد كفي أبي داود وغيره لما نزلت الذين يرمون المحصنات الآية قال سعد بن
 عباد لورأت لكاع قد تغذها رجل لم يكن لي أن أهيجبه حتى أتني بأربعة شهداء ما كنت لأتني بهم حتى
 يفرغ من حاجته فالبثوا الأيسر حتى بناء هلال بن أمية الحديث ولا مانع أن تتمدد القصص ويتحد
 النزول ويرى البزار عن حذيفة قال قال صلى الله عليه وسلم لا تني بكر لورأت مع أم رومان رجلا ما كنت
 فأعلاه قال كنت فأعلاه شرا قال فأنت يا عمر قال كنت أقول لعن الله الابد قال فنزلت ويحتمل أن
 النزول سبق بسبب هلال فيما جاء عومر وفيه يكن علم بما وقع له لاله اعلمه صلى الله عليه وسلم بالحكم ولذا
 قال في قصة هلال فنزل جبريل وفي قصة عومر قد أنزل الله فيك فيقول بأن منسأ ما أنزل في قصة هلال
 وبهذا أجاب ابن الصباغ في السائل ويؤيده قول أنس أن هلالا أول من لاعن وجنح القرطبي إلى تحوير
 نزول الآية مرتين قال وهذه الاحتمالات وإن كانت أولى من تعليق الرواة الحفاط وقد أنكر جماعة ذكر
 هلال بن أمية فيمن لاعن كأبي عبد الله بن أبي صفرة أخى المهاب فقال هو خطأ والصحيح أنه عومر قال
 القرطبي وسبقه إلى نحوه الطبري وقال ابن العربي هو وهم من هشام بن حسان وعليه دار حديث ابن
 عباس وأنس بذلك وقال عياض في المشارق لم يقله غيره وإنما القصة لعومر الجعلا في قال ولكن في المدونة
 في حديث الجعلا في ذكر شريك وقال النووي في معجماته اختلفوا في الملاعن على ثلاثة أقوال عومر
 وهلال وعاصم قال الواحدى أنه هرا وعومر وكلام الجميع متعقب أما قول ابن أبي صفرة فدعوى مجردة
 وكيف يحزم بخض حديث ثابت في الصحيحين مع إمكان الجمع وما نسب له الطبري لم أجده فيه وأما قول ابن
 العربي وعياض تفرد به هشام بن حسان فزرد فقد تابعه عباد بن منصور وعندي داود والطبري وجبر
 ابن حارم عن أيوب عند الضبى وأما جنوح النووي كالواحدى للترجيح فرجوح لأن الجمع الممكن أول
 من الترجيح وقوله وفيل عاصم فيه نظر لأن عاصم لم يلاعن قط وإنما سأل له عومر ووقع من عاصم نظير
 ما وقع من سعد بن عباد من الاستشكال اه بعض اختصار وقال غيره تعقب حكاية النووي
 الخلاف بأن ملاعنة عومر وهلال ثبتا فكيف يختلف فيهما وإنما الاختلاف فيه سبب نزول الآية في أيهما
 كما سبق وقوله في التهذيب اتفقوا على أن الموجود زانيا شريك ممنوع اذ لم يوجد زانيا وإنما هم اعتقدوا
 ذلك ولم يثبت عليه فصول العبارة اتفقوا على أن المرحى به شريك وأما دعياض عن ابن جرير الطبري أن
 قصة اللعان كانت في شعبان سنة تسع من الهجرة وفي حديث سهل فرائد كثيرة غير ما مر ذكره منها
 في التهذيب وأخرجه البخاري هنا عن اسماعيل وقيله في الطلاق عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى
 ثلاثتهم عن مالك به وتابعه الأوزاعي وقلج عند البخاري وابن جرير في الصحيحين ويونس عند مسلم
 الأربعة عن ابن شهاب نحوه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا) هو عومر الجعلا في (لاعن
 امرأته) زوجته خولة بنت قيس الجعلاية (في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقل) بألف فنون
 ساكنة ففوقه فقام فلام أي تبار في رواية وثني بالياء بدل اللام (من ولدها) وفي رواية ابن بكير
 فأتني بالغاء فقال العاصمي أي الملاعنة كانت سببا لا تنفاه الرجل من ولده المرأة والمخافة بها
 وتنفاه المخافة بأنه أن أرادها سبب موت لا تنفاه فبعد أن أرادها سبب وجود لا تنفاه فليس كذلك
 فأنما لم يترس إلى الولد في الملاعنة لم ينف (ففرق) بشذرا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) (هنا)
 أي الملاعنة بعد ما أوجب الله من الملاعنة بينهما نفس الله أن يظاهره بذلك المخافة أن يجره
 إلى أن لا يحصل له آخرق ولأن من حكمها كرهه الجمهور على أن أراد اللفظ والاختصار عن حكم

[illegible]

مريض)*

(الزهري المديني القاضي ابن أخي عبد الرحمن يلتقب
سبعين وهو ابن ائمتين وسبعين (قال) ابن شهاب
وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) كلاهما
ته) تخاصر بضم الفوقية فيم فالف فصاد معجمة فراء
(البية وهو مريض) ثم مات (فوزها عثمان بن
ل كنية تكسها قرشي ولم يلد له غير أبي سلمة وروى
رحم إلى أبي كلب وقال ان استنجوا لك فترجع إلى
فترجعوا فام من اعلم منهم على اعطاء الحنيفة فترجع

ترى قبل أن يفارقها حلد المحمّد) لانه قد ف أحنبية (ولم يلاعنها) لان شرطه أن يكون لزوجة (وان
أسكرجلها بعد أن يطاقها ثلاثا لا عنها) بالشرط الذي قاله فوفه (وهذا الذي سمعت) من العلماء
(والاعد من المحرّ في قد فقه واعانه) لموم قوله والذين يرمون أزواجهم اذهوشامل للعبد (يجرى
يجرى المحرّ في ملاعنته) بصم الميم قال في المغرب لعنه لعنا ولاعنه ملاعنة ولعنا وتلاعنا والعن بعضهم
بعضا (غير انه ليس على من قد ف مملوك كة حد) وانما عليه الادب كقد ف الكفاية ان لم يلاعنها
(والأمة المسلمة والمحرّة والنصرانية واليهودية تلاعن المحرّ المسلم اذاتزوج احداهن فأصاها وذلك ان
الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والذين يرمون أزواجهم) فلم يخص حرّة من أمة ولا مسلمة من كفاية
(فهو من الأزواج) لسمول الآية لهم (وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة (والعبد اذاتزوج المرأة
المحرّة المسلمة أو الأمة المسلمة أو المحرّة النصرانية أو اليهودية لا عنها) لأن عموم الآية شامل له ولهنّ
(قال مالك في الرجل يلاعن امرأته فينزع) بكسر الزاي يرجع (ويكذب نفسه بعد مجين أو مجينين
مالم) أي مدّه كونه لم (يلعن في الخامسة) بكسر الهمزة (اذانزع) رجع (قبل أن يلعن جلد
المحمّد) لانه قد فقه (ولم يفرق بينهما) لأن الفرفة مختصة بلعناها (وفي الرجل يطلق امرأته فاذا
مصّت الثلاثة الاشهر فاب المرأة أو حامل) منك (قال ان أنكر زوجها حملها لا عنها) لغيره
(وفي الأمة المملوك يلاعنها زوجها ثم يشترها انه لا يطاقها وان ملكها) الواو للخال (وذلك
ان السنة مضت ان الملاعين لا يتراجعان أبدا) وقد قال صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان
أبدا (واذا لعن الرجل زوجته قبل أن يدخل بها فليس لها الانصف الصداق) وان كان اللعان
فسحاحا لكن لما لم يعلم صدق الزوج واحتمل انه أراد تحريمها واسقاط حقها في نصف الصداق اتهم في ذلك
والزم نصفه أو مراعاة للقول بأنه طلاق

* (ميراث ولدا الملاعنة) *

(مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولدا الملاعنة) بفتح العين وكسرها وهي التي وقع اللعان
بينها وبين زوجها (وولدا الراناه اذا مات ورثته أمه حقها) بالنصب بدل من ضمير ورثته (في كتاب
الله تعالى) الثلث أو السدس (و) ورت (اخوته لأمه حقوقهم السدس لواحد والثلث للآخرين
فصاعدا) ويرث البقية موالى أمه ان كانت مولاة) أي معتقة (وان كانت عربية) لى حرة أصلية
(ورثت حقها وورث اخوانه لأمه حقوقهم) السدس (وكان مابقي للمسلمين) يجعل في بيت مالهم (قال
مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا) وبه قال جمهور العلماء وأكثر
فقهاء الامصار وسبق قريبا قول سهل بن سعيد ثم جرت السنة في ميراثها ان ميراثه ويرث منها ما فرض الله
تعالى ولا في داود من مرسل مكحول ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي
صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولو زنتها من بعدها وأخرج أصحاب السنن الأربعة وحسنه
الترمذي وصححه الحاكم عن عائمة مرفوعة تقول المرأة ثلاثة موارث عتيقها وأتبعها وولدها الذي
لاعت فيه وفي اسناده عمر بن روية بضم الزاء وسكون الواو وخوذة مختلف فيه ووثقه أحمد وله شاهد من
حديث ابن عمر عن ابن المنذر وهذه الترجمة ومدنحوها بالقطر في آخر الفرائض لانه محله وأعادها

الحاكم مالك

* (طلاق البكر)

(مالك عن ابن شهاب) الزمري (عن محمد بن عبد الرحمن بن زويان) بلغنا عن علي بن الحسين

(مالك أنه لمعه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له) هي تماسر (فتع وليدة) أمة سوداء أخرج ابن سعد عن ابن عمر عن محمد بن اسحاق عن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن أم كلثوم جدته قالت لما طلق عبد الرحمن امرأته الكلبية فمأخرته بها بنجار يسوداء وراد في رواية كافي الاستدكار فمأخرته بها بن دينار (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول اكمل بطلقة ستعة) سرابا بالهـ اس كسر الطلاق (الا التي تصاق وتدفرض له صداق ولم تقس) هي في ما أخرجها (مسما) كذا في (نصف ما فرض لها) لا بد لحصولها كبير كسر وصمها باق (مالك عن ابن شهاب أنه قال لكل مهلة مئة) قوله تعالى حقا على المتقين حقا على الخسبين (فإن مالك وسبق عن ابن شهاب عن ابن عمر مثل ذلك) الذي قاله ابن شهاب (وليس لمعة عنده حده معروف في قبيل ولا كثيرها) ن كفاي الله على الموسع قدره وعلى المتقتر قدره

(ما جاء في طلاق العبد) *

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الراء وحدة النون عند نقه من ذكوان (عن سلمان بن سارة) نعتية ومهولة حقيقة النقية (ان بغيرها) بضم النون وفتح القاف مضمرة (مكتبة كان لام سلمة) هي مبات في أمية (روح النبي صلى الله عليه وسلم أو عبد لها) شمس الراء في رواية ابن شهاب عن محمد بن ابراهيم الجوزي بأنه مكاب (كانت تحب امرأة حرة فسلمة التي بن شهاب) طائفة له كآخر (فامرأه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) أي عثمان بن عفان (وهو ساند عن مالك فلقبه عند الريح) بفتح الدال والراء هجره موضع بالمدسة (أدب يد يد بن ثابت فساها فابن ذرارة جبا فقا لا حرم) بفتح قصم (عليك حرماتك) مريم بابا كدحتي تسبح روحا غيرك (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) بفتح الياء وكسرهما (ان سعيدا مكابا كان لام سلمة زوجة لبيبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأة حرة تطليقتين فاستفتى عثمان بن عفان فقال حرماتك) ابن رويج (مالك عن عبد الله بن سعيد بن مسعود) بن قيس لا - رى أخى بني (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي) تيم قريش المدي (ان نعيها مكتبة كان لام سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم استفتى بن ثابت فقال ابي طلق امرأة حرة تطليقتين فقال زيد بن ثابت حرماتك) حتى تسبح روحا غيرك (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تسبح زوجها غيره) ثم طلقها وتعذر (حرة كانت أو أمة) لأن المنظور اليه في الطلاق الزوج (وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الامة حيضتان) وان كان زوجها حرا لان العبرة في العدة المرأة (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح) يتزوج (فاطلاق بيد العبد ليس بيد غيره) ولو سيده (من طلاق نكح) لان الله جعله للزوج المسلم المكلف (فاما ان يأخذ الرجل أمة لأمه أو أمة وليده) جاريته (فلا جناح) لائم (عليه) لان له انتزاع مال رقيقه

(نفقة الامة اذا طلقت وهي حامل) *

(مالك ليس على حوا على عبد طلقها ولو كره) طلاقا ثانيا (ولا على عبد طلق حرة طلاقا ثانيا) أي اثباتا لثلاث أو بالتحليل (نفقة وان كانت حاملا) لان النفاق البطل على ولده اتلاف لمال السيد مما لا يرد على سيده منه نفقة ولا ولد الامة رقيق ليس له ما وليس على الحر أن يتفق على ملك غيره ولا يفسد بالنفقة على الزوجة الامة لانه في مقابلة الاستحواج فمن باب المعارضة فان قيل

عبد الرحمن بن عوف بما ضربت الاصبغ بن عمرو بن ثعلبة ملكهم ثم قدم بها المدينة (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني تابعي صغير ثقة من رجال النجيع (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (ان عثمان بن عفان ورث نساء ابن مكمل) بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم الثانية فلام اسمه عبد الله بن مكمل بن عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب ذكره الضري وعمر بن شبة في الصحابة واسمه ذكره ابن فتحون وقال أكثر ما يأتي في الرواية ان مكمل غير مسمى وسماه بعضهم عبد الرحمن وهو وهم انما عبد الرحمن ابنه وهو شيخ للزهري كفي الاصابة ونسأؤه كن ثلثا كما رواه عبد الرزاق (وكان طلقهن وهو مريض) ثم مكث بعد طلاقه سنين فورثهن عثمان بعد انقضائه ثلثة كما رواه ايضا عبد الرزاق فلم يمتعهن طلاقه الميراث لوقوعه في المرض ففقد بذلك عثمان ولم يذكره أحد عليه (مالك انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول بلعني ان امرأة عبد الرحمن بن عوف) بما ضربت الكلابة (سأته ان يطلقها فعلى اذا حضت ثم طهرت فأدبني) بذال مججمة والمد (عليه) (لم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف فلما طهرت آذنته) بمذال الف اعلمته ذلك برسول بعثت اليه (فطلقها اليه) ثلثا (أو طليقة) بكر بنى له عليها من الطلاق غيرها) شك الراوى (وعبد الرحمن يوهن مريض فورثها عثمان بن عفان منه بعد ان نساء عدتها) لا تسأل مرضه الذي طلق فيه بموته وهذا البلاغ أخرج به عنه ابن سعد عن يزيد بن هارون عن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن جده قال كان في ماض رسو عتلي وكانت على تطليقتين فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال والله اني سألتني الطلاق لا طلقك فقالت والله لا تسألك فقال إماما فأعطيني اذا حضت وصهرت اذا خضت وطهرت أرسلت اليه تعلمه فترسوا لها ببعض أهل ففعال أين تذهب قال أرسلتني بما ذكرني عبد الرحمن اعلمه انها قد حاضت ثم طهرت فقال ارجع اليها فقل لها لا تفعل فوالله ما كان لي رد قسمه فقالت والله وأبانا لأرد قسمي فأعلمه فطاعها وعنده عن محمد بن مصعب عن الازاحي عن الزهري عن طلحة بن عبد الله ان عثمان ورث ما ضرب من عبد الرحمن وكان طليقتها وكانت آخر طلاقها وعن أيوب عن نافع وسعد بن ابراهيم انه طلقها ثلثا فورثها عثمان منه بعد انقضائه ثلثة وأخرج ابن سعد عنها انها تروجت بعد موت عبد الرحمن الزبير بن العوام فأقام عندها سبعة ثم لم يلبث ان طلقها فكانت تقول للذساء اذا تروجت احدا كنت فلا يغرنك السبع بعد ما صنع بي الزبير (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة الثقيلة الانصاري المدني الثقة الفقيه (قال كانت عند جدي حبان) بن منقذ بذال مججمة الانصاري المازني الصحابي (امراة ان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهي مرضع فترت بها سنة ثم هلك) مات (ولم تحض) لاجل الرضاع (فقالت انا أرثه لم أحض فاختمها) أي هي والهاشمية (الى عثمان بن عفان فقضى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار عليه ناهذا يعني) بابن عمها (علي بن أبي طالب) قال ذلك تطييبا لمخاطرها قال أبو عمر ذكر مالك هذا الاثر هنا ولا دخل له في الباب وانما موضعه في جامع الطلاق (مالك انه سمع ابن شهاب يقول اذا طلق الرجل امرأته ثلثا وهو مريض فانها ترثه) لقضاء عثمان به (قال مالك وان طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها فله انصف الصداق) كما في القرآن (والميراث ولا عدة عليها) كما قال الله تعالى (وان دخل بها ثم طلقها غلها المهر كله) انتهى كلامه بالمدخل (والميراث والذكر واليتيم في هذا عندنا سواء) اذا لا فرق

هنا وجبان الابوة والملك فلم يختص أحدهما بذلك دون الآخر اجيب بأن من القواعد الأخذ بقوى
الموجبين واسقاط ما عداه ولا شك أن موجب الملك أقوى لار السيد يتصرف فيه ما لا يتصرف في الاب
من تزويج ونزع مال وحوز ميراث وأخذ قيمة جراح وعفو عنها ولا تكلم للأب معه حرّاً أو عبداً له أو لغيره
ومحل عدم النفقة (إن لم يكن له) أي زوج الامة حرّاً أو عبداً وزوج المحرّة العبد (عليها رجعة)
فتجب النفقة لأن الرجعية في حكم الزوجية (وليس على حرّ أن يسترضع لابنه وهو عبد قوم آحرين)
بل رضاعه عليهم لأنه ملكهم (ولا على عبد أن ينفق من ماله على من لا يملك سيده) لأنه اتلاف لماله
بلائذ نداء (الاباذن سيده) فيجوز

* (عدة التي تفقد زوجها) *

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما امرأة فقدت) بفتح التعاف
ومضارع بكسرها عدت (زوجها فلم تدركه) هو فأنها تنتظر أربع سنين) من العجز عن خبره لأنها
غاية أمد الحمل ولأنها المدة التي تبلغها المكاتب في بلاد الاسلام سراً ورجوعاً وضعف الأول بقول مالك
لأنها قامت عشرين سنة ثم رفعت يستأنف لها الأجل وبأنها إذا كانت صغيرة أو أيسة أو الزوج صغيراً
تضرب الأربع ولا أجل هنا والثاني يقول مالك أيضاً تستأنف الأربع من بعد اليأس وأنها من يوم الرفع
ولورجع الكاشف بعد سنة انتظرت تمام الأربع ولو كانت الامة كونها أمد الكشف لم ينظر تمامها
وقبل لأجله إلا الانبعاث واستحسن (ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً) سواء كان بنى بها أم لا (ثم تحل)
للزواج وروى نحوه عن عثمان وعليّ قيل وأجمع الصحابة عليه ولم يعلم لهم مخالف في عصرهم وعليه
جاءة من التابعين (قال مالك وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها ولم يدخل بها فلا
سبيل لزوجها الأول إليها) إذا جاء أو ثبت أنه حي لأن المحاكم أباح للمرأة الزواج مع امكان حياته فلم يكشف
الغيب أكثر مما كان يظن (قال وذلك الأمر عندنا) فالعدّة بغيره يقبها ثم رجع مالك عن هذا قبل
موته بعام وقال لا يفتيم على القول الأول إلا دخول الثاني غير عا لم حياته كدات الولمين وأخذه ابن القاسم
وأشبه قال في أنكافي وهو الأصح من طريق الأثر لأنهم سأله فدلنا فيها محرّ وليست مسألة نظر (وان
أدركها زوجها قبل أن تتزوج فهو أحق بها) بالتراع وأولى أن ادركها في العدة (وأدركت الناس)
العلماء (ينكرونها الذي قال) أي تقول (بعض الناس على عمر بن الخطاب أنه قال يخير زوجها
الأول إذا جاء) فوجد ما تزوجت (في) أخذ (صداقها أو في أمرته) فانه لا وجه لتخيرها (قال
مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها ثم راجعها فلا تباعها رجعة
وقد بلغها طلاقه أياها فترزوجت أنه) بكسر الهمزة مقول عمر (أن دخل بها زوجها الآخر) بكسر
الحاء أي الثاني (أولم يدخل فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان طلقها إليها) بل تفوت بمجرد عقد الثاني
(قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا وفي الموقوف) أن بمجرد العقد فوت وهذا مذهبه في الموطأ
ومذهبه في المدونة أنها انما تفوت بدخول الثاني فنهما لا يسقطه وهو المشهور في المذهب ورأى الخنسي
أنها لا تفوت بدخول وقرق بينهما وبين امرأة المفقود بأنه لم يكن في هذه امر ولا قضية من حاكم بخلاف
امرأة الموقوف

* (ما جاء في الأقراء عدة الطلاق وطلاق المختص) *

(مالك عن أبيه أن عدّة من عمر) كذا في رواية يحيى وظاهرها الأرسال انما يقع ليدرك ذلك وليس
بمجرد قدر طاعة غيره في الموطأ كحديث النيسابوري وأما ما قيل وعرفه مالك عن أبيه عن ابن عمر أنه

فيه ولم يره غيره أبو داود فقال روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها عن علي بن حنبل ما قال
أبو الزبير وقال ابن عبد البر لم يره غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه من غيره فكيف بمن هو أتباعه
وقال الخطيب لم يره أبو الزبير حديثه أسكر من هذا وقال الشافعي رافع الحديث من أبي الزبير وثبت أولى
ثمن يؤخذ به إذا صححنا ورافقه بأدلة غيره من أهل الحديث وحمل قوله ثم رخصت على إلهامه حديثا
صوابا فهو كما قال للرجل إذا أخطأني نعمة أولى بحواشي من تصحيحه شيء شبيه بصوابه وقال الحسن بن علي لم يره
شيئا يحرم هذه المراجعة وقد راجع أبو الزبير عند الله بن مبارك عن ابن عمر أنه طعن في مرتبة أبي حنبل
فقال صلى الله عليه وسلم ليس ذلك أبي رواه سعيد بن منصور وموقال بن عمار بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة
بعض الثقات قال ابن دفين العمدة وبعثني بالحدوث مسند الصوري وعني أن لا مرد إلا مرد أبي هل هو أمر
بذلك النبي أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر مرة فمره بأمره وأمره بالشارع أن يأمر غيرك ككف كذا
في هذه المسألة والمحاصل أن الخطاب ثالثها ككف أن أمره ككف آخره من شيء تام ككف الآخر
مبلغ محض وإشافي مأمور من قبل الشرح ككفنا وان توجه من الشارع أن يأمر غيرك ككف كذا
مروا أولادكم بالصلاة لسبع يكس الأمر بالشيء أمر بالشيء لأن الأولاد غيركم ككف من رده عنهم
الوجوه وأن توجه الخطاب من غير الشارع الأمر من له عليه الأمر ليس من رده عن شيء ككف
الأمر بالشيء أمر بالشيء أيضا بل هو من أمره للأول أن الأمر بالشيء وفي الحديث دواش غير مذكور
وأخرجه البخاري عن ابن عباس وعنه عن يحيى بن زكريا عن عائشة بن أبيه الميث وسيدته من عمر
عند مسلم كلاهما عن مائة وتابعه مسلم عن ابن عمر بن الخطابين وقد عرفت في سيرة من (ما من)
عن ابن شهاب عن عروة بن زبير عن عائشة بنت أبي بكر (ما من) أن ماتت (بمسألة)
شيعتها (عبد الرحمن بن أبي بكر السديق) ما طهروا من غير العلام (حسن دعتني الدم
من المحيضة الثالثة) تمام عدتها إذا لا قراءة الاطهار ككف عدتها حديث ابن عمر (قال ابن شهاب فذكر
ذلك أميرة بنت عبد الرحمن) الانصارية أحد الأكثرين عن عائشة (فقال ابن عمر) فيمروا
عن عائشة (وقد حارها) خاصتها بشدة (في ذلك ما من) فقاموا أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه
والمطلقات يتربصن بأنفسهن (ثلاثة قروء) تمضي من حين الصلوة جمع قروء مع الله (فقلت
صدقت) في أنه قاله ولكن (تدرون) بحذف همزة الاستفهام أي أتعلمون (ما لا قراءة) جمع قروء
بالضم مثل قبل وافعال (انما الاقراء الاطهار) قال أبو عمر تخلف العلماء ولا الفقهاء أن اقراء لغة
يقع على الطهر والمحضة انما اختلفوا في المراد في الآية فقال جمهور أهل المدينة الاطهار وقال العراقيون
الحيض وحديث ابن عمر يدل للأول لفوله ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلق قبل أن يمسي فتلث العدة
التي أمر الله فأخبر أن الطلاق للعدة لا يكون الا في طهر فهو بيان لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقرى
لقبل عدتهن أي لاستقبالها ونهى عن الطلاق في الحيض لأنها لا تستقبل العدة في تلك المحيضة عند
الجميع ويقول بأن القرء مأخوذ من قرأت الماء في الخوض ليس بشيء لأن القرء مهموز وهذا ليس بمهموز
وقال الأصمعي أصل القرء الوقت يقال أقرأت النجوم إذا طلعت لوقتها وقال عياض اختلاف السلف
ومن بعدهم من العلماء واللغويين في معنى الآية هل هو الحيض أو الطهر أو مشتركتا حقيقة
فهيما أو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر والمراد بالاتصال من حال إلى حال دون كونه اسمًا للطهر
أو الحيض فمضى ثلاثة قروء لأن الاتصالات وإذا علم ما عرفت من هذا فمضى قيل من الوقت فيحصل
الأمرين وقيل من المجمع فلو طهر في الاطهار وقيل من الاتصال من حال إلى حال فيكون طاهر
في الطهر والحض جعلا لكن للاتصالات اتصالا في الاتصال من الطهر إلى الحيض لا العدة

بأنه يلزم أن لا يطلق أحد قبل الدخول لانه يصير كمن نكح للطلاق لا للنكاح وقيل ليطول مقامه معها وانظن بآبن عمر انه لا يجمعها حقها في الوطء فاعمله اذا وطئ تطيب نفسه ويمسكها فيكون ذلك حرصا على رفع الطلاق وحضا على بقاء الزوجية حكى ذلك المازري أيضا قال ابن عبد البر رواه يونس ابن حبيب وأنس بن سيرين وسالم عن ابن عمر بلفظ حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم إن شاء أمسكها فلم يقلوا ثم تحيض ثم تطهر كما قال نافع نعم رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع كما نبه عليه أبو داود وزيادة الثقة مغبولة خصوصا اذا كان حافظا ولفظ رواية الزهري عن سالم عن أبيه في الصحيحين مره فليراجعها حتى تحيض حيضة مستقبله سوى حيضتها التي طلقها فيها فان بدله أن يطلقها فليطلقها طاهرا من حيضتها قبل أن يمسها (فذلك العدة التي أمر الله) أي أذن (أن يطلق لها النساء) في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطاهوهن في قبل عدتهن قال عياض أي في استقبال عدتهن وهذه قراءة ابن عمر وابن عباس وفي قراءة ابن مسعود قبل طهرهن قال القشيري وغيره وهذه القراءة على التفسير لا على التلاوة وهي نصح أن المراد بالاقراء الاطهار اذا لا يستقبل في الحيض عدة عند الجميع ولا يجب تزييها عند أحد من الطائفتين زاد في رواية سالم في الصحيح وكان عبد الله طلقها تطليقة واحدة فحسبت من طلاقها وراحها عبد الله كما أمره صلى الله عليه وسلم وفيه أن الطلاق يقع في الحيض والام يكن للامر بالمراجعة فائدة قال الباقي اذا المراجعة لا تستعمل غالبا لا بعد طلاق يعتد به فهو حجة على من لا يعتد بخلافهم وهم هشام بن الحكم وابن علية وداود في قولهم لا يقع الطلاق على المحائض وفي بعض طرق الحديث فحسبت من طلاقها والذي حسب حينئذ النبي صلى الله عليه وسلم لانه شوور في المسئلة وأفتى فيها محال ان يعتد بها ابن عمر طلقه من غير أمره صلى الله عليه وسلم ومن جهة القياس ان الزام الطلاق تغليظ ومنعه تخفيف لانه لا يلزم الصبي ولا المجنون ولا النائم ويلزم السكران لانه عاص فاذا الزم من أوقعه على الوجه المأمور به كان الزامه لمن أوقعه على الوجه الممنوع أخرى وقال أبو عمر جهور العلماء ان الطلاق في الحيض واقع وان كرهه جميعهم ولا يخالف في ذلك الا أهل البدع والجهل الذين يرون الطلاق لغير السنة لا يقع وروى ذلك عن بعض التابعين وهو شذوذ لم يرج عليه أحد من العلماء وقد سئل ابن عمر أيعتد بتلك الطلقة قال نعم روى ذلك عنه من طرق وفي بعضها قال فيه رأيت ابن عجز واستحسق أي عجز عن فرض آخر فلم يأت به اكان يعذر وكان اذا سئل يقول ان طلقت امرأتك وهي حائض مرة ومرةتين فان الله امر أن تراجعها وان طلقتهن ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك فلو كان غير لازم لم يلزمه ثلاثا كان أو واحدة ومن جهة النظر ان الطلاق ليس من القرب كالاصلة فلا تقع الا على سببها وانما هو زوال عصمة فان أوقعه على غير سببه اثم ولزمه ومحال ان يلزم المطيع المتبع للسنة طلاقه ولا يلزم العاصي فيكون أحسن حالا من المطيع وقد قال تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه أي عصي ربه وفارق أمراته وكذلك المطلق في الحيض وقال النووي أجمعت الأمة على تحريم طلاق المحائض المحائل بغير رضاها فان طلقها اثم ووقع وشذبه بعض أهل الظاهر فقال لا يقع لانه لم يؤذن فيه فاشبه طلاق الاجنبية والضوابط الاول وبه قال العلماء كافة لا أمره عليه السلام بالمراجعة فلو لم يقع لم تكن رجعة وزعم المراد الرجعة النورية وهي الرد الى حاله الاول غلط لان الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على النورية كما تقرر في الأصول ولان ابن عمر صرح بأنه حسبها عليه طلقة اه وقد روى الدارقطني فقال عمر يا رسول الله فحسبت بتلك الطلقة قال نعم فهذا في موضع النزاع فيجب الميراث اليه وما في مسلم عن أبي الزبير عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم لا تراجعها ثم دعا وقال اذا طهرت فليطلق أو عسل مراد النساء وأبو داود

أن تعقد في بيت أم شريك (القرشية العامرة وقيل الانصارية اسمها) وقيل سرية ومحمد
 مضمومة فيهما ثم زاي فيهما وخفيته ولم تنل الشاي وكرها بعضهم في أزواجه صلى الله عليه وسلم (ثم
 قال تلك امرأة يغشاها أصحابي) أي المومن بها ويردون عليها ويردون بها - الماحض وكذا كثر
 المعروف والتعفة في سبيل الله والمندفع للفرار من المهاجرين وعمره وفيه جوارح رطرية فجاءه لانه
 ذلك من تكبرهم اليها وفتح المرأة من العز من مريض يشق عليه التحرك من شرا - ما
 لو أفادت اشق عليها التحفظ لكثرة تكررها اليها وطول إقامتهم وحملهم عند شاق اليد - ص (المرس
 عند عبد الله بن أم مكتوم) القرشي العامري - له دواء بالاشهر في اسم أبيه ديس بن - دواء
 حاتكة بنت عبد الله الخرومية ركان اسمه عمر وقيل الخمس له - أي في الله سبحانه وتعالى وما
 يمنع انه كان له اسمان شهد الغداسية في زمن محمد استأمنه بها وقيل رجع إلى المدينة ذاتها (فأراد
 أعني تضع عن ثيابك عنده) ولا يزال في عالم من ربه آخر عن أبي سلمة عنها صلى الله عليه وسلم
 اذا وضعت حمارك لم يرك وأخذته حوزا بطرا المرأة من الرسل - لا يجوز ان يصطوبها كراهة - لا يمنع استمرار
 منها وعرض بما رواه أبو دارق والترمذي وحسنه عن مهنا عن أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم قال لها
 ولم يوه وقد دخل عليها ابن أم مكتوم احتجبا منه فأتاها به أحمى فقال صلى الله عليه وسلم يا ابن
 أختي ألسنا متبصرانه وأجاب عياض بأنه تعبط على أزواجه في الحجاب ثم من فكيف في الحجاب عني
 الرجال فيهن غلط عليهم أن يتصرفوا إلى الرجال وله خلاف أن عني المرأة من تعض يسهل على الرجال
 غصه كما نص الله وأما خص ابن أم مكتوم به لأنه لا بدري ما يكشف بها إلا يرى غولته - من
 ثيابك واذا وضعت حمارك لم يرك ولا تشي نعمة ما تشي من غيره من النظر ورده لمجساره وما زعمه
 ولما عليها من المشقة في التحرز من النظر اليها وإلى هذا رأي أبو زرعة وغيره قال رأيي فيه أن يباح
 لها الاعتداد عند ابن أم مكتوم ضرورة في ذلك ولا سريرة بأزواجه صلى الله عليه وسلم في النظر إليه مع
 أن قوله تعالى يا ساء الذي استس كما خدم النساء يدل على حصة ما قاله أبو ذر ومن دفعه (نارا
 حلت فاذنني) بمسألة زكاة علميني وفي رواية مسلم لم لاتة ويني نفسك وفي أخرى له وإن اليها أن
 لا تسبقني بنفسك قيل فيه جواز التعريض واستبعدة عياض بأنه ليس في قوله آذيني ولا تسبقني
 بنفسك غير أمرها بالتبرص دون اسميه زوج والتعريض اسمها ومن الروح أردت أمما تهون فلا
 تعريض فيه ولا مواعدة ولو أن الولي أو أجنبيما قال لها ادخلت زوجتك أولا وترجى أحدنا حتى
 تشا ويرني لم يكن تعريضاً ولا مواعدة في العدة ولكن الحديث حجة في مع التعريض والمواعدة والحضبة
 في العدة إذ لم يفعل صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك ورده الزاوي والابن بأن الله فدا يباح التعريض
 في القرآن قال الزاوي والترك لا يدل على المنع لأنه قد يكون للمعنى من المعاشي أو لعدم الحاجة إليه
 في ذلك الوقت أو لمعنى عادي أو طبي وقال ابن عبد البر كره جماعة أن يقول لا تقوتيني بنفسك والحديث
 يرد عليه ونظريه الابن بأنه إنما كره هذا من مخاطب نفسه أو لمن وكله ولم يكن صلى الله عليه وسلم
 خاطباً لنفسه ولا لغيره (قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان) حزين حرب الاموى
 والقول بأنه غيره قال النووي غلط صريح (وأباجهم) بفتح الجيم مكبر على المعروف ولا ينكر فيه
 التصغير واسمه حذيفة القرشي العدوي وهو صاحب الانجانية وذكره الناس كلهم ولم ينسوه الا يحيى
 الاندلسي فقال (ابن هشام) وهو غلط ولا يعرف في احبابه أحديقال له أبو جهم بن هشام ولم يوافق يحيى
 على ذلك أحدم رواية الوطواط لا غيرهم قاله عياض كان عبد البر لا أنه قال اسمه عامر بن حذيفة بن ظالم
 العدوي ويقال اسمه عبيد بن حذيفة قال في رواية ابن القاسم ابن هشام كرواية يحيى (خطابي)

(أن يستأذن عليها) من شدة ورعه (حتى راجعها) لعصمته (مالك عن يحيى بن سعيدان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة يطلعها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء) في مدة العدة (فقال سعيد على زوجها قال) السائل (فإن لم يكن عند زوجها) شيء للكراء (قال) سعيد (فعلينا قال) فإن لم يكن عندها قال فعلى الأمير (من بيت المال)

* (ما جاء في نفقة المطلقة) *

(مالك عن عبد الله بن يزيد) بتحية فرائ الخزومي المدني الا عور الثقة المتوفى سنة ثمان وأربعين ومائة (مولى الاسود بن سفيان) الصحابي (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) القرشي الزهري اسماعيل أو عبد الله أو اسمه كنيته (عن فاطمة بنت قيس) بن خالد الفرشبة الهيرانية أخت الفخاء بن قيس وكانت أسس منه يقال بعشر سنين كانت من المهاجرات الاول ذات جمال وعقل وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر قدمت على أخيها الكوفة وهو أميرها فروى عنها الشعبي قصة الحباسة بطولها فانفردت بها مطوئة ربا معها جابرو وغيره (ابن عمرو) بفتح العين (ابن حفص) بن المعيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي الخزومي الصحابي سكن المدينة قال النسائي اسمه أجد وقال الا كثر عبد الحميد قال عياض وهو الا شهر و قيل اسمه كنيته وأمه ذرة بنت خراعى الثقفية خرج مع على الى اليمن في العهد النبوي مات هناك ويقال بل رجع الى ان شهد فتوح الشام وفي النسائي عن ناضرة بن سمي سمعت عمر بن قيس بن عجل قال خالد بن الوليد فقال أبو عمرو بن حفص عزلت عنا غلاما اسمه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله أبو عمرو بن حفص هكذا رواه مالك وابن شهاب وغيرهما وقته بعض الرواة فقال ان أباحفص بن عمرو ونعنههم قال أبو حفص بن المغيرة قال العلماء والمخفوط الاول (المقها) قال عياض كذا الصحيح عند الجميع طلقها وان اختلفوا في صفته هل البتة أو الثلاث أو آخره الثلاث وما يوهمه بعض الروايات انه مات عنها مؤولا (البتة) قال في المفهم يعني بها آخره الثلاث تطليقات كجاءه مفسر في الرواية الاخرى يعني في مسلم من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن فاطمة ان أباعمر و طلقها آخر ثلاث تطليقات قال وليس المراد انه طلق بلفظ البتة وانما سمي آخره الثلاث البتة لانها طلقة بات العدة حتى لم يبق منها شيئا وما كملت هذه الطلقة الثلاثة عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث يعني رواية مسلم من طريق الشعبي عنها قالت طلقني بعلى ثلاثا قال والرواية المفسرة قاضية على غيرها وهي الصحيحة (وهو غائب بالشام) كذا يحيى وسقط عند النيسابوري وغيره بالشام وفي مسلم من طريق ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان أباعمر بن حفص بن المغيرة خرج مع على بن أبي طالب الى اليمن فأرسل الى فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها (فأرسل اليها وكيله بشعير) بالرفع فاعل لانه المرسل كذا قال السيوطي تبع للنسائي وفي مسلم من طريق أبي بكر بن الجهم سمعت فاطمة بنت قيس تقول أرسل الى زوجي أبو عمرو وعياش بن أبي ربيعة بطلاقي وأرسل معه بخمسة أصع من تمر وخمسة أصع من شعير فقلت أما لي نفقة الا هذا ولا اعتد في منزلكم قال لا وصرح هذا ان وكيله بالنصب مفعول فاعله يعود على الزوج قال القرطبي فيه العمل بالوكالة وشهرتها عندهم وكان ارسال هذا الشعر متعة فحسبتها هي النفقة الواجبة عليه (فخطبته) ورأت انها تستحق أكثر فأخبرها الوكيل بالتحكم (فقال والله مالك علينا من شيء) فلم تقبل ذلك منه فستدت عليها ثيابها (فجاءت رسول الله) وفي نسخة الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكر ذلك له فقال وفي رواية لمسلم فقال كم طلقك فقلت ثلاثا قال سيدتي (ليس لك عليه نفقة) لا لك اني ولا لغيري (دارها)

يا رسول الله ربحي طلقني ثلاثا وأحاف أن يقتحم علي فأمرها فتعوب وقال ابن المسيب لأنها كانت
 أئمة استطالب على أجهتها المسانها فأمرها بالانفكاك منهم وقيل لأن أئمة لم يكن زوجها وأربعة صحت
 السكني لم يفصرها عليه السلام على بنت معين قال في المفهم الأولى العليل الأولى بأنها أحاطت بحورة المير
 وربكون فيه دليل على أن أئمة لم يغفل لذلك وأما تعليل ابن المسيب فلا ينبغي أن يقال فيمن ربح
 النكاح في ذواتها واختاره الصوفي بحبه وإن حده ذلك كان كذلك مرة واحدة - ربحا اختارها لا سامة
 حسب ابن المسيب قوله تلك امرأة أئمة أي سيئات الناس وإنما ساطعها بها بحال - ربحا على
 أجهتها فأمرها أن يغفل عن عدل المحسن من القول ونهايتها في موقف يسر الله على كماله
 وفلا استطالب على ابن المسيب وهو لا يقول ذلك لأن ذلك لا يغفل عنه بل ربحا - ربحا على كماله
 بل في بعض طرق الحديث أن عائشة قالت لعائشة أخرجت هذا الإنسان ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 المصلحة ذاخشي عليها في مسكن زوجها أن ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 عدم السكني قال المحاضر أحد البخاري الرجعة من شيوخ ما روي في قصة عائشة فربما الجور على أحد
 الأمرين إما خشية الاقتحام عليها وأما من ربحها على أهل عائشة فربما من القول ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 لا محال ودفعها معاني شأنها - ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 سبب خروجها ما وقع بينهما وبين أفا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 كثرة الكلام وعدم المسامحة ولا ينافي ذلك ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 للإسلام وفي ذلك كالأمر ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 به وتابها اسمها على من جمع من عنده الله من ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 ويحيى بن أبي كثير والزهري وغيرهم عن أبي ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 (مالك أنه سمع ابن ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 (وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملا في حق عائشة حتى تصح حملها) قوله تعالى وإن كن أولادكم
 فأنفقوا عليهم حتى يضعن حملهن ودليل خطابه لا نفقة أن لا تكون حاملا وهو نفس حديث فاطمة (قال
 مالك وهذا الأمر عدنا) بالمدينة وفيه من ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 الحديث فحدثته به فقال مروان لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة سمعت بأئمة أن ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 عليها فقالت فاطمة بنتي وبينكم كتاب الله قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قالت هذا لمن
 كانت له مراجعة فأمر يحدث بعد الثلاث فكيف يقولون لا نفقة لها إذا لم تكن حاملا فعلم
 تحبسونها أي سنأخذها بالامر الذي اغصم الناس به وعما واعا عليه وروى بالقضية وله معنى متجه والصواب
 الأول ولا حجة لها في قولها أن الآية في الرجعية لأنها في المطلقات رجعية أو غيرها وقوله لا تدري
 لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ليس فيه حجة لأن هذه العلة لم تأت للانحراج وإنما جاءت للنهي عن
 تعدى حدود الله في الزيادة في الطلاق على واحدة قاله عياض قال الزواوي وفيه تقديم عمل
 أهل المدينة على خبر الآخر لأنه جعل ما وجد عليه الناس عصمة ووجه ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا ربحا
 آياه على العجم لأن أجهتها كان لعله ولذا قالت عائشة ما لفاطمة بنت قيس خير إن تذكر هذا الحديث
 رواه مسلم وغيره

(عذمة أئمة من طلاق زوجها)

(قال مالك الأمر عندنا في طلاق العبد وكذا الحر الأئمة إذا طلقها وهي أئمة ثم عتقت بعد) بالنسبة إلى

رواية لمسلم فخطبني خطاب منهم معاوية وأبوجهم (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه) بفوقية فقاص ما بين المنكب والعنق أي أنه كثير الاسفار وكثير الضرب للنساء ورجحه الدوي والقرطبي أقوله في رواية لمسلم أما أبو جهم فرجل ضارب للنساء وفي أخرى له وأبو الجهم فيه شدة على النساء أو يضرب النساء أو نحو هذا وفيه جواز صريحت لاخباره عنه بهذه الصفة ولم ينهه فأعلمه كان يؤذيهن فيما أمر الله به وضربهن اليسير للادب جائز لأنه انما ذم به بكثرتة وتركه أفضل لأنه خلعه صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في صريحت كما أمر الله به للنشور ومنع الاستمتاع ولا خلاف ان الأفرأط ومجاورة الخدي في أذهبن ممنوع والمدادومة مكروهة وقد هي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث آخر اذ ليس من مكارم الاخلاق وفيه جواز المبالغة في الكلام راسية جمال المجاز وانها ليست كذبا ولا توجب الخمت في الإيمان للعالم بأنه كان يضع العصا عن عاتقه في حال نومه واكله وغيرهما ولكنه لما كثر جرحه للعصا طلق عليه هذا اللفظ مجازا قاله عياض وغيره (وأما معاوية فصعلوك) ضم انه عليه فقير (لا مال له) وفي رواية لمسلم ان معاوية ترب خفيف الحال بالفوقية وازاء أي فقير يقال رجل ترب أي فقير وفيه مراعاة المال لا سيما في الزوج لا أنه يقوم بحقوق المرأة وجواز عيوب الرجل ضرورة الاستشارة (الكني أسامة بن زيد) الحب ابن الحب الصابي ابن الصابي الخلق كل منهما للإمارة بالنص النبوي قال عياض فيه إشارة المستشار بعير من استشير فيه قيل وجواز الخطبة على الخطبة اذ لم تكن مراكنة وسكاح من لبس بكفؤ لا أسامة مولى وهي قرشية اه ويرد على قوله بعير من استشير فيه رواية مسلم من وجه آخر فخطبها معاوية وأبوجهم وأسامة فقال اما معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبوجهم فرجل ضارب للنساء ولكن أسامة (فات فكرهته) لشدة سواده ولأنه مولى ولمسلم ففالت بيدهما كذا أسامة أسامة (ثم قال الكني أسامة بن زيد) ولمسلم فقال ايها صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله جبراك (فمكحه فيجعل الله في ذلك خبرا رغضا به) بغس مجعنة رفتح الموقية والموقدة أي حصل في ممة ما قرت عني به وما يغبط فيه ويقبى اعبولى بصيئة سيد اهل الملل والقيادي لشاربه فكانت عاقبة حيدة وفي رواية لمسلم فتروجه فشرقى الله بابت زيب وكترمى الله بابت زيب وفي الحديث ان البائس المحائل لا نفقة لها كقوله تعالى وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضع حملهن ففهموه لم يكن حاملات فلان نفقة لا تنفعا شرطها وهونص الحديث واليه ذهب مالك والشافعي والاهل السكني عندهما لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وقال ابن عباس وأجد لا نفقة لها ولا سكني لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس في بعض طرق الحديث في مسلم لا نفقة ولا سكني ولنقلها الى بيت ابن أم مكتوم وقال عمرو أبو حنيفة لها السكني والنفقة لانها محبوسة بسببه ولقوله تعالى أسكنوهن فتيب النفقة قياسا على السكني وقد قال عمر لا تترك كتاب الله وسنة نبيها القول امرأة لا ندرى حفظت أو نسيت لها السكني والنفقة قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة أخرجه مسلم قال الدارقطني قوله سنة نبيها غير محفوظ لم يذكرها جماعة من الثقات قال اسماعيل القاضي الذي في كتاب ربنا انما هو النفقة لاولات الحمل وبحسب الحديث لها السكني لانها موجودة في كتاب الله في قوله أسكنوهن الآية فلاحجة لأهل الكوفة في قول عمرو النفقة انتهى وقد أجيب عن قولهم انها محبوسة بسببه بأن حبسها صيانة للنسب لا لزوج اذ لو كان له كان له اسقاطه وليس له ذلك وعن القياس على السكني بالفرق بأن النفقة سببها التمكن وهو شرط السكني منها الحبس عن التصرف وهو وجوده وانما قل صلى الله عليه وسلم لفاطمة لان مكانها كان وحسبها في طاعة كافي حديث عائشة عند البخاري وفي مسلم من فاطمة نفسها قلت

هذا الوجه ويكون ظاهرا وروى ابن جرير عن السدي قال نزلت في رجل من الأنصار يدعى ثابت بن يسار طلق امرأته حتى اذا اتت صديقتها الايامين اثلاث راجعها ثم طلقها مفسدة فانزل الله ولا تمسكوهن ضرا ولا تعقدا (قوله مالك والامر عندنا ان المرأة اذا أسلمت وزوجها كافر ثم أسلم فهو أحق بها ساردا في عدتها) ما روي في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أقرب قرآن بين أمية على امرأته فأنه تبعت الوليد بن أسلمهما فحوشه وأمره كونه بين أبي جندل على زوجته أم حكيم لاسلامه في سنة (١٠) فان اتفقتا عدتها قبل اسلامه (فلا تبدل له عليه) ان تزوجه بعد انقضاء عدتها) بغيره في سنة (١١) فانه لا يملك طلاقا) فبقي معه على صفة كماله (انما فسخه) لانه لا يملك بغير طلاق فان كان طلقا فمفسدة ثم اسلمها قبل الاسلام ثم اسلمت عليه على أصلية من قوله أبو عمر

(ساجع في الحكمين)

(مالك انه بلغه) ساجع في طرق ثمانية رواها عبد الرزاق وغيره عن عبيدة السلماني (عن علي بن أبي طالب قال في الحكمين الذين قال الله تبارك وتعالى وان سمعتم في بينهما) أصلي شعافا بينهما وأضيف الشقاق الى الظرف على سبيل الاتساع كقوله تعالى بل مكر الالهي والامر راض به من كره في الدين والشقاق العداوة واللاف لا كلام بينهما يفعل ما يشق على صاحبه فيعين الى شئ من شئ ما يشق على صاحبه والذين الزوجين وان لم يصروا به اذ كره كما يدل عليه (باب الحكمين) (باب الحكمين) (باب الحكمين) للحكومة والاصلاح بينهما (من حكم من أهما) لان الاقارب يعرفون ما بين الاخوان من حاجب اصلاح ونفوس الزوجين اسكن اليها فيبرزان ما في حاشيتهم من الحب والبغض وارادة النجاسة والمعرفة بحسب كل حكم منهما بصاحبه ويفهم مراده ولا يخفى حكمه عن حكمه شيئا اذا سمعتهما (من يريد) في الحكمين (اصلاحا يوفق الله بينهما) اذ الزوجين اثنان يدرهما على ما هو له امة من اصلاح أو فراق (ان الله كان عليما) بكل شئ (خبرنا) ما بالباطن كاتفاها (ان اليهما) أي الحكمين (الفرقة بينهما) والاجتماع فيضي على الزوجين ما اتفق الحكمين عليه (قال مالك وذلك أحسن ما سمعت من أهل العلم ان الحكمين يحوز) ينفذ (قوله) بين الرجل وامرأته في الفرقة) اذا اتفقا عليها (والاجتماع) كذلك بغير توكيل ولا اذن من الزوجين خلافا لما قال وعليه الشافعي ان الزوج يוכל حكمه في الطلاق أو الخلع وتوكل هي حكمها في بذل العوض وقبول الطلاق به ويفرقان بينهما ان رآها صوابا

(عين الرجل بطلاق ما لم ينكح)

استعمل ما في العاقل على لغة (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب) الذي جعل الله الحق على لسانه وقلبه مما روى عنه بسند فيه ضعف وانقطاع لكنه يعتضد به اصح عنه من علق ظهرا امرأة على تزوجها انه لا يقربها حتى يكفر فيقاس عليه تعليق الطلاق أشار له أبو عمر (وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله) بن عمر (والقاسم بن محمد) بن الصديق (وابن شهاب) الزهري (وسليمان بن يسار) المدني (كأقوالهم) اذا خلف الرجل بطلاق المرأة المينة (قبل ان ينكحها ثم) أي خنت (ان ذلك لازم له اذا نكحها) من باب لزوم الطلاق المعلق به قال جماعة آخرون وهو المشهور عن مالك وقال الجمهور وأحمد والشافعي ومالك في رواية ابن وهب والخزرجي لا يقع وقال أبو حنيفة وأصحابه يقع مطلقا لا المعلق بالشروط عين (مالك في رواية ابن وهب والخزرجي لا يقع وقال أبو حنيفة وأصحابه يقع مطلقا لا المعلق بالشروط عين) فلا شرط فيه على ربه مالك الخليل كالدين بالله تعالى والمستلثة من الخلافات المشهورة قال ابن عبد البر وروى أحاديث كثيرة في عدم الوقوع لانها مملوكة عند أهل الحديث ومن منعه عنها أو أحسنها أو أرواه الترمذي وقاسم بن السهم بنوطا لطلاق الامانة كما في رواية

بعد الطلاق (فعدتها الأئمة لا يغير عدتها) بالنصب مفعول فاعله (عتقها) سواء (كانت له عليها رجة أو لم يكن له عليها رجة لا ينتقل عدتها) لعدّة الحرّة بالعتق (ومثل ذلك الحد يقع على العبد ثم يعتق بعد أن يقع عليه الحد) أي يلزمه (فإنما حده حدّ عبد) نصف حد الحر لزمه له حال العبودية فلا ينقله عنه (والحر يطلق الأئمة ثلاثاً وتعدّ حيضتين) لأن زواج الحر لها لا ينقلها محكم الحرائر (والعبد يطلق الحرّة تطليقتين وتعدّ ثلاثة قروء) فكل على حكمه (والرجل يكون تحمه الأئمة) أي متروجا بها (ثم يبتاعها ثم يعتقها أنها تعدّ عدّة الأئمة حيضتين) لأن فسح النكاح صادفها وهي أئمة فلم ينقلها العتق بعده لعدّة الحرّة (مالم يصبها) يجامعها (فإن أصابها بعد ملكها أياها قبل عتاقها) أنه دمت عدتها العسخ النكاح بالملك فإذا أعتقها (لم يكن له عليها إلا السنة براجحة) واحدة عند المدنيين

(جامع عدّة الطلاق)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (وعن يزيد) بختية فزاي (ابن عبد الله بن فسيط) بقاف ومهـ جله مصغر (الليثي) المدي كلاًهما (عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيما امرأة طاعت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعها حيضتها) أي لم تأتها (فإنها تنتظر تسعة أشهر) اتيان الحيضة (فإن بان) ظهر (بها جل فذلك) أي لا تحل الا بوضعه كله (والاعتدّت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت) للزواج (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول الطلاق للرجال والأئمة للنساء) وهذا ما لا خلاف فيه (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عدّة المستحاضة سنة) ان لم يتميز بين الدمين بلا خلاف فإن ميرت فعدتها بالأفراة بالسنة على المشهور وقول ابن القاسم وقال ابن وهب بالسنة مطلقا وهما روايتان عن مالك (مالك الامر عندنا في المطلقة التي ترفعها حيضتها حتى يطاقها زوجها أنها تنتظر تسعة أشهر) كما قال عمر (فإن لم تحض فيهن اعتدّت ثلاثة أشهر) بعد التسعة (فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض) لأنها صارت من ذوات القروء (فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض) حيضة ثانية (اعتدّت ثلاثة أشهر فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض) فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدّت ثلاثة أشهر فإن حاضت الثالثة استكملت عدّة الحيض) وحلت (فإن لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر ثم حلت) للزواج (وزوجها عليها في ذلك) أي مدّة الانتظار والاستقبال (الرجعة قبل أن تحل) لبقاء عدتها (الأأن يكون قد بت طلاقها) فلا رجعة له (مالك السنة عندنا ان الرجل اذا طلق امرأته وله عليها رجة فاعتدّت بعض عدتها ثم ارتجعها ثم فارقه قبل أن يمسه أنها لا تبنى على ما مضى من عدتها) لأن الرجعة تهدم العدّة اذ الرجعية كالزوجة في العدّة (وإنها تستأنف من يوم طلقها عدّة مستقبله وقد ظلم زوجها نفسه وأخطأ) في ذلك (ان كان ارتجعها ولا حاجة له بها) وقيد ابن القصار وتبعه جماعة بما اذا لم يرد رجعة التطويل عليها فتبنى على عدتها الاولى ان لم يمسه وورده ابن عرفة بنص الموطأ هذا أي لان قوله وقد ظلم نفسه يفيد أنه ثم وانما يأثم اذا قصد الضرر وزعم ان معناه تحمل مشقة ارتجاعها حياء من أهلها ثم يبدوله فيطلقها ولا يلزم من عدم الحاجة الاضرار بخلاف عكسه بعدم تعسف وقد روى ابن جرير عن ابن عباس كان الرجل يطلق امرأته ثم راجعها قبل انقضائها ثم يطلقها بعد ذلك يضارها ما يعظمها فأنزل الله واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن معروف أو سرّهن حتى يعرفن ولا تمسكوهن عذر السنن واو من يفعل ذلك فقد ظلم نفسه الآية ففيه ان الرجعة تنفذ على

أحدهما مرفوع والآخرون موقوف فأدرج معمر المرفوع على اسناد الموقوف فأما مرفوع فرواه عقيل
عن الزهري قال بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويدان غيلان فذكره وأما الموقوف فرواه زهري عن
سالم عن أبيه أن غيلان طلق نساءه في عهد عمر وقسم ميراثه بين بنيه الحديث اه أي أدرجه في أوله
وهو في مسند إسحاق بن راهويه عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعة فإذا كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه فبلغ
ذلك عمر فقال والله إنى لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع عوبك فذوه في نفسك ولا أراك
تذكر إلا فيلاد ويم الله أترجم عن في مالك وأترجم عن نساءك ولا وترهن منك ولا تمرن بقرتك ورحمة
كلم بجرم قهر أبي رغال ومات غيلان في آخر خلافة عمر (مالك عن ابن شهاب أنه قال سمعت سعد بن
المسيب) السابعي ابن الصحابي (وجيد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهري تابعي ابن
صحابي (وعبد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بنعمتها (ابن عتبة) بضمها وفوقية ساكنة (وسليمان
ابن يسار) كلهم يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول إنما امرأة طلقها أزوجه طليقة
أو طليقتين ثم تركها حتى تحل) بالخروج من العدة (وتسكن زوجا غيره فموت عنها) الزوج الثاني
(أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الأول فإنها تكون عنده على ما بقي من طلاقها) واحدة أو ثلثين (قال
مالك وعلى ذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها) بدار المحبرة وبه قال الجمهور ومن الصحابة والتابعين
والأئمة الثلاثة لأن الزوج الثاني لا يهدم مادون الثلاث لأنه لا يمنع رجوعها للاول قبله وقال أبو حنيفة
وبعض الصحابة والتابعين يهدم الثاني مادون الثلاث كما يهدم الثلاث فادعأت للاول كبرت معه على
عصمة كاملة (مالك عن ثابت بن عياض) (الاحمدي) الأعرج البصري مولا لهم تابعي ثقة (نه
تزوج أم ولد له) دار الجن بن زيد بن الخطاب) العدوي وأمه لبابة بنت لبابة الانصارية ولد في حياة النبي
صلى الله عليه وسلم فأحضره حذو أبوانه عنده صلى الله عليه وسلم فعنكته ومسح رأسه ودعاه بالبركة
فكان لبيبا فأفلا وزوجه عمر بنته فاطمة واستشهد أبوه باليامة وولى هو امرأة مكة ابن زيد بن معاوية
ومات سنة بضع وستين وقيل كان اسمه محمدا فغيره عمر (قال) ثابت (فدعاني) ابنه (عبد الله بن
عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) وأمه فاطمة بنت عمر (فجئته فدخلت عليه فآذاسياط موصوعة) جمع
سوط (وإذا قيدان من حديد وعبدان له قد أحلسمه عنده فقال طلقها والوالدي يحمل به) وهو الله
سبحانه (فعلت بك كذا وكذا) ضربتك بالسياط وقيدتك بالقيدين (قال فقلت هي الطلاق الأول
فخرجت من عنده فأدركت عبد الله بن عمر) ابن عم أبيه (بطريق مكة قال فأخبرته بالذي كان من
شأنني فتغيب عبد الله بن عمر وقال ليس ذلك بطلاق) للأكراه (وانها لا تحرم عليك فأرجع إلى أهلك
قال فلم تقررنى نفسي حتى أتيت عبد الله بن الزبير وهو يومئذ بمكة) خليفة زادي نسخة أمير عليها
(فأخبرته بالذي كان من شأنني وبالذي قال لي عبد الله بن عمر قال فقال لي عبد الله بن الزبير لم تحرم
عليك فأرجع إلى أهلك وكتب إلى جابر بن الأسود الزهري وهو أمير المدينة) من جهة ابن الزبير (يأمر
أن يقاب عبد الله بن عبد الرحمن) يعززه على ما فعل (وان ينجني بيني وبين أهلي) زوجتي (قال فقلت
المدينة فجهزت صفيحة) فاعل بنت عبيد (امرأة عبد الله بن عمر أمراة حتى أدخلتها على بعلم عبد الله بن
عمر) زوجها (ثم دعوت عبد الله بن عمر يوم عرسى لوليتي فباعني) وقدرى أخذوا ودوا بن ما جبه
وصحبه الخاكم عن عائشة مرفوعا لطلاق ولا عتاق في أخلاق أي أكره بكسر الهمزة وسكون اللام
وقضى معنى به لأن المكروه كراهة على الباب ويضيق عليه حتى يطلق فلا يقع ملاقاة زوجهم أن المراد
بالأخلاق العتق ضعف بأن ملاقاة الناس غالب الناس في حال العتق فلا يردم مرفوعا

لا طلاق الا فيما يملك قال البخاري وهو اصح شيء في الطلاق قبل النكاح واجيب عنه ما بانا نقول
 بموجبها لان الذي دل عليه انما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح ولا نزاع فيه وانما النزاع في التزامه
 قبل النكاح وروى ابن خزيمة والبيهقي عن سعيد بن جبير قال سئل ابن عباس عن الرجل يقول ان
 تزوجت فلانة فهي طالق فقال ليس بشيء انما الطلاق لما ملك قالوا فان مسعود كان يقول اذا وقت
 وقتافهوكما قال فقال يرحم الله ابا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله اذا طلقت المؤمنات ثم نكحتهن
 وروى الطبراني عن أبي حريج قال بلغ ابن عباس ان ابن مسعود يقول ان طلق ما لم ينكح فهو جائز فقال
 ابن عباس اخطأ في هذا انه تعالى يقول اذا نكحتهن المؤمنات ثم طلقتهم من قبل ان تمسوهن ولم يقل
 اذا طلقتهم المؤمنات ثم نكحتهن ام لا لاجبة في الآية لانا نقول وجوبها فليست من محل النزاع
 (مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال كل امرأة انكحها فهي طالق انه اذا لم يسم
 قبيلة) بعينها (أو امرأة بعينها فلا شيء عليه) للعرج والمثقة وربما أذاه الى العنت (قال مالك وهذا أحسن
 ما سمعت) في ذلك وانما يلزمه حكم اليمين وان ابقى لنفسه التسري لان كل أحد لا يقدر عليه ولان
 الزوجة اضبط لماله من السرية (قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت الطلاق وكل امرأة أنكحها فهي
 طالق وماله صدقة ان لم يفعل كذا وكذا) لشيء عينه (فمخث قال اما نسائه فطلاق) وفي نسخة فطلاق
 (كما قال) لوقوعه على المحل (وأما قوله كل امرأة أنكحها فهي طالق فإنه اذا لم يسم امرأة بعينها) كزيب
 (أو قبيلة) كتميم (أو أرضا) كن الأرض العلانية (أو نحو هذا) بلدا كصر (فليس يلزمه ذلك وليتزوج
 ما شاء وأما ماله فايصدق بثلثه) ليس عليه غيره

* (أجل الذي لا يمس امرأته) *

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها)
 لا اعتراض ونحوه (فانه يضرب له أجل سنة) بالاضافة وتنوين أجل فسنه بالنصب (فان مسها والا
 يرق بينهما) رفعه للضرر (مالك انه سأل ابن شهاب متى يضرب له الاجل أمن يوم يني بها أم من يوم
 رافعه) المرأة (الى السلطان) أي الحاكم (قال بل من يوم ترافعه) ترفعه (الى السلطان) الحاكم
 (قال مالك فأما الذي قد مس امرأته ثم اعترض عنها) منعه عن جاعها مانع (فاني لم أسمع انه يضرب له
 أجل ولا يفرق بينهما) ما لم تتضرر فلها التطلق بالضرر كما بين في الفروع

* (جامع الطلاق) *

(مالك عن ابن شهاب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف اسلم) هو
 ثعلبة بن علقمة (وعنده عشرين نسوة) فاسلمن معه (حين اسلم الثقيفي) ظرف لقال (أمسك) وفي
 رواية اختر (منهن أربعة وفارق سائرهن) أي باقهن قال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة الموطأ وأكثر رواية
 بن شهاب ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لثعلبة بن سلة الثقيفي حين أسلم فذكره ووصله معمر عن ابن شهاب عن سالم
 بن ابن عمرو يقولون انه من خطأ معمر مما حدث به بالعراق اه وقد رواه الترمذي وابن ماجة عن
 الترمذي عن الزهري عن سالم عن أبيه قال الترمذي سمعت محمد بن اسماعيل يقول هذا غير محفوظ
 الصحيح ما روي شيب وعمره عن الزهري قال حدث عن عثمان بن محمد بن أبي سويد الثقيفي قد ذكره اه
 قد حدث به جماعة من أهل البصرة عن عمرو قال ان معمر حدث بالبرقة أن ابن ماجة قد
 كتب مسلم في كتاب الفروع عنه وبينما يأنشأ فيها فقال كان يروي في ثعلبة بن سلة

وإذا قتل قتل به قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا) وبه قال جماعة من التابعين وجمع من الصحابة
والائمة الاربعة فيصح عنه مع انه غير مكاف تغليظا عليه ولان محنته من قبيل ربط الاحكام بالاسباب
(مالك انه بلغه) أسنده ابن أبي شيبة عن سفيان عن أبي الزناد (ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا لم يجد
الرجل ما ينفق على امرأته فرق بينهما) للضرر فقلت سنة فقال سنة هذا بقية خبر ابن أبي شيبة (قال
مالك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا) المدينة

(عدة المتوفى عنها زوجها)

(مالك عن عبد ربه بن سعيد بن قيس) بن عمرو ولا نصارى أخى يحيى مات سنة تسع وثلاثين ومائة
وقبل بعدها له في الموطأ ثلاثة أحاديث مرفوعة هذا ناقلها (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف
(انه قال سئل) بالنساء للجهول وفي البخارى ان السائل رجل قال الحائض أتت على اسمها (عبد الله بن
عباس وأبو هريرة) وكان هو وأبو سلمة عند ابن عباس فكان في الصحيحين (عن المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها
وللبخارى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة جاهر رجل الى ابن عباس وأبو هريرة عنده فتسال أمة بنى
في امرأة ولدت بعد زوجها باربعين ليلة (فقال ابن عباس أنحو الاجابين) عدتها وبالنسب
أى تبرص أنحو الاجابين أربعة أشهر وعشرين ان ولدت قبلها فان وضعت ولم تدبر بصا حتى انزلها
بين آيتي البقرة والطلاق (وقال أبو هريرة اذا ولدت في عدتها) تخصها ما لا يقربها به الطلاق
(قد دخل أبو سلمة بن عبد الرحمن) مع كريب أرواحه له فتأمله بالمحرم معارضه لابن عباس (على أم سلمة)
هذه بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) نسأله عن ذلك فقالت أم سلمة ولدت ببيت
السين المهملة وفتح الموحدة واسكنك الله الجنة فعين هملا انها ثمانية سنة الحمار (الاسلمية)
الصحابة (بعد وفاة زوجها) سعيد بن خويلد بن عبد الله بن كعب بن زيد بن أسد بن عبد مناف
سعيد بن خويلد وموسى بن عمار بن زوى وكار من شهد بدر فموتى عنها في ثمانية الوداع (بشفا - هـ)
وللبخارى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم سلمة فرضعت بعد موتها باربعين ليلة وتوفى عن
الزفرى عن عبيد الله عن بيعة فلم تشب أن تدفنت ودفنت بعد اربعة اشهر عن عورة سبع لئلا وعن
ابراهيم التميمي بسبع عشرة ليلة أو ثمانين ليلة روى عنه أبو هريرة وأبو سلمة وأبو بكر
يقول بعضهم مكثت سبع عشرة ليلة ومنهم من يقول أربعين ليلة ومنهم من يقول
شهر راحتي وضعت وفي النسائي عشرين ليلة وروى غير ذلك مما يندرج فيه المجمع لا تسادف قصة ولعل ذلك
المرفى إجماع من أهم المدة (فتنصها راجلان أحدهما شاب) هو أبو البشر بن عبد الله بن الحارث العبدري
من بني عبد الدار كما أعاده ابن وضاح (والأثر كل) هو أبو السائب بن قيس السبيعي بفتح السين المهملة والنون فاللف
هو حدة مكسورة فلام ابن بكك بموحدة ثم عهله ثم كافين وزن جعفر كاسمى في الصحيحين وغيرهما ابن
الحارث القرشي العبدري اسمه حبة بموحدة وقيل ثون وقيل عمرو وقيل عامر وقيل غير ذلك (فقطت)
بفتح الحاء والطاء المهملتين أى مالت ونزلت بقلها (الى الشاب) على عادة النساء (فقال الشيخ)
أبو السائب المعبر عنه أولئك كل (لم تحلى بعد) بضم الدال (وكان أهلها غيبا) بفتحين جمع غالب
لخدم وخدم (ورجا اذا جاء أهلها أن يؤثر بها) يقدمونه على غيره وفي البخارى وحسب فلما تمت
من نقاسها جعلت الخطاب فدخل عليها أبو السائب بن بكك فقال مالي أراك متجولة لعلك ترحين
السكاكك والله ما أتيتك حتى يتر عليك أربعة أشهر وعشرين ففتح العين المهملة وشذ الدال
عن خرجت (فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) فسالته عن ذلك (فقال قد طالت فاسكني

الغضبان لكان لكل أحد أن يقول كنت غضبان فلا يتبع على طلاق وهو باطل وقد صح عن ابن عباس وعائشة أنه يقع طلاق الغضبان وأفتى به جمع من الصحابة وقد قال الأئمة الثلاثة وغيرهم لا يقع طلاق المكره لقوله تعالى إلا من أكره وقلبه مغمض بالإيمان فنفي الكفر باللسان فكذلك الطلاق إذا لم يرد به بقلبه ويؤيده ولم يقصده لم يلزمه وتحديث تجاوز الله لا متى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وقال أبو حنيفة وأصحابه يصح طلاق المكره ونكاحه وعقته وتديره لبيعته (مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر (أنه قال سمعت عبد الله بن عمر قرا يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل) بضم القاف وأبناء وبأسكنها (عدت) أي في استقبال عدتها (قال مالك يعني بذلك أن يطاق في كل طهر مرة) لا أكثر وكأنه أتي بكل شيء ما إذا كان الطهر عقب حيض طالت فيه وراجعها لأنه يصدق عليه أنه طاق لاستقبال العدة وإن الأمر في الحديث بأن يسكنها حتى تحيض ثم تطهر للندب لا للوجوب قال القسيري وغيره وهذه القراءة على التفسير لا التلاوة وهي تصحح أن المراد بالاقراء الاطهارا إذا لا يستقبل في الحيض عند الجميع ولا يجزئ بها عند أحد من الطائفتين قاله عياض وقدّم أن في مسـ لم في بعض طرق حديث ابن عمر وقرا النبي صلى الله عليه وسلم فطاعة وهن في قبل عدتها (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فهدم) بفتح الميم قصد (رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت) قاربت (انقضاء عدتها وراجعها ثم طلقها ثم قال لا والله لا أؤيك) أضمت إلى (ولا تحلين أبدا) لغيري (فأنزل الله تبارك وتعالى الطلاق) أي التطلاق الذي يراجع بعده (مرتان) أي ثنتان (فامسك) فمليككم أمسككم بعده (بمعروف) من غير ضرر (أو تسريح) إرسال لهن (باحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من يومئذ) أي من يوم نزول الآية (من كان طلق منهم أولم يطاق) وهذا مرسل تابع ما لا يكاد على إرساله عبد الله بن ادريس وعبد بن سليمان وجوير بن عبد الحميد وجعفر بن عون كلهم عن هشام عن أبيه مرسلًا ووصاله الترمذي والحاكم وغيرهما من طريق يعلى بن شبيب وابن مردويه من طريق محمد بن اسحاق كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس والرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة وأكثر حتى قال رجل لامرأته والله لا أطلقك فتبينني مني ولا أؤيك أبدا فأتى وكيف ذلك قال أطلقك فكلما هممت عدتك أن تنقضي ورجعتك فذهبت المرأة فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت حتى نزل القرآن الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان قال الترمذي والمرسل أصح وفي المسند ترك صحيح الموصول قال ابن عبد البر أجمعوا على أن قوله أو تسريح بإحسان هي الثالثة التي قال الله فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وعند ابن أبي شيبة عن أبي رزين جاء رجل فقال يا رسول الله أرايت قول الله الطلاق مرتان فأتين الثلاثة فقال صلى الله عليه وسلم فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان (مالك عن ثور) بن ثمة (ابن زيد الديلي) بكسر المهملة وسكون التحتية (أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها ولا حاجة له بها ولا يريد أمسكها كما تطول بذلك عليها العدة ليضارها فأنزل الله تبارك وتعالى ولا تنكحوهن ضارا) مفعول له (لتنكحوا) علمين (ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) بضم نضها إلى عذاب الله (بضمهم الله بذلك) وورد هذا نحوه من طريق العوفي عن ابن عباس عند ابن جرير قال ابن عبد البر أفاد هذا وما قبله أن نزل الآية في معنى واحدة فراجع ذلك جنس الرجل المرأة والمرأة جنسها فقصده الأضرار (مالك أنه بلغه) استند ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن عوف (أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن طلاق السكران فقالا لا فطلق السكران حار ملاقا

لا نقضاً عند ذلك يوضع المحل فبين مراديه فلامعنى لمن حاله وفيه ان الحجّة عند التنازع السنة فيما
لا نص فيه من الكتاب وفيما فيه نص اذا احتمل التخصيص لأن السنة تبين مراد الكتاب قال الشافعي
من عرف الحديث قوي حجته ومن نظرفى النحورق طابعه ومن حفظ القرآن نبل قدره ومن لم يصن
نفسه لم يصن العلم وفيه ان المناطرة وطلب الدليل وموقع الحجّة كان قديماً من زمن الصحابة ولا ينكره
الاجاهل وان الكبير لا يرتفع على الصغير ولا يمنع اذا علم أن منطق بما علم ورب صغير السن كبرنا لم
وجلالة أبي سلة وانه كان بقتى مع الصحابة وهو القائل لورقت بابن عباس لا سخرحت منه عينا
وليس هذا الحديث عند القعني وابن بكير فى الموطأ وهو عند غيرهما وقد أخرجه النسائي عن قتادة ومن
طريق القاسم كلاهما عن مالك به وتابعه عبد الوهاب الثقفى يزيد بن هارون والليث التيمي عن يحيى
ابن سعيد عند مسلم قائلان غير ان الليث قال فأرسلوا الى أم سلمة ولم يسم كريباً وله طريق فى الصحيحين
والسنن (قال مالك وهذا الامر عندنا الذى لم يزل) أى استقر (عليه أهل العلم عندنا) انها محتمل توضع
المحل وأجمع عليه جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى فى الامصار الاماروى عن علي بن مسويه
متطوع ان عدتها انحو الاجلين وما جاء عن ابن عباس هناك ان جاء عنه انه رجع الى حدث ام سلمة
فى قصة سبيعة قال ابن عبد البر ويحتمل ان أئمة عكرمة وعطاء وطاوس وسائرهم على ان سبيعة
الوضع وعليه العلماء كافة وقد روى عبد الرزاق عن ابن مسعود عن شهاب بن ابي سلمة عن ابي
فى سورة النساء الفهرى واولات الاجال اجلهن ان يسعن جهنم نزلت بعد الآية لى فى سورة
البقرة والذين يتوفرونكم قال وبلغه ان علي بن ابي طالب قال ذلك لانه من الجبارى
عن ابن مسعود اخبره عن علي بن ابي طالب ولا يخفى ان سبيعة لم تكن من المهاجرين بل من اهل
نبا مخصوصة لاهل الانسجة وقد اخبر الحسن بن ابي خازم عن ابي جابر انها من مهاجرة ان سبيعة ردت الى
فى المتوفى زوجها فلما خرج من عدتها لا يبيعن وخراهم الاسلامين وبيع بآله لما كان المقصود
لاصلى من انه ذب براءة الرحم ولا سيما من تقيض حصل المخلوب بالوضع وحديث سبيعة من آخر حكمه
صلى الله عليه وسلم لانه بعد نكحة الرضاع والله أعلم

(مقام المتوفى عنها زوجها فى بيتها حتى تميل)

(مالك عن سعيد) بكسر العين ليعي وقال أكثر ارواة سعد بسكون العين قال ابن عبد البر وهو لا شهر
(ابن اسحاق بن كعب بن بحيرة) بضم المهملة واسكان الجيم البلوى المذنى حليف الانصار من الثقات
مات بعد الاربعين ومائة (عن عمة زينب بنت كعب بن بحيرة) صحابة تزوجها ابو سعيد الخدرى كذا
فى التجريد تبعاً لابن الامين وابن فتحون وكذا غيرهما فى السابعين وابن حبان فى الثقات وروى عنها
بنو اخويها سعد بن اسحاق وسليمان بن محمد ابنا كعب بن بحيرة (ان القرية) بضم القاء وفتح الراء
وسكون التحتية وفتح العين المهملة كما عند اكثر رواتها بعض الرواة عند النسائي الفارعة وبعضهم عند
لطحاوى الفرعة (بنت مالك بن سنان) الصحابي (وهى اخت ابي سعيد) سعد بن مالك (الخدرى) الصحابي
المشهور واقها خبيبة بنت عبد الله بن ابي (أخبرتها) أى زينب (انها جاءت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم تسأله ان ترجع الى أهلها فى بنى خندرة) بضم الخاء واسكان الهمزة (فلان
رجعنا من حج فى طلب سعد) بضم السين (عند ابيها حتى اذا كانا طرفي القديوم) قال ابن الامير
التخفيف والتشديد موضع على سبيل من المدينة (لحقهم فتارة قالت) الفريضة (فكانت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجعا الى أهل فى بنى خندرة فان روى لم يتركى فى مسكن فلكم ولا)

من شئت) زاد في رواية الاسود عن أبي السنايل ولورغم انف أبي السنايل رواه أبو القاسم البغوي قال
 ابن سعد أسلم أبو السنايل يوم الفتح وكان شاعرا رقيقا زمانا بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر ابن الرقي أنه
 تزوج سبيعة بعد ذلك وأولدها سنايل بن أبي السنايل لكن نقل الترمذي عن البخاري أنه قال لا نعلم
 أن أبا السنايل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن
 مالك بن نافع عن سبيعة عن عبد ربه قال سمعت أبا سلمة فذكره عند أصحاب السنن (مالك بن نافع عن
 عبد الله بن عمر أنه سئل عن المرأة يوفى عنها زوجها وهي حامل فقال عبد الله بن عمر إذا وضعت حملها
 فقد حلت) لقوله تعالى وإذ قالت الأحناء أن يضعن حملهن فقد بين صلى الله عليه وسلم بأقواله
 أسبابه أنه مخصص لقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أرعاجا أو وصفا بغيره أربعين أو ثمانين شهرا
 (فأخبره رجل من الأنس وكان عنده أن) أباه (عمر بن الخطاب قال لو وضعت وزوجها على سريره
 لم يدر من أي قبل دونه) (الحات) بالوضع عملا بالآية (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن مسور
 بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو وباء) (ابن عمر) (بفتح الميم واسكان المجرمة) له ولأبيه
 حبيبة (أنه أخبره أن سبيعة الأسلمية) نسبة إلى أسلم قبيلة شهيرة (نقلت) بضم النون على
 المشهور وفي لغة بفتحها وكسر الفاء أي ولدت (بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة (بليال)
 سبق الخلاف في قدرها لأنه لا يمكن الجمع لاتحاد القصة وإن ذلك لم يرد في إسناده في نحو هذه
 الرواية راد يحيى بن قرعة فبعث النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنته أن تنكح (فقال لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم تدخلت فأنكحي من شئت) (لأنفضاء عدل بوضع الحمل وهذا الحديث رواه
 البخاري عن يحيى بن قرعة بفتح القاف والراء والمهمل عن مالك بن نافع عن يحيى بن سعيد
 الأنصاري (عن سليمان بن يسار) (المدني) (أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 الزهري) (اختلعا في المرأة بنفس) بضم الميم وسكون النون وفتح الفاء أي تلذ (بعد وفاة زوجها بليال)
 تنقص عن أربعة أشهر وعشر ما عدتها (فقال أبو سلمة إذا وضعت مني طنفا فاحلب) (لا آية السلاق
 وقال ابن عباس آخر الأجلين) عدتها يعني أن كان الحمل أكثر من أربعة أشهر وعشر انقطعت وان
 وضعت قبلها انقطعت الآية البقرة ووجه الاختلاف أنهم عموما تعارضا فجمع ابن عباس بينهما
 بذلك وفي البخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فقال ابن عباس آخر الأجلين فقلت أبا وأولات
 الأجلين فقلت أن يضعن حملهن زاد الاسم على فقال ابن عباس إنما ذلك في الطلاق (فبأسأ أبو
 هريرة) له كان قام محاجة ولا فقد كان جالسا عند ابن عباس لما استفتى كافي البخاري وغيره (فقال
 أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة) قاله على عادة العرب إذ ليس ابن أخيه حقيقة (فبعثوا كريبا) بضم الكاف
 وفتح الراء إسكان التحية وهو وحده (مولي عبد الله بن عباس) وفي البخاري فأرسل ابن عباس غلاما
 كريبا (إلى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسألها عن ذلك) ولا معارضة بين هذا وبين ما مر
 أن أبا سلمة دخل عليها فسألها لا احتمال أنه دخل معه أو بعده حتى يسمع منها بلا واسطة فلا بد من كون
 الاختلاف في السابق بين أبي هريرة وبين ابن عباس وهذا بينه وبين أبي سلمة لأن أصل الاختلاف
 بينهم ما أوهريرة وافق أبا سلمة فلامعارضته بينهما من كمال أبو عمر (فجاءهم) كرب (فأخبرهم
 أنها قالت ولدت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بليال فذكرت) (سكون التاء سبعة) (ذلك) رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (لما قال لها أبو السنايل ما أتيت بك حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر وفي رواية
 البخاري فخطبها أبو السنايل فأتى أن تنكح فقال والله ما أصح أن تنكحن حتى تمر عليك تسعة أشهر
 فكنت قريسا من عشر ليال ثم طعن النبي صلى الله عليه وسلم (فقال قد حلت فأنكحي من شئت)

في (نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) ارجعي الى أهلك (قالت فانصرفت حتى اذا
 كنت في الحجرة) بضم الحاء واسكان الجيم (ناداني) دعاني (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنفسه
 (أو امرني فنوديت) دعيت (له) شككت (فقال كيف قالت فرددت) اعدت (عليه القصة التي
 ذكرت) أي ذكرتها أولا (من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب) المكتوب من
 العدة (أجله) بأن ينتهي قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا (قالت فلما كان عثمان بن عفان) أي
 وجد من خلافته (ارسل الى فساءني عن ذلك فأخبرته فاتبته وقضى به) لأنهم لا يعدلون عن حديثه
 صلى الله عليه وسلم وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به وغير ذلك ورواه أبو داود عن القعني
 والترمذي من طريق معن والنسائي من طريق ابن القاسم الثلاثة عن مالك به ورواه الناس عن مالك
 حتى شيخه الزهري أخرجه ابن منده من طريق يونس عن ابن شهاب حدثني من يقال له مالك بن أنس
 فذكره وتابع مالك عليه شعبة وابن جريج ويحيى بن سعيد الانصاري ومحمد بن اسحاق وسفيان ويزيد
 ابن محمد عند الترمذي وأبي داود والنسائي وأبو مالك الا جرنداني ما جبه سبعتهم عن سعد بن اسحاق
 نحوه (مالك عن حميد) بضم الحاء (ابن قيس المكي عن عمرو) بنخ العين (ابن شعيب) بن محمد بن عبد الله
 ابن عمرو بن العاصي (عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب كان يردها المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء
 عنهن الحج) والبيداء بالماء الحنفية (مالك عن يحيى بن سعيد انه ان السائب بن خباب
 بمحمة وه وحديثي المديني يقال أبا عبد الرحمن المديني صاحب المقصورة التي استعمله عليها عثمان
 برزقه دينارين في كل شهر وفي عن ثلاثة رجال مسلم وبكير عبد الرحمن ذكره عمر بن شبة وهو صحابي
 مولى فاضمة بنت عتبة بن ربيعة وغفل ابن حبان فذكره في ثقات التابعين كاليته في الاصابة (توفي وأن
 امرأته) ام مسلم كما قال الباجي (جاءت الى عبد الله بن عمر فذكرت له وفاة زوجها وذكرت له حوائجهم
 بقناة) بفتح القاف والنون برنة حصاة موضع بالمدينة (وسأله هل يصلح لها أن تبيت فيه فنهاها عن ذلك
 فكانت تخرج من المدينة سمعوا فتصبح في حوائجهم فيظل) نفهم (فيه يومها حتى تدخل المدينة اذا
 أمست فتبيت في بيتها) فيباح لها الخروج في حوائجها نهارا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه
 كان يقول في المرأة البديوية) قال الباجي المراد بها ساكنة العمود (يتوفى عنها زوجها انها تتوى)
 بالفوقية (حيث اتوى أهوا) قال الباجي أي تنزل حيث نزلوا من اتوى المنزل (قال مالك
 وهذا الامر عندنا) اثلاثون عليا وعليهم انقطاعها عنهم وانقطاعهم عنها فان ارتحلوا بقرب اعتدت
 بمنزل زوجها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا تبيت المتوفى عنها ولا البتوة الا
 في بيتها) وفي علم عن جابر طلق خاتمي فأرادت أن تخذلها فزجرها رجل أن تخرج فأمرها النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال بلي فجدى فخلك فاذك عسى أن تصدقني أو تنفلي معروفا قال عياض فيه حجة لمالك
 والبيت في جوار خروج المستدة نهارا وانما يلزمها الزوم منزلها بالليل وسواء عند مالك الرجعية
 والبتوة وقد احتج أبو داود بهذا الحديث على خروجها نهارا ككفة ولنا ووجه دلالة ان الجذاذا نهارا
 يكره نهارا عرفا وشرعا لأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن جذاذ الليل ولا تغفل الانصار ايست من البعد
 بحيث يحتاج الى المبيت فيها اذا خرجت نهارا

* (عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه قال سمعت القاسم بن محمد) بن الصديق (يقول ان بنين
 عبد الملك) بن مروان أحدهما بنى امية (فرق بين رجال وبين نساءهم وكان أحدهما رجلا

وطء من أسلم منهم ولو بقي الحديث على ظاهره في الوطء قبل الاسلام لبني أيسما على طاعته في العدد
عليه قبل الاستبراء وهو ممنوع اتفاقا فلا بد من تأويل الأمرين وحديث الحسن يرفع الاشكال عنها
معاً وفيه حجة للجمهور وفي بيع أم الولد لا اعتناهم من القذاة للعمل والغدا ببيع والاجماع عليه وهي
حامل خوف ريق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع والجمهور على المنع وفيه استرقاق جميع العرب
كفريش وبه قال الجمهور ومالك والشافعي في الجديد وقال في القديم أبو حنيفة وابن وهب لا يجرى
عليهم الرق لشرفهم فان أسلموا ولا قتلوا وأخرج البخاري في العنق عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن
وتابعه اسماعيل بن جعفر عن ربيعة عند الشيخين ورواه جيه عن شيخه عبد الله بن محمد بن اسماعيل
عنه جويرية بن اسماعيل عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز عن أبي سعيد أخبره أنه قال أصنافاً ما وكنا
نعزل ثم سأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وأناكم أتعلمون ثلاثاً ما من نسمة كائنة
إلى يوم القيامة الا وهي كائنة قال ابن عبد البر وما أظن أحذراً من مالك بهذا الاسناد غير جويرية
لكنها ليست بشاذة عن مالك فهو وعنده بالاسنادين وقد رابعه شعيب عند البخاري في البيع وبنو
عنده في القدر وعتيل عنده كلهم عن الزهري عن ابن محيريز به (مالك عن أبي النضر)
بمجمعة سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين القرشي النخعي (عن عامر بن سعد بن
أبي وقاص) الزهري المدي مات سنة أربع ومائة (عن أبيه أنه كان يعزل) لأنه كان يرى رخصته
فيه (مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي أفلح) وهو عمر بن عبد الله بن كثير أفلح المدي
لثقة (مولى أبي أيوب الانصاري عن أم ولد لأبي أيوب الانصاري أنه كان يعزل) لأنه كان يرى
الترخيص فيه كزيد وجابر وابن عباس سعيد قال ابن عبد البر وهو قول جمهور الفقهاء (مالك عن أبي
عن عبد الله بن عمر أنه كان لا يعزل وكان يكرهه ان يعزل) ويضرب بعض ولده اذا فعله لأنه طريق إلى
قطع النسل ولذا قال صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه ذلك الوأد الخفي رواه مسلم وغيره وكذا روى عن
عمر وعثمان انهما كرهاه واختلف فيه عن علي (مالك عن حمزة) بفتح المعجمة واسكان الميم (ابن سعيد)
بكسر العين (المازني) الانصاري المدي (عن الحجاج بن عمرو) بفتح العين (ابن غزيرة) بفتح الغين
المعجمة وكسر الزاي وشذ الحنابلة الانصاري المازني المدي صحابي شهد صفين مع علي (انه كان جالساً
عند زيد بن ثابت) الانصاري (فجاءه ابن هدد) بالتحاقف المقتوحة ضبطه ابن الخذاء ومرواه قيس بن
قهد الصحابي قال في التبصرة وفيه بعد وامل وجهه قوله (رجل من أهل اليمن) فان قيساً الصحابي من
الانصار فيبعد أن يقال فيه ذلك وان كان أصل الانصار من اليمن (فقال يا أبا سعيد) كنية زيد (ان
عندي جوارى) بفتح الجيم جمع جاربة (لي ليس نساءى اللام اكرت) بضم الهمزة وكسر الكاف
اضم الى (بأعجب الى ممنون وليس كلهن يهجنى أن تحمل مني) لاني قد احتاج للبيع ونحو ذلك
(أفأعزل فقال زيد أفته يا حجاج قال فقلت يغفر الله لك انما تجلس عندك لتعلم منك) لمزيد فقهر
(قال أفته قال فقلت هو حرك) أي محل زرعك الولد (ان شئت سقيته وان شئت أعطشته) منعه السقي
(قال وكنت أسمع ذلك من زيد فقال زيد صدق) لأنه يرى حله (مالك عن حميد بن قيس المكي عن
رجل يقال له ذيف) بذال معجمة بوزن عظيم المدي مولى ابن عباس قال أبو جعفر مات سنة تسع ومائة
(انه قال سئل ابن عباس عن العزل فدلها جارية له فقال أخبرهم) أي السائلين (فكانها استحييت
فقال هو ذلك اما أنا فافعل يعني انه يعزل) ويرى انه تناسخ رجلان عند عمر فقال ما هذه المناجاة
قال ان اليهود تزعم ان العزل المؤونة السخري فقال على لا تكون مؤونة حتى يمر عليها التيارات السبع
وقد خلقنا الانسان من سلاله من طين الآية فقال عمر لي صدقت اطال الله فلك فقل انه أول من

عليهم على حين غفلة وافضة ان النبي صلى الله عليه وسلم أعار على بنى الاصطلاح وهم غارون وأسماءهم
تسقى على الماء فقتل مقالتهم وسبى ذرايعهم الحديث قال الحافظ فيحتمل انهم حين الايقاع ثبوا
قليلاً فلما كثر فيهم القتل انهزموا بأن يكسروا الماء ثم قتلوا ووقع القتال
بينهم ثم وقعت العلبة عليهم (فأصبنا سيدياً من سبي العرب) أي نساء أخذنا هاهنهم وفي رواية لمسلم فسينا
كرائم العرب (فأصبنا النساء) أي جماعهن (واشدت) قويت (علينا العزبة) بضم الميملة
واسكان الزاي فقد انزلنا الزوج والذكاح وهذا يشبه عطف العلة على المفعول وفي رواية اسماعيل بن جعفر
وطالت علينا العزبة قال اقرضني أي تعذر علينا الذكاح لتعذر أسبابه لان ذلك لطول الإقامة لان
غيتهم عن المدينة لم تغفل اه وفيه نظر فقد ذكر ابن سعد وغيره ان غبتهم في هذه الغزوة كانت ثمانية
وعشرين يوماً (وأحبنا الفداء) ولمسلم ورغبنا في الفداء (فأردنا أن نزل) خوفاً من الحمل المانع من
الفداء الذي أحياه (فقلنا نزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) أي بيننا وأظهرنا زائدة
(قبل أن نسأله) عن الحكم لانه وقع في قومهم انه من الواد الخفي كالأقرار من القدر قاله المازري وفي
رواية وكنا نازل ثم سألنا فجمع بيننا ما بأن منهم من سأل قبل الزل ومنهم من سأل بعده وبأن
معنى نزل عزمنا عليه فيرجع معناها الى الاولى (فسألتنا عن ذلك) زادني رواية جويرية عن مالك
وقال أو انكم لتفعلون قالها نلانا وظاهره انه صلى الله عليه وسلم ما طلع على فعلهم فيشكل مع قول
جابر في الصحيح كانه نزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل لأن الصحابي اذا قال كن تفعل على
عهد النبي يكون مرفوعاً لأن الظاهر اطلاعه عليه واجيب بأن دواعيهم كانت متوفرة على سؤاله عن أمور
الدين فاذا علموا شيئاً وعلموا انه لم يطلع عليه بادروا الى السؤال عن حكمه فيكون الظهور من هذا الحديث
(فقال ما عليكم) بأس (أن لا تفعلوا) أي ليس عدم الفعل واجبا عليكم أو لازمة أي لا بأس عليكم
في فعله وحكي ابن عبد البر عن الحسن البصري أن معناه انتهى أي لا تفعلوا العزل (ما من نسمة) بفتح
أي نفس (كأنه) أي قد ذكرناها في علم الله (الى يوم القيامة الاولى كأنه) أي موجودة في الخارج
سواء علمتم أم لا فلا فائدة في العزل فانه ان كان خلقها سبعةكم الماء فلا ينفعكم الحرص وقد خلق الله آدم
من غير ذكر ولا أنثى وخلق حواء من ضلع منه وعيسى من غير ذكر وعند أحمد والبراء وصححه ابن حبان
عن أنس ان رجلاً سأل عن العزل فقال صلى الله عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على
صخرة لا يخرج الله منها ولداً أو يخرج الله منها ولداً لخلق الله نفساً هو خالقها وفي مسلم عن جابر ان
رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وسأيتنا وأنا أطوف عليها وأنا أكره
أن تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال ان الجارية قد
حبلت فقال قد أخبرتك انه سيأتها ما قدر لها وفي رواية له فقال أنا عبد الله ورسوله قال أبو عمر
في حديث الباب انهم انطلقوا على وطء ما وقع في سهامهم من النساء وانما يكون ذلك بعد الاستبراء بشرط
أن تكون الأمة كلبية فان كان سبي بنى المصطلق كليات لان من العرب من تهود وتنصر فذلك وان
كن وثنيات لم يحل وطؤها بالملك الا بعد الاسلام عند الجمهور لقوله تعالى ولا تشككوا المشركات حتى
يؤمنن وقد روى عبد الرزاق عن الحسن قال كنا نفر مع الصحابة فاذا أراد أحدهم أن يصيب
الجارية من الفتي أمرها فغسلت لباسها واغتسلت ثم علمها الاسلام ثم أمرها بالصلاة واستبرأها حتى
ثم أصابها اه بمعناه واجيب أيضاً بأن أسيل ولا يصح لقوله وأحبنا الفداء اذ لا يقال هذا
أسلم ورد بأن الاسلام لا يمنع ملك السابي بل يستمر بعد الاسلام فيجوز فداءه ويبيعه ولو أسلم فإنه كان
يجوز أول الاسلام وطء الامم المشركة ثم نسخ ولا يصح لاحتماله الى دليل ومثل ان السؤال وقع عن

فأما في الإسلام لكن هذا الخبر خلاف ما روى بن المسيب أن عمرو بن عثمان كانا بكرهما العزل قاله
 أبو نعيم (قال مالك لا يعزل الرجل) ما به (المرأة) أي عنها فنصب على التوسع (الحرمة الاباذنها) لأن
 الجماع من مستها رها المطالب بغيره وليس الجماع المعروف إلا ما لا يعزل فيه فهو من غمام لذتها ومحققها
 بن الوليد وروى ابن ماجة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم عن العزل عن الحرمة الاباذنها لكن في اسناده
 ضعيفه (ولا بأس بأن يعزل أخته) المملوك كته (بغيراذنها) اذ لا حق لها في وطء ولا استبلا (ومن
 كانت خصه أمه قوم) أي بزوجها (فلا يعزل الاباذنها) محققهم في الولد قال عباس بن عبد المطلب
 شريحما ذنبا أي عاصيا لمحق بوجبة وقال البايعي وقيل لا يعزل عنها الاباذنها أيضا وعندى أن هذا صحيح
 لأن لها بالعدو حاشا الوفاء فبزوجها عن الاباذنها واذن مولاها محققه في الولد ووافقه أبو حنيفة
 رأيه على ذلك وذهب الشافعية إلى الكراهة مطلقا في كل حال وفي كل امرأة وإن رضيت لأنه طريق
 إلى نزع الدمل ولا يحرم في مملوك كنه ولا زوجه الأمه رضيت أم لا لأن عليه ضمان أمته بغيره
 أم أدنى زوجه الرفقة بغير ولد هارفا وما أواما الحرمة فإن أذنت لم يحرم والافوجها أن يحكمها لا يحرم
 حال في النكاح ويترج من حكم الرجل حكم معالجته المأثرا سقطت قبل نكاح الزوج من قال بالمتع في
 هذا أولى ومن قال بالجواز فيمكن أن لا يتحقق به هذا ويمكن أن يفرق بأنه أشد لأن المنزل لم يقع فيه نكاحا
 الميسر مع المجبة سقط يقع بعد نكاح السبب ويتحقق بها نكاح السبب ما قطع المحبل من أصله وأدنى
 من مطلق الشافعية بجمعه وعمره من كل على القول بإباحة الزل مطاها

* (ما جاء في الأحاديث) *

قال ابن بطال الأحاديث بأنه ملة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الرتبة كلها من لباس وطيب
 وغبره سائر كل ما ذكر من زواجى الجماع وما إلى المازرى الأحاديث الامتناع من الرتبة يقال أحدثت
 المرأة فهي محدث حدثت من حيث إذا امتنع من الرتبة وكل ما يصاع من ذلك ككيفية ما صرف فهو
 بمعنى المنع قال الداريمى حدثنا عن داود بن أبي سليمان حدثنا عن داود بن أبي سليمان عن داود بن أبي سليمان
 الكندي عن داود بن أبي سليمان عن داود بن أبي سليمان عن داود بن أبي سليمان عن داود بن أبي سليمان
 عنه سمى المحرم لا يمتنع عنه من يحاوله والامتناع به ومنه تعدد النظر لا امتناع تعال به في الجماعات
 قال النابغة

الاسميان اذ قال الاله له * قم في البرية فاخذها عن العند

أي فامنعها (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) فتح الموهلة وسكون الزمان (عن
 محمد بن يونس) الانصارى أبي الفتح المدني السابعي (عن زينب بنت أبي سلمة) بن عبد الاسد الخزرجية
 النخابة رويته صلى الله عليه وسلم مات سنة ثلاث وسبعين (انها أخبرته) أي حميدة (عن الاحارث
 الثلاثة) التي بينته اليه حيث (فالت زينب دخلت على أم حبيبة) رة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 حين توفي أبوها أبو سفيان) حفر (بن حرب) سنة اثنين وثلاثين عند الجوه وروى قبل سنة ثلاث ووقع عند
 البخاري في الجمن من رواية ابن عيينة لما جاءني أبي سفيان من الشام قال المحافظ وفيه نظر لأنه ما
 بالمدينة بل خلاف بين أهل الاخبار ولم أرفى شيء من طرق هذا الحديث تعقيد بذلك إلا في رواية ابن
 عيينة هذه وأظهرها ولابن أبي شعبة والدارمي من طريق شعبة عن نافع جاني لا يخفى أم حبيبة
 أو حميدة فذهبت بصفره فخطبت به ذراعها ورواه أحمد بن حنبل في مسنده (عن أبي حنيفة) في
 الأخ أقرب من الطلاق على الأب أقوى الظن أن القصة تعددت لزينب مع أم حبيبة لما جاءني

قبل النسخ فقبل كانت النفقة والسكنى من مال الميت فنسخت النفقة بآية الموارث والمحول
 بالاربعة وعشر وقيل كانت مخيرة في المقام فلهما النفقة والمخروج فلا شيء لها وقال مجاهد
 كانت تعد عند أهل زوجها سنة واجدة فانزل الله متاعا الى المحول غير احواح فان حرج
 فلا حرج عليكم والعدة عليها باقية فجعل لها تمام المحول وصية ان شاءت ~~سكنت~~ وان شاءت حرجت
 (قال جدي بن نافع) بالاسناد السابق (فتأري ب) بنت أوى سلمة (وما) معنى قوله صلى الله عليه
 وسلم (ترمي بالبعرة على رأس المحول فقالت زينب كانت المرأة) في الجاهلية (اذا توفى عنها زوجها
 دخلت حفا) بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة وشين معجمة يتاردا بكاء في وفي رواية للسائى عدلت
 الى شربيت لها فجلست فيه (ولبت شربيت بها) ارادها وهذه تفسير للرواية الاخرى في الصحيحين
 شربا حلاسم اجمعتين جمع جلس بكسر فسكون نرب أو كسار وفي صحيحه على طهر الدابة تحت البردة
 (ولم تمس) بفتح أوله وسكون الميم وفي رواية ومتمسعتهم بالادعاء (حذبا ولا شيئا) ترمى به (حتى
 ترميها سنة) من موت زوجها (ثم توفى) بضم واو له وفتح ثائه (لدا سحر) بالجر واثنتين بدل
 (اوشاة أو طير) بأولت وابع واطلاق الدابة عليه ما حقة هو يقال انه يد الدابة مانع من
 الحيوان وغلب على ما يركب ويقع على المذكور (فتعص به) اماء دعوقية فعاء ثامة ساكنة فوقية
 اخرى فضاء معجمة ثقيلة (فقلما تقض بشئ) مما ذكره من مسند رواية أى اقتضاها بشئ (الامات
 ثم تخرج فتعطي) بضم القوقية وفتح الطاء (بعرة) من مر لا بل والعلم (ترمي بها) امامها فيكون
 ذلك احلالا لها كذا في رواية ابن الماجشور عن مالك وفي رواية ابن وهب عنه من ورع طهرها إشارة
 الى ان ما فعلته من التبرع والصبر على البلاء لدى كثرة فيه من بالدابة الى فقر روحها وما -- نخبة
 من المراعاة كما يهون الزامى بالبعرة بها (ثم تراجع) بضم القوقية فراء ثائف بجمع مكسورة مهملة (بعد
 أى بعدما ذكر من الافتصاص وارمى (ما شاءت من طيب أو غيره) مما كانت ممنوعة منه في العدة وهذا
 التفسير لم تسده زينب وساقه شعبة عن جدي بن نافع مرفوعا ونقطه في الصحيحين عن زينب عن امها ان
 امرأة توفى زوجها فافوا على عينها فأبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في التكلم فقال لا ور
 كانت احدا كن تكون في شربيتها في أحلاسها أو شربتها إذا كان حول مراكب رمت ببعرة فخرجت
 افلا اربعة أشهر وعشر اقال المحافظ حديث الباب لا يقتضى الادراج في رواية شعبة لانه من حفظ
 الناس فلا يقتضى على روايته برواية غيره بالاحتمال انه وقدر عليه ان ذلك ليس بالاحتمال فقد صرح
 هو في شارح نخبة تبعه لغيره بان مما يعرف به الادراج محيى برواية مينة للقدر المدرج وما هنا من ذلك
 فان رواية مالك عن شيخه عن جدي بن نافع ان التفسير من ريب وكون شعبة من الحفاظ لا يقتضى انه
 لا يروى ما فيه المدرج فلم تزل الحفاظ يروونه كثيرا كابن شهاب وغيره (قال مالك الحفش البيت
 الرضى) وللقنبي عنه الصغير جدا وهما معني فردائه اصغره ولابن القاسم عنه الحفش الخصى وهو بضم
 المحجمة ومهملة وللشافعي الدليل الثبت البناء وفي المعلم الحفش البيت الحفير وفي الحديث انه قال في
 الذي بغنه ساعيا على الزكاة هلا فعد في حفش امه يتقهر هل يهوى اليه أم لا وقيل الحفش البيت الدليل
 القصير السمك شبهه به لضيقه والحفش الانضمام والاجتماع زاد عياض وقيل الحفش شبه القفة من
 الخوص تجمع المرأة فيه غزلها وأسابها (و) معنى (تقضى جميع به جلدها كالنشرة) قال ابن وهب
 معناه جميع يدها عليه أو على ظهره وقيل معناه جميع به ثم تقضى أى تقبل بالماء العذب والافتصاص
 لاغتسال بالماء العذب اللائق حتى تسير كالكفة وقال الاعشى معناه تنظف وتنتقي ما حزن من
 الفتنة تشبه ببقائها أو يابسا وقال ابن قتيبة سألت الحارث بن عن الاتصاص فقالوا كانت الفتنة

عليه وسلم يقول) زاد التيسر على المنبر (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مومن خطاب التحميم
لأن المؤمن هو الذي ينتفع بالحناب وية آذله فهذا الوصف تأكيد التحريم لما يقضي به ما فيه ومعه ومعه
أن خلافه مناف للإيمان كما قال تعالى وعلى الله فتوكلوا وإن كنتم مؤمنين فإنه يقضي تأكيد أمر التوكل
بربطه بالإيمان (تعد) بضم فكسرو بفتح فضم وحذف أن الناصبة ورفع الفعل وهو مقدس (على ميت
فوق ثلاث ليال) قال ابن بهال أباح الشارع للمرأة أن تحمد على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب من أوعية
الحزن ويجمع من أليم الوجدان ذلك وجبا للاتفاق على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منعه
في تلك الحالة (لا على زوج) فتحد عليه (أربعة أشهر وعشرا) فاطرف منه على مجتهد في المستثنى
دل عليه المذكور في المستثنى منه والاستثناء متصل أن حمل ما بالقوله فوق ثلاث ليال فإلما دني لا يحل
لامرأة تعد أربعة أشهر وعشرا على ميت الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا وان حمل معه مولا لتحرم عمره وهو
منقطع أي يمكن تحمد على روح أربعة أشهر وعشرا قال الواحكة هذا العددان الولدية كامل خلقه في مائة
وعشرين يوما وهي تريد على أربعة أشهر لنقص الأهل فبحر الكسر إلى العقد احتياطا (قالت زينب) بالسند
السابق وهذا هو الحديث الثالث (وسمعت) أمي (أم سلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت امرأة)
هي عائكة بنت نعيم بن عبد الله بن النخام كافي معرفة الصحابة لابي نعيم (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها) المغيرة الخزومي رواه اسماعيل القاضي في الأحكام وروى
الاسماعيلي في تأليفه مسند يحيى بن سعيد الانصاري عنه عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها فأتت جاءت
امرأة من قريش قال يحيى لا أدرى أبنه النخام أو أمها بنت سعد ورواه الاسماعيلي من طرق كثيرة فيها
الضمير مع بأن البنت عائكة فعلى هذا فإمها لم تسم قاله المحافظ (وقد اشتكت) هي أي ابنتي (عينها) بالثنية
والنصب مفعول وفي رواية التنبيس عينها بالافراد والنصب أيضا كما رجحه المذري بدليل الثنية بالنصب
وبارفع على الفاعلية واقتصر النوى عليه وسدت الشكاية إلى نفس العين مجازا وزعم الحريري أن
الصواب النصب وإن أرفع لمن ورد بأنه يؤيد أرفع أن في رواية سلم اشتكت عينها بالثنية إلا أن يجيب
بأنه على لغة من يعرب المثني في الأحوال الثلاث بحركات مقدرة (أفتكهاهما) بضم الحاء وهو ما جاء
منه وما وإن كانت عينه حرف حلق (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) تكلمها ما قال ذلك (مرتين
أو ثلاثا كل ذلك يقول لا) تأكيد المنع ويأتي في حديث أم سلة أنه قال اجعليه بالليل واسمعيه بالنهار
وجع بينهما ما بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف هنا على عينيها إذ لو تحققه لا يأخه لها لأن المنع مع
الضرورة خرج وانما فهم عنها اعتماد كونه اعتذارا لا على وجه أن الخوف ثبت وأن المنع منه عند عدم
الحاجة ولو بالليل فإن اضطر إليه جاز بالليل دون النهار وما انتهى فإغما هو نذب لتركه لا على الوجوب
قاله عياض وغيره (ثم قال انما هي) أي العدة (أربعة أشهر وعشرا) بالنصب على حكاية لفظ القرآن
وفي رواية أربعة بالرفع على الأصل والمراد تقليل المدة وهو من الصبر عما منعت منه وهو الاكتمال
في العدة ولذا قال (وقد كانت احدا كثر في المجاهلة ترمي بالبعرة) بفتح الموحدة والعين وتسكن واحدة
البعرة والجمع ابعار رجميع ذي الخف والظلف وفي ذكر المجاهلة إشارة إلى أن الاسلام صار بخلافه لكن
التقدير بوله (على رأس الحول) استعمل في الاسلام مدة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذر وراءهم زوجات لا زواجهن متساغا إلى الحول ثم نسخ بقوله يتربعن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
والناسخ مقدم تلاوة من أنزلوا ولم يوجد في سورة واحدة إلا في هذه وما من سورتين من سورته قاله
عياض وقال غير من سبق قول السبعة مع قوله قد نرى قلب وجهك في السبعة من الحديث
يدل على التسع وهل هو عرض للزوج على الرخصة بتمام السنة لا ترضى وأجاب عن كل

عنها فلا يصح للحصر الذي اقتضاه الحديث وأيضا على أن عدة الوفاة بعدية يترفع اليأس وكذا على أنها معقولة لوضوح الفرق بأن الاحداد إنما هو مبالغة في التحرز على المرأة من السكاح بتعاطي أساليبها لعدم الزوج وفي الطلاق الزوج حي فهو يبحث ويحتمل لنفسه (مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لامرأة حاذ) بشدة الدال (على زوجها) شدة بكت عينيها) بانهنية (فبلغ ذلك) الوجع المفهوم من اشتكت (منها) مبلغا قويا (اكتفى بكل الجلاء) بكسر الجيم والمدخل خاص (بالليل واصبحه بالنهار) فافتتحتها افتتاه صلى الله عليه وسلم كما أنى (مالك أنه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها أنها إذا خشيت على بصرها من ربه وشكره) بفتح فسكون (أصابها أنها تكتمل وتتردى بدواء وتكتمل وإن كان فيه طيب) لأن الضرورة تبيح المحضور (قال مالك وإذا كانت الضرورة) أي وجدت (فإن دين الله يسر) كما قال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فتكتمل وإن كان فيه طيب ليلًا ولا تمسحه نهاراً وما حديث المرأة التي قالت إن ابنتي اشتكت عينيها أفأكلها فقال صلى الله عليه وسلم لا قالت أنى حتى أن تنفقي عينيها قال وإن انفقت روءى فاسم ابن أصبغ وابن منده بإسناد صحيح فأجيب بأحوال أنه كان يمسحها المبرء من الكحل كالضعيف باليسر وبأنه فهم أنها ذكرت ذلك استذارا لأن الخوف ثبت حقيقة أدلوه حقه لا بأحدهما بل بمنع مع الضرورة خرج مرفوع من دينه (مالك عن يافع أن صفية بنت أبي عبيد) التثنية ذكرت النبي صلى الله عليه وسلم وأبوها صحابي قاله ابن منده وفي الدارقطني إذا تكافى الإصابة على أبي إدريس المنافع منه وذكرها الجعفي وابن حبان في ثقات السابعة (اشتكت عينيها وهي حاذ) بشدة الدال (بلاها) لانه نعت للمؤنث لا يشركه فيه المذكر مثل طالق وحائض (على زوجها عبد الله بن عمر) تزوجها في سدة أبيه وأصدقها عمر أربع مائة وزادها ابنه مائة مائة درهم وولدت له رافدا وبابكر وأبا عبيدة وعبيدة له وعمر وحفصة وسودة (فلم تكتمل حتى كادت عيناها ترمضان) بفتح الميم وصادها ههنا من باب تعجب من الوسخ في موقها والرجل ارمص والمرأة رمضاء ولا منافاة بين هذا وبين ما في الصحيحين أن ابن عمر رجع من الحج فبيل له أن صفية في الساق فأمرع السير وجمع جمع تأخير وكان ذلك في إمارة ابن الزبير لأنها عوفيت ثم مات زوجها في حياته كما صرح به هنا (قال مالك تدهش المتوفى عنها زوجها بالزيت والشرق) بفتح الشين المعجمة ثم موحدة أو تختمية ساكنة دهن السمسم (وما أشبه ذلك إذا لم يكن فيه طيب) ما من تدع الضرورة للطيب والاجاز كما قدمه وهو المعتمد في المذهب (ولا تلبس المرأة المحاذ على زوجها شيئا من المحلى) بفتح فسكون (حائضا ولا خلخالا) بفتح الحاء واحد خلخال النساء والمخلخل لغة فيه أرة قصور منه قال * براقة الجعيد صموت المخلخل * قاله الجوهري (ولا غير ذلك من المحلى) كسوار ونخس وقرط ذهباً كان كله أوفنة قال الباجي ويدخل فيه الجوهري والياقوت (ولا تلبس شيئا من العصب) بفتح العين وسكون الصاد المهملة وموحدة قال ابن الأثير بروينية يعصب غزلها أي يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فيأتي موشيا له أما عصب منه أبيض لم يأخذه الصبغ يقال برد عصب بالنون والاضافة وقيل هي برود مخططة والعصب القتل والعصاب الغزال (الأن يكون عسبا غليظا) فتلبيه لانه لا كبير زينة فيه جملة الحديث أم عطية في الصحيحين مرفوعا لا تجد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصوغا إلا ثوب عصب ولا تكتمل ولا تلبس طيبا إلا إذا ظهرت بشدة من قسط أو أظفار على الطنطون الرقيق لأن على الزينة وهي موجودة في الرقيق (ولا تلبس ثوبا مصوغا بشي من الصبغ) بكسر فسكون بأجر أو أصفر أو غيرهما (الابن السواد) يجوز قال الباجي يعني به الأسود والابن

لا تعمس طيبا ولا تقلم ظفر ولا تريل شعر ثم تخرج بعد الحول في اشر منظر ثم تقتض اى تكسر
ما في فيه من العذبة ثم يجمع به قلبها ريند هذه ولا يكاد يمش وهذا اخص من تعبير مالك لانه اطاق
المجاء وهذا اتمه بجاء التامل وعند السأى تقتض بقاء موحدة فهي ملة مخففة وهي رواية الشافعي قال
ابن الاثير هو كناية عن الاسراع اى تذهب بعدو وسرعة تحومرل اوبس الكثرة حياتها بفتح منظرها
او شدة شوقها الى التزريح بعد عهده قال والمثهور في الرواية القاع والعويفية والاضاد المجهمة وهذا
الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وابوداود عن القعنبي والترمذي من طريق
عن بن عباس وابوداود والترمذي اية والله اى عن طريق ابن القاسم حسسهم عن مالك به وتابعه
حمزة وله طريق عنه هم (مايك عن نافع) مولى ابن عمر (عن صعبة بنت أبي عبيد) زوجة سيدة
(سنة واحدة) وحضره يحيى لاني صلى الله عليه وسلم هكذا يحيى وأبي مسعب وعائشة بالواو ولا بن بكر
والقنبي راخرين عن عائشة اربعة عشرة على الثلث وكذا رواه عبد الله بن دينار وليث بن سعد كلاهما
عن نافع بالثلث ورواه يحيى بن سعد عن نافع عن صعبة عن حمزة عن زرارة عن عبيد الله عن نافع عن
صعبة عن عائشة اربع ايام صلى الله عليه وسلم اخرج ذلك كله مسلم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) يعني انى والعبس بذلك اخرج مخرج العباب كما
قال هذا طريق المسلمين مع انه يسلكه غيرهم في الكناية كذلك عند الجمهور وهو مالك وقال
ابو حنيفة ر الكوفيين ومالك في روايه راس نافع وابن ككائه واشهب وابو ثور الاحد اذ اعلمها اظهر
الحديث واوجب بانه ثا غالب اول ما يؤمنه هي التي تسمع بالخطاب وتنفذ فهد الوصف لأكبر التحريم
وتعالمه وقد خالف اربعة فاسدته في انكاره للمعاذ (أر تحدى على ميت فوق ثلاث ليال الاعلى زوج)
فان احدثه اربعة أشهر وعشرا ثم راده في روايه يحيى بن سعد عن نافع عن مسلم والحديث يعم كل زوجة
صغيرة أو كبيرة حرة أو أمته حرة أو أمته لا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا احداث على صغيرة ولا أمة
زوجته بعمم الحديث حجة عليه فبالوجه الذي يرميها لعدم يلزمها الاحداث لانها الوجه اعتدت غير
المدحول بها في الوفاة استظهار الحجة الزوج بعد موته اذ لو كان حيالين انه دخل بها كما لا يحكم عليه
بالدين حتى تستظهر له بين الطالب قالوا هي المحكمه في جعل عدة الوفاة ازيد من عدة المطلقة لانه
لما عدم الزوج استظهر له باتم وجوه البراءة وهي الاربعة أشهر وعشرا لانه الامر الذي يتبين فيه المحل
بعد الزايع يتفخ فيه الروح وزيدت العشر حتى يتبين حركته ولذا جعلت عدةها بالزمان الذي يشترك في
معرفة الجميع ولم توكل الى امانة النساء فجعل بالاقراء كالمطابقات كل ذلك حوطة لليت لعدم المحامي
عنه ولزمته هذه الوفاة الصعبة لان كون الزوجة صغيرة نادرا فشاءهن المحكم وعمتهن المحوطة ثم قوله
الاعلى زوج ايجاب بعد النفي فيقتضى حصر الاحداث في المتوفى عنها فلا احداث على المطلقة عند الاكثر
ومالك والشافعي رجعية كانت أو بائة أو مثله واستحبه أحمد والشافعي للرجعية ووجهه أبو حنيفة
والكوفيين على المثلة وشذا الحسن وحده فقال لا احداث على متوفى عنها ولا على مطلقة ولولا الاتفاق
على وجوب الاحداث لكان ظاهر الحديث الاباحة لانه استثناء من عموم المنع قاله القاضي عياض
واجيب بان حديث التي شكت عنها المتقدم دل على الوجوب والامتنع التداوى المباح وبان السياق
ايضا يدل على الوجوب فان كل ممنوع منه اذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل بعبه بالا على
الوجوب ويرشح ذلك هنا زيادة مسلم في بعض طرأه بعد قوله الاعلى زوج فانها تحدى عليه اربعة أشهر
وعشرا قاله ابن رافع الحذر اذ ليس المراد معنى الحذر فان المرأة لا تحدى فهو على حد قوله تعالى والمطابقات
يترجم والمراد بالامر انما في الفهم القائل بوجوب الاحداث على المطلقة لانها في المتوفى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لقراء القرآن الاطلاق فالحديث مبين له وببإسناده أحق أن يتبع والحديث انما الرضاع ما فحق الامعاء وحديث
 انما الرضاع ما انشرا للحم يروى بالراه أي شدة وأما من انشرا لله الميت اذا أحياء وبالراي زاد فيه عظمه
 من اللز وهو الارباع والمصة والمستان لا يعتقدان الامعاء ولا يشتران العظم وتنعق بأن المصة الواحدة
 نصيبا فيهما وأما الحديث فلهله كان حين يتعرف التحريم العشر والرددين نسخة وأما دعوى وقفه ففيه
 مسئلة لانه جاء مرفوعا من طريق صحاح كمال قال عياض واحد أيضا بالاضطراب ورد في ذلك حتى رجعت
 الى طاهر القرآن ومفهوم الاخبار وتنزيل النبي صلى الله عليه وسلم نيا منلة الذب وليس لذلك عدد
 الايجز الوطه فكذلك الرضاع في ساعه على تعريم لوطه ما لله به وغير ذلك وقال الشافعي لا يحرم بأقل
 من خمس رضعات الحديث عائشة الا في معنى ذلك فيه (مالك عن ابن شهاب عن عمر) (فتح العين
 ابن النريد) بفتح المعجمة التقى في الوليد الطائفي من ثقات النسابين (ابن عبد الله بن عباس سئل عن
 رجل كانت له امرأتان وفي رواية قديمة ومع عن مالك بسنده حارستان (فأرضعت أحدهما غلاما
 وأرضعت الأخرى حاربية) أيلة صغيرة (فقبل له من تروح اهلام الجارية فقال لا) يتزوجها
 (اللقاح واحد) بفتح اللام قال الهروي قال الميت لللقاح اسم ماء لمع كانه أراد ان ماء الفعل الذي
 حملته واحدة والابن التي أرضعت كل واحدة منهما أصله ماء الفعل ويحتمل أن يكون للقاح معنى
 الاقحاح يقال لقمع النساء اقحاحا وقحاحا كقول عطى اعطاه عطاه والاسم فيه ما ذكر في نسخة
 لنفسه اه وهذا الحديث رواه الترمذي عن قديمة ومن طريق من كلهم ما لم يرد (مالك عن
 نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول لا رضاعة الا ان يرضع في السرة ولا رضاعة لكبير) أي لا تحريم شيء
 لقوله تعالى يرضعن أولادهن حول أسنانهم لمن أراد أن يرضعه فأنشده رجل بماءها الى الكوايين انه
 الحكم به منه الخلاف لان الوليد يعني عائشة ابن النبي لا يرضع به الله والحمد لله ونحوه او الى هذا
 ذهب الجمهور ومنهم مالك في رواية ابن وهب استشكل في يرضع عنه ربة أو أيام يسيرة بعدهما ربة أو شهر
 وشهرين وثلاثة لا فته انما اطلق بعد الكوايين الى مدة قبل فيها نظامه لان المدة له لا يقضم دقة واحدة
 بل على التدريج في حكم ضاعه في تلك المدة حكم الكوايين ولذا قال المازري ان الخلاف عن مالك في تحديد
 الزيادة خلاف في حال القرار الذي جرت امة فيه بالاضافة بالتمام وقال أبو حنيفة ففي الرضاع
 ثلاثون شهرا ورده لما زى بأن أوله تعالى وحده وفصله ثلاثون شهرا في غير أقل الحمل واكثر الرضاع
 فلا معنى لاعتباره في الرضاع وحده وقال زفر ثلاث سنين (مالك عن نافع ابن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره
 ان عائشة أم المؤمنين أرسلت به وهو يرضع) بفتح الصاد راضيه وضع بكسر هاء وأمل فتدغمون الماضي
 ويكسرون المضارع قاله الجوهري (الى اختها أم كلثوم) بضم الكاف (بنت أبي بكر الصديق التيمية تابعية
 مات أبوها وهي حمل فوضعت به ودقته وقصتها بذلك صحبة في الموطأ وغيره أرسلت حديثا فذكرها
 بسببه ابن منده وابن السكيت في الصحابة فوهما (وقالت راضيه عشر رضعات حتى يدخل على) قال
 السيوطي هذه خصوصية لزوج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ونسائر النساء قال عبد الرزاق
 في مصنفه عن عمر بن الخطاب بن طاوس عن أبيه قال كان لزوج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات
 معلومات وليس لسائر النساء رضعات معلومات ثم ذكر حديث عائشة في هذا وحديث حفصة الذي بعده
 وحينئذ لا يحتاج الى تأويل الداعي وقوله له ان يظهر لعائشة تسع نحس الا بعد هذه القصة اه
 يرد اشارت ابن عبد البر الى شدة رواية نافع عن عائشة التي هي اعلم بها من نافع وهم عروة
 والاسم ومرة روى عن عائشة رضعات لانه مع عن ابن الجهم تسع
 الشرح وقال ان قيل بالنسخ كذا قال وهو غير لان عائشة انما أخبر عن عائشة وكل من سألها

الخفية وسين ههنا واسمه وان بن افلح الاشعري كما عند الدارقطني وقيل اسمه الجعد كما في المقدمة واخا
 بالنصب بدل من افلح وهذا هو الصواب المشهور ولا يخالفه رواية عزالدين مالك عن عروة عن عائشة افلح
 ابن ابي القعيس لجواز ان يكون ابو القعيس ابن ابي القعيس وقول محمد بن عمرو عن عروة استاذ
 ابو القعيس اصفه وهم فان شهاب لا يماس به حفظا وتقانا فلا حاجة فيما خالفه قاله ابو عمر (جاء) حال
 كونه (استاذن عنهما وهو) أي افلح (عنها) أي عائشة (من الرضاعة) وهو التثنية واللاحقة
 السنية على وهو معنى وفي رواية مخرج ابرهري عنده مسلم وكان ابو القعيس زوج المرأة التي ارضعت
 عائشة وكان استنابا به (بعد ان نزل الحجاب) أي آتاه او حكمه (قالت) عائشة (فايت) امتنعت (ان
 تذن) بالمد (له) في الدخول (على) لا مرد في له محرم وغلبت التعريم على الاباحة زاد في رواية عزالدين
 مالك عن عروة عند البخاري قال ان تخجيب مني وانا معك فقات وكيف ذلك قال ارضعتك امرأة اخي
 بن اخي (فما حار رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرته بالذي صنعت) من منع افلح وقوله ان تخجيب مني
 (فأمرني ان ادب) بالمد (له) في الدخول (على) بشد لا وزاد في رواية له ما قالت انما ارضعتني المرأة
 وبرت مني ان جعل قال تربت يدك او عمت وفي رواية عزالدين افلح اذن له ولمسلم لا تخجيب منه
 فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب واستشكل عمله صلى الله عليه وسلم بمجرد دعوى افلح دون بينة
 واجيب باحتمال اطلاعه على ذلك وفيه ان ليس العمل يحرم حتى تثبت المحرمة من جهة صاحب اللبن كما
 ثبت في جانب الرضعة وان روج الرضعة بمراة الولد للرضيع واخا بمراة الام فانه صلى الله عليه وسلم
 اثبت عمومة الرضاع والخنها بالنسب لان سب الام هو ما للرجل والمرأة معا فوجب ان يكون الرضاع
 منهم وهذا مذهب الاثنية لارادة كراهة العمانية والتابعين وفقها الامصار قال قوم منهم ربيعة وداود
 وانما به الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا لقوله تعالى واتمهاكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من
 الرضاعة ولما ذكر البنات كما ذكرها في تحريم النسب ولا ذكر من يكون من جهة الاب كالعمة كما ذكرها
 في النسب قال السارزي ولا حجة في ذلك لانه ليس بنص وذكر ان شئ لا يدل على سقوط المحكم عما سواه
 وهذا الحديث نص في المحرمة فهو ادنى أي احق ان يقدم اه واجيب بعندهم لذلك بان اللبن لا ينفصل
 عن الرجل وانما ينفصل عن المرأة فكيف ينشر المحرمة الى الرجل واجيب بأنه قياس في مقابلة
 النص فلا يفتى اليه لاسيما وقد قالت له عائشة هذا القياس انما ارضعتني المرأة ولم يرضني الرجل
 فقال له عملك فنيح عايل كما مر واخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن
 مالك به وتابعه شعب عند البخاري ويونس وممر عند مسلم كلهم عن ابن شهاب نحوه وتابعه في شيخه
 عزالدين مالك عند الشيخين نحوه (مالك عن ثور بن زيد الديلي) بكسر الدال المهملة وسكون الياء قال
 ابو عمر لم يسمع ثور من ابن عباس بينهما كربة والحديث محفوظ لمكرمة وغيره (عن عبد الله بن عباس
 انه كان يقول ما كان في الخواص وان كان مصرة واحدة فهو محرم) تمسكا به يوم الاجاديت وعليه جمهور
 العلماء من الصحابة والتابعين والائمة كعلي وابن مسعود وابن عمر ومالك وابي حنيفة والاوزاعي والثوري
 وهو مشهور مذهب احمد وشمسكو وايضا بقوله تعالى واتمهاكم اللاتي ارضعنكم واهة توجب تسمية المرأة
 اتمام الرضاعة وتجب بانه انما يكون دليلا لو كان اللفظ اللاتي ارضعنكم واتمهاكم فثبت كونها اما
 قل من الرضاعة واجيب بان مفهوم التلاوة واتمهاكم اللاتي ارضعنكم محرمات لاجل نهن ارضعنكم
 فمرد الى معنى ما قالوه وتوجب تعليق الحكم بما يسمى رضاعا وذهب داود الى اعتبار ثلاث رضعات
 الحديث عائشة مرفوعة لا تحرم المصاة والمصتان وحديث ام الفضل مرفوعة لا تحرم الرضعة والرضعتان
 والامة والمصتان رواهما مسلم فنص الحديث على عدم المحرمة بالرضعة والرضعتين فلو سلم ان ظاهر

حقه حافظ ورواه ابن النجاشي أنها خصوصية للزوجات الشرقيات كما قاله طاووس فلا وهم ولا شذوذ (قال
 سالم بن أرطفتني أم كلثوم ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث مرات فلم أكن أدخل على عائشة
 من أجل أن أم كلثوم لم تتبلى عشر رضعات) التي تجمعني محرما لعائشة وللزوجات الشرقيات في شدة الحجاب
 ما ليس أحرهن (ذلك عن نافع بن صفية بنت أبي عبيد) الثقة زوجة مولاه (أخبرته أن حفصة
 أم المؤمنين أرسلت به صم بن عبد الله بن سعد) يسكنون العين (إلى أختها فاطمة بنت عمر بن الخطاب
 ترضعه عشر رضعات أيدخل عليها) إذا منع (وهو صغير يرضع) متعلق بقوله أرسلت أو بقوله ترضعه
 لا يبدل عن أمها فوطا هرجذا (فعلت) أي أرضعته عشر أكار يدخل عليها (لأنها خالة من
 الرضاعة) (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يدهن من لبنها من أرضعته أخواتها وبنات أخوها ولا يدخل لبنها من أرضعته نساء أخونها) لأن
 المرنع المأخوذ من لبنها لم يرضع فلا يحرم عند جماعه كإن عمر وجابر وجماعة من التابعين وداود ابن
 عذينة في حكمة أبو عمر فأتوا وبحثهم عائشة كانت تقضي بخلاف حديث أبي العباس يه والعبارة من مرقوم
 يرى أنها إني راحا لم يرويه قال ولا يحرم في ذلك لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها وتحجب من
 شاءت ولكن لم يعلم أنها تحجب من ذكر الأجناس والكل على المرفوع بخبر واحد فوجب علينا العمل بأئسنة
 أن لا يضر من حلقها أم وقد نسب لما روى لعائشة القول بأن ابن الفضل لا يحرم راسه بعد الزواوي
 مع مشافهة النبي صلى الله عليه وسلم لم أياها بأنه يحرم في حديث أفصح السابق ومحال أن لا يضره منها
 بخالته لأن الأولى في حقه مع مشافهة ما غيرها فقد تناول معارضته أو غيرها كما قال
 والاسناد له صحيح بالمشكوك كغير ما يخالف الصحابي مروي له دليل قام عنده فيحتمل أنها فهمت
 أن تزني به (لأنه لا يرضع) في كل فعل لأن له أن يخص ما شاء بما شاء فهمت غير
 ذلك وقد كانت عائشة تميز السفر مع أهاروت القصر (مالك عن إبراهيم بن قتيبة) بالوقوف الذي (أنه
 سأل ابن عبد بن المسيد عن أرضعته فقال ما كان في الحواشي أن كان سارعة واحدة) وصات
 تجوز في الفحل (فإن يحرم) بشارة ما كسوة (بما كان بعد الحواشي ما غاصها وما كسوة) ولا يحرم
 (قال إبراهيم بن عتبة ثم كانت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب) لموافقا بتمهاده
 لا جتهاده (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لأرضاعة) محرمة (الا
 ما كان في المهد) وهو ما يهد للصبي أيام فيه (والأما بنت اللحم والدم) فرضاع الكبير لا يحرم
 لأنه لا يثبت شيئا منها ما ولد لدارقطني عن ابن عباس مرفوعا لأرضاع الأم ما كان في الحواشي ولترمذي
 وحسنه لأرضاع الأم ما قتل الأمعاء وكان قبل الحواشي ولا في دارقطني عن ابن مسعود موقوف لا رضاع
 إلا ما شئت العظيم وأثبت اللحم ورواه مرفوعا إنما أرضاع ما أنشز لعظم وقتق الأمعاء (مالك عن ابن شهاب
 أنه كان يقول الرضاعة قياها وكثير ما تحرم) تنشر الحرمة على طاهر القرآن والاحاديث كما قال به جمهور
 العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة مع علمهم حديث المصنفين وإذا تركوا ذلك لم يسترب أنه أهله من نسخ
 أو معارض يوجب تركه وإن أصبح أسناده ويرجع إلى ظاهر القرآن والاحاديث المصلحة والقاعدة
 التي هي أصل في الشريعة أنه متى حصل الشك في قصة أو تبارض مبيع ومانع فلا أخذه أخق لأنه
 حوط (والرضاعة من قبل الرجال) بكسر القاف وفتح الباء أي جهتهم (تحرم) تنشر
 الحرمة لنصفه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتنبه له بأن أرضاعه تحرم ما تحرم الولادة ولا عظم بعد عروس
 بالعبارة بمشافة الظاهرية وابن علية (قال يحيى بن سعيد بالكيفية) ولرضاعه (أو رضاعه)
 وكثير ما إذا كان في الحواشي محرم ما كان في الحواشي (أو لو بينهم على طاهر القرآن)

يرضع في المهد (وقيل) لعائشة (ولا والله ما نرى) نعتقد (الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
سهلة بنت سهل الارخصه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاعة سالم وحده) لانها افضية في عين
النسب في غيره واحتفت بها قرينة النبي وصحات لا يوجد في غيره فلا يقاس عليه قال المازري ولها ان
تحبيب بانه ورد منها حرام فهو ناسخ لما عداه مع ما لا يقيها المأذونات من شدة المحكم في الحجاب والتعاطف فيه
كذا قال وفيه نظير لا يخفى (الا فانه لا يدخل عليها هذه الرضعة أحد فعلى هذا كان أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبر) فتأخرته عائشة معه باقره وفي مسلم عن ابن أبي مبيكة
به سمع هذا الحديث من العاصم عن عائشة قال في ذلك سنة أو قريبا منها لا أحدث به ربيعة ثم أبيت
التميم فأنكرته قال حدثني ابن عائشة أنه سئله قال في الخبر هذا يدل على أنه حديث ربيعة عمار
يحل به ولا تقام له وجوبه بل على عمومها من تقواه على أنه خصوصي وقال ابن المنذر لا يبعد أن يكون
حديث ربيعة منسوخا وقد روى البخاري بعنه عن شعيب عن الزهري عن عروة عن عائشة ورواه أبو
داود وابن أبي شيبة وأبو عبيد الله بن عمر بن مكرم عن طريق عن عائشة ومن طريق عن زينب بنت أم سلمة عن
أبيها قال لعائشة أنه يدخل عبيد الله في الرضعة الذي ما أحب أن يدخل على فقالت عائشة أما
ذاك في رسول الله أسوة ذلك الحديث الصحيح وفي بعض طرقه عن زينب أن لعائشة قالت في أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن أحد بعد الرضعة وأن لعائشة أنه ما نرى هذا إلا حصاة
الح (ما نرى عن عبد الله بن دينار قال قال رجل) فسمي (أبي عبد الله) سمعته من عائشة عن عائشة
بالمدينة (يسأل عن حصة زكوة قال عبد الله بن عمر عن عائشة) قال في ربيعة عن عائشة عن
الأنس بن مالك عن أبي هريرة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
ومع ذلك (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
مقدومه (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
معنى حبسها (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
ابن سعيد) إلا أنه أرى قال أبو عمر بن مكرم (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
ابن أبي خازم عن أبي عمرو بن العلاء (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
(فقال أبي مفضل) أكبر أسد الألبان ومعه أو سكون في بيته شاربية (ع) وفي نسخة من
(أمرني من سبها البنا) مفعول معصت لأنه يعنى بنفسه وفعله عن أو من معصت معصته عليه أن لا
ياشأ عن أو من أمرني (فذهب في بعض نقول أبو موسى لأمرها) بضم الهمزة طعنا (الأقوال حرم
عليك) تطاهر قوله تعالى وأما الحكم الذي رخصه لكم (نحو عبد الله بن مسعود النضر) نضرنا مل (ما
راد في نسخة) (ناتقني بعد الرجل فقال أبو موسى) فإذا تقول أنت فقال عبد الله بن مسعود لا رضاعة
محرم (ألا ما كان في المولود) لقوله تعالى حرمان كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة قبل إقامتها
حولين يمنع أن أشرك بينهما كحكمهما أنت في رضاعتك كحكمه وفي الصحيحين من روى عن عائشة رضاعتها
للطاعة وفي الحديث لا رضاعة إلا ما شأ العظم وأثبت الحكم رقال أنس بن مالك روى أبو داود عن ابن مسعود
مرقرا ومرقرا صحيح أبو عمر بن مكرم وفي الترمذي وقال حسن مرقرا لا رضاعة إلا ما شأ العظم وكان قبل
لحوين وكل ذلك في رضاعة الكبر لأن رضاعة لا ينفى جوعه ولا ينفى إرضاعه ولا يشد عظمه إلى آخره
(قال أبو موسى) أنا في رواية من عينة بأهل الكوفة لا ينفى عن شيء ما كان (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
في الحديث عند جمهور أهل الحديث وأما ما روى عن عائشة في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة
(أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة (أبي عبد الله) في حديثه عن عائشة

يا رسول الله انا كنانى (نعم قد (سالم ولد) بالتبني (وكان يدخل على ونا فضل) بضم الفاء
 والضاد المجمة قال ابن وهب أى مكشوفة الرأس والصدر وقيل على ثوب واحد لا ازاحة وقيل
 متوشحة بنوب على عاتقها نظفت بين طرفيه قال ابن عبد البر أصحها الثاني لأن كشف المحرة لصدر
 لا يجوز عند محرم ولا غيره (وليس لنا الايت واحد) فلا يمكن الاحتجاب منه زاد في رواية شعيب وقد
 أنزل الله فيه ما علمت (فما أترى في شأنه) وسلم عن القاسم عن عائشة فقالت انى أرى في وجه أبى
 حذيفة من دخول سالم وهو حليفه وله من وجه آخر عن القاسم عنها فقالت ان سالم قد بلغ ما يبلغ
 الرجال وعقل ما عقلوه وأنه يدخل علينا رأى أظن أن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئاً ولا منافاة
 فان سهلة ذكرت المؤلفين للنبي صلى الله عليه وسلم واقصر كل راو على واحد (فقال لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أرضعيه جس رضعات) قال ابن عبد البر وفى رواية يحيى بن سعيد الانصارى عن ابن
 شهاب ما سنده عشر رضعات والصواب رواية مالك وثابه يونس خمس رضعات (فيحرم بلبنها) زاد
 فى مسلم فقالت كيف أرضعه وودرجل كبير فتبسم صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت انه رجل كبير
 وكان قد شهد بدرى فى ليلة أرضعته تحرمى عليه ويذهب الذى فى نفس أبى حذيفة فرجعت اليه فقالت
 انى قد أرضعته فذهب الذى فى نفس أبى حذيفة قال أبو عمر صفة رضاع الكبير أن يحلب له اللبن
 ويسأله وأما أن تلتمه المرأة ثديها فلا ينبغي عند أحد من العلماء وقال عياض وأهل سهولة حلب لبنها
 فشربه من غير أن يمسه ثديها ولا تلتق بشربنا مما إذا لا يجوز رؤية الثدي ولا ممسه ببعض الاعضاء قال
 النووي وهو حسن ويحتمل انه عفى عن ممسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر وأيده بعضهم بأن
 ظاهر الحديث انه رضع من ثديها لانه تبسم وقال قد علمت انه رجل كبير لم يأمرها بالحب وهو موضع
 بيان ومطلق الرضاع يقتضى ههنا الثدي فكأنه أباح لها ذلك لما تقررى نفسهما انه ابنها وهى أمه
 فهو خاص بهما لهذا المعنى وكانهم رحمهم الله لم ينفوا فى ذلك على شئ وقد روى ابن سعد عن الواقدى عن
 محمد بن عبد الله بن أنس الزهرى عن أبيه قال كانت سهلة تحب فى مسطأ ونا قد ررضته فيشربه سالم
 فى كل يوم حتى مضت خمسة أيام فكان بعد ذلك يدخل عليها وهى حاسر رخصة من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لسهلة (وكانت تراه ابناً من الرضاعة) لقوله صلى الله عليه وسلم أرضعته تحرمى عليه (فأخذت
 بذلك عائشة ثم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال) الاجاب (فكانت تأمر اختها
 أم كلثوم) بضم الكاف من الكائنة وهى المحسن (ابنة أبى بكر وبنات أحياء) عبد الرحمن (ان يرضعن
 من أحب أن يدخل عليهما من الرجال) قال ابن المازى ما علمت من أخذته عاماً الا عائشة ولو أخذته
 فى رفع الحجاب أخذته لم أعبه وتركه أحب الى الباجى وانفقد الاجماع على انه لا يحرم يعنى والخلاف
 انه كان أولاً ثم انقطع القرطبي فى قول ابن المازى انظر حديث الموطأ نص فى انها أخذت بعدى رفع
 الحجاب خاصة لا ترى قوله من تحب أن يدخل عليها من الرجال اهـ ولا تنظر فى اذاب الموزا بالعموم
 فى كل الناس لا خاص سهلة وقال ابن العربى ذهب الى قولها ان رضاع الكبير يحرم عطاء واليت
 الحديث سهلة هذا لعمرك انه لقوى ولو كان خاصاً بسالم لقال لها ولا يكون لاحد بعدك كما قال لا ي
 يرد فى المجذعة اهـ وليس بلانم وقال أبو عمر قال به قوم منهم عطاء واليت وروى عن على ولا يصح
 عنه وروى ابن وهب عن الليث انه رضع الكبير ان أحل منه شيئاً وروى عبد الله بن صالح ان امرأة
 جاءت الى الليث فقالت أريد الحج وليس لى محرم فقال اذهى الى امرأة رجل ترضع فيكون زوجها
 أياك فحجب من معوجتهم حديث عائشة هذا وقتها وعلمها به (وأبى) امتنع (سائر) أى باقى
 (أباح) انتهى صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن تلك الرضاعة أحد من الناس) زاد أبو داود حتى

على خلافه فهو خصوصية له أو منسوخ وهـ لما ذهب الجمهور بل ادعى الباسجي الاجماع عليه بعد
الخلاف كجامع

«جامع ما حرم في الرضاعة» *

(مالك عن عبد الله بن دينار) المذني هو لي ابن عمر (عن سليمان بن يسار وعن عروة بن الزبير) كلاهما
(عن عائشة) قال ابن عبد البر هذا لما من يحيى اى زيادة الواو لم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه
والمحدث محفوظ في الموطأ وغيره عن سليمان عن عروة عن عائشة (أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) من تحريم النكاح ابتداء ودواما ونشأ المحرمة بين
أرضع مع راء لا المرئنة فيعزم عليها هو وورعه من نسب ورضاع ويحرم عليه جميع أولادها مانعة ثم
وما تأخر وتحرم عليه هي وأحوالها من نسب ورضاع ويصير ابنها لزوجها صاحب اللبن فيحرم هو وأصوله
وفروعه من نسب ورضاع إلى آخر ما بين في الله ومن جوار النظر والخاوة والمسافرة دون سائر أحكام
النسب كبراث وبقعة وتحقق بذلك وردشاة وهذا الحديث رواه الترمذي من طريق يحيى القطان ومعه
أبو زر كلهم مع مالك بنده المذكور بلفظ أن الله حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة اهـ فاعل
مالك كما حدث به باللفظين (مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن
قهي القرشي الأسدي أبي الأسود يقيم عروة الثقة العلامة (قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة
ثم المؤمنين) رضى الله عنها (عن جدامة) بضم الجيم وفتح الدال المهملة على الصحيح عن مالك كما قال
مسلم وهـ وفول الجمهور حتى قال الدارقطني من قالها بالمجدة فقد صحف وقال الباسجي بالمهملة رواية يحيى
وقال أبو زر عنه سمعني موطأ أبي مصعب بالمجدة قال المازري وهي لغة ما لم يندق من السبل في قول
أبي حاتم وقال غيره أذ تحت البرأبقي في الغربال من قصبة فهو جدامة (بنت وهـ) بن محص ويقال
بنت عدل ويقال بنت جندب (الأسدية) لها سقة وهجرة زاد في رواية لمسلم تحت عكاشة أى أخته
لأنه معنى الخشاع خلاف ذلك فإن عمله أختى عكاشة فتكون بنت أخيه (سها) أى جدامة (أخبرتها) أى
ناتشة قال ابن عبد البر كل الرواة قرووه هكذا إلا أبا عامر أنه قدى فجعله عن عائشة لم يذكر جدامة وكذا
رواه بقية في غير الموطأ ورواه فيه كسائر الرواة عن عائشة عن جدامة في روايتها عنها حرص عائشة
على العلم وبخبرها عنه (أنها سمعت رسول الله) وفي رواية لمسلم حضرت رسول الله في أناس (صلى الله عليه
وسلم يقول للهجت) أى قصدت (أن أسهى عن الغيلة) بكسر الهمزة والمجدة وبالهاء اسم من الغيل
ففتحها أو غياله بكسرهما أو غياله بالفتح والهاء أمثلة الواحدة وقيل لا تفتح الغين إلا مع حذف الهمزة ذكر
ابن السراج النوح بن في غيلة الرضاع أما غيلة القتل فبالكسر لا غير وفي رواية لمسلم عن الغيال وهو
صحيح أيضا قاله عياض (حتى ذكرت أن الروم) بضم الزاء نسبة إلى روم بن عيص بن اسحاق (وفارس)
لقب قبيلة ليس بأب ولا أم وإنما هم خلطاء من تغلب اصطخوا على هذا الاسم (يصنعون ذلك فلا يضر
أولادهم) وفي رواية لمسلم فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئا
يعنى لو كان الجاع حال الرضاع أو الأرضاع حال الحمل مضر الضر أولاد الروم وفارس لأنهم يصنعون
ذلك مع كثرة الأمهات فيهم فلو كان مضر الأمهات وهم منه فيميت ذلك لأنهم قال عياض ففيه جوارز أكل
بنيته لأنه رأى النجس ولا يضره وإن أضره القليل لأن الماء يكثر اللبن وقد يغيره والاطباء يقولون
في ذلك اللبن الهداء والعرب يتقيه ولا يثقه قد يكون عنه جل ولا يعرف فيرجع إلى أرضاع الحمل المتفق
على مضرته وأخذ الجوارز أيضا من حديث سعد بن أبي وقاص عن عبد مسلم أن رجلا قال لي أعرل عن

ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن لهيعة عن عمرو بن دينار قال رواه حبيب بن أبي عمير عن مالك عن عبد الله
 ابن عمار الأسلمي عن عمرو بن وهب وحبيب بن عمرو كذبوه اهـ ورواية حبيب بن عبد الله بن ماجه وابنه من ذلك
 انه عمرو بن الحارث المصري فقد رواه الخطيب من طريق الهيثم بن عمار عن أبي بشر عن ابن عمار عن مالك عن عمرو
 ابن الحارث (عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي صدوق مات سنة ثمان مائة
 ومائة (عن أبيه) شعيب تابعي صدوق (عن جدّه) أي شعيب وهو عبد الله لانه ثبت في صحيح شعيب عنه
 أو ضميره لعمرو ويحمل على الجذالة على وهو الصحيح عبد الله بن عمرو بن دينار لا كثره في الترجمة ٨٠ ما
 لمن زعم انها منقطعة لان جد عمرو محمد بن أبي عمير لا رواية له بن أبي عمير على عود الله من امره ورواه
 الادنى (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع العربان) بضم فسكون وقد حرجه الامام
 أحمد وأبو داود وابن ماجه عن طريق مالك به ومن قال حديث منقطع أو ضعيف لا يثبت اليه ولا يصح
 كونه منقطعاً بحال اذ هو ما سقط منه الراوي قبل الصحابي أو ما اتصل به ولم يمتص غير ان فيه روايا
 مهتما (قال مالك و) تفسير (ذلك فيما ترى) بضم النون نصرت (والله أعلم ان يشتري الرجل) أو المرأة
 (العبد أو الوليدة) الامة (أوبه) كاري الدابة ثم يقول لا الذي اشتري منه وتكرري منه أعطيت ديناراً
 أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل على اني ان اخذت السلعة المتباعة (أو ركبت ما تكررت من ذلك
 فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراه الدابة دون تركت) بضم التاء (البيع السلعة أو كراه الدابة
 فأعطيتك لك باطل بغير شيء) أي لا رجوع على به عليك وهو باطل عند العامة لما فيه من الشرط والغرض
 واكمل أموال الناس بالباطل فان وقع فسخ فان فات مبيع لانه مختلف فيه فقد أجازة أحمد وروى عن ابن
 عمر وجاعة من التباين من أجازته ويرد العربان على كل حال قال ابن عبد البر لا يصح ما روى عنه صلى الله
 عليه وسلم من أجازته فان صح أحق انه يفسد على البائع من الثمن ان تم البيع وهذا جائز عند الجميع (قال
 مالك والامة عندنا لا بأس بأن يتبايع) بالبناء للعامل أي المتبايع المذموم من يتبايع والمذموم له قوله
 (العبد التاجر العقيم) بالرفع والنصب (بالعبد من الحبشة أو من جنس من الاجناس ليسوا من العرب
 في الفصاحة ولا في التجربة والنفاز) بالدال المعجمة الماضي في أمره (بالمعرفة) بالاخذ والعطاء (لا بأس
 بهذا ان يشتري منه العبد بالعبد أو بالاعبد الى حل معلوم اذا اختلف فيان) ظاهر (اختلافه فان
 أشبه بعض ذلك بعضاً حتى يتقارب فلا يأخذ منه البائع الواحد الى أجل وان اخذت أجنباً هم) بالياء
 والسواد ونحوهما (ولا بأس بأن يتبايع ما اشترت من ذلك قبل ان تستوفيه) أي تقبضه (اذا اشترت
 ثمنه من غير صاحبه الذي اشترته منه) لأن النهي انما هو عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا ينبغي أن
 يستثنى جنين من بطن أمه اذا بيعت لان ذلك غرر لا يدري اذكره واما اني أم حسن أم قبيح أو ناقص
 أو تام أو حي أو ميت وذلك يفسخ) ينقص (من ثمنها) وصح النهي عن بيع الغرر (قال مالك في الرجل
 يتبايع العبد أو الوليدة بمائة دينار الى أجل ثم يندم البائع فيسأل المتبايع) المشتري (أن يقبل به عشرة
 دنانير يدفعها اليه تقبداً أو الى أجل ويجمع) يزيل (عنه المائة دينار التي له لا بأس بذلك) أي يجوز
 لانه بيع مستأنف وقالة لا تهمة فيها رجوع سلعة اليه بما اشتراه به من الزيادة وليس في ذلك ذهب
 بأكثر منه ولا الى أجل قاله أبو عمر (وان ندّم المتبايع فسأل البائع أن يقبل به في الجارية أو العبد ويريد
 عشرة دنانير تقبداً أو الى أجل أبعد من الاجل الذي اشترى اليه العبد أو الوليدة فان ذلك لا ينبغي) لا يجوز
 (وأما كراهة ذلك لان البائع كانه يبيع منه مائة دينار الى سنة قبل أن يحل) السنة (بجارية وبعشرة
 دنانير تقبداً أو الى أجل أبعد من السنة) لان الاقالة تسع (فدخل في ذلك بيع الذهب بالذهب الى
 أجل) وهو ممنوع (والرجل يبيع الجارية بمائة دينار الى أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي

عن نافع عن ابن عمر عن أبيه مرفوعاً أخرجه النسائي وقال هذا خطأ والصواب وقفه (قال مالك الأمر
لجتمع عليه عندنا) بالمدينة (ان المبتاع) المشتري (ان اشترط مال العبد فهو له نقداً كان أو ديناً
أو عرضاً) عملاً باطلاق الحديث لان ماله تبع فهو غير منظور اليه وكأنت لم تجعل له حصة من الثمن وقال
الحنفي والسافعي لا يصح هذا البيع لما فيه من الربا ويرد عليه هذا الحديث وسواء كان (يعلم أو لا يعلم) عملاً
بظاهر الحديث خلافاً لمن قال لا بد أن يكون معلوماً (وان كان للعبد من المال أكثر مما اشترى به)
مباغة فأولى ان كان قد رده أو قل وسواء كان (تقدماً أو ديناً أو عرضاً) دليل (ذلك ان مال
العبد ليس على سيده فيه زكاة) فهو يرد (و) انه (ان كانت للعبد حارية أو رجل حر أو غيره) فله
أياديه (فأولى ان يكون له ثمنه اذ لم يجز لغيره ان يرد له ثمنه) (ان سقى العبد أو تبت
تبعه ماله) ان لم يترعه السيد فله (إذا لم يترعه السيد) أصحاب الدين (وماله يوم
يبيع) بالبناء على قول (سببه بشئ من دينه) وحاصله ان العبد لا يقياس على هذه المسائل
لما فاده اطلاق الحديث وجرى عليه عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان كل واحد من الثلاثة
دليلاً مستقلاً لعمدة

(العمدة)

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) يفتح الميم (ابن حرم) معه أبو ذرري (ان أبا) يفتح
الهمزة ونخفة الموحدة (ابن شاذان) من فرائد الاسماء المدي (وحدثنا من اسمعيل) من عشائر الرواد
ابن المنصور الذي روى في الحديث (ابن شاذان) من فرائد الاسماء المدي (وحدثنا من اسمعيل) من عشائر الرواد
أي كل أحد دخل (عنه) في رواية (ابن شاذان) من فرائد الاسماء المدي (وحدثنا من اسمعيل) من عشائر الرواد
(وعهدة السنة) تأمل بها أمر قاضيها (ابن شاذان) من فرائد الاسماء المدي (وحدثنا من اسمعيل) من عشائر الرواد
شبهة عن الحسن البصري عن سمرة مرفوعة عهدة الرقيق ثلاث ورث أبو ذر بن الحسن عن عقبه من
عام مرفوعة عهدة الرقيق ثلاثة أيام ولم يسمع الحسن من عهدة وفي رواية من سمرة ثلاث ولذا ضعف
بعضهم حديث عقبه (كس) ان سمرة يروي عن سمرة (قال مالك ما أصاب العبد أو أراية
في الايام الثلاثة) من كل حادث (من) من يشترى حتى تقضى الثلاثة فهو من البائع (أي من ان
عليه فله ما اشترى رده) (وان عهدة السنة من الجنون والجذام والبرص) فهي قليلة الصغار كثيرة
الزمان عكس الاولى (فإذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهدة كلها) وإنما يقضى بها شرطاً
أو اعتياداً رواية أهل مصر عن مالك وروى المدنيون عنه يقضى بها ما شرطوا (ان باع عبداً أو وليدة من
أهل الميراث أو غيرهم بالبراءة فمضى من كل عيب ولا عهدة عليه الا ان يكون علم عيباً فسكته)
عن المشتري (فان كان علم عيباً فسكته لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردوداً) أي له رده (ولا عهدة
عندنا الا في الرقيق) والمراد بها كونه في ضمان البائع بعد العهدة

(العيب في الرقيق)

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده عن
من العيوب (فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بن الخطاب) بالمدبرض (لم يسمه في فسخه) إلى عثمان
ابن عفان (فقال الرقيق باعني) ابن عمر (عبد الله بن عمر) قال عبد الله بن عمر بالبراءة فقطع عثمان
على عبد الله بن عمر ان يخاصه في بيعه العبد ولا يرد عليه ثمنه (فقال عبد الله بن عمر) بالبراءة فقطع عثمان
ابن عمر (عنه) فباعه عبد الله بن عمر بالبراءة فقطع عثمان (عنه) فباعه عبد الله بن عمر بالبراءة فقطع عثمان

باعها به الى ابي عبد من ذلك الاجل الذي باعها اليه ان ذلك لا يصلح) لا يجوز (وتفسير ما كره من ذلك ان يبيع الرجل الجارية الى اجل ثم يبتاعها الى اجل ابعد منه يبيعهان ثلاثين دينارا الى شهر ثم يبتاعها بستين دينارا الى ستة اولى نصف سنة فصار) آل امره (ان رجعت اليه سلقته بعينها واعطاه صدقة) الذي كان اشترى منه (ثلاثين دينارا الى شهر بستين دينارا الى سنة اولى نصف سنة وهذا لا ينبغي) أي يحرم لانه حيلة للربا وهذا قول جمهور أهل المدينة وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم بناء على وضع الدرائع بما يغلب على الظن ان المتبايعين قصدا اليه وأبي ذلك الا كثروا الشافعي حيث لا قصد لان تمسك المسلم بما لا يخل حرام فلا يفسخ ما طهره حلال بالظن وأما حديث ان ام ولد زيد بن أرقم قالت لعائشة اني بعت زبيدة عندنا الى انطاع بمائة فاحتاج الى ثمنه فاشتريته منه قبل الاجل بعتا ثمانية وقالت بئس ما شئت ان تبيع ما اشتريت اني زبيدة انه قد ابطل جهاد معه صلى الله عليه وسلم ان لم يبت ففغت ان احسن ثمنها ثمانية قالت هر جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وان تبتم فاني لكم رهوس انما لم تسمعوا ولا تعلمون ولا تعلمون فضعيف واعطاه منكر لان العمل بالنصاح لا يحبطه الاجتهاد بل الردة ومحال ان يبيعه ما لم يرد ان يبيعه براءه او زعم انه قوي لا يصح ولزبت عن عائشة احتل انها انكرت البيع الى العطاء لانه من قول واذا اختلفت الجاهل رجوع الى القياس وهو مع زيد لان الساعة المشتراة الى اجل مال لم يمتد عليه ما شاء من شاءه من شاءه

(ما جاء في مال المملوك)

امانة من باع عن عبد الله بن عمران) اياه (عمر بن الخطاب قال من باع عبدا وله مال) أي للعبد في حيازة المال اليه يملك حتى يترعه السيد كنه اذ اياه قبل الاتراع (هنا له المبيع) نظرا في امه كنه مال باع منه وبهذا قال مالك وأحمد والشافعي في القديم وقال نبي المجدي كافي حنيفة لا يملك العبد شيئا أصلا لانه مملوك فلا يجوز ان يكون ماله كمالا والاضافة للاستعصاء والاتضاع الا لملك كمن الدابة وسرج الفرس ويدل له قوله هاهنا له المبيع فأضاف الملك اليه والى البائع في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد كله مملوكا لاثنين في حالة واحدة فثبت ان اضافة الملك الى العبد محاراي للاستعصاء الى المولى حقيقة أي للملك كذا قيل وفيه نظر فان الاستثناء بقوله (الا ان يشترطه المبيع) فمكون له يدل على انه يملك وهذا رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وأبو داود عن القعني كذا روى عن مالك موقوفوا رواه سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزهري عنه قال ابن عبد البر وهو أحد الأحاديث الاربعة التي اختلف فيها سالم ونافع فرفعها سالم ووقفها نافع اهـ ومرفى الصلاة والثاني واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أي يديه والثالث الناس كابل مائة لا تسكاد تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعيون العشر فرفع الاربعة سالم ووقفها نافع ورجح مسلم والنسائي رواية نافع هذا وان كان سالم أحفظ منه نقله البيهقي عنهما وكذا رجحها الدارقطني ونقل الترمذي في الجامع عن البخاري ان رواية سالم أصح وفي التمهيد انها أصواب وفي العلل للترمذي عن البخاري تصحيحهما جميعا واعلمه أشبه لان ابن عمر اذا رفعه لم يذكر اياه وهي رواية سالم واذا وقفه ذكر اياه وهي رواية نافع فتحصل ان ابن عمر رفعه من النبي صلى الله عليه وسلم فحدث به سالم ومعه من أبيه موقوف فحدث به نافع فحدث به سالم ورواهما وأما ما روى عنهما من غيرهما رواه النسائي من طريق سليمان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر بن قوط وبقار ضعيف قال الزهري والحفوظ انه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ورواه محمد بن اسحاق وغيره

قد استغل غلامى فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان (والامر عند ما فيم ابتاع) اشترى (رقية فاني صدقة واحدة) أى عقد واحد (فوجد في ذلك الرقيق عبداً مسروقاً ووجد بصد منهم عيباً أنه يتطرق فيما وجد مسروقاً أو وجد به عيباً فإن كان هو وجهه) أى أعلى وأحسن (ذلك الرقيق) أو أكثره ثمناً ومن أجله اشترى وهو الذى فيه الفضل (الزيادة لو سلم من العيب) فيما يرى الناس كان ذلك البيع مردوداً كله) ولا يجوز التسك بالباقي بحصته من الثمن (وإن كان الذى وجد مسروقاً أو وجد به العيب من ذلك الرقيق فى الشيء اليسير منه ليس هو وجهه ذلك الرقيق ولا من أحله اشترى ولا فيه الفضل فيما يرى الناس) أهل الخبر بذلك (رد ذلك الذى وجد به العيب أو وجد مسروقاً بعينه بغدر فحظه من الثمن الذى اشترى به لو ثلث الرقيق) وتثبت الباقي بثمنه

«(ما يفعل فى الوليدة اذا بيعت والشرط فيها)» بجله حاله أى والحال أنه فيها الشرط

(مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن عمر العيين (ابن عبد الله) يفتقها (ابن عتبة) بضمها وأبى كان الفوقية (ابن مسعود أخبره أن عبد الله بن مسعود أساع جارية من امرأته زينب) بنت معاوية أو ابنة عبد الله بن معاوية ويقال بنت أبى مائة (الثقفية) صحابة ولها رواية عن زوجها) واشترطت عليه أن لا أن يمتها ففى لى بأش الذى تبعها فساءل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب (مفعول سأل) فقال عمر بن الخطاب لا ترهبها وفيها شرط لا أحد) من فض القضى المقتضى لا أنت لم تملكها فلا يحل لك قربانها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لا يضر رجل ولادة الأوليدة أن شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء أمسكها وان شاء صنع بها ما شاء) كعتق وكناية وتدير والمراد أن لا يشوب ملكها شيء (قال مالك فممن اشترى جارية على شرط أنه لا يبعها ولا يهبها أو ما أشبه ذلك) من الشروط النسائية لمقدار البيع (فانه لا يبيح) لا يجوز (لشئ أن يسطرها ذلك أنه لا يجوز له أن يبعها ولا أن يهبها فإذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها مطلقاً كما قال مالك قد استثنى) شرط (عده فيها ما ملكه يذخيره فإذا دخل هذا الشرط) فى عقد البيع (لم يصلح) من الإصلاح ضد الفساد (وكان يباعها مكروهاً) أى موعا لفسادها بالشرط المناقض لما نصى العقد وعليه حل خبر نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط زاد ابن وهب فى روايه لموطأ قال مالك وإن اشتراها بشرط فوطئها فمكنتها فباع قيمته يوم باعها وتحل له بيدها فيما يستقبل

«(الزنى أن يضا رجل ولادة ولها زوج)»

(مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن عامر بن كريز بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى ولد فى عهده صلى الله عليه وسلم وأتى به إليه فتغل عليه وعوذه قال ابن حبان له صحبة وكان جواداً شجاعاً ميموناً ولده ابن خاله عثمان البصرة سنة تسع وعشرين فاقتمخ نواسان وكرمان وغيرهم أوله فى الجود اخذوا بكثرة ولا رواية له فى الكتب البصرة مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وخمسين وأبوه صحابى من سلة القحط وعاش حتى قدم البصرة على ابنه وهو أميرها (أمدى لعثمان بن عفان) أمير المؤمنين ذى النورين (جارية ولها زوج اشعها) عبد الله (بالبصرة فقال عثمان لا أقرها) تحرمتها (حتى يفارقها) زوجها فأرضى ابن عامر زوجها بفارقها) طلقها فمكنت لعثمان بعد المدة (مالك عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف ابتاع ولدهم) جارية من عامر بن عدى كما فى رواية سليمان عن ابن شهاب (فوجدها ذات زوج فردها) لأنه عيب

صفت منه أولا (قال مالك الامر ان يجتمع عليه عندنا ان كل من ابتاع وليدة فعملت) منه (أو عبدا
وأعنة وكل أمر دخله الفوت) مصدقات (حتى لا يستطاع رده) كالعتق والايلاذ المذكورين لا فائته
المقصود (فقامت البينة انه قد كان به عيب عند الذي باعه أو علم ذلك باعتراف من البائع أو غيره)
كشهادة ذي المعرفة بقدمه (فان العبد أو الوليدة يقوم وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه فيرد) من
البائع ثم تترى (من آمن فدرما بين قيمته صحيحا وقيمه وبه ذلك العيب) له ذلك على البائع (والامر
بجمع عليه عندنا في الرجل يشتري العبد ثم يظهر) يطلع (منه على عيب برده منه) أي يوجب له رده
(وقد حدث به عبد المشتري عيب آخر انه ان كان الذي حدث به مفسدا مثل القطع أو العور) بفحنتين
فقد هراحدى عينيه (أو ما أشبه ذلك من العيوب المفسدة) المتوسطة (فان الذي اشتري العبد بخير
النظر) أحبما إليه (ان أحب أن يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان بالعبد يوم اشتراه
وضع عنه) وزمه (وان أحب أن يغرم) بفتح الراء يدفع (قد رما أصاب العبد من العيب) المحادث
(ثم رما بعدة له ذلك) وخير المشتري دون البائع لسبق عيبه (وان مات العبد عند الذي اشتراه اقيم)
أي قوم (الهدية وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه) وبين صفة التقويم بقوله (فيستركم منه فان كانت
قيمة العبد يوم اشتراه بغير عيب ما نه دينار وقيمة يوم اشتراه وبه العيب ثمانون دينارا وضع عن المشتري
ما بين الثميتين) وهي العشرون في مثاله (واما تكون القيمة يوم اشتري العبد) ولوزادت أو نقصت
بعده (والامر لتجتمع عليه عندنا ان من رد وليدة من) أجل (عيب وجدهم أو كان قد أصابها) قبل
تفقه بالعيب (انها ان كانت بكر فاعليه ما نقص من ثمنها وان كانت ثيبا فليس عليه في أصابته شيء) لانه
كان ضامنا لها (وأصابه الثيب من الخفيف) والامر ان يجتمع عليه عندنا فبين باع عبدا أو وليدة
أو حيوانا بالبراءة) من العيوب سواء كان البائع (من أهل الميراث أو غيرهم فقد برئ من كل عيب فيما
باع) عائد على العبد والوليدة قال أنسب لما لك انك ذكرت البراءة في الحيوان قال انما يريد العبد ونحو
ذلك فبين مالك ان الحيوان دخل في درج الكلام قاله أبو عبد الملك وقال ابن عبد البر أفتى به مرة في سائر
الحيوان ثم رجع الى تخصصها بالريق (الا ان يكون علم في ذلك عيبا فكتمه فان كان علم عيبا فكتمه)
عن المشتري (لأنه معه تبرئة وكان ما باع مردودا عليه) أي ثبت للمشتري رده وأعاد هذا وان قدمه قريبا
لنسبته لعل المدينة فلا تكرر (قال مالك في المجارية تساع بالمجارية ثم يوجد باحدى المجاريتين عيب
ترده منه قال تمام) أي تقوم (المجارية التي كانت قيمة المجاريتين فيه تنظر كم غنما ثم تقام) تقوم (المجارتان
بغير العيب الذي وجد باحدهما تقامان صحيحتين سالتين ثم يقسم ثمن المجارية التي بيعت بالمجارية بين
عليهما بقدر غنما حتى يقع على كل واحدة منهما حصتها على المرتفعة) التي لا عيب فيها (بقدر ارتفاعها)
ربا دتها في الثمن لعدم العيب (وعلى الاخرى) المعبية (بقدر هاتمت نظر الى التي بها العيب فيرد بقدر الذي
وقع عليها من تلك الحصص ان كانت كثيرة أو قليلة) يعني لا فرق (وانما يكون قيمة المجاريتين عليه يوم
قبضهما قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤجره بالاجارة العظيمة أو الغلة القليلة ثم يجد به عيبا يرد
منه) أي من أجله (انه يرد به ذلك العيب ويكون له اجارته وغلته) ولو كثرت والتقيديا القليلة انما وقع
في السؤال (وذلك الامر الذي كانت عليه الجماعة) العلماء (ببلدنا) المدينة (وذلك لو ان رجلا ابتاع
عبدا فبين له دار قيمة بنائها ثمن العبد اضعا فاقم يوجده عيب برده منه رده ولا يحسب للعبد عليه اجارة) أي
اجرة (فيما عمل له فكذلك يكون له اجارته اذا أجره من غيره لانه ضامن له) ومن عليه الثمن له العدم
(وهذا الامر عندنا) بالمدينة وقدرى أبو داود وغيره عن عائشة ان رجلا ابتاع عبدا ما قام
عنده ما شاء الله ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل

* (ما جاء في ثمر المال ببيع اصله) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت بضم
 الهمزة وشذا الموحدة وتخفيفها والتأثير التلجج وهو أن يشق طلع الاناث ويؤخذ من طلع الذكور فيدز فيه
 ليكون ذلك باذن الله أجود مما لم يؤبر وهو خاص بالنخل وألحق به ما انعقد من ثمر غيرها (فثمرها) بمثناة
 وفي رواية فثمرها بمثناة وناء تأنيث (للأثع) لا للمشتري ويترك في النخل إلى المجذاذ ولا كما هم ما السقي ما لم
 يضر بالآخر فجعل الشارع الثمر مادام مستكافى الطلع كالولد في بطن الحامل إذا بيعت كان الحمل تابع لها
 فإذا ظهر بمنزلة حكمه ومعنى ذلك أن كل ثمر بارز يرى في شجره إذا بيعت أصول الشجر لم تدخل هذه الثمار
 في البيع (إلا أن يشترط المبتاع) أي المشتري أن الثمرة تكون له ويوافقه البائع على ذلك فيكون للمشتري
 فإن قيل اللفظ مطلق من أين يفهم أن المشتري اشتراط الثمرة لنفسه أوجب بأن تحقيق الاستثناء بين
 المراد وبأن لفظ المقتضا لا يدل أيضا عليه كما يقال كسب له ياله واكتب لنفسه ومفهوم الحديث أن لم
 يؤبر فالثمر للمشتري وفي حواشرها الساع لنفسه ومنعه قول الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة هي للبائع
 برت أو لم تؤبر ولا يترى مضافا إليه بعلمها عن النخل في المحال ولا يلزم الصبر إلى المجذاذ وأن شرط إبقائه
 إليه فسد البيع لأنه شرط لا يقتضيه العقد قال وتعلق الحكم بالأباراة للتنبيه به على ما لم يؤبر أو لا غير
 ذلك ولم يقصد به نفي الحكم كمنع ما سوى المالك كوروفيته ذلك يحتاج إلى دليل وقد رده بعضهم بأن التنبيه
 إنما يكون بالأدنى على الأعلى وبالمشاكل على الواضخ وما ذكر خارج عن نوحهين ورده إلا أن المذكور
 في الأصول أنه يكون أيضا بالأدنى على الأعلى وحاصل ما أخذ المذهب من أن مال الكا والشافعي استعمالا
 الحديث اعطاء أدنى إلى أي منطوقا مفهوم ما يسمى في الأصول دليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة الثابت
 منه نقيض حكم المطلق لم يكتف عنه غير أن الشافعي استعماله بالاختصاص وما لا يخص به الباع للمشتري كما مر
 وأبو حنيفة استعماله لفظا ومعنى ولا تسميه الأصاوين مقول الخطاب وهو التنبيه على مساواة حكم
 المسكوت عنه للمطوق وفيه حواش كثيرة النخل قال عياض ولا خلاف فيه وقد قال صلى الله
 عليه وسلم لا أنصار لاسلامكم أن لا تغفلوا فركوا التذكير فقصت الثمار فقال أنتم أعلم بأمر دنياكم
 وما حدثتكم به من الله فهو حق وواه البخاري هنا وفي شروط من عبد الله بن يوسف ومسلم
 عن يحيى كلهم عن مالك أنه ورأه أبو داود والنسائي في الشروط وابن ماجه في التجارات كلهم
 من طريق مالك وغيره

* (النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها) *

(مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار منفردا عن النخل
 نهى تحريم (حتى يبدو) بلا همز أي يظهر (صلاحها) ويقع في بعض كتب المحدثين بالالف في الخط
 وهو خطأ لأنها تحذف في مثل هذا الناصب وإنما اختلف في مثل زيد يبدو والاختيار حذفها أيضا قاله
 عياض (نهي البائع) ثلثا كل مال أخيه بالباطل إذا طاعت الثمرة كما أشار إليه في الحديث
 بعده (و) نهى (المبتاع) أي المشتري وفي نسخة المشتري ثلثا يبيع ماله فإن بدا الصلاح جاز وبه
 قال الجمهور وروى صحيح الحنفى البيع حالة الإطلاق قبل بدو المصالح وبعده وأبطل شرط الإبقاء قبله وبعده
 وبدق الصلاح في بعض حائظ كاف في بيع جيبه وفي بيع ما جاوره لا ما بعده عنه على المشهور وأما كفى بدو
 صلاح بعضه لأن الله امتن علينا بجعل ثمار لا تطيب دفعة واحدة طالة لزمن التفكه فلا يعتبر البيع
 لا أدى إلى أن لا يباع شيء قبل كل صلاحه أو يباع الحبة بعد الحبة وفي كل منهما حرج على من يبيع

طريق اللبث عن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه فزاد على ما هنا فثبتين الأصفر من الأحمر (قال مالك
والأمر عند ما يبيع البطيخ) بكسر الباء وتقديم الطاء عليها الغنة (والقضاء) بكسر القاف أكثر من
ضمها وهو اسم لما يقول له الناس الخيار والعجور والفقوس وبعضهم يطلقه على نوع يشبه الخيار (والخربز)
بكسر الميم وسكون الراء وهو حدة مكسورة فزاد من البطيخ معروف شبيه بالحنظل أملس
مدور رأس رقيق الجلد قاله البوني (والجوزر) بفتح الجيم وكسر هاء الغنة الواحدة جزرة معروف قال أبو عمر
الجوزر ليس في أكثر الموطآت لأنه باب آخر من بيع الغائب والمغيب في الأرض (إن يبعه إذا بدا صلاحه
حلال جائز) مما يعني حسنه اختلاف اللفظ (ثم يكون للشري ما يثبت حتى يتقطع ثمره ويهلك) بكسر
اللام (والس في ذلك وقت يؤقت وذلك أن وقته معروف عند الناس وربما دخلته العاهة فقطعت ثمرته
فدل أن يأنى ذلك الوقت) المعلوم للناس (فإذا دخلته العاهة بجائحة تبلغ الثلث فصاعدا كان
ذلك موضوعا عن لئد ابتاعه) اشتراه فإن قصص عن الثلث لم يوضع لمجرى العادة أن الهواء لا بد
أن رمي بعض الثمرة وبأكل الطير منها ونحو ذلك فقد دخل المبتاع على إصابة اليسير واليسير المحقق
مادون اثنتي عشرة روي بن وجب مرفوعا إذا باع المرء الثمرة فأصابته عاهة فذهبت بثلث الثمرة فقد وجب
على صاحب المال الصباغ وحمل به وقاله كثير من الصحابة وإن كان ظواهر الأحاديث وضع الجائحة
مطلقا كما قال الشافعي

«ما جاء في بيع العربية»

برنه فعلة قال الجمهور بمعنى فاعلة لأنها عربيت بأعرامها لكها أي أفرادها من باقي النخل فهي عارية
وقيل بمعنى مفعولة من عراه يعرفه إذا أنه لان مالكها يعرفها أي يأتها فهي معروفة وجمعها عرايا وهي
لغة النخلة وعسرها مالك فقال العربية أن يعرف الرجل الرجل نخلة ثم يأتها بدخوله عليه فخص له
أن يشترى منها بمراسته ابن عبد البر وعلمه البخاري وهو في المدونة من رواية ابن التاسم وقال الباجي
العربية النخلة الموهوب ثمرها وفي البخاري عن سعيد بن جابر العرايا تمر يوهب نخلة قال الأبي وإطلاق
روايات الحديث بإضافته البيع إليها يمنع تفسيرها بأنها هبة الثمر وأنها النخلة فالصواب تفسيرها بأنها
ما منع من ثمر النخل كما دل عليه كلام الباجي (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص بهمرة مفتوحة قبل الرأ من الأرخاض) (صاحب العربية)
فتح المهملة وشدة التحتية الرطب أو الغب على الشجر (أن يبيعها بخمرها) بفتح المعجمة قال النووي وهو
أشهر من كسرها فن فتح قال هو مصدري أي اسم للفعل ومن كسر قال هو اسم للشئ المخروص وقال
القرطبي الزاوية بالكسر فصاحله ما نه يروى بالوجهين واسكان الرأ فهو هلة زاد في رواية القعني
عن مالك عند الطبراني كيلة واسلم من رواية يعقوب بن سعيد عن نافع بإسناده رخص في العربية يأخذها
أهل البيت بخمرها تمرا يأكلونها رطبا والحديث رواه البخاري عن القعني ومسلم عن يحيى كلاهما عن
مالك به وتابعه يعقوب بن سعيد الأنصاري عند الشيخين وعبيد الله وأيوب عند مسلم وموسى بن عقبة عند
البخاري ثلاثهم عن نافع وفيه من لطائف الأسناد صحابي عن صحابي (مالك عن داود بن الحصين)
بهمزتين مصدري الأموي مولاهم أبي سليمان المدني ثقة إلا في عكرمة ورمي برأى الخوارج لكن يمكن
داعية ورواه ابن معين والنسائي والعلوي وكفي برواية مالك عنه توثيقا (عن أبي سفيان) قبل اسمه وهو
وقيل قريمان (مولي) عبد الله (بن أبي أحمد) اسمه عبد الله إضافة ابن جحش الأسدي الصحابي أبي
زيد أم القعني (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص بهمرة قبل الرأ الساكنة

لا تفعل (بيع المجمع) التمراردي (بالدراهم ثم ابع) اشتر (بالدراهم) تمرا (جنيا) فلا يدخله ثوبا
 فيها عما فعل وعذره فلم ينفه ولم يرد فعله السابق لانه فعله باجتهاد قبل نزول آية التمراردي قبل ان ينقذ
 اليه صلى الله عليه وسلم بالنهي عن التفاضل ولما سأل عن فعله اعلم بما أحدث الله فيه ولم يرد به عذره
 وجاء عن بنزل رأى سعيد انه صلى الله عليه وسلم أمر بدها البيع قاله ابن عبد البر رأى بدها بدها بعد
 نزول النهي عن التفاضل فلا يخالف ما قبله بدها من تعدد القصة كما في غيره (مالك عن
 عبد الحميد) بالمعجزة ثم لم يردوا بصريح ما في رواية الموطأ عند عبد بن حمزة
 حيم وهو المعروف وكذلك ذكره البخاري المعين وهو الواب والمثني لدى لاشك منه والاول سقط قاله
 أبو عمر (ابن مهمل) بالتصغير روح الزبائت عند الله الذي يقول منه عمر بن ربيعة
 فيها المسح لثريا سبي ر * عمر الله كيف يا ثقيان
 هي شامة دامالست انت * مهمل اذا استقل عيان

(ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهري ثقة روى عنه مالك وابن عبيدة وسليمان بن بنزل والدراردي
 وله مرفوعا في الموطأ هذا الحديث الواحد (ابن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد) حكاه ابن سعد
 بسكونها بن مالك بن سنان (الزهري) البخاري بن البخاري (وعن أبي هريرة) عبد الرحمن بن جهمر
 أو عمرو بن عامر قولان مرجحان قال أبو عمرو كوفي هريرة لا يوجد في غيره رواية عبد بن حمزة وعما المحفوظ
 عن أبي سعيد كما واه قدادة عن ابن مسعود ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعقبة بن عبد الغفار عن
 أبي سعيد أنه وهي زيادة من ثقة غيرهما فيه فيستشاذة كما انما جاء في قوله المحفوظ انما قاله الشاذ
 ولذا لم يثبت الشيخان له في رواية الحديث ومن قسره على أبي سعيد فقد قصر فلا ينسب به على من
 ذكرهما وكما ان ابن عمر راى منه رواه ذلك قبل في الاسناد كما ان الحديث محفوظ عن أبي سعيد
 وأبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسل رجلا) عوسا وادفعه الواو ابن سريه بمجهدين يور
 عطية كما سماه الدراردي عن عبد الحميد عند أبي عوانة والدارقطني (على خبير) في حله أمير اعلموا
 (فيما عرجني) بجمع فتوحه ونون مكسورة وثقافة ساكنة ووحدة بوع من أعلى القريش
 الكبيس وقيل الطيب وقيل صاحب وقيل لدى خرج منه حقه ورديه وقيل الذي لا يخطأ بعينه
 (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خبير هكذا قال لا والله يا رسول الله يا أحد الساع
 من هذا) المجنب (بالساعين) من المجمع كما زاده سليمان بن بلال عن عبد الحميد عن الشيعيين
 (والصاعين) من المجنب (بالثلاثة) من المجمع وفي رواية بثلاث بدون ناء وهما جاثران لان الصاع
 يذكر ويؤث (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بيع المجمع) يقع فسكون التمراردي المجمع
 من أنواع مختلفة (بالدراهم ثم ابع) اشتر (بالدراهم) تمرا (جنيا) ليكون صفقة بين فلا يدخله
 الزبائلس هذا حله في بيع الربوي بحجسه متفاضلا لانه حرام بل توصل الى تحصيل تلكه وفي رواية سليمان
 ابن بلال فقال لا تفعلوا ولكن مثلا مثل ابي عوانة واشتروا بتمته من هذا وكذلك الميزان قال ابن عبد البر
 كل من روى عن عبد الحميد هذا الحديث ذكر آخره وكذلك الميزان سوى مالك وهو امر مجمع عليه لا خلاف
 بين أهل العلم فيه وأجمع وأعلى ان التمراردي لا يجوز بيع بعضه ببعض الامثلة مثل سوا الطيب والدون
 وأنه كله على اختلاف أنواعه واحد وأما كون من سكت من الرواية عن فتح البيع المذكور فلا يدل
 على عدم الوقوع وقد ورد الفسخ من طريق أخرى عند مسلم في هذا التمراردي ومحملة تعدد القصة وان
 لم يقع فيها الزكاة كانت قبل حرمه بالفضل له ما في الحديث من أجاز بيع الطعام من رجل بغير
 وسامع بذلك التمسك بما قبله لا ينافي ويحتمل فيه ما في بيع الطعام ولا ينافي فيه من غيره

حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاوجه وقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل (مبتاع الثمرة
 رب الحائط) البستان ولم يسم واحدا منهما (أن يضع) يسقط (له) لاجل النقص شيئا من ثمنه
 (أو أن يقبله فحلم أن لا يفعل) الوضع ولا الاقالة (فذهبت أم المشتري الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تألى) بالهمز وشذ اللام حلف ما الغاني النهي
 (أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الحائط فأتى) هو (رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 هوله) قال مالك في العتبة لا أدري قوله هوله هل الوضعية أو الاقالة وهذا الحديث وصله الشيخان
 بمعناه من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة قالت سمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم وإذا أحدهما يسد وتوضع الآخر ويسد ترفقه في شيء
 وهو يقول والله لا أفعل فخرج عليهما صلى الله عليه وسلم فقال ابن التائي على الله لا يفعل المعروف
 فقال يا رسول الله أنا وله أي ذلك أحب وجمع عياض بينه وبين رواية الموطأ بأن يكون سمع
 أصواتهما ولم يتبين كلامهما فجاء أم المشتري فأخبرته فخرج (مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز
 قضى بوضع المجاشعة قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا والمجاشعة التي توضع عن المشتري أثنت فصاعدا
 ولا يكون مادور ذلك جاشعة) لدخول المشتري على رمي الهواء وأكل الطير وتحوذ ذلك والبسير مادون
 الثلث كما ترقبها

* (ما يجوز من استثناء الثمرة) *

مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن التماس بن محمد كان يبيع تمر حائطه ثم يستثنى منه (ولم يبين قدر
 ما كان يستثنى) (مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن جده محمد بن عمرو بن خرم باع تمر حائط له يقال له)
 أي يسمى الحائط (الافراق) بفتح الفاء وسكون الفاء وآخرة قاف موضع بالمدينة (بأربعة آلاف
 درهم واستثنى منه ثمانمائة درهم تمرا) وهي دور الثلث (مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن
 حارث أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن كانت تبيع تمرها وتستثنى منها) ولم يبين قدر ما كانت تستثنى (قال
 مالك المراجعة مع عليه عندنا أن الرجل إذا باع تمر حائطه أن له أن يستثنى من تمر حائطه ما بينه وبين
 ثلث الثمر لا بعد ذلك) يتعداه (وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك) أي يجوز (وأما الرجل يبيع تمر
 حائطه ويستثنى من تمر حائطه تمر نخلة أو خللات يحمها أو يسمي عددها فلا يرى بذلك بأساً) شذذ أي
 يجوز (لأن رب الحائط إنما استثنى شيء من تمر حائط نفسه) فهو عالم به (وإنما ذلك شيء احتجبه)
 أي خفيه (من حائطه وأمسكه لم يبعه وباع من حائطه ما سوى ذلك) وهذا مريح في أن
 المستثنى مبيع

* (ما يكره من بيع الثمرة) *

(مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار) مرسل قال ابن عبد البر وصله داود بن قيس عن زيد بن
 عطاء عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثلاً مثل (مصدر
 في موضع نحل أي موزونا وفي رواية بالرفع) (فقيس له أن عاملك على خبير) سواد بن غزيرة كما يأتي
 (بأخذ الصاع) من التمر المجيد (بالصاعين) من التمر الذي (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ادعوه لي فدعى له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله
 لا يدعوني الجنب) بفتح الجيم وكسر الهمزة وسكان التنية هو حدة نوع من حدة التمر (الجميع) جمع
 الجيم وسكون الهمزة ثم ردي مجموع من أنواع مختلفة (صاعا صاعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قال الحنفى والث - فعلى وصيه المالكية وأجابوا بأن الحديث مطلق لا يشتمل ما ذكره فإذا عمل به في صورة
سقط الاحتجاج به فيما عداها باسجاع الاصوليين وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل وابتع من اشترى الجمع
بل حرج لشكرهم غير متعرض لعيب البائع من هو فلا يدل على المذمومة وقال ابن عبد البر يبيع التمر الجمع
بأكثرهم وشراءه بخفيف بها من رجل واحد في وقت واحد يدخله ما يدخل الصنف في بيع الذهب بدراهم
ويشترى من درهم من رجل واحد في وقت والمرامى في ذلك كلمة واحدة فانك يكره ذلك على أصله وكل من
قال بالدرهم كذا في غيره يرامى الس - لامة في ذلك لا يصح بيعا وان فقد الا يتيقن وقصد اه ودكر
بعضهم ان الشافعية استدلوا به على جواز الحيلة في بيع الربوي جنسه متفاضلا ان يبيعه من صاحبه
بدرهم او عرض ويشترى منه بدرهم او يقرض كل منه صاحبه ويريه او ينوها او يهب الفاضل
ما لا يملكه لصاحبه بدينه بدينه ما عداه عا يساويه فكل هذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراضه
وهو ما عداه لا يشترط في كونه اذا لم يملكه لان كل شرط افسد التصريح به العقد يكره اذا نواه كماله
بروح غيره ان ياتي به بعد ان قصد ذلك كره ثم هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه
مختلف لانه حرام بر حيل في تمليكك لتدصيل ذلك في التعبير بذلك تسمع اه ورواه البخاري فباع
قديمة وفي نوته عن عبد الله بن يوسف وفي المغارى عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كلهم عن مالك به
وبناء على ما بين الدال عند الشيخين (مالك عن عبد الله بن يزيد) بتحذره قبل ان يراى الخزومي مولاهم
المسمى ردا شافعي ربه صعب وغيرهما مولى الاسودس سعيان (ان زيدا ابا عياش) بتحذرية ومجبة
كسبه واسم ابيه عياش لما روى باهى صدوق نقل عن مالك انه مولى سعد بن ابي وقاص وقيل انه
مولى بني مخزوم قال ابن عمر روى عنه بعضهم انه مجهول لا يعرف ولا يدكر الا في هذا الحديث ولم يرو عنه الا
عبد الله بن يزيد هذا الحديث فقط وقيل بل روى عنه ايضا عمران بن اسد وقيل ان ابا عياش هو ابن
عياش بن الربيع وسمه عبد الله بن زيد بن اسامت صحابي صبر حفظ عنه صلى الله عليه وسلم وشهد معه
المصل مشاهدا اه (أخبره انه سأل سعد بن ابي وقاص عن) بيع (البيضا) أى الشعر كجورد
يوجه ا حرو لا خلاف فيه عن مالك ورواه وكيع فقال عنه الذرة ولم يقله غيره والبيضاء عند العرب الشعر
والشعر عندهم البر قاله ابو عمر (بالس) بضم السين واسكان اللام حب بين الحنطة والشعر ولا قشر
له كقشر الشعر فهو كالحنطة في ملاسته وكالشعر في طبعه وبرودته قاله الازهرى وقال الجوهري قيل انه
صرب من الشعر لا قشر له ويكون في الغور والمجبار (فقال له سعدايتها ما فضل) قال مالك
أى اكثر في الكيل ويدل له احتجاج سعد (فقال البيضا) أى الشعر (فنهاه عن ذلك) أى
بيعهما بهما متفاضلا لا لتقاربهما في المنفعة والحلقة وغيرهما (وقال سعد) محتجبالفتواه بالمنع
(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم) لمن حوله كافي رواية (أيقض الرطب اذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك) لعدم التماثل
فقال سعد ما سئل عنه من الشعر والذات على ما سئل عنه المصطفى من التمر بالرطب بجماع
تقارب المنفعة

*** (ما جاء في المزينة والمحاولة) ***

بضم الميم معاكلة من الزين وهو الدف الشديد ومنه الزبانية ملائكة النار لانهم يرتبون الكفرة فيها أى
يذمونها ويقال للحرب زبون لانها تدفع ابناءها للموت وناقمة زبون اذا كانت تدفع خالها عن الحرب
سمى به هذا البيع المخصوص لان كل واحد من المتبايعين يرتب أى يدفع الآخر عن حقه من الزينة
وقد أحدهما على ما كرهه الآخر فخص أحدهما على فتح البيع والاخر على مضائه والمحاولة

[illegible]

(إذا كان من صنف واحد) لا دخول ربا العسل والنساء (وإن كانا من صنفين مختلفين ولا بأس ببيعهما)
 (ثان بوحيد يد) أي مناجرة (ولا يصلح إلى أجل) ربا النساء (وما كان منها لا يبيس ولا يذخر
 وإنما ذكر كل رطلها ثمة المصحيح والقضاء والخبرين) بـ كسر المجهمة وري آخره نوع من البطح (والمحزر
 ولا ترح) ضم الميمرة وشذ المجيم فأكهة معروفة الواحدة أترحة وفي لغة ضعيفة تريح قال الأهرى
 والأولى هي التي تكلم بها لعمري وارتضاء المحبون (والموز) الفاكهة المعروفة الواحدة موزة (رزمان)
 فعال وزنه فملمة ولد يصرف فارسي به متنع جلاء على الأكثر الواحدة رماية (وما كان مثله
 يبيس لم يكن فأكهة بعد ذلك وليس هو) وفي نسخة مثل ما (يذخر ويكون فأكهة فأكهة فأكهة
 أحدهما أن يؤخذ منه من صنف واحد إن كانا أحديهما فإذ لم يدخل فيه شيء من الآخر فانه
 لا بأس به) أي يجوز

(بيع الذهب بالورق عينا وبهرا)

حالان من الذهب فانه لم يكن من الذهب غير مصروب فإن صرنا بمره فهو عين (مالك عن يحيى بن
 سعيد) الأندلسي (ابن قال) مرسل ورواه ابن وهب عن الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن يحيى بن
 سعد به حديثهما أن عبد الله بن أبي سلمة حدثه أنه باعه أن رسول الله فذكره قيل إن شيخه عبد الله بن
 الهذلي يروي عن ابن عمر وعنه زعم البخاري به والذهب العزيز بن أبي سلمة قاله أعلم قاله أبو عمر (أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص وسعد بن عباد كراواه يعقوب بن شيعة وغيره
 باسناد صحيح عن فضالة قال كانوا يوم خيبر جعل صلى الله عليه وسلم على لغنائم سعد بن أبي وقاص وسعد بن
 عباد (أي ما آتية من المعاني) أي مغنم خيبر (من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا
 أو كل أربعة بثلاثة عينا) شك الراوي (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أريدكم أفرادا) ما بعنا
 وفيه أمر لا مام ببيع المعاني إذا رأى ذلك ويقدم الثمن وإنما رد البع ولم يأمرهم له على خيبر لما باع
 صاعين بجمع بصاع من جنب باز لا احتمال أن مباح الآتية موحوده لم يوحده بمختلف مباح الجمع أول
 يتقدم نهى قبل بيع الجنب فلا يصح بخلاف الآتية وإنما بيعت قبل كسرهما لأن المشتري لا بد له من
 كسرهما ولا يقيم بالاتفاق بها الحديث الذي يشرب في آية العصة فأنما يخرج في طنه نارحهم (مالك
 عن مرسى بن أبي تميم) المدني ثقة له في الموطأ أمر فو هذا الحديث الواحد (عن أبي الحباب) بضم
 المهملة وموحدين بينهما ألف (سعيد) بكسر العين (ابن يسار) المدني ثقة متقن (عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الديار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما) أي زيادة فيجرم
 الربا في الذهب والفضة لعل الثمنية الغالبة فالرويان المتحد جنسهما كذهب بذهب وفضة بفضة يحرم
 فيهما التفاضل وكذا النساء والتفرق قبل التبايض وقد زاد في حديث علي عند ابن ماجه وصححه
 المحاكم عقب قوله لا فضل بينهما فمن كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ومن كانت له حاجة بذهب
 فليصرفها بالورق والصرف هاهنا وههنا رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك وتابعه سليمان بن
 بلال عن موسى به عند مسلم أيضا ورواه النسائي من طريق مالك وغيره (مالك عن نافع) مولى ابن عمر
 (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب
 إلا مثلا بمثل) أي الأحال كونها ما قائلين أي متساويين أي مع التحلول والتفاضل في المجلس (ولا
 تشقوا) بضم القوفية وكسر الشين المعجمة وضم الفاء المشددة من الاشتقاق أي لا تفضلوا (بشيء من
 الذهب) فالتشقي بالكسر زيادة (ولا تبعوا الورق بالورق) بكسر الراء فيهما الفضة بالفضة

أبولدرء) عومر وقيل عامر بن قيس الانصاري صحابي جليل جاهد أول مهاجديه أجد ما ب في خلافة
عثمان وقيل عاش بعد ذلك (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الامتلاء مثل) أي
سواء في القدر (فقال معاوية ما أرى مثل هذا أبدا) إما لأنه حمل النبي على المسبوك الذي به التعامل
وقيم المتلفات أو كان لا يرى ربا الفضل كابن عباس (فقال أبولدرء من يعذري) بكسر الهمزة والميم
(من معاوية) أي من يلومه على فعله ولا يلومني عليه أو من يقوم به نرى إذا جازيته بسبعه ولا يلومني
على ما فعله به أو من ينصرتي يقال عذرتك إذا نهته (أنا أخرجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويخبرني عن رأيهم أنف من رد السنة بأثره وصندوق العطاء شيق عن مثل هذا وهو عندهم عظيم رد السن
بأثره) (لا أسا كنت بأرض أنت بها) وحادثهم أن يسحروا لم يسمع منه ولم يضعه وليس عداه من
الهجرة المكروهة ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن لا يكلموا كعب بن مالك حين تخاف عن
غزوة تبوك وهذا أصل عند العلماء في بجانة من ابتدع وهجرته وقطع الكلام عنه وقد رأيت من معهود
رجلا يفتك في جنازة فقال والله لا أكلت أبقاها أبو عمر (ثم قدم أبولدرء) من أشم (على عمر بن
المخاطب) المدينة (فذكر ذلك له فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية أن لا يسمع ذلك الامتلاء مثل وزنا
بوزن) بيان لقتل قال أبو عمر لا أعلم أن هذه القصة عرفت لمعاوية مع أبي الدرء إلا أن هذا الوجه وأما
هي محفوفة لمعاوية مع عبادة بن الصامت والطرق متواترة بذلك عنهما (والاستناد صحيح وإن لم يرد
من وجه آخر فهو من الأفراد الصحيحة والجمع ممكن لأنه عرس له ذلك مع عبادة وأبي الدرء) (مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمران عمر بن الخطاب قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الامتلاء مثل) أي متساويا
(ولا تشعوا) أي تفضلوا بهن -ها على بعض ويطلق الشفاعة أيضا على انتقص وهو من اسماء الامتلاء
(ولا تتبعوا الورق بالورق) أي الفضة (الامتلاء مثل) بكسر فسكون فيهما (ولا تشعوا) تزدوا
(بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالذهب أحدهما غائب) عن المجلس (والأخبار) أي حاضر
وهذا تقدم مرفوعا عن أبي سعيد وذكر هذا الموقف إشارة لاستقرار العمل به ولزيادة قوله (وإن استنظرك
إلى أن يلج) يدخل (بيته فلا تنظره) لا تؤثره (إني أخاف عليكم الرماة) فتح الرماة والميم والمد (والرماة
هو الربا) أي الزيادة والتأخير وفي رواية الرماة يقال أرمي على الشيء وأرني إذا زاد عليه (مالك عن عبد الله
ابن دينار عن عبد الله بن عمران عمر بن الخطاب قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الامتلاء مثل ولا تشعوا
بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الامتلاء مثل ولا تشعوا بعضها على بعض) إعادة لافادة أنه رواه
عن شيخين ولم يجمعهم إلا لاختلاف لفظهما في قوله (ولا تتبعوا ما شئ غائب) (فإن نافع قال ولا
تتبعوا الورق الخ) ومالك يحافظ على الفاظ شيخه وإن تعد معناها واللفظ الثاني طبق المرفوع السابق
والأول بمعناه (وإن استنظرك) طلب تأخيرك (إلى أن يلج بيته فلا تنظره) أي أخاف عليكم الرماة (مالك
(والرماة هو الربا) الظاهر أن هذا التفسير من ابن عمر لا يتفق نافع وابن دينار عليه ففيه حرمة ربا النساء
أي التأخير وإن قل وهو المشهور ومذهب المذنبية وخفف القليل مالك في الموازية (مالك أنه بلغه عن
القاسم بن محمد بن الصديق) أنه قال قال عمر بن الخطاب الدينار الدينار والدرهم بالدرهم والصاع
بالصاع المعروف (الصاع) من الرويات كما تقع (ولا يباع كالي) بالهمزة (أي مثل) (بناجر) أي
حاضر (مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول لا يباع إلا في ذهب أو فضة أو ما يكال أبو ذؤيب
بذلك أو يشرب) كما قيل في ذلك الحديث النبوي (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
عن رجل قال قلت لابي عبد الله (صلى الله عليه وسلم) ما أحب أن يباع في ربح أو خسر قال
كان في المدينة تسعيرها يسعير في الأرض ولا يسعير في النعمان ثم قال قلت لابي عبد الله (صلى الله عليه وسلم) ما أحب أن يباع في ربح أو خسر قال

كونهما (مثلاً بمثل) بكسر الميم أي متماثلين (ولا تشقوا) أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبعوا
 منها شيئاً غائباً) أي مؤحلاً (بناجز) بنون وجيم وزاي أي بحاضر فلا بد من التقابض في المجلس وفيه
 ان الزيادة وإن كانت حرام لأن الشفوف الزيادة القليلة ومنه شفاقة الأناء وهي البقية القليلة من الماء
 ولا خلاف في منع الصرف المؤخر إلا في دينار في ذمة أخذ صرفه الآن أو في دينار في ذمة وصرفه في ذمة
 أخرى فيتقاصان معاً فذهب مالك وأصحابه إلى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الذمة وأن يتناجزا في
 الجنس وأجاز أبو حنيفة وأصحابه الصورتين وإن لم يحل ما في الذمة فيهما مراعاة لبراءة الذم وأجاز الشافعي
 وابن كنانة وابن وهب الصورة الأولى دون الثانية قاله عياض ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف
 ومسلم عن يحيى كلاًهما عن مالك به ورواه الترمذي والنسائي أيضاً من طريق مالك (مالك عن حميد بن
 قيس المكي) أي صفوان القاري الأعرج من رجال الجماعة (عن مجاهد) بن جبر بفتح الجيم وسكون
 الموحدة أي الحجاج المخزومي مولا هم المكي إمام في التفسير وفي العلم مات سنة إحدى وأربعين أو ثلاث
 وأربع ومائة وله ثلاث وثلاثون سنة (أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر) بن الخطاب (فجاءه صائغ)
 هو وردان الرومي كما أخرجه ابن عبد البر من طريق ابن عيينة عن وردان أنه سأل ابن عمر (فقال يا أبا
 عبد الرحمن) كنية ابن عمر (إني أصوغ الذهب) أجعله حلياً (ثم أبيع الشيء) المصوغ (بأكثر
 من ورثته فاستفضل) استبقى والسين للتأكيد (من ذلك قدر عمل يدي فنهاه عبد الله عن ذلك) للربا
 (فجعل الصائغ يردد) بعيد (عليه المسألة) المذكورة (وعبد الله ينهاه عن ذلك حتى انتهى إلى
 باب المسجد وإلى دابة يريد أن يركبها) شك الزاوي (ثم قال عبد الله بن عمر الدينار بالدينار والدرهم
 بالدرهم لا فضل) زيادة (بينهما هذا عهد) أي وصية (نبينا) صلى الله عليه وسلم (الينا وعهدنا
 إليكم) وقد بلغناكم قال أبو عمر قوله الدينار بالدينار الخ إشارة إلى جنس الأصل لا إلى المضروب دون
 غيره بدليل إشارته ابن عمر الحديث على سؤال الصائغ له عن الذهب المصوغ وبدليل قوله صلى الله عليه
 وسلم الفضة بالفضة والذهب بالذهب مثلاً بمثل وزنا بوزن ولا أعلم أحداً حرم التفاضل في المضروب من
 الذهب والفضة بالدرهم دون التبر والمصوغ منه مما لا ما جاء عن معاوية والاجماع على خلافه قال وفي
 قوله نبينا تصریح بالمراد في قوله في رواية ابن عيينة هذا عهد صاحبنا فقول الشافعي يعني به أبا عبد الله
 على أصله لأن صاحبنا يحمل على أنه أراد النبي صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر ويحتمل أنه أراد عمر فلما
 قال مجاهد عن ابن عمر عهد نبينا فسر ما جعل وردان وهذا أصل ما يعتمد عليه الشافعي في الآثار لكن الغلط
 لا يسل منه أحد وإنما دخلت الدخالة على الناس من جهة التقليد لأنه إذا تكلم العالم عند من لا ينعم النظر
 بشئ كتبه وجعله دينار بدله ما خالفه دون معرفة وجهه فيقع الخلل اهـ (مالك أنه بلغه عن جده)
 وصلى الله عليه وسلم من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن (مالك بن أبي عامر
 أن عثمان بن عفان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الدينار بالدينار ولا الدرهم
 بالدرهمين) فيحرم ربا الفضل ولو قل فيحتمل أن يكون الذي بلغه ابن وهب أو مخزومة بن بكير (مالك
 عن زيد بن أسلم) العدوي مولا هم المدني (عن عطاء بن يسار) بتحتية ومعه حنيفة (أن معاوية بن
 أي سفيان) حذرت حرب (بائع سقاية) بكسر السين قيل هي البرادة يبردها الماء تعلق (من ذهب
 أو ورق) فضة (بأكثر من وزنها) قال ابن حبيب روى أصحاب مالك أن السقاية قلادة من ذهب فيها
 جواريس كاللؤلؤ القلادة لا تسمى سقاية بل هي حكاكين كبيرة يشرب بها كالسقاء القلادة
 وهي القلاطة تعلقها المرأة على خصرها فغيرها ابتاعها معاوية بثلاثة دنانير فأتى أبو حمزة عن الزواجر
 وابن حبيب أنه قال في الصلاة حين أنه جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مالك (فقال)

زيد بن أسلم في قوله تعالى أو أن يفعل في أموالنا ما نشاء قال قطع الدين بالبر والدرهم وقال غيره هو الجنس الذي كانوا يفقه لوجه وروى ابن أبي شبة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الأمر بأس قال أبو عيسى نأذره ابن (قال مالك ولا بأس أن يشتري الرجل) أو المرأة (الذهب بالفضة والعقصة بالذهب حر فإذا كان نيراً أو حلياً) بفتح فسكون مع رد حلي بضم هـ كسر (قد يصيح فأما الدرهم أم معدودة والدينار المعدودة فلا ينبغي) لا يحل (لأحد أن يشتري من ذلك جزأه حتى لم يعد) كل منهما (فإن اشتري ذلك حرافاً لم يرد به العور حتى يتركه عدو ويشتري جزأه وليس هذا من يوع المسلمين) يحرم محصول العور من جهتي الكمية والآحاد لا يرغب في كثرة آحاره ليسهل الشراء بها هكذا سلاه لا يمرى وعدد الوهاب وعماه اس مسلمة بكثرة ثم المين فيكثر العور ودرجوا زبيع الحلي واللؤلؤ وعبره حر فإذ حال (وأما ما كان يوزن من الثمن الحلي فلا بأس أن يباع ذلك حرافاً وإنما يتناع ذلك جزأه) حال كونه (كهيئة الحطة) الحرو ودهمها من الاطعمة التي تناع حرافاً ومثاله كمال فليس بابتياح ذلك حر فإذ حال (أب حور د كثر المعامل بالوزن لعدم قصده إمراده حيث د) (قال مالك من اشتري مصحفاً أو سبهاً راحاً ما في شيء من ذلك ذهب أو فضة بدينار أو درهم) متعلق بأشترى (فإن ما اشترى من ذلك وفيه الذهب بدينار فإنه بطرأ في قيمته فإن كان قيمته ذلك اثنين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك حائره بأس به إذا كان ذلك بدينار ولا يكره فدية تأخر) يشار إليه وصاهر إليه في الثلث وبه إلى قيمة المدعى مسوعاً وكذا هو ظاهر الموارد وقال ابن سبأ هو المذهب أن المصروف في ذلك بالوزن (وما اشترى من ذلك اللورق مما فيه لورق طرأ في قيمة) مصوعاً (فإن كان قيمة ذلك الدين وقيمة ما فيه من اللورق ثلثاً لم يكره) لا بأس به (بأن يكيد في أثر أو معاه لا كرهة) إذا كان ذلك راحاً أي مساعرة (وإذا رل إلى ذلك أمر الناس عندنا) بالمدينة

(ما حاق في لسرف)

(ما عر شهاب عن مالك بن أنس بن الحارث) مع المهاتس والمشتهة من عوف (انصرى) بفتح النور وله كثر المهاتس من بني نصر من معاوية في سعيه إلى له رؤية وأبوه صحابي وقال أحمد بن صالح إن مالك حجة رفاق سامة ورد أن بيت جماعة من أصحابه ردهم فيهم ودكر الوافدي أنه ركب الخيل في المشاة به وروى أنس بن عياض عن سلمة بن ورد عن مالك بن أنس قال كأخذ النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقل وحسب وجبت صحبة أحمد بن صالح قال في الاستيعاب لا أحفظ له خبراً في صحبته أكثر من ما رواه رايه عن حماد بن أسلم عن أنس بن مالك عن العشرة والعباس اه وقال البخاري وابن معين وأبو حنيفة الرري وابن حبان لا يسمي له صحبة قال ابن حبان من رعن أن له صحبة فقد رهم قال ابن منته وحديث سلمة عنه كأخذ النبي صلى الله عليه وسلم وهم صوابه عن أنس بن مالك أي كإرواه أبو يعلى من طريق ابن أبي الدنيا عن سلمة عن أنس وذكره ابن البرقي في من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه رواية وابن سعد فيمن أدركه ورآه ولم يحفظ عنه شيئاً وذكره أيضاً في الطبقة الأولى من التابعين وقال كان قديماً ولكنه تأخر إسلامه ولم يبلغنا أن له رؤية ولا رواية مات سنة ثنتين وتسعين في قول الجمهور وفيل سنة إحدى وهو ابن أربع وتسعين (أنه التمس صرفاً) بفتح الصاد واسكان الراء من الدراهم وفي رواية البخاري أنه قال من عنده صرف فقال طلحة أنا وأسلم من يصطرف الدراهم (بما تدينه) ذهباً كانت معاً (قال مالك) فدعا في طلحة بن عبيد الله (بضم الميم) أحد العشرة (فمترأوا منها) بأسكان الصاد للجنة أي شجاراً وساحدث البيع والثراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان

أن يرجع وصرح بأنها شرط المازري وابن محرز واختار شيخنا يعني ابن عرفة أنها ركن لتوقف حقيقتها عليها وليست بخارجة وظاهر كلام ابن القصار أنها ليست بركن ولا شرط وإنما التأخير مانع من تمام العقد فإن قيل لا يصح أنها شرط لأن الشرط عقليا كالحياة للعلم أو شرعا كالوضوء للصلاة شرطه أن يوجد دون الشروط والمناسخة لا توجد دون عقد الصرف فاصورة تأخيرها أوجب بأنها إنما هي شرط في الصرف الصحيح وهو متأخر عنها هذا وذهب الجمهور إلى أن التحريم إنما يختص بالسنة المذكورة الذهب والفضة والبر والتمر والمخ المعنى فيها فيقاس عليهما ما وجد فيه ذلك المعنى ثم اختلف في تعيينه فقال مالك والشافعي العلة في التقدين الثنية لأنهما أثمان المبيعات وقيم المتلفات فلا يقاس عليهما شيء من الموزون لعدم العلة في شيء منها والقياس إنما هو على العلة لأعلى الأسماء والعلة في الأربع عند مالك الأقييات والادخار والاصلاح وعند الشافعي الطعية فقص صلى الله عليه وسلم على أعلى القوت وهو البر وعلى أدناه وهو الشعر تنبيهها بالطرفين على الوسط الذي بينهما كسك وازرودخن وذرة وإذا أريد ذكر شيء بجملة فربما كان ذكر طرفيه أدل على استيعابه من اللفظ الشامل لجمعه كقولهم مطرنا السهل والجبل وضربه الظهور والبطن وذكر القروان كان مقالة لأن فيه ضربا من انتفكه حتى أنه يؤثر على وجهه الأقييات تنبيهها على أن ذلك المعنى لا يخرج عن باب ولا دخال ما شبهه وهو الزبيب ولما علم أن هذه الأقوات لا يصلح أقيياتها بلا مصلح حتى أنها دونته تكاد أن تلحق بالعدم ذكر المخ ونبه به على ما هو مثله في الاصلاح ولا يقتضات مفردا وفي الحديث فوائد كثيرة وأخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نويرة بن أبيه الليث وابن عيينة عند مسلم وغيره ورواه الأربعة من طريق مالك وبعده جماعة عندهم (قال مالك إذا اصطرف الزجل درهمين) وفي نسخة بدنانير (ثم وجد فيها درهمين راثعا) أي رديئا (فأراد رده انتقض صرف الدينار وردت عليه ورقة) فضته (وأخذ إليه دينار وفسره ما كره من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق وبالأهأهأ) أي أخذ (وقال عمر بن الخطاب) راوى الحديث (وأن الله ظرك إلى أن يبلغ بيته فلا تنظره وهو إذا رده عليه درهمان صرف بعد أن يفارقه كان بمنزلة الدين أو الشيء المستأخر فذلك كره) أي منع (ذلك وانتقض الصرف وإنما أراد عمر بن الخطاب أن لا يباع الذهب والورق والطعام كله عاجلا بآجل) أي مؤخر (فانه لا ينبغي أن يكون في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة) أي تأخير فحسن العطف اختلاف العبارة والهرب تفعل ذلك لتأكيد (وأن كان من صنف واحد أو كان مختلفا أصنافه) محرمه ربا للنساء إجماعا ونصا

* (المراطة) *

مفاعلة من الرطل ولم أجد له وبأذكرها وإنما يذكر الرطل وفي عرفنا بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا وهي المذكورة في حديث أبي سعيد السابق لا تبعوا الذهب بالذهب الحديث قاله إلا بي (مالك عن يزيد بن عبد الله بن قيس) بقاء ومهجة مصغرا (أنه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب) وبين الصفة بقوله (فيخرج ذهبه في كفة الميزان) بكسر الكاف والضم لغة ولما كفه عن الميزان قال لا أصحى كل متدبر قبل الكسر نحو كفة الأثمة وهو ما أخذ من رطلها وكفه الصائدي وهي حباته وكل ما استقبل في الصم نحو كفة الثوب حاشيته وكفة الزم وقيل بالوجهين في الجمع (وعن عاصم الذي يراطل ذهبه في كفة الميزان الأخرى فإذا اعتدل لسان الميزان أخذوا غطى) فخر المراطة بالصك في حديث القلاءة في مسلم ابن عذرة وأوجه في كفة وفي حوازم الصك برلان والجواز أصوب قاله المازري ورجح ابن القاسم لأناس بالصك في كفة واحدة من رطلها وأصوب ليقين المساواة

أي غيره (أقبح من غيره) من غيره...
 مالك في المشهور عنه...
 رموه ولا ترمي...
 قبضه...
 رويته حتى...
 راكم...
 تكلم...
 من حرام...
 سلم يوم...
 اساع...
 عمر بن...
 حمله...
 حش...
 صلب...
 من...
 فرغ...
 قبل...
 ولم...
 (يا مرون)...
 يعني...
 قل...
 وحفظ...
 ما وصلت...
 أحلب...
 المحرس...
 معالنه...
 فيه لا...
 كتب...
 قال...
 طعنا...
 بضم...
 الذي...
 عبد الله...
 ذلك...
 يا رسول...

لا تسع ما ليس عندك رواه أصحاب السنن (مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع جيل) بفتح الجيم وكسر الميم
واسكان التحتية ولام (ابن عبد الرحمن) المؤذن المدني أمه من ذرية سعد القرظ وكان يؤذن وسمع ابن
المسيب وعمر بن عبد العزيز وعنه مالك بواسطة يحيى وبلا واسطة والصواب أن اسم أبيه عبد الرحمن كما هنا
وقيل اسمه عبد الله بن سويد أو سودة ذكره ابن الجوزي (يقول سعيد بن المسيب أني رجل أبتاع من
الأرزاق التي تعطي) بفتح الألف فوقية (الناس) بالرفع نادر فاعل يعطي بفتح الألف والصب على أنه المفعول
الشأن أن تعطي بعوقية وبأث الفاعل صيرهي الناس (بالجار) بفتح محل معلوم بالساحل (ما شاء الله) في
الذمة بدليل قوله (ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون على إلى أجل فقال له سعيد أتريد أن توفهم من تلك
الأرزاق التي استفت فقال نعم فهذه عن ذلك) زاد غير يحيى في الموطأ قال مالك وذلك رأيت أي خوفهم من تلك
التساهل في ذلك حتى يشترط القبض من ذلك الطعام أو يسه قبل أن يستوفيه فخرج من ذلك للذرية التي
يحاف منها التطرق إلى المخدورون قلت قاله البوني (قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف
فيه) تأكيدهما قبل (أنه من اشترى طعاما برا أو شعرا أو سلتا أو ذرة) بذال معجمة (أو دخنا) بمهمله
(أو شيئا من الحبوب القطنية) السبعة (أو شيئا مما يشبه القطنية مما تجب فيه الزكاة) كتمر وزبيب وزيتون
(أو شيئا من الادم) بضمين جمع ادم بزيه كتاب وكتب ودليل أنه بلاغظ الجمع توكيده بقوله (كلها)
دون كاه (الزيت والسمن والعسل والخمل والمجن) بضم الجيم وسكون الباء على الاجود وضمها للاتباع
والثقل وهي أفنها ومنهم من خصه بالشعر (واللبن والشيرق) بفتح الألف وضم السين بفتح الألف وضم السين
السهم قال البوني وهو السيرج أيضا بالجيم (وما أشبه ذلك من الادم فإن المتابع لا يبيع شيئا من
ذلك حتى يقبضه ويستوفيه) عملا بعموم الحديث فإنه شامل للطعام الربوي وغيره وجمع بينهما
للاشارة إلى أن الروايتين بمعنى واحد ولأن كل رواية أفادت معنى لانه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيه
البائع ولا يقبضه المشتري بل يحبسها عنده لينفذه الثمن مثلاً أو أن الاستيفاء أكثر معنى من القبض
لانه إذا قبض البعض وحبس البعض لأجل الثمن صدق عليه القبض في الجملة بخلاف الاستيفاء

* (ما يكره من بيع الطعام إلى أجل) *

(مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ينهيان أن يبيع الرجل) أو المرأة
(حنطة بذهب إلى أجل ثم يشتري بالذهب ثم قبل أن يقبض الذهب) من مشتري الحنطة للثمة (مالك
عن كثير) بفتح ضده قبل (ابن فرقد) بفتح الفاء واسكان الراء وقاف ودال مهملة المدني نزيل مصر من
الثقات (أنه سأل أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الرجل يبيع الطعام من الرجل) أي إليه (بذهب
إلى أجل ثم يشتري منه بالذهب ثم قبل أن يقبض الذهب فذكره ذلك ونهى عنه) منعه (مالك عن ابن
شهاب بعجل ذلك) أنه كرهه (قال مالك وأسماني سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبو بكر بن محمد بن
عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بمهمله وزاي (وابن شهاب عن أن لا) زائدة لا تأكيدهما منعك
أن لا تسجد (يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري الرجل بالذهب ثم قبل أن يقبض الذهب من يبعه)
شذاباء (الذي اشتري منه الحنطة فأما أن يشتري بالذهب التي باعها) أي الذهب لانه يؤمن
بذكر (الحنطة إلى أجل) ثم (من غير باعة) المعبر عنه قبله يبيع بالتقيل لانه يقال لا يبيع ويبيع
(الذي باع منه الحنطة قبل أن يقبض الذهب ويحبل الذي اشتري منه الثمن على غيره الذي باع منه
الحنطة بالذهب التي عليه في الثمن فلا بأس بذلك لعدم التهمة) وقد سألت عن ذلك غير
واحد من أهل العلم فإجابته (ما لا بأس) والمعنى أنهم وافقوه على ما جاء به إسناده لأنهم

المنطقة بالورق جزافا والتمر بالذهب جزافا فهذا لال لا بأس به) لا كره ولا خلاف أولى (ومن صبر) بالانتقال (صبرة لمعام وقد علم كيلها ثم باعها جزافا وكنتم المشتري كيلها فان ذلك لا يصلح) لأن من شرط بيع التجزاف أن لا يعرف أحد المتبايعين (فإن أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام على البائع رده بما أي بسبب ما) كتمه كيله وغتره وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام وغيره ثم باعه جزافا ولم يعلم المشتري ذلك قال المشتري إن أحب أن يرد ذلك على البائع رده) وإن أحب لم يردده (وغيره) أهل العلم ينفون عن ذلك ولا يخبر في خبر قرص قرصين ولا طعم) أي كبير (بغيره) إذا كان بعض ذلك أكبر من بعض فاما إذا كان تمرى أن يكون مثله بمثل) كما إذا سكون فيه ما أي قدساوبا (ولا بأس به) أي يجوز (وإن لم يوزن) مبالغه (ولا يصلح مذكروا) صم الزاي (ومدلس بمدي رديده) مثل الذي وصفنا من التمر الذي يباع صاعين من كبس وصاعا من حذف بثلاثة أصوع من عجوة حين قال اصاحبه ان صاعين من كبس بثلاثة أصوع من العجوة لا يصلح) للربا (وهو ذلك الجبريد) فلا يفعه ذلك (وإنما جعل صاحب اللبن اللبس مع رده لئلا يحد فضل رده) أي زيادة (على ربه) صاحبه حين دخل معه اللبن) وذلك ممنوع (والدقيق بالحمضة مثله بمثل لا بأس به ذلك أنه أحسن الدقيق في الباعة بالمنطقة مثله بمثل) فإذا جاز ولو جعل نصف المذموم دقيقا ونصفه من حنطة فباع ذلك بمثل حنطة كان ذلك مثله الذي وصفنا لا يصلح) لا يجوز (لأنه مما أريد به فضل حنطة الحيدة حين جعل معها الدقيق فهو هذا لا يصلح) لا يجوز

(جامع مع نفعها)

(مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مرزوق) المخزومي سواه قال مولى ثقيف مال أوحاشه شيخ مدي صالح قال يحيى القطان لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات (أنه سأل سعيد بن المسيب فقال أي رجل ابتاع الطعام) وقوله (يكون من السكوك) جمع صك (بالمحار) يجيم الساحل المعروف سابقا للأكثر وابن القاسم والقيني قاله أبو عمر (فرما سمعته منه بدينار وفسد درهم فأضنى بالنصف طعاما فقال سعيد لا ولكن أعط أنت درهما واحد فبقيته طعاما) أصاب بقتله على التوسع (مالك أنه بلغه أن محمد بن سيرين كان يقول لا تتبعوا المح في سنده حتى ينفذ) أي يشتد حبه وفن الكجج عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو وعن السبل حتى يديم وأمن العاهة تنهى البائع والمشتري قال عياض فرق صلى الله عليه وسلم فأجاز بيع الثمار بأول الغيب ولم يجزه في الزرع حتى يتم طيبه لأن الثمار تؤكل غالبها من أول الطيب والزرع لا يؤكل غالبه إلا بعد الطيب (قال مالك من اشترى طعاما بدينار معلوم إلى أجل مسمى فلما حل الأجل قال الذي عليه الطعام اصاحبه ليس عندي طعام فبعتني الطعام الذي لك على إلى أجل فيقول صاحب الطعام هذا لا يصلح) لا يجوز (لأنه قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي) أي يقبض (فيقول الذي عليه الطعام اغرمه فبعتني طعاما إلى أجل حتى أقضيه) فهو هذا لا يصلح لأنه انما عطيه طعاما ثم يرد إليه فبصر الذهب الذي أعطاه من الطعام الذي كان له عليه وبصر الطعام الذي أعطاه مالا فيما بينهما ويكون ذلك إذا فعلاه بيع الطعام قبل أن يستوفي) فلم يخرجنا من التمس بهذه الجملة (قال مالك في رجل له على رجل طعام اشاعه منه وقرضه على أن طعام مثل ذلك الطعام فقال الذي عليه الطعام اغرمه أحياك على غريمي عليه مثل الطعام الذي لك على طعامك) متعلق بأهلك (الذي لك على) قال مالك إن كان الذي عليه الطعام طعاما اشاعه فأراد أن يحصل غريمه طعاما اشاعه فان ذلك لا يصلح

(مالك عن نافع عن سليمان بن يسار انه أخبره ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث) بن وهب بن
عبد مناف بن زهرة الزهري ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومات أبوه في ذلك الزمان فلذلك
عرف في الصحابة وقال الجعفي من كبار التابعين (ففي علف ذابته فقال اخلاصه خذ من حنطة أهلك
طعاما فابع بها شعيرا ولا تأخذ لاهله) لاتحاد جنسهما (مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد عن ابن
معيقيب) بضم الميم وفتح المهمله واسكان التختية وكسر القاف وسكور الياها اثمانية وموحدة ابن أبي
فاطمة (الدوسي) حليف بني عبد شمس ومعيقيب من السابقين الأولين هاجر المجرتين وشهد
المشاهد وولي بيت المال لعرومات في خلافة عثمان أو علي وله ولدان الحارث ومحمد روي عنه (مثل ذلك)
قال أبو عمر كذا رواه يحيى وابن عفير وابن بكير عن ابن معيقيب ورواه القعنبي وطائفة فقالوا عن معيقيب
(قال مالك وهو الامر عندنا) بالمدينة ان البراءة شير جسد واحد لتقارب المنفعة وبهذا قال أكثر
الشايعين أيضا وقد يكون من خبر الشير ما هو أطيب من خبر الحنطة فلم ينغر بذلك مالك حتى يشنع
عليه بعض أهل الطاهر والله حسيده ويقول القصة أفقه من مالك فانه اذا رميت له احتمتان احدهما شير
فانه يذهب عنها ويقبل على لغة النضر قال الابن وما حكاها ابن رشد عن السيوري وغيره عن عبد الحميد
الصانع انه حلف بالمشي الى مكة ليخالف ما يكفى المسئلة بما لغة ولا يرد ان حلقه على غلبة الظن وهو
من الغوس لانه انما حلف على أن يحالفه وقد روى (قال مالك الامر بالحنطة مع عليه عندنا أن لا تباع
الحنطة بالحنطة ولا التمر بالتمر ولا الحنطة بالتمر ولا التمر بالزبيب ولا الحنطة بالزبيب ولا شيء من الطعام كله
الا يدايد) أي مناجرة وان جاز الفصل في محتلف مجس (فان دخل شيئا من ذلك الاجل لم يسلح وكان
حواما ولا) يساع (شيء من الادم كمالا يدايد) للاجماع على حرمة ربا الذساقا عياص وشذاين
عليه وبعض السلف فأجازوا الفسيئة مع الاختلاف ولو بلغتهم السنة ما خالفوها لعضلهم وعلمهم وقد انعقد
الاجماع بعد ذلك على المنع (قال مالك ولا يساع شيء من الطعام والادم اذا كان من صنف واحد انسان
بواحد) أي متفاضلا (لا يساع منه حنطة بمذى حنطة) بالتذنية (ولا مدق بمذى) بالتذنية
(تمر ولا مدق بمذى زبيب ولا مائة) ذلك من المحبوب والادم كلها اذا كان من صنف واحد وان كان
يدايد) مبالغة لربا الفضل (انما ذلك بمنزلة الورق بالورق والذهب بالذهب لا يحل في شيء من ذلك
الفضل) الزيادة ولو قلت (ولا يحل الا مثلا بمثل) أي متساويا (ويدايد) أي مناجرة (واذا خلف
ما يكال أو يوزن ما يؤكل أو يشرب فيان) أي ظهر (اختلافه فلا بأس أن يؤخذ منه اثنين أو احديدا
بيد) لا مؤخر (ولا بأس أن يؤخذ صاع من تمر بصاعين من حنطة وصاع من تمر بصاعين من زبيب وصاع
من حنطة بصاعين من سمن) لا اختلاف الصنف في الجمع كقال (فاذا كان الصنفان من هذا الصنفين
فلا بأس بانين منه بواحد أو أكثر من ذلك يدايد فان دخل ذلك) أي محتلف الصنف (الاجل فلا
يحل) وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء سوا يدايد فاذا اختلفت هذه الاصناف في بيعها كيف شئت اذا
كان يدايد رواء مسلم وغيره عن عاصم بن عمار عن أبي سعيد وفيه من رادوا واستزادوا في
ولا أخذوا المعطى سواء (ولا يحل مائة حنطة بمائة حنطة) لعدم تحقيق المائتين في حنطة الصنف (ولا
أس مائة الحنطة) أي بيعها (سواء التمر بالتمر ولا بأس أن يشتري الحنطة بالتمر جراه)
ملك الحم والكسرا جمع (وكل ما خلف من الطعام والادم فبان اختلافه) ظهر كقوله ولا بأس
بكمين وشعر وملك (فلا بأس أن يشتري منه صاع من تمر بصاعين من حنطة ولا بأس أن يشتري
جميع السنة) لانه لا يباع بالتميم

[illegible]

بعضه نحو يلاون الحرف اسم من اسمك زكوا طه ام اذا جبهه اراد
 له به جناه والبر بعضه ستار فوك قد عطف قد ير (مالك ا
 في سورة المائدة) بكسر الهمزة (رجال بأيديهم فضول) ز
 دد له ما جازي ب (الى رزق من رزق الله نزل بساحتنا ف
 انه من رزقنا) ما جازي ب (الى محمود كبد) قال ابن الا
 بطن ية ويه فسه ركا ومودله وقيل اراد انه يأتي به على تعبه
 وانما هو من وقال غيرهما يريد بكبده المحامله لان الجازي انما
 والسيف) قال عيسى يعني في قلب الشاه وشدة برده وقلب الص
 مجة (عمر) اي لا ترجع اليه في امساك ما جلب (فليسع كبد

البيع. ثم إلى أجل مجهول قال السهيلي وهو غريب لم يسبقه إليه أحد في تأويل الحديث وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن عبد مسلم بدون ذكر التفسير وعبد الله بن نافع كمال (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان) المختلف جنسه كتحديد وبيع يدايد فان بيع إلى أجل واختلفت صداقته جازرا لا يمنع عند مالك وحازة الشافعي مطلقا وهو ظاهر قول ابن المسيب لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه أن يعطى عيراني بعيرين إلى - من فهو مخصوص العموم حرمة الربا واجب بجملة على مختلف الصفة والمفعول جمع عيراني لا دلالة لزمته أو حبيبه انقضت الصفات أو اختلفت أقوله تعالى وأمر الله البيع وحرمة الربا والزيادة والزيادة (وإنه من الحيوان عن ثلاثة المضامين) جمع مضمون يقال ضمن الشيء بمعنى ضمنه ومنه قوله - مضمون الكتاب كذا وكذا (والملاقيج) جمع منقوح (وحبل المحلقة) وهذا أخرجه البراء والضرب في الكبير عن ابن عباس والبراء عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المضامين والملاقيع وحبل المحلقة واستأنه قولي وصححه بعضهم (والمضامين بيع ما في بطون بATH ما بATH) لأن البطن قد صم ما فيه (والملاقيع بيع ما في ظهور الجمل) جمع جمل ذكر الأبل لأنه الذي يبلغ السابعة وله سميت النخلة التي تنقيها الثمار في الرواق الأمام على هذا التفسير جماعة من الأصحاب وعكسه ابن حبيب فعن المضامين ما في الظهور والملاقيع ما في الباطن وزعم ابن تقي الدين أن مالك مقولوب وتعقب بأن مالك كان يسميه بالعلقة (قال مالك لا يبيع من يشترى أحد شيئا من الحيوان بعينه) أي بعين كجمل من صغار معينين (إذا كان عاتبا عنه وأركان هدره ورضيه على أن يتقدمه لا فريه ولا يعر) وفي المبيع دحور في المنة والمفردة في قرب لأن الغائب السلامة بخلاف البعيد فيحتمل دخول بيع وسبق وهو غرر (أما كره ذلك لأن البائع يتبعه بالقرن ولا يدري هل توجد تلك السلعة على ما راها لمبتاع أم لا فذلك كره ذلك) لتردد النص بين السلبية والاثباتية (ولا بأس به إذا كان مضمونا موصوفا) وهو مضمون قوله أولا بعينه على أن يتقدمه أنوال عليه أتردد

• (بیع النجواں بالمعتمد) •

(مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن بيع الحيوان بالحم) نهى تحريم للمفاضل في الجنس الواحد فهو من المزابنة إذ لا يدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعماه وأقرأوا كثره قال بن عبد البر لا أعلمه يتصل من وجه ثابت وأحسن أسانيد هذا مرسل سعيد هذا ولا خلاف عن مالك في إسناده ورواه يزيد بن مروان عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد وهذا إسناده موضوع لا يصح عن مالك ولا أصل له في حديثه ورواه أبو داود في المراسيل عن الأتقني عن مالك به مرسلًا وصححه الحاكم وله شاهد أخرجه البراء من حديث ابن عمر (مالك عن داود بن الحصين) بمجمعتين مصغر (نه سمع سعيد بن المسيب يقول من ميسر) أي قار (أهل الجاهلية يبيع الحيوان بالحم بالثمن والسنتين) قال أبو عمر هذا من لغو المزابنة لقوله ميسر وهو القمار قال اسماعيل بن أحمد دخل ذلك في المزابنة لأنه لو ضمن له من جزوه أو شاة المعينة رطلًا لا يضره ذلك وما تضمن عليه كان هو المزابنة لما تضمن ذلك من جزوه ولا الشاة بالحم لأنه يصير إلى ذلك القتي (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول نهى عن بيع الحيوان بالحم) بالياء للقول بالياء السامع صلى الله عليه وسلم قال أبو داود نقل سعيد بن المسيب أرباب رجلًا أي أصغر في الحكم عن رجل (استرى شاة) بشئ من ثمنه أو ثمنه من الثمن والجمع الشرف مثل بال رجل

لا كمنزلة دابة وثوب فان اتفقت منافع الجنس لم يجوز لانه ان قدم الاقل سلف بزيادة وان قدم الاكثر ضمان يجعل لانه اعطاء احد الثوبين على أن يكون الآخر في ذمته الى أجل وسلفه لينتفع بالضمان هو ممنوع فلو تحقق السلف دون منفعة لا محققة ولا مقدرة جاز قاله عياض وقدرى احمد والاربعة قال الترمذى حسن صحيح وصححه غيره ايضاً عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان الحيوان نسبة فتعلق به الحنفى والحنلى فنهوا بيع الحيوان بالحيوان وجعلوه باسماً للخبر الصحيح انه حلى الله عليه وسلم اقترض بكر اوردر عيا وجهه مالك على متحد الجنس جمعاً بينهما وهو ارجح ذل لا يثبت الترخ بالاحتمال (ولا بأس بأن يبيع ما شئت من قبل أن تستوفيه من غير الذى اشتريته منه) لاحتمال النهى بالعام كما هو صريح الاحاديث (اذا انقضى ثمنه) لا يجوز (ومن سلف فى شئ من الحيوان الى أجل مسمى فوصفه وحلاه) أى وصفه فالعطف مساو (ونقد ثمنه) فذلك جائز وهو لازم للمانع والمبتاع على ما وصفه وحلياً ولا يزل ذلك من عمل الناس المجاوزينهم والذى لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا المدينة

(*) (ملا يجوز من بيع الحيوان) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع جبل الحبلية) بفتح الحاء والموحدة فيها ما الان الاوّل مصدر حبلت المرأة والثانى اسم جمع حابل كطالم وظلمة وكان وكنته وقال الاخفش هو جمع حالبة ابن الانبارى التاء فى الحبلية للبالغة كقولهم شجرة ابو عبيد والحبل مختص بالآدميات ولا يقال فى غيرهن من الحيوان الاجل الاما فى الحديث ورواه بعضهم يسكون الباء فى الاول وهو غلط قاله عياض (وكان) بيع الحبلية (بيعا بقاءه) اهل الجاهلية كان الرجل منهم (يبتاع الجزو) بفتح الجيم وضم الزاى وهو البعير ذكراً كان أو أنثى (الى أن تنتج) بضم الفوقية وسكون النون وفتح الفوقية الثانية أى تلدها ومن الافعال التى لم تسمع الا مبنية للمفعول نحو جن وزهى اينما أى تكبر (الناقصة) مرفوع باسناد تنتج اليها أى تضع ولدها فولد هاتج بكسر النون من تسمية للمفعول بالمصدر (ثم ينتج الذى فى بطنها) أى ثم تعيش المولودة ~~حتى تكبر ثم تلد~~ وعلة النهى ما فى الاجل من الغرر وهذا التفسير من قول ابن عمر كجزءه ابن عبد البر وغيره ما فى مسلم من طريق عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور الى حبل الحبلية وحبل الحبلية ان تنتج الناقصة ثم تحمل التى نتجت فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه فسر مالك والشافعى وغيرهما وقيل هو بيع ولد الناقصة الحامل فى الحمال بأن يقول اذا نتجت هذه الناقصة ثم نتجت التى فى بطنها فقد بعته ولد هاتفتى عنه لانه بيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فهو غرر وبه فسر احمد واسحاق وجماعة من اللغويين وهو اقرب الى اللفظ لكن الاول أقوى لانه تفسير ابن عمر وليس مخالفاً لظاهره فان ذلك هو الذى كان فى الجاهلية والنهى وارد عليه ومذهب لمحققين من أهل الاصول بتقديم تفسير الراوى اذا لم يخالف الظاهر قال الطيبى فان قيل تفسيره مخالف لظاهر الحديث فكيف يقال اذا خالف الظاهر واجب باحتمال ان المراد بالظاهر الواقع فان هذا البيع كان فى الجاهلية بهذا الاجل فليس التفسير خلاف اللفظ بل بيان للواقع ومحصل هذا الخلاف كما قال ابن التين هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنس وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثانى هل المراد بيع الجنس الاول أو بيع غير الجنس فصارت أربعة أقوال اهـ وقال ابو عمرو بن عيسى بيع جبل الكرم والحبلية الكرم لان الحبل بالثوب كذا فى حديث آخر من عن سيع الترمذى ان يردوا له ويركض هذا أصلاً من

أيا أخذ الحيوان من بيتنا وحقى ابن عبد البر والمأزري وغهما لا يجوع على حرمه ما يأخذ الكاهن
 أنه باطل كذب كما قال تعالى تنزل على كل أهلك أثيم وهو من أكل أموال الناس بالباطل قال الخطاطي
 الكاهن الذي يدعى مطالعة لم الغب ويخبر الناس عن الكواكب وكان في الجاهلية كاهنة يدعون معرفة
 كثير من الأمور فمنهم من يزعم أن له تابعا من الجن يلقى اليه الأخبار ومنهم من يدعى أنه يدرك الأمور
 فهم أعطيه ومنهم من يسمى عرافا ومن يزعم أنه يعرف الأمور بقدسات يستدل بها على مواضعها
 كالشي يسرق فيعرف المظنون به السرقة والمرأة تنهم فيعرف من صاحبها رخص ذلك ومنهم من يسمى
 النجم كاهنا الحديث شامل هؤلاء كلهم وأخرجه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الإجازة عن
 نعيم بن سعيد ومسلم في البيع عن يحيى التميمي عن مالك بن أنس عن ابن عبد الله بن نعيم بن وليد
 مسلم كاهنا عن ابن شهاب وأخرجه أصحاب السنن (قال مالك أكرهتم الكلب الضاري) الحديث
 ولع بالصبي (وعن الزاوي أنه صلى الله عليه وسلم عن ثعلب الكلب) وأطلق فشمهما
 اختاف في أن الكراه على بابها ويؤيده رواية ابن نافع عنه لا بأس ببيعته الميراث والمعاش والمدين
 رعى التحريم وهو المشهور عن مالك المعتمد في مذهبه خلافا للجمهور ومنهم كالنارط في المفهوم أن كراهة
 لا خلاف عن مالك أن من قتل كلب صيدا أو ماشية أو زرع فعليه قيمته ومن قبل ما لا يؤمن فيه لاشئ
 إليه وأسقطها لثقتي وأخذ فيهما وأوجبها الوحشية فيهما

(السلف وبيع له رخص بعهها بعهن)

مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وولف) محبة بل هو الزبا وقد رسله
 وداردو لترمدي وقال حسن صحيح والناسي من طريق أبي السكتياني عن عمرو بن شعيب عن أبيه
 جده به ورواه الطبراني في الكبير من حديث حكيم بن حزام بزيادة وشرط في بيع وبيع ما لا يرب
 ذلك وبيع ما لم تضمن (قال مالك رخص بذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلعتك بكذا على أن
 لمفني كذا وكذا فان عقدا ببيعهما على هذا فهو غير جائز) أن حرم لاتهم ما على قد السلف بزيادة
 إذا كان البائع هو دافع السلف فكانه أخذ الثمن في مقابلة السلعة والاستعاضة بالسلف وإن كان هو
 شترى فكانه أخذ السلعة بما دفعه من الثمن بالاستعاضة بالسلف (فإن ترك الذي اشترا السلف) مع
 بيع (ما اشترا منه) السلف (كان ذلك البيع جائزا) لانتفاء التهمة (ولا بأس بأن يشترى
 وبمن الكلب أو الشطوي) بفتح الشين المجهول والظن المهملة نسبة إلى شها قرية بأرض مصر
 واقصبي) بفتح القاف والصاد المهملة وموحدة قال المجدد التصب ثياب ناعمة من كتان الواحدة فسيبي
 الاثواب من الاتريبي) بكسر الهمزة واسكان الغوية وراء ففتحية فوحدة ثياب تعمل باتريب قرية من
 مصر (واقصبي) بفتح القاف وكسر السين المهملة الشقيلة وبالياء نوع من الثياب فيه خطوط من حرير
 سودية في قيس قرية بمصر على ساحل البحر (الزريقة) بكسر الزاي وبكسر الهمزة وفتح القاف وناء
 يث نسبة إلى زريق محله بني سبور وقال البوي ثياب تعمل بالسعد غلاطرية ونفله أبو عمر عن ابن حبيب
 والثوب الحريري) بفتح السين نسبة إلى هراة مدينة بخراسان (أولموي) بفتح فسكون نسبة إلى مروية
 من وينسب إليها الأدمي بزيادة زراي على نحو في القياس ولذا تطرف الغائل

وروي جاف في الأناصي * وتوب مروى على القياس

ولا في البائنة) جمع ملحقة بكسر الميم اللام في تحفها (والثمن) من الثياب وهي الأند
 بفتح الهمزة والياء البوي كان عبد البر بن حبيب (وما نسب فلان لأوجب لائن أو لائله)

بمشر شياه فقال سيدان كان اشتراها ليخبرها فلا خير في ذلك) أي لا يجزأ ذكانه اشتراها بلحم
فإن لم يرد نخرها جاز لأن الطاهر أنه اشتري حيوانا يجي وأن فوكل إلى نيته وأمانته قاله اسماعيل
الغاضي (قال أبو الزناد وكل من أدرى من أناس يتهون عن بيع الحيوان باللحم وكان ذلك
يكتب في عهد المال) جمع عامل (في زمان أبان بن عثمان) بن عفان (وهشام بن اسماعيل) المخزومي
(يتهون عن ذلك) فيدل على شهرة ذلك بالمدينة

* (بيع اللحم باللحم) *

(قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في لحم الأبل والبقر والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش) كاططياء
وانها (أنه لا يشتري بعينه بعض الأمثلة وزنا بوزن) جمع بينهم التأكيد (يدايد) أي مناجزة
(ولا بأس به وإن لم يوزن إذا تخرى) أن يكون مثله لا يدايد ولا بأس بلحم الحيتان بلحم البقر
والأبل والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش كلها اثنين بواحد وأكثر من ذلك يدايد فإن دخل ذلك
الاجل فلا خير فيه) (ربا النساء) (زاري لحوم الطير كلها غفلة للحوم الانعام والحياتان فلا أرى
بأسا باليشتري بعض ذلك ببعض اضلا) لا اختلاف في الصنف (يدايد ولا يباع شيء من
ذلك إلى أحل) (ربا النساء)

* (ما جاء في ثمن الكلب) *

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن - لم يهر (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام بن المغيرة
الخزومي أنه سمع كنيته على الصحيح قيل اسمه المغيرة ولا يصح وكان يقال له راب قريش أكثر
صلاته وعبادته كان يصوم الدهر لا يفترمات فجاءه بالمدينة سنة أربع وتسعين (عن أبي مسعود) بقية
ما تقاى ابن عمرو (الأنصاري) يعرف بالبدري لأنه كان يسكن بدرا راحة في شهوده بدرا قال ابن
عبد البر وقع في نسخة يحيى وعن أبي مسعود بالواد وهو وهم بين غلط واضح لا يرجع على مثله ولا يلتفت
إليه لأنه من خطأ اليد وسوء النقل والمحدث محفوظ في جميع الموطآت ورواه ابن شهاب كلهم لا يبي بكر
عن أبي مسعود وأما ابن شهاب عن أبي مسعود فلا (ن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن
الكلب) الممنوع من الأخذه ثم قال ورر الزين عنه وعن بيعة والامر بقله ومن لا ثمن له لا قيمة له إذا قتل
والمأذون في أخذه ككتاب السيد والحراسة على المهور الحديث ولأن إباحة لمفعة لا تبقي المبيع
كأنه لو لم ينفذ بها ولا تباع وسيله المنع سند من قال بنجاسته كالشافعي بنجاسته فلا يبيع مطلقا كما لا تباع
العدرة ورر عن مالك أيضا وبه قال قال سحنون وأبو حنيفة وصاحباه يجوز بيع الكلاب التي ينفذ بها
لأنه حيوان منافع به حارسه وأصلا إذا سئ قال سحنون وبيعه واجب ثمنه وجعلوا هذا الحديث على غير
المأذون في أخذه الحديث النسي عن جابر بن نسي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد لكنه
حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث (ومهر البقي) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وثمنه التحية بفتح الهمزة
فاعل يستوى فيه المذكر المأثوث (وحلوان الكاهن) بضم الكاء المهملة وسكون اللام مصدر حلوته
إذا نظيته إلى هنا الحديث وفسره الامام بقوله (بني بمهر البقي) ما تصاه لمرأة على الزنا وهو مرام إجماعا
ومهر النسبة بالمهر في الصورة (وحلوان الكاهن) بكسر الهمزة وفتحها وصحة (و) أي (ما يطي
على أن يسكره) قال أبو جبر دراهمه من الحلوة شبه ما يطي الكاهن بشي حلوا لخدمه ياه حلوان
كفة يقال حلوان لرجل فطامته محلو وعدته لما طمته العمل والحلوان أي الرخوة والحلوان
في غير هذا لما يخدمه لرجل لخدمه من مهر البقي وهو عيب عند الناس ما سار أمه في زوجه

بيد أو إلى أجل وان كان من صنف واحد فان دخل ذلك نسيئة فلا حير فيه (لا يجوز (ولا يصلح حتى
يختلف فيبين) بالنصب يظهر (اختلافه) ظهورا واضحا (فاذا أشبه بعض ذلك بعضا وان اختلفت
أسماءه فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل وذلك أن يأخذ الثوبين من المروى بالثوب من المروى
أو القوي) بضم القاف وسكون الواو فيها قال في القاموس ثياب بيض (إلى أجل أو يأخذ الثوبين
من الفرقى) بضم الفاء والتفاد بينهما راسا كنه ثم موحدة وباء نسبة إلى فرق قال المحدث كنهه موضع
ومنه الثياب الفرقية أو هي ثياب بيض من كان (بالثوب من الشطوى فاذا كانت هذه الاصناف على
هذه الصفة فلا يشتري منها ثانيا بواحد إلى أجل) ما يدايد (ولا بأس أن يبيع ما اشتريت قبل
أن تستوفيه من غير صاحبه) أي لغير (الذي اشتريته منه اذا انقضت ثمنه) منه

(السلف في العروص)

(مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل
سلف في سبائك) بسين مهيأة وه موحدة آخره شقق رقيقة جمع سبة بالكسر وسببية ويجمع أيضا
على سبوب كما في القاموس وقال أبو عمر السبائب عمامة لكان وغيره وقيل شقق السكان وغيره وقيل
الملاحف (فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك
وذلك فيما نرى) نظن (والله أعلم انه انما أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من
الثمن الذي ابتاعها به) فيتهمان على السلف بزيادة وجعل العقد على السبائب محلا بينهما (ولوانه
بأكثر من غير الذي اشتراها منه لم يكر بذلك بأس) أي يجوز لا يتقاه التهمة قال أبو عمر مذهب ابن
عباس ان العرض كالطعام يمنع بيعه قبل قبضه لانه عنه من ربح ما لم يضمن بخلاف ما ظنه مالك وقد
صح ان ابن عباس قال واحد ان كل شيء بمنزلة الطعام لكن حجة مالك ومن وافقه كأحمد وداد انه
صلى الله عليه وسلم خص الطعام فادخل غيره في معناه ليس بأصل ولا قياس لانه زيادة على النص
بغير نص والله أحل البيع مطلقا لا ما خصه على لسان رسوله أو ذكره في كتابه وحديث حكمه رفعه
اذا ابتعت شيئا فلا تبعه حتى يقبضه انما أراد الطعام بدليل رواية الحفاظ حديث حكيم ان النبي صلى الله
عليه وسلم له اذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى يقبضه اه (فالامر عندنا فيمن سلف في رقيق أو ماشية
أو عروض فاذا كان كل شيء من ذلك موصوفا سلف فيه إلى أجل فحل الاجل فان المشتري لا يبيع شيئا
من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ماسلفه فيه وذلك انه اذا
فعل ذلك فهو الرابا بعينه (صار المشتري ان أعطى لذي باعه ذنابا أو دراهم فأنفعها قبلما حلت عليه
السلعة التي باعها (ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها) أكثر مما سلفه فيها فصار) الامر (ان رد إليه
ماسلفه وزاد من عنده) وذلك اربا (من سلف ذهباً أو قاي حيوان أو عروض) بالجمع وفي نسخة
عروض (اذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الاجل فانه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة من
البائع) يله (قيل أن يحل الاجل أو بعد ما يحل بعرض من العروض يبعه ولا يؤنوه) جمع بينهما
تأنيداً ان اتحد معناهما (بالعام لم ينع ذلك العرض الا انطام فانه لا يحل أن يبعه حتى يقبضه
لأنه عن ذلك (وللمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبه) أي لغير (الذي ابتاعها منه من غير
أن يفرق أو يعرض من العروض يبيع ذلك ولا يؤنوه لانه اذا اشترى شيء) يوم (ودخله ما كره)
أي يبيع (من الكلى بالسكان) بالهمزة في الأخير ومنه يبيع كل العروص أي الطرارة
واشبهه قال الشاعر

رجل اشترى منك هذه الحموة خمسة عشر صاعا او المصحافي عشرة اصوع) على لزوم البيع باحدهما (او المحنطة الحمولة خمسة عشر صاعا او الشامية عشرة اصع دينار) حال كونه (قد وحت الى احدهما) اى لزمت (ان ذلك مكروه لا يحل) وذلك لانه قد اوجبه عشرة اصع صحيحا فهو يدها وياخذ خمسة عشر صاعا من الحموة ومن خير بن امرين عدمه فلا (او يجب عليه) وفي نسخة له (خمسة عشر صاعا من المحنطة الحمولة يدعها) وياخذ عشرة اصع من الشامية فهذا ايضا مكروه لا يحل) مجواز انه رضى باحدهما ثم اسقل الى الآخر فباع لا قول قبل استيعانه (وهو ايضا يشبه ما نهى عنه من بيعتين في بيعة) والشبه ظاهر (وهو ايضا ما نهى عنه ان يباع من صنف واحد من الطعام اثنان بواحد) لما لم ان اخبر به مذمومة لا

• (مع انقار) •

انقرض اسم جامع ابياعات كثيرة كجهل ثم ومثمن ومثلك في ما هو مطبق في الهواء وعرفه المازري بأنه ما ترد
بين السلامة والطب وتمتبه ابن عرفة أنه يدراج مع الخروح الغر الذي في فاسد بيع الخراف ويعتبر
في بيعة رتفه بأنه ما شئت في حصول أحد عوضيه والمقصود منه غالبه (مالك عن أبي حازم) سلمة (س
دينار) المدة في أحد الاعلا (عن سعيد بن المسيب) رسالة ما نفاق في رواية حماد بن عيسى عن ابي حازم
عن مالك عن نافع عن ابن عمر هذا في ذكره للحج ما في الموطأ ورواه ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن
سعد وهو واحد من ابن أبي حازم بتدقيقه داخلة عليه وهو ابن محمد بن ايسن تحافظ وهذا الحديث
مخفوط عن أبي هريرة معلوم ان ابن المسيب من ككبار رواة فقيه ابن عديان ورواه مسلم من
طريق عبيد الله بن عمر عن أبي رباح عن الأعرابي عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الغر) لانه من أكل أموال الناس بالباطل على تدبير أن لا يحصل المبيع وقتئذ
صلى الله عليه وسلم على هذه الالة في بيع الثمار قبل بدو فصلها أو بيع الثمار قبل بدو فصلها على
أحدكم مال أخيه قاله المازري وقيل بطله ما يؤذي الله من التنازع بين المتبايعين ورد بأن كثير من
صو بيع الغر عوى من التنازع كبيع الاتق والمفرق بدو فصلها وحل الالة الغر لا شمله على
حكمة هي عجز البائع عن التسليم وهو ما لا ياراه المازري من ذهب المال باطلا على تهرده
المحصول وهذا كما لا التصريح من السفر لا شمله على حكمة دره المشقة وكان بعضهم يترك على فقهاء
وقته يقول تالوه بالغر ولا تعرفون وجه الالة فيه قال المازري أجمعوا على فساد بيع الغر كجنيح والطير
في الهواء والسمك في الماء وعلى صحة بعضها كبيع الحبة المحشوة وان كان حشوها لا يرى وكراه الدار
شهرام احتمال نقصانه وقطاعه ودخول الحمام مع اختلاف إبتهم فيه والشرب من فم السقاء مع اختلاف
الشرب واحتلوا في بعضها فوجب أن يفهم انهم انما منعوا اما اجمعوا على منعه لقوة الغر وكونه مقصودا
وانما أجازوا ما اجمعوا على جوازه ليسارته مع انه لم يقصد وتعدوا الضرورة الى السقوع عنه واذ ائبت
ما لا يتطهر من هذين الاصلين وجب رد المسائل المختلف فيها بين فقهاء الامصار اليها فالجـ يزارى الغر
فلا يلزم قصد المانع راء كثيرا مقصودا له وسبقه الفحوة المباحي فان شك في يسارة الغر فالمنع
أقرب لطاهر الحديث ولا يشترط البيع علم صفة المبيع والغر يمنع ذلك فان شك في يسارته شك
في الشرط فادع لم يحل أن يقال انه مانع والشك في المانع لا يوجب رد الجواز أن أكثر البياعات
لا تخلو عن قبل غرر والقاعدة ما اذا شك في ضرورة الحق باكثر نوعها أكثر نوعها اليسر المقتر
سابقه ان أكثر صور القاسد لا تخلو عن غرر كغيره ليس الحاشية صورة الجواز أولى من الحاشية

تقبضه (وهذا أحب ما سمعت إلى في هذه الأشياء كلها وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة
 (والأمر عندنا فيما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب مثل الصغفر والنوى) للتمر (والحبط) بفقتين
 ما يحبط بالعصا من ورق الشجر ليه لاف للدواب (والكتم) بفقتين نبت فيه جرة يحطط بالوسمة ويحطب
 به لاسواذ وفي كتب الطب الكتم من نبات الجبال ورقه كورق الأس نخضب به مدقوقا وله ثمرة كقدر
 الفلفل ويسود إذا نضج وقد يعتصر منه دهن يستصحب به في البوادي (وما أشبه ذلك أنه لا بأس بأن
 يؤخذ من كل صنف منه انسان بواحد يدايد ولا يؤخذ من صنف منه واحد) بالمجر صفة صنف
 (انسان بواحد إلى أجل فإن اختلف الصنفان فإن اختلفا فهم فلا بأس بأن يؤخذ منهما انسان بواحد
 إلى أجل وما اشترى من هذه الاصناف كلها فلا بأس بأن يباع قبل أن يستوفي إذا قبض ثمنه من غير
 صاحبه) أي الغير (الذي اشتراه منه) لاله فيمنع لما مر (وكل شيء ينفع به الناس من الاصناف
 كلها) (إن كانت المصنعة) بالمذبحار المحصى ينفع بها في فرش كمسجد (والقصة) بفتح القاف والمهملة
 الجحش بفتح الجيم (وكل واحد منهما مثليه) مثني (إلى أجل فهو ربا وواحد منهما مثله) بالافراد
 (وزيادة شيء من الأشياء إلى أجل فهو ربا) فإن كان تقا حاز

(انتهى عن بيعتين في بيعه)

(مالك انه باعه) وصله الترمذي وقال حسن صحيح والنسائي عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيعتين) بفتح الموحدة كضبطه غير واحد وظاهره انه الرواية ويجوز كسرهما على
 ارادة المنة وقيل انه الاحسن (في بيعه) قال الباقي معناه انه يتناول عقدا لبيع بيعتين على ان لا يتم
 منهما الا واحد - مع لزوم العقد ككتاب دينار وأثر دينارين يختار أيهما شاء وقد لزمهما ذلك أو لزم
 أحدهما فهذا لا يجوز كان أحدهما بعتا واحداً بعتين مختلفين قال مالك ومعنى الفساد فيه أن يقدر
 أنه أخذ أحدهما بدينار ثم تركه وأخذ الثاني بدينارين فصار إلى أن باع ثوباً وديناراً بدينارين
 وأما أن كان ثمن واحد مثل أن يبيع أحدهما بدينارين والآخر بدينارين يختار أيهما شاء وقد لزمهما ذلك أو لزم
 أحدهما فيجوز (مالك انه باعه) أن رجلاً قال لرجل اتبع لي هذا البعير بتقد حتى أبتاعه منك إلى أجل
 فاستل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه) أدخل هذا تحت الترجة لأن مبياعه بالثمن إنما
 ابتاعه على أنه قد لزم مبياعه لأجل با أكثر من ذلك الثمن فتضمن بيعتين ببيعة القد وبيعة الأجل
 وفيها مع ذلك بيع ماليس عندك لأنه باع منه البعير قبل أن يملكه وسلف بزيادة كائنه أسلفه ما تقدره
 بالثمن المؤجل وهذا كله يمنع الجواز والعينة فيه أظهر قاله الباقي (مالك انه باعه) أن أقاسم بن محمد سئل
 عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير نقداً أو بنحو عشرة دنانير نقداً أو بنحو عشرة دنانير نقداً
 المؤجلة كما أوضحه حيث (قال مالك في رجل ابتاع سلعة من رجل بعشرة دنانير نقداً أو بنحو عشرة دنانير نقداً
 إلى أجل) حال كونها (قد وجبت للثمن) بواحد الثمن انه لا ينبغي ذلك لأنه أن أنقر العشرة كانت خمسة
 عشر إلى أجل وإن قد العشرة كان إنما اشترى بها الخمسة عشر التي إلى أجل) فجواز أن من له الخيار اختار
 أولاً أن يبيع بأحد الثمن ثم يبدله فلم يظهر وعدل إلى الآخر وهذا لا يكاد يسلم منه إلى الترجيح
 في أفضل الأرباب منع للذريعة وهذا إذا كان على الإلزام لما أوردنا من أن كل ما يختار له الخيار
 يملكه (قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة بدينار نقداً أو بشيء موصوفه إلى أجل) حال
 كونه (موصوفه) أي لزمه (بأحد الثمن) أن ذلك مكره لا ينبغي لأن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن اثنين في بيعه وهذا من بيعتين في بيعه) فموج لذلك (قال مالك في رجل قال

وابن القاسم وأصبح وبه أقول وهو القياس اذ لو وطئها لم يحد ولو كان احارة لمحد ومضى في ضمانه
 من يوم القبض وأجاب ابن زرقون بأنه انما لم يحد على انها احارة فاسدة مراعاة لقول انه يبيع فاسد ولا يبيع
 لبيع الذي قصده

*(الملامسة والمناذرة) *

(مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الميم ماله والموحدة الميم له (وعن أبي ارباب) عبد الله بن
 ذكوان كلاهما (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يبيع (اللامسة) مفاعلة من التمس (د) عن (المناذرة) بضم الميم ذال حمزة (قال مالك
 واللامسة أن يمس) بضم الميم وكسرها من باي ضم وضرب أي يمس (الرجل الثوب) بيده (ولا يذنبه)
 بقرده (ولا يذنب) يظهر له (ما فيه أو يذنبه لا ولا يعلم ما فيه) (المناذرة أن يذنب) بكسر الباء يطرح
 (الرجل إلى الرجل ثوبه ويذنبه إليه) لا تخوفه على غير تأقل منها (يبتظر ولا تعاقب) (وبقول كل واحد
 منهما هذا بهذا) على الالتزام من غير نظر ولا تراص لئلا يفسد لاه من المناذرة أو علامسة (فهذا الذي نهى
 عنه من الملامسة والمناذرة) فلو جده لاه على انه بالخيار ازال السلام ونسب الثوب فان رضيه فله كما جاز
 كما قال عياض وغيره وهو المسمى بالبيع على خيار أو ثوبه ونسب على حواره لا مام في له. ويذهب في البيع
 فان لم يمنع البائع من تقلبه وقع المشتري بمس فليس يبيع علامسة ولا يبيع ماله. وتفسير مالك
 في الصحيحين عن أبي سعيد قال نهى صلى الله عليه وسلم عن الملامسة والمناذرة في البيع واللامسة لمس
 الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يمس به الا بذلك والمناذرة أن يذنب الرجل إلى الرجل ثوبه
 ويذنب الآخر إليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراص ونسب عن عياض من باي عن أبي هريرة
 نهى عن الملامسة والمناذرة أما الملامسة فان يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأقل والمناذرة أن
 يذنب كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه وهذا التفسير أقدم لمقتضى
 الملامسة والمناذرة لانهما مفاعلة فستدعى وجود الفعل من الجانبين وطاهر انه مرفوع لكن للناس
 ما يشعر بأنه كلام من دونه صلى الله عليه وسلم رخصه في الملامسة فيقول الرجل لرجل أبيعت
 ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يمسهما والمناذرة أن يقول ثوب ذمامي ويذنب
 ذمامك ليشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك فلا قرب انه
 من العجاني لانه يبعد أن يعبر عنه صلى الله عليه وسلم فقطاعهم وقيل المناذرة بذ الحصة والصحيح انها
 غيره قال ابن عبد البر تفسير مالك وتفسير غيره قريب من السواء وكان يبيع الملامسة والمناذرة وبيع الحصة
 يوعا في الجاهلية فنهى صلى الله عليه وسلم عنها قال والحصة أن تكون ثياب مبسوطة فيقول المبتاع
 لبيعت أي ثوب من هذه وقعت عليه الحصة التي أرمى بها فهو لي بكذا فيقول البائع نعم فهذا وما كان مثله
 غرر وفار وهذا الحديث رواه البخاري عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به بدون تفسيره
 (قال مالك في الساج) بمهمله وجم الطيلسان الأخضر أو الأسود (المدرج في حرايه) بكسر الحيم ولا تفتح
 وفتحها الغنة فيما يحكم عياض وغيره المزود أو الوعاء (أو الثوب القطني) بضم القاف ثياب تنسب إلى
 القطن بالكسر تصاري مصر على غير قياس وقد تكسر القاف في النسب على القياس (المدرج في طيه)
 لا يجوز بيعهما حتى ينظر أو ينظر إلى ما في أحدهما (أو ينظر من حاله التي تشبه الجوف
 الخوان) (وذلك أن يمس من يبيع الثوب من الملامسة) التي منها يبيع اتفاقا لا عرف طوله
 بعرضه وينظر إلى ثوبه واشترى على ذلك جاز فان عاين كان له القيام كالب (وبيع الاعمال على

المنع قاله أبو عبد الله اتونسي واعترض على المازري في قيد المسارة بالضرورة وأجاب عنه غيره بما
 في إرادته طول (قال مالك ومن الغرر والمخاطرة أن يمدد بكسر الميم يقصد (الرجل) حال كونه (قد
 ضلت دابته أو أبق غلامه وشم الشيء من ذلك) المذكور من دابة وغلام (خمسون ديناراً فيقول رجل
 أنا آ- مئة منك بعشرين ديناراً فان وحده المبتاع ذهب من البائع ثلاثون ديناراً وإن أيجده ذهب
 البائع من المبتاع بعشرين ديناراً) وذلك من كل المال بالباطل (وفي ذلك أيضاً عيب آخران تلك
 الضالقة وحده) بالبناء للمفعول وكذا (لم يدرك أزدت أم قصت أم ما حدث بها من العيوب فهذا
 أنظم المخاطرة) فلذلك فسد البيع وضمانه من بائة ويفسخ وإن قبض (قال مالك والامر عندنا أن
 من المخاطرة والغرر اشتراط ما يظنون الأناث من النساء والدواب لأنه لا يدري يخرج أم لا يخرج فان
 خرج لم يدري أن يكون حسناً قبيحاً أم ناقماً أم ذكراً أم أنثى وذلك كله يتفاضل لأنه إن كان على كذا
 وفقينه كذا وإن كان على (صفة) كذا فقيمه كذا) وهذا الاختلاف فيه لأنه غرر مجهول وقد نهى
 صلى الله عليه وسلم عن الغرر وعن بيع الملامسة والمحصة وحبل الجملة وفي حديث وعن بيع مائتي طوب
 الأناث قاله أبو عمر (قال مالك ولا ينبغي بيع الأناث والتشاة في بطونها ذلك) أي وجه المنع (أن
 يقول الرجل للرجل ثمن شاة الغريبة) كثيره اللبن (ثلاثة دنائير فهي لك بدنيارين ولي مائتي بطنها
 ففهمه كره) أي حرام (لأنه غرر ومخاطرة) أما على أن المقتضى مبيع فمين وأما على أنه مبيع فلا أن الجملة
 المرشدة إذا استثنى منها بعهة ولا متاع الجملة له ثم ذلك في مائتي الجملة جهالة تمنع صحة العقد لا يبيع عليها
 قاله الساجي (ولا يخل ببيع الزيتون بالزيت ولا الجبلان) بضم الجيم ينهض لأمساكته ثم لا يفسد
 الزون المسمى في مثله قبل أن يحصد (بدهر الجبلان ولا الزبد باليمن لار المزبنة تدخله) إذا لا يدري
 متى يخرج مثل ما أسطى أم لا (ولأن الذي يشترى الحب وما أشبهه بشيء مسمى مما يخرج منه لا يدري
 أي خرج منه أم من ذلك أو أكثره هذا غرر ومخاطرة وهذا قاله أكثر العلماء والشافعي وأحمد (ومن ذلك
 أيضاً اشتراط حب البان بالسليخة) بفتح السين المهملة وإثاء المعجمة قال المجدد دهن ثمر البان قبل أن يزيث
 (بذلك عرلان الذي يخرج من حب البان هو السليخة) وذلك مجهول (ولا بأس بحب البان بالبان
 لمعرب لأن البان المطيب قد ملط وش) بضم لا ون وبالسين المعجمة أي خلط يقال دهن منشوش أي
 مخلوط (رشدت من حال السليخة) أي سقطت فيجوز كلهم طين يتأبل فيجوز يدايدمة ضلوا وتسوايا
 (قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على أنه لا يقسم على المبتاع أن ذلك يبيع غير جائز وهو من
 المخاطرة) أي العن (وتغير ذلك أنه كانه استأجره ببيع أن كان) أي وجد (أن تلك السلعة وإن باع
 برأس المال أو نقصان فلا شيء له وذهب عاؤه) بالمذاتعة (باطلا وللمبتاع في هذا أجر بمقدار) وفي
 نسخة بقدر (ما يخرج من ذلك) أي أجرة مثله (وما كان في تلك السلعة من زهارة أو يحق فهو للبائع وما به)
 بقية السلعة على ملكه لفساد البيع (ونما يكون ذلك إذا قامت الريبة يبيع قال لم يفسخ البيع
 بينهما) فساد ويجوز الثمن (وأما أن يبيع رجل من رجل سلعة يبتيعهما) أي عقدهما على اللزوم
 واقطع (ثم يندم لمشتري فيقول للبائع ضع) اسقط (عني فيأبى) يمتنع (البائع ويقول ببع فلا نقضان
 عليك فهذا لا بأس به لأنه لا يس من المخاطرة لوقوعه بعدت البيع) (ونما هو في وصفه) أي لأجله
 (والمس على ذلك نقداً بعهة أو ذلك الذي دل عليه الأمر عندنا) وهو يحد باختلاف قول مالك في القضاء
 فقال مالك في كتاب ابن مزين وذلك له لازم ووجهه أنه حمله بما وعده على بيع سلعة فله ذلك وقال
 ابن وهب ينقصه بحسب ما يشاء من ثمن السلعة أن نقص من ثمنها وقال أشهب رضي الله عنه بحسب ما يرى
 وقال ابن حبيب جعله مالك من حارة فأسددة أي فأسددة من قبيلة أسددة وقال ابن الماجشون

ينار) غلطاً على نفسه (ثم جاءه بعد ذلك) العلم (أنها قامت بمائة وعشرين ديناراً خبيراً لمبتاع فان
سأه أعطى البائع قيمة السلعة يوم قبضه وان شاء أعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب مارتبه بالغنا
ابلق الا أن يكون ذلك أقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة فليس له أن يقص رب السلعة من الثمن
الذي ابتاعها به لانه كان قد رضى بذلك) فيلزمه ما رضى به لائحة البيع (وانما جاء رب السلعة يعذب
لفضل) الزائد الذي غلط فيه (فليس للبائع في هذا حجة على البائع بأن يضع) يسقط (من الثمن الذي
هاتبة على البرنامج) قال الباجي كذا رقع في الموصوفين ورواية على في المدونة على انما التخصير ولا معنى له
لا أن يكون بمعنى انه يندب للمبتاع أن لا يقصه شيئاً فان السلعة ان كانت قائمة فللمشتري رده أو يضرب
ه الربح على مائة وعشرين وان فاتت فالقيمة لا أن تكون أقل من المائة وربحها فلا يقص أو يكون
كثير من مائة وعشرين ربحها فلا يراعى ذلك

* (البيع على البرنامج) *

قال مالك الامر عندنا في القوم يشترون الساعة المزينة والرفيق فيسمع به الرجل فيقول لرجل منهم البر
لذي اشتريت من فلان قد بلغتني صفته وأمره فهل لك أن احدث في نعيمك كذا وكذا) الشيء صحيح
ليقول نعم فيرجوه ويكون شريكاً للقوم) بخصته من باع منهم (مكيد) أي بنفس العقد قبل فتح المشاع
قاله الباجي فاذا انظروا اليه رأوه فيحذروا واستعلوه وفي نسخة ما فرادى ضروري واستغلى وهي نسب (قال
مالك ذلك لازم له ولا خيار له فبدا كان ابتاعه على بربح وبغية مع لومة) يذكرها ولو اتعسر على هؤلاء
الغنى صفته وأمره لم يسمع لأن المبتاع أن يدعى من الصفقة ما يقع بينهما على بيع على صفقة معينة فليجبر
ذلك فقه اختصاراً قاله الباجي والاختصار بما وقع في الموصوفين وسؤاله لا فالأمام فباللزم وفي المختار
بقوله اذا كان ابتاعه الخ وهو حاصل معنى ما بسطه الباجي (قال مالك في الرجل يهدم له) عن الدال
(أصناف من البرد يحضره السوام) جمع الخ (وقرأ عليهم بربا حجة وبه قول في كل عدل مكدر وكذا
ملحقة) بكسر فسكون ملاءة بالخلف بها (بصرية) بفتح الباء وكسرها نسبة إلى البصرة البلد المعروف (وكذا
وكذا ربيعة) بفتح الراء واسكان التختبة وفتح الضاء لهجاءه كل ملاءة ليست الغنمين أي غنمين والجمع
رباط مثل كلبة وكلاب وربط أيضاً مثل قرة ومرو قد يسمى كل ثوب رفيع يصفه (سارية) بهجاءه دأب
فوحدة منه توضع نوع رفيع من الثياب قيل انه نسبة إلى البور كورة من كور فارس (نزعها) فباسها
(كذا وكذا يسمى لهم أصنافاً من البرأ جناسه وقول اشترى وامنني على هذه الصفقة) على وجه المراجعة
(فيسترون الاعمال على ما وصف لهم ثم يغتفونهم فيدفعونها) يستكثرون ثمنها (ويندمون قال مالك
ذلك لازم لهم اذا كان موافقاً للبرنامج الذي باعهم عليه) قال الباجي يريد وقد اشترى وامنني على وجه
المراجعة فاما على غير وجهها ففي العتيدة عن ابن القاسم عن مالك لا أحب ذلك وهذا يدخله المدعة
(وهذا الامر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يجبرونه بينهم اذا كان المتاع موافقاً للبرنامج ولم يكن
مخالفاً له) قال أبو عمر يبيع البرنامج من يبيع المراجعة وهو يبيع المشاع على الصفقة العشرة احد عشر
ويكون ذلك اجاره مالك واكثر أهل المدينة لفعل الحساب وكراهه آخرون لأن الصفقة العشرة تكون
في المضمون وهو السيل

* (بيع الخيل) *

بكر الخيل فاسم من الاختيار وهو ملك غير الامر من امضاء البيع اوردته (مالك من ما وقع من عبدالله
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتبايعان) بكسرة تبايع وفي رواية غير مالك البعنان

البراجح) بفتح الباء وكسر الميم وبكسر الميم وفتح الميم ولم يذكروا عياض غير الكسبر
 معرب برنام به بالفراسية معناه الورقة المكتوب فيها ما في العدل (مخالف لبيع الساج في جرابه
 والذوب في طابه وما أشبه ذلك فرق بين ذلك في المحكم) الامر (المعول به ومعرفة ذلك في صدور
 الناس) أي متقدمهم (وما مضى من عمل الماضين فيه وإنه لم يزل) أي استمر (من يبيع
 الناس المجازرة والتجارة بينهم التي لا يرون بها بأسا) شدة لانها جائزة (لان بيع الاعمال على
 البراجح على غير نشر لا يراد به الغرر وليس يشبهه الملامسة) كثرة ثياب الاعمال وعظم المؤنة
 في فتحها وانزاعها والفرق ان بيع البراجح يبيع على صفة والساج في الجراب والقبطى المطوى يبيع على
 غير صفة ولا روية قاله ابن حبيب

(بيع المراجعة)

(قال مالك الامرا مجتمع عليه عندنا في البر) بموحدة مقنوعة وزاى الشباب أو متاع البيت من الشباب
 ونحوها وبأثعه البزار (يشترى الرجل ببلد ثم يقدم به بلدا آخر فيبيعه مراجعة انه لا يحسب فيه أجر
 السمسرة) جمع سمسار المتوسط بين البائع والمشتري (ولا أجر الطي ولا الشدة ولا النفقة ولا كراء البيت)
 لانه لا عين له قائمة ولا يتحصن بالمبيع غالبا (فأما كراء البر في حملانه) بضم الحاء أي حمله (فانه يحسب
 في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح) لانه لا عين له قائمة (الا ان يعلم) بضم أوله أي يخبر (البائع
 من يساومه بذلك كله فان ربحوه) بالثقل والجمع على معنى من (بعد العلم به فلا بأس به) أي يجوز
 (واما تقصارة والحياطة والصباغ وما أشبه ذلك) كطرز وقل وكدو وتطرية من كل ماله عين قائمة
 في المبيع ويختص به غالبا (فهو بمنزلة البر يحسب فيه الربح كما يحسب في البر) لزيادته بذلك (فان باع
 البر لم يبين شيئا مما سميت) بضم تاء المتكلم (انه لا يحسب له فيه ربح فان باع البر فان الكراء يحسب ولا
 يحسب عليه ربح فان لم يفت البر بالمبيع مفسوخ بينهما الا ان يتراضيا على شيء مما يجوز بينهما) فلا يفسخ
 (قال مالك في الرجل يشتري المتاع بالذهب أو بالورق) الفضة (والصرف يوم اشتراه عشرة دراهم يدينار
 فيقدم به يادافيهه مراجعة أو يبيعه حيث اشتراه) أي في المحل الذي اشتراه (به مراجعة على صرف
 ذلك اليوم الذي باعه فيه) وقد اختلف الصرف في وقت البيع والشراء (فانه ان كان ابتاعه بدراهم
 وباعه بدينار أو ابتاعه بدينار وباعه بدراهم وكان المتاع لم يفت فالمبتاع بالخيار ان شاء أخذه وان شاء
 تركه) وابن البائع ان يلزمه اياه بما اعتد لان المتاع لم يرد الشراء بهذه (وان فات المتاع كان للمشتري
 بالثمن الذي ابتاعه به البائع ويحسب للبائع ربح على ما اشتراه به على ما ربحه المتاع) وقال في المدونة
 يضرب له الربح على ما هو أفضل للمشتري وقال في الموازية الا ان يصح ذلك اكثر مما رضى به ولم يجعل مالك
 في هذا قيمة كما جعل في مسألة الزيادة في الثمن (واذا باع رجل سلعة قامت عليه عاثة دينار) صفقة سلعة
 مراجعة (بعشرة اخذ عشر ثم جاءه بعد ذلك انها قامت عليه بتدبير دينار وقد فاتت السلعة خسر البائع
 فان أحب فله قيمة سلعته يوم قبضت) أي قبضها المشتري منه لانه يشبه البيع الفاسد كما روى عن مالك
 تعدل بذلك ووافقه ابن القاسم في المدونة وروى فيها على من مالك له قيمته يوم باعها أي لانه عقد صحيح
 (الا ان تكون القيمة اكثر من الثمن الذي وجب له به البيع أول يوم فلا يكون له اكثر من ذلك وذلك
 ما تقدمه من عشرة دنانير) الذي روى عن عبد الله بن عمر (وان أحب من ربحه الربح على النسيئة
 الا ان يكون الذي بلغت سلعة من الثمن اقل من القيمة) يخبر (في الذي بلغت سلعة من ربحه ربحه
 ورواه في النسيئة وعنه دينار) لا يراد عايتها (وان باع رجل سلعة مراجعة فقال قامت على ماله

فيبطل خياره إذا كان كذلك ولا لأن الأمر في قوله أو فربا يعود لوجوب وهو في الخيار
 وقول أبي عمر لا يجزئ في الآية لأن المأمور بالوفاء به من العهود ما وافق السنة لا ما خالفها كما لو عهد على الربا
 فيه نظر فليس هذا ما حاله ما فات من جملة الاجرة ان مال الكا بأخذها بحديث مع انه رواه لأن في بعض
 طرقه عن أبي داود والنسائي والترمذي المتبايعان كل واحد منهما خيارا ما يقتضيان أن تكون صفقة
 خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبل هذه الزيادة تسعط خيار الخمس اذ لو كان مشروعاً
 لم يحتج للاستقالة قاله اعرطي وهذا أشبه لا حوية وقول غياض الزيادة قوية وجوب خيار الخمس رده
 الابي بأنها ليست بقوية لأنه لا يكره بامه من جهة قد أحد الخيار حتى يكون محجة في أساته ونما
 كرهه القيام من جهة أنه قد قطع طلبه فالتدني الخمس فزيادة سقط خياره لو ثبت لم يحتج إلى
 طلب الاقالة وأجيب أيضاً بحمل الحديث على الاستحباب هذه زيادة وسبعة تترطبي وقال محمد بن
 الحسن عن أبي حنيفة معنى الحديث اذا كان بعثك فله أن يرجع ما لم يقبل المشتري قد قبلت وليس المراد
 ظاهره رأيت لو كان في سفينة وقيد برهنين كيف يترقان وقد أكثر المازر وعبر من الآية عن
 الحديث واحتاب القائلون به فقال لا زاعي هو أن يتورى أحدهما عن صاحبه وقال الليث هو أن
 يقوم أحدهما وقال الساقون هو اقترعهما من يمسهما في البيع من قال نافع وكان ابن جرير قد شترى
 شيئاً فجاءه فارق صاحبه وهو الترمذي كان إذا ابتاع ما وعده عند فام ليحب له وسداس في ثبته ذ
 باع انصرف ليحب الريع قال يرمي فعله وهو راوي الحديث يدل على انه فهم من انني ص إلى الله عليه
 وسلم ما كان يقبل انني ولا لأنه لا يبيع له ذلك لا يحل له ان يبيعه من اللط لا من يمس له هـ
 ونحوه البخاري عن عبد الله بن يوسف وعنه لم عن يحيى كلاًهما عن مالك أنه يباعه يبيع القطن وروب
 والليث في التميمي وعنه الله بن جريح وعنه لم عن عمار بن محمد البخاري (مالك نه نفعه) ورواه
 عن ابن عمر عن الشخير وجاءه ضامن حديث كمين حرم يمد البخاري (مالك نه نفعه) ورواه
 الشافعي والترمذي من طريقين بن سفيان عن عوف بن عبد الله (ان عبد الله بن سفيان كان يحدث أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) زيدت مائة من أمتي زيادة العجم قاله الكوفي (يعني) بفتح
 الموحدة وشدة تحتية تذييع (تبارك) سمعنا (فانقول ما قال) سائغ (يريدان) قال ابن
 عبد البر جعل مالك حديث ابن عمر مود كما مضى حديث بن عمر وقد يحتفلان قبل لا يفرقوا وترادفان
 يكون بعد تمام الريع فكأنه عنده منسوخ لأنه لم يذكر الفعل عليه وقد ذكره حديث ابن عمر فقال لعنه
 مما ترد ولم يجل به قال وحديث ابن مسعود منقطع لا يكاد يتصل ترجمه أبو داود وغيره بأسانيد منقطعة
 انتهى وسبقه إلى ذلك الترمذي وقيل عن لم يدرك ابن مسعود (قال مالك فيمن باع من رجل سلعة
 فقال البائع عنده ما وجبه البيع أبيعك على أن تستشير فلان فان رضي فقد جاز ليبيع وان كره فلا يبيع
 فمنا فيقبا يعان على ذلك ثم يندم المشتري قبل أن يستشير البائع فلان) الذي أراد (ان ذلك لبيع
 لازم لما على ما وصع ولا خياراً لبيع وهو لازم له ان أحب الذي اشترطه البائع) الخيار (أن يجيزه بشرط
 ان يكون جائزاً وقريب الغيبة فان يمدت فسد البيع لأنه شرعاً معين يستحق قبضه إلى أجل بعدد قاله
 الباقي (ان مالك الامر عندنا في الرجل يشتري السلعة من الرجل فيجته في الثمن) قبل قبض السلعة
 وفوتها (فقد البائع ببيعها بشرة فلان) وقول المتابع استتمام البيع بما تراه يقال
 البائع ان شئت فقلها المشتري بما قال ان شئت فقلها ان ما يملك لا يملك فان خلف
 من المشتري انما انما عند الله تعالى البائع وانما ان خلف ما يملك المشتري بها الاما قلت فان خلف
 من المشتري (ان كل واحد منهما على صاحبه) فبعد البائع

تثنية بيع (كل واحد منهما بالخيار) خبر كل أي محكوم له بالخيار على صاحبه والجملة خبر قوله المتبايع
(ما لم يفرقا) بوقية قبل الفاء والنساي يفرقا بتقديم الفاء ونقل ثعلب عن الفضل بن سلمة افرقا بالكا
وتفرقا بالادان ورده ابن العربي بقوله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكا
لانه لا اعتقاد واجب بأنه من لازمه في الغالب لأن من خالف آخر في عقيدته كان مستدعيا لغيره
ايابيدنه قال الحافظ ولا يخفى ضعف هذا الجواب والمحق جمل كلام الفضل على الاستعجال
بالحقيقة وانما استعمل احدهما في موضع الاتزان اسما (الايبع الخيار) مستثنى من قوله ما لم يفرق
قال عياض وهذا الأصل في جواز بيع المطلق والمقيد قال الابي يعني بالمطلق المسكوت عن تعيين مذهب
الخيار فيه وبالقيد بما عين فيه امد الخيار وانما يكون أصلا في بيع الخيار على ان الاستثناء من مفهوم
الغاية أي فان تفرقا فلا خيار الا في بيع شرط فيه الخيار وقيل انما الاستثناء من الحكم والمعنى المتبايعان
بالخيار ما لم يفرقا الا في بيع شرط فيه عدم الخيار فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل المعنى
الايبع اخرى فيه الخبر بأن يقول أحدهما للآخر في المجلس اختر فيختار فيلزم بالعقد ويسقط خيار
المجلس فعلى هذين لا يكون أصلا في بيع الخيار انتهى قال الباجي والاول أظهر لان الخيار اذا أطلق
شرحا فهم منه اثباته لا قطعه قال ابن عبد البر جميع العلماء على ثبوت هذا الحديث وقال به أكثره
ورده مالك وأبو حنيفة وأصحابهما ولا أعلم أحدا رده غيرهم قال بعض المالكية رفعه مالك بأجماع أهل
المدينة على ترك العمل به وذلك عنده أقوى من خبر الواحد كما قال أبو بكر بن عمرو بن حزم اذا رأيت أهل
المدينة أجمعوا على شيء فاعلم أنه الحق وقال بعضهم لا تصح هذه الدعوى لان سعيد بن المسيب وابن
شهاب روى عنهما نصا ترك العمل به وهما من أجل فقهاء المدينة ولم يرو عن أحد من أهلها نصا ترك
العمل به الا عن مالك وربيعة بخلاف عنه وأنكر ابن أبي ذئب وهو من فقهاء شافعي في عصر مالك عليه ترك
العمل به حتى جرى منه في مالك قول خشن جعله عليه الغضب لم يستحسن مثله منه وهو قوله من قال
البيعان بالخيار حتى يفرقا استتيب فكيف يصح لاحد أن يدعي اجماع أهل المدينة في هذه
المسئلة قال هذا البعض وانما معنى ما (قال مالك وليس لهذا عندنا دعم معروف ولا أمر مجهول به فيه)
أي ليس للخيار عندنا حديثا ثلاثة أيام كما حذوه الكوفيون والشافعي بل هو على حال المبيع انتهى
وفي قوله لا أعلم من رده غيرهم قصور كبير من مثله فقد نقل عياض وغيره عن معظم السلف وأكثر أهل
المدينة وفقهاء السبعة وقيل لابن المسيب وقيل له قولان في خيار المجلس لا ر الأصلي في العقود
اللزوم اذ هي أسباب لتحصيل المقاصد من الاعيان وترتب المسببات على أسبابها هو الأصل فالبيع لازم
تفرقا لا وأجيب عن الحديث بمحل المتبايعان على المتشاغلين بالبيع فان باب المعاملة شأنها التباد
الزمان كالمصارفة ويكون الافتراق بالأقوال كقوله تعالى وان يفرقا يغن الله كلام من سعه وليس
من شرط الطلاق التفرق بالادان فكما ان المضاربين صدق عليهما حالة المباشرة اللفظ حقيقة فكذلك
المتبايعان ويكون الافتراق مجازا جمع بين الأدلة ولان ترتيب الحكم على الوصف يدل على عدم ذلك
الوصف لذلك الحكم فوصف المعاملة هو له الخيار فاذا انقضت بطل الخيار بطلان سببه ومحل
المتبايعين على من تقدم منه البيع مجاز كسمية الخبز فجاء الانسان نطفة ولا يرد انما عكسا بالخيار وهو
حل الافتراق على الأقوال وانما حقيقة في الاجسام لانه راجع على الخيار الثاني لاقتضاهما الفاسد
والفرد عند عدم الترجيح فليس أحد الجانبين بأولى من الآخر فحديث محل فيسقط به الاستدلال
وهذا يمكن الاقتصار عليه في الجواب وأجيب أيضا بأنه معارض بنفيه صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحرر وما أمته لان كل واحد لا يدري ما يحصل له من الفنى أو المومن وما يشاء خيار مجهول الغاية

بأنه روفد ليد المتاع رهوش وذو بالازل قال أبو حنيفة والشافعي فإن اختلفا بعد قبض الستة
وقيل فواتها تحالفاته سمعوا رواه ابن القاسم وأشهب فإن فاتت بزيادة أو نقص أو حواله السوق فالقول
قول المتاع رواه ابن القاسم

* (ما حاشى الربا في الدين) *

(مالك عن أبي نادر) تكسر ري وحنة ابن عبد الله بن ذكوان (عن بسر) بضم الموحدة وسكون
السين المهملة (اس سعيد) بكسر الهمزة والفتح المدنى لعابد الحافظ ثقة التابعي الصغير (عن عبيد) بضم
الهمزة وفتح الباء بـ"صادقة" (أبي صالح) كنبته (مولي السعاح) ثوب أول خلعها بنى العباس وهو
عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (أنه قال بنت بزالي من أهل دارنخلة) محل بالمدينة فيه
الدارون (أبي أجل ثم أردت المحروح إلى الكوفة فعرضوا علي أن أضع عنهم) أسقط (بعض الثمن
ويتركه) يخولني ببقية بعد الوضع قبل الاجل (وسألت عن ذلك زيد بن ثابت) الصحابي العالم الشهير
(وهو لا تمرأى أكل هدا) أنت (ولا تؤكله) للذين اشتروه منع وضع وتجعل قال الباقي من له مائة
مؤسلة فأحد حسين قبل الاجل على أن يضع حسين لم يجرلانه اشترى مائة مؤسلة بمخسب من مجله فدخله
في سائر متاعه في المجلس الواحد (مالك عن عثمان بن حفص بن خلدة) يعص الحاء المعجمة واللام والذال
لمهملة ما يصارى في الثقة بالساح قاضي المدينة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم شيخ الامام روى عنه
هنا بواسطة (عن سام بن نعل الله من) أبيه (عبد الله بن عمر) سئل عن الرجل يكون له الدين على
أرل إلى أجل فضعه في مصاص الحق ويجعله الآخر) الساقى بعد الوضع (فكره ذلك عبد الله بن
عمر بن موسى عنه) مع صاع وتجعل فيه قال المجسم بن عتيبة والشمسي ومالك وأبو حنيفة وأصحابه ابن عباس
وأحمد بن معروف وحكام المدينة عن ابن نعيم قال ابن روهو وأراه وهما من ابن مسيب والشافعي
القول لا واجع الخير فخران ناس لما أمرهم الله عليه وسلم بإخراج بني النضير قالوا النساء على الناس
دين فتنهن لم يسمعوا أن يملأوا حاتم المادون إجماعاً أن هذا الحديث قبل نزول تحريم أربا (مالك
عن زيد بن سلمانه قال قال ابن أبي الجهملة أن يكون للرجل على رجل الحق إلى أجل فإذا حل الاجل
قال تسمى أمراً) بضم الكون أي تريد حتى أصبر عليك (فأذا قضى أخذوا لأزاده في حقه وأخر عنه)
عمر راء (في ذلك) ولا خلاف في هذا أن الذي حرّمه الله تعالى لم تعرف العرب الربا إلا في النسيئة
وهو الربا بالنسيئة (في ذلك) إلى نفعه عليه وسلم سباً وحرّم به الفصل كما مرّ قاله أبو عمر (قال مالك والأمر
أن يكرهه أحد لا خلاف فيه) عندما أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل فيضع عنه الطالب
ويجعله لم يلوت وذلك عند ما مرّ له الذي بوجدينه بعد محله) أي حلوله (عن غريمه وبزيده الغريم)
المدين (في حقه) هذا الربا بعبارة لا خلاف فيه) لأنه يدخله ربا إذا ساء والتفاضل في الجنس الواحد كما مرّ
(قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار إلى أجل فإذا حلت قال له الذي عليه بغير سلعة
يكون ثمنها مائة دينار فقد أجماعاً وخمس إلى أجل هذا بيع لا يصح) أي فاسد (ولم يزل أهل العلم يهون
عنه وغداً كره ذلك لأنه إنما يطعمه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المائة الأولى إلى أجل الذي ذكره آثار
مرة وبزاد عليه خمسين ديناراً) أي بسبب (تأخيره عنه فهذا مكره) أي حرام (لا يصح) لفساده
(وهو أيضاً شبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية أنهم كانوا إذا حلت دينهم قالوا الذي عليه الدين
إما أن تنفي وإما أن تربي فإن قضى أخذوا ولا زادهم في حقوقهم وزادهم (في الاجل) ويدخل في ذلك
أيضا بيع وسلب لأنه ابتاع السلعة بمائة مجله وخمس مؤسلة يؤخره التي حلت ورجعهم من الفساد كثيرة

(ولا حاضر الا ما قرار من الذي عليه الدين ولا على ميت وان علم الذي ترك الميت وذلك ان الشراء ذلك غرر) لانه (لا يدري ايتهم ام لا يتم وتفسير ما كرهه من ذلك) 'ي بيان وايضاح وجه الدكره بمعنى منع (انه اذا اشترى ديناً على عايب او ميت انه لا يدري ما يلقى الميت من الدين الذي لم يلم به فار لمحق الميت) أي كان عليه (دين ذه - الثمن الذي أعطى المتابع باطلا) وقسمته عن نصحه المالك (وفي ذلك أيضا عيب آخر انه اشترى شيئاً ليس بمسؤول له وان لم يتم ذهبه باطلا فهو لا يصح) فهو بيع فاسد (وانما فرق بين ان لا يبيع الرجل الاما عذره) يمنع بيع ما ليس عنده (وبين ان يبيع أي يسلم (الرجل في شيء ليس عنده) فيجوز (أصله) أي ينزله الذي بني عليه (أصله) كسر العين واسكان التحتية وبالنون (انما يحمل ذهبه التي يريد ان يبيعهم افيقول هذه عشرة دنانير فاشترى ان اشترى لك بها فكله يبيع عشرة دنانير هذه خمسة عشر ديناراً الى اجل فلهذا كره هذا) سدا للزريعة (وانما تلك الدلالة) مثلاً ان الدلالة تكون المعجزة كمن اتقاه ومن أي الشبهة الى التوصل الى الربا (والدلالة) ثم الدلالة الدائس قال الباقي روى جعفر من أبي وحشية عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني ارجل يسألني البيع ليس عندي ما يبيعه منه ثم يشتريه من السوق فقل لا تصح ما ليس عندك وهذا حسن اسانيد هذا الحديث واما السلم فله حكمه ولا يصح له ولا يجوز له التحال حمل الحديث ان يبيع ما ليس عنده هو ان يبيعه شيئاً مع تناوبه من حرجه من ملكه

«ما جاء في الشرك والتولية والاقالة»

قال المجرد الشرك والشركة بكسرها ما وضع الشئ في معنى وقد اشتركا وتشاركا وشركا احدهما الآخر والشرك بالكسر وكامير المشارك والجمع اشراك وشركا وهي شركة جمع اشراك وشركه في البيع والميراث كعلماء شركة بالكسر (قال مالك في الرجل يبيع البر المصنوع) بضم الميم رفح الصاد والنون التثنية المجرع من اصناف (ويستثنى ما يبرقوه) جمع روم (بما اشترى ان يختار من ذلك الرقعة فلا بأس به) اي يجوز ان لم يكن الاكثر (ون لم يشترط ان يختار منه حين سألني فاني اراه) اعتقده (نزيلك في عندك لير الذي اشترى) منه فان كان ثلاثين ثوباً واستثنى منها عشرة كان ثلثها ولتباع الثلث (وذلك ان الثوبين يكون رقعة واحدة وبها يتفاوت في الثمن) ولما جعل شركا (والامر عندنا انه لا بأس بالشرك) بكسر فسكون من اطلاق اسم المصدر وارادة المعنى المحاصل به أي الشريك لغيره فيما اشترى بما اشتراه (والتولية) لغيره فيما اشترى بما اشترى (والاقالة منه في الطعام وغيره قبض ذلك اولى قبض اذا كان ذلك بالنقد ولم يكن فيه ربح) اي زيادة (ولا وضعية) اي نقص (ولا تأخير للثمن) لان لثلاثة من عقود المكارمة فاستثنت من بيع الطعام قبل قبضه كما استثنى بيع العربة من بيع الرطب بالتمر والحديث الوراد باستثنائها كالم (فان دخل ذلك ربح او وضعية او تأخير من واحد منهم باصاريها يحمله ما يحل البيع ويحرمه ما يحرم البيع وليس بشرك ولا تولية ولا اقالة (حين دخلها ذلك لان من سنة هذه العقود الثلاثة ان يقدوى البيع الاول والثاني (ومن اشترى سلعة) بزا (اورقية فبثبه) وفي نسخة فبث شراءه واخرى يبيعه من اطلاق البيع على الشراء (ثم سأل الرجل ان يشركه ففعل ونقاه) بالتثنية أي المشتري ومن شركه (لئن صاحب السلعة جميعا) تا كيد لغير التثنية (ثم ادرك السلعة شيئاً بترعها من ايديهما) بان استحققت (فان للشرك) لفظ اسم المفعول (ياخذ من الذي اشركه الثمن) لان عهدة الشرك على من شركه (ويطلب الذي اشركه) كسر التحتية ثقيلة بمعنى بائع (الذي باعه

بالأولى. لا تنبني وغيره فإذا اتبع بالغناء فقيهه اشعار بأن الأمر بقول الحوالة مع ل يكون مطلق انتهى
 ضحك قال ابن دقيق العيد ونعل السبب فيه أنه إذا تقرر أنه ظلم فالظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون
 ذلك من الملامر بقول الحوالة عليه لأن به يحصل المقصود من غير ضرر المطلق ويحتمل أن يكون ذلك لأن
 المني لا يدر استيفاء الحق منه إذا امتنع بل يأخذه المحاكم فها عليه ديونه وفي قبول الحوالة عليه
 تخصيص العرص من غيره مسددة في الحق قال المعنى الأول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعديل بأن المطلق
 ظلم وعلى الثاني تكون الدية عدم وفاء الحق لا الظلم وقال غيره قد يدعى أن في كل منهما بقاء التعديل بأن
 الفصل ظلم لأنه لا بد في كل منهما من حذف به يحصل الارتباط فيقدر في الأول مطلق الغنى ظلم والمسلم
 في الظلم يختص به من اتبع الحق وفي الثاني مطلق الغنى ظلم والظلم تربطه المحاكم ولا تفرقه من اتبع على
 من هو يتبع ولا يختص من المصل انتهى وأظلم حرام قليله وكثيره وأعطاه الشريك بالله قال تعالى أن

الشريك الظلم العظيم

كس كيف شئت فإن الله ذوكرم * لا تجزعن في ذلك من بأس

الائتمان ولا تفرقهما أبدا * الشريك بالله والاضرار للناس

وقال تعالى وقد خاب من أجل ظلمه أي خاب من رجاء الله بحسب ما ارتكب من الظلم قال ومن
 يعلم منكم مذقه عذاباً كبيراً وفي الحديث العدس يا عبادي إلى حرمت الظلم عليكم فلا تطاموا وقال
 صلى الله عليه وسلم لا لواجدي يحمل بمرضه وعقوبته أي مطلق الغنى يبيع التظلم منه بأن يقال ظلمي
 ومطلني وحقوبته بالضرب والسجن ونحوهما إذا لاذ وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن
 يحيى كلاهما عن مالك به ورواه به السفة (مالك عن موسى بن ميسرة أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن
 المسيب فقال أي رجل أبيع بالدين فقال سعيد لا تبع إلا ما أوجب إلى ربك) قال الباجي لما علم أنه
 يدان الناس خاف عليه العينة للدريعه أن يبيع ما لم يملكه أو ما يشتره بعهده والمتاع منه على
 يده فمن يثق بانه ورعاً يولي قبضه هذا المتاع لا خير فيكون كانه أسلمه ثمه الذي ابتاعه به
 في ثمنه الذي باعه منه به وهو أثره (قال مالك في الذي يشتري السلعة من الرجل على أن يوفيه
 تلك السلعة في أجل مسمى إما السوق يرجو نفاقه) بفتح النور أي رواه ليرجح السلعة وفي نسخة
 نف فها أي السلعة به (وإنما حاجة) له بالسلعة (في ذلك الزمان الذي اشترط عليه) أن يوفيه إياه
 فيه (ثم يخذله البائع عن ذلك الأجل ويريد المشتري رد تلك السلعة على البائع أن ذلك ليس للمشتري
 وإن البيع لازم له) لأنه بمنزلة الدين (وإن البائع لوجه بتلك السلعة قبل أجل لم يكره) أي
 يبيع (المشتري على أخذها) لأن لغيره في التأخير لدى وقع البيع عليه (قال مالك في الذي يشتري
 الطعام ويكأله ثم يأتيه من يشتره منه فيعجز) أي يعلم (الذي يأتيه أنه قد كاله بنفسه واستوفاه)
 قبضه (فيريد المتاع أن يصدقه ويأخذه بكأله أنه ما يبيع على هذه الصفة بتقر) أي مجعلاً (فلا بأس
 به) في يجوز ومثل الكيل لوزن (وما يبيع على هذه الصفة إلى أجل فانه مكره حتى يكأله المشتري
 لا لنفسه) في الحديث من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكأله (وإنما كره الذي إلى أجل لأنه ذريعة)
 إلى ما عجزه وسيله (إلى الربا) يريد أنه لم يصدقه إلا من أجل الأجل فكأنه أخذ للأجل ثم أهله أبو عمر
 وتحتوى) بفوقه وأرفع عطف على دريعه (أريدار) من الإدارة (ذلك على هذا الوجه بغير كيل
 لا وزن) فيروي إلى تعذر البيع للطعام قبل القبض (فإن كان إلى أجل فهو مكره) أي ممنوع (ولا
 خلاف في عسدينا) بالمدينة (قال مالك لا ينبغي أن يشتري دين على رجل غائب) أن لم يدر به
 أنه لا يغير كثيراً لا حتى ولو لم يكره مطلق وإن لم يكن أشد لأنه يكون تارة يما وتارة يملكه الباجي

اب فيها لان البعثة عرج لك لمن لا ساع في ذمة المشتري وهو الدين وذلك وصف في الدمة
 بنفسه رحمه الله وحدثنا ثبات على المقصود العواري والاحارة والره وما اشبهها فان ذلك ماله
 فهو احق به وليس ببيع مال لبايع ولا ماله عال له واما ما هو مال المشتري اذ هو قد خرج عن ملكه
 به بالبيع ولقد مضى واسند الطحاوي لذلك الحديث سمعته من جندب بن رسول الله صلى الله
 وسلم قال من سرق له متاع او صاع له متاع فوجدته في يد رجل بعينه فهو احق به ويرجع المشتري
 ائتمن الناس ما حقه والطاوي راجب باي في سننه المجاح بن اوطاة وهو كثير الخطا
 قد سرق قال ابن معين ليس بالقوي ان روى له مسلم في قرون بغيره ولما كان وقع النص في حديث الباب
 في صورة بيع فخرج ابن حزم وابن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد
 صحيح سمعته من ابن عباس وهو يروي عنه ما هو احق به من العرما ولمسلم من رواية ابن ابي حسين عن
 كوكب محمد بن حنبل في حديثه اذ اورد حديثه المتاع ولم يرفعه اليه لصاحبه الذي باعه فقبض
 عليه في صورة بيع فلا وجه لثبته به باقائه المحقق ولا خلاف ان صاحب الوديعة وما
 به حق ما سوا ردها عنده ليس له غيره وقد سطر الا فلاس في الحديث قال البيهقي وهذه الرواية
 لبيعة العريضة في البيع وانما لم ينع من حمل الحكم فيها على الودائع والعواري والمغصوب مع تعليقه اياه
 جميع ردا الى الا فلاس اه وايضا صاحب الشريعة جعل لصاحب المتاع الرجوع اذ وجده بعينه
 لو دفع احق بعينه سواء كان على صفة له وبغيره فلم يجز حمل الحديث عليه ووجب جملة على البعثة لانه
 ما يرجع عليه اذا كان على صفة له وبغيره واذا تغير فلا رجوع له وايضا لا مدخل للقياس الا اذا عدمت
 الدقة فان وجدت فهي حجة على من حالها وهذا الحديث تابع ما لك اعلاه زهير بن معاوية عند البخاري
 في التوري في جامة كلامه ان يحيى بن سعيد نحوه (قال مالك في رجل باع من رجل متاعا
 من المتاع طار اليه ثوب اذا رده شيئا من متاعه بعينه احده) اذ اوجده بكاء (وان كان المشتري قد
 بعته وقرهه وراى الباع احق به من العرما لا يجمع ما روى المتاع منه ان ياخذ ما وجد) نصيبه
 فمن (بعينه) لسدق الحديث بذلك وبخاصة من سبب الغتب وان شاء سلم ما وجد وخاص بالتمسك
 به وقال الشافعي واجد ليس له ان يرد من الثمن شيئا وانما له اخذ ما بقي من سلعة لانه لو قبض جميع
 لم يردده وبأحد الاء فكذلك قال الماجي وهذا لا يلزمنا لانه اذا قبض جميع الثمن فقد سلم العقد
 هذا الغرض واذا قبض به فمما قد ادرك بعينه الثمن عيب التمسك ان يرد ما اخذ يتقسط على المبيع لثلاث
 نمل فيه سر السرقة لانه اذا باع عبدا فرجع اليه بجره منه محقه ضرر السرقة (فان اقتضى من ثمن
 ناع شيئا) قبل القياس (فأحب ان يردده ويقبض ما وجد من متاعه ويكون فيما لم يجد اسوة العرما
 لثالثه) وان احب ان لا يأخذ ما وجد ويخاص بما بقي له فله ذلك ايضا (ومن اشترى سلعة من السلع
 لا ارمتاعا او بقعة) بضم الباء قطعة (من الارض ثم احدث في ذلك المشتري عملا) كما اذا (بنى البقعة
 را او نسج الغزل ثوبا ثم افلس الذي ابتاع ذلك فقال رب البقعة انا آخذ البقعة وما فيها من البنيان ان
 ك ليس به) لانها ليست متاعه بعينه فلم تدخل في الحديث (واكثر تقوم البقعة وما فيها من اصلي
 شئ) فيقال ما قيمة هذه الدار بمبينة (ثم ينظر كم ثمن البقعة) بان يقال ما قيمتها براحا (وكثير البنيان
 في تلك القيمة ثم يكونان شريكين في ذلك اما حب البقعة بقدر حصته ويكون للغرماء بقدر حصته البنيان
 ليسير ذلك) اي بيانه بالمثل (ان تكون قيمة ذلك كله الف درهم ونحوه مائة درهم فتكون قيمة البقعة
 مائة درهم وقيمة البنيان الف درهم فيكون لصاحب البقعة ثلث ويكون للغرماء الثلثان) والتقويم
 بم الحكم (وكذلك الغزل وغيره مما اشبهه اذ ادخله هذا الحق المشتري دين لا وفاء له) عنده (هذا المثل)

أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل
 أسلفته فقال عبد الله بن عمر فذلك الربا (لوجود الشرط) فقال كيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن
 فيما فعلت (فقال عبد الله بن عمر السلف على ثلاثة أوجه سلف تسلفه تريد به وجهه الله) ؟
 الثواب من الله (فلك وجهه الله وسلف تسلفه تريد به وجهه صاحبك) المتسلف أي التعجب إلى
 والخضوة (فلك وجهه صاحبك وسلف تسلفه تتأخذ خديته بطيب) أي حواميدل حلال (فذلك زما
 المحرم بالقرآن) قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق الحقيقة التي كتبت
 على الرجل المتسلف (فإن أسلفك مثل الذي أسلفته قبلته) كما قال تعالى وإن تبتم فلكم رهوس
 أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون (وإن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذه أجرت) لأنه حسن اقتض
 (وإن أعطاك أفضل مما أسلفته) في الصفة (طيبة به نفسه فذلك شكره لك ولك أجر ما نظرت
 آخرته قال الساجي من شرط زيادة في السلف وكان مؤحلاً فله أن يبطل القرض جله ويتحمل قبض ما
 والأفضل له أن يسقط الشرط ويبقيه على أجله دون شرط (مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر
 يقول من أسلف سلفاً فلا يشترط لأقضاءه) أي يمنع أن يشترط غيره (مالك أنه بلغه أن عبد الله
 ابن مسعود كان يقول من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وإن كانت قبضة من علف) ما يعاقب لها به
 (فهو ربا) والمعنى وإن كان المسترط شيئاً قليلاً جداً قال أبو عمر هذا كله يقتضي أنه لا ربا في الزيادة إلا أن
 يشترط والوأي والعادة من قطع الذرائع وفي الحديث دع ما يريك إلى ما لا يريك وقال أبو عمر أتركوا الز
 والريسة فالوأي والعادة عن الريسة (قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن من استسلف شيئاً من
 الحيوان بصفة وتمخية) عطف مساوي معلومة فانه لا بأس بذلك وعليه أن يرد مثله إلا ما كان من
 الولائد) إلا ما جمع وليدة وهي الامة (فانه يخاف في ذلك الذريعة) الوسيلة (إلى إحلال ما لا يحل) من
 عارية الفروج (فلا يصلح) سلف الامة (وتفسير ما كره من ذلك أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبه
 ما بدله ثم يردّها إلى صاحبها بعينها) لأن اقترض لا ينافي رد العين فلم يقترض رد عين ما اقترض (فذلك
 لا يحل ولا يصلح ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ولا يرون خصوص فيه لأحد) فإن أمن ذلك حازكاً قراضها الذي
 محرم منها أو امرأة أو صبي أو غيرها اقترضها له وليه أو كانت في سن من لا تشتهى وهذا بناء على عكس العلم
 ومذهب المحققين انعكاسها إذا كانت بسيطة غير مركبة وانعكاسها هو اتفاق الحكم لا شعاعها فإن وقع
 قرض الجارية على الوجه المنوع فإن لم يطأ فسخ وردت إلى ربها وإن وطئت فقبلت تجب القيمة وقيل المثل
 قاله الأبي واقصر أبو عمر عن مالك على القيمة فقال ويمنع قرض الامة قال الجمهور ومالك ولشافعي لا رد
 الفروج لا استباح الانكاح أو ملك بعقد لازم والقرض ليس بعقد لازم لأن المقرض يرد متى شاء فأشبه
 الجارية المشتراة بالخيار ولا يجوز وطؤها باجماع حتى تقضى أيام الخيار فيلزم العقد فيها وأجاز داود والمزني
 وابن جرير استقراض الامة لأن ملك المقرض صحيح يجوز له فيه التصرف كله وكما جاز به جاز قرضه
 وأجاز الجمهور استقراض الحيوان والسلم فيه الحديث أبي رافع وإيجابه صلى الله عليه وسلم دية الخط
 ودية العمد ودية شبه العمد المجتمع على ثبوتها وذلك إثبات الحيوان بالصفة في الذمة فكذلك القرض
 والسلم ومنع ذلك الكوفيون وأبو حنيفة لأن الحيوان لا يوقف على حقيقة وصفه وإدعوا نسخ حديث أبي
 رافع بحديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الذي اعتق نصيبه في عبد مشترك بقيمة نصف
 شريكه ولم يوجب عليه نصف عبد مثله وقال داود وطائفة من الظاهرية لا يجوز السلم إلا في المكمل
 والموزون انتهى عن بيع ماليس عند البائع والحديث من أسلم فلنسلم في كبل معلوم ووزن معلوم
 إلى أجل معلوم فخص المكمل والموزون من سائر مائيس عند البائع وقال الجمهور من سلف

ورباعات الاسنان الاربعة التي تلى اثنايا من جانبها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه) بهزمة قطع وكسر الطاء (اياها فان خيار الناس احسنهم قضاء) لادين قال البوني اظنه اراد ان الله يوفق لهذا خيار الناس اه قال بعض العارفين وهو الكرم الخفي اللاحق بصدقة السر فان المعطى له لا يشعر بأنه صدقة سر في علانية ويورث ذلك صحة ووداد في نفس المقضى له وتختفي نعمتك عليه في ذلك ففي حسن القضاء فوائد جمة قال الباجي ولا يشك كل الحديث بأن الصدقة لا تحل له صلى الله عليه وسلم فكيف يتضى منها إيمان هذا قبل تحريرها عليه كما قيل وإيمانها بلغت محلها للقراء ونحوهم ثم صارت له صلى الله عليه وسلم بشراء أو غيره وإيماناً استقرضه انما كان لو احدث من أهل الصدقة وكان من الغارمين فيكون فضل النبي صدقة عليه فلا يقال كيف قضى من ابل الصدقة أجود مما يستحقه الغريم مع انه لا يجوز لنا طر الصدقات تبرعه منها وعن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه فأغاظ له فهم به بعض أصحابه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فان اصحاب الحق مقالا ثم قال أعطوه سنا مثل سنة قالوا يا رسول الله لا نجد الا مثل من سنة قال استروه فأعطوه اياه فان خيركم احسنكم قضاء فيجتمل ان ذلك كاه قضية واحدة فمحظ أبو رافع ان أصله من ابل الصدقة وحفظ أبو هريرة الشراء اه ملخصا وحديث أبي هريرة في الصحيحين واللفظ لمسلم وفيه جواز قرض الحيوان ولا خلاف بين الكافة فيه ومنعه ~~الحكم~~ وفيون والمحدث يرد عليهم ولا يصح دعوى النسخ بلا دليل ويأتي له مزيد والحديث رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك به وتابعه محمد بن جعفر عن زيد بن جهمان قال فان خير عباد الله احسنهم قضاء كما في مسلم أيضا ورواه أصحاب السنن أيضا (مالك عن حميد) بضم المهملة (ابن قيس المكي عن مجاهد) بن جبر المكي (انه قال استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضى دراهم خيرا منها) افضل صفة (فقال الرجل يا ابا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (هذه خير من دراهمي التي أسلفتك) أي فهل علمت ذلك ويجوز لي أخذه (فقال عبد الله بن عمر قد علمت) انها خير (واكن نفسي بذلك طيبة) فيحل لك وهذا احسن قضاء ومعروف (قال مالك لا بأس بأن يقبض) بضم أوله من أقبض (من أسلف) بالبناء للمفعول (شيئا من الذهب أو الورق أو الطعام أو الحيوان ممن) أي لمن (أسلفه ذلك افضل) مفعول يقبض (عما أسلفه اذ لم يكن ذلك على شرط منهما) وقت التسلف (أو عادة) جارية بذلك (فان كان ذلك على شرط أو أوى) بفتح الواو واسكان الهمزة فتحتية أي مواعدة (أو عادة فذلك مكروه) أي حرام (ولا خير فيه) لمنعه (وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى جلا ربا عيا خيرا ما كان بكر استسلفه) فأفاد جواز القضاء بأفضل صفة على وجه المعروف كانت قيمة تلك الفضيلة قليلة أو كثيرة اذ لا شك ان قيمة الجمل الموصوف بما ذكر أزيد بكثير من قيمة البكر (وان عبد الله بن عمر استسلف دراهم فقضى خيرا منها) فان كان ذلك على طيب نفس من المتسلف ولم يكن ذلك على شرط ولا أوى ولا عادة كان ذلك حلالا لا بأس به (ما لم يكن في مقابلة تلك الفضيلة تقص من وجه آخر كان يسلفه عشرة ردية فيقضيه ثمانية جيدة أو يكون له عشرة مسكوكة ردية فيقضيه عشرة جيدة فلا يجوز لانه مباينة قاله الباجي

(مالا يجوز من السلف)

(مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال في رجل أسلف رجلا طعاما على أن يعطيه اياه في بلد آخر فذكره ذلك عمر بن الخطاب وقال فابن الجمل) بفتح فسكون (يعني جلالة) يريد انما اراد عليه في القرص حله فيضع ذلك اتفاقا لانه سلف جرمه فيرى فابن الجمل يريد ان ضمان قائم الباجي (مالك انه بلغه

[illegible]

من الصمد الذي هو الربط والنهي حق الغير (فمن استأجره بعد ذلك) المذكور وهو التصرية أو بعد العلم بهذا
 النفي (فمنه خبر النظرين) وفي الراييز (وهو أن يجعلها) انضم اللام من باب ضرورة في رواية تجعلها بوقية
 يدل الملاحة بكسورة (ان ص. ها) أي المصراه (أمسكها) ولا شيء له (وان سخطها) كرهها (ردعا
 وص. عامر) نصب على أن لو أوجعني مع أولمعلق الجمع لا مفعولا معه لأن جمهور النحاة ع- على أن شرط
 المعبر معه أن يكون فاعلا لخروجت ناوريدا والجملتان شرطيتان عطفت الثانية على الأولى فلا محل
 لها من الإعراب إذ هما تفسيريتان فيهما بيان المراد من الظن ما هو كما قال مالك إنما خص التمر لانه
 نخب - عيش أهل المدينة وكذلك في كل بلد انما يقضى بالصاع من غالب عيشهم - م وفي رواية لأبي داود
 و - م - ع من طعام رديز رايه لم يملكها البخاري وهو خيار ثلاثة أيام وجملة الجمهور على الغالب
 وهو زائده عما تظهر بثلاثة أيام وهو في معنى ثلاث حلبات لأن الأولى هي الدلسة وبالثانية طهرت
 وثالثه له تحققت فزاد به غلظ - م - لاختلاف المرحى والمراح أو لاختلاف في الضرع بامساكها مدة
 التسوق هناك من عبد الله هذا - م - حديث صحيح أصل في النهي عن التجش والدلسة بالعيب وأصل في إردبه
 وأربع لمعيب صحيح ويخبر لم - م - ترى ومن قال بحدوث المصرة مالك في المشهور عنه وهو تحصيل مذهبه
 ومه فإن الشافعي والليث وأحمد وسحق رأبوا وجهاه أهل الحديث قال ابن القاسم قلت لمالك
 أن هذا الحديث قال نعم أولا حرق في هذا الحديث رأى وقوله في العتبة عنه ليس بالثابت ولا الموطأ
 داه به علم بحدوثه عن مالك ورد أبو حنيفة وأصحابه الحديث وأتوا بأشياء لا معنى لها إلا مجرد الدعوى
 فقالتوا له منسوخ بحدوث الخراج بالضم - م - والله بالضم ان قالوا والمسئلة كالتنمى نعم بالمثل
 أو لقيته من ذهب وفنسه فهذا ليس بسخفه وقوله وصاعا من تمر منسوخ بتحريم الزباني حديث التمر بالتمر
 رايه لا والله قال أبو عمر حديث المصرة صحيح في أصول السنن وذلك أن ابن التصرة اختلط باللبن
 الطاري من ملك المشتري فلم يسهيا تقويم مالاب ثمنه لأن ما لا يعرف غير مكر فحكم صلى الله عليه وسلم
 بصاع من تمر طما للخراج كحكمه في الجنين بغيره قطع النزاع بالعترة وكحكمه في الأصابع والأسنان بأن الصغير فيها
 قه فيه المدينة أو سببا فلا شيء فيه فقطع النزاع بالعترة وكحكمه في الأصابع والأسنان بأن الصغير فيها
 كالكبير فلا توقف أحده تغذيل بعضها على بعض في المنة وكذا الموضحة حكم في صغيرها وكبيرها بحكم
 واحد - م - وفي المنة لم قال أبو حنيفة والكوفيون أنه منسوخ بحديث الخراج بالضم وبالأصول التي
 حابضه وهي أن اللبن مثلي فيلزم مثله فان تعذر فقيمه والمثل هنا تعذر لعدم معرفة قدره فكان فيه
 القيمة بالعين لا مثله ولا له ما عدل عن المثل إلى غيره فنحن به عن البيع فهو طعام بطعام إلى أجل ولأن
 لبن الشافعية أقل من لبن النوق في نفسه يختلف بالقلة والكثرة والأصاع محدود فكيف يصح
 أن يلزم مثله القليل مثل ما يلزم مذهب الكبار ولأن اللبن غلة فهو ولشترى كسائر الغلات فانها لا ترد
 في العيب فالحديث امام منسوخ بحديث الخراج بالضم أو مرجوح لمعارضته هذه الأربع قواعد الكلية
 والجواب أنا منع أن اللبن خراج فلم يدخل في الحديث وبأنه عام والمصرة خاص والعالم يرد إلى الخاص
 فلا تعارض ولا نسخ وعن القاسم الأولى بأنه صلى الله عليه وسلم رأى أن اللبن إنما يراد للقتوت وغالب
 قوتهم لتمر فلذا حكم به حتى لو كان غالب قوت بلد غيره لقضى بذلك الغير وقتد جعل الشرع
 الدية على أهل الأبل والأبل والذهب المذهب والورق ما ذاك إلا لأنه غالب كسبهم وأيضا لو كان
 المرد وبالنسبة إلى التفاضل والمزاينة انما في الضرع لا يتحقق تقديره بالصاع ولورد جميع ما حاب
 الخيف أن فيه شيئا معروفا وحديث عند المشتري فكيف تصح الأقالة وعن الثانية بأنها
 ليست بمبيعة حقيقية حتى إذا انما طعام بطعام إلى أجل وانما هو خراج كسائر الغلات

العامة وتجذب الطريقان قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فقال الأقل الغني المحل للعادة
من ذلك وقال الجمهور استثنى منه التجارة عن تراض وهـ ذاعن تراض وكذلك تجذبوا فهم المحـديث
فقال البغداديون راجع فيه الجارلغون وقال الجمهور هي راقعة عـين وحـكـاية حال لا يصح دعوى
المهموم فيها على أنه لم يجعل الخيار إلا بثـط فالحديث حجة لعدم اقيام بالغيب اذ لو كان ثباته بامر مباشر
بان يقول لا خلاية فلو قيلت هذه اللفظة اليوم في العقد ثم ظهر الغيب فقال الا كـثر لا يوجب فوط
قيام بالغيب ثم اختلفوا فقال بعضهم لانها كانت خاتمة لذلك الرجل وله صلى الله عليه وسلم ان يخص
من شاء بما شاء وقيل لما امره ان يشترط ويصدره بهذه الحكامة حضامن عامله على الصحة والتعزز من
الخلاية فقد روى انه قال له قبل لا خلاية واشـترط الخيار ثلاثة ايام وولـيه صاحبـه انه اسـ من ذوى
الصيرة في البيع فينظر له كايتم انفسه وقال حـجـة توجب القيام بالغيب لانها اذا كانه شرط ان لا يزيد
الثمن عن ثمن المثل ولا ان تنقص السلعة عنه وان قاله الـثـع صار بمنزلة من شرط وصفا في المبيع فبان
خلافه وفي الحديث حجة لامضاء بيع من لا يسـ ينظر له هـ شرطائه قبل الحجر عليه واخرجه البخاري
هنا عن عبد الله بن يوسف وفي ترك الخيل عن اسماعيل كـلاهما عن مالك بن راجـه ابو داود والنسائي
من طريق مالك وابـعـد اسمـاعيل بن جعفر وبنو قـار وشعبة الثـلاثـة عن ابن ديار عمه مسلم (مالك عن
يحيى بن سعيد انه سمع سفيان بن المسيـة يقول اذا حدث ارسا يوفون لمكيال الممران فاطل المقام) بضم الميم
الاقامة (بها واذا حدث ارسا يوفون لمكيال الممران فاطل المقام بها) لا طهور للمكروه ومـه
مما يحذر تجسس عليه وبنو قات ام سمية يارـول الله انه نهى وفيما الساجون قال نعم اذا كثر الخبث فكيف مع
قله الف يحس اوعا مهم قاله الناجي وفي الاستذكار هـ ايقضى انه لا ينبغي المقام بارض يظهر فيه المنكر
ظهور الا طاق تغييره والمقام بموضع يظهر فيه تحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الاغلب
اذا وجد مرغوب فيه راما بخس المكيال والممران فعرام قال تعالى ولا تبسوا والناس اشداءهم وقال تعالى
ويل للطف في الآيات قال قتادة في هذه الآية من ادم اوف كما تحب ان يوف لك واعدل كما تحب ان يعدل
عليك ومر ابن عمر على رجل مكيال كـيـلا يـعـتـدى نـيـه فعـال له ويلك ما هذا فقال امر يا الله بالفاء فقال ابن
عمر ونهى عن العدوان وقال الفصيل بن عباس بنس المكيال والممران سواد الوجه عد في القامة وقال
صلى الله عليه وسلم يامـشر التجاران التجار يـعـشـرون يوم القيامة فعار الامـ برو صدق وقال صلى الله
عليه وسلم التجار هم القـبـار فـالوا ليس قد احل الله البيع قال بلى وكـنـهم يـحـلـفـون فيـامـون ويخونون فيكـذـون
وقال صلى الله عليه وسلم الحـاب منقعة للسلعة منقعة للبركة وفي رواية الـيـمين الكاذبة وقال صلى الله عليه
وسلم يامـشر التجاران الشيطان والاثم يحضران معكم فـشـوـبهـهـا بـا صدقة روى الاربعة قاسم بن اصبغ
باسانيه (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع محمد بن المنكدر) بن عبد الله النخعي المدني الناضل للتابعي
الثقة (يقول) اخرجه البخاري وابن ماجه من طريق ابى غسان محمد بن المنكدر عن جابر بن النخعي
الله عليه وسلم قال (احب الله) بفتح الهمزة والموحدة الثقيلة دعاء وخبر ولفظ البخاري وابن ماجه رحـ
الله لكن رواه البيهقي من وجه اخر عن ابى هريرة بافظ احب الله (عبدا) اى انسانا (سمعا) بفتح
فـكـون من السخاسة وهي الجود صفة مشبهة تدل على الثبوت (ان باع) بان يرضى بقليل الربح
(سمعا ان يتاع سمعا ان يقضى) اى ادى ما عليه طيبة بنفسه ويقضى افضل ما يجود ويجعل القضاء (سمعا
ان اقضى) اى طلب قضاء حقه برفق وليس قال الطيبي رب الهبة عليه ليدل على السهولة والتسامح
في التعامل سبب لاستحقاق الهبة ولكونه املا للبركة وفيه فضل السامحة وعدم احتقار شئ من اعمال
الخير انما تكون من الهبة الله التي هي سبب للمساواة لا بد منه ثم لفظ البخاري رحـمـه الله عـبـد

* (جامع البيوع) *

مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رجلاً هو حبان بن معاذ كبرواه ابن الجارود
 كما كبرواهم ما وصده ذريته عياض وجزءه النوى في شرح مسلم وهو فتح المهلة والموحدة الثقيلة
 نقذ يزال معجزة فيها أقاف مكسورة الانصاري وقيل هو ابو معاذ بن عمرو كما في ابن ماجه
 اريج البخاري قال ابن عبد البر هو اصح وتبعه النوى في مبهمة ماته (ذكر لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه يخدع) بضم التحتية وسكون المعجمة وفتح المهلة اي براديه المكروه (في البيوع) من حيث
 يعلم ويبدى له غير ما يكره قال عياض وفي الحديث انه الذي ذكر ذلك لانه لم يفقد التمييز والمظهر لنفسه
 كلمة فلم ذلك كان يعتربه احسانا ويتبين ذلك اذا انتبه اه وعند الشافعي واحد وابن خزيمة
 يد ارقطاني ابن حبان بن معاذ كان ضربا وكان قد شج في راسه مأومة وقد قتل لسانه وعند الدارقطني
 بن عبد البر من طريق محمد بن اسحاق قال حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان
 اخذه منقذين عمرو كان فدا في عليه سبعون ومائة سنة فكان اذا بايع غبن فذكر ذلك للنبي صلى الله
 عليه وسلم فقال الحديث وانوح ابن عبد البر من طريق ابن اسحاق عن مافع عن ابن عمران منقذ اسفع
 راسه مأومة في المجاهلية فخبلت لسانه فكان يخدع في البيع (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه
 لم اذا بيعت فقل لا خلاية) بكسر الحاء المعجمة وشغفة اللام وموحدة اي لا خديعة في الدين لان الدين
 نصيحة فلا تنفي الجنس وخبر لا خلاية محذوف قال التوربشتي لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا
 قول ليلفظه عند البيع ليلفظه صاحبه على انه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير
 نية فيها ليري له كباير لنفسه ركان الناس في ذلك الزمان اخوانا لا يغبنون اخاهم المسلم وينظرون
 كما كثر ما ينظرون لانفسهم اه زاذ في رواية ابن عبد البر من طريق مافع ثم انت بالخيار ثلاثا
 بيعك قال في الاكمال جعل له عهدة الثلاث لان اكثر مباعته كانت في الرقيق ليتبصر ويثبت
 به وروى انه جعل له مع ذلك خيار ثلاثة ايام فيما اشتراه (فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلاية)
 معناها الذي يقدر عليه من النطق في مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار يقول
 خياية قال عياض بالتحية لانه كان التغ يخرج اللام من غير مخرجها رابعهم لان خياية بالنون
 موهن في وفي بعض روايات مسلم لا خياية بالذال المعجمة اه وفي رواية ابى عمر من طريق مافع قال ابن
 ربيعة يقول اذا باع لا خياية لا خياية وعند الدارقطني والبيهقي باسناد حسن ثم انت بالخيار
 كل سلامة آية تها ثلاث ليل فان رضيت فأمسك وان سخطت فأردد فبق حتى ادرك من عثمان
 وابن مائة وثلاثين سنة فكثرت الاس في زمان عثمان فكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك غبت فيه رجع
 فبشمه له الرجل من الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم جعله بالخيار ثلاثا فبشمه درهمه وروى
 رمذى عن انس أن رجلا كان في عقله ضعف وكان يبايع وان امه اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا
 فرددنا فدعاه فتم فقال يا رسول الله اني لا اصبر على البيع فقال اذا بيعت فقل لا خلاية وانت
 اكل سلامة آية تها ثلاث ليل قال ابن عبد البر قال بعضهم هذا خاص بهذا الرجل وحده جعل له
 خيار ثلاثة ايام اشترطه ولم يشترطه لما كان فيه من الخوص على المبايع مع ضعف عقله ولسانه وقيل
 لا جعل لمان يشترطه بالخيار لنفسه ثلاثا مع قوله لا خلاية فيكون عاما كما كثر مشرطى الخيار اه
 قد استدل احمد والبخاريون من المالكية على اتمام باله غير المتأد وحده بالثلاث لا اقل لانه غبن
 غير انتم له الخيار وكذا دخول عليه واي ذلك الجمهور والائمة الثلاثة وقالوا لا بد من التمسك بالخيار

إلى وإذا ضربته في الأرض وقوله تعالى وتحزن صرنا في الأرض قوتنا الحزن ربعة حرسا
 تضي انه لعة الحجاز والمعروف عندهم وكان في هبة فاشرف لاسلامه وممل به على ما
 نديجة قبل البعثة ونقله لكانه عن الكوفة ثم تديده فاشرف في حوز (م) من
 سلم عن أبيه) أسلم العدوي مولى عمر بن الخطاب محسب من سنة في حوز (م) من
 مرة ومائة سنة (انه خرج عنه الله) فخرج نعيم النعمان مشهور (م) من
 بن (أبنا عمر بن الخطاب) قال لا صا أدله سحره من سنة (م) من
 مخزفي خلافة أبيه كما قال (في جيش إلى العرب) لم يرد كما من سنة (م) من
 معاوية بضمين في ربيع الأول سنة ست وثلاثين (المناقب) رحمه من نفر (م) من
 راتيه بن قيس (الاشجوني رثولير اصره) من جهة (م) من
 فدرل كما على امره (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 مال الله يريد ان يبعث في امير المؤمنين (م) من (م) من (م) من (م) من
 تبة اعان به متاعا من متاع العراق ثم من (م) من (م) من (م) من
 (م) قال الناجي لم يرد باسلا واما حوا (م) من (م) من (م) من (م) من
 يجوز السليمة لمة (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 تب إلى عمر بن الخطاب ان ثمة هذا (م) من (م) من (م) من (م) من
 غيرهما (قال اكر نجاش اسع من مثل ما ساقه) مائة من (م) من (م) من
 للملك) محبته (ديا سال ورثه) استي من (م) من (م) من (م) من (م) من
 سكت) ادبا وشره ورثه (ومعه) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 ل وهما لثمة (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 مهم ما ذكر في هذا على (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 سببه لثمة (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 كن عنده (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 كور وفيه محتاج لاس (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 واراذا احتاج حيث لاس (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 من لوجعله لاسا) شرة في (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 كم باله رى اذا عرف من حاله ستره (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من
 له (فأخذ عمر راس المال وسف رثه) عهد من (م) من (م) من (م) من (م) من
 ن ربح المال) وكانه جعل كذلك تصع لثمة من (م) من (م) من (م) من (م) من
 يث اعلا ما بان القراض كان مهمولا من عهد عمر وقيل هو في فرض في الامه لاس (م) من (م) من
 خرج من السوق من لا يعلم البيع وكان فيه منسوب مولى الحرقة فاعطاه عثمان مالا فراضا (م) من (م) من
 لسوق فان كان حدة وظائفه ان عثمان كان يحله ويراعى احواله ولا يذني ان يظن بعثمان في فصله
 به الادلك ولا اصل للقراض في كتاب ولا سنة الا انه كان في الجاهلية فافقر في الاسلام واجمع على
 زه بالدناير والدرهم قاله ابو عبد الملك (مالك عن اله لاس من عبد الرحمن) الحرقي بضم المهملة وفتح
 الوقاف المدني السدوق (عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب النخعي السابجي الثقة (عن جده)
 وبالمدني مولى الحرقة مقبول تابعي كبير (ان عثمان بن عفان اعطاه) ابي يعقوب (م) من (م) من (م) من (م) من (م) من

اذا باع وراثة شري وراثة شري واذا اقتضى وبطل لفظ الموطن او اياه ابن ما جه له
 وبلغه ذلك بل ان في السكك وهو محتمل الدعاء ونحوه كما مروى في الخبر قوله في رو
 سه من سائس ابن المسكدر في هذا الحديث غفر الله لرجل من كان قبلكم
 قال اكرامى وغيره قرينة الاستقبال المستعادة من اذا فعله دعاء وتقديره يكون
 المهرم من يقيد به الشرط وفي الصحيحين عن حذيفة قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم من كان قبلكم فعولوا اعمت من الخير شيئا فقال ما علم قيل انظر قال كنه
 امره تهاور واسنوسر قال فتجروا عنه وفي رواية لمسلم فقال الله انا احق
 عندى وضمه اياه افرح الله الجنة قال ابن حبيب في الرضاحة تستحب المساحة في
 هي ترك المكاسه فيه هي ترك الموازنة والمضاجرة والكرارة والرضى يسير الرمح و
 المرحر لم في التماس ولا يفسخ به ويانم فاعله لشبهه بالمخدعة (قال مالك في
 ارايتم اواهر) بالموازنة والراي (او الرقيق او شيئا من العروض جزا فانه لا يكره
 به دعاء) وفي نسخة عدد اهل الباجي يريد ما الغالب ان يسهل عدده لقلته ولا يث
 وقال لما زى ابل على طهره فرق بينه وبين المكمل والمزبون به عذرا آتاهما في
 قيده مذاق المتأخرين بالمعدود المصنوع آحاده كالرقيق والانعام وما تارب جازا
 سده دون يسيره (قال مالك في الرجل يعطى الرجل السلعة ببيعها له) (الحال
 قيمة تقول ان عتق بهذا الثمن الذي امر بك به فلك دينه راى شيئا يسميه له بتراض
 فليس لك شيء انه لا باس بذلك) اي يجوز وقوله (اذا سمى ثمنها ببيعها له وس
 احده ان لم يسمع فلا شيء له) زيادة ايضاح لقلته (ومثل ذلك ان يقول لرجل
 سلامي الا تني اوجنت بجملي الشارد فلك كذا وكذا) لشيء يسميه (فهذا من با
 المحمود بجوازته في الاباق والسؤال والاسل فيه قوله تعالى ولن جاء به جمل بعبر
 ولو كان من باب الحارة لم يصلح بل يفسد لان من شرطها علم الثمن ووضح ذلك
 يعطى السلعة ويقال له بعها وراك كذا وكذا في كل دينار لشيء يسميه) كان يقول له
 (ان ذلك لا يصلح لانه كلف نقص دينار من ثمن السلعة نقص من حقه الذي سمى
 (وهذا غرر) لانه (لا يدري كم جعل له) والاحارة بيع منفع فلا يجوز ان يكون
 عند المجهور وقال الظاهرية وبعض السلف يجوز جهل البدل فيها كمن عطى حمار
 به بنصف ما يوزن بسقيه على طهره كل يوم قياسا على الفراض والمساواة قالوا
 ان رضاع وما يأخذ الصبي في اليوم والليلة من لبنها غير معلوم لا اختلاف احوال
 انسان النساء قاله ابو عمر (مالك عن ابن شهاب انه سأل عن الرجل يتكاري الدار
 وكما اياه فمال لا باس بذلك) لان اكثرى مالك منافع الاصل فله التصرف

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفراض)

هكذا في نسخ صحيحته مودة تقديمه على المساواة وفي نسخ ناخيره عنها وعن كراه

(ما جاء في الفراض)

امل الحجاز يسمونه الفراض واهل العراق يسمونه المضاربة ولا يقولون قراضا البتة

انما من رواية يحيى وهو قول صحيح

*** (ما يجوز من الشرط في الغراس) ***

قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا بشرط عايله أن لا تشتري بماله شيئا الا بشراة كره وكره (للساعة
سميها) أو يشاء أن يشتري ساعة باسمها قال مالك من اشتترط على من قرض أن لا يشتري حيوانا
وساعة باسمها فلا بأس بذلك) لأنه قد أتت في كثر من اشتترط فيه (ومن لا اشتترط على من قرض أن
لا يشتري الا ساعة كذا وكذا فان ذلك مكره) للتخيير (الأن تكون الساعة التي اشتترط فيها لا يشتري غيرها)
فوله (كثيرة) ثابت لابن وضاح عن يحيى ساقط لاشته (موجودة لا تحذف في شتاء ولا صيف ولا بأس
بذلك) فان تعددت لقنهما منع وان نزل نسيج. وبه قال الشافعي وأجاز أبو حنيفة (مال مالك في رجل دفع
ن رجل مالا قراضا واشترط عليه فيه شيئا ممن رخص حاله دون ما حرمه قال مالك لا يصح ذلك كان
رهما واحدا) ادخل ذلك بعد نسيج رفق الربح لأن تدفع له ثوبا من ثياب الحر أو ثوبا من ثياب الحر
لأن يشترط نصف الربح) لمعامل (وصدق له خمسة أو ثلثه أو ربعه) أو فعل من ذلك أرا كثر فاشترى
ذلك قليلا أو كثيرا فان كل شيء سمي من ذلك حلال وهو قرض صحيح (الأن يرى يمينه) (وكره أن
شترط أن له من الربح درهما واحدا بما فوقه حاله دون ما حرمه قال مالك من اشتترط فيه ثوبا من ثياب الحر
من ذلك لا يصلح. ليس على ذلك قرض صحيح) (الأن يرى يمينه) (وكره أن
*) (مالا حرمه من الثمن الذي اشتترط فيه)

مال مالك لا ينبغي لصاحب المال أن يشترط لنفسه شيئا من ربح حاله أو العاقل ولا معنى لما
 يشترط لنفسه شيئا من الربح حاله أو صاحبه (قال روى ذلك نفال مالك وأخوه في المؤاخذات
 لذلك مشروط قبل العمل جائزا لما روى يحيى عن ابن الزناد أن أسدًا من قريظة سعى وراء
 يمه وأنكره يحيى بعد العمل (ولا يكره) مع القراض بيع ولا كراء ولا سبل ولا سدى ولا عرقى
 تخ الميم وكسر الغائر كسره ما يربح به (لا يكره) مع القراض سدى له لا أن يمين أحدهما
 أحبه على غير شرط على وجه المرفق د صنع المنة له ولا على وجه المنة بشرط أحدهما على
 أحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا ثياب من الماشية غير دابة أحد من عبيد سلطان رجل القراض
 عن ذلك صار اجارة ولا تسليح الحاجة إلا شئ ثابت معلوم (لأنه سعى مع سعى مع يشترطه فلا يشروا
 بيع (ولا ينبغي) أى يحرم (لذى هذا المال) أى المايل (أن يشترط مع أحدهما مال أن يكافئ)
 أسدى اليه معروف فيختص به فلو كانا معروف أسدى اليه في مال القراض نال وجهه المنة ولفظ
 ز (ولا يولى من سلعة) أى القراض المنة بما له (أحدا) غيره بمثل ما اشتراه به إذا كان يرجو
 الغناء لعلحق حق رب المال بالربح فيها وقيد بالمخيف الوضعية والاباز (ولا ينول شيئا من نفسه)
 نقل به (فاذا وفر) فتح الغاء أى زاد (وحصل) زل رأس المال ثم قسمها المال) أى ربحه (على
 طهما) ان كان ربح (فان لم يكن للمال ربح أو دخلته وضعية) تنقص (لم يلحق العامل من ذلك شئ
 ما أنفق على نفسه ولا من الوضعية) لأنه ليس بمضمون عليه (وذلك على رب المال في ماله)
 ن العامل ولا شئ للعامل أيضا (والقراض جائز على ما تراضى عليه رب المال والعامل من نصف
 ربح أو ثلثه أو أقل من ذلك أو أكثر) أعاده لأنه قدمه غير مقصود (ولا يجوز للذى يأخذ المال قراضا
 يشترط أن يعمل فيه سنين لا يتغير منه) كذلك (لا يصلح لصاحب المال أن يشترط أنك) يا عامل
 تردى إلى سنين لأجل سعيانه لأن القراض لا يكون إلى أجل) لا يكون لأحدهما فخصه قوله ووافقه

فيه على ان الربح بينهما) قال أبو عمر ارجع العلماء على ان القراض سنة معمول بها وقال عمر وابنه وابن مسعود ان تجرد في اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة وكانوا يضاربون بأموال اليتامى وروى ذلك وهو حديث مرسل وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله الناس وقال الامن ولى مال يتيم فليجبر له فيه ولا يتركه فتأكله الزكاة

* (ما يجوز في القراض) *

(قال مالك وجه القراض المعروف الجائز ان يأخذ الرجل المال من صاحبه على ان يعمل فيه و عنده) لانه امن (ونفقة العامل في المال في سهره من طعامه وكسوته وما يصلحه بالمعروف بة اذ شخص) بفتح الشين والخاء المعجمين والصاد المهملة أي سائر (في المال اذا كان المال يحرمه لان قل (فان كان مقيما في اهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة) وان كان يتعب في الشراء والى لانه مقيم (ولا بأس ان يمين المتقارض) رب المال والعامل (كل واحد منهما صاحبه على وجه اذا صح ذلك منهما) بان كان بلا شرط ولم يكن لابقاء المال بيده (ولا بأس بان يشتري رب القارضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك صحيحا على غير شرط) بان لا يتوصل به الى اخذ شيء قبل المقاسمة او غير ذلك سواء اشتري بتقدا ولا جل (قال مالك فيمن دفع الى رجل والى غدا قراضا يعلان فيه جميعا ان ذلك جائز لا بأس به لان الربح مال لغلامه) لان العبد يملك (الربح) للسيد حتى يتترعه منه وهو بمنزلة غيره من كسبه) يكون له حتى ينتزعه

* (ما لا يجوز في القراض) *

قال مالك اذا كان اجل على رجل دين فبأسأله ان يقره) بضم اوله وكسر الالف ببقية (عند ان ذلك بكراهة منعه) حتى يقبض ماله ثم يقارضه بعد) بالضم (او يمسك وانما ذلك ان يكون اعسر بماله فهو يربدان يؤخذ ذلك على ان يزيده فيه) فيكون ذرية للربا وواقعه الشا الحكم وعنده بان ما في الدمة لا يعود امانة حتى يقبض (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فأراد ان يجعل رأس المال بنية المال بعد الذي هلكه ان يعمل فيه قال لا يقبل قوله ويجبر رأس المال من ربحه) وهو غهوه لو صح التلف قبل الشروع لم يكن رأس المال الا ما بقي وهو ما نقله ابن حبيب عن اصحاب مالك كلهم وقال عيسى هو ابن عبد البر وعليه جمهور الفقهاء هو اولى بالصواب وفي المدونة عن ابن القاسم لا يكون كذلك منه المال ثم يرد قراضا ثانيا ولا فهو على الاول يجبر التلف بالربح (ثم يقتسمان ما بقي بعد رأس شرطهما من القراض) من نصف وغيره (ولا يصلح القراض الا في الميسر من الذهب والورق) المتلفات واصول الاثمان ولا يدخل اسواقها تغير وما يدخله تغير الاسواق لا يجوز القراض به (لا يكون في شيء من العروض والسلع ومن البيوع) المجموعة (ما يجوز) أي يعمى (اذا تفرقت وحاش رده) كبيع حب افرك قبل يدسه وبيع ثمر بعد ان ازهي يؤخذ كالبعدان يشر قال وانما خرج مالك من ذكر القراض الى ذكر البيوع تمهيدا لان القراض مكروهها كالبيوع فمكروه الله فأتى بما اهل رد الى قراض مثله كالقراض بالعروض او لضمان او الى اجل وحرام القراض اذا فاد الى اجرمثله (فاما الربا فانه لا يكون فيه الا الراد ايد ولا يجوز منه) وفي نسخة فيه (قليل) ويجوز فيه ما يجوز في غيره لان الله تعالى قال في كتابه وان تبتم رجعتن عن الربا (فلا اصول) (اموالكم لا تظلمون) بزيادة (ولا تظلمون) بقبض فلم يجمع فيه شيئا قال أبو عمر هذه

بالحال من المال باض لم يشتر به شيئاً تركه) لأن عقده غير لازم باجماع (وأخذ
صاحب المال من بدل الرب المثل أن قبضه بعد أن يشتر به لئلا يفسد ذلك له حتى يساع ويصير
عنه) له حتى عامل بالربح (فإن بدل العامل أن يردده وهو عرض لم يكن له حتى يبيعه فيرده عيناً كما
في (سنة) للمنفق - قد رده بذلك وحاصله أن الكل قد يبيعه بل العمل لا بعده حتى يعود عيناً كما أخذه (ولا
يستعمل من دفع إلى رجل مالا قراضاً أن يشترط عليه تركاً في حصه من الربح خاصة لأن رب المال
في شرطه شرعاً في شريعه - فلهذا زيادة (من الربح) ما ينفقها من حصه تركاً التي تصيبه)
... (من حصه) له لا يدرى كم يكون المال حراً وجرب الزكاة وبما هلك كله أو بعضه (ولا يجوز
حل ربه من حاربه) لا يشترط أن يكون من فلان لرجل يسميه فذلك غير جائز لأنه يصير له أحراً
وغيره من رسله (بالحال من المعروف) وسواء كان ذلك الرجل موسراً لا تعدم عنده السلع أو معسراً
فإن دفعه من داره وتصدق به على القراض انقاسه بدفعه إلى نافع وأجازره أبو حنيفة (قال مالك
بأنه لا يدفع إلى رجل مالا قراضاً ويشترط على الذي دفع إليه المال الضمان قال لا يجوز لأصاحب المال
أن يلقى ماله غير ما وضع القراض عليه وما مضى من سنة المسلمين فيه) ولا خلاف بينهم أن القراض
في الأمانة لا على السمان (فإن على المال على شرط الضمان كان قد ازداد في حقه من الربح من أجل
توسيع الضمان) بذلك لا يجوز (وإنما يقسمان الربح على ما لو أعطاه على غير ضمان وإن تلف لم أر على
لدى أحدهما بالان شرط السمان في القراض باطل) فإن دفع على الضمان فسخ ما لم يعمل فإن عمل
هو لشرطه وذلك في تركه من عدم مالك وعنه إلى أجرة مثله وقاله الشافعي وقال أبو حنيفة القراض
هو القرض بالمال (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً واشترط عليه أن لا يتساع به
لأنه قد رده لا بد له من المال إلى الرجل أو بدل الدواب ويجوز رقبها قال مالك لا يجوز هذا وليس
بأنه ليس في القراض وهو قال سائر القرضاء فأن وقع لم يصح وله أجر مثله فيما أشتره والدواب
تعمل - لما كان قائماً بالربح ولا يجوز (الأشترى ذلك ثم يبيعه كما يبيع غيره من السلع)
... الذي عامل عليه في القراض هو التجارة دون السق والقيام على الدواب لأنها تقوم بالعمل ولا تن
لها عمل فدير ببيع الربح ويكون بموعامته وهو المقتد وبالقراض قاله الباجي (ولا بأس أن
شرط أن ترضى على رب المال علاماً يبيعه به إلى أن تقوم معه الغلام في المال إذا لم يعد) بفتح فسكون
أن يبيعه في المال لا يبيعه في غيره

(الراض في العروض)*

قال مالك لا ينبغي لأحد أن يقارض أحداً لأنه لا ينبغي المقارضة في العروض لأن المقارضة
العروض إنما تكون على أسس وجهين (كل منهما ممنوع) إيمان بقول له صاحب العرض خذ هذا
عرض فيه فأنخرج من ثمنه فاشتر به وبيع على وجه القراض فقد اشترط صاحب المال فضلاً لنفسه
ببيع - ثمنه وما يكفيه من مؤنتها) ووافق الشافعي وأجازره أبو حنيفة (أو يجعل العرض نفسه رأس
ال وهو الوجه الثاني بأن) يقول اشتر هذه السلعة وبيع فإذا فرغت فابتع لي مثل عرضي الذي دفعت
يلك فإن فضل شيء فهو بيني وبينك (فلا يجوز وأجازره ابن أبي ليلى (و) وجه المنع أنه (لعل صاحب
عرض أن يذوقه إلى العامل في زمان هو فيه نافق) ربح (كثير الثمن ثم يردده العامل حين يردده وقد
خص) بغير الخاء (في شتر به بثمنه أو أقل من ذلك ويكون العامل قد ربح نصف ما نقص من ثمن
عرض في حصه من الربح أو يأخذ العرض في زمان ثمنه فيه قليل فيعمل فيه حتى يكثر المال في يده

على ذلك) عالمين بالهمل (فاذا كرهوا ان يقتضوه وخلوا بين صاحب المال وبينه لم يكفوا من
 موه) وان كانوا امانة (ولاشئ عليهم ولا شئ لهم اذا اسلموه الى رب المال) لان القراض انما يقع
 نفاعه وامانة لا في ذمته فاذا مات لم يلزم ذلك ماله (نن انضود نله-م فيه من النط) على
 ح (والصفة مثل ما كان لا يبرم في ذلك هم فيه بمنزلة ابيهم) وانما حروا له تمت لمواهم حق ان يرفع
 مات عن حق فلوارثه (فان لم يبرم كبروا امانة على ذلك) ابرم لم يبرم بالهمل (فانهم ن يبرم
 ن) عالمين بالهمل (فمتنعى ننه من فاذا افضى جميع ال اجمع ابرم كبر ابرم ابرم
 ربح الذي كان شرطه (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا على ان يعمل فيه خباياح عنه من
 فهو ضامن له ان ذلك لازم له ان يبيع بدين فقد ضمنه) اذ ليس له ان يبيع بدين الا باذن رب المار
 ابو حنيفة له ان ذلك بمطابق العقد الا ان ينهاه صاحب المال

(البضاعة في القراض)

مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واستأجر من صاحب المال سعة (واسد لب سعة) في
 مل (صاحب المال سلف او ابضع معه صاحب المال بضاعة يبيعها له او يرد ويرشتمرى له برب
 ماله ان كان صاحب المال انما ابضع معه وهو يملكه لانه لم يكن له سعة سعة سعة سعة
 لا خاء) بالمصدقة وودعة بينهما (اولد ارة) سوا (هو ثلث ذك ذئبه ورأى ذك سلهه سرت ابرم
 مول قراضا (منه او كان العامل انما استأجر من صاحب المال او جعل له سعة سعة سعة سعة
 يكن عنده ماله فعل له مثل ذلك ولو ابي ذلك عابه لم يرد عليه ماله فاذا ابيع ذلك منه ساجد وسردك
 ما على وجه المعروف ولم يكن ذلك شرطا في اصل) عند (قراض فذلك حائرا بأس به) نأيه
 لا كراهة فيه اونا كبر عجز (وان دخل ذلك شرط او خففه ان يكون بمصلحة ربح له من
 حب المال لير) بضم اوله يفي (ماله في يرب) يبيع ذلك ر للمال لا يمسك نه من ماله
 يرده عليه فان ذلك لا يجوز في القرض وهو يبرم يبرم سعة من ليد لان شرط ذلك ر باره من ماله
 ودحجه ولا ان الهمل في البضاعة له برة سعة سعة سعة سعة

(سلف قراض)

ال مالك في رجل أسلف رجلا مالا ثم سألته الذي تسأل المال ان يقره سعة قراضا قال مالك له اح
 ش حتى يقبض ماله منه ثم يدفعه اليه قراضا ان شاء (ويصدقك) وهم ذلك عباد في ربحه
 لا يجوز في القراض (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قرضه فذبحه بده قد جفع من يده وودعه
 يكتبه عليه سلفا فقال لا أحب ذلك حتى يقبض منه ماله ثم يملكه اياه ان شاء ويمسكه رانك
 ب عدم محبته (مخافة ان يكون در نقض فيه اهدى ب ان يخرجه منه الى ان يرد فيه نفس سعة
 لك مكروه ولا يجوز ولا يسلح) قال الباجي سلم بأله سعة برة ما ويدخله يبيع فصح الدين في الدين
 ن للقراض بعض التمان بدمته اذ لو ادعى الحسارة ولم يبر وجهها قال بعض اصحابنا يبيع ولو دعى
 نبرته لم يضمن فاذا أسلفه اياه بدمته على نير الوجه الذي كان مدعنا به فهو من فصح الدين في الدين

(المحاسبة في القراض)

قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فعمل فيه فربح فأراد ان يأخذ حصه من ارباحه وسأحب
 ال غائب قال لا ينبغي له ان يأخذ شيئا الا بحضرة صاحب المال وان أخذ شيئا فهو ضامن له حتى يحسب
 مع المال اذا قسماه) لا لا يجوز انفاها ان يكون احدهما سلفا لغيره عن نفسه ولا يأخذها مع عطية لها

* (ما يجوز من النفقة في القراض) *

ال مالك في رجل دفع الى رجل مالا فراضا اذا كان المال كثيرا يحمل النفقة فاذا شخص (بفتح
فر) فيه العامل فان له أن يأكل منه ويكتسب بالمعروف من قدره) وفي نسخة ابن وضاح من قدر
مال (ويسأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى عليه) وحده (بعض) مفعول يستأجر (من
كسبه بعض مؤنه) مفعول بك (من الاعمال أعمال لا يحملها الذي يأخذ المال) أي العامل
ليس مثله يعلم من ذلك تقاضي الدين) طلبه من هو عليه (ونقل المتاع وشده واشباه ذلك فله أن
ستأجر من المال من يكفيه ذلك وليس للقراض) بالفتح (أن يستنق) سبب الطلب أي يطلب أن
ت (من المال ولا يكسبه منه) ومنعه من طلب ذلك أبلغ من منعه من فعله نحو قوله تعالى ولا تقربوا
رفاهه أبلغ من لا تزوا وفول الشاعر

باعدلاني لاترن ملامتي * ان العواذل لس لي بأمر

مع من لا ينسئ (ما كثر) أي دة كونه (مغيا في أهله انما تجوز له النفقة اذا شخص) سافر (في المال
ال مال يحمل النفقة فان كان انما يجبرني البلد الذي هو به مقيم فلان نفقة له من المال ولا كسوة)
ذا اذا كان المال قتيلا لا كسوة ولا نعمة قرب السفر أو بدقائه مالك أيضا نقله لباحي (قال مالك
رجل دفع الى رجل مالا قراضا فخرج به وبمال لنفسه قال يحمل النفقة من مال القراض ومن ماله
من حصص المال) واحتلف في طلاق عفا القراض هل تنقض السفر بالمال فشهور المذهب انه
ساح عفاه تعالى وآخرون يرون في الأرض أي يسافرون فلا ينقض فيه مطلق عقد القراض
قال الشافعي وقال ابن حبيب لا يسافر الا باذن رب المال وعن أبي حنيفة القولان والمشهور
ذلك وان قيل المال ركبته وقال سحنون لا يسافر باقليل سفر بعيدا الا باذن ربه
به الساجي

* (ما يجوز من النفقة في القراض) *

ال مالك في رجل دفع الى رجل مالا فراضا اذا كان المال كثيرا يحمل النفقة فاذا شخص (بفتح
ردناب مدي امدت الى الفضل على النفس (ولا يطوى منه سائلا) الدراهم أو الثياب وأما الكسوة
الطية سائل انه كسوى فيجوز (ولا) يعلى (غيره) شيئا (ولا يكافئ فيه أحدا) أسدى اليه
روفاً ينسبه فلو كان على معروف أسدى اليه في مال القراض على وجه النظر والتجارة جاز وهذا
له غير شرط وماله لا يجوز له اشتراط ذلك في عقد القراض فلا يخاف انه هو (فاما ان اجتمع هو وقوم
أرباعهم وجاء هو بطوام) على عادة الرقة في السفر (وأرجو أن يكون ذلك واسعا) أي جائزا وان
ز بعضه أكثر من بعض (اذا لم يتعد أن يتفضل عليهم فان تعد ذلك) بأن أتى بأمر مستنكر
يما يشهد بغير إذن صاحب المال فعليه أي يجب (أن يتحمل ذلك من صاحب المال فان حلل له
فلا بأس به وان أبي أن يتحمله) يسأجه (فعليه ان يكافئه بمثل ذلك ان كان ذلك شيئا له مكافأة)
ما تصد به الفضل لا إن قل كان مائة

* (الدين في القراض) *

ال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاشترى به سلعة ثم باع السلعة
ن) باذن رب المال (ورجى في المال ثم هلك الذي أخذ المال قبل أن يقبض المال ان أراد ورجته)
العامل (أن يقبضوا ذلك المال وهم على شرط أيهم من الربح فذلك لهم) الى تمام العمل (اذا كانوا

تة وكان ذلك نحو ما يتقارض عليه الناس) بيان للشبه وكذا ان أشبهه فلو كان واحدا منهما القول
مامل يمينه وان أشبهه صاحب المال وحده فالقول قوله يمينه (وان) اي انه مامل بان (باء
أمر يستكر ليس على مثله يتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله) وكذا ان لم يشبهه واحدا
نهم ما يردان الى قراض المنزل بعد ما بينهما (قال مالك في رجل أعطى رجل مائة دينار قرضا فاشترى
بها سلعة ثم ذهب لم يدفع الى رب السلعة المائة دينار فوجدتها قد سرقت فقال رب المال بيع السلعة
بان كان فيها فضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لاني انت ضيعت وقال المتقارض
الفتح (بل عليك رفاء حق هذا) لاني (انما اشتريتها بمالك الذي اعطيتني قال مالك يلزم العامل
لمشتري آداء ثمنها الى البائع) لانه الذي تولى الشراء منه (ويقال لصاحب المال القراض) بالخفض
دل (ان شئت فأداء المائة الدينار الى المتقارض) بالفتح (والسلعة بينكما أوتى ككون قراضا على
اكانت عليه المائة الاولى وان شئت فابرا من السلعة) وتكون خسارة المائة عليك (فان دفع المائة
لدينار الى العامل كانت قراضا على سنة التراض الاول) أي طريقته على ما شرط من الربح (وان
بي) امتنع (كانت السلعة للعامل وكان عليه ثمنها) وتمت خسارة المائة على رب المال (قال مالك
المتقارضين اذا انفصلا فبقى بيد العامل من المتاع الذي يعمل فيه خنق) بفتح المجهة اللام أي
لي (القربة او خلق الثوب او ما شبه ذلك) كالفرارة والادوة (قال مالك كل شيء من ذلك كان
فها) بالفوقية والغاء أي قليلا (لا خطر) لاشأ (نه فهو ولا مامل ولم أسمع أحدا في بردن)
نه مما لا يلتفت اليه غالباً خصوصاً من رب المال لاسيما اذا ربح (وانما بردن من ذلك الشيء الذي
ان كان شيئاً له اسم مثل الدبة او الجمل او الشاة كونه) بضم الدال مجة ومفتوحة من وضع الكوف
باب غلاظ مضربة تهل باليمن (اراشبهه ذلك مما له ثمن نأى أرى ان يرد ما بقي عنه من هذه لان
مامل صاحبه من ذلك) وواقعه اللبث وقال أبو حنيفة تتر الشافعي يرد عليه ذلك وكثيره وجميع
ضمن بقوله صلى الله عليه يا عائشة اياك ومخضرات الذر ب قال لاس الله ما لا ياتكم به لا ياتي
الله تعالى أعلم

* (سنة المائة) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

بأعله من السقي لانه مامل علمه واصل منه تهاو كثرها لم يرد والبعل يعزب فانه لا يسي فيه
ن ما فيه من المؤن يقوم تمام السقي والمخاض اما لو احدثوا عاقلة أو رحنه لعدوه وهو من
كون من التعبير بالمتعلق عن المتعلق وهي مسنة من انفسايرة وهي كراعا لارض بما يخرج منها
مع الثمرة والاجارة بها قبل طيها وقبل وحدها ومن الاجارة لوجهولة ومن بيع الثمر وال
ساض وبحت في الاول بأن الارض غير مكنتة في المساقاة انما المكنتة مامل وانما قالوا ان
الاجارة على العمل في حائط وشبهه يجز من ربحه واجب بأن الباض الذي يدخل في المساقاة فيه
كراعا لارض بما يخرج منها ذلك كاف في الاستثناء (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
عن ابن عبد البر انه يجمع رواة الموطأ راكثر اصحاب ابن شهاب ورواه منهم طائفة منهم صالح بن أبي
خضر أي وهو ضعيف فزاد عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر) بوزن
فرمدينة كبيرة ذات حصون ومزارع وتخل كثير على ثمانية بردن المدينة الى جهة الشام (يوم افتح
بم) في صفر سنة سبع عند الحوز بعد ما حاصرها باضع عشرة ليلة ومن قال سنة ست بناء على ان ابتداء
ساريج من شهر الهجرة المحمدي وهو ربيع الاول وفي الصحيحين عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم
له على خيبر اراجح اليهود منها فالتة ان يرد ما بقي عنه من هذه لان

(قال مالك لا يجوز للمغارضين ان يتحاسبوا ويتفادوا المال غائب عنها حتى يحضر المال فيستقر في
صاحب المال رأس ماله) عينا او سلعة ان اتفعا على ذلك حكاه ابن حبيب عن مالك يريد سلعة
يجوز للمغارضين ان يتحاسبوا على الربح على شرطهما) فيه (قال مالك في رجل دفع الى رجل
مالا قراضا فاشترى به سلعة وقد كان عليه دين فطلبه غرماؤه فأدركوه به لدا غائب عن صاحب المال
وفي يده عرض مريح بين) طاهر (فضله) زيادته (فأرادوا ان يساع لهم العرض فيأخذون حصته
من الربح فقال لا يؤخذ من الربح الا قراض سي سي - ا - المال يأخذ ماله ثم يقسم الربح
على سبعة حصص) فان يملك حصته من الربح الا بعد العاسمة (قال مالك في رجل دفع الى
رجل مالا قراضا فتجرب فيه فربح ثم عزل رأس المال وفسم الربح فأخذ حصته وطرح) التي (حصه
صاحب المال في المال بخضرة شهود) وفي نسخة شهداء (أشهدهم على ذلك قال لا يجوز قسمة الربح
الا بخضرة صاحب المال وان كان أحد شيئا رده حتى يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان ما بقي
بينهما من الربح على شرطهما) ولا ينفعه الا شهادة لاه أشهد على مالا يجوز له فعله فان تجرب فيه فحصة رب
المال في ذلك الربح وهو قسمة من مال الاعراض (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فجعل فيه
جاءه فقال هذه حصتك من الربح وقد أخذت لنفسى مثله ورأس مالك وافر عندي قال لا أحب ذلك
عني يحصر المال كله فيحاسبه حتى يحصل رأس المال ويعلم انه وافر) أي كامل (ويصل اليه ثم يقسمان
ربح بينهما ثم يرد اليه المال) ان شاء (او يحبس به) يمنعه عنه (وانما يجب حضور المال مخافة
ان يكون العامل قد نقص فيه فهو يجب ان لا ينزع منه وان يقره في يده) بيقه عنده لئلا يشاع عنه
انه نقص مال القراض فيه من معاملته

(* حاكم ما جاء في القراض)

قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فابتاع به سلعة فسال له صاحب المال بها وقال الذي
هذا مال لا أرى وجه بيع) للكساد في تلك السلعة (فاختلفا في ذلك قال لا يتظر الى قول واحد
نهما ويسأل عن ذلك اهل المعرفة ولبصر) بعثتين الخبرة (بتلك السلعة فان رأوا وجه بيع بيعت
لهم وان رأوا وجه انتظارا انتظر بها) لان القراض قدر لم بالشراء والعمل فليس لهم الا ان يكسبوا منه
على الوجه المعهود ولذا لو كان المال دينادين به العامل باذن رب المال ثم أراد احدهما تجميل ببيع
لمول قول الاتي منهم لانه المعهود من التجارة وقال الكوفيون والشافعي تباع السلعة في الوقت
ن لكل واحد منهما عنده نقض القراض عند العمل وبعده لانه عقد غير لازم (قال مالك في رجل
دفع الى رجل مالا قراضا فجعل فيه ثم سأل له صاحب المال عن ماله فقال هو عندي وافر) أي كامل
لما أخذه به قال فذلك عندي منه ~~كذا~~ كذا كذا المال يسميه وانما قلت ذلك لكي تتركه عندي قال
ينتفع بانكاره بعد اقراره انه عنده ويؤخذ باقراره على نفسه) ولا خلاف في هذا وقد أجابوا على ان
جوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا ينتفع الرجوع (الا ان يأتي في هـ لـ ذلك المال بأمر يعرف به
له) فيصدق في دعوى الهلاك (فان لم يأت بأمر معروف اخذ باقراره ولم ينتفع انكاره) بل يكون ندما
وكذلك ايضا لو قال رجعت في المال كذا وكذا فسأل له رب المال ان يدفع اليه ماله ورجعه فقال ما رجعت
به شيئا وما قلت ذلك الا لان تهرز في يدي فذلك لا ينتفع به ويؤخذ بما أقربه الا ان يأت بأمر يعرف به
له وصدقه) كاسته باربوا ما تجرب فيه بن الناس (فلا يلزمه ذلك) لظهور صدقه (قال مالك في رجل
ع الى رجل مالا قراضا فربح فيه ثم سأل له العامل فاردتلك على ان لي الثلثين وقال صاحب المال
ننتك على ان لك الثلث قال مالك التول قول العامل وعانه في ذلك ليس اذا كان ما حال يشبه قراض

في الخبر المحرث والخبايرة مشتقة منه ومنه سمي الزارع خبيرا وبأب في اثني عشر عن ابن عمر عامر بن
عليه وسلم اهل خيبر شطرا ما يخرج منها هاهنا واورع ثم كان الامر على ذلك في خلافه أي بـ
سدر آمن خلافة عمر ثم اجلاهم عمر الى نجا وأريحا وكذا عمل بها عثمان والحمامة مائة مائة
هلون حدث النهي عن الخبايرة أريد على نسخ الحديث ودر عن به النخلة وأعمل بالمتسوخ راجع
فيهم ان اليهود خيبر كانوا عبيد المسلمين ويجوز مع النسخ ما يتبع مع الاخني ودرى قـ رده سبي الله
سليم شطرا الثمر والزرع هو قوتهم لان نفقة الـ عن امانا وثقة اسمهم كـ ر كـ ريد معصر
نزيرة عليهم وانحاجهم الى الشام ونعيمهم في افطار الارض لانه اصاعتهم المسلمين وأن ر و
لهم ان شئت فـ لكم ونفقتهم نصيب المسلمين وان شئت فـ في وأضمن سـ كـ ر الله رده
بانه عن عبده لانه لا يملك عندهم ذمالة للمسلمة فهم بدل على منهم كـ ر كـ ر سـ كـ ر سـ كـ ر
به وسلم عن بيع الغرر والاحرة سـ فـ في سـ ر راد لا يدى من تـ لم تـ قرة أمه ر على سـ لا تـ ر
يفتكون ومما مقدارها واجب أن حديث كـ ر ر خاص راننى عن العرث كـ ر شـ كـ ر
سـ ر رابعها ان الخبر اذا ورد على خلاف القـ ر رة وحيث تجرد رى لا يـ كـ ر
ررررر لا جارة مجبول ويح الثمرة تـ ل بدوس لاحرار كـ ر كـ ر حـ ر كـ ر وحيث
هالى القواعد اذا لم يعمل به اما اذا عـ سـ به دفع بارادة سـ يـ كـ ر ولا تـ ر
يشرعه سـ ل غيره بل لانه ان يشرح ماله سـ ير رة الاسـ ير رة لـ رة سـ رة سـ رة
صول للضرورة اذا لا بقدر كل احد على الامـ رة رة رة حـ رة سـ رة سـ رة
اشية به مصـ سـ رها وأحيب بأن اساسية لـ رة رة رة رة عن رة رة رة
غير الثمرة (مالك عن ابن شهاب عن سليمان سـ ر) سـ ر سـ ر جميع رة رة رة
سـ ر سـ ر سليمان مـ ر صحيح قاله بوعروة رة رة رة رة رة رة رة رة رة
معهم عن ابن عباس سـ ر سـ ر و سـ ر طرقت بر رة رة رة رة رة رة رة رة رة
صلى الله عليه وسلم كان معث عبد الله رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة
ار كـ رة من غيره الاسلام لمصر رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة
كـ ر وبه قال الاكثر ولم يخرجه سـ ر الثمر رة رة رة رة رة رة رة رة رة
ل السعي المحرر اليوم دعة كان يرى سـ رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة
يث ابن المسيب عن عتاب بن أسيد رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة
رى زكاته زينة كما يؤدى رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة
ر رة عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهرى عن سعيد بن رة رة رة رة رة رة رة رة
الانقطاع مبنى على قول الواقدى ان عتاب بن رة رة رة رة رة رة رة رة رة
كان عاملا لجر على مكة سنة احدى وعشرين وله رة رة رة رة رة رة رة رة
سـ رة من عتاب سـ ر فلا تـ طاع واما عبد الرحمن بن اسحاق فسدق رة رة رة رة رة
نن (قال في جمعه ماله حليا) ضبط بفتح فسكون على انه مفرد وبضم وكسره شدة الاء على الجمع (مر
نسائهم فـ كـ ر الواهد لك ونفقت عـ رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة
نزله كما قال تعالى وقد كثير من اهل الكتاب ليرد رة رة رة رة رة رة رة رة
الوتكـ ررون كما كـ ر واولم يعاقبهم امتثالاً لقوله تعالى فاعفوا رة رة رة رة رة رة رة
الله بن رة
الله بن رة

... إلى الله عليه وسلم (فر كم فيها ما أقرم الله) عز وجل لا دلالة فيه لمن قال يجوز المساقاة مدة
 من ر' لا بد من مدة العهد لانه كان عام على احرار الكفار من جزيرة العرب كحجته استقبال
 ... طاهر ر' ... في شيء الا بوجي فذكر ذلك لهم ودمنظر القضاء فيهم الى ان حضرته الوفاة فأما
 ... في ... في دينار بأرض العرب فلما بلغ عمر ذلك فخص عنه حتى أياه التبت فأجلهم اولان
 ... حاصبه صلى الله عليه وسلم ينظر قضاء الله وقيل لانهم كانوا عبيدا لله كما قال ابن شهاب
 ... لسيده بعده ما يجوز بين الاخيرين اذ للسيد أخذ ما يده عند الجميع فانه ابن عبد البر وفال
 ... له من ثم ولم يدينه راوي لان طاهره المساقاة اولعله كان بعد وصف العمل والانفاق منه على
 ... وعيرداق عياص وقيل ليس القصد من هذا الكلام عقد المساقاة وانما المقصود به انها
 ... متروكة والى احراركم طال القرطبي ويحتمل انه حد الاجل فلم يسمعه الراوي فلم يثقله اه وفيه
 ... استعانة به (عليه ان الثور) بمثلثة (بناو وندكم) نصفين كما الهيجين عن ابن عمر ان
 ... منى الله عليه وسلم عامي اهل خير ينظر ما يخرج منها من ثمار وزرع مال عياص وهو مفسر للايهام
 ... لموطأ ان المساقاة لا تجوز بمهمة والجزء يها ما به عا عليه ول او كثر (قال فكان رسول الله
 ... منى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة) بفتح الراء ابن ثعلبة بن امرئ القيس الانصاري المخزرجي
 ... لساعرا حد انساب قين شهدند راواستشهد بمؤنة وكان ثالث الامراء بها في جمادى الاولى سنة ثمان وفيه
 ... كان لا تنسئ التكرار لانه انما بعثه عاما واحدا وقتل بعده باشره كرايت (فيخرص يذء ويذئهم ثم
 ... قرأ ان ثمة واكم) وتضمنون نصيب المسلمين (وان شئتم نلى) وأضمن نصيكم (فكانوا يأخذونه)
 ... من جابر عن ابن رواحة اربعين الف وسقى وما خيره احدثوا الثمرة وأدوا عشرين الف وسقى قال
 ... بن ثعلبة بن عيسى عن رجل ابن رواحة أيعوز لثما قين والشر يمين فقال لا ولا يصلح قسمه
 ... لا كبر لا لا يخلط حاجتهم اليه فيعده ما به بالخرص دأول خرص ابن رواحة للقسمة خاصة وقال
 ... لباي يجل اندر صها بدمير حق الركاة لان مصرفها عير مصرف أرض العنوة لانه يعطى بالامام
 ... لتعدي من شئ وفيه فيسلمم اخافه عيسى وانكره وقوله ان شئتم الخ حمله عيسى على انه أسلم اليهم
 ... مع لثمة بعد الخرص يصنعوا واحدة المسلمين ولو كان هذا معناه لم يعجز لانه يبيع الثمر بالثمر بالخرص
 ... لا خير له ربة وانما معناه خرص اركاه فكاؤه قال ان شئتم ان تأخذوا لثمة على ان تؤدوا زكاتها على
 ... ما يصحها والا فأنما اشتريها من التي بما يشترى به فيخرج بهذا الخرص وذلك معروف لمعرفتهم بسعر
 ... الثمر ان حمل على خرص القسمة لاختلاف الحاجة معناه ان شئتم هذا النصيب فلنكم وان شئتم فلي يبين
 ... ذلك ان الثمرة ما دامت في رؤس النخل ليس بوقت قسمة ثمر المساقاة لان على العامل جذها والقيام عليها
 ... حتى يعبر فيهما الكيل او الوزن فثبت بهذا ان الخرص قبل ذلك لم يكن للقسمة الا بمعنى اختلاف
 ... لخرص وقال ابن عبد البر الخرص في المساقاة لا يجوز عند جميع العلماء لان المساقين شريكان
 ... لقسمة انما لا يجوز به بيع الثمار بعضها ببعض ولا دخلته المزبنة فالواو انما بعث صلى الله عليه وسلم
 ... من يخرص على اليهود لخاصة زكاة لان المساكين ليسوا شركاء معينين فلو ترك اليهودوا كلها طبعا
 ... التصرف فيها أضرت ذلك سهم المسلمين قالت عائشة انما امر صلى الله عليه وسلم بالخرص لكي تحصي الزكاة
 ... نيل ان تؤكل الثمار وتقرق وفيه جواز المساقاة وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد بن
 ... خمس ومهما أبو حنيفة مستد لا بوجوه اولها انه صلى الله عليه وسلم عن الخسارة وهي مشتقة من خسر
 ... انهم عن الفعل الذي وقع في خير من المساقاة فجحدت الجواز منسوخ وتعقب بان العرب كانت تعرف
 ... الخسارة قبل الاسلام وهي عندهم كراء الارض بما يخرج منها مأخوذة من الخبرة التي هي العلم بالخفيات

مع حظيرة هي العيدان التي بأعلى الحائط لتمنع من التسور عليه وقال ابن قتيبة هو حائط البستان
مثل ان يسترخى رباط الحظيرة فيشترط على العامل شدة (ونعم العين) بالحاء المعجمة وشدة الميم
او المنحوم الذي ورجل منحوم القلب أي تقيه من الغل والمسد (وسرو) بفتح المهملة وسكون الراء
ي كنس (الشرب) بفتح المعجمة والراء وموحدة جمع شربة وهي حياض يستقنع فيها الماء حول
وقال ابن حبيب تنقية الحياض التي تكون حول الشجر وتحصن حروفها ومجيء الماء إليها الباجي
سوق الشرب وهو حباب الماء الذي يسقي به (وإبار) بكسر الهمزة وشدة الواو وحدة (النخل) أي
يها (وقطع المجريد) من النخل اذا كسرت وقد يفعل مثله بالشجر لقطع قضبان الكرم (وحد لثمر)
عه (هذا واشباهه) كرم القف وهو المحوض الذي فيه الدلو ويجري منه إلى الضفيرة (على ان للماء أي
أي نصف) الثمر وأقل من ذلك وأكثر اذا تراضيا عليه غير ان صاحب الاصل لا يشترط ابتداء
ديد) بالجميم (يحدثه العامل فيها من بثر يحتملها او عين يرفع رأسها او غراس يغرسه فيها يأتي
ذلك من عنده وضعيرة) بالضاد المعجمة موضع يجتمع فيه الماء كالصهر يجوع وقال الباجي هي عيدان
تضفروا طين ويجمع فيها الماء كالصهر يجوع (ينذها تعظم فيها ثمنه) فيمنع اشتراط هذا (وانما ذلك
ان يقول رب الحائط لرجل من الناس اب لي هاهنا يئما او احفر لي بئرا او أجرني عينا او عمل لي عملا
ثمر حائطي هذا قبل ان تطيب ثمر الحائط ويحل بيعه فهذا بيع الثمر قبل ان يبدو صلاحه وقد نهى
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها) فيمنع كذلك لدخوله في النهي (فأما
ب الثمر وابدوا صلاحه) تفسير لطيبة (وحل بيعه ثم قال رجل لرجل اعمل لي بعض هذه الاعمال
بمئة له بنصف ثمر حائطي هذا فلا بأس بذلك) أي يجوز (و) وجهه انه (انما استأجره بشيء معروف
قد رآه ورضيه) وهي اجارة صحيحة (فأما المساقاة فانه ان لم يكن للحائط) أي البستان
وقل ثمره او فسد فليس له الا ذلك وان الاجير لا يسأله الا بشيء مسمى لا يتجاوز الاجارة لا بذلك
لا اجارة يبيع من البوع) لانها يبيع منافع (انما يشتري منه عمله ولا يصلح ذلك اذا دخل العر
سول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر) وقد علم ان الاجارة يبيع قال ابن عبد البر اراد مالك
بين المساقاة والاجارة وان المساقاة أصل في نفسها كاقراض لا نفاس عليها شيء من الاجارات
مارة عنده وعند جمهور الفقهاء يبيع وقالت الطاهريه ليست من البوع لانها منافع لم يتحقق وقد نهى
الله عليه وسلم عن بيع ما لم يتحقق وانها ليست عيناً وايست البوع الا في الاعيان قالوا فالاجارة
نفرد بسنة كالمساقاة والقراض (قال مالك السنة في المساقاة عندنا انها تكون في أصل
نخل او كرم) شجر العنب (اوزيتون او رمان او فرسك) بكسر الفاء واسكان الزاء وكسر المهملة
المخوخ او ضرب منه أجرة او ما ينفع عن نواه (او ما أشبه ذلك من الاصول جائز لا بأس به على
ب المال نصف الثمر او ثلثه او ربعه او أكثر من ذلك او أقل) فالشرط علم قدر الجرة قبل او أكثر
ساقاة أيضاً تجوز في الزرع اذا خرج) من الارض (واستقل فجوز صاحبنا عن سفيه وعمله
جه فالساقاة في ذلك أيضاً جائزة) ومنهها الشافعي الا في النخل والكرم لارثره ما بائن من
يحيط النظر به قال ابن عبد البر وهذا ليس بين لان الكرم يثمر ولتين وحب الملوك والزمان
رج وشبه ذلك يحيط النظر بها وانما العلة له ان المساقاة انما تجوز فيما يخص والمحصر لا يجوز
ماوردت به السنة فأخرجته عن الزينة كما انخرجت العرايا عنها النخل والعنب خاصة (ولا تصلح
قاة في شيء من الاصول مما تحل فيه المساقاة اذا كان فيه ثمر قد طاب وابدوا صلاحه وحل بيعه)
الضرورة الداعية مجوز ابيع حينئذ (وانما ينبغي ان يساقى من العام المقبل واما مساقاة

زاده في حديث جابر (وما ذاك) أي البغض (بحاملي على أن أحيف) بفتح الهمزة وكسر الحاء
 دور (عليكم) لانه يكون ضلوا في الحديث الظلم ظلمات يوم القيامة وفيه ان المؤمن وان أبغض في الله
 يحمله البغض على ظلم من أبغض (فأماما عرضتم من الرشوة) بتعليق الراء (فانها سحت) أي حرام
 (الأنبا كملها) محرمتهابلاخلاف بين المسلمين قال جماعة من المفسرين في قوله تعالى في اليهود
 أعور لكذب أ كالون للسحت إيه الرشوة في الحكم وقيل كل ما لا يحل كسبه (فقلوا بهذا) المدل
 مت السموات) فوق الرؤس بغير عمد (والارض) استترت على الماء تحت الأقدام قال ابو عمر فيه دليل
 ان الرشوة عند اليهود حرام لغولهم بهذا ولولا حرمته في كتابهم ما عيرهم الله بقوله أ كالون للسحت وهو
 عند جميع اهل الكتاب وفيه ان ما يأخذه المحاكم والشاهد على الحكم بالحق أو الشهادة به رشوة وكل
 رشوة سحت وكل سحت حرام لا يحل للمسلم أكله بلاخلاف بين المسلمين والعمل بخبر الواحد اذا لم يلزم به
 حكم ما بعث صلى الله عليه وسلم ابن رواحة وحده (قال مالك اذا ساقى الرجل النخل وفيه البياض
 ردرع) أي زرع (الرجل الداخل) أي عامل المساقاة (في البياض فزله) لقوله صلى الله عليه وسلم
 ان الثمرين ما بينكم فلم يشترط الانصف الثمر وذلك وقت تبيين المحرق فظاهر ان ذلك جميع ما يكون
 أيضا فالارض بيد العاهلين وانما لربها ما شرطه دون سائر ما بأيديهم ولذا انفردوا بمساحتها ومزارعتها
 رد ذلك وما جاء انه صلى الله عليه وسلم أعطاهما على ان يعملوها ويرزعوها ولهم شرط ما يخرج منها يحتمل
 يكون في عقد من قاله الداجي (فان اشترط صاحب الارص انه يزرع في البياض لنفسه فذلك لا يصلح
 الرجل الداخل في المال يسقى لرب الارض فذلك زيادة زادها عليه) والزيادة ممنوعة (وان
 شرط الزرع بينهما فلا بأس بذلك اذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال البذر والسقي والعلاج
 بيان للمؤنة لما جاء به صلى الله عليه وسلم عاملهم في البياض والسواد على النصف (فان اشترط
 خل في المال على رب المال ان البذر عليك فذلك غير جائز لانه قد اشترط على رب المال زيادة ازادها
 ه) وهي ممنوعة (وانما يكون المساقاة على ان الداخل في المال المؤنة كلها والنفقة ولا يكون
 رب المال منها شيء فهذا وجه المساقاة المعروف) الذي لا يجوز غيره (قال مالك في العين تكون بين
 بين فينقطع ماؤها فيريد احدهما ان يعمل في العين ويقول الآخر لا أجدهما عمل به انه يقال للذي
 ان يعمل في العين عمل وأنفق ويكون لك الماء كله تسقى به حتى يأتي صاحبك بنصف ما أنفقت فاذا
 نصف ما أنفقت أخذ حصته من الماء وانما اعطى الاول الماء كله لانه أنفق ولولم يدرك شيئا جعله
 ق) بفتح اللام أي لم يلزم (الاخر من النفقة شيء) لان اتفاقه لم يغد شيئا (واذا كانت النفقة
 او المؤنة على رب الحائط ولم يكن على الداخل في المال شيء الا انه يعمل به يدية انما هو أجبر ببعض
 فان فلك لا يصلح لانه لا يدري كم اجارته اذ لم يسم له شيئا يعرفه ويعمل عليه لا يدري أي قل ذلك
 كثر) فهي اجارة فاسدة (قال مالك وكل مقارض) بكسر الراء (أو مساق فلا ينبغي له
 ستنى من المال ولا من النخل شيئا دون صاحبه وذلك انه يصير أجيرا بذلك يقول أساقبك على
 عمل لي في كذا وكذا نخلة تسقيها وتابرها) بضم الواو وكسر هاء تلحقها وتصلحها (واقارضك
 ذا وكذا من المال على ان تعمل لي بعشرة دنائير لست مما اقارضك عليه فان ذلك لا ينبغي ولا يصلح
 ف سنة المساقاة والقراض كما أفاده بقوله (وذلك الامر عندنا) بالمدينة (والسنة في المساقاة
 يجوز لرب الحائط ان يشترطها على المساقى) بفتح القاف (شدا الحظاز) بالسين المتوسطة وهو
 كثر من مالك أي تخصص الزروب ويروي عنه بالسين المهملة يعني سدا السنة قاله ابو عمر
 في المثارق من يحيى الاندلسي ان ما خطر مزرب فيما نجه وما كان يجدارها المهملة والحظاز بالطاء

تعرض بأنه صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للعامل وهو انما يفعل الرابع واجاب عبد المحق بأن في حديث
الغاؤه الباجي وحكم ما منع مساقاته حكم البياض مع الشجرة (واذا كانت الارض البيضاء فيها تخل
زم أو ما يشبه ذلك من الاصول فكان الاصل الثلث أو اقل والبياض اثنان أو أكثر جاز في ذلك
كره وحرم فيه المساقاة) قال الباجي يريد اذا جمعا اما اذا فردت التخل بالمساقاة فيجوز (وذلك ان من
الناس ان يساقوا الاصل وفيه البياض وتكرى الارض وفيها الشيء اليسير من الاصل أو يساع
حف أو السيف وفيهما الحلية من الورق بالورق) متعلق ببساع (أو القلادة) ما يتعلق في العنق
الخاتم وفيهما الفصوص (جمع فص مثل الفاء) وفيها (الذهب) تباع (بالدنانير ولم تزل هذه
وعجائز تبايعها الناس ويبتاعونها ولم يأت في ذلك شيء) نص من سنة ولا كتاب (موصوف
وف عليه اذ لو بلغه كان حراما أو قصر عنه كان حلالا) وحيث قد يرجع الى عمل المدينة كما قال
لا مرفي ذلك عندنا الذي عمل به الناس واجازوه فيما بينهم انه اذا كان الشيء من ذلك الورق
ذهب تبعا لما هو فيه) من الجوهر ونحوه (جازيعة وذلك ان يكون النصل أو المخفف أو الفصوص
الثلثان أو أكثر والحلية قيمتها الثلث أو اقل) فتبين ان التبعية بالثلث فأقل

* (الشرط في الرقيق في المساقاة) *

لك ان احسن ما سمع في عمل الرقيق في المساقاة يشترطهم المساقى (بفتح القاف) على صاحب
سل انه لا بأس بذلك) قال الباجي يريد الذين كانوا عماله وقت المساقاة وقد قال مالك في المرونة
يزل صاحب المحائط ان يشترط اخراجهم الا ان يكون قد اخرجهم قبل ذلك فعلى هذا يكون
ط العامل لهم على وجه رفع الالباس ويحتمل ان يكون على وجه اقرار رب المحائط انهم في حائطه
نقد المساقاة (لانهم عمال المال فهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم للدخل) يريد ان ظهور المال وقوته
ولهم فيه تأثير فكانوا بمنزلة المال الذي فيه صلاح المحائط اه (الا انه يخف عنهم المؤنة وان لم يكونوا
مال اشتدت) قويت (مؤنته) لعدم المساعدة (وانما ذلك بمنزلة المساقاة في العين والنضح) بالاضاد
أى الماء الذي يحمله الناضح وهو الجمل (ول تجدد أحدا ساقى في أرضين) بالتبعية (سواء)
صفة أى مستويين (في الاصل والمنفعة احدهما عين واثمة) بواو فانفقتة فنون فهاء دأمة
طلع (غزيرة) كثيرة الماء (والاخرى) تسقى (بنضح على شيء واحد) كعبير (لحفة مؤنة العين
مؤنة النضح قال وعلى هذا الامر عندنا والواثمة الثابت) أى الدائم (ماؤها التى لا تغور ولا تنقطع)
باجي الرواية المشهورة عن يحيى وغيره واثمة بتاء بتقطعتين وهو خلاف ما قال أبو عبيد في الغربيين
حب العين انه بالثلثة بمعنى الدائم ولم يذكروه بفوقية اه وفي البارع استوثن من الماء اذا استكثر
ثلثة (وليس للساقى) بالفتح (ان يعمل بمال في غيره) الباجي يريد من وجده في المحائط
يقوم عمل فان كان للعامل استعمالهم فيما شاء (ولان يشترط ذلك على الذى ساقاه) فان
هم في غيره بلا شرط منع ولم تفسد وبشرط فسدت لانها زيادة فارقت بالعمل رد الى أجر مثله
يجوز للذى ساقى) أى العامل (ان يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم في المحائط امسوا فيه حين
أياه) لانه زيادة (و) كذا (لا ينبغي لرب المال ان يشترط على الذى دخل في ماله بمساقاة) أى
ل (ان يأخذ من رقيق لمال احدا يخرجهم من المال ونما مساقاة المال على حاله الذى هو عليه)
مساقاة مبنية على منافاة زيدا احدهما على ما عهدها الان مال الكاجر للعامل شرط ليسير كعب
في المحائط الكبير لا الصغير لأن فيه شرط جميع العمل حيث (فان كان صاحب المال يريد
رج من رقيق المال احدا يخرجهم قبل المساقاة ويريد ان يدخل فيه احدا فعلى ذلك قبل

ما حل به من الثمار اجارة لانه انما ساقى صاحب الاصل ثم اقد بدا صلاحه على ان بكفيه اياه
 يحذره له) يقضه (بمنزله الدنيا ورواهاهم بفضله اياه اوليس ذلك بالمساقاة وانما المساقاة ما بين ان
 هذا النخل الى ان يطيب الثمر ويحل به (وليس ذلك ايضا بالاجارة قال مالك ان وقعت فسخ العقد
 لم يفت ولم تكون اجارة لار المساقاة تنضم الى على العامل النعقة على رقيق الحائط وجميع مع المؤمن
 ان لم يكن ذلك معلوما ولا يجوز ذلك في الاجارة (ومن ساقى ثمر في اصل قبل ان يبدو صلاحه ويحل به
 ملك المساقاة بعينه جائرة) قال ابو عمر كل من احار المساقاة انما اجازها فيما لم يحلق او فيما لم يبدو صلاحه
 المساقاة والغراس اصلان بخلاف ان للميوع وكل اصل في نفسه يجب تسليمه و اجازها يستحقون لانها اجارة
 ولا ينبغي ان تساقى الارض البيضاء وذلك انه يحل لصاحبها كراؤها بالدنانير والدرهم وما أشبه ذلك من
 لائن المعلومه) يريد الاطعام او ما يشبهه فان مذهبه منعها (فاما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلاث
 والربع مع ما يخرج منها فذلك مما يدخله العرل ان الررع بغل مرة و اكثر مرة وربما هلك رأسا فيكون
 صاحب الارض قد ترك كرامه معلوما صلب ان يكرى أرضه به وأخذ ما غرر لا يدري ايتم أم لا فهذا مكروه
 حرام) ومنه نهي صلى الله عليه وسلم عن الخبارة وهي كراء الارض بجزء مما يخرج منها (واما مثل
 لك مثل رجل استأجر أحرا السعير شيئا معلوما ثم قال الذي استأجره الا جره لك ان أعطيك عشرة
 الربع في سعري هذا اجارة لك فهذا لا يحل ولا ينبغي) لانه ترك العقد الصحيح الى عند فاسد (ولا ينبغي
 حل ان يؤخر نفسه ولا أرضه ولا سفينة الا بشئ معلوم لا يزول) بنقل (الى غيره) وبه قال الجمهور
 اجازة ثقة من البابين ومن بعدهم ان يعطى سفينة ودابة وأرضه بجزء مما يرزقه الله قياسا على
 لغراض (واما فرق) بالتشديد أي الشرع (بين المساقاة في النخل) فيجوز (والارض البيضاء)
 يمنع (ان صاحب النخل لا يقدر على ان يبيع ثمرها حتى يبدو صلاحه) لانها عنه (وصاحب الارض
 كرها وهي أرض بيضاء لا شيء فيها) لعدم النهي (والامر عندنا في النخل ايضا انها تساقى السنتين
 الثلاث والاربع وأقل من ذلك وأكثر وذلك الذي سمعت) فيجوز سنين معلومة عند الجمهور ولا مدة
 جهولة - لافلا الظاهرية وطائفة تعلقا بظاهر قوله أقركم ما أقركم الله ومرت الاجوبة عنه (وكل شيء مثل
 لك من الاصول بمنزلة النخل يجوز فيه ان ساقى من السنين مثل ما يجوز في النخل) من المدة المعلومه
 ان أو كثرت ما لم تكثر جدا (قال مالك في المساقاة) بكسر القاف (انه لا يأخذ من صاحبه الذي
 قام شيئا من ذهب ولا ورق يزاده ولا طام ولا شيئا من الاشياء لا يصلح ذلك) لا يجوز (و) كذلك
 لا ينبغي ان يأخذ المساقى بفتح القاف (من رب الحائط شيئا يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام
 لا شيء من الاشياء والزيادة فيما بينهما) على جزئه المعلوم (لا تصلح) لانه يعود الجزء مجعولا ولا خلاف
 ذلك (والمقارض ايضا بهذه المنزلة لا يصلح) لانه (اذا دخلت الزيادة في المساقاة والمقارضة
 سارت اجارة وما دخلت في الاجارة فانه لا يصلح ولا ينبغي ان تقع اجارة بأمر غرر لا يدري أيكون أم لا
 ويقل أو يكثر) فتفسد الاجارة (وفي الرجل يساقى الرجل الارض فيها النخل أو الكر أو ما أشبه ذلك
 من الاصول فتكون فيها الارض البيضاء قال مالك اذا كان البيضاء تبعا للاصل وكان الاصل اعظام
 لك وأكثره فلا بأس بمساقاته وذلك ان الاصل أعظم ذلك وأكثره فلا بأس بمساقاته وذلك
 ان يكون النخل الثلثين أو أكثر ويكون البيضاء الثلث أو أقل من ذلك وذلك ان البيضاء حينئذ
 مع الاصل) وعلى ذلك تأويل الحديث في المدونة فقال مالك وكان البيضاء في خير يسيرا بين
 ضعاف السواد والمشهور ما قاله الثالث يسير وعليه فيجوز دخوله في عقد المساقاة والغاوة العامل
 سواء كان بين ضعاف السواد أو أفرادا ناحية من الحائط فيها وفيها مالك الغاوة العامل وهو احب الى

ان كان مرفوعا فهو نص في محل المزاع وان كان موقوفا فهو اعلم بما سمع لا رضى حدث موسى عن
المزارع اشراليه الباجي فقال لم يقل رابع انما صلى الله عليه وسلم ونحو خبره مرفوعا الى
ربيعه بالذهب والورق (مالك عن ابن شهاب انه سئل سالم بن عبد الله بن عمر بن كره المزارع فقال
س بها بالذهب والورق قال ابن شهاب فانه رايته) خبري الخ مرفوعا الى رابع
خبري ان انبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراهة ربح ما ربحه رجل من اهل بيته حتى يذهب ربحه
سالم (الكثير رافع) اي اني كثير مرفوعا الى رابع ربحه حتى يذهب ربحه
ربح ربحه (ولو كانت لي مرفوعة) ارض تررع (الكثير رافع) ربحه حتى يذهب ربحه
خبري عن جويرية عن مالك عن زهري ان سالم بن عبد الله بن عمر بن كره المزارع فقال
الله بن عمران عمنه وكانا شهدا لذكر اخبراه ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
الم فذكره قال نعم ان رابعه اكثر من ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
في سالم ان عبد الله كان يكره ارضه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
اقال سمعت عبيد بن رافع قد شهدا لذكر اخبراه ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
ل عبد الله فذكرت عبيد بن رافع في ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
كون النبي صلى الله عليه وسلم احدث ذلك في ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
ان ابن عمر كان يكره ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
فذكره حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
سأله فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
الى الاربعين من ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
في النهي لان النهي عنه هو ان يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
مجهول مع انه مخبره بالذهب والورق وانه ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
خبري ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
وافي اوله انما يكره ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
مع الخسومة والربح كجاء من ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
ربح انما جاء من ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
كم فلات كروا المزارع فمع قوله لا كروا المزارع ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
اساة كما قال ابن عباس في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ربحه حتى يذهب ربحه
ربة ولكن قال ان يمنع احدكم اخاه ربحه من ان يذهب ربحه حتى يذهب ربحه حتى يذهب ربحه
عوف تباري ارضنا فلم تر في يديده كراهة حتى مات قال ابنه (ابو سلمة او حميد) انما كنت اراها
لهمة اطنها (الا) مملوكة (لنا من طول ما كنا في يديده حتى ذكرها لنا بعد موتها فمر به من عني
عليه من كراهة ذهب او ورق) بالمثل من الراوي (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يكره
بالذهب والورق) انما تصد بهذا وما قبله ان العمل على تخصيص حديث النهي (سئل مالك عن رجل
من رعيته بمائة صاع من تمر او ما يخرج منها من الخنطة او من غير ما يخرج منها) وهو ما تأنبه
الطعام كلبن وعسل (فكره ذلك) كراهة منع جلالا حديث المنع على ذلك الا انه استثنى
ول مقامه فيها قال ابن جهمون لا يبه لم يجر كراهة ما بالخشب والحطب والعود والسنبل والجذوع
هذه الاشياء مما تأنبه الارض فقال هذه الاشياء مما يطول مكثها ووقتها فلذا سهل فيها

والكوفيون الجار ولو اقتصروا على قوله فاذا وقعت الحدود وكان قويا في الردع اعلم ان صم اليه قوله وصرفت
لطارق فقال الجمهور المراد بها التي كانت قبل القسم وقال المخنفية المراد صرف الطريق التي تترك
فيها الجار ويقتضي النظر في أي التأويلين اظهر واحتجوا أيضا بحديث الجار أحق بصفه روه البخاري
وأبو داود والنسائي مرفوعا ولا حجة فيه لاحتمال ان المراد أنه أحق بتمويهه وصنعه وهو أولى ذم له
على الشفعة يستلزم ان الجار أحق من الشريك ولا فائز به وانقلب الحق من صاحبه إلى من يبيع
لربه من غيره واحتجوا أيضا بحديث أبي داود والترمذي مرفوعا حارلدا أحق بدراجه وأصيب منه
ابن ما هو أحق هل بالشفعة أو غيرهما وحواء الرقيق والمرفوف فلا حجة فيه ولا احتمال ان يريد بالجار
لشريك وانما ط ك قال الاعشى يحط بروحه أجار سايدني فأنك طاق في صمها جارة لأنها جارة
أقوى حججهم حديث أصحاب السنن عن جابر مرفوعا الجار أحق بشفعة حاره يتغير بها ولو كان
ذا كان طريقتهما واحدا فانه بين بما يكون أحق ونبه على الاشتراك في الطريق لكونه حديث ضعيف
كما قال أحمد وابن معين والبخاري والترمذي وابن عبد البر وسيرهم وبالحجة فاحديث الشفعة ليس بها
اي عارض حديث الباب لانه طاهر وأما في نفي الشفعة للجار بخلاف ذلك فيتطرق اليه الاحتمالات
عم بعضهم ان قوله فاذا وقعت الحدود الشئ مدرج لان الاول كلام تام والثاني مستثنى ولو كان النسائي
مرفوعا لغيره وقال واذا وقعت الشئ وتعب بشئ مدرج لا يثبت بالاحتمال العقلي في شئ من شئ
كل ما ذكر في الحديث فهو مرفوع حتى ثبت ان مدرج كجعي رواية مرفوعة مدرج أو مستحالة
التي صلى الله عليه وسلم يقولونه وروى حديثا جامع أهل المدينة علمه بكار قال مالك في ريبك
سنة التي لا اختلاف فيها (ندبا) وقال أحمد دار الحديث في حديثه في عمل ربه أهل المدينة
مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب شئ عن الشفعة من ربه من ربه فقالت نعم الشفعة (في ريبك) لا ريب
لا ريب ولا تكون الابن الشريك) لما يجوز بالشفعة لا بد ان المدة الشفعة للشريك لا بد
لرب الحدود فالجار المصالح الذي لم يقيم ولا بد ان الحدود لا بد من ذلك (مالك انه بلغه من ربه من ربه
يسار مثل ذلك) الذي قاله ابن المسيب (قال مالك في ريبك) ان الشفعة (مالك انه بلغه من ربه من ربه
ساف وصاحبه له قطعة (مع قديم في ريبك) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه)
حيوان (وسأله ذلك من الرعي في ريبك) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه)
الملك ولا يملكه (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه)
ربك قيمته انما هو ريبك (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه)
رشاء ان يأخذ صاحب الشفعة) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه)
قيمة العبد والوليدة دون ما قال المشتري) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه) (مالك انه بلغه من ربه من ربه)
كوفيون لان الشفعة طالب أحد والمشتري مضروب مأخوذ فوجب ان القول قوله به لا بد
في عليه والشفيع مدرج حيث لا يثبت ولا يخفى بها قاله أبو عمر (ومن ذهب شفعة في ريبك) (مالك انه بلغه من ربه من ربه)
ركعة فأنابه لموهوب له ما تدا وعرضا فان اشركه أخذونها بالشفعة ان شاء ربه ففعلوا ان
هوب له قيمة متبوتة) أي ما تاب به (ذناير اودرهم) ون شارسلوا لانه حق لهم (ومن ذهب هبة
ار ارض مشتركة فلم يثبت) بضم أوله (منها) أي بدلها (ولم يظلم افار د شريكه ان يأخذها
نوا فليس ذلك له ما) أي مدة كونه (لم يثبت دايها فان ائيب فهو للشفيع بقيمة التواب) الذي حصل
سلم بيعة أو دأى كما فقهه (وفي رجل اشترى شاة في ارض مشتركة بثلثين الى اجل فاراد الشريك
أخذها بالشفعة قال مالك ان كان مديفله الشفعة بذلك الفن الى ذلك الاصل وان كان محتوفا

(كتاب الشفعة) *

ضم المجة وسكون الف، وحكى ضمها وقال بعضهم لا يجوز غير السكون وهي لغة الضم على الأشهر من لغات أنشيء ضمته فهو ضم نصيب إلى نصيب ومنه شفع الأذان وقيل من الشفع ضد الوتر لأنه ضم نصيب مريكة إلى نصيبه وهذا قريب مما قبله وقيل من الزيادة لأنه يزيد ما يأخذه منه إلى ماله وقيل في قوله تعالى أن يشفع شفاعة حسنة أن معناه من يزد عملا صالحا إلى عمله وقيل من الشفاعة لأنه يشفع بنصيبه إلى صيب صاحبه وقيل لأنهم كانوا في الجاهلية إذا باع الشريك حصته في المجاور شافعا إلى المشتري أبو له اشتراه وهذا ظهر وشرعا استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بمن

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (ما يقع فيه الشفعة) *

ندم - ير ما مرار الامام تارة يقدم بالسلمة على كتاب وتارة يؤخرها عنه تفننا (مالك عن ابن شهاب عن عبيد بن المسيب) بن حزن المخزومي (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري قال ابن عبد البر يسأل عن مالك لاكثر رواية الموطأ وغيرهم ووصله عنه عبد الملك بن الماجشون وأبو عاصم النبيل ويحيى بن أبي قتيلة وابن وهب بخلاف عنه فقالوا عن أبي هريرة وذكر الطحاوي أن قتبية وصله أيضا عن مالك لله أعلم وكذا اختلف فيه رواية ابن شهاب فرواه ابن اسحاق عنه عن سعيد وحده عن أبي هريرة ريس عنه عن سعيد وحده مرسلأورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال أجد رواية معمر سنة وقال ابن معين رواية مالك أحب إلى وأصح يعني مرسلأ عن سعيد وأبي سلمة وأسند هذه الروايات لها في التمهيد ثم قال كان ابن شهاب أكثر الناس بخنسا عن هذا الشأن فربما اجتمع له في الحديث عدة فحدث به مرة عنهم ومرة عن أحدهم بقدر نشاطه حين تحديثه وربما دخل حديث بعضهم في بعض صنع في حديث الألف وغيره وربما كسل فأرسل وربما انشرح فوصل فلذا اختلف أصحابه عليه خلافا كثيرا له ومثله يقال في مالك ورواية معمر في الصحيحين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبالشفعة) بين الشركاء (فيما) أي في كل مشترك مشاع قابل للقسمة (لم يقسم) بالفعل (بين شركاء) فإذا وقعت الحدود جمع حدودها ما تتميز به الاملاك بعد القسمة وأصل الحد لمنع فتحديد الشيء مع خروج شيء منه ويمنع دخوله فيه زاد في حديث جابر عند البخاري وصرفت الطرق بضم الصاد حمله وكسر الراء مخففة ومثله أي بينت مصارفها وشوارعها (بينهم) أي الشركاء (فلا شفعة فيه) لا محل لها بعد تميز الحقوق بالقسمة فصارت غير مشاعة وهذا الحديث نص في ثبوت الشفعة لشاع وصدده يشرب ثبوتها في المنقولات وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وهو مشهور مذهب مالك سافعي وأجلد لانه أكثر الأنواع ضررا والمراد العقار المحتمل للقسمة فلا يحتملها لا شفعة فيه لأن به تبطل منفعته وعن مالك رواية بالشفعة أحتمل القسمة أم لا واليهيقي عن ابن عباس مرفوعا نعمة في كل شيء ورجاله ثقات لكن أعل بالارسال إلا أن له شاهدا من حديث جابر بإسناد لا بأس شذوذا فإخذ بظهوره فقال بالشفعة في كل شيء حتى التوب وتثله بعض الشافعية عن مالك ورد لا يعرف عند أصحابه وحمله الجمهور على العقار محدث الباب ونحوه وهو أصل في ثبوت الشفعة وجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر لفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك بين رجلين أو طائفتين ولا يحمل له أن يبيع حتى يؤذن شركه فان شاء أخذ وان شاء ترك فإذا باع فإنه هو الحق به والرعية يفتح الزمان يثبت الربيع وهو المنزل والمخاطب والبستان وقية لا شفعة لأنه حصص الشفعة فيما لا يقسم فما قسم لا شفعة فيه وقد صار جارا له قال الجمهور وأصحابنا أبو عبيدة

* (مالا يقع فيه الشفعة) *

(مالك عن محمد بن عمار) بضم العين ابن عمرو بن حرم الانصاري المدني صدوق (عربي بكر) ابن محمد بن عمرو (بن حزم) ونسبه الى جدّه الاعلى لشهرته به (ان عثمان بن عفان) ذا النورين (قال اذا وقعت الحدود في الارض فلا شفعة فيها) بنص النبي صلى الله عليه وسلم (ولا شفعة في ثمر ولا في فحل النخل) كما أفاده الحديث السابق (قال مالك وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة (والشفعة في طريق صلح القسم فيها) أي الطريق لا نديد كروث (اولم ينع) لانه تبع لما قرفم (والامر عندنا نه لاشفعة في عرصه) بفتح فسكون أي ساحة (دار) فمعت بيوتها (صلح لقسم فيها اولم يصلح) لانهم تابع (قال مالك في رجل اشترى شقة صا) قطعة (من أرض مشركة على انه فيها باختيار فأراد شركاء البائع ان يأخذوا ما باع شريكهم بالشفعة قبل ان يخطا المشرى إن ذلك لا يكون حتى يأخذ المشرى ويثبت له البيع فاذا وحب) أي ثبت (له البيع فله الشفعة) لان بيع الخيار منحل فلا تثبت شفعه حتى يلزم (وقال مالك في الرجل يشترى أرض فمكث في يديه حينا) زمانا (ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقا غير ان له الشفعة ان ثبت حقه وان ما غنت الارض من غلاتهم للمشرى الاول الى يوم يثبت حق الآخر لانه فركا صمن الارض ما كان فيها من سراسر وبيع له من مطر شديد وم عليه السحاب له الغلة (فان طال الزمان ان يرك) مات (الشركاء ووات له باع او المشتري او هما حيان فندى أصل البيع والاشترى من قول ارماء ان الشفعة سقطت وحدثت في يدي ثبت له راء كان امره على غير هذا الوجه في حديث) قرب (العهود وقوله) سقطت في يدي (وايه يرى ان البائع غيب) بالثقل (الفر واحد) سقطت في يدي (ليقطع بذلك حق صاحبه) الشفعة قومت الارض على قدر ما يرى انه منحه فبشرته الى ذلك) أي ما قومت به (فمشرى ما زاد في الارض من بناء او عراس) بالاسكسرة والاسكسرة هي - من - جعل مثل كس - وبساطه وادعاه في بسوط وهو مكتوب ومجهول (او عماره فمكون على ما يكون عليه من اشاع) اشترى (الارض بقى معلوم ثم بنى فيها وغرس ثم احدث صاحب الشفعة بعد ذلك) أي كونه كنه (الشفعة ثالثة في مال الميراث) ثالثة (في مال شري - من - شري - من - الميراث - كبر من الميراث وهو في بسوط وليس عليهم فيه شفعة ولا شفعة عدا - بسوط - ولا شفعة - من - لا شفعة ولا شفعة - من - شري - من - شري - من - كفرس وبغل وجمار) ولا ثوب ولا ثوب (فليس له من) فليس له من الكتاب واسمه شري - من - لا شري - من - خراج ملك من يد مال كنه ملك صحيح الا حجة - من - رص - من - شري - من - شري - من - شري - من - كيف يثرد عنه بغير طيب نفس (الحا الشفعة فيما يصلح ان يهزم) بارى قبل الشفعة (وقع فيه محدود من الارض فاما ما لا يصلح فيه التقسيم فلا شفعة فيه) تباعا للحديث فلانية عدى الى غيره ومن اشترى أرضا فيها شفعه لناس حضور فابردعهم الى السلطان فاما ان يستحقوا ان يأخذوا استحقاقهم الشفعة (وامان) يتر كواحيث يثد (يسلم له السلطان) ما اشترى (قال تركهم فلم رفع أمرهم الى السلطان وقد علموا باشترائه فتر كوا ذلك حتى طال زمانه ثم جاوا يطلبون شفعتهم فلا رأى لك لهم) والطول بسنة وما قاربها كما في المدونة وفي نه الشهر والشهران او ثلاثة أشهر وأربع خلاف والله سبحانه وتعالى أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(كتاب الاقضية) *

* (اترغب في القضاء) * بالحق

مالك عن هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام (عن ابنه عن زيب بنت أبي سلة) عبد الله بن

من لا يتردى الثمن في ذلك الاجل) لانه عدم (فان حاءه بمجمل) ضامن (على) غنى (ثمة مثل الذي
 اشترى منه الشقة في لارض مشتركة فذلك له) والافلاشعة ولا تطلع شقة الغائب غيبته
 بازمع فاعل (وان طاعت غيبته وليس لذلك عندنا حد تقطع) اذا تمى (اليه الشفعة) اعذر به الغيبة
 لانه ما في دياره كان حاضرا فهل حقه ما في مطاقتي يصرح بالاسقاط وهو قول مالك قال ابهرى
 وهو قيس لانه حتى ثبت له فلا يملكه سكونه ولا شفعة له بعد سنة رواه أشهب عن مالك وباع فيه
 حتى قال ان عرفت الشمس من آخر أيام السنة فلا شفعة لكن المعتمد مذهب المدونة ان ما قاربها له
 حكمه وفيه انه الشهر والشهران او اثنتا عشرة شهرا وبع خلاف (قال مالك في الرجل يورث الارض نفرا
 من ماله ثم يورثها لاحد منهم) اولاد (ثم يتركها لاهل) الذي ولد (فيبيع احدهم ولد الميت حقه في تلك
 الارض فان احب اليه) الذي هو ولد الميت (احق بشفعة من عمومته شركاء به) لانه شريك لاجله
 من ماله (وهو الامر عدنيا) بالمدينة (الشقة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ كل انسان منهم
 بقدر حصصه ان كان قديرا وقليلا وان كان كثيرا بقدره وذلك اذا اشاحوا بها) فاذا كانت دار بين ثلاثة
 فاحدهم نصف وآخر الثلث وآخر السدس فباع صاحب النصف فان احب الثلث ثلث النصف
 فاحب السدس ثلثه فيصير له ثلث الدار ولذلك يشاهوا وهذا هو المشهور وقيل على عدد الرؤس
 (فانما ان اشترى رجل من رجل من شركائه حقه) يبيعه في المكان (فيقول احدا شركاءنا آخذ
 من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري ان شئت ان تأخذ الشفعة كلها أسلتها ليك وان شئت ان تدع)
 تترك (فدع قال المشتري اذا خيره في هذا أو سلم اليه فليس للشفيع الا ان يأخذ الشفعة كلها أو يسها
 الى هاهنا خذها فهو احق بها والافلاشي له) تنصير المشتري ببيع بعض ما اشترى (قال مالك في الرجل
 يشترى الخرض فيعمره) بضم الميم (بالاصل يضعه فيه أو يثريه فها) بضم الفاء (ثم يأتي رجل
 فيدرك فيه باحدا ويريد ان يأخذها بالسبعة ابد لا شفعة له فيه الا ان يعطى قيمة ما عمره فان اعطاه قيمة
 ما عمره) فاعطه (ان احق بشفعة والافلاح له فيها) بل للمشتري لانه فعل بوجه جائز ذلك صحيح
 (ومن باع منه من أرض او دار مشتركة فلما علم ان صاحب الشقة يأخذ بالشفعة استقال المشتري)
 طالب منه الاقالة (فقاله قال ليس ذلك له والشفيع احق بها بالثمن الذي كان باعها به) ان شاء
 (ومن اشترى شقة في دار أو أرض وحيوانا وعروضا في صفقة واحدة فطلب الشفيع شفعته في لارض
 او لدار) أو فيهما (فقل للمشتري خذها اشترى جميعا فاني انما اشتريته جميعا) فباس له ذلك (قال
 مالك بل يأخذ للشفيع شفعة في لارض او لدار) أو فيهما (بخصتها من ذلك الثمن) وببيان ذلك انه
 (يقام) أي يقوم (كل شيء اشتراه على حدة) بكسر الحاء أي مقيصر غير (على الثمن الذي اشتراه به
 ثم يأخذ للشفيع شفعته بالذي يصيبهم من القيمة من رأس الثمن ولا يأخذ من الحيوان والعروض شيئا)
 فلا شفعة فيها (الا ان شاء ذلك) فيأخذ لا بالشفعة ولا شفعة في حيوان وعرض بل لار المشتري
 راد ذلك فان لم يشأ لزم المشتري الحيوان والعروض (ومن باع شقة من أرض مشتركة فلم يرض
 فيها الشفعة للبائع والى بعضهم لار يأخذ بشفعة من أي ان يسلم يأخذ بشفعة كلها وليس
 ان يأخذ بقدر حقه ويترك ما بقي) انصرر المشتري بذلك (وفي نفر شركاء في دار واحدة فباع احدهم
 حصته وشركاؤه غيب) جمع غائب (كلهم لار جلا فعرض على الخضر ان يأخذ بالشفعة أو يترك فقال
 ناأخذ حصتي واترك حصص شركاي حتى يقدموا فان اخذوا فذلك وان تركوا اخذت جميع الشفعة
 ال مالك ليس له الا ان يأخذ ذلك كله أو يترك فان جاء شركاؤه اخذوا منه أو تركوا) ان أو (فاذا
 رضى هذا الخبر) عليه أي الرجل الحاضر (فليقبله فلا يرى له شفعة) فان قبله فلا شفعة

به ذلك لانه سبب في حصول النار له فهو من مجاز التشبيه كقولنا تعالى انما يكون في صوره رقب
بكي هذه قضية شرطية لا تستدعي وجودها بل معها اهايان ان ذلك حائر لوقوع قال واما
صلى الله عليه وسلم حكم بحكم ثمان خلافه لا سبب تيسر حجه ولا عبره وودع الله كذا
ذلك مع انه لو وقع لم يكن فيه محذور وفي رواية في الحديثين فيها حجة رئيس كره من امر
خير بل لا تهديد كقوله من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقال ابن كثير في قوله من شاء فليؤمن
أعلم بنفسه هل هو محقق او مبطل فان كان محتسباً فليأخذ حذر ان كان مبطلا فليترك
اصل عما كان عليه وفيه دلالة قوية لمذهب الائمة الثلاثة والمجهر ان الحق ما يصح
لا في ظاهر لا يحل الحرام ولا عكسه فاذا شهد ساهداً روي ان ساهداً شهد به من امر
ان لم يحل له ذلك المال وان شهدا بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكونهم من شهداء
انه لم يحل لمن علم كدسهما ان يزوجها بعد الحكم باطلاق وقال في حجة من حرم
كساح وطلاق وبيع وشراء فادعت امرأة على رجل انه تزوجه ووافر شاهدان من
أولها وأدعاه الرجل وهي تجحد أو تعمد رجلان شهادة الرواية طرقت فيهم في حجة من
وحيها مع علمه بكذبه وان زوجها لم يطلقه لان حكم الحاكم لما أحلها من حجة من
يرهم سواء وهذا بخلاف الاول والى رتبة ما روي خلافه في الصحيحين في حق من
جته التي لم يطلقها وخلاف الاجماع من قبله ومحال ان ينفق من ينفق من ينفق
ابضاع أو ولي بالاحتياط من الاموال هذا وقال النووي رحمه الله تعالى في حجة من
بدا البر والباجي وعياص وغيرهم معنى الحديث التمسك على حاله انما هو من
يب وبواطن الامر شيئاً الا ان يطلعهم من انه على شيء من ذلك وانه يحل عليه في امور لا
ليهم وانه انما يحكم بين الناس في الظاهر مع احوالهم في نكاح طلاق وكافة
ظاهر ولو شاء الله لاطلعه على باطن امر الخصمين في كونه يمين عليه من حجة من
سكن لما أمر الله أئمة باتباعه والافتداء بقولانه وأحكامه أمرى به حكمهم في طاعة
طال الامور ليكون حكم الامة في ذلك حكمه وحري الله ان لا يغيره من
غيره ليصح الاقتداء به وتطيب نفوس نعمة ادلاله في ادراك حكمه من امره في
ن قيل هذا الحديث طاهر انه قد يقع منه صلى الله عليه وسلم حكم في امر شخص له من دونه
اصوليون على انه صلى الله عليه وسلم لا يقتضي حطاً في الاحكام فاجوب به لا تدرى من التمسك
باعدة الاصوليين لان مرادهم فيما حكم فيه ما جتاده اما اذا حكم فيما حال طاهره بطلانه
سمى الحكم خصاً بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به اتكليف وهو وجوب العمل بما
نظراً فانما شاهد زور ونحو ذلك فالتفسير منهم ما ومن ساعدهما وأما الحكم فلا حيل له في ذلك
لا عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا انحصر في الاجتهاد فان هذا الذي حكم به انيس هو حكم الشرع اه
قال القرطبي في المعهم قد اطلع الله نبيه صلى الله عليه وسلم في مواضع كثيرة على باطن كل من يعاصم
به فيحكم بخفي ذلك لما كان ذلك من جملة معجزاته لم يجعل الله ذلك طرماً عاماً ولا قاعدة
كلية للانبياء ولا غيرهم لاستمرار العادة بان ذلك لا يقع لهم وان وقع فساد وتلك سنة الله ولن تبدر
سنة الله تبدلها فن خصائصه ان يحكم بالباطن ايضا وان يقتل بعلمه وأجعت الامة على انه يس لاحد
ن يقتل بعلمه الا النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد شاهدت بعض المخترعين وسمعت منهم انهم يعرضون
ان القواعد الشرعية ويحكمون بالخواطير القلبية ويتولون الشاهد المتصل في اعدل من الشاهد

(في قوله) "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ" (سورة التوبة: 113) في قوله "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ" أي من يتبعه من الناس في قوله "يَكُنْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ" أي من يكون من أهل النار. وفي قوله "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ" أي من يتبعه من الناس في قوله "يَكُنْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ" أي من يكون من أهل النار.

[illegible]

للآشبات والجواب أن الوجه الذي علمت منه أنها المنقبة هو الذي عرفت أنه انقضاء أيام مع الشاهد
 ملخص والمراد بالقرآن قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم قال ليكونا رجلان من رجل
 مران من ترضون من الشهود أن تصل إحداهما فقد كبر إحداهما الأخرى قال الحق قط
 بما سمع الحق به على أصل محقق فيه بين أقوالهم وهو أن الحارث قد أتى زياداً على باقي القرائن من
 كون نسخا والسنة لا تندمج القرآن على الكوفة بل لا يكون نسخا من زيادة سنة في حكمه من
 أثبت سنده وحب القول به وإليه ذهب من الحق زعم قطع المنع من أن لا يثبت الحق لا يثبتها
 يرمع عارضة للنسب بأمرى وهو غير مرمع وأجاب عنه الاستعانة بما حاصله أنه لا يجرى من نص
 في الشيء فيه عينا عنه وقول بعض المحققين زيادة على القرآن نسخ واجب بالآحاد لا يمنع من أن
 بما يقبى زيادة لا أحاد كـ الحارث من أمته هو رديان الشيخ زعم الحق كونه ولا رفع هنا وان
 نسخا والنسخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهو أن يتردد في الزيادة على النص عاينه في نسبة
 زيادة كالتخصيص نسخا لأصله لا يلزم منه نسخ كماله بالنسخة لكن تخصيصه بها حارثا وكذلك
 زيادة كقولنا وأحد إمامنا منكم وأما على حارث من كمال الحق مع بذل أحدهما أو نسخا بالجمع
 سنة وكذا قطع رجل سارق في مرة واحدة فإنه ركن كثيرة وقتل أحد من ردة الحارث بالشاهد
 أيام الكوفة زيادة على القرآن حارثا كثر يرقى أحكام كثيرة شهرة زيادة بحارث من كماله
 ليذكر من الحقيقة ومن القبيح وكذا المسموعة والسموعة في العرس دور الوضوء والسموعة
 لا قطع سارق ما يسمع إليه ألف أدوية مرة واحدة في أولاده ولا فداء إلا بالسيف ولا جعة
 في مصر حارثا لا قطع في يدى العرو ولا يثبت كونه من أصله ولا يؤكل الحارث من السمك ويحرم
 كس ذي ناب من الباع وحسب من الظير ولا يقبل أو يد بالولد ولا يثبت القتل من القيسيل وغير
 من الأمثلة التي تضمن إريادة على عموم الكتاب وأحد إمامنا الحديث شهيرة فوجب العمل بها
 هرتها فيقال لهم وحديث الشاهد وأنما حارثا طرق كثيرة مشهورة قبل ثبت من طرق صحيحة
 بقده من أمار حرجه سلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيني وشاهد وقال
 الخبير أن قال مسلم في صحيحه أحمد حديث حارث لا يرمي في صحته وقال ابن عمر لا يعطى
 حارث في صحته ولا يأسأده وأما قول الظعاري لا يمسح به ولا يرمى به فانه من خروجين في حارث
 يفلح في صحته لأنها ما بعين أنما يمكن رد نسخ فليس من أقدم من عمير وعمل هذا لا ترد
 أخبار الصحيحة ومنها حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمن مع الشاهد وأحرجه
 باب السنن ورجالهم مديون ثقات ومنها حديث جابر عند الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة
 بعناية مثل حديث أبي هريرة وفي الباب عن ثمان وعشرين من الصحابة فيها الحسن والضمايف وبدون
 ثبت الشهرة ودعوى نسخه مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الشافعي القضاء بشاهد
 أن لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخلاف لذلك لا يقول بالمفهوم
 لأن مفهوم العدد اه (مالك عن أبي الزناد) عبدالله بن ذكوان (ان عمر بن عبدالعزيز)
 ام العادل قال مالك في المدونة كان صاحبها فلما ولي الخلافة ازداد صلاحا وخيرا (كتب إلى
 لما محمد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي أبي عمر المدي تابعي صغير ثقة مات بحاران
 من هشام (وهو عامل) أمير (على الكوفة) من جهته (أن أقضى باليمن مع الشاهد)
 بالحديث (مالك أنه يظنه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن) بن هوف الزهري (وسليمان بن يسار
 هل يقضى باليمن مع الشاهد فقال لا نعم) والقصد بهذا وأما ما سبقه هذا الحديث المرفوع اتصال العمل به

على بعض الأحصاء الوطنية، فأخرجهم البراروغية عن عمر من وجوه كثيرة (مالك نه بلاءه) أخرج البراروغية من ثابت وغيرهما من طرق كثيرة من رواية المجازين والعراقيين والشاميين والمصريين (وعمر بن الخطاب) رضي الله عنه (قال لا تجوز شهادة خصم) في أمر جسيم مثله يورث العداوة على حصصه في ذلك الأمر وفي غيره فان خصم في يسير كنوب قليل الثمن وما لا يوجب عداوة جارت له أثارته عليه في غير ما حصصه فيه قاله ابن كنانة وقال يحيى بن سعد وابن وهب الحصب هنا الوكيل على خصوصته لا تقبل شهادته فيما تصاصم فيه والوحدان محملان قاله الباسجي ولا ظنين بالطاء لمجة أي منهم

(القضاء في شهادة المحدث)*

(مات أنه بلاءه من سليمان بن يسار) المدي القعبي (وغيره منهم سئلوا عن رجل جلد) ضرب (محدثاً بجور شهادته فدل على ما أظهرت منه لتوبة) في غير ما حد فيه (مالك أنه سمع ابن شهاب يسئل عن ذلك فقال مثل ما قال سليمان بن يسار قال مالك وهذا الأمر عندنا) بالمدينة وعزاه ابن عبد البر لعمر بن عباس وطاوس وعطاء بن يحيى بن سعيد بن قيس ورواية عن سعيد بن جبيرة ومجاهد والأئمة الثلاثة وأصحاب أبي ثور وقال وروى مرفوعاً عن طريق ليس فيه حجة (وذلك لقول الله ببارك وتعالى والذين يرمون المحصنات) العقيمات بالزنا (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) على زناهن رؤيتهن (فاجلدوهم) أي كل واحد منهم (ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة) في شيء (أبداً وأمثكهم الفاسقون) لا يسانهم كبيرة (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) عملهم (فإن الله غفور) لهم قد فهم (رحيم) بهم بأفهامهم التوبة فيها ينتهي فسقهم وتقبل شهادتهم وقال أبو حنيفة وأكثر هل لعراقى والثوري لا تقبل شهادتهم أبداً تاب أو لم يتب والاستثناء راجع إلى قوله فإن الله غفور رحيم بالواقعة بينه وبين ربه (قال مالك فالأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الذي يجلد المحمّد ثم تاب أصلح عمله تجوز شهادته) في غير ما حد فيه (وهو أحب ما سمعت إلى في ذلك) لأنه ظاهر الآية تخصيص الاستثناء بالجمله الأخيرة لا ينهض

(القضاء باليمين مع الشاهد)*

مالك عن جعفر (الصادق) (ابن محمد عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد) قال ابن عبد البر مرسل في الموطأ ووصله عن مالك جماعة قالوا عن جابر بن جعفر بن عثمان بن خالد العثماني وأسماعيل بن موسى الكوفي وأسنده عن جعفر بن أبيه عن جابر بن جاعة حفاظ وأخرج مسلم من حديث ابن عباس وله طرق عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وكلها متواترة وقال به الجهور والأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وجاعة لا يقضى باليمين مع الشاهد في شيء من الأشياء حتى قال محمد بن الحسن يفسخ القضاء به لأنه خلاف القرآن وهذا جهل وعناد وكيف يكون خلافه وهو زيادة بيان كنه كبح المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وكما لم يحرم المحرمين من الحجر لأهلية وكل ذي ناب من السباع مع قوله قل لا أجد فيما أوحى إلى محترماً الآية فكذلك ما قضى به على الله عليه وسلم من اليمين مع الشاهد وقد أجمعوا على القضاء بما قرأ المدي عليه وقضوا بشكول المدي عليه عن اليمين وليس ذلك في الآية وعسا قد القط ونصب الدين والمجدوع الموضوع في المحيط وليس لك في شيء من القرآن واليمين مع الشاهد أولى بذلك لأنه بالنسبة من جهة أن اليمين إنما جعلت للنفي

بقره جه فبقول ابنت منى حارثي فلابه انت وفلان بككذوكذا ديارا فذكر ذلك روح الامه فياتي
 سيد الامه برجل وامرأين فيشهدون عنى ما قال فيدلت بيعة ويحق حقه) ثم انه الذي شهدناه
 ارتد الامه على روحه) لمكته نصفها (فيكبر ذلك فواينها) لان الملك يصنع له كبح
 أو شهادة النساء لا تجوز في لعلاق) وانه احارت هباني لما لم وجزالي عرق فوجعته (ومن ذلك
 رجل يترى على الرجل المحرق فاجده اخذ فماني ربح وامرأتان فاشهدوا ان الذي اترى عليه
 مملوك فيضع) بعض (ذلك فحذس لمترى بعد منعه) اي ثلث لانه لا يجوز في عدد
 وشهادة النساء لا تجوز في العرق) وانه احارت فماني فوجعته (اي يشهد ذلك ايده مملوك
 به انقضاه وما عين من السمات امرأتين تشهدان على سبيلن لصبي) اي حروجه حيا من بطن امه
 يجب بذلك ميراثه (حتى يربث يكون ماله من ميراثه ان مات لصبي وليس مع امرأتين القيس شهدتا
 جل ولا يمين) وكذا في كل ما لا يظهر برحان (وقد يكون ذلك في الاموال لعدم) انكثرة
 من الذهب والورق والبرص والمخاط) الامان (وروى وما سوى) اي غير (ذلك من الاموال
 وشهدت امرأتان على درهم واحد ومن ذلك او كثره تقطع شهادتهما شيئا) اي لا يمين بها
 ولم تجز الا ان يكون معهما شاهد ويمين) فيقضى باليمين مع شهرة امرأتين لا فائدة وهي قال فلان
 هادة النساء لا تجوز دون الرجال وانما احاط في اليمين مع الشاهد له ربح (قال مالك ومن الناس)
 كبراهيم الخفي والمحاكم وعطاء ابن شرمه في حصة والكويين والورى والموراي وروى
 لمعه (من يقول لا يكون ايمان مع الشاهد واحد) اي لا يمين في شئ من الاشياء (ويخرج
 ول الله تعالى وقوله الحق) السرق النافع لا يحسم (واشهدوا وشهدت من رجالكم
 انكم يكروا) اي شاهدان (رجالين فربحوا) اشهدوا (ممن برصوا من اشهاد)
 يمه وسداه (يقول ذلك صحيح بالوجه احتجاجه من اتيه) فان فأت برجل وامرأتين
 اشهدوا ولا يختلف مع شاهده) اظهر لا يمينه وتم رده بانه لم يجمع اثنان عليه واحد
 قول بالدهوم فشداهم معهم) قال مالك هو الشاهد على من قال ذلك التول ان يسان له
 ان) اشهدوا (لو ان رجلا دعى على رجل ما فليس بحلف المطالب ما لا الحق عليه فان
 لم يغل) بعض (ذلك) الحق) بانه) ما يكلل) ليس حلف صاحب
 ق ان حقه) اي ما دعى به (بحق) اي بحق لمعه (وثبت حقه على صاحبه وهو ما)
 شئ) لا اختلاف فيه عند احد من الناس ولا من البلدان) قال ابن سيرين لم يذهب
 كوفيين ان المدعى عليه اذا بكل عن اليمين حكم عليه بالحق دون رد اليمين على المدعى ولا يضمن
 لك مع علمه باختلاف من مضى انه جهل هذا وانما في ما لا يتلف فيه كانه قال ومن يحكم بالكلول
 صة اخرى ان يحكم بالكلول ويمين الطالب ومالك كالحجابين وطائفة من العراقيين لا يقضي بالكلول
 يتردد اليمين ويختلف الطالب وان لم يدع المطالب الى يمينه فحديث القسامة انه صلى الله عليه وسلم رد
 اليمين على اليهود اذا ابى الانصار منها اه وبه سقط قول فتح الباري ان احتجاج مالك هذا متعقب
 برده على الخفية لانهم لا ية ولون برد اليمين (فبأى شئ اخذ هذا) قيل اخذ من حديث الاشعث بن
 بن كان بيني وبين رجل خصومة في شئ فاختارته لنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك او يمينه
 تا اذا يحلف ولا يبالى الحديث في الصحيحين وروى واثل بن حجر نحو هذه القصة وزاد فيها ليس لك
 ذلك رواه مسلم واصحاب السنن ففي المحصر دال على رد اليمين والشاهد واجب بان المراد بقوله صلى الله
 وسلم شاهدك بيتك سواء كانت رجلين او رجلا وامرأتين او رجلا ويمين الطالب وانما يخص الشاهدين

فلا ينظر في دعوى الدخ (قال مالك مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاعده ويستحق حقه فان نكل وأبى أن يحلف أحلف) بضم الهمزة وسكون الحاء وكسر اللام (المطلوب أن يحلف سبعة طعنه ذلك الحق وان أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه) بمجرد نكوله (وأما يكون ذلك في الاموال خاصة) باجماع القائلين باليمين مع الشاهد وخبر به عمرو بن دينار راوى حديث ابن عباس قاله أبو عمر (ولا يقع ذلك في شيء من المحدود) فلا تثبت الاثباتين (ولا في نكاح) فانما ثبت شاهدين ولا يحلف ادا قام عليه شاعده (ولا في طلاق ولا في عتاقة) وان زعمته اليمن نرد شاعدها (ولا في سرقة ولا في فرية) بفتح الفاء وكسر الزاء وشدة ياء كذا مضطربا علم في نسخة صحيحة والذي في اللغة القربة بالكسر والسكون الكذب (فان قال قائل فان العتاقة من الاموال) ثبت بالشاهد واليمين (وقد أخطأ) لانه (ليس ذلك على ما قال ولو كان ذلك على ما قال لمحض العبد مع شاعده اذ جاء بشاهد أن سيده أعتقه) مع أنه لم يحلف وأما يحلف السيد كما يحل (وان العبد اذ جاء بشاهد على مال من الاموال اذ جاءه حلف مع شاعده واستحق حقه كما يحلف الحر) لان الشهادة على المال تخرجه من مقول الى مقول آخر والرقبة في الحق لا تخرج الى مقول قاله الباجي (فالسنة عندنا أن العبد اذ جاء بشاهد على عتاقه استخلف سيده ما أعتقه وبطل ذلك عنه) بمعنى أنه لا شيء عليه ويستمر ولو كاله (وكذلك السنة عندنا أيضا في الطلاق اذ جاءت المرأة) أرغبرها (بشاهد) واحد (ان زوجها طلقها أحلف زوجها ما طلقها فاذا حلف لم يقع عليه الطلاق فسد الطلاق والعتاق في الشاهد الواحد واحدة انما يكون اليمين على زوج المرأة وعلى سيد العبد) فان نكل احسب كما رجح اليه مالك واختاره ابن القاسم والاكثر وكان يمول تطلق الزوجة ويعتق العبد وبه قال أشهب وهو ظاهر قوله هنا اذ حلف لم يقع عليه الطلاق وعلى المذهب فقال مالك يدينس أبا حنيفة يحلف واختاره سحنون وقال ابن القاسم ان طال حبسه خلى عنه والاضول سنة (وأما العتاقة حد من المحدود) لانها يتعلق بها حق الله عز وجل ولو اتفق السيد والعبد على ابطالها لم يكن لها ذلك وذكر الله الطلاق ثم قال تلك حدود الله فلا تدوها فما فعله من المحدود (لا يجوز فيها شهادة النساء لانه اذا اعتق العبد ثبتت حرمة ووقعت له الحدود ووقعت عليه) الحدود كما تحرر الاصل (وان زنى وقد أحسن رجم وان قتل العبد) الذي تحرر (فنسب به) الله (وثبت له الميراث بينه وبين يوارثه) من عصبته وغيرهم (فان احتج محتج فقال لو أن رجلا عتق عبده وجاء رجل يطلب سيد العبد يدين له عليه فشهد له على حقه ذلك رجل وامرأتان فان بذلك ثبت) الرجل الطالب (الحق على سيد العبد حتى نرد عتاقه اذا لم يكن سيد العبد مال غير العبد) هذا المحتج (ان يجيز بذلك) الاحتجاج (شهادة النساء في العتاقة فان ذلك ليس على اقال) لان الشهادة انما تناولت اثبات الدين فرد العتق لاجله (وانما مثل ذلك الرجل يعتق بده ثم يأتي طالب الحق على سيده بشاهد واحد فيحلف مع شاعده ثم يستحق حقه ويرد بذلك عتاقه بده) لثبوت الدين لانه مال بشاهد ويمين (أو يأتي الرجل قد كانت بينه وبين سيد العبد مخالطة بملابسة) في الاموال (فيزعم ان له على سيد العبد مالا فيقال لسيد العبد احلف ما عليك ما ادعي) حلف برئ وان (نكل وأبى أن يحلف) تغيب برئ نكل (حلف صاحب الحق وثبت حقه) لي سيد العبد فيكون ذلك مرد عتاقه العبد اذا ثبت المال على سيده (وليس له غيره قال الباجي له في العتقة والخمسة وفي كتاب ابن مزين عن ابن القاسم لا ترد بذلك عتاقه عتاقه ولا يقراره ان عليه) (وكذلك الرجل ينكح الامة) أي بزوجها (فتكون امرأته فيأني سيد الامة الى الرجل الذي

بالذكر لانه الاكثر لا غاب فالمعنى شاهدك أو ما يقوم مقامه ما ولو لم من ذلك رد الشاهدين واليمين
ليكونه لم يدكر لانه رد الشاهد والمرأتين لانه لم يدكر فوضح التأويل المذكور وبث الخبر باعتبار
الشاهد واليمين فدل على ان لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هما أو ما يقوم مقامهما (أو في أى موضع
من كتاب الله وحده فادأقر) اعترف (بهذا) لانه لا يستطيع انكاره (ولم يقرر) بعك الادغام وفي نسخة
فليقر بالادغام (باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله) لانه لا ينافيه اذ لا يلزم من النص على شيء
نفيه عما عداه وغاية ما في ذلك عدم التعرض له لا التعرض لعدمه والمحدث قد تضمن زيادة مستقلة على
ما في القرآن بحكم مستقل ولم يغير حكم الشاهدين ولا الشاهد والمرأتين بل زاد عليهما حكما آخر ويلزم المخالف
انه لا يثبت حكما بمحدث صحيح ولا قياس لانه كراهية زيادة على القرآن فان لم يكن ذلك زيادة لانه لا ينافيه
فكذلك الشاهد واليمين (وانه ليكني من ذلك) في الاحتجاج على المخالف (ما مضى من السنة) ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومعارضته بالرأى والاستنباط لا تعتبر (ولكن
لمر قد يجب ان يعرف وجه الصواب وموقع الحجّة) فلذا ذكرته (ففي هذا بيان ان شاء الله) للترك
وقد عسفوا الجواب عن الحديث بان المراد قضى بيمين المنكر مع الشاهد الطالب والمراد ان الشاهد الواحد
لا يكتفي في ثبوت الحق فتجب اليمين على المدعى عليه بحمله على صورة مخصوصة وهي ان رجلا اشترى
من آخر عبدا مثلا فادعى المشتري أن به عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع بعتك بالبراءة فدل
لمشتري أنه ما اشترى بالبراءة وأبطلهما ابن العربي بانه جهل باللعنة لان المعبة تقتضى أن يكون من
يدين في جهة واحدة لا في المتضادين والثاني أيضا بانها صورة نادرة لا يحمل عليها الخبر قال المحافظ
وفي كثير من الاحاديث ما يطل هذا التأويل اهـ واجابوا أيضا باحتمال ان الشاهد خزيمة بن ثابت
لانه جعل شهادته بشهادتين وأبطله البايع بانه لو كان ذلك لم يكن لليمين وجه قال وانما كان ذلك لخزيمة
خصوصا للى صلى الله عليه وسلم الاترى أن خزيمة لم يشهد بأمر شاهده وانما شهد بما سمعه منه لعله
صدقه وهذا اتفاق لا يتعدى الى غيره صلى الله عليه وسلم

* (القضاء فيم هلك وله دين وعليه دين له فيه شاهد واحد) *

مالك في الرجل يهلك وله دين عليه شاهد واحد وعليه دين للناس لهم فيه شاهد واحد فتأبى (تمتنع
ورثته أن يجعله وعلى حقوقهم) مع شاهدهم (قال فان الغرماء) اصحاب الديون (يخلفون
بأخذون حقوقهم فان فضل فضل) عن الديون (لم يكن) للورثة منه شيء وذلك ان الايمان عرضت
عليهم قبل فتركوها) قال ابن زرقون لا أعلم خلافا في المذهب اذا كان في الحق فضل ان تبدأ الورثة باليمين
ان لم يكن فيه فضل فقال مالك تبدأ الورثة وقال محمد وسحنون تبدأ الغرماء (الا ان تقول لم نعلم
صاحبنا) أي ورثتنا (فضلا ولا علم انهم انما تركوا الايمان) أولا (من اجل ذلك فاني أرى أن يخلفوا
بأخذوا ما بقي بعد دينه) وروى عنه ابن وهب ان له ذلك مطلقا

* (القضاء في الدعوى) *

مالك عن جميل (بفتح الجيم وكسر الميم) (ابن عبد الرحمن المؤذن) المدني أمه من ذرية سعد
بنوط وكان يؤذن معهم ويقال اسم ابيه عبد الله بن سويد أو سودة والصواب عبد الرحمن قاله ابن
لخذه (انه كان محضر عمر بن عبد العزيز وهو قضى بين الناس فاذا جاءه الرجل يدعى على الرجل
فتأخر فان كانت بينهما مخالطة أو ملاسة أحلف الذي ادعى عليه وان لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه
ال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) وقال به الفقهاء السبعة وغيرهم (انه) أي الثاني (من ادعى

فظ من حلف على هذا بغير آثمة والمعنى واحد وفيه اشتراط الاثم فلا يقع الوعيد الا مع تعدد الاثم
اليمن واقتطاع حق المسلم بها زاد في رواية ابن أبي شيبة من هذا الوجه ولوعلى سؤاله أخضر (تسوا)
الخذ (معه من النار) وعيد شديد يفيد ان ذلك من الكبائر العظيمة وفيه اشارة الى معنى
تصدق في كرب وجرائه أي كما انه قصد الاثم في اليمن الكاذبة في ذلك المكان العظيم كذلك يقصد في جزائه
سوء قال أبو عمر مذهبا أي اهل السنة في الوعيد انه لا يتحقق بل ان شاء الله غفروا ان شاء عذب لقوله
إلى ان الله لا يعمران يشركه ويعمر ما دون ذلك لمن يشاء وقال الشاعر

راى وان أرعدته او وعدته * تخلف ايعادى ومنجز موعدى

رح نفسه بانسلاف الوعيد ولو كان كذا بما مدح به نفسه وقد قال تعالى وعد غير مكروب وقال انه كان
سابق الوعد فوصف الوعد بالصدق والكذب وفي الحديث حجة لقول الجمهور ومالك والشافعي
حوب التغليب بالمكان في المدينة عند المنبر وبمكة بين الركن والمقام وبغيرهما بالمسجد الحرام مع خلافا
مفيدة والمخالف به وجاعه به لا يعلط به وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق مالك وصححه
في حريمه وابن حبان والحاكم وغيرهم وله شاهد عن أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعا من حلف عند منبري
بيمين كاذبة يستحل بها مال مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين أخرجه النسائي
جاء ثقات (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الجعفي أحد الثقات الاثبات تابعي صغير
ي أنساومات سنة تسع وثلاثين ومائة (عن معبد بن كعب السلمي) بفتحين نسبة الى بني سلمة من
نصارى المدنى التابعي الثقة قال ابن عبد البر وقول بعض الرواة محمد بن كعب القرظي خطأ انه هو معبد
بن كعب بن مالك الانصاري (عن أخيه عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري) المدنى الثقة ويقال
رؤية مات سنة سبع وثمان وتسعين وأبوه صحابي شهير أحد الثلاثة الذين خلفوا (عن أبي أمامة)
س هو الباهلي انما هو الانصاري أحد بني حارثة قيل اسمه اياس بن ثعلبة وقيل ثعلبة بن سهل قاله
عمرو في الاصابة اسمه عبد الاكثر اياس وقيل عبد الله وبه جرم أحمد بن حنبل وقيل ثعلبة وقيل
ل ولا يصح غير اياس وهو ابن أخت أبي بردة بن نيار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث منها
مسلم والسنن وروى عنه جماعة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم ففردته من أجل أمه فوجدته مات
بلى عليها أخرجه أبو أحمد الحاكم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع) افترس من
طاع (حق امرئ مسلم) جرى على الغالب وكذلك الذمى والمعاهد (بيمينه) بحلقه الكذاب
حرم) منع (الله عليه الجنة) واوجب له النار ان استحل ارا لم يعف عنه او هو عيد شديد ويجوز
فه كما مر (قالوا وان كان الحق شيئا يسيرا رسول الله قال وان كان قضيبا) فعيل بمعنى مفعول أي
نما مقطوعا (من اراك) شجرة استاك بقضبانها الواحدة أراكه ويقال هي شجرة طويلة ناعمة
كثيرة الورق والاغصان ولها ثمر في عذاف يدعى البربرع وحدة وزان امير بملا العنقود الكف
ان كان قضيبا) وفي رواية وان كان سواكا (من اراك وان كان قضيبا من اراك قالها ثلاث مرات)
دقة في التنغير لئلا يتهاون بالشئ اليسير ولا فرق بين قليل الحق وكثيره في التحريم اما في الاثم فالظاهر
ليس من اقتطع القناطير المنطرة من الذهب والفضة كمن اقتطع الدرهم والدرهمين وهذا خرج مخرج
بالغة في المنع وتعظيم الامر وتوبيله بدليل تأكيدي تحريم الجنة والنجاب للنار واحدهما يستلزم الآخر
حال يقتضي هذا التأكيدي لان فاعل ذلك البلع في الاعتداء الغاية حيث اقتطع حق امرئ لم يمكن له
سبيل واستغف بجرمة واجبة الرعاية وهي حرمة الاسلام وأقدم على اليمين الفاجرة واختلف هل
مسلم قيد على اقتطع حق كافر لا يحق هذا الوعيد وليس بقيد بل ورد ليس ان رعاية حق المسلم

ن حامل او جئت بعد از تهانه اياهال ولدھا) يكون رهننا (معها و فرق بين الثمن وبين ولد
سارية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع فخلا قد أبرت (بضم الهمزة وكسرة الموحدة
يغنة وثقله) فتمرها لا باع الا ان يشترط المبيع (كثمره سدا) ولا امرالدى لا اخذ لاف فيه
لما ان من باع وليدة) أمه (و شئنا من الحيوان وثني بطنها من ارباب الشئيين ثم ترى اشنة طمة
تري اولم يشترطه فبدت لخل مثل الحيوان) ثم و ترق حكاهما (و ليس امرالدى لاف فيه
ط أمه) راد في المؤاربة ولو شرط ان لا يقره من دون ما يده لم يجر (و مما يده من ذلك ان يده من
الساس ان يره من ارجل ثم لا يخل ولا يره من ارجل و ليس يره من ارجل من الساس من ذلك ان يده من
الرقيق و لا من الدواب) لقوة العروان حار صلح في الزهر

(الاسم في الرهن من الحيوان)

لك الامرالدى لا اخذ لاف فيه عند ما في الرهن انه ما كان من امر يعرف فلا كنه من ارض او دار
حيوان) من كل ما لا يباع عليه (فهذا في يد المدين و تدبر فلا كنه فهو من الرهن وان ذلك لا يفسد
حق المرتهن شيئا) وكذا اذا اشترى في العذر رهن الحيوان فلا ضمان ما لم يده من كنه كدعواه
في حضرة عدول فأنكره (وما كان من رهن يهلك في يد المرتهن و لا يده فلا كنه لانه و نه) كنه
روض وعين وحلي وكل ما ياكل او يشرب مما يباع عليه (فهو من رهن) قال عنه بن ابي عمير
ن تقوم بينة بهلاكه فلا يسمي (وهو) حيث لا يده (لانه ضامن) فان ائتمنا على وصعه حكم
بذلك الصفقة (و يقال) اذا احسبنا (لنصفه و اذا وصعه ائتمنا على صفقه) ثم يصعب
(على تسمية ما) أي الدين الذي (لانه فيه) أي في الرهن أي في صفقه قال ابن حبان في الرهن
فدرا الدين (ثم يوفوه أهل البصر) أي ائتمره (بذلك) الوصف لدى سلف عليه (فان كان فيه
قيمة الرهن) (فضل) زيادة (عما سمي فيه المرتهن) أحده الرهن وان كان (قيمة الرهن) (أقل مما سمي
بتهن من الدين) (حرف الرهن على ما سمي المرتهن وبطل سلف الفضل) الرهن (الذي سمي المرتهن
في قيمة الرهن وان أبي الرهن ان يحدف سلف) أي رهنه ان يعصى أمر من (ما فصل من قيمة الرهن
قال المرتهن لا يحدف على رهنه) (فان على صفقه الرهن) (ان المرتهن) (فان رهنه ان يحدف على رهنه
فان ذلك له اذا جاء بالامرالدى لا يحدف) (ان رهنه ان يحدف على صفقه) (فان رهنه ان يحدف على صفقه) (فان رهنه ان يحدف على صفقه)
انما ادعت المجمل بتحقيق الصفقة فأن الصفقة لا تثبت انما رهنه ان يحدف على صفقه (فان رهنه ان يحدف على صفقه)
هن بكثر في خلاف على ذلك و يحدف عن نفسه ما يحدف كرهه الساجي (وذلك) كنه (ادافض
تهن الرهن ولم يضعه على يدي غيره) فان كان يدي غيره فلا ضمان على المرتهن وان لم يقيم بينة به
عبد البر اذا اختلف في مبيع الدين فلا خلاف في مذهب مالك ان التول للمرتهن فيما يده و بين قيمة
بن وقال أبو حنيفة والسلف في التول للرهن مع ماله ولا يحدف على قيمة الرهن لان المرتهن مدع قال
ساعيل القاضي والحجة لما لك قوله عروجل فان لم يحدفوا كتب ف رهن مقبوضة فيجعل الرهن بدلا من
مسادة لان المرتهن أخذته وثيقة بحقه فكانت مساهله لانه يده عن مبلغ الدين وما جاوز قيمته
وثيقة فيه فكان القول فيه قول الراهن قال ووافق مالك على الفرق بين ما يصاب عليه فيضمنه
بينه وبين ما لا يصاب عليه فلا ضمان الا ان يظهر كذبه الا وراعي و جماعة و روى عن علي وقال جماعة
ضمون مطلقا وقال أبو حنيفة و جماعة الرهن مضمون بقيمة الدين وما زاد عليه فهو امانة وقال
ما في واحد وجه المحدثين الرهن كله امانة لا يضمن الا بما تضمن به الودائع من التعدي والتضييع
مكان حليا وحيوانا ما يصاب عليه ولا يصاب عليه والدين ثابت على حاله الحديث له غنم عليه

والنحو ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بعده نقله في التمهيد وفي فتح الباري وحدث
 زهران سلفا فأخرج الكرايسي بسند قوي عن سعيد بن المسيب قال ادعى مدع على أخوانه غصب له
 بمير فخاصمه إلى عثمان فأمره أن يحلف عند المنبر فقال أحلف له حيث شاء فأبى عليه عثمان أن يحلف
 إلا عند المدعى فغرم له بغير أمثل بغيره ولم يحلف (قال مالك لا يرى أن يحلف) بانتقيل (أحد على
 المنبر على أقل من ربع دينار وذلك ثلاثة دراهم) وقال الشافعي لا يحلف في أقل من عشرين دينارا
 وصاعدا والمحاصل أن الجمهور اتفقوا على التغليظ بالمكان في الدماء والمال الكثير لا في القليل واختلفوا
 في حد الميل والكثير

(ما لا يجوز من غلق الرهن)*

قال الجوهري وغيره غلق الرهن بعين معجزة مفتوحة ولا مـكسورة وفاق يغلق بفتح أوله واللام غلقا
 بفتح العين واللام أى استحققة المرتهن إذا لم يغلق في الوقت المشروط (مالك عن ابن شهاب) الزهري
 (عن سعيد بن المسيب) مكسر الياء وفتحها قال أبو عمر أرسله رواية الموطأ إلا من بن عيسى فوصله عن
 أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق) بفتح الياء واللام (الرهن) الرواية
 برفع العاقب على الخبر أى ليس يغلق أى لا يذهب ويتلف باطلا وقال النخاسة لم يوجد له مخلص
 وقال زهير

وفارقته برهن لا فـكـالـه * يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلغا

قال قنـب بن جـرة المـطـفـاني

بانت سعاد وأمسى دونها عدن * وغلقت عندها من قلبك الرهن

ال أبو عبيد لا يجوز غلق الرهن إذا ضاع انما يعمل غلقا إذا استحققة المرتهن فذهب به قال وهذا
 كان من فعل الجاهلية فأبطله صلى الله عليه وسلم بقوله لا يغلق الرهن (قال مالك وتفسر بذلك
 يمانري) بضم النون نظن (والله أعلم) بمراد نبيه (أن يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشيء
 في الرهن فضل) زيادة (عما رهن به فيقول الراهن للمرتهن ان جئتك بجئتك إلى أجل يسميه له)
 خذت رهنى (والأفـالرهن لك بما رهن فيه قال فهذا لا يصلح ولا يحل وهذا الذى نهى عنه) بالبناء
 معول (وان جاء صاحبه بالذى رهن به بعد الاجل فهو) أى الرهن له أو يساع فيأخذ حقه ويرد
 أفضل (وأرى هذا الشرط منفسحا) لا عبرة به وبخوضه فسر طائوس والنخعي وشريح القاضي
 سفيان الثوري والزهري وأبو عبيد وهذا ومن بن عيسى الذى وصله عن مالك ثقة لكن أخشى أن على
 بن عبد الحميد راويه عن مجاهد بن موسى عن معن أخطأ في وصله لحـكـر تابعه أبو بكر بن جعفر عن
 مجاهد والأصح إرساله وان وصل من جهات كثيرة فكأنها معاملة وزاد فيه بعض الرواة له غنم وعليه
 برمه واختلف في رفع هذه الزيادة وانها من كلام ابن المسيب اه كلام ابن عبد البر لم يخصا وذكر
 صاحب الدر المنضد ان لاناقة وانها مفعليه تكسر القاف لا لقاء السا كنين لكنه لم يفسح بانه روى
 لوجهين وقد أفصح أبو عمر بأن الرواية بالرفع خبر وهو أبلغ في النهي من صريح النهي

(القضاء في رهن الثمر والمحصول)*

مالك فيمن رهن حائطا يستأجره إلى أجل مسمى فيكون (ثم ذلك الحائط قبل
 لك الاجل ان الثمر ليس برهن مع الاصل) سواء حدثت أو كانت موجودة حين الرهن برهنه أو غير
 برهنه (الآن يكون اشترط ذلك المرتهن في رهنه) فيكون رهنه (وان الرجل إذا رهن المحارة

وهو المرتهن (صفه) لانه الغارم (فاذا وصعد أحلف) انه (على صفته) التي وصدها
 (ثم أقام تلك الصفه أهل المعرفة بها فان كانت قيمة الزهر أكثر مما ادعى فيه المرتهن) وهو العشرون
 ديناراً (أحلف على ما ادعى ثم يطى الزهر من مفضل من قيمة الزهر وان كانت قيمته أقل مما يدعى فيه
 المرتهن أحلف على الذي رعم انه له فيه) وهو العشرون (ثم قاسمه بمبلغ الزهر) من القيمة
 (ثم أحلف الذي عليه الحق على الفصل الذي اتى لادعى عليه هذه نفع من الزهر بذلك) أى وجه
 نصف الزهر (ان الذى مله الزهر) وهو المرتهن (صار مدعيه على الزهر) على قى له ما ادعى
 عليه يحلف (ان حلف بطل عده فيه ما حلف عليه المرتهن مما ادعى فوق قيمه الزهر) على
 لراهن زهره ما بقى من حق المرتهن بعد قيمة الزهر (قال البيهقي ذكر ابو حنيفة يمين على المرتهن
 حدها على صفه الزهر والثمانية على اثباته) ويحسم من الزهر ما كان له من الزهر
 لوجوب الثمانية لان قيمة الزهر ان كان أقل مما اقربه الزهر فلا معنى ليمين المرتهن وتحتل ان
 كرماتناوله اليمين من المعيين المذكورين ولا يلزم ان يقرنهما بل يحسمه أى من راحة وراحته
 ول مالك وأكثر احصائه عدلى والله اعلم

(القضاء فى كراهة بيع الدابة فى ما)

مالك الامر عندنا فى الرجل يشتري الدابة الى ما كان المسمى ثم يهدى (ذلك المسمى)
 ان رب الدابة يخير فان أحب ان يأخذ كراهة يهدى الى ما كان مسمى بها لم يعصى له (ي
 كراهة المثل فيما تعدى لادعى قدر ما تكلف والد الامام فى المروية (روى عن ابن عمر انه كره الاول)
 ضا (وان أحب رب الدابة فيه قيمة دابته) يوم التعدى (من المسمى الذى يعادى منه الدابة كره)
 له ان كره الاول فتطردون ما رآه وهذا التخيير اذا تعبرت بالرأى أو حاسبها حتى تعبر سوقها بالسوق
 سألها فالتاخر بها كراهة تعدى فيه مع الكراهة الاول ومحال كونه له الكراهة الاول بتمامه (ان كان
 تكرر الدابة البداة) أى الذهاب (ان كان استكرهها ما رآه أو اجازها ثم تعدى حين باع الدابة
 أى استكره اليه فالتاخر بالدابة نصف الكراهة الاول) تخيير به لذلك على ما تقدم (وذلك ان
 كراهة نصفه فى البداة وعدوه فى الرجعة فتعدى الى نصف الكراهة) (والا
 كانت قيمة الذهاب والرجوع سواء فان اخذت رجعة الناس فى أحدهما لم يضره ولو ان الدابة
 كت حين بيعها البداة الذى استكره) الدابة (اليه فيكون على المسكرين ضمان) لانه فعلى
 كراهة عليه (ولم يكن للكراهة الا نصف الكراهة) اذا كرهى ذهابا وايابا (قال وعلى ذلك امر أهل
 لدى والمخلاف) أى الخالفه (لما أخذوا الدابة عليه) كأن يحملوها غير ما كرهها عليه أو يربوا
 قدر ما كروها مما بين فى الفروع وبسطه الساجي (وكذلك أيضا من أخذ مالا قراضا من صاحبه
 ل نهرب المال لا تشتريه حيوانا ولا سلعة كذا وكذا السلعة يسميها انتهاء عنها ويكره ان يضع ماله
 ما يشتري الذى أخذ المال) أى عامل القراض (الذى نهى عنه يريد بذلك ان يضع المال ويذهب
 مع صاحبه فاذا صنع ذلك قرب المال بالخيار ان أحب ان يدخل معه فى السلعة على ما شرط بينهما
 الربح فعل وان أحب فله رأس ماله) حال كونه (ضامنا) أى مضمونا (على الذى أخذ المال وتعدى)
 به فى أمرين وزاد الامام فى الواضحة بالثايب السلعة عليه فان كان فضل فعلى القراض وان كان
 من ضمن أى اتعديه قال فان لم يدر بذلك حتى باع السلعة ضمن ان يبع بتقص ويرفع فعلى القراض
 لك الرجل يضع معه الرجل بضاعة فبما أمره صاحب المال ان يشتري له سلعة باسمها فيشتري

عمره والواله غفمه أى غلته وخراجه وعليه غرمه أى فكاهه ومنه مصيبته والمرتهن ليس بمعتد
في حبسه وأما يضمن من تعدى وقال المحنفه غفمه ما فضل من الدين وغرمه ما نقص منه وقال المالكية
غرمه بقية لا فكاهه ومصيبته وإذا كان له المخرج والغلة وهو غفمه كان الغرم ما قابل ذلك
من النفقة

*** (القضاء في الرهن يكون بين الرجلين) ***

(مالك في الرجلين يكون همارهن بينهما في يوم أحدهما يبيع رهنه وقد كان الآخر أنظره) أخره
(حقه ستة قال أركان قدر على أن يقسم الرهن) بأن لا ينقص قيمته بالقسمة (ولا ينقص حق
لدى أنظره بحقه يبيع له نصف الرهن الذي كان بينهما ما فاق في حقه) فإن قصر عنه طلبه ببقية حقه
ولم يكن له في بقية الرهن شيء (وان خيف أن ينقص حقه يبيع الرهن كله فأعطى الذي قام ببيع رهنه
حتمه من ذلك فإن طاب نفس الذي أنظره بحقه أن يدفع نصف الثمن إلى الراهن) فعل (والأحلف
لمرتحن أنه ما أنظره إلا ليوثق لي رهنه على هيئته) صفته (ثم أعطى حقه عاجلا) لحلفه (مالكا
في العديريه سبده وللمد مال أن مال العدي ليس برهن إلا أن يشترطه المرتحن) اتفاقا وقد اتفقوا
على أن مال العدي لا يدخل في بيعه إلا بشرط فالرهن أخرى واختلف فيما يستفيد العدي المرهون فقال
بن التماس وأشهد لا يكون ما وحب له ولا خراجه رهننا وقال يحيى بن عمر ذلك كله رهن معه والصواب
لاول قاله أبو عمر

*** (القضاء في جامع الرهن) ***

(مالك فيمن ارتهن متاعا فهلك المتاع عند المرتحن وأقر الذي عليه الحق بتسمية الحق واجتمعا)
وافق الراهن والمرتحن (على التسمية ردا عينا) تحالفا (في الرهن فقال الراهن قيمته عشرون
دينارا وقال المرتحن قيمته عشرة دنانير والحق الذي للرجل) المرتحن (فيه عشرون دينارا قال مالك
قال للذي بيده الرهن صعه فاذا وصفه أحلف عليه) لأن الراهن خالفه في الوصف وادعى أفضل
به (ثم أقام) قوم (تلك الصعة أهل لمعرفة بها فإن كانت القيمة أكثر مما رهن به قيل للمرتحن اردد
لي الراهن بقية حقه وان كانت القيمة أقل مما رهن به أخذ المرتحن بقية حقه من الراهن وان كانت القيمة
تدركه فالرهن بما فيه) لأن الرهن شاهد على نفسه (والامر عندنا في الرجلين يختلفان في الرهن
رهنه أحدهما صاحبه فيقول الراهن رهنه كعبه عشرة دنانير ويقول المرتحن ارتهنه منك بعشر بن دينار
الرهن ظاهر بيد المرتحن) أو بيد أمين لأنه حائر للمرتحن (قال يحلف المرتحن حتى يحيط بقيمة الرهن
أن كان ذلك لزيادة فيه ولا نقصان عما حلف ار له فيه أخذه المرتحن بحقه وكان أولى بالتبديع باليمين
لي الراهن (لقبضه الرهن وحيازته إياه) ولأنه شاهد له (الا أن يشاء رب الرهن أن يعطيه حقه
لذي حلف عليه وبأخذ رهنه) فله ذلك (وان كان الرهن أقل من العشرين التي سمي أحلف المرتحن
لي العشرين التي سمي ثم يقال للراهن إمان تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهنك وإمان تحلف على
ذي قلت أنك رهنه به ويبطل عنك ما زاد لم يرتحن على قيمة الرهن فاذا حلف الراهن بطل ذلك عنه
أن لم يحلف لزمه غرم) أى دفع (ما حلف عليه المرتحن فإن هلك الرهن وتناكر الحق فقال للذي له
حق) أى المرتحن (كانت لي فيه عشرون دينارا وقال الراهن) الذي عليه الحق لم يكن لك فيه
عشرة دنانير وقال الذي له الحق) أى المرتحن (قيمة الرهن عشرة دنانير وقال الذي عليه الحق)
بالرهن قيمته عشرون دينارا) فتنناكر في أصل الحق وفي قيمة الرهن (فبطل الذي له الحق)

فما ردد إلى صاحبه مثل طعامه بحكيمته من صدقه (أن علمت مكيلته والا فقيته لانه لو دفع اليه مثل
 زهام يأمن من التفاسل من الطعام (وانما الطعام بمزلة الذهب والفضة) وعليه في ذاك كاه
 له اتفقا (وايس الحيران بمزلة الذهب في ذاك فرق بين ذلك السنة والعمل المعمول به وانما استورح
 جل ما لا فاسد به لنفسه ورجح فيه فان ذلك ترجحه لانه ينسأ من المال حتى يؤديه الى صاحبه)
 قول مالك وجهه وقال ابو حنيفة وآخرون يتسلف بالرجح ولا يصيب له وقال الشافعي اذا اشترى
 مال بغير عينه وفقد المصوب والوديعة فارجح له وان اشترى بالمال بغيره فخير له من احد المال
 لسنة وان رجح له وفقات طائفة الرجع على كل حال رب المال

*(انباء فيمن ارتد عن الاسلام) *

الاثن عشر ريد بن سالم مرسل عن جميع الردة وهو رسول في البخاري والدمع من تاريخ
 بعن عكرمة عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقاتل من غير دين) أي
 قل من دين الاسلام الى غيره بقول ارقم وجماعة (انما امرت بقتل من كفر بالله ورسوله) أي بعد ما
 وبما جاء عن الصحابة وروى على ظاهره لا كمن في الردة اذا ظهر عيبتهم كما قال الامام (روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في ما تروى (انهم الذين كفروا) والله اعلم) ثم اراد به (من غير
 مفاضل بواحدة منهم من حرج من الاسلام) اذ هو الذين كفروا الى غير ذلك الردة والاشهادهم
 كل من أسلم من الكفر دينه بغير الاسلام من يردته أو راد او جوسيه ومما شئت أو سادة خمس
 وأونجم (فان اوتيت اظهر عليهم ذلك لو لم يرد له لانه يعرف بقرته) ذلك (انهم كفروا
 بدين الكفر بدينهم) يظهرون (الاسلام فلا يرى) انهم كفروا ولا يقبل منهم عيبتهم
 لهم بالاسلام ان كانوا بولونه قبل ظهور عيبتهم فاستدبروا كبرائيتهم فبقتلهم قتالهم اقول
 الشافعي نقبل نوبتهم ولا يبي حبيته وتولان (وامام حرج من الاسلام الى غيره راد ذلك فانه
 ناب) ثلاثة ايام بلا جوع ولا عيش (قال سب ولا تقبل) بسب عنة (وسلك ثوان فوما
 كما هو على ذلك رأيت ان يدعو الى الاسلام ثم يرد من اقبل لا يوافق) بوجدة (ذلك منهم وان لم يتوبوا)
 لموا (فموا ولم يعن) بضم الميم وفتح الهمزة من الجدة والرجوع اليه وكلمة الذين للاسلام أي لم يرد
 صلى الله عليه وسلم (والله اعلم من خرج من اليهودية الى التسمية ولا من التسمية الى اليهودية
 من غير دينه من اهل الاديان كلها) الى غير (الا الاسلام من خرج من الاسلام الى سيرة واطهر
 فذلك الذي عني) بالنسبة للعقول او ما عسى (به) أي الحديث المذكور (والله اعلم)
 ابن عبد المحكم ان الامام قتل الدعي داعية دينه على ظاهر الحديث لان الدمة مما انقضت
 ان يبقى على ذلك الدين فلما خرج عنه عاد كما خرجي وروى المزني عن الشافعي ان الامام يخرج
 له لدار الحرب وعليه بما ذكر ويستثنى من عموم الحديث من غير دينه ظاهرا لكن مع الاكراه
 تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان ومثل عمومهم ارجل وهو اجماع والمرأة وعليه الاثمة
 شهة واجهه وروى عنه الحنفية بالذكر لاسي عن قتل النساء فكما لا تقبل في الكفر الاصل لا تقبل
 كفر الطائري ولان من الشرطية لا تعم المؤث وتقب بان ابن عباس راوى القصة قال تقتل المرتدة
 ابو بكر في خلافة امرأة ارتدت والخصامة متوافرون فلم يشكر عليه احد وفي حديث معاذا بن
 صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال وامبارجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه
 امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها وسند حسن وهو نص في موضع
 فيجب المصير اليه وفي حديث قتادة روى البخاري وغيره عن عكرمة قال اتى علي بن ابي طالب فقام

بعض ما غره به وبه عدى ذلك فان صاحب البضاعة عليه بالخيار ان يحب ان يأخذ ما اشترى بماله
أخذه وان أحب ان يكون المبيع معه ضامنا لرأس ماله فذلك له (فان علم به بعد بيع السلعة فالمشهور
عن مالك ان كان فيها ربح فاصحاب البضاعة ونقص فعلى المبيع معه

*(التضاعى المستكرهه) * من النساء

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (اربعين المالك بن مروان) الاموى (قضى فى امرأة
سببت) جومع (مستكرهه تصداقها) معلق بقضى (على من فعل ذلك بها) وبه قال
جمهور (مالك الامراء فى الرجل يغتصب المرأة بكرها كانت أو ثيبا انها ان كانت حرة فعليه صدق
مئتها وان كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها والعقوبة فى ذلك على المعتصب) رواه يحيى والقعنبي ولم يروه
بن الكبر والابن الفاسم ولا مطرف ورووا كلهم (ولا عقوبة على المعتصبة فى ذلك كالة) الا القعنبي
لم يروه ولا خلاف انه لا حد عليها ولا عقوبة واذا صح اكرامها واستغنى عنها وان كانت بكرة فيما يظهر من
مها وتعد ذلك مما يضح به أمرا حرج أبو بكر بن أبي شيبة ان امرأة استكرهت على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فذاع عنها الحدوع أبو بكر وعمر والحلفاء ففقهائها الحجاز والعراق من ذلك وأجمعوا
على ان المعتصب المستكره عليه المحدثان شهدت البيعة عليه بما يوجبها وأقرروا بالعقوبة والصدق عند
الله والليت والشافعى والزهرى وقتادة وقال ابو حنيفة والثورى وابن شبرمة والحكم وجاد عليه
الحد ولا صدق وهذا على مذهبهم اذا قطع السارق لا غرم عليه والصحيح وجوب الصدق والغرم وحد
به لا يقطع حد الا آدمى وهما حقان واحدهما الله ورسوله قاله ابو عمر (وان كان المعتصب عبدا
لذلك على سيده) يعنى انها جناية فى رقبته وليس يده ان يقتلها بالجناية ما بلغت (الا ان يشاء ان
يملكه) فلا شيء عليه ويكون مملوكا لمن حنى عليها قال الباجي هذا اذا ثبت ذلك بيعة قال مالك
الموازنة ما تزمه من صدق الحرية ونقص الامة فى رقبته ويقبل اقراره بغور فعله وهى متعلقة به ندمى
ما بعد فلا يقبل قوله فيما يلحق برقبته ووجهه ان كل موضع تستحق فيه الصدق يمينها فانها تستحقه
رقية العبد اه وروى ابن أبي شيبة ان عبد المستكره امرأة فوطئها فاختصم الى الحسن وهو قاض
مئذ فضر به الحد وقضى بالعبد للمرأة قال ابو عمر أسلمه بجنايته

*(القضاء فى استهلاك الحيوان والطعام وغيره) *

مالك الامراء انما فمين استهلك شيئا من الحيوان بغراذن صاحبه ان عليه قيمته يوم استهلكه ليس
به ان يوجد مثله من الحيوان ولا يكون له ان يعطى صاحبه فيما استهلك شيئا من الحيوان ولكن
به قيمته يوم استهلكه القيمة تعدل ذلك فيما بينهم ما فى الحيوان والعروض (لان النبي صلى الله
به وسلم قضى فمين اعتق شركاله فى عبد بقيمة حصه شريكه دون حصه من عبده مثله وقيمة العبد
الحقيقة مثل وهذا هو الصحيح المشهور عن مالك وعنه ايضا كاشى خيفة والشافعى وداود لا يقضى
قيمة فى شئ الا عند عدم التل لظاهر قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمنزل ما عوقبتهم به ومحدث عائشة
أيت صانعا من مثل صافية صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فبعثت به ففترت فكسرت
نائه فقال إنا مثل إنا وطعام مثل طعام وفى رواية فقال غارت امكم كلوا وحبس الرسول والقصة حتى
توافق دفع القصة الصحيحة الى الرسول وحبس المكسورة وأجاب ابو عمر بن حنيفة حديث الشقص اصح من
حديث القصة فهو أولى والباجي بان بيوت امهات المؤمنين وما فيها من إناء وطعام له صلى الله عليه
سلم فيعمل فى ذلك ما شاء ويرضى من ذلك بما شاء (ومن استهلك شيئا من الطعام بغراذن صاحبه

اللہ اسی

* (1) 2000-2001 *

[illegible]

صيرا للخصي بفتح القاف وكسر الصاد المهملة كان يطلبها بدم جذيمة بن الابرش فتواطأ هو وعمرو
 ن اخت جذيمة على ان قطع انف قصير فاطه رانه هرب منه الى ان بافا منت اليه ثم ارسلته تاجرا فرجع
 بهابرج كثير مرارا ثم رجع المرة الاخيرة ومعه الرجال في الاعمال فنظرت الى الحمال غشي رويدا ثم
 ن عليها فقالت عسى الغوير ابؤسا الى الابد لشر بانبيكم من قبل الغوير وكان قصيرا اعلمها به يسلاك
 هذه المرة طريق الغوير فلما دخلت الاحمال قصرها حرج الرجال من الاعمال فهاكت وقال
 اصمعي الغوير تصغير غار دخله قوم يبيتون فيه فانها راعيه موقيل وجدوا فيه عروا له فقتلوه فيه
 لابؤس البائس قال ابو عبيد رول الكلبي شدة بالصراب اه وصب ابؤسا تدير كيون اخرها
 مع بؤس وهو الشدة وفيه ثبت عمر في الاحكام وان الحماكم اذا توقف في امر احدكم قدح ذلك به ورجوع
 ساكم الى قول امينه وان الله على الرجلين وجهه عند الحاجة لا يكره ان يكره الاطباء ولا يكتفه
 حديق التركيعة وعنده الاكثر من يلا له منزله انكم لا يشترط فيه العدد والمخرج عند المالكية
 شافعية وهو قول محمد بن الحسن المستتراثين كالتشادة واختار الخليل بن ابي اسحاق في نفسه انه
 شهد له الاعريفه وحده وفي المالم من البخاري ان عمر بن الخطاب لما جئ به شهيدا حيا من اهل تروان فمضى
 مير منهم بصابة الحماكم لانه ينزل منزلة الحماكم لا يدان له والحماكم لا يشترط فيه عدد رعين لا يدرى من
 ثمة لمحدث مسلم فيمن نخل له المسألة حري يومئذ من ذوي الحماكم شهدوا ان ذلك كان في حقي
 ساجدة فغيرها ولي وابيع مال الكيحي بن سعيد لا اري عن ابن شهاب انه سار الى حقي رة فله
 ناري في الشهادات

(القصص الحقايق الواردة)

لشاعن ابن شهاب عن عروة بن ابراهيم عاتقه روج النبي صلى الله عليه وسلم انما كان في
 المهمة واسكان العوقبة (ابن ابي رفاص) لما ذاك الزهري ما على سر كد كبره في الذهب على
 فاقصى وغيرهم قال في المصنوعة ارم ذكروا في الصحابة الا ان هذه والله كذا في اعم
 هي ذلك وقال هو الذي كمر ربيعة بن حنبل الله عليه وسلم في يوم ما مات له سلاما بن روي
 دار الزاق من مرسل سعيد بن ابي ربيعة بن حنبل الله عليه وسلم في يوم ما مات له سلاما بن روي
 يتحول عليه الخول حتى يموت كما مرها حال حايه الخول حتى مات كافر الى ان سار روي انكم
 ناد فيه مجاهد بن حاسب بن ابي برة قال لما راي ما فعل عتبة قال يا رسول الله من فعل بك هذا
 عتبة قالت ابن نوحه فاشار الى حيث توجه هيب حتى طعرت به فصرته بالسيف فطرح رأسه
 تا فاحذت رأسه وسيفه وجئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر الى ذلك ودعا لي فقال
 الله عنك مرتين وهذا لا يصح لانه لو قتل يومئذ كيف كان يوصي اخاه عداوة فيقال لعنه ذكر
 له قبل وقوع الحرب احتياضا وبالحيلة فلاس في شيء من الاتار ما يدل على اسلامه بل فيه ما يصرح
 على الكفر فلامعني لا يراده في الصحابة وقد استدل ابن مندبه بالدلالة فيه على اسلامه وهو
 كان عتبة بن ابي رفاص (عهد) بفتح العين وكسر الهمزة اي اوصى (الى اخيه سعد
 بن رفاص) أحد العشرة واول من رمى بسهم في سبيل الله واخذ من فداءه صلى الله عليه وسلم
 رامة روي ابن ابي حنبل عنه ما جرمت على قتل رجل قطرمي على قتل اخي عتبة لما صنع
 ل الله صلى الله عليه وسلم واتد كفا في منه قوله صلى الله عليه وسلم انت دغيب الله على من دمي
 رسوله (ان ابن وليدة) بفتح الواو وكسر الهمزة اي جارية (رضية) بفتح الزاي وسكون الميم
 بفتح وموودة الوقفي وزعمه بن قيس العاصري والدسودة ان المؤمنين ولم تسم الوليدة نعم ذكر مصنف

كل من رزقه حق لا دعي لم يقبل قوله في المنوخ منه الابينة تشهد له بذلك وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال - أن رجل النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال الرجل يجب دم مع امرأته رجلاً أيقنله فقتل صلى الله عليه وسلم لا الابينة التي ذكر الله وروى اهل العراق ان عمر أهدر دمه ولا يصح عنه انما أهدر دم الذي أراد اغتصاب الحجازية الهدلية فغصب كبده فمات ذكره معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد عن ابن عمر وناس مالكا بن جريح والثوري ومهر عن يحيى بن سعيد رواه عبد الرزاق

(الاضاع في المنبوذ)*

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سنين) بضم السين المهملة فتح النون واسكان التحتية وون (أي جملة) بفتح الجيم وكسر اليم (رحل من بني ساييم) بضم السين قبل اسم أبيه فرقد حكاه ابن عباس صحابي صغير له في البخاري حديث واحد من طريق الزهري عن أبي جملة انه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ونوح معه عام الفتح لذكركه ابن منذر ابو نعيم وأبو عمر في الصحابة وذكره ابن سه في الطبقة الاولى من التابعين وقال له أحاديث وقال الجعفي تابعي ثقة (انه وخدم ميبوذا) بذل معجزة أي اعطيا قال الحافظ ولم يسم وفي رواية يحيى بن سعيد انه نصارى عن الزهري عن أبي جملة انه حرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأنه وجد ميبوذا (في زمان) خلافة (عمر بن الخطاب) قال فجمعت به الى عمر بن الخطاب فقال ما جعلك على أخذ هذه النسمة (بفتحين روى أشهب عن مالك انه تهمه ان يكون ولده في به ليفرض له في بيت المال الباسجي ويحتمل انه خاف التسارع الى أخذ الاطعام من غير نبد حرصا على أخذ النفقة لهم وموالاتهم ويحتمل انه سأله لثلاثة قطع مدعياله أبو عمر انما انكر عمر عليه لظنه انه يريد ان يلبى امره بأخذ ما يفرض له يصنع به ما شاء اه وقيل اتهمه بأنه زنى بأمه ثم ادعاه قال الحافظ وهو بعيد وما تقدم اولى (فقال وجدتها ضائعة واخذتها) لوجوب ذلك على (فقال له عريفة) بفتح وكسر جمعه عرفاء أي من يعرف امور الناس حتى يعرف بها من فوءه عند الحاجة لذلك قال الحافظ واسم عريفة عمر سنن فيما ذكره الشيخ ابو حامد لا في رابني (يا امير المؤمنين انه رجل صالح) لايتهم (فقال عمر أكل ذلك) هو (قال نعم) فقال عمر بن الخطاب اذهب فهو حر ولك ولاؤه ولينا نفقته (من ييب المال بدليل رواية البيهقي بنفقته في بيت المال قال ابو عمر حكمه بأه حريته ان لا ولاؤه عليه لا حدا ولا ولاؤه على حره قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعترف فنفى الولاء عن غير المعتقد ولذا (قال مالك الامر عندنا في المنبوذ انه حر وان رلاءه للمسلمين هم يرثونه ويقتلون عنه) وقال محمد قال مالك لو علم ان عمر قاله ما خولت مال الباسجي الحديث صحيح لاشك فيه ولكن لفظه يحتمل لتأويل اذا علمه اراد ان موالي تربيته والقيام أمره لان منقطه أحق به من غيره فان نزع منه غيره رد اليه ان كان قويا على مؤنته قاله ابن القاسم ان كانا سواء ومتهما بين فالاول اولى وار خيف راضع عند الاول فالتاني اولى الاطول كنه عند الاول ولا ضرر فهو احق قاله اشهب ونوح قاسم بن اصبغ والبيهقي حديث سنين أتم انما ظنا من حديث مالك قال وجدت منبوذا على عهد عمر قد كره عريفة لعمر فراسل الي فجمعت العريفة عنده فلما رأيته قال عبي الغوير ابؤسا كانه اتهمه فقال له عريفة يا امير المؤمنين به غيرهم فقال عمر على ما اخذت هذه النسمة قت وجدت نفسها مضية فحلفت أن ياخذ في الله بها فقال عمر وهو حر ولك لاؤه وعلينا نفقته قال ابو عبيد قوله عبي الغوير ابؤسا مثل للعرب ذات وقت سراقا لاس الكبي الغوير مكان مروي فيه ما يعني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق كان من مريتهم والحرارة واول من تكلم بهذا المثل الربيع بن خيثم الذي شهد المحدث والمحدث

ولا تقبل دعوى أحد على غيره ولا لاستحقاق عبد له لان الاخ لا يصلح استلحه قه عند الجمهور وفي التضام
 العلم خلاف قاله ابن عبد البر على ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم الحكم بعلمه وقال الضحاوي معنى
 بولك أي بيدك تمنع منه من سواك كما قال في اللقطة هي لك أي بيدك تدفع غيرك عنها حتى يأتي صاحبها
 على أنها ملك ولا يجوز ان ينسب له صلى الله عليه وسلم ان يجعله ابناً لزمعة ثم بأمر اخته ان تختب منه
 لما كان لعبد شريك فيما ادعاه وهو اخيه ولم يعلم منها بصديقه انزم عبد الله أقربه على نفسه دون
 اخته لم تصدقه فلم يجعله أحلها وأمرها بالاحتجاب منه اه وفيه نظر لانه خلاف المتأدروس
 زيادة القعني هو أخوك وقياسها على اللقطة فاسد لانها ملك للغير بخلاف هذا وقوله ولا يجوز ان
 نوع وسنده ان الزوج منع زوجته من رؤية أخيها وكذا قوله لم يصدقه فانه أقره قوله أخي وان وليدة أبي
 قال هولاك هو أخوك وقال ابن جرير أي هولاك عبد ابن أمة أبيك فكل أمة ولدت من غير سيدها
 ولدها عبد قال ابو عمر يريد لانه لم يتم في الحديث اعتراف سيدها بأنه كان يلم بها ولا شهده عليه
 لاصول تدفع قول ابنه عليه فلم يبق الا القضاء بأنه عبد بماله لانه خلاف ظاهر الحديث لانه
 على الله عليه وسلم لم ينكر قوله أخي وابن وليدة أبي اه وأيضا فريدة زائدة القعني فانها زيادة
 غير منافية فتقبل وقد تخرجها البخاري وقال الباسجي لا يصح بعد الاقرار بالاختوة ارادة ما قاله
 طبري وقوله هولاك يا عبد ليس فيه انه الحق بزمعة لانه لم يصفه اليه وانما ضافه الى عبد لانه أقر
 ربه واخوته فقال له أنت أعلم بما تدعيه فيما يخصك وعبدان عديرا ثم رمة لانها كانا كافرين
 بودة اخته مسلمة فلا يحل لعبد يمه ولا يثبت بذلك بقوة لزمعة وقال المزني يحفل وهو الاصح عندي انه
 على الله عليه وسلم أجاب عن المسألة فاعلمهم ان الحكم كذلك اذا ادعى صاحب فراش وصاحب زبالة
 قبل على عتبة قول اخيه سجد ولا على زمة انه اولدها هذا الولد لان كل واحد منهما اخيه عن غيره
 لا جماع على انه لا يقبل اقرار احد على غيره وقد حكى الله مثل ذلك في قصة داود والملائكة اذ دخلوا
 به الآية ولم يكونوا خصمين ولا كان لاحدهما تسع وتسعون فجحة ولم يكنهم كلوه على المسألة يعرف بها
 رادوا تعرفه واعترضه ابن عبد البر بان الحكم على المسألة حكم فيادنا به التنازع بين يديه صلى الله
 عليه وسلم وابن العربي بانه كيف يعال ليحكم بينهم وقد يمكن عدا من اخوة اعلام (ثم قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الولد للفراش) أل للعهد أي الولد للحالة التي بمكرها الا فراش أي تأتي الوطء
 مرة فراش بالعقد عليها مع امكان الوطء والتحليل فلا ينتفي عن زوجها سواء اشبه ام لا وتحري بينهما
 حكام من ارث وغيره الا بلعان والامانة أقر سيدها بوطئها او ثبت بيئته عند المجازين وقال
 كوفيون ان أقر بالولد وقد رواه مضافا أي صاحب الفراش وهو الزوج واجبه باقوله جرير
 باتت معانقه وبات فراشها * خلق العباءة في الدماء قبلا

صاحب فراشها يعني زوجها قال عياض والفراش وان صح التعبير يرببه عن الزوج والزوجة فان المراد
 الفراش المعهود كما مر وقد قيل أي وجزم به الباسجي ان اطلاق الفراش على الزوج لا يعرف في اللغة
 زري والفرق بين المحرم والامة في ذلك ان المحرم لما كانت لا تراد الا للوطء جعل العقد عليها بمنزلة
 والامة تشتري لوجوه كثيرة فلا تكون فراشا حتى يثبت الوطء قال وشذا بوحقيقة في الامة
 لانه لا تكون فراشا الا بولدها تلده بعدة فهو له ان لم ينه واجتبه بان الامة لو صارت فراشا
 له لصارت فراشا بالملك وتعلق بها أحكام المحرم على صاحب الفراش وما قاله لا يصح لان المحرم
 تراد الا للوطء جعل الشرع العقد فيها بمنزلة الوطء بخلاف الامة وتنازع الفريقان الحديث فقال
 بكية وموافقهم وورد على الخصية فانه الحق الولد لزمعة وليدتها ولدت منه قبل ذلك وقالت

زبير بن ابي ابي بن كعب في نسب قريش انها كانت أمه يمانية واما ابنها فصحابي صغير
 الى ابن عبد البر لم يختلف النسابة ان اسمه عبد الرحمن قال في الاصابة وخط ابن منذه وتبعه
 ونعيم في نفسه فجعلناه من بني أسد بن عبد المزى وليس كذلك ووهب ابن قانع فجعله الخاصم لسعد بن
 وقاص وكأنا نبالغ عليه فانه الخاصم فيه لا الخاصم فانه عبد بن غيراضافة بلانزاع (مضى) أي
 في (ما قبله) بهمة زرة وصل وكسر الموحدة (اليك) وأصل هذه الفصاة انه كانت لهم في الجاهلية
 مبرنين وكانت ساداتهن تأذين في خلال ذلك فاذا أتت احدها بن بولد فربما يدعيه السيد وربما
 يدعيه الزاني فان مات السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاه ورثته لمحق به الا انه لا يشارك
 مستحقه في ميراثه الا ان يستحقه قبل القسمة وان كان انكره السيد لم لمحق به وكان لزمنة بن قيس
 على ما رصف وعليها ضربية وهو يلم بها فظهر بها حمل كان يظن انه من عتبة أخى سعد فهدى عتبة
 أخيه سعد قبل موته ان يستحق الحمل الذي بامه زمعة (قالت) عائشة (فلما كان عام الفتح)
 كثر برقع عام اسم كان وفي رواية بصبه بتقدير في (أخذه سعد وفال) هو (ابن أخى) عتبة
 لرواية عمر بن الزهرى فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالثب فاحتضنه اليه وقال ابن أخى
 بالكعبة (قد كان عهد) اوصى (الى فيه) فاحتج باستحقاق عتبة على عادة الجاهلية
 غام اليه سيد) بلانضافة (ابن زمعة) بن قيس القرشي العامري اسلم يوم الفتح روى ابن أبي
 صم بسند حسن عن عائشة تروح صلى الله عليه وسلم سودة بذت زمعة فجاء أخوه سعد بن زمعة من
 برفعه على ثبوا التراب على رأسه فقال بعد ان أسلم انى لسفيه يوم أحموا التراب على رأسى ان تروح
 ولله صلى الله عليه وسلم بسودة أخى قال ابن عبد البر كان من سادات الصحابة رضى الله عنهم
 قال أخى وابن وليدة أبى) أي جاريته (ولده على فراشه) من أمته المذكورة كأنه سمع ان
 مرع أئدت حكم الفراش فاحتج به وقد كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا وكانوا يستأجرون
 ماء للزنا عترفت الأم انه لم لمحق ولم يقع إلحاق ابن وليدة زمعة في الجاهلية إماما لعدم الدعوى
 لان الأم لم تهرق لعنة وقيل كانت موالى الولاء لئلا يخرجوهن للزنا ويضربون عليهن
 راتب وكانت وليدة زمعة كذلك قال الحافظ ولذى يظهر من سياق القصص انها كانت أمة
 غرشة زمعة فزنى بها عتبة وكانت عادة الجاهلية في مثل ذلك ان السيد اذا استحقه لحقه وان نكح
 عنه وان ادعاه غيره رد ذلك الى السيد والتافه فظهر بها حمل ظن انه من عتبة فاحتصم فيها
 ساوقا) أي ندافعا بعد نكاحهما وتنازعهما في الولد أي ساق كل منهما صاحبه فيما ادعاه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله هذا (ابن أخى) عتبة (قد كان
 الى) بشذائيه (فيه) وللقعنى عهد الى انه ابنه زاد في رواية الليث انظر الى شبهه (وقال
 بن زمعة هو) (أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه) وللقعنى فنظر صلى الله عليه وسلم الى ابن
 زمعة فاذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبى وقاص (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هولاك)
 نعني هو أخوك (يا عبد بن زمعة) بضم الدال على الاصل ويروى بعقبها ونصب بنون ابن على
 بن وسقط في رواية النسابة اداة النداء فسنى على ذلك بعض الخنفية فتنازعوا ما كنهه بانه لانه
 به أبيه لانه الحق به قال عياض وليس كما زعم فالرواية انما هي بالياء وعلى تسليم اسقاطها
 فما علم العلم يحذف منه حرف النداء ومنه يوسف أعرض عن هذا اهـ ورواية القعنى مرسومة
 هذا الزعم ولذا قالت طائفة هولاك أي هو أخوك كما ادعيت قضى في ذلك بعله لان زمعة كان ممره
 كان ممره فاعند صلى الله عليه وسلم لا يمر بدعوى مدعى اسمه بذلك ولم يثبت قرينه

ومات قال عياض وغيره قيل هو على وجه الذنب لاسيما في حق أزواجه صلى الله عليه وسلم رتعلظ
راحمجا عليهم وزيا دتهن فيه على غيرهن قال القرطبي فهو كقوله لأم حلتة وميمونة وقد دخل عليها
نأمه مكرم احتجبا منه فقالت انه اعشى فقال افعيا وان ائتما السمتا عبراه وقال نفطمة بنت
س انتقلي الى بيت ابن ام مكرم تضعين ثيابك عنده فانه لا يراك دأياح لها مام به لا زواجه وقال
زنى لو ثبت انه اخوها ما امرها ان تحتجب منه لانه بعث رسالة الارحام وقد قال عائشة في عمهم
بضاة انه عمك فليج عليك ولا يكنه لي صبح انه اخوها لعم البينة او اقراره بلمرمة اقراره وزاده بعد
القلوب شبهه بنبة امرها بالاحتجاب قال في الاستدكار وجواب المرمي هذا اصح في الظن وجرى
لي القواعد من قول سائر اصحاب الشافعي انه اخوها لانه المحقق بعراش زمعة وقضى بالولد للعراش
احكم به فهو الحق لاشك فيه ولكنه بين امرها بالاحتجاب حكما آخرانه يجوز للرجل ان يمنع زوجته
رؤية اخيها وقال الكوفيون جعل للزنا حكم التعزيم فنعوا من رؤية اخيها في المحكم لانه ليس
حيها في غير المحكم لانه من زنا في الباطن وهذا قول فاسد لانهم بسبوا له انه جعله احاد من وجه وغير
بها من وجه وهذا لا يعد ولا يجوز صراحة الى النبي صلى الله عليه وسلم وكيف يحكمكم بشبه عتبة
الباطن وقد قال في الملاعة ان جاءت به على شبه الذي رمت به فهو له فحاشا به كذلك فلم يثبت اليه
ضحي حكم الله فيه وفي التمهيد وقالت طائفة كان ذلك منه لمطعم الدين بغير حكمه بالظاهر فكانه
كم يحكمكم بين حكم طاهر وهو الولد للعراش وحكم باطل وهو الاحتجاب لاجل الشبه كانه قال لسودة
س لك بأخ الا في حكم الله بان الولد للعراش فاحتجبي منه لشبهه بعتبة وقال ذلك بعض اصحاب مالك
مارع فيه قول العراقيين اه وقال الباغي امس هذا من معنى الذرائع وانما هو لو صرح ما اوله من تغيب
ظن على الاباحة وهو وجه قال به كثير من العلماء كالامة بين ثم ركن تحريم على كل منهما تعلل بالظن
وقع في مسند احمد وسنن النسائي انه صلى الله عليه وسلم قال لسودة امس لك بأخ وقال المنذري انها
ة لم تثبت واعلمها البيهقي وقال معنى قوله امس لك بأخ أي شبهة فلا يذالف قوله له وهو احول قال
لفتح او معناه بالنسبة لمارث من زمعة لانه مات كافرا وخلف عنه امس زمعة والولد المذكور وسودة
حق لها في ارثه بل حازه عبد قبل الاستحقاق فاستحق الاب المذكور شاركا في الارث دون سودة
اقال له وهو اخوك وقال لسودة امس لك بأخ اه راجع الشافعي رموافقود بالحديث على صحة
لحاق الاخ لاختيه اذ لم يكن وارث غيره لان زمعة لم تستحق ولا اعترف بالوطء فليس الاستحقاق
ه وأي ذلك مالك والجمهور لان فيه اثبات حقوق على الاب بغير اقراره وقد أنى الله ذلك ورسوله قال
ن ولا ترزوا زرة وزر أخرى وقال صلى الله عليه وسلم لا يري رمته في ابنه الم لا تحبني عليه ولا يحبني عليك
عياض والجواب انه بقي وجه ثالث وهو ان يكون ثبت عنه دوطء زمعة باستعاضة وغيرها
يحتاج الى اعتراف وانما يصعب هذا على المخنفية القائلين لا يثبت العراش الا بولد سابق ولا ولد
في هذا وايضا فان هذا القائل يشترط ان لا يكون وارث غيره فان كان فحقه جميع الاولاد
لهم وارث غيره وهي سودة ولم تستحق معه فقط تعلقه بالحديث واجاب اصحابه بان زمعة مات كافرا
دة مسلمة لا يرث منه فصار كالعديم وعبد كانه كل الورثة ورده اصحابنا بانها وان منعت الميراث
انتهى فلا بد من رضاها فلا يلحق اخوها عليهم امن لم ترضه قال واحتج به احمد والثوري والاوزاعي
كوفيون ان الزنا يحرم الحلال وجعلوا الامر بالاحتجاب واجبا وهو احد قول مالك والصحيح من قوله
ل الشافعي ان الزنا لا يحرم عدلا لا الاما جري من قوله لا يجل للزنا في نكاح من خلقت من مائه
سدم اهلها ابن الماحشون طردة الاصل وايضا لا يحكم بحرام انه قال ابن العربي القائلون بوجوب

لحقيقة هو يرد عليه. لانه الحق به زمة ولم يذكر انه اعترف بوطئها والجواب حله على ان زمة عرف
وطؤه لها ما عترفه عنده صلى الله عليه وسلم اوباسنة فاضة وهذا التأويل اضطرنا اليه ما ذكرتم من اتفاقنا
جميعا على منع المحاق الولد بأبيه الا ان ثبت سببه واختلف في السبب فقلنا ثبت الوطء وقلم استلحاق
ولدا حتى وهو يوم انه لم يكن ولدا سابق وثبت الوطء لا يعلم عدمه فامتنع تأويلكم وامكن تأويلنا فوجب
حمل الحديث عليه اه ثم اللفظ عام ورد على سبب خاص والمعتبر عموم عند الاكثر نظرا لظاهر اللفظ
وقيل بقصر على السبب لوزوده فيه وهو ساكت عن غيره وصورة السبب التي ورد عليها العام قطعية
للدخول فيه عند الاكثر لوروده فيها فلا تخص منه بالا جتهاد قال التقي السبكي وهذا ينبغي عندى
ان يكون اذا دلت قرآن حالية او فعالية على ذلك او على ان اللفظ العام يشمله بطريق لا محالة
والا فهدى اخرج المحصن في دخوله وضعا تحت اللفظ العام ويدعى انه قد قصد المتكلم بالعام اخراج السبب
وبين انه ليس داخل في الحكم فان الحقيقة القائلة ان ولدا لامة المستقرشة لا يلحق سيدها ما لم يقربه
إلى ان الاصل في المحاق الاقرار بهم ان يقولوا في قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وان كان
إردا في أمة فهو واردا لبيان حكم ذلك الولد وبيان حكمه اما بالثبوت اربا لا تنافق فاذا ثبت ان الفراش
في الزوجة لانها التي يتخذها الفراش غالبا وقال الولد للفراش كان فيه حصرا ان الولد للحره وبمقتضى ذلك
لا يكون للامة مكان فيه ببيان الحكمين جميعا في النسب عن السبب وابائاته لغيره ولا يليق دعوى
تقطع هذا وذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في اسم الفراش هل هو موضوع للحره والامة
وطوره للحره فقط فالحقيقة يدعون الثاني فلا عموم عندهم له في الامة فتخرج المسألة حينئذ من
باب ان العبرة بعموم اللفظ او بخصوص السبب نعم تركيب الحديث يقتضى انه الحق به على حكم السبب
يلزم ان يكون مراد من قوله للفراش فليتنبه لهذا البحث فانه نفيس جدا وبالمجمل فهذا اصل في المحاق
ولدا صاحب الفراش وان طرأ عليه وطء محرم اه (ولاعا هر) انزاني اسم فاعل من عهر الرجل المرأة
انما للفرج وروعه رت هي بنفهرت اذازت والعهر انزنا ومنه الحديث الله لم يبدل العهر بالعفة قاله
باض (بالجبر) اى الحمية ولا حق له في الولد والعرب تقول في حرمان الشخص له العجر وبفيه التراب
خود ذلك ويريد وليس له الا الحمية وقيل هو على ظاهره اى الرجم بالحجارة رضعف بأنه ليس كل زان
يجم بل المحصن وايضا فلا يلزم من رجه نفي الولد والحديث انما هو في نفيه عنه وقال الباجي يريد
بجم وان كان لا يرجم زاني المشركين لكن اللفظ خرج على العجوم ولما قصد عيب الزنا اخبر
شدا حكمه لطيفة * كار ابو العينا الشاعر الاعشى كثير الدعابة وشديد الانتزاع من الايات
لا حديث فولد له ولد فأتى بعض من يريد دعابته فهناء بالولد ووضع بين يديه حجرا وذهب فلما تحرك
يا عينا وجد الحجر بين رجله فقال من وضع هذا ثقيل فلان فقال عرض بي والله ابن الفاعلة قال صلى
له عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وله سبب غير قصة ابن زمة روى أبو داود وغيره من طريق
سبين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال لما فتحت مكة قام رجل فقال انا فلان ابني فقال
نبي صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الا نلب قيل
بالا نلب قال الحجر وسقط قوله وللعاهر الحجر من رواية ابن عيينة عن الزهري هذا الحديث قال ابن
البراء يقول قول مالك وقد اتقنه وجوده وهذه اللفظة مأتة عند ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد
في سلة عن أبي هريرة (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (السودة بنت زمة) أم المؤمنين (أخفى
ه) أي من هذا الرجل (لما) بكسر اللام ونقطة المم أي لاجل ما (رأى) ولشئني رأه
من سمع) البني (من سمع أي رآه) قالت عائشة (عراها) عبد الرحمن (حتى أتى الله عز وجل)

١٠ أن كثر أهل الجاهلية كانوا كذلك وأما اليوم في الإسلام بعد أن أحكم الله أمره فلا يلحق ولده
 ربا يدعو إليه عند أحد من العلماء كانه الكافر أشأم لا قاله أبو عمر (فأمره لأن كلامه رعي ولده امرأة
 دعا عمر قاتلها) بعاف ثم جاء (نظر إليهم أفقال الزنا أي أنه قد اشتد كفايته فضره) أن الفاسد
 عمر بالدرّة) بكسر المهملة وشد زاءه لأنه كان يطر أن ماء من لا يخفى من ماء واحد سلسلته وولده
 ما لي أنا خلفكم من ذكروا شي ولم يفعل من ذكرين لأنه لم يره فوله شيئا كبره من من لا يرى له
 أن قصاء عمر بالعاقبة شهر من أن يحتج إلى شاه لا يرى به حكمه وولده ثم دعا إلى أوليها
 بنت فله الباجي (ثم دعا المرأة فقال حبرني حبرك ما كان هذا) شر (لما رجع
 تبني وهي) التفات والاصل وانا (في بل لادله ولا داردها حتى لم) هو (أمره)
 به قد استقر) أي دام وثبت (بها حمل) بفتح المهملة والموحدة أي حمت لئلا يرمي من
 هريقت) بضم المهملة وهي (عليه دما ثم ادب عليها هذا معنى الآية رجع من رجع
 له (قال) سليمان (في كسر الهمزة) سرور عوده فتراه (وهو عوده لا مولى له)
 المرجلين (شدت) وبه قال ابن أبي عمير ورواه عن مالك أنه يروي ذابح من شدة غيظه أنه قد
 بعاه وكون ابنه له ما عند ابن القاسم (مالك به يرويه عن ابن أبي عمير) رجع
 أوى (قضى أحدهما في امرأة عرب راجعة لها وكره) وهي (أمره) فوله
 لا دافض أن يعدي ولده بمثلهم (قال) أبو عمر فروي ذابح من شدة غيظه أنه قد
 هور وقال أبو ثور ودور قبلى ولا يمتد بهم عن أحد قال الأصمعي وأبو هريرة قال
 بحسبه على أنهم أحرار وعلى الأب منهم فروعهم لا دلالة له على شيء أب لم يسمع
 بتداع (قال مالك والعمية عدل) من مثل (في هذا رجع الله) وسمعه من
 شاء المثل ثم رجع

* (القضاء في ميراث الرضا المسمى) *

[illegible]

قال الجوهري الموات بالضم الموت وبالفتح ما لا روح فيه والارض انى لا مالك لها من الادميين ولا ينتفع
 بها احد والموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشترى الموتان ولا تشتري الحيوان أى اشترى الارضين
 والدور ولا تشتري الرقيق والدواب وقال انقرض الموتان من الارض التى لتنى بعد وفى الحديث موتان
 الارض لله ورسوله فمن احيامنا شيئا فهو له (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه) مرسل بالتفاق
 الرواة واختلاف فيه على هشام فروقه طائفة مرسل كما روى مالك وهو صحيح وطائفة عنه عن ابيه
 عن سعيد بن زيد وطائفة عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر وطائفة عنه عن عبد الله بن
 عبد الرحمن بن رافع عن جابر وبعضهم يقول عن هشام عن عبيد الله بن ابي رافع عن جابر واتفق فيه
 ايضا على عروة فرواه ابنه يحيى عنه عن صحابي لم يسمه ورواه جرير عنه فقال واكثر طي ابيه ان يسمه
 مخدري ورواه الزهري عنه عن عائشة فهذا الاختلاف على عروة يدل على ان الاصح الارسال وهو
 ايضا صحيح مسند وهو حديث تلقاه بالتبول فقهاه المدينة وغيره قاله ابن عبد البر فتحققه من الوجهين
 قدر رواه احمد وابوداود والترمذي وقال حسن غريب والذاسى وحسنه الضياء فى الاحاديث المختارة
 بن طريق ابيوب عن هشام عن ابيه عن سعيد بن زيد (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 حيا ارضامية) بالنشيد قال المحافظ العراقي ولا يقال بالتحقيق لانه اذا حذف تشديد منه تاء
 لتأنيث والميتة والموات والموتان بفتح الميم والواو الارض التى لم تسم رعت بذلك تشبها بالبيعة التى
 ينتفع بها لادم الانتفاع بها بزرع او غرس او بناء او نحوها (وهى بد) بمجرد الاحياء ولا ينتفع لادم
 لامام فى البعيدة عن العمارة اتفاقا قال مالك مع الحديث فى فى الارض رعت من العمران
 ان قرب فلا يجوز احياءه الا باذن الامام وقال اشهب وكثير من اصحابنا وغيرهم يحجبها من شاءه يراذنه
 له سبحانه وهو قول احمد وداود واسحاق والشافعى فائلا عطية رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل
 من احيامواتنا أثبت من عطية من بعده من سلطان وغيره واستحب اشهب اذ لا يكون فيه ضرر على
 حد وقال ابو حنيفة لا يحجبها الا باذن السلطان قربت وبعدت وصار الخلاف هل الحديث حكم او تقوى
 ن قال بالاول قال لا بد من الاذن ومن قال بالثاني قال لا يحتاج اليه وهذا نظير حديث من قتل
 نيسلافه عليه وروى ابوداود من طريق ابي ابي سلمة كة عن عروة قال شهد ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى ان الارض لله والعباد عباد الله ومن احيامواتنا فهو حق لله حاكمها به ناعى النبي
 على الله عليه وسلم الذين جاؤا بالصلاة عنه وروى ابن عدى والروالبهبي وابن الجارود من طريق الزهري
 ن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن احياء
 ن موات الارض شيئا فهو له (وليس لعرق) كسر العين وسكون الزا والتنون (طالم) صفة
 مرق على سبيل الاتساع كان العرق بغرسه صار ظالمما حتى كان الفعل له قال ابن الاثير هو على حذف
 نافع فيجعل العرق نفسه ظالمما وحتى لصاحبه او يكون الطالم من صفة العرق اه لذي عرق
 الموروى بالاضافة فانطام صاحب العرق وهو العارس لانه تصرف في ملك الغير فليس له (حق)
 الابقاء فيها (قال مالك والعرق الظالم كل ما احتقر) بضم التاء وكسر الغاء أى حفر (واخذ
 غرس بغير حق) وظاهر هذا ان الرواية بالتنوين وبه جزم فى تهذيب الاسماء واللغات فقال واختار
 لك والشافعى تنوين عرق وذكره هذا ونص الشافعى بنحوه وبالتنوين جزم الازهرى وابن فارس
 نيرهما وبالغ الخطا فى نعت من رواء بالاضافة وليس كما قال فقد ثبتت ووجهها ظاهر فلا يكون غلطا
 الحديث يروى بالوجهين وقال القاسمى غياض اصل العرق الظالم فى الغرس يغرسه فى الارض غير
 بالمتوجه به وكذا ما اشبه من غرسه على الماء واستخرج من سميت عرفا لشيء

دينه على حساب هدايدفع اليه من اقرب من النساء) وعلى هذا أصحابه بالحجاز وصرى العراق وحكى ابن حبيب ان أصحابه كلهم يرونه وهما منه لانه لا ميراث الا بعد قضاء الدين قال ابو عمر بن أصحابه كلهم على ما قالوا ونذكر ان اخرون قول ابن حبيب وبقول مالك قال احمد ووجهه ان اقرارا بقر بمنزلة البيعة ولو شهدت البيعة بالدين لم يلزم المشهود عليه الا مقدار حصته من الميراث وكذلك في الوصية وايضا قد اجمعوا انه لو شهد رجلان عدلان من الورثة بالدين قبلت شهادتهما وكان على كل ورثة ورثته وقال ابو بكر وفيون لو كانا غير عدلين نزمهما الدين كله في حصتهما ولم يلزم سائر الورثة شيء فكيف يقبلون شهادة جربها الى نفسه او دفع عنها (فان شهد رجل) من الورثة وهو عدل (على مثل ما شهدت به المرأة ان لعان على أبيه ديناً اختلف صاحب الدين مع شهادة شاهده واعطى الغريم حقه كله وليس هذا بمنزلة المرأة لان الرجل تجاوز شهادته ويكون على صاحب الدين مع شهادة شاهده ان يحلف بياخذ حقه كله فان لم يحلف اخذ من ميراث الذي اقر له قدر ما يصيبه من ذلك الدين لانه امر بحقه وانكر) باقي (الورثة رجاء عليه اقراره) لاسلهم وكذلك لو كان المقر غير عدل وله ان يحلف من الورثة من يدعى عليه علم ذلك وقال ابن الماجشون وطائفة من الكوفيين وغيرهم يلزم المقر بالدين اداؤه كله من حصته لانه لا يحل له الارث وعلى أبيه دين وجهه لو اجماع ذلك الغاصب لبعض مال الميت وقد اجمعوا على اداء الدين بما بقي بعد الغصب والسرقة

(القضاء في مهات الاولاد)

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال ما بال) أى حال وشأن (رجال يطؤون ولائدهم) إمامهم جميع وليدة (ثم يعزلون) قال الساجي يحتمل ان يريد العزل المعروف أى عزل المأثم مع الجماع بصبه خارج الفرج ويحتمل ان يريد اعترافهم في الوطء ازالتهن عن حكم التمسرى انقضاء من الولد (لا تأتيني وليدة يتعرف سيدها ان قد ألم بها) أى وطئها (إلا المحققة به ولدها) عملاً بحديث الولد الفراس (فاعزلوا بعد) بضم الدال (أو تركوا) لأنه كم العزل لان المأثم سابق قد ينزل منه ولا يشعر به وبهذا اخذ الائمة الثلاثة ما لم يدع الاستبراء بعد العزل وقال بعض أصحاب الشافعي لا ينفعه الاستبراء لان المحاملى تحيض وقال ابن عباس وزيد بن ثابت رابك وفيون لا يلحق به الا ان يدعيه سواء اقر بوطئها ام لا كانت ممن تخرج ام لا (مالك) نافع عن صفية بنت أبي عبيد (بضم العين الثقفية زوج ابن عمر) انها خبرته) أى نافعاً ان عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهن) بفتح الياء والدال يتركونهن بخرجن) أى ثم يتوقفون فيما ولدن (لا تأتيني وليدة يعترف سيدها ان قد ألم بها) جامعها والجملة بصفة وليدة (الا المحققة به ولدها) عملاً بوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فان رمن جملته من رواه عنه كما أخرجه النسائي (فأرسلوهن بعد) أى بعد سماعكم قولى (أو أمسكوهن) عن الارمال فلا ينفعكم ذلك بعد الاعتراف بالوطء (مالك) الامر عندنا في ام الولد اجنت جناية ضمن سيدها ما بيننا) أى الجناية (وبين قيمتها) أى ام الولد أى يلزمه قداؤها بالاقول نأرش الجناية أو قيمتها جبراً عليه (وليس له ان يسلمها في الجناية) لاجتماع الصحابة على منع بيعهن غير الدين وعليه جماعة الفقهاء من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وليس عليه ان يجعل من ثابتهما أكثر من قيمتها لانه ظلم له

(القضاء في عارة الموات)

وفي رواية بالهاء بصيغة الجمع وقال الزني عن الشافعي عن مالك خشية به الاسوين وقال عن يونس
ابن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالك خشية يا منون قال ابن عبد البر والمعنى واحد لان المراد بالواحدة
المجنس قال المحافظ وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين والافتقار لثبوت ما في لسان امرئ الخشبة
الواحدة أخف في مساحمة الجار بخلاف الخشب الكثير وروى الطحاوي عن جماعة من مشايخ
أنهم مرووه بالافراد وأكره عبد الغني بن سعيد فقال كل الناس يقولونه بالجمع الا الطحاوي فقال
خشية بالوحد ويرد عليه اختلاف الرواية المذكورة لان راجح اسم الناس كقوله بن عثمة
الطحاوي فله اتجاها اه وفي المعهم اما اعتنى الامة بضغط هذا الحرف لان الواحدة تحذف على الجار
ار سمع بها بخلاف الخشب الكثير لما فيه من سره ورجح بن العربي رواية الافراد لان الواحدة مرفوعة
وهي التي يحتاج للسؤال عنها واما الخشب فكثير يوجب استعمال الحركات على الجار ويشهد به وضع
الخشب يعني فلا يندبه الشرع الى ذلك وفيه نظر (يعررها) أي الخشبة والخبشب ولقوله بن عثمة
خشبة (في جداره) أي الاحد انتهى تريها فيستحب ان لا يمتنع ولا يفتى عليه عند الجمهور ومالك
وأبي حنيفة والشافعي في الجديدهما بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم لا يعمل لامرئ من مال أخيه
الا ما أعطاه عن طيب نفس منه رواه الحاكم بأسناده على شرط الصحيحين القرطبي واذن فحرم مالك
على اخراج ملكه بعوض فاحرى بغير عوض ابن العربي ويدل على انه لم يثبت رسم مثل هذا التركيب
جاء للندب في قوله صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يجدها وان الشافعي
في القديم وأحمد واسحاق وابن حبيب وأصحاب الحديث يدران امتنع لان الاصح في الاصول ان
صيغة لا تفعل للتحريم فالاذن لازم بشرط احدا من الجاهل وان لا يضع عليه ما يضر ربه المالك وان لا يقدم
على حاجة المالك ولا فرق بين ان يحتاج في وضع الجذع الى ثقب الجدار أولا لان رأس الجذع يسد
المنفتح ويقوى الجدار واشترط بعضهم استئذان الجار في ذلك لرواية احمد عن عبد الرحمن بن مهدي
عن مالك من سأل جاره وكذا ابن حبان من طريق الليث عن مالك وماله في رواية ابن عبيدة وعفيل
عند أبي داود وزيد بن سعد عند أبي عوانة الثلاثة عن الزهري وخزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي
بالقول القديم وهو نفي في البويطي قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات
لا يترك ان يخصها وقد جملة ازاولى على طاهره وهو أعلم بالمراد ما حدث به يشير الى قوله (ثم يقول
أبو هريرة) بعد روايته لهذا الحديث محافضة على العمل به وحضاعه في رآهم توقفوا عنه ففي الترمذي
انه لما حدثهم بذلك طأطأ ورؤسهم وفي أبي داود فمسكس ورؤسهم فقال (مالي اراكم عنها) أي عن
هذه السنة والمقالة (معرضين) انكار لما رأى من اعراضهم واستئذانهم ما سمعوا منه وعدم اقبالهم
عليه بل طأطأ ورؤسهم (والله لا رمين بها) أي لا صرخن بهذه المقالة (بين أكافكم) رويناه
بالقوية جمع كفف وبالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب وهذا بين في انه جملة على الوجوب قاله ابن
عبد البر أي لا شيعن هذه المقالة فيكم ولا قرعكم بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كتفيه فيستقط من
غفلته والضمير للخشبة والمعنى ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعلموا به راضين لاجل ان الخشبة بين رقابكم كارهين
وأراد بذلك المبالغة قاله الخطابي وهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعاً لغيره وقال ان ذلك وقع من أبي
هريرة حين كان على إمرة المدينة لكن عند ابن عبد البر وجه آخر لا رمين بها بين عينكم وان
كرهتم وهذا يرجح التأويل الاول وقال الطبري هو كناية عن إلزامهم بالحجة القاطعة على ما دعاه أي لا أقول
الخشبة ترمى على الجدار بل بين أكافكم لما وصى به صلى الله عليه وسلم من بر الجار والاحسان اليه
وعمل اتفاقه وهذا من أبي هريرة طاهر في انه يرى الوجوب ويحرم ابن عبد البر وقال القرطبي انه

الاصحارى الثقة المتوفى بعد الثلاثين ومائة (عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن واسمه نعيم بن عبد
 عمر بن الانصاري المذني السابعي الثقة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر) خبره عن النبي
 أي لا يضر الانسان أخاه فيمنعه شيئا من حقه (ولا ضرر) بكسر الهمزة وفتح الراء أي لا يجازي من ضره
 بالتدخل الصريح به بل يعفو الضرر فعمل واحد والضرر فعل اثنين فالاول الحاق مفسدة بالغير مطلقا
 والثاني الحاقها به على وجه المقابلة أي كل منهما يقصد ضرر صاحبه بغير جهة الاعتداء بالمثل قال ابن
 عبد البر قيل هما بمعنى واحد لثبوت كيد وقيل هما بمعنى القتل والقتال أي لا يضره ابتداء ولا يضره ان ضره
 وليصبر فهي معاملة وان انصرف فلا يعتدى كما قال صلى الله عليه وسلم ولا تخن من خانك يريد بأكثر من
 اتصاؤك منه وان صبر وعزم ان ذلك من عزم الامور وقال ابن حبيب الضرر عند أهل العربية الاسم
 والضرر الفعل أي لا تدخل على أحد ضررا بحال وقال المحشي الضرر الذي لك فيه منفعة وعلى جارك
 فيه مضرة والضرر ما ليس لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة وهذا وجه حسن في الحديث وهو لفظ عام
 ينصرف في أكثر الامور والعقهاء ينزعون به في اشياء مختلفة وقال الباجي اختار ابن حبيب انهما
 لفظان بمعنى واحد لثبوت كيد ويحتمل ان يريد لا ضرر على أحد أي لا يلزمه الصبر عليه ولا يجوز له اضراره
 بغيره وليس استيفاء المحقق في الفصاح وغيره من هذا الباب لان ذلك استيفاء لحق اورد عن
 استدامة ظلم ما أحدثه الرجل بعرضته مما يضر بجيرانه من بناء جمار او قرن نخز او سبلك ذهب او فضة
 او عمل حديد او رحي فله منعه قاله مالك في المجموعة اه وفيه اشارة الى ان في الحديث حذف أي
 لا محوق والمحاق الاول فعل ضرر او ضار باحد أي لا يجوز شرعا الا موجب خاص فقيده النبي بالشرعي لانه
 يحكم القدر لا يتفي وخص منه ما ورد محوقه بآله كخد وعقوبة جان وذبج ما كول فانها ضرر ولا حق
 بآله وهي مشروعة اجماعا وفيه تحريم جميع انواع الضرر الابدليل لان النكحة في سياق النفي تعم
 ثم لا خلاف عن مالك في ارسال هذا الحديث كما في التمهيد ورواه الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن
 أبي سعيد الخدري وهو لا يزيد ومن ضارنا ضر الله به ومن شاق شاق الله عليه أخرجه الدارقطني
 والبيهقي وابن عبد البر والحاكم ورواه احمد بن حنبل ثقات وابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد الله بن
 الصامت وأخرجه ابن أبي شيبة وغيره من وجه آخر أقوى منه وقال النووي حديث حسن وله طرق يقوى
 بعضها بعضا وقال العلائي له شواهد وطرق يرتقي بمجموعها الى درجة الصحة وذكر ابو الفتح الطائى
 في الاربعين له ان الفقه يدور على خمسة احاديث هذا أحدها ومن شواهد حديث ملعون من ضار أخاه
 المسلم او ما كره أخرجه ابن عبد البر عن الصديق مرفوعا وضعف اسناده وقال لكنه مما يخاف عقوبة
 ما جاء فيه قال وروى عبد الرزاق عن معمر بن جابر الجمعي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا ضرر
 ولا ضرار للرجل ان يغرز خشبة في جدار أخيه وجابر ضعيف اه أي فلا يقرب بزيادته في هذا الحديث
 وللرجل الخ فالزيادة انما تقبل من الثقة ان لم يخاف من هو أو ثق منه كما تقرر ثم الانكار انما هو
 ورودها في حديث لا ضرر ولا ضرار وهو حديث آخر مستقل عن أبي هريرة وهو التالي (مالك عن ابن
 شهاب) محمد بن مسلم الزهري وقال خالد بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد بديل الزهري (عن الاعرج)
 عبد الرحمن بن هرمز وقال بشر بن عمر وهشام بن يوسف عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة بديل الاعرج
 وكذلك قال معمر ورواه الدارقطني في الثرائب وقال المحفوظ عن مالك الاول أي ما في الموطأ وبه جزم
 ابن عبد البر ثم أشار الى احتمال انه عند الزهري عن الجميع (عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا تخرج) بالرفع خبره عن النبي وفي رواية ما نحن على ان لانه في ولا أحد لا يمنع بزيادة فون
 التوكيد وهي توكيد رواية ما نحن (أحدكم كاره) الاصول (نسخة) بالتبويب مرفوعة

وان كانت ارضك قبل عينه وارضه فابىس له ذلك ويحتمل ان عمر لم يقض على مذهب مالك وانما حلف عليه
 ابرحع الى الافضل ثقة انه لا ينعته هـ (مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه) يحيى بن
 عمارة بن أبي حسن (انه) أي يحيى (قال كان في حائطه) حديث يحيى وهو راجع عن
 ابن عبد عمرو الانصاري البخاري (ربيع) فتح انهم كسر موحدة ان جردول وهو ارضه
 (لقد لرجل بن عوف) الزهري أحد العشرة (ان ادعوا رجلا ان يحوله الى حبه) حبه (عن
 الحائط هي أقرب الى ارضه) أي ارض عبد الرحمن الكواكبي سهل في هـ امس البعير (هـ مصادق
 الحائط) أبو الحسن (فكلمه عبد الرحمن بن عوف عن الحائط فقصى له عبد الرحمن بن عوف
 بقوله) لانه جل حديث لا يجمع أحدكم جاره على طاهره وعداه على كل ما يحتاجه تجار الى الاتساع به
 من دار جاره وأرضه روى ابن القاسم عن مالك امس العمل على حديث عمره داود بن حنبله وروى زياد
 عنه ان لم يضربه قضى عليه وقال الشافعي في كتاب الزلزال يزمالك عن الصحابة خلاف عمر في ذلك
 ولم يأخذ به ولا بشئ مما في هذا الباب بل رد ذلك برأيه قال ابن عبد البر وليس بكراهه لان عمر بن
 مسلمة والانصاري صاحب عبد الرحمن كان رأيه خلاف رأي عمرو وعبد الرحمن وانما انما في البخاري
 رجع الى النظر وهو يدل على ان دعاء المسلمين وأموالهم من بعضهم على بعض حرم المصيب بنفس من المال
 خاصة وحديث ان خلا ما استشهد يوم أحد ففتح الله عليه من التراب عن وجهه ودون هبتلك الجنة فقال
 صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع ما لا يصبره صعب ومشهور مذهب مالك
 ان لا يقضى بشئ مما في هذا الباب الحديث لا ينعى مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وهو قول أبي
 حنيفة وروى أصبغ عن ابن القاسم لا يؤخذ بقض عمر على محمد بن الحنفية وامام حنبله ربيع فيثرب حذبه
 لان مجراه ثابت لاس عوف في الحائط وانما حوله لساحية اخرى أقرب اليه وأرق لصاحب الحائط
 اهـ ومران هذا قول الشافعي في القدم ومشهور قوله في الجديد ان لا يقضى بشئ من ذلك

(القضاء في قسم الاموال)

(مالك عن ثور) بثلاثة (ابن زيد الديلمي) بكسر الدال واسكان الحتية (انه قال بلغني) قال
 أبو عمر تفرد بوضعه ابراهيم بن طهمان وهو ثقة عن مالك عن ثور عن عكرمة عن اسبغ بن (ابن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال أما) أي مبتدأ في معنى الشرط وريدت ما تنوكت به وزيارة التعجب (دار
 أو أرض قدمت في الجاهلية) هي ما قبل البعثة وقبل ما قبل الفتح لقول ابن عباس سمعت أبي يقول
 في الجاهلية اسقني كأسا دهاقا وابن عباس انما ولد في الشعب (فهو على قسم الجاهلية) قال
 الباقى يحتمل ان يريد تقدم قسمه في الجاهلية وهو الظاهر من تأويل ابن نافع ونذره من اصحابنا
 ويحتمل ان يريد استحققت سهامها في الجاهلية بأن مات ميت فوريته ورثته قبل ان يسلموا فأراد صلى الله
 عليه وسلم ترك دماء من فعلهم وامضاها على ما وقعت ولذا لا يرده تبرعتهم وانكبتهم العاسدة
 بل اجمع الاسلام الملك الواقع بها قال وقوله (وأيما دار أو أرض أدركها الاسلام فلم تقسم) الغاء
 للعمال على ما أفاده به ضمهم ان القاضى له وفي نسخة ولم تقسم (فهو على قسم الاسلام) يحتمل
 التأويلين ولا يظهر ان ما كان مشركا فدخل عليه الاسلام قبل القسم فهو على حكم الاسلام مثل ان يروا
 دارا في الجاهلية ثم يسلموا قبل قسمها فيقسمونها على ما روي في الاسلام قال عيسى عن ابن القاسم
 عن مالك ان هـ ذافي الجوس والفرس والفرزنة وكل من ليس له كتاب وأما اليهود والنصارى
 فانما يقسمونها على مقتضى شرعهم يوم يرونها ودليل ذلك ذكر الجاهلية وروى مطرف وابن الماجشون
 والشعب وابن نافع عن مالك انه في الكفار كلهم أحل كتابا لا يروى قال ابو حنيفة والشافعي قال ابن

الظاهر وقول الباسجي يحفل ان مذهبه الدرب اذ لو كانت عنده للوجوب لو منح المحكام على تركه والحكم
بذلك لانه كان مستخف بالمدينة فيه نظر لانه اما كان يلى امرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الاحيان
فعله لم يترافع اليه حين توليته ولم يوح المحكام اهدم علمه بانهم لم يحكموا به واستدل المهلب وتبعه
عياض بن غرير في ذلك ان العمل كان في ذلك العصر على خلاف مذهبه لانه لو كان على الوجوب
لما جهل الصحابة تأويله ولا تعرضوا عنه لانهم لا يعرضون عن واجب فدل على أنهم لم يحكموا الامر على
الاستحياب ومعه المحافظ فقال ما أدري من أين له ان المعرضين صحابة وانهم عدد لا يحفل مثلهم
الحكم ولم يجوز ان الذين خاطهم أبو هريرة لم يكونوا فقهاء بل هؤلاء من ادلو كانوا صحابة وفقهاء ما واجههم
بذلك اهـ والمحدث رواه البخاري في المظالم وأبو داود في القضاء عن القعني ومسلم في البيوع عن يحيى
النسي كذا هما عن مالك به (مالك عن عمرو بن يحيى المازني) الانصاري (عن أبيه) عن يحيى
ابن عمارة بسم العين وخفة الجيم (ان الضحاك بن خليفة) بن ثعلبة الانصاري الاسهلي قال أبو حاتم
شهد عروة بن النضر له فيه اذ كروا ليست له رواية وقال ابن شاهين سمعت ابن أبي داود يقول
هو اذى قال صلى الله عليه وسلم فيه يطلع عليه كم رجل من أهل الجنة ذو مصححة من جمال زنته يوم القيامة
زينة حد فضع الضحاك بن خليفة وكان بينهم بالنفاق ثم مات وأصلح كما في الاصابة (ساق خليفة) قال
المجد الخليلج النهر وشمر من البحر والجمعة ومجمل (من العريض) بسم الدين المهمة وفخ اراء واسكان
الفتية وصادمجة وادب المدينة به أموال لاهلها (فأراد ان يمر به في أرض محمد بن مسلمة) الانصاري
اكبر من اسمه محمد من الصحابة وكان من الفضلاء مات بعد الاربعين (فأبى) امتنع (محمد فقال له
الضحاك لم) لاى شئ (تمنى وهولك منفعة تشرب به ولا وآخرا ولا يضرك) قال الباسجي يحتمل انه
شرط له ذلك وهو على وجه المعارضة لا يجوز مجمل قدر شره به ولا وآخرا ويحتمل ان يريد ان ذلك حكم الماء
على ما مر من الاعلى اولى حتى يروى (وأبى محمد فحكم فيه الضحاك عمر بن الخطاب) أمير المؤمنين
(فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة فأمره ان يخفى سبيله فقال محمدا) أو فعل ذلك (فقال عمر لم تمنع
أحاك) في الاسلام والصحة (ما ينفعه وهولك نافع) لانك (تسقى به ولا وآخرا وهولك يضرك) فقال
محمد لا) أرضى بهذا (والله) أكده بالقسم (فقال عمر والله ليمرن به ولو على بطنك) الباسجي
فيه اعتبار بالمقاصد لا اللفاظ ان كانت بين عمر على معنى الحكم عليه اذ لا خلاف ان عمر لا يستحبر
ان يمر به على بطن محمد ويحتمل ان يريد ان خالفت حكمي عليك وحاربت وأذن المحاربة الى فتلك واجرائه
على بطنك لمات ذلك نصرة للحكم بالحق والاول اطهر (فأمره عمر ان يمر به) أى يجربه في أرض محمد
(ففعّل الضحاك) ذلك أى أجراه قال الباسجي يحتمل قول عمر وجهه من أحدهما أنه على ظاهره
ولما لك فيه ثلاثة اقوال أحدها الخفاقة له على الإطلاق وهي رواية ابن التماس الحديث لا يحلبن أحدكم
ما شبه أخيه بغير إذنه واللبن متجدد ويخافه غيره والارض التي يمر فيها بالساقية لا يعتاض منها والثاني
الاخذ بقوله مطلقا وهي رواية زياد عنه في النوادر والثالث الموافقة له على وجه وذلك على وجهين
أحدهما مخالفة أهل زمن مالك زمن عمر كما في رواية أشهب عنه كان يقال تحدث للناس أقضية بقدر
ما يحدثون من الفجور وأخذ به من يوثق برأيه فلو كان الشأن معتدلا في زماننا كأعداله في زمن عمر
رايت ان يقضى له بأجر امائه في أرضك لانك تشرب به ولا وآخرا ولا يضرك ولكن فسد الناس
واستحقوا التهمة فأخاف أن يطول وينبى ما كان عليه جرى هذا الماء وقد يدعى به جارك دعوى
في أرضك والثاني ان محمد انما صار له أرضه بأجر امائه لان أحد الضحاك أرضه على ما قال
أنهم إن أحببت أرضك بعد اجراء امينه وأرضه قضى عليك عمر في أرضك وأجر امائه قبل الى أرضه

اى المفهوم فكيف والاية لم تتضمن نفس ميراد ولا بياناً وانما ذلك قول المفسرين ولا حاجة فيه
 (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) بن ابي بقة المدنى الشافعى
 الثقة مات سنة أربع ومائة وأوله روية وعذره في كارتف الشافعى وحده بدرى شهر (ان رقيقاً
 لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة) بضم الميم وفتح زى قبيلة من العرب يسكنون الى جدهم العبد
 مزينة بنت كلب بن وبرة (فانحروها) أى انحروها (فرغ ذلك الى عمر بن الخطاب) رضى الله عنه وذهب
 فاعترف العبد اى بالسرقه (فأمر عمر كبير) بفتح الكاف وكسر الميم (ابن الصلت) من معدى كرب
 الكندى المدنى التابعى الكبير الثقة ووجه من جعله صحابياً (أن يقنع ايديهم) رادى وذهب موسى
 ثم ارسل وراءه بعد أن ذهب بهم (ثم قال عمر ارك) اضل (تخيههم) رادى وذهب وقال والله لولا نلق
 انكم تستملونهم وتجيعونهم حتى لو أن احدهم وجد ما حرم الله عليه فأكنه حل له فنقضت ايديهم
 (ثم قال عمر) لحاطب (والله لا غرمك غرما يشق عليك) قال الباجى لعبد اذا جهاده اليه على وجه
 الادب لا جاعته رقيقه وإحواجه هم الى السرقه واعله قد كرر زهيه اباه عن ذلك وحده في قوتهم حده
 لم يمتله واعله ثبت ذلك بيده أوبعدوى المزنى معرفة حاطب ذلك وصبي منه وبكل وجه المرمى
 فغرم حاطباً وترك قطع العبد للجوع وقول اصبح جمع بين الفصع والفرغ غلط المدادى وقال انما
 أمر به ثم عذروهم بالجوع وهذا معلوم من عمرانه لم يقطع سارقاً عام الزمادة (ثم قال) عمر (لما زى لكم ثم
 ناقتك فقال المزنى قد كنت والله امنعها من اربعمائة درهم فقال عمر) لحاطب (أعطه ثمان مائة درهم)
 اجتهدا منه خولاف فيه ولذا قال (مالك ليس العمل على هذا فى تصغير القيمة ولكن مضى أمر الناس
 عندنا على أنه انما يغرم الرجل قيمة العبد والادب يوم يأخذ) فلا يمل به عمل عمر هذا فانهم لو اجماعوا على
 ترك العمل بمحدث عنه صلى الله عليه وسلم اتركوا ولم ينهم لم يتركوه الا لا مريج المصير اليه قال ابن عبد البر
 اجمع العلماء أنه لا يغرم من استهلك شيئاً الا مثله أو قيمته وأنه لا يعطى أحد بدعواه الحديث لو اعطى قوم
 بدعواهم لا دعى قوم دماء قوم واموالهم وامر السبى على المدعى وهذا صدق المزنى فيما ادعاه من ثمن
 ناقتة واجمعوا على أن اقرار العبد على سبده فى ماله لا ينزله رها غرمه ما اعترف به عبيده وهو خبر تدفعه
 الاصول من كل وجه اه ومر عن الباجى جواب بعض هذا ترجيحاً قال ابن مزينة سألت اصبح عن قول
 مالك ليس العمل على تصغير القيمة كان مالك يرى الغرم على السيد لا تضعيف فقال لاشئ على السيد
 فى ماله ولا فى رقاب العبيد الذين وجب عليهم القطع وانما غرمها فى مال العبيد ان كان لهم مال والا فلا شئ
 وانما يكون فى رقابهم سرقه لا قطع فيها فيخير سيدهم بين اسلامهم واقفكا كهم

* (القضاء فيما نصاب شيئاً من البهائم) *

(مالك الامر عندنا فيما نصاب شيئاً من البهائم ان على الذى اصابها قدر ما نقص من ثمنها) ان لم تلتف
 منفعها المقصودة منها من عمل أو غيره والا فعليه قيمتها وبه قال الليث وقال الشافعى انما عليه ما نقص
 منها وقال أبو حنيفة فى عين الدابة والبقره ربع ثمنها وفى شاة القصاب ما نقصها قال الطحاوى وهذا
 استحسان والقياس ايجاب القصاب لكنهم تركوا القياس لقضاء عمر فى عين دابة بربع قيمتها بخض
 من الصحابة من غير خلاف (مالك فى الجمل يصول) ينب (على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله أو يعقره)
 بكسر قوائمه (فانه ان كانت له بيعة على أنه ارادته وصال عليه فلا غرم عليه) كالأقصده رجل ليقتله
 فيخرج عن دفعه الا يضربه فيقتله كان هذا اذا سقط الاكثر فلا قل (وان لم تقم له بيعة الا مقاتله) أى
 دعواه (فهو من الجمل) لانه لا يؤخذ بدعواه على غيره

عبدانوروفه اصغ عن ابن القاسم وهو قول الليث والاوزاعي والمجهور وهو اولى لاستعمال الحديث على عمومته ولا كفر لا يفرق احكامه فيمن اسلم انه يقر على نكاحه وفي المحرمة عند مالك فلا وجه لاعتراق ابن احكامهم الا ما حصته السنة من كل ذبايح الكتابيين ونكاح نسائهم ومحال ان يقسم المؤمنون ميراثهم على شريعة الكفر (مالك فيمن هلك) مات (وترك اموالا) أرضين وما فيها من شجر (بالعائية والساقلة) جهتان بالمدنية (ان البعل) ما يشرب بعروقه من غير سبي ولا دم قاله الاصمعي وقيل هو ما سقته السماء أي المطر (لا يقسم مع النضج) بالضاد المعجمة أي الماء الذي يحمله الساق وهو البعير لانهم ما جنسا ان لا يجمعان في القسم يريد بالقرة التي تكون بالجبر (الا ان يرضى أهلها بذلك) أي قسمها بينهم بالقرة أو يقسمها مرضاة دون قرة (وان البعل يقسم مع العيس اذا كان شهما) لانهما يريكان بالعرش بخلاف النضج الذي يركب بنضجه وهذا مشهور المذهب (ان الاموال اذا كانت بأرض واحدة الذي بينهما متقارب فانه يقام كل مال منها ثم يسم) وفي نسخة يس ٢٢ (يسم واما سكر والدور به هذه المنزلة) لان جمعها للقسم اقل ضررا واذا قسمت كل دار فسد كثير من منافعها وقد اثبتت الشفعة في الاملاك وقال أبو حنيفة والشافعي يقسم لكل انسان حصته من كل دار ومن كل أرض لان كل بعة ودار تعتبر بنفسها ولتعلق الشفعة بهادون غيرها

* (التضاعف في الضواري والمحرسة) *

الضواري بالضاد المعجمة قال الباجي يريد العوادي وهي البهائم التي ضربت أكل زروع الناس قال مالك في المدونة في الابل والبقر والرمث التي تعد وفي زروع الناس قد ضربت ذلك تغرب وتباع في بلد لا زرع فيه ابن القاسم وكذلك الغنم والدواب الا ان يحبسها أهلها عن الناس قال أبو عمر المحرسة المحرسة في المرعي (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن حرام) بفتح المهملة (ابن سعد) بسكون العين ويقال ابن ساعدة (ابن محبصة) بضم الميم وفتح المهملة وشذ التختانية وقد تسكن ابن مسعود بن كعب الخزرجي الشامي الثقة جذه محباني معروف وأبوه قيل له حبة أو روية وروايته مرسله قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك وأصحاب ابن شهاب عنه مرسلًا ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك وأنكر عليه قوله عن أبيه وقال أبو داود قال محمد بن يحيى الذهلي لم يتابع معمر على ذلك فجعل الخمة آمن معمر والحديث من مراسيل الثقات وتلقاه أهل الحجاز وطائفة من العراق بالقبول وجرى عمل أهل المدينة عليه (ان ناقة للبراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الانصاري الاوسى صحابي ابن صحابي نزل الكوفة واستصغروا يوم بدر ومات سنة اثنين وسبعين (دخلت حائط رجل فأفسدت فيه ففوضى) حكم (رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على أهل الحوائط) البساتين (حفظها بالنهار) فلا ضمان على أهلها فيما أفسدت المواشي بالنهار ان سرحت بعد المزارع ولا راعي معها فان كان معها وهو قادر على دفعها ضمن (وان ما أفسدت المواشي بالليل ضمن) قال الباجي اي مضمون (على أهلها) زاد الراعي كقولهم سرقاتهم أي مكثوم وعيشة راضية أي مرضية أم فيضمنون قيمة ما أفسدته ليلًا وان كان أكثر من قيمة الماشية وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا ضمان فيهما الحديث جرح العجاج جبار وقال الليث وعطاء ضمن فيهما قال أبو عمر الحديث موافق لقوله تعالى وداود وسليمان اديحكما في الحشر إذ نفثت فيه غم القوم وامر الله نبيه بالاقداء بهم ما فيمن امره بالاقتداء بهم في قوله فبهذا هم اقتدوه ولا خلاف بين علماء التأويل واللغة ان النفس لا يكون الا ليلًا والهمل بالنهار وقال معمر وابن جريج لغسان الحرسهم كان غيبا قال الباجي وليس هذا بسبب لانه لم يصرح في الآية بالحكم ولو صرح به ضمن هل الماشية التي نفثت في كعبه ففسدها التحكم عند الاصله ما بالامر بذلك الخطاب

و يقسك به لأن الصبيغ عين مائه (وان شاء أن يكون شريكاً للذي باعه الثوب فعل) بأن يرده عليه
ويقومه معيباً غيره صبوغ ثمرة ومه مصوغاً فيكون المبتاع شريكاً بزيادة الصبيغ كما قال (ويستخرج من
الثوب وفيه الخرق أو العوارفان كان ثمة عشرة دراهم ومن ما زاد فيه الصبيغ خمسة دراهم كان شريكاً
في الثوب لكل واحد منهما بعد خمسة فيكون صاحبه ثلثه وتبائع الذي رده ثلثه (فعلى حسب
هذا يكون ما زاد الصبيغ في ثمن الثوب) ثلث ثمنه يوم المحاكم

* (ما لا يجوز من نحل) *

بضم النون واسكان الحاء المهملة مصدر نحلته اذا عطاها بلا عوض وكسر الون وفتح الحاء جمع حنله قال
تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى هبة من الله لهن وفرصة عليكم (مالك عن ابن عباس) محمد بن
مسلم الزهري (عن حميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) القرشي الزهري أحد الثقات الأئمة
(وعن محمد بن النعمان بن بشير) لا بصاري أبي سعيد الداعى الثقة (انهم احدثناه) أى ابن شهاب
(عن النعمان بن بشير) الخزرجي سكن الشام ثم ولي امرأة الكوفة ثم قتل بمصر سنة خمس وسبعين
وله اربع وستون سنة صحابي وأواء صحابي ان هكذا رواه أكثر أصحاب الزهري وخرج السلي من
طريق الاوزاعي عن ابن شهاب ان محمد بن النعمان وحماد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد بن
من مسند بشير فشد بذلك والحفوظ انه عن معاذ النعمان (انه قال ان ثاب بشير) بن سعد بن سعد بن
المجلاس بضم الجيم وخفة اللام آخره مهملة الخزرجي البذري وشهد غيرها ومات في خلافة أى بكر
سنة ثلاث عشرة ويقال انه أول من بايع أبا بكر من الانصار وقيل عاش الى خلافة عمر وروى هذا
المحدث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير وعنده مسلم وأبي داود والنسائي وابن النخعي
عند النسائي وابن حبان واجود الطحاوي والمفضل بن المهلب عند احمد وابي داود والنسائي وعنده الله
ابن عتبة بن مسعود عند ابى عوانة وعامر الشعبي في الصحيحين وابي داود وراحم والنسائي وابن ماجه
وغيرهم (التي به) ومسلم من طريق الشعبي عن النعمان انطلق ابى يحماني (الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم) وابن حبان فاخذ به يدى وانا غلام وجمع بينهما بأنة اخذ بيده فبشي معه بعض الطريق وجمعه في
بعض الضعف سنة او عبر عن استذبحه إياه بالجل (وهال الى نخلت) بفتح النون والمهملة واسكان
اللام أى اعطيت (ابن هذا) النعمان (علما) لم يسم (كان لي) وفي الصحيحين عن الشعبي عن النعمان
اعطاني ابى عطية فقالت عمرة بنت رواحة لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما به فعال
انى اعطيت ابني من عمرة عطية ومسلم والنسائي سألت ابنى بعض الموهبة الى من ماله فالتوى بها سنة
أى مطلقها ولا بن حبان حولين وجمع بأن المدة اريد من سنة فحبر الكسرة تارة والى اخرى قال ثم بداله
فوهبها لي فقالت له لا ارضى حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)
زاد في رواية للشيخين فقال ألك ولد وسواء قال نعم قال (أكل ولدك) بهزة الاستفهام الاستخباري
والصبي بقوله (نخلته) اعطيته (مثل هذا) ومسلم اكلهم وهبت له مثل هذا (قال لا) وفي رواية ابن
القياس في الموطأ للدارقطني عن مالك قال لا والله يا رسول الله وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري
اما يونس ومعه فقال لا اكل ينسك واما الليث وابن عيينة فقالا اكل ولدك قال المحافظ ولا منافاة
بينهما لأن لفظ ولد يشمل الذكور والاناث واما لفظ بنين فان كانوا ذكورا فظاهر وان كانوا انا وذكورا
فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعد بشير ولا غير النعمان وذكره بناتنا اسمها ابنة بموحدة تصغرا في
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارفعه) بهزة وصل مجزوم امرأته في رواية للبزارى فرفع فرة
عطية أى الغلام وهو ما في أكثر روايات عن النعمان وماله في حديث جابر في مسلم وفي رواية لابن حبان

* (القضاء فيما يعطى العمال) *

بضم العين جمع عامل أى الصانع وفى نسخة الغسال (مالك فبين دفع الى الغسال ثوباً يصبغه) مثلث الباء (فصبغه فقال صاحب الثوب لم آمرك بهذا الصبغ) الا حرم مثل لابل اسود (وقال الغسال بل انت أمرتني بذلك فان الغسال مصدق فى ذلك) حيث لا بينة لان ربه مقر بأذنه للصباغ فى العمل وأدعى انه لم يعمل ما امره به ليمضى عمله باطلا وقال الحنفى والشافعى اتول اصاحب الثوب لاعتراف الصباغ بأنه لربه وانه احدث فيه حدثاً ادعى اذنه واجازته عليه فان اقام بينة والا حلف صاحبه وضمنه ما احدث فيه (والحنابلة مثل ذلك) يصدق اذا قطع الثوب بقيصا وقال لربه امرتني به وقال صاحبه امرتك بقباءه لا (والشافعية مثل ذلك) اذا صاغ الفضة اساور وقال صاحبها بل خلانخل (ويحلفون على ذلك الا أن يأتوا بأمر لا يستعملون فى مثله فلا يجوز قوتهم فى ذلك وليحلف صاحب الثوب فان ردها) أى اليمين (وأبى أن يحلف منع لصباغ) وكان القول قوله (مالك فى الصباغ يدفع اليه الثوب فيخطى به) أى يدفعه الى رجل آخر وهذا ظاهرو هو الذى فى النسخ القديمة ولم يفهمه من زاد فى المتن فيدفعه الى رجل آخر لانه عين قوله فيخطى به (حتى يلبسه الذى اعطاه اياه انه لا غرم على الذى لبسه) لان الخطأ ليس منه (ويغرم الغسال لصاحب الثوب وذلك اذا لبس الثوب الذى دفع اليه على غير معرفة بأنه ليس له) بل ظن انه ثوبه (فان لبسه وهو يعرف انه ليس ثوبه فهو ضامن له) لانه المباشر

* (القضاء فى الجمالة والحول) *

(مالك الا مرعندنا فى الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه انه ان افلس الذى احيل عليه اومات فلم يدع وفاء فليس للمحتمل على الذى احاله شئ وانه لا يرجع على صاحبه الا قول) أى المحيل (وهذا الامر الذى لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وتقدم فى جامع الدين والبيوع فى رواية يحيى حديث مطل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملي فلينبع وهو عند جماعة من رواة الموطأ هنا ومتر شرحه هناك قاله ابو عمر (فأما الرجل يحتمل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يملك المحتمل أو يفلس فان لذى تحتمل له) بضم التاء مبنى للمفعول (يرجع على غيره الا قول) لانه لم ينتقل حقه عن ذمة المحتمل عنه الى ذمة المحتمل وانما هو وثيقة فان افلس المحيل اومات لم يبطل حقه على الغريم قاله الباجي

* (القضاء فيما يتباع ثوباً وبه عيب) *

مالك اذا ابتاع الرجل ثوباً وبه عيب من حرق أو غيره) حال كونه (قد علمه البائع فشهد عليه بذلك واقربه فاحدث فيه الذى ابتاعه حدثاً من تقطيع يتقص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالعيب فهو ردة على البائع) لانه مداس ان شاء المبتاع (وليس على الذى ابتاعه غرم فى تقطيعه اياه) وان شاء ابقاه يرجع بقيمة العيب واذا ردت رجوع بالثمن كله ولا يرد ما نقصه فعلة فيه ان كان مما جرت العادة به ويستترى له بالبا والالا كتب رفيع قطعه جوارب أو رقاغ فأت رده على المداس ورجع بقيمة العيب قاله ابن القاسم بالمدونة (وان ابتاع رجل ثوباً وبه عيب من حرق بنسار أو عوار) بفتح العين بزنة كلام وفى لغة بعضهم عيب من شق وخرق بمجمة وغير ذلك (فزعم الذى باعه انه لم يعلم بذلك) المحال انه (قد قطع الثوب) لنصب فاعله (الذى ابتاعه أو صبغه فالمبتاع بالخيار ان شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص الحرق والتمارين من ثمن الثوب ويمسك الثوب) بقيه عنده (فعل وان شاء أن يغرم) يدفع (ما نقص التقطيع والصنع من ثمن الثوب ويرده فهو فى ذلك بالخيار) تأكيده لما قبله (فان كان المبتاع قد صبغ ثوباً بغير يدق نفسه فالمبتاع بالخيار ان شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص العيب من ثمن الثوب)

لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وأنه وهب له من أساتسته الله عليه من فضله وهذا علم
منه بالقطع انه كان له مال غيره ثابته ان عطية المند كورنه تتجوزا عما جاء به من مشير اني صلى الله
عليه وسلم وأشار عليه بأن لا يفعل فترك حكاية الضحاوي واكثر من ترك حديث سنده فانها ان نعمت
كان كبيرا ولم يقبض الموهوب فجاءه لانه ان خرج ذكره الضحاوي وهو خلاف ما في اكثر اوراق الحديث
خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على رد الموهوب وقوله اني قد فرت عليه من ايات الله من صغير
وكان أبوه قابضه لصغره فأمر رد لعطية ما كان في حكم المقيوس من اياته وقد ارجعه دليل
على الصحة ادلوله تصح الهبة ما صح الرجوع وانما امره بالان اؤاذه ان يرجع فيما وهبه لولده من كان
الافضل خلاف ذلك لكن استجاب ادوية رجح على ذلك وفي الاحتجاج به انما هو الذي يرد
ان معنى ارجعه أي لا تمض الهبة ولا يلزم من ذلك عدم حكمها حاشا من قوله انه عن هذا يرى ان
بالاشهاد عليه وانما امتنع لانه الامام فكأنه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه الشهادة وانما
شأنه الحكم حكاية الضحاوي وارضاه من الله روي عنه أنه لا يلزم من ان الامام ليس من شأنه
الشهادة ان يتمتع من تجاها ولا من اراءه اذا اوجب عليه وقد صرح المصنف بهذا ان الامام اذا شهد بعد
بعض ثوابه جاز ما قوله ان أشهد صيغة اذن وليس كذلك بل هو التواضع كما يدل عليه في بعض الحديث
وبه صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد صيغة أمر المراد به اني اتبوا وهو كقول
لما نشأ اشترط لهم الولاء سادسها دل قوله التسوية بينهم على ان الامر للاستحياب والمنهي لاتباعه
وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما وتلك روايه وردت بعينها صيغة الامر
حيث قال سوي بينهم سابعها في مسلم عن ابن سيرين ما يدل على ان المحفوظ في حديث العباس قاربوا بين
أولادكم لاسووا وتعقب بأن المخالفين لا يوجبون المعارضة كما لا يوجبون التسوية تامها التشبيه الواقع
في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة على ان الامر للبدن وتعقب بأن اطلاق المجوز على
عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الا على حق يدل للوجوب وقد قال في آخر رواية الى فيها
التشبيه فلا اذا الكن في التمهيد يحتمل انه أراد بقوله الا على حق الحق الذي لا تقصيره عن أعلى مراتب
الحق وان كان مادونه حقا وقال غيره المجوز ائيل عن الاعتدال بالمكره أيضا حوراه ناسه ها عمل
أبي بكر وعمر بعده صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية فريه ظاهرة في ان الامر للبدن وأبو بكر وعمر
عائشة دون سائر ولده كما يأتي وعمر نحل ابنه عاصم دون سائر أولاده ذكره الضحاوي وغيره وقد أجاب
عروة عن قصة عائشة بأن اخوتها كانوا راضين بذلك ويحب بمنته عن قصة عمر عاصمها بعقل الاجماع
على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده من جاز ان يخرج جميع ولده عن ماله جازله ان يخرج عن ذلك
بعضهم ذكره ابن عبد البر اى عن الشافعي وغيره ولا يخفى ضعفه فانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم
ان معنى لا أشهد على جوراى لا أشهد على ميل الاب لبعض أولاده وفيه نظر ويردده قوله في الرواية
لا أشهد الا على حق وفيه ان الاب الرجوع فيما وهبه لابنه وكذا الام عند اكثر الفقهاء لكن قال
مالك إنما ترجع الام اذا كان الاب حيا ومحل رجوع الاب مالم يداين الابن أو ينكح للهبة وقال الشافعي
له الرجوع مطلقا وفيه نذب التألف بين الاخوة وترك ما يوقع بينهم الشحنة ويورث المعقوق للآباء
وان عطية الاب لابنه الصغير في حجره لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها من عن القبض وكراهة تحمل
الشهادة فيما ليس بمباح وان الاشهاد في الهبة مشروع لا واجب وجواز الميل الى بعض الاولاد ازواج
دون بعض وان للامام الاعظم ان يحمل الشهادة ليحكم بعله عند من يميزه أو يؤيدها عند بعض ثوابه
ومشروعة استغصال المحاكم والفتى عما يحمل الاستغصال لقوله لك ولد غيره قال نعم قال اكل ولدك

والطبراني عن الشعبي أن النعمان خطب بالكوفة فقال إن والدي أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 إن عمرة بذت راحة نفست بسلام وفي سميت النعمان وإنها ابت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل
 ما هو لي وإنها قالت أشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قوله لا أشهد على جور وجمع ابن حبان بالمثل
 على واقعتين أحدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت
 عبد قال أنما فاض ولا بأس بجمعه لكن يبعدان ينسى بشيئين سعد مع جلالاته حكم المسألة حتى يعود
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد على العطية الثانية بعد قوله في الأولى له لا أشهد على جور وجوز ابن
 حبان أن بشرائط نسخ الحكم قال غيره أنه جل الأمر على كراهة التنزيه أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع
 في الحديقة الامتناع في العبد لأن ثم الحديقة غالباً أكثر من ثمن العبد قال وظهري وجه في الجمع سليم
 من هذا الخدش ولا يحتاج إلى حوله وهو أن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له شيئاً وحبه الحديقة
 تطيبها بخاطر ما شربها فارتجها لاله لم يقبضها منه أحد غيره فعادته عمرة في ذلك فظلمها سنة أو سنتين ثم
 طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاماً ورضيت عمرة به لكن خشيت أن يرتجبه أيضاً فقالت أشهد
 على ذلك النبي صلى الله عليه وسلم تريد تثبيت العطية وأمن رجوعه فيها ويكون مجيئه لاشهادته صلى الله
 عليه وسلم مرة واحدة وهي الأخيرة وغاية ما فيها أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان
 يقص بارة بعض العصاة وبقص بعضها أخرى فسمع كل مارواه فاقصر عليه وفي رواية للشيخين قال
 لا تشهدني على جور وفي أخرى لا أشهد على جور ولمسلم فقال فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور وله
 أيضاً أشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وإن لا أشهد إلا على حق وللنسائي وكره
 أن يشهد له ولمسلم أعدوا لابن الولادكم في النحل كما يحبون أن يعدلوا بينكم في البر ولا جدان لفيك عليك
 من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور أو يسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال نعم قال فلا إذا
 ولا يداودان لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك وللنسائي الأسويت
 بينهم وله وابن حبان سوية بينهم واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد وتمسك به
 من أوجب التسوية في عطية الأولاد كطاوس وسفياں الثوري وأحمد واسحاق والبخاري وبعض
 المالكية والمشيهور عن هؤلاء أنها باطلة وعن أحمد تصح وعنه يجوز اتفاضل لسبب كان يحتاج الولد
 لزماته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تحب التسوية أن قصد بالتفضيل الأضرار
 واحتجوا أيضاً بأنها مقدمة لأوجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فالموثدي إليهما حرام والتفضيل
 يوثدي إليهما ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحاق وبعض المالكية
 والشافعية العدل أن يعطى الذكركم حظين كالميراث لأنه حظ الأنثى لو أبقاه الواهب حتى مات وقال غيرهم
 لا فرق بين الذكر والأنثى وفارق الأثر بأن الوارث راض بما فرض الله له بخلاف هذا وبأن الذكور
 والأنثى إنما يختلفان في الميراث بالصوبة أما بالرحم المحددة فهم ما فيها سواء كالأخوة والأخوات من الأم
 والهة للأولاد أمربها صلة للرحم وظاهر الأمر بالتسوية يشهد له هذا القول واسمئساؤه بحديث ابن
 عباس رفعه سواي وأولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحد الفضل للنساء أخرجه سعد بن منصور
 والبيهقي من طريقه واسناده حسن وقال الجمهور التسوية مستحبة فإن فضل بعضا صرح وكرهه وذهب
 إلى الإدرة إلى التسوية أو الرجوع لجلال الأمر على التذلل والنهي على التنزيه وأجابوا عن حديث النعمان
 بأجوبة أحدها أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذا منعه فلا حجة فيه على منع التفضيل حكاه
 ابن عبد البر عن مالك وذهب إلى أن كثيراً من طرق حديث النعمان صحيح بالعصية وقال القرطبي
 ومن أسند الثوري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفتاؤن من وجه جميع ما له لبعض ولله كما ذهب إليه أصحابه

(فمالك الامر عندنا فمن اعطى احد اعطيه لا يريد ثوابها) من اعطاه الله ان اراد ثواب الله تعالى
 (فأشهد عليها فانها ثابته للذي اعطىها) فلزومها لا تقول لكن اعطاهم بالجملة كما قال (الان موت
 المعطى) بكسر الهمزة (قبل ان يقبضها الذي اعطى) فقبضت كالمقبضة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اشهد عليها وليس ذلك له اذا قام عليه صاحبها) حراعيه (ومن اعطى عبدا ثم وكل
 الذي اعطى) قال الباقى يريد ان يكر ذلك (فيما لى - عظيم ان يشهد به الله تعالى) عظيم
 كان ذلك اودها او ورقا او حيوانا احلف الذي صلى مع شهادة شاهده فارادى ان يصدق
 حلف المعطى) بالكسر وبرى (وان شئى ان يصدق ايضا لى المعطى) مع حاء (عريس سبى) فان
 نكوله بمنزلة شهادته (دا كان له شاهد واحد فان لم يكن له شاهد فلا شئ له) الا ان يحزره سوى
 (ومن اعطى عطية لا يريد ثوابها) من اعطاه له (ثم مات المعطى) فتح الحاقه قبل ان يقبضه (شوته
 بمنزلته) فلهم طلبها من المعطى لانه حق ثبت بنورهم (وان مات المعطى) بالكسر (تسل ان اعطى
 المعطى) بالفتح (عطية فلا شئ له وذلك اياه اعطى) بضم الهمزة (عطية فمقتضاه) قدس من اسماه
 فبطلت لعدم المحور (فان اراد المعطى ان يملكها) محال انه (قد اشهد عليها حين اعطاه) ليس ذلك
 له اذا قام صاحبها اخذها) حراعيه وعامة صاحبها لانه ملكها ولم يبق الا نحو

(التصانيف)

(مالك عن داود بن الحصين) بمهمة من مصغر (عن ابي عطية) بفتح المهملة والطاء المهملة وفتح الهمزة
 اسمه سعد (ابن طريف) بفتح المهملة وكسر الراء (مترى) بضم الهمزة وشدة لراء بلا نقط (ان يخرج الخطاب
 قال من وهب هبة لصاحبه ثم اوعى وجهه صدقة فانه لا يرجع فيها) أى لا يجوز له ذلك ولا يحمل برجوعه
 (ومن وهب هبة يرى انه اعما اراد بها الثواب) أى التجراء عليها من ربه الله (فهو على هبة يرجع وهو
 اذا لم يرض منها) من الموهوب له ومحل رجوعه ما لم تقت كما قال (مالك الامر ان يفتح عليه عند ما ان هبة
 اذا تعرب عند الموهوب له للثواب بزيادة او نقصان فان على الموهوب له ان يعطى صاحبها) أى الواهب
 (قيمتها يوم قبضها) لفواتها

(الاعتناء روى الصدقة)

(مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان كل من اتصدق على ابيه بصدقة قبضها الاب) انكسر
 الرشيد (او كان في حجر ابيه) لصعرا وغيره (وأشهد الاب) له على صدقة فليس له ان يعتصر ان يرجع
 (شيئا من ذلك لانه لا يرجع في شئ من الصدقة) ولو على ولده المحرم قوله صلى الله عليه وسلم العائنة
 في صدقته كالكلب يعود في قيئه وقوله لا تعد في صدقتك رواهما الامام في الزكاة (والامر عندنا فيمن
 نحل ولده نحلا) بضم فسكون (او اعطاه عطاء ليس بصدقة ان له ان يعتصر ذلك) أى يرجع في هبة
 الحديث ابن عباس رفعه لا يحل لاحد ان يرجع في هبة الا الوالد (ما لم يستحدث) أى يحدث (الولد دينا
 يداينه الناس به ويأمنونه عليه من اجل ذلك العطاء الذى اعطاه ابوه) وليس لايه ان يعتصر من ذلك
 شيئا بعد ان تكون عليه الديون) لانه ورطه بالهبة حتى اذن (او يعطى الرجل ابنه) المذكور (وابنته)
 الانثى (فتسك المرأة الرجل وانما تسكجه لغناه وللمال الذى اعطاه ابوه) عطف عليه على معلول أى اغناه
 بالمال) فيريد الاب ان يعتصر ذلك او يتزوج الرجل المرأة قد نحلها ابوها النحل انما يتزوجها ويرفع
 يزيد (في صداقها لغناه او مالها وما اعطاه ابوها ثم يقول الاب انا اعتصر ذلك فليس له ان يعتصر من ابنه
 ولا من ابنته شيئا من ذلك اذا كان على ما وصفت) لك من انه هبة ليس بصدقة فله الاعتصام ما يداين
 او يسكح لاجلها اما الصدقة فلا رجوع فيها وان لم يداين ولا يسكح لانها انما يبراد بها وجه الله تعالى

تحتة قال لا قال لا شهد ففهم منه انه لو قال نعم لشهد وان للامام التكلم في مصلحة الولد والمبادرة
 الى قبول الحق وامر الحاكم والمعنى بقوى الله في كل حال قال ابن المنير وفيه اشارة الى سوء عاقبة
 الحرص والتضياع لان عمرة لورضيت بما وهد زوجها الولد لما رجع فيه فلما اشتهد حرصها في تثبيت ذلك
 اذنى الى بصلاته وتعبه في المصايح بأن ابطالها ارتفع به جور وقع في القصة فليس من سوء العاقبة
 في شيء والحديث أخرجه البخاري في الامهة عن عبد الله بن يوسف ومسلم في الوصايا عن يحيى كلاهما عن
 مالك به وطريقه كثيرة في صحيحين وغيرهما (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة بن الزبير عن)
 خالته (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت إن أبابكر الصديق) عبد الله بن عثمان (كان
 ثلثها) بفتحين (جاء) بفتح الجيم والبدال المهملة الثقيلة (عشرين وسقاً) من نخله اذا جدد أى قطع قاله
 عيسى فهو صفة للثمرة وقال ثابت يعني ان ذلك يحدث منها قال الاصمعي هذه أرض جاذمئة وسقى أى يحد
 ذلك منها فهو صفة للثمن الى وهما ثمرتها يريد نخلا يحدث منها عشرون (من ماله) يحتمل انه تأول حديث
 الثمن ان بعض الوجوه التي تقدمت قاله الباجي (بالغناء) بمجبة وموحدة وصحف من قالها بتحتية
 موضع على يريد من المدينة في طريق الشام ووهـم من قال من عوالي المدينة كان بها أملاك لاهلها
 استولى عليها الحروب وغاض العائل انها شجر لا مالا له بل لا حظاب الناس ومنافعهم (فلما حضرته
 الوفاة) أى اسبابها (قال والله يا بنيدة) بتصغير الحنان والشفقة (ما من الناس أحب الى غنى بعدى
 منك) بكسر الكاف (ولأعز) أشق وأصعب (على فقر بعدى منك) وفيه ان الغنى أحب الى الفضلاء
 من الفقر (وانى كنت فخلت جاذعشرين وسقاً فلو كنت جددت به) بفتح الجيم والبدال الاولى واسكان
 الثانية قطعته (واحترته) باسكان الحاء وانراى بينهما افوقية معقوطة أى حرته (كان لك)
 لان الحيازة والعرض شرط في تمام الهبة فان وهب الثمرة على الكيل فلا تكون الحيازة الا بالكيل
 بعد الجذولذا قال جددت به واحترته قاله المساجي وقال أبو عمر اتفق الخلفاء الاربع على ان الهبة لا تصح
 الا بموضوعة وبه قال الاثمة الثلاثة وقال أحمد وأبو ثور تصح الهبة والصدقة بلا قبض وروى ذلك عن علي
 من وجه لا يصح (واعاها اليوم مال وارث وانما هما أخوانك) عبد الرحمن ومحمد (واختاك) يريد من
 يرثه بالبنوة لانه ورثه معهم زوجاته اسماء بنت عديس وحبيبة بنت حارثة وأبوه أبو قحافة وان روى انه
 رثه سدسه على ولد أبي بكر (فاقتسموه على كتاب الله قالت عائشة فقلت يا ابنة والله لو كان كذا وكذا)
 كناية عن شيء كثير أريد مما وهد لها (لتركته) اتباعاً للشرع وطلباً للرضا (انما هي أسماء فمن الاخرى
 فقال أبو بكر ذر) أى صاحبة (بطن) بمعنى الكائنة في بطن حبيبة (بنت حارثة) بن زيد بن أبي زهير
 ابن مالك الانصاري الخزرجي صحابية بنت صحابي شهد بدر وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين
 أبي بكر ويقال انه استشهد باحد (ارها) بضم الهمزة اظنها (جارية) انثى فلذا قلت اختاك فكان كما
 ظن رضى الله عنه سميت ام كلثوم قال ابن مزين قال بعض فقهاءنا وذلك لرؤاها أبو بكر (مالك عن
 ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد) بدون اضافة (القاري) بشذائيا نسبة
 الى القارة بطن من خزيمية (ان عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يخلون) بفتح اوله وثالثه يعطون
 (ابنائهم نخلاً) بضم فسكون عطية بلا عوض (ثم يسكنونها فان مات ابن احدهم قال مالي بيدي لم اعطه
 احداً وان مات هو) أى الاب (قال) قرب موته (هو لابي قد كنت اعطيته اياه) ليحرم باقي ورثته
 ولا يصح له ذلك لعدم الحوز في حياته (من نخل نخلة فلم يحزها الذى نخلها حتى تكون) بالتاء أى النخلة
 وبالياء لئلا يخل (ان مات لورثته فهو باطل) لان الحيازة شرط في صحة الملك للهبة

فهذه عارية مؤقته وهي صحيحة فاذا مات رجعت الى المعنى وقد بينت هذه والتي فيها رتبة اخرى
وبه قال اكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية ولا يصح عند اكثرهم لا ترجع وقالوا به شربة فاسدها
والحديث يرتفع عليهم بانهم ان يقولوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا ترجع ولا يورث من تركه
للمهر الخلف ذلك يرجع وغيره لا يرجع وما ترقى في ذلك ما لا يوجب رجوعه في حقه لا أكثر
وللنساء من مرسل عطاءهن صلى الله عليه وسلم من العرى وارقى ذلك وما روي قال يقول الرجل
للرجل هي لك حياتك فان فعلت فهو حاشا للنساء أيضا عن عطاءهن - يربى في ثبات عن من يورث
مرفوعا لا عمرى ولا رقبى ومن عمر شيئا وأرقه فهو له حياته ومماته رحله ثقات السكون في جميع
حبيب له من ابن عمر خلاف فأنته النساء في طريق ونساء في أخرى وجميع من روي في النساء
بان النبي ارشادى لامساك المال كما في الحديث لا يحل لرجل أن يورث من تركه من العرى وماله
لم يمنعه ماله بل ترجع الى صاحبه ما لم يورثه رقبى يعني ان يكون له من دار كل داره وكل كل
واحدة منهما صاحبه ان مات قبل فلهما وان مات بعد فلهما من المرافقة لا يورث من يورث موب
صاحبه وهذا الحديث أخرجه مسلم في الوصايا لقولنا ان من يورث عن ماله ويأبى جماعه في مسلم
أيضا نحوه (مالك عن يحيى بن سعيد) الا نصارى (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن يسري
شيخ الامام روى عنه هنا بواسطة (ابن معنك ولا) أبي عبد الله الثقة الملقب المشهور (الدمقي) بكسر
الذال وفتح الميم ويقال بكسرهما نسبة الى دمشق البلد المعروف بالثمام الموفى سنة بضع عشرة ومائة
(يسأل القاسم بن محمد عن العرى وما يقول الناس فيها قال القاسم بن محمد) بحبيبته (ما أدركت الناس)
والقاسم أدرك جماعة من الصحابة وكبار التابعين قاله أبو عمر (إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما
أعطوا) فانما يلزمهم ما أرادوه من تلك المنفعة لا الذات خلافا لمن فهمه من ظاهر قوله لا ترجع الى الذي
أعطاه ابدأ فانه ليس كذلك لا حقال ان معناه حتى يقرض القب (قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا)
بدار الهجرة مع روايتهم للحديث فهم أدري بمعناه ولم يأخذوا بالتعليل الظاهر في ملك الدات لانه مدرج
ليس من قوله صلى الله عليه وسلم (مالك عن يافع بن عبد الله بن عمرو وث حفصة بنت عمر) أم المؤمنين
(دارها) بالنصب (قال وكانت حفصة قد أسكتت بنت زيد بن الخطاب) دارها المدكورة (ما عاشت
فلما توفيت بنت زيد بن الخطاب قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى انه له) لان الاسكان بمعنى العرى
وهي ترجع لوارث المجر والمسكن لكن في التمهيد ذامع ما رواه معمر بن عوف عن حبيب بن أبي ثابت
قال سمعت ابن عمر وسأله اعرابي أعطى ابنه ما قتلته حياته فأنتجها فكانت له فقال ابن عمر هي له حياته
وموته قال أفرأيت ان كان تصدق عليه قال فذلك ابعده يدل على ان مذهب ابن عمر ان العرى خلاف
السكنى وعليه الاكثر

* (القضاء في اللقطة) *

اللقطة الشيء الذي يلتقط وهي بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند اهل اللغة والمحدثين وقال عياض
بحوز غيره وقال الزمخشري في الغائق بفتح القاف والعامة تسكنها اه لكن جزم التحليل بالسكون
قال وامانا للفتح فهو اللاقط وقال الازهرى ما قاله هو القياس لكن الذي سمع من العرب واجمع عليه اهل
اللغة والحديث الفتح وفيها لغة ثالثة لقاطبة بضم اللام ورابعة لقطعة بفتح اللام ووجه بعض المتأخرين فتح
القاف في الآخر ذابها للباب لغة فيما اختصت به وهو ان كل من يراها يميل لاخذها فسميت باسم الفاعل
ذلك (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فزوج المعروف بربعة الراي يسكون الممزة (عن
يحيى بن عمار بن الصدوق) (مولى النعمان) بضم اللام يسكون النون وفتح الواو

* (القضاء في العمري) *

بضم الميم وسكور الميم مع القصر وحكى ضم العين والميم وفتح العين واسكان الميم يقال امرته دارا
أوارضنا وإلا ذاك عطية أباه وقت له هي لك عمري أو عمرك إذا مات رجعت إلى قال أريد
وما نال الأمهات ودفع * ولا بد أن ترد الودائع

وصطلاحاً قال الساجي هي هبة منافع الملك عمر الموهوب له أو مدة عمره وعمره عنه لا هبة الرقبة
ابن عبد البر وسواء عند مالك وأصحابه ذلك لأن العطية تعطى أي كقوله امرتك داري أو الاعتار
أراستك أي أو الاستقلال أو الأرفاق أو الانفصال أو نحو ذلك من الفاظ العطايا (مالك عن ابن شهاب)
الزهرى (عن أبي سلمة) اسماعيل أو عبد الله أو اسمه كنيته (ابن عبد الرحمن) بن عوف الزهرى (عن
جابر عن عبد الله) الأنصاري النخعي (ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما) مركبة
من أي اسم يوجب مباح حرف اشترط ومن ما الزائدة للتعميم (رجل) بجزءه باضافة أي إليه ورفعه بدل
من أي وما ردت وذلك كرواياتي والمراد انسان (أعمر) بضم أوله مبي للمفعول (عمري) كما عمرك هذه
الدا مثلاً (له واحدة) بكسر الصاد ويجوز اسكانه مع فتح العين وكسرها أو لا لا انسان ما ناسلوا
(فإنما نالني عطائها) وفي رواية أعطيتها (لا ترجع إلى الذي أعطها أبداً) هذا آخر المرفوع وقوله
(لأنه أعطى عطاة وقت فيه الموارث) مدرج من قول أبي سلمة بين ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب
عن أبي سلمة عن جابر عن أبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيمن عمر عمري له ولعقبه فهي له بتأله لا يجوز
للعطى فيها شرط ولا مشيئة قال أبو سلمة لأنه أعطى عطاة وقت فيه الموارث فوقع الموارث شرطه رواه
مسلم قال ابن عبد البر جوده ابن أبي ذئب فيمن فيه موضع الرفع وحمل سائرهم من قول أبي سلمة خلاف
قول محمد بن يحيى الذهلي أنه من قول الزهرى ورواه الليث عن الزهرى عن أبي سلمة عن جابر مرفوعاً من
عمر رجل عمري له ولعقبه وقد قطع قوله حقه فيها وهي من عمرها ولعقبه أخرجه مسلم فلم يذكر التعليل
وله من طريق مخرجته أنما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك
فإذا ما قال هي لا ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها قال معروكان الزهرى يقي به بمسلم أيضاً من طريق
أبي الزبير عن جابر قال جعل الأنصار يعمرون المهاجرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم امسكوا عليكم
أموالكم ولا تقصدوها فإنه من عمر عمري فهي للذي عمرها حياً وميتاً ولعقبه وفيه صحة العمري وإليه
ذهب الجمهور إلا ما حكى عن داود وطائفة لكن ابن خزم قال بعثتها وهو شيخ الظاهرية ثم الجمهور أنها
تتوجه إلى الرقبة كسائر الهبات وقال مالك والشافعي في القديم تتوجه إلى المنفعة دون الرقبة ففي رجوعها
إليه معسرة أم لا قول مالك وأما مطلقاً وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد ورجوعها إن لم تعقب
لأن عتبت وهو قول ابن شهاب قيل وهو أسعد بظاهر الحديث وأجاب عنه بعض المالكية بأن المراد
منه أنه إذا أعطى المنافع لرجل ولعقبه فلا يبطل حق عقبه بموته بل حتى يتقضى العقب قال ابن عبد البر
ومن أحسن ما احتجوا به أن مالك أعطى المعمرات بإجماع قبل أن يحدث العمري فلما اختلفت باختلاف
العلماء فقال بعضهم قد زال أثره ذلك ملكه عن رقبة ما عمره وقال بعضهم لم يزل ملكه عن رقبة ما له
بهذا اللفظ فالواجب بحق النظر أن لا يزول ملكه إلا بيقين وهو الإجماع لأن الاختلاف لا يثبت به يقين
وقد ثبتت الأعمال بالنيات وهذا الرجل لم ينو بلفظه ذلك إخراج شيء عن ملكه وقد اشترط فيه شرطاً
فهو على شرطه الحديث المسلمون على شروطهم اهـ وحاصل ما جتمع من روايات الحديث السابقة
ثلاثة أحوال أحدها أن يقول هي لك ولعقبك فهذا صريح في أنها له ولعقبه لا ترجع إلى المعمر حتى
يتقضى العقب عنده مالك وعند غيره لا ترجع أبداً نائياً أن يقول هي لك ما عشت فإذا مات رجعت إلى

وكسر الهمزة بعدهم الله وهو صواب في النسخة التي في نسخة ابن أبي عمير (عن زيد بن
المصنف جمع فسمع له من ركن من مولى آل عثمان بن عامر بن م... ذكره ابن أبي عمير) (عن زيد بن
خالد الجهمي) سمع الجهمي وفخ الخاء الجهمي المشهور رضي الله عنه (أنه قال جعفر بن محمد عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم) قال لحافظ زعم ابن بشكوان وعزاه لابي داود أنه بلال المؤذن ولم أره في شيء من نسخ
أبي داود وفيه رواية الشيخين جاء عرابي وبلال لا يوصف بذلك وفيه بل هو الراوي لرواية الطبراني عن
زيد بن أسلم الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم بعد لما ذكرنا وقد رواه أحمد عن زيد بن أسلم الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أن رجلا سأل عن النكاح وأيضا في رواية مسلم عن زيد بن خالد أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فدل أنه غيره
وأما سبب... إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان مع السائل ثم ظهرت في تسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي
والبغوي وسنن أبي بكر والبيهقي في رواية مسلم عن زيد بن خالد أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فدل أنه غيره
ابن سويد الحميري عن أبيه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الحديث وهو أروى
ما في نسخة هذا المذهب... كونه من رباط زيد بن خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني عن أبي ثعلبة
الحشني قال قال رسول الله الورق توجه عندنا فمروا قال عزها حول الحديث وفيه سؤاله عن الشاة
والبعير ورواه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه النسائي وروى الاسماعيلي في الصحاح من طريق مالك
بن عمير عن أبيه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال إن وجدت من يعرفها
فادفعها إليه الحديث وإسناده واحد وروى الطبراني عن الجارود العبدى قال قلت يا رسول الله اللقطة
نجدتها قال أشدها ولا تكتم ولا تغيب الحديث... يعني فيحتمل من تفسير المصنف أيضا بآبي ثعلبة أو عمير
والجارود لكن يرجح أنه سويد كونه من رباط زيد بن خالد كما قال وإن تغيب بانه لا يلزم من كون سويد
عن رباط زيد أن يكون حديثهما واحدا بحسب الصورة وإن كانا في المعنى من باب واحد فان هذا وجود
فالمحافظ لم يحزم بانه هو بل لايل ذكره الروايات المصرفة بغيره وإنما رجحه بقوله أولى للمد كور ولا شك
فيه من وجوه الترجيح عندهم (فأما عن اللقطة) هكذا في أكثر الروايات وفي رواية شيخان
لثوري عن ربيعة فسأله عما يشبه زاده... لم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد بن زبدة وهو
كالمثال والأفلا فرق بينهما... ليس الجوهر والأول وغير ذلك مما يستتبع بغير الحيوان في تسميته
لقطة وإعطائه حكمها وهو (فقال اعرف عقاصها) بكسر الهمزة ففأخذ حقيقته فألف فصاد
هم حمله أي وعاءها الذي يكون فيه أمانة خالدا كان أو غيره من الغنص وهو الثاني أي لأن الوعاء يثنى على
ما فيه (ووكاهما) بكسر الواو الشامية وبضمرة مدود المخيط الذي يشده الصرة والكيس ونحوهما
زاد مسلم من وجه آخر عن زيد وعدده وكذا في حديث أبي بكر يعرف صدق مدعها عند طلبها
وفي وجوب هذه المعرفة ونسبها قولان أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر وقيل يجب عند الاتقاط ويستحب
بعده فعلى الوجوب إذا عرف بعض الصفات دون بعض قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال
أصبغ لكن قال لا يشترط معرفة العدد قبل وقول ابن القاسم أقوى الثبوت ذكر العدد في الرواية
الأنثى وزيادة المحفوظ حجة (ثم عترفها) بكسر الراء الثقيلة أي إذا ذكرها للناس (سنة) بضم طاء طلبها
كأبواب المساجد والأبواب ونحوها يقول من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذ كر
شيئا من الصفات قال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ولا يشترط أن
يعرفها بنفسه بل يجوز توكيله قال الحافظ مكذوب مالك والأكثر عن ربيعة أن التعريف بعد معرفة
ما ذكر من العلامات وفي رواية شيخان عن ربيعة عترفها سنة ثم اعرف عقاصها وكاهما فجعل التعريف
سبق المعرفة وواقعه عند التمسك بزيد بن أسلم عن أبي داود ومع الرواية بأن يكون ما هو

أوركوه وإلفه وجائز وأخرجه البخاري في اللقطة عن عبد الله بن يوسف وفي نسخة قال عن اسماعيل بن مسلم
في إقصاء عن يحيى كلهم عن مالك بن نويرة عن اسمعيل بن رافع عن جعفر بن محمد عن سليمان بن الأشعث بن
غيره ما أوله طريق عندهم (مالك عن يونس بن موسى) بن عمرو بن عبد الله بن يحيى (عن أبي بصير) عن حماد بن عمار
المتوفى سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن معاوية بن سعد بن زيد عن أبي بصير) عن حماد بن عمار (عن أبي بصير) عن حماد بن عمار
أبي جهينة قبله من قضائه (أبو بصير) عن أبي بصير (عن أبي بصير) عن حماد بن عمار (عن أبي بصير) عن حماد بن عمار
الله عليه وسلم عند الله ومات في خلافة معاوية وقال ابن عباس كان حامل لواء معاوية يوم الفتح وذكر
ابن شاهر أنه شهد أحدًا وحط له النبي صلى الله عليه وسلم حصا وهو ابن من حطه معاوية بالليل (عن أبي بصير)
أنه نزل مرسل (عن موضع نزول) (قوله بطريق الشام) نزلوا فيه ثم رجعوا (قوله حماد) (عن أبي بصير)
الصادق وشذراة جدها عمر (فيها ثمانون دينارًا) كرهت فخرس فخطب (عن أبي بصير) (قوله مالك)
عمر عرفت بها على أبواب المساجد (لأنه مضطربة طينها) (وذكرها الكلبي عن أبيه في من الشام) فكان يقول من
صاع له منكم نقعة (سنة فادفنت السنة شأنتها) بالنصب والرفع كما مر في تحريف ديها وفائدة
ذكره بعد المرفوع الإشارة إلى استقرار الأمر بين التمر فاستلأه ربه وألغى في أرباب من عند مالك
عن يافع أن رجلا لم يسم (وجد نقعة فجاءني عبد الله بن عمر فقال لي وجدت نقعة في دترى فيها
وقال عبد الله بن عمر عرفها قال قد فعت) أي سرقتها (قال ردول مدحقات وقال قد عثر الله بن عمر
لا آمر أن تأكلها) أي غلبك الإصمات (ولو شئت متاحد) (عن أبي بصير) (عن أبي بصير) (عن أبي بصير)
اللقطة مطلقا

(إقصاء سنن مالك للقطعة)

(مالك الأمر عند أبي العبد يجد اللقطة فيمتدكها) أي يهدكها بانصراف فيها (قل أن يباع إلا من
الذي أجل في اللقطة وذلك سنة منها) جناية (في رقبته) في غير سيده (أي ما أن يعطى سيده ثم ما استهلك
علامه وأما أن يسلّم إليه علامه وإن مسكه حتى ألقى لأجل الذي أجل في اللقطة) في الحادث وهو سنة
(ثم استهلكها كانت دية عليه يتبع به) إذا عثر (أو يكس في رقبته ولم يكس على سيده) (عن أبي بصير)
وليس لسيده أن يسقطها عنه لأن صاحبها لم يسقطها عنه وأبوا لولا الشبهة لكانت في رقبته وليس له
منعه من التعريف لأنه لا يقطعه عن تصرفه لسيده فبعدها حين تصرفه له

(القطعة في الأصول)

جميع ضالة مثل دابة ودواب والأصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للعيوان الضائع ضالة بالهاء للذكر
والأنثى والجمع الضوال ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة وضل البعير غاب وخفي عن موضعه وأضلته
بالالف فقدته قاله الأزهري (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سليمان بن يسار) بفتح الياء
والسين الخفيفة الفقيه (أن ثابت بن العجاج) بن خبيقة (الأنصاري) الأشعري الكوفي الشهير
المتوفى سنة أربع وستين على الصواب وروى عن قال سنة خمس وأربعين (أخبره أنه وجد بعيرا بالبحرة)
بفتح المهملة والراء الثقيلة أرض ذات حجارة سود بضاهر المدينة (فقتله) شدة بالعقال وهو الحبل
(ثم ذكر لعمر بن الخطاب فأمره عمر بن الخطاب أن يعرفه ثلاث مرات فقال له ثابت أنه قد شغلني) منعي
(عن ضيعتي) بفتح الصاد عقاري (فقال له عمر أرسله حيث وجدته) أي في المكان الذي وجدته فيه
(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب) بكسر الهمزة وفتحها (أن عمر بن
الخطاب قال وهو مستظهره إلى الكعبة من أشد الحاجة فهو ضال) عن طريق الصواب وأتم وضامن

صاحبها فادفعها إليه ولا تعرف وكما هو عاصمها ثم اقبضها في مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه
 (قال) السائل (فضالة الغمر) أي ما حكمها فحذف ذلك للعلم به قال العلماء الضالة لا تقع الاعلى الحيوان
 رماه وادفعها له تقطع (باري روى الله قال) هي (لك) ان أخذتها فهو اشارة الى ابا حة أخذها كأنه
 قيل هي صديقه له عدم الاستقلال معوضة لله لانه مترددة بين ان تأخذها انت فتكون لك
 (أو لا حيث) في الدين ان لم تأخذها والمراد به ما هو أعظم من صاحبها أو من منقطع آخر كذا قيل وعورض
 بأن الالاعه تعصى أن لا يقر صاحبها بالدين المأدى فالمراد منقطع آخر (أو لا ذئب) والمراد به جنس
 ما في كل الشاة من السباع وفيه حث على أخذها لانه اذا علم انه اذا لم يأخذها تعينت للذئب كان ذلك
 ادعى له في أخذها وفي رواية للجباري خذها فانها هي لك ان خذها وصرح في الامر بأخذها فبدل على
 رباحه اى روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب الشاة ومساك به مالك على انه اذا وجدها في فلاة ملكها
 ولا يرميها ولا يعزها لان اللام في ذلك بخلاف قوله في غيرها فاستمتع بها فان ظاهره انه ليس على
 وجه الميت ذلك كان له فيقتصر على التمتع ولانه سرق بين الذئب والمنقطع والذئب لا غرامة عليه
 وكذلك المنقطع وقال لا كثر يجب تعريضها فاذا انقضت مدة التعريض كلها ان شاء وغرم لصاحبها
 وقالوا ان اللام ليست للتمليك لانه قال أو لا ذئب وهو لا يملك بالتعريض وقد اجمعوا على ان مال ملكها للوجاء قبل
 ان يملكها او وجد لاخذها ويرد باللام للملك واطبق على الذئب للشاة كلمة أو لا تعاقب فلا يمنع كونهما
 للقبضات وما لا جاع فليس من محل النزاع فلا يرد نقضا فان التقطها في الفلاة ودخل بها الممران
 او ابعدها في الممران وجب التعريض وصارت لقطة وعليه يحمل حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن
 جده في ضالة الشاة فاجمعها حتى يأتيها ابا غياها رواه ابو داود والنسائي واما قول النووي احتج
 اصحابنا بقوله في الرواية الاخرى فان جاء صاحبها فاعطها اياه واجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذ
 الغرامة ولا ناعا فثبت حكمها بدليل آخر فتمت به المحفوظ بأنه يوم ان الرواية الاخرى من روايات مسلم
 فيها ذكر حكم الشاة اذا اكلها الملقط لم ارد ذلك في شيء من روايات مسلم ولا في غيره في حديث زيد بن خالد
 (قال) السائل (فضالة الابل) ما حكمها (قال مالك ولها) استفهام انكارى وفي رواية فغضب حتى
 حمرت وجنتاه ووجهه وفي اخرى فمروجه النبي صلى الله عليه وسلم بشدة العين المهملة أي تغير من
 غضب وفي اخرى فدرها حتى يلقاها ربه (معها سقاؤها) بكسر المهملة والمذجوفها أي حيث وردت
 لماء شرب ما يكفيها حتى ترد ما آخرو قيل عنها فتشرب من غير ساق يستقيها طولها (وحذاؤها) بكسر
 الحاء المهملة وبالدال المججمة والمذخفها فافتقوى بها على السير وقطع البلاد البعيدة قال ابن دقيق العيد
 ما كانت مستغنية عن الحفظ والمتعهد وعن النقة عليها بماركب في طبعها من الجملد على العطش
 الجملد عبر عن ذلك بالسقاء والحذاء مجازا وبالجملد المراد النسي عن التعرض لها لان الاخذ انما هو للحفظ
 الى صاحبها لما يحفظ العسل او يحفظ القيمة وهي لا تحتاج الى حفظ لانها محفوظة بما خلق الله فيها
 من القوة والمنعة وما يسهلها من الاكل والشرب كما قال (ترد الماء) فتشرب منه بلا تعب (وتأكل من
 شجر) بسهولة اطولها وطول عنقها (حتى يلقاها ربه) أي مالكتها وفي رواية فذبحها حتى يلقاها
 ربه والجهمور على القول بظاهر الحديث انها لا تقتطع قال العلماء وحكمته ان بقاءها حيث ضلت اقرب
 من وجدان مالكتها لها من تطالبها في رحال الناس وقال الخنفة الاولى أن تلتقط وحمل بعضهم
 نسي على من تلتقطها التملك لا يحفظها فيجوز له وهو قول الشافعية وفيه جواز لا يتقاط لا شتم الله على
 ملحة حفظها وصيانتها عن الخنفة وتعرف بها التصل الى صاحبها ومن ثم كان الارجح من مذاهب العلماء
 ذلك جتمعا خلاف الاحتياط والاحوال في ربح اخذها ورجب واستحب ربح ربحها ورجب ربحها

ان هذكت عنه عمر بن الخطاب ان ذلك انه اذا التقطها فلم يعرفها فقد أضرب صاحبها وصار
سديا في منزله عتقا وكان مخطئا من الحق وصل هذا حديث مرفوع أخرجه أحمد ومسلم والنسائي
عن ريد بن خالد الخثعمي رضي الله عنه وسلم قال من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها فبقيد الضلال
وعنه حماد بن عمار في نسخة من أثر عمر هذا ولا في قوله صلى الله عليه وسلم ضالة المسلم حرق
الدار أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن حماد بن عمار لا في الجمهور ورجلوه ما على من لم يعرفها جماعة بين
الحديثين وحق بفتح الحاء وراؤه قد تسكن أي يؤدي اخذها للتمالك الى السار فهو وشبهه بليغ
يخطف اذا داهى له (مالك به سمع ابن شهاب يقول كانت ضوال الابل في زمان عمر بن الخطاب اربلا
مؤبلة كمنعته في الاصل الجعولة للهبة كما قال الجوهري رحمه الله وهو تشبيهه ببيع بخذف لاداء
ابن كمال قوله للهبة نسبة في عدم مرض احدائها وارتباطها بالكل كما أوضحه بقوله (نتائج) بخذف
احسن للتأني أي اناح بعضها كمنعته (لا يمسكها احد) للنهي عن التقاطها (حتى اذا كان
زمان عثمان بن عفان رحمه الله) بعد التقاطها خوفا من الخوبة (ثم تاع فاداءها صاحبها اعطى
ثمها) لانها أصبحت له

(صدقة الحبي عن الميت)*

وفي نسخة سلي بدل عن وكلاهما حس (مالك عن سعيد) بفتح السين وكسر العين بعدهم اتحمة قال ابن
عباد انه هكذا قال يحيى بن وهب وابو التمام وابن بكير والاكثر وقال الفهري سعداي بسكون العين
بلا فاعمال والصواب الاول (ابن عمرو) بفتح العين (ابن شرحبيل) بضم الشين المججمة وفتح الزاء
واسكان المهملة وكسر الموحدة واسكان التحتية ولام (ابن سعيد) هكذا رواه ابن وضاح عن يحيى
وفوق الصواب وصححه ابنه عبد الله فقال عن سعيد (بن سعد بن عباد) الانصاري المدني ثقة عدل من
شيوخ الامام له منه في مرفوع الموطأ هذا الحديث الواحد (عن أبيه) عمرو الانصاري الخرجي الثقة (عن
جده) شرحبيل مقبول ثقة وراد حده الاعلى سعيد بن سعد بن عباد اوضحه جده لعمرو بن شرحبيل
فيكون متصلا ولذا قال ابن عساكر هذا الحديث مسند لان سعيد بن سعد بن عباد له صحبة روى عنه
ابو امامة بن سهل بن حنيف وغيره وشرحبيل ابنه غير كبير ان يلحق جده سعيد بن عباد وفدرواه عبد الملك
ابن عبد العزيز بن أبي سلمة عن مالك عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل عن أبيه عن جده عن سعيد بن عباد
انه سرج الحديث وهذا يدل على الاتصال وهو الاغلب منه وكذا رواه الداروردي عن سعيد بن عمرو بن
شرحبيل بن سعد بن سعد بن عباد عن أبيه ان امه نوفيت الحديث اخرج الطبري في النهيد وانما يتيم له
ان ما في الموطأ موصول به عمل ضمير جده عائدا على عمرو بن شرحبيل فيكون جده سعيد بن سعد بن عباد
وهو صحابي ابن صحابي اما اذا عاد الضمير على سعيد بن عمرو بن شرحبيل لان جده شرحبيل تابعي
الا ان يريد جده الاعلى فيكون موصولا ولو في هذا في فتح الباري بقوله الراوي في الموطأ سعيد بن سعد
ابن عباد او لده شرحبيل مرسل (انه قال نوح سعيد بن عباد) سيد الخزرج احد النقباء والاجواد
المتوفى سنة خمس عشرة بالشام (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغاربه) هي غزوة دومة
الجندل وكانت في ربيع الاول سنة خمس كما في طبقات ابن سعد (فحضرت امه) بالنصب مفعول
فاعله (الوفاء بالمدينة) وهي عمرة بنت مسعود وقيل بنت سعد بن قيس بن عمرو والخزرجية أسلمت وباعت
(فقبل لها اوصى) شيئا (فقاتلها فيما) أي في أي شيء (اوصى) ولا مال لي (انما المال مال
سعد) أي (فتوفيت قبل ان يقدم سعد) من الغزو (فلما قدم سعد بن عباد ذكر) ضم الدال
وكسر الكاف (ذلك) الذي قال امه (له) له سعد (فقال سعد رسول الله هل ينفعها ان

عن سعد بن عبادَةَ قلت فأي الصدقة أفضل قال سقى الماء ومقرىبائه تصدق عنها بمحاطط وبالعتق
أيضاً وفيه العمل بالنظر الغالب والسؤال عن المحتمل وفصل الصدقة وانها تنفع عن الميت وهو اجماع
كثير قال ابن المنذر فيه جواز ترك الوصية لانه صلى الله عليه وسلم لم يذم أم سعد على تركها ورد بان الانكار
سبها بتدبر عوتها وسقط التكليف واحب بان فائدة انكاره لو كان منكرا لبقاء غيرها من سمعه فلما
قد ذلك دل على الجواز كذا في الفتح وفي أصل الدلالة لذلك نظرا قولها انما المال مال سعد في الحديث
السابق وهي لا مال لها فلا يتأتى ذمها على ترك الوصية ولا عدم الذم وأخرجه البخاري في الوصايا
عن اسمعيل والنسائي من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك بن ونابعه محمد بن جعفر عند البخاري
في النجاشي ومحمد بن بشير ويحيى بن سعيد وابو اسامة وعلي بن مهزيب وشعيب بن اسحاق كلهم عن هشام
عند مسلم في الزكاة (مالك له نافع) قال ابن عبد البر روى هذا الحديث من وجوه (ان رجلا من
الانصار من بني الحارث بن الخزرج) بناء وزاي منقوطين وراء وجيم وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه
الاسدي الخزرجي اندي ارى الاذان كما في بعض طرق الحديث وهو صحابي وابوه صحابي ان (تصدق
على أبيه بصدقة فهل لك) ماتا (وورث ابنتهما المال) الذي تدفق به (وهو نخل) بالمحجة
فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد احرقت ضمهم الهمزة وكسر الجيم أي أعطاك الله
نعماني الاجر (في صدقتك وخذها عمرك) ففيه جواز ترك الصدقة بالميراث بلا كراهة وان ذلك
لا يمنع ثوابها وهو قد وقع من الجواد الكريم

* (الامرا بالوصية) *

(مالك عن نافع) الثغفة اثبت ارفعها المشهور (عن عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ما) مافية اي ليس (حق امرئ مسلم) كذا في اكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية احمد
عن اسحاق بن عيسى عن مالك والوصف به حرج مخرج الغالب فلامفهوم له اود كر للتجميع اتقع الباردة
لامتثالها لما يشعر به من نبي الامم عن تارك ذلك قال الذي يمثل الامر ويحبب النهي انما هو لمسلم
ووصية الكافر جائزة في المحلة اجماعا حكاه ابن المنذر وبحث فيه السبكي بانها شرعت زيادة في العمل
اصح والكافر لا عمل له بعد الموت واجاب بأنهم نظروا الى أن الوصية كالا عناق وهو صحيح من الدمى
والحربي (له شيء) صفة لامرئ (يوصى فيه) صفة لشي قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك
في هذا اللفظ ورواه ايوب وعبيد الله كلاهما عن نافع عند مسلم لم يلفظ له شيء يريدان يوصى فيه ورواه
الشافعي عن سفيان عن نافع لفظ ما حق امرئ يؤمن بالوصية قال ابو عمر وسره ابن عيينة أي يؤمن بانها
حق وأخرجه ابو عوانة من طريق هشام بن القار وابن عبد البر عن سليمان بن موسى كلاهما عن نافع
بلفظ لا ينبغي لمسلم ان يبيت ايتي الخ وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله وأخرجه
الاسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعا عن نافع لفظ ما حق امرئ مسلم له
مال يريد ان يوصى فيه وأخرجه الطحاوي وابن عبد البر من طريق ابن وون بلفظ لا يحل لامرئ مسلم له
مال قال ابو عمر لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة قال المحافظ ان عني عن نافع بلفظها فسلم لكن
المعنى يمكن ان يتحد كما يأتي وان عني عن ابن عمر فردود فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار عن
ابن عمر مرفوعا لا يحل لمسلم بيت ايتي الا ووصيته مكتوبة عنده قال ابن عبد البر رواية له مال اولي
عندي من رواية له شيء لان الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهي دعوى لا دليل
عليها وعلى تسليمها فرواية شيء اشمل لانها تعم المقتول وغيره كالتصايات اه (بيت) صفة ثانية
لمسلم ومفهومه عند من تقديره انما اذا اكرامه وعوفا كما في قوله الطبراني والخبر مائل عليه الاستثناء

فانصف التركة قال المحافظ وهذه البنت زعم بعض من ادركها ان اسمها عائشة فان كان محفوظا فهي غير
عائشة بنت سعد الذي روت هذا الحديث عند البخاري في الوصايا والطب وهي تابعية عمرت حتى ادركها
مالك وروى عنها او ماتت سنة سبع عشرة ومائة لكن لم يذكر احد من النسابين لسعد عائشة تسمى عائشة
غيره وذكروا ان اكبر سادات ام الحكم الكبرى واقها بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة وذكروا
بعض سادات اخرى امهاتهن متاخرات الاسلام بعد الوفاة النبوية فالتجاهل لبنت هي ام الحكم المذکور
تقدم ترويح سعدا ثمها ولم ارمس جوز ذلك وقال في مة ذمة القمع وهم من قال عائشة لانها اصغر اولاد
(فان صدق ثلثي مالي) بالثنية والاستعظام للاستبصار هكذا رواه الزهري ومنه في رواية عائشة بنت سعد
عن ابيها في الصحيح ووجه من رواية سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن ابيه قالت يا رسول الله اوصني بما لي
كله فجمع بينه ما ثلثه سأل اولا عن الثلث ثم عن الثلثين ثم عن النصف ثم عن الثلث وذلك مجموع
في رواية حريز بن يزيد بن سعد بن مسهر عن النسي كلاله عن عامر بن سعد عن ابيه
من طريق محمد بن سعد عن ابيه ومن طريق هشام بن عروة عن ابيه عن سعد والمراد بالتصدق الخاصة
وان احتل المجرى لان المخرج متحد فيحمل على التعيين للجمع بين الروايتين (قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا قال) سعد (قلت فالتطير) بالخفض عطية على ثلثي مالي أي فأتصدق بالنصف رغبة
ان تحترق في الفة ثلثي بالنصب بفعل مضمر أي اسمي أو اعين التطير وجمع السهمي في اماليه المجرى قال لان
النصف باصغر افعل بالخفض مردود أي معطوف على قوله ثلثي مالي وروى باز رفع مبتدأ خبره تقديره
أتصدق به (قال لا) وفي الصحيح من وجه آخر عن عامر بن ابيه قال النصف كثير فقلت (ثم قال)
بعد ان سأل عن الثلث (رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلث) بالنصب على الاغراء أو بفعل مضمر نحو
عين الثلث وبارفع خبر مبتدأ محذوف أي المشروع لثالث أو مبتدأ محذوف الخبر أي الثلث كافي أو باعل
فعل مقدر أي يملك الثلث (والثالث كثير) بمائة أي بالنسبة الى مادونه ويحتمل انه موقوف بالنسبة
اي بالاجور بالثالث وان الاولى ان تنقص عنه وهو ما يتدبره الفهم ويحتمل انه لا يار ان التصديق بالثالث
هو الاكمل أي كبرأ حرة وان معناه تدبر غير قليل قال الشافعي وهذا اولى معانيه يعني ان الكثرة
أمر نسبي وعلى الاقل قول ابن عباس فقال لو غرض الناس الى الربيع لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الثلث والثلث كثير رواه الشيخان وغيرهما ورضع بعين وضاد مجتهدين أي نقص وفي رواية ابن
أبي عمر في مسنده كان أحب الي ولا اسماعيل كان أحب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه قال
الثلث والثلث كثير ويؤيده ما في النسي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد أوصيت بما لي كله
قال ما تركت لولدك اوص بالشر فزال يقول واقول حتى قال اوص بالثلث والثلث كثير أو كبير يعني
بالمثلثة أو بالوحدة وكذا وقع في موطأ النسي بالثلث وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها قال
المحافظ والمحفوظ في اكثر الروايات بالثلثة اه وبه يعلم تسمي من قال روى بثلثة وبوحدة وكلاهما
صحيح لانه انما جاء عند بعض الرواة بالثلث قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل العلماء في قصر الوصية على
الثلث لا أصل لهم غيره (انك) بالكسر على الاستئناف وبافتح يتقدر بحرف المجرى لانك (ان تذر)
بفتح الهمزة والذال المجهة تترك (ورثتك) بنتك المذكورة وأولاد أخيك هاشم بن عتبة بن أبي وقاص
الصحابي وأخوته فعبور ثمة ليدخل البنت وغيرها ممن يرث لومات اذ ذاك أو بعد ذلك (اغنياء) بما تترك
لهم (خير من ان تذرهم عالة) فراجع عائل وفعله يعيل اذا افتقر (بتكفون الناس) أي يسألونهم
بأكفهم يقال تكف الناس واكتف اذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه المجرع أو سأل كفا
من طعام أو ما يطلبون الصدقة من أكف الناس ولا ينافي هذا ان قوله وأنا ذو مال يؤذن بكثرة

بصين فغير يورثه تلك لتد حل البنت وغيرهما من يرث لومات اذ ذاك او بعد ذلك قال وقول الفا كهافي
في شرح العمدة عمر برئلك لانه اطلع على ان سعدا يعش ويأتيه اولاد غير البنت فكان كذلك وولده
بعد ذلك اربعة سنين لا يعرف اسماءهم قصور شد يد فان اسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم
من طريق عامر بن مذهب ومحمد بن النضر عن ابيهم سعد بن عمر بن سعد في موضع آخر ولما ذكر
الثلاث في هذا الحديث عند مسلم اقتصر العرطبي عليهم فقتعه بعض شيوخنا بان له اربعة ذكور
غيرهم عمر وابراهيم وبجي واسحاق ذكورهم ابن المديني وغيره وفاته ان ابن سعد ذكر له من الذكور غير
السبعة اكثر من عشرة وهم عبدالله وعبد العزيز وعمر بن عمرو وعمران وصالح وعثمان واسحاق الاصغر
وعمر الاصغر وغيرهم وعمر بن سعد وعمر بن سعد وعمر بن سعد وعمر بن سعد وعمر بن سعد وعمر بن سعد
مهم (قال) سعد (فقلت يا رسول الله انك انت) بهمة الاسماء متفهم ثم همزة مضمومة وفتح اللام المشددة
عني فلعون (يعني احمد بن حنبل) المسرفين معك مكة لا جل مرضى وكانوا يكرهون الاقامة بها لكونهم
هاجروا من بلادهم كره الله (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك لست تخلف) بعد احوالك (فتعلم)
عمر بن سعد لا ارادته (اي بائع) (درجه ورفعة) عند الله (ولعلك ان تخلف) بان يطول عمره
فلا تموت بمكة وفي رواية في الصحيح وعسى الله ان يرفعك أي يطيل عمره (حتى ينتفع بك اقوام) أي
المسلمون بالعام بما سيفتح الله على يديك من بلاد الكفر (ويضربك آخرون) وهم المشركون لما يكون
على يديك وعندك ورع ابن التين ان النعم ما وقع على يديه من الفتوح كالفداء سيرة وغيرها وباضر ما وقع
من تأمير ابنه عمر على الجيش الذين قتلوا الحسين ومن معه ورده الحافظ بأنه تكلف بلا ضرورة تمج على
ارادة اسر المحاصيل من ولده للمسلمين مع انه وقع منه هو الصرير للكماء واوقى من ذلك ما رواه الطحاوي
من طريق بكر بن عبد الله بن الاشج عن ابيه انه سأل عامر بن سعد عن معنى هذا الحديث فقال لما
اترسل على العراق الى يوم رتدوا فاسنابهم فتاب بعضهم وامنع بعضهم فقتلهم فانتفع به من تاب
وحصل انصر للآخرين وهذا من معجزاته صلى الله عليه وسلم واحباره بالغيب فانه عاش حتى فتح العراق
وحصل نفع المسلمين به وضرر الكفار ومات سنة خمس وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين من الهجرة وهو
المشهور فيكون عاش بعد حجة الوداع خمساً وأربعين سنة (اللهم امض) بهمة قطع من الامضاء وهو
الانفاذ أي اتم (لاصحابي هجرتهم) التي هاجروها من مكة الى المدينة (ولا تردهم على اعقابهم) بترك
هجرةهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم قال ابن عبد البر فيه سذاجة لان قوله ذلك لثلاثة تدبر بالمرض
احد لا جل حب الوطن (الكن البأس) بموحدة وهمزة وسين مهملة الذي عليه اثر البؤس أي شدة
العجز والحاجة (سعد بن خولة) بنفق المعجزة واسكان الواو ولا م وناء تأنيث القرشي العامري وقيل من
حلفائهم وقيل من مواليهم وقيل هو فارسي من اليمن حالف بني عامر وشهد بدره وقال بعضهم في اسمه خولي
بكسر اللام وشدة التحتية وانفقوا على انه يسكن الواو واغرب القاسبي فقال بفتحها وفي رواية الصحيح عن
سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد فقال برحم الله ابن عفراء ولا جد والنساي برحم الله سعد بن عفراء ثلاث
ترات قال الداودي هذا غير محفوظ وقال الدماطي هو وهم المعروف ابن خولة قال ولعل الوهم من سعد
بن ابراهيم فازهرى أحفظ منه اه وقدوافقه جماعة وقال التميمي يحتمل ان لامة اسمين خولة وعفراء
ال الحافظ ويحتمل ان احدهما اسم والاخر لقب او احدهما اسم امه والاخر اسم أبيه والاخر
اسم جدته والاخر ان عفراء اسم امه والاخر اسم أبيه لا اختلاف في انه خولة أو خولي (يرفي)
فتح القمية وسكون الراء وكسر المثناة يتوجع ويخزن (له) لاجله (رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان) بنفق المعجزة ولا يصح كسرهما لانها شرطية لما يستعمل وهو كان قد (مات مكة)

بين الميراث والوصية (في كتاب الله عز وجل) كما قال ابن عباس كل مال للموتى وكذا الوصية
قالوا الذين قالوا من قديم الله عز وجل ما أحب الله عز وجل كونه من جهة الميراث لا من جهة الوصية
منهم من قال ليس وجه الميراث نفس الواهب والميراث ما يشترط فيه الوارث وهو الذي يرثه
وهو الذي له المال في حياته من المال كقول الله عز وجل الميراث من قبل الوارث وهو الذي يرثه
بهم من بعدهم وقوله تعالى وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
المساواة في تقسيم المال بين الورثة من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
عني ذلك من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
الوارث قالوا في ذلك من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
وعليه انما هو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
فمن ذلك من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
(ما لك السائلة كذا) من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
و قوله من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
الوارث من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
عن الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
في رواية من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
شبهه بغيره من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
الوارث من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
فتواتر ما في ذلك من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
في ان الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
العلم ذلك من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
الاكثر من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
بعضه وانما هو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
اجازته من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
الوارث من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم
حجة وشبهة على ما ذكرنا في قوله تعالى ما طلقه ثلثا وبعثه من ثلثها واثارها والوارث (وسعت
ماله كافي في ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصيته وهو من قبل الله عز وجل من قبل الوارث وهو الذي يرثه من بعدهم)
يتصرف فيه فيأذنون له ان يوصي بعض ورثته او (ما كثر من الله انه ليس لهم ان يرجعوا
في ذلك) اذ مات من مرضه الا ان يكون اخيرا في عاقبة ويخفى من امتناعه قطع معروفة عنه لو عاش
فله الرجوع (ولو جازهم ذلك) أي الرجوع (صنع كل وارث ذلك فاذا هلك الموصي أخذوا ذلك لانفسهم
ومنعه الوصية في ثلثه و (منعه) ما اذن) بالبناء للجهول (له به في ماله قال فاما ان يستأذن ورثته
في وصية يوصي بها الوارث في حقه فيأذنون له فان ذلك لا يلزمهم) لانهم استأذوا قبل الوجوب وقبل
بزيان سببه (ولو رثته ان يرثوا فذلك ان الرجل اذا كان حيا كان احق بجميع ماله يصنع
فيه ما شاء ان يضر من حبه يخرج) من المخرج قوله (يتصدق به او يعطيه من شانه)

في الجنازة عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن جماعة وتابع شيخه الزهري جماعة في الصحيحين وغيرهما وشره كثيرة (مالك في الرجل يوصي بثنت ماله لرحل ويقول غلامي يخدم فلانا ما عاش ثم هو حر) به موت فلان (فيمنظر في ذلك فيؤجد العبد ثلث مال الميت قال فان خدمة العبد) وفي نسخة اعلام (تقوم ثم يتحصان بحصاص الذي أوصى له بالثالث ثلثه ويحاص الذي أوصى له بخدمة العبد بما قوم له من خدمة العبد فاحذ كل واحد منهما من خدمة العبد ومن اجار به ان كانت له اجارة قدر خدمته فاذا مات الذي جعل له خدمة العبد ما عاش عتق العبد) عملا بالوصية (مالك في الذي يوصي بثلثه فيقول فلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا سمي مالا من ماله فيقول ورثته قد زاد على ثلثه فان الورثة يخبرون به ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم ويأخذوا جميع مال الميت) الباقي بعد اعطائهم (وبين نفسه والاهل الوصايا ثلث مال الميت فسلموا اليهم ثلثه فيكون حقه فيهم فيه ان ارادوا بالمال ما يبيع) لان الورثة كلهم يمكنوا الميت من خمس حقوقهم فلا يخسرون حقه فاما جازوا فعليه والادفعوا جميع ماله وهو الثلث وثلث هذه المسألة جنع الثلث ولها صور في الفروع

(مر الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في امواتهم)*

(مالك احسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضايها في ماله وما يجوزها ان الحامل كالمرضى فاذا كان وحده (المرض الخفيف غير الخوف) منه الموت (على صاحبه فان صاحبه يصنع في ماله ما يشاء) كالنكاح (واذا كان المرض الخوف عليه) الموت منه (لم يحرص صاحبه) شيء (الا في ثلثه) لان تصرفا للمريض اما هي فيه (قال وكذلك الحامل اول حملها بشر) بكسر فسكون فرح (وسرور) وامن بمرض ولا خوف لان الله تعالى قال في كتابه فبشرناها) أي امرأة ابراهيم عليه السلام (باسحاق) فعمل به بعد الكبر وهي ابنة سبع وتسعين سنة ولذا قالت باويلتي اللدوانا عجوز (ومن وراء) بعد (اسحاق يعقوب) بن اسحاق تعيش الى ان تراه فعمل اول الحمل بشارة وفرح فليس بمرض (وقال) فلما تمها (جاءت جلا خفيها) هو النطفة (فقر به) ذهبت وجاءت لحفمه (فلما انعمت) بكبر الولد في بطنها واشد فاقا ان يكون بهيمة (دعوا) أي آدم وحواء (الله بهما لئن آتيتنا) ولدا (صالحا) سويا (لنكونن من الشاكرين) لك عليه فسمى اول الحمل خفيها وآخره ثقيل (قال والمرأة الحامل اذا انزلت لم يجز لها قضاء الا في ثلثها فاول الانعام ستة اشهر) وهي مبدأ الثقل الذي يصيرها كالمرضى (قال الله تبارك وتعالى في كتابه والوالدان يرضعن) أي يرضعن (اولادهم) حولين عامين (كاملين) صدقة مؤكدة (وقال وحمله وفصاله) من الرضاع (ثلاثون شهرا) ستة فأقل مدة الحمل والباقي اكثر مدة الرضاع (فاذا مضت للعامل ستة اشهر من يوم جلت لم يجز لها قضاء) حكم (في ماله الا في الثلث) الى ان تضع (والرجل يحضر القتال اذا زحف في الصف للقتال لم يجز له ان يرضي في ماله شيئا الا في الثلث وانه بمنزلة الحامل) لستة اشهر (والمرضى الخوف عليه) الموت (ما كان بتلك الحال) أي مدة كونه بها

(الوصية للوارث والحبيزة)*

(سمعت مالكا يقول في هذه الآية انها منسوخة قول) بالجر بدل والرفع أي وهي قول (الله تبارك وتعالى) كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت (ان تتركوا خيرا) أي مالا (الوصية) مرفوع نائب فاعل يكتب ومعلق إذا ان كانت ظهيرة ودالا على جوابها ان كانت شرطية وجواب إن فليوص (للموالدين الاقربين) بالمعروف حق على المقتضى (استقاما نزل من قبة القرائض) لانه شعر بانه لا يصح

فلما لم يكن محجوباً عنه لم يلزمهم اذ هم اذ لو شاء الملك من اوصى له في الحال بلا استئذان (وانما يكون استئذانه ورثته جائزاً على الورثة اذا اذناؤه حين يحجب عنه ماله) بسبب المرض القوي (ولا يجوز له شيء الا في شيء من حق ماله منه فذلك حين يحوز عليهم امرهم وما اذناؤه به) لا يكونه بعد جريان سبب فائس من اسقاط الشيء قبل وجوبه بلا سبب (فان سأل) المريض (بعض ورثته ان يهب له ميراثه حين تحضره الوفاة) أي اسماها (فيقول ثم لا ينعى فيه المالك شيئاً فانه رد) مردود (على من وهبه) الا ان يقول له الميت ولان له ميراثه ضعيف فراجحت ان تهب له ميراثك فاعطاء اياه فان ذلك حائز اذ اسمها الميت له) لانها هبة قبله (وان وهب له ميراثه ثم انفذ المالك بعضه وبقي بعض فهو) أي بعض الشيء (رد على الميراث وهب يرجع اليه ما بقي بعد وفاة الذي اعطيه ماله ويم اوصى بوصية فذكرانه كن قد اعطى بعض ورثته شيئاً فقبضه) المعطى بالفتح (وأبى الورثة ان يحبروا ذلك فان ذلك يرجع في الورثة ميراثاً على كتاب الله تعالى لان الميت لم يرد ان ينعى شيء من ذلك في ملكه) لذلك (لا يخاص أهل الوصايا في شيء من ذلك)

(ما حاشي لمؤث من الرجال ومن أحق بالولد)*

سواء بالتعريف بالمؤث على انه المراد بالخنث في حديث الباب وهو كما في التمهيد من لا ارب له في النساء ولا يمدى الى شيء من امورهن فيجوز دخوله عليهن فان فهم معانين منع دخوله كما منع الخنث المذكور في الحديث لانه حينئذ ليس ممن قال الله تعالى فيهم غير اولى الاربعه من الرجال وقد اختلف في معناه ختلافاً منقاراً بمعناه يجمعه انه من لا فهم له ولا همة تنبه بها الى امر النساء ولا يشبههن ولا يستطيع عشايتن وليس الخنث الذي يعرف فيه العاشية خاصة وانما هو شدة التأنيث في الخلقه حتى يشبه امرأة في الدين والكلام والنظر والجمعة والفعل والعقل سواء كانت فيه عاهة العاشية أم لا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) هكذا رواه الجمهور مرسل لا ورواه سعيد بن أبي مرثمة عن مالك عن هشام عن أبيه عن سلمة أخرجه ابن عبد البر قال انساب ما في الموطأ ولا يسمعه عروة عن أبي سلمة وانما رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن سلمة وأبو معاوية عن هشام ثم أخرجه من طريقين ورواية ابن عينة عند البخاري في المغازي ورواية أبي معاوية عند مسلم في الاستئذان وله طرق عديدة في الصحيحين غيرهما كلها عن هشام عن أبيه عن زيد بن عيسى عن أبيه عن سلمة (ان مخرجا) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة والنون في الاشارة وكسرهما أفصح آخرة مثله وهو من فيه انحناء أي تكسر ولين كالنساء وهو المعروف عندنا وم بالمؤث واسمه هيت كما قال ابن جرير عند البخاري وأخرجه ابن حبان عن عائشة بكسر الهاء كون التسمية ثم فوقية وقيل بفتح الهاء وضبطه ابن درستويه بكسر الهاء وسكون النون وموحدة عم ان ما سواه تهيف قال والخبز الاحق وذكر ابن اسحاق ان اسمه ماتع فوقية وقيل بنون ان ماتع لقب هيت أو عكسه أو هما اثنان خلاف وقيل اسمه انه بفتح الهمزة وشدة النون ورجح في الفتح اسمه هيت (كان عند أم سلمة) هند بنت أبي امية المغيرة المخزومي (روح النبي صلى الله عليه وسلم) رج أبو يعلى وغيره عن الزهري عن عروة عن عائشة ان هيتا كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يمدونه من غير اولى الاربعه (فقال لعبد الله بن أبي امية) المخزومي أخي أم سلمة لا يهت عاتكة عاتكة صلى الله عليه وسلم وسلم النبي صلى الله عليه وسلم ذاهب الى فتح مكة فشهد به دحينا والطائف فاستشهد به باسمه وكان هيت مولى فقال له (ورسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يسمع يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف غداً زاد أبو اسامة عن هشام عند البخاري وهو حاضراً في يومئذ (فان ذلك على أبيه عيلان) بفتح العين المعجمة وسكون الخاء ابن سلمة

الطائف ذراعه. يكمايسة عملان فاهما قبل بأربع وندبر بثمان فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال لا تدحوا يومه. يوت. كوعند ابن اسحاق انه قال لما لد بن الوليد ان فحقت الطائف فلا تفتاس منك
 بادية. ع. ل. ن. فانه. تقبل بأربع وندبر بثمان فقال صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا منه الا ارى
 من حيث يعض الي سمع ثم قال المسألة لا يدخل علمكم فحجب عن بينه صلى الله عليه وسلم وطريق
 الجمع انه حص كلاً من سبعة عبد الله بن أبي أمية وخالد وعد الرجن بن الصديق عليها ووصفها لهم بتلك
 الخماس فسمعه المصطفى لما أخبر سده ران الصديق وبلغه لما أخبر خالد قال ابن الكلبي ولم يزل هت
 بالكر لذي في اليه حتى ولي أبو بكر فبكر فكام فيه وأبى رده فلما ولي عمر كلف فيه فأبى ثم كلف فيه بعد وفيل
 انه كم. صعب واحتج فأذن له يد حل كل جمعة يسأل ويرجع الى مكانه ونحوه. لما مر من حديث سعد
 وذكرا بن وهب في جامعه عن سمع أبا معشر قال أخبره صلى الله عليه وسلم فقرب الى ع. يرجبل بالمدينة
 عند روى الجماعة فسمع به ناس من الصحابة فقالوا انه يموت حوفاً فأذن له أن يدخل كل جمعة يستمع
 ثم لحق بمكة فميرى هناك حتى مات ويحتمل الجمع بينهما أن الاصل الاذن في دخوله كل جمعة ووقع
 منه صلى الله عليه وسلم بشيعة الصحابة ثم لما توفي كلف أبو بكر ثم عمر في رده الى المدينة رأساً نظر ان
 تكلم اني أن نزر به بالنفي قد استوفى بتلك المدة فامتنع العمران من ذلك لانهم لم يريا نقض فعل المصطفى
 وأهل عمر راد في معه. في عن يوم الجمعة اقطع طمع من أراد ادخاله رأساً الى ان وصف له حاله فأذن له
 في الدخول يومها فنسب اليه لذلك وان كان اصليه منه صلى الله عليه وسلم (مالك عن يحيى بن
 سعيد) الانصاري (انه قال سمعت القاسم بن محمد) بن أبي بكر (يقول كانت عد عمر بن الخطاب
 امرأة من الانصار) هي جميلة بفتح الجيم وكسر الميم بنت ثابت بن ابي الاقلح بالقاف واللام والمهملة
 الانصارية اخت عاصم كان اسمها عاصية فسمهاها النبي صلى الله عليه وسلم جميلة تزوجها عمر سنة سبع
 (فولدت له عاصم بن عمر بن الخطاب) ولدت في الحياة النبوية ومات صلى الله عليه وسلم وله ستائر قاله كله
 في الاستيعاب وقال أبو جند العسكري ولدت في السادسة فعليه يكون عمر تزوج امه قبل ذلك وذكرا الزبير
 ابن بكار ان عمر تزوجه وابعق عليه شهرا ثم قال حسبك وكان من أحسن الناس خلقا قال ابن سيرين
 عن رجل حدثه ما رأت احدا الا ولابد ان يتكلم ببعض ما لا يريد الا عاصم بن عمر وقال اخوه عبد الله
 ابا واخي عاصم لا يغتاب الناس وكان طويلا جسيما حتى ان ذراعه يزيد على نحو شبرين وهو جند عمر بن
 عبد العزيز لانه ثم انه فارقها) فترجوها يزيد بن جارية بالجميم فولدت له عبد الرحمن (فجاء عمر قباه)
 بضم القاف والمدمك (فوجد ابنه عاصم يلعب بفناء المسجد) أي مسجد قباء وهو ابن أربع سنين
 كما عند ابن عبد البر وفي تاريخ البخاري ابن ست سنين (فأخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة
 فأدركته جدة الغلام) لانه الشموس بفتح الشين المعجمة وضم الميم وسكون الواو وسين مهملة بنت ابي
 عاصم صبي الانصارية من بني عمرو بن عوف من اول من بايع النبي صلى الله عليه وسلم من نساء
 الانصار هي وبنتها (فنازعه اباه) طلبت اخذه منه فامتنع (حتى أتيا أبا بكر الصديق)
 وهو خليفة (فقال عمر ابني) فأنا أحق به (وقالت المرأة ابني) فأنا أحق به لان النساء أعلم بمصالح
 الصبيان من الرجال (فقال أبو بكر الصديق خل بيننا وبينه فراجع عمر الكلام) وخلي بينهما
 اقباد الحق ومات عاصم بالريضة سنة سبعين عند الواقدي ومن تبعه وقبل سنة ثلاث وسبعين (مالك
 وهذا الامر الذي أخذ به في ذلك) وهو أن المجدة للام مقدمة في الحضرة على الاب

عبد الرحمن بن عطية (بن دلاف) بفتح الدال مضبوط في النسخ الصحيحة وضبطه بعضهم بضمها
وأخوه (المرني) نسبة إلى مزينة المدني وقد سقط عطية من نسبه كما هنا روى عن أبيه وعن أبي
إمامة في خروج الدابة وعنه مالك وعبد الله العمري وعبد العزيز بن أبي سلمة وقرش بن حسان وغيرهم
ونكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وكفي برواية مالك عنه توثيقا (عن أبيه) هكذا البعض الرواة
ومعصم لم يقل عن أبيه والصواب إثباته قاله ابن المحدث وقد وصله الدارقطني وابن أبي شبة من طريق
عبد الله بن عمر عن ابن دلاف عن أبيه عن بلال بن الحارث عن عمر (ان رجلا) هو الأسيفع (من
جهينة) بضم الجيم وفتح الهاء قبيلة من قضاة (كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل) جمع راحلة
الناقة الصالحة للرحل (فعلى) بضم التحتية واسكان المعجمة يزيد (بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج
فأفلس) افتقر وقل ماله (فرفع امره إلى عمر بن الخطاب فقال) وفي رواية عبد الرزاق فدار عليه دين
حتى أقاس فقام عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال لا يفرنكم صيام رجل ولا صلاته ولكن انظروا
إن صدقنا إذا حدث وإلى أمته إذا أوثقن وإلى ورعه إذا استغنى ثم قال (أما بعد أيها الناس فإن الأسيفع)
بضم الهمزة وفتح المهملة وباء لعاء مصغر الجهني أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (أسيفع جهينة رضي
من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج) وذلك ليس بدين ولا أمانة والمعنى بذلك ذمته تحذير الغيرة
وزجره (ألا) بالفتح والتخفيف (وإنه قد دان) اشترى إلى أجل مسمى (معرضا) عن قضائه قال الهروي
أي اشترى بدين ولم يتم بتضائه (فأصبح قد رين به) بكسر الراء وتحتية ساكنة ونون قال الهروي يعني
احاط بماله الدين (فإن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة نقسم ماله بينهم) أي بين غرمائه (وأيامكم
والدين) أي احذروهم (فإن أولهم) أي خزن (وأخزه حرب) بفتح الراء وسكونها اخذ مال الإنسان
وتركه لا شيء له * فائدة * أخرج الخطيب البغدادي في كتابه تاليف التلخيص عن ابن عمر قال تخرج الدابة
من جبل جبار في أيام التشريق والناس يبنون قال فلذلك جاء سابق الحاج يخبر بسلامة الناس
قال السيوطي هذا أصل لقوم المشرق من مكة يوم العيد وحقه أن لا يخرج إلا بعد أيام التشريق
أمكن خروج ابن مردويه في تفسيره عن حذيفة بن أسيد أراه رفعه قال تخرج الدابة من أعظم المساجد
حرة فبينما هم قعود تروا الأرض فيبينهاهم كذلك إذ تصدعت قال ابن عينة تخرج حين يسير الإمام
من جمع وانما جعل سابق الحاج ليخبر الناس أن الدابة لم تخرج فهذا يقتضي أن خروج المشر يوم
العيد واقع موقعه

* (ما جاء فيما أفسد العبيد أو جرحوا) *

(مالك السنة عندنا في جنابة العبيد أن كل ما أصاب العبد من جرح) بالضم مصدر (جرح) بالفتح فعل
(به) إنسانا أو شئ اختلصه (أخذته بخفية) (أو حريسة) فعيلة بمعنى مفعولة أي محروسة (أحترسها)
سرقها وحريسة الجبل الشاة يدركها الليل قبل رجوعها إلى مأواها فتسرق من الجبل فلا قطع فيها لأن
الجبل ليس بحرز (أو ثمر معلق جذه) قطعه (أو أفسده) وإن لم يجده (أو سرقه سرقها لا قطع عليه فيها)
لقد شرطه (أن ذلك في رقبة العبد لا تعدو ذلك الرقبة قل ذلك أو أكثر) عن قيمة رقبته (فإن شاء سيده
أن يعطي قيمة ما أخذ غلامه أو أفسد أو عقل) أي دية (ما جرح أعطاه وأمسك غلامه وإن شاء ابن سيده
أسلمه وليس عليه شيء غير ذلك فسيده في ذلك بالخيار) بين فدائه وأسلامه

* (ما يجوز من القتل) *

[illegible]

وهو ثبت من سعيان وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلقط يقوم عليه قيمة عدل وهو الصواب والتقصيد بقوله
يخرج ما ترك له مال لا يساع قيمة المص بظاهره انه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا لكن
الاصح عندنا في فعية وهو مذهب مالك انه يسرى الى العذر الذي هو موسر به تعبدنا للمعتق بحسب
الملك فانه قد (فأعطى) بالمال المتاعل (شركاه) بالنصب هكذا رواه الاكثر وله من مائة
أعطى للجهول ورفع شركاؤه (حصصهم) في قيمة حصصهم فان كان الشريك واحدا أعطاه جميع الباقي
انفقا ولو كان أكثر تركايس ثلاثة فأعطى أحدهم حصصه وهي الثلث والثاني حصصته وهي السدس ففي
تقوم نصيب صاحب النصف بالسوية للبوايه في الاتفاق ولانه لو انفرد لقوم عليه فلنصيبه أو أكثر
أقوم على در النقص ولان المجهول على الثاني وهو المشهور ومذهب المدونة قال القرطبي وظاهره انه
تقوم كاه لا يعتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على ان بعضه حر والاقل أصح لان سبب التقوم
حده المعتق بتدريسه نصيب شركه فيقوم على ما كان عليه يوم المجنابة كالحكم في سائر المجانيات
المقومة قال عياض ولان المعتق كان قادرا على ان يدعو شركه ليبيع جميعه فيحصل له نصف جميع
التمس فلما عدهد عنه ما منه منه (وعتق) بفتح العين (عليه العبد) بعد إعطاء القيمة على طاهره
فلو اعتق الشريك قبل ان يخذ النجدة بعد عتقه على المشهور (والا) أي وان لم يكن له مال (فقد عتق منه
ما عتق) بفتح العين في القول ويجوز الفتح والضم في الثاني كذا قال الدرروردي ورده ابن التين بأنه لم يقله
غيره وإنما نقل عتق بالفتح واعتق بضم المهملة ولا يعرف عتق بضم أوله لان الفعل لازم غير متعذر اه
ثم قد ناس لغضه صلى الله عليه وسلم لم فانه لم يحتجب عن مالك في وصلها وكذا عن عبيد الله بن عمر
وان اختلف عليه في اثباتها وحذفها وزعم ابن ضاح وجاعا عده بدرج من قول نافع تعلم قاعا
في البخاري عن أيوب قال باوع والافقد عتق منه ما عتق قال أيوب لا أدري اثنى قاله نافع أو شئ
في الحديث قال الحافظ هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هي سبب فوعة
أو مدرجة فمقطوعة وقد رواه عمدة الوهاب عن أيوب فقال ور بما قال وان لم يكن له مال فقد
عتق منه ما عتق ور بما ية له واكثر طعن انه شئ يقوله نافع من قبله أخرجه النسائي ووافق أيوب
على الشك يحيى بن سعيد عن نافع عند مسلم والنسائي ورواهما من وجه آخر عن يحيى فجزم انها عن نافع
أدرجهما وجزم مسلم بأن أيوب ويحيى شكوا والذين أثبتوها حفاظ فلم يحتجوا عن مالك في وصلها ولا عن
عبيد الله بن عمر وان اختلفا في اثباتها وحذفها فثبتها عنه كثيرون ولم يذكرها آخرون
أي والمجبة فيمن ذكر لا فيمن ترك وأثبتها أيضا جابر بن حازم عند البخاري واسماعيل بن أمية عند
الدارقطني ورجح الأئمة رواية من أثبتها مرفوعة قال الشافعي لا احب عالما بالحديث يشك في ان
مالككا حفظ الحديث نافع من أيوب لانه كان ألزم له منه حتى ولو استويا فشك أحدهما في شئ لم يشك
فيه صاحبه كانت المجبة مع من لم يشك ويؤيده قول عثمان الدارمي قلت لابن معين مالك في نافع أحب
اليك أو أيوب قال مالك اه وتضمن الحديث انه لا بد من نفوذ عتق نصيب المعتق قال عياض ولا خلاف
فيه بين فقهاء الامصار الا ما روى عن ربيعة من ابصاله موسرا ومعسرا وهو قول لا اصل له قال القرطبي
وكانه راعى حق الشريك لما يدخل عليه من الضرر بحرية الشقص وهو قياس فاسد الوضع لانه في محل
النص ثم يلزمه ان يبطل حكم الحديث أصلا لانه مخالف للقياس لما فيه من اخراج ملك الانسان جيرا
عليه وقال الحافظ كان ربيعة لم يثبت عنده الحديث قال وفيه حجة على قول ابن سيرين يعتق كله
ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال تصرجه بالتقوم على المعتق وعلى قول أبي حنيفة يخرج الشريك
من ان يقوم نصيبه أو يستعنى العتق في بيت الشريك وقال انه لم يسبق الى ذلك ولا فقه أحد حتى

ابطل الاستدعاء لانه لو كان مشروعا ليجز من كل واحد منهم م عتق ثلثه وأمره بالاستدعاء في قيمة قيمة
لورثته ليت وأجاب من ابتسه بأنهم وافقه عين فيجوز مل منها قبل مشروعية الاستدعاء وبما جحد في ثلث
مشروع لأني هـ ذه الدوره وهي ما استحق جميع ما ليس له سابقه (قال مالك بمعنى انه يمكن له ان يث
يرحل مال سيرهم) ومعنى قولهم ان الماتعة صحيح وهو رواه مسلم والود وفي حديث عمران بن زريق (مالك عن
ربيعه بن أبي عبد الرحمن ان رجلا في اماره أبا ر) صحيح ثم مرة والموحدة في ألف وصور (ابن عمر بن
عن علي بن أبي حمزة) (اعتق ربيعة في كلهم ولم يكر له من سيرهم) وهو مرسل بن عثمان بن عيسى بن علق
هـ مع ان لا اثباتهم) (أد فرج) (على أيهم يترجح سهم الميت فيتمتعون بوقع سهمه على أحد المات
فعتق الثالث الذي وقع سهمه) (ورق لثلاث عملان في الحديث وفائدة ذكره الاستدعاء مع ان الحجية
بان اتدال العمل به فلا تصرف احتمال نسبه

• (مال' امداد' تحقق) •

مالك عن ابن شهاب انه سمعه يقول قلت لابي عبد الله (ع) ما معنى العتق
 وكسر الهمزة في قوله تعالى ان كان فيه همة لتعتقه (بمعناه) الا ان يسهل عليه
 قبل ان يعتقه قال ابو عمر قالوا انكر احدنا ان يسهل عليه ما يسهل من امره
 وابتدل من هذه الاشياء بغيره (ان لم يسهل عليه ما يسهل من امره) انما هو ان يسهل
 اذا كتب بعهده ما هو عليه من امره وانه لا يسهل عليه ما يسهل من امره
 هو عهد الولاء ذم ذلك (ان لم يسهل عليه ما يسهل من امره) انما هو ان يسهل
 انما اولادهم بمخرجه رفقهم) اي ذمهم (المسوعين) امروهم لان السنة التي لا اختلاف فيها
 ان العبد اذا عتق بعهده ما هو عليه من امره وانه لا يسهل عليه ما يسهل من امره
 الاولاد ذوات كالاتاء فلا بد من حصول في الكفاية ولا العتق لا ياتى (ومما يسهل ذلك ان يسهل
 والمكاتب اذا افساقتهم امروهم وامهات اولادهم او تؤخذ اولادهم لانهم ليسوا بآباء اولادهم
 بل لآبائهم) (ومما يسهل ذلك ان يسهل عليه ما يسهل من امره) انما هو ان يسهل
 في ماله) بل هو لغيره (ومما يسهل ذلك ان يسهل عليه ما يسهل من امره) انما هو ان يسهل
 ولي يؤخذ ولده (ولو كان كفاية لا تؤخذ اصل ابنته ما رآه احدنا بالسر بانه يسهل على من يسهل
 مرفوعا عن اعنق عبد الله العبد له لان يسهل عليه ما يسهل من امره وسبق في البيع حديث ان ماله للمشتري
 الا ان يشترطه المشتري وقرى أصحابنا بان الاصل ان العبد لا يملك ما كانا مالكا لما كان العتق
 صورة احسان اليه ناسب ذلك ان لا نرفع منه ما يسهل عليه من امره ولا الا حسان ومن ثم شرع المكاتبه
 وساعه ان يكتب ويؤذى الى سيده ولو لان له نسله على ما يسهل في العتق ما عني عنه ذلك شيئا

• (عتق أمهات الأولاد وجامع النساء في العتاقة) •

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن أباه (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (قال أيماء وليدة) أي أمة (ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يوزنها) أي أنها لا تورث بعد موته (وهو يستمتع بها) بالوطء ومقدّماته والخدمة القليلة (فإذا ماتت فهي حرة) والحرّة من رأس المال وهذا قال عثمان وأكثر التابعين والأئمة الأربعة وجهه والفقهاء لأن عمر لما نهى عنه فأنتهوا وصاروا جماعة فلا عبرة ببدور الخلف بعد ذلك ولا تبعين معرفة سند الإجماع وقد تعلق الأئمة بأحاديث أصحابها حديث أبي سعيد أنهم قالوا يا أبا نضيب يا أبا نضيب الايمان فكيف ترى في العزل هذا القطع العاري في البيع

على ورثته في ذلك ضرر) لانه لم ينفذ حقه وهو الثالث وحاصله تخصيص التكميل في الحديث بحياة المعتق لانه من اولى ما ينفذ به بعد موته اما ان اوصى بعق البعوض فلا يكمل للتوجيه الوجهية الذي قاله (ووافق رجل ثلث عبده وهو مريض فمات عتقه اذ عتق عليه كاه في ثلثه وذلك انه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبده) أي يوصى بعتقه (بعد موته لان الذي يعتق ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه) لان له الرجوع في الوصية (ولم ينفذ عتقه وان العبد الذي يث سيدة عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كاه ان عاش) أي صح من مرضه دون نظر لثالث (وان مات اعتق عليه في ثلثه وذلك ان امر الميت جائز في ثلثه كما ان امر الحي جائز في ماله كاه) لعدم الحجر عليه

(الشرط في العتق)*

(مالك من اعتق عبدا له فبث عتقه) أي نجزه (حتى تجوز شهادته وتتم حرمته ويثبت ميراثه فلا يسببه ان يشترط عليه مثل ما يشترط على عبده من مال او خدمة ولا يحمل عليه شيئا من ارق) أي لا يجبره على شيء من أحكامه (لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق) باجرا او معلقا على شيء وجد عند الجمهور (شركا) أي شقصا أي نصيبا له (في عبد) أي رقيق ذكرا أو أنثى (قوم) بالبناء للمفعول (قيمة العدل) فلا يزداد على قيمته ولا ينقص (فأعطى شركاءه حصصهم) أي قيمتها (وعتق عليه) العبد بعد الاعطاء بالحدكم على اصح الرواية من عن الامام كما يدل عليه لفظ قوم وظاهره العموم في كل من اعتق ولكنه مخصوص باتفاق فلا يصح من مجنون ولا مجبور عليه بعه وفي المجبور عليه بغلس والعبد والمريض مرض الموت والكافر تغاصيل بحسب ما يظهر لهم من ادلة التخصيص ونحو بقوله اعتق ما اذا اعتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقراءة فلا سرية عند الجمهور وعن احمد رواية بالسراية (قال مالك فهو اذا كان له العبد دخالسا) أي لا شريك له فيه (احق باسائه كمال عاقبته) اذا عتق بعضه (ولا يخطأها بشيء من رزق) لانه اذا رزقه تركه له بدفع قيمته لشركائه وأولى اذا كان له كاه واعتق بعضه

(من اعتق رقيقا لا يملك ما لا غيرهم)*

(مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري (وعن غير واحد) كلهم) عن الحسن بن ابي الحسن البصري (واسم ابيه يسار) بفتح السين ومهملة الانصاري مولاهم ائمة الفقه الفاضل المشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس قال البرادعي بن بروي عن جماعة لم يسمع منهم فيمتحور ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا او خطبوا وبالبرصرة مات سنة ثمان وعشرين وثمان مائة وقد قارب التسعين (وعن محمد بن سيرين) الانصاري أبي بكر ابن ابي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير التذركا لا يرى الرواية بالمعنى ومات سنة ثمان وعشرين وثمان مائة عام موت الحسن وهما نابعيان فهو مرسل وصله النساى من طريق قتادة وجدة الطويل وسماك بن حرب ثلاثتهم عن الحسن بن عمران بن حصين وابن عبد البر بن طريق يزيد بن ابراهيم عن الحسن وابن سيرين عن عمران ومسلم من طريق هشام بن حسان وأبو داود من طريق أيوب ويحيى بن عتيق ثلاثتهم عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين (ان رجلا) من الانصار كان في مسلم وأبي داود (في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق عبدا له ستة عند موته) زاد في رواية لمسلم وأبي داود ولم يكن له مال غيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قولاشديد او فسر في رواية اخرى وهي لو علمت ذلك ما صلبت عليه فدعاهم (فأسهم) أي أقرع (رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبد) وسلم فظاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم ثلاثا ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق اربعة وبه اصح من

[illegible]

قال أبيه في ذلك لولا ان الاسدي لا يمنع من تقبل المالك ثم يكن له من اجل محبة الاثمان فائدة وحديث
 سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله وأمة رواء البخاري عن عمرو بن الحارث وابن حبان عن
 عائشة ورواه عن مارية أم ولده إبراهيم بن عبد الله فلا يخرج عن وصف الرق لما صح قوله لم يترك أمة
 وحديثه في ربيعة بخلاف الأصل والمستقل فلا يثبت اليه ووردت أحداث أخر ضعيفة ولا يعارضها
 حديث حاكم في نفع سرار بن القهات المرواني في حديثه صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً أخرجه
 تذاق في الرق وفي الخطب بالاقهات الاولاد على عبد الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمرهم ما
 فاتهم الا أنهم لم يمتوا راجعاً ولا عبرة بدور الخلفاء بعده كما مر مع علم سند الاجماع (مالك انه
 باعه) مما يذمه عبد الرزاق وغيره من وجده (ان عمرو بن الخطاب أمة وأمة) (قد ضربه باسمها
 في الرق) (أوصى بها) أي بالمسار شك الروي ولعبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن أبي فلاة قال أمة سفيان
 بن الأسود عن أبيه عن علي بن مغيرة فاحترق عجزها فماتت عمر (أمة) أي حكم عمر بدنتها
 لوقوع الحكم بالعتق بالعتق منه صلى الله عليه وسلم في قصة سند مع عبد الله بن سلامة المجداني أخرجه
 أحمد بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حذافه ان زبناج أبا رويح وجد علما مع حارية له فجذع انفه وجبه
 فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال زبناج ما جئت على هذا فذكره فقال لعبد الله
 فماتت حذافه رويح بن عبد الله بن مغيرة وروى عن عبد الله بن سلامة المجداني فذكره وروى ابن ماجه ان قصه
 عن زبناج نفسه بسند ضعيف (قال مالك الامر عندنا لا تجوز عتاقه رجل وعياه دين يخطبها له) أي
 يستعرقه (وانه لا تجوز عتاقه الغلام) الصبي ولو راق (حتى يحتمل) أي ينزل في المنام (أو حتى يبلغ مبلغ
 الحتم) بأن يبلغ بغير الاحتلام كالمسلم لأن من الرجال من لا يحتمل (وانه لا تجوز عتاقه المولى عياه في ماله)
 وان يبلغ الحتم (حتى يلى ماله) برشده وفك الخراج

(ما يجوز من العتق في الرقاب الواحدة)

(مالك عن هلال بن أسامة) نسب الى جده وهو أسامة بن أبي هلال بن أبي ميمونة يعرف بوجه
 بكنته ودهوم الشهر العام مولى لاهم الذي مات سنة بضع عشرة ومائة لما لاك عنه هذا الحديث الواحد
 (عن عطاء بن يسار) بختبة ومعه خفيفة (عن عمرو بن الحكم) قال ابن عبد البر كذا قال مالك وهو روم
 عند جميع علماء الحديث وليس في الكتاب عمرو بن الحكم وإنما هو معاوية بن الحكم كما قال كل من روى
 هذا الحديث عن هلال أو غيره ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه هذا معروف وأما عمرو بن
 الحكم فتابعي انصاري مدني معروف يعني فلا يصح (انه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقات يارسول الله ان لي جارية لم تسم) كانت تسمى غمالي زادني رواية في ناحية احد (فجئتها وقد
 قدت) فعل ماض ناؤه مضموه أو ساكنة كضبطه في نسخ صحيحة (شاة من الغنم) وفي نسخة صحيحة
 وقد قدت منها شاة (فسألتها فقالت اكلي الذئب فاسفت عليا) أي غضبت (وكنيت من بني
 آدم) زادني رواية آسف كما بأسفون تقديم اعذره في قوله (فلطمت وجهها) ضربتها عليه بيضاء كفي
 (وعلى رقبة فأعتقها) بهمة الاستفهام وفاء فهمزة مضموه وفي رواية عند أبي عمر من وجه آخر
 فسكت كتابها كذا ثم انصرفت الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فعظم على فقالت هلا عتقها قال اتيتني
 بها فجئت بها اليه (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فقالت في السماء) قال ابن
 عبد البر هو على حديثه تعالى أمنت من في السماء اليه بعد الكلام الطيب وقال الساجي لعلها تريد
 وضعه بالعتق وبذلك يوصف من كان شأنه الملو قال مالك كان فلان في السماء يعني علوه في رفقته وشرفه

قريباً لكن بعض ان تصدق عنها نعم في رواية النسائي من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان سعدا قال أفبجزى عنها ان استحق منها قال اعني
عن أمك فتدوج العنق عن الميت في قصة سعد من غير طريق مالك ايضا لا كنيوه معه قول في عمر
لا يكذبوا حياءا من حدث ما لك هراوا أكثر الاحاديث في قصه سعد ما هي في السند وفيه وكل منهم
جاء عن الميت اجتماعا والولا للعتق عنه عند مالك وأصحابه ولم أعني عن الناعمي وأصحابه وقول
الذكوفيون ان كان بأمر الميت وتولاه والافله متفق قال اعني بن عبد البر وحديث في أصل سماع في
مخضه ان محمد بن أحمد بن قاسم حدثهم ان ابن قال عن سعد بن عباد قتل يارسول الله والمدي كانت
تصدق من مالي ويعتق من مالي حياتهم فاقد ماتت ارايت ان تصدقت عنها أو اعتقت عنها انرحوها
شيء قال نعم قال يارسول الله دلي على صدقة قال اسق الماء قال فارالت جراسه بالمدينة (مالك
عن يحيى بن سعيد) الاصباري (انه قال توفي عبد الرحمن بن أبي بكر السديق) أسلم قبيل فتح مكة
وشهد الجيامة والنفوس ومات (في يوم يامه) فحاة في طريق مكة سنة ثلاث وخمسين وقيل بعده
(فأعتقت عنه) شعفه (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرقابا كثيرة) لانها روت قول
سعدا تصدق عنها فقال صلى الله عليه وسلم نعم كما مر والعنق من أفصل في الفروع الى سدرة رويته
أعني عن أمك فاعلمها سمعت ذلك (قال مالك وهذا أحب ما سمعت اني في ذلك) ومن أحسن ما روي
في العنق عن الميت ما أخرجه النسائي عن واثقه بن لا سقع قال كعب بن عبد الله بن أبي عبد الله عن واثقه بن لا
في غزوة تبوك فقتل صاحب الجاناب ومات فقال صلى الله عليه وسلم لم أعنقوا الله يعق الله كل عضو
منها عضوا منه من الشاة كره في التمهيد

(فصل عني ارقاب وعنق الزانية وابن زنا)

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يحيى والي مصعب
ومطرف وابن أبي اويس وروح بن عباد وأرسله الاكثر وكذا حدث به اسماعيل بن اسحاق عن
أبي مصعب مرسل وهو عن زبدي في موطن أبي مصعب عن عائشة ورواه أصحاب هشام عنه عن أبيه عن
أبي مرواح عن أبي درهال ابن الجارود ما علم أحدنا قال عن عائشة غير مالك وزعم قوم انه أرسله لمبايعه
ان غيره من أصحاب هشام يحلفون له في اسناده قاله ابن عبد البر في فتح الباري ذكره الاسماعيلي
نحو عشر بن نعسان ورواه عن هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر وحالف مالك فأرسله في المشهور عنه
ورواه يحيى اللبثي وطائفة فقات عائشة ورواه سعيد بن داود عن مالك عن هشام كرواية الجماعة قال
الدارقطني الزاوية المرسله عن مالك اصح والمحفوظ عن هشام كما قال الجماعة (ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن ارقاب ايها افضل في العنق والسائل أبو ذر كافي الصحابي عن هشام عن أبيه عن
أبي مرواح عن أبي ذر في حديث فيه قلت فأى الرقاب افضل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغلاها ثمتا) بالغين معجمة ومهملة روايتان قال ابن قرقول ومعناها متقارب ولمسلم من طريق حماد
ابن زيد عن هشام أكثرها ثمتا وهو بين المراد (وانفسها) بفتح الفاء أي أكثرها رغبة (عنداهلها)
لحبهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا خالصا وهو كقول تعالى ان تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون
قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد ان يعتق رقبة واحدة أمالو كان مع الشخص الف درهم مثلا فأراد
ان يشتريها رقبة فيعتقها فوجد رقبة لنفسه ورتين مفضولتين فالرقبتان افضل قال وهذا بخلاف
الخصية فالواحدة السميعة فيها افضل لان المطلوب هنا الرقبة وهناك طيب اللحم قال المحافظ والذي

خلف ذلك مختلف باختلاف الاشخاص فيه فلهذا اختلفت الروايات في العتق بالثمن والعتق بالمال

(مالك انه بلغه عن المعبري) بضم الموحدة وفتحها كيسان او ابنه سعيد (انه قال سئل ابو هريرة عن الرجل يكون عليه رقبة هل يعتق فيها ابن زبا فقال ابو هريرة نعم يحزبه ذلك) لان المدا على الايمان من غير نظر لنسب (مالك انه بلغه عن فضالة) بفتح الفاء واذا المجة (ابن عبيد) بضم العين بغير اضافة (الانصاري) الاوسي (وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واول مشاهده احدثهم نزل دمشق وولى قنائه ومات سنة ثمان وخمسين وقيل قبلها) انه سئل عن الرجل يكون عليه رقبة هل يجوز له ان يعتق ولد زبا فقال نعم ذلك يحزى عنه) ان كان مؤمنا في القتل نسا واجماعا وفي الظهار خلاف

(* ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة *)

(مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر سئل عن الرقبة الواجبة هل تشتري بشرط فقال لا) تشتري بشرط العتق (قال وذلك احسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يشتريها الذي يعتقها فيما وجب عليه بشرط على ان يعتقها لانه اذا فعل ذلك فليست برقبة تامة لانه) أي بائعها (يضع) يسقط (من ثمنها) أي بعضه (لذي يشتري من عتقها) تحصيل البعض الثواب (ولا بأس) أي يجوز (ان يشتري الرقبة في التطوع ويشترط ان يعتقها) اذ يجوز ان يشترك جماعة في شراء رقبة ويعتقوها تطوعا فواحد بشرط العتق اولى (قال مالك ان احسن ما سمع في الرقاب الواجبة انه لا يجوز ان يعتق فيها نصراني ولا يهودي) ولا غيرهما من الكفار بالاولى (ولا يعتق فيها مكاتب ولا مدبر ولا ام ولد ولا معتق الى ستمن) اي بعد ما لم يفهم من عقد الحرية فلم تكن محررة لما وجب والله تعالى يقول فتحترى رقبة (ولا اعبي) ولا نخوه من العيوب المقررة في الفروع (ولا بأس) اي يجوز (ان يعتق النصراني واليهودي والمجوسي تطوعا) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه (فاذا قيمت الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اخنتموهم فشدوا الوثاق) فاما ما بعد (اي بعد شد الوثاق) (واما فداء) بمال او اسرى مسلمين (فالن العتاقة) اي الاطلاق بلا شيء (واما الرقاب الواجبة التي ذكر الله في الكتاب) في كفارة الايمان والقتل والظهار (فانه لا يعتق فيها الا رقبة مؤمنة) لانه قيد بها في كفارة القتل فحمل المطلق على المقيد (وكذلك في إطعام المساكين في الكفارات لا ينبغي ان يطعم فيها الا المسلمون ولا يطعم فيها احد على غير دين الاسلام) من اي دين كان

(* عتق المحي عن الميت *)

(مالك عن عبد الرحمن بن عمرو بن (ابي عمرة) الانصاري المدني الثقة فنسبه الى جده روى عن القاسم وعن عمه عبد الرحمن بن ابي عمرة السابعي الكبير روى له رواية عن ابي سعيد وما ظنه سمع منه ولا ادركه وانما روى عن عمه عنه ويروى عنه مالك هذا الحديث الواحد وعبد الله بن خالد وابن ابي الموالى وغيرهم وجده ابو عمرة صحابي قاله ابن عبد البر (ان امه ارادت ان توصي ثم اخرت ذلك الى ان نصبح فهلكت) ماتت (وقد كانت همت بأن تعتق قال عبد الرحمن) ابنها (فقلت للقاسم بن محمد بن الصديق) (ايفعها ان اعتق عنها فقال القاسم) ينفعها (ان سعد بن عباد) سيد الخزرج (قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امي) عمرة بنت مسعود الخزرجية العجائية (هلكت) ماتت (يا ناعا تب معك في غزوة دومة الجندل سنة خمس) فهل ينفعها ان اعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زادت طائفة من الروايات اعتق عنها وهذا منقطع لان القاسم لم يلق سعدا لكن قصة سعد ماتت من وجوه كثيرة متصلة قاله ابو عمر قال القاسم روى عن عمه عائشة فقدر له عمرة عنها كذا

أى البخارى عن محصياها وهو منجى المعنى وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام عن عبد الله بن حريمة وغيره
فأعقبني من القن بصيغة الامراء كى الساب عن مالك وغيره عن هشام الا أن (فقال ان عائشة
ان أحب هبة) كسرنا كاف سوانك (ان أعدنا) أى الدرع أو (هم) معنا (عكس) (لها) (ديه
ان العد في الدراهم المعلومه النور) كفى عن النور وان المعاملة حينئذ كانت بالمال والى ورسمهم
ان اهل المدينة كانوا معامرين بالعد حتى قدم الى صلى الله عليه وسلم المدة فأمرهم بالنور وفيه نظر
لان قصة بريرة بعد الهجرة بخمسة عشر اسكرا يحفل ان قول عائشة ان أعدنا أى ادفعها للاحدة
المعد وبثيده قوتها في رواية عمرة الامة ان أصابهم بمذك صده واحدة (وكون) بالنصب عده على
أعدها (ولم تزل) بعد ان اعتقت (فوت) جواب الشرط قال الحافظ وظهره ان عائشة طيبه ان
يكون الولاء لها اذا بدت جميع مال المكاتبه ولم ينع ذلك اذ لو نفع اسكرا اليوم على عائشة بغيره او لا
اعتقه غيرها وقد رآه أبو اسامة روي كذا هاشم بن هشام بلفظ بل لا شك قال فقد بعده دولة ان اسدها
لهم سدة واحدة واعتقت ويكره لا تزل في فلب يعرف بذلك انها أرادت ان تشتريها بغيره ثم
تعتقها اذ العتق فرع لكون المكاتب ورواية اخرى عن عروة عنها فقال صلى الله عليه وسلم يبيع
قائني (فذهبت بريرة الى أهلها فباعتهم ذلك) لى قايه عائشة (فباعتها) أى عتقها ان يكون
الولاء لعائشة (فباعت من عند أهلها) الى عائشة (وروي ان صلى الله عليه وسلم جالس) عندها
(فباعت لعائشة من دعوتهم ذلك) كسرنا كاف لى قايه (فباعتها) الى عائشة (فباعتها) الى عائشة (فباعتها)
(لولا لهم) سبعة عشر لارث أى معنى النبى قال رخصه فى سريرة لقوله فان كيف جازى الله
الا كذا ولا يعال كره رأيت ان ردا فنت در أخرى فى بحرى ميرد لا ترى كيف يربل يربلون ان
بطفه وانور الله به رايى الله وكيف ارفع موقع ولا يربل الله الا ان يوره (سمع ذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم) من بريرة على سبيل الاجال (فباعتها) أى عائشة وفي رواية البخارى فتال ما شأن بريرة
(فأخبرته عائشة) به على سبيل التعديل ونسلم من رواية أى أسامة وابن خزيمة واللفظ لهم من رواية
حماد بن سلمه كلامه عن هشام فباعتني بريرة والى صلى الله عليه وسلم جالس فعالت لى فيما بينى
بينها ما رآها فقالت لاء الله ان رفعت صوتى وارتم سمع ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فباعتني
بأخبرته (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوها) أى اشترى منهم رواية البخارى عن ابره
عن عروة عن عائشة فقالت لى بريرة وهى مكاتبه قالت اشترى وأعتقني قلت نعم وهوله فى حديث
بن عمر النالى لهذا أرادت عائشة ان تشتري جارية فمعتقها (فاشترى) بصيغة امر المؤنث من الشرط
(لهم الولاء فاعمال الولاء ان أعتق) فميرباغما التى للحصر وهوائيات المحكم للذكور وروى عنه عماء
لولا ذلك لما لزم من اثبات الولاء لمعتق نعيمه عن غيره (ففعلت عائشة) الشراء والعتق قال ابن
ميد البروغى غيره كذا رواه اصحاب هشام واصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل صدور اذنه صلى الله
عليه وسلم فى البيع على شرط يفسد البيع وخداع البائعين وشرط ما لا يبيع ولا يحصل لهم ولذا انكر ذلك
محي بن اكرم وأشار الشافعى فى الام الى تضعيف رواية هشام المصرفة بالاشتراط لانفرادها دون
اصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وقال غيره ان هشام روى بالمعنى ما سمعه من أبيه وليس كما ظن
انبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه قال ابن خزيمة وكلام
محي بن اكرم غلطم اختلف فى التوجيه فزعم الطحاوى عن المزني عن الشافعى انه بلفظ واشترى بهيمة
الله عليه وسلم فباعتها فاعمال الولاء ان أعتق

ما يحصل من تنفع بعق أكثر عددا منه ورب محتاج إلى كثرة اللحم اتفرقه على المحاويج الذي يتفقون
 له أكثر مما يتفق هو يطيب اللحم فالضابط أن مهمما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج
 به مالك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أغلى غنما من المسلمة أفضل وحالقه أصبغ وغيره وقالوا
 المراد أغلى غنما من المسلمين أنهى وقال عياض لا خلاف في جواز عتق الكافر لكن الفضل التام انما هو
 في عتق المؤمن وعن مالك أن عتق الأغلى غنما أفضل وإن كان كافرا يعني لظاهر حديثه هذا قال وخالفه
 غيره وأحد من أصحابه وغيرهم وهو الأصح قال القرطبي محرمة المسلم ولما يحصل منه من المنافع الدينية
 كالشهادة والجهاد وغير ذلك ثم المرجح أن عتق الذكر أفضل كدلت عليه الأحاديث الصحيحة وفي الترمذي
 وصححه والنسائي فروعا أي امرئ مسلم أعقب امرأتين مسلمتين كانتا فدا ككاهن من النار عظمين منها
 بعظمه وأما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فدا ككاهن من النار فعمل عتق الذكركا مرأتين
 وهو رتبة المعنى أن منافع الذكر أفضل كالجهاد والشهادات والمحكم ولأن الطاعة منهم أوجه والرق
 فيهم أكثر حتى أن من الجوارى من لا يرغب في العتق وتضيع معه واحتج الآخرون بسراية الحرية
 فمن ناله لأنني كان الروح حرا أو عبدا واجب بأنه يقابله ما ذكر أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها
 وإن في عتق الذكر من المعاني العامة المذكورة ما لا يصلح للأنثى (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
 أنه اعتق رندرا وأمه) أي والدته التي زنته

* (مصير الولاء لمن اعتق) *

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن خالته عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم أنها قالت جاءت ببريرة) بفتح الموحدة وراعي بلا نقط بينهما تحتية بوزن فعيولة مشتقة من البربر
 وهو غير الأراك وقيل كأنها فعيولة من البر بمعنى مفعولة كبرورة أو بمعنى فاعلة كرحمة هكذا وجهه
 القرطبي قال المحافظون الأول أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم غير اسم جويرية وكان اسمها برة وقال
 لا تركوا نكاحكم فلو كانت ببريرة من البر لشاركتها في ذلك وكانت ببريرة لناس من الأنصار كما عند أبي نعيم
 وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع وقيل لا لابي أحمد بن حنبل وفيه نظر فإن
 زوجها ماغيث هو الذي كان مولى أبي أحمد وقيل لا لعقبه وفيه نظر أيضا لأن مولى عقبه سأل عائشة
 عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة ببريرة أخرجه ابن سعد وكانت ببريرة تخدم عائشة قبل أن تعتق
 كما في حديث الألف وعاشت إلى خلافة معاوية وتفرست في عبد الملك بن مروان أنه يلي الخلافة فبشرته
 بذلك ورواه عن عائشة كما قدمته (فقال أنى كانت أهلي) يعني ساداتها والأهل في الأصل الآل (على
 تسع أواق) بوزن جوار والاصل أوافي بشد الياء فحذفت إحدى الياءين تخفيفا والثانية على طريقة
 قاض (في كل عام أوقية) بضم الميم وهي أربعون درهما وهذا هو المشهور في الروايات ومثله في رواية
 ابن وهب عن يونس عن الزهري عن عروة عن مسلم ووقع في رواية علقها البخاري عن الليث عن يونس
 عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن ببريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمس أواق فحمت
 عليها في خمس سنين وجرم الاسماعيلي بأنها غلط ويمكن الجمع بأن التسع اصل والخمس كانت بقيت
 عليها به جرم القرطبي وغيره ويعكز عليه قوله في رواية قتبية عن الليث في الصحيحين ولم تكن أدت
 من كتابتها شيئا واجب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين بعائشة ثم جاءت وقديت عليها
 خمسة وأجاب القرطبي بأن الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأواق
 ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة عند البخاري فقال أهلها أن شئت أعطيت ما تبقى (فاعنيني)
 صبغنا من الموث من الأمانة ووقع عند بعض رواة البخاري فاعنيني صبغة الخبز الماضي من الأعيان

أبلغ في الكبرياء كرفي المعبرانيين وهو يؤيد إلى أن الأمر يعنى الإباحة كما تقدم (ثم قام رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الناس) خطيباً فحمد الله وأثنى عليه (بما هو أهله) (ثم قال أما بعد) أي بعد الحمد والثناء
وفيه التقييم في الخطبة وأبدى فيها ما يشدو للثناء وأما بعد (فها) بالعناء في جواب أما وفي رواية النبي
بإلقاء على القليل (بال) أي حال (رجل) وفيه حسن الأدب والمشرقة فلم يواجههم بالحطاب ولم يهرج
بأمرهم ولا به يؤخذ منه تقرير شرع عام لمالك كورين وغيرهم والسورة المذكورة وغيرها واحد بخلاف قصة
على في خطبته بذلت أي جهل وكانت خاصة بمقاطعة فالدعينا (يشترطون شروطاً يثبت في كتاب الله)
أي ليست في حكمهم وقضاؤه من كتابه أو سنة رسوله لأن الله لما أمر بتبائع حاراً يقال لما حكم به
حكم الله وقضاؤه وقد أخبرنا الولاء لمن أعتق ولا يعلم ذلك في نص الكتاب ولا دلالة قاله ابن عبد البر
ابن بطلان وإجماع الأمة وقال ابن حريجة أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لأن كل شرط لم ينطق به
القرآن باطل لأنه قد يشترط الكفيل فلا يطل الشرط ويشترط في الثمن شروط من أوصافه ونحوه
أو نحو ذلك فلا يطل وقال القرطبي أي ليس مذروعا في كتاب الله تأصيله ولا ولا تنصيصاً لا معنى هذا من
الأحكام ما يوجد تنصيصه في كتاب الله كأرضه ومنها ما يوجد تأصيله دون تنصيصه كالصلاة ومنها ما أصل
أصله لدلالة الكتاب على أصليته كزكاة والتمتع وكذلك القمار الصحيح فكل ما يقتبس من هذه
الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلاً (ما ك من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل)
جواب ما الموصولة المقضية لمعنى الشرط (والك ما بشرط) قال القرطبي وغيره خرج مخرج لكثير
لأن العموم في قوله ما كان الخ ذال على إطلاق جميع الشروط ولو زادت على ما شرطه حتى أن الشروط
الغير مشروعة باطلة وإن كثرت واستندت من الشروط المشروعة صحيحة وقال المازري الشروط ثلاثة
شرط يقتضيه العقد كالإتسليم والتصرف فلا خلاف في جوازه وزوجه وإن لم يشترط وشرط لا يقتضيه بل
هو مصلحة كره وحيل فهو جائز ولا يلزم إلا بشرط وشرط مافاض للعقد فهذا اضطرب فيه العلماء
والمشهور في المذهب بطلان العقد والشرط معاً المحدث من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد وما
في العقد من المجاهدة لأن الشرط وضعه مع له من الثمن وله حصته من المعاوضة فيجب إطلاق ما قاله
وهو مجهور وجهاته تؤدى إلى جهالة ما فيه ويجب منع الجميع وقيل يبطل الشرط خاصة (قضاء الله)
أي حكمه (أحق) بالاتباع من الشروط الخصالعة (وشرط الله) أي قوله فاحو نكم في الدين ومواليكم
وقوله وما آتاكم الرسول فخذوه الآية قاله الداودي قال عياض والظاهر عندى أنه قوله صلى الله عليه
وسلم إنما الولاء لمن أعتق وقوله مولى القوم منهم وقوله الولاء لهما كحكمة النسب (أوثق) أقوى بالاتباع
حدوده التي حدوها وأفعول فيها ليس على بابها إذ لا مشاركة بين الحق والباطل وقد جاء فعل لغير
للتفصيل كثير ويحتمل أن ذلك ورد على ما عتقوه من الجواز (وإنما الولاء لمن أعتق) إذ ذكر كان
أو أثنى واحداً أو جعلاً لأن من للعموم لا من أسلم على يديه ولا يخلف خلافاً للعنفية ولا للامتناع خلافه لا سماح
وفيه جواز المبيع غير المتكلف وإنما نهى عن مبيع الكهان وشبهه لتكافئه واشتماله على مطوى
الغيب وجواز كتابة الأمة كالعبد وكتابة المتروجة وإن لم يأتى الزوج وأنه ليس له منعها منها ولو كانت
تؤدى إلى فراقها كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحتها وإن أدى إلى بطلان
نكاحها وجواز سعي المكاتبه وسؤالها واكتسابها وتمكين السيد لها من ذلك ومحلها إذا علم حل كسبها
واللهي الوارد عن كسب الأمة مجبول على من لم يعرف حله أو على غيرها المكاتبه وإن لم يكن كاتب
أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط محضه خلافاً لمن شرطه وجواز السؤال لمن احتاج إليه من دين
أو غير ذلك وأنه يجوز تجهيل مال الكتابة والمساومة في البيع وغيره وتثديده صاحب السلعة فيه

رأس جبل الى بقعة يقطعها يتخذ منها فوسا

فأشترط فيها نفسه وهو مصمم * وألقى بأسباب له وتوكل

أى أظهر نفسه لما حاول ان يفعل انتهى فانكر غيره هذه الرواية بان الذى فى الام ومختصر المزنى وغيرهما
عن الشافعى عن مالك كرواية الجهور واشترطى بالفوقية وقيل ان اللام بمعنى على كقوله وان أسأتم فلها
قاله الشافعى والمزنى والنجاشى وغيرهم وقال ابن خزيمة انه لا يصح وقال النووى هو ضعيف لانه عليه
الصلاة والسلام انكر الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم يكرهه فان قيل انما انكر ارادة الاشتراط فى اول
الامر فاجواب ان ساق الحديث يأبى ذلك وضعفه ايضا ابن دقيق العيد بان اللام لا تدل بوضعها على
الاختصاص الشافعى بل على مطلق الاختصاص فلا بد فى حملها على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر
فى اشتراطى للاباحة على جهة التنبيه على انه لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء كانه قال اشترطى
اولا تشترطى ويؤيده قوله فى رواية عند البخارى اشتريها ودعيتهم يشترطون ماشاءوا وقيل كان صلى الله
عليه وسلم أعلم الناس بان اشتراط البائع الولاء باطل واشتهر ذلك بحجت لا يخفى على اهل بريرة فلما أرادوا
ان يشترطوا ما تقدم لهم علم بطلانه أطلق الامر مريدا التهديد على ما ل الحال كقوله تعالى وقل اعملوا
فسيرى الله عملكم ورسوله وكقول موسى القواما أنتم ملقون فليس ينفعكم فكأنه قيل اشترطى لهم
فسيرى الله انه لا ينفعهم ويؤيده انه وبختمهم فى خطبة بانهم يشترطون ما ليس فى كتاب الله مشيرا الى انه
سبق منه بيان حكم الله باطلاله اذ لو لم يقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم فى الخطبة لا بتوبيخ الفاعل
لانه كان باقيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذى ظاهره الامر بباطنه انتهى كقوله
اعملوا ما شئتم وقال الشافعى لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكان فى المعاصى
حدود وأدب كان من أدب العاصمين ان تعطى عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع غيرهم وذلك
من أسرار الادب وقيل معنى اشترطى اتركى محالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما طلبوه مراعاة
لتجيز العتق لتشوفى الشرع اليه وقد يعبر عن الترتيب بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من أحد
الا باذن الله أى بتركهم بفعلون ذلك وليس المراد بالاذن اباحة الاضرار بالغير قال ابن دقيق العيد
وهذا وان كان محتملا الا انه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على الجواز من حيث السياق وقال النووى
أقوى الاجوبة ان هذا الحكم خاص بعائشة فى هذه القضية وان سببه المباعدة فى الرجوع عن هذا الشرط
لخصائفة حكم الشرع وهو كفسخ الحج الى العمرة كان خاصا بتلك النجاسة فى إزالة ما كانوا عليه من
منع العمرة فى أشهر الحج ويستتبعه ارتكاب أخف الضررين اذا استلزم إزالة أشدهما وتعقب بانه
استدلال يختلف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بالتخصيص لا يثبت الابدليل وبأن
الشافعى نص على خلاف هذه المقالة وقال ابن الجوزى ليس فى الحديث أن اشتراط الولاء والعق كان
مقارنا للعقد فيحمل على انه كان سابقا عليه فالامر بقوله اشترطى مجرد وعد لا يجب الوفاء به وتعقب
بأنه بعد ادائه صلى الله عليه وسلم يأمر شخصان بعدم مع علمه بانه لا يفي بذلك الوعد وقال ابن حزم كان الحكم
نابتا بجواز اشتراط الولاء للغير المعتق فوق الامر باشتراطه فى الوقت الذى كان جائزا فيه ثم نسخ بالخطبة
وقوله انما الولاء لمن أعتق وتعقب بانه لا يخفى بعده وسياق طرق الحديث تدفع فى وجه هذا الجواب
وقال الخطائى وجه الحديث ان الولاء لما كان لكلمة النسب والانسان اذا اولده ولد ثبت نسبه ولم ينتقل
عنه ولو نسب الى غيره فكذلك اذا أعتق عبد ثبت له ولاؤه ولو اراد نقل ولائه عنه أو اذن فى نقله عنه
لم ينتقل له بعبا باشتراطهم الولاء وقيل اشترطى ودعيتهم يشترطون ماشاءوا ونحو ذلك لانه غير قادر فى
العقد بل بمنزلة انكلام وأحوالهم لكون رده واطاله قول الله تعالى

أمرها أن تتركه - الولاء فلم يبق من حفظه على ما وصف عليه ابن عمر وذياب هشام مائة خافوا
 - إليه فاعتق سبي صحبه فلا وجه لذهاب وجوب تأويله بما مر (فأما التوابع) (أعني) (الام لا احتصاص
 أن التوابع مختصين عن اعتق فإنه الكرماني وجوزع به أن تكون للاستخفاف كهي في قوله أنه قبل
 ثم من أول الصبرورة وكى منها ينف في أن يكون التوابع يرمي اعتق قال المأزني فيه عتبة مالك والشافعي
 وحسانه لا ولا ملتقط لم يظ - لا فلا لا سباق ولأن أسلم على يده - لا ولا لم يصبه والولاء في جميعهم
 لم يمس إلا أن يكون لا منهم وأرب وقال أبو حنيفة لا لكل أحد أن يولى من شاء منه والحديث صحيح على
 جميع ما لا يخالصه ترتيب الحكم - كور - وتتميمه عما سواه وعبر عنها بمصنفه - بتحقيق المنسب وتحقيق
 المصنف قال المأزني أنما مركبة من ياء التي هي حرف ياء والأصل بقاء الحروف على ما هي بعد الاسم
 وقد استعمل الناس في نفس المصنف ما فيه من اللفظ وحسنه على التمام كور وهو معناه
 وقد عرفت معنى تحقيق المصنف وتحقيق المصنف - من ياء - والحديث رواه البخاري في الاعتق والبيع
 عن عبد الله بن يوسف وفي القرائن عن عبد بن سعيد ومسلم عن يحيى التميمي عن مالك بن (مالك بن
 يحيى بن سعيد) (الاصح) (عن عمرة بنت عبد الرحمن) (الاصح) (الاصح) (الاصح) (الاصح) (الاصح) (الاصح)
 (أن بريرة جاءت سبعة من عائشة أم المؤمنين) (تطلب منها الأمانة على ما كود به قال المحقق
 صورة فيساقه الإرسال والمختار) (رواه عن مالك في ذلك) (نكح) (رواه البخاري من طريق ابن عيينة
 عن يحيى عن عمرة عن عائشة وفي رواية الأعمش عن أنس بن أنس عن عبد الله بن شريك عن يحيى بن
 عمرة يقول سمعت عائشة فظهر به موصول وقد وصل من حرمه من طريق مطرف عن مالك فقال عن
 عائشة أن بريرة جاءت بسبعينهاى كانها (فقال عائشة إن أحب أهلك) (سألت) (أن أصبغهم
 ثمك صبة واحدة) (أى دفعه عاجل في مرة شبيهها صب الماء وهو أنسكاه) (وأعتقك) (بصمهم مرة
 والنصب عطء ما نى أصب) (فمات) (ذلك) (فذكرت) (ما سكن التناء) (ذلك بريرة لاهلها) (لما إليها
 (وقالوا لا) (بديعك بشرط العنق) (لأن يكون أنس لا تتركه) (قال مالك قال يحيى بن سعيد) (شيخ) (فرغت
 عمرة) (الرمع) (سبعين) (فمات) (أى قالت) (أن عائشة ذكرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشربها وأغص فيها فالتوا لولم أعتق) (لا أعبره وثنا هره حوازمع
 رغبة المكاتب إذا رضى بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول أحمد زهيرمة والأوزاعي والليث وأبي حنيفة
 مالك والشافعي واختاره ابن جرير وابن المنذر والبخاري وعمرهم على نقاصيل لهم في ذلك وهو مالك
 في المشهور وأبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها واستدلوا
 بأسنعانة بريرة عائشة في ذلك وأيس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سيما مع القول بجواز كتابه من لا مال
 عنده ولا حرفة له قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النعم ولا أخبرت
 بأنه قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استغصال النبي صلى الله عليه وسلم لها عن شيء من ذلك لكن
 قال القرطبي أشبه ما قيل أنها عجزت كما في رواية ابن شهاب عن عروة عن عائشة فإن أحوال أفضى
 عنك كتابك لأنه لا يقضى من الحقوق إلا ما وجبت المطالبة به ومنهم من أول قولها كاتبت أهلى فقال
 معناه راوضتهم واتفقت معهم على هذا القدر ولم يقع العتق بعد ذلك بيعت فلاحجة فيه على بيع
 المكاتب قال القرطبي وهو خلاف ظاهر سياق الحديث وقيل الذي اشتريته عائشة كاتبة بريرة لا رقبته
 وقد أجازها مالك وقال يؤدى إلى المشتري فإن عجزت له ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ورأيه غير إلا أنه
 لا يدرى ما يحصل له الجرم أو الرقبة واستبعد القرطبي أيضا وقيل أنهم باعوها بشرط العنق وإذا وقع
 العتق شرط العتق معناه أحسن القله ضد ما لك الشافعي قال المحقق في هذا الحديث

وتصرف المرأة الرشيدة لنفسها في البيع وغيره ولو متروجة خلافا لمن أبي ذلك وإن من لا يتصرف بنفسه
له أن يقيم غيره مقامه وإن العبد إذا اذن له في التجارة جاز تصرفه وجواز رفع الصوت عند انكار المنكر
وأنه يجوز لمن أراد أن يشتري للعقيق اظهار ذلك لأصحاب الرقبة ليسأله لونه في الثمن ولا يعد
ذلك من الزبائن وانكار القول الخائف للشرع وانتهار الرسول فيه وإن الشئ إذا بيع بالنقد
فارعية فيه أكثر مما إذا بيع بالنسيئة وإن المكاتب لو عجل بعض كتابته قبل المحل على أن يضع عنه
سيده الباقي فيجوز حوزار الكتابة على قيمة الرقيق وأقل منها وأكثر لأن بين الثمن المنجز والمؤجل فرقا ومع
ذلك فقد بذلت عائشة المؤجل ناجزا فدل على أن قيمتها بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها
بأعوه له وإن أراد باختيار في قوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم خيرا القدرة على الكسب والوفاء بما وقعت
الكتابة عليه وليس المراد به المال وعن ابن عباس أن المراد باختيار المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك
فنسب إلى التناقض لأن المال الذي في يد المكاتب لسيدته فكيف يكتبه بماله ومن يقول العبد يملك
لا يرد هذا عليه قال المحافظ والذي يظهر أنه لا يضح عن ابن عباس أحد الأمرين وفيه جواز كتابة
من لا حرف له وقال به الجمهور واختلف عن مالك وأحمد وذلك أن بريرة استعانت على كتابتها فلو كان لها
حرفه أو لم تخرج إلى الاستعانة لأن كتابتها لم تكن حالة وعند الطبري من رواية أبي الزبير عن عروة أن
عائشة ابتاعت بريرة مكاتبة وهي لم تقبض من كتابتها شيئا وجواز أخذ الكتابة من مسألة الناس والردي على
من كره ذلك وزعم أنها أوساخ الناس ومشروعية إعادتها المكاتب بالصدقة وجواز التأقيت في الديون
في كل شهر كدائن غريبان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولا لأنه يتبين بانقضاء الشهر المحلول قاله
ابن عبد البر ونظر فيه باحتمال أن قول بريرة في كل عام أو قية أي في غرة مثلا وعلى تسليمه فيغرق بين
الكتابة والديون بأن المكاتب إذا عجز حل لسيدته ما أخذه منه بخلاف الأجنبية وقال ابن بطال لا فرق
بين الديون وغيرها وقصة بريرة محمولة على أن الراوي قصر في بيان تعيين الوقت ولا يصير الأجل مجهولا
وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع إلا إلى أجل معلوم وفيه غير ذلك وقد ذكر أبو عمر أن الناس
كثروا في حديث بريرة من الاستنباط فنهى من أجاد ومنهم من خلط وأتى بما لا معنى له كقول بعضهم
به إباحة البكافي المحبة لكاروج بريرة وذكر في الحديث المتقدم في النكاح أن ابن خزيمة وابن جرير ألف
كل منهما كتابا في ذلك قال المحافظ وبلغ بعض المتأخرين فوائد أربعمائة أكثرها مستبعدة مكلف
كما وقع نظير ذلك للذي صنّف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف فائدة وواحدة
أخرجه البخاري في البيوع عن عبد الله بن يوسف وفي الشروط عن اسماعيل كلاهما عن مالك به وتابعه
بواسامة وجملة بكثرة عن هشام في الصحيحين وغيرهما وطرقه كثيرة عندهم (مالك عن نافع عن
سعد الله بن عمران عائشة أم المؤمنين) وليحيى النيسابوري عن ابن عمر عن عائشة جعله من مسندها
أشار ابن عبد البر في تفرد عن مالك بذلك ورده المحافظان الشافعي عن مالك رواه كذلك عند أبي
وانه واليهي ويمكن أنه لم يرد عن هاتين الروايتين عن أنفسهما بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة
أشعة في أنها (أرادت أن تشتري جارية) هي بريرة (تعتقها) بالرفع وفي رواية لتعتقها باللام وفي أخرى
تعتقها بالقاعيد اللام فهو بالنصب (فقال أهلها) مواليها (نبيعتها) بكسر الكاف (على أن ولأهلنا
تكرت) عائشة (ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد ما سألتها حين سمع إخبار بريرة لها كما من
فقال لا يمنعك) بنون التوكيد الثقيلة وليحيى النيسابوري بدونها (ذلك) بكسر الكاف وهذا كقول
رواية الزمري عن عروة بن مسعود قال سمعت في الحديث قال الشكالي الواقع في رواية هشام السابقة
قال الشافعي لعل هشام أو عروة عن سمعان بن عبد الله عليه السلام لا يعمل ذلك

رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف واصحاب السنن الثلاثة من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك به
وتابعه سفيان بن عيينة عند البخاري ويحيى القطان وعبد الوهاب الثقفي عند الاسماعيلى وجهه فرب
عون عند اصحاب السنن اربعتهم عن يحيى بن سعيد بن خوه (مالك عن عبد الله بن دينار) العدوى
مولاه المذنى (عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو
ممدود واصله من الولى وهو اقرب وامام الامارة فالولاء بكسر الواو وقيل فيه ما بالوجهين ويطلق على
معان والمراد به هنا وللاء لانما بالعتق (وعنه) أى الولاء وكانوا في الجاهلية يتقلون الولاء
بالبيع وغيره ونهى عن ذلك وهذا الحديث من افراد ابن دينار واحتاج الناس فيه اليه كما قال ابو عمر
 وغيره حتى قال مسلم الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث وأخرجه عنه من طرق
سبعة في صحيحه وأورده غيره عن خمسة وثلاثين حديثا به عنه قال ابن عبد البر ورواه ابن الماجشون عن
مالك عن رافع عن ابن عمر وهو خطأ لم يتابع عليه والصواب عبد الله بن دينار ورواه محمد بن سليمان
عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر بن فروع ولم يتابعه أحد وجميع الأئمة لم يذكروا عمر انتهى
وأخرج أبو يعلى وابن حبان عن ابن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء محبة
كل محبة النسيب لا يباع ولا يوهب قال الا بنى هذا منه صلى الله عليه وسلم تعرف بحقيقة الولاء شرعا
ولا تجد تعرف بانتم منه والمعنى ان بين المعتق والعتق نسبة تشبه نسبة النسيب وليست به ووجه الشبه ان
العبد لما فيه من انزق كما عديم في نفسه والمعتق صيره موجودا كما ان الولد كان معدوما فتسبب الاب
في وجوده انتهى واصله قول ابن العربي معنى الولاء محبة كل محبة النسيب ان الله أخرجه بالحرية الى
النسيب حكما ان الاب أخرجه بالنطفة الى الوجود حسا لان العبد كان كالمعدوم في حق الاحكام
لا يقضى ولا يلى ولا يشهد فأخرجه سيده بالحرية الى وجوده هذه الاحكام من عدمها فلما شابه حكم
النسيب أنيط بالعتق فلذا جاء انما الولاء لمن اعتق وألحق بترتبة النسيب فنهى عن بيعه وعن هبته وأجاز
بعض السلف نقله ولعله لم يبلغهم الحديث (قال مالك في العبد يتباع نفسه من سيده على انه يوالى
من شاء ان ذلك لا يجوز) لا يصح (وانما الولاء لمن اعتق) بنص الحديث وهذا قال الاكثر وقيل
لاولاء عليه (ولو ان رجلا أذن لمولاه) عتيقه (ان يوالى من شاء ما جاز ذلك لان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الولاء لمن اعتق) هكذا ورد ايضا بدون إسماعل عند احمد والطبراني والمحطوب من حديث
ابن عباس (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء) بالفتح والمدح ميراث المعتق من
العتيق (وعنه هبة فاذا جاز لسيده ان يشترط ذلك) أى الولاء (له) أى للعبد (او يأذن له ان
يوالى من شاء فذاك المبة) المنهى عنها فلا لا يجوز

* (جز العبد الولاء اذا اعتق) *

(مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن) فروخ المذنى (ان الزبير بن العوام) الحواري (اشترى عبدا
فأعتقه ولذلك العبد بنون) جمع ابن (من امرأة حرة فلما اعتقه الزبير قال هم) أى بنوه (موالى) بياء
الاضافة (وقال موالى أمهم بل هم موالىنا) لانهم أحرار (فاختصموالى عثمان بن عفان) أمير
المؤمنين (فقضى عثمان للزبير بولائهم) دون موالى أمهم (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل
عن عبده ولد من امرأة حرة لمن ولاؤهم فقال سعيدان مات أبوهم وهو عبد لم يعتق) صفة كاشفة
لعبدان فنعى يوم ان اطلاقه عليه باعتبار ما كان (فولاؤهم لوى أمهم) وان عتق قبل الموت لم يكن لهم
الولاء (قال مالك ومثل) بفتحين (ذلك ولما الملاعة من الموالى) صفة لما (ينسب الى موالى
أمهم) كونه من موالى أمهات

من بعدهم ورثته في كنفه والاف كاه لسببه كفضي به وعرفه زيد بن ثابت انتهى لمحمدا (قال مالك
 "مر عبد الله بن عباس) يجب (على سيد العبد ان يكتبه اذا سأل ذلك) وانما يستحب (ولم أسمع
 راجد من لا تفتة؟ كره رجلا على ان يكتب عبده) وفي البخاري تعليقا واحرجه اسماعيل
 في احكام العرق وعبد الرزاق وعبرهما ان سبرين والد محمد سأل أنس بن مالك المكاتبة وكان
 كثير المال فأتى فاطمى الى عمر فاستعداه عليه فقام عمر لانس كاتبه فأبى فضربه بالدرة وتلاعمر
 فكتبوه ان علمهم ميهم حيرا وكاتبه أنس وروى ابن سعد عن محمد بن سبرين قال كاتب أنس أبي على
 درهم وروى المرقى عن أنس بن سبرين عن أبيه قال كاتبني أنس على عشرين ألف درهم قال
 - - - - - فاعاد ما يحوطين جمع بينهم المحمل احدهما على الوزن والاخر على العدد ولا بن ابى شبة
 عن - - - - - والله من ابى بكر بن أنس قال هذه مكاتبة اس عندنا هذا ما كاتب أنس غلامه سبرين على كذا
 وكان به او على علام من يملأ مثل عمله فساخر ضرب عمر لانس حين امتنع أنه كان يرى وجوب الكتابة
 اسما بعد راس ذلك بلار لاحتمال انه اذ به على ترك المندوب المؤكد وكذلك ما رواه عبد الرزاق
 ان عثمان بن ماس سأل الكاتبة لولا آية من كتاب الله تعالى ما فعلت لا يدل على انه يرى الوجوب قال ابن
 الصغار - - - - - علا عمر اسما بالدرة على وجه الصحيح لانس ولورمه ما ابى وانما ندبه عمر الى الافضل وكذا
 قال ابن عبد البر يحتمل ان يكون فعل عمر بأنس على الاختيار والاستحسان لا على الوجوب (وقد
 سمعت من اهل العلم اذا سئل عن ذلك فقبل له ان الله تبارك وتعالى يقول) والذين يبيعون الكتاب
 بمحمد - - - - - كاتباكم (فكتبوه ان علمهم فيهم خبرا) قيل مالا وفيصل صلاحا وفيصل غناء وأداء
 وفضل صدقا ووفاء ونفوة قال ابو عمر دل حديث ببرر انه الكسب لانه صلى الله عليه وسلم لم يسألهما أمعك
 ما لم لا وانهما عاى السؤال وقد يكون الكسب بالمسألة وقد قيل المسألة آخر كسب المؤمن وقال بعض
 من اصرة يحتمل ان المحرفى الآية المال لانه لا يجوز لغيره ان يقال في العبد مال او في الامة مال لان المال
 لا يكون في لسان العبد كونه له وعنده وفي يده لافيه قال وقول من قال يعنى دينا وأمانة وصدقا ووفاء
 اولى فضاها امر الوجوب كما قال به مسروق وعطاء والخضالك وعمر بن دينار وعكرمة وداد وواسع
 وحارث بن جبر واجيب بأن الامر ليس للوجوب لان الكتابة اما بيع او عتق وكلاهما لا يجب والامر
 جاء في القرآن لعبد الوجوب ولدا كان بعض العلماء (به لوهاتين الآيتين واذا حلتم فاصطادوا) والصيد
 بعد الاشارة لا يجب اجتماعا فهو امر اباحة (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابغوا من فضل الله)
 والله نشار ولا ابتغاء لا يجب ان بعد انقضاء الصلاة فهو لا اباحة ولذا (قال مالك وانما ذلك امر اذن الله
 به لانه ليس بواجب عليهم) لان الكتابة عقد غرر فلا يصل ان لا تجوز فلما اذن فيها كان امر بعد
 منع والامر بعد المنع لا اباحة ولا يرد عليه انها مستحبة لان استحبابها ثبت با دلة اخرى وقال ابو عمر
 لا يجب على السيد بيعه باجماع وفي الكتابة اخراج ملكه عنه بغير رضى ولا طيب نفس كانت الكتابة
 حرة ان لا يجب ودل ذلك على ان الآية على النذب لا على الايجاب وقال ابو سعيد الاصبغ حرة القرينة
 صارفة له عن الوجوب الشرط في قوله ان علمهم فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه
 ما اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال القرطبي لما ثبت ان العبد وكسبه ملك للسيد
 على ان الامر بكتابة غير واجب لان قوله خذ كسبي وأعتقني بمنزلة أعتقني بلا شيء وذلك لا يجب اتفاقا
 الى ان يبذلوا لهم شيئا من اموالهم للوجوب عند الاكثر والنذب عند مالك وبجاعة لانه في معنى صدقة
 طوع والا عانة على العتق وكل منهما لا يجب وفي معنى الاشياء حط من مال الكتابة كذا قال - - - - -

قسط مكايديه) بكسر الموحدة جمع مكاب وكأبت عدة منهم سليمان وعطاء وعبد الله وعبد الملك
لاربعة اولاد يسار وكلهم أخذ عنه العلم وعطاء أكثرهم حديثا وسليمان أفقههم والآخران قليلان
محدث وكلامهم ثقة رضى كفى المهيذ وكأبت أيضا نهبان وبغيعا (بالذهب والورق) أى تأخذ منه
ما جلا في نظير ما كانتهم عليه قال أبو عمر ذكر مالك هذا عن أم سلمة لأن ابن عمر كان ينهى عن القطاعة
لأب العروس وبراهم باب صرع وتعمل (قال مالك إلا مرة عندنا في المكاب يكون بين الشريكين فانه
يخوز لا أحدهما ان يقطع على حصته إلا ما ذكر شرهه وذلك ان العبد وماله بينهما) ماصعة أو غيرها
فلا يجوز لأحدهما ان يأخذ شيئا من ماله إلا بأذن شريكه (أى يحرم (ولو) وقع ذلك و (قاطعه) أحدهما
ون صاحبه ثم حاز) بمجهالة ورأى (ذلك ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن له فاطعه شيء من ماله)
نه اسقط حقه من القطاعة (ولم يكن له ان يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في ربه) ادلاحق نه
نرى يرجع لانه اسقطه (ولكن من فاطع مكابا بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فان أحب الذي فاطعه
ن يرد الذي أحذمه من القطاعة ويكون على نصيبه من رقة المكاتب كان له ذلك) ون أحب لم يرد
لأشئ له في المكاتب (وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت له الكتابة حقه الذي بقي له
على المكاتب من) رأس (ماله ثم كان ما بقي من مال المكاتب بين الذي فاطعه وبين شريكه على قدر
نصيبه ما في المكاتب) بصع أو لثا وعرضا (وان أحدهما فاطعه وتماسك صاحبه بالكتابة) أى لم
اطعه (ثم عجز المكاتب قبل الذي فاطعه ان شئت ان يرد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون
مبدلين كما شطرين) فلك ذلك (وان أبى فجميع العبد للذي يملك بأرق خالصا) لأشئ لك فيه (قال
الك في المكاتب يكون بين الرجلين في عا طعه أحدهما بأذن صاحبه ثم يقبض الذي يملك بأرق
ن نجوم الكتابة (مثل ما فاطع عليه صاحبه أو أكثر من ذلك ثم عجز المكاتب قال مالك فهو بينهما
نه انما اقتضى الذي له عليه) فلا يرجع المفاطع على المملك بما راد (وان اقتضى أقل مما أخذ الذي
طعه ثم عجز المكاتب فأحب الذي فاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما فضل) أى زاد عليه (به
ككون العبد بينهما نصفين فذلك له وان أبى فجميع العبد للذي يقطع عليه) لبقاء حقه (وان مات
مكاتب وترك مالا فأحب الذي فاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما فضل به ويكون الميراث بينهما
لك له وان كان الذي يملك بالكتابة قد أخذ من مال فاطع عليه شريكه أو فصل فالميراث بينهما
أدراهما كهما لانه انما أخذ حقه) فلا كلام عليه ان فاطع (وفي المكاتب يكون بين الرجلين في فاطع
مدهما على نصف حقه بأذن صاحبه ثم يقبض الذي يملك بأرق) ولم يقطع (أقل مما فاطع عليه
أحبه ثم عجز المكاتب قال مالك ان أحب الذي فاطع العبد ان يرد على صاحبه نصف ما فضل به كان
مبدلين كما شطرين) نصين ان كانا مملوكا كذلك (وان أبى ان يرد للذي يملك بأرق حصة
أحبه الذي كان فاطع عليه المكاتب) أى انه يملكها السقوط حتى المقاطع بالمقاطعة وأعاد هذا قوله
تفسير ذلك) أى بيان وجهه (ان العبد يكون بينهما شطرين في كتابته جميعا ثم يقطع أحدهما
مكاتب على نصف حقه) بأن يكون له مائة فيأخذ خمسين (بأذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد
يعجز المكاتب فيقال للذي فاطعه ان شئت فارد على صاحبك) شريكك (نصف ما فضل به ويكون
مبدلين كما شطرين وان أبى كان للذي يملك بالكتابة ربع صاحبه الذي فاطع عليه المكاتب
لصا لا شريك له فيه (وكان له نصف العبد) أصالة (فذلك ثلاثة أرباع العبد وكان للذي فاطع ربع
سدا لانه أبى ان يرد ثمن ربه الذي فاطع عليه) وهذا توجيه وجهه (وفي المكاتب يقطع عليه سيده فيعتق
كسب عليه ما بقى من قطاعه وسأطعه ثم عجز المكاتب وعطى للناس قال مالك فان سيده

ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له باذن صاحبه (فكان تركه له) وان وضع عنه احدهما الذي له
ثم اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه ثم عجز فهو يدينه ما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه) اي له (شيئا
لانه انما اقتضى الذي له عليه) وذلك اسقط ماله (وذلك بمنزلة الذي يكون للرجلين بكتاب واحد على
رجل واحد فنظره احدهما واشبع) اي يأبى (الاترفية قضى بعض حقه ثم بفلس الغريم فليس على
الذي اقتضى ان يرد شيئا مما اخذ) لانه انما اخذ ماله

* (الحالة في الكتابة) *

(مالك الامر المجمع عليه عندنا ان العبيد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم حملاء) ضامنون
(عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت احدهم شيء وان قال احدهم قد عجزت والقي بيديه) لم يكن له ذلك
(فان لا يصح ان يستعملوه ما يطبق من العمل) لاما لا يطيقه (وبنعا ونون بذلك في كتابتهم حتى يعتق
بعتهم ان عتقوا ويرق برقمهم ان رقوا) وهذا من ثمره كونهم حملاء (والامر المجمع عليه عندنا ان العبد
اذا كتبه سيده لم ينبغ) لم يجز (لسيده ان يتحمل له بكابة عبده احد) فاعل يتحمل (ان مات
العبد او عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك انه ان حمل) ضمن (رجل لسيد المكاتب بما عليه
من كتابته ثم اتبع ذلك سيد المكاتب قبل) بكسر ففتح جهة (الذي يتحمل له اخذ ماله باطلا)
وبين وجه ذلك البطال بقوله (لا هو) اي المتحمل (ابتاع) اشترى (المكاتب فيكون ما اخذ منه
من ثمن شيء هوله) والمكاتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبتت له) وهي حرمة العتق لو كان (فان عجز
المكاتب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك ان الكتابة ليست بدين ثابت يتحمل) بضم اوله
مبنى للجهول (لسيد المكاتب بها انما هي شيء ان اذاه المكاتب عتق) والارق والحالة انما هي
في الديون السابعة (وان مات المكاتب وعليه دين لم يحاص) بالادغام (الغرماء) معقول فاعله
(سيده بكابه) اي بما بقي منها او بما حل من نجومه لانها ليست بدين ثابت (وكان الغرماء أولى بذلك
من سيده) اي أحق أي انه حقه فمردونه ولو كانت ديننا ثابتا لمحاصهم (وان عجز المكاتب
وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا لسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكاتب) ويتبعونه اذا عتق
(لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته) لان معاملة لهم له انما هي في ذمته لاني رقبته قال أبو عمر
على قول مالك ان الحالة لا تصح عن المكاتب المجهور وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وأحسن مالك
في احتجاجه لذلك (واذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حملاء
عن بعض ولا يعتق بعضهم دون بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات أحدهم وترك مالا هو أكثر
من جميع ما عليهم أدى عنهم جميع ما عليهم وكان فضل المال) أي ما بقي منه (لسيده ولم يكن
لن كاتب معه من فضل المال) أي باقية (شيء ويتبعهم السيد بحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي
قضيت من مال المالك) الميت (لان المالك انما كان يحمل عنهم فعليه ان يؤدوا ما عتقوا به من ماله)
لاجل الحالة فان فضل شيء لسيده ملكا (وان كان للمكاتب ولد حر لم يولد في الكتابة ولم يكاتب عليه
لم يرثه لان المكاتب لم يمت حتى مات) وهو عبده فله لسيد

* (التعاقب في الكتابة) *

بفتح القاف وكسر الهاء مصدر قاطع والمصدر القاطعة سميت بذلك لانه قطع طلب سيده عنه عما
عطاء أو قطع له بتمام حرته بذلك وقطع بعض ما كان له عنده قاله عياض (مالك انه لم يفسد ان
مسته) حديث ابن أبي القزعة الخزرجية (رجل الذي صلى الله عليه وسلم) ورسمي عنها (كاتب

فبما كلفه وبستهلكه) فلذا كان لمالك كتاب عقل جراحه لانها ليست من كسبه (ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابه او كاتب عليهم يدفع الى سيده ويجب ذلك له في آخر كتابته) ليخرج حرًا

* (بيع المكاتب) *

هو من محراز الخذف أي كتابه المكاتب بدليل المسائل التي ذكرها في الترجمة اذ كلها في كتابه لا رقبته ولأن شهر قوله منع بيع رقبته ومزا الجواب عما ينقضه حديث بريرة (مالك ان احسن مسمع) وفي نسخة سمعت (في الرجل يشتري مكاتب الرجل) أي كتابته بدليل قوله (اذا كان كاتبه مذنبًا نير أو ذراهم لا يعرض من العروس) لا بعد ان لا يكون فيه صرف مؤخر (وبعجله ولا يؤخره) اتي به لأن التجهيل يصدق بما اذا كان معه تأخير قليل (لانه اذا حره كان دينًا) أي بدينه (بدين وقد نهى) بالنساء للعقول للعلم بالاعمال صلى الله عليه وسلم (عن الكالائي بالكالائي) بالهمزة وهو الدين بالدين (وان كاتب المكاتب سيده يعرض من العروس من الابل أو البقر أو الغنم أو الرفيق فانه يصلح) يجوز (لمشترى أن يشتره بذهب أو فضة أو عرض مخالصة للعروس التي كانت سيده عليها تجهل ذلك) ولا يؤخره (لأنه لا يكون دينًا بدين) (مالك احسن مسمع في المكاتب انه اذا بيع) أي بيعت كتابته له وله (كان أحق باشرائه كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدي الى سيده الثمن الذي باعه به نقدًا وذلك ان اشتراه نفسه عتاقه) بفتح العين ووجه من كسره (والعتاقه تؤدي على ما كان معها من الوصايا) لتسوق الشرع للحرية ادوى من مطلق الوصية (وان باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سبعمائة من اسهم المكاتب فليس للمكاتب فيما يبيع منه شفعة) ووجه (ذلك انه يصير بمنزلة القطاعة وائس له أن يعطى بعض من كتابته الا باذن شركائه وان ما يبيع منه ليست له به حرمة تامة) لعدم خروجه حراً (وان ماله محجور عنه وان اشتراه بعهده جاعل عليه منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب بعهده كاملاً) لانه يعنى بمجرد (الا ان يأذن له من نفى له فيه كتابه) باشتراء البعض المبيع من كتابته (وان أذواله كان أحق بما يبيع منه) من غيره (قال مالك لا يحل بيع نجس من نجس المكاتب) وهو العذر المأس الذي يؤذيه المكاتب في وقت معين واصله ان العرب كانوا يبنون امورهم في المعاملة على طلوع النجم والمساؤل ليك ونهم لا يروون الحساب بقولون اذا طلع النجم العلالي اذيت حقل فسميت الاوفال نجوماً بذلك ثم سمي المؤذي في الووف نجوماً (وذلك انه غرر) لانه لا يعلم هل يكون له أو لا لانه (ان نجس المكاتب بطل ما عليه وان مات أو أفلس وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشترى بحجمه بخصه مع عزمائه شيئاً) بل يحتصون دونه (وانما الذي يشتري نجوماً من نجوم المكاتب بمنزلة سيده المكاتب فسيده المكاتب لا يخاص بكتابه غلامه غرماء المكاتب فكذلك المشتري منه) (وكذلك الخراج أيضاً) المجعول من السيد على العبد كل يوم مثلاً (يجمع له على غلامه فلا يخاص بما اجتمع له من الخراج غرماء غلامه) بل يكون لهم دونه (ولا بأس بأن يشتري المكاتب كتابته بعين أو عرض مخالف لما كوتبه من العبد أو العرض أو غير مخالف) بل موافق كذهب بذهب أو فرس بفرس (مجهل أو مؤخر) لان الكتابة ليست كالدون الثابتة ولا كالماوضة المحضة فيجوز فيها ما منع في ذلك وهو فسخ ما على المكاتب في شيء مؤخر عليه وفسخ ما عليه من ذهب في ورق وعكسه ومثله التجهيل على اسقاط بعض ما عليه وهو منع وتجهل وسلف نجس منفعة ونحو ذلك وظاهره سواء جهل العتق أم لا وهو قول مالك وابن القاسم ومنعه سجنون الا بشرط تجهيل العتق (قال مالك في المكاتب يهلك) بكسر اللام يموت (ويترك أم ولد أو ولد له صغاراً منها أو من غيرهما فلا يقرنون) يقدرون (على السعي ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم) قال تسامح أم ولد أبيهم اذا كان في ثمنها

لا تحاص غرماء بالذی له علیه من قضاة و غرمائه أن يردوا عليه) أي أنه حق لهم (وليس للمكاتب أن يقطع سيده إذا كان عليه دين للمناس فيعق و يصير لاشئ له لأن أهل الدين أحق بما له من سيده فليس ذلك نجائز له) لأنه لا يطع بأموال الناس (والأمر عندنا في الرجل يكاتب عبده ثم يعا طعه بأنده - فيضع عنه مما عليه من الكفاية على أن يجعل له ما قاطعه عليه أنه ليس بذلك بأش) أي يجوز (وإنما كره ذلك من كرهه لأنه يرهله الدين بكونه للرجل على الرجل إلى أجل فيضع عنه) بعضه (وبعد ذلك) الباقي يجعله وهذا ممنوع واضع وتعمل فحس عليه مثله المكاتب (وليس هذا مثل الدين إنما كانت قضاة المكاتب سيده على أنه في أن يجعل العتق فيجب) يثبت (له الميراث والشهادة والمحدود ويثبت له حرمة العزاة ولم يشترد راهم بدراهم ولا ذهابا بذهب) حتى يكون فيه ضلع وتعمل فلاته الفاس إذا عتق ليس بمال والمكاتب ليست بمال ثابت انما هي عتق على مال (وإنما مثل) أي صفة (ذلك) مثل (رجل قال لعلامة اثني بكدا وكدا ديناراً) كناية عن عدد سماء (وأنت حر فوضعت) خط (عنه من) أي بعض (ذلك) مال أن جئتني بأول من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثانياً ولو كان ديناً ثانياً لم يحاص به السيد غرماء المكاتب إذا ما أوفلس فدخل معهم في مال مكاتبته) مع أنه لا يحاصهن ولا يدخل

(أحوال المكاتب)

(مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يخرج الرجل جراحاً يقع فيه الععل عليه) أي يلزمه عقل ما جرح (أن المكاتب أن قوى أن يؤدى عقل ذلك المخرج مع كفايته إذاه وكان على كتابته) بقي عليها (وأن لم يفو على ذلك فقد عجز عن كتابته) فعاد فدا (وذلك أنه ينبغي) يجب (أن يؤدى عقل ذلك المخرج قبل المكاتبه فإن هو عجز عن أداء عقل ذلك المخرج فعلى وأمسك غلامه وصار عبداً مملوكاً يعجزه عن الكفاية (وإن شاء أن يسلم العبد إلى المخرج أسلمه وليس على السيد أكثر من أن يسلم عبده) وإن نقصت قيمه عما في المخرج (وفي العوم يسكتون جراحاً فيجرح أحدهم جراحاً فيه عقل قال مالك من جرح منهم جراحاً فيه عقل قيل له وللذين معه في الكفاية إذا جيعا عقل ذلك المخرج) لأنكم حملاء (فإن أدوا بنتوا على كتابتهم وأن لم يؤدوه فقد عجزوا ويحير سيدهم فإن شاء أدى عقل ذلك المخرج ورحعوا عبداً له جعياً وإن شاء أسلم المخرج وحده) لأنه الجاني (ورجع الآخرون عبداً له جميعاً بعجزهم) إذا سببه (عن أداء عقل ذلك المخرج الذي جرح صاحبهم) الذي معهم في الكفاية لأنهم حملاء (مالك الأمر الذي لا اخلاف فيه عندنا أن المكاتب إذا أصيب بجرح يكون له فيه عقل أو يصاب أحدهم ولده المكاتب الذين معه في كتابته فإن عقلم عقل العبد في قيمهم) لأن المكاتب عبداً ما بقي عليه درهم (وإن ما أخذهم من عقلم يدفع إلى سيدهم الذي له الكفاية ويحسب ذلك للمكاتب في آخر كتابته فيوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه) لأحرازه ماله وهو ماله (وتفسير ذلك) أي بيانه وإيضاح علة حكمه (أنه كان كتابته على ثلاثة آلاف درهم) مثلاً (وكان دية جرحه الذي أخذها سيده ألف درهم فاذا أدى المكاتب إلى سيده الف درهم فهو حر وإن كان الذي بقي عليه من كتابته ألف درهم وكان الذي أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق) لأنه أدى ما عليه (وإن كان عقل جرحه أكثر مما بقي على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق) المكاتب (وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي) لا يجوز (أن يدفع إلى المكاتب شيئاً من دية جرحه فإكاه) بالنصب (ويستهلكه فان عجز رجوع إلى سيده أعوراً ومقطوع اليد ومعضوب) بهمة ففجعة أي مقطوع (الجسد) والمعنى يرجع بما أصابه من المخرج (وإنما كانت سيده على ماله وكسبه ولم كانت على أن يأخذ من ولده ولا ما أصيب من عقل سيده

عثمان فدعا له فعرض عليه ان يقبلها فأبى فقال للعبد اتيتني بما عليك فأنا ما فعله في بيت المال وكتب له عتقا وقال للمولى اتيتني كل سنة فتحذفها فلما رأى ذلك اخذ ماله وكتب له عتقه (قال مالك فالامر عندنا ان المكاتب اذا دفع جميع ما عليه من نجومه قبل محلهما) أى حلولهما (جاز ذلك ولم يكن لسيده ان يأبى ذلك عليه و) وجه (ذلك انه يضع) يحط (عن المكاتب بذلك كل شرط او خدمة او سفر لانه لا تتم عتاقه رجلا وعليه بقية من رقب ولا تتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه ولا اشباه هذا من امره ولا ينبغي) لا يجوز (لسيده ان يشترط عليه خدمة بعد عتاقه) بفتح العين (وفي مكاتب مرض مرضا شديدا) قويا يخاف منه الموت (فأراد ان يدفع نجومها كلها الى سيده لان يرثه ورثته) احرار وليس معه في كتابته ولد له قال مالك ذلك جائز لانه تتم بذلك حرمة وتجوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وليس لسيده ان يأبى ذلك عليه بأن يقول قرعني بما له) لان ذلك من ثمرات كتابته له

(ميراث المكاتب اذا عتق)

(مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رحلين فأعتق أحدهما نصيبه هات المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يؤدى) بضم أوله يعطى (الى الذى عاسك بكتابته) فلم يعق (الذى بقي له) نائب فاعل يؤدى (ثم يقسمان ما بين بالسوية) على قدر حصتهما فيه (قال مالك اذا كاتب المكاتب فعتق فأنما يرثه أولى الناس من كتابته من الرجال يوم توفى المكاتب من ولدا وعصبة) بيان لاولى (قال وهذا أيضا في كل من) أى رقيق (اعتق) بضم أوله (فأنما ميراثه لأقرب الناس من عتقه من ولدا ومن عصبة من الرجال يوم يموت المقتق) بالفتح (بعد أن يعنق ويصير) بالنصب بالعطف على ما قبله (موروثا بالولاء) للعتق (والاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كتبوا جميعا كتابه واحدة اذا لم يكن لأحد منهم ولد كاتب عليهم أو ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا أدى) بضم أوله وكسر الدال (عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعقوا) لانهم جلاء بجمعهم في عقد واحد (وكان فضل المال بعد ذلك لولده) إرثا (دون اخوته) لان الولد يصحب الاخوة

(الشرط في المكاتب)

(قال مالك في رجل كاتب عبده بذهب أو ورق واشترط عليه في كتابته سفر او خدمة او اخية) يأتيه بها (ان كل شئ من ذلك سمي باسمه ثم قوى المكاتب على اداء نجومه كلها قبل محلهما) أى حلولهما (قال اذا دى نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فتمت حرمة) بسبب عتقه (ونظرا الى ما شرط عليه من خدمة أو سفر أو ما أشبه ذلك مما يعالج به هو بنفسه فذلك موضوع) محطوط ساقط (عنه ليس لسيده فيه شئ وما كان من ضحية أو كسوة أو شئ يؤديه فأنما هو بمنزلة الدنانير والدراهم يقوم ذلك عليه فيدفعه مع نجومه ولا يتق حتى يدفع ذلك مع نجومه) لان عقد الكتابة وقع عليه أيضا (والامر المجتمع عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه) تأكيده لما قبله حسنه اختلاف اللفظ (ان المكاتب بمنزلة عبد اعنته سيده بعد خدمة عشرين سنين) مثلا (فاذا ملك سيده الذى اعنته قبل عشرين سنين فإن ما بقي عليه من خدمته لورثته) فيخدمهم الى تمامها ثم يعتق (وكان ولاؤه للذى عقد عتقه ولولده من الرجال او العصبة) لا الاناث لانه لا يرثه اتى (وفي الرجل يشترط على مكاتبه انك لا تسافر ولا تنك ولا تخرج من ارضى الا بأذنى فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذنى فمضى) ابطال (كتابته بيدي قال مالك ليس يجوز كاتبه ان يخل المكاتب شيئا من ذلك ولا يرفع) المكاتب (سيده ذلك) الامر (الى السلطان) فيحكم

ما يؤدى به عنهم جميع كتابهم امهم - كانت او غير امهم يؤدى عنهم) عنهما السيد (ويعتقون لان اباهم
كان لا يمنع بينهما اذا خاف العجز عن كتابته فهو لا) بمنزلة (اذا خيف عليهم العجز بيعت ام ولد ابيهم
فيؤدى عنهم) منها (فان لم يكن في عنهما ما يؤدى عنهم ولم تقوى ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقيقا
السيد هم) وبطلت الكتابة (والامر عند ما في الذي يتباع كتابة المكاتب ثم يملك المكاتب قبل ان يؤدى
كتابته به برئته) اى يأخذ ماله (الذى اشترى كتابته وان عجز فله رقبته) ملكا (وان ادى المكاتب كتابته
الى الذى اشتراه وعنى فولاده للذى عهد كتابته) وهو بائنه (لبس للذى اشترى كتابته من ولاته متى)
لانه ثبت للعاقدة وهو لا ينتقل

* (سعى المكاتب) *

(مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه ثم مات
هل سعى بوال المكاتب في كتابة ابيهم ام هم عبيد) فلا يسهوا (فقال لا بل يسهون في كتابة ابيهم ولا يوضع
يخط عنهم موت ابيهم شئ) ولو قل هذا ان قدر واعى السعى (قال مالك وان كانوا خاصة فاما الا يطيقون
السعى لم ينتظر بهم ان يكبروا) فتح الباء (وكا نوارق السيد ابيهم الا ان يكون ترك المكاتب ما يؤدى
به عنهم فجوهم الى ان يتكفوا السعى) اى يقدر واعيه (فان كان فيما ترك ما يؤدى عنهم ادى ذلك
عنهم وتركو على حالهم حتى يبلغوا السعى فان ادوا) مابق (عتقوا وان عجزوا رقا) للسيد (قال مالك
في المكاتب يموت ويترك مالا ليس فيه وفاء الكتابة ويترك ولدا معه في كتابته وام ولد فآرادت ام ولده
ان تسمى عليهم انه) بكسر الهزة (يدفع اليها المال) المتروك عنه (اذا كانت مأمونة على ذلك) المال
بأن لا تضعه (قوية على السعى وان لم تكن قوية على السعى ولا مأمونة على المال لم تعط شيئا من ذلك)
اذلا فائدة في الاعطاء حينئذ (ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا السيد المكاتب) للعجز (واذا كاتب
العموم كتابة واحدة ولا رحم) اى قرابة (بينهم فحجر بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعا فان الذين
سوا يرجعون على الذين عجزوا خاصة ما ادوا عنهم لان بعضهم جلاء عن بعض) اى ضامنون حكماء

* (عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله) *

(مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن) المعروف بالرأى (و) سمع (غيره يذكرون ان مكاتبه كان
الفراصة) بضم الفاء وفتح الراء فالف وكسر الفاء الثانية فصاد مهملة (ابن عمير) بضم العين مصغر
(الحنفي) نسبة الى بنى حنيفة الجعاني بالميم المدنى الثقة (وانه عرض عليه ان يدفع اليه جميع ما عليه
من كتابته فأبى الفراصة) امتنع من قبول ذلك (فأتى المكاتب مروان بن الحكم) بفتحين الاموى
(وهو امير المدينة) من جهة معاوية (فذكر ذلك له فدعا مروان الفراصة فقال له ذلك) اى تجعل
منه ما كتابته عليه (فأتى فأمر مروان بذلك المال ان يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال
وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفراصة قبض المال) وقد سبقه الى الحكم بذلك عمر
روى البيهقي في كتاب المعرفة عن انس بن سيرين عن ابيه قال كاتبني انس بن مالك على عشرين ألف
درهم فأنتبه بكتابته فأبى ان يقبلها منى الانجوما فأنتبه عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال اراد انس
الميراث وكسالى انس ان يقبلها من الرجل فقبلها وقال الشافعي روى عن عمر ان مكاتبه الانس
جاءه فقال انى اتيت بمكاتبتي الى انس فأبى ان يقبلها فقال انس يريد الميراث ثم امر انس ان يقبلها
احسبه قال فأبى فقال آخذها فاصبها في بيت المال فقبلها انس وسبقه ايضا عثمان قال ابو عمر
اظن مروان بلغه ذلك فقصى به روى عبد الرزاق عن معمر بن ابيوب عن ابي قلابه قال كاتب عبد على
اربعة آلاف او خمسة فصاحبها الى سيده فأبى سيده ان يأخذها الا في كل سنة تجارحها من برئته فأبى

الذين معه في الكتابة ورخصي منهم) فان رضوا فعل والا فلا (وان كانوا صغارا فليس مؤامرتهم) مشاورتهم (بشيء ولا يجوز ذلك) أي رضاهم (عليهم) لعدم التكليف (و) وجه (ذلك ان الرجل) من العبيد (ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤذي عنهم كتابتهم ليمتد به عتاقته فبعد) بكسر الميم بقصد (السيد إلى الذي يؤذي عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك بحجر المولى بنى منهم وإنما أراد بذلك الفضل والزيادة) عطف تفسير (لنفسه فلا يجوز ذلك على من بنى منهم) بل برد (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار) جمعها تأكيذاً (أول كل واحد مني فهو ناسدس وقد مر شرحه) (وهذا الشد الضرر) اقواه فلا يمكن منه فان تحقق نفي الضرر جاز ولذا (قال مالك في العبيد يكتبون جميع ان لسيدهم أن يعتق منهم الكبير الفاني والصغير الذي لا يؤذى واحده منهم ما شئتوا وليس عند واحد منهم ما عون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له) بغير رضاهم لانتفاء العلة

* (جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده) *

(مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليه من كتابته بقية وترك وفاء بما عليه ان أم ولده أمة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولداً فيعتقون بداء ما بنى ومضى أم ولده أبيهم بعتهم) معطوف على المنفى مسبب عليه فالمنفى انتهى انتهى عتقها العدم ولده يعتق سعادته (وفي المكاتب يعتق عبده أو يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب) تأدء ما عليه (قال مالك ينفذ) بذال معجمة مضى (ذلك عليه) أي المكاتب (وليس للمكاتب ان يرجع فيه) فان علم سيده المكاتب قبل ان يعتق المكاتب فرد ذلك ولا يجوز (عطف بغير أو هو) وحسنه احتساف اللفظ (فانه ان عتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه ان يعتق ذلك العبد ولا ان يخرج تلك الصدقة) لان رد السيد ابطال الفعل (الا ان يعمل ذلك طائعا من عند نفسه) فيلزمه لانه ابتداء عتق وصدقة

* (الوصية في المكاتب) *

(مالك ن أحسن ما سمع) وفي نسخة سمعت (في المكاتب بعتقه سيده عند الموت ان المكاتب يعطى) أي يقوم (على هيئته) صدقة (تاك التي يوجب كان ذلك الثمن الذي سمع فان كانت القيمة أقل من أبي سيده من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم يضر إلى عدة أراهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يعرف فأنه لا قيمته يوم قتله ولو جرحه لم يعرف جرحه إلا دية جرحه يوم جرحه ولا يضر في شيء من ذلك إلى ما كوجب عليه من الدنانير والدرهم لانه عبد ما بنى عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت إلا ما بقي عليه من كتابته وذلك انه انما ترك الميت له ما بقي عليه من كتابته فصارت وصية) أي كوصية أو وصى بها فهو تشبيه حذف أدائه إذ فرض المسئلة انه لم يوص وانما تجزعت في مرض موته فتحكمه كالوصية (وتفسير ذلك) ابضاحه بالثال (انه لو كانت قيمة المكاتب ألف درهم ولم يبق من كتابته إلا مائة درهم فأوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسب له في ثلث سيده فصارت حراً بها) ولا يعطاها ويبقى بعضه رقيقاً (قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه قوم عبداً فان كان في ثلثه سعة لثمن للعبد جاز له ذلك) وعتق (وتفسير ذلك ان يقول قيمة العبد ألف دينار في كتابته سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فذلك جائز) لجل الثلث له (وانما هي وصية أو وصى بها في ثلثه) لا كتابة حقيقة (فان كان السيد قد أوصى قوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدى بالمكاتب لان الكتابة عتاقه والعتاقه تبدى

أهدم بصلان الكتابة (و) ان كان (ليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الا بأذنه)
 يدرك (السيد ذلك) ولم يشترطه (و) وجه (ذلك ان الرجل يكاتب عبده بمائة دينار) مثلاً (وله)
 اى العبد (الف دينار) او أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدقها الصداق الذى يحجف بماله
 ي ينصه بمصافاً حاشاً (ويكون فيه عجزه فيرجع الى سيده عبد الامال له) وذلك خلاف المقصود
 من الكتابة (او يسافر) السفر البعيد (فتحل نجومه وهو غائب فليس ذلك له) اى العبد (ولا على ذلك
 كاتب) سيده (وذلك يدرسيده ان شاء اذن له وان شاء منعه) لان عقد الكتابة لا يضمن ذلك

(ولاء المكاتب اذا اعتق)

(قال مالك ان المكاتب اذا اعتق عبده ان ذلك غير جائز له) لانه من التبرعات وهو ممنوع منها فليس سيده
 ربه (الا باذن سيده) فيجوز (فان) اعتق بلا اذنه و (اجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولاؤه
 لمكاتب) لانه ثبت له في وقت احراز فيه ماله وتم بعتقه بأداء الكتابة (وان مات المكاتب قبل ان يعتق
 كان ولاؤه لمعتق) بفتح التاء (لسيد المكاتب) موته وهو عبد (وان مات المعتق) بالفتح (قبل ان يعتق
 لمكاتب ورثه سيد المكاتب) لاهول رقه (وكذلك أيضا لو كاتبت المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر)
 بكسر الخاء (قبل سيده الذى كاتبه فان ولاؤه لسيد المكاتب) لانه لرقه (ما) أى مدة كونه (لم يعتق
 للمكاتب الاؤل الذى كاتبه فان عتق الذى كاتبه رجع اليه ولا همكاتبه الذى كان عتق قبله) لانه الذى
 عمده وانما مع منه لرق فلما زال عادله (وان مات المكاتب الاؤل قبل أن يردى أو عجز عن كتابته وله
 ولد اسرار) صفة (ولداً لانه يكون واحداً وجهاً) (لم يرؤوا ولا همكاتب ايهم لانه لم يثبت لايهم الولاء) رقه
 (ولا يكون له الولاء حتى يعتق) لانه لا يكون لرقيق (وفي المكاتب يكون بين الرجاين فترك أحدهما
 لمكاتب الذى له عليه وبيع الآخر) بمعنى يمنع من الترك لا حقيقة الشئ (ثم يموت المكاتب ويترك مالا
 قال مالك بقضى الذى لم يترك له شيئاً مابق له عليه) من رأس المال (ثم يقسم ان المال كهيئته) أى
 صفته (لوما عبد الان الذى فعل) التارك (ليس بعقاة وانما ترك ما كان له عليه) وذلك لا يستلزم
 العتق (وما بين ذلك) يوضحه (ان الرجل اذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجلاً أو) ترك (نساء ثم اعتق
 أحده البنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عتاقة لثبت الولاء لمن اعتق
 منهم من رجالاتهم ونسائهم) لان الولاء لمن اعتق منهم فدل على انه ترك فقط (وما بين ذلك أيضاً
 انهم اذا اعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذى اعتق نصيبه مابق) نائب فاعل يقوم
 (من المكاتب) فدل على انه ترك (ولو كان عتاقة قوم عليه حتى يعتق في ماله) ان كان له مال (كما قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركاً نصيباً (له في عبد) أى رقيق (قوم عليه قيمة العدل)
 ملازيد ولا نقص (فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق) وبقي باقيه رقيقاً (وما بين ذلك أيضاً ان من سنة
 المسلمين) طريقته (التي لا اختلاف فيها ان من اعتق شركاً له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو اعتق
 عليه كان الولاء له دون شركائه) عملاً بالحديث (وما بين ذلك أيضاً ان من سنة المسلمين) طريقته
 (ان الولاء لمن عقد الكتابة وانه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولأه المكاتب وان اعتقن
 نصيبهن شئ) ولو كان عتاقاً حقيقة لكان هن ولأه نصيبهن اذا اعتقن لان الولاء للمعتقة (انما ولاؤه لولد
 سيد المكاتب المذكور) ان كانوا (أو عصيته من الرجال) ان لم يكونوا لان الولاء لا يرثه انثى

(ما لا يجوز من عتق المكاتب)

(مالك اذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة) أى مشاورة (أصحابه)

ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته الف درهم نقداً ويكون ثلث الميت الف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة) أى نصفها (وفي رجل قال فى وصيته غلامى فلان حرّ وكاتبوا فلان) لعبد آخر (تبدى العتاقة) عند ضيق الثلث (على الكتابة) لأن العتاقة تحرير باجر بخلاف الكتابة

(كتاب المدبر)

أى الذى علق سيده عتقه على موته سمي به لأن الموت دبر الحياة ودبر كل شئ ما وراءه بسكون الباء وضها والمجارحة بالضم فقط وانكره بعضهم فى غيرها وقيل لأن السيد دبر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه وأمر آخرته باعتاقه

(بسم الله الرحمن الرحيم القضاء فى ولد المدبرة)

(مالك الامر عندنا فى دبر جارية له فولدت أولاداً بعد تدبيره إياها ثم ماتت الجارية قبل الذى دبرها) وخبر الامر قوله (ان ولدها بمنزلتها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذى ثبت لها) من التدبير (ولا يضرهم هلاك أمهم) موتها قبل سيدها (فاذا مات الذى كان دبرها فقد عتقوا جميعهم) وفى نسخة ان وسعهم (الثلث) لأن المدبر فى الثلث (وقال مالك كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها حراً وان كانت مدبرة أو مكاتبه أو معتقة الى سنين) أى بعده مصيها (أو مخدومة) لانسان ثم عتق بعده (أو بعضها حراً) وبعضها رقيقاً (أو موهونه أو أم ولد فولد كل واحدة منهم على مثال حال أمه يعتقون بعتقها) اذا عتقت (ويرفون برقها) أى مدّة دوامها رقيقة (وفى مدبرة دبرت وهى حاملة ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة رجل أعتق جارية له وهى حامل ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيما ان ولدها يتبعها ويعتق بعتقها وكذلك لو أن رجلاً ابتاع جارية وهى حامل فالوليدة) أى الامة (وما فى بطنها من ابتاعها اشترط ذلك المبتاع أو لم يشترطه) لأن عقد البيع تناول ذلك شرعاً (ولا يحل للبائع أن يستثنى ما فى بطنها لأن ذلك غريب يضع من ثمنها ولا يدرى يصل ذلك اليه أم لا وانما ذلك بمنزلة من باع جنيته فى بطن أمه وذلك لا يحل لانه غرر) وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الغرر وعن بيع الاجنة (وفى مكاتب أو مدبر ابتاع أحدهما جارية فوطئها فحملت منه وولدت قال مالك ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعقوب بعتقه ويرقون برقه فاذا عتق هو) بأداء الكتابة أو موت السيد (فانما أم ولده مال من ماله يسلم اليه اذا عتق) فلا تكون أم ولدها بحمل الواقع من الكتابة والتدبير لانه قبل التحرير

(جامع ما جاء فى التدبير)

(مالك فى مدبر قال سيده يحل لى العتق واعطيك خمسين ديناراً منجمة على فقال سيده نعم أنت حر وعليك خمسون ديناراً تؤدى الى فى كل عام عشرة دنانير فرضى بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك ثبت له العتق) لانه تجزعتقه (وصارت الخمسون ديناراً ديناً عليه) على تجسيمها (وجازت شهادته وثبتت حرته وميراثه وحدوده) لانه صار حراً (ولا يضر) لا يسقط (عنه موت سيده شيئاً من ذلك الدين) لان تجزير العتق عليه وقع فلزمه (وفى رجل دبر عبداً له فمات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن فى ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر) حرام من ثلثه (قال مالك يوقف المدبر بماله ويجمع خواجه حتى يتبين من المال الغائب فان كان فيما ترك سيده مما يملكه الثلث) من الحاضر والغائب (عتق بماله وبما جمع من نواحه) أى يكونان له (وان لم يكن فيما ترك سيده ما يحمله عتق منه قدر) حمل (الثلث وترك ماله فى يديه) يصرّف فيه

على الوصايا) لتشوق الشرع للحرية (ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب بتبعونه بها وتغير ورثة
 الموصى فان أحوا ان يعضوا أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم) خاصة (فذلك)
 لهم (ونبوا أسماؤا المكاتب وما عليه إلى أهل الوصايا فذلك لهم) وأما خبروا (لأن التلمت صار
 في المكاتب ولأن كل وصية أوصى بها أحد فسال الورثة الذي أوصى به صاحبنا) أي مورثنا (أكثر
 من ثلثه وقد أخذ ما ليس له فان ورثته بخيرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما قد علمت فان أحببتهم ان
 تنفذوا) تمصوا (ذلك لا عليه على ما أوصى به الميت ولا فأسلموا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله)
 وتعرف هذه المسئلة بمسئلة خلع الثالث وقد دعت وأعادها هنا استظهارا (فان أسلم الورثة للمكاتب إلى أهل
 الوصايا كان لأهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان أدى) المكاتب (ما عليه من الكتابة أخذوا
 ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبد الأهل الوصايا لا يرجع إلى أهل الميراث
 لأنهم تركوه حين خبروا) فصار لاحق لهم فيه (ولأن أهل الوصايا حين أسلم اليهم ضمنوه فلو مات
 لم يكره لهم على الورثة شيء) من التركية (وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك ما لا هو أكثر
 مما عليه فله لأهل الوصايا) للمكاتب (وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولاؤه إلى عصبته
 الذي عقد كتابته) لأن الولاء لا يتقل (قال مالك في المكاتب يكون أسبده عليه عشرة آلاف درهم
 يضع) يحط (عنه عند موته ألف درهم انه يقرم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته ألف درهم
 بالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة
 يصير ذلك إلى عشر القيمة نقدا) يحط عنه وانما اذلك ~~ك~~هينته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك
 بحسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب ألف درهم) في الفرض المذكور (وان كان الذي
 وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان أقل من ذلك) كالثلث (او أكثر)
 كالثلثين (فهو على هذا الحساب) الذي قلنا (واذا وضع الرجل عن مكانه عند الموت) أي موت
 سيد (ألف درهم من عشرة آلاف درهم) كتابه عليها (ولم يسم انها من أول الكتابة او من آخرها
 وضع عنه من كل نجم عشرة) لأن هذا عدل بينه وبين ورثة سيده (واذا وضع الرجل عن مكانه ألف
 درهم من أول كتابته او من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم قوم المكاتب قيمة النقد
 قيمت تلك القيمة فيجعل تلك الألف التي من أول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قررها من الاجل
 فضلها ثم الألف التي تلي الألف الأولى) أي الثانية تجعل (بقدر فضلها ايضا ثم الألف التي تليها)
 أي الثالثة (بقدر فضلها ايضا حتى يوثق على آخرها بفضل كل ألف بقدر موضعها في تحصيل الاجل
 تأخيرها لأن ما) أي الذي (استأنوم ذلك أقل في القيمة) مما يجعل (ثم يوضع في ثلث الميت
 رما أصاب تلك الألف من القيمة على تفاضل ذلك ان قل أو أكثر فهو على هذا الحساب) المذكور
 وفي رجل أوصى لرجل بربع مكاتب له أو عتق) وفي نسخ وعتق بالواو (وربعه فهلك الرجل)
 وصى (ثم) بعده (هلك المكاتب وترك ما لا كثيرا أكثر مما بقي عليه من الكتابة قال مالك
 طي ورثة السيد والذي أوصى له بربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب) من رأس المال
 ثم يقسمون ما) أي المال الذي (فضل فيكون للوصي له بربع المكاتب ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة
 ورثة سيداه الثلثان) لأن حصص الحرية الربع لا يؤخذ بها شيء فرجع ذلك إلى النصف والربع فالتصاف
 بين الربع ثلث بما يرجع اليه من حصص الحرية (وذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء
 فما يورث بالرق) أي يؤخذ ما خلفه وتسميته إرثا محضار (مالك في مكاتب أعتقه سيده عند الموت)
 سيد (ان لم يصلو ثلث الميت حتى منه قدر ما جمل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قدر ذلك) مثلا

من الخدم ثمانية دروهمها ليه اجيب عنه بانه اذ اباعه لانه كان عليه دين ففي رواية التماسي للحديث
اروة في ركان عليه دين وفيه فاعاه فقال اقص ذبك ولا يعارضه روية مسلم فقال ابد بنفسك
مرفق عاها لان من جده تصدقته عليه اقصاء دينه وحاصل الجواب انها واقعة بين لاجلوم لها فحصل
في امس اصور وهو تخصيص الجوارع اذا كان عليه دين وورد كذلك في بعض طرق الحديث عند
ساي اى فقه من المذهب ذلك (وبه ان رفق) بكسر الهمزة على غنى (سيده ذين) عند التذبير (من عزماءه
قدرون على بيمه ما عاش) سيده فان مات سيده ولا دين عليه فهو في ثلثه لانه سئل في عيه عاها
عاش فلان له ان يحرم حياته خيمته على ورثته ان مات من رأس ماله) لانه يحرم لو كان كذلك
ان مات سيده لم يبر لاهال له غيره عتق ثلثه ركان ثلثاه لورثته) لان التذبير في الثلث (ان مات سيده
بر وعليه دين يحيط بالمذبر بيع في ذبته لانه ما يعتق في الثلث) وانحيط بالثالث له (فان كان الدين
يحيط بالثالث يبيع نصفه لدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين) وهو سدسه ويرقى الثلث للورثة
لان ماله لا يجوز ان يترحم (بيع المذبر) لان المذبر اقبه بعد جريان ثلثه المحررة فيه وانشرع منسوف
محررة (ولا يجوز لاحد ان يشتره) ذكره وان علم من اعطى بيع اقوله (الان يشترى المذبر نفسه من
يد فمكون ذلك حرام) لانه اذا ملك نفسه عتق باجزا وهو خير من التذبير (او عتق احد سيده مذبر
لا وعتقه سيده الذي دبره فذلك حرام) لانه لا يعتق (ولو لا سيده الذي دبره) لانه الذي
تد ذلك لانه اعطى المذبر لانه ليس يبيع وانما هو على النسخة من المذبر (ولا يجوز بيع
ذمة المذبر لغيره ولا يدرى كم يعيش بده ماله لا يصلح) من اصلاح حصة المذبر وهو باصل
سده بالمرور ولد به من احب من حدث بيع النبي صلى الله عليه وسلم المذبر ابد لم يبع رقبته
عما جرح خدمته لان المذبر من يبع رقبته لا يجرى برون بيع خدمته ايضا وما روى عن أبي جهم
سماح صلى الله عليه وسلم لم يره المذبر مرسلا في بيعه لا حجة فيه وروى عنه وهو موصولا ولا صحيح
ماله في العتق يكون من ركان في مذبر احدهما حصة انهم سيدها وماله فان اشتراه الذي دبره كان
مذبرا كماله وان لم يشتره) انما تشره ركانه (تعتق دبره) مراعاة لحق الشريك وهذا امر حر اليه حكم
مذبر فليس يبايع نفسه فوله لا يجوز بيع المذبر كرايم (الان يشاء الذي بقي له فيه الرق ان يبعه
بريكه لادن دبره بيمينه فان عطاها اياه بيمينه ركه ذلك ركان مذبرا كره) فان مات مذبر بصدقه عتق
سقه ولو قوم انصف لانه صار للورثة (وفي رجل انصر الى دبر عبد له نصرانية فاسلم العبد قال مالك
دال بينه وبين العبد) ثم استخدم الكافر المسلم (ويخرج على سيده النصراني) أي يجعل له عليه
واج (ولا يباع عليه) لانه حر في عهده حرية (حتى يدين امره فان هلك النصراني وعلمه دين قضى
بنيه من ثمن المذبر لان يكون في ماله ما يحمل الدين) يسهه (فيعتق المذبر) من ثلث الباقي

(جراح المذبر)

كسر الجرح جمع جراحة بالكسر ويجمع ايضا على جراحات (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز)
لخليفة العادل (قضى في المذبر اذا جرح) انسانا (ان سيده ان يسلم ما يملك منه) وهو خدمة
الى المخرج فيخدمه المخرج ويقاصه بجراحه من دية جرحه فان اذى قبل ان يهلك سيده رجع
الى سيده) مذبرا على حاله (مالك الامر عندنا في المذبر اذا جرح) شخصا (ثم هلك سيده وليس له مال
غيره انه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجراح اثلاثا فيكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه ويكون
لثاء على الثلثين للذين بايدى الورثة ان شاء السلطان الذي لهم منه) من العبد وهو الثلثان (الى صاحب
الجرح وان شاء اعطوا ثلثي العتق وامسكوا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك الجرح انما كانت

(الوصية في التدبير)*

مالك الأمر مجتمع عليه عندنا وكل عتاقة اعتقها رجل في وصية أوصى بها في صحة أو مرض أو
 ذه (أي له ذلك) (من شاء وبغيرها متى شاء) ما لم يكن تدبيراً فإذ ادبر فلا سبيل له (إلى رد
 بر) تحريث المدبر لا يساع ولا يوجب (وكل ولد ولدت له أوصى بعتقه أو لم تدبر فإن ولدها لا يعتقون
 بها إذا عتقت وذلك أن سيدها بغير وصيته إن شاء ويردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة) حتى يكون ولدها
 ربتها (وأما هي بمنزلة رجل قل تجارته إن بقيت عدي فلانه حتى أموت فهي حرة فإن أدركت ذلك)
 بقيت عنده حتى مات (كان لها ذلك) التحريم (وإن شاء قبل ذلك باعها أو ولدها لأنه لم يدخل ولدها
 شيء مما جعل لها ووصية في العتاقة) أي بها (مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ماضى من السنة) فيتبع
 نكاحات الوصية بميراث التدبير كان كل موص لا يفدر على تغيير وصيته وما ذكره من العتاقة) وذلك
 لأن المعروف من أن له ذلك (وكان قد حبس) منع (عليه من ماله ما لا يستطيع أن يتنفع به) وذلك
 ح شديد (مالك في رجل دبر وقاله جميعاً في صحته وليس له مال غيرهم إن كان دبر بعضهم قبل بعض
 أي بالاول) فالاول التالي له سمي أولاً بالضرر لما بعده (حتى يبلغ الثلث وإن كان دبرهم جميعاً في مرضه
 سأل فلان حر وفلان حر) لثلاثة أرفاء (في كلام واحد) وهذا سوق بلا فاصل (إن حدث في
 مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعاً في كلمة واحدة تخصوا في الثلث ولم يرد أحد منهم قبل صاحبه
 غماهي وصية وأما هم الثلث يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم الثلث بالغام بالغ ولا يبدأ أحد منهم
 إن كان كله في مرضه) لأن ذلك ترجيح بلا مرجح (وفي رجل دبر غلاماً له فهل لك السيد ولا مال له إلا العبد
 يدبر للعبد له قال مالك يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله بيديه) وذلك خير له من نزعه منه وتركه فقيراً
 في يد بركتته سيده فبات السيد ولي ترك مالا غيره قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته
 يكون ثلثه ثلثها وفي رجل أعتق نصف عبده وهو مريض فبعت عتق نصعه أو بعت عتقه كله وقد كان
 رعيته له آخر قبل ذلك) في صحته (قال مالك يبدأ بالمدبر) في صحته (قبل الذي أعتقه وهو مريض وذلك
 ليس للرجل أن يرد ما دبر ولا أن يتعقبه بأمر يرد به) وإنما يجوز أخاجه للعتق أو الكتابة (فإذا عتق
 دبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شطره حتى يستتم عتقه كله) بالجزء أكيد لا ضمير (في ثلث مال
 يت فإن لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث) زيادته (بعد عتق المدبر الاول

(مس الرجل ولده إذا دبرها)*

مالك عن يافع أن عبد الله بن عمر دبر جاريتهين له فكان يطأوهما وهما مديرتان مالك عن يحيى بن سعيد
 سعيد بن المسيب كان يقول إذا دبر الرجل جاريته فإن له أن يطأها) لأنها إن جلت صارت أم ولد تعتق
 رأس المال وهو أقوى من عتق المدبرة من الثلث وليس له أن يبيعهها ولا يهبها) لأنه انعقد فيها
 دحرية فليس له فسخها (وولدها بمنزلة المدبرة للقاعدة

(بيع المدبر)*

مالك الأمر مجتمع عليه عندنا في المدبر إن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه)
 وبهية أو صدقة وبهذا قال جمهور العلماء والسلف من المجازيين والشاميين والكوفيين لمحدث ابن
 ربيعة المدبر لا يساع ولا يوجب وهو حر من الثلث أخرجه الدارقطني وضعفه هو وابن عبد البر وغيرهما
 الوا الصريح أنه موقوف على ابن عمر لكنه اعتضد باجماع أهل المدينة عليه وحديث الصحيحين عن جابر
 باععت رجل من عبده عن دبر ولم يكن له مال غير فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فباعه فاشتراه

ترجمه فی ۱۲۸۴ هـ
 الثالث من روح البوح لعبد القدر شمس
 محمد زرقانی من مردم شیخ لاسف
 ارمغانی فی ۱۲۸۵ هـ من المارسته حاضره شهر
 جبات الاولی ۱۲۸۵ هـ عشره عدله مانه
 والعمد المبحره تنويعه علی صاحبها
 الفضل الصلاة والسلام ختمت بالمحیر وبالموه
 الجبر الاربع وهو کتاب المحدث
 وینه ان شاء الله الکتاب
 دعوت الرحیم
 الودود

حاصلہ بجاہ خیر الامام
علیہ افضل الصلاۃ
والسلام

(قال مالك في أم الولد تخرج) شيخصا (ان عقل ذلك المخرج صام) أي صهيون (على سيده في ماله)
 كخوفهم من كتمان مكتموم وسيدته رديه أي مرسية (الآن يكون على ذلك المخرج أكرم من رديه
 أم لولا ما سئل سيدها من جرح) أي بعض من ماله (أكثر من قيمتها) وده (ذلك أن رب) أي سيد
 (يعبد ولوليدته دا اسلمه لاه أو ليدته) أمه (تخرج) أي في جرح (أصابه واحد منهما فليس عليه
 أكثر من ذلك وإن أكثر) راد (اعقل) عن قيمة كل منهما (فإذا لم يسقط) لم يقدر (سيد أم الولد أن يسلمها
 لاه من النسب) أي يجب عليه ولاؤها (فأيه إذا أخرج قيمتها أكثره أسلمها فليس عليه أكثر
 من ذلك) لانه ظلمه إذ هو ليس بمجان (وهذا أحسن ما سمع وليس عليه أن يحمل من جابتها أكثر
 من قيمتها) بل أحسن عليه الأقل من قيمتها وأورش ما جنت والله تعالى أعلم بالصواب
 وإليه المرجع والمآب والله الحمد والشكر على الأعمام وأسأله
 من فضله العون على التمام وأن يحبه له

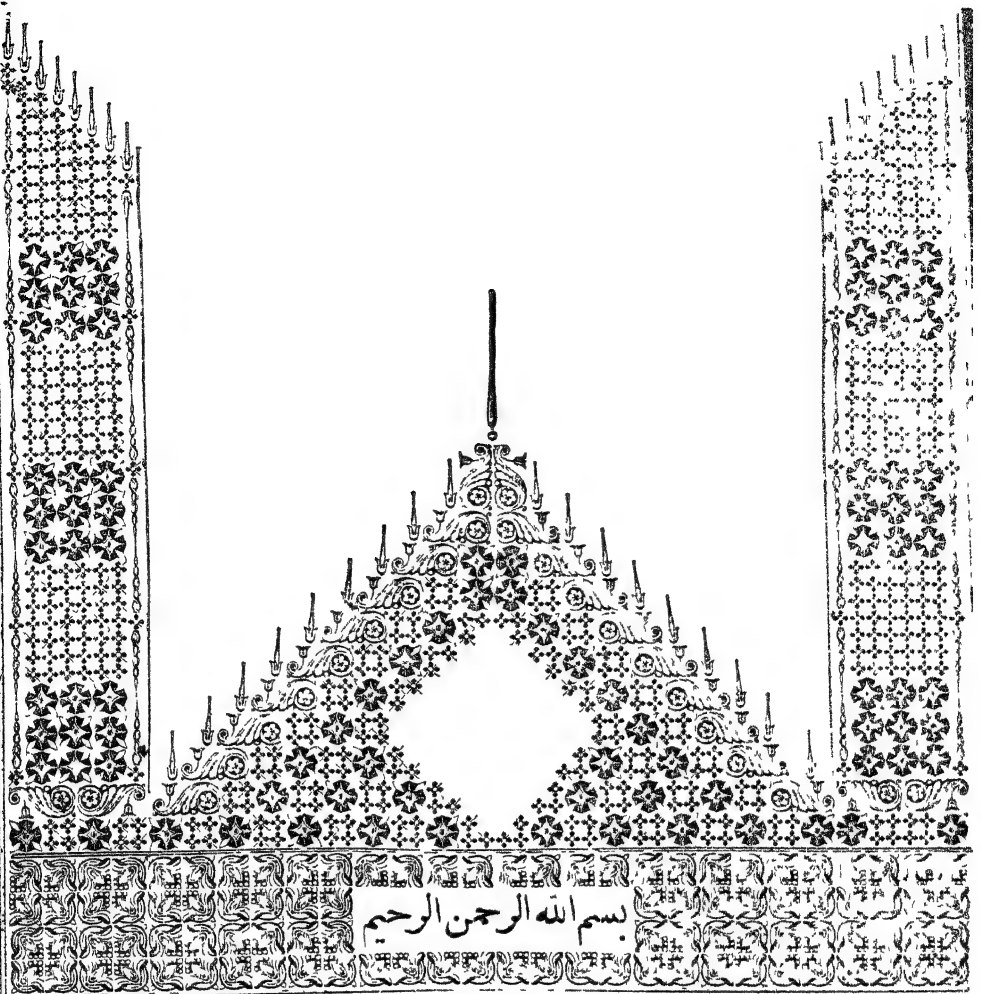
«مهرسة الجمره رابع»
من شرح «مهرسة الرقي على الموطأ»
(قوله كتاب الحدود)

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
ما جاء في دية حراح العبيد	٣٩	ما جاء في من سبى على نفسه برب	١١
ما جاء في دية أهل الدمة	٤٠	ما جاء في ما جاء في	١٢
ما يوجب لعقل على الرجل في خاصة ماله	٤٠	ما جاء في	١٣
ميراث لعقل راتنكليف فيه	٤١	ما جاء في	١٤
جامع العقل	٤٤	ما جاء في	١٥
ما جاء في العيلة والسكندر	٤٦	ما جاء في	١٦
ما يجب فيه التمدد	٤٧	ما جاء في	١٧
انقضاء في القتل	٤٧	ما جاء في	١٨
العفو في قتل العمد	٤٨	ما جاء في	١٩
القصاص في الجراح	٤٩	ما جاء في	٢٠
ما جاء في دية السبئية وجناته	٤٩	ما جاء في	٢١
كتاب القسامة	٤٩	ما جاء في	٢٢
تبذرة أهل الرم في القسامة	٤٩	ما جاء في	٢٣
من تجوز قسامة في السبئية وولاته الدم	٥٥	ما جاء في	٢٤
القسامة في قتل الخطأ	٥٥	ما جاء في	٢٥
الميراث في القسامة	٥٦	ما جاء في	٢٦
القسامة في العبيد	٥٦	ما جاء في	٢٧
كتاب الجواهر مع	٥٦	ما جاء في	٢٨
الدعاء للملئكة وأهلها	٥٦	ما جاء في	٢٩
ما جاء في سكنى المدينة والمخروج منها	٥٨	ما جاء في	٣٠
ما جاء في تحريم المدينة	٦٥	ما جاء في	٣١
ما جاء في وباء المدينة	٦٧	ما جاء في	٣٢
ما جاء في اجلاء اليهود	٧١	ما جاء في	٣٣
جامع ما جاء في أمر المدينة	٧٢	ما جاء في	٣٤
ما جاء في الطاعون	٧٣	ما جاء في	٣٥
النهي عن القول بالقدر	٧٩	ما جاء في	٣٦
جامع ما جاء في أهل القدر	٨٣	ما جاء في	٣٧
ما جاء في حسن الخلق	٨٦	ما جاء في	٣٨
ما جاء في الحياء	٩٢	ما جاء في	٣٩

آنچه زانج من شرح مؤلف الامام مالك
العلامة سيدى محمد الزرقانى نفع
الله به كما نفع
مؤلفه
امين

صفحة	صفحة
٢٣٨	ما جاء في اضاءة المال وذى الوجهين
٢٣٩	ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة
٢٤٤	ما جاء في التقي
٢٤٥	القول اذا سمعت الرعد
٢٤٦	ما جاء في تركة النبي صلى الله عليه وسلم
٢٤٨	ما جاء في صفة جهنم
٢٣٤	الترغيب في الصدقة
٢٣٩	ما جاء في التعفف عن المسئلة
٢٤٤	ما يكره من الصدقة
٢٤٥	ما جاء في طلب العلم
٢٤٦	ما يتقى من دعوة المظلوم
٢٤٨	اسماء النبي صلى الله عليه وسلم

وحد (في شأن رجم) أي في حكمه وهذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم وإنما هو لازمهم
 لما يعتقدون في كتابهم موافق لحكمهم لا سلام قائمة للجنة عليهم وإنما المصالح بسببه ويثبتون من حكم
 لتوراة فأرادوا تعذيبهم فلهذا ركبوا يوحنا بن زبدي إلى البهائم وجعلوا في التوراة يعبر
 وأما باحار من أسد منهم كعدو لله سلام (أي لا يفتهم) بفتح الميم وانظر إلى الجنة بينهم ما فاء
 ساكنة من الغضبة أي تكلف مساوهم وبينهم ساس (وتخارون) بضم الراء وفتح نائه مبني
 للمعول أي جازا عجزهم بخارون وهو محمول على المحرك كيد الجسد لا يقدرا في دعواهم ذلك في التوراة
 وهم كاذبون ويحتمل أن يكون ذلك مما فسر وانه التوراة ويكون معطوفا على الجواب أي الحكم عندنا
 نفعهم به. ومن فيكون حرمته المحذوف تدرأه وأما بنى أحد الفعلين للسائل والآخر للمعول
 إشارة إلى أن الفضيحة موكدة اليه. والى احتدادهم بكشف مساوهم وفي رواية أيوب عن يافع عند البخاري
 فقالوا نكحهم وجوهها. ورواه في رواية شيد الله عن يافع قالوا نسوة وجوههم ونكحهم ما وخاف
 بين وجوهها وصافى بها (فقال عبد الله بن سلام) بضم اللام الأسير أي المحرم ذرية يوسف
 ابن يعقوب. يصف خروجته بأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنت مات سنة ثلاث
 وأربعين (كذلك تروى فيها رجم) على زناي الخلف وفي رواية للشيوخين فقال عبد الله بن سلام
 ادعوا رسول الله يا سوية فأتى بها وفي رواية البر قال أبو النضر صلى الله عليه وسلم فأقروا بالتوراة
 فأقروا ما كتمت صدقته (أي) بفتح هاء مزة وله وقية (بالتوراة فنشروها) أي فتحوها
 وبسطوها راد في رواية البر في قوله جل من يرضون يا أيها الرافض (فوضع أحدهم) هو عبد الله
 ابن صورياه أي ردى الأحرار (أي) صلى الله عليه وسلم في رجمه ثم قرأ ما فعلها وما بعد ما قال له عبد الله بن سلام أرفع
 يدك عنها (فرفع يده فدفقها آية رجم) وفي رواية للشيوخين فإذا آية لرجم تحت يده وبينها
 في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا من بني النضير أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أن
 تريمس ما حتى تسع مائة بطنها رواه داود وعنده من حديث جابر أن فجد في التوراة إذا شهد أربعة
 منهم مروءة كره في رجمه إلى الميل في المكابرة جازا راد البرار من هذا الوجه فأن واحد والرجل مع
 المرأة في بيت ثوبها على بطنها وهي رمية وفيها سفوبة (فقالوا صدق يا محمد في آية رجم) زاد
 في رواية أيوب بن بكير كتمه ما وفي رواية البرار قال يعني الذي صلى الله عليه وسلم فهاهنا منكم
 أن ترجوهم أقوالا وذهب ساطع وكبرهنا التمل راد في حديث البراء بن رجم ولكنه كثر في إشرافنا
 فكم ذا أحدنا الشريفة تركناه إذا أحذنا الضعيف أفنا عليه الحد فلهذا تعالوا اجتمع على شيء نقيم
 على الشريفة والوضيع فجمعنا التحسين والجدام كان لرجم ولا في داود عن جابر فدا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالشهود فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذلك كره في رجمها مثل المروءة في المكحلة (فأمرهم ما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا) زاد في رواية للشيوخين عند البلاط وهو مكان بين السوق والمسجد
 النبوي (فقال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يعني) بفتح الباء واسكان المهملة وكسر النون قال ابن
 عبد البر كذا رواه أكثر شيوخنا عن يحيى وقال بعضهم عنه بالجيم والصواب فيه عند أهل العلم بجنا بألجيم
 والمهمزة أي يميل (على المرأة) والرؤية بصرية في موضع الحال وعلى المرأة متعلق بها (يقعها
 المحارة) أي حجارة الرمي فالعهدية والجملة بدل من يحسن أرحال أخرى (مالك معنى يحيى بكب)
 بضم الباء وكسر الكاف أي يميل (عليها حتى تقع الحجارة عليه) دونها من جهة لها قال ابن الأثير
 في حرف الجيم يقال أجنى يعني أجنأ ورجنا على الشيء يجنأ إذا كبته وقيل هو هموز قبل الأصل
 فيه المهمزة من جنأ إذا مال عليه وعطف ثم خفف وهو لغة في أجنأ ولوروي بالحاء المهملة يعني أكب



* (كتاب الحدود) *

جمع حدوهو الحماجز بين الشيتين يمنع اختلاط أحدهما بالآخر سمي بذلك الحدود الشرعية لكونه مانعا لمتعاطيه عن معاودة مثله ولغيره ان يسلك مسلكه

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * * (ما جاء في الرجم) *

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال جاءت اليهود من خيبر وذ كر ابن العربي عن الطبري عن المفسر بن منهم كعب بن الاشرف وكعب بن الاسعد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكابة ابن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في ذي لقعدة سنة أربع (فذكروا له أن رجلا منهم) لم يعرف الحافظ اسمه وفتحت أن لسدها مسدداً لمفعول (وامرأة) اسمها بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة كذا ذكر ابن العربي في احكام القرآن (زينا) ومنهم صفة رجلا وصفة امرأة محذوفة أي منهم لدلالة السابق عليه ويجوز ان يتعلق منهم بحال من ضمير من رجل وامرأة في زينا والتقدير ان رجلا وامرأة زينا في حالة كونهم مامن اليهود وذ كر ابوداود سب بحيةهم من طريق الزهري سمعت رجلا من مزينة ممن يتبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي مرة قال زني رجل من اليهود بامرأة فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى هذا النبي فإنه يبعثنا لتخفيف بان أقتنا بفسادون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقنا فتينا بنى من أنبىائك قال فأثروا النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زينا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة) ما متدأ من اسماء الاستهزام وتجدون جملة محل الخبر والمبتدأ والخبر محول القول والتقدير أي شيء تجدونه في التوراة يتعلق حرف الجر محمول ثان

ذلك قوله (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله فقال يا سبيك) مرضا أذهب عقله (أم به جنة)
بكره التحميم أي بنون لانه سأله ولا ثم بعث إلى أهله لانه استند كرم ما وقع منه اذ شمل ذلك لا يقع من
صحيح عاقل (وهذا لو يارسول الله والله نه الخحيح) في العقل والبدن (فقال صلى الله عليه وسلم البكر)
هو (الثيب) أي ترواح زوجة ودخل بها وأصابها به دحضه ووطه مباح (فتسألوا بل ثيب يارسول الله
فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم) زان في الخحيح بن جابر فرجاء بانه على فسكت فميرجه
فلما اذلقته الحجارة فرفادرك فرجم حتى مات قال في المقدمة والذي اذكره انما هرب عقابه عبد الله بن
انيس وقال ابن حريج عمر حكاها المحاكم عنه وكان أبو بكر الصديق رأس الدين رجوه ذكره ابن
سعد انتهى فتقرب إلى الله أولا بنحبه بأمره بالتوبة والستر فلما ثبت على الاقرار تقرب ناسيا إلى الله
فسكن رأس من رجعه واحتج الحنفية والحنابلة بظاهره في شرائط الاقرار أربع مرات وأنه لا يكفي
بما دونها قبالا على الشهود واجاب المالكية والشافعية في عدم اشتراط ذلك بقوله صلى الله عليه
وسلم وأغذا يا انيس إلى امرأته فان استرفت فارجعها أو يقل أربع مرات وبحديث الغامدية اذ لم يقل
انه تكرار اقرارها وإنما كرر على ما عزل لانه شاك في عقله ولذا قال أثبت جنون وقال لاهله ايسة كي أم به
جننة فان الانسان عالما لا يصبر على اقرار ما يقتضي هلاكه من سرسؤل مع انه له طريقا إلى سوط
الاثم بالتوبة ولذا سأل أهله ما الغش فبعث جوابه وصيا به دم الما لم يقبض عليه الامر لا على مجرد اقراره
بعدم الجنون فانه لو كان مجنونا بانه قوله انه ليس به جنون لان قرار المجور غير معتبر قال ابن عبد البر
وفيه ان المجنون لمعه ولا حد عليه وهو جامع وان اطهار الانسان ما أتته من الفواحش جنون لا يتعلل
الا المجانين وانه ليس من شأن ذري القول كشيء ذلك والاعتراف به عند السطاح وغيره وإنما من
شأنهم الستر على أنفسهم والتوب بدوكم يلزمهم الستر على غيرهم يلزمهم الستر على أنفسهم وان حدة
الثيب غير حد البكر ولا خلاف فيه اسكن قليل من العلماء رأى على الثيب الجلاء رازحه مما روى ذلك
عن علي وعبدادة وفتح به داود راجعاه وانه يرحم ولا يجازي وقال الخوارزمي والمعتزلة لا يرحم
مطلقا وإنما الحد الجدي بآية أو بقرره خلاف استحباب أهل الحق والسنة (مالك بن يحيى بن سعيد عن
سعيد بن المسيد انه قال المغل) ما خلاف في اسمه دهش او طأ كما نرى وهو يستند من طريق صحاح فاه
ابن عبد البر ثم اخرج من طريق النسي أي من عبد الله بن صالح عن الثيب عن يحيى بن سعيد عن محمد
ابن المنذر عن ابن هريرة عن أبيه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرحل من اسلم) بفتح فسكون
قبيله قال فيها المنطقي اسلم سالما لله (يقال له) أي اسلمه (هزال) بفتح الهاء والراء طوطاة الشديدة
ابن يزيد الصحابي وفي رواية النسي اس هزالا كانت له جاربة وان ما عز اوقع عليها فقال له هزال
انطلق فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب ان ينزل فيك قرآن فان لم يفتأ به فأمربه
فرجم فقال النبي صلى الله عليه وسلم (يا هزال لو سترته بردائك لكان نبرائك) من أمرك له باخباري
لما في الستر على الما لم من الثواب المجزئ المذكر في كثير من الاحداث (قال يحيى بن سعيد فحدثت
بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد) بياه قبل الراي (ابن نعيم) بضم النون (ابن هزال الاسلمي) تابعي
صغير ثقة مقبول وروايته عن جده مرسله وأما ابو نعيم فصحابي نزل المدينة ماله راو الا ابنه يزيد (فقال
يزيد هزال جدي وهذا الحديث حق) أي صدق لا محالة (مالك عن ابن شهاب انه اخبره) مرسله
وقد رواه الشيخان من طريق عقيل وشعيب عن ابن شهاب عن أبي سفيان وسعيد بن المسيب عن أبي
هريرة ومن طريق يونس ومهر عن ابن شهاب عن أبي سفيان عن جابر (ان رجلا) هو ما عزم مالك
الاسلمي باتفاق وبه صح في كثير من طرق الحديث (استوفى على نفسه بالان على عهد) أي زمن

سبه لـكل أشبه وقال في حرف الحاء قال الخطابي الذي جاء في السنن يجنب بالجم والمجهوط بالحاء أي
يكب عنها يقال خناحنحو حنوا ومران ابا عمرو ب رواية الجم والمهزة وقال ابن دقيق العيد انه
اراجح في الرواية وظاهر الحديث ان الاسلام ليس شرطاً في الاحصان وبه قال الشافعي واجد وقال
المالك كثر الخنفة انه شرط فلا يرحم كافر واجابوا عن الحديث بانه صلى الله عليه وسلم اثنى على جميعهما
تدرككم التوراة يعني ذلكم علمهم بما في كتابهم وليس هو من حكم الاسلام في شيء وهو فعل وقع
في واقعة حال عينية محتملة لادلاله فيها على العموم في كل كافر واخرجه البخاري في المحار بين
عن اسماعيل وقوله في علامات النبوة عن عبد الله بن يوسف ومسلم في الحدود من طريق ابن وهب كلهم
عن مالك بن نافع وابو عبيد الله وغيرهم عن نافع وتابعه عبد الله بن دينار عن ابن عمر بنحوه
في الصحيحين وغيرهما وله طرق عندهم (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن
المسيب) مرسل بانصاف الرواة عن مالك وتابعه طائفة على ارساله عن يحيى بن سعيد ورواه الزهري
فاحتلف عليه فيه فرواه يونس عنه عن أبي سلمة عن جابر وشعيب وعقيل عنه عن أبي سلمة وابن المسيب
عن أبي هريرة ورواه مالك عن ابن شهاب مرسل كما يأتي قريباً قاله ابن عبد البر وهو موصول في الصحيحين
وغيرهما من طرق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وابي سلمة عن أبي هريرة (ان رجلاً من أسلم)
هو ما عزم مالك كما مرح به في كثير من طرق الحديث واتفق عليه الحفاظ (جاء الى أبي بكر
الصدقي) عبد الله بن عثمان رضي الله عنه (فقال ان الاخرني) قال ابن عبد البر الرواية بكسر الحاء
وهو انصواب ومعناه الرذل الذي تزي كانه يدعو على نفسه ويمسح بها منزل به من واقعة الزنا قال
ابو عبيد ومن هذا قولهم السؤال آخر كسب الرجل أي اذل كسب الرجل وقال الاخفش كنى عن نفسه
بكسر الحاء وهذا انما يكون لمن حدث عن نفسه بقبيل فكه ان ينسب ذلك الى نفسه انتهى وقال النووي
الاخرهم حمزة مقصورة وخاء مكسورة ومعناه الارذل والابعد والادنى وقيل اللثم وقيل الشئ وكله
مستقارب ومراده نفسه فحقرها وعابها بما فعل (فقال له ابو بكر لذكرت هذا لا حد غيري) وفي رواية
لا حد قبلي (فقال لا فقال له ابو بكر) لما جيل عليه من الزافة بالامة وفي الحديث رأف أمتي
بأمتي ابو بكر (فتب الى الله) بالندم على ما فعلت والعزم على عدم العود والاستغفار (وأستمر يستمر
الله) الذي اسبله عليك اذ لو شاء اظهره للناس وفحك فلا تظهرا ت ماستره عليك (فان الله
يقبل التوبة عن عباده) أي منهم (فلم تقره) بضم القومية واسكان القاف وكسر الراء الاولى
أي لم تمكمه (نفسه) من الثبوت على ما قال ابو بكر لما علم من رأفته وشفعته وما عزره رضي الله عنه
حصل له شدة خوف من ذنبه (حتى أتى عمر بن الخطاب) لما علم من صلابته في الدين وفي الحديث
وأشد هم في امر الله عمر (فقال له مثل ما قال لابي بكر فقال له عمر مثل ما قال له ابو بكر) لانه وان كان
شديداً في امر الله لكنه عالم بان الانسان مطلوب بالستر على نفسه فهو من جملة امر الله (فلم تقره
نفسه) لشدة إشفاقه (حتى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو في المسجد فناداه (فقال
ان الاخر) حمزة مقصورة وخاء مكسورة أي ازل الذي (زني قال سعيد) بن المسيب (فأعرض
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يمرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم)
وعند البخاري من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة وابن المسيب عن أبي هريرة فتبني لشق وجهه
الذي اعرض قبله فقال يا رسول الله اني زنت فأعرض عنه فجاءت لشق وجهه الذي اعرض عنه فقال
انني زنت (حتى اذا أكره عليه) بالمررة الرابعة في حديث أبي هريرة المذکور فلما شهد على نفسه أربع
شهادات دعا صلى الله عليه وسلم فقال أياك جنون قال لا فقال أحضت قال نعم ولا ينافي سؤاله عن

[illegible]

وترك رفع صوته ان كان الا قول رفعه (اجل) بفتح الهمزة والمجيم وخفة اللام أى نعم (يا رسول الله اقض
بيننا بكتاب الله) انما سأل ذلك وهما يعلمان انه لا يحكم الا بحكم الله ليحكم بينهما بالحكم الصريح لا بالتصالح
والترغيب فيما شاءوا لارفق بهما وأمرهما بالصلح اذ لهما حكم ان يفعل ذلك (واذن لى) فى (ان اتكلم قال
نكلم فقال ان ابى) لم يعرف المحافظ اسمه (كان عسيفيا) بفتح العين و كسر السين المهملتين
واسكان التحتية وبالعاء أى اجيرا (على هذا) أى عنده وعلى بمعنى اللام (فزنى بامرأته) لم يعرف
المحافظ اسمها (فأخبرنى) بالافراد قال ابو عمر هكذا رواه يحيى وابن القاسم وهو الصواب وللتعني
فأخبرونى أى بالجمع وفى رواية عمرو بن شعيب فسأت من لا يعلم فأخبرنى (ان على ابني الرحم فافتدت
منه بمائة شاة) متعلق بافتدت ومن لاسدل نحو ارضيتكم بالحياة الدنيا من الاخرة أى افتدت بمائة
شاة بدل الرحم (وبجارية لى) وفى رواية وحارية بلام موحدة (ثم اى سألت أهل العلم) قال المحافظ
افص على اسمائهم ولا على عددهم (فأخبرونى انما على ابني جلد مائة وتغريب عام) بالاضافة فيهما
لانه بكر (وأخبرونى انما الرحم على امرأته) لانها محصنة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما
لتخفيف (والذى نقى يده) اقسم تأ كيدا (لا قصين بينك بكتاب الله) أى القرآن على طاهره
لنسخ لفظه الثابت حكمه ويدل له قول عمر لا تلى الشيخ والشيخة فارجوها لبنة فاما قد قرأها
بعد جمعوا على ان من القرآن ما نسخ حكمه وثبت خطه وعكسه فى القياس مثله اشارة الى قوله تعالى
ويحمل الله من سبيل لا وفسر النبي صلى الله عليه وسلم السبيل برجم المحصن رواه مسلم أو المعنى بحكم الله
قضائه كقوله تعالى كتاب الله عليكم أى حكمه فيكم وفضاؤه عليكم وما قضى به صلى الله عليه وسلم
وحكم الله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ومن يطع الرسول فقد اطاع الله وما آتاكم الرسول
خذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فلما أمر باتباعه وطاعته جازان يقال لكل حكم حكم به حكم الله وفضاؤه
نأيس فى القرآن ان من زنى واقترى يرد فداؤه ولا ان عليه نفى سنة مع الجلد ولا ان على الثيب الرجم
قد اقسام ان بعضى بينهما بكتاب الله وهو صادق وقال (اما غفك وجاريتك فرد عليك) أى
ردود من اطلاق المصداق على المفعول نحو نسج الين اى مذسوجه ولذا كان بلفظ واحد للجمع والواحد
وجلدا بانه مائة) أى امر من يجلد فجلده (رغربه عاما) عن وطنه وهذا يتضمن ان ابنه كان بكرا وانه
عترف بان زنا فان اقرار الاب عليه لا يقبل وقريئة اعترافه حضوره مع ابيه كفى رواية اخرى ان ابني هذا
سكوتة على ما نسبته اليه وفى النسأى عن عمرو بن شعيب عن الزهري كان ابني اجير الامراة هذا
بنى لم يحصن بصرح بانه بكر وفيه تغريب البكر الزانى خلافا لاول أبى حنيفة لا يغرب لانه زيادة على
نص وان زيادة عليه بخبر الواحد نسخ فلا يجوز واجب بان الزيادة ليست بسخ اذ حكم النص باق وهو
معد والتغريب بالسنة (وامرئيسا) بضم الهمزة مصغر (الاسلى) جزم ابن حبان وابن عبد البر بانه
بس بن الضحاك وفيه نظر والظاهر فى نقدي انه غيره وقال ابن السكن لا ادري من هو ولم اجلده رواية
برما ذكر فى هذا الحديث ويقال هو انيس بن الضحاك وقال غيره يقال هو انيس بن أبى مرثد وهو خطأ
به غنوى وهذا اسلى كذا فى الاصابة وقال فى المقدمة انيس هو ابن الضحاك نقله ابن الاثير عن
كثيرين ويؤيده قوله فى الحديث الاسلى ووهب ابن التميمى فى قوله انه أنس بن مالك ولكنه
فرانتهى فانه خص الاسلى قصدا الى انه لا يؤمر فى القبيلة الا بالرجل منهم لغورهم عن حكم غيرهم
انث المرأة اسلية (ان يأتى امرأة لا تحرم) ليعلم ان الرجل قد فها بانه فلها عليه حد القذف فقطاطه
تفرد عنه (فان اعترفت) بانه زنى بها (رجعها فاعترفت فرجها) انيس لانه حكمه فى ذلك لكن
رواية الثيب عن الزهري فاعترفت فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجها وهو ظاهر

وأما سبب غير سلطان ولا شهرة وهو وجه ادخاله في كتاب الحدود ومرسده ومعه في كتاب
 النساء (مالك عن ابن نهار) محمد بن مسلم (عن عبيد الله) بصم العيس (ابن عبد الله) يعقها (الر
 ع) بصم (س) عود (أحد الفقهاء) عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول
 عن أمير المؤمنين (الرجم في كتاب الله حق) بابت الحكم منسوخ اللفظ وللبخاري من طريق صالح بن
 كيسان عن إمرئ القيس بن أدهم المدكوري أن الله دمه محمد أصلى الله عليه وسلم وأنزل عليه الكتاب
 وكان مما نزل الله آية أرحم (على من ربي من الرجال والنساء إذا حصن) بصم المرأة أي بروج
 دولتي مدحا وكن بالغاء قل (إذا أقيمت البيعة) بالزبا (أو كان الحبل) بفتح الحاء المهملة والموحدة
 أي وحلت المرأة حلي (أو) كال (الاعتراف) الاقرار بالزبا والاستمرار عليه وهذا محصر من خطبه
 ٢ رطوبه فالحق في آخر عمره رضي الله عنه رواها البخاري بتمامها من طريق صالح بن كيسان عن
 ابن شهاب بن سادة المدكوري (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سليمان بن يسار) بحميمة
 وهمية دعيقة (عن أبي رافع) بالتساق (الليثي) البخاري قيل اسمه الحارث بن مالك ربيع بن عوف
 وبيع اسمه عوف بن الحارث مات سنة ثمان وستين وهو ابن خمس وثلاثين على الصحيح (ان عمر بن
 الخطاب أبا رجل) لم يسم (وهو بالشام) لما قدمها في خلافته (فذكر له أنه وحده مع امرأته رجلا
 فمات عمر بن الخطاب أبا رجل) البخاري المدكوري (الى امرأته يسألها عن ذلك) أي عن قذف
 زوجها (فأتاها وعندها سوة حولها) جلة حالية (فذكر لها الذي قال زوجها عمر بن الخطاب) من
 ربه يا ربا (وأخبرها) أنوار قد (أنها لا تؤخذ بعهده) بل ان كذبه لا عن وإلا حد (وحمل بطنها شه
 ذاك لم يبع) بعوقية فنو، ساكنة فرأى منقوطة أي ترجع (فأبت ان يبع) يرجع عن الاعتراف
 بالزبا (وتمت) اشتدت وصلمت وفي نسخة وهي اطهر وثبتت بمثلثة من الثبوت (على الاعتراف) بالزبا
 (وأمرها عمر ففرجت) لثبوتها على الاعتراف وعدم رجوعها عنه (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري
 (عن سعيد بن المسيب) أنه سمعه يقول لما صدر عمر بن الخطاب رجه الله (رواية سعيد عن عمر بن عمر بن محم
 المسند لانه رآه رجع بعض العلماء سمع منه قاله أبو عمر (من منى) في آخر حجته سنة ثلاث
 وعشرين (باح) راحته (بالاطح) أي المحصب (ثم كرم) بشد الواو أي جمع (كومة) جمع الكوى
 وصمها أن قطة (بطحاء) أي صغار الحمى أي جمعها وجعل لها رأسا (ثم طرح) الى (علمها رداءه
 واستلقى) على ظهره (ثم مد) رفع (يديه الى السماء) لأنها قبلة الدعاء (فعال اللهم كرت) بكسر
 الموحدة (سنى) أي عمرى وهي مؤنثة (وضعت فوقي) بسبب كبر سننى (وانتشرت) كثرت وعرفت
 (رعتى) التي أقوم بتدبيرها وسياستها (فأقبضنى) توفنى (اليك) حال كوني (غير مضيع) لما أمرني به
 (ولا معرط) متهاون به (ثم قدم المدينة فخطب الناس) وللبخاري عن ابن عباس فقد منا المدينة
 في عقب دى لجة فلما كان يوم الجمعة تجلنا بالرواح الى ان قال فجلس عمر على المنبر فلما سكنت المؤذن قام
 فأنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فاني قائل لكم مقالة قد قدر لي ان أقولها لا أدري لعلمها بين يدي
 اجلى من عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحته ومن خشى ان لا يعقلها فلا احل لاحد ان
 يكذب على (نقال ايها الناس قد سنت) بصم المسين وفتح النون التثنية وسكون الفوقية (لكم السنن)
 جمع سننه (وفرضت لكم الفرائض) بالبناء للمفعول فيهما للعلم بالفاعل (وتركتكم) بالبناء للمفعول أيضا
 (على) لطريق (الواضحة) الظاهرة التي لا تخفى (الا ان تضلوا بالناس عينا وشمالا) عن تلك الطريق
 الواضحة لهوى أنفسكم (وضرب باحدى يديه على الأنوى) اسفا وتعبا ممن يقع منه ضلال بعد
 هذا البيان الباطح (ثم قال ياكم) احذركم (ان تهلكوا عن آية الرجم ان) يفتح الهمزة (يقول قائل

(فانقادی)

[illegible]

ابن عبد البر (ان رجلا اعترف عـلى نفسه بالزنا على عهد) أى زمان (رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فدعا) طلب (له) لاجله (رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط) ليجلبه لانه غير محصن (فأتى بسوط)
 مكسور فقال فوق هذا الخفة إبلامه فأتى بسوط (جديد لم تقطع ثمرته) بفتح المثناة والميم والراء وفوقية
 أى طرفه قال الجوهري وثمرة السباط غداطرافها وقال أبو عمر رأى لم يمتن ولم يلان والثمرة الطرف
 (فقال دور) أى أقل من (هذا) وفوق الأول (فأتى بسوط قدركب به) فذهبت عقدة طرفه (ولان)
 صار لينامع بقاء صلابته بعد كسره (فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد) مائة جلدة
 ثم قال أيها الناس قد آن) بالمد أى حان (لكم أن تنتهوا عن حدود الله) التى حرمها (من أصاب من هذه
 القاذورة) كل قول أرفعل يستقيج كالزنا والشرب والتعذف وجمعها قاذورات سميت قاذورة لان حقها
 ان تقذروصفت بما يوصف به صاحبها (شيئا فليستتر بستر الله) الذى اسـبـله عليه وليتب الى الله
 ولا يظهره لنا (فانه من يبدى) بالياء للاشباع كقراءة من يتقى وفي رواية بجذفها أى يظهر (لنا)
 مما اشترى المحكام (صمخته) هى لغة جانبه ووجهه وناحيته والمراد من يظهر لنا ما ستره افضل من
 حداثته عزير (نعم عليه كتاب الله) أى الحمد الذى حـده فى كتابه والسنة من الكتاب فيجب عـلى
 الشخص اذا فعل ما يوجب حد الستر على نفسه والتوبة فان خالف واعترف عند المحاكم اقامه عليه
 وكما قال ذلك بعد جلده هذا الرجل قاله أيضا بعد درجهم ما عزين مالك الاسلى فقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال اجنبوا هذه القاذورة التى نهى الله عنها فمن ألم بشئ منها فليستتر بستر الله
 وليتب الى الله فانه من يبدى لنا صمخته نعم عليه كتاب الله اخرجه البيهقي والمحاكم وقال على شرطهما
 من حديث ابن عمر وصححه ابن السكن وغيره وقول أبي عمر لا اعلمه موصولا بوجه قال المحافظ مراده
 من حديث مالك وما ذكره امام الحرميين فى النهاية قال صحيح متفق عـلى صحته فتعجب منه ابن الصلاح
 وقال أوقعه فيه عدم إمامه بصناعة المحدث التى يفتقر اليها كل عالم انتهى لان اصطلاحهم ان المتفق
 عليه ما رواه الشيخان معا (مالك عن نافع ان صفية بنت أبي عبيد) بضم العين الثقفية زوج
 بن عمر (أخبرته ان أبا بكر الصديق أتى) بضم أوله (برجل) لم يسم (قد وقع على جارية بكر فاجلبها
 ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن احصن) بفتح فسكون (فأمر به أبو بكر فجلد الحمد) مائة جلدة
 (ثم نفى الى فدىك) بفتح الفاء والمهـملة وكاف بلدة بينها وبين المدينة يومان وبينها وبين خيبر
 دون مرحلة (قال مالك فى الذى يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك ويقول لم افعل) أى لم ازن
 (وانما كان ذلك منى على وجه كذا وكذا الشئ يذكـره) يعذبه كقوله انما اصبحت امرأتى أو أمتى
 وهى حائض فطننت ذلك زنا (ان ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد) وظاهره ان تكذيب نفسه
 بدون ابداء عذر لا يقبل وهو مروى عن الامام نصا واشبه وعبد الملك والمذهب قول ابن القاسم
 وابن وهب وابن عبد الحكم بقبول رجوعه مطلقا (وذلك ان الحمد الذى هو الله) كالزنا والشرب
 والقطع فى السرقة (لا يؤخذ الا باحد وجهين إما ببينة عادلة تثبت على صاحبها) ماشهـدت به
 وإما باعتراف يقيم) يستمر (عليه حتى يقام عليه الحد) فان رجع قبل (وان اقام على اعترافه
 قيم عليه الحد) ولا خلاف عن مالك فى قبول عذره الا ما حكاه الخطاى عنه وهو غريب
 يعرف فى مذهبه وكذا يترك حد المستترف اذا هرب وإن فى اثناء الحمد على اصح قولى مالك
 عليه جماعة العلماء الحديث أبي داود وصححه الحاكم والترمذى عن نعيم بن هزال ان ما عزا لما فر
 اذركوه ورجوه قال صلى الله عليه وسلم هل انكرتموه لعن الله يتوب فيتوب الله عليه خلافا لمن قال بل يتعص

ولو شرطه في معنى إن أي وإن كان بضغير فيستعلق بخبر كان المقدرة وحذف كان بعد لوه هذه كثير ويجوز أن
 التقدير ولو تبيحونها بضغير والامر للاستحباب عند الجمع وخلافه لأهريفة في وجوب بيعها إذا زنت رابعة
 لامة عطافه على الحد وهو واجب وتعقب بأن دلالة الاقتران ليست بحجة منه غير المنزى رأيي يوسف (قال
 ابن شهاب لا أدري بعد) بهمة الاستفهام أي هل أراد أن معها يكون بعد انزية (الثالثة أو الرابعة)
 وجرم أبو به دا المغبري عن أبي هريرة مرفوعا بأنه بعد الثالثة وانقطعت ثم أنزنت الثالثة وليها ولو يجبل
 من تعمر (قال مالك والضغير المحجل) قيل من سعت النخل وقيل من الشدة وقاله أبو عمرو وبؤيد الثاني
 الرواية المصرحه به وهذا على جهة الترهيد فيها وليس من اضاعة المال واسئله كله ابن المنير بانه صلى
 الله عليه وسلم نصح بابعادها والنصحة عامة للمسلمين فيدخل فيه المشتري فيمنع في أن لا يشتريها
 فكيف يتصور نصيحة التجانيين وكيف يبيع الباع إذا انتهماعا وأجاب بان الماعدة إنما توجهت على
 الدائع لانه الذي لدع فيها مرة بعد أخرى ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ولا كذلك المشتري فانه لم يجرب
 منها وما قبلت وطعته في الماعدة كالسائح انتهى ولعلها أن تستعف عند المشتري بان يزوجها أو يعهدها
 نفسه أو يصونها بهيمة أو بالاحسان اليها وفيه جواز بيع الغن وان المالك الصحيح المالك يجوز له بيع
 ماله الكثير بالتساقط البسير ولا خلاف فيه إذا عرف ودره فان لم يعرف فمخلاف ووجه من أطلق قوله
 صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ولا يبيع حاضر لباد وفيه ان زنا بربيه
 فيق للامر بالخط من قيمته إذا تزنى وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز ان القصد الامر بالبيع ولو انحطت
 القيمة فيكون ذلك متعلما بأمر وجودى لا اخبارا عن حكم شرعى اذ ليس في الحديث تصريح بالامر من
 خط القيمة واخرجه البخارى في البيع عن اسماعيل وفي المحاربين عن عبد الله بن يوسف وهو سلم
 بالحدود عن يحيى والقعنبى ومن طريق ابن وهب كلهم عن مالك به وبأبيه يونس ويحيى بن سعيد ومعم
 غيرهم في الصحيحين وغيرهما عن ابن شهاب نحوه وله طرق عندهم (مالك عن بافع ان عبدا كان يقوم
 على رقيق الخمس) تضمنت واسكان الميم لغة (وانه اسكوه) بسين التاكيد أى اكروه (جارية من ذلك
 رقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونهاه) لم يأخذ به مالك (ولم يجلد الوليدة) الامة (لانه استكرهها)
 الى الزنا وشرطه الطوع (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى ان سليمان بن يسار أخبره ان عبد الله بن
 ياسر (بشد الحبسة وشين معجمة) ابن ابي ربيعة) واسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم
 فخرمى (القرشى صحابي ابن صحابي) قال امرنى عمر بن الخطاب في قتية) جمع قلبه لغنى أى شباب
 حدث (من قريش فجلدنا ولائد) إمام (من ولائد الامارة خمسين خمسين) كل واحدة (في الزنا) أى
 بيه وكدار واد ابن جريح وابن عبيدة وغيرهما عن يحيى بن سعيد وروى معمر عن الزهرى أن عمر بن
 خطاب جلد ولائد من الخمس اكرافى الزنا قال أبو عمر هذا كاه اصح وأثبت مما روى عن عمرانه سئل
 ان الامة كم حدتها فقال ألف - فزنها وراه الدار واد بالهرة القناع أى ليس عليها قناع ولا حجاب
 روجها الى كل موضع يرسلها أهلها اليه لانه تدعى الامتناع منه فلذا لا تكاد تدعى الامتناع من
 نجورة فلا حد لها اذ لا حجاب لها ولا قناع واعلم عليها الادب ونجاد دون الحد وهكذا قال طائفة لا حد
 ان الامة حتى تنكح وعليه تأولو حديث زيد وابى هريرة وروى القولان عن أنس وقد قرئ فإذا احصى
 ثم اوله أى اسلمن أو عفف عنده الاكثر ومعناه عند البعض تزوجن وضمها الى احصن بالازواج أى
 هم احصنوهن عندهم شرطه وعند غيرهم معناه احصن بالاسلام فكما ان الزوج يحصن الامة فكذلك
 السلام يحصنها والغنى بان يتداخلان في القرأتين انتهى ملخصا

كلهم مقطوعه رابعت بن سعد عند مسلم باعط قيمته كلهم عن نافع بن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حمزة بن الحارث بن عامر بن نوفل (المكي) الذي وثق عالم بالمسالك من رجال الجميع بابن شاذان قال أبو عمرو بن قنبر لفرواة الموطأ في إرساله ويتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو وغيره (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في غمر) يبيع الماشية والنم (معاقل) بالخل والشجر قبل أن يخذ ويحرق (ولا في حريسة جمل) قال ابن الأثير أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بحريسة فصيله معنى مع وله أي أن لها من يحرسها ويحفظها ومنهم من يجعل الحريسة السرقه نفسها أي ليس فيما يسرق من الماشية بالجبل قطع (فإذا آواه المراح) بضم الميم وحاء مهملة موضع مبيت الغنم (أو الجحيرين) بفتح الجيم وكسر الزاء الموصع يجمع فيه الثمار والجمع حرم كبريد ويرد فقيه أف ونشر غدير مرتب (فأقطع فيما لمع ثم انحن) ثلاثة دراهم بن صلى الله عليه وسلم المحالة التي يجب فيها القطع وهي حالة كون المال في حره ولا قطع على من سرق من غير راحة إلا ما شذبه الحسن والظاهرية قال ابن العربي انفع الامه على أن شرطاً لقطع أن يكون المسروق محرراً بغيره مثله ممنوعاً من الوصول إليه بما نفع خلافه قول الظاهرية لا قطع في كل فاكهة رطبة ولو نجسها وقاسوا على ذلك الاطعمة الرطبة التي لا تدخر قال وليس مفسود الحديث ما ذهبوا إليه بدليل قوله فإذا آواه الخ فيمن أن العلة كونه في غير حره (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حرم (عن أبيه) أبي بكر ولا يعرف له اسم -واه (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة لا نصارية الدنيا (أن سارقاً سرق في زمان) أي خلافة (عثمان بن عفان) واحدة ترجيح في لغة ضمنية والامة الصحيحة اترح بضم الهمزة وشذ الجيم الواحدة ارحه وهي إلى سكام بها الفحصاء وارتضاء النخوين قاله الارمري (فأمر بها عثمان أن تقوم) ليتنظر هل تتبع الاصاب (فعمومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً دينار فقطع عثمان يده) أي أمر بقطعها قال في المدركة وكانت تلك الاثرجة تؤكل ويرى عنه اشبه ووكنت من ذهب لما قومه اغتار أي لأن الذهب لا يفهم وإن اعتبر برده لأنه أصل الامتناع وفيه المتاع (مالك عن يحيى بن سعيد) لا نصارية (عن عمرة) بفتح وكون (بأن عبد الرحمن) الدنيا الانصارية (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) انها قات ما طال على أي الزمان (وما) وفي نسخة ولا (سدت) حكم ما نضع فيه السارق وهو (القطع في ربع دينار فصاعداً) من الذهب وهذا الحديث وإن كان ظاهره الوهب لكنه مشهور بارتفاعه ودرجته الشيخان من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حرم) به حلة زراى نسبة مجده (عن عمرة بنت عبد الرحمن) انها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة في نسك (ومعهها مولانا لها ومعهما غلام) لما وقف على اسم أحد من الثلاثة (لبنى عبد الله بن أبي بكر الصديقي) رضي الله عنهما (فبعثت مع المولانين ببرد مرجل) بالجمع والمخاء أي غايه تصاوير الرجال أو رجال كما أفاده أبو عبيد الهروي ومنع تصوير الحيوان انما هو اذا تم تصويره وكان له ظل دائم وهذا مجرد وشي في البرد لا طيل له وليس يتم (قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه) نقص خياطته (فأستخرج به وجعل مكانه ليداً) بكسر فسكون ما يتبدل من شعر أو صوف (أو فروة) بالهاء ويقال أيضاً بجذها ما يلبس من جلد الغنم ونحوها شك الزاوي (وخاط عليه فلما قدمنا) بالافتح على لغة (المولانا المدينة دفعتنا ذلك إلى أهل طائفة واعنه وجدوا فيه ليداً ولم يجدوا البرد فكلموا

تجمع ثم اتينية شرة الى ان المراد خمس السارق فلو حط فيه لمعي فجمع وانما يفسر بالبحر الى الجاسين
لنقطتهما (حراه) صعب على المصدر (م ك س ك ل ا) عقوبته لم (عن الله والله عز وجل) عاتب
على امره (حكيم) في حقه (فان لم يسهلته) أي لا تبقى (ربيع ديه رصاصا) سب على اخيه في كفة
فاقطع يده (قال انقرضي المعسر) قول من حكم ببيع السارق في المحاكمة الواحدة من غير ان يبرأ منه
عائى قطعه في الاسلام فكان قول سارق قطعه صلى الله عليه وسلم من اجل ان السارق عند من
يؤلف من عبد مناف ومن النبى فاصمة بحزم فيه (مالك انه رجع ان العباس بن محمد) من السارق
وسالم بن عبد الله بن عمر (وعروة بن الزبير) وثلاثة من فقهاء المدينة (كانوا يقولون ان سارق العبد
لا يبقى ما يحب فيه انقطع وضعه قال مالك وذلك) أى قطع الاتق (الامر الذى لا خلاف فيه عندما
العبد الا تبقى ان سارق ما يحب فيه انقطع) سرق ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو مائة مائة (قطع)

* (ترك الشفاعة للسارق اذا بلغ السلطان) *

مالك عن ابن شهاب (الزهرى) عن صفوان بن عبد الله بن صفوان (بن عتبة الاموى الساجى) ثلاثة
قال ابن عبد البر رواه جمهور أصحاب مالك من سائر زروه نوعا من ذليل وحده عن مالك عن الزهرى عن
صفوان بن عبد الله عن حذو فوصله ورواه شعبة بن سعد ورواه عن مالك عن الزهرى عن عبد الله بن صفوان
بن أبيه (ان صفوان بن عتبة) بن حلف بن جهم بن قدامة بن جهم القرطبي المكي صحابى من المؤمنين
ان أيام قتل عثمان وقيل سنة حدى أو اثنين وأربعين (قيل له انه من لم بها جرحه) وكان
اثنى ذلك لم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم ولا محقرة مد العجم وفي رواه اخر حها أبو عمر انه قيل له انه
يدخل الجنة الا من قدما جرحه فقال لا من مدنى حتى آتى النبى صلى الله عليه وسلم (فقدمه) وان من
مكة المدينة فقام في المسجد النبوى (وتوسد رداءه) جعله وسادة تحت رأسه (فجاءه سارق وأخذ رداءه
أخذ صفوان السارق فجاءه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم ان تقطع يده فقال صفوان لم ارد هذا يا رسول الله) وانما اردت تأديبه أو نحو ذلك (هو عليه
سديقه) متى كنه من ان القمع موكول الى رداءه لان ذلك كان قيل ان تقطعه في الدين (فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم تأثم (قيل ان تأثني به) فان الحدود اذا انتهت الى الناس
لما ترك كذا رداءه في بعض طرق حديث الخروميه بعد الداء أظنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده ان النبى صلى الله عليه وسلم أمر بجمع سارق رداءه وان من الفصل أى الفصل الكوع
عند الناس من وجه آخر عن صفوان قال كنت ماشيا في المسجد على جيفة فى ثمن ثلاثين
درهما فاجلس رجل فأجلسها منى وأخذ رجل وأتى به النبى صلى الله عليه وسلم فأمره قطعه فقلت له
قطعه من اجل ثلاثين درهما ما اشتهتها فقال هلاك كان هذا فبلى ان تأثني به (مالك عن ربيعة
بن أبي عبد الرحمن) فروخ المدي (ان الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد ان يذهب
الى السلطان فشفع له الزبير بسله) يطلقه ولا يذهب به الى السلطان (فقال لا حتى أبلغ به السلطان
نسال الزبير اذا بلغت به السلطان فلن الله الشافع) عنده (والشفع) بكسر الفاء شديدة أى قابل
شفاعته وهو السلطان وقد روى الدارقطنى عن الزبير مرفوعا ان شفعوا ما لم يصل الى الوالى فاذا وصل
الى الوالى فمعاذ الله عنه قال ابن عبد البر لا علم خلا فان الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة
بها لم تبلغ السلطان وان عليه اذا بلغت فقامتها

* (طامع القطع) *

(المراتبين) أي المولاتين (فكامة عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو كتمانها إليها) شك الراوي (وانهما) أي المرأتان (العبد فسهل العبد عن ذلك فاعترف) بأنه سرقه (فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقصت يده وقالت عائشة القطع في ربع دينار فضاعها) من الذهب (قال مالك أحب ما يجب فيه القطع) للسارق (إلى) أي عندي (ثلاثة دراهم) من العضة (وان ارتفع) زاد (الصرف أو اتضع) نقص (وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في) سرقه (مجن) جمعة أو ترس (كما في حديث عائشة عند الشيخين) ثمة ثلاثة دراهم (أي قيمته) (وان عثمان بن عفان قطع في اترجة) الفاكهة المأكولة (وثة) (قومت بثلاثة دراهم) فضة وكان الاترج في ذلك الزمان غالبا (وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) بقضي أنه سمع غيره وقد اختلف في قدر ما يقطع فيه السارق فقبل فيما كثر (وقل نافعها أو غيره وقل إلى الأفي التافه رقبل أربعون درهما أو أربعة دنانير وقل درهمان وقل ما زاد عنهما ولم يبلغ ثلاثة وقل ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها بها وقل ان كان المسروق ذهبا فربع دينار وان كان غيره وبلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع والا فلا ولو كان نصف دينار وهو قول مالك المعروف عند أصحابه ورواية عن أحمد والمشهور عنه اذا كان المسروق غير الذهب والفضة فالقطع اذا بلغت قيمته احدهما وقل ربع دينار أو ما بلغت قيمته من فضة أو عرض وهو مذهب الشافعي وقل عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض وهو مذهب الحنفية وقل غير ذلك

(ما جاء في قطع الآبق والسارق)*

(مالك عن نافع ان عبدا) لم يسم (لعبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (سرق وهو آبق فارسل به عبد الله ابن عمر إلى سعيد بن العاصي) بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي له حبة وكان سنه يوم موت النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين وقتل أبوه يوم بدر كما فرأوا وكان سعيد فصيحاً مشهوراً بالكرم فلما مات في قصره بالعقيق سنة ثلاث وخمسين كان عليه ثمانون ألف دينار فوفاهما عنه ولده عمر والاشدق (وهو أمير المدينة) من جهة معاوية وكان عاتبه على تخلفه عنه في حروبه فاعتذر ثم ولاه المدينة فكان يساقب بينه وبين مروان في ولايتها (ليقطع يده فإني سعيدان يقطع يده وقال لا تقطع يدا الآبق اذا سرق فقال له عبد الله بن عمر) منكراً عليه (في أي) آية من (كتاب الله وجدت هذا) الذي يقوله (ثم أمر به عبد الله بن عمر فقطعت يده) لقوة الدليل على ذلك (مالك عن زريق) بالتصغير وتقديم الراء على الزاي وعكسه (ابن حكيم) مصغرو قبل مكبر (انه اخبره انه أخذ عبداً آبقاً قد سرق قال فاشكل على أمره قال فكنت فيه إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن ذلك وهو والي يومئذ) على الناس (و) كتبت إليه (أخبره أني كنت اسمع ان العبد الآبق اذا سرق وهو آبق لم تقطع يده) وكان شبهة قائل ذلك ان الآبق يجوز غالباً ولا قطع على سارق زمن المجاعة (قال فكنت إلى عمر بن عبد العزيز نقبض كتابي) أي ابضاله يقال تناقض الكلامان تدافعا كان كل واحد نقض الآخر وفي كلامه تناقض اذا كان بعضه يتنفي باطل بعض (يقول كتبت إلى أنك كنت تسمع ان العبد الآبق اذا سرق لم تقطع يده) فكيف تعتمد على سماع مخالف للنص (وان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والسارق والسارقة) أو تقبأ بالابتداء والخبر محذوف أي فيما يتلى عليكم السارق والسارقة أو الخبر (فاقطعوا أيديهما) أي أيديهما وفي قراءة عبد الله والسارقون والسارقات فاقطعوا أيما منهما رواه الترمذي ودخلت الفاء في الخبر لتضمنهما معنى الشرط اذ المعنى والذي سرق والتي سرفت فاقطعوا أيديهما والاسم الموصول مضمّن معنى الشرط وبدأ بالرجل لان السرقة من الجراءة وهي في الرجال أكثر وقدمت الزانية على الزاني لان داعية الزاني الاناث أكثر ولان الانثى سبقت في وقوع الزنا لانه لا يأتى غالباً الا بطوعها وأتى بصيغة

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق (عن أبيه ان رجلا من أهل اليمن) لم يسم (اقطع اليد) اليمنى (والرجل) اليسرى في السرقة (قدم) المدينة (فنزل على أبي بكر الصديق) في خلافته (فشكى اليه ان عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل) أي بهضه (فيقول أبو بكر) منجبا (واييك) قسم على معنى ورب أبيك أو كلمة جرت على لسان العرب ولا يقصدون بها القسم (مالك بليلى سارق) لان قيام الليل ينافي السرقة (ثم انهم فقدوا) بفتح الفاء والقاف (عقدا) بكسر فسكون قلادة (لاسماء بنت عيسى) بضم المهملة وآخره سين مهملة مصغر (امراة أبي بكر الصديق) ام ابنه محمد وهي صحابية شهيرة (فجعل الرجل يطوف) يدور (معهم) أي مع الذين بعثوا للتفتيش على العقد (ويقول اللهم عليك بمن بيت) بفتح الباء والتخمية الثقيلة (أهل هذا البيت الصالح) أي اغار عليهم ليلا بأحد العقد (فوجدوا المحلى) الذي هو العقد (عند صانع زعم ان الاقطع جاءه به فاعترف به الاقطع أو شهد عليه به) شك الزاوي (فأمر به أبو بكر الصديق فقطعت يده اليسرى) قال أبو بكر والله لدعاؤه على نفسه أشد عذري (وفي نسخة على) وفي أخرى عليه (من سرتة) لان فيها حظا للنفس في الجملة بخلاف الدعاء عليها وإضافي ذلك من عدم المبالاة بالكبائر (قال مالك الامر عندنا في الذي يسرق مرارا ثم يستعدي عليه انه ليس عليه الا ان تطع يده لم يجز من سرق منه) لان حد الاقطع لله تعالى لا لمرسوق منهم والالجاز عفوهم اذا بلغ الامام وهذا (اذا لم تكن اقيم عليه الحد فان كان قد اقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضا) من خلاف (مالك ان أبا الزناد أخبره ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذنا ساءا في خرابه) بكسر الحاء المهملة أي مقاتلة ونجاء معجزة مكسورة أضا ضبط بهم ما بالقلم في نسخة صحيحة ويقال حرب بالمعجزة يخرب من باب قتل خرابه بالكسر اذا سرق لكن يؤيد الاهمال قوله (ولم يقتلوا) احدا (فأراد ان يقطع ايديهم أو يقتل) اذا التخيير في ذلك وفي الصلب والنفي إنما هو في الحرابة بالاهمال لافي الحرابة بالانحجام بمعنى السرقة اذا قتل فيها ولا غيره سوى القطع (فكتب الى عمر بن عبد العزيز في ذلك فيكتب اليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت يا سر ذلك) اهونه ان كان أحسن فحذف جواب لو أو هي للتمييز فلا جواب لها وهذا أيضا يؤيد الاهمال ادلو كانوا سرقوا لا مبالا بالقطع جوما (مالك الامر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون موضوعة بالاسواق محرزة) في حوزة مثلها (قد حرزها اهوا) أصحابها (في أوعيتهم ووضعوها بهضها الى بعض انه من سرق من ذلك شيئا من حرزه فبلغ قيمته ما يجب فيه الاتع) ثلاثة دراهم (فان عاينه الاقطع) سواء (كان صاحب المتاع عنده متاعه أو لم يكن ليلا كان ذلك أنهارا) اذا لا فرق في المخرج من الحرز في ذلك (قال مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه الفطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد الى صاحبه انه تقطع يده) لانه حق لله اذا بلغ الامام (فان قال قائل كيف تقطع يده) المحال انه (قد أخذ المتاع منه ودفع الى صاحبه) فلا يقل ذلك (فإنما هو) أي السارق (بمنزلة الشارب) للخمر (يوجد منه ربح الشراب المسكر) شأنه (وليس به سكر) لنحو اعتياده فصار لا يسكره (فيجد محدوا) إنما يحد المحذوف المسكر اذا شربه ولم يسكره (وجه ذلك انه إنما شربه ليسكره فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه ولو لم ينفع بها ورجعت الى صاحبه) ذلك انه (إنما سرقها ليذهب بها) فحاصل جوابه انه لا يشترط في قطع السرقة الانتفاع بالفعل بل مجرد القصد والمخرج من الحرز ككاف كما انه لا يشترط في حد الشرب السكر بالفعل بل تعاطيه وان لم يسكر (قال مالك في القوم يأتون الى البيت فيسرقون منه جميعا فيخرجون بالعدل) بكسر فسكون المحل من لامة ونحوها (يصلونه جميعا) يخرجون (بالصندوق) بضم الصاد وقد فتح وان صدق والصندوق لغتان جميعا صدق كافي القاسم من (أو بالحبسة) واحدة الحبسة

ثمهاستون درهمه افعال عمر ارساء فليس عليه قطع خادمكم سرق متاعكم) فلا يمنع عليكم امران (مالك
عن ابن شهاب ان مروان بن الحكم اتي) بضم ازله (بانسان فذاخناس) أي احطف بسرقة على
غفلة (متاعا دأرا قطع رده فارسلى زبدس ثابت) أحد فقهاء اهل الاندلس (وأنه عن ذلك قال
زيد بن الحنفية قطع) بضم الحنفية فمما راسه يكون الزام أى ريدس (هذا) من يدين بن سعيد
النفلى اخبرنى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الامصارى فاعنى ان (الامصارى) مع
الامون والمرحلة نسبة الى المبط قرية من العم (قد سرق حو منهم حسنة من رده فاقطع ردها راسا
اليه عمرة بنت عبد الرحمن) الانصارية (مولاة لها مال لها امية قال أبو بكر بن محمد بن عمرو) امية (ولاس
طهرى) تمنح الامون ولا يسكر أى بين (اناس) وزيد طهرى لا فاداة ان فاعنى يدينهم على ائيل
الاستصهار بهم والاستثناء اليهم وكان المعنى ان طهرامتهم وانه وطهرامته فمما رده مكسوف من
جانبه هذا أصله ثم كثر حتى اسعمل فى الافاقه بين يوم وان كان غير مكسوف بينهم (فتأت تول
لك حاملة عمرة يابن اختي أخذت بضيا فى شئ يسرد كولى ياردت قطع رده فقاب بغيريات فلان عمرة
نقول لك لا قطع الا فى ربيع دينار) ذهبا (فصاعدا) نصب على الحال المنة كفة ردها رده عمرة
عن عائشة مرفوعة الى الحسن بن محبوب (قال أبو بكر فادس لى انبط) اطمسها فاصح لى
الخوام لا ساوى ذلك (قال مالك والامراء) مع لى عدى ما فى استراق النعمان) بالانوار رده و
(ان من اعترف منهم على نفسه شئ رفع الجزية أو المجد فيه على نفسه) كذا فى رده ردها رده
فان اعترافه جائز عليه) لانه مكاف (ولا يثم ان توقع على نفسه) أى حسده (هذا) أى السارق اوله قطع
فى السرقة وتخذ ذلك (وأما من اعترف منهم بامر ياون عمره) بضم مسكر (على رده بان تراهم
غير جائز على سيده) لان الانسان لا يؤاخذ بغيره عليه (وليس على الاخير ردها ردها ردها
يكوان مع القوم يخدمانهم) بضم الدال (اسرفاهم) أى شيناهم (ومنع لان حاله ما ليست بمال
السارق) وهو من أخذ من موضع ممنوع من الوصول اليه (وأما حاله ما حال المحش) وهو الذى
خان ما جعل امينا عليه (وليس على المحس قطع) لان النص انما كان فى منع السارق رده
(قال مالك فى الذى يسعير اعدا رده فيجزيده انه ليس عليه قطع) اذ ليس بسارق (راى ائيل ذلك)
أى صفة بمعنى فاسه (مثل رجل كان له على رجل دين سيده ذلك فليس عليه ردها ردها ردها
لانه لم يسرق) والامر عندنا فى السارق يوجد فى البيت) حال كونه (در جمع انما مع يوم سرق به
انه ليس عليه قطع) لانه لم يخرج من المحرر (وأما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه ثمر ليسرهما
فلم يفعل فليس عليه حد) لعدم الشرب (ومثل ذلك) أى قياسه (رجل جلس من امرأة فحسبها اوهو
يريد ان يصيبها) يجامعها (حراما فله فعل ولم يسلح ذلك منها) أى لم يدخل حث فتمه فيها (فليس عليه
أيضا فى ذلك حد) لعدم الوطء وأما عليه الادب (والا ما اجتمع عليه عندنا انه ليس فى الحنيفة)
أى ما ينخلس ويخطف بسرقة على غفلة (فقطع باع منها ما يقطع فيه أو لم يقطع) لانها ليست بسرقة

(كتاب الاشربة)

جمع شراب كطعام واطعمة اسم لما يشرب وليس مصدر لان المصدر هو الشرب مثانة الشين

(الحمد فى المحر)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد) من الزيادة البكندى (انه اخبره ان عمر بن الخطاب
خرج عليهم فقال انى وجدت من فلان) هو ابنه عبيد الله كفى الخضرى بضم العين (رجع شراب فزعم

يد العبد) وأسع بن حبان (الى رافع بن خديج) بفتح الحاء المعجمة وكسر المهملة وسكون التحتية
 حم ابن رافع بن عدي الانصاري الاوسى الحارثي اول مشاهده احدث ثم الخندق مات سنة ثلاث
 اربع وسبعين وقيل قبل ذلك (فسأله عن ذلك فأخبره) رافع (انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ول لا قطع) جائر (في ثمر) بفتح المثناة والميم هعلق على النجر قبل ان يجذويحزر (ولا في كثر) بفتح
 كاف والمثناة (والكثر الحجار) بحيم مضهومة وميم ثقيلة أي حجار النخل وهو شحمه الذي يخرج
 الكافور وهو عاء الطلع من جوفه سمي حجارا وكثر لانه أصل الكوافير وحيث تجتمع وتكثر كما
 العائق وهذا التفسير مدرج ففي رواية شعبة قلب يحيى بن سعيد ما الكثر فقال الحجار وبه تعف
 سير ابن الاثير لاكثر بالتمر الرطب مادام في النخلة فاذا قطع فهو رطب فاذا كثر فهو تمر والكثير الحجار وهو
 ص من الودي الذي هو النخل الصغار فلا قطع على سارقه فالدليل طابق المدلول كما هو واضح (فعال
 حل فان مروان بن الحكم) بفتح تين (أخذ غلاما) عبدا (لى وهو يريد قطعه وانا أحب ان تمشي معي
 به فتخبره بالذي سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشي معه رافع الى مروان بن الحكم فعلم
 ذت غلاما لهذا) الرجل (قال نعم) أخذته (قال فما أنت صانع) فاعل (به) وفي هذا من اللطف
 الخطاب ما لا يخفى حيث لم يقل له ان هذا قد أخذت له غلاما وارتد قطعه (قال اردت قطع بده)
 به سرق (نقال له رافع سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر) زاد
 رواية للترمذي وغيره الاما وآواه الجرين (فأمر مروان بالعبد فارسل) اطلق من السجن بعد ان ضرب به
 رواية شعبة فضربه وجبسه وفي رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد فارسله مروان فباعه أو نجاه
 بباعه سيده وهذا الحديث أخرجه أحمد والاربعة وصححه ابن حبان من طريق عن مالك وغيره كلها
 ن يحيى بن سعيد قال ابن العربي فان كان فيه كلام فلا يلتفت اليه وقال الطحاوي تلفت الاثمة
 به بالبول وقال أبو عمر هذا حديث منقطع لان محمد الميم سمعه من رافع وتابع ما سكا عليه سعيدان
 وري والمجاذان وأبو عروبة ويزيد بن هارون وغيرهم ورواه ابن عيينة عن يحيى عن محمد عن عمه واسع
 رافع وكذا رواه حماد بن دليل المدائني عن شعبة عن يحيى بن سعيد به فان صح هذا فهو متصل
 به صحيح لكن قد خولف ابن عيينة في ذلك ولم يتابع عليه الاما رواه حماد بن دليل فقبل عن محمد
 رجل من قومه وقيل عنه عن عمه له رقيق عنه عن أبي ميمونة عن رافع ولم يتابع عليه وقد خولف
 حماد بن دليل أيضا فانما رواه غيره عن شعبة عن يحيى عن محمد عن رافع كما رواه مالك واطال الكلام
 ذلك في التمهيد والظاهر ان هذا الاختلاف غير فادح كما قد يشير اليه قول ابن العربي فان كان فيه
 كلام لا يلتفت اليه وأما المتن فصحيح كما اشار اليه الطحاوي وأبو عمر في آخر كلامه وله شاهد من
 حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أبي داود ومن حديث أبي هريرة عند ابن ماجه واسناد كل
 منهما صحيح (مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد) بن سعيد الكندي صحابي صغير له
 ما حديث قليلة مات سنة احدى وتسعين وقيل قبلها وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (ان عبد الله
 بن عمرو) بفتح العين (ابن الحضرمي) بفتح المهملة واسكان المعجمة واسمه عبد الله بن عمار حليف
 بني امية وهو ابن أخي العلاء بن الحضرمي قتل أبوه في السنة الاولى من الهجرة النبوية كما فرأ استدركه
 بن مقفوز ابن فحقون واستبعدا ما نقله ابن عبد البر والواقدي انه ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في الاصابة ومقتضى موت أبيه ان يكون له عند الوفاة النبوية نحو تسع سنين فهو من أهل هذا القسم
 في الاول من الصحابة (جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يد غلامي هذا فانه سرق فقال
 عمر ما ذسرق فقال سرق ثراي) وكان مقتضى الجمع مراة وان جوار وعواس آلة النظر (لا رأي

رفعت يده - سرج نيهما - لا سكار فرحم الله من سلك طبا - لا يبيع - لا - كبر قومه
و محمد بن روه - لم عن يحيى عن مالك بن و نامة الليث و بور - رعية - لا - قومه يحيى - و - و -
ر - ان - سامة - كل - لا - مع - من - محرم - مثل - حشر - مائة - و - رضى - عنه - ريد - مائة
و - مائة - مائة - (سالك عن ابنه عن - رضى - بن - يعقوب) - ثم - رضى - - - - - و -
مضى - ان - مائة - مائة - مائة - (عن - رضى - بن - يعقوب) - رضى - بن - يعقوب - مائة - مائة -
المائة - مائة - مائة - مائة - (عن - رضى - بن - يعقوب) - رضى - بن - يعقوب - مائة - مائة -
مضى - مائة - مائة - مائة - مائة - (عن - رضى - بن - يعقوب) - رضى - بن - يعقوب - مائة - مائة -
مضى - مائة - مائة - مائة - مائة - (عن - رضى - بن - يعقوب) - رضى - بن - يعقوب - مائة - مائة -

(ما يكره في جميعه)

(سالك عن زيد بن اسلم عن - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
عن - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
ان - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
المرء - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
بسبب - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
(و - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
زيد بن عطاء عن جابر (مائة عن الله عنه) - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
ابن مسلم عن عبد الله بن نعيمة (عن - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
هو - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
ابن قتادة) - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
عن - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
(مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
(و - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
بطن - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
بن - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
و - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
فردا - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
بو - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
اهل - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
سواء - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة - مائة -
ضيق العيش

(تحريم الخمر)

وهي ما خمر العقل كما خطب بذلك عمر بن الخطاب الأكاير لم ينكره أحد فشم كل مسكر سميت بذلك
لأنها تخمر العقل أي تعطيه وتستره وكل شيء غطي شيئا قد خمره نكح المرأة لانه غطي رأسها ويقال

نه سار الطلاء) بكسر الطاء المهملة والمد قال في المقدمة هو ما طخ من العصور حتى يغاط وشبهه بطلاء
 لابل وهو العطران الذي يطلى به الحجر (وأما سائل عما ترب فان كان يسكر جلده) فسأل عنه فوجد
 سكرًا (تخلده عمر بن الخطاب الحدائق) ثمانين جلد ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري
 عن السائب بن سماعة عن عبيد الله بن زياد قال ابن عيينة فأخبرني عمر عن الزهري عن السائب قال فرأيت
 عمر يخلده (مالك عن نوري) بمثلثة (ابن زيد الديلي) بكسر المهملة واسكان الياء (عمر بن الخطاب
 سكرًا) الحماة (في الحجر شربها الرجل) وصف طردى فالمراد المكلف ذكرًا أو أنثى رأيا
 سنسار لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبينه كافي الحكيم عن علي لم يدر فيه حد مضبوط
 (رسال له على بن أبي طالب نرى ان تجلده ثمانين) كذا القذف (فانه اذا شرب سكرًا) زال عنه
 (رادا سكره) خلط وسكره بما لا ينبغي (واذا هذى افتري) كذب وقذف (أو كما قال) شك الراوي
 (ابن عمر عن الزهري) وفي أبي داود والنسائي عن عبد الرحمن بن اذهر في قصة الشارب الذي ضرب
 له صلى الله عليه وسلم ثمانين وفيه فلما كان عمر كتب اليه خالد بن الوليد ان الناس قد انهمكوا
 في الشرب وتهافروا العقوبة قال وعنده المهاجرون الانصار فسألهم فاجمعوا على ان يضربه ثمانين
 . مسلم عن أنس فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف اخف الحرج وثمانون
 أمره عمر قال ابن عبد البر واغفر عليه اجماع الصحابة ولا يخالف لهم منهم وعليه جماعة التابعين
 جمهور فروع المسلسل والخلاف في ذلك كالشذوذ لمجوع بقول الجمهور وتعجب بما في الصحيح عن علي
 به جلد الوليد خلافه عثمان أو بعين ثم قال حلد أبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر
 ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي فلما اجمعوا على الثمانين في زمن عمر ما خلا في زمن عثمان وحلوا
 أربعين ان يكون مراد أبي عمر انهم اجمعوا على الثمانين بعد عثمان فيصح كلامه (مالك عن ابن شهاب
 به سئل عن حد اعمد الرقيق رلوانى) في الحجر فقال بلغنى ان عليه نصف حد الحجر في الحجر وهو اربعون
 (هـ) باقي ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر جادوا عبيدهم نصف حد الحجر في الحجر
 بهم عقوبة لان حد الرقيق على نصف حد الحجر وأصله قوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات
 ر العذاب (ماث عن يحيى بن سعيد) لانصارى (انه سمع سعيد بن المسيب) بن حزن يقول (ما من
 شيء) كرامة وقعت في سائر النبي وضم اليها من الاستغفر قيمة لا فائدة له في ذلك الطيبى أو ليس شيء
 ر الدون (الا الله يحب ان يعفى عنه ما لم يكن حدا) فلا يجب العفو عنه اذ بلغ الامام وقد روى
 جـ د وأبو داود والنسائي والشافعي وابن حبان عن عائشة مرفوعا أقبِلوا ذوى الهيثاب عثراتهم
 لا في الحد وقال الشافعي سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث يقول يتجاني للرجل ذى لهيئة
 ر عثرته ما لم تكن حدا قال وهم الذين لا يعرفون بالشرفيزل احداهم الزلة وقال الماوردي في عثراتهم
 جهان احدهما الصغار والثاني أول معصية زل فيها طبع (قال مالك والسنة عندنا ان كل من شرب
 رابا مسكرا فسكر أو لم يسكر فمعه عليه محد) لان شأنه الاسكار فلا يمنع تخلفه معارض الحد

(ما ينهى ان يذمه)*

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس
 بعض مغازيه قال عبد الله بن عمر فاقلت نحوه) لاسمع ما يقول وكان حريصا على ذلك (فانصرف
 صلى الله عليه وسلم) من الخطبة (قبل ان يبلغه) أى أصل اليه (فسألت ماذا قال فقبل لي) ابهام
 يضر لانه صحابي ابهام صحابيا (نهى ان ينبذ) بضم اوله وسكون النون وفتح الموحدة وزال معه
 يطرح (في الدباء) بضم الدال المهملة وشذ الموحدة والمد الفرع (والزفت) بالزاي والفاء المظلي

للسحير الملعون لانه يعطى ما تحتته اولانها تركت حتى ادر كك كما يقال خمر الرأى واختر أى ترك حتى
يتبين فيه الوجه واختر الخمر اذا بلغ ادراكه اولانها اشتقت من الخسارة التى هى المخالطة لانها تحالط
العنبل وهذا قريب من الاول والثلاثة موجودة فى الخمر لانها تركت حتى ادر كك الغليان وحدا الاسكار
وهى مخالطة للعقل وربما علت عليه وغطته قاله أبو عمر (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى
(عن أبي سلمة) اسماعيل أو عبد الله أو اسمه كنيته (ابن عبد الرحمن) بن عوف (عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم) لم انها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتغ) بكسر الموحدة
وتفتح وسكون الفوقية وقد تفتح وعين مهملة وهو شراب العسل وكان أهل اليمن يشربونه كما رآه
فى رواية شعيب عن الزهرى بسنده عند البخارى قال أبو عمر بـ لا خلاف عند أهل الفقه واللغة اعلمه
فى ذلك قال المحافظ ولم اقف على اسم السائل صريحا لكنى اظنه أبا موسى الاشعري كما عند البخارى
فى المغازى عن أبي موسى انه صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن فسأله عن اشربة تصنع بها فقال
ماهى قال البتغ والمز (فقال) صلى الله عليه وسلم (كل شراب اسكر حرام) عموم شامل لما انفرد
من عصير العنب ومن غيره قال أبو عمر اذا نوح الخمر بتحريم المسكر على شراب العسل فكل مسكر مثله
فى المحكم ولذا قال عمر كل مسكر خمر وقال فى الفتح يؤخذ من لفظ السؤال انه وقع عن حكم جنس البتغ
لا عن القدر المسكر منه لان السائل لو اراد ذلك لقال اخبرنى عما يحل منه وما يحرم وهذا هو المعهود من
لسان العرب اذا سألوا عن الجنس قالوا هل هذا نافع او ضار مثلا واذ اسألوا عن القدر قالوا كم يؤخذ
منه وفيه ان المفتي يجيب السائل بزيادة عما سأله عنه اذا كان مما يحتاج اليه السائل وتحريم كل مسكر
سواء اتخذ من عصير العنب أو غيره قال المازرى اجمعوا على ان عصير العنب قبل ان يشتد حلال وعلى انه
اذا اشتد وغلى وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ثم ان حصل له تخلل بنفسه حل بالاجماع أيضا
فوقع النظر فى تبدل هذه الاحكام عند هذه المحددات فاشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض ودل على
ان علته التحريم الاسكار فاقضى ذلك ان كل شراب وجد فيه الاسكار حرم تناوله قليله وكثيره وهذا الذى
استنبطه المازرى ثبت عند أبي داود والنسائى وصححه ابن حبان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما اسكر كثيره فقليله حرام وفى ذلك جواز القياس باطراد العلة فتحرم جميع الانبذة المسكرة
وبذلك قال الأئمة الثلاثة والمجمهور وقال أبو المظفر السمعانى فى قياس السديد على الخمر بـعلة الاسكار
والاطراب من اجل الاقيسة وأضحها والمقايسة التى فى الخمر توجد فى النبذ وقال الحنفية تقيع التمر
والزبيب وغيرهما من الانبذة اذا غلى واشتد حرم ولا يحد شاربه حتى يسكر ولا يكفر مستحله وأما الذى
فى ماء العنب فحرام ويكفر مستحله لثبوت حرمة ما بدله لقطعي وقد ورد لفظ هذا الحديث ومعناه من
طرق عن أكثر من ثلاثين من الصحابة مضمونها ان المسكر لا يحل تناوله ويكفى ذلك فى الرد على
المخالف وقد قال جابر حرمت الخمر يوم حرمت وما كان شرب الناس الا البسروا والتمر وقال مالك نزل تحريم
الخمر وما بالمدينة خمر من عنب وقال المحكمي

لنا خمر وليست خمر **ك**رم * ولكن من نتاج الباسقات

كرام فى السماء ذهبن طولا * وفات ثمارها يدي المجنات

قال ابن عبد البر اجمع أهل المدينة على ذلك قرنا بعد قرن وما اجمعوا عليه فهو الحق ثم اخرج من طريق
أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن زيد بن ثابت قال اذا رأيت أهل المدينة قد اجمعا على شئ فاعلم
انه سنة وقال ابن عبد الرحمن هو الحق الذى لا شك فيه ولا حجة للمخالف فيما رواه النسائى برجال
تقات عن ابن عباس مرفوعا حرمت الخمر قليلا وكثيرا والسكر من كل شراب لانه اختلف فى وصفه

في الجرح بياضاً شفاء فنزلت آية المائدة إلى قوله فهل أنتم متعون قال عمر أيتها الصحبة علي بن المديني
والترمذي انتهى وبحديث عمر قد يجمع بين الأقوال الثلاثة باحتمال أن كل مرة كانت في سنة منها رعه
منها أي أنها حرمت في شوال سنة ثلاث والواقدي أنه عيب قول حمزة إنما أتم عيب دلالي يعني سنة اثنين
ويدل عليه حديث الصحيح عن جابر اصطع الخمر رأس يوم أحد فقتلوا من يومهم سبعاً شهده ثم أحذر
أن يخطر به الملك أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب الخمر قبل تحريمها ولا يرم من أهدأ رأويه إليه كل عام
قبل التحريم أن يشرب بل يهديها أيتها صدق بها أو نحو ذلك وقد صابته شهته على من قبل السنة
عمما حال شرعه وهو لم يشرب الخمر المحض من الحبة ليلة المعراج وهذا الحديث رواه مسلم في البيع من
طريق ابن وهب عن مالك بن واتبه حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم وبابنه يحيى بن سعيد عن أبي وبرة
في مسلم أيضاً (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) (الانصاري) أنه ثقة ثقة أبي يحيى
مات سنة اثنين وثلاثين ومائة وقيل بعدها (عن أنس بن مالك أنه قال كنت أسقي أبا عبيدة) عامر
(ابن الجراح) أحد العشرة (وأباً طلحة) زيد بن سهل (الانصاري) زوج أم أنس وحدث
اسحاق (وأبي بكر) سيد العرب وكبير الانصار وعالمهم راد في رواية مسلم وأبدا جابة ربهيل
ابن بيضاء ومعاذ بن جبل وأباً أيوب (شرايا من فضيح) بفتح الهمزة كذا في ضاد المعجمة وأسكان التثنية
وفاً معجمة شراب يتخذ من البسرا وضوخ وهو مشدوخ (وعمر) بقوية في رواية بن قزعة من فضيح
وهو تمر ولا سماعيل من خمر فضيح وزهو بفتح الزاي وسكون الهمزة وأبى مشدوخ بسروا مسلم من طريق
قنادة عن أنس أسقيهم من مرادة فيها خليط بسرو عمر زلجاري من طريق بكر بن عبد الله عن أنس
أن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسرو التمر ولا حمزة عن حمزة عن أنس حتى كذا الشراب بأحد فيهم ولا أنس
عاصم حتى مات رؤسهم (قال) أنس (فجاءهم آت) قال الحافظ لم أف على اسمه (فقال)
أن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة (لربيه السافي) (يا أنس قم إلى هذه الجرار) بكسر الجيم جمع
جرة التي فيها الشراب المذكور (ما كسرهما قال) أنس (فمات إلى مهراس لند) بكسر الميم
وسكون الهمزة فراء فألف فسعين مهلة حجر مستطيل ينترو ويدق فيه ويخوض وقد استعملت الخشب التي يدق
فيها الحب ففيل لها مهراس على الشبيه بالمهراس من الخمر أو المهر الذي يهرس فيه الحبوب وعرضا
(فضربتها بأسفل حتى تكسرت) وفي رواية اسماعيل عن مالك فقال أبو طلحة قد يا أنس فاهرقها
فاهرقها وفي رواية لمسلم فأسأوا عنها ولا راجعوه بعد خبر الرجل وفيه حجة قوية في قبول خبر الواحد
لأنهم أثبتوا به نسخ الشيء الذي كان مباحاً حتى قدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضاه من صب الخمر
وكسرها وأنه وأخرجه البخاري في الأشربة عن اسماعيل وفي خبر الواحد عن يحيى بن قزعة ومسلم
في الأشربة من طريق ابن وهب كلهم عن مالك بن ولة طرق عندهما وعند غيره ما قال أبو عمر هذا
الحديث وما كان مثله يدخل في المسند عند الجميع (مالك عن داود بن الحصين) بمهملتين مصغر
الأموي مولا هم المديني (عن واقف) بالقاف (ابن عمرو) بفتح العين (ابن سعد بن معاذ)
الانصاري الأشعلى أبي عبد الله المديني التتبع التابعي الصغير مات سنة عشرين ومائة (أنه أخبره عن
محمود بن ليث) بفتح اللام (الانصاري) الأوسي الأشعلى صحابي صغير ورجل روايته عن الصحابة
مات سنة ست وتسعين وقيل سنة سبع وله تسع وتسعون سنة (أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام)
في خلافته (شكا إليه أهل الشام وباء الأرض) أي مرض أرضهم العام (وتلقاها) بكسر اللام
وفتح القاف ضد الحقة (وقالوا لا يصلحنا إلا هذا الشراب فقال عمر اشربوا هذا العسل) النحل
كان فيه شفاء (نقأوا لا يصلحنا العسل) لا يوافق امرئتنا (فقال رجل من أهل الأرض)

ان يدخلها بالعفو ثم لا يشرب فيها خمر ولا تشتهيها نفسه وان علم وجوده فيها ويدل له حديث أبي سعيد
المدكوري قال المحافظ ونصل بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلاً فهو الذي لا يشربها أصلاً لأنه
لا يدخل الجنة وبين من يشربها عالماً بتحريمها فهو محمل الخلاف فقيل انه الذي يحرم شربها مدة
ولو حال تمذيبه ان عذب أو المعنى ان ذلك جزاؤه ان جوزى قال المحافظ واعدل الاقوال ان الفعل
المدكور يقتضي العقوبة المذكورة وقد يتخاف ذلك لما منع كالتوبة والحسنات التي توزن والمصائب
التي تكسر وكدعاء الولد بشرائط ذلك وكذا شفاعته من يؤذن له في الشفاعه واعلم من ذلك كله عفو وارحم
الراحمين وفي حديث الباب ان التوبة من الذنب مكفرة له وبه صرح الكتاب والسنة وهو مقطوع به
في الكفر اما غيره فهل هو مقطوع أو مظنون قولان قال القرطبي والذي اقله ان من استقر الشريعة
قرأنا وسنة علم القطع واليقين ان الله يقبل توبة الصادقين وأخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف
ومسلم عن يحيى النيسابوري والتعني كلهم عن مالك به وتابعه عبيد الله وهوسى بن عقبة وايوب وشعبة
عن نافع بن خوخة عن مسلم

(جامع تحريم الخمر)

(مالك عن زيد بن اسلم) بفتح فسكون العدوى مولا لهم المدنى التابعي (عن ابن وعله) بفتح لواو
وسكون العين المهملة واسمه عبد الرحمن (المصري) التسابي الصدوق وفي رواية ابن وهب عن مالك
عن زيد عن عبد الرحمن بن وعلة السباي من أهل مصر (انه سأل عبد الله بن عباس) رضى الله عنهما
(عما يعصر من العنب فقال ابن عباس اهدى رجل) هو كيسان الثقفي كما رواه أحمد من حديثه
(لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر) أى مزادة وأصل الراوية البعير يحمل الماء والهاء فيه
للبالغة ثم طالغت الراوية على كل دابة يحمل عليها الماء ثم على المزادة ولفظ رواية أحمد عن كيسان
انه كان تجرف في الخمر وانه اقبل من الشام فقال يا رسول الله اني جئت بك شراب جيد وعنده أيضاً عن ابن
عباس كان للنبي صلى الله عليه وسلم صديق من ثقيف أو دوس فلقبه يوم الفتح براوية خمر يهديها اليه
(فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اما) بالفتح وخفة الميم ولا بن وهب هل (علمت ان الله حرمها)
بأية انما الخمر والميسر الى فاجتنبوه لعلكم تفلحون (قال لا) أى لم اعلم بذلك (فسأله) بالثقل (رجل الى
جنبه) وفي رواية أحمد عن ابن عباس فاقبل الرجل على غلامه فقال بعها ولا بن وهب فسار انسانا
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بم ساررتي) بأى شئ كلمته سرا أى خفية (قال امرته
بيعهما) لينتفع بحقها (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان) الله (الذي حرم شربها حرم
بيعها) لانه قال رجس أى نجس وهو لا يصح بيعه ولانه يؤدى الى شربها وفي حديث كيسان
قال انها قد حرمت وحرم ثمنها (ففتح الرجل المزدتين) بفتح الميم والزاى تثنية مرادة القربة لانه يترود
فيها الماء (حتى ذهب ما فيها) من الخمر ففبعه وجوب اراقته ففعله ذلك بحضرة صلى الله عليه وسلم
واقربه عليه وقد اختلف في وقت تحريم الخمر فقبل ستة اربع وقيل ستة وست وقيل سنة ثمان قبل فتح
مكة قال المحافظ وهو الظاهر لرواية أحمد عن ابن عباس ان الرجل المهدى راوية الخمر اقمه صلى الله
عليه وسلم يوم الفتح وروى أحمد وأبو يعلى عن عقيم الذاري انه كان يهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
كل عام راوية خمر فلما كان عام حرمت جاءه راويته فقال اشعرت انها قد حرمت بمذك قال افلا بيعها
واستمتع بحقها فقهاه في هذا ناسد الوقت المذكور فان اسلام عقيم كان بعد الفتح وروى أصحاب السنن
عن عمر انه قال اللهم بين لنا في الخمر بينا شفاء ففرات قل فيها ثم كبير ففرات عليه فقال اللهم بين
لنا في الخمر بينا شفاء ففرات لا تقروا الصلاة واتموا كسارى فقررت عليه فقال اللهم بين لنا

الحكيم واستكان الدال وعين مهملتين أى قطعاً، روى واستوعب أى الاستيعاب وهو من استوعب
 وهو روى وفى الانف اذا أوعيت جدعة ويروى استوعب أى استوفى لشدته فى ماله أى (مستوفى)
 (ن) على أهلها وفى الطريق الموصولة وفى اللسان الآية وفى الشايب اليتيم البنية - اليتيم وفى
 كز الدية وفى الصلب الدية وفى العينين الدية (وفى المأمومة المثلثية) بئله - المأمومة أى -
 نى المأمومة فى الأصل وجعلها على أظفارها مرميات وهى التى ترمى إلى ماله مع روى -
 ابن السكيت وصاحبها يصق لصوت الرعد ولرعاة لابل ولا يطير أبداً الشمس وتسمى عاصف
 منها أرام مثل دابة ودواب (وفى المجاعة هذه) ثلث الدية أسير فأكل من حافيه ثمومه دار -
 فه (وفى العين خمسون) من الابل وطاهره ولولا عو (وفى اليد خمسون) من الابل (وفى اليد -
 حدة) خمسون من الابل (وفى كل أصبع خمس مائة) (وفى اليد خمسون) من الابل (وفى اليد -
 ثلاثة) فله على طريق التنارخ نفعه حجة لمخره (وفى السر خمسون) من الابل (وفى السر -
 باعيات (وفى الموضحة) الشجيرة التى تكشف العصم (خمسون) من الابل
 * (العجل فى الدية) *

الملك أنه بلغه ن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجمعهم على شرا لدية -
 (الورق) أى من يغلب كل منهم ما فى قراهم (أى عشر ألف درهم) (قال مالك فأهل الدية
 ل الشام وأهل مصر) وأهل المغرب (وأهل الورق أهل العراق) من الابل (مالك) سمع أن لدية
 طلع (أى تجرم) فى ثلاث سنين أو أربع سنين) دفن فى بطنه (قال مالك) لدية ثلاث أسب ما سمعت نى
 ذلك من الأربع (والأمر أن يجتمع عليه عند الله لا يعمل من أهل القرى لدية لادن) لدية -
 وجب عليهم من ذهب أو فضة (ولأن أهل القرد الذهب والورق) لادن معروض أيامه الابل (وإذا
 أهل الذهب الورق ولا من أهل الورق الذهب) (أى بقتل من كل ما وجب لها -
 * (دية العمد دية واحدة وحاصلة نية من)

مالك أن ابن شهاب كان يقول فى دية القتل (العمد إذا قتل) (أى روى) - وفى الممولى ب -
 روى (خمس وعشرون بنت مخاض) بفتح الميم والمجتمعة المحمية بالميم -
 الثانى وحملت أمها والمخاض الحامل أى دخلت وتنتجها والمحمل (رخم) وشهدت
 ون) وهى التى دخلت فى المائنة فصارت أمها البوا بوضع حملها (وخمس) وشهدت حقها بكسر المهملة
 شد القاف وهى التى دخلت فى الرابعة (وخمس وعشرون جذعة) بفتح الجيم والمجتمعة روى إلى دخلت
 الخامسة سميت بذلك لأنها جذعت أى أسقطت معدم أسنانها (مالك) بن يحيى بن سعد بن مروان بن
 الحكم) أمير المدينة (كتب إلى معاوية بن أبى سفيان) فخر بن حرب كتاباً وأرسله إليه بالشام (أى إلى
 ضم أوله) بمجنون قتل رجلاً فكتب إليه معاوية أن أعقله) بهمة وصل رس - كون الدين وكسر التثنية
 حذبه بالعتال القيد (ولا تقدر) بضم فكسر (منه) أى لا تقتص من أقاد إلا أمير القاتل بالقتيل قتله به
 فإنه ليس على مجنون قود) بفتح تين أى قصاص لمحدث رفع القلم من ثلاث منها المجنون حتى يبرأ
 (قال مالك فى الكبير والصغير إذا قتل رجلاً جميعاً عمداً أن على الكبير أن يقتل) قصاصاً
 (وعلى الصغير نصف الدية) ولا قصاص عليه لرفع القلم عنه (وكذلك المحر والعبد يقتلان العبد)
 أى الرقيق عمداً (فيقتل العبد) لمساوته لا يقتول (ويكون على المحر نصف قيمته) ولولا ذلك على
 الدية ولا يقتل لعدم المساواة

يعني ارض الشام (هل لك) رغبة في (ان نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر قال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الناس وبقي الثلث فأتوا به عمر) ليعرضوه عليه (فأدخل عمر فيه اصبعه ثم رفع يده فقبضه بجمجمة) يتمدد (وقال هذا الطلاء) بالمد ما يطبخ من العصير حتى يعلط (هذا مثل طلاء الابل) أي انقطران الذي يطلى به جربها (فأمرهم عمر أن يشربوه) لانه لم يبره مسكرا (فقال له عبادة بن الصامت) أحذركم للاء الخمار (احذروا الله) أي الخمر (وقال عمر كلا) ردع أبا رجز عن هذا القول (والله) لم احللها لان اجتهاده حينئذ أداه الى جواز ما لا يسكر (اللهم اني لا أحل لهم شيئا حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئا حللته لهم) وكان عمر اجتهاد في ذلك تلك المرة ثم رجع عنه فذهب في سبب الطلاء كما مر (ما لك من نافع عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (ان رجلا من اهل العراق) الاقيم المعروف بذكره يؤث قيل هو معرب وفيه سمي عراقا لانه سفل عن حدود ديار البحر اخذ من عراق القرية والمزادة وغير ذلك وهو مائثي ثم خرم منشا (قالوا يا أبا عبد الرحمن) كنية أبا عمر (ان ابتاع من ثمر النخل والعنب فنعصره خرا فنبيعها) فهل ذلك حرام أم لا والله كانوا حديثي عهد بالاسلام (وقال عبد الله بن عمر اني اشهد الله عليكم وملائكته ومن مع من تحت السما) أي بذلك لزيادة الجزوالتهويل والاشارة الى ان حرمة ذلك مجمع عليها (أي لا أمركم ببيعها ولا ابتاعوها) تشتروها (ولا تعصروها ولا تشربوها ولا تسقوها) غيركم (فانهم ارحس) خبت مستقدر (من عمل الشيطان) الذي يوسوس

(كتاب العقول)

جمع عقل يقال عقل القليل عقلا أدبت ديبته قال الاصمعي سميت الدية عقلا تسمية بالمصدر لان الابل كانت تمقل بدهاء ولي الغنيل ثم كثرا الاستعمال حتى اطلق العقل على الدية بلا كانت او نفذا

(ذكر العقول)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

آخر البسملة لانه جعل الترجمة بكتاب كالعمران فالمنصرد بالبداءة به ما بعدها فيجوز البسملة اوله وكثيرا ما قدم البسملة على كتاب نظرا الى الباء المحقة في وذلك تعين لطيف وقدمت ذلك غير مرة (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الانصاري المدني قاضيا (عن أبيه) أبي بكر اسمه وكنيته واحدا وقيل يكنى أبا محمد قال أبو عمر لا خلاف عن مالك في ارسال هذا الحديث وروى مسندا من وجه صالح وروى معمر بن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن جده ورواه الزهري عن أبي بكر عن أبيه عن جده (ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم) بن لوزان الانصاري التجاري شهد الحق وما به هاركان عامل النبي صلى الله عليه وسلم على نجران مات بعد النجسين وغلط من قال في خلافة عمر (في العقول) أي الديت وهركا - جليل فيه انواع كثيرة من الفقه في الزكاة والديات والاحكام وذكر الكاثر والاطلاق والمقايح واحكام الصلاة في الثوب الواحد والاحتباء فيه ومس المحف وغير ذلك أخرجه النسائي وابن حبان وهو صولا من طريق الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقدم به الى اهل اليمن وهذه نسخته

بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي الى شرحبيل بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعاذ بن وهبان اما بعد فذكر الحديث بطوله وفيه (ان في) قتل (النفس) خطأ (مائة من الابل) على اهل الابل وفي الطريق الموصولة وعلى اهل الذهب الف دينار قبل قوله (وفي الانف اذا أوعى) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر المهملة بعدها ياء أي اخذ كاه (جدا)

فانه يحسد فيه وليس في الجرح في الجسد اذا كانت حصة قبل ان يرأى الجرح ويحار في نفسه (لاول
 فان كان في شيء من ذلك عمل) بفتح العين والميم مع ما استواء (او بين فانه يحترق به لا الحار
 فيها لثدية النفس) نص الحديث (واسرى سبعة الجسد) كسر لثاق شذوذه راحة
 وهو اولي لانها محل الاجراح وهكذا صيغها بان اسكت وهي التي تسمى من غير انما
 منها وضبطه الفارابي والجوهري بالاسم على اربعة اسماء - - - - -
 (عقل وهي مثل دوحه الجسد) (لا تروى) (رواها) مع سبعة اسماء - - - - -
 وعطع الحشفة ان علي الدغل) الدية كانه (سداك) العقل (من ثمة) الذي تحميه الفرس
 كل ما أخطأه الطبيب او تروى اذ لم يجر ذلك (من) (ونعقدوا قد صرح به في ذلك
 (سئل امراه)

(مالك عن يحيى بن عبيد عن سعد بن المسد به كمن يقول تعالى امرأة الرجل) (ي - - - - -
 دية) (لي لث الدية اصعبها كصعبه) (و - - - - -) (لا - - - - -) (ك - - - - -)
 (وموضعتها كوضعة) (جس) (ونقلها كمنه) (الي في) (مالك عن بن سبعة) (و - - - - -)
 وباعه عن عروة بن ابراهيم ما كانا به لث قول عبيد بن المسد في امرأة اسما - - - - -
 لث دية الرجل فاذا لعت لث ربه لرجل كاذب) (أي به) (رب رد) (دبا) (ص - - - - -) (و - - - - -)
 ان ربيعة سندسكنا جاءه بانه انه بن عبد البر قال سمعوا من اهل المدينة واعيانهم انهم قد روى
 العزيز والليث وعطاء وهذابة وزيد بن ثابت وروى عن عمر بن الخطاب مرفوعا على امرئ - - - - -
 الرجل حتى تبلغ الدية من ريتها را سنده ضعيف ما له اعنه يقول من يسيب ربه (حاشا) (و - - - - -)
 وتفسر لك انما ساءت ما في الموضحة والمهمل وما دونها امور ومداخلة في شدة جهلهم - - - - -
 الدية فصاعدا فاذا بلغ ذلك كانه في ذلك المصنف من عقل الرجل) (على الاصل) (و - - - - -)
 انصف منه خرج مسارا بالجل الى لث بالاسم يعني ما عده على لاص (مالك به مع ش - - - - -)
 قول مضت السنة ان الرجل اذا اصاب امرأته بجرح متعلق بالساب (ان عا سمر ذلك الجرح
 ولا يقاد منه) (أي قصص) (قال مالك راعا ذلك في الحاشا) (من) (ان يدرب ارجل امرأته - - - - -)
 النصب (من ضربه ما) (أي شئ) (لم يجهلكم) (لو كان) (انهم يسمونه) (للمأدب) (فيهم) (سيها) (و - - - - -)
 ما ان تعمدوا القود له ونه تعالى والجروح وساس (قال مالك في المرأة) (سكون) (و - - - - -)
 من غير عصبتها ولم يرمها وليس على زوجها اذا كان من دية له اخرى من عقل - - - - -
 لا على ولدها اذا كانوا من رقومها ولا على اخوانها من اهلها اذا كانوا من غير عصبتها ولا قومها - - - - -
 هؤلاء حق بميراثها) بنص القرآن على تعصيلة (والعصبة منهم العقل) (أي دية جنائنها) (م - - - - -)
 سول الله صلى الله عليه وسلم) (الى الآن) (اتباعا له) (وكذلك موالي المرأة) (الذين اعنتهم) (ميراثهم)
 لدا المرأة وان كانوا من غير قبيلتها وعقل جنائنها موالي) خطأ (على) (عليها) (فالتلازم بين الارث والعقل)

(عقل المجنين)

مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) الزهري (عن أبي هريرة ان
 رأين من هذيل) بضم الهاء وفتح الذال المجبة نسبة الى هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر ولا يخالفه
 اية الاث عن ابن شهاب امرأتين من بني حنبلان لانه يطن من هذيل (ومت احدهما الاخرى)
 بجر كافي رواية الليث وفي رواية عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب يحجر فاصاب بطنها ولبعض الرواة

* (دية الخطأ في القتل) *

(مالك بن ابن شهاب) الزهري (عن عراك) بكسر الهمزة فراهمة وحة خفيفة فألف وكاف (ابن مالك)
العفاري الكندي المذني التابعي الثقة العاضل مات بعد المائة (وسليمان بن يسار) بفتح التحتية
والمهملة المحذوفة (ان رجلا) لم يسم (من بني سعد بن ليث) بن بكر بن عبد مناف بن كنانة والنسب به اليه
السعدي (أخرى) بفتح الالف وسكون الجيم (فرسا فوطي) مشى (على اصبع رجل من جهينة) بصم
لجيم وفتح الهاء قبله من قضاعة (مهرى) بضم النون وكسر الزاي كعني نرف أي خرج الدم بكثرة من
(هات) وقال عمر بن الخطاب الذي ادعى عليهم أي اولياء الذي أخرى (اتخلفون بالله جسعين عيين
ماتت منها) أي من العلة المذكورة (فأبوا) أن يتخلفوا (وتخروا) بالمهملة والجيم أي فعلوا فعلا جاحدا
به المخرج ولا ثم فهذا مما ورد لفظه محالفا معناه كاتم وتحت وتخرج (فقال للآخرين) الجهنيين
أولياء المتقول (اتخلفون أنتم) انه مات منها (فأبوا) امتنعوا من المخلف (بعضي عمر بخطر) أي بصرى
(لدية على اسعد بن) عاقلة الذي أخرى (قال مالك وليس العمل على هذا) المذكور من العضاء بشرط
الدية وسددة المدعى عليهم بالمخلف والمصير الى الاحاديث الدالة على تسمية المدعى في القسامة أولى
في الخطة من قول صاحب ويعضده اجماع أهل المدينة والمجاري عليه كما يأتي بسطه (مالك ابن ابن
شهاب وسليمان بن يسار) روى عن ابن عباس الرجن كناية ولون دية الخمأة (على أهل البادية مخمسة
عشرون بنت محاص وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون) وبنت في الموضوعة من وابن بالنصب على
الخير للعدد وثبوته قوله (ذكرنا) بالنصب زيادة بيان وان كان لفظ ابن لا يكون الا ذكر الا من
المحيوا ما يطلق على ذكره واشاء لفظ ابن كابن عرس وابن آوى أو لمجرد التأكيده لا اختلاف اللفظ
كفران بن سود أو احتراز عن المخشي وفيه بعد (وعشرون حقة وعشرون جذعة) بخلاف دية العمد
عربية بخلاف ابن اللبون كما رقرقيا (قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا انه لا قود) أي قصاص
(بين الصبيان وأن عمدتهم خطأ) أي كالخطأ لرفع التلم عنهم (ما) أي مدة كونهم صديانا (لم تجب عليهم
الحذود) لم يلعوا الحلم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ) أي لا يعطى الاحكامه (وذلك لو ان صبي
وكبرا قتل رجلا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية) وقم أن على الصبي في العمد
اذا ترك مع كبير (ومن قتل خطأ فأنما قله مال لا قود فيه) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
فتحرير برأيه مؤمنة ودية مسلحة الى أهله الا أن يصدفوا فلم يذكروا (وانما هو) أي المال المأخوذ
في الحما (كفروه من ماله) أي القليل (يقضى به دينه ويجوز فيه وصيته) فان كان له مال تكون الدية
بدرائله ثم عني عن دية فذلك جائز له وان لم يكن له مال غير دية جاز له من ذلك الثلث (اذا عني
عنه وأوصي به) واشتات لورثته

* (عقل المجرأ في الخمأة) *

جمع جرح وهو هنا مادون النفس (مالك ان الامر المجتمع عليه عندهم في الخطأ انه لا يعقل) أي
لا يؤخذ عقله أي دينه (خنيير المجرأ ويعصم) عطف تفسير لا يؤدى المجرأ الى الموت وانه ان كسر
عظم من الانسان يدا ورجل أو غير ذلك من الجسد خطأ فبرأ وصح وعاد لهيئته (لصفته الذي كان
عليه قبل) (فليس فيه عقل فان نقص) أي برأ على نقص (او كان فيه عقل) بفتح المهملة والمثناة
ولام أي برأ على غير استواء (ففيه من عقله بحساب ما نقص منه وان كان ذلك العظم مما جاء فيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسمى فبحساب ما فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان مما لم
يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ولم تقض فيه سنة) طريقة للسلف (ولا عقل مسمى)

عليه) بضم التاء وكسر الصاد بالغرة وفي رواية للبخاري فقال ولي المرأة التي غرت بضم المعجمة وفتح الراء
 الثقيلة أي التي قضى عليها بالغرة وولمها هو ابنها مسروح رواه عبد الغني والاكثران القائل زوجها حبل
 ابن السابعة المذلي والطبراني انه عمران بن عويمر نحو مليكة قال الحافظ في حمله تعدد اسمائين فاستناد
 هذه صحيح أيضا انتهى وفيه دلالة قوية أقول مالك وأصحابه ومن وافقه بان الغرة على الجاني لا على
 العاقلة كما يقول أبو حنيفة والشافعي وأصحابهم إلا أن المفهوم من اللفظ أن المقصود عليه واحد معين
 وهو الجاني إذ لو قضى بها على العاقلة لقل فقال الدين رضي عليهم وفي القياس أن كل حارس حناسة
 عليه الإبدليل لا معارض له كالأجماع أو أوالسبه وقد قال تعالى لا تكسب كل نفس الا على علم ولا تروراة
 وزر أخرى وقال صلى الله عليه وسلم لا يرمي في ابنه امك لا تجني عليه ولا تجني علمك ولا ينافي ذلك
 اختلاف الروايات في تعيين القائل والمجموع بينهما باحتمال بعده لا أن كلا تكلم عن المرأة المجانية كمن
 رواية البخاري بالغرض فقال ولي المرأة التي غرت فصرح بان المرأة المجانية هي التي عرفت الغرة ولا يخالفه
 رواية غرت بضم الغين وفتح الراء مشددة وتاء ساكنة بلا م لا معناه التي قضى عليها بالغرة (كيف
 أغرم ما لا شرب ولا أكل * ولا نطق ولا سهل) أي صاح عبد الولادة وهو من أقامه الماضي مقام المضارع
 أي لم يشرب الخ (ومثل ذلك بطل) بموحدة وطاء هم عليه مفحوتين ولا م خفيفة من الاطلاق
 وفي رواية بطل بضم طاء بمتبعية مضمومة بدل الموحدة وشدة اللام أي هدر من الأفعال التي لا تسعمل الأممية
 للمفعول قال المنذري واكثر الروايات بالموحدة وان رجح الخطابي التثنية (فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إنما هذا من أحوال الكهان) لمشابهة كلامه كلامهم زاد مسلم من أجل سمعته الذي يصح
 فيه فسيه بالاحوان لأن الاحوة تقتضي المشابهة وذمة لأنه أراد سمعته دفع ما وجبه صلى الله عليه وسلم
 ولم يعاقبه لأنه أورد بالصفح عن المجاهدين وهو كان أعرايه لا علم له بأحكام الدين فقال أنه قول لا يسا
 وتلك سمعته أن يعرض عن المجاهدين ولا يلتزم لنفسه فلا دلالة فيه لمن رجم **كراهة** استحيص مطاها
 نعم ينكر على الإنسان الخطب أو غيره أن يكون كلامه كاه سمعته أما إذا كان أدل كلامه فليس بمعيب
 بل مستحسن محمود فانه كلام وكذلك الشعر فحسن ما حسن وفيه ما فيج كالكلام المنشور كدات على
 لك الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وفيه حجة له ول مالك والشافعي وأصحابهم ما
 رث الغرة عن المجنين على فرائض الله تعالى واحتج الشافعي بقوله كيف أغرم الخ قال والمقصود
 المجنن لأن العضو لا يعترض فيه بهذا وقال أبو حنيفة وأصحابه تخصص بها الأم لأنها بمنزلة قطع عضو
 ن أعضائها وليست ببدية إذ لم يعتبر فيها هل ذكر أو أنثى كإنديات وكذا قال الطاهر به واحتج امامهم
 أوديان الغرة لم يملكها المجنن فتورث عنه وبر عليه به المقول خطأ فانه لم يملكها وهي تورث عنه
 له أبو عمر لمخصا وهذا الحديث رواه البخاري عن قتيبة عن مالك به مرسل وفيه أن مراسيل مالك
 صحيحة عند البخاري (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول الغرة تقوم خمسين ديناراً أو ستمائة
 درهم) يعني أن العبد والامة لا يكتفي إلا أن يساوى ذلك (ودية المرأة المحررة المسلمة خمسمائة دينار)
 لأهل الذهب (أوستة آلاف درهم) على أهل الورق لأنها على النصف من الذكر (قال مالك
 بة جنين المحرة) المسلمة (عشر ديتها والعشر خمسون ديناراً أو ستمائة درهم) وبهذا قال
 مري وسائر أهل المدينة وقال أبو حنيفة والكوفيون قيمة الغرة خمسمائة درهم وقال الشافعي سن
 ربيع ستمين أو ثمان سنين بلا عيب وقال داود كل ما وقع عليه اسم الغرة (ولم أسمع أحداً يخالف
 أن المجنن لا تكون فيه الغرة حتى يراى) يفارق (بطن أمه موبقة من بطنها ميتاً) وهي
 (وسمعت أنه إذا خرج الجنين من بطن أمه حياً مات) يقرب من روجه وعلم أن موبقة من

بهمود فسطاط وابعضهم مسطح أي خشبة أو عود يرقى به الخبز قال ابن عبد البر لهذا الاضطراب لم يذكر
مالك شيئا من ذلك وإنما قضى العدة في المراءى بالحكم لانه لا فرق عذبه بين الحجر وغيره في العدة والرأفة
أم عفيف والمريمية مليكة انتهى وكانتا ضربتين كما رواه أحمد وغيره من طريق عمرو بن تميم بن عويمر الهذلي
وعويمر برأ آخره وبدونهم عن أبيه عن جده قال كانت اختي مليكة ومراة مني يقال لها أم عفيف بذت
مسرور من بني سعد بن هذيل تحت حمل بن مالك بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة وللبهقي وأبي
نعيم في المعرفة عن ابن عباس تسمية الضاربة أم عفيف وهما واحدة وحمل بفتح الحاء المهملة والميم
(فطرح جنيها) ميتا زاد في رواية ابن خالد فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقضى فيه
رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة) بضم الغين الموحدة وشدة الراء من ذواياض في الوجه عبره عن الجسد
كله اطلاقا للجزء على الكل (عبد أو وليدة) بجرهما بدل من غرة وأولاً تقسيم لا للشك ورواه بعضهم
بالاضافة اليانية والاول أقدس وأصوب لانه حينئذ يكون من اضافة الشيء إلى نفسه ولا يجوز
لا بتأويل كما ورد قليلا والمراد العبد والامة وان كانا سودين وان كان الاصل في الغرة البياض في الوجه
كن يوسف في اطلاقها على الجسد كله كما قالوا العنق رقبة وقول أبي عمرو بن العلاء المقرئ المراد لا يبيض
السود اذ لو لا أنه صلى الله عليه وسلم أراد بالغرة معنى زائد على شخص العبد والامة لما ذكرها بعقبه
نوى بانه خلاف ما اتفق عليه الفقهاء من إخراج الغرة السوداء قال اهل اللغة الغرة عند العرب أنف
شيء واطلقت هنا على الانسان لان الله تعالى خلقه في احسن تقويم فهو أنف المخلوقات وزاد اللث
ن ابن شهاب بسنده في هذا الحديث ثم ان المرأة اى قصي عليها بالغرة توفيت فقضى صلى الله عليه وسلم
ميراثها للبنيها وزوجها وان العفل على عصبتها وقريب منه في رواية يونس عن الزهري وكلاهما
البخارى ومسلم قال ابن عبد البر ترك ذلك مالك لان فيه انبساط شبه العدة وهو لا يتول به لانه وجد
نوى وعمل المدينة على خلافه فكه ان يذكركم لا يقول به واقتصر على قصة الجنين لانه أمر جمع عليه في
رأه هكذا قال في شرح الحديث الثاني وقال في شرح هذا الحديث لم يختلف على مالك في اسناده وروايته
ادكر فيه قتل المرأة لما فيه من الاختلاف والاضطراب بين اهل النقل والنفهاء من الصحابة
سابعين ومن بعدهم وذكر قصة الجنين التي لم يختلف فيها الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم
ديث رواه البخارى هنا عن عبد الله بن يوسف واسمها على رقبته في الطب عن قتيبة بن سعيد ومسلم
في صحيح والنسائي من طريق ابن وهب الخمسة عن مالك به وبنا عنه عبد الرحمن بن خالد به بدون ذلك
دع عن البخارى والليث ويونس في التخييين بالزيادة ثلاثتهم عن ابن شهاب وبنا عنه محمد بن عمرو عن
سلمة عن أبي هريرة بمثل روايته مالك فقط كما قال ابو عمر (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب)
دعند رواية الموطأ ووصله مطرف وابوعاصم النبيل كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن
سليم عن أبي هريرة قال قال ابن عبد البر والحديث عند ابن شهاب عنهما جميعا عن أبي هريرة
نقمة من اصحابه يعدون به عنه هكذا واطاعة يعدون به عنه عن سعيد وحده عن أبي هريرة واطاعة
عن أبي سلمة وحده عن أبي هريرة ومالك ارسل عنه حديث سعيد هذا ووصل حديث أبي سلمة
رفيها على قصة الجنين دون قتل المرأة لما ذكرنا من العلة ولما شاء الله مما هو اعلم به انتهى ومراده
في رواية الاكثر والافقار زواجه للنسائي عن الحارث بن مسكين عن ابن القيسم حدثني مالك عن
ابن عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى) حكم (في الجنين)
كونه (يقتل في بطن أمه) ذكرنا وانى اخشى ولو مضغة او علقة وما يعلم انه ولد عند مالك (بنبرة)
(عبد أو وليدة) بضم اللام يساوى كل واحد منهما عشرة دية كما يأتي في (فقال الذي قضى

القائمة اذا طغت اطمس نورها (مائة دينار) ولم يأخذ بهد مالك بل قال ان تمكن ان يفعل ذلك بالجاني والافالعقل كالحطأ (وسئل مالك عن شتر العين) بفتح الشين المججمة والقوفية أى قطع حشفة الاسفل مصدر شتر من باب تعب (وجحاح العين) بكسر الحاء المهملة وفتحها الهمزة وجع رينها العظم المستدير حولها وهو مذكرو جمع حجبته وقال ابن الانبارى انحاح العظم المنرف على عا العين (فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا ان يتقص بصر العين فيكون له بفقد ريشة من دراهم من الدبة) والامر عندنا في العين القائمة العوراء (اننى لا تبصر) (اداسعت) أى اريد وقعب (رفى اليه السلاء) التى فسدت وبطل عملها (اذا قطعت اذنك في ذلك لا لا بجهار) وس في ذلك عمل مسمى لانه لم يرد فيه شيء

(ما جاء في عمل الشداج)

بكسر المججمة جمع شجة الجراحة ويجمع ايضا على شجات عنى قطعها وانما تسمى بذلك لكثرة في الوجه والرأس (مالك عن يحيى بن سعيد بن سميع سليمان بن يسار بن كراش الموصخ في الرأس الموصخة في الرأس الا ان تعيب) بفتح فكسر (الوجه فبذا في عملها) دبتها (ما بين عيني عظم الموصخة في الرأس فيكون فيها خمسة وسبعون دينارا) على اهل الذهب (قال مالك رالا مرسى سمار في المنقلة خمس عشر فريضة) من الابل (والمفردة) هى (التي يطير فراشها) بفتح الفاء وكسرها الرقيق (من العظم) بيان لفراش عند الدواء (ولا تحرق) معجالة ماء وسكون المنقلة بسدل (الى الدماغ) المقتل من الرأس (وهى تكون في الرأس وفي نوجه والامر المجتمعة مع عليه عندنا ان المأمومة والجائعة ليس فيها فود) لانها من المنالفة (وهو قال ابن شهاب ليس في المأمومة فود) فاص (مالك والمأمومة ما حرق الدهن الماع ولا تكرر المأمومة الى الرأس وما يصل الى الدماغ من خرف العظم والامر عندنا انه ليس فيمادون الموصخة من الشداج) الجرح (سئل) دينة (حتى تبلغ الموصخة وانما العقل في الموصخة فافودها) رليل (ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل) اى وصل (الى الموصخة في كتابه لعمرو بن حرم) بمهمة وزاى (فجعل فيها جسام الابل) ولم يجعل فيها قبه ماشيا متدرا (ولم تقض الاثمة) الخلاء (في القديم ولا في الشدج فيمادون الموصخة بعقل) دلايه فيها (مالك عن يحيى بن سعيد بن سميع بن المسيب انه قال كل) خراصة (افدة في عصوم الاعضاء ففهم انك قد فعلت ذلك التصوم لك ان ابن شهاب لا يرى ذلك وانما الارى في نافذة في عصوم الاعضاء في الجسد امر اجتماعا عليه) محددا بحد كما حده ابن المسيب (ولكنى ارى فيه الاجتهاد بجهد الامام في ذلك) فيكون فيها ما اجتهد فيه (وليس في ذلك امر مجتمعة عليه عندنا) لا ينعذى (والامر عندنا ان المأمومة والمنقلة والموصخة لا تكون الا في الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه الا الاجتهاد) من الحاكم وهذا ما يرد قول ابن المسيب بالتعيين (ولا ارى للحنى) بفتح اللام وسكون الحاء (الاسفل) وهو عظم الحنك الذى عليه الاسنان وهو من الانسان حيث ينبت الشعر وهو اعلى واسفل (والانف من الرأس في جراحهما لانهم اعظام منفردان والرأس بعظمهما عظم واحد مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان عبد الله بن الزبير افاد من المنقلة) ولم يوافق على ذلك مالك فقال لا قصاص في المنقلة

(عقل الاصابع)

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب عنكم في اصبع المرأة فقال عشر من الابل قتلتم في اصبعين) منها (قال عشرون من الابل قتلتم في ثلاث) منها (فقال ثلاثون

الضربة وما فعل بأمه وبه في بطنها (ان فيه الدية كاملة) ويعتبر فيه الذكروا لاني وهذا اجتماع
 (قال مالك ولا حياة للجنين الا بالاستهلال) أي الصياح عند الولادة (فاذا خرج من بطن أمه فاستهل
 ثم مات ففيه الدية كاملة) وقال الشافعي وباقي الفقهاء اذا علمت حياته بجر كفة او بعطاس
 او استهلال او غير ذلك مما يتيقن به حياته ثم مات فالدية كاملة (ونرى ان في جنين الامة) ذكر
 كان او انثى (عشر من أمه) وبه قال اهل المدينة والشافعي وغيرهم وقال أبو حنيفة واصحابه والتوري
 كذلك ان كان انثى لان كان ذكر ف نصف عشر قيمة نفسه وقال داود لاشئ في جنين الامة مطلقا
 (واذا قتلت المرأة رجلا او امرأة) أي ذكر او انثى (عمدا) المحال ان (التي قتلت) بفتحات (حامل
 لم يقدر) يقتص (منها حتى تضع حملها) لثلاثي وخمسة نفسا في نفس (وان قتلت) بضم فسكسر (المرأة
 وهي حامل عمدا او خطأ فليس على من قتلها في جنينها شئ) ثم (ان قتلت عمدا قتل لذي قتلها)
 قصاصا (وليس في جنينها دية وان قتلت خذها على عاقلة قاتلها ديته وليس في جنينها دية) وعلى
 هذا الفقهاء كلهم الا لاث واهل الظاهر فقالوا اذا قتلت جنينها ميتا فالعرة سواء رمته بعد موتها
 او قبله وأبطله الطحاوي بانهم اجعوا والليث معهم على انه لو ضرب بطنها فماتت وهو في بطنها لم يسقط انه
 لاشئ فيه فكذلك اذا اسقطته بعد موتها قال ولا خلاف ايضا لو ضرب بطن ميتة حامل فانت جنينا
 ميتا انه لاشئ فيه فكذلك اذا كان الضرب في حياتها فماتت ثم القته ميتا (وسئل مالك عن جنين
 اليهودية والنصرانية طرح) بنحو ضرب بطنها (فقال أرى ان فيه عشر دية أمه) وهي نصف دية المسئلة

(ما فيه الدية كاملة)

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في الشفتين الدية كاملة) وجاء ذلك مرفوعا
 عند النسائي وغيره في كتاب عمرو بن خزم من طريق الزهري كما مر (فاذا قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية)
 لان النفع بها اقوى لكن لم يأخذ بهذا مالك والشافعي ومن وافقهما فقالوا فيها نصف الدية (مالك
 انه سأل ابن شهاب عن الرجل الاعور يفتقأ عين الصحيح فقال ابن شهاب إن أحب الصحيح ان يستعيد
 يقتص (منه) فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار) ان كان من اهل الذهب (اثناعشر الف درهم)
 ن كان من اهل الفضة (مالك انه بلغه ان في كل زوج من الانسان) كاليديين والرجلين والبيضتين
 والشفتين والعينين (الدية كاملة وان في اللسان الدية كاملة) وذلك في كتاب عمرو بن خزم عند
 النسائي (وان في الاذنين اذا ذهب سمعهما الدية كاملة) سواء (اصطلمتا) أي قععتا من أصلهما
 (او لم يصطلما) لم يقطع (وفي ذكر الرجل الدية كاملة) لنص حديث عمرو (وفي الانثيين الدية كاملة)
 نصه أيضا (مالك انه بلغه ان في ثدي المرأة الدية كاملة) اذا استأصلها ما بالقطع وما حلتها
 رهي رأسها فلا تجب الدية فيها الا بشرط ابطال اللبن (مالك وأخف ذلك عندى الحاجبان وثديا
 لرجل) فليس فيهما الدية بل المحكومة (والامر عندنا ان الرجل اذا أصيب من اطرافه أكثر
 من ديتيه فذلك له اذا أصيبت يده ورجلاه وعينه فله ثلاث ديات) وان أصيب مع ذلك شفتاه
 أربع وهكذا (قال مالك في عين الاعور الصحيحة اذا فقت خطأ ان فيها الدية كاملة) لقول
 بن شهاب هي السنة وقضى به عمر وعثمان وعلي وابن عباس وقاله سليمان بن يسار وسعيد بن
 المسيب وعروة بن الزبير

(ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها)

مالك عن يحيى بن سعيد بن سليمان بن يسار بن زيد بن ثابت (كان يقول في العين

سواء يعنى المختصر والابهام ولا يبي داود والترمذى عنه مرفوعا اصابع اليدين والرجلين سواء ولا ين
ما جبه عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن حذافه الاصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الابل (مالك عن
هشام بن عروة عن ابيه انه كان يسوى بين الاسنان فى القتل ولا يفضل بعضها على بعض) انما عا
للحديث والعمل كما (قال مالك والامر عندنا ان مقدم العم والاضرار والاصاب) جمع باب مذكروه هو
الذى يلى الرباعيات عقلها سواء (دليل ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السن خمس من
الابل والضرر سن من الاسنان لا يفضل بعضها على بعض) وعلى هذا جمهور العلماء وائمة العقول قال
المخطاين وهذا الصل فى كل جنابة لا تضبط كميته فاذا فأت صبغها من جهة المعنى اعبرت من حيث
الاسم فتساوى ديتها وان اختلف كمالها ومنفعتها ومبلغ فعلها فان الابهام من القوة ما ليس للعصر
ومع ذلك فديتها سواء ولو اختلفت المساحة وكذلك الاسنان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء
نظر الاسم فقط انتهى

هـ (ما جاء فى دية حراح العبد)

(مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان فى موضع العبد نصف عشر ثمنه)
أى قيمته لان الحر فى موضعته نصف عشر دية كما فى الحديث وفى الموضع خمس والمعم فى ارقين قيمته
(مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كان يعضى فى العبد يصاب بالجرح ان على من حرحه وربما نقص من
ثمن العبد) أى قيمته (قال مالك والامر عندنا ان فى موضع العبد نصف عشر ثمنه وفى منعته) عتق القاف
وكسرها (العشر ونصف العشر من ثمنه) قيمته ولوزادت (وفى مؤمونه وجائعته فى كل واحدة منهم ما ثلث
ثمنه وفيما سوى هذه الخصال الاربع مما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه بنظر فى ذلك بعد ما يصح ان
ويبرأ) عطف تفسير أو مساو حسنه اختلاف المأخذ (كم ما بين قيمة العبد ومان اصابه الجرح وقيمة
صحيحا قبل ان يصاب به هذا) الجرح (ثم يغرم) بدفع (الذى اصابه ما بين ليعتين) قبل الجرح وهذه (كان
مالك فى العبد اذا كسرت يده أو رجله) من شخص فعل به ذلك (ثم صح كسره) بلا نقص (فليس عن
من اصابه) كسره (شئ فان اصاب كسره ذلك نقص أو عطل) بغض المصلحة والمثلية بره على غير استواء
(كان على من اصابه) دهر (ما نقص من ثمن العبد) قيمته (والامر عندنا فى العبد ما بين المليك
لكيئة) صفة (قصاص الاحرار نفس الامة بنفس العبد وجرحها بجرحه) لآية النفس بالأسنان
قال والجرح روح قصاص (فاذا قتل العبد عبد اعمد احميد احميد العبد المقتول) بين القتل والاعمال (كان
شاء قتل العبد القاتل) ولا كلام لسيدته (وان شاء اخذ العتلى فان اخذ العقل اخذ قيمة عبده) لان ارقين
انما فيه قيمته ولوزادت على دية الجرح وحنث فيخير سيد العبد القاتل كما قال (وان شاء رب العبد القاتل
ان يعطى ثمن العبد المقتول) أى قيمته كما عبر به ولا فعل وان شاء اسلم عبده لان فى الرأفة القيمة صرا
عليه فتخير ينفقه (فاذا اسلمه فليس عليه غير ذلك) لانه اسلم الجاني وليس هو الجاني (وليس رب
العبد المقتول اذا اخذ العبد القاتل ورضى به ان يقتله) لان عدوله عن قتله أو لا بمنزلة العفو على الدية
فما خير سيده فى اسلامه وفدائه واسلمه لم يكن لذلك قتله بعد العفو ولا يشكل تخيير سيد المقتول بان
المذهب ان الواجب فى العبد القتل والعفو مجانا وليس له ارام القاتل الدية لانه فرق بأن المطلوب هنا
غير القاتل وهو السيد ولا ضرر عليه فى واحد مما يختاره ولى الدم بخلاف الجرح لانه غرض فى اغناء ورثته
(وذلك فى القصاص كله بين العبد فى قطع اليد والرجل واشباه ذلك بمنزلة فى القتل) خبر المبتدا (قال
مالك فى العبد المسلم يخرج اليهودى او النصرانى ان سيد العبد ان شاء ان يعقل عنه ما قد اصاب فعمل
بدفع دية ذلك الجرح اليهودى او النصرانى (او اسلمه السيد فيباع فيعطى اليهودى والنصرانى من

من الابل فقلت كم في اربع قال عشرون من الابل فقلت حين عظم كثر (جرحها) بضم الجيم (واشتدت صيتها) بذاك (نقص عقلها) ديتها (فقال سعيد اعرافى أنت) تأخذ بالقياس المخالف للنص (فقلت) ست بعراقى (بل عالم مثبت أو جاهل متعلم ففقال سعيد هي السنة يا ابن اخي) قاله ملاطفة على عادتهم إن كان ليس ابن اخيه فقوله هي السنة يدل على انه ارسله عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ابن عبد البر قد اتفقوا على ان مرسلاته أصح المراسيل ودكر بعضهم انها تتبعت كلها فوجدت مسندة (مالك الامر) زدنا في أصابع الكف اذا قطعت فقد تم عقلها (ووجه) ذلك ان خمس أصابع اذا قطعت كان عقلها يقل (الكف) أى اذا قطع معها (خمس من الابل في كل اصبع عشرة من الابل) فاذا قطعت الكف بعد ذلك فاعما فيها حكومة (وحساب الاصابع من الذهب ثلاثة وثلاثون دينارا في كل غملة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة) وعلى ذلك الحساب يقال في الدراهم

(جامع عقل الاسنان)*

فتح الهمزة جمع سن مؤنثة وزن حمل واحال والعامية تقول اسنان بالكسر وبالضم وهو خطأ (مالك عن يدين اسلم) بفتح فسكون (عن مسلم بن حبيب) الهذلي المدني القاضى ثقة فصيح قارئ نابغى مات سنة ثمان مائة (عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب فضى في الضرس) مذكروا بها اشوه على معنى السن وانكر الاصحى التأنيث وجمعه اضراس وربما قيل ضروس (بجمل) ذكر الابل (وفي التروقة) فتح التاء وضم القاف وهي العظم الذي بين ثغرة البحر والعاتق من الجانبين والجمع التراقي قيل ولا يكون شئ من الحيوان الا للانس خاصة (بجمل) بفتح الجيم والميم (وفي الضلع بجمل) بكسر الضاد المعجمة فتح اللام لغة الحجاز وسكونها لغة تميم وهي مؤنثة (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب ول قضى عمر بن الخطاب في الاضراس) جمع ضرس ويجمع أيضا على ضروس مثل حمل وحول واحال بغير بعير) أى ذكر دليل الرواية فوقع بجمل (وقضى معاوية بن أبي سفيان في الاضراس بخمسة أبعرة ستة أبعرة أى في كل واحد منها ولدا كرر) قال سعيد بن المسيب فالدية تتعص في قضاء عمر بن الخطاب زيد في قضاء معاوية) كما هو ظاهر (فلو كنت انا لجملت في الاضراس بعيرين بعيرين) في كل ضرس ثلث الدية سواء ركل مجتهدا أو جور) ولهم لم يبالغهم حديث وفي السن خمس ولا حديث الثانية والفرس واء (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول اذا أصيبت السن فاسودت ففيها تلها تاما فان طرح بعد ان تسود ففيها عتلها أيضا تاما) حيث كانت على قوتها

(العمل في عقل الاسنان)*

مالك عن داود بن الحصين بمهملتين مصغر (عن ابي عطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة والعاء فيل منه سعد (ابن طريف) بفتح المهملة وكسر الراء (المري) بضم الميم وشذ الراء بلا نقطة (انه اخبره ان وان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس) الذي يقع خطأ من الدية (فقال) داود بن عباس فيه خمس من الابل (لقوله صلى الله عليه وسلم وفي السن خمس) قال أبو عطفان ردني مروان الى عبد الله بن عباس فقال أتجعل مقدم الفم أى اسنانه (مثل الاضراس) مع تفاوت غنة يهما (فقال عبد الله بن عباس لولم تعتبر ذلك) في القياس (الا بالاصابع عقلها سواء) لكفالك في جواب لو وانما قال له ذلك مجازا لما أوحى اليه من أن جعل الاسنان مثل الاضراس خلاف قياس والا فان عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الاصابع والاسنان سواء الثانية والفرس وانما سمع على وفي البخارى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه

المقتول فلا يقاس العمد على ذلك (ومما يعرف به ذلك ان الله تعالى قال في كتابه من هـ)
 من القتاتين (من) دم (احيه) المقتول (شي) بان ترك القصاص منه وتتركه يدمه
 القصاص بالعقود بعضها ومن بعض الورثة وفي ذكر اخيه تصيب داع الى العقود بان
 لا يقطع احوال الايمان ومن مبتدأ شرطية أو موصولة والمجر (فاتناع) أو دفع من تع
 (بالمعروف) بان يطالبه بالدية بلا عصف (و) على القاتل (اداء) الدية (ايه) في
 (باحسان) بلا مصل ولا محسن (فتعريف ذلك في مري) سمع الله من (والله) بغيره (من)
 اعطى من احييه شيئاً من العقل) الدية (فليتبعه) بالعقود (ليؤايبه) لان ما حسن
 على ابدية الحمد اعطاه على القتاتل لان الامانة ودانها لا عاقبة وتزيت لاسع
 يعيدان الواجب احدهما أي انتصاص والعقود والمثـ دور عن ما ثروا رواية
 اشهد عن مالك الواجب القصاص أو الدية واختار جماعة من المتأخرين الحديث
 من قتل له قتل فهو بخير المطرب إما ان يؤذى وإما ان يقاد (قال مالك في
 التي لا مال لها اذ ائني أحدهما حماية دور الثلث له ص) أي ديمون كهيئة
 (على الصبي أو المرأة في مالهما خاصة) كان لهما مال أحدهما لم يملكه
 ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ أو الصبي بعقل حماية صبي وليس بذلك
 في ابنة لا تحي عليه ولا يحنى عليك وفي السبي مرفوعاً لا تحي نفس عن مري
 أحد (والامر عبدنا الذي لا اختلاف فيه ان العمد داقتل) ما ساء الله يعول
 يوم يقتل) على قاتله (ولا تحمل عاقلة قاتله من قيمة العمد شيئاً) وكثير
 كما مر في الحديث (واما ذلك على الذي أصابه في ماله خاصة ما مانع
 أي قدرها (أو أكثر فذلك عليه في ماله وذلك لان العمد ساءة من الساع) جمع
 أي صاعاً بالكرسرة قطعة من المال تعدل للتحارة

* (ميراث العتل واته ط فيه) *

(مالك عن ابن شهاب) قال أبو عمر هكذا رواه أصحاب مالك عنه روى
 ابن عيينة ومعه راب جريح وشبهه عن سعيد بن المسيب (ابن عمر بن الخطاب) وروى
 عن عمر بن الخطاب جريح جريح وشبهه عن سعيد بن المسيب (ابن عمر بن الخطاب) وروى
 وقال سعيد بن مسعود ما قضى صلى الله عليه وسلم قضية ولا أبو بكر ولا عمر إلا وأنا
 معجول به وفي طريق هشيم عن الزهري عن سعيد قال جاءت امرأة الى عمر تسأله ان يورثها من دية زوجها
 فقال ما أعلم لك شيئاً ثم (نشد) طلب (الساس عني) أن طلب منهم جواب قوله (من كان له
 علم من الدية ان يخبرني) وفي رواية معمر عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر قال ما رى
 لانهم يعقلون عنه فهل سمع منكم أحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في ذلك شيئاً (فقام
 النخائل بن سفيان) بن عوف بن أبي بكر بن كلاب (الكلابي) أبو سعيد مذهب النبي صلى الله عليه
 وسلم وعقد له لواء وكان من الشجعان بعد بمائة فارس وبعثه صلى الله عليه وسلم على سرية وفيه يقول
 العباس بن مرداس

الذين وفوا بما عهدتهم * جيش بعثت عليهم النخائل

طورا يمانق باليمن وتارة * يفرى المجاجم صارما بتاكا

(فقال) زاد معمر وكان صلى الله عليه وسلم استعمله على الاعراب وقال ابن سعد كان ينزل نجد وكان

(قال مالك أراه ما) اظن سعيدا وسليمان (أراد أمثله الذي صنع عمر بن الخطاب في ذلك المرحى حين أصاب ابنه) من تلمذت لديه (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عروة بن ربيع) ابن العوام (أن رجلا من الأنصار يقال له أحيحة) بمهملتين مصغر (ابن الجلاح) بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهمل (كان له عم صغير هو أصغر من أحيحة وكان عدد خواله فأحدهم أحيحة فقتله فقال أخواله كآهل ثم) بضم المثناة وكسر الميم الثقيلة وهاء العلة قال أبو عبد الله بن جرير بن بائض والوجه عذري الفتح وأنتم إصلاح لشيء وأحكامه يقال تمت أم ثم ثم قال أبو عمرو الأمارة (رواه) بضم الراء وكسر الميم شديدة قال الأزهرى هكذا روي الرواة وهو الصحيح وأما كرهه فمجهول وقال بن السكيت يقال ماله ثم ولا ربه فيهما فالتم في البيت وأزم مرتبة البيت كأنه يريد كراهة العائنين بهمهز ولذا إلى أن شب وقوى (حتى إذا استرى على عمه) بضم العين المهملة وفتحها وأوسمين أو لا مصاعمة وحة وأثانية مكسورة مخففة أي على طوله واعتدال شهابه يعال للبت داطل أعمة وهو أروع بال تشديد قاله الهروي أي شد الميم الثانية قال الجوهري قد ندد للزدواج (علمه حق مري في عمه) فأخذه مناهقهم راعينا (قال عروة فلذلك لا يرث قابل من قبل) أي الذي قبله وال في الأصح بهمهز ذكر اثر الموطأ هذا لم أقف على نسب أحيحة هذا في أنساب الأنصار وقد ذكره بعض من أفاض في ذكره وزعم أنه أحيحة بن الجلاح بن حربش ويعال حراس بن حجاب بن كلفة بن عوف بن سمر بن سرف بن مالك ابن الأوس وكانت تحته سلمي بنت عمرو والخزرجية فولدت له عمرو بن أحيحة بن سريج سمى بهد بهمهز ابن عبد مناف فولدت له عبد المطلب - د النسي - إلى الله عليه وسلم ثم روي عن حمزة بن حنبل أنه هو الذي روى عن زعيم بن ثابت في النبي عن أنس بن الساعف الذي روى عنه أنه سمى بهد بن السكيت وقصته أن يكون لأبيه أحيحة صحبة وقد أنكر بن عبد البر هذا إذا كان السند وهو في الأصح بهمهز ذكره ابن أبي حاتم فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسمع من سري بن ثابت بن عبد الله وهذا الأدرى ما هو لأن أحيحة بهمهز وهو أخو سري بن مالك بن عبد الله بن سري بن أبي ربيعة من كارب هذا القدر وروي عنه عبد الله بن علي بن السائب فسمى أن يكون حميد لله بهمهز فسمى قسما باسم جده قلت لم يعين ما قال بل لعل أحيحة بن الجلاح وأنه عمرو بن جراح بن حمزة بن الجراح أنه هو وقد ذكر المرزباني عمرو بن أحيحة في مجمع المشركين أن الله سمى بهد بن سري بن مالك بن عبد الله بن سري بن أبي ربيعة هذا المعنى شاعرا قال لما خطب محسن بن علي - د معاوية - وحيحة بن الجلاح المشهور كان سري بهد في قومه ما قبل أن يولد النبي صلى الله عليه وسلم بهد هز ومن ولده محمد بن سري بهد بن حمزة بن الجلاح أحمد بن يحيى محمد في الجاهلية رجاء أن يكون هو النبي المبعوث ومات محمد بن حمزة بن حمزة في الجاهلية راس - لم ولده أنس بن محمد وشهد بدرا وغيره واشتبهه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ببشره وممن أنه جده بهمهز بن سري بهد أحيحة عياض بن عمرو بن سهل بن أحيحة شهد أحد وما بعدهما وعمران وبلبل وبلبل بن سري بهد شهد أحد أيضا ولم يذكر أحد أباهم في الصحابة ومن ذرية أحيحة أيضا فضالة بن عبيد بن ناذر بن هيس ابن الأصم بن حجاب بهد بن حمزة بن حمزة المذكور وذلك من الأدلة على وهم من ذكر أحيحة بن الجلاح الأكبر في الصحابة وقال عياض في المشارق بهم بعضهم ما في الموطأ بأن أحيحة جاهلي لم يدرك الإسلام والأنصار اسم إسلامي وللأوس والخزرج فكيف يقال من الأنصار قال عياض وهو يفترج على أن في اللفظ تساهلا لما كان من قبيل المدكور وصار لهم هذا الاسم كالنسب ذكر في جملتهم لأنه من أخوتهم انتهى وهذا تسليم منه لأنه مات في الجاهلية وقد غرّب القاضي أبو عبد الله بن الخزاز في رجال الموطأ فزعم أن أحيحة بن الجلاح قديم الوفاة وأنه عمر حتى أدرك الإسلام وأنه الذي ذكر عنه مالك ما ذكر

ويا على من سـلمه ذلك وقال الوافدي كان على صدقات قومه (كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ورت) بضم الهمزة وفتح الواو وكسر الراء الثقيلة (امراة شيم) بمجعة أو تحمية قال في الاصابة بوزن أحاد (الصحابي) بكسر المعجمة فوحدة فالف فوحدة ثانية قتل في العهد النبوي مسلمانا (من ديه روحه) اشيم (يعال له عمر بن الخطاب ادخل الحباء) بكسر الخاء المعجمة وموحدة ومدة الخبيسة (حتى آتاك فلما نزل عمر بن الخطاب أخـبره) الحال بن سفيان بالخبر وروى ابن شاهين من طريق ابن اسحاق عن الزهري قال حدثت عن المغيرة بن شبيب انه قال حدثت عمر بن الخطاب بقصة اشيم فقال يتنى على هذا بما اعرف فنشدت اناس في الموسم فاقبل رجل يقال له زرار بن جري فبده عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك واخرج أبو يعلى والحسن بن سفيان باسناد حسن عن المغيرة بن شبيب ان زرار بن جري قال لعمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الفخاك ابن سفيان زبور امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها (فتضى بذلك عمر بن الخطاب) بعد رواية الفخاك زرارته والمغيرة ذلك نه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما علم لانه لا يقبل خبر الواحد بل لا ساعة الخبر رآه بالموسم وردما كان رآه ان الدية انما هي للعصبة لانهم يعقلون عنه لانه لا قياس مع النقص قال أبو عمر كذا في حديث ابن شهاب عندما ملك وغيره ان الفخاك أخـبر عمر وقول ابن عيينة ان الفخاك كتب اليه وهم انما الفخاك كتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ان العالم الجليل قبيح في عيبه من السنن والعلم ما يكون عند من هو دونه في العلم واخبار الاحاد علم خاصة لا ينكر ان يحفي منه الشيء على العالم وهو عند غيره (قال ابن شهاب وكان قتل اشيم خطأ) هكذا في لموطأ ورواه أبو يعلى وغيره من طريق ابن المبارك عن مالك عن الزهري عن أنس قال كان قتل اشيم خطأ قال الدارقطني راخفوط ما في الموطأ انه قول ابن شهاب وقال ابن عبد البر هو غريب جدا والمعروف انه من قول ابن شهاب فانه كان يدخل كلامه في الاحاديث كثيرا (مالك عن يحيى ابن سعيد) الا ص اري (عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي الصدوق المتوفى سنة ثمان مائة وثمانين (ان رجلا من بني مدني) بضم الميم واسكان المهملة وكسر اللام بطن من كانه (يعال له فنادة) المدحجي ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (حذف) بحاء مهملة اي رمي (ابنه) لم يره قال ابن عبد البر وعنه من رواه بالخاء المعجمة لان الحذف بالخاء انما هو الرمي بالحصى أو الرمي وهو قد قال (بالسـيد فاصاب سافه ففزي) بضم النون وكسر الزاي كعني في جرحه بضم الجيم (مات ففهم سرافة) بضم المهملة (ابن جعشم) بضم الجيم والمجعة بينهما عين مهملة ساكنة نسب بمجده ويزوه مالك الكناشي ثم المدحجي أبو سفيان صحابي شهير من مسلمة لفتح مات سنة اربع وعشرين وقيل بعدها (على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فتعال عمر اعدد) بضم الدال الاولى (على ما قد يد) بضم القاف وهما مملتين مصغرة مضع بين مكة والمدينة (عشرين ومائة بعير حتى اقدم عليك فلما اقدم عليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة) بالكسر (وثلاثين جذعة) بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وفاء ممتوحة الحوامل من الابل (ثم قال أين انخوالفتول قال ها تاذ اقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقتل شيء من دية ولا ارت وروى عبد الرزاق هذه القصة من طريق سليمان بن يسار نحوه وقال فورثه أخاه لايه واه ولم يورث أباه من دية شيئا (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا تغلظ الدية في القتل (في الشهر الحرام) أي جنسه فتشمل الاربعة (فقال لا) تغلظ لانه لم يرد (ولكن يزداد فيها العزمة) أي حرمه الا شهر الحرام (فقال لسعيد هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس قال نعم) أي يزداد

استأجره ولاديه له في بيت المال ولا غيره والاصل في زكاته قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض وصحح المحاكم انه صلى الله عليه وسلم أخذ من مائة من التقيبة الصدقة (وفي الركاز) بكسر الزاء وحقة الكاف فأنف ذري وهو كذا في الامام في زكاة دفن الجاهلية (المجنس) في المحال لا بعد الحول بانفاق سوء كان في دار الاسلام أو الحرب فليأكل أو كغيره أو غيره كنجاس وجوهه على طاهر الحديث واليه ذهب مالك وغيره وفي بعض ذلك خلاف دمه في زكاة وانه انما كان فيه مجنس لانه لا يحتاج في استخراج الى عمل وموتة به ساجدة بخلاف المأمن اولانه مال كافر فنزل واحده منزلة الغنم - كان له اربعة اجاسه وعشرين من الجاهلية هو ما يقنه الامام عن سماعه من العلماء واجماع أهل المدينة عليه وقال به هو واشاوي وأجد وهو حجة على قول أبي حنيفة والعراقيين الزكاري والمعدن فهم القطار مترادفان فيهما المجنس وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم لم يعط احد دمه على الاخرود كرهوا احكاما غير حكم الاول والاعلى يقتضي التغير واحتمال هذه الامور ذكرها صلى الله عليه وسلم في اوقات مختلفة فحدها الزاوي وساقه امساقا واحدا فلا يكون فيه حجة خلاف الظاهر والاصل ولا يعابيه وقال لا يهرى يطلق على الامرين تارة وقيل الركاز قطع الغضة تخرج من المعدن وقيل من الذهب أيضا - فليأكل به مما نعت به الجاهلية كالدابة بجره جبارح كى ان خطافا او دخطفة في قبة سليمان عليه الصلاة والسلام فسمعه يقول بلغ مني حياء وفلت لي اهدم الفضة على سليمان فقلت فاستدماها سليمان فقال له لا تقبل ان للجنة لسان لا يتكلم به الا المحبون والعاشقون ما منهم من سبيل فانهم يتكلمون بلسان النجبة لسان العلم والعقل فحكى سليمان ولم يعاقبه وقال هذا جبارح وهذا الحديث اخرج البخاري في زكاة عن عبد الله بن يوسف ومسلم في الحدود من طريق اسحاق بن عيسى كلاهما عن مالك وتابعه الليث وغيره في المجنسين والسنن (قال مالك وتعقبه الجاهلية لاديه فيه) ولأبو عمر لا اعلم في ذلك خلافا انه المحدث الذي لارش فيه ولاديه كما قال مالك رحمه الله تعالى (وقال مالك) معيدا لاطلاق الحديث لذكرهم فيه للرد به (القائد) للدابة (والسائق) لها (والراكب) عاينها (كلهم ضامنون لاصاب الدابة) لنسبة سيرها اليهم فلم ينفذ بالفعل حتى يكون جارا فلا يدخل في الحديث (الا ان ترحم) بفتح الميم الدابة أى تغرب برجلها (مرعى يراد به عمل بها شئ) كمنحس ان يرحله لاضمان (وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي جرى فرسه بالعقل) أى الدابة (بالناسا والسائق) (الراكب اخرى) اولى (ان يغرموا من الذي جرى فرسه) لانه اذا ارحاها لا يستطيع نالبا نعه بخلافهم (والامر عندنا في الذي يحفر) بكسر الهمزة (البئر على الطريق أو يربط الدابة ويضع اشباه هذا على طريق المسلمين ان ماصع من ذلك) يفصل فيه فان كان (مما لا يجوز له ان يصنعه) (على طريق المسلمين) كالضيق التي لا تحتل ذلك (فهو ضامن لما يصيب في ذلك من رح أو غيره فما كان من ذلك عقله دون ثلث الدية فهو في ماله خاصة) لان الساقلة لا تحتل ما دون ثلث (وما بلغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة) ان كان (ما صنع من ذلك مما يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين) كالواحدة المحتملة (فلا ضمان عليه فيه ولا غرم) بل هو مدر وعليه يحصل الحديث (ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطروالد به ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق ليس) على أحد (في هذا غرم) لاعلى الرجل ولا على بيت المال ولا غيرهما (وقال مالك) الرجل ينزل في البئر فيركب رجل آخر في نزل به فحينئذ وكسر الميم يكون أى عقبه (فيحيد) به فخذ من كسرة فقال محبة وموافقة صحبه وليس مقرب حذب (الاسفل الاعلى في حذر ان)

وان عروة لم يدركه وانما وقع له الذي وقع في الجاهلية فاقرها الاسلام انتهى فجاء له تارة ادرك الاسلام وتارة لم يدركه والحق انه مات قديما كما قدمته واما صاحب القصة فالذي يظهر لي انه غيره وكانه والد عمرو بن احيمة الذي روى عنه خزيمة بن ثابت فيكون احيمة الصحابي والد عمرو غير احيمة بن الجلاح جد محمد بن عتبة القديم الجاهلي ويحتمل ان يكون الاصغر حفيد الاكبر وفاق اسمه واسم أبيه اسم جده واسم أبيه والله أعلم انتهى كلام الاصابة (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئا ولا من ماله ولا يجب أحد اوقع له ميراث) لان كل من لا يرث لا يجب وارثا (وان الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئا) وروى انه صلى الله عليه وسلم لما قام يوم فتح مكة قال لا يتوارث أهل ملتين وترث المرأة من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه عمدا فلا يرث من دية وماله شيئا وارقت صاحبه خطأ ورث من ماله ولا يرث من دية رواه الدارقطني باسناد ضعيف لكنه اعترضه اتفاق أهل المدينة عليه (وقد اختلف في ان يرث من ماله لانه لا يتهم على انه قتله ليرثه وليأخذ ماله) الذي هو علة منع ارثه في قتله عمدا فاذا انتفت العلة بكون القتل خطأ ورث من المال أو لا يرث عملا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ليس لغاتل شيء (فاحب) القولين (الى ان يرث من ماله ولا يرث من دية) لان المحكم يدور مع العلة وجودا وعدما

(جامع العقل)*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم القرشي الزهري (عن سعيد بن المسيب) القرشي (و) عن (أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري كلاهما (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح) بفتح الجيم على المصدر لا غير قاله الازهرى فاما بالضم فالاسم (الجماء) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمد ثابث العجم وهو البهيمة ويقال أيضا لكل حيوان غير الانسان ولن لا يفسح والمراد هنا الاول سميت البهيمة عجماء لانها لا تتكلم (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة أى هدر لا شيء فيه قال أبو عمر جرحها جنيتها واجمع العلماء ان جنائنها اراوجرحها بلا سبب فيه لاحد أنه هدر لا دية فيه ولا ارش أى فلا يختص الهدر بالجرح بل كل الاتلافات ملحقه بها قال عياض وانما عبر بالجرح لانه الاغلب أو هو مثال نه به على ما عده وفي رواية التنيسي عن مالك الجماء جبار ولا بد لها من تقدير ادلا معنى لكون الجماء نفسها جبارا ودلت رواية مسلم بلفظ الجماء جرحها جبار على ان ذلك الماتد هو جرحها فوجب المصير اليه وان كان المحكم لا يختص بالجرح كما علم ولولم يكن رواية تعين المتدر لم يكن لرواية التنيسي عموم في جميع المقدرات التي يستقيم الكلام بتقدير واحد منها على الصحيح في الاصول ان المبتدأ لا عموم له (والبشر) بكسر الموحدة وباء ساكنة مهموزة ويجوز تسهيلها وهي مؤنثة ويجوز تذكيرها على معنى اقليب والطوى (جبار) هدر لا ضمان على ربها في كل ما سقط فيها بغير صنع احدا اذا حفرها في موضع يجوز حفرها فيه كملكه أو داره أو فذته أو في صحراء ماشية أو طريق واسع محتمل ونحو ذلك هذا قول مالك ولسافعي والليث وداود واصحابهم قاله في التمهيد وقال أبو عبيد المراد بالبشر هنا العبادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون في البادية فيقع فيها انسان أو دابة فلا شيء في ذلك على حد انتهى وهذا تضيق (والعدن) بفتح الميم وسكون الدال وكسر الهمزة المهملة بن المكان من الارض يخرج منه شيء من الحواهر والاحياء كذهب وفضة وحديد ونحاس وورصاص وكبريت وغيرها من عدن المكان اذا أقام به يمدون بالسكر عدونا سمي به لعدون ما انتبه الله فيه كما قال الازهرى أى أقامه ذاتها على من حفر فيه فذلك قدمه (جبار) لا ضمان عليه كالسرور ليس

بصنعها غاب عنها زوجها وترا في حجرها باليه من غيرها غلاما يقال له اصل فأتخذت المرأة مذبذوبا
 غلاما ففعلت له ان هذا غلام به نكاحا فقتله فأتى فأمتهت منه ما وعها فاجتمع على قتل الغلام رجل
 ورجل آخر واما زوجها فقتلوه ثم قطعوه اعضاءا وسعد لوه في عيبة فتح مهمهم ... يكون قحمة
 فهو ذقة وعاء من ارم فوصوه في ركبة بشدة لثمية ثم انظر في حبه تغرب ليس فيها ماء فاحذنه لها
 فاعترف ثم اعترف الباعين فكتب يعني وهو يومئذ مريد منهم في عمره فكتب عمر فقتله جميعا وقل
 والله وان اهل صدماء اشتركوا في قتله لقتلته جميعا (مالك عن شمس عبد الرحمن بن عبد ربه رارة)
 الاساري وسأله الى جذه واسم ابيه عبد الله بن سعد وجمدة ماتت ... رة أربع وعشرين ومائة
 (له بلغه ان حصة روح النبي صلى الله عليه وسلم لم تست جارية لها لم تحترقها وكم كانت دبرتها) أي
 عنت حصة عنها على موها (فأمرت به فقتل) لانها نزلت بنفسها (قال مالك الساجي الذي
 حمل السحر ومحمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه واقد) لام قسم (علموا)
 أي اليهود (المن) لام بتدعيم لما قبلها ومن موصولة (استتره) اختاره أو استدله
 بكتاب الله (ماله في الاخرة من حلاق) نصيب في الجنة (فأرى ان قد دفن ذلك اذا عمل ذلك هو
 نفسه) لان سيرة غيره له

• (ما يجب فيه العمد) •

(مالك عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة) بن مطعون النخبة بنت الصحابي مات مع امها
 (ان عبد الملك بن مروان قاذولي رجل من رجل قتله بعضا فقتله وابيه معا) لما دل عليه الكتاب والسنة
 انه يقتل بما مثل به (قال مالك والامراء) جمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الرجل اذا ضرب
 الرجل به عسا أو ماله نجي أو صر به عدا (بيده) هات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه العصاص
 وفي الصحابين انه صلى الله عليه وسلم لم دعا ابا وذي الذي قتل امرأة فحجر فقتله بن الحجرين وفيه حجة
 للجمهور وان القاتل يقتل بما قبل به كما قال (فقتل العمد عندنا بن يهد) بكسر الميم يقصد (الرجل
 الى الرجل فبصره حتى تفيظ) بفتح الموقية وكسر الفاء وتقوية ساكنة وظاء معجمة أي يخرج (نفسه)
 ويصبح قرأته بقتله وله واجب بعد ما يشق لذلك أيضا قوله تعالى وان عاصيت فمما قبول بل ما عوفيت به
 وقوله تعالى فائدو عليه بمثل ما عصى عليكم رجال الكوفيون محجبين بحديث لا قود الا بالاسير
 واجيب انه حدث ضميم اخرجه الرازي وذكر الان في حقه مع صعب اساده وقال ابن عدي
 طرفة كلها ضمنية وعنى تقدير بونه فانه على خلاف قاعدة الكوفيين المسنة لا تسخ الكتاب
 ولا تخصصه (ومن اهد ايضا) يضرب الرجل الرجل في الناشئة العداوة والشحناء مشقة من
 النار (تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فيغري) بضم الهاء وبالزاي آخره (في ضربه فيموت فتسكون
 في ذلك القسامة) نحو ونمينا (والامرء اذا انه يقتل في العمد الرجال الاحرار) المسندون
 (بالرجل المحرر الواحد والنساء) المتعديات (بالمرأة كذلك والعبيد) المتعدون (يا بعد كذلك
 ايضا) فيقتل الجميع بواحد مع المساواة

• (القصاص في القتل) •

(مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابي سفيان يذكر انه افى) بضم اوله (بكران)
 حال كونه (قد قتل رجلا مكتوب اليه معاوية بن اخطه) لان السكران يؤخذ بيميناته ثلاثا كما
 الناس وقتلون الانفس والاموال ويدعوا عدم القتل بالسكر والفرق بينه وبين الجنون انه ادخله

يسقطان (في البئر فيه كان جميعا ان على عاقلة الذي جبدته) وهو الاسفل (الدية) مجذ
والاسفل هدر (والصبي يأمره الرجل ينزل في البئر ويرقى) يصعد (النخلة فيه ملك في ذلك ان الذ
أمره ضامن لما أصابه من هلاك أو غيره) مثل كسر عضو (والامر الذي لا اختلاف فيه عنه
انه نيس على النساء والصبان عقل يجب عليهم ان يعقلوه مع العاقلة فيما تعقله العاقلة) بكسر
القاف جمع عاقل (من الديات ونما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال) العصبية سموات
لعقلهم الابن بقاء ارام المستحق أو لتحملهم عن المجاني العقل أي الدية أولمعهم عنه والعقل المنع ومنه
سمى العقل عقالا منه من الفواحش ولا شيء من الاثلاث يناسب النساء والصبان (وقال مالك في عق
الموال يلزمه) بضم وسكون فتفتح (لعاقلة ان شأوا وان ابوا) وسواء (كانوا اهل ديوان) بكسر الدا
وتفتح معرب (او مقطعين) بضم الميم وفتح الصاد وكسر الهمزة وفي نسخة منقطعين بنون قبل القاف
(وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمان ابي بكر الصديق قبل ان يكون
يوجد) ديوان وانما كان الديوان في زمان عمر بن الخطاب (فهو اول من دقن الدواوين في العرب
أي رتب الجواثر للعمال وغيرهم) فليس لاحد ان يعقل عنه غير قومه ومواليه لان الولاء لا ينقل
عن من موله (ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن اعنق قال مالك والولاء نسب ثابت
تشبيهه بدينار الحديث الاخر كجدة النسب (ولا مر عندنا فيما اصيب من البهايم ان على من
اصاب منها شيئا قد رماه من ثمنها) اذ هي من الاموال (قال مالك في الرجل يكون عليه الغنم
فصيب حذام من الحذود انه لا يؤخذ به وذلك ان القتل يأتي على ذلك كله) فيندرج الاصل
في الاكبر (الا الغرية) بكسر الفاء اقذف (فانها ثبتت على من قيضت له يتال له مالك
أي لا شيء) لم تجد من اقترى عليك) فتحققه المعرفة بذلك (فارى ان يجلد المقتول المخذ من قبل ان
يقتل ثم يقتل ولا يرى ان يقاد منه شيء من الجراح الا القتل لان القتل يأتي على ذلك كله) بخلاف
حد الغرية فلا يأتي عليه القتل (والامر عندنا ان القتل اذا وجد بين ظهري) بفتح النون وفي نسخة
ظهري وكل منهما زائد أي بين (قوم في قرية أو غيرها) كخار وبتاتين (لم يؤخذوا قرب الناس اليه
دارا ولا مكاما) فالبعيد اولى (وذلك انه قد يقتل) بضم اوله (التليل ثم يلقى على باب قوم ليلطخوا
أي يرموا به) يقال لطنه بسور مائه به (فليس يؤخذ احد بمثل ذلك) وأيضا فالقاتل لا يبيع
القتيل في مكانه غالبا (قال مالك في جماعة من الناس اذ قتلوا فانكسروا فوا بينهم قتيل أو جريح
لا يدري من فعل ذلك به ان احس ما سمع في ذلك ان عليه) أي فيه (العقل) الدية (وان عقله على
القوم الذين نازعوه) خاصه وحتى اقتتلوا (وان كان الجريح أو القتيل من غير الفريقين) المتنازعين
(فعقله على الفريقين جميعا) لان جملة على احدهما اتحككم

(ما جاء في الغيلة والسحر) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب) مرآن رواية سعيد
عنه متصلة لانه رآه وصحح بعضهم سماعه منه وقد رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح من طريق عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر بلفظ الموطأ سوله ان عمر (قتل نفر اخسة وسبعة) شك الراوي (برجل واحد
غلام اسمه اصيل من اهل صنعاء) قتلوه (غيلة) بكسر الميم واسكان الياء أي خديعة
أي سرا (وقال عمرو بن لوغلا) تباين واجتمع عليه (اهل صنعاء) بالذبا موزون بالعين (القتل
جما) به وهذا مختصر من اثر مالك ان روى من طريقه قاسم بن ابيح والخطابي والبيهقي
قال من روى حديثي يروين طعن ان المتبرك من حكم المتنازعين في حديثه عن ايمان امرأ

على نفسه ربه سألني منه الصد بجلال المحسن (قال مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية
قول) بالحرب بدل أو برفع أي وهي قول (الله تبارك وتعالى) يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص
في القتلى (الحرب بالحرب) يقتل بالعبد (والعبد بالعبد) فهو لا الذكور (والأثني بالأثني إن القصاص
يسكون بين الأثني كما يكون بين الذكور والمرأة المحرمة بقتل المرأة المحرمة كما يقتل المحر بالحرب) الذكور
(رأى لاهة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال) كمال
على هذا كله الآية ونبت السمة كما مر به لا بد من المماثلة في الدين فلا يقتل مسلم ولو رقيقا بكافر
أو حر (والقصاص أيضا يكون بين الرجال والنساء وذلك إن الله تبارك وتعالى قال في كتابه وكتبنا
فرضنا (عليهم أي) أي لتوراة (أو العيس) بقتل (بالمعنى) إذا قتلها بغير حق (والعين)
بقتل (بالمعنى) ولا يحد (بالألف والادس) تطع (بالاذن والس) بقتل (بالس)
وفي قراءة تبرع الأرملة (والحروج) بالنصب ورفع (قصاص) أي يقتص منها إذا أمكن
أكد ربح ود كروحيه ذلك ولا يمكن فيه حكومة كما مر بهذا الحكم وإن كتب عليهم في التوراة فاه
مسمو في سيرة الإسلام لما ذهب إليه كثير من الفقهاء والأصوليين أن شرع من قبلنا شرع إنما إذا حكمي
مقرر أوله صحيح وهذا حجة الامة كلهم على أن الرجل يقتل بالمرأة هذه الآية كما قال (قد كراته تبارك
وه إلى العيس بالمعنى) وأطلق فلم يعيد ذكر (فمن المرأة المحرمة بنفس الرجل المحر وحزنها
شرحه) عموم الآية وأصح أن جميعه نعموها على قتل المسلم بالكافر الذي وعلى قتل المحر بالعبد
وحالفه أئجه ونحو ذلك لا يقتل مسلم بكافر وحكي الإمام الشافعي الإجماع على خلاف قول
الجمعة في ذلك قال ابن كثير أكر لا يرم من ذلك بطلان قوله لم الأدليل مخصوص للآية انتهى
والدليل هو الحديث المذكور (مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل فيصربه فيموت مكانه أنه إن أمسكه
وهو يرى) أنه لا بد من قتله قتله جميعا وإن أمسكه وهو يرى أنه لا يصر بما صر
به أساس لا يرى أنه عمد) مقتضى مقتله فانه يقتل العادل وبما قاتل الممسك أشد لعونه
ويحسن) وهذا (سنة لاهة أمسكه ولا يكون عليه القتل) لانه لم يظن القتل (وفي الرجل يقتل
الرجل عمدا أو بغيره أعييه عمدا فيقتل بالمثل أو بغيره عاقب) بالهزم (قبل أن يقتصم به أنه
ليس عليه دية ولا قصاص وإنما كان حق الذي قتل أو دعوت) فاعت (عنه في الشيء) أي
الدية أو القصاص (بالدي) الباسية أي بسبب الذي (ذهب) من قبل أو وقع عين العاقل
أو العاقب) وإنما ذلك بمنزلة رجل يقتل الرجل عمدا ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب الدم إمامان
لعاقل شيء فيه ولا عبرها) يار شيء (ذلك أقول الله تبارك وتعالى كتب) فرض (ليحكم
لقصاص في القتل) جمع قبيل والمعنى فرض على كم المماثلة والمساواة بين القاتل (الحرب بالحرب)
بتدوينه بغير ما حود ومقتول بالحرب (والعبد بالعبد) عطف عليه (فإنما يكون القصاص على
ساحه الذي قتله وإذا هلك قاتله الذي قتله فليس له قصاص) استعذر (ولاديه) في ماله
وليس بين المحر والعبد فود) قصاص (في شيء من الجراح) لعدم المماثلة (و) لكن (العبد
قتل بالحرب إذا قتله عمدا) وتلك قاعدة أنه يقتل بالادنى بالأعلى (ولا يقتل المحر بالعبد وإن قتله عمدا
هو أحسن ما سمعت) فبما قتله خطأ أو عمد الآية مال

(الوقوف قتل العبد)*

مالك أنه إذا برئ من يرضى بقتل أوله وضمه أي من يرضى مووغيره (من أهل العلم يقولون)

ولو كان كذلك لكان في المسكين من هو أسوأ من ذلك قال صدقت تكلموا بحك الله فقال إنا وفدنا كرفدنا
 لحوائجنا وحقيقة الدعوى إنما هي لعدم الرخص التي التفتل لاحق لاس عهدها فأنما أمر صلى الله
 عليه وسلم أن يكلمه لا ككلامه في كل المراد حينئذ يدعو بل سماع صورة نعمة وعند الدعوى
 يدعى مستحق أو بمعنى أن لا كبر بكرن وكملانه (فكلمه حويصة) لدى هراس (نعم ككلمه حويصة)
 أخوه وفي رواية مسلم فذهب أن عبد الرحمن وكلمه صاحبه ثم تكلم معه ما قد كرمه فمضى بعد الله من
 سهل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان يدعو صاحبكم) مع التحية وحقة لدان المهملة
 أي دعوا أي اليهود ذرية صاحبكم (وإيمان يدعو) يعلمو (تخرب) تهديد وتشديد لا قدرة لهم على
 حربته صلى الله عليه وسلم مع ما هم فيه من عاية الدنيا (مكتب إيه) أي أمر بالكتب إلى اليهود
 (في ذلك) أنذر الذي قال إيه (مكتبوا) اليهود (إنا والله ما قتله) زان في رواية ولا علمنا
 فأنه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حويصة ومحبصة وعبد الرحمن أتخلفون) ٣-هـ
 الاستغفار (وتستحقون دم صاحبكم) أي بدل دم صاحبكم ففهم حذف مضاف ومعنى صاحبكم
 غريمكم فلا حاجة إلى تقدير الجمله فيها معنى التعليل لأن المعنى أنكم تسمعون لتستحقوا ووجه الواو هي
 التعليل في قوله تعالى أو يوقعن مما كنن وأويعوا عن كثير المعنى أيعو وفي عريض العين على أنه ثلاثة
 هجاء قوية أتول منك ومن واقته أنه لا يخلف في الجداول من رحمة عسرة وأن لولي الدم وهو هنا الأخ
 الاستعانة بعصيه (قالوا) خذ وفي رواية للأحقة تشهدوا بغير (قل أفخلف لكم يهود)
 نجد بيننا أنهم مقلو (قالوا ليسوا بمسلمين) وفي الأحقة كيف قبل إيمان قوم كفار وفي رواية
 قالوا لا نرضى بإيمان يهود وفي أخرى ما يسلون أن يقتلونا أجمعين ثم يخافون (فوداه) بخفة الدال
 المهملة بلا همز أعطى دمه (رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده) وفي رواية للبخاري ومسلم فوداه
 ماؤه من إبل الصدقة وجمع بإحتيال أنه اشتراها من إبل الصدقة ودفع المال الذي اشتراها به من
 عنده أو من بيت المال المرصد للسائح لما في ذلك من مصلحة فبيع الزراع وأصلاح ذات الدارين وجبرا
 لمخاطرة والافاستحسانا فهم لم يثبت وحكي عياض عن بعضهم شعورهم في الزكاة في المصالح العامة
 وتأول الحديث عليه وقال في لغتهم رواية من عنده فصيح من رواية من إبل الصدقة وقد قيل إنها غلط
 والاولى أن لا يخطأ في ما أمكن فيجعل له صلى الله عليه وسلم تسلف ذلك من إبل الصدقة
 يدفعه من مال النبي (فبعث إليهم بثلاثة حتى أدخات) التوق (عليهم الدار قال سهل) بن
 أبي حمزة (لقد ركضتني) أي رفسني برجلها (منها ناقة جراء) ولا بأس بحاق فوالله ما أنسى
 ناقة بكرة منها جراء ضررتني وأنا أحوزها وفي رواية للبخاري فادركت ناقة من تلك الإبل فدخلت
 مريداهم فركضتني برجلها وقال ذلك إيبين ضبطه للحديث ضبط الشافعي بليغا وفيه مشروعية القسامة وبه
 أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأئمة كمالك والشافعي في أحد قوله وأحمد
 وعن طائفة التوقف فيها فلم يروا القسامة ولا أثبتوا لها في الشرع حكاه وهذا الحديث رواه البخاري
 في الأحكام عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل ومسلم من طريق بشر بن عمر والنسائي من طريق ابن
 وهب الأربعة عن مالك به وله طرق في الصحيحين والسنن (قال مالك القتيير) بغاء ثم قاف بلفظ الفقير
 من بني آدم (هو البئر) القرية القدر الواسعة الفم وقيل المحفرة التي تكون حول الفحل (مالك عن
 يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الأنصاري (عن بشير) بضم الموحدة وفتح الشين الهجاء (ابن يسار)
 بفتح التحتية والسين المهملة تخفيفا للمدى المحارفي مولى الأنصار التباسي الثقة (أنه أخبره) قال أبو عمر

الظاهر * بسبب اللوث المتقضى لظن صدقه وفي غير ذلك الظاهر مع المدعى عليه فلذا خرجت
عن الاصل

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * (تبدية أهل الدم في القسامة) *

قال أبو عمر كانت في الجاهلية فأقرها صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه في الجاهلية رواء عبد الرزاق
وابن وهب انتهى ونحوه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس سلمة وسليمان بن
يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة
على ما كانت عليه في الجاهلية ثم رواه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب بهذا الاسناد
مثله ثم رواه من طريق صالح عن الزهري ان أباسلمة وسليمان بن يسار أخبراه عن ناس من الانصار
عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله (مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل) الانصاري
المدني ويقال اسمه عبد الله تابعي صغير ثقة (عن سهل) بفتح فسكون (ابن أبي حنيفة) بفتح
المهملة وسكون الميم ابن ساعدة بن عامر الانصاري الخزرجي المدني صحابي صغير ولد سنة
ثلاث من الهجرة وله احاديث مات في خلافة معاوية (أما أخبره رجال من كبار) بضم ففتح أي
عظماء (فومه) قال في المقدمة هم محيصة وحويصة أبناء مودود عبد الله وعبد الرحمن أبناء سهل
(ان عبد الله بن سهل) بن زيد بن كعب الانصاري الحارثي (ومحيصة) بضم الميم وفتح الحاء المهملة
وكسر التحتية الثقيلة على الأشهر وفتح الصاد المهملة ابن مسعود بن كعب الحارثي الاوصي أسلم قبل
أخيه حويصة (خرج الى خيبر) بعد فتحها وعند ابن اسحاق فخرج عبد الله بن سهل في أصحابه
يمتارون تمرا (من جهد) بفتح الجيم وسكون الهاء أي فترشيد (أصحابهم) وفي مسلم خروجوا الى
خيبر في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي يومئذ صلح وأهلها يهود (فأني) بضم الهمزة
وكسر التاء (محيصة وأخبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة (ان عبد الله بن سهل قتل
وطرح) بضم اولهما (في فقير) بفتح الفاء ففارق مكسورة (بثراوعين) بالشك من الراوي
وعند ابن اسحاق وجدني عن قد كسرت عنه ثم طرح (فأني) محيصة (يود ففقال) لهم
(أنتم والله قتلتموه) حلف لقرائن قامت عنده وقيل له بخبر يوجب العلم (فقالوا) مقابلة لليمين
باليمين (والله ما قتلناه) زادي رواية ولا علمنا قاتلا أي له (فأقبل) محيصة (حتى قدم على
قومه) بني حارثة (فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة) بضم المهملة وفتح الواو وكسر التحتية
الثقيلة على الأشهر وتخفف وصاد مهملة ابن مسعود بن كعب الاوصي شهد أحدا والخندق وسائر
المشاهد (وهو أكبر منه) أي من محيصة وعند ابن اسحاق أنه صلى الله عليه وسلم قال بعد قتل
كعب بن الأشرف من ظفر تم به من اليهود فاقه لوه فوثب محيصة على تاجهم وودي فقتله فجعل حويصة
يضر به وكان أسن منه وذلك قبل أن يسلم حويصة (وعبد الرحمن بن سهل) بن زيد بن كعب الحارثي
أخواته تقول (فذهب محيصة ليتكلم وهو الذي كان بخيبر) وفي الرواية اللاحقة فذهب عبد الرحمن
ليتكلم لمكانه من أخيه وجع باحتمال ان كلامه ما أراد الكلام (فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم كبر كبر) بالتكثير لثقتنا كيد أي قدم الأكر (بريد السن) ارشاد الى الادب في تقديم
الاستن وفيه أن المشركين في معنى من معاني الدعوى وغيرها ولا هي بيده الكلام أكبرهم
فاذا سمع منه تكلم الأصغر فيسمع منه ان احتيج له فان كان فيهم من له بيان ولتقديمه وجه فلا بأس
بتقدمه وان أصغر قاله ابن عبد البر وأخرج بسنده انه قدم وفد من البراق على عمر بن عبد العزيز فظن
عمر ان شاب منهم يريد الكلام فقال عمر كبروا كبروا فقال الفتى يا أمير المؤمنين ان الأمر ليس بالنس

[illegible]

المجد اب علي مالك في ارسال هذا الحديث انتهى وهو موصول في الصحيحين وغيرهما من طريق بشير
 لفصل وجماد بن ريد وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وعبد الوهاب الثقفي كلهم عن يحيى بن سعيد عن
 بشير عن سهل بن أبي حنيفة راد حماد عن يحيى عن بشير ورافع بن خديج وقال الليث عن يحيى حسب انه
 قال مع سهل ورافع بن خديج (ان عبد الله بن سهل الانصاري ومحيصة بن مسعود خرجا الى خيبر)
 في احصار له عايمتارون بمراذ في رواية ثمر بن المغفل وهي يومئذ صلح والمراذ بعد فتحها (فتفرقا
 في حواشيهما) وفي رواية حماد بن عمار في المحل (فقتل عبد الله بن سهل) وفي رواية ابن المغفل
 وأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو بنشط في دمه قتيلا فدفنه (فتدم محبصة) المدينة (فأتى
 هرا حويرة) أبنا مسعود (وعبد الرحمن بن سهل) أخو المقتول (الى النبي صلى الله عليه
 وسلم) ليخبر بذلك (ولذهب عبد الرحمن يتكلم لمكانه من أخيه) وفي رواية حماد بن مسعود
 في أمر صاهبهم فهدأ عبد الرحمن وكنى أصغر القوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كبركبر) بالحرم أمر وكره للعلماء أي قدم الأسر يتكلم وفي رواية حماد بن عمار الكبر الكبر بهمة
 وصل وسلم اسكاف وتسكين الموحدة جمع الاكبر والنصب على الاغرايعني كما قال يحيى بن سعيد لميلي
 الكلام الا كبر ورا داب المغفل مكنت (فتكلم حويرة ومحيصة) بشد الباء فيهما على أشهر
 اللعين (ودكر أشاء عبد الله بن سهل) أي أخبراه بقصة قتله وفي رواية الليث فصمت أي عبد الرحمن
 وتكلم صاحباه ثم تكلم معهما فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل
 (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انحلقون) بهمز الاستقهام (خمس ميماء وتسحقون دم
 صاحبكم أو) قال دم (قالا أكم) أي قاتل قريبكم فثك الزاوي قال النوري المعنى يثبت حقكم
 على من تحلقون عليه وذلك الحق اعلم من ان يكون قصاصا أو دية انتهى وهذا تأويل بعيد متعسف
 جملة عليه صرة مشهورة مذهبه انه لا قصاص بالفسامة في عمد ولا خطأ فيها الدية على الخاف في التمد
 وعاقلة في الحمأ المتبادر من دكرا الدم القصاص والتبادر آية الحقيقة ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم
 قتل بالفسامة رجلا من بني نصر بن مالك رواه أبو داود (قالوا يا رسول الله لم تشهد) قتله (ولم يحضره)
 وفي رواية ابن المغفل وكيف تحلف ولم تشهد ولم ترو في الحجج من رواية سعيد بن عبيد عن بشير بن
 يسار فقال تأتون بالمدينة على من قتله قالوا ما لنا بالمدينة وفي النساء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده فقال صلى الله عليه وسلم اقم شاهد بن علي قاتله أذفعه اليك بركة فقال اني لم أصب شاهدين
 وانما اصبح قتيلا على ابوابهم قال أبو عمر هذه رواية أهل العراق عن بشير بن يسار ورواية أهل المدينة عنه
 اثبت وهم به اقدم ونقلهم اصح عند العلماء وقد حكى الأثر عن أحمد انه ضعف رواية سعيد بن عبيد عن
 بشير وقال الصحيح عنه ما رواه يحيى بن سعيد واليه اذهب وقال بعضهم ذكر المدينة وهم لانه صلى الله عليه
 وسلم قد علم ان حيدر جئت لم يكن بها احدهم المسلمين واجيب بانه وان سلم انه لم يسكن مع اليهود
 فيها من المسلمين احد لكن في القصة ان جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرا فيجوز ان طائفة اخرى
 خرجت بمثل ذلك ويحتمل انه صلى الله عليه وسلم طلب المدينة أولا فلم تكن لهم بيعة ففرض عليهم
 الايمان فامتنعوا فعرض عليهم تخليف المدعي عليهم (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئسكم)
 بسكون الموحدة أي قبرا اليكم من دعواكم (يهود) بالرفع ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث على
 ارادة اسم القبيلة والطائفة وضبط ايضا فبئسكم بفتح الموحدة وشذراء مكسورة أي يخاصوكم
 من الايمان (منجسين) ميماء خلفونها (قالوا يا رسول الله كيف تقبل ايمان قوم كفار) وفي رواية ابن
 اسحاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعون قائلكم ثم تحلقون عليه خمسين ميماء فيسلم اليكم

قوله من سور الخضر الماوس
 الآية يس شيد لصاد ويزكر
 من قوله شيد لصاد ويزكر
 قوله من

عن نفسه جسدياً وميناً وهو أحسن ما سمعت في ذلك) يقتضى انه سمع غيره (والقسامة تصير الى عصبية المقتول هم ولادة الذين يقتضون عليه والذين يقتل بقسامتهم) قال أبو عمر من جهة مالك والشافعي في حديثه ومن وقعهم في وجوب القتل بالقسامة مع ما حديث المقدمة ما رواه أبو داود عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن مده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بالقسامة - لئلا يأتى القسامة - بل ورد في من عمر بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابي رباحهم قسامة بثلث قول مالك به الذي لم يزل عليه علماء المدينة قديماً وحديثاً

(من تخور قسامته في الجرح من ولادة الدم)

(قال مالك لا مردى لا اختلاف فيه عندنا انه لا يخاف في القسامة في العمد أحدم الدماء وان لم يكن للمقتول ولادة الا للنساء فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عدو) لان شهادتهن لا تخوز في قتل العمد (مالك في الرجل يقتل عمداً انه اذا قام عصابة لمقتول أو مواليه) الذين اعتقوه (فقالوا نحن نخفف ونستحق دم صاحبنا فذلك ذهب عن اراد النساء ان يعاون عنه فليس ذلك حق العصبية والموالي أولى) أحق (بذلك ممنون) أي انه حق لهم دونهن (لاهمهم الذين يستحقوا الدم وحسبوا عليه) ولا دخل للنساء في ذلك (وان عفت العصبية أو موالي بعد ان يستحقوا الدم) بالايحسان (وأبي للنساء قول لا يدع) بتركه (فان صاحبنا) بلاقته (فهو أحق) في ذلك (لان من أحدنا غور) أي طيبة (أحق من تركه من النساء والعصبية اذا قتلت الدم ووجب القتل) بالقسامة لا قبل ثبوته بل قدّم (ولا يقسم في قتل العمد من المدعين الا اثبات فصاعداً) قال ابن القاسم كل ما لا يمثل بأهل من شاهدين ولذا لا تخاف النساء في العمد لان شهادتهن لا تجوز فيه ويخفف في الخطأ لانه مال وشهادتهن حائرة في الاموال (تردد الايمان عليهما) ان كانا اثنين (حتى يحلفا خمسين مينا ثم قد يستحق الدم) الحديث وتستحقون دم صاحبكم اوقالتكم فان اظهروا من ذلك الدم القود خلافاً الى حبيبة رافعة في أحاديثه ان القسامة توجب الدية دون القود في الدم والخطأ معاً الا انها في العمد على الجحائي وفي الخطأ على العاقلة وقال بكل من القولين جماعة من المتأخرين (وذلك الامر عندنا) بدار الهجرة يؤيد مذهبه ولانه المتأخر من ذلك الدم في قوله دم صاحبكم وتأويله بان المراد بالدم الدية لان من استحق دية صاحبته فقد استحق دمه لان الدية قد تؤخذ في العمد فيكون استحقاق الدم بعد ذلك خلاف الظاهر المبني على وهو آية الحقيقة وقد تأيدناه صلى الله عليه وسلم قتل بالقسامة - لئلا يأتى القسامة - بل ورد في من عمر بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابي رباحهم قسامة بثلث قول مالك به الذي لم يزل عليه علماء المدينة قديماً وحديثاً

(القسامة في قتل الخطأ)

(قال مالك القسامة في قتل الخطأ) صفتها انه (يقسم الذين يدعون الدم ويستحقون بقسامتهم يحلفون خمسين مينا تكون على) قدر (قسم موارد منهم من الدية) فاذا كانا اثنين حلف كل واحد عشرين (فان كان في الايمان كسور) كالبني وبنت (اذا قسمت بينهما نظر الى الذي يكون عليه اكثر تلك الايمان) أي اكثر كسورها (اذا قسمت فخير عليه تلك العين) فحلف البنت تسعة عشر مينا لان كسرها اكثر من كسر الابن (فان لم يكن للمقتول ولادة الا للنساء فلهن حلفن ويأخذن الدية فان لم يكن له وارث

فأبوا فقال للانصار اتحلفون فقالوا نتحلف على الغيب فجمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم على اليهود
لأنه وجد بين أظهرهم والجواب أن رواية الجماعة مالك ومن تابعه عن يحيى بن سعيد وغيره أصح وقد
روى الزهري نفسه هذه وهذه وقضى بما في حديث سهل فدل على أن ذلك عنده لا يثبت والاولى ولا حاجة
لهم فيما رواه أبو داود أيضا عن عبد الرحمن بن بريد قال قال الله ما كان الشأن هكذا ولكن سهلا وهم ما قال
صلى الله عليه وسلم احلفوا على ما لا علم لكم به ولا يمكنه كتب الى يهود حين كلمته الانصار انه قد وجد
قتيل بين أيديكم فدوه فكتبوا اليه يحلفون ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فوداه من عنده لأن قول
عبد الرحمن لا يرد قول سهل المخبر عما شاهد حتى ركضته منها باقة وعبد الرحمن تابعي لم يره صلى الله
عليه وسلم ولا شهد هذه القصة وحديثه مرسل ومن أنكر شيئا ليس بحجة على من أثبت انتهى ملخصا (قال
مالك فان حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه) في العمد (ولا يقتل في القسامة الا
واحد لا يقتل فيه اثنان) لرواية أبي داود من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد بسنده في الحديث
السابق فقال صلى الله عليه وسلم يقسم منكم خمسون على رجل فيدفع لكم برقته وكذلك في حديث
الزهري عن سهل بن أبي حنيفة سمعوا قاتلكم ثم تحاهون عليه خمسين يمينان فيسلم اليكم فهذا
دليل واضح لقول مالك وأصحابه انما يقتل بالقسامة واحد لأنه أمرهم بتعيين رجل يقسمون
عليه فيدفع اليهم برقته ومن جهة النظر ان الواحد أولى من يتيقن انه قتله فوجب ان يقتصر بالقسامة
عليه قاله أبو عمر (يحلف من ولادة الدم خمسون رجلا بخمسين يميناً) كل رجل يميناً (فان قتل عددهم
ونكل بعضهم ردت الايمان عليهم) أي على المدعين الاقل من خمسين والذين حلفوا ونكل بعضهم
(الا ان ينكل احدهم ولادة المقتول ولادة الدم) بالخفض بدل بعض من كل (الذين يجوز لهم العفو عنه)
كأن مع اخ (فان نكل احدهم اولئك فلا سيدل الى الدم اذا نكل احدهم) اسقوطه بنكوله كما لو عفا
(وانما تردت الايمان على من بقي منهم اذا نكل احدهم لا يجوز له عفو) لوجود من هو اقرب منه فينزل
نكوله كالعدم وترد على غيره من حلف (فان نكل احدهم ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عن الدم وان
كان واحدا فان الايمان لا ترد على من بقي من ولادة الدم اذا نكل احدهم عن الايمان وان كان
الايمان اذا كان) وحده (ذلك) أي نكول بعض ولادة الدم (ترد على المدعي عليهم فيحلف منهم خمسون
رجلا بخمسين يميناً) كما في بعض طرق الحديث السابق عند البخاري وغيره فتعبر بكمهم ودايمان
خمسین منهم (فان لم يبلغوا خمسين رجلا ردت الايمان على من حلف منهم) حتى تكمل الخمسين يميناً
(فان لم يوجد احدا الا الذي ادعى عليه) الدم (حلف هو وخمسين يميناً وبرئ من ذلك قال مالك وانما فرق
بين القسامة في الدم) في ان ايمانها خمسون من المدعين (و) بين (الايمان في المحقوق) فاكتفى فيها
بيمين واحدة من المدعي عليه حيث لا بينة (ن الرجل اذا ادان الرجل استثبت عليه في حقه) بالاشهاد
عليه او الرهن او الضامن (وان الرجل اذا اراد قتل الرجل لم يتم له في جماعة من الناس وانما يلتمس)
يطلب (المخلوة) حتى لا يراما حديثه عليه (فلو لم تكن القسامة الا فيما ثبتت فيه البينة ولو عمل فيها
كما يعمل في المحقوق) المالية من البينة او يمين المطلوب (هلك الدماء) ضاعت (واجترأ) بالهمز اسرع
وهجم (الناس عليها اذا عرفوا القضاء فيها ولكن انما جعلت القسامة الى ولادة المقتول سيدون فيها)
بالحلف فان نكروا ردت على المدعي عليه (ليكتب الناس عن الدم وليحذر القاتل ان يؤخذ في مثل
ذلك بنول المقتول) دمي عند فلان واقسام اوليائه (وقال مالك في القوم يكون لهم العمد فيهم خون
بالدم فترد ولادة المقتول الايمان عليهم وهم نفر لم عدلانه يحلف كل انسان منهم عن نفسه خمسين
يميناً ولا تطع الايمان عليهم قدر عددهم ولا يعرفون) يخلصون (دون ان يحلف كل انسان منهم

هو الذي يغيب سلى طنى وسياق الحديث يدل عليه والمعنيان مختلفان قاله ابن عبد البر وقال المازري

يفعلون ذلك رغبة في دعائه ورجاء تمام عمره بذلك واعلاما ببدء صلاحها لما يتعلق بذلك من حقوق
الشرع كبعث الخضر والزرزعة وغير ذلك (فاذا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في بعض
طرق الحديث وضعه على وجهه (قال اللهم بارك لنا في ثمرنا) أي أئمه وزده (وبارك لنا في مدينتنا)
طيبة (وبارك لنا في صاعنا) وهو كمال أربعة أمداد زاد الدرر في بركة في بركة (وبارك لنا
في مدننا) بضم الميم وشد الدال (اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك) كما قلت واتخذ الله ابراهيم خليلا
(وبنيك واني عبدك وبنيك) لم يقل وخليفك مع انه خليفك كما صرح به في احاديث عدة قال الابي رعاية
للادب في ترك المساواة بينه وبين آباءه واجداده الكرام وقال الطيبي عدم التصريح بذلك مع رعاية
الادب افنهم قال الزمخشري في قوله تلك الرسل فضلا بضمهم على بعض منهم من كلام الله ورفع بعضهم
درجات الظاهر انه اراد محمد صلى الله عليه وسلم وفي هذا الابهام من تفخيم فضله ما لا يخفى وقد مثل
المخبة عن اشعر الناس فقال زهير والنسابة ولو شئت لذكرت الثالث اراد نفسه ولو صرح به لم ينفع
أمره (وانه دعا لك مكة) بقوله فاجعل أفئدة من الناس تهوي اليهم وارزقهم من الثمرات لعلمهم يشكرون
(وان ادعوك) اطاب منك (للمدينة بمثل ما دعاك به مكة ومثله معه) في أمر الرزق والذنية وفي أمر
الآخرة وضعيف المحسنات وغفران السيئات قاله الباسجي وقد اجاب الله دعاءه كما مر تقريره (ثم يدعو
أصغر وليد) أي مولود فعيل بمعنى معول (يراه في عطية ذلك الثمر) وفي رواية الدرر اوردى ثم عطية
اصغر من يحضره من الولدان قال الباسجي يحتمل ان يريد بذلك عظم الاجر في ادخال المسرة على من
لا ذنب له اصغر فان سروره به اعظم من سرور الكبير وقال ابو عمر فيه من الآداب وجعل الاخلاق اعطاء
الصغير واتخافه بالطرفة لانه اولى من الكبير لقلة صبره ولغرضه بذلك وفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم اسوة حسنة في كل حال وقال عباس تفضيصة اصغر وليد حضره لانه ليس فيه ما يقسم على الولدان
ومن كبير منهم ملحق باخلاق الرجال وتلويح الى التفاؤل بنساء الثمار وزيادتها بدفعها لمن هو في سن
النماء والزيادة كما قيل في قلب الرءاء لئلا تستاء قال الابي ولا يعارض دعاءها بالبركة قوله في الحديث
الاصحابهم بالمدينة جهده وشدة اذلا منافاة بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها وتخالفها عن بعض
لا يضربها كذا الجاب شيخنا والظاهر ان البركة في تخصيص القوت وان المذهب اشع ثلاثة أمثاله
بغيرها فتكون الشدة في تخصيص المذو والبركة في تضعيف القوت به انتهى ولعل الاظهر جواب شيخه
وهو ابن عرفة قال ابن عبد البر وظاهر الحديث يدل على ان المدينة افضل من مكة لدعائه بذلك ومثله
معه وهذا بين لموضع صلى الله عليه وسلم وموضع التضعيف في ذلك وامادع ابراهيم فهو معنى قوله تعالى
واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق اهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر اخرج
القرطبي عن ابن عباس قال كان ابراهيم يحجره الى الدعوة على المؤمنين دون الناس فقال تعالى
ومن كفوا ايضا فاني ارزقه كما ارزق المؤمنين اخلق خلقا لا ارزقهم امته هم قليل لا ثم اضطرهم
الى عذاب السيم ثم قرأ ابن عباس كالأغدة ولاه وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا انتهى
وهذا الحديث رواه مسلم عن قتبية بن سعيد عن مالك بن نابعه الدرر اوردى عن سهيل نحوه في مسلم ايضا

(ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها) *

(مالك عن قطن) بفتح القاف والطاء المهملة ونون (ابن وهب بن عمرو) بضم العين مصغروفي نسخة عويمر
يوافد العين (ابن الاجدع) بضم الجيم ودال مهملة اللين أو الخضرى المدني الصدوق يكنى أبا الحسن
وفي التمهيد قطن أحد بني سعد بن ليث مدني ثقة روى عنه مالك وغيره لمالك عنه هذا الحديث الواحد
(ابن الحسن) بضم القنة وفتح الحاء المهملة وتندب النون مفتوحة ومكسورة كما في نسخة بعض

ومسلم في الحج عن يحيى الاربعة عن مالك بن نويرة عن الثوري عن ابن المذكر عن عبد الجبار بن جوه (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الانباري (انه قال سمعت ابا الجبار) يضم الجاه المهمة وفتح الموحدة الخفيفة فوافى موحده (سعيد) بكسر الهمزة (بن يسار) بفتح التفتيح وانهم منه التوفيق المذني التبعة تتقن مات بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة وقيل فيها سنة ثمانمائة قال انه مولى الحسن بن علي وقيل مولى شيمسة السمرية لمسلمة بالمدينة بنى بها الحسن بن علي وقيل مولى شقران مولى النبي صلى الله عليه وسلم (يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان امرئ يتبرية) يضم المهملة امرئ في ربي بالعجوة الى قرية (ماكن القرى) أي يعلموا وانظر عندها يعني ان أهلها تغرب أهل سائر البلاد فتفتح منها يقال أكلنا من ثمرها فلان أي عندنا وطهرنا عليه فان الغالب المستولى على الشيء كالمثل له فإنه لا كل اياه وفي موطنين وهب قات لمالك ما تاكل القرى أي ما ماله قال يعق القري لار من المدينة انفتحت القرى كلها بالاسلام وقال السهيلي في التواقة بقر الله ابطارية باسم كنية ابي سارفع اجاجيرك على اجاجير لقرى وهو قرب من تأكل القرى لانها اذا غارت عليها غارت الغلبة اكتملها يكون المراد كل فضلها لنفسه أي يغلب فضلها الغدات حتى اذا قبضت بفضلهما ثلاث بالمدية اليها وجاء في مكة ثم القري اكل المذكور للمدنية المبع من لاموعة اذا لمجي بوجودها وجود ما هي ثم له ان يكون حق لاموعة أنه هرب معي ما كل القرى ان الغدات انضجول في جذب سقيم فبعضها حتى يكون عندا وما تصحى له الغدات ففضل وأعظم مما تبقى معه الغدات انتهى وفيه تفضيل المدينة على مكة قال المهلب لان المدينة هي التي ادخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في حداثتها أهلها واجيب بأن هل المدينة الذين فتحوا مكة فقيم ككبر من أهل مكة فالفضل ثابت للقرين فلا يلزم من ذلك تصحيل احدي القرينين فاما لا تراعى في ثبوت الفضل للقرينين وللقريتين كما انه لا تراعى في ان مكة من جهة القرى التي اكتملها المدينة فيتم تفضيلها بها (يقولون) أي بعض الناس من المذاهب وغيرهم (يثرب) بالرفع بمعنى باسم واحد من المهاجرة نزلها وقيل باسم يثرب بن قانية من ولد ابراهيم بن سام بن نوح وقيل هو اسم كان لموضع منها سميت به كلها وكرهه صلى الله عليه وسلم لانه من التثريب الذي عواتق به لامة ادم من الثرب وهو السواد وكلاهما قبيح وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن وكره لقبه ولد اقال يقولون يثرب (وهي المدينة) أي السكاهة على الاطلاق كالميت لا يكتبه فهو اسمها الحقيقي لها لان التركيب يدل على التخصيم كقوله هم القوم يا ثم خالد أي هي المستحقة لان نخدر دار قامة واما تسميتها في القرآن يثرب فالتماهي حكاية عن المنافقين وروى احمد عن البراء بن عازب رفعه من سمى المدينة يثرب فليس تغفر الله هي طابة هي طابة وروى عمر بن شبة عن أبي ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقال للمدينة يثرب قال عياض فهم العلماء من هذا منع ان يقال يثرب حتى قال عيسى بن دينار من سمى المدينة يثرب كذبت عليه خبيثة وقال ابو عمر فيه دليل على كراهة ذلك انتهى واجيب عن حديث الصحيحين فاذا هي يثرب وفي رواية لا ارها لا يثرب بانه كان قبل النبي (تنقي) بكسر الفاء (الناس) أي الحديث الردي منهم (كناية في الكبير) بكسر الكاف واسكان التحتية قال ابو عمر هو موضع نار المحدث والصابغ وليس المجد الذي تسميه العامة كبيرا هكذا قال علماء اللغة (حيث) بفتح المعجمة والموحدة ومثناة والنصب على المقعولة (المحديد) أي وسخه الذي تخربه النار أي انهم لا يترك فيها من في قلبه دغل بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخربه كتميز الناردي المحديد من جده ونسب التميز لكبريائه الحب الاكبر في اشتعال النار التي وقع التميز بها قال ابو عمر هذا القائل كان في الحياكة النبوية فحيث لا يكن يخرج من المدينة رغبة

في القيامة وتكون هذه الشفاعة بزيادة الدرجات أو تخفيف السيئات أو بحاشاء الله من ذلك
أربا كرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة كاليوائهم الى ظل العرش أو كونهم في روح أو على منابر
أو الاسراع بهم الى الجنة أو غير ذلك من خصوص الكرامات الواردة لبعضهم دون بعض انتهى ونقله عنه
الثوري وغيره واقروه والمحدث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وتابعه الضحاك عن قطن عن حماد
(مالك عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله النيمي المدني (عن جابر بن عبد الله) الصحابي ابن الصحابي
(ان اعرابيا) قال المحافظ لم أقف على اسمه الا أن الزنجشري ذكر في ربيع الا برار انه قيس بن أبي
حارم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور وصرحوا بأنه هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قدمته
فان كان محفوظا فله آخرة وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابي موسى المدني في الصحابة قيس بن حازم
المصري فيحتمل أن يكون هو هذا أي زيد في اسم أبيه أداة الكنية سهوا أو غلطا (باب مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الاسلام وأصاب الاعرابي وعك) بفتح الواو وبسكون العين حمى (بالمدينة فأقنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية سعيان الثوري فجاء الغد مجموما (فقال يا رسول الله أقنني بيعتي)
على الاسلام قاله عياض وقال غيره انما استقاله من الهجرة ولم يرد الا ردا عن الاسلام قال ابن بطال
بدليل انه لم يرد حل ماعدا له الاموافقة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولواراد الردة ووقع فيها لانه
اذنك وحمله بعضهم على الاقالة من المعام بالمدينة (فأبى) امتنع (رسول الله صلى الله عليه وسلم)
ان يقبله (ثم جاءه) ثانية (فقال أقنني بيعتي فأبى) امتنع (ثم جاءه) الثالثة (فقال أقنني بيعتي فأبى)
ان يقبله لانها كانت بعد الفتح فهي على الاسلام فلم يقبله لانه لا يحل الرجوع الى الكفر وان كان قبله
فهي على الهجرة والمقام معه بالمدينة ولا يحل للمهاجر ان يرجع الى وطنه كذا قال عياض وردّه لابي فقال
الا طهرانها على الهجرة لهوله وعك ولو كانت على الاسلام كانت ردة لان الرضى بالدوام على الكفر
كهرانته (فخرج الاعرابي) من المدينة الى البدو (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما المدينة
كالكبر) بكسر الكاف المنفع الذي يفتح به النار والموضع المشتمل عليها (تنفى) بفتح الفوقية وسكون
النون وباءه (خبرها) بفتح المجهدة والموحدة والمائة ما نبرزه النار من وسخ وقذرو يروى بضم الخاء
وسكون الباء من الشيء المحبب والاقل أشبه لمناسبة الكبر (وينصع) بفتح التحتية وسكون النون وفتح
الصاد وعن مهملة من النصوع وهو المخلوص أي يخلص (طيبها) بكسر الطاء وسكون التحتية خفيفة
والرفع فاعل ينصع وفي رواية ننصع بالفوقية طيبها بالنصب على المفعولية محذوفها بصا وبه ضبطه القزاز
لكنه اسنشد كله بأنه لم ير النصوع في الطيب وانما الكلام يتنصوع بضادة مجهزة وزيادة واو لكن قال
عياض معنى ينصع يصفو ويخلص يقال طيب ناصع اذا خلصت رائحته وصفت مما ينقصها وفي رواية
طيبها بشدة التحتية مكسورة والرفع فاعل قال الابی وهي الرواية الصحيحة وهو اقوم معنى لانه ذكره
في مقابلة الحديث وأي مناسبة بين الكبر والطيب شبه النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وما يصيب ساكنها
من الجهد بالكبر وما يدور عليه بمنزلة الحديث من الطيب فيذهب الحديث ويبقى الطيب وكذلك المدينة
تنفى شرارها بالحى والجوع وتطهر خيارهم وتزكهم انتهى وقال غيره هذا تشبيه حسن لان الكبر بشدة
تفخه ينفى عن النار الخمام والدخان والرماد حتى لا يبقى الا خالص الجمر هذا ان اريد بالكبر المنفع
الذي يفتح به النار وان اريد به الموضع فالمعنى ان ذلك الموضع لشدة حرارته ينزع خبث الحديد
والذهب والفضة ويخرج خلاصة ذلك والمدينة كذلك تنفى شرار الناس بالحى والوصب
وشدة العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات وتطهر خيارهم وتزكهم
وهذا الحديث امر به البخاري في الاحكام عن القسبي وعبد الله بن يوسف وفي الاخصاص عن اسماعيل

[illegible]

عن حواره فيها الام لا حير فيه وأما بعده فقد خرج منها الحيار الفضلاء البرار وتبعه عيصا فقل
الاطهر من هذا يخلص بزمته صلى الله عليه وسلم لانه لم يكن يصبر على الهجرة والاقام معه الامت
انه وأما الما فاقون وجهه الاعراب فلا يصرون على شدة المدينة ولا يتسبون الاجر في ذلك كما قال
الاعرابي الذي أصابه الوعل أقتلني بعتي أنتهي ورجع النوى وعومه لما وردتها في زمن الدجال وتحرف
ثلاث رجعات يحرج الله منها كل كافر ومذنب قال فيحتمل انهم احتصوا بزم الدجال ويحتمل انه
في ارمال معرفة قال الابي فان قيل قد استعرا المدايعون فيها أجيب بانهم انما عوا بالموت وهو أشد النفي
فان قيل قد استعرا بها الروافض ونحوها قلت ان كان فيها الخبث خاصا بزمته صلى الله عليه وسلم
فالجواب واضح وان كان عاما فيحتمل ان المراد سفي الخبث إخراج بدعة من سكنها من المبتدعة وعدم
طهرتها بحيث يدعو الى بدعة وهذا المتيقن فيها انتهى وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن
يوسف بن سعيد بن سعيد كلاهما عن مالك بن نافع عن سفيان بن عيينة عن عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد
عن سلمة قال انهم ما قالوا كيا سفي الكبر الخبث لم يذكروا الحديث (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه)
هل نوتعروا به مع بن عيسى وحده عن مالك عن هشام عن ابيه عن عائشة (ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يخرج احد من لدينه) من اسوطتها (رعبه عنها) اي عن ثواب الساكن فيها وقال
المازري اي كراهة لها من رغبة عن الشيء اذ كرهته (الا لله الله حرامه) بمولود يولد فيها او قدوم خير
منه من غيرها اماما كان وطنه غير هاهنا معها للقرية ورجع الى وطنه او كان مستوطنا بها فاستأجر الحاجة
او اسروا شدة رمان أو فقه فليس من يخرج رغبة عنها قاله الباسجي وقال ابن عبد البر هذا في حيا به
صلى الله عليه وسلم وذلك مثل الاعرابي العائل اقلني بعتي ومعلوم ان من رغب عن حواره اندله الله
خير امه وأما بعده وفاته فقد خرج منها جماعة من اصحابه ولم تعوض المدينة خيرا منهم انتهى يعني
كان موسى وابن مسعود ومعاذ وأبي عبيدة وعلى وطليحة والريبر وعمار وحذيفة وعبدادة بن الصامت
وملال وأبي الدرداء وأبي ذر وغيرهم وقطوا واعيرها وما نوا حار جاعا عنها ولم يعوض المدينة مثلهم فضلا
عن حرمهم فدل ذلك على التخصيص بزمته صلى الله عليه وسلم قال الابي الا طهر ان ذلك ليس
خاصا بالرمس السوي ومن خرج من اصحابه لم يخرج رغبة عنها بل اعاد حارح لمصلحة دينية من تعلم
او جهادا وعبر ذلك انتهى لا يقال ليس التراجع في ان حروجه لم ياذكر ما هو في تعويضها بخبرهم
وهذا يقع فالاطهر التخصيص لا ما يقول الابدال معيد بالخروج رغبة عنها فلا بد ان الحارح لمصلحة
دينية لم تعوض مثلهم (مالك عن هشام بن عروة) بابي صغير اتي بعض الصحابة (عن ابيه) احد
العقلاء (عن) اخيه (عبد الله بن الزبير) الصحابي ابن الصحابي (عن سفيان بن ابى زهر) بضم الزاي
وفتح الهاء مصغرا لازدي من أردن شؤنة بفتح المعجزة وضم النون وبعد الواو همزة صحابي نزل المدينة
قال ابن المني وخليفة اسم ابيه القرد بفتح القاف وكسر الراء فدل مهملة ولذا يقال له ابن القرد وقيل
اسم ابيه غبر بن عبد الله بن مالك ويقال فيه المبري لانه من ولد النمر بن عثمان بن زهران (قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول تقم) بضم الفوقية وسكون القاء وفتح الفوقية مبني للمعول ونائبه
(اليمين) سمي بذلك لانه عن يمين القبلة وعن يمين الشمس أو يمين بن قحطان (فيأتي قوم) من اهل
المدينة (يبسون) بفتح التحتية وكسر الواو حدة من الثلاثي رواه يحيى ولا يصح عنه غيره وكذا رواه ابن
بكير وقال معناه يسرون من قوله وبست الجبال بساى سارت وذكر حبيب هذا التفسير عن مالك وكذا
رواه ابن نافع وغيره عنه فانكار عبد الملك بن حبيب رواية يحيى ليس بشيء لانه لم ينفرد بها بل تابعه ابن
بكير وابن نافع وابن حبيب وغيرهم عن مالك ورواه ابن القاسم بفتح التحتية وضم الواو حدة ثلاثيا

رتشددا انتهى وفي أسماه بابي بن رخصا بيان وأرحه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك
 بن دهم عن حريج ووكيع كلاهما عن هشام بن سالم عن عاصم بن كعب عن أبيه عن مالك بن
 حماس (نكسر الحاء لمهمله وميم حقيقه طالع وسين مهمله كدراواه يحيى ولم يسمه وهو يوسف بن يونس
 ابن حماس وقال معس عن مالك عن يونس بن يوسف فقهه وقال السبكي وأبو صعب عن مالك عن
 يوسف بن سنان أن يونس فسمياه سنانا قال البخاري والاول أصح وذكره ابن حبان في الثقات
 وقال كان من عاد أهل المدينة لمج مرة امرأة فدعا الله فذهب عينه ثم دعا الله فردهما عليه وروى عنه
 مالك وإس حريج وروى هو عن عطاء بن يسار وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار (عن عمه عن أبي
 هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتتركن) فتخ أو نه وصم الأوقعة الأولى واسم كان
 الشامة وفتح اراء والكوف وبن التوكيد الثقبلة وثابت العاقل (المدينة على أحسن ما) أي حال
 (كانت) من العجزة وكثرة الأثار ورحسها وفي رواية للصحاحين على خبر ما كانت وفي إخبار المدة للمر
 اس شهان ابن عمر الكوفي أي هريرة قوله خبر ما كانت وقال إنما قال صلى الله عليه وسلم اعمر ما كانت
 وإن باهره صدقه على ذلك (حي يدخل الكلب أو الدب) للنوع ويحتمل الشك (فيغذى) بضم
 التثنية وفتح الغين وكسر الهمزة الثقيلة المجتئبين أي يمول دفعة بعد دفعة (على بعض سواري) أعمة
 (المسجد أو المبر) تويج أو شك لعدم مكانه ودلوه من الناس (فقالوا يا رسول الله فلن تكون
 الفار ذلك الزمان قال للعوا في الطير والسباع) بالجر بدل أو عطف بيان للعوا في وهي الطالبة لما تأكل
 مأخوذ من عفوه إذا أذنته نطلب معروفه قال الأوصى الضاهر المختار أن هذا بكون في آخر الزمان
 عند قيام الساعة وتوضحه فصيحة الراعيين من مزنة فأنهما لا يخران على وجوههما حين تدر كهما
 الساعة وهما آخر من يحسركم في البخاري وقال القاضي عياض هذا مما جرى في العصر الأول
 وانقصى فامصاصا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم دار الخلفة ومعقل الناس حتى تساقوا
 ويها بالعرس والبلاء ويوسعوا في ذلك وسكنوا منها ما لم يسكن قبل حتى بلغت المساكين ملء إهاب
 وحلب اليها حيرات الأرض كلها فلما انتهت حالها كما لا سمحت الخلفة عنها إلى الشام والعراق
 وذلك الوقت أحسن ما كانت للدين والدنيا أما الدين فأكثر العلماء فيها وكملهم وأما الدنيا فلعمارتها
 وغرسها راسع حال أهلها قال وذكر الأخباريون في بعض الفس التي جرت بالمدينة وخاف أهلها
 أنه رحل عنها أكثر الناس وبقيت ثمارها وأكثرها للعوا في وختل مدة ثم تراجع الناس اليها وحكى
 أكثر من الناس أنهم راوا في نخلها ذلك ما أنذره صلى الله عليه وسلم من تغذية الكلاب على سواري
 المسجد وحالها اليوم قريب من ذلك فقد حربت أطرافها قال الأبي تأمل هذا الكلام فإنه يعطى أن خلاها
 حتى عذت الكلاب على سواري المسجد كان قريبا من زمن تنهاى حالها وانتقال الخلفة عنها وهذا
 لم يقع ولو وقع لمواربل الظاهر أنه لم يقع بعد ودليل المحزنة بوجوب القطع بوقوعه في المستقبل للحجة الحديث
 وأن الظاهر كونه بين يدي نفخة الصعق كما يدل عليه موت الراعيين والمراد بخبر ما كانت عليه من المصالح
 الدينية المتقدمة المذكور إلى هذا كان يذهب شيخنا أبو عبد الله يعني ابن عرفة انتهى وفي نفيه ووقوعه
 نظرمع نقل عياض عن كثير منهم رأوا ذلك ولا يشترط التواتر في مثل هذا وهذا الحديث في البخاري
 من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس وعقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
 بنحوه وزيادة (مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة) يريد الشام وكان قد أقام بها
 مدة أمير عليها قبل الخلافة (التفت إليها فبكى) على فراقها (ثم قال يا مزاحم) بن أبي مزاحم المكي
 مولى عمر بن عبد العزيز وشال مولى طلبة ثقة روى له مسلم والنسائي وغيرهما (انتحنى) تخاف

واجبة اليها فكان بقا الصيد والشجر مما افوى المتسام بهم او تعقب ما ان السخ لا يثبت بالا حتمال
و احتجاج النجاشي للجو وتحدث يا ابا عبد الله ما قولك في التغير حيث لم يكن صيده ولا امس كنه وحدثت
عائشة كان له صلى الله عليه وسلم وحشي فاذا خرج نعب وشهدوا قبل وانذرهم احسن به صلى الله
عليه وسلم لم يرض فمريم من مكانه تعقبه ابن عبد الجوزي كلامهم المصنف من غير حرم المدينة
فلا حجة فيه وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وهو سلم عن يحيى بن كلاب عن معاذ بن مالك
به وبابنه ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن مسلم (مالك عن نواس بن يوسف) بن جاس بن كسر
المدينة وتحقق المبر وآخرون معهم في عائد وقال ابن حبان هو يوسف بن نواس ورواه ما قبله (عن عطاء
ابن يسار) نحوه المصنف (عن ابي ايوب) خالد بن زيد (الانصاري) احد كبار اصحابه ووقعها ثم
(ابو جندب) غلبوا في الجاهلية ثم اى اضطرروا (عليه الى زاوية) براني ناحية من نواحي المدينة
يريدون اضطراره (فطردهم عنه) ثم مرة ذلك (فاز مالك لا اعلم) لما ايد قال في حرم رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصنع هذا) انكر عليهم (مالك عن رجل) قال ابو عمر قال انه شرع بل بن
سعد انتهى وهو في مسند احمد ومجموعه الضمير في عن شرحيل بن سعد وهو من موالي الانصار (قال دخل
علي) بشذية المتكلم (زيد بن ثابت) الانصاري بارفع فاعل دخل (وبابنه اساف) شيخ
الهمزة وسكان السنين فوافاه فقوله في الانصاري هو مع بعض اطراف المدينة بن الحريز
(قد اضطلعت بها) بضم النون وفتح الهاء وسين مهملة بضم الشين شبه السرد بدسم حريك رأسه وذبه
يصطاد العصاة ويأوى الى لغة برقائه في لثامه (فأحده من يدي فارس) اطفاه فهدأ زيد وهو من
فقهاء النخابة كان ابي ابيوب قد مر من امه اصدوا مطلق زيد الصيد فلو كان منسوحا ما حل ذلك لانه ضياع
مال خصوصاً لا غير ففي ذلك افوى ذيل عن امه اكتبى مريضة قال ما دعت ربهما وسألوا ما تحدث
فهموا بقا: انهم سمعوا صلى الله عليه وسلم وعلموا به واهل بماسح حرام بذلك لا يجوز ضربه بهم والله اعلم

* (ما حاق في وياه المدينة) *

الوفا بالمد والقصر
وليس المراد بالقص
الف مقصورة كالا
مهموز بوزن سأكلا
والمصباح ويأتي في
ان القصر افصح من

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين) رضى الله عنها (انها قالت لما قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة) في اميرة يوم الاثنين انى عذرة مات من رجع الاول
في احد الاقوال وفي رواية في اسماء عن هشام وعى اوبأرض الله ونحوه فحدث ابن اسحاق عن هشام
وراد قال هشام وكان وباءهم معروف في الجاهلية وكما الانسان اذا دخلها او اذاد ايداعها وباءهم
قبل انهم فيمنق كايمنق الحمار وفي ذلك يقول الشاعر

لعمري لمن غلبت من خيفة الردى * سبهق الحمار انى لم روع

قال عياض قدومه صلى الله عليه وسلم على الوباء مع صحة نفيه عنه لان النهى انما هو في الموت الدريع
والطاعون والذي بالمدينة انما كان وخاء يمرض به كثير من الغرباء وان قدومه المدينة كان قبل النهى
لان النهى كان بالمدينة (وعك) بضم الواو وكسر العين اى حتم (ابوبكر) الصديق (وبلال)
رضي الله عنهما (قالت) عائشة (فدخلت عليهما) لا عودهما وعند النسي ابن اسحاق
عن هشام عن ابيه عنهما لما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة وعى اوبأرض الله اصحاب اصحابه منها
بلاء وسقم او مرفق الله ذلك عن نبيه واصحابه ابا بكر وبلا وعامر بن فهرة فاستأذنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في عبادتهم وذلك قبل ان يمرض عليهما فاجاب فاذن لي فدخلت عليهما وهم في بيت واحد
(قالت يا الله كيف فعلك) بفتح الفوقية وكسر النجم اى ففعل بك اوجعك (وبلال كيف
فعلك) وادان اسحاق ويا عمر كيف فعلك (قالت في كان ابو بكر اذا احتضنه حتى تقول مكل امرئ

الاحادية وعلموه قتل على الحب به منه صلى الله عليه وسلم اسما ومسمى فخص من بين الجبال بان يكون معه في الجنة اذا است الجبال بسا انتهى واخذ من هذا انه افضل الجبال وقيل عرفة وقيل ابو قيس وقيل الذي كلم الله عليه موسى وقيل قاف وقيل وفيه قبر هارون اخي موسى عليه الصلاة والسلام ولا يصح (اللهم ان ابراهيم حرم مكة) بتحريمك لها على لسانه (وانا احرم) بتحريمك على لسانى (ما بين لابتيها) بخفة الموحدة ثنية لابة قال ابن حبيب ارض ذات حجارة سود وجمعها في القلة لابات وفي الكثرة لوب كساحة وسوح يعنى المحرتين الشرقية والغربية وهى حرار ربع لكن القبيلة والمجنوبة متصلتان وقد ردها حسان الى حرة واحدة في قوله

لناحرة مأطورة بجبالها * بنى الز فيها بيته فتأثلا

قال ومأطورة يعنى معطوفة بجبالها للاستدارة الجبال بها وانما جبالها تلك الحجارة السود التى تسمى الحرار قال وتحريمه صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها انما يعنى فى الصيد فاما الشجر فبريدى فبريد فى دورها كلها كذلك اخبرني مطرف عن مالك وعمر بن عبد العزيز انتهى وكذا قال ابن وهب زادنى رواية فى الصحيحين كما حرم ابراهيم مكة والتشبيه فى الحرمه فقط لا الجزاء لانه كما قال ابن عبد البر عن العلماء لم يكن فى شريعة ابراهيم جزاء الصيد وانما هو شئ ابتلى الله به هذه الامه كما قال ابي بكر بن محمد بن ابي شي من الصيد ولم يكن قبل ذلك والعجابه فهم والمراد فى تحريم صيد المدينة قتله بالوجوب دون جزاء والاصل براءة الذمة ولا يجب فيها شئ الا يبين هذا قول اكثر العلماء وقات فرقة فى صيدها الجزاء لانه حرم نبي كما مكة حرم نبي انتهى وزادنى الصحيح من حديث جابر وابى سعيد لا يقطع اعضاها ولا يصاد صيدها ووقع فى رواية اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن لاهم انى احرم ما بين جبالها مثل ما حرم به ابراهيم مكة فزعم بعض الخفية ان الحديث مضطرب نصرة لقولهم يجوز صيدها وفتح شجرها وتعقب بان يمثل هذا لا ترد الاحاديث الصحيحة فالجمع واضح ولو تعدد فرواية لا يتيها رجع لتوارد الرواة عليها ولا ينافيها رواية جبالها فيكون عند كل لابه جبل او لا يتيها من جهة المجنب والشمال وجبالها من جهة المشرق والمغرب وشمسة الجبلين فى رواية اخرى لا تضروا الحديث رواه البخارى فى احاديث الانبياء عن القعني وفى المغازى عن عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك به وابعه محمد بن ابي كثير عند البخارى واسماعيل بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن عند مسلم الثلاثة عن عمرو بن يحيى (مالك عن ابن شهاب) الزهرى (عن سعد بن المسيب) بكسر الياء وفتحها (عن ابي هريرة) رضى الله عنه (انه كان يقول لورأت الطاء) بكسر الطاء المعجمة والمذجع طي (بالمدينة ترتع) أى ترى (ماذعرتها) بذال معجمة وعن مهملة أى ما أفزعرتها ونفرتها كنى بذلك عن عدم صيدها وفيه انه لا يجوز تزويج الصيد فى الحرم المدنى كالمسكى واستدل على ذلك بقوله (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها احرام) بتحريم الله تعالى كما قال صلى الله عليه وسلم حرم ما بين لابتي المدينة على لسانى أخرجه البخارى عن سعيد المقبرى عن ابي هريرة فلا يجوز صيدها ولا قطع شجرها الذى لا يستنبته الا دمي والمدينة بين لابتي شرقية وغربية ولها لابتان أيضا اقبليهما جنوبية لكنهما يرجعان الى الاولين لا يتصلهما بهما فجميع دورها كلها داخل ذلك قال النووي واللابتان داخلتان أيضا قال الابى ولعله بدليل آخر والا فلا يفتن بين لا يشملها انتهى وفى بعض طرقه عند مسلم عن ابي هريرة حرم صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة وجعل اثنى عشر ميلا حول المدينة حتى ولاى داود عن عدي بن زيد قال سمى صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة بريد فى بريد وفى هذا بيان ما اجل من تحريم المدينة وفى هذه الاحاديث كلها حجة على الخففة فى اباة صيد المدينة وفتح شجرها وزعموا انها احتال ان المتع من ذلك لما كانت الحجرة

فاجدها بالبحر فبصر الحبيب وسكون المهيمنة وفتح الداء درية جامعة على الله من وثمانين ميلا من مكة
وكانت تسمى مهيمنة ورده عن في رواية ابن اسحاق يجمع لمية والحقبة بينهما ما كمة ومن مهيمنة
مفتوحة فوات عن المنيه وروحكي عيص كسر فاء وسكون الياء على راس جبل وكما بيوتهم من مسكن
اليهود ولد نوحه دثاره عليهم فعبه جوار الداء على الكفر بالامراض والافلاك والتمسك بالبحر والافلاك
مجزرة بحبيبة فانهم من يرونه ولا يشرب حذم منها لا حمة ولا يفر بها طرا لا حمة وسقط وروى
ابن بخاري والترمذي وس ما جبه كان ابن عمر رده ايت في الامم كانت امرقة وراثة اثره اراس حوت
من المدينة حتى نزلت مهيمنة فتاوا بان وبة المدينة على الياء ارماع من تحميم الارض حرة ناعدة
ايحصل هذه الطمائية باخرها وفي رواية دم انسان من طريق مكة فقال له ابي صلى الله عليه
وسلم هل نقيت احمر قال لا انا مرة مود غريبة دت على الله عليه وسلم تلك الحكي لن يعور بعد
اليوم قال انشرف اسمع وردى وانمو حود الا ان من الحكي بالمدينة ليس حتى لو ان ابن رجعة ربنا ودعوة
نبيذنا لكعير قال ربي محمد بن شيخ مربية ما من حرة من فرقة والعرض وهو ربح بقاء شيئا منها
بهاوان الذي نقل عنها املا وراسا ساعدهم رشتها وبها ردهم وكثرها تحت لا بع الساني من مهيمنة اليه
شيئا قال ويصحبني امه رفعت بالكيفية ثم اعيدت بحبيبة ثلث لا يعوت ثوبها انما اليه خافط ان يحضر
ويدل له مارواه احمد وروى في واب حبان وعنه من في س جابر قال انك كنت اعني عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال من هذه قال ام محمد وامرهم ابي اهل قد ربه وولاهم لا الله مثلكو
ذلك اليه فقال ما شئتم ان شئتم دعوت الله لي كشد هاهنا كم ورسقتم تكمن انكم وهو قالوا وفعل قال نعم
قالوا فدعها بتي هذا وقد عارض ابن عمر امر حدثت لب سمعوا ربه من طريق ابن عبيد بن هشام
عن ابيه عن عائشة لما رحل صلى الله عليه وسلم بمكة حرم المنيه ودخل يعودهم فقال يا ابا بكر
كيف تجدك فذكر الحديث وكذا رده ابن سمع عن عبد الله بن عمرو عن عائشة عن عائشة فقال
فجعل سفيان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو ارام على ابي بكر وبلا وعامر ومالك ان عائشة
كانت هي الداخلة انتهى ولا معارضة اصلا لا دخول احد من الا يمنع دخول الاخر فيقتل منها
في الخبرين فدلهم جاء في حديثهم را حابر تله بها يام شعارة في رواية عن حدث الراعي را البخاري
ان عائشة وعكث اضر اكل ابو بكر بدخل عيناها وحاج ابن سمع ان ابن الزهر عن عبد الله بن عمرو بن
العاصي قال اصاب الحكي النخبة حتى جه را بر صاوسوف لله تعالى في ذلك عن ربه حتى ما كانوا
يصلون الا وهم يعودون رجع صلى الله عليه وسلم ربه يسوع كذلاء فقال انتم ان صلاه العاصي على
النصف من صلاة القاسم فحششوا اعيام أي تكلموه على ما بهم من النصف والنصف والاساس الفضل قال
السهيلي وفي هذا الخبر وما ذكر من حينهم في مكة ما جبت اليه النفوس من حب الوطن والحنين اليه
وقد جاء في حديث اصيل اي بالتصغير المغزى ويقال فيه الهذلي انه قدم من مكة فسااته عائشة كعب
ترك مكة يا اصيل قال تركتها حين ايسدت ابا طمها واجن ثمامها وانغدى اذ نرها وابشر سلمها فاعر ورفت
عيناها صلى الله عليه وسلم وقال تشوقا يا اصيل وروى انه قال له دع القلوب تقرو وقد قال الاول

الايت شعري هل ايتن ليللة * بوادي الخزامى حيث ربتني اهلى

بلاد بها نبطت على ثمناعى * وقطن غنى حين ادركني عقى

انتهى وهذا كان في ابتداء الهجرة ثم حبيت المدينة المهيمنة عائشة صلى الله عليه وسلم فهو دليل على
صلواتها ومحبة فيها وقصتها لها جنة كثيرة وصفها الناس كما قال ابو عمر والحديث الخرجه البخاري في الحج
عن ابي اصيل وفي الهجرة عن عبد الله بن يوسف في الطب عن قتيبة السلافة عن مالك بن نويرة

مصعب) بضم الميم وفتح الصاد المهملة والموحدة الثقيلة أى مصاب بالموت صباحاً ويسقى الصبح وهو شرب الغداة وقيل المراد يقال له صبحك الله بالخير وهو نعم (فى أهله * والموت ادنى) اقرب اليه (من شرك) بكسر المعجمة وخفة الراء سير (نعله) الذى على ظهر القدم والمعنى ان الموت اقرب اليه من شرك نعله لرجله زاد ابن اسحاق فقلت ان الله ان أبى لهذى وما يدري ما يقول وذكر عمر بن شبة فى اخبار المدينة ان هذا الرجل مخنطلة بن سيار قاله يوم ذى قار وتمثل به الصديق (وكان بلال اذا اقلع) بفتح الهمزة واللام وفى رواية بضم الهمزة وكسر اللام أى كف وزال (عنه) الوعل (يرفع عقيرته) بفتح الهملة وكسر لثاقف وسكون التحتية فعيلة بمعنى مفعولة أى صوته ببكاء أو بغناء قال الاصمعى أصله ان رجلاً انعقرت رجله فرفعهما على الأخرى وجعل يصيح فصارت كل من رفع صوته يتألم رفع عقيرته وان لم يرفع رجله قال ثعلب وهذا من الاسماء التى استعملت على غير اصلها (فيقول الا) بحقة اللام أداة استفهام (ليت شعرى) أى مشعورى أى ليتنى علمت بجواب ما تضمنه قولى (هل آيتن ليله * بواد) أى وادى مكة (وحولى إذخر) بكسر الهمزة وسكون الذال وكسر الخاء المعجنتين حشيش مكة ذوالرائحة الطيبة (وجليل) بجيم وكسر اللام الاولى نبت ضعيف يحشى به البيوت وغيرها والمجالة حالية قال أبو عمر إذخر وجليل نبتان من الكلا طيب الرائحة يكونان بمكة وأوديتها لا يكادان يوجدان فى غيرها (وهل اردن) بنون التوكيد والخفيفة (يوما مياها) بالهاء (مجنة) بفتح الميم والجيم والنون المشددة وكسر الجيم موضع على اميال من مكة كان به سوق فى المجاهمية (وهل سيدون) بنون تأكيده خفيفة يظهرن (لى شامة) بمجمة وميم مخففة وزعم فى القاموس ان الميم تصحيف من المقدمين والصواب شابة بالباء وبالميم وقع فى كتب الحديث جميعها كذا قال واشار المحافظ لردده فقال زعم بعضهم ان الصواب بالموحدة بدل الميم والمعروف بالميم (وطفيل) بفتح الطاء المهملة وكسر الفاء جبلان بقرب مكة على نحو ثلاثين ميلاً منها كما قال غير واحد وقيل جبلان مشرفان على مجنة عى بريدن من مكة وقال الخطابى كنت احسبهما جبلين حتى مرت بهما ووقعت عليهما فاذا هما عينان من ماء ووقوا السهيل بقول كثير

وما انس مشيا ولا انس موقفا * لنا ولها بالحب حب طفيل

الحب منخفض الارض انتهى أى بفتح الخاء المعجمة وتكسر بعدها موحدة وجع باحتمال ان العينين يقرب الجبلين أو فيهما ويبعد الثاني كلام الخطابى قيل اليه ان ايسا بلبل بل بكربن غالب الجرمي انشدهما لما نفقتهما خراعة من مكة فتمتل بهما بلال وزاد فى رواية أبى اسامة عن هشام به ثم يقول بلال اللهم العن عتبة بن ربيعة وشيبة بن أبى ربيعة وامية بن خلف كما اخرجونا من ارضنا الى ارض الوباء (قالت عائشة فبعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته) بشأنهما وعذابن اسحاق فذكرت ذلك فقلت يا رسول الله انهم يهودون وما يعقلون من شدة الحى فنظر الى السماء (فقال اللهم حبيب البنا المدينة كحبنا مكة أو أشد) من حبنا مكة فاستجاب الله دعاءه فكانت أحب اليه من مكة كما جزم به بعضهم وكان يحرك دابته اذا رأى المدينة من حبها (وصحها) من الوباء (وبارك) أى وزد (لنسا فى صاعها) كيل يسع أربعة امداد (ومذها) وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز فاستجاب الله تعالى له فطيب هواها وترابها ومساكنها واليه يسبى فقال ابن بطال وغيره من اقام بها بعد من تربها وسيطان رائحة طيبة لا تسكاد توجد فى غيرها قال بعضهم وقد ذكر دعاءه تحديقها والركعة فى ثمارها والطاهر ان الاجابة حصلت بالاول والتكرير طابع المريد فيها من الدين والدينا وقد ظهر ذلك فى نفس الكيل بحيث يكفى اللطم لعلها لا يكفه بغيرها وهذا أمر محسوس لمن سكنها (وانقل حياها)

أبو أسامة بنحوه زيادة عند البخاري ومسلم وعبد الوهاب وغيرهم عند مسلم الثلاثة عن هشام (مالك عن يحيى بن - عن عائشة) فيه انقطاع لأن يحيى لم يذكر عائشة وقد زاد ابن اسحاق في روايته عن هشام وعمر بن عبد الله بن عروة جميعا عن عروة عن عائشة عقب قولها فقلت والله ما يدري أي ما يقول ثم دونت إلى عامر بن فهيرة وذلك قبل أن يضرب علينا الحجاب فقلت كيف تجدك يا عامر (قالت وكان عامر من فهيرة) بسم الفاء وفتح الهاء وسكون التمنية اليمى مولى ابنه يني يقال أصله من الورد فاسنرق ويقال أصله من غيرهم اشتراه أبو بكر فأسلم قديما فعذب لأجل الإسلام ثم رافق أبا بكر في الهجرة وشهد بدرا وحدا واستشهد به ثم معونة روت عنه عائشة ربه الذي كان (يقول * قد رأيت المرن) أي شدة تشابه شدته (قبل ذوفه) حلولة (ان الحجاب) أي ضعيف القلب (حيفه) هلاكه (من فوقه) محبة زاد ابن اسحاق في روايته المذكورة كل امرئ مجاهد بطوقه * كالأور يحمي انفه بروده

والطوق الصفة راروق القرن يصرب - ثلاثي الحث على حفظ الحرم قال السهيلي ويذكر أن هذا الشعر لعمر بن مامة (مالك عن نعيم) بضم النون وفتح العين (ابن عبد الله المجرى) بضم الميم لاوى وكسر الثانية بنهم أحسن ساكنة آخره راء المدنى مولى آل عمر (عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب) بفتح الهمزة وسكون النون رفاف مقترحة جمع قلبه انقب بفتح فسكون وجمع الكثرة أنقاب بكسر الهمزة (المدينة) طبة قال ابن وهب يعني مدخلها رعى أبوها وفوهات طرقها التي يدخل اليها منها كما جاء في الحديث الا تخرو على كل باب منها ملك وفيل طرقها (ملائكة) يحرسونها (لا يدخلها الصاعون) لأن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخولها ومن اتفق دخولها فيها لا يتمكن من طعن احد منهم وقد عذرنا عدم دخولها المدينة من خصائصها وهو من لوازم دعائه صلى الله عليه وسلم لها بالحقه فهي معجزة له قال بعضهم لأن الاطعام من اولهم الى اخرهم بحجر ان يدفعوا الطاعون عن البلد لا بدل عن قرية من القرى وقد امتنع الصاعون عن المدينة مدعائه وخبره هذه المدد المتطاولة فهو خاص بها وجرم ابن قتيبة في الماروف ولزوري في الادكار بان الطاعون لم يدخل مكة ايضا عارض بما اتته غير واحد بأنه دخلها في سنة سبع وأربعين وسبعمائة لكن في تاريخ مكة لعمر بن شبة برجال الحجج عن أبي هريرة مرفوعا المدينة ومكة محفوفتان بالملائكة على كل نقب منهما ملك فلا يدخلهما الدجال ولا الطاعون وحينئذ فالذي نقل انه دخل مكة في التاريخ المذكور ليس كما طعن ان يقال انه لا يدخلهما من الطاعون مثل الذي يقع في غيرهما كالبحار والبحار وفي حديث أنس عند البخاري في الفتن فتجد الملائكة يحرسونها يعني المدينة فلا يقربها الدجال ولا الطاعون ان شاء الله تعالى واختلف في هذا الاستثناء فقل لتبرك فيشملهما وقل للتعاق وان مقتضاها جوار دخول الطاعون المدينة (ولا الدجال) المسيح الاور قال الطبري - له لا يدخلها مستأنفة بيان لموجب استقرار الملائكة على أنقابها وفي الصحيحين عن أنس مرفوعا ليس من بلد الا سيطو الدجال الامكة والمدينة ليس من نقابها انقب الا عليه ملائكة صافين يحرسونها ثم ترجف المدينة باهلها ثلاث رجفات فيخرج الله كل كافرو منافق قال الحافظ هو على ظاهره وعمومه في كل بلد عند الجمهور وشذابن حزم فقال المراد لا يدخله بخبره وكأنه استبعد ما كان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته وغفل عما في مسلم ان بعض ايامه يكون قد راسه وعند الطبري عن ابن عمر مرفوعا الا لكعبة وبيت المقدس وزاد الطبري ومسجد الطور وفي بعض الروايات فلا يبقى موضع الا يأخذ الدجال غير مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور فان الملائكة تطرده عن هذه المواضع

[illegible]

بسمه اكثر من روى له ذلك (قال مالك وقد اجلى عمر بن الخطاب يهود بجران) بفتح المون واسكان
 النجم بده من بلادهم دان بالين قال الكرى سميت باسم بانها بجران بن ريد بن سبأ سبب
 ابن عرب بن قحطان (وفدك) بفتح الفاء والذال المهملة بلدة بنى سبأ بين المدينة بومان وبينها
 و ابن حبر دون مرحله (فاما يود حبر فخر حوامنها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شئ) لانه
 صلى الله عليه وسلم لما طهر على خيبر اراد اخراج اليهود منها فاسألتهم ان يقرهم بها على ان يكفوه العمل
 وفه نصف الثمر فقال صلى الله عليه وسلم اقركم ما اقركم الله فامسا قاهم مائة ولم يحملهم فيها شيئا
 (رما يود ذلك فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان صالحهم)
 لما وقع بأهل خيبر (على نصف الثمر ونصف الارض) بطاهم داك فاقرهم على ذلك ولم يأثمهم قال
 ابن اسحاق وكانت له حاصلة لانه لم يوحف عليها بحمل ولا ركاب وقيل صالحوه على حق دماهم
 و الجلاء ويحلوا بده و بين الاموال فعمل قال الواقدي والاول اثنتان اقولين (فاقام) أى قوم
 (هم) عمر ص الثمر ونصف الارض قيمة من ذهب وورق فضة (وابل وحبال) جمع حبيل
 (واقب) جمع قتب (ثم اعطاهم القيمة واجلاهم منها) عملا يحدث لا يمتنع دسا في حرية
 العرب

(جامع ما جاء في أمر المدينة)*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسله لا يدرى روى الموطأ ومرفر ما مالكا رواه عن عمرو
 مولى المطلب عن أنس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع) طهر (له احد) لما رجع
 من خيبر كما في البخاري ولما رجع من توك أيضا كما في حديث أبي حميد (قال هذا) يشير إليه
 (حبل بحسب صحبه) حقيقة كما ذهب اليه جماعة وحملوا عليه كل ما في القرآن والحديث من مثله نحو
 ما ذكرت عليهم السماء والارض وقالوا أتينا طائفين وجدنا ربا ريان يدان يقض ويا حبال وبي معه أى
 سحر وهو كثير في القرآن وفي الحديث اكثر لا يكذب ويقل مجازاى يحبه أهله ونحبهم فكفى بالمجمل
 عنهم وصيف الحب الى المجمل اعرفه المراد من ذلك عند الخاطبين كقوله واسأل القرية أى أهلها قاله
 ابن عبد البر ومرسله يزيدون جماعة ربحوا المحبة هما (هالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى
 (عن عبد الرحمن بن العباس) بن محمد بن الصديق وهذا من رواية الكبير عن الصغير لان يحيى تابعي
 سمع من أنس بن مالك احاديث وعبد الرحمن وابن عاصره لم يكن لم يلقى احدا من الصحابة رهما جميعا
 من شيوخ مالك (ان اسلم مولى عمر بن الخطاب) نعة محضرمات سنة ثمانين وقيل بعد سنة ستين
 وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة (اخبره انه رار عبد الله بن عباس) بتحية ثقيلة وشين معجزة له محبة
 وابوه صحابي شهير (الخرزومي) القرشي (ورأى عنده نبيا) بذال معجزة تقرأ وزيب طريح في ماء
 (وهو بطريق مكة فقال له اسلم ان هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب) لانه حلوا بارد وكان المصطفى
 يحب الحلو البارد (فحمل عبد الله بن عباس فدعا عظيما) كبيرا (فجاءه الى عمر بن الخطاب
 فوضعه في يده) أى عمر (فقربه عمر الى فيه ثم رفع رأسه فقال عمران هذا) الذي في التذح
 (الشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه) عملا بالسنة (فلما ادبر) ولى (عبد الله ناداه)
 دعاه (عمر بن الخطاب فقال أنت) بهزتين أو لا هملا للاستفهام (العائل لمكة) بلام التأكيد
 (خير) افضل (من المدينة فقال عبد الله فقال هي حرم الله وامنه وفيما بينه) الكعبة وما اضعف
 خير مما اضعف الى رسوله (فقال عمر لا اقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا) يعنى ان هذا ليس
 من محل الخلاف ولم اسألك عنه انما سألتك عن البلد (ثم قال عمر) ثانيا لا يظهر هل تشير اجتاده

رقبته ما يؤذيه مشروع وقد بقدر الله وقوعه في ما فرضه فلو فعله أوتركه لكان من قدر الله وقبه
 لمناظرة عند الاختلاف ثم قايسه وناظره بما يشبه المسألة فقال (أرايت) أي أخبرتني (لو كان
 لك ابل فهبصت واديا لله وناث) صرنا من وكسرها ودال مهملةين أي شافطين وحا تان
 (أرادهما محصية) بضم الميم وسكون المعجمة وكسرها مهملة وفي رواية حصة بفتح الحاء وكسرها صا
 بلام (والأخرى حصة) بفتح الحاء وسكون المعجمة وكسرها مهملة وكسرها (أليس أن ربيت المحصية) بفتح
 المعجمة وكسرها مهملة (وعينه) بقدر الله وان رعت تجده رعينها (قد الله) مع ذلك ناهيا عن تجرده
 وعيها في المحصية فزار من قدر الله إلى قدر الله فكذلك رجع عمارا دمجر في رواية من ابن شهاب به
 وقال له أيضا أرايت لو أنه رعى تجرده وترك المحصية أكنت معجزة قال نعم قال وسرا (فما عبد الرحمن
 ابن عوف وكراثة في بعض حاجته) لم يحضر معهم المشاورة المذكورة (فقال ابن عدي من) وفي رواية
 في (هذا) الذي اختلفتم فيه (علمنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سمعتم به) بالاعوان
 (بأرض فلا تقدموا عليه) أيكون أسكن لأنكم ولأنهم وانقطع ليواس الشيطان قال في (ألا حودي ولأن الله
 أمر أن لا يتعرض للحنف والبلاء وان كان لأخيه من قدر الله إلا أنه من باب التحذر الذي شرعه الله ولأنه لا
 يقول القائل لو لم ادخل لم عرض ولم يمدح فلان لم تمت) وإذا وقع بأرض وانتم هم الملاحون فوارا منه
 الملاح كون معارضة لغيره فلو خرج لقتل آخر غيرا راحا قال ابن دميح العبد الذي يترجم عندي
 في النبي عن العراء والنهي عن القوم إلا أقدامهم عليه عرض للبلاء عليه لا يستريح عليه وربما كان
 فيه ضرب من الدعوى بقاءه برأى أن يترك ذلك لا يترار النفس ودعواها ما لا تثبت عنده عند
 التحقيق وأما لقرار فقد يكون دخلا في باب التوغل في الأسباب منه وضرورة من يحاول الحجة
 مما قد راعيه فينعكس الكاف في التوكل ويترك الكاف في المرافعة يترك الكاف فيهما ويطرد ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم لا تموتوا لغيره ولا تفتنوه فاصبروا فأمرهم بترك الله في ما فيه من العرض
 للبلاء وخوف لا غترابا نفس إذا لم يمس عذره عند الوقوع ثم أمر بالصبر عند الوقوع تسليما لأمر الله
 (قال) ابن عباس (فمد الله) تعالى (عمر) على موافقة أحقادهم واجتهاد معطه الحجة للحدث
 النبوي (ثم انصرف) راجعا إلى المدينة ساعا للنفس النبوي الهاطع للترافع وبه أمر الله عداة أن يردوا
 ما تبزوا فيه إلى الديار والسنة من كان عنده علم ذلك راسا لا يقدار له وفي ابن الجوزي
 يسمى علما قول عبد الرحمن بن عدي من هذا علم وما كوا عليه من الانصاف للعلم والاعتماد إليه كبر لا
 وهم خير الامم ودايل قوى على وجوب العلم بخير الواحد لانه كان مجمعا مرجع عظيم من الخداه فلم يقولوا
 اعدا نحن انت واحد وانما يجب قبول خبر الكفاة ما اضل من قال بهذا والله تعالى يقول ان جاءكم
 فاسق بنبأ فتبينوا ووري فتبينوا فتبينوا كان العمل اذا جاء بنبأ ثبت في خبره ولم ينفذ لاستوى مع العاصي
 وهذا اخلاف التران ام نجعل المتقين كالنبي قاله ابن عبد البر واخرجه البخاري في الطب عن عبد الله بن
 يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه يونس ومجر عن ابن شهاب عنده مسلم قائلا لا يوجد
 مالك وزاد معرقا وقال له ايضا أرايت لو أنه رعى الجذبة وترك المحصية أكنت معجزة قال نعم قال فسرا اذا
 فسارحتي إلى المدينة فقال هذا المثل وهذا المثل ان شاء الله (مالك عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله
 تميمي (وعن سالم بن النضر) بضاد معجمة (مولي عمر بن عبد الله) بضم العينين كلاهما (عن
 عامر بن سعد بن ابى وقاص) مالك القرني الزهري الذي مات سنة اربع ومائة (عن ابيه) قال ابن
 عبد البر كذا لا كثير رواه المطا واليعني عن مالك عن محمد بن المنكدر ان عامر بن سعد اخبره ان اسامة
 بن زيد اخبره ان رسول الله الحديث والحديث واحد لان ذكر ابيه في رواية الاكثرين لانه معجزة يسأل

الذي في كتب اللغة المحصية
 والمجدة سكون الثاني

متصلات وبينها وبين المدينة ثلاثة عشر مرحلة (لقية امراء الاجناد) بالفتح جمع جند (ابو عبدة) عامر
(ابن الجراح) احد العشرة (واصحابه) خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرجيل بن حسنة وعمر بن
العاصي وكان عمر قسم الشام اجنادا الاردين جند وجند جند ودمشق جند وفسطاط جند
وقدسرين جند وجعل على كل جند اميرا ثم لم يمض عمر حتى جمع الشام لمعاوية (فاخبروه ان الوبا) مهموز
وقصره أفصح من مده أى الطاعون (قد وقع بالشام) وعند سيفه انه أشد ما كان (قال ابن عباس
فقال عمر بن الخطاب) لى (أدع) لى (المهاجرين الاولين) الذين صلوا للقبليتين (فدعاهم فاستشارهم)
فى القدوم أو انزجوع (وأخبرهم ان الوبا) قد وقع بالشام فاختلغوا فقال بعضهم قد خرجت لامر (تفقد
حال الرعية) (ولا نرى ان ترجع عنه) حتى تفعله (وقال بعضهم معك بقية الناس) أى الصحابة قالوا
ذلك تعظيما لهم (وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) عطف تفسير (ولا نرى) أن تقدمهم (بضم
الفوقية وسكون العاقف وكسر الدال أى تجعلهم قادمين) (على هذا الوبا) أى الطاعون (فقال عمر
ارفعوا عنى) وفى رواية فامرهم فخرجوا عنه (ثم قال) عمر لابن عباس (ادع لى الانصار فدعوتهم)
فحضروا عنده (فاستشارهم) فى ذلك (فسلكوا سبيل المهاجرين) فيما قالوا (واختلغوا كاختلافهم
فقال) لهم (ارفعوا عنى ثم قال ادع لى من كان ههنا من مشيخة قريش) بفتح الميم جمع شيخ وهو من
طعن فى السن (من مهاجرة الفتح) بضم الميم وكسر الجيم قيل هم الذين اسلموا قبل الفتح وهاجروا معه اذ
لا هجرة بعده وقيل هم مسلمة الفتح الذين هاجروا بعده قال عياض وهذا أظهر لانهم الذين يطلق عليهم
مشيخة قريش واطلاق على من تحول الى المدينة بعد الفتح لانه مهاجرة صورة وان انقطع حكم الهجرة بالفتح
احترازا عن غيرهم من أقام بمكة ولم يهاجر (فدعوتهم) فحضروا عنده (فلم يختلف عليه منهم اثنان)
وفى رواية رجلان (فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوبا) الطاعون وفيه مشورة
من يوثق بفهمه وعقله عند نزول المعضل وان مسائل الاجتهاد لا يجوز لاحد القائلين فيها عيب
مخالفة ولا الطعن عليه فانهم اختلفوا وهم القدوة فلم يعب أحد منهم على صاحبه اجتهاده ولا وجد
عليه فى نفسه وان الامام اذا نزل به نازلة ليست فى الكتاب ولا السنة عليه جمع الجمع وذوى الرأى
وشرائيرهم فان لم يأت واحد منهم بدليل فعليه الميل الى الاصلح والاخذ بما يراه وان الاختلاف لا يوجب
حكما وانما يوجب النظر وان الاجماع يوجب المحكم والعمل قاله أبو عمر (فنادى عمر بن الخطاب فى
الناس) حين ظهر له صواب رأى المشيخة (إنى مصحح) بضم الميم وسكون الصاد وكسر الموحدة خفيفة
وبفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة الثقيلة أى مسافر فى الصباح راكبا (على ظهر) أى على ظهر
الراحلة راجعا الى المدينة (فاصحبوا عليه) قال القرطبي ظاهره انه رجع الى رايهم ولا يبعد لانه أحوط
للمسلمين ولا يهتدون وافقهم عليه كثير من المهاجرين الاولين والانصار فحصل ترجيح الرأى بالكثرة لاسيما
رأى اهل السن والتجربة والعقول الراجحة ومستند الطائفتين فى اختلافهم مبنى على اصلين من اصول
الشريعة الاول التوكل والتسليم لقضاء الله وقدره والثانى التحذير وترك إلقاء اليد الى التهلكة (فقال
ابو عبدة) لهم (أ) ترجع (فرا من قدر الله قال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبدة) لادبته لا اعتراضه على
فى مسئلة اجتهادية وافقنى عليها اكثر الناس من اهل المحل والمقدول كان اولى منك بتلك المقالة
أولم اتعجب منه ولكنى اتعجب منك مع علمك وفصلك كيف تقول هذا وهى للفتنى فلا يحتاج لمجواب
والمعنى ان غيرك بمن لا فهم له اذا قال ذلك يندر (نعم نقر من قدر الله الى قدر الله) زاد يحيى النيسابورى
عن مالك بن نويرة وكان يكره خلافه أى عمر يكره خلاف ابي عبدة واطلاق عليه فرار الشبهة فى الصورة
وان كان ليس فرارا شرعيا والمراد ان هجوم الرأى على ما يهمل كنهى عنه ولو فعل لكان من قدر الله

اسامة في استقط عن ابيه لم يضره وذكره صحيح نعم شذ القمني في حذف أبي النضر ورواه قوم عن عامر
ابن سعد عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو وهم عندهم انما الحديث لعامر عن اسامة لا عن
أبيه سعد انتهى أي فلم يرد بقوله عن ابيه الرواية بل أراد عن سؤال ابيه لاسامة كما أفصح عن ذلك بقوله
(انه سمع يسأل اسامة بن زيد) المحب ابن المحب فكان عامر حاضر سؤال والده سعد لاسامة بقوله
(ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في) شأن (الطاعون) ووقع في السيوطي عن أبي عمر
لا وجه لذلك عن ابيه انما الحديث لعامر عن اسامة سمعه منه ولذا لم يقله ابن بكير ومن وجاعة انتهى
ولا يصح فالذي في التمهيد ما رأيت (فقال اسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجس)
بالزاي على المعروف أي عذاب ووقع لبعض الرواة رجس بالسين الموهمة بتبدل الزاي قال الحافظ
والحفوظ بالزاي والمشهور ان الذي بالسين الخبث أو النجس أو القذر ووجهه عياض بان الرجس
يطأ على العقوبة ايضا وقد قال الفارابي والمجوهري الرجس العذاب ومنه قوله تعالى ويجعل
الرجس على الذين لا يعقلون وحكاها الراغب أيضا (أرسل على طائفة من بني اسرائيل) لما كثر
طغيانهم (أو على من كان قبلكم) بالشك من الراوي وفي رواية ابن خزيمة بالجزم بلفظ رجس سلط على
طائفة من بني اسرائيل والتنصيص عليهم أخص فان كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك الى ما جاء في
قصة بلعام فأخرج الطبري من طريق سليمان التيمي أحد صغار التابعين عن يسار أن رجلا كان
يقال له بلعام كان بحجاب الدعوة وان موسى أقبل في بني اسرائيل يريد الارض التي فيها بلعام فأتاه
قومه فقالوا ادع الله عليهم فقال حتى أؤمر ربي فخرج فأتوه بهدية فقبلها وسألوه ثانيا فقال حتى
أؤمر ربي فلم يرجع اليه شيئا فقالوا لوكركم لهذا فدعاهم فصاحوا على لسانه ما يدعوه على بني
اسرائيل فينقلب على قومه فلا موته على ذلك فقال سأداكم على ما فيه هلاكهم أرسلوا النساء في عسكرهم
ومروهن لا يمتنعن من احد فغسي ابن يزنا فيهن لكونه كان فيمن خرج بذئ الملك فارادها بعض الاسباط
واخبرها بما كانه فكتبه من نفسها فوقع في بني اسرائيل لاطاعون فحات منهم سبعون الفا في يوم وجاء
رجل من بني هارون ومعه الزمخ فطعنهما وايده الله فانتظما جميعا وهذا مرسل جيد وسار
شامى موثق وذكر الطبري أيضا هذه القصة عن محمد بن اسحاق عن سالم عن أبي النضر بنحوه وسمى
المرأة كشتافتح الكاف وسكون المجهة وفوقية والرحل زمرى بكسر الزاي وسكون الميم وكسر الراء رأس
سبط شمعون والذي طعنهما فخاص بكسر الفاء وسكون النون ثم مهملة قالف فهملة ابن هارون وقال
في آخره فحسب من هلك من الطاعون سبعون الفا والمقل يقول عشرون الفا وهذه الطريق تعضد الاولى
وذكر ابن اسحاق في المبتدأ ان بني اسرائيل لما كثر عصيانهم أوحى الله الى داود فخيرهم ما بين ثلاث
إيمان ابتليهم بالقطط او العذو شهرين او الطاعون ثلاثة ايام فأخبرهم فقالوا اختر لنا فاختار الطاعون
فحات منهم الى ان زالت الشمس سبعون الفا وقيل مائة ألف فتضرع داود الى الله تعالى فرفعه
وورد وقوع الطاعون في غير بني اسرائيل فيحتمل ان يكون هو المراد به وله او من كان قبلكم فن
ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال امر موسى بني اسرائيل ان يذبح كل رجل
منهم كبشا ثم يخبز كفه في دمه ثم يضرب به على بابيه ففعلوا فأسألمهم القبط عن ذلك فقالوا
ان الله يبعث عليكم عذبا واننا نتجوز منه بهذه العلامة فاصبحوا رقد مات من قوم فرعون سبعون الفا
فقال فرعون عند ذلك لموسى ادع ربك بما عهد عندك لئن كشفت عنا الرزية لأبديت فدعا فكشفه
عنهم وهذا مرسل جيد الاستاذ وأخرج عبد الرزاق في تفسيره وابن جرير عن الحسن في قوله تعالى
الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت قال فروا من الطاعون فقال لهم الله موتوا ثم أصبح

هذه ايات سلم الله له مبلغه قول عمر قبل ان يبعث الى ابي بكر بن عوف قال انظر طي وروح بعضهم الا قبل ان يبعثه ان
 حفيده اعرف به من غيره وبان عمر لم يكن ليرجع الى رأى دون رأى ابي بكر حتى وحده على ما اول
 قوله انى مصعب عنى ظهر الذى قاله قبل حديث عبد الرحمن له بالحديث بان معناه انى على سفره حجه
 الذى كان توجه له لانه رجوع عن ربه وهذا بعيد انتهى ولا حاجة الى ذلك كما لان عمر رجوع عن ربه
 الى رأى من اشبه بالرجوع كما كثرتهم ثم قوى ذلك له حديث عبد الرحمن فرجع منهم من سرغ وعلى
 هذا يحمل قول سلم فلا داعية لدوى انه لم يبعثه قول عمر قبل ان يبعثه (مالك انه قال
 بدهنى ان عمر بن الخطاب قال ليت بركة) بضم اراء وسكون الكاف وفتح الموحدة قال الساجي هي
 ارض بنى عامر بنى بين مكة والعراق وقال ابن عبد البر ركة وادم اودية الطائف (احد الى من
 عشرة ايات بالشام قال مالك يريد) عمر (لطول الاعمار والهاء) لاهل ركة (واشدة الوباء)
 قوته وكثرته (بالشام) وفي التمهيد عن مالك انما قال ذلك عمر حين وقع الوباء بالشام وقد روى احمد
 رجال ثقات مرفوعا ثانيا جبريل بانجي والطاعون فامسكت احدى بالمدينة وارسلت الطاعون الى الشام
 فالطاعون شهادة لامتى ورجة لهم وورح على الكافرين قال المحفوظ هذا يدل على انه احتارها على
 الطاعون واقربها بالمدينة ثم دعا الله ففعلها في الجنة كما مروى بعيت منها ابقاها ولا يعارضه الدعاء بمرع
 الوباء عنها المذرة وقوعه فيها بخلاف الطاعون لم ينقل قط به وقع بها

(التمهيد عن القول بالقدر)

بفتح القاف والدال المهمة وقد تسكن قال الرابع هو لتقدير والعض هو التمهيد والعطف والقضاء
 انحص من القدر لانه الفصل بين القدر والقدر كانه اس وذكروا منهم ان القدر بمنزلة الفعل الكليل
 والقضاء بمنزلة الكليل قال اهل السنة قد رآه الاشياء أى علم مبادئها وحوادثها وما قبلها من اجابها
 ثم اوجد منها ما سبق في علمه فلا يتعبد في العالم العلوى والسفلى شئ الا وهو صادر عن علمه تعالى وقدرته
 وارادته دون خلقه وان خلقه ليس لهم فيها الا نوع اكدساب ومحاولة ونسبة واضافه وان ذلك كله
 انما حصل به بتدبيره وقدرته وإضافه لاله الا وهو لا خالق غيره كما نص عليه القرآن والسنة قال
 ابن السمعاني سبيل معرفة هذا السبب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل
 هن عدل عن التوقيف صلا وباه في بحث المحيرة ولا يبع شدة ولا يطعن به القاب لان القدر سر من
 امر الله تعالى اختص به الخبير بالعام وشرب ذوبه لاستزوجه من غفول الخلق ومعارفهم لما علمه
 من الحكمة فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب قيل القدر يكشفهم اذا دخلوا الجنة ولا يكشف
 قبل دخولها (مالك عن ابي الرباد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز
 (عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعاج) بفتح القافية والمهالة وشذ الجيم
 أصله تعاج بيمين ادغمت اولهما في الاخرى (آدم وموسى) أى ذكر كل منهما محجة قال القاسمي
 وابن عبد البر التقت ارواحهما في السماء ولما مات موسى فتجاها قال عياض ويحتمل ان الله احياهما
 فاجتمعا فتجاها باشخاصهما كما جاء في الاسراء وقيل كان هذا في حياة موسى وانه سأل الله ان يريه
 آدم فاجابه ذكر ابن جرير في ذلك اثر ان موسى قال رب ابونا آدم الذى اخرجنا واخرج نفسه
 من الجنة ارنه فاراه اياه (فجج آدم) بالرفع فاعل (موسى) في محل نصب مفعول أى غلبه بالجنة
 (قال له موسى انت آدم الذى اغويت الناس) قال الساجي أى عرضتهم للاغواء لما كنت سبب
 خروجهم من الجنة وقال عياض أى انت السبب في اخراجهم ومنهم لاغواء الشيطان (واخرجتهم
 من الجنة) دار النعيم والنخل والدار البؤس والفناء وفيه ان الجنة التي اعطى فيها آدم هي الجنة التي

وصوب ابن مكي السكون قال مالك وابن حبيب هي قرية بوادي تبوك وهي آخر عمل الحجاز وقيل مدينة بالشام قال ابن وضاح بينها وبين المدينة ثلاثة عشر مرحلة (بلغه) من امراء الاجناد (ان الوباء) بفتح الواو والموحدة والمهزة والمدة والقصر وهو المرض العام والمراد هنا الطاعون المعروف بطاعون عمواس (فد وقع بالشام) أي بدمشق وهي أم الشام واليهما كان مقصده كذا قال أبو عمر فعزم على الرجوع بعد ان اجتهد ووافقه أكثر الصحابة الذين معه على ذلك (فأخبره عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم به) أي بالطاعون (بأرض فلا تقدموا) بفتح أوله وثالثه وروى بضم الأول وكرر الثالث (عليه) لانه اقدام على خطر (واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه) لانه فرار من القدر فلا قول تأديب وتعليم والثاني تعويض وتسايم قال ابن عبد البر انتهى عن القسودم لدفع ملامة النفس وعن الخروج للإيمان بالقدر انتهى والآخران انتهى عن الفرار منه للتحريم وقيل للتنزيه ويجوز لشغل عرض غير الفرار اتفاقاً فانه التاج السبكي قال المحافظ ولا شك ان الصور ثلاث من خرج قصد الفرار محضاً فهذا يتأوله انتهى لا محالة ومن خرج لمحاجة متمحضة لا قصد الفرار أصلاً ويصور ذلك فيمن تهيأ للرحيل من بلد إلى بلد كان بها إقامة مثلاً ولم يكن الطاعون وقع فاتفق وقوعه في اثنا عشر بهيزه فهذا لم يقصد الفرار أصلاً فلا يدخل في النهي الثالث من عرضت له حاجة فأراد الخروج إليها وانضم إلى ذلك انه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التي وقع بها الطاعون فهذا محل النزاع كان تكون الأرض التي وقع بها وخطة والأرض التي يتوجه إليها صحيحة فيتوجه بهذا القصد إليها من غير نظر إلى صورة الفرار في المجلة ومن اجاز نظر إلى انه لم ينحصر قصد الفرار وإنما هو قصد انه رأى انتهى قال ابن عبد البر يقال ما فرأى أحدهم الطاعون فسلم من الموت ولم يبلغني عن أحد من جملة العلم انه فرمته الا ما ذكر المدايني ان علي بن زيد بن جدعان هرب منه إلى السبالة فكان يجمع كل جمعة ويرجع فاذا رجع صاحبه فرم الطاعون فطن فأت بالسبالة انتهى لكن نقل القاضي عياض وغيره جواز الخروج من الأرض التي وقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة منهم علي والغيرة بن شعبة ومن التابعين الاسود بن هلال ومسروق وانهما كانا يفران منه ونقل ابن جرير ان أبا موسى الأشعري كان يبعث بذيته إلى الأعراب من الطاعون وعن عمرو بن العاصي انه قال تفرقوا من هذا الرجز في الشعاب والأودية ورؤس الجبال حملاً للنهي على التنزيه والجمهور انه للتحريم حتى قال ابن خزيمة انه من الجبائر التي يعاقب الله عليها ان لم يعف (فرجع عمر بن الخطاب من سرخ) بمنع الصرف والصرف وفيه جواز ذلك وليس من الطيرة وإنما هو من منع الالتقاء إلى التهلكة أو سد الدريعة لا ليعتقد من يدخل إليها من العدو انتهى عنها وفيه كما قال أبو عمر انه قديماً على العالم المحبر ما يوجد عند غيره من العلماء من ليس مثله وكان عمر من العلم بموضع لا يوازيه أحد قال ابن مسعود لو وضع علم عمر في كفة وعلم أهل الأرض في كفة رجح علم عمر ودليل ذلك انه صلى الله عليه وسلم رأى انه دخل الجنة فسقي بها ابناً فناول فضله عمر فقيل ما أولت ذلك قال العلم وأخرجه البخاري في الطب عن التميمي وفي ترك الحيل عن القعني ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان) جده (عمر بن الخطاب) رجوع بالناس) من سرخ (عن) والقعني من أي لا جيل (حديث عبد الرحمن بن عوف) المذكور تقدم الخبر الواحد على القياس لانهم اجتمعوا على الرجوع اعتماداً على خبره وحده بعد ان ركبوا مشقة السفر من المدينة إلى سرخ فرجعوا ولم يدخلوا الشام وقيل رجوع قبل اخبار عبد الرحمن لانه قال انه مضى على ظهر قبل ان يخبر وما يحدث قبل الخبر وقوى عزمه على ذلك وتأول من قال

أَيْ كَمَا قَضَى تَعَالَى لَكَ بِذَلِكَ وَنَفَذَهُ فَيْكَ كَذَلِكَ قَضَى عَلَى فِيمَا مَعَكَ وَنَفَذَهُ فِي وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ
 مُسْلِمٌ عَنْ قَتِيبَةَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ بِهِ وَلَهُ طَرَقٌ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا (مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَلِيٍّ أَنَسَةَ)
 قَبِيلَ وَاسْمِهِ أَيْضًا زَيْدُ الْجَزْزِيِّ أَيْ إِسَامَةُ أَصْلُهُ مِنَ الْكُوفَةِ ثُمَّ سَكَنَ الرُّهَافَةَ مَعَ قِيٍّ عَلَى الْإِحْتِجَابِ
 بِهِ وَلَهُ أَفْرَادٌ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَهُ وَقِيلَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَقِيلَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَهُ لَهُ مَرْفُوعًا
 فِي الْمَوْطَأِ هَذَا الْحَدِيثُ لِوَاحِدٍ (عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنْصَارٍ) الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ
 ثِقَةٌ مِنْ رِجَالِ الْجَمِيعِ (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِسَارَةَ الْجَهَنِيِّ) بَضْمُ الْجِيمِ وَفَتْحُ الْهَاءِ ثَقَّةٌ رَوَى لَهُ أَصْحَابُ
 السَّنَنِ وَالْثَلَاثَةُ تَابِعُونَ يَرَوْنَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ (أَنْ عَمْرِينَ الْحَطَّابُ) ثَلَاثٌ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ (وَإِذْ أَيْ
 حِينَ) (أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ طُهُورِهِمْ) بِدَلِّ اشْتِمَالٍ مِمَّا قَبْلَهُ بِإِعَادَةِ الْجَمْعِ (ذُرِّيَّتَهُمْ) بَانَ
 أَخْرَجَ مِنْهُمْ مَنْ صَاحِبٌ مِنْ صَاحِبِ آدَمَ نَسَبًا لَعَدَسًا لِكُنُوعِهِمَا تَوَالِدُونَ كَمَا لَرَبِّعَانِ بِمَنْعِ
 النُّونِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَنَصَبَ لَهُمْ دَلَالًا عَلَى رَبِّيَّتِهِ وَرَكَبَ فِيهِمْ عَصَا (وَإِشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ) قَالَ
 (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى) أَنْتَ رَبُّنَا (شَهِدْنَا) بِذَلِكَ وَالْأَشْهَادُ (أَنْ) لَا (يَقُولُوا) بِالْإِسَاءِ وَالنَّاءِ
 (يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا) الْأَشْهَادُ (خَافُونَ) لِأَنَّهُمْ رَفَعَهُ (فَقَالَ عِمْرَانُ الْخُضَابُ) سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنْهَا (أَيِ الْآيَةِ) (فَقَالَ) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ
 وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِجَنِينٍ (قَالَ) إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَسَنٍ (أَنْ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى) عَنِ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ
 بِجَوَارِحِ الْخُلُوفِ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ وَيَأْتِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ عَنِ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ
 بِظَهْرِ آدَمَ وَكُلِّ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ الْخَالِقِ بِمَعْنَاهُ فَهُوَ أَخَذَ لَوْ أَنَّ مَلَكًا دُعَاةً وَقَالَ عِيَّاسُ اخْتَلَفَ
 فِي الْيَدِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْجَوَارِحِ الَّتِي وَرَدَتْ وَتَحْوِيلُ أَصْلِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّائِفِينَ إِلَى
 أَنَّهُ يَجِبُ صَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى الْحُلِّ لَنَاؤُلٍ وَصَرْفُهَا إِلَى اللَّهِ وَهِيَ مِنَ الْمُنْشَأَةِ وَتَأْوِيلُهَا
 الْأَشْعَرِيُّ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَى أَنَّهَا صَفَاتُهَا لِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُوهَا وَتَرْفَعُ قَوْمٌ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ اللَّعْنَةُ وَالْيَدِ فِي اللَّعْنَةِ
 تَطْلُقُ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالنَّجْمَةِ فَكَذَلِكَ هُنَا (وَإِخْرَاجُ مِنْهُ دَرِيَّةٍ) فَفَقَالَ خَلَقْتَ هَؤُلَاءَ لِلْجَنَّةِ) وَهُمْ
 السَّعْدَاءُ وَحَرَمَتْهَا عَلَى غَيْرِهِمْ (وَبَعَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ) أَيِ الطَّاعَاتِ (يَعْمَلُونَ) أَيِ أَنَّهُ تَوَالِي يَدِيرُهُمْ
 أَعْمَالُ الطَّاعَاتِ وَيَهْوَتْهَا عَلَيْهِمْ (ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ) أَيِ اخْرَجَ (مِنْهُ) دَرِيَّةً وَقَالَ خَلَقْتَ
 هَؤُلَاءَ) وَهُمْ الْأَشْقِيَاءُ (لِلنَّارِ وَبَعَلَ أَهْلُ النَّارِ يَمْلِكُونَ) لِأَنَّهُمْ يَدِيرُونَ نَسَبَهُمْ وَجَعَلَ كُلَّهُمَا مَعًا
 فِي دَارِ الدُّنْيَا فَوَقَعَ الْإِبْتِلَاءُ وَالْإِفْتِحَانُ سَبَبُ الْإِخْتِلَاطِ وَجَعَلَ دَرَكَيْهِمَا كَيْفَ نَبِذَتْ إِلَيْهِمُ الرِّسَالَةَ لِأَنَّ
 مَا كَلَفَهُمْ بِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالْإِخْلَاقِ وَامْرُؤٌ بِجَهَادِ الْأَشْقِيَاءِ فَقَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقٍ فَإِذَا
 كَانَ يَوْمَ الْمَعَادِ مِيزَانُ اللَّهِ الْمُخْبِثُ مِنَ الطَّيِّبِ فَجَعَلَ الطَّيِّبَ وَاهِدَهُ فِي دَارِهِمْ وَالْمُخْبِثَ وَاهِلَهُ فِي دَارِهِمْ فَيَنْبَغِ
 هَؤُلَاءَ بِطَبِيعِهِمْ وَيُعَذَّبُ هَؤُلَاءَ بِمُخْبِثِهِمْ لِأَنَّهُ كَشَفَ الْحَقَائِقَ (فَقَالَ رَجُلٌ) يَحْتَقِلُ أَنَّهُ عَمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ
 كَفَى مَسْنَدُهُ سِدْرًا مَسْرُودًا فِي نَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَنَّهُ سَرَّاقَةٌ مِنْ مَالِكٍ كَفَى مُسْلِمٌ فِي نَحْوِهِ (يَا رَسُولَ اللَّهِ
 فَفِيمَ الْعَمَلِ) أَيِ إِذَا سَبَقَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى عَمَلٍ لِأَنَّهُ سَيَصِيرَانِي مَا قَدَّرَ لَهُ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَ بَعَلَ أَهْلَ الْجَنَّةِ) فَيَهْوَتْهُ عَلَيْهِ (حَتَّى يَمُوتَ
 عَلَى عَمَلٍ مِنَ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ) عَوِضًا عَنْ عَمَلِهِ الصَّالِحِ بِمَحْضِ رَجَتِهِ (وَإِذَا خَلَقَ
 الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَ بَعَلَ أَهْلَ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنَ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ بِهِ النَّارَ) وَانْجَمَا
 الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِمِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ وَفِيهِ أَنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ لَا لِأَجْلِ الْأَعْمَالِ بَلِ الْمَوْجِبُ
 لَهَا الْإِطْفَافُ الرَّبَّانِيُّ وَالْخُذْلَانُ الْإِلَهِيُّ الْقَدَرُ لَهُمْ وَعَمَلُهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ بَلِ وَهْمٌ وَإِلَهُهُمْ وَأَصُولُ أَكْوَانِهِمْ
 فِي الدَّمِ عَلَى السِّدَانِ بِدَابِّ فِي صَلَاحِ الْأَعْمَالِ فَانْهَارَ إِلَى مَا لَمْ يَرَوْهُ السَّاقِلُ الْخَطَائِي قَوْلُ هَذَا

يسكنها المؤمنين في الآخرة فيرد قول المبصرة انها غير ما قال الابي كان موسى جواز الولادة في الجنة
مع انها مشقة لانها في الدنيا وقد قيل في هاية ان الله من اجل الجنة وذكر الغزالي عن أبي
سعيد مرفوعا ان الرجل من اهل الجنة لم يولد له الولد كما يشتهي ويكون حمله وفصاله وشبابه في ساعة
واحدة وفي الصحيحين من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا احتج آدم وموسى فقال له موسى يا آدم
انت ابونا خيبتنا واورثتنا من الجنة وفي رواية انت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه
واسجد لك ملائكته واسكنك في جنته ثم اهبط الناس بخطيئتك الى الارض (فقال له آدم
انت موسى الذي اعطاه الله علم كل شيء) قال عياض عام يراد به الخصوص أي مما علمك ويحتمل
مما علمه البشر (واصفاه) اختاره (على الناس) اهل زمانه (برساته) بالافراد وقرئت
الآية به وبالجمع وفي رواية للصحيحين اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده وفي اخرى اصطفاك الله
برساته بكلامه واعطاك الالواح فيها تنبيا كل شيء (قال نعم قال اقتلوني على امر قد قدر) بشدة
الدال مني للجهول (على قبل ان اخلق) فحجه بذلك بان الزم ان ما صدر منه لم يكن هو مستقبلا به
متمكنا من تركه بل كان قد رام الله لا بد من امضائه أي ان الله اثبت في علمه قبل كوني وحكم بانه
كائن لا محالة فكيف تعقل عن العلم السابق وتذكر الكسب الذي هو السبب وتنسى الاصل الذي
هو القدر وانت من المصطفين الاخيار الذين يشاهدون سر الله من وراء الاستار وهذه الحاجة لم تكن
في عالم الاسباب الذي لا يجوز فيه قطع النظر عن الوسائط والاكتساب وانما كانت في العالم العلوي
على أحد الاقوال عند ملتفي الارواح والارواح انما يتوجه على المكلف مادام في دار التكليف اما بعدها
فأمره الى الله لا سيما وقد وقع ذلك بعد ان تاب الله عليه فلذا عدل الى الاحتجاج بالقدر السابق فالتائب
لا يلام على ما تيب عليه منه لا سيما اذا انتقل عن دار التكليف وفي رواية للشيخين تلومني على امر
قدره الله على من ان يحقني أربعين سنة وفي حديث أبي سعيد عن ابي رزائق تلومني على امر قد قدره الله
على من قبل ان يخلق السموات والارض وجمع بحمل المقيدة بالاربعين على ما يتعلق بالكتابة والآخرى
على ما يتعلق بالعلم قال المازري الاربعين مثل خذاه تاريخ محدود رضى الله عنه ثنات وارادته
ازلي فيجب حمل الاربعين على انه اطهر رضى الله عنه بذلك للثلاثة او عمل فعلا ما اضاف اليه هذا التاريخ
والاطهر ان المراد بقدر كتبه في التوراة الاثيرة قال في الطريق الاخرى كم وحدث الله كتبه في التوراة
من قبل ان يخلق قال بأربعين فان قيل معنى الاحتجاج ذكر كل واحد من المتناظرين حجة ولا بد من
بيان ما تقع به الحاجة وهو هنا اللوم فموسى اثبتة وآدم غناه ولا شك ان آدم احتج بشئ سبق به القدر
واما موسى فأنما ذكر الدعوى ولم يذكر حجة اجاب الابي بان قوله في تلك الطريق انت ابونا خيبتنا لان الاب
محمل الشفقة وهي تمنع من وقوع ما يضر بالولد وقال ابن العربي والباجي ليس ما سبق من القضاء
واقدر يرفع الملامة عن البشر ولكن معناه قدر على وثبت منه والتائب لا يلام وقبل انما غلبه لان آدم
ابوه ولم يشرع للابن لوم الاب قال المازري وهذا بعيد من سياق الحديث وقيل لان موسى كان قد علم من
التوراة ان الله جعل تلك الاكلة سبيلا لمبوطة الى الارض وسكنها بها ونشر ذريته فيها تكليفهم
ليرتب الثواب والعقاب عليهم واذا علم ذلك فلا بد من الخروج وقد فعل سببه فقيم اللوم وقيل انما غلبه
لان ترتيب اللوم على الذم ليس امرا عقليا لا ينقل وانما هو امر شرعي يجوز ان يرتفع فادان الله على
آدم وغفر له فقد رفع عنه اللوم فن لا م فيه محجوج مغلوب بالشرع وقيل لما تاب الله عليه لم يجب لومه
على الخالفة وما خبا انما هي على السبب الذي دعاه الى ذلك ولم يكن عند آدم سبب الاضفاء لله
وقدره ولذا قال المصطفى فجع آدم موسى ولذا قال آدم انت موسى الذي اصطفاك الله وقد كرمنا الله

[illegible]

• (جامع ما جاء في أعمل القدر) •

مالك عن أبي الزناد: تكسر الراي وحقها النون عند الله من ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن

الحجائي مطالبة بما يوجب تعطيل العبودية فلم يرخص له صلى الله عليه وسلم لان اخبار الرسول عن سابق الكتاب اخبار عن غيب علم الله فيهم وهو حجة عليهم فرام ان يتخذ حجة في ترك العمل فاعلمه صلى الله عليه وسلم ان ههنا أمرين محكمين لا يبطل أحدهما بالآخر باطن وهو الحكمة الموجبة في حكم الربوبية وظاهره هو السمة اللازمة في حق العبودية وهي أمانة ومخيلة غير مفيدة حقيقة العلم ويشبه ان يكون والله اعلم انما عوملوا بهذه المعاملة وتعبوا بها ليتعلق خوفهم ورباؤهم بالباطن وذلك من صفة الايمان وبين صلى الله عليه وسلم ان كلا ميسر لما خلق له وان عمله في العاجل دليل مصيره في الآجل وهذه الامور في حكم الظاهر ومن وراء ذلك حكم الله وهو الحكيم الخبير لا يسئل عما يفعل واطلب نظيره من الرزق المقسوم مع الامربا الكسب ومن الاجل المنصوب مع المعاجلة بالطلب المأذون فيها انتهى وهذا الحديث أخرجه احمد وابوداود والترمذي وحسنه من طريق مالك به وصححه المحاكم وهو من التفسير المرفوع وشواهده كثيرة كحديث العيصيين عن عمران بن حصين قال رجل يا رسول الله اعلم أهل الجنة من أهل النار قال نعم قال فقيمهم أهل العالمون قال كل ميسر لما خلق له وتناقض ابن عبد البر فقال أولا حديث منقطع لان مسلم بن يسار لم يلق عمر وبينهما ما نعيم بن ربيعة ثم أخرجه من طريق النسائي وغيره عن أبي عبد الرحيم عن زيد عن عبد المجيد عن مسلم عن نعيم بن ربيعة قال كنت عند عمر فساءله رجل عن هذه الآية فذكر الحديث ثم قال زيادة من زاد نعيميا ليست بحجة لان الذين لم يذكروا حفظ وانما تقبل الزيادة من المحافظ المتقن انتهى فحيث لم تنبل فهي من المزيفي متصل الاسانيد فيناقض قوله أولا منقطع بينهما نعيم وأما قوله وبالحجة فاسناده ليس بالقائم فسلم ونعيم غير معروفين بحمل العلم لكن صح معناه من وجوه كثيرة عن عمر وغيره فان هذا ليس بعلة قادمة (مالك انه بلغه) مران بلاغه صحيح كما قال ابن عيينة وقد أخرجه ابن عبد البر من حديث كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم رددوفاني أمرين) وفي رواية المحاكم شيئين (ان تضلوا ما مسكتكم) بفتح الميم والسين أي أخذتم وتعلمتم واعصمتم (ما كتاب الله) بالنصب بدل من أمرين (وسنة نبيه) فانهما الاصلان اللذان لا عدول عنهما ولا هدى الا منهما والعصمة والتجاسة لم يملك بهما واعتصم بحملهما وهما العرفان الواضح والبرهان اللائح بين الحق اذا اقتفاهما والمبطل اذا حلاهما فوجوب الرجوع اليهما معلوم من الدين ضرورة لكن القرآن يحصل العلم التطبيقي يقينا وفي السنة تفصيل معروف وهذا الحديث أخرجه المحاكم عن ابي هريرة قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال تركت فيكم شيئين كتاب الله وسنتي وان يتفرقا حتى يردا علي المحوض (مالك عن زياد بن سعد) بسكون العين ابن عبد الرحمن الخراساني نشأ بها ثم نزل مكة ثم ايمت ثقة ثبت قال ابن عيينة كان اثبت أصحاب الزهري قال مالك ثقة سكن مكة وقدم علينا المدينة وله هبة وصلاح وكذا وثقه احمد بن معين وغيرهما (عن عمرو) بفتح العين (ابن مسلم) المجندي بفتح الجيم والنون اليما في صدوق له أو هام (عن طاوس) بن كيسان (اليما في) الثقة ثبت الفقيه الفاضل يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب مات سنة ست ومائة وقيل بعدها (انه قال أدركت ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر) أي جميع الامور بما هي بتقدير الله تعالى في الازل ما قدر لا بد من وقوعه او المراد كل المخلوقات بتقدير محكم وهو تعلق الارادة الالهية القهضية لنظام الموجودات على ترتيب (قال طاوس وصحبت عبد الله بن عمر) بن الخطاب (يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العز والكس) قال عياض روي انما بالحض عطاء على شيء والرفع عطاء على

ابن هرمز (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل المرأة) وفي رواية أبي سلمة عن
 أبي هريرة لا يحل لامرأة تسأل طلاقاً أخذتها نسأاً أو رضاعاً أو ديناً أو في البشرية ليدخل الكافرة وقبل
 المراد ضربها وله نظراً لا يحل ظاهر في التحريم لكن حمل على ما ذكرنا من أن سبب مجوز كريمة في المرأة
 لا يسوغ معها الاستمرار في العصمة وفصدت النصيحة المحضة إلى غير ذلك من المقاصد الصحيحة وحمله
 على الذنب مع التصريح بما هو ظاهر في التحريم بعيد وفي مستخرج أبي نعيم لا يصلح لامرأة أن تستترط
 طلاقاً أخذتها وطاهر هذه الرواية أن المراد الأجنبية فتكون الأخوة في الدين لا في النسب أو الرضاع
 أو البشرية ليعلم الكافرة ويؤيده رواية ابن حبان لا تسأل المرأة (طلاقاً أخذتها) فإن المسلمة أخذت
 المسلمة (لنفسه فرغ صحفها) أي تبطلها فارغة لا تغوز بحفظها من النفقة والمعروف والمعاشرة وهذه
 استعارة مستحكمة بمناسبة وفي رواية البيهقي لنفسه فرغ إنا أخذتها (ولتنكح) باسكان اللام والمجزم
 أي وتزوج هذه المرأة من خطبائها من غير أن تسأل طلاقاً أخذتها وقال الطيبي ولتنكح عطف على
 اتساع فرغ وكلاهما على النهي أي ولتنكح زوجها (فانما لها) أي للسائلة (ما قدر لها) أي أن
 بعد ذلك ما قسم لها وأن تستزيد به شيئاً قال ابن عبد البر هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر
 عند أهل العلم لما دل عليه من أن الزواج لو أجابها وطلق من نظن أنها تراجها في رزقها فانه لا يحصل
 لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجابها لم يجبهها وأخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف
 عن مالك أنه رواه أيضاً من وجه آخر عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بالفظ لا يحل لامرأة تسأل
 والباقى مثله (مالك عن يزيد بن زياد) بن أبي زياد وقد ينسب مجده المخزومي مولاهم المدني الثقة
 (عن محمد بن كعب القرظي) المدني الثقة العالم ولد سنة أربعين على الصحيح ووهب من قال في الزمن
 النبوي بعد قال البخاري كان أبوه ممن لم ينبت من بني قريظة مات محمد سنة عشرين وبائة وقيل قبلها
 (قال قال معاوية) وبعض الرواة عن مالك بسنده كما فاده أبو عمر قال سمعت معاوية
 (ابن أبي سفيان) مخبر عن حرب (وهو على المنبر) النبوي عام حج في خلافته (أيها الناس انه
 ما منع لما أعطى الله) أي لما أراد إعطاءه والافيد الاعطاء من كل أحد لا مانع له إذا الواقع لا يرتفع
 ولا معطى لما منع الله) أي لا يمكن ذلك وما وصوله وبجمله أعطى صله ما والمائد محذوف أي
 ندى أعطاه ومنعه وقيل لا مانع اسم نكرة مبنى مع لا وخبيرها الاستساراة المتعلقة به المحرور والخبر
 وذوق وجوباً على لغة بني تميم وكثير من الحجازيين فيتملق حرف الجرب بما منع قيل فيجب نصبه وتنوينه
 نه مفعول والرواية على بناءه من غير تنوين ووجهه بأن متعلق خبر لا مانع محذوف أي لا مانع لنا
 ما أعطى فينعلق بالكون المقدراً بما منع كما قيل في لا غالب لكم اليوم أو يقدراً لا مانع يمنع لما أعطى
 يتعلق بمنع ويكون بمنع خبر لا على إحدى اللغتين (ولا ينفع ذا الجحيم منه الجحيم) بفتح الجيم فيهما
 إلى المشهور ومنه يتعلق لينفع أي لا ينفع صاحب الحظ من نزول عذابه حظه وانما ينفعه عمله الصالح
 ل ابن عبد البر الرواية بفتح الجيم لا أعلم فيه خلافاً عن مالك وهو الحظ مأخوذ من قول العرب افلان
 دني هذا الأمر أي حظ كقول الشاعر

اعطاكم الله جدّاً تصرون به * لا جدّاً لصغير بعد محقر

بوالذي تقول العامة البحث وقال أبو عبيد معناه لا ينفع ذا القنى منه غناهما إنما تنفعه طاعته واحتج
 حديث علي باب الجنة فإذا عامة من دخلها الفقراء وإذا أصحاب المجد محبوسون أي أصحاب القنى
 الدنيا محبوسون يومئذ قال فهو كقوله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وقوله
 الأموالكم ولا أولادكم بالتي تقر بكم عندنا إلى الأمن آمن وعمل صالحاً وهو حسن أيضاً وروى بكسر

سأول الناس عن هذه المسألة فوجدت أن بعضهم يفتي بحرمها والبعض الآخر يفتي بحلالها
والله أعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

ولا يتأخرون ولا يزيد ولا ينقص بحسب علمه تعالى القديم الأزلي نحن قسمنا بينهم معيشتهم فلا يعارضه ما ورد في نسخة من الرزق والكذب يتقص الرزق وان العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه وغير ذلك مما في معناه أو ان الذي يمنعه ويقتصه هو الرزق المحلال أو بركة لا أصل الرزق للطيراني وأبي نعيم عن أبي امامة مرفوعاً ان نفساً ان تموت حتى تستكمل اجلها وتستوعب رزقها (فأجلوا في الطلب) بان تطلبوه بالطرق المحمّلة بلا كد ولا حرص ولا تنافس على المحرم والشبهات أو غير منكبين عليه مستعين عن الخالق ارازق به أو بان لا تينوا وقوا ولا قدرا لاله تحرككم على الله أو اطلبوا ما فيه رضى الله لا حظوظ الدنيا أو لا تستجلبوا الاجابة وأخرج ابن ماجه والحاكم وصححه عن جابر رفعه أيها الناس تقوا الله وأجلوا في الطلب فان نفساً ان تموت حتى تستوفي رزقها وان ابطأ عنها فانقوا الله وأجلوا في الطلب خذرا ما حل ردوا ما حرم زاد ابن أبي الدنيا من حديث أبي امامة ولا يحملككم استبطاء الرزق على ان تطلبوه بمعصية الله فان الله تعالى لا ينال ما عنده الا بطاعته والبيهقي والعسكري وغيرهما عن أبي الدرداء مرفوعاً ان الرزق يطلب بالعبد في طلبه واجله والبيهقي عن جابر رفعه لا تستبطئوا الرزق فإنه لم ييسر عذبوت حتى يبينه آخر الرزق فأجلوا في الطلب وفيه ان لطلب لا ينافي التوكل يأما حديث ابن ماجه وابن ماجة والحاكم وصححه عن عمر بن الخطاب عن جابر رفعه لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما رزق الطير تعدرجا صا وتروح بها نارا فقال الامام أحمد وفيه ما يدل على الطلب لا القعود ارادوا وتوكلوا في ذهابهم ومحييتهم ونصرفهم وعلموا ان الخير بيده ومن عنده لم ينفروا الاسلمين غانمين كالطير لا يكتفون بعمودهم على قوتهم وكسبهم وهذا خلاف التوكل وعن أحمد أيضا في القائل أجلس لا اعمل شئنا حتى يأتي رزقي هذا رجل جهل العلم اسمع قول النبي صلى الله عليه وسلم لم ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي وقوله تغدو وخاصا وتروح بطانا وكان الصحابة يخرون في البر والبحر وهم يملكون في شغلهم وبهم المدونة

(ما جاء في حسن الخلق)

بصفتين رنسكر الملام للضعيف وفي النهاية الخلق بضم اللام وسكونها اللين والطبع والسجية وحققة نه لصورة الانسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخلق اصوله الظاهرة وأوصافها ومعانيها أولها أوصاف حسنة وفيحة والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنة أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة وفي انه غريزة لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله قسم بينكم اخلاقا لكم كل قسم بينكم ارزاقكم الحديث رواه احمد والبخاري في الادب المفرد وغيره ما أومكتسب خلاف وفي حديث الشيخ انه صلى الله عليه وسلم قال ان فيك خمسة من يحبهم الله المحلم والاثاة قال يا رسول الله قديما كان في اوحديثا قال قديما قال الحمد لله الذي جبلني على خلتين مما يحبهما الله رواه احمد والنسائي وصححه ابن حبان فتريد السؤال وتقريره بقوله قديما يشعربان في الخلق ما هو جبلي وما هو مكتسب وهذا هو الحق وهو جمع بين القولين لا ثالث (مالك ان معاذ بن جبل) كذا الجي وابن القاسم والقعني ورواه ابن بكير عن مالك عن يحيى بن سعيد عن معاذ وهو مع هذا منقطع جدا ولا يوجد مسندا من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ لكن ورد معناه قاله ابن عبد البر (قال انوما أوصافا في به رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما بشه الى الين (حين وضعت رجلى في الغرز) بفتح الغين المعجمة وسكون الزاء وزاى منقوطة في موضع الركاب من رجل البعير كالركاب لسرج (ان قال أحسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل) فهو منادى بحذف الاداة بان يظهر منه لخالسه او الوارد عليها للبشر والمعلم والاشفاق والعصبر على التعليم والتوجه الى الصغير والكبير

وما تعلق بضرورة حياته في معاشه من شيع وزى وسرعة وعفة فرج ونحو ذلك مما يدفع الضرورة دون مريدانهم وبهذا سلم من جميع الآفات دينا واخرى في عبد الله على اختصاصه من ربه أو قرب به معه فخر حسن اسلامه قال الضبي من بعض صفة ويجوز انهما سانية وآثر الله بريانا لا من عن الايمان لانه لا عمل الاظهار والفعل والترك انما هما عاقلان عساه نور حسن يمان الى به لا من بصورة لا عمل فعلا وترى الان اتدفع بالحسن بان توفرت شروطه كما لانها فصلا عن المحرمات وحمل ترك ما لا يعنى من الحسن مبالغة قال بعضهم ومما لا يعنى تعلم ما لا يه من الله لوم وترك الامم منه كما ترك تعدد العلم الذى فيه صلاح نفسه واشتغل به لم ياصح بدسره كعلم الجدل وقول في اعتد به نيتي نفع الناس ولو كان صادقا لداثا تعلقه بما يصلح به نفسه وقبلة من اخراج الصواب من موهبة من نحو حسد ورواء وكبر وعجب وتراؤس على الاقران وضاول عليهم ونحوها من المهلكات قال بن عبد الله هذا الحديث من الكلام الجامع للعاصي الكثرية الجلبيلة في الالفاظ القليلة وهو مما لم يقوله أحد قبله صلى الله عليه وسلم لم يكن روى معناه عن حماد بن ابراهيم مرفوعا ثم اخرج بسنده عن أبي ذر قال قلت يا رسول الله ما كانت صحيف ابراهيم قال كانت مثلها كما كانت حديث وقبلة وعلى العاقل ان يكون بصيرا بزمانه معبلا على شأنه حافظا لسانه ومن حسب كلامه من غلبه قلى كلامه لا فهم بعينه وقيل للفقهاء انكم ما لى بلغث ما ترى من الفصل قال بن عبد الله وهذا الحديث ورواه الامام وتترك ما لا يعنى وروى أبو عبد الله عن الحسن من علامة اعراض الله عن العبد لتعمل شىء به فيما لا يعنيه وقال أبو داود واصل السنن في كل من أربعة تحدث هذا وحديث الامام بالنيات والتحلال بين ورواه في الدنيا وما قال الحاجي قال حمزة الكنكى هذا الحديث ثبت الا سلام والذاني الامام بالنيات والثالث لتحلال بين والمحرر بن وقال بن وهب هو صنف ما لا سلام وقيل كما (مالك به بله) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن عروة (عن عائشة روى النبي صلى الله عليه وسلم انهم ما قالت اسأذن رجلا في الدخول) (على النبي صلى الله عليه وسلم) بانه وهو عيينة بن حصين المقررى كبحرهم بن بن نبال وعياض والغزطى ورواه البخارى عن ابن حبان عن مالك بن رواه عبد الله بن في المائة اثنا عشر مائة ثلاث وبن اشكوال عن يحيى بن أبي كثير بن عيينة سناد ور كره مرسل وهو من هو عروة بن بن وهب أخرجه عبد الله بن عاتكة قال الحافظ في حقه على التردد ومنه حكى المذنب لمرغوا بن فقال هو عيينة وقيل مخزوم وهو الراجح انتهى وتعقب بان حديث تسمية عيينة صحيح وان كان مرسل لا وخبر تسمية مخزوم فيه راويان ضعيفان ولذا قال الخطيب وعياض وغيرهما الصحيح انه عيينة قالوا وسعدان يقول صلى الله عليه وسلم في حق مخزوم ما قال لانه كان من خيار الصحابة (قالت عائشة وانا معه في البيت) قبل نزول العجايب فقال من هذه قال عائشة قال ألا أنزل لك عن أم البنين فضربت عائشة وقالت من هذا قال صلى الله عليه وسلم هذا الاصح المطاع رواه سعيد بن منصور يعني في قوله لانه كان يتبعه منهم عشرة الاف قناة لا يألونه أين يريد (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) له (بش بن العشيرة) الجماعة لواء القبيلة والادنى الى الرجل من أهله وهم ولد أبيه وجده وفي رواية البخارى بش بن أخواله عشيرة وبش بن العشيرة (ثم اذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم) والبخارى رواية فقال ائذ نواله (قالت عائشة فلم أنشب) بحجة وموحدة (ان سمعت فحكى رسول الله صلى الله عليه وسلم معه) والبخارى فلما جلس تطلق النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه واتبعه اليه وله ايضا فلما دخل الآن له الكلام (فلما خرج الرجل قلت) مستقيمة (يا رسول الله قلت فيه ما قلت) فتح التافه بها انحطاما

على الدين فان في ذلك انتها كالحرمه الله فينتقم بذلك اعظاما لمحق الله وقال بعض العلماء لا يجوز ان
 يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بفعل مباح ولا غيره واما غيره من الناس فيجوز ان يؤذى بمباح وليس
 له المنع منه ولا ياتم فاعله وان وصل بذلك الى اذى غيره ولذا لم يأذن صلى الله عليه وسلم في نكاح ابنة
 أبي جهل فجعل حكم ابنته فاطمة حكمه في انه لا يجوز ان يؤذى بمباح واحتج على ذلك بقوله تعالى ان
 الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله الى ان قال والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فشرط
 على المؤمنين ان يؤذوا بغير ما اكتسبوا واطبق الاذى في خاصة النبي صلى الله عليه وسلم من غير شرط انتهى
 وجعل الداودي عدم انتقامه لنفسه على ما يختص بالمال واما العرض فقد اقتص مما نال منه قال
 فاقص من لذه في مرضه بعد نهيته عن ذلك بان امر بلدهم مع انهم تأملوا نهيته على عادة البشر من كراهة
 النفس للدواء قال الحافظ كذا قال وقد اخرج المحاكم هذا الحديث من طريق مهجر الزهري
 باسناده مطولا وأوله ما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما بذكر اسمه أي بصريحه ولا ضرب
 بيده شيئا قط الا ان يضرب في سبيل الله ولا سئل عن شيء قط فغنه الا ان يسأل مأثما ولا انتقم لنفسه
 من شيء الا ان تنتهك حرمة الله فيكون الله ينتقم الحديث وهذا السياق سوى صدره عنده سلم من
 طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به وفيه المحدث على ترك الاخذ بالشئ العسير والاقتناع
 باليسير وترك الاحتجاج فيما لا يضطر اليه ويؤخذ من ذلك نذب الاخذ بالرخص ما لم يظهر الخطأ
 والمحدث على القول في حقوق الله تعالى والنذب الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومجمله ما لم يفض
 الى ما هو أشد منه وفيه ترك المحكم للنفس وان كان المحاكم متكاما من ذلك بحيث يؤمن منه الخيف على
 المحكوم عليه لكن محسم المادة وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الصبر والحلم والقيام بالمحق
 وهذا هو الخلق الحسن المجود لانه لو ترك القيام لمحق الله وحق غيره كان ذلك مهانة ولو انتقم لنفسه لم يكن
 ثم صبر وكان هذا الخلق بطشاً فانتفى عنه الطرفان المذمومان وبقي الوسط وخير الامور أوسطها
 وأخرجه البخاري في الصفة النبوية عن التنيسي وفي الادب عن القعنبى ومسلم عن يحيى ثلاثتهم عن
 مالك به وتابعه منصور بن المعتمر ويونس عن ابن شهاب وتابعه هشام بن عروة كل ذلك عند مسلم
 (مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب) مرسل عند جماعة رواة الموطأ فيما علمت
 الا خالداً بن عبد الرحمن الخراساني فقال عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه وخالد
 ضعيف ليس بحجة فيما خولف فيه ولا ابن شهاب فيه اسنادان أحدهما مرسل كما قال مالك والاخر
 عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهما من رواية اثبات قاله في التمهيد وقال السيوطي وصله الدارقطني
 من طريق خالد الخراساني وموسى بن داود الضبي كلاهما عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين
 عن أبيه قال ابن عبد البر وخالد وموسى لا بأس بهما انتهى ولم أجده في التمهيد انما فيه ما ذكرته فلهل
 نسخة اختصمته والمحدث حسن بل صحيح أخرجه أحمد وأبو يعلى والترمذي وابن ماجه من حديث
 الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأحمد والطبراني الكبير عن الحسين بن علي والمحاكم في الكنى عن
 أبي ذر والعسكري والمحاكم في تاريخه عن علي بن أبي طالب والطبراني في الصغير عن زيد بن ثابت
 وابن عساكر عن المحارب بن هشام (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام
 (المرتبة) ما لا يعنيه) بفتح اوله من عناء كذا اذا تعلقت عيائته به وكان من قصده يعني ترك
 الفضول كله على اختلاف انواعه قال ابن العربي لان المرء لا يقدر ان يشغل بالالزم فكيف يشغله
 الى الفاضل انتهى وفي إمامه ان من فتح اسلام المرء عليه ما لا يعنيه لانه ضياع الوقت القيس
 الذي لا يمكن ترويض فائده فيما يخلق لاجله فان الذي فيه الاسلام والايمان والعمل الصالح

أي من درجته أي مربة (القائم بالليل) أي المجد (الطاهر بالهواجر) أي العاشق
 في شدة المحر سبب الصوم لأنهم يحبوا هذا لأنهم في مخالفة حفتها من الطعام والشراب والركاب
 والنوم والقيام والصيام عنه من ذلك والتمس إشارة بالمدح على ذلك لأن بالطه تفوقه بالصوم
 يعود من حسن حقه جاهد في تحمل الأقال مساوي خرد لائق لأن لأنه يحمل الأقال من به
 ولا يحمل غيره العباد وهو جاهد كبير فادركه الفاتم الصائم فاستوفى في درجة دل الساجي
 المراد أنه بدرت درجة لمسل بالصلاة والصوم صوره على الأري وكده من أي غيره والمقارعة عليه
 مع سلامة صدره من الغنى قال القرطبي ولا يتم لرحل حسن حقه حتى يفسده فعد ذلك بقاءه
 في طبع ربه ويعني عدوه بالنس وهذا المحدث أخرجه أبو داود من وجه آخر عن عائشة والخيارين
 في الصحيحين عن أبي أمامة والحكم وقال صحيح على شرطه ما أخرجه في من أي غيره في الصحيحين
 مرفوعه (ما لك من خير بن سعيد نه قال سمعت جده بن أبي العيص يقول) مرفوعه في الصحيحين
 إلا أن هذا عن بن بشر الكوفي وهو ضعيف في الحديث مرفوعه عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي
 الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتركوا من الدنيا ما لا تتركون من الدين
 عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله في الدنيا ما لا تترك من الدين ما لا تترك من الدين
 عليه من يحيى بن سعيد عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتركوا من الدنيا ما لا تتركون من الدين
 إلا محشر عن حمزة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتركوا من الدنيا ما لا تتركون من الدين
 لم يسمع من سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتركوا من الدنيا ما لا تتركون من الدين
 عن يحيى بن سعيد عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتركوا من الدنيا ما لا تتركون من الدين
 المديني بأس طهراً عن يحيى بن سعيد عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتركوا من الدنيا ما لا تتركون من الدين
 من أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تتركوا من الدنيا ما لا تتركون من الدين
 وهو قوافر موصولة وأما كمال الحديث صحيح وقد أخرجه حمزة بن حذاف في الأذنب المرفوع وأبو داود
 والترمذي وصححه عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (ألا) حرف بيده يذكر
 لتحقيق ما بعده مركبة من حمزة لا سمعهم التي هي بمعنى لا كذا ولا التي هي والآن كذا لا تدخلى
 عليه لنفي أفاد التحقيق وأنه لا يكاد يقع بعدها إلا ما كان من غير لغو ما تنفي به القسم وشدة فيه
 أما التي هي من طلوع القمر وسماها فانه البعوض (أخبركم خير من كثير من الصلاة والصيام)
 راد في رواية حمزة بن غياث والبيهقي وفي رواية أحمد ومن بعده لا أخبركم كيف أفضل من درجة الصيام
 والصلاة والصدقة (قالوا بلى) أخبرنا (قال صحيح) بضم فسكون وفي رواية الجماعة إصلاح
 (ذات الدين) أي صلاح الحال التي بين الناس وأنها خير من نوافل الصلاة وما ذكر معها وقال غيره
 أي إصلاح أحوال الدين حتى تكون أحوالكم أحوال صحة وأمانة أو هو إصلاح الفساد والقنعة التي بين
 القوم وذلك لما فيه من عموم المنافع الدينية والدنيوية من التعاون والتناصر والاتفة والاجتماع على
 الخير حتى أبع فيه الكذب ولكثرة ما يدفع من المضرة في الدين والدنيا وفي رواية أحمد ومن بعده فان
 فساد ذات الدين هي المخالفة بدل قوله (وأياكم والبغضة) بكسر الموحدة واسكان الغين وفتح الضاد
 المجهتين وهما تأنيث شدة البغض وفي رواية والبغضاء بالفتح والمذكور أيضاً شدة (فانها هي المخالفة)
 أي المخالفة التي شأنها أن تخلق أي تترك وتستأصل الدين كما يستأصل موسى الشعر والمراد المزيل للناس
 وقع فيها لما يترتب عليه من الفساد والضغائن وقد زاد الدارقطني قال أبو الدرداء ما لي لا أقول حالقة
 الشر ولكن حالقة الدين قال الساجي أي إنما لا تنسى شيئاً من الحساب حتى تذهب بها كما يذهب الحلق

(ثم لم ينسب ان صحكت معه) فما السرفي ذلك وفي رواية ثم ألتله القول (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) يا عائشة (ان من شر الناس من اتقاء الناس اشرة) أى قبيح كلامه وفي رواية لهما فقال يا عائشة متى عهدتني فحاشا ان شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شرة فقال الباجي وصفه بذلك ليعلم حاله فيحذر ولبس ذلك من باب الغيبة وقال القرطبي فيه جواز غيبة المؤمن بالفسق أو الفحش ونحو ذلك مع جواز مداراتهم اتقاء لشركهم ما لم يؤذ ذلك الى المداينة في دين الله والفرق بينهم وبين المداراة انها بذل الدين لصالح الدنيا والدين أو ههما معا وهي مباحة وربما استحسنف والمداينة بذل الدين لصالح الدنيا والنبي صلى الله عليه وسلم انما بذل له من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالمته ومع ذلك فلم يمدح به بقول فلم يناقض قوله فيه فعله فان قوله فيه بثس ابن العشرة حق وفعله معه حسن عشرة فيزول بهذا التفسير الاشكال انتهى أى الذى هو ان النصيحة فرض وطلاقة الوجه وإلانة القول يستلزمان الترك وحاصل جوابه ان الفرض سقط لعارض وقال عياض لم تكن غيبة والله أعلم حين إذا سلم فلم يكن القول فيه غيبة أو كان أسلم ولم يكن اسلامه ناصحا فاراد صلى الله عليه وسلم بيان ذلك لئلا يغتر به من لم يعرف باطنه فيكون ما وصفه به من علامات النبوة وأما إلانة القول بعد أن دخل فعلى سبيل الاستتلاف وقال القرطبي في هذا الحديث ان عينة ختم له بسوء لانه صلى الله عليه وسلم ذمه وأخبر بان من كان كذلك كان شر الناس وردته المحافظان الحديث ورد بنفط العموم وشرط من اتصف بالصفة المذكورة ان يموت على ذلك وفدارتد عينة في زمن الصديق وحارب ثم رجع وأسلم وحضر بعض القتوح في عهد عمر وفي الام للشافعي ان عمر قتل عينة على الردة قال في الاصابة ولم أر ذلك لغيره فان كان محفوظا فلا يذكر في الصحابة لكن يحتمل انه أمر بقتله فبادر الى الاسلام فعاش الى خلافة عثمان وقال ايضا في ترجمة طليحة تقيلا عن الام ان عمر قتل طليحة وعينة على الردة فراجعت جلال الدين الباقيني فاستغربه وقال لعله قبلهما بموحدة أى قبل منهما الاسلام بعد الارتداد (مالك عن عمه أبي سهيل) نافع (بن مالك عن أبيه) مالك بن أبي عامر الاصبجي (عن كعب الاحبار انه قال) موقوفوا ويحتمل ان يكون من الكتب القديمة لانه خبرها وقدرها ابن عساكر بسند ضعيف عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم (إذا أحببتكم أى أردتم ان تعملوا للعبد عند ربه) مما قدر له من خير أو شر (فانظروا) أى تأملوا (ماذا يتبعه) أى الذى يجري على ألسنة الناس في حياته أو بعد موته (من حسن الثناء) بفتح المثناة والمد الوصف بمدح أو به وبندم قال الباجي والمراد ما يذكروه أهل الدين والخير دون أهل الضلال والفسق لانه قد يكون للانسان العدو فيتبعه بالذكر القبيح انتهى فان ذكره الصالحاء بشئ علم ان الله اجري على لسانهم ماله جنده فانهم ينطقون بالهامه كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملائكة تنطق على السنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر رواه الحاكم وغيره عن أنس فان كان خيرا فليحمد الله ولا يجب بل يكون خائفا من مكره الخفى وان كان شرا فليبادر بالتوبة ويحذر سطوته وقهره (مالك بن يحيى بن سعيد انه قال بلغني) أخرجه ابن عبد البر من طريق زهير عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم (ان المرء) وفي رواية ان الرجل والمراد منهما لانسان وفي رواية ان المؤمن (ليدرك بحسن خلقه) قال ابن العربي المخلق أى بالفتح والمخلق أى المصنوع عارنان عن جملة الانسان فالمخلق عبارة عن صفته الظاهرة والمخلق عبارة عن صفته الباطنة الاشارة بالمخلق أى بالضم الى الايمان والكفر والعلم والجهل واللين والشدّة والسابعة الاستقامة والسفاهة والجل وما أشبه ذلك ولما انتهى في الجود والمذموم يدور على عشرين نصلا (درجته)

[illegible]

بشرار أس ويتركه عاربا وقال أبو عمر فيه أوضح حجة على تحريم العداوة وفضل المواخاة وسلامة الصدور
 من العل (مالكا به بنعه) رواه أحمد وقاسم بن أصبغ والحاكم والخراطي برجال الصحيح عن محمد بن
 مجاهد عن النعمان بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 بعثت وفي رواية أخرى بعثت) (لأنهم حسن) بفحشيتين وبضم فسكون وفي رواية مكارم وفي رواية
 صالح (الاحلاق) قال الباجي كانت العرب أحسن الناس اخذ لافا بما بقي عندهم من شريرة
 إبراهيم وحسبوا ضلوا بال كفر عن كثير منها فبعث صلى الله عليه وسلم ليقم محاسن الاحلاق
 بيان ماص لواعنه وبما خض به في شرعه قال ابن عبد البر ويدخل فيه الصلاح والخير كله والدين
 والعقل والمروءة والاحسان والعدل فبذلك بعث ليقم ما كان في صحاح مصل من
 وجهه صحاح عن أبي هريرة وغيره ولا يطعن في جابر مرفوعا أن الله بعثني بمكارم الاحلاق
 وكما لم يحسن الا فله وعزاه الدين لا جاد عن معاذ قال السخاوي وما رأته فيه والذي فيه عن
 أبي هريرة

*(ما جاء في الحياء) * بمالك

قال الراغب الحياء انقضاء النفس عن القبيح وهو من خصائص الانسان ليرتدع عن ارتكاب كل
 ما يشبهه فلا يكون كالبهيمة وهو مركب من خير وشره ولذا لا يكون المستحي شجاعا وفلما يكون لشجاع
 مستحي وقديح يكون لطلاق الانفة باض في بعض الصياد انتهى ملخصا وقال غيره هو انقضاء
 النفس خشية ارتكاب ما يكره اعم من ان يكون شرعا أو عقليا أو عرفيا ومقابل الاول فاسق والثنان
 محزون والثالث ابله وقوله صلى الله عليه وسلم الحياء من الايمان أي اثر من آثار الايمان وقال
 النجاشي حقيقة الحياء الخوف الذم بسببه الشر إليه قال غيره فان كان في محرم فهو واجب وفي مكروه
 مستحب وفي مباح فهو العرفي المراد بقوله صلى الله عليه وسلم الحياء لا يأتي الا بخير ويجمع ذلك
 كما ان المباح اعماه هو ما يقع على وفق الشرع انما بانوعيا (مالك عن سلمة بن سفوان بن سلمة الرقي)
 سمع اباي وقع الزنا وفاق الانصارى المدنى الثقة روى عن أبي سلمة وغيره وعنه مالك وغيره (عن
 بد) كذا الصحيح وقال العنبي وابن القاسم وابن بكير وغيرهم يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف
 هو الصواب (ابن طلحة بن ركانة) بضم الراء ابن عبد البر يدين هاشم بن المطلب بن عبد مناف
 قرشي المظلي تابعي معروف ذكره بعضهم في الصحابة غلطا وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 آل روى عن أبيه وأبي هريرة ومحمد بن الحنفية وغيرهم وعنه سلمة وابن وهب وهو أخو محمد بن طلحة
 ان في قول خلافة هشام قال ابن الحذاء وهو من الشيوخ الذين اكتفى في معرفتهم برواية مالك عنهم
 بالحفاظ وهو كلام فارغ وانما يقال ذلك في من لم يعرف شخصه ولا نسبه ولا حاله ولا بلده وانفرد عنه
 جدوه هذا بخلاف ذلك كله وقال ابن عبد البر رواه جهور الرواة عن مالك مرسل لا وقال وكيع وحده
 مالك عن سلمة عن يزيد بن طلحة عن أبيه فعلى قوله يكون الحديث مسندا وقد انكره يحيى بن
 بن وقال ليس فيه عن أبيه فهو مرسل قال في الاصابة كذا قال ولم يذكر طلحة في الاستيعاب
 به تعقب آخر فان الذي أخرجه الدارقطني في غرائب مالك أي وابن عبد البر نفسه في التمهيد من
 بق وكيع عن مالك عن سلمة عن يزيد بن ركانة عن أبيه فولى هذا الصحبة لكانه قال الدارقطني
 على بن يزيد الصدائي عن مالك كذلك لكن قال يزيد بن طلحة بن ركانة (يرفعه الى النبي
 ل الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق) محبة شرعت فيه
 ن أهل ذلك الدين عليها (ونخلق الاسلام الحياء) أي طبع هذا الدين وسجيته التي بها قوامه

على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حال غضبه لكن غضبه حياء من دفع صورته واستحالة خلقة وتغير الباطن ووجهه أشد لانه يراد حقد القلب والحسد وضمائر السوء ومزيد الثمالة وهجر المسلم ومسامحته والاعراض عنه والاستهانة والسهرية ومنع المحقوق بل أول شيء يخرج منه باطنه وتغير ظاهره ثمرة تعير باطنه هذا كله اثره في الجسد وما اثره في النفس فانه لا ينفك بالشمس والقبح الذي يستحي منه العاقل ويندم فانه عدس كور عصه ويظهر اثره اعضاء في العمل بالضرر والقتل وان فاتهم رب المغصوب عليه رجع الى نفسه فيمرق ثوبه ويلبسه حده وربما سط صريره وربما انجى عليه وربما كسر الانية وضرب من لا جرمه له فيه والاعصب دوا مانع ورفع دوا مانع دكر فصل الحلم وما جاء في كظم الغيظ من الفصل وما ورد في عاقبة ثمرة لعصب من لوعيد وخوف الله كما حكى عن بعض الملوك انه كتب ورقة فيها ارحم من في الارض برحلك من في السماء وبيل لسلطان الارض من لسلطان السماء وبيل لحاكم الارض من حاكم السماء اذ كفى من تعصب اذ كرك حين غضب ثم دفعه الى وريه فقال اذا غضبت فادفعها الى فجعيل الوزير كل غضب الملك دفعه اليه فينظر فيها فيدكر غضبه وارتفاع الغضب نحو المذكور عن هذا الملك والاستعاذة من الشيطان وبسوءه كما حاق في حديث وان غضب وهو قائم فعدا ووهو قاعد اضطلع كافي حديث والصدان يمدعان هيئة الثوب ولا يسرع الى الاستحمام ما يمكن حسا المادة للبادة وأقوى الاشياء في دفعه استحضار التوجه بالحقيق التي مودة لا فاعل في الوجود الا الله وكل فاعل غيره فهو آله من بوجه اليه مكره من جهة غيره فاستحضار تعالي لوشاء لم يمكن ذلك العبر منه اندفع غضبه لانه لو غضب وانحذه هذه كان غضبه ايماعلى الخالق وهو جرافة تنافي العبودية او على الخلق وهو اشراك ينافي التوحيد ولذا قال انس خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين فما قال شي فعلته لم فعلته ولا شيء لم افعله لم تفعله ولكن يقول قدر الله وما شاء فعل ولو ذر له كان ما ذاك الا لسكمال معرفته بأنه لا فاعل ولا معطى ولا مانع ولا نافع ولا ضار الا الله وما سواه آله للفقير كالسيف لا ضارب فاعل هو الله وحده وله آلات كبرى وصغرى ووسطى والكبرى من له قصد واخيار كالانسان الضارب بالعصا والصغرى ما لا فصل له ولا خيار كالعصا المصروب بها والوسطى ما لا قصد له ولا عقل كالرانة ترفس وهي لا يظهر سر أمره صلى الله عليه وسلم لم ين غضبان يستعبد من الشيطان لانه ذاتوجه الى الله في تلك الحالة بالامادة ماله كماله استحضار ما ذكر وان استمر الشيطان متمكنا من الوسوسة لم يمكنه استحضار شيء من ذلك والله المستعان (ما ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس الشديد) أى القوى (بالصرعة) بضم الصاد المهملة وفتح الراء أى الذى يكتر منه صرع الناس قال الباجي ولم يردنى الشدة عنه فانه يعلم بالضرورة شدة ونما اراد انه ليس بالنهاية في الشدة واشد منه الذى يملك نفسه عند الغضب او اراد انها شدة ليس لها كبير منعة وما الشدة التي يتفجع بها شدة الذى يملك نفسه عند الغضب كقولهم لا كريم الا يوسف لم يرد به نفي الكرم عن غيره ونما اريد اثبات مزية له في الكرم وكذا الاسيف الا ذو الفقار ولا شجاع الاعلى انتهى فالنفي للبالغة أى ليس القوى الذى يصرع ابطال الرجال ويلقيهم الى الارض بقوة (انما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب) بان لا يفعل موجبات الغضب فانه اذا ملكها كان هو الشديد الكامل لانه قهراً كبر أعدائه إذ من عداها اذا دونها لانها موجبة لعقوبة الله واقلاها أشد من عقوبات الدنيا وقهر شر خصومه مخبر أعدى عدوك نفسك التي بين خديك وهذا من الالفاظ التي نقلت عن موضوعها للقوى لضرب من المجاز والتوسع وهو من فصيح الكلام ويلعبه لانه لما كان الغضبان بحالة شديدة من الغيظ وقد ثارت عليه شدة من الغضب

وجه الطرس بالتغيير في وجوه المحسان وفيه الحث على الحياء واجله الاستحياء من الله قال بعض السلف خف الله على قدر قدرته عليك واستحي منه على قدر قربك منك وقال بعضهم رأيت المعاصي نذالة فتركها مروءة فصارت ديناً وقد يتولد الحياء من الله تعالى من التقرب في نعمه فيستحي العاقل ان يستعين بها على معصيته وأخرجه البخاري في الايمان عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وتابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عنده في الادب من صحيحه وسفيان بن عيينة ومهر عنده مسلم ثلاثهم عن ابن شهاب نحوه

(ما جاء في الغضب)*

(مالك عن ابن شهاب عن حميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) مرسل عند الاكثر ووصله مطرف عن مالك عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة وأخرجه البخاري والترمذي عن أبي صالح عن أبي هريرة (ان رجلاً أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو جارية بجيم وتحمية ابن قدامة بقاف مضمومة التميمي عم الاحنف بن قيس كما رواه ابن أبي شيبة واحمد والمحاكم من حديثه ووقع مثل سؤاله لابي الدرداء عند الطبراني وغيره قال قلت يا رسول الله دلني على عمل يدخلني الجنة قال لا تغضب ولك الجنة وسفيان بن عبد الله الثقفي قلت يا نبي الله قل لي قولاً أنتفع به وأقل قال لا تغضب رواه الطبراني ولعبد الله بن عمر عند احمد وأبي يعلى وأحمد بن أبي العاصي عند غيرهم فالظاهر كما قال الولي العراقي ان السائل عن ذلك تعدد (فقال يا رسول الله علمني كلمات أعيش بهن) أنتفع بهن في معيشتي (ولا تكثر على فأنسى) وفي رواية قل في الاسلام قولاً وأقل لعل عقله (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغضب) قال ابن عبد البر أراد والله أعلم علمي ما يغني بكلمات قليلة لئلا أنسى ان أكثرت على ولواراد علمي كلمات من الذكراً أجابه بهذا الكلام القليل الالفاظ الجامع للعاني الكثيرة والقوائد الجليلة ومن كظم غيظه ورد غيظه اخفى شيطانه وسلمت له مروءته ودينه قال علماؤنا انما هم عما علم انه هواه لان المرء اذا ترك ما يشتهي كان أجدر ان يترك ما لا يشتهي وخصوصاً الغضب فان ملك نفسه عنده كان شديداً واذا لم يملكها عند الغضب كان أحرى ان يملكها عن الكبر والحسد واخواتهما وقال الباجي جمع له صلى الله عليه وسلم الخير في لفظ واحد لان الغضب يفسد كثير من الدين والدنيا لما يصدر عنه من قول او فعل ومعنى لا تغضب لا تمض على ما يحملك غضبك عليه وامتنع وكف عنه واما نفس الغضب فلا يملك الانسان دفعه وانما يدفع ما يدعوه اليه وكذا قال ابن حبان أراد لا تجعل بعد الغضب شيئاً مما ينشأ عنه لانه نهاه عن شيء جبل عليه وقال الخطابي أي اجتنب أسباب الغضب ولا تتعرض لما يحبه لان نفس الغضب مطبوع في الانسان لا يمكن اخراجه من جبلته قال الباجي وانما أراد منعه من الغضب في معاني دينه ومعاملاته واما فيما يعود الى القيام بالحق فقد يجب كالقيام على أهل الباطل والانكار عليهم بما يجوز وقد يندب وهو الغضب على الخطي كغضبه صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن ضالة الابل ولما شكى اليه عاذاً به يطول في الصلاة وقال بعضهم قد اشتكت هذه الكلمة اللطيفة وهي من بدائع جوامع كله التي خص بها صلى الله عليه وسلم على ما لا يحصى بالعدم من المحكم واستحباب المصالح والنعم ودرء المفاسد والتعم وذلك ان الله خلق الغضب من النار وجعله غريزة في الانسان مهما قصد ونوزع في غرض مما اشتعلت نار الغضب ونارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم لان البشرية تحسكي لون ما وراءها وهذا اذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وان غضب عن فوقه تولد منه تقصص الدم من ظاهر الجسد الى جوف القلب فيحمر اللون حرماً وان كان على الظنير تردد الدم بين التقصص وان يسط فيحمر ويصفر فيرتب على الغضب تغير اللون والعدة في الاطراف وخروج الافعال

فظهر ما يحمله وصرعها بثباته وعدم عنه بمقتضى الغضب كان كالصرعة الذى يصرع لرجال ولا يصرعه
والما علم المنة في الصدة وكل ما جاء من الوزن بالضم والقبح كهمزة ولزعة وحقيقة وضحة وكذا خذعة والصرعة
يسكون اربعة اقسام وهو من يصرعه غيره كثير او كل ما جاء من الوزن بالضم والسكون كهمزة وما بعده
قال ابن تين في صفة الصرعة يفتح الراء وقرأه بعضهم يسكونها وليس بشئ لانه عكس المطالب قال
وضبط اضى في بعض الكتب يفتح الصاد وليس بشئ وفي مسلم عن ابن مسعود مرفوعا ما تعدون الصرعة
فيكم قالوا الذى لا تصرعه الرجال وعند البراء بن مسعود حسن عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم مرتب
بصرع عيون فقال ما هذا فقالوا فلان ما يصارع احد الاصرعه قال اقلادكم على ما هو اذ ذمه رجل
كلمه رجل وكلمه عيظه فغاب وغلب شهابه وغلب شيطان صاحبه وعند ابن حبان مرفوعا ليس
الشر من غاب الناس انما الشدة من غاب نفسه وحديث الباب أخرجه البخاري عن عبد الله بن
ابن يوسف وهو عن يحيى وعبد الأعلى بن حماد ثلاثتهم عن مالك بن

(ما جاء في المهاجرة)

(مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد) بتكليفين بينهما زاي (البثي) المدي من الشام الثقة المتوفى
سنة خمس أو سبع ومائة وقد جاز الثقاتين (عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الاصاري) البصري
من كبار الصحابة مات غاريا بآزوم سنة خمس و قيل بعدها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يحل لمسلم ان يهاجر) كذا ينبغي واغيره ان يهجر (أخاه) في الاسلام (فوق ثلاث ليال) بأيامها
وظاهرها بانه ذلك في الثلاث لان البشر لا يذله من غضب وسوء خلق فسومح تلك المدة قاله عياض لا
الغائب ان ما جبل عليه الانسان من الغضب وسوء الخلق يزول من المؤمن أو يقل بعد الثلاث وقيل
يحمل السكوت عن حكم الثلاث تنصب واقعة صر على ما رواه ما وهذا على رأى من لا يقول بالمفهوم وفي قوله
أخاه اشار بالعلية (يلتقيان فيعرض) عن أخيه المسلم (ويعرض هنا) الا كذلك قال المازري أصله
ان يولى كل واحد منهما الآخر عرفه أى جانبه انتهى وفي رواية فيصدا هذا وهذا وهما بمعنى ويعرض
يقم التحنية فيهما والمجمل استثنائية بيان اصفة الهجر ويجوز ان يكون حالا من فاعل يهجر ومفعوله
معاً (وخبرهما) أى أفضلهما وأكثرهما ثواباً (الذى يبدأ) أخاه (بالسلام) لانه فعل حسنة ونسب
الى فعل حسنة وهى الجواب مع ما دل عليه ابتداءه من حسن طوبته وترك ما كرهه الشرع من الهجر
والمجاف وهذه الجملة عطف على الجملة السابقة من حيث المعنى لا يفهم منها ان ذلك الفعل ليس بخير وعلى ان
الاولى حال فهذه الثانية عطف على لا يحل وزاد الطبراني من وجه آخر عن الزهري بعد قوله بالسلام
يسبق الى الجنة ولا يداود بسند صحيح عن أبي هريرة فان مرتبه ثلاث فلقية فليسلم عليه فان ردة فقد
اشتركا في الاجر وان لم يرد عليه فقد با بالاثم وخرج المسلم من الهجرة قال ابن عبد البر هذا العموم
مخصوص بحديث كعب بن مالك ورفيقه حيث أمر صلى الله عليه وسلم أصحابه بهجرهم قال واجع العلماء
على ان من خاف من مكالمه أحد وصلته ما يفسد عليه دينه أو يدخل عليه مضرة في دينه انه يجوز له
مجانبته وبعده ورب هجر جميل خير من مخاطبة مؤذية وقال الذوى وردت الاحاديث بهجران أهل
البدع والفسوق ومنابذ السنة وانه يجوز هجرانهم دائماً والنهي عن الهجران فوق ثلاث انما هو
هجر مخطف نفعه ومعاش الدنيا وأما أهل البدع ونحوهم فهجرانهم دائماً انتهى وما زلت العصابة
والسابعون فمن يهجرهم من مخالف السنة أو من دخل عليهم من كلامه مفسدة وأخذ بعضهم
منه ان ابتداء السلام أفضل من ردة وتعقب بانه ليس فيه ذلك انما فيه ان المبتدئ خير من الجيب من
حيث انه ابتدأ بترك ما كرهه الشرع من التقاطع لا من حيث انه مسلم قال الساجي وعياض

[illegible]

متداخلاً متتابعاً كالمشي الواحد في الذنب إلى التواخي والتحاب فذلك امر صلى الله عليه وسلم وأمره
 للوجوب لا للدليل يخبره إلى الدب كذا قال أبو عمر وظاهره التنافي إلا أن يكون مراده بالامر النهي
 أي أنه لا تغرم فيجب تركه ثم به. بذلك يستحب التواخي والتحاب قال وقد زاد سعيد بن أبي مريم عن
 مالك عتب قوله ولا تدابروا ولا تنف فسرنا قال حمزة الككائي لا أعلم أحداً قالها غيره عن مالك في هذا
 الحديث وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى عن مالك به وتابعه شعيب عن
 البخاري وأبو يدي ويونس وابن عيينة وزاد ولا تطعوا وهو رأيهم عند مسلم وأحمد عن ابن شهاب
 وله طرق في الصحيحين وغيرهما (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن
 ابن هرمز (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن محرز (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياكم) كلمة تحذير
 (والنهي) أي احتنبوا طمأنينة المسلم فلا تنهوا أحداً بالعاشية ما لم ينظر عليه ما يقتضيهما والطمأنينة
 تهمة تقع في القلب بالدليل قال العزالي وهو حرام كسوء القول لكن لست أعني به الاعتقاد لقلب وحكمه
 على غيره بالسوء إنما الخواطر وحدها لمعنى فمعقول الشك عفواً صافاً لمنهى عنه انقض وهو عبارة عما
 تركن إليه النفس ويعدى إليه القلب وسبب تحريمه أن استمرار القلب لا يملكها إلا إعلام الغيوب
 فليس لك أن تعتقد في غيرك سوء إلا إذا انكشف لك به ما لا يحتمل التأويل فعند ذلك لا تعتقد
 إلا ما علمه وثأرته عالم تشاهده أو سمعته ثم يوقع في قلبك فإن الشيطان يلقيه إليك فينبغي لك
 أن تكذب به فإنه أفسق الفساق انتهى وقال المصنف زروق إنما ينشأ الظن المحض عن القباب
 المحبث لا في جانب الحق ولا في جانب الخلق كما قبل

ادساء فعل المرسات طوبه * وصديق ما يعتاده من بوهب

وعادى محبيه بقول عدوه * واصبح في ميل من الشك مظلم

(ها انظر) أقام المظهر مقام المضمحل لزيادة تمكين المسند إليه في ذكر الدامع حاشاً إلى الاجتناب (أو كذب
 المحرث) أي حدث النفس أنه يكون بالفاء الشيطان في نفس الإنسان وإنشاكل تسميته كذا
 بأن الكذب من صفات الأقوال واجيب بأن المراد عدمه طائفة أنواع سواء كان قولاً أم لا ويعمل أن
 المراد ما منشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً قال الخطابي وغيره ليس المراد ترك العمل بالظن لذي
 تناسط به الأحكام غالباً بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالمظنون به وكذا ما يقع في القلب بلا
 دليل وذلك أن أوائل المظنون إنما هي خواطر لا يمكن دفعها وما لا يقدر عليه لا يكلف به ويؤيده حدث
 فجاوز الله للأمة ما حدث به نفسها وقال القرطبي المراد بالظن هنا التهمة التي لا سبب لها كمن بهم
 رجلاً بالعاشية من غير أن يظهر له عليه ما يقتضيهما ولذا عطف عليه قوله ولا تجسس سوا ذلك أن الشخص
 ينع له خاطر التهمة فبريد أن يتحقق فيجسس ويبحث ويستمع فينتهي عن ذلك وهذا الحديث يوافق قوله
 تعالى اجتنبوا كثيراً من الظن الآية فدل سبحانه على الأمر بصون عرض المسلم غاية الصيانة لتقدم
 النهي عن الخوض فيه بالظن فإن الظن أبحث لا يتحقق قبل له ولا تجسس وإن قال تحققته من غير
 تجسس قيل له ولا يعقب بضمكم بعضاً وقال القاضي عياض استدل بالحديث قوم على منع العمل
 في الأحكام بالاجتهاد والراي وجملة الحقاقون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبني على أصل ولا لتحقيق
 نظروا قال النووي ليس المراد في الحديث بالظن الاجتهاد المتعلق بالأحكام أصلاً بل الاستدلال له
 بذلك ضعيف أو باطل وتعقب بأن ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا لأن اللفظ صالح لذلك ولا سيما إذا جمل
 على ما ذكره عياض وقد قرره في المفهم وقال الظن الشرعي الذي هو تغليب أحد الجانبين أو الذي هو بمنى
 اليقين ليس مراداً من الحديث ولا من الآية فلا يلتفت لمن استدل بذلك على انكار الظن الشرعي

واحدة راتماعض وماعه ماف لذلك والواجب ان تكونوا اخوانا مراصلين متآلفين وقال الزركسي
اصب عداسه على الداء او حذف حرفه واحوايا حبر ويجوز انهم ما خبران ويجوز ان الخبر عباد الله
وحوايا حال وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن
لانه وقع في رواية عبد الله ولا تناسوا بدل قوله ولا سافسوا وكذا وقع في بعض طرق الحديث
من وجه آخر قال عياض الجبش المنهي عنه في البيع ان يريد في السلعة من لا يريد شراءها وليد المراد
هنا راء الشراء المنهي عن ذم به منهم بعضا وقيل الجبش التنفير فجبش الصيد فحرفه والجبش ايضا الاطراء
ومعنى لانه احسوا بالانفاق بعضهم بعضا اي لا يماهلوه من القول بما ينفره كما ينفر الصيد بل يسكنه وبؤسه
ويرجع الى معنى لا تناسعوا ولا تدابروا ولكن روايته ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وهذا يوافق معنى
المباحية في البيع ويكون من الزيادة او من التنفير عن ساعة غيره باطرا مسامحته وقال القرطبي حمله
من المباحية في بيع بعض لان ما حشروا فاعلوا واولاه ان يكون بين اثنين والتجش في البيع من واحد
وقرأ (مالك عن عطاء بن أبي مسلم عبد الله) وقيل مفسدة (الخرايا) ابن عثمان صدوق لكنه بهم
رسول وندس متسنن جسد وثلاثين ومائة تروى له مسلم وصحاب السبعين راية مالك عنه
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا) مفاعلة من الصفيح والمراد بها ما لا انضاء تصحبه اليه
الى صحبه اي ر قاله الحافظ وقال الجوهري المصافحة الاخذ باليد وفي المشرق لمصافحة بالايدي عند
السلام واللقاء وهي ضرب بعضها ببعض (ينذهب) بكسر الهمزة مجزوم في جواب الامر حرك بالاكسر لا التثنية
الهمزة من ويرفع أي فيه بذهب (الغل) كسر الغين المحجمة أي المحضة والضعفانة قال المنذري روى مالك
هكذا مضلا وقد استند من طرق فيهما مقال يشير الى ما أخرجه ابن عدي عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال تصافحوا يذهب الغل من فوبكم والى ما أخرجه ابن عساكر عن أبي هريرة مرفوعا فناداه
يا ابن ابي صائبة راد بعل عنكم فقول السيوطي في المصافحة أحاديث موصولة بغير هذا اللفظ
تتبع مع أنه قد ذكره في جامعه وقال ابن المبارك حديث مالك جيد وقال ابن عبد البر هذا حديث حسن
رواه حتى حصار كل ما شهد كرايا يده بجلته منها في المصافحة بغير هذا اللفظ نكاح السيوطي اغتر به وغفل
عن ما في جامعه والكمال لله قال أبو عمر زوى ابن وهب وغيره عن مالك كراهة المصافحة والمعانة وقد قال
يحيى بن زهير يروى عن مالك خلافة وهو الذي يدل عليه معنى ما في الموطأ على جواره جماعة العلماء
سألهوا عن ما فيه آثار حسان وتهادوا بفتح الدال وإسكان الواو وتحادوا قال الحافظ تبع للماكن ان كان
ما تشدد به من المحبة وان كان بالتخفيف فمن المحاباة وذلك لان الهدية خلق من أخلاق الاسلام دنت
عنه لا يبايع عليهم الصلاة والسلام وحث عليه خلفاؤهم والولاء تولف القلوب ونفث سخائم الصدور
وقبول الهدية سنة لكن الاولى ترك ما فيه منة وأخرج البخاري في الادب المفرد وأبو يعلى والنسائي
في الاكافي وابن عبد البر في التمهيد باسناد حسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تهادوا
(تحابوا وتذهب الشحناء) بشين معجمة مفتوحة وحاء مهملة ساكنة ونون والمد المداة لان الهدية
حالبة للرضى والمودة فتذهب العداوة ولا جدوا الترمذي عن أبي هريرة مرفوعا تهادوا فان الهدية
تذهب وحر الصدر يوافقهم لغة مفتوحة بين قراء أي غله وغشه وحقده ولبس يهقي عن أنس وابن عبد البر
عن أم سلمة تهادوا فان الهدية تذهب بالشخيمة قال يونس بن زيده الغل وعن معاوية بن الحكم
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تهادوا فانه يضعف الود ويذهب بغوائل الصدور أخرجه
الدارقطني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن بجر عن أبيه عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن
معاوية بن وهب وقال تفرد به محمد بن أبيه ولا يذهب بالاضمة ولا يذهب عن مالك ولا يذهب عن أبيه

[illegible]

الا تحرف لم يقل غير الصالح قال أبو داود إذا كان الحجج لله فليس من هذا فان النبي صلى الله عليه وسلم
 هجر بعض نسائه أربعين يوما وابن عمر هجر ابنه حتى مات قال ابن عبد البر فيه ان الشحنة من الذنوب
 العظام وان لم تذكري الكبر لا ترى انه استغنى غفرانها وخص بها بذلك وان ذنوب العبد اذا وقع بينهم
 المغفرة والتجاوز سقطت المطالبة بهما من الله لقوله حتى اصطالحا فاذا اصطالحا غفر له ما ذلک وعيره من
 صفات ذنوبهم ما انتهى وأخرجه مسلم عن قتادة بن سعيد عن مالك بن نافع عن عبد العزيز الدراوردي
 عن سفيان الثوري عن ابن عمر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وأخرجه أبو داود والترمذي
 والنسائي عن ماريق مالك وغيره ولم يخرج له البخاري ورواه من عزاه له (مالك عن مسلم بن أبي مریم)
 واسمه يسار المني مولى الانصار تابعي صغير ثقة (عن أبي صالح) ذكر ان (السمان) بائع السم
 (عن أبي هريرة انه قال) قال ابن عبد البر كذا رده يحيى وجهه والرواة ومثله لا يقر بالراي
 فهو توفيق بالاشارة وقدره ابن وهب عن مالك وهو حل أحسنه فصرح برفعه فقال عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال (تعرض أعمال الناس) الظاهر انه يريد المسكين منهم بقرينة ترتيبه المغفرة
 على العرض وغيره المكاف لا ذنب له يغفر (كل جمعة مرتين) قال البيضاوي أراد بالجمعة الأسبوع
 فهو عن الشيء بأخره وما يتم به ويوجد عنده والمعرض عليه هو الله تعالى أو ملك وكما الله على جميع
 صحت الاعمال وخطبها انتهى ودرج في رواية لطبراني من حديث اسامة بن أنس عن أبي الله وأبي
 المردي الجمعي يرويه المتأففة لقوله (يوم الاثنين - يوم الخميس) وقال النووي هذا العرض قد يكون
 بنقل الاعمال من صحائف الحفظ الى محل آخر والله اللوح المحفوظ كما قال تعالى اما كنا نستنسخ
 ما كنتم تعملون قال الحسن الخزنة تستنسخ من الحفظه وقد يكون العرض في هذين اليومين لياهي
 سبحانه بالصالح اعمال بني آدم للملائكة كما يباهيهم بأهل عرفة وقد يكون لتعلم الملائكة ما يقول من
 الاعمال من الردود كما جاء ان الملائكة تصعد بصحائف الاعمال لتعرضها على الله فيقول ضعوا هذا
 واقبلوا هذا فقول الملائكة وعزتك ما علمنا الا خيرا فيقول انه كان غيري ولا قبل من العمل الا ما ابتغى
 به وجهي (فيغفر لكل عبد مؤمن) ذنوبه المعرض عليه (الاعبداء) بالنصب لانه استثناء
 من كلام موجب وفي رواية عبد البر رفعه وتقديره فلا يحرم أحد من الغفران الا عبدا مؤمنا وشروطه
 لا قليل بالرفع قاله الطيبي (كانت بينه وبين أخيه شحنة فبقا قال تركوا هذين حتى يقيئا) بفتح الياء
 وكسر الفاء أي يرجعا عما عليه من التقاطع والتباغض الى الصلح وأتى باسم الاشارة بتبدل الصغير لمزيد
 التعمير والتغيير (أو) قال (أركوا) بفتح لهمزة وسكون الراء ضم لكاف أي أركوا (هذين حتى
 يقيئا) شك الراوي يقال أركيت الشيء أنكرته ولا يعارض هذا الحديث ما صح مرفوعا ان الله تعالى
 برفع اليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل قال الوالي العراقي لاحتمال عرض
 الاعمال عليه تعالى كل يوم ثم تعرض عليه كل اثنين وخميس ثم تعرض عليه اعمال السنة في شعبان
 فتعرض عرضا بعد عرض والكل عرض حكمة يستأنثر بهما مع انه لا يتحقق عليه من أعمالهم خافية
 ويطاع عليها من شاء من خلقه ويحتمل انها تعرض في اليوم نفسه لا وفي الجمعة إجمالا وعكسه انتهى
 بهذا الحديث رواه مسلم حدثنا أبو الطاهر وعمرو بن سوار قالنا أخبرنا ابن وهب قال أنبأنا مالك
 بن كزوه مرفوعا به وتابعه سفيان عن مسلم بن أبي مریم مرفوعا نحوه عند مسلم أيضا ولم يخرج له البخاري

(ما جاء في لبس الثياب للجمال بها) *

مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولا هم المدني (عن جابر بن عبد الله الانصاري) ان الصالحين

وأحسبه قال في تبيان ورداء وأخرجه ابن حبان من طريق اسماعيل بن عتبة عن أيوب فادح الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر والأول أصح لا سيما وقد وافق حماد بن زيد عليه كذلك حماد بن سلمة فرواه عن أيوب وهشام وجيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين كذلك أخرجه ابن حبان أيضا وقد أخرج مسلم حديث ابن عتبة فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي وهو من حسن تصرفه

* (ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب) *

(مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يلبس) بفتح الباء (الثوب المصبوغ بالمشق) بكسر الميم وفتحها واسكال الشين المعجمة وقاف أي المغرة (والمصبوغ بالزعفران) عملا بما رواه اعني ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبغ بالورس والزعفران ثيابه حتى عمامته أخرجه أبو داود ورواه أنس عن أم سلمة ولا يعارضه حديث الصحيحين عن أنس نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل وفي أن النهي للونه أو رائحته تردد لأنه للكرامة وفعله ليان الجواز أو النهي محمول على برعهم المحب - دلا الثوب أو على المحرم بجم أو عمرة لأنه من الطيب وقد نهى المحرم عنه (مالك وأنا كره) تنزيها (أن يلبس العلمان) غير الباعين (شيئا من الذهب لأنه بلغني) وأخرجه الشيخان عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نختم الذهب) أي لبس خاتم الذهب للرجال لقوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحمر بهذان حرامان على رجال امتي حل لانا لهم (وأنا كرهه للرجل الكبير) البالغ (منهم) كراهة تحريم (والصغير) تنزيها (مالك في الملاحف) جمع ملحفة بكسر الميم الملاءة التي يلتحف بها (المعصفرة) المصبوغة بالعصفرة (في البيوت للرجال وفي الأبنية) أي أبنية الدور (قال لا أعلم من ذلك شيئا حراما) لكن (غير ذلك من اللباس) الذي لا عصفرة فيه أحب إلى ومة متضاه الإباحة في البيوت والأبنية والكرامة في المحافل والأسواق ونحوها وروى ذلك عنه نصا وعنده الجواز مطلقا والكرامة مطلقة وهي المشهورة ففي المدونة كره مالك لثوب المعصر المقدم للرجال في غير الأحرار والمقدم بضم الميم وسكون الغاء وفتح الدال المهملة التوى الصبغ الذي رد في العصفرة بعد أخرى قال في التوضيح وأما المعصر غير المقدم والمزعر فيجوز لبسه ما في غير الأحرار نص على الأول في المدونة وعلى الثاني غير ما قال مالك لا بأس بالمزعر غير الأحرار وكنت البسه

* (ما جاء في لبس الخنز) *

بالخاء والزاي المنقوطين اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها والجمع خنزوز بزنة فلوس والمراد ما سده حبر وجمته صوف مثلا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كست) ابن اختها أسماء (عبد الله بن الزبير) الصحابي ابن الصحابي الحواري (مطرف بن) بكسر الميم وسكون الطاء المهملة وفتح الراء وفاء ثوب من خنزه أعلام ويقال ثوب مربع من خنز (كانت عائشة تلبسه) فدل ذلك على إباحة لبس الخنز للرجال وروى عن مالك وصححه في القيس وذكر عبد الملك بن حبيب جواره عن خمسة وعشرين صحابيا وخمسة عشر تابعيا وقيل مكروه قال ابن رشد وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب وقيل يحرم لبسه

* (ما يكره للنساء لبسه من الثياب) *

(مالك عن علقمة بن أبي علقمة) بلال الذي مولى عائشة النخعة العلامة (عن أمه) مراحمة مولاة عائشة فقوله نكح أم علقمة (أنها قالت دخلت حفصة بنت عبد الرحمن) بن أبي بكر الصديق (على)

[illegible]

الدرع من الخمر المخرج منه لرجل وهو ما قيل من الكعبين أو من الخمر المستحب لرجل وهو صافي
 المسألة من أوجده من قبل ما قيل من مرض الفم من لمراد الشاة دليل إسنه في ما ورد من سنده
 ورفساي والخطبة من سنة ثمان مائة على معية غيره (مكتوب من سنة ثمان مائة) فأنشأ
 زائدة كسب عنهم أول من سار عالمه من سنة ثمان مائة وهو زائدة على ما قيل من سنة ثمان مائة
 الخمر المستحب وأنه يكون على ما قيل من سنة ثمان مائة وهو زائدة على ما قيل من سنة ثمان مائة
 عن ابن عمر قال رخص الله على الله سنة ثمان مائة وهو زائدة على ما قيل من سنة ثمان مائة
 على أن الدرع ما يكون به من سنة ثمان مائة وهو زائدة على ما قيل من سنة ثمان مائة
 عورة المرحب بالركعة سنة ثمان مائة وهو زائدة على ما قيل من سنة ثمان مائة
 أخصاب من

(ساجس المذنب)

(سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس المؤمن ثوبا من ثياب الدنيا (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 في سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 فأنه الساجس رخص الله سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 وأهل وأهل من سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 وتعتب بهم قالوا سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 ليبردهم (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 لينتفع بها أوليها سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 والبردي على أحد المكيين رخص الله سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 كله عن مالك بن أنس عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 وسلم قال إذا لبس حرام (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 المكيين وفي رواية أخرى قال لا يلبس المؤمن ثوبا من ثياب الدنيا (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 بالسنة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 في اللبس وأحسن في نزع ليلكون لا كرام فساد ومرضيه (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 في ابتداء الإهمال والتفاسر مشرع في تركها (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 كتنعل للنعول وأولهم وآخرهم أصعب خبر يمكن أو على الحال والخبر تنعل ونزع بنود بين وتحت أنذين
 مذكرين باعتبار النعل والخنع وزعم ابن وضاح أن قوله وتكن الخ مخرج قاله المحافظ أي والاصول
 أنه مرفوع لأن الإدراج ليس بالتشهي وليس هذا كما كبد الملاستعانة عنه بالاول كما زعم بل أنه فائدة هي
 أن الأمر بتقديم المني أولا لا يقضي تأخر نزعها لاحتمال نزعهما معا قال ابن عبد البر في بداية النعال
 باليسرى أساء بمخالفة السنة والمكن لا يحرم عليه لبس ثوبه وقال غيره ينبغي أن ينزع النعل من
 اليسرى ثم يبدأ باليمنى قال المحافظ ويمكن أن مراد ابن عبد البر ما إذا لبسهما معا فبدأ باليسرى فلا ينزع
 له نزعهما ثم لبسهما على الترتيب المشروع لفوات محله قال بعضهم وفيه تأمل لأن من فعل ذلك فعليه
 نزعهما ما يستأنف لبسهما على ما مر به فكانه أني ما وقع منه أولا ونقل عياض وغيره الإجماع على أن
 الأمر فيه للاستحباب وهذا الحديث رواه البخاري وأبو داود والقعني عن مالك بن أنس (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة
 أي سهل) ثم السنين وأسمه نافع (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة (سالك عن أبي زرارة) سنة ثمان مائة

والترمذي عن عبيد المحاربي انه صلى الله عليه وسلم قال له ارفع ازارك أما لك في اسوة قال فنظرت
فاذا ازاره الى نصف ساقيه واكر (لاجناس) لارج (عليه فيما بينه وبين الكعبين)
فيجوز اسائه الى الكعبين والاول مستحب فله حالتان (ما سفل) قال المحافظ ما موصول وبعض
صلته محذوف وهو كان واسفل خبره فهو منصوب ويجوز الرفع أي ما هو اسفل افعّل تفضيل ويحتمل انه
فعل ماض ويجوز ان مانكرة موصوفة ما سفل (من ذلك) أي الكعبين زاد في حديث أبي هريرة من
الازار (ففي النار) دخلت الفاء في الخبر بضمين ما معى الشرط أي مادون الكعبين من قدم صاحب
الازار المسبل فهو في النار (ما سفل من ذلك في النار) اعادها لاثبات كيد وفي رواية انه قالها ثلاث
مرات قال الخطابي يريد ان الموضع الذي يناله الازار من اسفل الكعبين في النار فكنى بالثوب
عن بدن لابس ومعه ان الذي دون الكعبين من القدم يعذب في النار عقوبة له وحاصله انه من تسمية
الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه ونكون من بناية ويحتمل ان تكون سببية والمراد الشخص نفسه
أو المسمى ما سفل من الكعبين الذي يسامت الازار في النار أو التقدير لابس ما سفل الخ وتقدير أن فعل
ذلك محسوب في افعال أهل النار وفيه تعديم وتأخير أي ما سفل من الازار من الكعبين في النار وكل
هذا استبعاد من قاله لوقوع الازار حقيقة في النار وأصله ما رواه عبد الرزاق ان نافع اسئل عن ذلك
فقال وما ذنب الثياب بل هو من القدمين لكن في الطبراني عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم اسبلت ازارى فقال يا بن عمر كل شيء لمس الارض من الثياب في النار وعنده أيضا بسند حسن
عن ابن مسعود انه رأى اعرابيا يصلي قد اسبل فقال المسبل في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام ومثل
هذا يقال من قبل الرأي فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره فيكون من وادى انكم
وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أو يكون من الوعيد لما وقعت به المعصية اشارة الى ان الذي
يتعاطى المعصية احق بذلك انتهى (لا ينتظر الله يوم القيامة الى من جزازاره بطرا) بفتح الطاء مصدر
وكسر هاء حال من فاعل جززوايه ان كما مر وهذا الحديث رواه أصحاب السنن من طريق مالك وغيره
به واخرجوه أيضا بنحوه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر واسناده صحيح وفي البخاري عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما سفل من الكعبين من الازار في النار

* (ما جاء في إسبال المرأة ثوبها) *

أشار بهذه الترجمة الى ان عموم الاحاديث التي ساقها قبل لان من صيغة عموم فيشمل النساء ولا نهن
شقائق الرجال في غالب الاحكام مخصوص بالرجال (مالك عن أبي بكر بن نافع) العدي المدنى
صدوق يقال اسمه عمر (عن أبيه نافع مولى ابن عمر) شيخ الامام روى عنه هنا واسطة (عن
صفية بنت أبي عبيد) بضم العين ابن مسعود الثقفي زوج ابن عمر قيل لها إدراك وانكره الدارقطني
وقال الجعفي ثقة فهي تابعة كبيرة (انها اخبرته) أي نافعا (عن ام سلمة) هند بنت ابي امية
(زوج النبي صلى الله عليه وسلم) انها قالت حين ذكر الازار اي التحذير من جره وفي النسائي
والترمذي وصححه من طريق ايوب عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر
الله الى من جر ثوبه خيلاء فقالت ام سلمة (فالمرأة يا رسول الله) كيف تصنع وفي رواية ايوب المذكورة
فكيف تصنع النساء بذنوبهن (قال ترمذه شبرا) فعموم الوعيد مخصوص بغير النساء (قالت
ام سلمة ادانك كنف) بالرفع لا بفتح شرط النصب وهو قصد الجزاء مما بعد اذا (عنها) ولا ايوب
ادانك كنف اذما من (قال هذا راى) ترمذه (لا تريد عليه) اذ به يحصل من الانكشاف

[illegible]

كعب الاحبار) اى ملجأ العلماء المحمري (ان رجلا) لم بسم (نزع نعليه فقال) كعب (لم خلعت نعلك لعلك تأولت هذه الآية اخلع نعلك انك بالواد المقدس) المطهر والمبارك الذى من الله به عليك فعلاه لتصيب قدميك بركته (طوى) بذل او عطف به ان بالنون وتركه مصروف باعتبار المكان وغير مصروف للتأنيث باعتبار البقعة مع العلية (ثم قال كعب للرجل اتدرى ما كانت نعلك موسى قال مالك لا ادري ما اجابه ان رجلا فقال كعب كانتا من جلد حمار ميت) فهذا سبب امره بخلعها فاخذ اليهود منه لزوم خلع النعلين فى الصلاة ليس بصحيح ثم يحتمل انها كانت مدبوغة فترك ذكر الدباغ لانه لم يجرى العادة بدباغها قبل لبسها ويحتمل ان شرع موسى استعمالها بلا دباغ وهذا من الاسرائيليات لان كعبا من احبارها ودروى مرفوعا كان على موسى يوم كلمه ربه كساء صوف ووجهه صوف وكساء صوف وسراويل صوف وكانت نعلاه من جلد حمار ميت اخرجها الترمذى من طريق حميد الاعرج عن عبد الله بن المحارث عن ابن مسعود رفعه وصححه الحاكم قال المذرى ظنا منه ان حميدا الاعرج هو ابن فيس المكي وانما هو ابن على وقيل ابن عمارا وحدا المتروكين وقال الترمذى سألت عنه البخارى فقال حميد هذا منكر الحديث قال الحاكم هذا اصل كبير فى النصف قال ابن العربى انما جعل ثيابه كلها صوفاً لانه كان يحجل لم يتيسر له فيه سواه فجعل باليسر وترك التكلف والعسر وكان من الاتفاق الحسن ان آياه الله تلك الفضيلة وهو على تلك اللبسة التى لم ينكفها وقال الزين العراقى يحتمل كونه متصوفا للتواضع وترك التمتع أو لعدم وجود ما هو ارفع ويحتمل انه اتفانى لاعتقاده ان قصد بل كان يلبس كن ما وجد كما كان سيدنا صلى الله عليه وسلم يفعل وكساءه بضم الكاف وكسرها وشده الميم قلنسوة صغيرة أو مدورة

* (ما جاء فى لبس الثياب) *

(مالك عن أبي الرباد عن الاعرج عن أبي هريرة) رضى الله عنه وهذا مما قيل انه اصح الاسانيد (انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين) بكسر اللام وسكون الواو المتحدة (وعن يهيتين) بفتح الباء ويجوز كسرها على ارادة الهيئة قاله المحافظ وغيره فتتصاه ان الرواية بالفتح وان قال بعضهم الكسر احسن نظر للهيئة وابدل من يعتمين قوله (عن الملامسة) بان يلبس الثوب مطويا او فى ظلمة فيلزم بذلك البيع ولا خيار له اذا رآه اكتفاء بلبسه أو يقول اذا لمسته فقد بعته ا كتفاء بلبسه او على انه متى لمسه انعقد البيع ولا خيار (وعن المنابذة) مفاعلة زاد فى حديث ابى سعيد فى الصحيح والملامسة لمس الرجل ثوب الا بيده بالليل او بالنهار ولا يقبله الا بذلك والمنابذة ان يلبس الرجل ثوبه وينبذ الا آخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر للثوب ولا تراض وبين اللبستين بقوله (وعن ان يحتبى) بفتح اوّله وكسر الموحدة (الرجل) اى وعن احتباء الرجل بان يقعد على أليتيه وينصب ساقيه ملتفا (فى ثوب واحد ليس على فرجه منه) اى الثوب (شئ) زاد فى حديث أبى سعيد بينه وبين السماء لما فيه من الافضاء به الى السماء ولانه اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد ربما تحرك فتبدع عورته فان كان مستورا لعورة فلا حرمه (وعن ان يشتمل الرجل بالثوب الواحد على احد شقيه) فيبدوا أحد شقيه ليس عليه ثوب فيحرم ان انكشف بعض عورته والا كره وهذه اللبسة هى المعروفة عند الفقهاء بالسماء لان يده حينئذ تصير داخل ثوبه فان اصابه شيء يريد الاحتباس منه والبقاء بيديه تعذر عليه وان اخرجها من تحت الثوب انكشف عورته وبها فسر فى حديث أبى سعيد ونظيره والسماء ان يجعل الرجل ثوبه على أحد شقيه فيبدوا أحد شقيه ليس عليه ثوب وفسرهما الثوبون يشتمل بالثوب حتى يحلله عند الحاجة لا يرفع من ثوبه الا ما يحلله منه فانه قاله الاصمعي

[illegible]

لا الفخر وليست الدنيا بشئ عنده وليقتدى به في الزهد فيها

(صفة النبي صلى الله عليه وسلم)

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ لفعيه المدني المعروف بريعة الرأي (عن أنس بن مالك أنه) اى ربيعة (سمعه) أى أسا (يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال المحافظ الاحاديث التي فيها صفة صلى الله عليه وسلم داخله في قسم المرفوع باتفاق مع انها ليست قول له ولا فعلا ولا تقرير انتهى ولذا قال السكرماني موضوع الحديث ذاته صلى الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله وحده علم يعرف به اقواله واحواله وغاياته الفوز بسعادة الدارين (ليس بالطويل البائن) بموحدة اسم فاعل من بان اذا ظهر على غيره وافارق من سواه اى المفرط في الطول مع اضطراب القامة (ولا بالقصير) اى البائن كما سرح به البراء بن عازب عند مسلم فاذا نفي عنه فمعناه انه بينهما وفي البخارى عن سعيدين هلال عن ربيعة عن أنس كان ربيعة من القوم زاد اليه حتى ~~لكنه~~ الى الطول اقرب وكذا رواه الذهلي بالذال المعجمة باسناد حسن عن ابي هريرة كان ربيعة وهو الى الطول اقرب وجمع بين النفيين انوجه الاول الى الوصف اى ليس طوله مفرطاً ففيه اثبات الطول فاحتيج للثاني وذلك صفة الذاتية فلا يردها كان اذا ما شئ الطويل زاد عليه لانه معجزة حتى لا يتناول عليه احد صورة كما لا يتناول عليه معنى روى ابن ابي خيثمة عن عائشة لم يكن احديهما شيه من الناس ينسب الى الطول الا طاله صلى الله عليه وسلم وربما اكتبه الرجلان الطويلان فيطوئهما فاذا فارفاه نسبوا الى الطول ونسب صلى الله عليه وسلم الى الربيعة ولعمد الله بن احمد عن علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالذهاب طولاً وفوق الربيعة فاذا جاء مع القوم غمهم بفخ المعجزة والميم اى زاد عليهم في الطول وهل باحداث الله له طولاً حقيقة حينئذ ولا مانع منه وان ذلك يرى في عين الناظرين وجسده باق على اصل خلقته على نحو قوله اذ يريكم وهم اذا التقيتهم في أعينكم قليلا ويقل لكم في أعينهم وهذا هو الظاهر فهو مثل تطور الولي وكرزني وغيره كان اذا جلس يكون كمنه اعلى من جميع المجالسين ودليه قول علي اذا جاء مع القوم غمهم اذ هو شامل للشئ والمجلوس فقصر من توقف فيه بانه لم يره الارزين وللساقلين عنه (وايس بالابيض الامهق) بفتح الهمزة والهاء بينهما ميم ساكنة آخره قاف أى ايس شديد البياض كلون الجص (ولا بالادم) بالمدى ولا شديد السمرة وانما يخاطب بياضه الحمرة وفي الصحيحين من وجه آخر عن ربيعة عن أنس ازهر اللون أى ابيض مشرب بحمرة كما في مسلم عن أنس من وجه آخر ولترمذى والمحاكم وغيرهما عن علي كان ابيض مشرباً بياضه حمرة ورواه ابن اسعد عن علي وجابر والاشراب خلط لون بلون كان احد اللونين سقى الاخر يقال بياض مشرب بحمرة بالتحفيف فاذا شد كان للتكثير والمبالغة وهو احسن الالوان والعرب قد تنطلق على من كان كذلك اسمرو ولذا جاء عند احمد والبرازين منده باسناد صحيح وصححه ابن حبان عن أنس كان اسمرو ورد الحب الطبرى هذه الرواية بحدِيث الباب والجمع بينهما ممكن بان المراد بالسمرة الحمرة التي تخاطب البياض وبالبياض المثبت ما تخاطبه الحمرة والمنفى ما لا تخاطبه وهو الذى تسره العرب لونه وتسميه أمهق وبهذا بان أن رواية أبي زيد المرزى هذا الحديث في البخارى أمهق ليس ببيض مقلوبة على انه يمكن توجيهها ان ثبت رواية بان المراد بالامهق الاخضر اللون الذى ليس بياضه في الغاية ولا سمرة ولا حمرة فقد نقل عن ربيعة ان امهق خضرة الماء قاله المحافظ ~~لكن~~ رواية اسمروان صحيح اسنادها فقد اعلمها المحافظ الزين العراقى بالشذوذ فقال هذه اللفظة انفراديها جيد عن أنس ورواه غيره من الرواة عن أنس لفظ ازهر اللون ثم نظروا من روى صفة لونه صلى الله عليه وسلم غير أنس فكلمهم وصغروا بالبياض وهم حشوا حشوا بما انتهى منهم او حشوا في البخارى والواطعيل في مسلم

[illegible]

وستون جاء عنه المشهور وهم ابن عباس وعائشة وأنس ولم يختلف على معاوية أنه عاش ثلاثاً وستين
 وبه جرم ابن المسيب والشعبي ومجاهد وقال أحمد هو الثابت عندنا وأكثر ما قيل في سنه أنه خمس وستون
 أخرج به مسلم من طريق عمار عن ابن عباس وجمع بعضهم بين الروايات المشهورة بأن من قال
 خمس وستون جبراً الكسرو وفيه نظر لأنه يخرج منه أربع وستون فقط وقول من تذهبه لذلك
 ومن الشاذ ما رواه عمر بن شبة أنه عاش إحدى أو اثنتين لم يبلغ ثلاثاً وستين وعند ابن عسا كراهه عاش
 اثنين وستين ونصف انتهى وقال ابن العربي روايات ستين وثلاث وخمس ليست باختلاف إذ لا خلاف
 أنه أقام أربعين سنة لا يوحى إليه ثم أقام خمسة أعوام ما بين رؤيا وفرة ثم حي الوحى وتتابع عشرين
 سنة في عدها قال ستين ومن عد المجلة قال خمساً وستين ومن اسقط عامي الفترة قال ثلاثاً وستين انتهى
 وفيه نظر لأن الصحيح أنه عاش ثلاثاً وستين وجمعه صريح في أنه عاش خمساً فالاولى الجمل على جبر الكسر
 (وليس في رأسه ولحيته عشرة شعرة بيضاء) أي بل أقل روى ابن سعد باسناد صحيح عن ثابت عن أنس
 ما كان في رأسه صلى الله عليه وسلم ولحيته الأسبع عشرة أو ثمانى عشرة وفي البخارى عن عبد الله
 ابن بسر كان في عنقه شعرات بيض وفي مسلم عن أنس كان في لحيته شعرات بيض فحقضى هذا أنه
 لا يزيد على عشرة لا يراده بصيغة جمع القلة وهو شعرات جمع تصحيج لشعر وهو من جموع القلة وهو لا يزيد
 على عشرة إلا أن ابن بسر خصه بعنفقته فيحمل الزائد على أنه في صدغيه كما جاء في حديث البراء لكن
 عند ابن سعد باسناد صحيح عن حميد عن أنس لم يبلغ ما في لحيته من الشيب عشرين شعرة قال حميد وأما
 إلى عنقه سبع عشرة ولعبدين حميد عن ثابت عن أنس ما عُدَّتْ في رأسه ولحيته إلا أربع عشرة شعرة
 وجمع بأن أخباره اختلف باختلاف الأزمان وللطبراني عن الهيثم بن وهب أنها ثلاثون عدداً واسناده
 ضعيف وروى أبو نعيم عن عائشة كان أكثر شيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرأس
 في فودی رأسه وكان أكثر شيبه في لحيته حول الذقن وكان شيبه كأنه خيوط الفضة تلاءم بين سواد
 الشعر فادامه بصفرة وكان كثيراً ما يفعل ذلك صار كأنه خيوط الذهب وفي البخارى عن قتادة
 سألت أنساً هل خضب صلى الله عليه وسلم قال لا إنما كان شيء في صدغيه ولمسلم إنما كان البياض
 في عنقه وفي الصدغين وفي الرأس نبذ بضم النون وفتح الموحدة ومجعة أى شعرات متفرقة وعرف
 من مجموع هذا أن ما شاب من عنقه أكثر مما شاب من غيرها قال المحافظ ومروان أنس أنه لم يكن
 في شعره ما يحتاج إلى الخضب وبه صرح في مسلم عن محمد بن سيرين سألت أنساً كان صلى الله عليه
 وسلم خضب قال لم يبلغ الخضب ولمسلم عن ثابت عن أنس لو شئت أن أعد شمطات كن في رأسه لفعلت
 إذا بن سعد والمحاكم ما شأنه الله بالشيب أى أن تلك الشعرات البيض لم يتغير بها شيء من حسنه ومرو
 في المحج حديث ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخضب بالصفرة وللحكما وأصحاب السنن
 من أبي رمثة أنبت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه بردان أخضران وله شعرة علاه الشيب وشيبه أحر
 مخضوب بالحناء ويجمع بحمل نفي أنس على غلبة الشيب حتى يحتاج إلى خضابه ولم يتفق أنه رآه وهو
 خضب وحديث من أثبت الخضب على أنه فعله لبيان الجواز وإنكر أحمد نفي أنس أنه خضب وذكر
 حديث ابن عمر ووافق مالك أنساً في إنكار الخضب وتأول ما ورد في ذلك انتهى لمخصاً وحديث الباب
 رواه البخارى في الصفة النبوية عن عبد الله بن يوسف وفي اللباس عندنا ما عيل ومسلم عن يحيى
 لا أنهم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي هلال عن ربيعة بن خنوص عن البخارى وأما عيل بن جعفر
 سليمان بن بلال عن ربيعة عن مسلم قال لا يحمل حديث مالك وزاد في روايتهما كان الزهر انتهى

ملخصه قال النذوي وهو في نهاية من الحسن زاذني رواية موسى بن عقبة عن نافع يطوف بالبيت
 (وسألت من هذا قبل هذا المسح الدجال) لانه مسح العين أولان أحدثني وجهه خلق مسحوا لاه
 فيه ولا حجاب ولا له مسح الارض اذ اخرج وقال الجوهري من خففه فلمسحه الارض ومن شدد
 فلاه مسح العين قال الحافظ وفيه دلالة على ان قوله صلى الله عليه وسلم ان الدجال لا يدخل المدينة
 ولا مكة اي في زمن خروجه ولم يرد بذلك في دخوله في ارض الماصي وهذه اثارها ما من كما صرح به في بعض
 طرقه المتقدمة وفي حديث اني هريرة وابو عباس رأيت موسى و ابراهيم وعيسى وذكر صفتهم قال
 عباس رؤيتهم ان كان مناما فلا اشكال وان كان يقظة فشكل ويقويه حديث ابن عباس عند
 البخاري وأما موسى فدخل جعد على حمل حجر محطوم بجبل كافي انظر اليه اذ انحدروا في الوادي واجيب
 بأب الانياء فصل عن الشهداء والشهداء احياء نذرهم فكل ذلك الانبياء ولا بعد ان يصلوا ويحجرو
 وسعروا ان الله مما استطاعوا ما دامت الدنيا وهي دار التكليف باقية وبأنه صلى الله عليه وسلم ارى
 حاهه التي كانوا عليها في حياتهم فثملوا به كيف كانوا وكيف كان وجههم وتلبيتهم ولذا قال في رواية لمسلم عن
 بن عباس كافي انظر الى مربي وبأنه صلى الله عليه وسلم اخبر عما اوحى اليه من امرهم وما كان منهم
 فلما دخل حرف الدنيا في رواية وحيث اطلعها فهي محمولة على ذلك وجع البيهقي كتابا لطيفا في حياة
 الانبياء وروى يه باسناد صحيح عن بن مرفوعا الانبياء احياء في قبورهم يصلون واخرج ايضا من رايه
 محمد بن ابي ليلى عن ثابت عن اسد رفته ان الانبياء لا يتركون في قبورهم بعدار بعض ليلة ولهم
 يصلون بين يدي الله حتى تنفخ في الصور ومحمد سئ المعطود كراغراي ثم ارا في حديثا مرفوعا
 انا اكرم على ربي ان تتركني في قبري بعد ثلاث ولا اصل له الا ان اخذ من رواية ابن ابي ليلى رليس
 لاحد مجيد لانها قاله للتأويل قال البيهقي ان صح فالمراد انهم لا يتركون يصلون الا هذا القدر
 ثم يكونون مصلين بين يدي الله بعد ثبوت حياة الانبياء لكن بشكل عليه حديث ابى هريرة رفعه
 ما من احد مسلم على الارذالة على روي حتى ارذاله السلام اخرج ابو داود وورحاله ثقات ووجه
 شكله طاهر لان عودا روح في الجسد مضي انفسها عنه وهو الموت واجاب العلماء بأن المراد
 ن روحه كالبسابقة غيب دفنه لانها تعاد ثم تبرع ثم تعاد سلما لكن ليس برفع موت بل لا مشقة فيه
 وبأن المراد بالروح الملك الموكل بذلك والنطق فتجوز فيه من جهة خطابا بما نفهمه وبأنه يستغرق
 في امور الملائكة الاعلى فاذا سلم عليه رجع اليه فهمه ليحجب من سلم عليه وقد اشكل ذلك من جهة اخرى
 هي استنزاع استغراق الرمان كله في ذلك لا اتصال الصلاة والسلام عليه في اقطار الارض ممن لا يحصر
 كثرة واجب بأن امور الآخرة لا تدرك بالعقل واحوال البرزخ اشبه بأحوال الآخرة انتهى ملخصا
 حديث الباب رواه البخاري في اللباس عن عبد الله بن يوسف وفي التعبير عن القعبي ومسلم في الاما
 بن يحيى الثلاثة عن مالك به وتابعه موسى بن عقبة عن نافع بنحوه في الصحيحين وله طرق

* (ما جاء في السنة في العطرة) *

كسر العلماء أي السنة القديمة التي اختارها الانبياء واتفقت عليها الشرائع فكانها امر جلي فطروا
 بيه هذا الحسن ما قيل في تفسيرها قال ابو عمر (مالك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابيه) كيسان
 عن ابى هريرة قال موقوفا لجميع رواة الموطأ قال ابن عبد البر وهو الصحيح عن مالك ورواه بشر بن عمر
 بن مالك بهذا السند ورفعه اخرج ابن الجارود وقاسم بن اصبغ وكذا رفعه جريد بن ابى الجهم العدوي
 بن مالك باسناد اخرج ابن عبد البر وهو في الصحيحين من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن
 ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (خمس) صفة موصوف محذوف أي خصال خمس ثم فسرهما

الفاس كرواه ابن عساكر وروى شريف وذكره يعقوب بن شيعة وقيل المراد لما كان لدى وقوع هذه
 الحادثة وهو أيضا بالتخفيف والتشديد قرية بدمشق كبرس إلى أنه ما يتخفف واردة لا أنه لا يتخفف
 يحيى بن سعيد أحد رواة وهو بكر ابن أبي عمير بن أبي بصير عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 أن ثمر بن ثابت قال يا بكر بن أبي عمير ما سمعتك تقول ما سمعتك تقول ما سمعتك تقول ما سمعتك تقول
 المفرد وابن حبان عن أبي هريرة مرفوعا عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس
 وعشرين وزادوا وعاش بعد ذلك ثمانين سنة وعاش ابن عباس مائة وعشرين سنة وعاش ابن عباس مائة
 شعبة وابن سعد والحكاية واليهي وشيخ في العتيقة من وجه آخر روى ابن عباس وعاش
 بعد ذلك ثمانين سنة فعلى ابن عباس ما بين وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه وبينه
 وابن المراد وهو ابن ثمانين من وقت فراق قومه وهو من أهل العراق إلى الشام وبنيها وهو من مائة
 وعشرين من من مولده وبأن بعض الرواة يرى مائة وعشرين من مائة وعشرين من مائة وعشرين من مائة
 أولى لأنه توهيم لرواة بلاد أسيوط وقد مكس الجمع بين وجهيهما وفي التمهيد وترجع جميع من التمهيد
 أن إبراهيم بن الحسن بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
 قال ابن وهب قلت ما لك ترى من الحسن بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
 ولم يكن من عمل الناس إلا بعد ثمانين سنة قال ما رأيت على السادة من غير
 أو أدنى من ذلك قال نعم (وقول الناس قصص شديدة وأول الناس رأس الشيب فتلى يا رب ما هذا
 فقال الله تعالى هذا (وقار) حذر رقة (يا إبراهيم) قال يا رب ادنى وقار ما هذا
 مذبح وفي أبي داود عن ابن عمر مرفوعا لا تسموا الشيب فادنو الله لا م ما من علم شيب شيب
 في الإسلام إلا كانت له نورانيم القيامة ولم تردى والله على عن كعب بن عجرة روى عنه من شيب شيب
 في الإسلام كانت له نورانيم القيامة لم تردى والله على عن كعب بن عجرة روى عنه من شيب شيب
 المؤمن لا يشيب رجل شيبته في الإسلام إلا كانت له بكل شيبته سنة ورفع بها الذرية روى عنه من شيب شيب
 مرفوعا الشيب يوم من جمع الشيب فتدحج يوم القيامة روى عنه من شيب شيب روى عنه من شيب شيب
 فتدحج يوم القيامة روى عنه من شيب شيب روى عنه من شيب شيب روى عنه من شيب شيب روى عنه من شيب شيب
 عليه وسلم فقال ما شأنه الله بيبضه فقال الخافض الله عمود على أن تلك الشيبات البياض لم يعرفها
 شيء من حسنه صلى الله عليه وسلم انتهى وهذا أحسن من تعجب ابن الأثير من جعل ابن الشيب
 عبادا وتسميه بالجمع بأنه عليه الصلاة والسلام لا يرى أبا قحافة وأسه كالثمة أمهم بتغييره وكرهه
 فلما علم أنس ذلك من عاداته قال ما شأنه الله بيبضه على هذا القول وجماله على هذا رأى يعنى
 كراهة الشيب ولم يسمع الحديث إلا تحول على أحدهما ما سمع فلا تخرفان في نفيه نظرا إذا أنس قد روى
 بعض أحاديث مدحه كما رأيت وكذا في ترجيح ذلك لأن النسخ إنما يكون بعرفة التاريخ قال السيوطي زاد
 ابن أبي شيبه عن سعيد وأول من قص اظفاره وأول من استنجد وزاد وكيع عن أبي هريرة وأول من
 تسرول وأول من فرق وللديلمي عن أنس مرفوعا أنه أول من غضب بالحناء والكنم ولأن أبي شيبه
 عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أنه أول من خطب على المنبر ولأن عساكر عن جابر أنه أول من قال
 في سبيل الله وله عن حسان بن عطية أنه أول من رتب العسكر في الحرب مينة ومدينة وقلبا ولأن أبي
 الدنبي في كتاب الرمي عن ابن عباس أنه أول من عمل القسي وله في كتاب الإخوان عن عبيد الدار مرفوعا
 أنه أول من عاتق ولأن سعد بن الكشي أنه أول من نزل التريد وللديلمي عن نبط بن شريك مرفوعا

العبد من نظر الى اللفظ وقف مع التنف ومن نظر الى المعنى ازاله بكل مزيل لكن يتعين ان التنف مقصود
 من جهة المعنى لانه محل الرائحة الكريهة الناشئة من الوسخ المحسوس بالعرق فيه فيتلبد ويهيج فشرع
 التنف الذي يضعفه فتخفف الرائحة به بخلاف المحلق فانه يتقوى الشعر ويهيج فكثر الرائحة بذلك
 انتهى وقد جاء عن جماعة من الصحابة بياض ابطيه صلى الله عليه وسلم فقال الطبري من خصائصه
 ان الابط من جميع الناس منغير اللون الا هو عليه الصلاة والسلام ومثله للقرطبي وزاد انه لا شعر
 عليه ونارعه الولي العراقي وقال لم يثبت ذلك بوجهه والخصائص لا تثبت بالاحتمال ولا يلزم من ذكر
 أنس وغيره بياض ابطيه ان لا يكون له شعر فان الشعر اذا تنف بقي المكان ابيض وان بقي فيه آثار
 الشعر وقال عبد الله بن اكرم وقد صلى معه صلى الله عليه وسلم كنت انظر الى عفرة ابطيه حسنه
 الترمذي والعفرة بياض ايس بالناصع كما قاله الهروي وغيره وهذا يدل على ان آثار الشعر هو الذي
 جعل المكان اعفر ولا فلو كان خاليا عن نبات الشعر لكان لم يكن اعفر نعم الذي نعتقده انه لم يكن
 لا ببطيه رائحة كريهة انتهى وقد تمتع دلالة على ما قال بان شأن المغابن انها اقل بياضا من باقي الجسد
 قال المحافظ واختلف في المراد بياض ابطيه فقيل لم يكن تحتها مشعر ككنا كلون جسده ثم قيل
 لم يكن تحتها مشعر البتة وقيل كان لدوام تعاوده له لا يبقى فيه شعر وعند مسلم في حديث حتى رأينا عفرة
 ابطيه ولا تنافي بينهما لان الاعفر ما بياضه ليس بالناصع وهذا شأن المغابن تكون لونها في البياض
 دون لون بقية الجسد (وحلق العانة) بالموسى وفي معناه الازالة بالتنف والنورة لكن بالموسى
 اولى بالرجل لتقوية المحل بخلاف المرأة فالأولى لها التنف واستشكاه الفاكها في بان فيه ضرر على
 الزوج باسترخاء المحل باتفاق اطباء انتهى ويؤيده حديث حتى تستحد المغيبة ولابن العربي تفصيل
 جيد فقال ان كانت شابة فالتنف اولى في حقها لانه يربو مكان التنف وان كانت كهلة فالأولى المحلق
 لان التنف يرخي المحل ولو قيل في حقها بالتنوير مطلقا ما بعد وروى أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان لا يتنور وكان اذا كثر شعره حلقه واسناده ضعيف وروى ابن ماجه والبيهقي عن أم سلمة انه
 صلى الله عليه وسلم كان اذا طلى بدأ بعانته فطلاها بالنورة وسائر جسده أهله رجاله ثقات لكن اعل
 بالانقطاع وانكر أجد صحنه وروى الخرائطي عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينوره
 الرجل فاذا بلغ مراهة تولى هو ذلك قال ابن القيم ورد في النورة احاديث هذا امثلها قال السيوطي
 هو ثبت واجود اسنادا من حديث النبي فيقدم عليه واستعمالها مباح لا مكروه (والاختتان) وهو
 قطع القلفة التي تغطي الحشفة من الرجل وقطع بعض المجلدة التي باعلى الفرج من المرأة كالنواة
 أو كعرف الديك ويسمى ختان الرجل إعدا رواختان المرأة خفضا بمجنتين هذا وفي مسلم عن عائشة
 مرفوعا عشر من الفطرة فذكر ما هنا الاختتان وزاد إعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق
 وغسل البراجم والاستنجاء ولا جد وأبي داود وابن ماجه عن عمار بن ياسر رفعه زيادة الانتضاح ولان
 أبي حاتم عن ابن عباس غسل يوم الجمعة ولا يبي عوانة زيادة الاستنثار ولعبد الرزاق والطبري من
 طريقه بسند صحيح عن ابن عباس في قوله تعالى واذا بتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن ذكر مفرق الرأس
 فالخصر في رواية الفطرة خمس ليس بمراد (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الانصاري (عن
 سعيد بن المسيب) بن خزن الخزومي وصله ابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (انه قال كان ابراهيم صلى الله عليه وسلم أول الناس ضيف الضيف) يطلق على
 الواحد وغيره (وأول الناس اختتان) همزة وصل روى الشيخان عن أبي هريرة قال قال صلى الله عليه
 وسلم اختتان ابراهيم النبي صلى الله عليه وسلم وهما بن ثمانين سنة بالقدم بحفة الدليل اسم آل النجار يعني

انه أول من اتخذ الخبز الملبقس ولا حمد في الزهد عن مطرف انه أول من راغم (مالك) وخذ من الشارب حتى يبدو (يظهر) (طرف الشفة) ظهورا بينا (وهو الاطار) بزنة كتاب أى اللحم المحيط بالشفة (ولا يحزه) بضم الحيم يقطعه (فيمثل بنفسه) وقال ابن عبد الحكم عنه يحكي الشوارب ويعنى اللحي وليس إحقاء الشارب حلقه وأرى تأديب من حلق شاربه وقال عنه اشهب ان حلقه بدعة وأرى ان يوحى ضربا من فعله والى هذا ذهب كثير وذهب آخرون الى استحباب حلقه كله لظاهر حديث الصحابي عن ابن عمر رفعه خالفوا المشركين ووفروا للحي وأحقوا الشوارب ورد بان معناه ازيلوا ما طال على الشفتين بحيث لا يؤذى الاكل ولا يجتمع فيه الوسخ كما قال مالك وتفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم في إحقاء الشارب انما هو الاطار يعنى لمحدث زيد بن ارقم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من لم يأخذ من شاربه فليس منا رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح فعبر عن الصريحة في انه لا يسئنا صله فال الطحاوي ولم نجد نصاعن الشافعي وأصحابه الذين رأيناهم منهم الربيع والمنزني يحفیان شاربهما وما ظنهم أخذوا ذلك الا عنه وأما أبو حنيفة وأصحابه فعندهم الإحقاء في الرأس والشارب أفضل من التقصير وذکر ابن خويرم من دأب عن الشافعي كالحنفي سواء وقال الاثرم رأيت أحمد يحكي شاربه شديدا ويقول هو السنة

* (النهى عن الاكل بالتمهال) *

(مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي عن جابر بن عبد الله السلمي) بعثتني الانصارى الصحابي ابن الصحابي (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تنزيها على الاصح (عن أن يأكل الرجل) وصف طردى والمراد الانسان ذكر اوائى (بشماله) الالعذر (أو يمشی في نعل واحدة) صفة نعل لانها مؤنثة فيكره ذلك للثلاثة ومفارقة الوقار ومشابهة الشيطان ومشقة المشي وخوف العشار (وان يشتمل السماء) بفتح المهملة والمدفست في حديث أبي سعيد بن جابر يجعل الرجل ثوبه على احد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب أى لان يده تصير داخل ثوبه فاذا اصابه شيء يريد الاحتباس منه والانتقاء بيديه تعذر عليه وان اخرجها من تحت الثوب انكشفت عورته وبهذا فسرهم الفقهاء وقالوا تحرم ان انكشفت بعض عورته والا كرهت وفسرها اللغويون بان يشتمل بالثوب حتى يخلل به جسده لا يرفع منه جانبها ولذا سميت صماء لانه يسد على يديه ورجليه المنافذ كلها كخضرة صماء لا خرق فيها ولا صدع ومرد ذلك قريبا (وان يحتجى) بفتح أوله وكسر الموحدة (في ثوب واحد كاشفا عن فرجه) فيحرم فان كان مستورا فرجه فلا حرمة وهذا الحديث رواه مسلم عن قتيبة بن سعيد عن مالك بن (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن أبي بكر بن عبيد الله) بضم العين قال ابو عمر على الصواب الذى اتفق عليه اصحاب الزهرى ومالك الا يحجى فقال بفتح العين وهو وهم ونحط الاشك فيه عند علماء الاثر والنسب (ابن عبد الله ابن عمر) بن الخطاب تابعي ثقة مات بعد الثلاثين ومائة وأبوه شقيق سالم (عن) جده (عبد الله بن عمر) قال ابن عبد البر وفي رواية يحيى بن بكير زيادة عن أبيه عن ابن عمر ولم يتابعه أحد من اصحاب مالك ولا ينكران أبا بكر يروى عن جده فقد روى عنه من حقه محمد بن زيد وعبد الله بن واقد ومن دونهم في السن ولا دفع رواية ابن بكير (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أكل أحدكم) أى اراد ان يأكل (قلبا كل يمينه) أى بيده اليمنى من اليمن وهو البركة (وليشرب بيمينه) وفي رواية واذا شرب فليشرب بيمينه لان من حق النعمة القيام بشكرها ومن حق الذكراة ان تتناول باليمين ويمينها بين ما كان من النعمة وما هو من الاذى وقدم الاكل إجراء لحكم الشرع على وفق الطباع ولانه سبب العطش فيكره تنزيها لا حرم عند الجمهور فلهذا التمهال الالعذر وارسلنا ذلك بقوله (فان الشيطان

(يا رسول الله قال) وسعد ذلك في رواية اسماعيل عن مالك وقال عقب اللقمة ان ولكن المسكين (الذي لا يجد غنى) بكسر المعجمة مقصوداً رأى يسارا (بغنيه) صعدة زائدة على اليسار في اذ لا يلزم من حصوله للمرأة ان يعتني به بحيث لا يحتاج الى شيء آخر واللفظ محتمل لان يكون المراد في اصل اليسار ولان يكون زنى اليسار المعيد بأنه يغنيه مع وجود اصله فلا دلالة فيه على انه احسن حالاً من الفقير (ولا يظن) بضم الطاء وفتحها أى لا ينبغي (الناس له فيصدق عليه) بالرفع والنصب (ولا يقوم فيسأل الناس) وفي بعض طرقه في البخاري ويستحي ان يسأل ولا يسأل الناس المحافا قال بعض الشراح المضارع الواقع بعد الفاء في الموضعين بالرفع عطفاً على المنفى المرفوع فيمنسحب النفي لا يظن فلا يتصدق ولا يقوم فلا يسأل وبالنصب فيهما بأن مضمرة وجوب الوقوعه في جواب النفي بعد الفاء انتهى واقتصر المحافا على النصب وقد يستدل بقوله ولا يقوم فيسأل على احد محجج على قوله تعالى لا يسألون الناس المحافا معناه في السؤال اصلاً وفي السؤال بالالمحافا خاصة فلا ينفى السؤال بغيره والثاني أكثر استماعاً وقد يقال لفظة يقوم تدل على التأكيذ في السؤال فليس فيه نفي اصله والتأكيذ في السؤال هو الالمحافا وهو الالمحافا مشتق من المحافا لاشتماله على وجوده الطاب في المسئلة كاشتمال للمحافا في التغطية وزاد في بعض طرقه في الصحيحين انما المسكين المتعفف اقرؤا ان شئتم لا يسألون الناس المحافا ونصابه على انه مصدر في موضع المحال أى لا يسألون في حال الالمحافا أو مفعول لاجله أى لا يسألون لاجل الالمحافا وهذا الحديث أخرجه البخاري في الزكاة عن اسماعيل والنسائي عن قتيبة كليهما عن مالك به وتابعه المغيرة الخزامي عن أبي الزناد عنده مسلم وله طرق (مالك عن زيد بن اسلم عن ابن بجيد) بموحدة وجيم مضمر (الابصارى ثم الحارثي) بحاء مهملة ومثناة نسبة الى بنى حارثة بطن من الخزرج قال المحافا في تحجيل المنفعة اتفق رواة الموطأ على إيهامه الا يحيى بن بكير فقال عن محمد بن جبير وبه جزم ابن البرقي فيما حكاه أبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ ووقع في اطراف المزى ان النسائي أخرجه من وجهين عن مالك عن زيد بن عبد الرحمن بن بجيد ولم يترجم في التذييل لمحمد بل جرم في مبهمات به بان اسمه عبد الرحمن وليس ذلك بجيد لان النسائي انما رواه غير مسمى كما كثر رواة الموطأ ومستند من سمى عبد الرحمن ما في السنن الثلاثة عن الليث عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن بجيد عن جده فذكره ولا يلزم من كون شيخ سعيد المقبري عبد الرحمن ان لا يكون شيخ زيد بن اسلم فيه آخر اسمه محمد (عن جدته) أم بجيد متهمورة بكنتها قال أبو عمر يقال اسمها حواء وترجم لها احمد في المسند حواء جدة عمرو بن معاذ ويأتي في جامع الطعام وبعده في التريغيب في الصدقة حديث عمرو عنها وكانت من المبيعات (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ردوا) أى اعطوا (المسكين) وفي رواية السائل (ولو بظلف) بكسر الطاء المعجمة واسكان الالام وبالفاء وهو للبقرة والغنم كالمحافر للفرس ولو للتقليل لان ذلك أقل ما يعطى والمعنى تصدقوا بما تيسر كثيراً وقل ولو بلغ في القلة الظلف مثلاً فانه خير من العدم وقال (محرق) لانه مظنة الانتفاع به بخلاف غيره فقد يلقبه أخذه وقال أبو حيان الواو والداخله على الشرط للظلف اسكنها ظف حال على حال محذوفة وقد تضمنها السياق تقديره ردوه بشيء على حال ولو بظلف وقصد بالاحراق أى الشيء كما هو عادتهم فيه لان التي قد لا يؤخذ وقدير ميه أخذه فلا ينتفع بخلاف المشوى وقال الطيبي هذا تتميم لارادة المسألة في ظلف كقولها * كأنه علم في رأسه نار * يعنى لا تردوه حرمان بلا شيء ولو انه ظلف فهو مثل ضرب بالباغمة والذهب الى ان الظلف اذا كان له قيمة عندهم بعيد عن الاتجاه انتهى وهذا الحديث رواه أحمد عن روح بن عباد والنسائي عن قتيبة بن سعيد وعن هارون بن عبد الله عن معن التلاميذ عن مالك به

[illegible]

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف كافر) هو جهجاه بن سعيد الغفاري رواه ابن أبي شيبة
والبرار وغيرهما من حديثه وخزم به ابن عبد البر وانضله بذت عمرو وكا عند احمد وأبي مسلم الكجى وقاسم بن
ثابت في الدلائل أو أبو بصرة الغفاري ذكره ابو عبيد وعبد الغنى بن سعيد وثمان بن أمال المحنف ذكره ابن
اسحاق والباجي وابن بطل (فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فشرب فحلبها
ثم أخرى فشربه) أى حلبها كله (ثم أخرى فشربه حتى شرب حلب) بكسر الحاء (سبع شياه)
وعند ابن أبي شيبة وغيره عن جهجاه انه قدم في نفر من قومه يريدون الاسلام فحضروا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم المغرب قال يأخذ كل رجل منكم بيد جليسه فلم يبق في المسجد غير رسول الله صلى الله
عليه وسلم وغيرى وكنيت رجلا عظيما طوالا لا يقدم على أحد فذهب بنى رسول الله الى منزله فحلب الى
عنه أبا تيت عليه حتى حلب الى سبعة اعز فأتيت عليها ثم أتيت بصنيع برمته فأتيت عليها فقالت أم أيمن
أجاع الله من أجاع رسول الله هذه الليلة قال مه يا أم أيمن أكل رزقه ورزقنا على الله (ثم اصبح فأسلم
وأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فشرب فحلبها ثم أمر له بأخرى فلم يستقمها) وفي حديث
جهجاه فذهب رسول الله الى منزله فحلبت الى عنزة فترويت وشبعت فقالت أم أيمن يا رسول الله اليس هذا
ضيقنا فقال بلى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن يشرب في معي واحد) من أمعائه
السبعة (والكافر يشرب في سبعة أمعاء) التي هي جميع أمعائه قال عياض عند اهل التشریح ان
امعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة امعاء بعد دعاء صلته بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة
رقاق ثم الاور والقولون والمستقيم وطرفه الدبر وكلها غلاظ وقد نظمها المحافظ زين الدين العراقي
في قوله

سبعة أمعاء لكل آدمي * معدة بوابها مع صائم

ثم الرقيق اعور قولون مع * المستقيم مسلك المطاعم

وفي الشرب ما سبق في الاكل من الاقوال العشرة وفيه كسابقة اشارة الى تقليل الاكل وقدروى
احساب السنن الثلاثة وصححه المحاكم مرفوعا ما ملا ابن آدم وعاء شراب من بطنه حسب الادعى تلقيمات
يقن صلا به فان غلبت الادعى نفسه فثالث للطعام وثالث للشراب وثالث للنفس قال القرطبي في شرح
لاسماء لو سمع بقراط هذه القسمة لوجب من هذه الحكمة وقال الغزالي ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة
يقال ما سمعت كلاما في قلة الاكل احكم منه وقال غيره خص الثلاثة لانها اسباب حياة الحيوان
لانه لا يدخل البطن سواها وهل المراد الثلث المساوى حقيقة والطريق اليه غلبة النظر والتقسيم
الى ثلاثة اقسام متقاربة وان لم يغلب طنه بالثلث الحقيقي محل احتمال قال المحافظ والا اول اولى ويحتمل
به لمح بذكر الثلث الى قوله في الحديث الا تحروا الثلث كثير وقال غيره ارجح الاحتمالين الاول اذ هو
لتبادر والثاني يحتاج لدليل وحديث الباب رواه مسلم من طريق اسحاق بن عيسى والترمذي من
اريق عن ابن عيسى كلاهما عن مالك به

* (انتهى عن الشراب في آنية الفضة والنفع في الشراب) *

مالك عن نافع (مولى ابن عمر) عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (التابعي الثقة ولد في خلافة
نبيه) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق (الثقة مات بعد السبعين) (عن أم سلمة) هند بنت
نعمانية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في آنية الفضة
لمسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن عن خاتمه أم سلمة مرفوعا من شرب من آنية
هذا فضة وله ايضا من رواية علي بن مسهر عن عبد الله بن عمر عن نافع ان الذي يأكل او يشرب

لكن له شواهد ففعله في بعض الاحيان مجواز النقص عن ثلاث ويحتمل انه أراد مرقى التنفس الواقعة بين
 انشاء شرب واسقط الثالثة لانها بعد الشرب فهي من ضرورة الواقع وأما حديث زيد بن ارقم كان
 شربه صلى الله عليه وسلم بنفس واحد رواه ابو الشيخ وحديث أبي قتادة مرفوعا اذا شرب أحدكم فليشرب
 بنفس واحد رواه الحاكم وصححه فحمله ولا على ترك التنفس في الاناء (قال) الرجل (فاني أرى
 القذاة) عود أو شيء يئاذى به الشارب يفع (فيه) أى القذح (قال) صلى الله عليه وسلم
 (فأهرقها) صبهامنه وهذا الحديث رواه الترمذى وقال حسن صحيح من طريق عيسى بن يونس
 عن مالك به

* (ما جاء في شرب الرجل وهو قائم) *

(مالك انه بلغه) وبلاعه صحيح كما قال ابن عيينة وسبق مرارا (ان عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب
 وعثمان بن عفان كانوا يشربون) حال كونهم (قياما) وقال جابر بن مطعم رأيت أبا بكر الصديق
 يشرب قائما فعميه جوز ذلك بلا كراهة وقد صح عليكم بسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا عليها
 بالموأخذ واقتدوا باللذين من بعدى أبي بكر وعمر (مالك عن ابن شهاب ان عائشة أم المؤمنين وسعد بن
 أبي وقاص كانا لا يريان بشرب الانسان) الذكروا الانثى (وهو قائم بأسا) شدة أى كراهة (مالك عن
 أبي جعفر القارى انه قال رأيت عبد الله بن عمر يشرب قائما) مجوازه (مالك عن عامر بن عبد الله
 ابن ابي رير عن ابيه انه كان يشرب قائما) وفي الصحيحين عن ابن عباس اتيت النبي صلى الله عليه وسلم
 ندو من ماء زمزم فشرب وهو قائم وفي البخارى عن علي انه شرب وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب
 قائما وان رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت وفي مسلم عن انس نهى صلى الله عليه وسلم
 عن الشرب قائما وفيه عن أبي هريرة رفعه لا يشرب أحدكم قائما فنسى فليستقي قال في المعهم لم يذهب
 أحد الى ان النهى فيه للتحريم ولا التفات لابن خزم وانما اجل على الكراهة والمجهور على عدمها فن
 السلف الخلفاء الاربعة ثم مالك بمسكا بشربه من زمزم قائما وكأثرهم رواه متأخر عن النهى فانه في حجة
 الوداع فهو ناسخ وحقق ذلك فعل خلقه بخلق النهى وبه مدخاؤه عليهم مع شدة ملازمته لهم
 وتشديدهم في الدين وهذا وان لم يصلح دليلا لل نسخ يصلح لترجيح أحد الحديثين انتهى وقال البيهقي
 في السنن النهى إما تنزيه أو تحريم ثم نسخ بحديث شربه من زمزم وهو قائم وقد اعل عياص وغيره حديث
 لا يشرب أحدكم قائما بأن في اسناده عمر بن حمزة العمري وهو ضعيف وان روى له مسلم وغاية ما اجاب به
 في الفتح بأنه مختلف في ثبوته ومثله يخرج له مسلم في المتابعات وقد تابعه الاعمش عن أبي صالح عن
 أبي هريرة عن أحمد وابن حبان فالحديث بمجموع طرقه صحيح انتهى لكن برده عليه ان مسلما أخرجه
 هنا أصلا لا متابعة وقال المازرى اخلف الناس في هذا فذهب المجهور الى المجواز وكرهه قوم فقال بعض
 شيوخنا لعل النهى ينصرف لمن اتى اصحابه بماء فبادر لشربه قائما قبلهم استبداد او خروجا عن كون
 ساقى القوم آخرهم شربا وايضا فامر بالاستقاء ولا خلاف بين العلماء انه ليس على أحد ان يستقي وقال
 بعض الشيوخ الاظهر انه موقوف على أبي هريرة لا مرفوع ولا ظهر لي ان شربه قائما يدل على المجواز
 والنهى يجعل على الاستحباب والمحث على ما هو أولى واكمل لان في الشرب قائما ضررا ما فكره من اجله
 وفعله صلى الله عليه وسلم لا منه منه وعلى الثاني يجعل قوله فن نسي فليستقي على انه يحرك خطا يكون
 القى عدواه ويؤيده قول النخعي انما ذلك لذاء البطن انتهى وعليه فالنهي طى ارشادى وقال ابن العزى
 للزمنا نية حوال قائم ما من مستند راجع ساجد متكى قاعد مضطجع كلها يمكن الشرب فيها
 وانما ما ذكرها استعمال القعود وما القيام فنهى عنه لا ذمه للبس والمحافظة بن حجر

أنس أن يأخذه صلى الله عليه وسلم فيأكله فلما وصل أنس ورأى كثرة الناس حوله انس في
 واطهرانه يدعوه ليقوم معه وحده الى المنزل ليخصه من طعامه ويحتفل أن يكون ذلك من رأى
 من أرسله عودا اليه اذا رأى كثرة الناس أن يسرع الى النبي صلى الله عليه وسلم وحده حديثه
 أن لا يكفهم ذلك الشيء هو ومن معه وقد عرفوا إثارة وأنه لا يأكل وحده وكثيرا زوامات فتدعى أن
 أباطلحه استعاد في رواية سعد بن سعد عن أنس بعثني أبوطلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم أره
 وقد جعل طعاما وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس أن أبوطلحة أم سليم أن تصنع للنبي صلى الله
 عليه وسلم لبعسه حاصه ثم أرسلتني اليه وفي رواية يعقوب بن أنس قد دخل أبوطلحة على أبي فقام
 هل من شيء فقال نعم عدى كسر من خبر فان جاء رسول الله وحده شبهناه وان جاء حدهم فلما علم
 وجميع ذلك في مسلم وفي رواية مبارك بن فضالة عن داود بن أبي طلحة قال انجبه وانس عليه السلام
 أن ندعو رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأكل كل عندنا ففعلت فعالت ادع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وفي رواية يعقوب بن عبد الله عن أنس عند أبي نعيم وأصله عن مسلم فقال أن أبوطلحة ما أنس
 اذهب فقم قريبا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فاذا قام فدعه حتى يتدبر أصحابه ثم اتبعه حتى اذا قام
 سجد عتبة بابه فقل له ان ابني يدعوك ولا بى يعلى عن عمر بن عبد الله عن أنس قال لي أبوطلحة اذهب
 فادع رسول الله صلى الله عليه وسلم وللبحار عن ابن سيرين عن أنس ثم بعثني الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأتيت به وهو في أصحابه فدعونه ولا جدم من رواية النضر بن أنس عن أبيه قال لي أم سليم اذهب
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل له اربأت أن تغذى عندنا فافعل ولابغوى عن يحيى المازني
 عن أنس فقال أبوطلحة اذهب يا بني الى النبي صلى الله عليه وسلم لم فادعه فحجته فقامت ان ابني يدعوك
 ولا بى نعيم عن محمد بن كعب عن أنس فقال يا بني اذهب الى رسول الله فادعه ولا يدع عنه غيره
 ولا تفخني قاله المحافظ ولم ينزل للجمع بين هذه الروايات العشر وبين مقتضى أول حديث الباب لسهولة
 وهو انه أرسله يدعوه وحده وأرسل معه الخبر فان جاء قدموه له وان شق عليه انجي على حاصرة الاحراب
 أعضاء الخبر سرا وأما اختلاف الروايات في انه اقراص أو كسر من خبر فيجمع بانها كانت اقراصا مكسرة
 وقوله انجبه وأصله يحمله على تبيدته بخوماء أو سمن ليسهل تناوله كما كان يابس كما هو شأن المكسر
 غالبا (قال فانطلق) هو ومن معه (ونطقت بين أيديهم) وفي رواية يعقوب عن أنس فلما قامت له ان
 أبي يدعوك قال لا احبابه تعالوا ثم اخذ بيدي فشدته ثم أقبل باصحابه حتى اذا دنوا أرسل بيدي فدخلت
 وانا حين لكثرة من جاء معه (حتى جئت أباطلحة فاخبرته) بحجته هم وفي رواية النضر بن أنس عن أبيه
 فدخلت على أم سليم وانا مندهش وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى ان أباطلحة قال يا أنس ففختنا
 وللطبراني الاوسط فجعل يرميني بالبحارة (فقال أبوطلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم) أي قدر ما يكفهم (فتمالت الله ورسوله أعلم) أي انه
 لم يأت بهم الا وسطهم كما نعرفت انه فعل ذلك عمدا ليظهر الكرامة في تكثير الطعام ودل ذلك على
 فضل أم سليم ورجحان عقلها (قال فانطلق أبوطلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية
 فقال يا رسول الله ما عندنا الا قرص عملته أم سليم وفي اخرى انما أرسلت انسا يدعوك وحده ولم يكن
 عندنا ما يشبع من أرى فقال ادخل فان الله سيبارك فيما عندك (فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبوطلحة معه حتى دخلا) وقعد من معه على الباب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلي)
 بالياء على لغة تميم وفي رواية هلي بالياء على لغة الحجاز لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ومنه هلي بالياء والمراد بالطلب
 أي هات يا أم سليم ما عندك وفيه ان الصديق يأمر في داره ببقية ما يحب ويظهر الامر والنهي والتحكم لأمه

ولم يجعل للبلاد ذلك لانه لقرابته وسنه دون الاشياخ فاستأذنه تأذبا ولئلا يؤخسهم بتقدمه عليهم وتعليما
بأنه لا يدفع غير الايمن الا باذنه ورواه البخاري عن اسماعيل وقتيبة بن سعيد ويحيى بن قرعة وعبد الله
ابن يوسف ومسلم عن قتيبة كلهم عن مالك بن

*(جامع ما جاء في الطعام والشراب)

(مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الانصاري (انه سمع انس بن مالك يقول قال أبو طلحة)
زيد بن سهل الانصاري زوج أم سليم والدة انس (لام سليم) بضم السين بذت ملحان الانصاري بقرعة من
الحجابيات الفاضلات اسمها سملة أو رميلة أو رميشة أو مليكة أو انيقة اشهرت بكينيتها ماتت في خلافة
عثمان قال المحافظ تعقت الطرق على ان هذا الحديث من مسند انس ووافقه عليه أخوه لأمه عبد الله بن
أبي طلحة عن أبيه قال دخلت المسجد فعرفت في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع والمراد
المسجد الموضع الذي أعده صلى الله عليه وسلم للصلاة فيه حين محاصرة الأحزاب للمدينة في غزوة
تخندق (لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع) وكأنه لم يسمع من
مونه حين تكلم الفخامة المألوفة فحمله على الجوع لتخفيف محتاج الحديث أيدي يطعنني ربي ويسقيني
ه لم يكن يجوع وان احاديث ربط الحجر من الجوع تخفيف محتاج الحديث أيدي يطعنني ربي ويسقيني
نعقب بأن الاحاديث صحيحة فيحمل ذلك على تعدد الاحوال فكان احيايا يجوع اذا لم يواصل ليمسأى به
حياه ولا سيما من لم يجد شيئا ولمسلم عن يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس جئت رسول الله صلى
ه عليه وسلم فوجدته جالسا مع اصحابه يحذوهم وقد عصب بطنه بعصاة فسألت بعض اصحابه فقال
الجوع فذهبت الى أبي طلحة فاخبرته فدخل على أم سليم فقال هل من شيء فكأه لما أخبره جاء فسمع
وته وراه ولا جد عن انس ان أبا طلحة رآه صلى الله عليه وسلم طاويا ولمسلم عن عمر بن عبد الله بن أبي
حه عن انس قال رأى أبو طلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا يتقلب ظهر البطن ولا ينعيم
انس جاء أبو طلحة الى أم سليم فقال اعندك شيء فاني مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
ي اصحاب الصفة سورة النساء وقد ربط على بطنه حجر من الجوع (فهل عندك من شيء) يأكله صلى
عليه وسلم (فقلت نعم فاخرجت اقراصا من شعير) جمع قرص بالضم قطعة بحجر مقطوع منه ولا جد
ت أم سليم الى نصف مدم من شعير فطحنته ولبخاري عمدت الى مدم من شعير جشته ثم عملته عصيدة
لفظ خطيفة بمجعة ومهملة العصيدة وزنا ومعنى ولمسلم وأجد اني أبو طلحة بمدين من شعير فامر فصنع
اما قال الحافظ ولا منافاة لاحتمال تعدد القصة وان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الاخر ويجمع
ابان الشعير في الاصل صاع فاوردت نصفه ليعالهم ونصفه للنبي صلى الله عليه وسلم ويدل على التعدد
ن العصيدة والحيز لمفتوت الملتوت بالسمن من المغيرة (ثم اخذت نخارا) بكسر الناء المجمة لها (فلقت
بعضه) اي النجار (ثم دسته) اي ادخلته بقوة (تحت يدي) بكسر الدال اي ابطن (وردتي) بشد
(بعضه) اي جعلته ردائي وللتنيسى ولا تنتي ببعضه بثلاثة ففوقية ساكنة فنون مكسورة
تتي (ثم ارسلتني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) انس (فذهبت به) بالذي ارسلتني
صدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد (الموضع الذي أعده للصلاة عند
ق (ومعه ناس فقامت عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلاك) بهمة ممدودة
تفهام (أبو طلحة قال) انس (فقلت نعم قال للطعام) أي لاجله (قال قلت نعم فقال
الله صلى الله عليه وسلم قوما) ظاهره انه فهم ان أبا طلحة استندعاه الى منزله فلما قال لمن عنده
وأول الكلام يقتضي ان أم سليم وأبا طلحة أرسلتا الخبز مع انس فجمع بينهما ما اراد بالرسالة الخبز مع

عن ابن سيرين عن أنس بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أشبهت منته خضيفة وعسرت عكلة عندها ثم
 انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأدبته رهوفاً فصاح به فدعونه قال ومن معي فحدثت فقلت أنه يقول
 ومن معي فخرج إليه أبو طلحة فقال يا رسول الله إنما هو شيء صنعته أم سمنه قد دخل وحى فيه وقال دخل
 على عشرة حتى عذاروس ثم أكل ثم قام فحدثت انضر هل نقص منها شيء ولا جدد حتى أكل منها
 رابعون راجعون وخلا بقيت كما هي وهذا يدل على تعدد القصة وفي مسلم عن يعقوب عن أنس أدخل على ثمانية
 فمساءة قال حتى دخل عليه ثمانون ثم دعاني ودعاني وأطعمته فأكلنا حتى شبعنا وهذا أيضاً يدل على
 تعدد القصة قال أكثر الروايات أنه أدخلهم عشرة عشرة سوى هذه ولا يعل عن محمد بن سيرين عن
 أنس أن أبا طلحة بلغه أنه ليس عنده صلى الله عليه وسلم طعام فأخرجهم بصاع عشرة ثم رجع فبقيت يرميه
 ذلك ثم جاءه الحديث وهذا أيضاً يدل على تعدد الروايات التي رواها ابن سيرين غير القصة التي رواها
 غيره وكذا ما بس الخبر المنقوت المأثور باليمن والعصيدة من المغيرة أنهم سبى ملحفاً وحاصله أنه تعدد
 مرتين مرة سألها فوجدوا الحبر ففعل ما ذكر في حديث الباب وكانوا ثمانية وأدخلهم عشرة عشرة مرة
 ثم سألها بل أجرتهم بصاع وأتى به إليها قال لعنه وأصلح به فجاءه بصاع ستة ودعاه فبقيت
 ومعه أربعون وأدخلهم ثمانية ثمانية وبهذا يصح الروايات لكن نكر عليه أن رواه يعقوب التي قال
 فيها أدخلهم ثمانية ثم ستة فمعهما ثمانون لأن تكون شاذة والمخطوط رواية ابن سيرين أنهم أربعون
 لكن فيها أدخل على عشرة وفي الحديث معمره ماهرة وأخرجه البخاري في علامات النبوة عن عبد الله
 ابن يوسف وفي الألفية عن اسماعيل بن وهيب عن أبيه عن مالك بن أنس عن الترمذي في المناقب
 والقبلى في الوالية (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرابي) عبد الرحمن بن هرم
 (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طعام الاثنين (المشبع ثمانية) (كأن الثلاثة)
 لقوتهم (وطعام الثلاثة) (المشبع ثمانية) (كأن الأربعة) قوتها وفي مسلم عن عائشة مرفوعاً طعام
 الواحد كفي الاثنين وطعام الاثنين كفي الأربعة وطعام الأربعة كفي الثمانية وفي ابن ماجه من
 حديث عمر طعام الواحد كفي الاثنين وان طعام الاثنين كفي الثلاثة والأربعة وان طعام الأربعة
 يكفي خمسة والسادس وقال المذهب المراد بهذه الأحاديث التحصن على المسكرات والجمع بالكفاية يعني
 وليس المراد المحصر في مقدار الكفاية وإنما المراد المواساة وأنه ينبغي للأثنين إدخال ثلاث لطعامهم
 ورابع أيضاً يحسب من يحضرون عندنا طبراني ما يرشد إلى الغلظة في ذلك وقوله كلوا جميعاً ولا تفرقوا فان
 طعام الواحد كفي الاثنين الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع وان الجمع كلما أكثر
 زادت البركة وقيل معناه أن الله يضع من بركته فيه ما وضع لغيره فبذلك يكفيهم قال ابن العربي وهذا
 إذا صحت نيتهم وانطلقت السنن بهم فان قالوا لا يكفيهم فيأقيل لهم البلاء موكل بالمنطق وقال العزني عبد
 السلام في الامالي ان اريد الاضمار عن الواقع فكل لان طعام الاثنين لا يكفي الاثنين وان كان له
 معنى آخر فها هو والجواب من وجهين أحدهما أنه خبر به عن الامراء أي أطعموا طعام الاثنين الثلاث
 والثاني أنه للتنبيه على أن ذلك يقوت الثلاث وأخبرنا بذلك ثلاثين وعالأول أربع لان الثاني معلوم
 انتهى وروى العسكري في المواظع عن عمر مرفوعاً كلوا ولا تفرقوا فان طعام الواحد كفي الاثنين وطعام
 الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة كلوا جميعاً ولا تفرقوا فان البركة في الجماعة فيؤخذ من هذا أن الشرط
 الاجتماع على الأكل وان معنى الحديث طعام الاثنين إذا كانوا مقترنين كافى الثلاثة إذا كانوا مجتمعين
 قال ابن المنذر فيؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام وان يأكل المرء وحده
 انتهى وفيه أيضاً إشارة إلى أن المواساة إذا حصلت حصل معها البركة فتم الحاضر من الله لا ينبغي للمرء

بسم الله الرحمن الرحيم ما عندك وهذا خلق كريم رفيع ولقد أحسن العلوي حين افتخر فقال

وَمَا نَسِ الضَّعِيفُ فِي أَسْبَابِنَا الْعِلْمَ * فَلَمْ يَسْ عَرَفْ خَلْقَ أُنثَى الضَّعِيفُ

(وأما بذلك المخبر) الذي كانت أرسلته مع أنس ويحتمل أنه لا يخبرها أخذته منه وأنه كان باقيهما
وحاطبها لأنها هي المتصرف (فأمر به صلى الله عليه وسلم ففت) بضم الفاء وشذ الفوقية أي كسر
(وعصرت عليه أم سليم عكة لها) بضم الهمزة وشذ الكاف لأنها من جلد مستدير يجعل فيه السمن غالباً
والعسل ولا جد عن أنس فقال صلى الله عليه وسلم هل من سمن فقال أبو طلحة قد كان في العكة شيء
فجاء بها فجعلوا يصعرونها حتى نوح فيحتمل أنها عصرت الماءات بها ثم أخذها منها وعصروها لاستفراغها
لما بقي فيها وأنها ابتداء عصروها ثم حاولت به - د - د عصروها الخراج شيء منها فلا مخالفة بينه وبين قوله
وعصرت أم سليم أو ضمير التثنية في عصروها لها ولا في طلحة واقصروها على أنها التي عصرت لا بدائها
بل عصروا ساعداء زوجها (فأدتمه) أي صبرت ما خرج من العكة أدماله (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم ماشاء أن يقول) ولمسلم من رواية سعد بن سعيد عن أنس فصحها ودعا فيها بالبركة
ولا جد عن أنس عن أبيه أحمد فبحث بها أي العكة ففتح رباطها ثم قال بسم الله الله - م - أعظم
بها البركة ولا جد عن بكر بن عبد الله وثابت عن أنس ثم مسح صلى الله عليه وسلم القرص
لأنه يفتح وقال بسم الله فلم يزل يصنع ذلك القرص يفتح حتى رأيت القرص في الحفنة ينسحق ولا ينافيه
من المخزوف وجعل عليه السمن لأنه لما وضع على الفت اجتمع فصار كما قرص الواحد - د - د مور أن أبا طلحة
عصر عنها بقرص قبل فتحها لقلتها وهذا غير ذلك (ثم قال أئذن لعشرة بالدخول) لأنه أرفق ولضيق البيت
ولهما معا (فأذن لهم) ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم دخل وحده وبه صرح في رواية عبد الرحمن
بن أبي ليلى عند أحمد وعلم عن أنس بلفظ فلما انتهى صلى الله عليه وسلم إلى الباب قال لهم قعدوا ودخل
فأكلوا حتى شبعوا) وفي رواية لا جد فوضع يده وسط القرص وقال كلوا باسم الله فأكلوا من حوالى
القصة حتى شبعوا وفي رواية فقال لهم كلوا من بين أصابعي (ثم خرجوا) وفي رواية أحمد ثم قال لهم قعدوا
ليدخل عشرة مكانكم (ثم قال أئذن لعشرة) ثانية (فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال أئذن
للعشرة) ثالثة (فأذن لهم) فدخلوا (فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال أئذن لعشرة) رابعة
بأزال يدخلهم عشرة عشرة (حتى أكل القوم كلهم وشبعوا) ولمسلم عن سعد بن سعيد عن أنس حتى
يبقى منهم أحد لا يدخل فأكل حتى شبع وفي رواية له من هذا الوجه ثم أخذ ما بقي فجعلهم ثم دعا بالبركة
عند ذلك كان (والقوم سبعون رجلاً ومائتان رجلاً) بالشك من الراوى وفي مسلم وأحمد عن عبد الرحمن
بن أبي ليلى عن أنس حتى فعل ذلك بمائتين رجلاً لا يجزم وزاد ثم أكل صلى الله عليه وسلم وأهل
البيت وتركوا سؤرا أي فضلا وفي رواية لا جد كانوا ثمانية وأربعين قال وأفضل لاهل البيت ما يشبههم
لأنه منافاة لاحتمال أنه ألقى الكسر ولمسلم عن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس وأفضلوا
بلغوا جيرانهم وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس في مسلم وفضلت فضلة فاهدينا الجيراننا ولا يني
من ربيعة عن أنس حتى أهدت أم سليم مجيراتها قال العلماء وإنما أدخلهم عشرة عشرة لأنها كانت قصعة
حده لا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدروا على تناول منها مع قلة الطعام ففعلوا كذلك لينالوا من الأكل
لا يزدجوا ولضيق البيت أولهما وقال المحافظ نسكت في مجلس الإملاء عن حكمة بعضهم فقلت
يحل أنه عرف قلة الطعام وأنه في حجة واحدة فلا يتصور أن يحلقها ذلك العدد الكثير فقبل لا يدخل
كل ويظهر من إسناده القلق وكان المبلغ في اشتراك الجميع في الاطلاع على الحجة بخلاف البعض
فقد احتمل تكرار وضع في الطعام أصغر الحجة فكان يحتمل أن ذلك لم يبق في رواية البخاري

فغويصة ربحا جرت الفتيلة فأحرق أهل البيت وفي أبي داود عن ابن عباس جاء فآرة فأخذت تحترق
لقتيلة فجاءت بها فالتفتا بين يديه صلى الله عليه وسلم على الحجرة التي كان قاعدا عليها فاحترق فيها
وضع درهم فقال صلى الله عليه وسلم اذ انتم فاطمئنا و اسرجكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا
تحرقة لكم وروى الطحاوي عن يزيد بن أبي زعيم أنه سأل أبا سعيد الخدري لم سميت العارة الغويصة قال
سنيقت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وقد أخذ فآرة فتبيله لتحرق عليه البيت فقام اليها
فتملأ وأحل قتلها للحلال والمحرم ففي هذا بيان سبب الامر بالاطفاء والسبب المحامل للعاراة على جر
قتيلة وهو الشيطان فبستعين وهو عدو الانسان بعدد وآخروهي النار والامر المذكور للارشاد
المصلحة الدينية والاستحباب خصوصاً من ينوي بفعلها الامتناع وفي الصحيح مرفوعاً لا تتركوا النار
ببؤسكم حين تنامون قال النووي وهو عام يدخل فيه المصباح وغيره وأما القناديل المعلقة في المساجد
فغيرها من خيف حريق بسببها دخلت في الامروان أمن ذلك كما هو الغالب فالظاهر أنه لا بأس بها
وله التي عمل بها صلى الله عليه وسلم واذا انتفت العلل زال المانع والمحدث رواه مسلم عن يحيى عن
لك به وتابعه اللث وزهير وسفيان كلهم عند مسلم عن أبي الزبير بنحوه وهو في البخاري ومسلم من طرق
ن عطاء بن أبي رباح عن جابر بنحوه (مالك عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المعمرى) بضم الباء وفتحها
لنى (عن أبي شريح) بضم الشين المججمة وآخره حاء همزة المخراعى ثم (الكعبي) نسبة الى كعب بن
رو بطن من خزاعة اسمه خويلد بن عمرو على الا شهر وقيل عمرو بن خويلد وقيل هاشم وقيل
ن عمرو وقيل عبد الرحمن أسلم قبل الفتح وكان معه لواء خزاعة يوم فتح مكة نزل المدينة وله احاديث عن
بي صلى الله عليه وسلم وروى ايضا عن ابن مسعود وروى عنه جماعة من التابعين مات بالمدينة
نة ثمان وستين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وفي رواية الليث عن سعيد عن أبي شريح
عت اذ نأى وأبصرت عيناى حين تكلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال (من كان يؤمن بالله) الذى
لقه ايماناً كاملاً (واليوم الآخر) الذى اليه معاده وفيه جزاؤه فهو اشارة الى المبدأ والمعاد وعبر
ضارع هنا وفيما بعده قصد الى استمرار الايمان وتجديده بتجدد أعماله وقدنا فوقنا لانه عرص
يبقى زمانين وذلك لان المضارع لكونه فعلاً يفيد التجدد والتجديد وهذا من خطاب التمهيج من فسل
لى الله فتموكلوا ان كنتم مؤمنين أى ان ذلك من صفة المؤمن وان خلافة لا يليق بمن يؤمن بذلك
قيل لا يحل لاحد لم يحصل هذا الغرض (فليقل خيراً) يشاب عليه بعد التعمير فيما يريد التكلم به فاذا
رله انه خير لا يترتب عليه مفسدة قاله (أوليسمت) بضم الميم أى يسكت عن الشريف سلم لقوله فى الحديث
آخر من صمت نجا قاله عياض وقد ضبطه غير واحد بضم الميم وكأنة الرواية المشهورة والافقه قال
لوفى سمعناه بكسرهما وهو القياس لان قياس فعل يفتح العين ماضياً يفعل بكسرهما مضارعاً نحو
رب يضرب ويفعل بضم العين فيه دخيل كما فى الخصائص لابن جنى انتهى أى يسكت عن ما لا خير فيه
واتهمنا فى حال المؤمنين وشرف الايمان لانه من الامن ولا امان لمن فاته الغنية والسلامة وفى
اية أوليسكت ومعناها واحد لكن الصمت اخص لانه السكوت مع القدرة وهو المأمور به اما السكوت
العجز لفساد آلة النطق فهو المخرس أوله وقفها وهوالعنى قال القرطبي معناه ان المصدق بالتوب
مقاب المترسين على الكلام فى الله الا لا يخلو ايمان يتكلم بما يحصل له توباً أو غيرا فيغتم
يسكت عن شئ يحجب له عقاباً أو شرافة لم لا التنويع والتقسيم فيصمت حتى عن المباح لادائه
محرم أو مكرره ويغرض بخلوه عن ذلك فهو ضيق الوقت فيما لا معنى ومن حسن اسلام المرزوق
بعده قال وأفاد الحديث ان قول الخير افضل من الصمت لقوله عليه وآله امره عند عدم قول الخير

ان يستحق ما عنده فيمتنع من تقديمه فان القليل قد يحصل به الاكتفاء بمعنى حصول قيام البنية
 لاحقية السبع ومنه قول عمر عام الرادة لقد هممت ان انزل على اهل كل بيت مثل عدد هم فان الرجل
 لا يهلك على مل بطنه واخذ منه ان السلطان في المسغبة يفرق الفقراء على اهل السعة بقدر لا يضرهم
 وان حرمه الشيخان في الاطعمة البخاري عن عبد الله بن يوسف واسماعيل ومسلم عن يحيى التميمي عن
 مالك به ورواه الترمذي في الاطعمة والنسائي في الوصية (مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم بن مدرس
 (المكي عن جابر بن عبد الله) رضى الله عنهما (ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اغلقوا) بفتح
 الهمزة وسكون المعجمة (الباب) حراسة للنفس والمال من اهل الفساد ولا سيما الشيطان وفي الصحيح
 عن عطاء عن جابر اطفئوا المصابيح اذا رقدتم واغلقوا الابواب واذكروا اسم الله (واو كوا) بفتح الهمزة
 وسكون الواو وضم الكاف بلا همزة شذوا واربطوا (السقاء) بكسر السين القربة أى شدوا رأسها
 بالوكاء وهو الخيط زاد في رواية عطاء واذكروا اسم الله أى لمنع الشيطان واحترازا من الوباء الذى ينزل
 في ليلة من السنة كما روى ويقال انها في كانون الاول (واو كفو والاناء) قال عياض بقطع الالف
 وكسر الفاء رباعى وبوصاها وضم الفاء ثلاثى وهما صحيجان أى اقبلوه ولا تركوه للعق الشيطان وخمس
 الهوام وذوات الاقدار (او خروا) بفتح المعجمة وكسر الميم الثقيلة غطوا (الاناء) يحتمل أنه شك من
 الراوى والاظهر انه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أى اكفوه ان كان فارغا وخبروه ان كان فيه شئ قاله
 الساجي ويؤيده ان في بعض طرقه عند البخاري عن جابر وخبروا الطعام والشراب وفي الصحيح أيضا عن
 جابر وخبروا آيتكم واذكروا اسم الله ولوان تعرضوا عليها يعود (وأطفئوا) بهمزة قطع وسكون
 المهملة وكسر الفاء ثم همزة مضمومة (المصباح) السراج زاد في رواية عطاء اذا رقدتم (فان الشيطان)
 وفي رواية من طريق عطاء فان الحزن ولا تضاد بينهما إذ لا محذور في انتشار الصنفين إذ هما حقيقة
 واحدة تحتاهما بالصفات قاله الكرماني (لا يفتح غلقا) بفتح الغين واللام اذا ذكر اسم الله عليه
 وفي رواية عطاء فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا (ولا يحل) بفتح الياء وضم الحاء (وكاء) خيطا
 رباطه وذكر اسم الله عليه (ولا يكشف إناء) غطى او كفى وذكر اسم الله عليه في رواية البيهقي عن
 أبي الزبير عند مسلم ولا يكشف إناء فان لم يجد أحدكم الا ان يعرض على إنائه عودا ريد ذكر اسم الله عليه فليفعل
 وفي أبي داود واذكروا اسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا أى لا يقدر على ذلك لان اسم الله تعالى
 هو الغلق المحقق ولا أحد من حديث أبي أمامة فانهم أى الشياطين لم يؤذ لهم في التسور ومقتضاه انه
 يتمكن من كل ذلك اذا لم يذكر اسم الله قال الحافظ ويؤيده ما في مسلم والاربعة مرفوعا اذا دخل الرجل
 بيته فذكر اسم الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء واذا دخل فلم يذكر اسم
 الله عند دخوله قال الشيطان أدركتم قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يوجه قوله فان الشيطان لا يفتح
 على عمومه ويحتمل ان يخص بما ذكر اسم الله عليه ويحتمل أن المنع لا يرتبط بحسبه ويحتمل انه لما منع من
 الله بأمر خارج عن جسمه قال والحديث يدل على منع دخول الشيطان الخارج فأما الشيطان الذى كان
 داخلا فلا يدل الخبر على خروجه فيكون ذلك لتخفيف المفردة لادفعها ويحتمل ان التسمية عند
 الاغلاق تقتضى طرد من في البيت من الشياطين وعلى هذا فينبغي ان تكون التسمية من ابتداء الاغلاق
 الى تمامه واستنبط منه بعضهم مشروعية غلق القم عند التناوب لدخوله في عموم الابواب انتهى (وان
 القوسية) بتصغير التحقير (تضرم) بضم التاء وسكون المعجمة وكسر الراء أى توقد (على الناس) وفي
 رواية البيهقي على اهل البيت (يتهم) وفي رواية زهير عن أبي الزبير يسابهم وفي رواية سليمان والقوسية
 تضرم لبيت صلى الله عليه واله والهمزة بالتحريك النار والضرم لى النار وفي الصحيح عن عطاء عن جابر فان

وهذا كبره في مصيلا آفات الكلام وهي أكثر من أن تعدل تحت حصر وحاصلها ما
 أساءه من الآفات لا سائر وعظمها في الهلاك والخسران فالأسماء من ملازمة الصحة حتى تتحقق
 اسمها من الآفات والمجدول على الخيرات فبعض ذلك الكسبة بخطوطة وأدلة التوقي
 من هذه وعبدان حوامع الكلام لأن الكلام كله من أوله وأبلى إلى حدهما قد حل في الخبر كل مطلوب
 من هرس ونزل فأذن فيه على اختلاف أراءه وحل فيه ما يقول اليه وما عدل ذلك مما هرس ويؤول
 اليه في مرأله من فكل من آمن بالله حتى لا يمان حاف وعنده وجاؤه من آمن باليوم الآخر
 سعة واحده في فعله يدفع به الله فيأمر بالآمر وينهى عن النواهي وسعرب لولا به بما يعرفه اليه
 ويعلم من أهم ما عليه صمط حواره ومن أكثر المعاصي عددا وأيسرها هي المعاصي اللسان وهذا استترا
 اليه سيرة لا من جهة آفات الله من هرات على العشرين وارشد صلى الله عليه وسلم إلى ذلك جملة فقل
 وهل لك من على سائرهم في أنسار الأحكام والدين بهم إلى عباد الله من آمن بذلك حتى إيمانه
 في آتية في سيرة وقته اس مسعود وسلمان ماشي أحق بصول النجس من اللسان (ومن كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر) أي يوم الأخرة وصف به الأخره عن أبيه لديه ولأنه خرا الحسب اليه ولأنه
 لم يزل منه ولا يزال يوم الآخر عدله بل في صدق بر حوده مع ما شتمل عليه من الأحوال والأحوال
 ركنه من عن الإيمان بالآل والكتب يعبره من الإيمان بالله على ما هو عليه يستلزم الإيمان
 بنبيه صلى الله عليه وسلم وهو مستلزم الإيمان بجميع ما جاء به (فليكرم حاره) بالأسرو وطلاقة الوجه
 وبدل المدى وكلف الأذى وتحت حمل ما فرط منه ونحو ذلك وفي رواية نافع عن جبير عن أبي هريرة
 من لم يخلص إلى حاره وفي رواية للشيخ من حديث أبي هريرة فلا يؤذي حاره وهذا وصي الله بالأحسان
 أي في أمره وقال صلى الله عليه وسلم لم يزل يوريل يوصيني بالجمي حتى طمئت أنه سيورثه قال
 له رضي الله عنه مع هذا لئلا كبد الله بدمه من الحارة كاسه العوا الله حريصا على إنزال الموائق به كما
 سلكه من دابة لا على مسددا منعا وهو عاق فيكون كافرا ولا شك به لا يدخل الجنة وأما على أهم به
 من هذه الله من حره الحار ومن تأكد عهد الحواد فيكون فاسد فافسدا عا يما ومرتكب كرهه عا
 من المهرار تايها ان يحتم له الكفر فان المعاصي يربد الكفر فيكون من انصف الآل فان لم
 من ذلك وما بالنبوة أمره إلى الله وقد كانوا في الحامدية فيسألون في عا منه وحط حقه حتى
 ان من العرس أي حارم من دنار قال كان أهل الجاهلية أبرهكم بالمجار هدا في ثلهم قال
 ناري ونار المجار واحد * واليه قسلي ينزل القدر
 ما صرحاري إذا جاوره * ان لا يكون لديه ستر
 اعص طرفي إذا ما حارني بررت * حتى يوارى حارني المحر
 وقال آخر

اعص طرفي ما بدب لي جارني * حتى يوارى جارني ما واهما

قال الجاهل واسم الحار شمل المسلم والكافر والعابد والعاسق والصديق والعادى والعريب والبلدى
 والسافع والضار والغريب والاجنبى والاقرب دارا والابعد وله مراتب اعلى من بعض فاعلى من اجتمعت
 فيه الصفات الاول كلها ثم أكثرها وهلم جرا إلى الواحد وعكسه من اجتمعت فيه الصفات الاخرى
 فيه طي كل حقه بسبب حاله وقد تعارض صفتان فترجح أو تساوى وقد جعله ابن عمر على العموم فأمر
 لما ذبح له شاة ان يهدي منها مجاره اليه ودي كجرواء البخاري في الادب المفرد والترمذي وخسنة
 ووردت الاشارة الى ما ذكر في حديث مرفوع أخرجه الطبراني المجير ان ثلاثة مجار له حق وهو المشرى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ويحتمل ان الضيافة لم اراد المجاوز يوم ليلة ولم اراد المقام ثلاثة ايام وقال الخطابي أي به كلف له يوما
ونداه فيتحفه ويريد في البرعى لم يمحضره في سائر الايام وفي اليومين الاخرين يقدم له ما حضر فادامت
الثلاث فقدمه في حقها (ها كان بعد ذلك) مما يحضره له بذلك (فهو صدقة) عليه وفي التعبير بصدقة
تعبيره لان كثير من الناس لا سيما الاغنياء بانعمون غالبا من اكل الصدقة وكان ابن عمر اذا قدم مكة
نزل على اصهاره مياسه طعامه من عند دار خالد بن اسيد فبأكل كل من طعامهم ثلاثة ايام ثم يقول احبسوا
عنه صدقة ~~كم~~ ويقول لمافع انفق من عندك الآن انخرجه ابو عمر في التمهيد (ولا يحل له) للضيف
(ان يشوى) بفتح التحتية وسكون المثة وكسر الواو أي يقيم (عنده) عنده من ضافته (حتى يخرجها)
بضم التحتية وسكون الحاء المهملة وكسر الراء وحيم من المرح وهو الضيف قال ابو عمر أي يضييق عليه
وقال الساجي يحمل ان يريد حتى يؤتمه وهو أن يصربه مقامه فيقول أو يعمل ما يؤتمه به أي ويسلم
حتى يؤتمه أي يوقعه في الاثم لانه قد يعساه بطول اقامته أو يعرض له ما يؤتمه به ويظن به طامسا
ويسعد منه أنه اذا رجع المرح جازب الاقامه بعد بان يختار المضيف اقامة الضيف أو يعلب على طن
الضيف ان المضيف لا يكره ذلك ثم الامريالا كرام للاستحباب عند الجمهور لان الضيافة من مكارم
الاحلاق ومحاسن الدين وحلق النبى لا واحدة لقوله جائرة والمجاشرة تفضل واحسان لا تجب اتعافا
هكذا استدلل به الطحاوى وابن بطل وابن عبد البر وقال الليث وجد تجب الضيافة ليلة واحدة للحديث
المرفوع ليلة الضيف واجبة على كل مسلم وحديث الصحيح مرفوعا ان ابراهيم بن قيس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول فاقبلوا فان لم يعملوا فمحدوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم وأجاب الجمهور عن هذين وما أشبههما
بان هذا كان في صدر الاسلام حين كانت المواساة واجبة أو للجهاديين في أول الاسلام لعله
الارواد ثم نسخ وباه مجرول على المنظرين فان ضيافتهم واجبة من حيث الاضطرار أو خصوص
بالعمال الذين يفتهم الامام لاخذ اركاء أو الكلام في أهل الدمة المشروط عليهم ضيافة المارة
وعده الشافعي ومحمد بن عبد الحـ كم ان المخاطب بها أهل المحضر والبارية وعدة مالك وسحنون إنما هي
على أهل البوادي لا على أهل المحضر لوجود العمارق وعيرها للنزول فيها ووجود الطعام للبيع فيها
قال بعضهم ولا يحصل الامتثال الا بالقيام بكفايته فلو اطعمه بعض كفايته لم يكرمه لانه عاجز الا كرام
واذا استفي خزوه تسقى كله وفي كتاب المنتخب من الفردس عن أبي هريرة برفعه من اطعم أخاه لقمة حلوة
مع الضيف فليعلم به فاذ فعل ذلك كذب له به عمل سنة صيام نهارها وقيام ليلة او من حديث قيس
ابن سعد عن اكرام الضيف ان يضع له ما يغسل به حين يدخل المنزل ومن اكرامه ان يركبه اذا انقلب
الى مرله ان كان بعيدا وان يجلس تحته وروى اس شاهيم عن أبي هريرة برفعه من اطعم أخاه لقمة حلوة
لم يذق مرارة يوم القسامة هذا ومحل الاستحباب فيمن وجد فاضلا عن من يمونه والافليس له ذلك
وأما حديث الانصاري التي اثني الله تعالى عليه وعلى زوجته بايثارهما الضيف على انفسهما
وصديانهما حيث نومتهم امهم حتى أكل الضيف فاجيب عن ظاهره من تقديم الضيف على حاجة
الصديق بانهم لم تشتد حاجتهم للاكل وانما خاف ابواهما ان الطعام لو قدم للضيف وهم منتبهون لم يصبروا
على الاكل وان لم يكونوا جاعا وهذا الحديث من جوامع الكلم لا شتماله على ثلاثة امور تجمع مكارم
الاحلاق الفعلية والقولية وحاصله ان كامل الايمان متصف بالشفقة على خلق الله قولاً بالخير أو سكوناً
عن الشر وأفعاله لما ينفع أو ترك ما يضر فليعلم المراد ما اقتضاه طاهره من توقف الايمان على ما ذكر فيه
بل المراد الايمان الكامل كماله أو على المسالمة في استجلاب هذه الافعال كما تقول لولدك ان كنت ابني
فاطمني ثم رضنا وتبجنا على الطاعة لانه باستقاء الطاعة تتفق ولديته وانخرجه البخاري في الادب

بأصـ (الاعرة غمرة) كل يوم هكذا قاله بعض الشراح وجوز بعضهم ان يكون معنى فنى أشرف على
دناه وقال المحقق ظاهر هذا السياق انهم كان لهم ارواد بطريق العموم وازواد بطريق الخصوص
فان الذى يضر بنى العموم اقصى رأى أبى عبد الله ان يجمع الذى يضر بنى الخصوص اقصى المواساة
بما فعل فـ كان جميعه مردوا واحدا وسلم عن أبى الزبير عن جابر فروى باصلى الله عليه وسلم جابرا من عمر
سنة واحدة وكان أبو عبد الله عليه السلام في غمرة وعظمته بعد ان حدثت له آيات ومعجزات بان الزاد
مكاف في حجاب فلما نعد وجع ابو عبد الله الزاد الخاص الفـ نهـ حـ وبكون كل من اراد من
كرماله كذا لا تنو واما بغيره فـ مرة مرة فـ كان في تالى الحال انتهى ولا بأس بما قال له قوله مردوا
حدا قال الحديث هنا وفي البخارى وغيره من طريق مالك روى بالمتمة وقول عبد الله بن جعفر بن عبد الله
بكر في ارواده عن غير الجراب المذكور زده الحافظ بأن حدثت وهب صريح ان الذى
جمع من ارواده عن مردوا عن زرواية ابن الزبير صريح في انه صلى الله عليه وسلم زوده عن جابرا من عمر
سنة ان القمركان معهم من غير الجراب قال وقول غيره يحمل ان تعرضه عليهم مرة مرة فسد اركته
ان يترق عنهم من الارواد التي جمع ارباب ذلك تبعيد من السيرة التي في رواه هشام بن عروة
عن ابن عبد البر وعلت اروادنا حتى ما كان سبب رحله من الامثلة قال وهب بن حكيم
الثالث (وما معنى) عنكم (مرة) وان روى عنه من وهب وأبى كذا في نسخة مع من أرجح
بما قال له وجدنا في نسخة مؤثرا (حيث قيلت) انهم ما يبرهن لأشياء التي اهتم وترددت في الجوز
سلم عن أبى الزبير انه أيضا سأل عن ذلك فقيل ان الرواد وجدنا في نسخة ما فأتى ما كنتم تصنعون بها قال
بها كما عصى الصلى الله عليه وسلم عنده من الماء فيكون له الى الليل وروى عن جابر بن زبير
عن جابر بن الصخرين وغيرهما فافقنا على السائل حتى في رواية انما هو مع شذيد حتى اكملنا الحـ
نح المجهـ والموحدة وطاعه عليه شـ رقى السـ بفتحـ بـ بحر وعـ يلهـ سـ كـ كـ لـ وسـ جـ والخطـ قـ
والذى أكلوا ورقه وسلم عن أبى الزبير عن جابر بن زبير عن جابر بن زبير عن جابر بن زبير
لـ على أنه كان باسا خلافا لـ روى انما كان انصرطط سارفا هذا تعرف بسيرة الحـ (قال) جابر
انهمينا) وفي رواية في نسخة (الى البحر داحون) ثم جنس جميع السمك وقيل مخصوص بما عظم
هـ (مثل الغـ) ومع الظاهر المجهـ المسألة وكـ روى عن جابر بن زبير عن جابر بن زبير عن جابر بن زبير
ولـ اصول الجـ لـ المعروف قال القمركان هو سـ كون الزاد اذ كان منبسطا ليس بالهـ الى ولـ سمـ عن أبى الزبير
جابر بن زبير عن جابر بن زبير عن جابر بن زبير عن جابر بن زبير عن جابر بن زبير
دينار قال لنا البحر دابة يقال لها العنبر وفي رواية عنه أيضا قال لنا البحر حواما مينام نرمله يقال
لعنبر قال أهل اللغة العنبر دابة بحرية كبيرة يتخذ من جلدها الترسه ويقال ان العنبر المشهور جميع
هـ الدابة وقيل المشهور يخرج من الشجر وانما يوجد في أجواف السمك الذى يتبعه وقال الشافعى
عن من يقول رأيت العنبر نباتا في البحر متهويا مثل عنق الشاة وفي البحر دابة تأكله وهو سم لها فيقتلها
نذفه البحر فيخرج العنبر من بطنها وقال الازهرى العنبر سمكة تكون بالبحر الا عظم يباع طولها
بين ذراعا يقال لها بالهـ وليست عربية (فأكل منه ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة) وفي رواية عمرو بن
سارفا كئنا منه نصف شهر وفي رواية أبى الزبير فاقنا عليه شهرا قال الحافظ ويجمع بأن من قال
في عشرة ضبط ما لم يضبطه غيره ومن قال نصف شهر إلى ان كسر الزاد وهو ثلاثة أيام ومن قال شهرا
والكسر اوضح بقية المدة التي كانت قبل وجدانهم الخواتم السارح الثورى رواية أبى الزبير لما فيها
الزيادة وقال ابن التين احدى الروايتين وهم ولعل الجمع الذى ذكرته أولى ووقع في رواية الحاكم

عن المثلة وفيه حوازحفر لا تبار في الصحراء لا تنفعا عطشان وغيره بها فان قيل كيف ساغ مع مظنة
الاستضرار بها من ساقط بليل او وقوع بهيمة ونحوها فيها الجيب بانه لما كانت المنفعة أكثر ومتحققة
والاستضرار نادراً ومظنون غلب الانعاع وسقط التمسك فكانت جبارا فلو تحققت الضرورة لم يجز
وصم الحمار وفيه المحدث على الاحسان واسي الماء من اعظم الغريبات وأخرج البخاري في الشرب
عن عبد الله بن يوسف وفي المظالم عن القعبي وفي الادب عن اسماعيل ومسلم في الحيوان عن قتادة بن
سعيد وأبو داود في المجاهد عن القعبي كلهم عن مالك بن (مالك عن وهب بن كيسان) الترمذي مولاهم
ابي نعيم المديني المعلم ثقة من رجال الجميع ما من سنة سبع وعشرين ومائة (عن جابر بن عبد الله) رضى الله
عنهما (انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل) بكسر ففتح جهة (الساحل) أى ساحل
بحر زادي رواية عمرو بن دينار عن جابر في الصحيحين يرصد عبد القريش ومسلم عن عبد الله بن مقسم
عن جابر بعث الى ارض جهينة وذكر ابن سعد ان بهتهم الى حي من جهينة بالقبيلة بفتح القاف والموحدة
كسر اللام وشذ التبعة مما يلي ساحل البحر بنه وبين المدينة خمس ليال وأنهم انصرفوا ولم يلقوا كيدا
ى حربا ولا منافاة لاحتمال ان البعث للمصدين يرصد عير قريش وفصل محاربه حي من جهينة قال
بن سعد وكان ذلك في رجب سنة ثمان قال الحافظ انكس تلي غير فريش لا ينصور كونه في هذا الوقت
أنهم كانوا حينئذ في الهدنة بل مقتضى ما في الصحيح ان يكون البعث في سنة ست او قبلها قبل هدمه
لحد يدة نعم يحتمل ان تلقى لهم العير ليس محرم بل لمخطفهم من جهينة ولهذا يقع في شيء من طرق الخبر
هم قاتلوا احدا بل فيه أنهم أقاموا نصف شهر وأكثروا في مكان واحد انتهى وقال الولي العراقي قالوا
كان ذلك في رجب سنة ثمان بعد نكث قريش العهد وقبل فتح مكة في رمضان من السنة المذكورة
تمى وقال في الهدى كونه في رجب وهم غير محفوظ اذ لم يحفظ انه صلى الله عليه وسلم غزا في الشهر الحرام
لا أعارفيه ولا بعث فيه سرية قال الحافظ برهان الدين الحاي هذا كلام حسن مليح لكنه على محتاره
ن عدم نسخ القتال في الشهر الحرام كشيخه ابن تيمية تبع الظاهرية وعطاء وهو خلاف ما عليه اعظم
نسخه (فأمر) بشذابم أى جعل أميرا (عليهم) أى على البعث (أبا عبيدة) عامر بن
دالله (بن الجراح) العرشي الفهري أحد العشرة البدرى من السابقين ما من شهيد ابطاعون
واس سنة ثمان عشرة أميراً على الشام من قبل عمرو في رواية جزء الخولاني عن جابر عند ابن أبي عاصم
وعلي بن قيس بن سعد بن عبادة قال الحافظ والمحموظ ما اتفقت عليه روايات الصحيحين انه أبو عبيدة
ان أحد رواياته ظن من صنع قيس من نحر الابل التي اشتراها انه مبد السرية وليس كذلك (وهم) أى
يش (ثلثمائة) على المشهور في الروايات في الكتب الستة وبه جزم أهل السير كابن سعد قائل
المهاجرين والانصار وللنساء أيضا بضع عشرة وثلثمائة فان صحت فلهذا اقتصر في الرواية المشهورة على
مائة استسهال الامر الكسر لقلته لكن الاخذ بالزيادة مع صحتها واجب لانه زيادة ثقة غير منافية
ل) جابر (وانا فيهم) زادي رواية لمسلم وفيهم عمر بن الخطاب وزاد البخاري ومسلم عن هشام بن
ق عن وهب بن حميل زادي على رقابنا (فخرجنا حتى اذا كنا ببعض الطريق) التفات من الغيبة
لم (فنى) بفتح الفاء وكسر النون فرغ (الزاد) يجوز بعض الشراح ان يكون معنى فنى أشرف على
ماء (فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مرزدي عمر) بكسر الميم واسكان
، وفتح الواو والذال ثنية مرزديا لكسر ما يجعل فيه الزاد (قال) جابر (فكان) أبو عبيدة
تنام) بفتح أوله والخفيف من الثلاثي وبضمه والتشديد من التقوي (كل يوم قليلا قليلا)
على المفعولة (حتى فنى) ملى المرزدين من القريش (ولما تبين) عما حجاج ناس من الأزواد

وسكون الحناء المحجة ونون أي يقصر قال وأرى وجهها حسنا وفعلا سريعا فأخذ قيس الحجز فحرقه ثم
ثلاثة كل يوم جزورا فلما كان اليوم الرابع نهأه أميره فقال عرمت عليك أن لا تحجز يريد أن تخضر
ذمتك ولا مال لك قال قيس يا أبا عبيدة أترى أبا ثابت يعني سعدا أبا يعقبي ديون الناس ويحمل
الكل ويطلع في المجاعة لا يقضي عني عمرا لقوم مجاهد في سبيل الله فكاد أبو عبيدة يئس ويحزن
عمر يقول اعزم فعزم عليه فبقيت جزوران فقدم بهما قيس المدينة ظهر راسه عابون عليها وطلع سعدا
مجاعة القوم فقال إن يك قيس كما أعرف فسيحرقهم فلما لقيه قال ما صنعت في مجاعة القوم قال
نحرت قال أصبت ثم ماذا قال نحرت قال أصبت ثم ماذا قال نحرت قال أصبت ثم ماذا قال نهيت قال
يمن نهيا قال أبو عبيدة أمرى قال ولم قال زعم أنه لا مال لي وإنما المال لا يملك فقال لك أربع حوائط
دناها تجدهم خمسين وسفا وقدام البدوى مع قيس فأوفاه أو سقه وجهه وكساه قبل أن ي
سلى الله عليه وسلم فعل قيس فقال أنه في قاب جود ولابن حزيمة فقال صلى الله عليه وسلم إن الجود
من سمة أهل ذلك البيت ويمكن الجمع بأنه خراؤنا سنا معاه من الصهر ثم اشترى خسانا من أهلها
ثم نهى فاقصر من قال ثلاثا على ما نخره مما اشتراه ومن قال تعاد كرجلة ما فخره فان ساغ هذا
الإقافي الصحيح أصح والله أعلم ولم يسل الحافظ للجمع وقال اختلف في سبب نهى أبي عبيدة قيسا
ن يستمر على إطعام الجيش فقيل خيفة أن تقضى حوائطهم وفيه نظر لأن في القصة أنه اشترى من غير العسكر
قبل لاه كان يستدين على ذمته وأمس له مال فأريد الرقوبه وهذا أطهر انتهى ولا نظرا لاه حاف
ن يشتري من العسكر بعد خروا اشتراه من غيره وفي الحديث مشروعية المواساة بين الجيش عند المجاعة
أن الاجتماع على الطعام يسدعي البركة فيه ورواه البخاري في التركة عن عبد الله بن يوسف
في المغازي عن اسماعيل ومسلم من طريق ابن مهدي كلهم عن مالك بن وهبان عن الأربعة من طريق
الك وغيره وله طرق عندهم بزيادات قد أثبت على حاصها والله الموفق المعين (قال مالك الطبري)
أطاء المجعة المشالة وزن كنف (المجبل) بضم الجيم مصغرا إشارة إلى صغره وفي رواية ابن بكير
لجبل الصغر (مالك عن زيد بن أسلم) العذوى (عن عمرو) بفتح العين (ابن سعد بن معاذ)
سبة إلى جدّه أذهو عمرو بن معاذ بن سعد بن معاذ الأشجلى المدني يكنى أبا محمد وقلبه بعضهم فقال معاذ بن
مروان أبي ثقة (عن جدته) قال ابن عبد البر قيل اسمه حوا بن عبد بن سعد بن مالك بن قيس
نه ساجدة ابن نجيد أيضا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا نساء المؤمنات) قال الباقى
ويناه بالمشرق بنصب نساء وخفض المؤمنات على الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه كسجد
لجامع أو من إضافة العام للخاص كبهيمة الانعام أو على تأويل نساء بفاضلات أى فاضلات
لؤمنات كما يقال رجال القوم أى ساداتهم وأفاضلهم ورويناه ببلدنا برفع الكافتين الأولى على النداء
الثانية صفة على اللفظ أى يا أيها النساء المؤمنات ويجوز رفع الأولى ونصب الثانية بالكسرة نعت
سلى الموضع كما يقال يا زيد العاقل بنصب العاقل ورفعته ونعت الأولى قوله من إضافة الشيء
لنفسه بأنه ممنوع اتفاقا وانما هو من إضافة الموصوف إلى صفته عند الكوفيين ومنعه البصريون
بأن أولئك مسمى مجدا للجامع على حذف الموصوف أى مسجد المكان الجامع وانما ذكر النساء معجدا
لجامع مثالا لإضافة الموصوف إلى الصفة لا لإضافة الشيء إلى نفسه انتهى ومثل هذا ظاهر فاما سبعة
فلم أراد أن يكتب إلى صفته بدليل قوله كسجد الجامع فطغى عليه القلم وانكر ابن عبد البر رواية
لإضافة ورده ابن السيد بأنها صحت نقلا وساعدتها اللغة فلامعنى الإنكار (لأحقق أحدا كن)
ننهى (بجارتها) شيئا (ولو) كان (كراع شاه) بضم الكاف مادون القف من المواشي

اثني عشر يوما وهي شاذة واشدهم منها شذوذ رواية الخولاني فأثنا عليها ثم لا نأزاد في رواية عمرو بن دينار
 عن جابر وأذهننا من ذلك حتى ثابت البينا أجسامنا بعشرة وموحدة أي رجعت وفيه إشارة إلى أنهم
 حصل لهم نزال من الجوع السابق (ثم أمر أبو عبيدة بضلعين) بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام
 (من أضلاعه فنسبا) بالتذكير وإن كانت الضلع مؤنثة لأنه غير حقة في فيجوز تذكيره (ثم أمر براحلة)
 أن ترحل (فرحلت) بخفة الحاء وشدها (ثم مرت تحتها فلم تصبهما) الراحلة لفظهما وفي رواية
 للبخاري فعد إلى أطول رجل معه فرتحنه وعند ابن اسحاق عن عباد بن الصامت ثم أمر بجسم يعبر
 معناه حمل عليه اجسم رجل منا فخرج من تحتها وما مسه رأسه وخزم في المقدمة بأن الرجل قيس بن
 سعد بن عمادة وقال في الفتح لم أقب على اسمه وأظنه قيسا فإنه مشهور بالطول وقصته مع معاوية
 معروفة لما أرسل إليه ملك الروم أطول رجل منهم ونزع له قيس سراويله فكانت طول قائمة الرومي
 بحيث كان طرفها على أنفه وطرفها على الأرض وعوتب قيس في نزع سراويله فقال
 اردن لكي يعلم الناس انها * سراويل قيس والوفود ثم ردد
 وان لا يقولوا غاب قيس وهذه * سراويل عادي غتمته ثم ردد

وسلم عن أبي الزبير عن جابر فلتد رأيتنا بغتر من وقب عينيه بالقلال الدهن ونقتطع منه الفدر كالتور
 بأخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلا فاقعدهم في وقب عينيه بفتح الواو وسكون القاف وموحدة النقرة التي
 بها الحذقة والفدر بكسر الفاء وفتح الدال جمع فدر ففتح فسكون الهمزة من اللحم وغيره وفي رواية
 الخولاني عن جابر وجلسنا ما شئنا من قديد وودك في الاسقية والغرائر وفي مسلم عن عباد بن الوليد بن
 عباد بن الصامت عن جابر فأتينا سيف البحر فزحوا البحر زحوة قال في دابة فأورينا على شقها النار
 أطبخنا واشتويينا واكننا وشبعنا قال جابر فدخلت أنا وفلان وفلان حتى عد خمسة في حجاج عينها
 ابرانا أحد حتى خرجنا وأخذنا ضلع من أضلاعها فقوسناه ودعونا بأعظم رجل في الركب وأعظم رجل
 الركب وأعظم كفل في الركب فدخل تحت ما يطاق رأسه وكفل بكسر الكاف وسكون الفاء
 لم كساه يجعله الركب على سنامه ثلاثا سقط وفي رواية الخولاني عن جابر وجلسنا ما شئنا من قديد
 يدك والبخاري عن أبي الزبير عن جابر فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كلوا
 قال نرجه الله أطعمونا ان كان معكم فأتاه بعضهم بعضونه فأكله ولا جد وسلم عن أبي الزبير عن جابر
 قال النبي صلى الله عليه وسلم هو رزق أخرجه الله لكم فهل معكم شيء من لحمه فطعمونا فكان معنا منه شيء
 رسلنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منه فأكل ولا بن أبي عاصم عن الخولاني عن جابر فقال
 صلى الله عليه وسلم لو تعلم أن اندركم لروح لا حيننا لو كان عندنا منه قال المحافظ وهذا لا يخالف
 آية أبي الزبير لأنه يحمل على أنه قال ذلك إذا يادامه بعد أن أحضر والله منه ما ذكر أو قال ذلك قبل
 يحضر والله منه وكان ما أحضره لم يروح فأكل منه وفي البخاري ومسلم عن عمرو بن دينار عن جابر
 أن رجلا من القوم فخر ثلاث جزائر أي عند ما جاعوا ثم فخر ثلاث جزائر ثم فخر ثلاث جزائر بالتكرار
 ثمرات والحمد لله في مسنده وغيره عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن قيس بن سعد قال
 نلاني وكنت في جيش المخط أصاب الناس جوع قال انخرقت فخرت ثم جاعوا قال انخرقت
 ثم جاعوا قال انخرقت فخرت ثم جاعوا قال انخرقت فخرت ثم جاعوا قال انخرقت فخرت ثم جاعوا
 ع شديد فقال قيس من يشترى مني غرابا بالمدينة يجزئها فقال له رجل من جهينة من أنت
 سب فقال عرفت نسلك فاتباع منه خمس جزائر فخره أوسق وأشهد له فخر من الصابية واتباع
 يسكون قيس لا مال له فقال الأعرابي ما كان سعد يعني بأبيه في خمسة أوسق فخره العتبة

والدواب والانس كافي العين ونخص النبي بالنساء لانهن مواد المودة والبتضاء ولا نهن اسرع ان تقبلا
 في كل منهما (محرقا) نعت لكرام وهو مؤث فكان حقه محرقة الا ان الزواية وردت هكذا في الموطأت
 وغيرها وحكى ابن الاعرابي ان بعض العرب يذكرونه فلعل الرأية على تلك اللغة ثم يحتمل انه نهي
 لجهدية وان يكون للمهدي اليها والاول أظهر قاله الساجي وقال غيره المراد به المبالغة في إهداء الشيء
 القليل وقبوله لا الى حقيقة لان العادة لم تجرب إهداء الكراع أي لا يمنع جارة من إهدائها لجارتها الموجود
 عندها ستة قلال بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وان قل فهو خير من العدم واذا تواصل التقليل صار كثيرا
 وروى الطبراني عن عائشة مرفوعا يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرسن شاة فانه يثبت المودة ويذهب
 الضغائن والحديث في الصحيحين من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلغظ ولو فرسن شاة بكسر الفاء
 والسين المهملتين بينهما راء ساكنة وهو كالقدم للانسان وبلغظ المسلمات بدل المؤمنين والمعنى واحد
 بل في بعض نسخ البخاري يا نساء المؤمنين (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن
 حزم الانساري (انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) مرسل وهو موصول في الصحيحين وغيرهما
 عن أبي هريرة وابن عمر وجابر وأبي داود عن ابن عباس وفي حديث جابر انه سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقبل يا رسول الله
 أرايت شعوم الميتة فانه اطلق بها السفن ويدهن بها المجلود ويستصحب بها الناس فقال هو حرام
 ثم قال عند ذلك وفي حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم لم قاعدا خلف المقام فرفع رأسه الى
 السماء ساعة ثم خحك ثم قال (قاتل الله اليهود) أي لعنهم وقال النووي قتلهم والمفاعله ليست
 على بابها وقال غيره عادهم وقال الداودي من صار عدوا لله وجب قتله وقال البيضاوي قاتل أي عادي
 وقتل وأخرج في صورة المغالبة أو عبر عنه بما هو مسبب عنه فانهم بما اخترعوا من المحللة انصبوا
 لمحاربة الله ومقاتلته ومن حاربه حرب ومن قاتله قتلى (نهو عن أكل الشحم) كما قال تعالى
 ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها (فباعوه فكلوا منه) وفي رواية الصحيحين جملوه ثم باعوه
 فكلوا منه بالجزم أي اذا بوه قائلين ان الله حرم الشحم وهذا ذلك زاد في رواية لابي داود وان الله اذا حرم
 على قوم أكل شيء حرم عليهم غنمه قال عياض كثيرا اعراض ملاعب اليهود والزنادقة على هذا الحديث
 ان موطوءة الاب بالملك لولده يبعها دون وطئها وهو ساقط لان موطوءة الاب لا يحرم على الابن
 منها الا وطئها فجميع منافعها غير حلال له وشحم الميتة المقصود منه الاكل وهو حرام من كل وجه
 وحرمته عامة على كل اليهود فافترقا وقال العزبن عبد السلام في أماليه المتبادر الى الافهام من تحريم
 الشحم انما هو تحريم أكلها لانها من المطعومات فيحرم بيعها مشكلا لانه غير متعلق بالتحريم والمجواب
 انه صلى الله عليه وسلم لما لعن اليهود اسكنهم فعملوا غير الاكل دل ذلك على ان المحرم عموم منافعها
 لا خصوص أكلها (مالك انه بلغه ان عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم كان يقول يا بني اسرائيل)
 ولادي يعقوب بن اسحاق (عليكم بالماء القراح) أي الخالص الذي لا يمزجه شيء (والبقول)
 كل نبات اخضرت به الارض (البري) نسبة الى البرية وهي الحجر (وخبر الشعير) بفتح الشين
 وقد كسر (واياكم وخبر البر) القمح أي احذروا كله (فانكم لن تقوموا بشكره) تعليل
 لتحذير منه (مالك انه بلغه) أخرجه مسلم وأصحاب السنن الاربعة عن أبي هريرة والبراري وابن المنذر
 ابن أبي حاتم والحاكم عن عمر بن الخطاب وأبى حبان عن ابن عباس وابن مردويه عن ابن عمر والطبراني
 عن ابن مسعود وفي سياقهم اختلاف بالزيادة والنقص (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل
 المسجد النبوي وفي مسلم عن أبي هريرة قال خرج صلى الله عليه وسلم ذات يوم أول ليلة هكذا بالشك

تبعه وأنا بكى فأخبرته وقت ادع الله أن يهديها فتألى اللهم أهد أم أبي هريرة فخرجت مستبشرة
عوته فلما جئت إلى الباب فإذا هو مجاف فسمعت أمي حس قدمي فقالت مكانك يا أبا هريرة وسمعت
ضخضة الماء فلبست درعها وأبجئت عن خمارها فتفتحت الباب وقالت أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
أن محمداً رسول الله فخرجت إليه صلى الله عليه وسلم فأخبرته فحمد الله وقال حبراً (فقل إن أبنتك
رئت السلام ويقول لك أطمعنا شيئاً) يعني أي شئ تيسر (قال فوضعت ثلاثة أقراص) من خبز
صغيرة وشيئاً من زيت ومنع ثم وضعها على رأسي وجعلتها حتى جفت بها (اليهم فلما وضعتها
نأيديهم كبر أبو هريرة) أي قال الله أكبر (وقال الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد
أن لم يكن طعامنا إلا الأسودين الماء والتمر) فيه تعقيب لأن الماء لا لول له (فلم يصب القوم من الطعام
ثلاً) لشبع أو غيره (فلما انصرفوا قال يا ابن أخي) في الإسلام (أحسن إلى غفك وامسح الزعم)
م الزاء وهما مال العين على الأشهر رواية محاط رقيق يجري من أنوف الغنم وفتح الزاء وغنم معجمة أي
مع التراب عنها قال في النهاية رواه بعضهم بغس معجمة وقال أنه ما يسيل من الأنف والمشي هور فيه
روى يعين مهملة ويجوز أن يكون أراد مسح التراب عنها رعيها لها وأصلها شأنتها انتهى أي على رواية
بجسام لا ما فسر ذلك البعض فأنما يصح على الإجمال (واطب) نظف (مراحمها) بضم الميم
ثانها الذي تأوى فيه والأمر للارشاد والأصلاح (وصلتني ناحيتها فأنها من دواب الجنة) أي
ثمنها أو تدخلها بعد الحشر أو من نوع ما في الجنة بمعنى أن فيها أشباهها وشبه الشيء يكرم لاجله وهذا
نوف صحيح له حكم الرفع فإنه لا يقال الابتوقيف وقد أخرج البراء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أكرموا المعزى وامسحوا برغامها فأنها من دواب الجنة واسناده ضعيف لكنه يقويه هذا
قوف الصحيح وأخرج ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً صلو في مراح الغنم وامسحوا برغامها
بأن دواب الجنة قال البيهقي روى مرفوعاً وموقوفاً وهو أصح (والذي نعسى يده ليو شك أن يأتي
الناس زمان تكون الثلة) بضم المثانة وشذ اللام الطائفة القليلة المائنة ونحوها (من الغنم أحب
صاحبها من دار مروان) بن الحكم أمير المدينة يومئذ وهذا أيضاً لا يقال الابتوقيف لأنه أخبار
غيب يأتي (مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان) التابعي (أنه قال) مرسل عند الأكثر
إه خالدين بخالد ويحيى بن صالح الوحاظي فقال عن مالك عن وهب عن عمر بن أبي سلمة موصولاً
جهما الدارقطني وأول النسائي وكذا رواه محمد بن عمرو بن حلحلة عن وهب عن عمر عند البخاري
المحافظ والمشهور عن مالك إرساله كعادته وقد أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف والنسائي
قتيبة كلاهما عن مالك عن وهب مرسلين في الموطأ ومقتضاه أن مالك لم يصرح بوصلة وإعله وصله
فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى وهما ثقتان وبه يتبين صحة سماع وهب من عمر وقد صرح في رواية الشيخين
رهما عن الوليد بن كثير أنه سمع وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة يقول (أني) بضم الهمزة
للفعل (رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه) ابن زوجته أم سلمة (عمر) بضم
مين (ابن أبي سلمة) الصحابي ابن الصحابي وفي رواية محمد بن عمرو بن حلحلة أكلت يوماً مع
إلى الله صلى الله عليه وسلم طعاماً ففعلت آكل من نواحي الحففة وفي رواية الوليد بن كثير كنت غلاماً
عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الحففة (فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم) يا غلام (سم الله) طرد الشيطان ومعناه من الأكل فقس التسمية قال النووي
اسم الله وأفضله بسم الله الرحمن الرحيم قال المحافظ لم أر أقداماً من الأفضلية دليلاً خاصاً وما قول
الوصف أن يقول مع الله الأولى بسم الله والثانية بسم الله الرحمن والثالثة بسم الله فأنها

ولأن الابتداء بما يتفكر به من المحلولة أولى لأنه مقول للعدة لأنه أسرع هضمها (واستعذب لهم ماء) أي جاء لهم ماء عذب وكان أكثر مياه المدينة ما لحقه وفيه حل استعذاب الماء وأنه لا ينافي الزهد (فلقن في نخلة) ليصيبه برد الهواء فيصير عذبا باردا (ثم أتوا بذلك الطعام) خبر الشيعر والشاة روى أنه شوى نصفه وطبخ نصفه ثم أتاهم به فلما وضعه بين يديه صلى الله عليه وسلم أخذ من المجدي فوضعه في رغيف وقال للانصاري أبلغ بهذا فاطمة لم تصب مثله منذ أيام فذهب به إليها (فأكلوا منه وشربوا من ذلك الماء) العذب البارد (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسألن عن نعيم هذا اليوم) قبل سؤال امتنان لسؤال حساب وقيل سؤال حساب دون مناقشة حكاها الباسجي وقال ابن القيم هذا سؤال تشریف وإنعام وتعديد فضل لسؤال تفریع وتوہین ومحاسبة والمراد أن كل أحد يسأل عن نعيمه الذي كان فيه هل ناله من حله أم لا فإذا اخلص من ذلك سئل هل قام بواجب الشكر فاستعان به على الطاعة أم لا فالأول سؤال عن سبب استخراجه والثاني عن محل صرفه وفي مسلم فلما أن شبعوا ورووا قال صلى الله عليه وسلم لا يكره وعمر والذي نفسي بيده لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة أخرجه من بيوتكم الجوع ثم لم ترجعوا حتى أصابكم هذا النعيم وفي الترمذي فقال هذا والذي نفسي بيده من النعيم الذي تسألون عنه يوم القيامة ظل بارد ورطب طيب وماء بارد وانما ذكر صلى الله عليه وسلم هذا في هذا المقام إرشاد للاتباع والشاربين إلى حفظ أنفسهم في الشيع عن الغفلة والاشتغال بالمحبة والتنعيم عن الآخرة وهو تسلية للحاضرين المقتربين عن فقرهم بأنهم وإن حرموا عن التمتع فقد اتقوا السؤال عنه يوم القيامة وفي رواية فكبر ذلك على أصحابه فقال إذا أصبح مثل هذا فصار بأيديكم فتولوا بسم الله فإذا شبعتم فتولوا الحمد لله الذي هو أشبعنا وأنعم علينا وأفضل فإن هذا كفاء هذا فأخذ عمر العذق فضرب بها الأرض حتى تنثر البسر ثم قال يا رسول الله انما المسئولون عن هذا يوم القيامة قال نعم إلا من ثلاثة كسرة يستحبها الرجل جوعه أو ثوب يستبرئها عورته أو حجر يدخل فيه من القبر والحجر (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (ان عمر بن الخطاب كان يأكل خبزا بمن فدعا رجلا من أهل البادية) لم يسم (فجعل يأكل ويتبع) بشدا الفوقية (باللحمة وضر) بفتح الواو والضاد المعجمة وسخ (الصخرة) ما يعاقبه من أثر السم (فقال عمر كائنك مقفر) بضم الميم واسكان القاف وكسر الفاء أي لا آدم عندك (فقال والله ما أكلت سمنا ولا رأيت أكلابه منذ كذا وكذا) مدة عينا (فقال عمر لا أكل السم حتى يحيا الناس) أي يصيبهم الخصب والمطر (من أول ما يحيون) حتى لا أمتار عليهم (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الانصاري (عن) عمه (أنس بن مالك قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين يطرح) يلقي (له صاع من تمر فبأكله حتى يأكل حشفها) يابسها الردي (مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولاه (عبد الله بن عمر أنه قال سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت ان عندنا منه قفعة) بفتح القاف واسكان الفاء ثم عين مهملة قال ابن الأثير شئ شبيه بالزئبدل من الخوص ليس له عرى وليس بالكبير وقيل شئ كالقفعة تتخذ واسعة الأسفل ضيقة الأعلى (فأكل منه) لاذها به الجوع يدون ترفه (مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة) بحام من مهمتين بينهما الامسا كنة المدنى (عن جريد بن مالك بن خنيم) معجمة ومثناة مصغرة ويقال مالك بنده واسم أبيه عبد الله تابعي ثقة (قال كنت جالسا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق) محل بقرب المدينة (فأتاه قوم من أهل المدينة على دواب ففروا عنده قال جريد فقال أبو هريرة اذهب بلأخي) اسمها أمية عيين مصغر بنت صبيح أوصفج عو حدة أو فامصغر صحابة روى مسلم عن أبي هريرة كنت أدهأني إلى الإسلام فدهأني فاستغنى في رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أكره

سعى مع كل لقمة فهو أحسن حتى لا يشغله الاكل عن ذكر الله ويزيد بعد التسمية اللهم بارك لنا فيما رزقنا
واتخير الزايقين وقسا عذاب النار فقال الحافظ ايضاً لم ارا استحباب ذلك دليلاً ولا اصل لذلك كله
وقال غيره ظاهر الاحادث خلافه ومن اصرحها حديث احمد كان صلى الله عليه وسلم اذا قرب اليه طعام
قال بسم الله (وكل مما يليك) استحباباً بالاجوباء عند الجمهور فيه كرهه الا كل مما لا يلي لان الاكل
من موضع يد صاحبه سوء عشرة وتركه مؤدّه لئلا يغور النفس لاسمائه في الاثراق ولما فيه من اظهار المحرص
وانهم وسوء الادب واشباهها فان كان غير لون او غير جاز فقدر روى ابن ماجه وغيره عن عائشة كان
صلى الله عليه وسلم اذا اتى بطعام اكل مما يليه واذا اتى بالتمر جالت يده فيه وروى الترمذي وابن ماجه
عن عكراش بن ذؤيب قال اخذ بيدي صلى الله عليه وسلم الى بيت ام سلمة فقال هل من طعام فأتيننا بجفنة
كثيرة الثريد والودك فأكلنا منها فخبثت بيدي في نواحيها واكل صلى الله عليه وسلم من بين يديه
فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال باعكراش كل من موضع واحد فانه طعام واحد ثم اتينا بطبق
فيه ألوان الخمر والرطب فخبثت أكل من بين يدي وجالت يده صلى الله عليه وسلم في الطبق فقال
بائعكراش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد وفي اسناده ضعف لكن له شواهد تقويه زائدة في رواية
الوليد بن كثير وكل يمينك فازالت تلك طعنتي بعد بكسر الطاء اي زمت ذلك وصار لي عادة قال الكرمانى
وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا اكل والطعمة الاكل والمراد جميع ما مر من الابتداء بالتسمية
والاكل باليمين والاكل مما يليه وبعد بالبناء على الضم اي استمر ذلك صنيعة في الاكل (مالك
عن يحيى بن سعيد) الانصارى (انه قال سمعت القاسم بن محمد) بن الصديق (يقول جاء رجل
الى عبد الله بن عباس فقال له ان لي بتمياً اقوم عليه (وله ابل أفأشرب من لبن ابله فقال ابن
عباس ان كنت تبغى) تطاب (ضالة ابله) اى ماضل منها (وتهنأ) بالهمزة على (جرباها
باغناء) بزنة كتاب القطران (وتلط) بفتح الفوقية وضم اللام وشذ الطاء المهملة (حوضها) اى
تمدده وتطسه وتصلحه واصل اللوط الاصوق قاله المروى (وتسقيها يوم وردها) اى شربها (فاشرب
غيره مضر بنسل) اى بولدها الرضيع (ولاناهاك) اى مستأصلى (فى الحب) اللبن حتى يضربها
قال الباجي الحب بفتح اللام اللبن ويتسكينها الفعل وقال المروى اى ولا مبالغة فيه حتى يضرب ذلك بها وقد
نهكت الناقة حلباً اذا تقصيتها ولم تبق في ضرعها البنا (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان لا يؤتى
بطعام او شراب) ماء ولبن او غيرهما (حتى الدواء فيطعمه او يشربه) بنصب الفعلين (إلا قال الحمد لله)
لان الحمد على النعم يرتبط به العبيد ويستجلب به المزيد فلحظ وقت حضور الغداء الى اجل النعم فقال
(الذى هدانا) اذا هدانا الى الايمان اعظم نعم الله تعالى على العبد فشكره عليها مقدم على غيرها فأشار الى
ان الاولى بالحامدان لا يجرد جوده الى دقائق النعم بل ينظر الى جلالها فيحمد عليها لانها احق بذلك
ولان الحمد من نتائج الهداية للاسلام (وأطعمنا وسقانا) قدم الطعام زيادة الاهتمام به حتى
كان السقي من تنعمه وتابع له لان الاكل يستدعى الشرب (ونعمنا) بانواع النعم التي لا تحصى
(الله اكبر) سرور بهذه النعم (اللهم افقنا) وجدتنا (نعمتك بكل شر) من التقصير في عبادتك
وشكرك (فأصبحنا منها وامسينا بكل خير) من فضلك ولم تعاملنا بتقصيرنا (نسألك تمامها) لعله
استعمله بمعنى إدامتها الى النعم (وشكرها) فاننا لا نبغى الا بفضلك اذ هو نعمة تستدعى شكر الى غير نهاية
(الاخبر الاخبرك) فانه بيدك دون غيرك (ولا اله غيرك) برجي لكشف الضر واجابة الدعاء والاعانة
على الشكر (اله) بالنصب على النداء بحذف الازاء (الصالحين) المسلمين (ورب العالمين) اى مالك
جمع الخلق من الانس والملائكة والجن والدواب وغيرهم وكل منها اطلق عليه عالم قال عالم الانس

ولا فرق بين الابل وغيرها في ذلك الا هذا القول الثالث فلم تجز العادة بتعليق الجرس في رقاب الخيل
قد روى أبو داود والنسائي عن أبي وهب الجبشاني رفعه **أركبوا الخيل** وقلدوها ولا تغادوها
لا وتار فدل على انه لا اختصاص للابل وحدها المنضربين ثميل الاربار في هذا الحديث على معنى التار
كالمجاهلية قال القرطبي هو تأويل بعيد وقال النورى ضعيف والى قول النضر خنح وكيع فقال المعنى
لا تركبوا الخيل في العرين فان من ركبها لم يسلم ان يلقى به وتر يطلب به قال النورى وغيره المجهور
ن انتهى اكرهه التنزيه وقيل للتخريم وقيل يمنع منه بالاحاجة ويجوز لها وعن مالك تخصيص كراهة
لقلائد التوت ويجوز غيرها اذ لم يقصد دفع العين هذا كله في تعليق عمام وغيره لا قرآن فيها ونحوه
بما ما فيه ذكر الله ولا ينهى عنه لانه انما يجعل للبركة به والتعوذ بأسمائه وذكره انتهى والمحرم رواه
بخاري في المجاهد عن عبد الله بن يوسف ومسلم في اللباس عن يحيى وأبو داود عن الفقهني كلهم عن
مالك به

(الوضوء من العيين)

مالك عن محمد بن أبي امامة بن سهل بن حنيف (بضم المهملة مضمر الاء صارى الثقة (انه سمع أبا
بإمامة واسمه اسعد سمعاه النبي صلى الله عليه وسلم باسم جدّه أبي امه وكاه بكنيته لما ولد قبل الوفاة
انبوية بسنتين وماب سنة مائة (يقول اعتدل أبي) سهل بن حنيف المدري وظاهره الارسال لكتبه
يعمل على أن أبا امامة سمع ذلك من أبيه ففي بعض طريقه عن أبي امامة حدثني أبي انه اعتدل
بالمحرار) بعن المجبة وازاء الى الشديدة موضع قرب المجبة قاله ابن الاثير وعنه وقال ابن عبد البر
وضع بالمدينة وقيل من أوديتها انتهى ويؤيد الاول أن في بعض طرق الحديث حتى اذا كان شعب
لحرار من المجفة (فخرج جبه كانت عليه وعامر بن ربيعة) بن كعب بن مالك العن بسكون النون
حليف الخطاب أسلم فديما وهاجر وشهد بدرامات ايسالى قتل عثمان (ينظر) اليه (قال) أبو امامة
وكان سهل رجلا أبيض حسن) ملج (المجلد قال فقال له عامر بن ربيعة ما رأيت كاليوم ولا جلد
ذراه) أي بكر (قال فوعك سهل مكانه واشتد) قوى (وعكه) أي ألمه وفي الطريق الثاني فلبط
ى صرع فكانه صرع من شدة الوعك (فأنى) بضم الهمزة (رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر)
لبناء للمعول (أن سهلا وعك) وانه غير رائج (ك يا رسول الله) لعدم استطاعته بشدة الوعك (فأباه
سول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهل بالذى كان من شأن عامر بن ربيعة) أي نظره اليه وقوله
أذكر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية فدعا عامرا فغطيظ عليه فقال (علام) بمعنى لم
فيه معنى الانكار (يقتل أحدكم اخاه) في الدين زاد في بعض طريقه وهو غنى عن قتله (ألا)
لفتح والتشديد بمعنى هلا وبها جاء في بعض طريقه (بركت) أي قلت بارك الله فيك فان ذلك يبطل
عنى الذى يخاف من العين ويذهب تأثيره قال الساجي وقال ابن عبد البر يقول تبارك الله أحسن
خالقين اللهم بارك فيه فيجب على كل من أعجبه شئ أن يبارك فاذا دعا بالبركة صرف المحذور لا محالة
تهى وروى ابن السني عن سعيد بن حكيم قال كان صلى الله عليه وسلم اذا خاف أن يصيب شيئا بعينه
ل اللهم بارك فيه ولا تضره وأخرج البراز وابن السني عن انس رفعه من رأى شيئا فأعجبه فقال
شاء الله لا قوة الا بالله لم يضره (ان العين حق) أي الابصاية بهاشي ثابت في الوجود مقضى به
الوضع الالهى لاشبهة في تأثيره في النفوس والاموال قال القرطبي هذا قول عامة الامة ومذهب
السنّة وانكره قوم متدعة وهم محجوجون بما يشاهدونه في الوجود فكف من رجل أدخلته العين
بروك من حل أدخلته القدر لكن بمشيئة الله سبحانه ولا يلتفت الى معرض عن الشرع والعقل بقسنا

(دوامهم) تبعاله وفي الصحيحين عن نافع عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ذهب وجعل
 فيه مما يلي كفه فاتخذ الناس فرمى به وقال لا لبسه ابد اثم اتخذ خاتما من فضة فاتخذ الناس خواتم
 لفضة قال ابن عمر فلبس الخاتم بعده صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان حتى وقع منه في بئر اريس
 حديث الباب رواه البخاري عن القعني عن مالك به وتابعه سفيان الثوري بأتم منه عن ابن دينار
 (مالك عن صدقة بن يسار) الجزري نزيل مكة ثقة مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (انه قال سألت
 عيسى بن المسيب عن لبس الخاتم) أي خاتم الفضة فان من العلماء من كره لبسه مطلقا ولو لدى سلطان
 فقال البسه وأخبر الناس اني افتيتك بلبسه) وأما حديث أبي ریحانة نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن لبس الخاتم الا لدى سلطان رواه ابو داود والنسائي فضعفه مالك لما سئل عنه وكذا ضعفه أحمد

* (ما جاء في نزع المعاليق والجرس من العنق) *

بحرس بفتح الجيم والراء ثم مهملة معروف وحكى عياص اسكان الراء والتحقيق انه بفتحها اسم الالة
بسكونها اسم الصوت (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن خرم الانصارى السابغى
عن عباد بن عجم (المازنى السابغى وقيل له رؤية (ان ابا بشير) بفتح الموحدة وكسر المعجمة
لانصارى) زاد عثمان بن عمر عن مالك الساعدى عند الدارقطنى فن قال المازنى فيه نظر شهد
يندق وذكره المحاكم أبو أحمد فممن لا يعرف اسمه وذكر ابن سعد ان اسمه قيس بن عبد الحمير بمجملات
بخراب عمرو عاش الى بعد الستين وسُعد الحرة وجرح بها ومات من ذلك يقال جازا المائة (أخبره)
عباد (انه) أى أباشير (كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره) قال المحافظ
قف على تعيينهما (قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا) فى رواية روح بن عبادة
مالك فأرسل زيدا مولاه قال ابن عبد البر وهو يزيد بن حارثة فيما ظهر لى (قال عبد الله بن أبي بكر)
في الامام (حسبت انه) أى عباد بن عجم (قال والناس في مقيلهم) قال المحافظ كأنه شك في هذه
لعله ولم ارها من طريقه الا هكذا (لاتبين) بفوقية وقاف مفتوحة بينهما موحدة ساكنة آخرة
توكيد (فى رقة بعير قلادة من وتر) بفتح الواو والمثناة الفوقية فى جميع الروايات قال ابن الجوزى
اصحف ما علم له بالحدث فقال وبريرة موحدة يعنى كالدردى فانه جزم بالموحدة وقال هو ما ينزع عن
مال يشبه الصوف قال ابن التين فصحف (أو قلادة إلا قطعت) قال المحافظ والشك أول التنوين
رواية القعنبى عند أبي داود ولا قلادة وهوم من عطف العام على الخاص وبهذا جزم المهلب ويؤيد
زل أى الشك ماروى عن مالك انه سئل عن القلادة فقال ما سمعت بكرا هتها الا فى الوتر (قال مالك
ذلك من العين) أى أنهم كانوا يقدون الابل أو تارثا لتصيبها العين بزعمهم فأمروا بقطعها
مابأن الا وتارلا ترد من أمر الله شيئا ويؤيده حديث عقبة بن عامر رفعه من علق تميمة فلا أتم الله له
أبو داود والتميمة ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك قال ابن عبد البر اذا اعتقد الذى قلدها
اترد العين فقد ظن انها ترد القدر وذلك لا يجوز اعتقاده وقيل النهى عن ذلك لئلا تختص الدابة بها
شدة الرخص حكى ذلك عن محمد بن الحسن وكلام أبي عبيد يرجه فانه قال نهى عن ذلك لان
اب تأذى به وتضيق عليها نفسها ورعيها وربما لمقت شجرة فاخذت أو تعوق عن السير وقيل
بالوتر الجرس فانهم كانوا يعلقون الاجراس فيها حكاه الخطابي ويدل عليه ترجمة الامام بالجرس
ارواية عثمان بن عمر عن مالك الحديث بسنده بلفظ لاتبين قلادة من وتر ولا جرس فى عنق بعير
طلع واخرجه الدارقطنى فبان انه اشار بالترجمة الى ما فى بعض طرق الحديث وقد روى أبو داود
سالى عن أم حبيبة والنسائى أيضا عن أم سلمة مروعا لا تحب الملازمة فقهه ما عرس قال المحافظ

فأهصر كل رأس على ما سمعه منه أو رآه مما بالمعنى لكن لا شك أن مختصة انحصار (فقط) بضم اللام
وكسر الموحدة وضمة هاء ملة ي صرحت وسقط إلى الأرض (سهل) يقال منه يسه به يسهطاً وقيل
ابن وهب لمط وعكاً وكأفه فبره بانزوية نسبة ما بينهما الاتحاد انقصه ولا سمين لجواز ان سقوطه
من شدة وعكاه كقده وهذا أولى بقاء لافظين على حقيقة ما زاد ابن أبي ذئب عن الزهري حتى
ما قل شدة التوحج (فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيلاً له يارسول الله هل لك في سهل س
حبيب والله ما يرفع رأسه) من شدة الدلك ولصرع (فقال هل تهيمون له أحد) عابه (فالواهبهم
عامر بن ربيعة) وكأفهم لما قال ذلك ذهب صلى الله عليه وسلم إلى سهل لثبث الخبر منه كما قال
في الحديث السابق فأتاه رسول الله فأنخره سهل فلم يذكر في الضرب في السابقة له قال له هل تهيمون
الخ في كل من الطريقين اختصار (قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر بن ربيعة فغبط
عنه وقال علام) أي لم (يقط أحدكم أخاه) أي يكون سدياً في قلبه بالعين (ألا) وفي رواية هـ لا
(بركت) أي دعوت له بالبركة للنسائي وابن ماجه من وجه آخر عن أبي امامة إذا رأى أحدكم من
أنبيه ما يحب فليدع له بالبركة ومن له عند ابن السني عن عامر بن ربيعة (استسمل له) وجوباً لأن الأمر
حقيقته الوجوب ولا ينبغي لأحد أن يمنع حقه ما ينفعه ولا يضره لاسيما إذا كان بسببه وكان هو والجاني
عليه فواجب على العائش أن يستسمل له بن عبد البر (فغسل عامر وجهه وبديه) وفي رواية بدل
هذا وظاهر كفيه (ومرفقيه) زاد في رواية غسل صدره (وركبيه وأطراف رجله وداحله إزاره)
هي الحق وتجعل من تحت الأزار في طرفه ثم يشد عليه الأزار قال ابن وهب عن مالك بن نويرة قول ابن حبيب
هي الطرف المتدلى الذي يضعه المؤتر أو لا على حقه لا يمن رقاً لا يخفش في الجانب الأيسر من الأزار
الذي تعطفه إلى جنبك ثم شد الأزار له ابن عبد البر قال المازري طعن به عليه كايده عن العرج
والجهور وإذا نظرت المتدلى الذي بنى حقه الأيمن رقل عبّاض لما يدخله الأزار ما يلي الجسد من المؤتر
وقيل موضعه من الجسد وقيل هذا أكبر كناية قال عفيف الأزار أي نرج وفيه لوركة أذهوه فقد الأزار
(في قدح) زاد في رواية قال وحسنه قال وأمر فحسب منه حسوات (ثم صب عليه مراح سهل مع الناس
ليس به بأس) لزوال سلتها قال الزهري هذا من علم يغسل العتق في قدح من ماء يدخل يده فيه
فيمضمض ويغمس في القدح ويعسن وجهه فيه ثم يمسح بيده اليسرى على كفه اليمنى ثم باليمنى على كفه
اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على مرفق يده اليمنى ثم يمسح بيده اليمنى على مرفق يده اليسرى ثم
يغسل قدمه اليمنى ثم يدخل اليمنى فيمسح قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليمنى فيغسل الركبتين ثم يأخذ
داحله أزاره فيصب على رأسه صبة واحدة ولا يضع القدح حتى يفرغ هكذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري
عند ابن أبي شيبه وهو أحسن ما فسر به لأن الزهري راوى الحديث وزاد ابن حبيب في قول الزهري هذا
يصب من خلفه صبة واحدة يجرى على جسده ولا يوضع القدح في الأرض ويغسل أطرافه المذكورة
كلها وداحله الأزار في القدح قاله في التمهيد زاد في الأكمال أن الزهري أخبر به أدرك العلماء يصفونه
واستحسنه علماءنا ومضى به العمل قال وجاء عن ابن شهاب من رواية عقیل مثله إلا أن فيه الابتداء بغسل
الوجه قبل المضمضة وفيه في غسل القدمين أنه لا يغسل جميعهما وإنما قال ثم يفعل مثل ذلك في طرف
قدمه اليمنى من عند أصول أصابعه واليسرى كذلك انتهى وهو أقرب لقول الحديث وأطراف رجله
وهذا الغسل ينفع بعد استحكام النظرة ما عند الأصابع وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارع إلى دفعه
بقوله الأبركت قال المازري وهذا المعنى مما لا يمكن تعليله ومعرفة وجهه من جهة العقل وليس في قو
العقل الاطلاع على أسرار جميع المعلومات فلا بد لكونه لا يعقل معناه وقال ابن العربي ان توقف فيه

باستبداد أصل له فأنشأه من خواص الأحجار وتأثير السحر ما يقضى منه العجب ويحقق أن ذلك
 فعل بسبب كل سبب انتهى (توضأ له) الوضوء المذكور في الطريق التالية المعبر عنه باغتسل
 ليس على صفة غسل الأعضاء في الوضوء وغيره كما يأتي بيانه والامر للوحوب قال المازري والصحيح
 عندي للوحوب وبغير الخلاف فيه إذا خشى على المعين الهلاك وكان وضوء العائش مما جرت العادة بالبره
 به أو كان الشرع تخبر به خبرا عاما ولم يمكن زوال الهلاك إلا بوضوء العائش فإنه يصير من باب من تعين
 عليه اجباؤه نفس مشرفة على الهلاك وقد تقر أنه يجبر على بذل الطعام للضطر فهذا أولى وبهذا التقرير
 يرتفع الخلاف (فتوضأ له عامر) على الصفة الآتية في الطريق بعده ثم صب على سهل (فراح سهل
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس) أي شدة لزوال وعكاه الذي صرعه وفيه إباحة النظر
 إلى المغتسل ما لم تكن عورة لانه صلى الله عليه وسلم لم يقل لعامر لم نظرت إليه إنما لامه على ترك التبريك
 قال ابن عبد البر وقد يستحب العلماء أن لا ينظر الإنسان إلى المغتسل خوف أن يرى عورته وإن من
 الطبع البشري لا عجب بالشيء الحسن والحسد عليه وهذا لا يملكه المرء من نفسه فلذا لم يعاتب عامرا
 عليه بل على ترك التبريك لدى في وسعه وإن لعب قد تقتل وتوبيخ من كان منه أو بسببه سوء وإن كان
 الناس كلهم تحت القدر السابق بذلك كما قاتل يقتل وإن كان المقتول يموت بأجله وإن العيب إنما تعدو
 إذا لم يترك فيجب على كل من أعجبه شيء أن يبارك انتهى ملخصا وقال القرطبي لو اتلف العائش شيئا
 ضمه ولو قتل وعليه القصاص والدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصير عادة وهو في ذلك كالساحر القاتل
 بسحره عند من لا يقتله كفرا وأما عندنا فيقتل قتل بسحره أم لا لانه كالزنديق وقال النووي لا يقتل
 العائش لاديه ولا كفارة لأن الحكم إنما يترتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس وبعض
 الأحوال مما لا انضباط له كيف ولم يقع منه فعل أصلا وإنما غاية حسد وتمن لزوال النعمة وأيضا
 فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لذلك الشخص ولا يتعين ذلك المكروه في إزالة الحياة
 فقد يحصل له مكروه غير ذلك من أثر العين قال المحافظ ولا يعكر عليه إلا الحكم يقتل الساحر فإنه
 في عناءه ولفرق بينهم ما عسر وتقل ابن بطلان عن بعض العلماء أنه ينبغي للامام منع العائش إذا عرف
 بذلك من مداخلة الناس ويأمره بلزوم بيته وإن كان فقيرا رزقه ما يكفيه ويكف أذاه عن الناس
 فإن ضرره أشد من ضرر أكل الثوم والبصل الذي منعه النبي صلى الله عليه وسلم دخول المسجد لئلا
 يؤذي المسلمين ومن ضرر المخذوم الذي منعه عمر والعلماء بعده الاختلاط بالناس ومن ضرر المؤذيات
 من المواشي الذي يؤثر بإبعادها إلى حيث لا يتأذى بها أحد قال عياض وهذا الذي قاله هذا القائل
 حكيم متين ولا يعرف عن غيره تصریح بخلافه (مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف
 أنه قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف) ظاهره الإرسال لكنه سمع ذلك من والده ففي رواية ابن أبي
 شيبة عن شاذان عن أبي ذئب عن الزهري عن أبي امامة عن أبيه أن عامرا مر به وهو (يغتسل) ولا جد
 والذي صححه ابن حبان من وجه آخر عن الزهري عن أبي امامة أن أبا حنيفة قال النبي صلى الله
 عليه وسلم خرج وسار وأمه نحو أمّا حتى إذا كانوا بشعب الخرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف وكان
 أبيض حس لجسم والجلاء فنظر إليه عامر بن ربيعة (فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد مخبأة) بضم
 الميم وخاء مخجمة وموحدة ولهمز وهي المخدرة المسكونة التي لا تراها العين ولا تبرز للشمس فتغيرها يعني
 أن جلد سحر بجلده لمخبأة إجماعا بحسنه قال عبد الله بن قيس الرقيات

ذكرتني المخبأة لذي الجحفة ريشا زعني سحوف المجال

ورواية محمد عن أبيه أبي مائة ولا جلد عذرا بديل مخبأة فكأنه جمع بين اللغتين فقال عذرا مخبأة

هذه شرع فانا الله ورسوله أعلم وقد عضد به التجربة وصدة المعايضة أو متعسف فالرد عليه اظهر لا
 من هذه الادوية تعمل بعواها معسى لا تدرك وسمون ما هذا سبيله الخواص وقال ابن القيم هذه
 الكيفية لا يتفع بها من اسكرها ولا من سحر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجر باعير معتد ادا كان
 في الطبعة خواص لا تعرف الاطباء علمها بل هي عندهم حارحة عن القياس واما جعل بالخاصية
 ما الذي ذكره جهلهم من الخواص الشرعية هذا مع 'ن في المعالجة بالاعتسال مناسبة لا تلغها
 القول الصحيحة فهو ان يراق سم الحية يؤخذ من لجها وهذا علاج البعس الغضبية بوضع اليد على بدن
 العصا فان فيسكن فكان اثر تلك الدس كسعله بارو قعت على حسد ففي الاعتسال إطماء لتلك الشعلة
 ثم لما كانت هذه الكيفية الحية تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة المنعود فيها ولا شيء أرق من
 المايس و كان في عسبها ابطال لجها ولا سيما ان للارواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصا وفيه
 ايضا وصول اثر السبل إلى القلب من أرق المواضع واسرعها نعاذة تطفئ تلك النار التي اتارتها العين
 من الماء انتهى وفي الحديث ان العاس اذا عرف بقصى عليه بالاعتسال وانه من الشفرة المادية
 وان العين تكون مع الاحتجاب بغير حسد ولو من ارجل الحب ومن الرجل الصالح وان الذي يحجبه السى
 ساد إلى الدعاء لمن أحجبه بالبركة ويكون ذلك روية منه وان الماء المستعمل طاهر وان الاصابة بالبعس
 لا تقتل وفي القصص خلاف تقدم من المالكية والشافعية

* (الرقية من العس) *

مالك عن حميد بن عيسى المكي العاصي الاعرج (انه قال) معصلا ورواه ابن وهب في جامعه
 ابن مالك عن حميد بن قيس عن عكرمة بن خالد بن مرسد الا وجاءه وصولا من وجوه صحاح عبد الجار
 البرمدي وابن ماجه عن اسماء بنت عميس (دحس) بصم الدال (على رسول الله صلى الله عليه
 سلم يا بني جعفر بن أبي طالب) الهاشمي الامير المشاهد بمؤنة اس من شقيقه على بعشرين (نقل
 فاصتهما) يحوزان تكون اسماء بنت عميس ويحوزان تكون غيرها فانه أبو عمر (مالى أراهما
 سارعن) بضاد معجمة أى يحمل الحسم (فتاات حاضنتهما يا رسول الله انه تسرع اليهما الممن
 يمنعا أن يسترنى لهما لانا لا ندري ما يوافعل من ذلك) وروى قاسم بن اصبغ عن جابر انه صلى الله
 عليه وسلم قال لا سماء بنت عميس ماشا أن أجسام بي اخي ضارعة انصيدهم حاجة قالت لا ولكن سرع
 بهم العين افترقيهم قال وهم ذاف عرضت عليه فقال ارفهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مترقوا) بسكون الراء وضم القاف من الرقية وهي العودبة بضم العين ما يرقى به من الدعاء لطلب الشفاء
 ناطلو (لها) من يرقيهما (فانه لو سبق شيء القدر) بعختين أى لو فرض ان لشيء قوة بحيث يسبق
 قدر (لسبقته العين) لكنها لا تسبق القدر فكيف غيرها فانه تعالى قدرا المفادير قبل أن يخلق الخلق
 تسعين الف سنة قال القرطبي فلو مباغاة في تحقيق اصاياه العين جرى مجرى التمثيل اذ لا يراد القدر شيء
 به عبارة عن سابق علم الله ونفوذ مشيئته ولا راد لا مره ولا معقب لمحكمه فهو كقولهم لا طلبتك ولو تخن
 رى ولو سعدت السماء وقال البيضاء وى معناه ان اصاياه العين لها تأثير ولو أمكن ان يعاجل القدر
 فيؤثر في إفناء شيء وزواله قبل اوانه المقدر لسبقته العين انتهى وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر
 بن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالانفس قال الراوى يعنى
 مين وفيه اثبات القدر وصحة امر العين وانها قوية الضرر والامر بالرقى وانها نافعة ولا يعارضه النهي عنها
 عدة أحاديث كخبر الذين لا يسترقون لان الرقية المأذون فيها ما كانت باللسان العربي او بما يفهم
 ناه ويجوز شرها مع اعتقاد انها لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله والمنهي عنها ما فقد فيها شرط من ذلك

ومعنى حديث الباب ينل منه بالمصائب ويبتليه به ساليثيه عليه آقاه غير واحد وقال البيضاوى أى يوصل اليه المصائب يظهره من الذنوب ويرفع درجته وهى اسم لكل مكروه وذلك لأن الابتلاء بالمصائب طلب الهى يداوى به الانسان من أمراض الذنوب المهلكة ويصح عود ضمير يصب الى من وضمير منه الى الله أو الى الخير والمعنى ان الخير لا يحصل للانسان الا بارادته تعالى وعليه فلا شاهد فيه للمعتزلة فى ان الشر ليس من الله لكونه ذكرا لا يردون الشر لان تركه ذكرا لا يدل على انه ليس منه وان تركه لوضوحه لان الخير الذى هو أمر مراد من يحصل له مختار مرضى به اذا كان بارادة الغير لا من نفسه فلا يكون ما يحصل بغير ارادة ورضى أولى وفيه بشرى عظيمة لكل مؤمن لأن الآدمي لا ينكح عالما من الم بيسبب مرض أوهم ونحو ذلك ورواه البخارى فى الطب عن عبد الله بن يوسف عن مالك به (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (ان رجلا) لم يسم (جاء الموت فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل) لم يسم (هنيئاً له مات ولم يبتل بمرض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك) كلمة رجلة لمن وقع فى هلكة لا يستحقها كما ان و بل كلمة عذاب لمن يستحقه وهما منصوبان يا ضمار فعمل (وما يدريك) يعلمك (لوان الله ابتلاه بمرض يكفره من سيئاته) فان غير المعصوم لا يخلو غالباً من مواقف السيئات فالمرض مكفر لها أو رافع للدرجات وكما سر لئلا تحزن النفس وقد روى انه صلى الله عليه وسلم خطب امرأة فوصفها أبوها بالجمال ثم قال وازيدك انها لم بمرض قط فقال صلى الله عليه وسلم ما ملأ الله عند الله من خير

* (المعوذ والزينة فى المرض) *

(مالك عن يزيد بن) عبد الله بن (خصيفة) بضم المعجمة وفتح المهملة واسكن التثنية وفتح الفاء (ان عمرو) بن عفان العيني (ابن عبد الله بن كعب) بن مالك (السلمي) بهتتين الانصارى المدنى الثقة (أخبره ان نافع بن جبير) بن مضمم القرشى المدنى ما بين سنة سبع وتسعين (أخبره عن عثمان بن أبي العاصى) الثقفى الطائفى استعمله الهى صلى الله عليه وسلم على الطائف ومات فى خلافة معاوية بالبرقة (انه اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وبى وجع قد كاد) قارب (يهلكنى) ولمسلم وغيره من رواية نهرى عن نافع عن عثمان انه شكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجما يجده فى جسده منذ أسلم (قال) عثمان (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امسحه بيمينك سبع مرات) فى رواية مسلم فقال ضع يدك على الذى يألم من جسدك ولطبرانى والمحامى ضع يمينك على المكان الذى تشكى فامسح به سبع مرات (وقل) زاد فى رواية مسلم بسم الله ثلاثا قبل قوله (أعوذ) اعنصم (بعزة الله وقدرته من شر ما أجد) زاد فى رواية مسلم وأحاذر ولطبرانى والمحامى كما انه يقول ذلك فى كل مسحة من السبع ولترمذى وحسنه والمحامى كم وصححه وابن ماجه من حديث انس من شر ما أجد وأحاذر من وجعى هذا (قال) عثمان (فقلت ذلك فأذهب الله ما كان بى) من الوجع (فلم ازل أمر بها أهلى وغيرهم) لانه من الادوية الالهية والطب النبوى لما فيه من ذكر الله والتفويض اليه والاستعاذة بعزته وقدرته وتكراره يكون انجع والبلغ كسكر الدواء الطبيعى لاستقصاء اخراج المادّة وفى السبع خاصية لا توجد فى غيرها وقد خص صلى الله عليه وسلم السبع فى غير ما موضع بشرط قوة اليقين وصدق النية قال بعضهم ويظهر انه اذا كان المريض نحو طفيل أن يقول من يعوذ من شر ما يجد ويحاذر والمحديث رواه الترمذى من طريق مع بن عيسى عن مالك به وقال هذا حديث صحيح (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى) أى مرض والشكاية المرض (يقرا على نفسه بالمعوذات) بكسر الواو والاختصاص والعلق والناس واطلق على

بشأنها قاله البيضاوي وقال المحافظ جوازها فيه الحركات الثلاث فالجزم بمعنى الغاية أي ينتهي إلى
الشوكة أو عطفها على لفظ مصيبة والنصب بتقدير عامل أي حتى وجدانه الشوكة والرفع عطفها على
النصب يرفي بصيب وقال القرطبي قيده المحققون بالرفع والنصب فالرفع على الابتداء ولا يجوز على المحل
(إلا قص) بأقاف والصاد المهملة أي اخذ (بها) وأصل القص الأخذ ومنه القصاص اخذ حق المقتص
له وفي رواية نقص وهما متقاربان المعنى قاله عياض (أو كقربها من خطايا لا يدري يزيد) بن خصيفة
(أيهما) أي اللفظين قص أو كقر (قال عروة) وفي رواية لا جمل لا كان كفارة لذنبه أي لكون ذلك
عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المعصية ولا يكون ذلك سببا للمغفرة ذنبه وفي رواية لمسلم الرفع الله بها
درجة وخط عنه بها خطيئة قال المحافظ وهوذا يقتضي حصول الأمرين معا حصول الثواب ورفع
العقاب وشاهد ما للطبراني الأوسط من وجه آخر عن عائشة بلغظ ما ضرب على مؤمن عرق قط
الاحط الله عنه به خطيئة وكتب له حسنة ورفع له درجة وسنده جيد وما في مسلم من طريق عمرة عنها
الا كتب له بها حسنة أو خط عنه بها خطيئة فيحتمل أن يكون أو شكا من الراوي ويحتمل التنويع
وهو أو حده ويكون المعنى الا كتب الله بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا أو خط عنه إن كانت له
خطايا وعلى هذا فيقضي الأول أن من ليست عليه خطيئة يزداد في رفع درجته بقدر ذلك والفضل واسع
وفي هذا الحديث تعقب على قول العزبن عبد السلام ظن بعض المجتهلين أن المصاب مأجور وهو خطأ صريح
فإن الثواب والعقاب إنما هو على الكسب والمصاب ليست منها بل الاجر على الصبر والرضى ووجه التعقب
أن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الاجر بمجرد حصول المصيبة وأما الصبر والرضى فقد رزأ ويمكن
أن يشاب عليهما زيادة على ثواب المصيبة قال الشهاب القرافي المصائب كفارات جزما سواء اقترن بها
الرضى أم لا لكن إن اقترن بها الرضى عظم التكفير ولا فلا كذا قال والتحقيق أن المصيبة كفارة
لذنب يوازىها وبالرضى يؤجر على ذلك فالمراد لم يكن للمصاب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بما يوازى
وزعم القرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب جعل الله هذه المصيبة كفارة لذنبك لأن الشارع
قد جعلها كفارة فسؤال التكفير طلب لمحصل المحاصل وهو إساءة أدب على الشارع وتعقب بما ورد
من جواز الدعاء بما هو واقع كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة له واجب عنه بأن
الكلام فيما لم يرد فيه شيء وأما ما ورد فهو مشروع لثبوت امتثال الأمر على ذلك ولهذا الحديث سبب
أخرجه أحمد وصححه أبو عوانة والمحاكم من طريق عبد الرحمن بن شعبة العبدري أن عائشة أخبرته
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقه وجع ففعل يتقلب على فراشه ويستسكى فقالت له عائشة لو صنع
هذا بعضنا لحدثت عليه فقال إن الصالحين يشدد عليهم وأنه لا يصيب المؤمن نكبة شوكة الحديث
انتهى ملخصا وهذا الحديث رواه مسلم في الأدب من طريق ابن وهب والنسائي عن قتيبة كلاهما عن
مالك به وله طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة) بمهمات
المازني المدني مات سنة تسع وثلاثين ومائة (أنه قال سمعت أبا الخطاب) بضم الحاء المهملة وخفة
الموحدة (سعيد بن يسار) المدني الثقة المتقن مات سنة سبع عشرة وقيل ست عشرة ومائة (يقول سمعت
أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا) أي جميع الخيرات أو خير أعظمها
(نصب منه) بضم النحبة وكسر الصاد عند أكثر المحدثين وهو الأشهر في الرواية والفاعل ضمير الله وقال
ابن الجوزي سمعت ابن الخطاب يقرأه فيجتها وهو أحسن واليق قال الطبري البقي بالأدب لقوله تعالى
وإذا مرضت فهو يشفين وبهذا القول ما أخرجه أحمد بروايات عن محمود بن لبيد رفعه لكن اختلاف
في تسماع محمود بن المصطفى وأما إذا أحب الله فوما ابتلاه من صبره الصبر ومن خزع فله الجزع

وقال أبو بكر أرقبها بـ (كتاب الله) القرآن ان رجب اسـ لاءهـ او التوراة ان كانت معربة بالعربي اراهم
تغيرهم لها فتجوز ارقية به وباعاء الله وصفاته وباللسان العربي وبما يعرف معناه من غيره بشرط اعتقاد
ان ارقية لا تؤثر بنفسها بل بتدبير الله قال عياض اختلف قول مانا في رقية اليهودي والنصراني لمسلم
وبالجواز قال السافعي قال اربع سئات انشأ على عن ارقية فقال لا بأس ان ترقى بـ كتاب الله
وبما يعرف من ذكر الله قلت ارقى اهل الكتاب المسلمين قال نعم ذارقوا من كتاب الله وروى ابن وهب
عن مالك كراهية ارقية بالمحديدة والمخ وعقد المحيط الذي يكتب حاتم سليمان وقال لم يكن ذلك من امر
الناس القديم

(امساخ المربص)*

(مالك عن زيد بن اسلم) مرسل عند جميع الرواة (ان رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أصابه حرج) بضم الحيم (فاحتقن) أي احتبس المخرج (لدم) قال الباجي في فاص وحيف عليه
منه (وارتجل دعا رجلين من بني أمية) مع لهمزة واسكان المون وهم بض من العرب (فمضرا
اليه فزهما) أي فالأ (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هما أيكما أطب) أي أعلم بالطب
(وقال لا وفي الطب خير) مثله الطاء علاج الجسم ولفظ كمان القاموس أي رسول الله فرعم) أي قال
(زيد بن اسلم) (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انزل لدواء) ما به روى به (لدى امرئ لا دواء)
جمع داء وهو المرض أي الامراض وهو الله سبحانه واحتلب في معنى الانزل فتبيل اعلاه عباد به
ومنع بابه صلى الله عليه وسلم أخبر بعموم الانزال لكل داء ودائه واكثر الخلق لا يعلمون ذلك كما مر به
في حديث ابن مسعود عند النسي بقوله علمه من علمه وحمله من جهله وقيل انهما انزل ملائكة
لموكليين بمسألة مخلوقات الارض فانزل معهم الداء والدواء فتجربون بذلك أي ملائكة هم لغة
وقيل عامة الادوية بواسطة انزال الغيث الذي تتولد منه الادوية والادوية وغيرها وهذا
من تمام نصف الرب بخلافه فكما ابتلاههم بالادواء اعانهم عليهم بالادوية وكما ابتلاههم بالذنوب اعانهم عليها
التوبة والمحاسبة وفي الفردوس عن علي مرفوعا كل داء ودواء الذنوب الاستغفار قال
بوعمريه اباحة الدواي وانما انقيب الى الغيب وان الله هو الممرض والشافي وانه انزل الامرين ولذا
يتا به صلى الله عليه وسلم كان يرقى ويقول اشفي انت الشافي يارب لا شفاء الا شفاءك ولا شفاء الا بيدك
فما وهذا يصح ان المعالجة اما هي لتطبيب نفس الغليل وانسه للعلاج ورجاء به من اسباب الشفاء
كالقصد بطلب الرزق المعروف منه وفيه ان البراءة ليس في وسع مخلوق تجيله قبل حينه وقدرنا الا اطباء
معالج احدهم اثنين علمتهما وا واحدة في زم واحد وس واحد ولد واحد ورجما كانا توأمين فيعالجهم
ملاج واحد فيصبح احدهما ويموت الاخر وتطول علته ثم يصح عند الامداد ودله انتهى ثم حديث
الك وان كان مرسل لكن شواهد كثيرة صحيحة مسنده حديث البخاري وغيره عن أبي هريرة عن
لني صلى الله عليه وسلم ما انزل الله داء الا انزل له شفاء وفي مسلم عن جابر رفته له كل داء ودواء اذا صيب
واذا دامر بأذن الله ولا جسد البخاري في الادب المفرد وصححه الترمذي وابن خزيمة والمحكم عن
سامة بن شريك رفته تدواوا يا عباد الله فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء الا داء واحد الهرم وفي لفظ
لا السام بمهمة مخفقا أي الموت فبين انه لا دواء له فيخص به عموم الحديث وزعم ان المراد دواؤه والطاعة
بس شي لانها دواء للرض المعنوي تنجب وكبر الموت وفي قوله بأذن الله إشارة الى انه لا يبرأ
لدواء اذا لم يأذن الله بل قد يعقب داء (مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني) ووصله ابن ماجه عن
ابن (ابن سعد) يكون الدين (ابن زبارة) بن عيسى انه رأى الخزرجي اعوانا يدافع اوله ذك

الاخلاص معوذة تغليباً ولما اشتملت عليه من صفة الله تعالى وفي رواية ابن عبد البر من طريق عيسى
ابن يونس عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة كان إذا اشتكى قرأ على نفسه بقل هو الله أحد
والمعوذتين وكذا في رواية ابن خزيمة وابن حبان ولذا قال المحافظ المعتمدانه تغليب لا لأن أقل الجمع اثنان
أو باعتبار أن المراد الكلمات التي تتوحد بها من السورتين (وينعث) بكسر الفاء وضمها بعدها مثله
أي يخرج الزجج من فمه في يده مع شيء من ريغه ويمسح جسده قال بعض الشراح وقال السيوطي هو شبه
البزاق بل لا يرقى أي يجمع يديه ويقرأ فيهما وينعث ثم يمسح بهما على موضع الألم وقال المحافظ أي يتفل
بل لا يرقى أو مع ريق خفيف أي يقرأ أما مسحاً لجسده عند قراءتها قال معمر قلت للزهري كيف ينعث قال
ينعث على يده ثم يمسح بها وجهه رواه البخاري قال عياض وفائدة النفث التبرك بتلك الرطوبة والهواء
الذي منه الذر كما ينبرك بغسالة ما يكتب من الدكر وفيه تعاؤل بزوال الألم وانفصاله كانفصال ذلك
النفث وخص المعوذات لما فيها من الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلاً في الاخلاص كمال التوحيد
وفي الاستعاذة من شر ما خلق ما يعي الاشباح والارواح فابتدأ بالعام في قوله من شر ما خلق ثم ثنى
بالعطف في قوله ومن شر عاصق لأن انبثاث الشر فيه أكثر والتجوز منه أصعب ووصف المستعاذ به
في الثالثة بالرب ثم بالملك ثم بالاله وأضافها إلى الناس وكرره وخص المستعاذ منه بالوسواس المعنى
به الوسوس من الجنّة والناس فكأنه قيل كما قال الزمخشري أعوذ من شرّ الوسوس إلى الناس
بربهم الذي يملك عليهم أمورهم وهو إلههم ومعبودهم كما يستغيث بعض الموالى إذا عثر بهم خطب بسيدهم
ومخدومهم ووالى أمرهم (قالت) عائشة (فلما اشتد وجهه) في مرضه الذي توفي فيه (كنت أنا قرأت
عليه) المعوذات (وامسح عليه) قال أبو عمر كذا يحيى وقال غيره وامسح عنه (بيمينه) على جسده
(رجاء بركتها) ولمسلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فلما مرض مرضه الذي مات فيه جلت
انفث عليه وامسح بيده نفسه لأنها كانت أعظم بركة من يدي وللبخاري عن ابن أبي مليكة عن عائشة
فذهبت أعوذته فرفع رأسه إلى السماء وقال في الرفيق الأعلى وللطبراني عن أبي موسى فأفاق وهي تمسح
صدره وتدعو بالشفاء فقال لا ولكن أسأل الله الرفيق الأعلى هذا وللبخاري عن الفضل بن فضالة
عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما
ثم يقرأ قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده
يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما قبل من جسده يفعل ذلك ثلاث مرات وهذه مغايرة لرواية مالك
وان اتحد اسنادهما فالذي يترجح كما قال المحافظ انهما حديثان عن ابن شهاب بسند واحد قال أبو عمر
فيه اثبات الرقي والرد على منكره من أهل الاسلام والرقى بالقرآن وفي معناه كل ذكر وأباحة النفث فيه
والمسح باليد عند الرقية وفي معناه مسحها على كل ما يرجى بركته وشفافه وخيره كالتمسح على رأس اليتيم
والتبرك بآثار الصالحين قياساً على فعل عائشة والتبرك باليمن دون الشمال وتفضيلها عليها وفي ذلك
معنى القول انتهى وأخرجه البخاري في فضائل القرآن عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن
مالك به وتابعه معمر عند البخاري في الطب ويونس عنده في الوفاة النبوية وكذا عند مسلم وكذا تابعه زياد
في مسلم أيضاً قالوا كلهم وعن ابن شهاب باسناد مالك نحو حديثه وليس في حديث أحد منهم رجاء بركتها
إلا في حديث مالك وفي حديث يونس وزيند أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اشتكى نفث على نفسه
بالمعوذات ومسح عنه بيده (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري (عن عروة بن عبد الرحمن)
بن سعيد زائدة الأنصارية (أن أباهم المديني دخل على عائشة وهي تشكى بهودة نزعها

ثلاث ليل من البخر والجميع ان المراد كل ماء وان المراد استعماله لا الصدفة كما ادعى ابن الابرار
 وان وجهه بان الجراح من جنس العمل فكما ان ذهب العنق من الظمان بالماء البارد اجد الله عنه
 لم يلبس الحمى جزاء وفاها وهو توحيد حس قال الخ فظا لكان صريح الاحاد بترده وقيل
 المراد ما يرمم لمحدث البخاري عن ابن عباس ما يبرده بالماء او يماز يرمم بالثلث ورواه اجد والذاري
 وابن ماجة والحاكم يماز يرمم بدون ثلث وجمع بان الامر به لاهل مكة لتيسره عنده ما غرهم في كل
 ما فوهوا الحديث رواه البخاري عن الفعني عن مالك بن نافع عن ابي عبد الله بن عمر
 وابو اسامة عن هشام بن سالم (مالك عن هشام بن سالم عن ابيه) مرسل عند الجميع الامم
 ابن عيسى فرواه في الموطأ عن مالك عن هشام عن ابيه عن عائشة وليت رواه بشاذة لانه
 يابعه ابن وهب وهو مع الموم الاتصال عند اصحاب هشام رواه البخاري من طريق يحيى القطان ومسلم
 من طريق عبد الله بن عمر ورواه الدين الخارث وعبد بن سليمان الاربعة عن هشام عن ابيه عن
 عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحمى من فيج) بفتح الفاء وسكون التخمية وحاء
 مهملة وفي حديث رافع بن خديج في البخرى من فوج بالواو بدل الياء وفي رواية الشيخين عنه من فور
 بالياء بدل الحاء والثلاثة بمعنى (جهنم) اى سطوع حرها وفوراه حقيقة ارسلت الى الدنيا نذير للمجاهدين
 وبشر للمقربين لانها كراهة لذنوبهم فالأهاب الحاصل في حرم الخبوم قطعة من بار جهنم قدر الله ظهورها
 باسباب بعضها اليعتبر العباد بذلك كما ان انواع الفرح واللذة من نعم الجنة اظهرها في هذه الدار عبرة
 ودلالة وقيل هو من باب التشبيه شبه اشتعال حرة الطبيعة في كونها مذيبة للبدن ومذبه له بنار جهنم
 ففيه تنبيه للنفس على شدة حر النار والاول اولى قال الطيبي من لست بياية حتى تكون تشبهها
 كقولها حتى تبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من العجرفة اى اما ابتدائية اى الحمى نشأت
 وحصلت من فيج جهنم او تعيضية اى بعض منها قال ويدل على هذا التأويل ما في الصحيح اشتكت النار
 الى ربها فقالت يا رب اكل بعضى بعضا واذن لها بنفسين نفس في الشئ ونفس في الصيف فكما ان حرارة
 الصيف اثر من فيجها كذلك الحمى وهى حرارة غريبة تشعل في القلب وتنتشر منه بتوسعه الروح والدم
 في العروق الى جميع البدن (فابردوا) همزة وصل وضمر الزاء على المشهور في الرواية من بردت الحمى
 ابردها برادونوز قتلها قتلها قتلا اى اسكت حرارتها وحكى كسر الزاء مع وصل الهمزة وحكى عياص
 رواية همزة قطع مفتوحة وكسر الزاء من ابرد النى اذ عاجله فسيره باردا وقال الجوهرى انها لغة رديئة
 وقول اى البقاء الصواب وصل الهمزة وضمر الزاء زاد العرطى واخطأ من زعم قطعها فيه نظر بعد ثبوتها
 رواية (بالماء) البارد كما في حديث اى هريرة عبد بن ماجة شربا وغسل اطرافى لان الماء البارد رطب
 ينساع لسه ولنه فيصل للطافته الى اما كن العلة من غير حاجة الى معاونته الطبيعة قال الخطابي وغيره
 اعترض بعض سخفاء اطباء الحديث بان اغتسال المحموم بالماء خطير يترتب منه الهلاك لانه يجمع المسام
 ويحتمل البخر المتخلل وبكس الحرارة الى داخل الجسم فيكون سببا للتلطف وغلط بعض من ينسب الى
 العلم فانفس بالماء لما اصابه الحمى فاحتقت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة كادت تهلكه
 فلما خرج من علة قال قولاً سيئاً لا يحسن ذكره ووقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث وارتبابه في صدقه
 فيقال له اولاً من أين جئت الامر على الاغتسال وايس في الحديث بيان الكيفية فضلاً عن
 اختصاصها بالنسل وانما ارشاد الى تبريدها بالماء فان اظهر الوجود واقضت صناعة الطب ان اغتسال
 بكل محموم في الماء او صبه اياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد وانما قصد صلى الله
 عليه وسلم استعماله على وجه يتفقد فيج من ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به وهو كما امر

جماعة في الصحابة ودكر الواقدي والعدوي انه كان ينسب الى النفاق ولعله ناب (اكتوى في زمان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من الذبحة) بذال معجزة وموحدة قال في القاموس كهمزة وعنبة وكسوة وصبرة
 وجع في الحلق اودم يخفق فيقتل وفي النهاية يفتح الباء وقد تسكن وجع يعرض في الحلق من الدم وقيل
 قرحة تظهر فيه فينسد معها وبقطع النفس وفي القريبين الذبحة وجع الحلق وقال ابن شميل قرحة
 في حلق الانسان مثل الزبيبة الذي تأخذ الحجير (فات ممالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اكتوى من
 اللقوة) بلام مفتوحة ففأف ساكنة داء يصيب الوجه كما في القاموس وغيره (ورق من القرب) لاذن
 المصطفى ففي مسلم عن جابر بنى صلى الله عليه وسلم عن الرقي فجاء آل عمرو بن خرم فقالوا يا رسول الله
 انه كانت عندنا رقبة يرقى بها من القرب وانك نهيت عن الرقي قال فمرضوا عليه فقال ما أرى بأسا
 من استطاع ان ينفع أخاه فلينفعه وفيه أيضا عن جابر لدغ رجلا من اقرب ونحن جلوس معه صلى
 الله عليه وسلم فقال رجل يا رسول الله ارقى قال من استطاع ان ينفع أخاه فليفعل وفي موطأ ابن وهب
 ان الرجل عمار بن خرم من آل عمرو بن حرم وروى احمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن الكي فاكتموا ما أفلحنا وما نتجنا وهذا مع فعل ابن عمر يدل على انه حمل النهي
 على الكراهة او خلاف الاولى اذ لو حمله على التحريم ما اكتوى ويدل على انه لغبر التحريم حديث الصحيح
 عن جابر رفعه ان كان في شيء من ادويةكم شفاء ففي شرطة محجم ولذعة بناروما حب ان اكتوى قال
 المحافظ لم ارق أثر صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم اكتوى الا ان الترمذي نسب الى كتاب أدب النفوس
 للطبراني انه اكتوى وذكره الحلبي بالفظ روى انه صلى الله عليه وسلم اكتوى للجرح الذي اصابه
 باحد الثابت في الصحيح ان فاطمة احرقت حصيرا فحشت به جرحه وليس هذا الكي المعهود وجرم
 السفاقي بانه اكتوى وابن القيم بانه لم يكن

* (الفصل بالماء من الحى) *

هي حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدم في العروق الى جميع البدن وهي قسمة ان
 عرسية وهي الحادثة عن ورم او حركة او اصابة حرارة الشمس او القبض الشديد ونحوها ومرضية وهي
 ثلاثة انواع وتكون عن مادة ثم منها ما يستخرج جميع البدن فان كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حى
 يوم لانها تقع غالبا في يوم ونهايتها الى ثلاث وان كان تعلقها بالاعضاء الاصلية فهي حى حتى دق وهي
 أخطرها وان كان تعلقها بالاخلط سميت عفنية وهي بعدد الاخلط الاربعة وتحت هذه الانواع
 المذكورة اصناف كثيرة بسبب الافراد والتركيب (مالك عن هشام بن عروة عن) زوجته
 بنت عمه (فاطمة بنت المنذر) بن الزبير (ان) جدتها (اسماء بنت ابى بكر) الصديق
 (كانت اذا اتيت) بضم الهمزة مبني للمفعول (بالمرأة وقد جئت) بضم الحاء وفتح الميم مشددة
 (تدعوها اخذت الماء فصبته بينها) بين المحبوبة (وبين جبينها) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر
 الموحدة قال عيسى بن دينار بن طوقها وجسدها (وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان بأمرنا ان نبردها) بفتح النون وسكون الموحدة وضم الراء وفي رواية بضم النون وفتح الموحدة
 وكسر الراء مشددة (بالماء) البارد وفي فعل اسماء صفة التبريد المطلق في الاحاديث وهو اول ما تقدم به
 لان الصحابي اعلم بالمراد من غيره ولا سيما اسماء بنت ابى بكر التي كانت تلزم بيته صلى الله عليه وسلم فهي
 اعلم بمراد من غير ما فتش كذا في بعض النسخ في الحديث بان غسل المحرم هلك وان بعض من ينسب
 الى العلم فله هلك او كاد لجمعة الميام وختمه الخضار وكسبه الحرارة لداخل البدن جهل قبح نسا
 عن علم فليس كلام النبوة وقد روى ابوهم وغيره عن انس يرفعه اذا سمع احدا من قسيس عليه السلام البار

(عيادة المريض والطيرة)*

س عيادة عوادة قلبت الواو ياء فكسرة ما قبلها يقال عدت المريض أعوده عيادة اذ زرته وسألته عن
ه والضره بكسر الطاء المهملة وفتح التحتية التشاؤم بالشيء وأصله انهم كانوا في الجاهلية اذا خرج
دهم لمحااجة فار رأى الطير طار عن عيمه تيمن به واستمروا ن طار عن يساره تشاءم به ورجع وربما
والطير ايطير فيعتمدون ذلك ويصح معهم في الغالب لترس الشيطان لهم ذلك وبقيت بقايا من ذلك
كثير من المسلمين فنهى الشرع عن ذلك وروى عبد الرزاق عن اسماعيل بن امية مرفوعا ثلاثة لا يسلم
ن أحد الطيرة والنطق والحسد فاذا تطيرت فلا ترجع واذا حسدت فلا تبغ واذا طننت فلا تحقق وهذا
ل أو معضل لكر له شاهد عن أبي هريرة عند البيهقي وابن عدي بسندلين عن أبي هريرة مرفوعا
تطيرتم فامضوا وعلى الله فتوكلوا واليهيقي عن ابن عمرو من عرض له من هذه الطيرة شيء
قل اللهم لا طبر الا طيرك ولا خبر الا خيرك ولا اله غيرك (مالك انه بلغه) أخرجه قاسم بن اصبغ
مام أحمد برجال الصحيح (عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عاد الرجل
يض خاض الرحمة) شبه الرحمة بالاماء ما في الطهارة واما في الشيوخ والشعول ونسب اليها ما هو منسوب
المشبه به من الخوص (حتى اذا قعد عنده قرّت) أي ثبتت (فيه أو نحو هذا) سنك ولفظ رواية
د عن جابر قال صلى الله عليه وسلم لم من عاد مريضاً لم يزل يحوض في الرحمة حتى يجلس فاذا جلس
س فيها وله أيضاً من حديث أبي امامة عائد المريض يحوض الرحمة فاذا جلس عنده غمرته الرحمة
س تمام عيادة المريض ان يضع أحدكم يده على وجهه أو على يده فيسأله كيف هو وتقام تحيتكم بينكم
مافحة (مالك انه بلغه عن بكير) يضم الموحدة (ابن عبد الله بن الاشج) بالجيم المخزومي مولا هم
بي نزل مصر من الثقات مات سنة عشرين ومائة وقيل بعدها (عن ابن عطية) كذا رواه يحيى
بعه قوم وقال العيني عن ابن عطية الاشجعي عن أبي هريرة وتابعه جماعة منهم عبد الله بن يوسف
ومصعب ويحيى بن بكير الا انه قال عن أبي عطية أي بأداة الكنية وابن عطية اسمه عبد الله بن عطية
كنى اباعطية قيل هو مجهول لكن الحديث محفوظ وجوه عن أبي هريرة قاله ابن عبد البر
وافق ابن بكير في ذكره بأداة الكنية بشر بن عمر الزهراني عن مالك لكنه خالفه في صحابه فقال
أبي برزة أخرجه الدارقطني في اختلاف الموطآت لكنه وهم من أبي هاشم الرفاعي رواه عن أبي بشر
ساحو عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى) أي لا يهدى شيء شيئاً أي
سرى ولا يتجاوز شيء من المرض الى غير من هو به يقال اعدى فلان فلاناً من علته به وذلك على
ذهب اليه المتطبعة في الجذام والبرص والمجدري والمحصباء والسحر والازمد والامراض الوبائية
كثرت المراد في ذلك وابطاله كدال عليه ظاهر الحديث (ولا هام) وفي لفظ ولا هامة بخفة الميم
الصحيح اسم طائر من طير الليل كانوا يتشاءمون به فيصدّهم عن مقاصدهم وقيل هو البومة كانوا
باءمون بها فيزعمون انه اذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت أي لا يتطيره وقيل المراد في زعمهم
اذا قتل قتيل خرج من رأسه طائر فلا يزال يقول اسقوني حتى يقتل قتاله فيطيره وقيل كانوا يزعمون
عظام الميت تصير هامة وقيل ان روحه تنقلب هامة فتطير ويسمونها الصدى قال النووي وهذا
سيراكثر العلماء وهو المشهور قال ويجوز ان المراد النوعان وانما حاجبهما باطلان (ولا صفر) الشهر
روف فان العرب كانت تحرمه وتحتل الحرم وهو النسيء فحسم الاسلام برّد ذلك وهذا التفسير يروى
مالك وقيل كانت تزعم ان صفر حية تكون في البطن تهج عند الخوف للناس والماشية وربما قتلت
حماؤها تعدي أقوى من الحرب فالحديث في ذلك اولو العدوى به قولان واحد هذا التفسير

العاشن بالاغتسال واطلق وقد ظهر من الحديث الاخر انه اراد الاغتسال على صفة مخصوصة لا مطلق
الاغتسال وكذلك هنا يحمل على ما بينته اسماء لانها من جملة من رواه فهي أعلم بالمراد من غيرها وقال
المازري لاشك ان علم الطب من أكثر العلوم احتياجا الى التفصيل حتى ان المريض يكون الشيء دواءه
في ساعة ثم يصير داءه في الساعة التي تليها العارض يعرض له كغضب يحمى مزاجه مثلاً فيتغير علاجه
ومثل ذلك كثير فاذا فرض وجود الشفاء لشخص بشئ في حاله لم يلزم وجود الشفاء له أو غيره في سائر
الاحوال واجمع الاطباء على ان الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والغذاء
المتقدم والتأثير المألوف وقوة الطباع ثم ذكر نحو ما مر ثم قال وعلى تقدير ان يراد الاغتسال فيحتمل انه
في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التي اطلع عليها صلى الله عليه وسلم بالوحي
ويضمحل عند ذلك كلام الاطباء ويحتمل ان يكون ذلك لبعض المحييات دون بعض وهذا الوجه وقال
عباس لم يبين صلى الله عليه وسلم الصفة والمخالفة فمن أين انه اراد الانغماس والاطباء مسلمون ان المحي
الصفراوية يبرد صا حها بسقي الماء البارد الشديد البرد نعيم ويستونه الثلج ويغسلون اطرافه بالماء البارد
فلا يمدانه صلى الله عليه وسلم اراد هذا النوع من المحي والغسل على مثل ما قالوه أو قريب منه وقد تأولت
اسماء الحديث على نحو ما قلناه وقد شاهدته صلى الله عليه وسلم وهي في القرب منه على ما علم انتهى
والحاصل ان المحي أنواع منها ما يصلح له البراد بالماء ومنها ما لا يصلح والذي يصلح ابراده بالماء يختلف
ايضا فنه ما يصلح ان يرش بين بدن المحموم وجبيه او يقطر على صدره من السقاء فلا يجاوز ذلك ومنه
ما يحتاج الى صب الماء على راسه وسائر بدنه والى انغماسه في النهر الجارى مرة فأكثرو ذلك باختلاف
نوع المرض وكما يختلف بذلك يختلف ايضا بحسب اختلاف الفصول والاعطار والمزاج فلا يسوى بين الشتاء
والصيف ولا بين الشام ومصر ولا بين مصر والحجاز ولا بين من مزاجه بارد رطب وبين من مزاجه حار يابس
ولا بين من به نزلات وتحدرات وبين غيره هذا هو المقرر من قواعد الطب واخرج الترمذى عن ثوبان
مرفوعا اذاصاب احدكم المحي وهي قطعة من النار فليطفها عنه بالماء يستمتع في نهر جار ويستعمل
جريته وليقل بسم الله اللهم اشف عبدك وصدق رسولك بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس وليمسح
فيه ثلاث غمسات ثلاثة ايام فان لم يبرأ فخمس والاف سبع والاف تسع فانها لا تكاد تجاوز تسعا باذن الله
قال الترمذى غريب وفي سنده سعيدين زرعة مختلف فيه وهذا ينزل على من ينفعه ذلك ونزل ايضا بانه
خارج عن قواعد الطب داخل في قسم المعجزات الا ترى انه قال فيه صدق رسولك وباذن الله قال الزين
العراقى علمت بهذا الحديث فانغمست في بحر النيل فبرئت منها قال ولده ولم يحم بعدها ولا في مرض موته
(مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المحي من فيج جهنم) حقيقته او مجازا
ويؤيد الحقيقة حديث احمد وغيره عن سمرة يرفعه المحي قطعة من النار ومثله عند الترمذى عن ثوبان
(فأطفئوها) بقطع الهمزة وكسر الفاء بعدما همزة مضمومة امر باباطفاء حراتها (بالماء) البارد شربا
وغسل اطراف او جميع الجسد على ما يليق بالزمان والمكان وفي حديث عائشة فابردوها فاشار
ابو عمر الى ان احدهما باللفظ ولا يتعين مجوازه صلى الله عليه وسلم نطق باللفظين لان المخرج مختلف
وهذا الحديث في الموطأ عن ابن وهب وابن القاسم وابن عفير وليس فيه عندها كثر الرواية قاله ابن عبد البر
وقد رواه البخارى عن يحيى بن سليمان الجعفي ومسلم من طريق ابن وهب كلاهما عن مالك بن نافع
الخصاك بن عثمان عن نافع بن قيس في مسلم واخرجه ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك بن نافع
ابن وهب ومعت مال كحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
منه قال ابو عمر هكذا عطف ابن وهب على حديث مالك عن نافع عن ابن عمر

ابن أبي رافع رأت أبا سعيد محمد بن جابر بن عبد الله وابن عمرو رافع بن خديج وثاب بن يسير الانصاري
وسلف بن الاكوع وثاب رافع بن كعون شواربها كالحق ولذا ذهب بن جرير الى التخييف برفاهه لما سكت في فور
مالك والكوفيين ونقل عن أهل اللغة ان الاحقاء الاستئصال قال دلت السنة على الامرين ولما تعرض
فانقص يدل على احذ البعض والاحقاء يدل على احذ الكل فكذلك ما ثبت في الخبر
(واعفاء المحي) بكسر اللام وحكى ضمها وبالقصر والمذجع محذوطة بالكسرة فقط اسم لما يثبت على
الحديث والذوق ومعناه نوره حاله كثر فانه ابو عبيدة وقال الساجي يحتمل عدي ان يريد عفاها من
الاحقاء لان كثرها انضال ليس مأمورا ببركة وقد روى ان ابن عمرو باهريه كايانا حذو ان من التخييف
ما فضل عن القبطه وسئل مالك عن اللجبة اذا طالت جدا قال اري ان يؤخذ منها او من النسي وري
الترمذي وقال غريب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم لم كان يأخذ من
محيطه من عرضه وطولها بالسوية أي يقرب من التدوير من كل جانب لان الاعداء ان محيوط وان طول
المعطر قد يشوه الخلق ويضيق السنة المعايين ففعل ذلك من شوب ما لم ينفه ان نقص من اللجبة وجهه
طافات فيكرهه او صارت الزينة والحسن نحو النساء ولا منافاة بين فعلها وأمره لانه في الاحاد منهم الغير
حاجة واليخونين وفعليه قيم احبب اليه التمشيت او افراض طول يتأذى به وقال الطيبي المنهي عنه
قصها كالا عا حرم اوصولها كذنب الحمار وقال المحافظ المنهي عنه الاستئصال او قاربه بخلاف
الاحاد المذكور والمحدث رواه مسلم عن ميمونة بن سعد والترمذي عن طريقه عن ابن عدي كذا
عن مالك بن (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن حميد) بنهم الحاء (ابن عبد الرحمن بن
عوف) الزهري لم يأت في السنة التي كذب الحجة (انه سمع معاوية بن أبي سفيان) حديث من حرب الاموي
(عام ح) سنة سبع وخمس في البخاري عن سعيد بن المسند قال قدم معاوية بالمدينة آخروا
وذهبا فخطبنا (وهو على المنبر) البوي بالمدينة قال ابن جرير اول حجه بعد الخلافة سنة أربع
وأربعين وأخرجها سنة سبع وخمس (وساؤل) أحذ معاوية (قصة) بضم القاف وندت
الصان لها مائة خصلة (من شعر) نريده المرأة في شعرها فهو كثره (كانت) القصة
وفي رواية كان أي ذلك الشعر (في يد حسي) مع الحاء وازاء وكسر السين المهملة وسختيه من
أخدمه الذين يحرسونه زاعق رواية الصراحي وجدت هذه عند أهلي ورجعوا ان النساء يزدين شعورهن
وفي رواية ابن المسيب عنه ما كنت أرى نفع هذاه من اليهود (يقول ما أهل المدينة ابن عباس أكرم)
أي ليس أعده على انك كاذب أولئك كره وعينهم اهما هم انك كاذب وعينهم لعلك انك كاذب
(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه) القصة التي تصلها المرأة بشعرها (ويقول)
صلى الله عليه وسلم (انما هلك) ولمسم اعاذب (بنو اسرائيل حين اخذ هذه) أي
مثل هذه القصة ووصلها بالشعر (نساؤهم) وفي رواية العجيجين عن ابن المسيب عن معاوية ان
النبي صلى الله عليه وسلم سمع الزور يعني الوصلة في الشعر أي لانه كذب وتفسير مخلق الله والزور
الكذب والباطل وفي مسلم عن قتادة عن ابن المسيب ان معاوية قال انكم قد احدثتم زي سوء
وان بني الله نهى عن الزور قال وجاء رجل بعصا على رأسها خرقه قال معاوية الا وهذا الزور قال قتادة
يعني ما يكثر به النساء شعورهن من الخرق قال أبو عمر فيه الاعتبار والحكم بالقياس لمخوفه على هذه
الامة الهلاك كبنى اسرائيل فان من فعل مثله استحقه او يعفو الله ووجوب اجتناب عمل هلاكه قوم
قال ويحتمل ان القصة لم تقس فيهم حتى اعلنوا بالكثرة كان القصة علامة لانك لا تظهر الا في أهل
القبلى لانها صفة شتى فاعلم الهلاك دون ان يصلها غيرها ويحتمل ان بني اسرائيل نهوا عما

في مسلم أن جابر بن عبد الله قدس الله صفة قال كان يقال حبات البطان وقال البيضاوي هو نبي مائة ومائة
 شهر صفر تكثر فيه الدواهي (ولا يحمل) بفتح الهمزة وضم الحاء وفي رواية الشيخين عن أبي هريرة لا يورد
 (الممرض) بكسر الزاء وفتحها من الابل (على المصح) بكسر الصاد منها قرى بما يصاب بذلك فيقول
 الذي أورده لو أني ما أحلته لم يصبه من هذا شيء والواقع أنه لو لم يحمله لأصابه لأن الله قدره فنهي عنه
 هذه العلة التي لا يؤمن غالباً من وقوعها في طبع الانسان وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم قر من الخدوم
 فرارك من الاسدي ان كان مقتداً لجدام لا يعدي لكناجيد في نفسه منقورة وكرهية لحماضته
 وفي البخاري ومسلم واللفظ له عن أبي هريرة حين قال صلى الله عليه وسلم لا عدوى ولا صبر ولا هامة
 فقال اعرابي يا رسول الله فما بال الابل تكون في الرمل كأنها اطباء فيجيء اليها من الاحارب فيدخل
 فيها فيجبر بها كلها قال من أعدى الاول ولا جد من حديث ابن مسعود هذا احرب الاول ان الله خلق
 كل نفس وكتب حاجتها وصابها ورزقها الحديث فأخبر صلى الله عليه وسلم أن ذلك كله قضاء الله وقدره
 كما دل عليه قوله تعالى ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في انفسكم الا بآية وأما انتهى عن امراد
 الممرض فمن باب اجتناب الاسباب التي خلقها الله تعالى وجعلها اسباباً للهلاك أو لأذى والعلة مأمور
 باتباع اسباب البلاء إذا كان في عافية منها وفي حديث مرسل عند أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم مر
 بمخاض مائل فقال اخاف موت القوات وإلى ذلك الإشارة بقوله (والمحمل المصح حيث شاء) فله
 نزول محلة المريض ان صبر على ذلك واحتمله نفسه (قالوا يا رسول الله وما ذلك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه اذى) أي يتأذى به لانه بعدى قال عيسى بن دينار ومعناه انتهى أن يأتي الرجل بألم
 أو غمه المجربة فيحمل بها على ماشية صحيحة وقال يحيى بن يحيى سمعت أن تصبره في رجل يكون به الخنزام
 فلا ينبغي له أن ينزل على الصحيح يؤذيه لانه وان كان لا يعدي فلا نفس تذكره وقد قال صلى الله عليه
 وسلم انه اذى يعني لا لعدوى وأما الصحيح فله أن ينزل محلة المريض ان صبر على ذلك واحتمله نفسه

(السنن في النعم)

(مالك عن أبي بكر بن نافع) العدوى مولاهم المدني صدوق يقال اسمه عمر (عن أبيه نافع) مولى ابن عمر
 شيخ الامام روى عنه هنا بواسطة (عن عبد الله بن عمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نلبا وقيل
 وجوبا (باحفاء الشوارب) أي بازالة ما طال منها على الشفتين حتى تزين الشفة بيضاء طاهراً كما فسر بذلك
 الامام فيما مر إليه ذهب من منع حلق الشارب ومن قال يذنب حلقه قال معناه الاستئصال لانه أوفق
 للغة لأن الاحفاء أصله الاستقصاء وهذا مرده حديث من لم يأخذ من شارب فليس معاقب ذلك التعبير عن
 التي للتبعض على انه لا يستأصله ويؤيده فعل النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه اترمذي وحسنه
 عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقص شاربته وفي أبي داود عن المغيرة ضقت النبي صلى الله
 عليه وسلم وكان شاربتي وفي نفسه على سواك وفي البيهقي عنه فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه
 وفي البزار عن عائشة ابصر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً وشاربته طویل فقال اتنوني بقص وسواك
 ففعل السواك على طرفه ثم أخذ ما جاوزه ولطبراني والبيهقي عن شرحبيل بن مسلم المخولاني رأيت
 خمسة من الصحابة يقصون شواربهم أبو امامة الساهلي والمقدام بن معدى كرب وعتبة بن هون السلمي
 والحجاج بن طامر التميمي وعبد الله بن بسر ولا يؤيد كون المراد حلقه ان ابن عمر كان يحلق شاربته
 كما في الحديث رواه ابن سعد وهو أعلم بالمراد لانه راوى الحديث مع ما ورد له كان أشد الناس اتباعاً للنبي
 لانه معارض بفعله صلى الله عليه وسلم وبقره قال في طهراته انما فعل ذلك لأخذه يظهر السواك
 المسمى ولله اعلم بالصواب

عن ذلك فاتخذوا استخفافا فهاكوا والذي منعوا منه جاء عن نبينا مثله كفي الصحيح عن أبي هريرة
 وغيره مرفوعا عن الله الواصلة والمستوصلة والواشعة والمستوشعة انتهى ملخصا وهذا يحتمل أنه خبر
 فيكون حكاية عن الله تعالى ويحتمل أنه دعاء منه صلى الله عليه وسلم على فاعل ذلك والحديث
 رواه البخاري عن اسماعيل وابن مسleme القعني ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك بن نافع وتابعه ابن عينة
 ويونس ومهر كلهم عن الزهري عنه عند مسلم قائلان غير أن في حديث معمر بن أعين بنو إسرائيل (مالك
 عن زياد بن سعد) بن عبد الرحمن الخراساني نزول مكة ثم اليمن ثقة ثبت قال ابن عينة ويونس
 ومهر كان أثبت أصحاب الزهري (عن ابن شهاب) شيخ الامام روى عنه هنا بواسطة (انه سمعه يقول)
 قال أبو عمر كذا أرسله رواية مالك الاجاد بن خالد الحياطي فاسنده عن انس فاخطأ فيه والصواب عن
 مالك مرسل والصواب من غير رواية مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس لا عن انس
 قال (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته) أي انزل شعرها على جبهته (ما شاء الله)
 موافقة لاهل الكتاب لانه كان يجب موافقتهم فيما لم يؤمروا به بشيء لم يسموهم في زمانه بيهابا شرايع
 الرسل والاستئذان منهم كما تألفهم باستقبال قبلتهم (ثم فرق) بفتح الفاء والراء روى مشددا وحققا
 أي التي شعره إلى جانبي رأسه فلم يترك منه شيئا على جبهته وفي رواية معمر ثم امر بالفرق ففرق وكان آخر
 الامرين (بعد ذلك) حين اسلم غالب الوثنيين وغلبت الشقوة على اليهود ولم ينفع فيهم الاستئلاف فخالقهم
 وامر بخالفهم في امور كثيرة كقوله ان اليهود والنصارى لا يصنعون فخالفهم قاله القرطبي قال غيره
 ولانه انطف وا بعد عن السرف في غسله وعن مشابهة النساء قال العلماء والصحيح جواز الفرق والسدل
 لكن الفرق افضل لانه الذي رجع اليه صلى الله عليه وسلم فكانه ظهر الشرع به لكن لا وجوب لان من
 الصحب من سدل بعده فلو كان الفرق واجبا ما سدلوا وزعم نسخه يحتاج ليمان ناسخه وتأخره عن المنسوخ
 على انه لو نسخ ما فعله كثير من الصحابة ولذا قال القرطبي توهم النسخ لا يلتفت اليه اصلا لا مكان الجمع قال
 وهذا على تسليم ان حبه موافقتهم ومخالفتهم حكم شرعي فانه يحتمل كونه مصلحة وحديث هذبن ابى هالة
 ان انفرت عقيقته فرقها والتركها يدل على انه غالب احواله لانه ذكر مع اوصافه الدائمة وجبلته التي
 كان موصوفا بها فالصواب ان الفرق مستحب لا واجب انتهى وقال المحافظ حديث هذم محمول على ما كان
 اول ما بينه حديث ابن عباس يعني الذي اخرج به الشيخان وغيرهما من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن
 شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسدل شعره وكان
 المشركون يفرقون رؤوسهم وكان اهل الكتاب يسدلون رؤوسهم وكان يجب موافقة اهل الكتاب فيما لم يؤمر
 فيه بشيء ثم فرق صلى الله عليه وسلم رأسه (قال مالك ليس على الرجل يتظر الى شعر امرأته ابنة
 او شعرا امرأته بأس) لجواز ذلك بلا شهوة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكرم الاخصاء)
 قيل صوابه الاخصاء بكسر الخاء والمتمصدر خصى سل الخصية وفيه نظر فقد نطق بذلك سيد الفقهاء روى
 ابن عدي عن معاوية يرفعه سيكون قوم ينالهم الاخصاء فاستوصوا بهم خيرا وروى البيهقي وغيره عن
 ابن عباس في قوله تعالى ولا ترهنهم فليغيرن خلق الله قال هو الاخصاء ولا بن أبي شيبة وغيره عن انس
 مثله (ويقول فيه) أي في ابقائه (تمام الخلق) بفتح فسكون قال أبو عمر في ترك الاخصاء تمام
 وروى غناء الخلق يعني بالنون من التوقيد اخرج به الدارقطني من طريق عمر بن أبي اسماعيل عن نافع عن
 ابن عمر قال قال صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ما بيني خلق الله وقد روى الطبراني وابي عدي عن ابن
 مسعود بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصي احدا من بني آدم ولعل وجهه كره هذا الاثر في ترجمة
 الستة في التبراته والخصاء بفتح الخاء والمتمصدر خصى سل الخصية وفيه نظر فقد نطق بذلك سيد الفقهاء روى

۴ (ماہ و مریضہ) ۴

[illegible]

رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل نائر الرأس (بمائلة أى شعته) واللحية (بترك
تعاهدهم بما صلحهم من ترجيل وغيره) فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده اخرج من
المسجد (كأنه يعنى) بذلك (اصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل) أصلهما (ثم رجع فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبس هذا خيرا من ان يأتي احدكم نائر الرأس كأنه شيطان) في وجه المنظر
على عرف العرب في شديده العجيج بالسيطارون كان لا يرى لما وقع الله في نفوسهم من كراهة طاعته
ومعه قوله تعالى طاعها كأنه رؤس الشياطين

(ما جاء في صبيغ الشعر)

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن عيسى بن عمرو والانساري (قال أخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث البجلي)
القرنبي (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد بغيث)
ابن وهب بن عبد مناف بن زهرة الزهري ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومات أبوه في ذلك
الزمان ولذلك عدني العجالة وهال الجهلي من كبار التابعين (قال وكان جليسا لهم وكان ايضا الرأس
واللحية قال فعلم عليهم ذات يوم وقد جهرها) صبغها بأخضر (قال وقال له القوم هذا احسن) من
البياض (قال ان أمي هائلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت الى البارحة جارية بها نخيلة) بضم
الزوين ففتح الحاء معجمة عند يحيى موهلة عند غيره واسكان التهمة (فأصبغت عني لا صبغت) بضم الباء
وكسرهما (وأخبرتني ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يصبغ) بضم الموحدة وحكى كسرهما
وفتحها (قال مالك في صبيغ لشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما غير ذلك من الصبيغ احب الى)
كالجرة والصفرة (وترك الصبيغ كله واسع ان شاء الله ليس على الناس فيه ضيق) خلافا لم قال الصبيغ
يعبر بالسودنة (قال وفي هذا الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولم يصبغ رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا رسل بذلك عائشة الى عبد الرحمن بن الاسود) مع قولها ان أبا بكر كان يصبغ
أوبده وهذا كسر أس كونه صلى الله عليه وسلم يصبغ وقال ابن عمر انه رأى ابي صلى الله عليه
وسلم صبغ بالصفرة وقال أبو هريرة أبيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه بردان أخضران وله شعر
قرعلاء لشيب وشبيهه اجر مخضوب بالحناء رواه الحناكم واصحاب السنن وسئل أبو هريرة هل خضب صلى
الله عليه وسلم قال نعم رواه الترمذي وغيره ووافق مالك نساء الى الانكار وتأول حديث ابن عمر بحمله
على الثياب لا لشعر الحديث أبي داود عن ابن عمر كان يصبغ بالورس وان عفران حتى عمامته
ولا يعارضه حديثه أيضا كان يصبغ بها لحيته لا احتمال انه كان مما يتطيب به لانه كان يصبغ بها
وجل الحديث غيره ان صحت على ان تلونه من الطيب لا من الصبيغ لما في البخاري وغيره قال ربيعة
رأيت شعرا من شعرة صلى الله عليه وسلم فاذا هو اجر فساءل يعقيل اجر من الطيب قال الحافظ
لم اعرف اسم المسئول الجيب بذلك الا ان الحناكم روى ان عمر بن عبد العزيز قال لانس هل خضب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني رأيت شعرا من شعرة قد آوون فقال الحناكم هذا الذي لون من الطيب الذي
كان يصبغ به شعره فهو الذي غير لونه فيحتمل ان ربيعة سألت أنسا عن ذلك فأجابته وفي رجال
مالك للدارقطني والثرائب له عن أبي هريرة لما مات صلى الله عليه وسلم خضب من كان عنده شيء من شعره
ليكون ابقى لها فان ثبت هذا استقام انكار انس ويعقيل ما اتبعه سواء التأويل وأول ايضا بأنه يصبغ
في وقت حقيقة وترك في معظم الاوقات فأخبر بكل بما راى وهو صادق من أنبته يعمل على انه
فعله ليس ان الجواز ولم يواظب عليه ويجعل نفي انس على غلبة الشيب حتى يحتاج الى خضابه
ولم يتفق انه رآه حين خضب وغاية ما يقيد به ان عدم المحرمة لانه يفتعل المأكروه في حق غيره

[illegible]

ومن كان في اخوانه غير عادل * فإحد في العدل منه بطامع
ورواه سعيد بن أبي مريم عن مالك بلفظ عدل وهو بايع لانه جعل المسمى نفسه عدلا قاله ابن عبد البر وهو
الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه بغير افراط ولا تفريط والجوامع للكمالات الثلاثة المحكمة
والشجاعة والعفة التي هي اوساط القوى الثلاثة العقلية والغضبية والشهوانية والمراد به صاحب
الولاية العظمى ويلحق بذلك من ولي شيئا من امور المسلمين فعديل فيه ويؤيده ما في مسلم عن عبد الله بن

سمى الا لاسمة متاحة وبفتحها ان جعلت بـ منى حقا قاله ابن مالك في شرح الكافية (لوقلت حين
 أمسيت) أى دحلت في المساء (أعوذ بكلمات الله التامة) وفي رواية التامة بالافراد قال المحكم
 الترمذى وهما بمعنى فالمراد بالجمع الجملة وبالأحاددة ما تفرق في الامور في الاوقات ووصفها بالتام
 إشارة الى انها حاصة من الرب والسبب وعمت كلمات ربك صدقا وعدلا (من شر ما خلق) أى من شر
 خلقه وهو ما يغفل عنه المكلمون من اثم ومضارة بعض لبعض من نحو ظلم وبغى وقتل وضرب وشتم وغيرهم
 من نحو لدغ ونخس وعض (لم يضرك) بان يحال بينك وبين كمال بأنبرها بحسب كمال التعوذ وفوقه وضعفه
 لان الادوية الالهية تمنع من الداء بعد حصوله وتمنع من وقوعه وان وقع لم يضر قال القرطبي جرت ذلك
 فوحده صدقا تركته لئلا تدعى عقيب فقه كرت فاذا اناسيت هذا التعوذ قال الترمذى المحكم وهذا
 أى التعوذ بكلمات الله التامة مقام من بقي له التمتع لعير الله امام من يؤغل في بحر انو حيد بحيث
 لا يرى في الوحد الا الله لم يستعذ الا بالله ولم يلجئ الى غيره والى الله صلى الله عليه وسلم لما ترقى عن هذا
 المقام قال أعوذ بك منك وارجل لمخاطب لم يبلغ ذلك وهذا الحديث رواه مسلم من وجه آخر عن أبي صالح
 عن أبي هريرة (مالك عن سمي) بضم السين وفتح الميم وشذ الياء (مولي ابي بكر) بن عبد الرحمن (عن
 القعقاع) بقافين وعينين مهماتين (ابن حكيم) بفتح وكسر (ان كعب الاحبار قال لولا كلمات اقوله
 لمجملني هود) بمنع الصرف للعلمية ووزن الفعل (جمارا) من سحرهم (ذليل له وما هو) قال أعوذ بوجه الله
 العظيم الذي ليس سواه اعظم منه) بل نخضع كل العظماء لعظمته (وبكلمات الله التامة التي
 لا يخاورها بر ولا فاجر) أى لا يتعداه من كان ذا بر وذاف جور من انس وغيرهم (وباسماء الله المحسنى
 كلها) مؤنث الاحسن (ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وبرأ وذرأ) قيل هما بمعنى خلق قال الله
 تعالى خلق لكم في الارض جميعا وقال وهو الذى ذرأكم في الارض واليه تمشرون وقال بوبوا
 الى بارئكم أى خالقكم فذكرها لافادة اتحاد معناها وقيل البرء والدرء يكون طبقة بعد طبقة وحيلا
 بعد جيل والخلق لا يلزم فيه ذلك

* (ما جاء في المتحابين في الله) *

(مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر) بن خرم الانصارى أبى طرالة بصم الطاء المهملة المدى
 قاضيا لعرب عبد العزيز ثقة مات سنة أربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ذلك (عن أبي الحباب) بصم
 المهملة وموحدين (سعيد بن يسار) لمدنى ثقة متفق (عن أبي هريرة) انه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول) فيه رد على من كره ذلك وقال إنما يقال ان الله قال ويرد عليه هذا
 الحديث ونحوه وقوله تعالى والله يقول الحق (يوم اقيم آية أين المتحابون) نداء تنويه واكرام قاله
 القرطبي أى استعظام (مجلالى) أى اعظمتى أى لاجل عظمى حقى وطاعتى لا لغرض دنيا فخص
 المجلال بالذكور لاداءه على الهيبة والسطوة أى المنزهون عن شوائب الهوى والنفس والشیطان في المحبة
 فلا يتحابون الا لاجلى ولوجهى لالتئيم من أمور الدنيا قبل التعاقب للجلال أن لا يزيد الحب بالبر ولا ينقص
 بالحقفاء (اليوم اظلمهم في ظلى) قال عياض هى إضافة خلق وتشريف لان الطلال كلها خلق الله
 وجاء مفسرا في ظل عرشى في رواية اخرى رظا هره انه سبحانه يظلم حقيقة من حر الشمس ووجه الموقف
 وانفاس الخلائق وهو تأويل الاكثر وقال عيسى بن دينار كناية عن كنههم من المكارة وجعلهم
 في كنفه وستره ومنه لسلطان ظل الله في الارض وقولهم فلان في ظل فلان أى في كنفه وعزته
 وقد يكون الظل هنا كناية عن الراحة والتنعيم من قولهم عيش ظليل (يوم لا نل الا ظلى) أى ظل
 عرشى بدل من اليوم المتقدم أى لا يكون من له ظل مجازا كفى الدنيا قال القرطبي فان قيل حديث

والاول اظهر ويؤيده الكفاية في قوله الى نفسه ولواريد الترويح لصرحه (فتعال الى اخاف الله)
 راد في رواية رب العالمين واظهاره بقوله بلسا به اماليرجها عن الفاحشة اولية درالها ويحتمل
 ان يعوله بقلبه قاله عياض وانما يصدر هذا عن شدة خوف من الله ومتين بقوى وحياه كما قال القرطبي
 لا انصبر على الموصوفة بأكمل الاوصاف التي جرت العادة بمريد الرغبة لمن هي فيها وهو الحبس
 والمصير المستلزم للجاء والمسال مع المجال وقل من يجمع ذلك فيها من النساء من أكمل المراتب لكثرة
 الرغبة في منهاها وعدم تحصيها لاسيما وقد اغنت من مشاق التوصل اليها بما رودة ونحوها (ورجل
 تصدق بصدقة فاخفاها) أي كتمها عن الناس ونكرها ليشمل ما تصدق به من قليل وكثير وظاهره
 يشمل المدبوبة والمعرضة لكن نقل النووي عن العلماء ان اطهار المقروضة أولى من اخفاها (حتى
 لا تعلم) بفتح الميم نحو سرت حتى مغيب الشمس وضعها نحو مرض حتى لا يرجونه (شماله ما تنفق يمينه)
 أي لو قدرت شماله رحلا متيقظا لما علم صدقة ليمين ذك ذلك مبالغة في الاخفاء وضرب المثل بهما
 لقرينهما وملازمتهما فهو من مجاز التشبيه ويؤيده رواية المجوز في تصدق بصدقة كأنما أخفى يمينه من
 شماله أو من مجاز الخذف أي ملك شماله أو من على شماله من الناس كأنه قيل مجاز شماله وابعده
 من قال المراد بشماله نفسه من تسمية الكل باسم الجزء فانه ينحل الى انه لا يعلم نفسه ما تنفق نفسه
 وقيل المراد لا يراى بصدقه ولا يكتبها كاتب الشمال وحكى القرطبي عن بعض شيوخه ان معناه ان
 يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء ترويح ساعته أو رفع قيمتها واستحسنه قال الحافظ وفيه
 نظر ان اراد ان هذه الصورة مراد الحديث خاصة وان اراد أنها من صور الصدقة الخفية فسلم ووقع
 في مسلم حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله قال عياض كذا في جميع نسخ مسلم التي وصات البناء وهو مقلوب
 والصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المعهودة في الصدقة أعطوا باليمين وقد ترجم عليه
 البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال ويشبه ان الوهم فيه من دون مسلم واستدل لذلك بما نزع
 فيه وعارضه الحافظ بأنه ليس ممن دونه ولا منه بل من شيخه زهير بن حرب أو شيخ شيخه يحيى القطان
 وبه جزم أبو حامد بن السرق وفي جزمه نظر لانه في البخاري وأحمد والامام اعلى عن يحيى على الصواب
 وأطال في بيان ذلك وفي مسند أحمد بأسناد حسن عن أنس مرفوعا ان الملائكة قالت رب هل من
 خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد
 من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم
 يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله وذكر الرجل وصف طردى فالمرأة والخنثى مثله الا في الامامة العظمى
 ويمكن دخول المرأة في الامام العادل حيث تكون ربه عيال فتعدل فيهم والا في ملازمة المسجد
 لان صلاة المرأة في بيتها افضل من المسجد وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لمن حتى الذي دعت المرأة
 فانه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلا فامتنعت خوفا من الله مع حاجتها واشاب جميل دعاها ملك
 ان يزوجها ابنته مثلا فخشي ان يرتكب منه الفاحشة فامتنعت مع حاجته اليه وظهر الحديث اختصاص
 السبعة المذكورين ووجه الكرماني بما حاصله ان الصاعقة اما بين العبد والرب أو بينه وبين الخلق
 فالاول باللسان وهو الذكر أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بالبدن وهو الناشئ بالعبادة والثاني عام
 وهو العادل أو خاص بالتب وهو الحساب أو بالمال وهو الصدقة أو بالبدن وهو العفة انتهى لكن دل
 استقراء الاحاديث على ان هذا العدد لا مفهوم له فان هذا الحديث رواه مسلم عن يحيى التميمي والترمذي
 من طريق معن بن عيسى كلاهما عن مالك به وتابعه عبد الله بن عمر في الصحيحين وراه أبو نعيم وغيره
 من وجه آخر عن أبي هريرة فقال بدل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل كان في سرية مع قوم فلقوا العدو

عمرورفعه ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم
واهلهم وعاملكت ايمانهم وما اولوا وقدمه في لذكر لان نفعه اعم وقال صلى الله عليه وسلم الامام العادل
لا ترد دعوته (وشاب نشأ) نبت وابتدأ (في عبادة الله) أى لم يكن له صفة عبادة قاله القرطبي
وفي رواية مسلم بعبادة الله بالعبادة معنى في زاد في رواية المجوزي حتى توفى على ذلك وفي حديث سلمان أفنى
شبابه ونشاطه في عبادة الله وخص الشباب لانه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة
الهوى فان ملازمة لعبادة مع ذلك أشد وادل على غلبة التقوى (ورجل قلبه متعلق) بفقيرة بعد الميم
وكسر اللام من العلاقة وهي شدة المحب (بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه) زاد في حديث سلمان
من جهه او عند ابن عساكر من حديث أنى هريرة معلق بالمسجد من شدة حبه إياها وذلك انه لما أثر
طاعة الله وغلب عليه حبه صار قلبه ملتقى الى المسجد لا يحب البراح عنه لوجده فيه روح القرية
وحلاوة المأوى وفي رواية عبيد الله عن حبيب في الصحيحين معلق بدون تاء قال المحافظ ظاهره انه من
التعليق كأنه شبهه بالثني الملقى في المسجد كالقنديل إشارة الى طول الملازمة بقلبه وان كان جسده
خارجا عنها ويدل عليه رواية المجوزي كأنما قلبه معلق في المسجد ويحتمل ان يكون من العلاقة وهي
شدة المحب ويدل عليه رواية احمد معلق بالمسجد وكذا رواية متعلق بزيادة الفوقية زاد سلمان من جهه
(ورجلان تحاببا) بشدة الموحدة واصله تحاببا أى اشتركا في جنس المحبة واحب كل منهما الآخر حقيقة
لا ظاهرا فقط وفي رواية المجوزي ورجلان قال كل منهما الآخر انى أحبك في الله فصدا على ذلك ونحوه
في حديث سلمان (في الله) أى في طاب رضاه ولا جله لا لغرض دينوى (اجتمع على ذلك)
المحب المذكور (وتقرقا عليه) كما زيد في رواية الصحيحين أى استمرا على المحبة الدينية ولم يقطعاها
بعارض دينوى سواء اجتمعا حقيقة أم لا حتى تفرق الموت بينهما ما والمراد يحفظان المحب فيه في المحضور
والغيبه ووقع في الجمع بين الصحيحين للحميدى اجتماع على خير قال المحافظ ولم أر ذلك في شئ من نسخ
الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهي عندى تحريف وعدت هذه المحصلة واحدة مع
ان متعاطيها اثنان لان المحبة لا تتم الا باثنين ولما كان المتحابان بمعنى واحد اغنى عدا أحدهما
عن الآخر لان الغرض عدا المحصول لا عدا جميع من اتصف بها (ورجل ذكر الله) بقلبه من
لتذكر اولسائه من الذكر (خاليا) من الخلوة لانه أقرب الى الاخلاص وابعدهم الرياء
وخاليا من الالتفات الى غير الله ولو كان في ملائمة ويؤيده رواية البيهقي ذكر الله بين يديه ويؤيد
الاول رواية للبخارى وغيره ذكر الله في خلوة أى موضع خال وهي أصح (ففاضت عيناه) أى فاضت
لدموع من عينه وأسند الفيض الى العين مبالغة كأنها هي التي فاضت قال القرطبي وفيض العين
حسب حاله اذا كره وبجسب ما يشغل قلبه ففي حال اوصاف الجلال يكون البكى من خشية الله
في حال اوصاف الجمال يكون من الشوق اليه قال المحافظ قد خص بالاول في رواية المجوزي
البيهقي ففاضت عيناه من خشية الله ويشهد له ما رواه الحاكم عن أنس مرفوعا من ذكر الله ففاضت
عيناه من خشية الله حتى يصيب الارض من دموعه لم يعذب يوم القيامة (ورجل دعه) أى طلبته
به عبر في الصحيحين (ذات) بين الموصوف في رواية للبخارى ومسلم واجد فقيل امرأة ذات (حسب)
بأصل أو مال لانه يطلق عليهما وفي الصحيحين ذات منصب أى أصل أو شرف (وبجمال) أى مزيد
سمن زاد في رواية للبخارى الى نفسها وللبهقي عن أبي صالح عن أبي هريرة فعرضت نفسها عليه
لظواهر ما دعه الى الفاحشة وبه حزم القرطبي وقال غيره يحتمل انها دعه الى التزويج بها فخاف
يشغل عن النبذة بالافسان بها أو خاف ان لا يقوم بحملها الشغل بالعبادة عن التكسب بها لطيق بها

قال الحافظ غريب ليس في رواه من اتقى على تركه والظاهر ان حكمه ارفع لان ابا الدرداء لم يردع
اهل الكتاب واليه في ترعبه عن ابن عمر مرفوعا لانه بعد ثلثون في ظل العرش آمن من الناس
في الحساب رجل لم يأخذ في الله لومة لائم ورجل لم يمد يده الى ما لا يحل له ورجل لم يضر الى ما حرم عليه
وروى طحمة بن علي بن الصفر عن ابن عباس قال من قرأ اذ صلى الى الغداة اول الايام اتي به يوم
ما يكسبه من نزل اليه اربعون الف ملك يكتب له مثل اعماله المحدث وفيه فاذا كان يوم القيامة
قال الله امش في طلي وأبو الشيخ والديلي عن ابن عباس رفعه ثلاثة في ظل العرش يوم القيامة يوم لا ظل
الا ظله واصل الرحم وامرأة مات زوجها وتركها سالما ماضة ارافقات لا ارفع حتى يموتوا وبعثهم الله
وعبد صنع طاما فأصاب صنعه وأحسن نفقة فدعا عليه الغدير والمساكين فأصعبهم لوجه الله والضري
عن ابي امامة رفعه ثلاثة في ظل الله يوم القيامة رجل حيث توجه علم ان الله معه ورجل دعت امرأة
إلى نفسها فتركها من خشية الله ورجل يحب الناس لجلال الله فيه منزه زوروي الخطيب بسند ضعيف
جدا عن أبي سعيد مرفوعا ان المؤذنين من يظل يوم القيامة وافرد مؤذن عن مراعى الشمس لانه قد
لا يكون مؤذنا والديلي بلا سند عن انس مرفوعا ثلاث تحت ظل العرش يوم القيامة يوم لا ظل الا ظله
من فرج عن مكروب من امتي وأحياسنتي أكثر الصلاة على والدي علي عن مرفوعا ان جلاله القرآن
في ظل الله مع انبيائه واصفيائه ولا يلزم من جملة كونه تعلمه في صغره بهي غير السابعة ولا يبي يعنى عن
انس رفعه ان المريس في ظل العرش والديلي عن أبي هريرة مرفوعا اهل الجوع في ثديي اخوفاء من الله
يستظلون يوم القيامة والديلي عن أبي الدرداء رفعه بوضع اللسان من موند من تحت العرش وفي
امالى ابن اصر عن أبي سعيد رفعه من صام من رجب ثلاثة عشر يوما وضع الله له مأثدة في ظل العرش
وهو شديد الوهي والحارث بن أبي اسامة عن علي مرفوعا من صلى ركعة من بعد ركعتي المغرب قرأ
في كل ركعة الف تحية وهل هو الله أحد خمس عشرة مرة جاء يوم القيامة ولا يجب حتى يلهي الى ظل
العرش وهذا منكرو والديلي عن انس مرفوعا ان أفعال المؤمنين تحت ظل العرش والطبراني برحال
ثعبات عن ابن عمر مرفوعا ان ابراهيم ابيه صلى الله عليه وسلم تحت ظل العرش ولا يبي نعيم عن وهب قال
موسى إلهي من ذكر بلسانه وقلبه قال اظله بظل عرشى ولا يبي عسا كرس ابن معوذ ان الله قال
لوسى الذي لا يحسد الناس ولا يبق والديه ولا يمشي بالقيمة في ظل العرش ولا جرح عطاء بن يسار
ن موسى سأل الله من تؤويه في ظل عرشك قال هم الطاهرة قلوبهم البرية أبدانهم الدين اذا ذكرت
كروابي واذا ذكرت بهم الذين يذنبون الى ذكرى ويغضون لحارمى ويكفون بحسبي راد ابن
لمبارك الذين يعمرن مساجدى ويستغفرونى بالاسحار ولا يبي نعمهم ان الله قال موسى الذين اذكهم
يذكرون في ظلي يوم لا ظل الا ظلي والديلي عن انس مرفوعا يقول الله قرتوا اهل لا اله الا الله من ظل
مرشى فاني أحبهم والمراد بخيار المؤمنين كما صرح به الترطبي وفي حديث مرفوع الشهداء في ظل العرش
لا يبي داود صحاح عن ابن عباس مرفوعا ان شهداء اعداء واحهم في أجواف طير خضر تأوى الى قناديل
من ذهب معلقة في ظل العرش والخطيب وغيره عن ابن عباس مرفوعا اللهم اغفر للمعلمين وأطل اعمارهم
اظلمهم تحت ظلك فانهم يعلمون كتابك قال بعض الحفاظ موضوع ولا يبي الشيخ والديلي عن عبد الرحمن
بن عوف مرفوعا ثلاثة تحت ظل العرش القرآن يحاج العباد والامانة والرحمة ينادى الامن وصلنى
صله الله ومن قطعنى قطع الله ولا يبي نعيم عن كعب الاسخاري عن التوراة من أمر بالمعروف ونهى
عن المنكر ودعا الناس الى طاعته فله حصتي في الدنيا وفي القبر وفي القيامة ظلي وفي امالى ابن الجعفي
عن جابر مرفوعا نافي ظل الرحمن يوم القيامة ويروي عن أحمد في مناقب علي انه يسير يوم القيامة

افا نكشغوا فحمى آثارهم وفي لفظ أديارهم حتى نجوا أو نجوا واستشهد قال المحافظ حسن غريب جدا
 ورواه الحاكم والبيهقي من وجه آخر عن أبي هريرة فابدل الشاب بقوله ورجل تعلم القرآن في صغره فهو
 يتلوه في كبره ولعبه الله بن أحمد في زوائد الزهد عن سليمان موقوفاً وحكمه الرفع اذ لا يزال
 رأياً فقال بديل الامام والشاب ورجل يراعى الشمس لمواقيت الصلاة ورجل ان تكلم بكلم يعلم ان
 سكت سكت عن حلم ولا بن عدى عن انس رفعه أربعة في ظل الله فقد عذ الشاب واتصدق
 والامام قال ورجل تاجر اشترى وباع فلم يقل إلا حقاً وسنده ضعيف لكن له طريق آخر عنه مرفوعاً التاجر
 الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة رواه الديلمي وغيره وهو وضعيف لكن له شواهد عن سليمان
 وعلى وأبي هريرة وروى مسلم وغيره عن أبي اليسر مرفوعاً من انظر معسراً أو وضع عنه أطله الله في ظله يوم
 لا ظل الا ظله وفي زوائد المسند عن عثمان رفعه أطل الله عبد في ظله يوم لا ظل الا ظله من انظر
 معسراً أو ترك لغارم وللطبراني عن شداد رفعه من انظر معسراً أو تصدق عليه أطله الله في ظله
 يوم القيامة والصدوق على المعسر سهل من الوضع عنه فهي غيرها وللطبراني عن جابر مرفوعاً
 أطل الله في ظله يوم القيامة من انظر معسراً أو أعان أخرق وفيه ضعف والاخرق من لا صنعة له
 ولا يقدر ان يتعلم صنعة ولا يجد والمحاكم وغيره ما عن سهل بن حنيف رفعه من أعان مجاهداً
 في سبيل الله أو غارماً في عسرتة أو مكاتباً في رقبته أطله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وأعان الغارم غير
 التبرك له لانه أخص من أعانته فهذه عشرون ولا بن عدى وصححه الضياء عن عمر مرفوعاً من أطل رأس
 غار أطله الله يوم القيامة ولا بن الشيخ وغيره عن جابر رفعه ثلاث من كر فيه أطله الله تحت ظل عرشه يوم
 لا ظل الا ظله الموضوع على المكارة والمشي الى المساجد في الظلم واطعام الجائعات قال المحافظ غريب وفيه
 ضعف لكن في الترغيب في كل من الثلاثة أحاديث قوية ورواه الطبراني عن جابر بلغظ من أطلع
 مجائع حتى يشبع أطله الله تحت ظل عرشه واشباع المجائع أخص من مطلق اطعامه ولا بن الشيخ
 عن علي باسناد ضعيف مرفوعاً من لزم البيع والشراء فلا يذم اذا اشترى ولا يمجذ اذا باع وليصدق الحديث
 يؤد الأمانة ولا يمتن للمؤمنين الغلاء فاداً كان كذلك كان أحد السبعة الذين في ظل العرش وهذا قدر
 ان يدعى الصدوق فيمكن انما اخصلته مستقلة وهي السادسة والعشرون والطبراني عن أبي هريرة مرفوعاً
 وحى الله الى ابراهيم ان كلتي سبقت لمن حسن خلقه ان اطله تحت ظل عرشى وله عن جابر مرفوعاً ومن كفل
 تيمماً أو ارملة اطله الله في ظله يوم القيامة ولا جدع عائشة اندرون من السابق الى ظل الله يوم القيامة
 الوال الله ورسوله اعلم قال الدين اذا اعطوا الحق قبلوه وإدا سئلوه بذلوه وحكموا للناس حكمهم
 نفسهم قال المحافظ غريب وفيه ابن لهيعة وللحاكم وغيره عن أبي ذر مرفوعاً الحزين في ظل الله غريب
 فيه ضعف ولا بن شاهين وغيره عن الصديق رفعه الوالى العادل ظل الله ورحمه في الارض فمن
 به في نفسه وفي عباده الله اطله الله بظله يوم لا ظل الا ظله ولا بن الشيخ وغيره عن الصديق مرفوعاً من
 اذ ان يظله الله بظله فلا يكن على المؤمن غليظاً وليكن بالمؤمنين رحيماً ولا بن السني والديلمي باسناد
 ه عن الصديق وعمران بن حصين قال قال موسى لربه ما جزاء من عزى التكللى قال اطله في ظلي يوم
 ظل الا ظلى ولا بن أبي الدنيا عن فضيل بن عياض بلغني ان موسى قال أي رب من يظلم تحت عرشك
 لا يظلم الا ظلك قال الذين يعبدون المرضى ويشعون المالكى ويعزون التكللى ولا بن سعيد السكري
 بنادواه جداً عن علي رفعه السابقون الى ظل العرش يوم القيامة طوبى لهم قال من هم قال شيعتك
 سلى ومحبوك والبيهقي عن أبي الدرداء قال موسى يارب من يستظل بظلك يوم لا ظل الا ظلك قال
 ثلث الذين لا يتطرون أعينهم الزنا ولا يتغنون في أموالهم الربا ولا يأخذون على أحكامهم الرشوة

بالواء الحمد وهو حامله والحسن عن عيِّنه والحسين عن يساره حتى يقف بينه صلى الله عليه وسلم وبين
ابراهيم في ظل العرش وعن أبي موسى رفعه أنا وعلى وفاطمة والحسن والحسين يوم القيامة في قبّة تحت
العرش واعلم ان عندنا ابراهيم وعلى وفاطمة والحسين لانهم أخص من مطلق الانبياء والاصفياء كما
ان عند ابراهيم ابنه صلى الله عليه وسلم لانه أخص من مطلق أولاد المؤمنين وشهداء أحد لانهم أخص
من مطلق الشهداء هذا خلاصة ما ذكره المحافظ السخاوي في مؤلفه قائلا هذا ما سأل الله لي الوقوف
عليه في مدة متطوّلة وليس ذلك على وجه المحصر فيه بل باب الفضل مفتوح ووقف بها السيوطي الى نيف
وسبعين ونظمها واعترضه السخاوي بأنه درج مالا تصرّح فيه بالمراد منه في احاديثه وان اشعرت به
كالزهد وقضاء الخواص وصالح العبيد والامام المرتضى للمؤمنين ولو أريد استيفاء ما شابه ذلك لزادت كثيرا
ما أطال في بيان ذلك وقد كنت تأليف السخاوي في ورقات ونظمت هذه الخصال تذييلا على
بيت أبي شامة وأبيات المحافظ فقلت

أثني في نوطاً والصالحين سبعة * يظلمهم الله الكريم بظله
أسارهم - نظمها امام زمانه * أبو شامة اذ قال في بيت وصله
محب عفيف ناثي متصدق * وبالك مصل والامام بعدله
وزاد عليه العقلاني بعده * ثلثا من السبعات نظم بقوله
وزد سبعة اطلال عازعون * وإنظار ذي عسر وتخفيف جله
وحامى غزاة حين ولوا وعون ذي * غرامة حق مع مكاتب أهله
وزد مع ضعف سبعة إغانة * لاحرق مع أخذ الحق وبذله
وكره وضوء ثم مشى لمسجد * وتحسين خلق ثم مطعم فضله
وكافل ذي يثم وأرمله * وتاجر صدق في المقال وفعله
وحزن ونصير ونصح ررافة * تربع بها السبعات من فيض فضله
وقد زادها ستا بضعف ولا تقع * منظمة منه فخذ نظم جملة
فحب علي ثم ترك لرشوة * زنا ورباحكم اغير كثره
ومن أول الانعام أي ثلاثة * عقيب صلاة الصبح غاية نفعه
وأوصلها الشيخ السخاوي أربعة * وتسعين مع ضعف لاسناد جله
مراقب شمس للمواقيت ساكت * بحلم وعن علم يقول وعقله
ومن حفظ القرآن حالة صغره * وفي كبريتلو وحامل كله
مريض وتشيع لميت عيادة * شهيد ومن في أحد فاز بقتله
وعلم بان الله معه وتاجر * أمين بلا مدح وذم لرحله
ومن لم يمد اليه نحر ومحرم * عليه ولم ينظر الى غير حله
محسن طعم للفقير مصدق * على معسر ترك الغريم له سره
وكان له يتامها بعد زوجها * ومشيع جوع ثم واصل أهله
محب الاناسي للجلال مؤذن * ومن لم يخف في الله لوما لعدله
كذا رحم ثم الائمة بعدها * خيار ذوي التوحيد طيب فعله
مفسر كرب ثم محي لسنه * مصل على الهادي كثير اباجله

هذا السناد صحيح وفيه ثمانية أبي ديس معاذ انكره جماعة لقول ابرهه بن ادریس ذرک عبد الله بن
الصامت وفلان وفلانا وفابی معاذ بن جیس یلذذ قومه وبعده مالک بن قطن السدوسي ثم جحرانی
وزعموا ان ابا ادریس رواه عن ابي مسعود عن دودال نخوض غطا بوجاه من فريد عن ابي ديس
عن معاذ التميمي عن عبد الله بن الصامت وهذا كله فخر بن وطح لا يعني من الحق شيئا من رواه جحرانی
عن ابي حازم كرواية مالك بن نويرة عن ابن ابي حازم وجاء عن ابي ادریس من وجوه شتى غير اني لم
أوليد بن عبد الرحمن وعطاء الخراساني كلاهما عند فاسم بن فضال عن اسناد صحيح بحديث
وشهر بن حوشب حدثني عائذ الله بن عبد الله انه سمع معاذ بن جیس يقول ان الذين تحاربون من
جلال الله في ظل عرشه قد ثبت ابا ادریس في معاذ وسمع منه فلا شيء في ذلك على مالك ولا على ابي
حازم فيحمل قول ابن شهاب عنه فاني معاذ على فوايدهم بطول الحديث في حديث كذا ورواه
كذا وليس سمعاه منه بذكر فائدة وليد بن حمز ومات معاذ بالشام سنة ثمان عشرة رهوا بن ثلاث وابيع
ولاهن سنة ثمان ولا بدح في ذلك رواية من رواه عنه عن عبد الله بن جحرانی عن عبد الله بن جحرانی
منه صلى الله عليه وسلم انه يلهي (مالك انه لعله عن عبد الله بن عباس فمكن بقوله وهو ما
وله حكم الزعفران ولا يقال راي او قد اخرجنا عن ابي جحرانی عن عبد الله بن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال (الفصد) ان القصد في الامور بين ضربين الامانة والطمع (الامانة) بين
الفوقية ونفع المصلحة والادال المهمة في الرفق والامانة (الحسن) بين الامانة والمصلحة والامانة
الطريق في استعمال لذي المحسن والهيئة التي في الامانة (جوس) بين الامانة والمصلحة والامانة
قال الباسجي يريد ان هذه من اخلاق الانبياء وهذه من صفات السادة والارباب واجبا وعلى امره
قال وسمعت هذه التجزئة والادبي وجهها يعني لان ذلك من عموم امره فظهر في معاذ كذا يارأي
الاستدلال مسدود

(5)

بالقصر مـ ر كـ البشرى محقة غـ ا لـ سـ ا لـ محبوب يرى مناما كذا فانه جمع وقال آخرون رؤيا
كألرؤية جعلت اسم التائب فيها . يكون تـ ر سـ ا لـ ا فـ ر قـ بـ نـ مـ ا يـ ر هـ ا لـ ذـ هـ ثم رايه قطان (مالك عن
اصحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) ردد (المصاري عن عيسى بن مالك) رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الرؤيا محقة أي المدفوعة والمشرحة . لأن له اجبي (من الرجل الصالح) وكذا
المرأة الصالحة اتفاقا حكاه ابن بصال والمرد غالب رؤيا لسان الحيس والافا الصالح . يرى الاصفاء واليكه
نادرا قلعة كـ نـ الشيطان منهم (جره من ستة وأربعين جزءا من النبوة) مجازا لا حقيقة لأن
النبوة انقطعت بموته صلى الله عليه وسلم . وجزء النبوة لا يكون نبوة كما ان جزء الصلاة لا يكون صلاة نعم ان
وقعت منه صلى الله عليه وسلم فهي جزء من اجزاء النبوة حقيقة وقيل ان وقعت من غيره فهي جزء
من علم النبوة لانها وان انقطعت فعلمها باق وقد بقول مالك كما حكاه ابن عبد البر حين سئل أي علم الرؤيا
كل أحد فقال أبا النبوة يلب ثم قال الرؤيا جزء من النبوة فلا يلب بالنبوة واجب بانه لم يرد أنها نبوة
باقية وانما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي ان يتكلم فيها بالعلم
فليس المراد أنها نبوة من جهة الاطلاع لأن المراد تشبيه الرؤيا بالنبوة وجزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه
له كمن قال أشهد أن لا اله الا الله رفعاصوته لا يسمى مؤذنا قال أبو عمر مـ فـ مـ هـ وـ مـ هـ انها من غير الصالح
لا يقطع بانها كذلك ويحتمل انه خرج على جواب سائل فلامفهوم له ويؤيده قوله في مرسل عطاء الأبي
براهما الرجل الصالح أو ترى له نعم قوله يرى الصالح وغيره ثم يحتمل ان الرؤيا نوع من ستة وأربعين نوعا

وانس وهب عن مالك وقال كلهم عن سهيل بهذا الاسناد غير ان حديث ابن المديب ليس فيه ذكر الغرض
من طرحه من طريق عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن سهيل قال كما بعرفة فخرج عن عبد العزيز
وهو على الرسم فقام له اس ينظرون اليه فقلت لابي يا اباي اني ارى الله يحب عمر قال وماذا قلت لما به
في دلو الناس قال يا بيبك انت سمعت ابا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر من
حديث جرير عن سهيل ورواه البخاري من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابي هريرة رفعه دون ذكر
الغرض (مالك عن أبي حازم) بمهمله وزاي سلمة (ابن دينار عن أبي ادريس) اسمه عاتل الله
بالتخمية وذاك معجة ابن عبد الله (الحولاني) التابعي الجليل ولد عام حنين (انه قال دخلت مسجد
دمشق) بكسر الدال ونخ الميم بالشام (فاذا فتى شاب براف الثنايا) اي أبض التعر عسنة فاه
أبو عمرو قيل معناه كثير البسم وفي رواية ادع العينين وفي اخرى وضئ الوجه كحل العينين واذال اس
منه من الحكاية وغيرهم وفي رواية معه من الصحابة عشرون وفي اخرى ثلاثون أو نحو ذلك فكثيرهم فوق
العشرين ودون ثلاثين (اذا احتلغوا في شيء اسندوا اليه) اي صعدوا اليه بمعنى انهم يرفعون عناد قوله
ما جود من اسند الى الجبل اذا صمد فيه وفيه نصف من لاله جبل علم نص قوله صلى الله عليه وسلم اعلم
امتي بالجلال والحرام معاذ بن جبل (وصدروا عن قوله) ولعاسم بن اصبغ من طريق التميمي بن
عبد الرحمن عن أبي ادريس فاذا اختلفوا في شيء فقال قولوا انتم والى قوله (فسألت عنه فعين مدام معاذ
ابن جبل فلما كان الغد هجرت فوجدته فلدسته بكتفي بالتهجير) أي التكبيرا في كل صلاة الحديث
لويعمون ما في التهجير لاستبعوا اليه ولم يرد الخروح في الهاجرة قاله الهروي قال وهي لغة حجازية
(ووجدته يصلي قال فانتظرت حتى قضى صلاته) أي انما (ثم جئته من قبل) جهة (وجهه
فسألت عليه ثم قلت والله اني لأحبك لله) لا لغرض (فقال الله) بمذا الهمزة والمخفض (فقلت
الله قال) أبو ادريس (فقال معاذ) نانيا (الله فقلت الله قال) أبو ادريس (فأخبر) معاذ
بجور داني) بضم الحاء واسكان الباء أي بالحل الذي يحبني به من اراء فالحبوة ضم الساوس الى
لبض شوب وفي رواية سعيد بن أبي مرهم عن مالك فأخذ بحبوتي لم يقبل ردائي (فجذبني) رددته
لباء نعة صحيحة بمعنى جذبني بتقديم الدال وايسر مغلوبه كما زعم وقد اسكروه ابن السراج فقال ليس
حده ما أخذوا من الاخر لان كل واحد متصرف في نفسه اي جري وسحبني (وقال أبشر) بهمة
طع مقنوعة ابشر بالجنة (فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى
جبت) وفي رواية ابن أبي شيبة عن عطاء بن مسلم حقت (محبتى للتحابين) بلفظ الجمع هذا
فيما بعده (في والتجاسين في) أي يتجالسون في محبتى بذكري وكان الجنيد مشغولا
خلوته فاذ جاء اخوانه خرج وقعد معهم ويقول لواء لم شيئا أفضل من محبائكم ما خرجت اليكم
ذلك ان نجاسة الخواص اثر في صفاء المحضرون نشر العلوم ما ليس لغيرهم (والمبتدلين في) قال
باجي الذين يبذلون أنفسهم في مرضاته من الانفاق على جهاد عدوه وغير ذلك مما أمر به وقال غيره
لا يبذل كل واحد منهم لصاحبه نفسه وماله في مهماته في جميع حالاته في الله كما فعل الصديق ببذل
سبله الغار وبذل ماله (والتراوين في) لا لغرض ذنيوي ولا انحوي زاد الطبراني في روايته
لمتصادقين في وذلك لان قلوبهم لم تبت عن كل شيء سواه فتعلقت بتوحيده فألف بينهم بروحه وروح
للال أعظم شأنهم ان يوصف فاذا وجدت قلوبهم نسيم روح الجلال كادت تطير في أما كنهاشوقا اليه
محبوسون بهذا الميكل فصاروا في اللقاء يشبه بعضهم لبعض ائتلافا وتلاذا وشوقا لمحبتهم الاعظم فمن
وجب لهم الحب فصاروا بكمال القرب وهذا الحديث صحيح قال الحاكم على شرط الشيخين وقال ابن عبد البر

على رؤياهم الصدق ووقع فيها ما لا يحتاج الى تعبير وما عداهم وقع في رياءه نصديق ولا صدقت
يهم ذنبا مستورون فالغالب استواء الحال في جميعهم وفسفة واجبال على رياءهم لا يصعب بل يسهل
فيهم الصدق وكفارون يدرهم الصدق جدا ويرش ذلك حرمه على مرفوعا والصدقة كم رؤيا
صدقكم حديثا وحديث باب راء البخاري عن النبي عن ميثبه (مالك عن أبي هريرة)
نبي الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن عمر (عن أبي هريرة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من مثل ذلك) ندى رواه صحيح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) (عن زفر) سمعته
فتح الغنائم منوع الصرف (ابن مسعود عن أبي هريرة) روى عنه ابن مسعود عن أبي هريرة
يفر ولا يلبه غير هذا الحديث وفي رواية مع عن زفر عن أبي هريرة باسقاطه عن أبي هريرة
لباته كما رواه الاكثر وفيه ثلاثة من التبعين (عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلاة العدة بالمحجة أي الصبح (يقول هل رأي أحد منكم الليلة رؤيا)
ادنى رواية البخاري عن سمرة بن جندب فحدثنا عن أبيه ما شاء الله ان ينص وزد في رواية نه انما
سأل عن ذلك ما شاء الله ثم ترك السؤال فكان يحرم من قصته ثم ما قيل يذهب ترك حديث أبي بكر
نه صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم من رأي منكم رؤيا فقال حينئذ ان كان منكم من رأى رؤيا فليخبر
وزنت أنت وأبو بكر فحدثت أنت بأبي بكر وروى أبو بكر وعمر بن الخطاب عن أبي بكر
عمر ثم رفع الميزان فرأينا الكراهة في وجهه صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود والنسائي قالوا من حيث
يسأل أحدا يثار الستر العواقب وانحاء المرب فيما كانت هذه الرؤيا كاشفة من ألبانهم مبدئة لفضل
صالحهم على بعض في التبعين خشى ان يتواتروا في ما هو يصدق في الكتب من ذلك والله في سر حاله
حكمه بالغة ومشيئة نافذة وقيل غير ذلك (ويقول) صلى الله عليه وسلم (ليس بيني وبين
النسوة) أل عهدية أي نسوة (لا تزوب الساحة) أي الحسنة أو الصالحة المتعمدة الوافدة
على شروط الصحة وهي ما فيه بشارة وتذنية على غفله وقال الكرمانى الساحة صفة موصلة
رؤيا لان غيرها يسمى بالحلم وتخصصة والصلاح باعتبار صورتها أو باعتبار ما فيها من نيب الله برفيل طوع
ليس فيرد قول بعض أهل النعير المستحب انه من طلوعها الى زجاجة من العصر الى قرب المغرب
رد على ما له بد الرزاق عن ممر عن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض علماءهم قال لا بد من رؤيا
الى امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس قال المهاب تعبيرا رؤيا بعد صلاة الصبح اولى من غيرها من
لاوقات لحفظ صاحبها القرب عهد بها قبل ما يعرض له نسيانها والحضور ذهن العابر وقله شعله
لفكرة فيما يتعلق بعاشه وليعرف الزاقي ما يعرض له بسبب رؤياه فدمت بشرا بالخير ويحذر من
اشرويتأهب لذلك فرما كان فيها تحذير من معصية فيكف عنها وربما كانت انذارا لأمريكون
مترقبا قال فهذه عدة فوائد لتعبيرها اول النهار انتهى (مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار)
رسل وصلى الله البخاري من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لن يبق بعدى من النبوة الا المبشرات) بكسر الميم المشددة جمع مبشرة
سم فاعل المأوث من البشر وهو اذ خال السرور والفرح على المبشر بالفتح وليس جمع البشرى لانها
سم بمعنى البشارة ووقع في البخاري بلفظ التي تطلب المضارع الى الماضي بدل لن ان كنهه بمعنى
لاستقبال عبر عنه بالماضي تحقيقا لوقوعه قال في المشايخ المقام مقتضى للنفي بل لا لالتعالى النفي
بالاستقبال يعني ان الوحي ينقطع بموته فلا يبقى بعده ما يعلم به انه يكون غير الرؤيا بالساحة

من نزول الوحي لانه كان يأتي على ضرب وان تكون جزء من النبوة لان فيها ما يميز كاطيران وقلت
الاعيان وذلك ركن من اركان النبوة ولما فيها من الاطلاع على الغيب لان الرائي يخبر بعلم ما غاب
والاولى ولى واشبه بالاصول انتهى لمخصا وقال ابن العربي اجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها الا ملك او نبي وانما
العد الذي اراد صلى الله عليه وسلم بيانه ان الرؤيا جزء من اجزاء النبوة في الجملة لان فيها اطلاعا على
الغيب من وجه ما وما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة وقال المازري هو ما اطلع الله عليه
بيه ولا يلزم العالم ان يعرف كل شيء جملة وتفصيلا فقد جعل الله للعالم حدا يقف عنده فنه ما يعلم
المراد به جملة وتفصيلا ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا وهذا من هذا القبيل وتقل ابن بطل عن أبي سعيد
السفاقي ان بعض العلماء ذكر ان الله اوحى الى نبيه في المنام ستمائة شهر ثم اوحى اليه بعد ذلك بقية
بقية حياته ونسبتها الى الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءا لانه عاش بعد النبوة ثلاثة وعشرين
سنة على الصحيح قال ابن بطل هذا بعيد من وجهين احدهما انه اختلف في قدر المدة التي بعد البعثة
والثاني انه يبقى حديث سبعين جزءا لا معنى له وقال الخطابي هذا وان كان وجهها تحتمله قيمة
الحساب والعدد فأول ما يجب على قائله ان يثبت ما دعاه خبرا ولم نسمع فيه اثر اولاد كرمه فيه خبرا
فكانه قاله على سبيل الظن والظن لا يقضي من الحق شيئا وليس كل ما خفي عليه اعلمه يلزمنا حجة كاعداد
الركعات وايام الصيام ورحى المجارف بالانصال من علمها الى امر يوجب حصرها تحت اعدادها ولم يقع ذلك
في موجب اعتقادنا للزومها قال ولئن سلمنا ان هذه المدة محسوبة من اجزاء النبوة لكنه يلحق بها سائر
الافاق التي اوحى اليه فيها ما في طول المدة كرويا احدى ودخول مكة فتلتحق من ذلك مدة اخرى
تترادف في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها واجيب عن هذا بان المراد على تقدير الصحة وحى المنام المتتابع
فما وقع في غضون وحى الميقاتة يسير بالنسبة الى وحى الميقاتة فهو مغمور في جانب وحىها فلم يعتبر به
وقد ذكرنا مناسبات غير ذلك يطول ذكرها وفي مسلم من حديث أبي هريرة جزء من خمسة وأربعين وله
أيضا عن ابن عمر جزء من سبعين جزءا للطبراني عنه من ستة وسبعين وسنده ضعيف وعند ابن
عبد البر عن ثابت عن أنس جزء من ستة وعشرين وعند ابن جرير عن ابن عباس جزء من خمسين
وللترمذي عن أبي زرير جزء من أربعين ولا ابن جرير عن عبادة جزء من أربعة وأربعين وابن النجار
عن ابن عمر جزء من خمس وعشرين ووقع في شرح مسلم للنووي وفي رواية عبادة من أربع وعشرين
فان لم يكن تحكيما فالجملة عشر روايات والمشهور ستة وأربعين وهو ما في اكثر الاحاديث قال
المحافظ ويمكن الجواب عن اختلاف الاعداد بانه بحسب الوقت الذي حدث فيه صلى الله عليه وسلم
بذلك كان يكون لما اكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي اليه حدث بان الرؤيا جزء من ستة وعشرين
ان ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ولما اكمل عشرين حدث بأربعين ولما اكمل اثنين وعشرين
حدث بأربعة وأربعين ثم بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته وما عد ذلك
من الروايات فضعيف ورواية خمسين يحتمل جبر الكسر والسبعين للمبالغة وعبر بالنبوة دون الرسالة
لانها ترتب بالتبليغ بخلاف النبوة فاطلاعا على بعض الغيب وكذلك الرؤيا فان قيل فاذا كانت جزءا من
النبوة فكيف يكون للكافر منها نصيب كرويا صاحب السجين مع يوسف ورؤيا ملكهم وغير ذلك
وقد ذكر ان جالينوس عرض له ورم في الحبل الذي يتصل منه بالحجاب فأمره الله في المنام بفصد العرق
الضارب من كفه اليسرى فبرأ الجيب بان الكافر وان لم يكن محملا لها فلا يمنع ان يرى ما يعود عليه
بخبر في دنياه كما ان كل مؤمن ليس محملا لها ثم لا يمنع رؤيته ما يعود عليه بخبر ديني فان الناس
في الرؤيا ثلاث درجات الانبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج الى تعبير والصالحون والغالب

انتهى وقيل هو على طاهره لانه قال ذلك في زمانه واللام عهـ دية وانما رادسوته اى ليس بعد النبوة
 انحصرت في الانبشرات ولمسلم عن ابن عباس انه قال ذلك في مرض موته ولعطفه ان النبى صلى الله عليه
 وسلم كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذى مات فيه والباس صغوف خمد ابنى بكركف قال
 أيها الباس انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا والصالحه وللنساء انه ليس بعد النبوة الا الرؤيا
 الصالحة وهذا يؤيد التأويل الاول ولا يعلى عن ابن عباس مرفوعات برسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبى
 ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات (فعلا لو اما المبشرات يارسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها
 ارحل الصالح) بنفسه (أو ترى له) بضم التاء أى يراها له غيره (حرم من ستة واربعين جزءا من النبوة)
 طاهره دامع الاستثناء ان الرؤيا نبوة وليس عمراد لما مر ان المراد تشبيه امر الرؤيا بالنبوة لا حره الشئ
 لا يستلزم بوب وصعفه كمن قال الله هذا لا اله الا الله رافعا صوره لا سعى مؤذنا ولا يقال انه اذن
 وان كانت حرام الاذان وكذا الوفا شيئا من القرآن وهو قائم لا سعى مصليا وان كانت اقراءة جزءا
 من الصلاة وتؤيده حديث أم كرر بضم الكاف وسكون اراء بعدها راي الكعبية قالت سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول ذهب النبوة وبعيت المبشرات أخرجها أجدوا من ماحه وصححه ابن جرمة وابن
 حبان قال المهلب ما حصله تعبيرا بالمبشرات خرج مخرج الاعلابة من الرؤيا كما كوز مدره وهى
 صادقة يريها الله تعالى للمؤمن ردها له المستعد لما يقع قبل وقوعه وقال ابن تين معنى الحديث
 ان الوحي يقطع بموته ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون الا الرؤيا ويرى عليه الالهام فان فيه احكاما بما سيكون
 وهو لا يبدعها النسبة للوحي كالرؤيا ويضع لغيره لا بدعا كما في ما اب عمر قد كان فيما مضى محدثون وفسر
 الحديث بفتح الدال بالمهم بفتح الهاء وقد أخرج كثير من الاوياء عن امور مغيبه فكانت كما احبروا
 والجواب ان المحصر في المنام انكره شمل آحاد المؤمنين بخلاف الالهام فمختص بالبعص ومع اخذ خاصه
 فانه نادرا فاما ذكر المنام اشموله وكثرة وقوعه ونشر الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فان بكر في امتى أحد
 فمروكات السرى بدور الالهام في ربه وكثرته من بعده غلبه الوحي اليه صلى الله عليه وسلم في النقطة
 واردة طهار المعجرات منه وكان المناسب أن لا يقع لغيره في زمانه من شئ فلما قطع الوحي بموته وقع
 الالهام لمن احتضنه الله به للام من اللبس في ذلك وفي انكار ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة من انكره
 قاله المحافظ (مالك عن يحيى بن سعيد) الا بصارى (عن أنى سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (به قال
 سمعت أبا قتادة) الحارث أو لهما أو عمرو (بن ربي) بكسر الراء واسكان الموحدة وكسر العين
 وتحتية الا بصارى (يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة) المستظمة
 لواقعة على شروطها الصحيحة وهى ما فيها بشارة أو تنبيه على غفله وقال الكرماني الصالحة صفة موصفة
 لان غيرها سمي بالحلم أو مخصوصة والصالح باعتبار صورتها أو تعبيرها وقال عياض بعبا للباسجى
 يحتمل ان معنى الصالحة والحسنة حسن طاهرها ويحتمل ان المراد صحتها (من الله) أى بشرى وتحذير
 يندار (والحلم) بضم الحاء وسكون اللام أو وضعها كما في النهاية وغيرها الرؤية حسنة أو مكروهة وهى
 المرادها قال عياض وهى محتملة للوجهين سوء الطاهر وسوء التأويل (من الشيطان) أى من إلقائه
 عوف ويحزن الانسان بها قال عياض اضافة أى نسبة الرؤيا الى الله اضافة تكريم وتشريف لطهارتها
 من حضور الشيطان وافساده لها وسلامتها من الاصغات أى التخليط وجع الاشياء المتضادة بخلاف
 المكروهة وان كانتا جميعا من خلق الله تعالى وبارادته ولا فعل للشيطان فيها لكنه يحضرها ويرفضها
 بسترها فلذا نسبت اليه اولانها مخلوقة على طبعه من التحذير والكراهة التى خلق عليها اولانها
 باقية ويستحسنها انما فيها من شغل بال المسلم وتضررها قال بعضهم والتحذير وان كان غالباً من الشيطان

على شرط الشيخين واقتره الذهبي ووجه من عزاه لمسلم انما روى حديث بريدة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يلعب بالبرد - يرفك انما صبيغ يده في محم خنزير ودمه قال لروى عنه في حال اكله منه
 شبه الاحب في تحريمه بتحريم آكله وقال غيره وكنايته عن يد كيته وهي حرام فدل على تحريمه لاه
 ه وهو يص حدث مالك فقد عصى الله ورسوله (مالك عن عتبة بن ابي سلمة) العلامة تافه
 رحاه مولا عائشة معبولة (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه بلغها ان هل يدي في اها
 كانوا سكانا فيها وعندهم نرد فأرسل اليهم لئلا يخرجوها) أي البرد (لاحضتكم من داري رنكرت
 لا عليهم) لانه حرام (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد اجد اجد من اكله يلعب بالبرد
 مبره) تعزير على فعله المحرام (وكسرهما) لئلا يعود الى اللعب بهما هو وغيره (قال يحيى سمعت
 مالك يقول لا خير في الشطرنج) بكسر السين وفتحها مع الابعام والاهمال اربع لغات حكاه ابن
 مالك فالابعام من المشاطرة كان كل لاعب له سطر من القطع والاهمال من تسطير اربعة تبرعا عند
 لعبية وتعقب ذلك ابن بري بأن الاسماء الاحممية لا تشبه من الاسماء العربية واما اسماء
 راشتقاقها من الشطر بوجوب انها ثلاثية فتكون النون والجرم رائد من وهذا بن القصاد (وكسرهما)
 حرمها وعلية المحمهور ونوع صاحب البيان في ابقاء الكراهة على لتثريه (وسمعة يكره اللعب
 بغيرهما من الباطل وبهذه الآية) استدلالا (هذا بعد الحق لا الصلال) سمعهم تقرير
 أي ليس بعده غيره فن اخطأ الحق وقع في الصلال وهذا ذهب جمهور العلماء إلى تحريم الشطرنج وعقبه
 الاثمة الملاثة وحكى البيهقي اجماع الصحابة على ذلك قال بعضهم من نقل عن احدهم انهم ارضع فيه
 هو غلط فالبيهقي وغيره من علماء الحديث أدل ما أقوال الصحابة ممن ينقل أقوالا بلا استناد راجع
 كاف في المحجة وقد ورد فيه احاديث وان كان في بعضها ضعف وارسل فذلك لا يمنع من الاستدلال
 والاعمال الاسمي مع كثرة الطرق واشهرها ما كان مهيا صا للمحافة وهو حجة بانعزاده ربما كان
 فانه يقوى بعد ذلك طرقه وتغاير شيوخ ترسله وبالفياض على لرد بجامع الضد هو كما قال ابن عمر ومالك
 وغيرهما شرهته لانه ابلغ في افساد الفلوب من البرد لاجتماعه الى فكر وادب وحساب المعداد قبل
 العمل بخلاف البرد يلعب صاحبه ثم يحسب وذهب الشافعي الى كراهته تنزيها على الصحيح المشهور عنه
 ما لم يواطى عاينها وتعتبر بها لعرف ولم يلعب مع معتد تحريمه أو يركن على شكل الحيوان أو يهني
 عليها بل حفظ اللسان عن الخنا والفحش والسفه وما لم يعتز به فصار ولم يلعبه على الصريق ولم أفرجه
 ملاءة والاحرم في الجميع زاد بعض الشافعية وما لم يلعبه مع الارذل ولم يؤثر نحو حقد او ضغينة أو يؤدي
 إلى اشارة للفظ لا يرضى

* (العمل في السلام) *

(مالك عن زيد بن اسلم) مرسل باتفاق الرواة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يسلم) أي
 يسلم (الراكب على المشاة) أي يبدؤه بالسلام ثلاثا تكبر بركوبه فيرجع الى التواضع قاله ابن بطال
 وقال المازري لأن للراكب منزلة على المشاة فعوض أن يبدأ بالراكب احتفاظا عليه من الزهو وقال
 الطبري لأن وضع السلام انما هو محكمة ازالة الخوف من الملتقيين اذا التقيا أو من أحدهما أو لعني
 التواضع المناسب لمحال المؤمن أو للتعظيم لأن السلام انما يقصد به أحد أمرين اما اكتساب ود
 أو استدفاع مكروه وهذا موصول في الصحيحين من طريق عن أبي هريرة مرفوعا بزيادة والمشاة على القاعد
 والتقليل على الكثير والصغير على الكبير (واذا سلم من القوم) الراكبين أو المشاة أو القليلين
 أو الصغار (واحد) منهم (أجزأ عنهم) في تحصيل السنة فهو أصل للاجماع على أن الابتداء بالسلام

الافهى لمن اصاب بعده اذ ليس المدار الا على اصابة الصواب في تعبير المنام ليتوصل بذلك الى مراد الله
على فيما ضرب من المثل فاذا اصاب فلا ينبغي ان يسأل غيره وان لم يصب فليسأل الثاني وعليه ان يخبر
احده ومن ما جهل الاول وفيه بحث يطول ذكره (قال ابوسلمة) بن عبد الرحمن (ان كنت لارى)
الرؤيا (الرؤيا هي انقل على من الجبل) بالجزم واحد الجبال (فلما سمعت هذا الحديث) من ابي قتادة
جواب لما اخذ في اي شيء على ما اراه (فما كنت اباليها) أي لا ألتفت اليها ولا اتق لها بالاول وفي رواية
بدره سمعت اباسلمة يقول لقد كنت ارى الرؤيا فتمرضني حتى سمعت ابافقادة يقول واما كنت
ارى الرؤيا فتمرضني حتى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فذكره ونابع ما لك اسلميمان بن بلال
الايت وعبد الوهاب الثقفي وعبد الله بن مخبر كلهم عن يحيى بن سعيد بن زبابة اخوه عبد الله بن محمد
بن عمرو بن علفة عن ابي سلمة كل ذلك في مسلم وغيره ورواه ابن عيينه ومعه عن ابن شهاب عن ابي
لمخوه في الصحيحين وغيرهما (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول في هذه الآية لهم
بشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة) بالجنة والثواب (قال هي) أي البشرى في الدنيا (الرؤيا
صالحة راها الرجل الصالح أو يرى له) وهذا قد جاء مر فوعا عند أحمد عن ابي الدرداء عن النبي
صلى الله عليه وسلم في قوله لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال الرؤيا صالحة راها المسلم
يترى له وعنده أيضا عن عباد بن الصامت انه قال يا رسول الله رأيت قوله تعالى لهم البشرى في الحياة
دنيا وفي الآخرة فقال لتدسألني عن شيء ما سألتني عنه أحد من امتي أو أحد فبك ذلك الرؤيا الصالحة
اها صالحة أو ترى له وعنده أيضا عن ابن عمر رفعه لهم البشرى في الحياة الدنيا الرؤيا صالحة بشر بها
ومن وعند ابن جرير عن ابي هريرة رفعه لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي في الدنيا الرؤيا
صالحة راها العبد أو ترى له وفي الآخرة الجنة

(ما جاء في الرد)

فتح النون واسكان الراء معناه العرس حلو وبسمى الكعب والارق والند شير قيل ان الاوائل
ما نظروا في امور الدنيا وجدوها على اسلوبين احدهما ما يجري بحدكم الانفاق فوضعوا له الرد لشعر
نفس به والثاني ما يجري بحدكم السعي والتحيل فوضعوا له الشطر فنج لشعر لنفس بذلك وتنهض
لحواطر الى عمل مثله من المظلمات ويغال ارضع الرد ووضعه على رأى اصحاب الجبر وواضع
شطر فنج ووضعه على رأى القدرية (مالك عن موسى بن ميسرة) الدليل بكسر الدال وسكون
التيه مولا هم ابي عروة المدنى ثقة اثنى عليه مالك ووصفه بالفضل مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة
عن سعيد) بكسر العين (ابن ابي هند الفرزاري ثقة مات سنة ست عشرة ومائة وقيل بعدها
عن ابي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعب
لند) بفتح النون وسكون الراء ودال مهملة بين قطع ملوثة من خشب النفس وعظم الفيل
غير ذلك (فقد عصي الله ورسوله) لانه يوقع العداوة والبغضاء ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة
يشغل القلب فيحرم اللعب به باتفاق الساف بل حتى بعضهم عليه الاجماع ونوزع وقيل سبب حرمة
واضعه سابور بن اردشير اول ملوك ساسان شبه رفته بوجه الارض والتقسيم الرباعي بالفصول الاربعة
لشخص الثلاثين ثلاثين يوما والسواد والبياض بالليل والنهار والبيوت الاثني عشر بشهور السنة
لكعب الثلاثين بالاقضية السهاوية في ما لا انسان وعليه وما ليس له ولا عليه والخصال
لاغراض التي يسعى الانسان لاجلها واللعب بها بالكسب فصار من يلعب به حقيقا بالوعيد لا جتهاده
احياء استقبحوا س المستكره على الله وهذا الحديث رواه ابو داود وغيره من طرق وقال المحاكم

سلام لقوله تعالى سلام عليك أساساً ستغفر لك ربي وقوله تعالى وقل سلام فسوف يعطون والجواب
لم يقصد بهذا السلام التحية وإنما قصد به المساعدة والمشاركة ولذا قيل إنها منسوخة بآية السيف
العباس أوجب ابن عباس والشعبي وفائدة ردسأله هـ هـوم الآيد والمحدث وروى أشهب وابن
سب عن مالك لا يرد عليهم والآية والمحدث مخصوصان بسلام المسلم وبين هذا الحديث أنه لا يرد عليهم
ظ السلام المشروع بل تقول عليك وهذا قول الأكثر والمحدث رواه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف
استجابة المرتدين عن يحيى القطان كلاهما عن مالك به وبإسناده اسماعيل بن جعفر وسفيان قال وعليك
راو (سئل مالك عن سلم على اليهودي أو النصراني) - هو أو وعد أو حلاً بالهني (هل يستقبله ذلك
ال لا) يستقبله بل يوب ويستعمران كان عمداً

* (جامع السلام) *

الك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة (زيد الانصاري البخاري (عن أبي مرة) بضم الميم
بذالراء اسمه يزيد وقيل عبد الرحمن مشهور بكيفية (مولى عقيل) بفتح العين (ابن أبي طالب)
اشبه قيل له ذلك للزومه إياه وإيمانه ومولى أحسنه أم هانئ بنت أبي طالب وفي رواية اسماعيل
أباً مرة مولى عقيل أخبره (عن أبي واقد) بعاف مكسورة ودال مهملة اسمه الحارث بن مالك وقيل
عوف وقيل اسمه عوف بن الحارث الليثي بمثلثة البدرى في قول بعضهم ما سبعة ثمان وستين رهونين
من ثمانين على الصحيح ولم يرو هذا الحديث عنه إلا أبو مرة وللنسي من طريق يحيى بن كبير عن
سحاق عن أبي مرة أن أباً واقد حدثه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعنا) بزيادة ما (هو جالس
لمسجد) النبوي (والناس معه) جلة حالية (أدأفل نمر) بفتح النون والفاء (ثلاثة) قال الحافظ
غافى شئ من طرق الحديث على تسمية واحد منهم ومضى فخرجهم ثلاثة أذ انفرار حال من ثلاثه
عشرة (فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد) هما أقبل كما أنهم قبلوا
من الطريق فدخلوا المسجد ما رين كفى حديث انس عند الراوي الحارث فاذ اثنان ثلاثة نفر فلما راوا
س النبي صلى الله عليه وسلم أقبل اثنان منهم واسم الثالث ذاهبا (فلما واقعا على مجلس رسول الله
على الله عليه وسلم سلبا) أى على مجلسه أو على بمعنى عند فانه الحافظ وتعب بأنها لم تبق بعناها
وابه أن حروف الجرجرتوب عن الاسماء وتأتى بعناها في القرآن من ذلك كثير كقوله لتركبن طبعاً
طبق أى بعد طبق فعن نائب عن الاسم وفيه أن الداخل يبدأ بالسلام وأن القائم يسلم على القاعد
ذكر رد السلام عليهم ما كتعبا شهرته وأن المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد ولم يذكر أنها
بالتحية المسجد اما لا ذلك كان قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو كان في غير وقت تغفل قاله
اض بناء على مذهبه أنها لا تصلى في الاوقات المكروهة (وأما) بفتح الهمزة وشذالميم (أحدهما)
أخبره (فرأى) دخلته الفاء لتضمن امام معنى الشرط (فرجة) بضم الفاء وفتحها معاهي المخل
الشين (في الحلقة) باسكان اللام كل شئ مستدير خالى الوسط وحكى فتحها وهو نادر والجمع خلق
تين (فجلس فيها) فيه استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم وأن من سبق إلى موضع كان
به (وأما الآخر) بفتح الخاء المجهة أى الثاني فقيه رد على من زعم أنه يختص بالخير لا طلاقه
على الثاني (فجلس خلفهم) بالنصب على الظرفية (وأما الثالث فأدبر) جال كونه (ذاهبا)
أدبر مستتر في ذهابه ولم يرجع والافادير بمعنى مر ذاهبا (فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم)
كان مستغلا به من تعليم العلم أو الذكرا أو الخطبة أو نحو ذلك (قال الا) بفتح الهمزة والتخفيف
بنيته لا تركب فيه عند الأكثر منها التثنية والاستفتاح خلفها على حرف يستفتح به الكلام

سنة كفاية اذا سلم واحد كفى وقال ابن عبد البر المراد بالسلام هنا الرد لان الرد مسلم ايضا لانه انما يقال
اجرا فيما وجب والابتداء بالسلام سنة والرد واجب اتفاقا فيه - ما قبطل تأويل الطحاوي الحديث على
ان معناه ابتداء السلام نصرته لمذهبه ان رده فرض عين وقد روى أبو داود وغيره باسناد حسن عن علي
مرفوعا يحجز من الجماعة اذا مرت أن يسلم أحدهم ويجزئ عن القعود أن يرد أحدهم فسوى بين الابتداء
والرد انهما على الكفاية وهونص في موضع النزاع لا معارض له ومذهب مالك والشافعي وأصحابهما
وأهل المدينة أن الرد فرض كفاية وشبهه الشافعي بصلاة الجماعة والتفقه في الدين والمجاهدة وتجهيز الميت
ومعنى إجزائه في الابتداء في تحصيل السنة للاجماع على ان الابتداء به سنة انتهى ملخصا والمتبادر من
حديث زيد بن اسلم ما فهمه الطحاوي لكن يحمل قوله اجزا أى في السنة كما اعترف به أبو عمر وأحوالكم
لادليل فيه ان الرد فرض عين وقد جاء في حديث علي انه فرض كفاية فوجب المصير اليه والله أعلم (مالك
عن وهب بن كيسان) القرشي مولا هم المدني (عن محمد بن عمرو بن عطاء) القرشي القاري المدني
من ثقات التابعين وهم من قال تكلم فيه القطان (انه قال كنت جالسا عند عبد الله بن عباس
فدخل عليه رجل من أهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد مع ذلك شيئا) لم يبينه
(قال ابن عباس وهو يومئذ قد ذهب بصره من هذا) الذي زاد على التحية الشرعية (قالوا هذا اليماني
الذي يغشاك فعرفوه إياه قال) محمد (فقال ابن عباس إن السلام انتهى إلى البركة) أى قوله وبركاته
فلا تزد عليه شيئا ابتداء (سئل مالك هل يسلم) بالبناء للفعول أى الرجل (على المرأة) الأجنبية
(فقال أما المتجالة) بالجمع العجوز التي انقطع أرب الرجال منها (فلا كره ذلك وأما الشابة فلا أحب
ذلك) خوفاً للفتنة بسماع ردها للسلام

* (ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني) *

كأنه اشار به كذا نصرا في مع ان حديثها اقتصر على اليهود الى انه لا فرق بينهما باجماع ان كلام اهل
الكتاب أو اشارة إلى حديث أنس مرفوعا إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم رواه الشيخان
(مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إن اليهود) جمع يهودى كروم ورومى (إذا سلم عليكم أحدهم فأنما يقول السام عليكم) أى الموت ومنه
الحديث لكل داء دواء الا السام قيل وما السام يا رسول الله قال الموت (فقل عليك) بلا واو بجميع رواية
الموطأ وفي البخاري عن التميمي بالواو وجاءت الاحاديث في مسلم بخذفها وإثباتها وهو أكثر واختار ابن
حبيب الحذف لأن الواو تقتضى اثباتها على نفسه حتى يصح العطف فيدخل معهم فيما دعوا به وقيل هي
للاستئناف لا للعطف قاله المازري وكأنه قال وعليك ما تستحقه من الذم وقال القرطبي كأنه قال
والسام عليك وهذا كله بعيد والاولى انها على بابها للعطف غير ان انجاب فيه - م ولا يجابون
فينا كما قال صلى الله عليه وسلم قال ورواية الحذف أحسن معنى والاثبات أصح واشهر يعنى في مسلم
وقال النووي الصواب جواز الحذف والاثبات وهو أجود ولا مفسدة فيه لأن السام الموت وهو علينا
وعليهم فلا ضرر فيه وقال البيضاوي في العطف شيء مقدراً أى أقول عليكم ما تريدون بنا أو ما تستحقون
وليس عطف على عليكم في كلامهم ولا يتضمن ذلك تقدير دعائهم ولذا قال عليك بلا واو وروى بالواو
أيضا قال عياض وقال قتادة مرادهم بالسام السامة أى تسأمون دينكم مصدر سُميت سامة وسأما
مثل رضا وقد جاء هكذا مفسرا من قوله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا رواية حذفت الواو أحسن
قال الماوردي وأخبار بعضهم ان يقول في الرد عليهم السلام بكسر الهمزة أى الحجارة قال عبد الوهاب
ولا قول أبى لأن السورة فيه لأن الرد إنما يكون من حسن الردود وأما بعضهم الرد عليهم فقط

واسكان التحمة فقال الهروي من البيع كركمة والشربة والقعدة والسقاط مائة (رواه مسكر
 ولا حد) عام قدم عليه المحصن اهما مائة (الاسلم عليه قال) نصيب في بيت عبد الله بن عمر (ما) في
 يوم (في معنى) طب منى ان (الى نسوق) ومن له ومنه في اسوق وبتة تقف على اربع
 تميم الموحدة وشدة الخبيثه مائة مثل ياتع (ولا تسأل عن سبع) جمع سبعة (وله سبعة
 ولا حد) في مجالس (السوق) وقال الصميل وادري لها دلس ساعته (محدث) (وله سبعة) في الدرس
 لعدم الحاجة له (قال) لعل عبد الله بن عمر يا ناظر وكار له من دلس (سبعة) مائة (قال) له
 أبو علي لعظم بطنه (إليه) ومن أحل السلام وسلم على من له (أ) فله صلى الله عليه وسلم من
 أفوا السلام فانه لله رضى رواه الطبراني وابن عدى عن ابن عمر بن الخطاب وفي حديث ابن مسعود
 - يحنس لامرأى فشاء السلام وأمو له من سألته أى حصل الاسلام حرقا قال تطم اطعمه ووقرا ساره
 من عرفت ومن لم تعرف كفى الضحى وعن من مسعود السلام من من الله رضى في الارض
 وفسوه ينسبكم قال الرجل إذ سلم على اوه وردوا عليه كان له غير من درسة لانه كركمة ثلث مائة
 عنه رضى عنه من هو خير منهم واطيب اسمه أن عمر (مالك عن يحيى بن سعيد بن رجاء) لعله مائة
 من سمر وقال الاسلام عليه لك ورجه الله وبركاته والاعاديات والانتخابات (قال) عيسى بن دينار رضى
 لى نه دون نوح قال الباقى ويمثل سدى أير بدو المائكة السبعة العاديه لراحمته مائة
 تملك بنى آدم (فقال) بن الله بن عمرو عايلك الف) مائة (ثم كاشه كره لك) لانه سبعة
 على الشرع وقد روى الطبراني وغيره عن سلمان قال جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم
 وسلم عليه فقال وعليك ورجة الله ثم اتى آخر زل اسلام عايلك ورجة الله فقال عليك
 ورجة الله وبركاته ثم جاء آخر قال السلام عليك ورجة الله وبركاته فقال له لك فقال رلى
 رضى فذل وفلان فسلمنا عليك فرددت عليهم اكثر مما رددت على فقال لك ما شئت الله
 تعالى وإداحيتم بحبه فحيو آمس من مائة اوروها فردنا عليك (مالك انه طبعه إداد لى ايب
 غير المسكون يقال السلام عليه وعلى مائة الله السالكين

(باب الاستئذان)

فى طب الادب بالدحول المأموره فى قوله تعالى لا تدخلوا بيوتنا عريين وكم حتى تستأذوا وتسترأوا
 هلهما وقد اجمعوا على مشروعيته وناظرته دلائل القرآن والسنة (مالك عن صفوان بن سليم)
 عن السنين (عن عطاء بن يسار) قال أبو عمر مرسل صحيح لا اعلم بسند من وجه صحيح ولا صالح
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل رجل فقال يا رسول الله أستأذن على أمتى فقال نعم فقال
 لرجل إني معها فى البيت) يريد انهما ساكنا فى بيت واحد والله يقول غير يوتكم (وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أستأذن عليها) لعدم احصائها بسكنى البيت (فقال الرجل
 لى خادمها) زيادة على كونى معها فى البيت وكونها أمتى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ستأذن عليها) ثم لما رآه مجاد لا نبهه على ما غفل عنه مما يقطع حجة فقال (اتحب أن تراها عريانة)
 نعم فسكون (قال لا) أحب ذلك (قال فاستأذن عليها) لانك إن دخلت بدونه قد تكون عريانة
 تراها (مالك عن الثقة عنده) قال أبو عمر يقال انه مخزومة بن بكير وقد رواه ابن وهب عن عمرو بن
 لحارث عن بكير يعنى فيحتمل انه عمرو (عن بكير) بضم الموحدة (ابن عبد الله بن الأشج) بمجبة
 جيم المخزومي مولا هم المدينى نزيل مصر من الثقات (عن بسر) بضم الموحدة وسكون السين المهملة
 ابن سعيد) بكسر العين المدينى العابد الثقة الحافظ (عن أبي سعيد) سعد بن مالك بن سنان (الحندرى)

إليه لحب على ذلك ثم **ك** مضمونه عند السكك (أحبركم عن النفر الثلاثة أمّا أحدهم فأوى)
 بالعمدة (أي الله) بحالي (فأخوه) بالمد (الله) إليه قال القرطبي الرواية الصحيحة بقصر الأول
 وهو المسهور في الدعاء وفي القرآن إذا أوى القتيبة بالعصرو وساهما إلى رنوة بالمد وحكي القصر
 والمدة ومنه فقه ومعنى أرى إلى ته لجأ أو على الخذف أي إلى مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومنه قوله حاراه بطير فعليه أن صممه لي رحمه ورضوانه أو يؤثر به يوم القيامة إلى طل عرشه فمسبة
 إلى الله بحار لاس تحاميه في حقه لأنه الانزال معه في مكان حسي فالمراد لارمه وهو أواره إيصال
 خبره إلى هذا الحار بجار لما كلة وأعماله وفي لمهيد أوى إلى الله دني فعل ما يرضى الله فحصل له
 من رواب ومنه حبر الدسم لعونه ما عون ما فيها إلا ما أوى إلى الله يعني ما كان لله ورضيه
 (وأما الآخر) بالفتح أي الساني (فاستحيأ) أي ترك المراجعة كما فعل ربيعة حياء منه صلى الله عليه
 وسلم من خذله فإله عياض وقال المحافظ أي استحيأ من الذهاب عن المجلس كما جعل الثالث
 فقه من أنس سبب استحيأ هذا الشأ في فلعظه عند المحاكم ومضى الثاني قايلاً ثم جاء فجلس (فاستحيأ الله
 عنه) أي رحمه ولم يعاقبه بجاراً بمش فعله وهذا ضد مساكلة لأن الحياء تغير وان **ك** كراهه يرى
 المساس من خوف ما دم به وهذا محال على الله فهو مجاز عن ترك العقاب من ذكر المروم وإرادة
 لارمه (وأما الآخر) بالفتح أي الثالث (فأعرض) عن مجلسه صلى الله عليه وسلم ولم يلتفت إليه بل ولى
 راء (فأعرض الله عنه) أي جازاه بأن سحق عليه وهذا أيضاً مشاكلة لأن الأعراس هو الاتيمات
 إلى جهة أخرى وذلك لا يليق بالله تعالى فهو مجاز عن السحق والعضب قال المحافظ وهو قول علي
 من عرض لا لمد هذا إلا كان مسامحاً ويحمل أنه منساق واطلع صلى الله عليه وسلم على امره كما يحمل أن
 قوله فأعرض الله عنه أخباراً أو دعاء وفي حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا بر شمع أنه خير
 وقال أبو عمر يحمل أنه منساق إذا لا يعرض عاباً عن مجلسه صلى الله عليه وسلم إلا منساق بل بان ما
 بقوله فأعرض الله عنه أنه منساق لأنه لو عرض لمحاجه ما قال فيه ذلك وفيه حوازالاخبار عن أهل
 المعصية وأحوالهم للزجر عنها وإن ذلك لا يعتد به وفضل ملازمة خلق العلم والد **ك** كر رجلوس العالم
 والد كرفي المسجد واثناء على المنحى والمنحى في طاب الخبر واستحيأ في الأدب في المجلس وفصل سدد
 المحلة كما ورد التعريب في سدد خلل الصغوف في الصلاة وجواز التخطي لسدد الخلل ما لم يؤد فان خسي
 استحب الجلوس حيث ينتهي به المجلس **ك** كما فعل الثاني وأخرجه البخاري في العلم عن اسماعيل
 وفي الصلاة عن عبد الله بن يوسف ومسلم في الاستئذان عن قبيصة بن سعيد كلهم عن مالك به (مالك عن
 اسمعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن) عمه (أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل)
 جملة حاله (فرد) عمر (عليه السلام ثم سأل عمر الرجل فقال كيف أنت) أي ما حالك (فقال أحمد
 إليك الله فقال عمر ذلك الذي أردت منك) لأن المجد على النعم يستدعي زيادتها وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم
 لأزيدنكم وقد أفندى عمر بالصطفى في ذلك فقد أخرج الطبراني بسند حسن عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل كيف أصبحت يا فلان فقال أحمد والله إليك يا رسول الله فقال
 صلى الله عليه وسلم ذلك الذي أردت منك (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل)
 بضم الطاء وفتح الفاء (ابن أبي بن كعب) الأنصاري الخزرجي ثقة يقال ولدي العهد النبوي (أخبره أنه
 كان أتي عبد الله بن عمر بن الخطاب (فيغدو) بغين معجمة (معه إلى السوق قال فاذا غدونا إلى السوق
 لم يمرر) بالفك وفي نسخة يمرر بالأدغام (عبد الله بن عمر على سقاط) بفتح السين والقاف باثع ردى
 المتاع ويقال له أيضاً سقطن والمتاع الردي سقط ويجمع على اسقاط (ولا صاحب بيعه) بكسر الهمزة

أبي بن كعب والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ولمسلم فقال أبي والله لا يقوم معك إلا أحدثنا سناقم
 يا أبا سعيد فكان أبي أبا برة أذاك ووافقوه عليه فنسب للجميع فقالوا (لأبي سعيد) تحذري
 قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم) فأما وبذلك أن هذا الحديث مشهور في كبارهم وصغارهم حتى
 أن أصغرهم يحفظه وسمعه من المصطفى (فقام معه فأحبر بذلك عمر بن الخطاب) وفي رواية السرخسي
 فآخبر عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك فقال عمر أخفى هذا عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عليه وسلم ألهماني الصديق بالأسواق يعني المروج إلى التجارة لأنه كان يبيع الإبل بالجرن الكسب
 لعياله والمعنى عن الناس ففيه أن العلم الخاص وليخصني على الأصحاب فيعلمه من دونهم قال ابن
 دوق العبد وذلك يصدق في وجه من يطابق من القلمين إذا استدل عليه بحديثه ولو لو كان
 صحيحا لعله فلان فادخني ذلك على أكابر الصحابة وغيرهم أول قال الحافظ ومن علق بذلك من ربه
 أن عمر كان لا يقبل خبر الواحد ولا بحجة فيه لأنه قبل خبر أبي سعيد المطابق لحديث موسى
 ولا يخرج بذلك عن كونه خبرا واحدا وإنما أراد عمر أن تثبت وهذا معلوم من مذهبه وفي رواية أبي برة
 فقال أبي بن كعب لعمر يا ابن الخطاب عند مسلم وعند غيره يا عمر لا تكن عذابا على أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال عمر سبحان الله إنما سمعت سبدا فأحدثت أن أثبت (فقال عمر لأبي موسى
 أما إن لا أتهمك) بما قلته لك مما سبق من اللفاظ (ولا كى خشيت أن يقول) يكذب (الناس
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم) يحمل أنه كان عدوه من قرب عهده بالاسلام فخشى أن أحدثهم
 يحتقن الحديث عليه صلى الله عليه وسلم عند الرعية والرهمة طلب للخروج مما دخل فيه فإراد بذلك
 إعلامهم أن كل من فعل شيئا من ذلك يكره عليه حتى يأتي بالخروج أشار إليه ابن عبد البر زاد غيره فأراد
 عمر سد هذا الباب وردع غير أبي موسى لا شك في رايته فإن من دونه إذا بلغته نفسه وكان في قلبه مرض
 أو أراد وضع حديث خاف من مثل فضيلة أبي موسى فلم يرد غيره وفي القصة دليل على ما كمال لكتاب عليه
 من القوة في دين الله وفول الحق والرجوع إليه وقوله فإن أيا أكره على عمر ثم يدعي أبي موسى وحاطبه
 مع ابنه الخليفة ييا ابن الخطاب أو يا عمر لأن المقام مقام انكار

(التسمية في العطاس) *

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر) محمد بن عمرو بن حزم (عن أبيه) أبي بكر اسمه وكنيته واحد من سلا
 (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن عطس) بفتح الطاء ومضارعه بكسر هاء والاسم العطاس بصم
 العين (فسمته) بمجزة ومهملة لغتان معروفتان قال ثعلب معناه بالمجزة أبعده الله عنك الشمنة
 وجنبك ما شمت به عليك وبالمهملة جعلك الله على سمع حسن قاله ابن عبد البر وقال غيره بمجزة
 من الشؤمات وهي القوائم هذا هو الأشهر الذي عليه إلا كثر وروى بمهملة من الشمت وهو قصد الشيء
 وصفته أي ادع الله له بأن يرد شؤمته أي قوائمه أو سمته على حاله لأن العطاس يحمل مراضة البدن
 ويفصل معاقده فغنى رحمتك الله اعطاك درجة ترجع بها إلى حالك الأولى ويرجع بها كل عضو إلى سمته
 (ثم إن عطس فسمته ثم إن عطس فسمته) إذا جدد (ثم إن عطس فقل أنك مضنوك) بضاد معجمة أي
 مزكومت والضنالك باضم الزكامة يقال أضنك الله وأزكته قال ابن الأثير والقياس مضنك ومزك لكنه جاء
 على مضنك ومزك (قال عبد الله بن أبي بكر لا أدري بعد الثامنة أو الرابعة) ولأبي داود وأبي يعلى وابن
 النجاشي عن أبي هريرة مرفوعا إذا عطس أحدكم فليسمه جليسه فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ولا شمت
 بعد ثلاث وفي استاده ضعف وفيه تنبيه على الدعاء له بالعافية لأن الركة علة وإشارة إلى الخشوع على
 ذلك هذه العلة ولا يملأها منظم أثرها وكلامه صلى الله عليه وسلم كله حكمة ورجوع وروي أنها

الصحابي ابن الصحابي (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان) للدخول وهو استدعاء الاذن أى طلبه (ثلاث) من المرات (فان اذن لك فادخل وإلا فارجع) لانه سبحانه وتعالى قال فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم قال المازري صورة الاستئذان ان يقول السلام عليكم ادخل ثم هو مخير بين أن يسمى نفسه أولا وقال ابن العربي لا ينبغي هذا اللفظ وبين حكمة الثلاث في حديث أبي هريرة عند الدارقطني في الافراد باسناد ضعيف مرفوعا الاستئذان ثلاث فالاولى اسمعون والثانية يستصحبون والثالثة يؤذنون أو يردون قال ابن عبد البر قال اكثر العلماء لا تجوز الزيادة على الثلاث في الاستئذان وقال بعضهم إذا لم يسمع فلا بأس أن يزيدوا وروى سمخون عن ابن وهب عن مالك لا أحب أن يزيد على ثلاث إلا من علم انه لم يسمع وقيل تجوز الزيادة مطلقا بناء على ان الامر بالرجوع بعد الثلاث للإباحة والتخفيف عن المستأذن فمن استأذن أكثر فلاحرج عليه انتهى (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المديني (عن غير) أى اكثر من واحد من علمائهم) وصله الشيخان من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير (ان أبا موسى الاشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب) وفي الصحيحين من طريق يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال كنت في مجلس من مجالس الانصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ولم يكن كافيا فجلس عند أبي بن كعب فأبى أبو موسى مضطرا ولا يداود فجاء أبو موسى فزعا فقلنا له ما فرغك قال امرني عمر أن أتبه فأتيته (فاستأذن ثلاثا ثم رجع) وفي رواية للبخاري ففرغ عمر أى مما كان مشغولا به فقال الم اسمع صوت عبد الله بن قيس ائذ نواله قيل انه رجع (فأرسل عمر بن الخطاب في اثره) بفتح تين وبكسر فسكون أى قرب رجوعه (فقال مالك لم تدخل) وفي رواية ما منعتك أن تأتيني وقد دعوك (فقال أبو موسى) زاد في رواية استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث) من المرات (فان اذن لك فادخل وإلا فارجع) قيل لا أن الكلام اذا كثر ثلاثا سمع وفهم غالباً ولمسلم من طريق بردة جاء أبو موسى الى عمر فقال السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس فلم يؤذن له فقال السلام عليكم هذا أبو موسى فلم يؤذن له فقال السلام عليكم هذا الاشعري ثم انصرف قال المحافظ يؤخذ من صنيع أبي موسى حيث ذكر اسمه أولا وكنيته ثانيا ونسبته ثانياً ان الاولى هي الاصل والثانية اذا جوز أن يكون التباس على من استأذن عليه والثالثة اذا غلب على ظنه انه عرفه وقال القرطبي ما فعله أبو موسى أولى لانه إن كان توقيفا فهو المطلوب وان لم يكن توقيفا فتول راوى الحديث أولى من قول غيره انتهى وعند أبي داود فقال يستأذن أبو موسى ثم قال ثانيا يستأذن الاشعري ثم ثالثا يستأذن عبد الله بن قيس وهذا مخالف لرواية مسلم وجمع بينهما باحتمال انه جمع بين الاسم والكنية في المرة الاولى وفي الثانية جمع بين الكنية والنسبة وفي الثالثة جمع بين النسبة والاسم والمقصير عن ذلك من اختلاف الروايات اما عدم تحققه المتروك فروى ما تحقق أولاً أبو موسى حدث تارة بكذا وانحرف بكذا باعتبار ما يراه أهم وقت التحديث فروى عنه كل راو ما حدث به (فقال عمر ومن يعلم هذا) معك (لئن لم تأتني عن يعلم ذلك) غيرك (لا فعلت بك كذا وكذا) في مسلم لتقين عليه بيته والا أوجعتك وله أيضا فوالله لا وجعتك وظهرت بطنك أولتأني بمن يشهد لك على هذا وفي رواية لا جعلتك عظة (فخرج أبو موسى حتى جاء مجلسا في المسجد يقال له مجلس الانصار) مجلسهم فيه (فقال اني اخبرت عمر بن الخطاب اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فان اذن لك فادخل وإلا فارجع فقال لئن لم تأتني عن يعلم هذا لا فعلت بك كذا وكذا) بنوعه (فان كان سمع ذلك أحد منكم فاقم معي فقالوا) وفي رواية للشيخين فقال

افى اتخاذ الصور ان كانت ذات احسام حرم اجماعا وان كانت رقعا ربعة اقوال المجوز مطلقا فالظاهر
ذو الحديث والمنع مطلقا حتى الرقم والمعصيل فان كانت الصورة ثابتة الهيمية قائمة الشكل حرم وان
طعت ازاس وتفرقت الاجزاء جاز وهذا هو الاصح والاربع ان كان مما هم من حروا كان معنقا ولا
تمى وهذا الاجماع محلله في غير ارباب البينات وكذا راجح ابن عبد الله القول انما قال له ادخل
لداها وعليها اكثر العلماء ومن حمل عليه الاستانة رضى وهذا اولى ما اعتقد فيه قال ولم يختلف
رواة لموطأ في اسناد هذا الحديث ومنه وزعم بعض العلماء ان عبيد الله لم يلق اباطلحة وما درى كيف
مال ذلك وهو روى حديث مالك هذا واظنه لتول بعض اهل السير مات ابطلحة سنة اربع وثلاثين
عبيد الله حينئذ لم يكن ممن صح له السماع وهذا ضعيف والاصح ان وفاة ابى طلحة بعد النجاسة
بع عن انس سر دابطلحة الصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين سنة ومات سهل بن حنيف سنة
ثمان وثلاثين فسماع عبيد الله مما يمكن وقد ثبت مما صححنا في كافي يكره ان كان سبب انكاره
رواية ابن ابي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس عن ابى طلحة مرفوعة لا تدخل الملائكة
بما فيه تصاويف فقد دخل الازاعي ابن ابي ذئب فرواه عن الزهري عن عبيد الله عن ابى طلحة
يذكر ابن عباس وهذا موافق لروايه مالك عن ابى النصر على انه يجوز ان يكره لان حديث
ابى النصر استثنى ما كان رضاء في توب وجمع سهل بن حنيف مع ابى طلحة وليس هذا في حديث
بن شهاب فهو غير حديث ابى النصر واركان شيخه ما راوا واحد وهو عبيد الله انتهى لمخصا وحديث ابن
شهاب في الصحيحين ورجح الدارقطني رواية ابن ابي ذئب باثبات ابن عباس ورجح ابن الصلاح رواية
لاوزاعي باسقاطه ويؤيده رواية ابى النصر ان كان واحدا (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن القاسم
بن محمد) بن ابى بكر الصديق (عن) عنه (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها اشترت غمرة)
اضم النون والراء وبكرهما رواه ابن بنهما ميم ساكنة وفاف مغنوخة وحكى تلميذ النون وسادة
صغيرة (فيها تصاويف) اى عمائل حيوان (فما راها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب
فلم يدخل) الحجرة زاد في رواية للبخارى وجعل يغير وجهه (وعرفت) عائشة (في وجهه) الوجهه
(الكراهية) بكسر الهاء وخفة الياء وفي رواية بفتح الهاء واسعاط الياء وقالت يا رسول الله انوب الى الله
والى رسوله) فيه اتوبه من جميع الذنوب اجمالا ولولم يستحضرا تائب خصوصا الذنب الذى حصلت به
مؤاخذته قال الطيبي فيه حسر أدب من الصدقة حيث قدمت التوبة على اطاعتها على الذنب ومن
ثم قالت ماذا اذنبت اى ما طلعت على الذنب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه المرأة)
ما شأنها فيما تمائل (قالت اشتريتها لك تقعد عليها وتوسدها) بحذف احدى التائين للتخفيف
والاصل وتوسدها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصحاب هذه الصورة) الحيوانية الذين
يصنعونها يضاهاون بها خلق الله (يعذبون يوم القيامة يقال لهم احيوا) بهمزة قطع مغنوخة وضم
الياء (ما خلقتهم) صورتهم كصورة الحيوان والامر للاستهزاء والتعجيز لانهم لا يقدرين على نفخ الروح
في الصورة التي صورتها فيدوم تعذيبهم وفي الصحيحين عن ابن عباس من صور صورة في الدنيا كلف
يوم القيامة ان ينفخ فيها الروح وليس بنافع اى ابدافهم وعذب دائما لانه جعل غاية عذابه الى ان
ينفخ فيها الروح واخبر انه ليس بنافع وهذا يقتضى تخليده في النار لكنه في حق من كفر بالتصوير اما
غيره وهو العاصي يفعل ذلك غير مستحل له ولا قاصدان بعينه فيعذب ان لم يعف عنه عذابه يستحقه
ثم يخاف منه او المراد به الرجز الذي لا يبعد بعقاب الكافر لانه يكون ابلغ في الارتداد عن ظاهره غير
مراد لان جمله على الاول اولى ثم امره بالاجابة وقوله كلف لا يشاقى ان لا امره ليست دار كلف

والبحار في الادب المعرد عن أبي موسى رفعه اذا عطس احدكم فحمد الله فشمموه واذا لم يحمد الله فلا تسموه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا عطس فقبل له برحمتك الله قال برحمتك الله واياكم ويعمران اولكم) وللطبراني عن ابن مسعود رفعه اذا عطس احدكم فليقل الحمد لله رب العالمين وليقل له برحمتك الله وليقل هو يغفر الله لنا ولكم وللبحار في الادب المعرد مرفوعا اذا عطس احدكم فليقل الحمد لله رب العالمين او صاحبه برحمتك الله فاذا قال له برحمتك الله فليقل بهديكم الله ويصلح بالكم وللطبراني عن ابن عباس رفعه اذا عطس احدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب العالمين فاذا قال رب العالمين قالت الملائكة كبر برحمتك الله وقدرج الجمع بين الدعاء بالرحمة ويهديكم الله الخ واعتصر بأن الدعاء بالهداية لمسلم تحصيل التحاصل وهو محال ومنع بأنه ليس المراد الدعاء بالهداية للإيمان المتلبس به بل معرفة فاصيل اجرائه واعانه على اعماله وكل مؤمن يحتاج ذلك في كل طرفة عين ومن ثم امره الله سبحانه تعالى أن يسأل الهداية في كل ركعة من الصلاة وهذا الصراط المستقيم

(ما حاشي في الصور)

ضم الصاد وفتح الواو جمع صورة وهي ما يصنع على مثل الحيوان (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طحمة) زيد الخزرجي (ابن رافع) بالراء (ابن اسحاق) المذني التابعي الثقة (مولي الشفا) بكسر المعجمة والمد والقصير يذ عبد الله بن عبد شمس الحنابلة ويقال مولى أبي طحمة ويقال مولى أبي أيوب اخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طحمة (زيد بن سهل الانصاري والد اسحاق) ولد على عهد نبي صلى الله عليه وسلم بعد غزوة حنين وفي الحج ان أمه أم سليم لما ولدته قالت يا أنس اذهب به الى نبي صلى الله عليه وسلم فليحنكه فكان أول شيء دخل جوفه ريعه صلى الله عليه وسلم وحنكه بتمره جعل يماض فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار التمر قال ابن سعد ثقة جليل الحديث روى عن أبيه أخيه لأمه أنس وعنه ابنه اسحاق وعبد الله وابن بنه يحيى بن اسحاق وغيرهم قال أبو نعيم استشهد سارس وقال غيره مات بالمدينة سنة اربع وعثمانين (على أبي سعيد الخدري يعود) من مرض به فقال لما أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة قيل هو عام في كل ملك وقيل راد ملائكة الوحي قاله أبو عمر (لا تدخل بيتا) أي مكانا يستغفرا ليه الشخص سواء كان بيتا أو خيمة غيرهما (فيه تماثيل) أي تصاوير جمع تماثيل وهو الصورة مما يشبه صورة الحيوان التام التصور ولم طمع رأسه ويمتحن أو عام في كل الصور وسبب امتناعهم كونها معصية فاحشة اذ فيها مضاهاة لخلق الله وبعضها في صورة ما يعبد من دون الله (او تصاوير شرك اسحاق لا يدرى أيتهما) أي لفظتين (قال أبو سعيد) وان اتحد المعنى ولولا جزم الراوي بأنه شك لا يمكن جعل اول التنوين وتفسير تامل بالا صنام والتصاوير بالحيوان قال ابن عبد البر هذا اصح حديث في هذا الباب واحسنه اسنادا ترى أي من اصحه واحسنه (مالك عن أبي النضر) بضاد معجمة سالم بن ابى امية (عن عبيد الله بن العين) (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها واسكان الفوقية (ابن مسعود) احد الفقهاء (انه) دخل على أبي طحمة زيد بن سهل (الانصاري) الخزرجي (يعوده) لمرض (قال فوجد عنده سهل بن نيف) بضم المهملة وفتح النون الانصاري البدرى (فدعا ابو طحمة انسا فتنزع غطا) بفتح النون لم وطاعة مهمله ضرب من البسط له حمل رفيق (من تحته فقال له سهل بن حنيف لم تنزعها قال كان تصاوير وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما قد علمت) يسهل ان البيت الذي فيه صور لدخول الملائكة (قال سهل البقل الاما كان رها) بفتح الراء وسكون القاف أي نقشا ووشحا (في ثوب على) أي قد قال ذلك (واكتبه طبيب نفسي) للمعنى عن الصور من حيث هي قال ابن العربي حاشي

[illegible]

لا ر لم يكن يكلف عمل يرب عليه قواب أو عصب فاما ممل هذا التكليف فلا عسع لانه بعينه عدان
 (ثم قال يا ايها الذي فيه الصورة) الحيوانه ولا بأس بصورة الاشجار والجمال وبحود ذلك لعول اس
 عباس رحل ان كت ولا ند فاعلا فاصنع الشجرة وما لا نفس له سائلة رواه مسلم (لا بد حل الملاكة)
 احصه وعنه هم على طاهره وم ذلك ان الوحي كحبريل واسرافيل لكن لم يرم منه فصر اليه على ربه
 صلى الله عليه وسلم لا يعطى ارحى بعد، رباعه اعنه معطى تر لهم وقيل المراد منهم الذين يملون بارتجائه
 ولم يقرين للترمس وعباد محمدا هاتر مارد حوله بنية واسمع اراهم له اما المحطة ولا نه مارفون
 المكاتب كل حال ومهد احم الخطاى رعيه الاعداء المجاع ومثلا كما رواه ابن عدى وصححه
 واحاب الاول بخواران لا يدحلبوا ان يكونوا على ما اليه مثله بطاعهم الله على عمل الهدوء مهمهم
 فربه ويراد بعض طق الحديث من مسلم قال عاتشه فأخذه فحمله مرفوع فكان يرتفع من حمار
 في الارب وهدا لدن رواه البخارى في الارب مع عن عبد الله بن يوسف وفي المكاح عن اسماعيل رضى
 الله عنهما عن الاممى بن وه سلم في الاساس عن يحيى الارزبه عن مالك بن وياحه حويريس بن اسماعيل
 ابن امية عبد الحارى وسد ثواب ثعنى واللمث بن سعد واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر بن
 مسلم الله به، يا فاع صوة

(ما حد - اكل الصب)

فتح الصاد المجبه رشدا الموحد حير برى كغيره فيل انه لا يشرب الماء وان شربه ذهب امره
 وانه يهدى سمع نه سمة وريده يستطه لس ويول في كل أربعين يوما فطرة (مالك عن عبد الرحمن
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صبيعة) الا صارى المبرنى من الثقات (عن سفيان بن يسار)
 بحقيقه ومهمه له خبيعة احد الفقهاء السابقى (انه قال) مرسل او درواه بكسر الاثخ عن سليمان بن
 يسار عن ميمره (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميموه بنت الحارث) الهلالة أم المتمر من
 (فاد صباب) نالك كسر مع صب (فيها يص ربه عبد الله بن عباس) ابن احت ميموه - به
 الصعري (وقال) صلى الله عليه وسلم (من شرب اكم هذا فقلت) ميموه (اهدته لى اختى مر يد)
 بضم الهاء وفتح لراى فتحيه فلام (بنت الحارث) له لاله حناية تكى ام حماد ضم الحاء المهملة وفتح
 الهاء مرقوت في الاعراب وفي الصحيحين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اهدت حالى ام سعد
 بنت الحارث الى ابي صلى الله عليه وسلم سم ارافا رصبا باوا كل البى صلى الله عليه وسلم من اليمن
 والا قط وترك الضب بعد رادال ابن عباس فأكلها من الضب على مائذته صلى الله عليه وسلم ولو كان
 حواما ما كل على مائذته وفي لفظ فدعاهن صلى الله عليه وسلم فأكل على مائذته (فعال احمد الله بن
 عباس وحال بن الوايد كلا فعلا ولا تأكل أنت يا رسول الله فعال انى يحصرى بن الله حاصرة) قال
 بن العربى يحتمل ان يكون مع الصباب والبيض رائحة متكرهه فيكون من باب أكل البصل والثوم
 اما ان يريد ان الملك ينزل عليه بالوحي ولا يصلح لمن كان في هذه المرتبة ارتكاب الشبهات وقال ابن
 عبد البر معناه ان صحت هذه الغصة لانها لا توجد في غير هذا الحديث قوله في الحديث الا تقي لم يكن
 ارض قومي فاجدنى اعامه كذا قال وبعده لا يخفى (فالت ميمونه أنس قبك يا رسول الله من ابن عذرا
 قال نعم فلما شرب قال من اين لكم هذا) اللب (فالت اهدته لى اختى هزيلة) بضم الهاء وفتح الراى
 وفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايتك بكسر التاء والكاف أى اخبرني عن شأن (جاريك)
 كانت سوداء كما عبد النسيانى قالى الحافظ ولم اقم على اسمها (التي كنت استأمرتني) بدون ياء التحقير
 كقوله فلواك في يوم الرخاسا اتنى وفي نسخة سألتني استأمرتني بالياء على الاصل (في عتقها)

عن الاستدلال كما توهم بل تقويمه ثم لان لم ان حديث الولوغ يتمضي التجاسة لانه تعبدى ولعبر ذلك مما
 هو معلوم (نقص من أجر عمله كل يوم قيراط) قدر لا يعلمه الا الله قاله البايجي (قال) السائب استمير ربيت
 عنه الحديث (انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اي) كسر الهمزة وشكر الهمزة
 جواب بمعنى نعم فيكون التصديق الخبر واعلام المستخبر ولو عدا الطالب ويوصل باليمين كما في اي نعم سمعته
 (ورب هذا المسجد) اقسامنا كيدا وفي رواية سليمان بن بلال ورب هذه القبلة قال أبو عمر اخرج هذا الحديث
 ومثله من أخبار بيع الكاب المنخذل زرع ماشية وصيد لانه ينتفع بكل ما يقع به جارشراؤه وبعه ورم
 فانه العيمة لانه اطلع منفعة خيه انتهى وأخرجه البخاري في المزارعة عن عبد الله بن يوسف ومسلم
 في البيع عن يحيى كلاهما عن مالك بن نابعه سليمان بن بلال عدا البخاري واسماعيل بن جعفر عن
 مسدد (مالك بن نافع) زاد القعنبي وابن وهب وعبد الله بن دينار كلاهما (عن عبد الله بن عمر)
 رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى) أي اخذ (الإكبا) كذا
 البجلي وقال غيره من اقتنى كلبا الا كلبا (ضاربا) بضاد معجمة وبالياء والنصب أي معمالا لانه يبد
 معادله وروى ضارعا في لغة من يحذف الالف من المنقوص حالة لتصب فيجوز اخذاه حتى
 لم لا يصيد لظاهر الحديث ومعناه لصا ندبه فمنه من لا يصيده وبؤيده رواية الا كتب صيد
 قولنا قاله عياص (أو كلب ماشية) أو للتنبؤ بالالتريد قال عياص المراد به الذي يشرح معها
 لا الذي يحفظها من السارق (نقص من أجر) عمله (كل يوم) من الايام التي اغتناه فيها (قيراطان)
 أي قدر معلوما عند الله ولا يخالفه قوله في الحديث قبله قيراط لان الحكم للرائد لا يكون رابوه حظه
 ما يحفظ الآخر وانما صلى الله عليه وسلم اخبرنا ولا ينقص قيراط واحد فسمعه الراوي الاول ثم آخر
 ثانيا بنقص قيراطين زيادة في الماء كيد في المنفر من ذلك فسمعه الراوي الثاني وأبو زر على حاشي
 فنقص القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باخذاه ولقيراط باعتبار قلته والقيراطان لمن اخذه بالمدينة
 الشريفة خاصة والقيراط بمعاها أو بلحق بالمدينة سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل
 البوادي وهو ملتفت الى معنى كثرة التأذي وقلته وكذا من قال بحمل انه في نوعين من الكلاب ففي ما
 لا به أو نحوه قيراطان وفيما دونه قيراط وجوز ابن عبد البر ان القيراط الذي يتنص أحواسانه اليه
 لانه من جملة ذوات الابدان الرطبة أو الحررة ولا يخفى بعده والمراد بالتقص ان الاثم المحاصل بانحاده
 يوارى قدر قيراط أو قيراطين من أجر عمله فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الاثم
 باخذاه وهو قيراط أو قيراطان وقيل سبب التقص امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق الممارين
 من الاذى أو لأن بعضها شياطين أو عقوبة لخسافة النهي أو ولوغها في الاواني عند غفلة صاحبها فربما
 ينحس الظاهر منها اذا استعمله في العبادة لم يقع وقوع الظاهر عنده من قال بنجاستها أو طهارتها لانه ربما
 يكون في افواهها نجاسة وقال ابن التين المراد انه لو لم يتخذ له كان عمله كاملا فاذا اقتناه نقص من ذلك
 العمل ولا يجوز ان ينقص من عمل مضي وانما أراد انه ليس عمله في الكمال عمل من لم يتخذ ونوزع فيما
 ادعاه من عدم الجواز بأن الرواية في البحر حكى الخلاف هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل
 وفي محل نقصان القيراطين فقل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل قيراط وقيل من الفرض قيراط
 ومن النفل آخر واختلف في القيراطين هل هما كقيراطي صلاة الجنابة أو تساعها أو دونها لان الجنابة
 من باب الفضل وهذا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من عقوبات عادة الشارع تعظيم المحسنات
 وتخفيف مقابلها كرمائه ولو تعددت الكلاب هل تعدد القراريط كصلاة الجنابة أو لا تعدد كما
 في غلات الولوغ ترد في ذلك الابي وقال السبكي يظهر عدم التعدد بكل كلب لكن يتعدّد الاثم

الكتاب: سنة أو كان في معنى ما حرّمه أحدهما قال ودخول خالد بن عباس البيت وفيه النسوة كان قبل نزول الخطاب انتهى وليس يلزم اذ يجوز أنه بعده وهن مسورات وأما مما يؤيد فخالتهما وأخوته
يخبر عن التبعي ومعه عن يحيى كلاهما عن مالك بن (عن عبد الله بن دينار) المدني مولى ابن عمر
رواه ابن بكير عن مالك عن نافع قال ابن عبد البر وهو صحيح محفوظ عنهما جميعا (عن عبد الله بن عمر
نحوه) في الترمذي وابن ماجه بأسناده ضعيف عن خزيمة بن خازم بن خزيمة الجهمي وأبو بكر بن أبي
رسول الله ما نرى في الضبط الحديث (نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما ترى
في الضبط) هل يؤثر كل لا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست بأكله) بما ذكره في (ولا بمجرّمه)
لأنه حلال وفي رواية لمسلم كلوه فانه حلال ولكنه ليس من طعامي زاد خزيمة بن خزيمة في آكل
ما لم يحرمه وأما رواية من روى لست بمحله ولا بمجرّمه فقال ابن عبد البر انه خطأ ليس بشيء وقد رده ابن
عباس قال لم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أمر أو نهيا ومحل أو محرم ولو كان حراما لم يؤكل
عن مالك بن أنس انتهى وأما حديث أبي سعيد بن عيسى والنسائي عن رجل يارسل الله إلي يا ربص مضبة
فإنما مرر قل ذلك كقولهم من بني إسرائيل مسح فلم يأمر ولم نهه: جيب بأن ذلك كان قبل
أن يعيّن الله ما يجعل للمسوخ أسلا وهذا الحديث رواه الترمذي عن قتيبة عن مالك عن ابن دينار
ومابعه عنه عيل بن جعفر عن ابن دينار رواه في روايه عن نافع الليث وعبيد الله وأيوب وموسى بن
تيمية وأبو الهيثم كاهن عن نافع الحرج لك كله مسلم ولذا قال أبو عمر انه صحيح محفوظ عنهما جميعا

* (ما جاء في أمر الكلاب) *

(مالك عن يزيد) بختمه فزاي (ابن خزيمة) بضم المعجمة وفتح المهملة مد غر نسيه لجدته واسم ابيه عبد الله الكندي ابن اخي السائب بن يزيد قال ابو عمر كان ثقة ذاهم وناحداً بالحسن الم اقف له على وفاة وى عنه جماعة من اهل الحجاز (ان السائب بن يزيد) الكندي صحابي صغير ورجح به في حجة الوداع وهو ابن تسع سنين وولاه عمر سوق المدينة وهو احرم مات بها من الصحابة سنة احدى وتسعين وقل قبلها (اخبره به سمع سفيان بن أبي زهير) بضم الزاي قال ابن المدني وخليفة امم ابيه العرد وقل بن بربن عبد الله بن مالك وقال له النخعي لاه من ولد لعمر بن عثمان بن بربن زهران نزل المدينة (وهو رجل من ارد) بفتح الهمزة وسكون الزاي فدل مهملة (شنعوة) بفتح الشين المعجمة وضم النون بعدها همزة مقترحة ابن الغوث ابن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ (من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) يعد في اهل المدينة (وهو يحدثنا سامعه عند باب المسجد) النبوي (نقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من افتى) بالاقاف افعال من القنية بالكسروهي الاتخاذ أى من اتخذ (كبا لا يغني عنه) أى لا يحفظ له (زرعاً ولا ضرعاً) بفتح فسكون كناية عن المواشى وفي القاموس الضرع معروف للطف والخف أو للشارة والتمرن ونحوها قال عياص المراد بكلب الزرع الذى يحفظه من الوحش بالليل والنهار الذى يحفظه من السارق وكلب الماشية الذى يسرح معها لا الذى يحفظها من السارق وقد اجاز مالك اتخاذها للحفظ من السارق انتهى يعنى المحاق لما فى معنى المنصوص عليه به كما اشار ابن عبد البر والتقوا على ان المأذون فى اتخاذهم هو ما لم يتفق على قتله وهو الكلب العقور وسئل به على طهارة الكلب المجائر اتخاذ لان فى ملاسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة فالاذن فى اتخاذ اذن فى مكملات مقصوده كما ان المنع من لوازمه مناسب للمنع منه وهو استدلال قوى لا يعارضه الا عموم الخبر الوارد فى الامر بغسل ما وقع فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر اذا سوغه الدليل قاله فى الفتح يعنى تخصيص عموم حديث الولوغ المتقضى للنجاسته عنده بغير ما اذن فى اتخاذ لا حديث الاذن المسوغ لتخصيصه فليس مراده الجواب

هل هو منسوخ من العام الاول أو كذا ان مخد صاعلى ما جاء فى بعض الاحاديث قال الاى ان الظاهر انه
تخصيص وان القتل لم يقع فى الثلاث لان الامر بالقتل بلا استثناء هو حديث ابن عمر المذکور من رواية
نافع وقال عمر بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم امر بقتل الكلاب الا كلاب صرر
أو ماشية فهذه الرواية مفيدة والاولى مطابقة والمخرج متحد فيجب رد المطلق الى المقيد بالاسنة لما بين
فلم يتناول الثلاثة فاجراها التما هو لتخصيص منصل والتخصيص متصل ومنفصل فالمتصل كان تخصيص
بالاستثناء والشرط والغاية والمنفصل ماسوى ذلك فخوا فداو المسركين ثم بعد ذلك نهى عن قتل النساء
والصبيان انتهى وانفق على قتل الكلاب المقور وأما غيره ففي حوازيله مطاوعا ولا مطاوعا فوالا وهذا
الحديث رواه البخارى فى بدء الحديث عن عبد الله بن يوسف ومسلم فى البيع عن يحيى كلاء ما من ماله

(ما جاء فى امر الفخري)

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاى ونحوه النور عبد الله بن ذكوان (عن لا عرج) عبد الرحمن بن هرير
(عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكهر (أى منشاره وابذره أو مناره
وسدته) (فخو المشرق) بانصب لانه ضرف استغنى مح ربيع حبر المبتدأ قال ابناجى بمحمد أن يربد فارس
وأن يربد أهل نجد وقال غيره المراء كثر النجم لأن أكثر من الاسلام صهرت من جهته كذبة مح
وصفين والنهران وقتل الحسين وقتل مصعب بن زمير وفتنة المجاهدين حال قيل فيها خمسة عشر كبر
السايعين واثارة الفتن وارقة الدماء كثران نعم الاسلام ويحفل أن يربد كثر الجحود ربكون اساردا الى
وقعة التتار التى اتفق على انه لم يقع لها طيرت الاسلام وخروج الدجال فى حبرانه بخروج من سرق
وقال ابن العربى انما ذم المشرق لانه كان مأوى الكفر فى ذلك الزمن ومحل الفتن ثم عمه الالبان رأيا
كان فى الحديث من اعلام النبوة لانه اخبار عن غيب ربيع قال المحافظ وفيه إشارة الى شدة كبر
المجوس لأن ملكة الفرس ومن أطاعهم كانت من جهة يسرق بالنسبة الى المدينة فكانوا فى غاية العزة
والكبر والتجبر حتى مرق ما كرههم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم اليه واسمرت الفتن من قبل المشرق
(والفخر) بفتح الفاء واسكان المعجمة ادعا العظمة والكبر والسرف كما فى النهاية ومعه الاحجاب بالنفس
(والخلاء) بضم المعجمة وفتح التحتية والمدالكبر واحتار الغير (فى أهل الخير والابل والغداة) بدل من
أهل بفتح الفاء والدال مشددة عند الأكثر وقال العربى انه الرواية وهو الصحيح على ما قاله الأصمعى وغيره
جمع فداد وهو من يعلوصوته فى ابله وخيله وحرائه ونحو ذلك وقيل الفدادين الابل الكبيرة من مائتين الى
الف وقيل من سكن الفدادين جمع فدودهى البرارى والبحارى وهو بعيد وحكى تخفيف الدال جمع
فدان والمراء البقر التى يحرق عليها قاله أبو عمرو والنسائى وقال الخطابى آله المحرث والسكة فالمراد
أصحاب الفدادين على حذف مضاف ويؤيد الاول رواية غلط القلوب فى الفدادين عند اصول أذنا
لا بل وقال أبو العباس الفدادين الرعاة والجبالون وقال الخطابى انما ذم هؤلاء لاستغلامهم بما حجة ما هم
فيه عن امور دينهم وذلك يقضى الى قساوة القلب وقال ابن فارس فى الحديث الجفاء والقسوة فى الفدادين
أصحاب المحرث والمواشى (أهل الوبر) بفتح الواو والموحدة أى ليسوا من أهل المدر لان العرب تعبر
عن المخضر بأهل المدر وعن أهل البادية بأهل الوبر فلا يشك فى ذكر الوبر بعد الخيل ولا وبرها لان المراد
بيته زادى حديث عقبة بن عمرو عن الشيخين فى ربيعة ومضر أى فى الفدادين منهم (والسكينة) فعيلة
من السكون أى الطمأنينة والوقار والتواضع قال ابن خالويه لا تظير لها أى فى وزنها الا قولهم على فلان
حريصة أى خراج معلوم (فى أهل الفتم) لانهم غالب السادة وأهل الابل فى التوسع والكثرة وهما سبب
الغنى واليسار وقيل أراد بهم أهل اليمن لأن غالب مواشيهم الغنم بخلاف ربيعة ومضر فانهم أصحاب الابل

فان اقتناء كل واحد منهنى عنه وقال ابن العماد تعدد القرايط هذا وقد زاد مسلم في حديث الباسم
 طريق سالم عن أبيه وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث وكان صاحب حرث وفي الصحيح عن أبي هريرة
 مرفوعا من امسك كلبا فانه يتقص من عمله كل يوم قيراط الا كلب حرث أو ماشية واستند كل الجمع بين
 حصري الحديثين اذ مقتضاها التصادم من حيث ان حديث ابن عمر المحصر في الماشية والصيد ويلزم منه
 اخراج كلب الزرع وحديث أبي هريرة المحصر في الحرث والماشية ويلزم منه اخراج كلب الصيد وأجاب
 في الكواكب بأن مدارا من المحصر على المقامات واعتقاد السامعين لا على ما في الواقع فالمقام الأول
 اقتضى استثناء كلب الصيد والثاني اقتضى استثناء كلب الررع فصارا مستثنين ولا مسافة في ذلك واسلم
 عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن كلب صيد أو زرع أو ماشية وقد انكر ابن عمر زيادة الزرع
 ففي مسلم عن عمرو بن دينار عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب
 غنم فعيل لابن عمران أبي هريرة يقول أو كلب زرع فقال ابن عمران لا بي هريرة زرعاً لكن قال عياض
 لم يقل ابن عمر ذلك توهيناً للرواية أبي هريرة بل تحيجه لها لانه لما كان صاحب زرع اعتنى بحمطه و
 الزيادة دونه ومن اشتعل بشئ احنأ الى تعرف أحواله قال ويدل على صحته اية غير أبي هريرة في مسلم
 كابن عمر من رواية الحكم عنه ولعله لما سمعها من أبي هريرة ونحقتها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 رادها في حديثه قال ابن عبد البر في الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لانها
 زيادة من حافظ وكراهة اتخاذها لغير ذلك الا أن يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر كاتخاذها للحج
 لمنافع ودفع المضار قياساً فمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع الملائكة
 من دخول بيته وفي قوله نقص من عمله أى من اجر عمله إشارة الى ان اتخاذها ليس حراماً لان الحرام يمنع
 اتخاذها سواء نقص من الاجرام لا فدل على انه مكروه لا حرام قال ووجه الحديث عندى ان المعاني المنعبد
 بها في الكلاب من غسل الاناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يحفظ منها فربما دخل عليه باتخاذها
 ما ينقص أجره من ذلك ويروى ان المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب الحديث فلم يعرفه فقال إنما ذلك
 انه لا ينبغ الضيف ويروع السائل انتهى وتعقب بأن ما ادعاه من عدم التحريم واستدل له بما ذكره
 بس بلازم بل يحتمل ان العتوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقتضى قيراط أو قيراطين مما كان يجمله من الخير
 لم يتخذ الكلب ويحتمل ان اتخاذها حرام والمراد بالنقص ان الاثم المحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط
 وقيراطين من اجره فينقص من ثواب عمله وما يترتب عليه من الاثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان كما
 تقدم وفي الحديث المحدث على كثير الاعمال الصالحة والتحذير من العمل بما ينقصها والتنبية على
 سبب الزيادة فيها والنقص منها ليحترز أو تركب وبين ان لطف الله بخلقه في إباحة ما لهم فيه نفع
 بليغ نبيهم صلى الله عليه وسلم لهم اموعاشهم ومعاذهم وترجيح المصلحة الرجحة على المفسدة لاستثناء
 ينتفع به مما حرم اتخاذها وأخرجه البخارى في الصيد عن عبد الله بن يوسف ومسلم في البيوع عن يحيى
 لماهما عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل
 كلاب) زاد مسلم من رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر الا كلب صيد أو ماشية وزاد أيضاً من حديث
 عبد الله بن مغفل ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد والزرع والزرع وله أيضاً عن جابر
 يسكن بالأسود البهيم ذى النقطتين فانه شيطان قال عياض أخذ مالك وأصحابه وجماعة بالحديث
 قتلها الا ما استثنى وذهب آخرون الى جواز لصيده ونسخ القتل والنهي عن الاقتناء الا في الأسود والذي
 لدى في تنزيل هذه الاحاديث ان ظواهرها اولا تقتضي عموم القتل والنهي عن الاقتناء ثم نسخ هذا
 يوم بقصر القتل على الأسود البهيم ومنع الاقتناء الا في الثلاثة وقال المازري واختلف في عدم قتلها

الناس (بغير اذنه) يجب احكامه ان تؤتى مشربته (بضم الراء وقد تفتح أى غرفته) (فكسر) بضم الراء
وفتح السين والنصب عطف على تؤتى (خزنته) بكسر الخاء والرفع نائب الفاعل مكاره أو وعاقه لرى
خزنته فيه ما يريد حفظه وفي رواية أيوب عنه أحد فيكم مراهبا (فيمنقل) بالنصب (صاعقه) اسم
ورن وقاف من النعل أى يحول من مكان الى آخر كما في أكثر الموطأ وتوربا بضمه كقول الراسي
وأخرجه الاسعادي عن روح بن عباد بن زهير عن مالك عطف فيمنقل بمشربته على راسي
لا حذمة واحدة بسرعة وقيل لاسعاج وهو أخص من النعل وكذا روى مسلم عن أبي بصير
ابن عتبة وغيرهما عن نافع ورواه الليث عن نافع بن عوف (والمشرب) مع العوقية وسكر فيجهد راسي
راى (ضروع) جمع ضرع للبهيمة كالبدى للمرأة (موشيه أصع منهم) نصب بالكسرة موشول أصروع
جميع أضمة وهي جمع طعام والمراد هنا اللبر كما قال أبو عمرو وشبهه ضروع الموالي في ضبعه له بغير
أربابها بالخزانة التي تحفظ ما رده من متاع وغير (فلا يحتل أحد ما شئت أحد الأباذنه) اسم
صرب الية في تسميته ربه انتهى عن أبيه لمسلم لم يرد له لادنه نحوه صرب
والمشرب من اللبن بالذرة كقولنا سهل الناس فيه فنبه به على ما هو أولى منه وهو أن أحد شئهم وروى
عن السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه وان لم ينع من عنده من حصى ولا عاء وذهب كغيرهم في جرد
مطافئ الأكل والشرب سواء علم طيب نفسه أم لم يعلم والمجته هم مأخوذة أبو داود الترمذي رحمه الله
رواية الحسن عن سمرة مرفوعة إذا أتى أحدكم ماشية فإزمه كرسى صحتهم فليصرب الأذن
فيمسأذنه فان أذن له والأفليحلب وليشرب ولا يحمله أسأذه يجمع إلى نحوه من صحيح مسلم
سمرة صححه ومن لا اعلم بالانقطاع لكن له شواهد من أقواله حديث أبي سعيد مرفوعة إذا أتت عذرة
وع فناده ثلاثا فان أجابك والأفاشرب من عذرة نفسها ثلاثا أبت على حائط بسار وكره الأذن
ابن ماجه والطحاوى وصححه حبان والمحاكم وأجيب عنه بن حديثه انتهى أصح فهو أولى أن يحمل قوله
وعارض للعواعد القطعية في تحريم مال المسلم من رذنه فلا تمت إليه ومنهم من جمع بين الحديثين بسرعة
منها جل الأذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه والنهي عن ما ذابعم ومنها التحريم على الأذن
السبيل دون غيره أو بالمضطر أو بحال المجاعة فقط انتهى متاثره وحكى ابن بطال عن بعض يوده
أن حديث الأذن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وحديث النهي في حديثه في ما سبه كوراء
من النشاح وترك المواساة ومنهم من حمل حديث النهي على ما إذا كان للمالك أحوح من المارة خذ
أبي هريرة بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر أرياء البلا مصرورة فبينما هم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه الأبل لأهل بيت من المسلمين فوقفهم إيسرهم لورجعتهم إلى منازلهم
فوجدتهم ما فيها قد ذهب قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له ولغز أحمد
فأبتدروا القوم ليحلبوها قالوا فيحمل حديث الأذن على ما إذا كانت غير مصرورة والنهي على ما إذا كانت
مصرورة لهذا الحديث لكن وقع عند أحمد في آخره فان كنتم لا بدفاع عين فاشربوا ولا تحملوا فدل على عموم
الأذن في المصرورة وغيرها لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه واختار ابن العربي الحمل على العادة قال
وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المسامحة في ذلك بخلاف بلدنا قال ورأى بعضهم أن مهمما كان
على الطريق لا يعدل إليه ولا يقصد جاز للبار لا خذمنه وفيه إشارة إلى قصر ذلك على المختار وأشار
أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو وآخرون إلى قصر الأذن على ما كان لأهل الذمة
والنهي على ما إذا كان للمسلمين واستؤنس بما شرطه الصحابة على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح
ذلك عن عمرو بن كراين وجب عن مالك في المسافر ينزل بالذمة قال لا يأخذ منه شيئا إلا بأذنه قيل له

وروى بن ماجه عن أم هانئ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها اتخذي الغنم فان فيها بركة وهذا
نحوه رواه البخاري في بدء الخلق عن عبد الله بن بوف ومنه في اليمان عن يحيى كلاهما عن مالك
(مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) واسمه عمرو بن زيد بن عوف
ما نصري ثم المازني هلك في الجاهلية (عن أبيه) عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي صعصعة
ثمة ت راحي الحجاز قال الحافظ فسقط الحارث من الرواية والحارث صحابي شهد أحد واستشهد باليمامة
عن أبي سعيد) اسمه سعد على الصحيح وقيل سنان بن مالك بن سنان استشهد أبوه بأحد (الحذري)
صير نحو المجبة وسكون الدال المهملة من المكثرين (انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك)
كدر اثنين المجبة ونفتح في لغة ردية أي بقرب (أن يكون خبر مال المسلم غنم) ذكره موصوفة مرفوعة على
ما شهور في الرواية اسم يكون مؤخرًا وخبر مال خبرها مة مؤنثة تقديمه الاهتمام إذا المطلوب حينئذ
مأخرًا وليس الكلام في الغنم فلذا أحرها وفي رواية برفع خير اسم ونصب غنما خبر قال ابن مالك ويجوز
ومعهما على الابتداء والخبر ويقدر في يكون صير السان قال الحافظ لكن لم تجب به الرواية (ينبع بها)
سرد الاعمدة الموقية افتعال من انبع انباعا ويجوز اسكانها من نبع بالكسر يتبع بالفتح أي ينبع
غنم (شعف) بشين معجمة نعين مهملة مفتوحة تنفأ أي رؤس (الجبال) بالجمجمة ووقع في رواية
في شعب بموحدة بدل الفاء قال ابن عبد البر وهو غلط وانما برويه الناس شعف بفتح المعجمة والمهملة
تجمع شعفة كما وكمة وهي رؤس الجبال (ومواقع الفطر) أي المطر بالنصب على شعف أي بطون
وذية والبحار أي ذهبا مواضع الرعي حال كونه (بقرب دينة) أي بسببه من الناس أو مع
نه (من الغنم) طلبا للسلامة لا لقصده في وفيه فضل العزلة للخائف على دينه إلا ان يقدر
في ازالتهما فتجب الخلطة عينا وكفاية بحسب الحال والامكان فان لم تكن فتنة فالجمهور على ان
لا تخلط أولى لاكتساب الفضائل الدينية والجمعة والمجاعة وغيرها كإعانة وإغاثة وعبادة وفضل
رم العزلة تتحقق السلامة بشرط معرفة ما يمنع وليعمل بما علم وبأنس بدوام الذكركنم تجب العزلة لافيه
بسلم دينه بالعجبة وتجب العجبة لمن عرف الحق فاتبعه والباطل فاجنبه ويجب على من جهل ذلك
علمه وهذا الحديث رواه البخاري في اليمان عن الغنمي وفي بدء الخلق عن اسماعيل وفي الغنم
عبد الله بن يوسف الثلاثة عن مالك بن نابه الماشجون وهو عبد العزيز بن عبد الله عنده
الآداب قال الحافظ وهو من أفراد عن مسلم نعم أخرجه من وجه آخر عن أبي سعيد حديث الأعرابي
أي سألت أي الناس خبر قال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال ثم من قال مؤمن في شعب من
شعب بتقوى الله ويدع الناس من شره وليس فيه ذكر الفتنة وهي زيادة من حافظ فيتمتع بها المطلق
سأله من حديث أبي هريرة عند المحاكم ومن حديث أم مالك البهزية عند الترمذي ويؤيده
ورده من النهي عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة انتهى وأخرجه البردوا والنسائي (مالك عن نافع)
موطأ أحمد بن الحسن مالك أخبرنا نافع (عن ابن عمر رسول الله) وفي رواية يزيد بن الهادي عن مالك
الموطأ قال لا دار قطني أنه سمع من رسول الله (صلى الله عليه وسلم قال لا يخلطن) بفوقية فلام
سورة قال الحافظ وفي أكثر الموطآت لا يخلطن بدون تاء وضم اللام (أحمد ماشية أحد) ذكر أواني
في النهاية الماشية تقع على الأبل والبقر والغنم وليكنه في الغنم أكثر ورواه جماعة من رواة الموطأ
نية رجل وهو كالمشال فلا اختصاص لذلك بالرجل وذكره بعض الشراح لفظ ماشية أخيه وقال هو
سالب إذا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذمي وتعب بأنه لا وجود لذلك في الموطأ وبإثبات الفرق
بما عند كثير من العلماء وقد رواه أحمد من طريق عبيد الله عن نافع بلفظ نهى أن يخلط ماشية

فاضيفه التي جعلت عليه قال كرايوثة ذنوبهم - منهم بسببها أو ما لا الآن فلا وجب بعضهم الى نسخ
 لاذن وجهه عن انه كل قبل وجوب الزكاة فالواو كانت الضيافة حيث ذوا جبة ثم نسخ ذلك بمرص
 ار كاة وفي الحديث صرب الامثال للتقرب للافهام وتمثيل ما في الحديث في بياها وارض منه وستمح
 اندياس في المطائر ذكر المحكم بهاته بعد ذكر الالة تأكيدها وتقرير اوان القياس لا يشترط في صحته مساواة
 لاصل للفرع بكل اعتباره بل ربما كانت للاصل مزية لا يبرز سقوطها في الفرع اذا شاركت في أصل الصلة
 لان الصرع لا يساوي الخزانة في الخزن كما ان الصرع لا يساوي الفعل فيه ومع ذلك فقد الحق الشرع
 المصرون المحكم بالخزانة المفقده في تحريم تناول كل منه ما بغراذن صاحبه أسار ليه ابن المنذير وفيه
 باحة خزن الطعام وحكمه كراهي وبالحاجة اليه خلافا لغلالة المترهدة المانع من الادحار مطالعاه
 شرطى وان ماس يسمى طعم ما فيه غير ذلك ذكره المحافظ ونحوه البخاري في المفظة عن عبد الله بن
 ابراهيم ومسلم في الصفة عن يحيى كراهه اعم مالك به وبما به جماعة عن نافع في الصحيحين وغيرهما (مالك
 بن نفع) (عاصم بن موهبة عن عبد الرحمن بن عوف وجبرؤاني هريرة) (ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن ماس بن ابي ادرعى سمعا) اسم جندريه من الدكر والانشى قال العلماء المحكم في الهامهم رعيها
 من النبوة ليحصل لها الثمن برعيها على ما ذكره من ماله من القيام بأمراتها - ولان في مخالطتها رياء - لحكم
 راسخة لانها اذا صرنا على مشقة الرعي ودفعوا عنها النبايع الضاربة والايدي الخاضعة وعلموا اختلاف
 طرائقها تفاوت ادراكها وعرفوا صحتها واحباها الى النقل من مرعى الى مرعى ومن مسرح الى مرج
 دعوا بمعينها را حسنوا نفعها فوه ونوصة لمعرفتهم سياسة امهم ولما جبالوا عنه من التواضع صلى
 الله وسلم عليهم وحصل الغنم لانها اضعف من غيرها (فيل وانت يا رسول الله قال وأنا) رعيها وحديث
 بن هريرة رواه البخاري عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم فقال أصحابه
 ان تقول قال وأنا كنت ارحاها على قراريط لاهل مكة ورواه ابن ماجه بلفظ كنت ارحاها لاهل مكة
 اعراريط قال سويد شيخ ابن ماجه يعني كل شاة فيراط يعني الفيراط الذي هو جزء من الدينار وندهم
 قال أبو اسحاق المحرري قراريط اسم موضع بمكة وصحبه ابن الجوزي وابن ناصر ورواه معطاي بأب العرب
 تكن تعرف الفيراط قال المحافظ انكسر الاول أرجح لان أهل مكة لا تعرف بهامكانا فقال له
 قراريط وقال غيره لم نكسر العرب تعرف القراريط الذي هو من النقة ولذا قال صلى الله عليه وسلم كما
 الصحيح تفحصون ارضياد كرفها البراط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم لها أن يكون صلى الله عليه
 سلم لا يعرف ذلك وفي ذكره صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم انه أشرف خلق الله ما فيه من التواضع
 انصرف بحمد الله عليه

* (ما جاء في القارة تنفع في السمن والبدع بالكل قبل الصلاة) *

مالك عن نافع ان ابن عمر كان يركب اليه عشاؤه فيسمع قراءة الامام وهو في بيته فلا يجمل (بفتح الياء
 لجيم) (عن طعامه حتى يتخلى حاجته منه) عملا بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وضع عشاءه
 يتركهم واهيت الصلاة فايدأ بالعيش ولا تجمل حتى تفرغ منه أخرجه احمد والشيخان وأبو داود (مالك
 بن ابي شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بضم الهين (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها وسكون
 هوقية (ابن مسعود) الفقيه (عن عبد الله بن عباس عن) خالته (ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم)
 انه رواه يحيى فجوذا سنداه واتقنه وتابعة جماعة كابن مهدي والشافعي وابن نافع واسماعيل
 بن ابي القني وغيره باسقاط ميمونة واشبه وغيره بترك ابن عباس وابو مصعب ويحيى بن بكير باسقاطهما
 فان عبد الله والصواب رواية يحيى ومن تابعه وكذا اختلف فيه اصحاب ابن شهاب فرواه ابن عيينة

ثلاثة في أكثر ما تطير به في وقع في نفسه شيء منها أبلغ له تركه ويستبدل به غيره وقيل معنى الحديث
هذه الأشياء بطول تعذيب الغلب بها مع كراهية أمرها للملازمة بالنسبة والخصبة ولوم بعقده
بأسان الشؤم فيها فأشار الحديث إلى الأمر بفرارها البرول التعذيب قال المحافظ والأولى ما أشار إليه
العربي في تأويل كلام مالك وهو نظير الأمر بالفرار من الجذوم مع صحة نفي العدوى والمراد بذلك عدم
إدخاله وسد الذريعة للبواقي شيء من ذلك القدر فيه. ومن وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة
مع نفي اعتقاده منهي عن اعتقاده فأشير إلى اجتناب مثل ذلك والطريق في وقوعه ذلك في الدارمة لا
يعد إلى التحول منها لأنه متى بقي فيها رجا جملة اعتقاد صحة الطيرة والنسأة وقيل شؤم الدار صبيغها
بؤس حوارها وبعدها من المسجد لا يسمع فيها إلا إذا والمرأة أن لا تدارسوه وحلقها أو علاء مهرها أو عدم
بها أو بسط لسانها والفرس أن لا يغزو لها أو حرونها وروى الدمشقي بإسناد ضعيف إذا كان
عرس حروها فهو شؤم وإذا حنت المرأة إلى بعلمها الأول فهي مشؤمة وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد
سمع منها إلا إذا فهي مشؤمة وللطبراني من حديث اسماء من شقها المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة
لدا به وفيه سوء الدار ضيق ساحتها وخشب جدرانها وسوء الدابة منع طهرها وسوء طبعها وسوء
رأه غفم رجها وسوء خلقها وروى أحمد وصححه ابن حبان والحاكم عن سعد بن أبي وقاص مرعوان
قصة ابن آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكر الصالح والمركب الصالح ومن شقها ابن آدم ثلاثة المرأة السوء
المسكر السوء والمركب السوء وفي رواية لابن جبار المركب الهني والمسكر الواسع وفي رواية للحاكم
ثلاثة من الشدة المرأة تراها تسوءك وتحمل لسانها عليك والدابة تكون قظوفا فادأضرت بها التمة
سركتها لم تلحق أصحابك والدار تكون ضيقة قليلة المرافق وهذا التخصيص ببعض أنواع الإحساس
كورة دون بعض وبه صرح ابن عبد البر فقال يكون تقوم دون قوم وذلك كله بقدر الله وقال المهلب
حاصله المخاطب بقوله الشؤم من الترم النضير ولم يستطع صرفه عن نفيه وقال لهم لما يقع ذلك في هذه
لأنة إلى تلازم في غالب الأحوال فإدراك كذلك فأنزوها عنكم ولا تعذبوا أنفسكم بها وبذل على
تصديده في بعض طرق الحديث نفي الطيرة واستبدال ذلك بما رواه ابن حبان بإسناد فيه مقال
أس رفته لا طيرة والطيرة على من تطير وقيل الحديث سيق لي بأسان الساس في ذلك لأنه
بما روى النبي صلى الله عليه وسلم بذوات ذلك وسياق الأحاديث الصحيحة بعده بل قال ابن العربي
ساقط لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث ليخبر الناس عن معتقداتهم الماضية أو الحاصلة وإنما بعث
لهم ما يلزمهم أن يعتقدوه وما رواه الترمذي عن حكيم بن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه
لم يقول لا شؤم وقد يكون الين في المرأة والدابة والفرس في أساءه مع مع مخالفة للاحاديث
صحيحة وروى أبو داود الطيالسي عن مكحول أنه قيل لعائشة أن أبا هريرة قال قال صلى الله عليه وسلم
ثم في ثلاثة فعالت لم يحفظ إبه دخل وهو يقول قاتل الله اليهود يقولون الشؤم في ثلاثة فسمع آخر
حديث ولم يسمع أوله وهو منقطع فكحول لم يسمع عائشة لكن روى أحمد وابن خزيمة والحاكم عن أبي
باز أن رجلا دخل على عائشة فقالت أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم
لفرس والمرأة والدابة فغضبت غضبا شديدا وقالت ما قاله وإنما قال إن أهل الجاهلية كانوا يطهرون
ذلك قال المحافظ ولا معنى لأنكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة جمع من الصحابة له على رواية ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم كان محروما من بعض أبي وقاص وغيرهما وقيل كان قوله ذلك في أول
نسخه بقوله تعالى ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا بية حكاها ابن عبد البر والنسخ
شبه لا حتم لا سيما مع إمكان الجمع خصوصا وقد وثق في هذا الحديث نفي التطير من أساءه

ان يعارقه بقلية وطلاق ودواء لا تشبهه العس تبجيل العراق والبيع فلا يكون بالحقيقة من الطيرة
وقال القرطبي وجه تخصيص الثلاثة بالذ كرمع جرى هذا في كل متطير به ملازمته للانسان وانها اكثر
ما تشاء به قال ومقتضى سياق هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يكن متحققا لوجود الشؤم في اثلث
لم يكلم بهذا ثم علمه بعد ذلك فقال الشؤم في ثلاث في الحديث التالي وهذا الحديث رواه البخاري
في المجاهد ومسلم عن القمني والبخاري ايضا في النكاح عن التميمي كلاهما عن مالك به وتابعه هشام
ابن سعد (مالك عن ابن شهاب عن حمزة) العمري المدني شقيق سالم تابعي ثقة من رجال الجمع
(وسالم بن عبد الله بن عمر) واقتصر شعيب ويونس من رواية عثمان بن عمر به كلاهما عند البخاري
وابن جرير عند ابى عوانة عن الزهري عن سالم وقر الترمذي ان ابن عيينة قال لم ير الزهري هذا الحديث
الا عن سالم قال الحافظ وهو حصر مردود فقد ثبت به مالك عنه عن حمزة وسالم وهو من كبار الحفاظ
ولاسيما في الزهري وتابعه يونس من رواية ابن وهب عنه عند البخاري وصالح بن كيسان عند
مسلم وابو اويس عند احمد ويحيى بن سعيد وابن ابي عمير وموسى بن عتبة ثلاثتهم عن ابي الائمة
عن الزهري عنهما وقد رواه ابن ابي عمير عن سفيان بن عيينة عن نفسه عن الزهري عنهما عند مسلم والترمذي
وهو يقتضي رجوع سفيان عن ذلك الحصر ورواه اسحاق بن راشد عند النسائي واحمد عن ممرجستهم
عن الزهري عن حمزة وحده والظاهر ان الزهري كان يحببهم تارة ويفرد احدىهما اخرى وله اصل عن
حمزة من غير رواية الزهري أخرجه مسلم من طريق عتبة بن مسلم عن حمزة (عن) أبيهما (عبد الله
ابن عمر) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم الذي هو ضد اليمين يقال تشاءت بكذا واتيمنت
بكذا قال الطبري واره حمزة خففت فصارت وارا ثم غاب عليها التحفيف حتى لم ينطق بها
مهموزة انتهى ومقتضى كلام الحافظ خالده فانه قال بضم المعجمة وسكون المهمزة وقد تسهل فتصير
واو (في الدار والمرأة وانفوس) أي كائن فيها وقد يكون في غيرها فاحصر فيها كما قال ابن العربي
بالنسبة الى العادة لا بالنسبة الى الخلقة وقال غيره خصها بالذ كرا طول ملازمته وقال الخطابي اليمين
والشؤم علامتان لما يصيب الانسان من الخبز والشر ولا يكون شيء من ذلك الا بقضاء الله وهذه الاشياء
الثلاثة ظروف جعلت مواقع لا قضية ليس لها بانفسها وطبائعها فعل ولا تأثير في شيء الا انها لما
كانت اعم الاشياء التي يقتضيها الانسان وكان في غالب احواله لا يستغنى عن دارسكنها وزوجة
يعاشرها وافرست مرتبطة ولا يتخلو عن عارض مكروه في زمانه اضيف اليمين والشؤم اليها اضافة مكان
وهما صادران عن مشيئة الله عز وجل انتهى واتفقت طرق الحديث على الثلاثة المذكورة وروى
جويرية بن اسماء وسعيد بن داود عن مالك عن الزهري عن بعض اهل ام سلمة عنها والسياف أخرجه
الدارقطني والبعض المجهول في ابن ماجه عن عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن أبي عبيدة بن
عبد الله بن زعمرة عن امه زينب ابنة ام سلمة عن امها انها حدثت بهذه الثلاثة وزادت والسياف
ثم اختلف في معنى الحديث فقبل هو على ظاهره ولا يمتنع ان يجري الله العادة بهذا في هؤلاء كما جرى
العادة بأن من شرب السم مات ومن قطع رأسه مات وقد روى ابوداود عن ابن القاسم عن مالك انه
سئل عنه فقال كم من دارسكنها ناس فهلكوا قال المازري فحمله مالك على ظاهره والمعنى ان قدر الله ربما
وافق ما يكره عند سكنى الدار فيصير ذلك كالسبب فيقتلهم في اضافة الشؤم اليه اتساعا وقال ابن العربي
لم ير مالك اضافة الشؤم الى الدار وانما هو عبارة عن جرى العادة فاشار الى انه ينبغي الخروج عنها
صيانة لا عقاده عن التعلق بالباطل وكذا جعل ابن قتيبة وغيره على ظاهره قال القرطبي ولا يظن من
جمله على الظاهر بل يحمله على معتقد الحاشية ان ذلك ضروري فمعنى ان ذلك خطأ وانما عني ان هذه

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال الرجل مرة) بضم الهمزة وشدة السين ع-
منسوب (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس) لا تحلبها (ثم قال من تحلب فقال من
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال) اسمي (حرب) بضم الحاء فراءه وحده ص- في ع- ير
منسوب وفي رواية ابن عبد البر وابن سعد جرة جيم وسم فكانت أ- حده- ما اسم والآخر لقب (فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب هذه اللقحة فقال رجل فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما اسمك فقال يعيش) بالفتح مضارع عاش ابن خزيمة الغفاري قال ابن سعد شامي مخرج
حديثه عن أهل مصر (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم احلب) بضم اللام قال أبو عمر ريس ه-
من باب الطيرة لانه محال أن ينهى عن شيء ويفعله ران- هو من باب طلب العال الحسن رقه ح-
أخبرهم عن سبي الاسماء له حرب ومرة واكد ذلك حتى لا ينسب اليه ما أحد (مالك عن يحيى بن س-
أن عمر بن الخطاب) منقطع وصله أبو الفاسم بن بشران في فوائده من طريق موسى بن عتبة عن نافع
عن ابن عمر (قال) عمر (رجل ما اسمك قال جرة) بالجيم والراء (فقال ابن من قال ابن شهاب)
ابن طرم بن مالك المجهمي نسبة ابن الكلابي مخضرم (قال من قال من كفرة) بضم الحاء ه-
وفتح الراء وقاف بطن من جهينة (قال ابن مكنك قال بجرة) بفتح الهمزة والراء (البارقاز أيها
قال بذات النقطي قال عمر أدرك أهلك فقد أ- تروا فوا- كان كما قال عمر بن الخطاب) وفي رواية ابن س-
فرجع فوجد أهله قد أ- تروا قال الباجي كانت هذه حال هذا الرجل قبل ذلك فما احترق أهله
ولكن شيء يلقيه الله في قاب المنفائل عند سماع العال ويلقيه الله على لسانه فيوافق ما ذكر الله

(ما جاء في المجامة واجرة المحام)

(مالك عن حميد الطويل) الخزازي البصري (عن أنس بن مالك أنه قال احتج رسول الله صلى الله عليه
وسلم) من وجع كاذبه ولا حجة- دعن بريده أنه صلى الله عليه وسلم ربما أخذ به الشقيقة فيمكث اليوم
واليومين لا يخرج وكان يحتجم في مواضع مختلفة لاختلاف أس- باب المحاجة اليه وابن عدي بسند
ضعيف جداً عن ابن عباس رفعه المجامة في الرأس تنفع من الجنون والجدام والبرص والنماس
والصداع ووجع الضرس والعين وقد زاد ابن المبارك عن حميد عن أنس في هذا الحديث وقال صلى الله
عليه وسلم إن أمثل ما تدأوين به المجامة والقسط ولا في نعيم عن علي رفعه خير الدواء المجامة والنقص-
لكن في سنده حسين بن عبد الله بن ضميرة كذبه مالك وغيره والطبراني بسند صحيح عن ابن س-
لا يبلغ الرجل أربعين سنة ثم يحتجم قال الطبري وذلك أنه يصير حينئذ في انتفاص من عمره وانحلال من
قواه فلا ينبغي أن يزيد به هنا باخراج الدم قال المحافظ وهو محمول على من لم يتعين حاجته اليه وعلى من
لم يعتده أي لا احتجامة صلى الله عليه وسلم في أواخر عمره لانه اعتماده واحتاج اليه (بجمله أبو طيبة) بنفخ
الطاء المهملة والموحدة بينهما تحتية ساكنة واسمه نافع على الصحيح فعند أحمد والطبراني وابن السكن
عن حميدة بن مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فأنطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم
يسأله عن خراجه الحديث وحكى ابن عبد البر أن اسمه دينار ووه- موه في ذلك لأن دينار الحجام نابغ
يروي عن أبي طيبة لانه أبو طيبة نفسه كما جزم به الحاكم أبو أحمد وأخرج ابن منده من طريق سالم الحجام
عن أبي طيبة قال حجت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وذكر البغوي في الصحابة بأسناد ضعيف
أن اسم أبي طيبة ميسرة وقال العمكري الصحيح أنه لا يعرف اسمه وأخرج ابن أبي خزيمة بسند ضعيف
عن جابر قال خرج علينا أبو طيبة لثمان عشرة نحاول من رمضان فقلنا له أين كنت قال حجت رسول الله
صلى الله عليه وسلم (فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر) ولابن السكن بسند ضعيف

في الثلاثة المذكورة في بعض طارقه عند الشيخين لا عدوى ولا طيرة وانما الشؤم في ثلاثة فذكرها
ولابي داود عن سعد بن ابى وقاص لاهامة ولا عدوى ولا طيرة وان كان الطيرة في شئ ففي الدار
والفرس والمرأة والطيرة والشؤم بمعنى واحد انتهى بح وقال التقي السبكي في هذا الحديث وسأفقه مع
قوله تعالى ان من ارجاجكم واولادكم عدوا لكم اشارة الى تخصيص الشؤم بالمرأة الى تحصل منها
العداوة ولغنة لا كما يفهمه بعض الناس من المناوأة بكعبها وان لها تأثيرا في ذلك وهو شئ لا يقول
به احد من العلماء ومن قال ذلك فهو جاهل وقد اطلق الشارع على من نسب المطر الى النوء الكفر
وكيف من نسب ما مع من الشرائى المرة مما ليس لها فيه مدخل وانما يعق موافقة فضاء وفرد فنفرد
المفس من ذلك من وقع له ذلك فلا يضره ان يتركها من غير اعتقاد نسبة الفعل اليها انتهى ثم لا يشكل
ما مع الحديث السابق في الجهاد الخيل في نواصبها الخبر الى يوم القيامة لاحتمال ان الشؤم في غير
تي ربطت للمجهول الى اعادت له هي الخصوصية بالخير والبركة او يقال الخير والنس يمكن اجتماعهما
في ذات واحدة فانه فسر الخير بالاجر والمغرم ولا يمنع ذلك ان يكون الفرس مما تشاء به او المراد جنس
الخير أى انها تصد أن فيها الخير فلا ينافي حصول غيره عارض فانه عياض وسأل بعضهم ما العرق بين
الدارساح الانتقال منها وبين موضع الوباية انتهى عن الانتقال عنه وأجاب النووي بقول بعض العلماء
الا هو بالنسبة قالى هذا المعنى ثلاثة اقسام قسم لم يقع به ضرر ولا اطردت به العادة كصريح يوم على دار
ونعيق غراب في سفر فهذا لا يصفى اليه وهو الذى أنكر السرعة الالتهات اليه وهو الذى كانت العرب سطر
به وثانها ما يقع به الطيرة ولكيه لا يعم كالدار والمرأة والفرس فيباح لصاحب ذلك ان يفارق ولما مر
من وجه استثنائها والثالث ما يقع ونعم ولا يخص ويندرو لا يسكر كالتوبا هذا لا يقدم عليه احتياطا
ولا ينقل عنه لانه لا يفيد قال فهذا التفسير الذى ذكره يشير الى الفرق والحديث رواه البخارى في النكاح
عن اسماعيل ومسلم عن القعنبي ويحيى الثلاثة عن مالك به وثانها جماعة في الصحابين وغيرهما (مالك
عن يحيى بن سعيد انه قال) متطعا قال ابن عبد البر انه محفوظ عن أنس وغيره لكن الذى رواه أبو داود
وصححه الحاكم عن أنس ان السائل رجل وعنده عن فروة بن مسيك بجهله من غير يدل على انه هر
السائل وهنا قال (جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيجمع بينهما بان كلام الرجل
والمرأة سأل عن ذلك (فقالت يا رسول الله دارسكنها) قال ابن العربي هي دار مكملة بضم
الميم وسكون الكاف وكسر الميم بعدها لام وهو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف (والعدد كثير والمال
وافر) زئد (فقل لعدو ذهب المال) رأسا (فقال صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة) قال
ابن عبد البر رأى مذمومة يقول دعوها وانتم لها ذمون وكارهون لما وقع في نفوسكم من شؤمها قال
وعندى انه انما قاله خشية عليهم التزام الطيرة وقال ابن العربي انما أمرهم بالخروج منها لا اعتقادهم
ان ذلك منها وليس كما ظنوا لكن الحالى جعل ذلك وقتنا لظهور قضائه وأمرهم بالخروج منها للتلايقع
لهم بعد ذلك شئ فيستمر اعتقادهم وافاد وصفها بقوله ذميمة جواز ذلك وأن ذكرها بقبج ما وقع فيها سائغ
من غير اعتقاد ان ذلك منها ولا يمنع ذم المحل المكروه وان كان ليس منه شرعا كما يذم العاصى على معصيته
وان كان ذلك بقضاء الله تعالى

* (ما يكره من الاسماء) *

(مالك عن يحيى بن سعيد) مرسل ومعضل وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن ابن لميعة
عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جبير عن يعيش الفخارى (ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال للقبعة) بكسر اللام وفتح ناقة ذات لبن (تحلب من حلب) بضم اللام (هذه فقام رجل

ثم مشى الى جنب المنبر فأشار ثم قام عليه فأشار فان ساغ هذا ولا يطلب جمع غيره ولا يجمع بتعدد
 القصة لا لتحاد المخرج وهو ابن عمر (ويقول) زاد في رواية نافع في الصحيحين وهو سئل المشرق
 (ها) بالنصر من غيرهم زحرف تنبيه (ان الفتنة) بكسر الهمزة والميم والعقاب الشدة وكل مكروه وآيل
 اليه كالكفر والاثم والفضيحة والفجور والمصيبة وغيرها من المكروهات فان كانت من الله فهي على وجه
 الحكمة وان كانت من الانسان بغير أمر الله فمذمومة فقد قدم الله الانسان بايقاع الفتنة كقولهم والفتنة
 أشد من القتل وان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية (هاهنا الفتنة) زاد المعنى هاهنا وكذا
 في رواية سالم بالتكرار مرتين وكذا في رواية نافع عنده سلم وفي روايته عند البخاري ان الفتنة هاهنا
 مرة واحدة (من حيث يطلع) بضم اللام (قرر الشيطان) بالافراد أي حزبه وأهل وقته وزمانه
 وأعوانه ونسب الصلوع لقرنه مع ان الصلوع للشمس لكونه مقارنا لها وكذا في رواية نافع وكذا اسم عدد
 البخاري لكن بالشك قرن الشيطان أو قال قرن الشمس ولمسلم من طريق فضيل بن عازم عن سلم
 من حيث يطلع قرنا الشيطان بالثنية وبدون شك وقد قيل ان له قرنين حقيقة وقيل هاهنا ما حاسب
 رأسه وأنه يقرن رأسه بالشمس عند طلوعها يقع سحرة عبدتها له وقيل هو مثل أي حيث نخرج
 للشيطان وينسأط أو فرقه أهل حزبه ونما أشار صلى الله عليه وسلم الى المشرق لأن أهل يومئذ أهل كبر
 فأحبران الفتنة تكون من تلك الناحية وكذا وقع في كانت وقعة الخيل وصعين ثم طهروا المحاسن في نجد
 وأهراق وما وراءها من المشرق وهذا من أعلام النبوة وأخرجه البخاري في بدء الخلق عن المعنى عن
 مالك بن نابه في شيخه ابن دينار نافع وسالم عند الشيخين بن نحو (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب
 راد المخرج الى العراق) بكسر العين قال المجد بلاد معروفة من عبادان الى الموصل ضلوا ومن القادسية
 لما حلوا عرضا وتؤثت وتذكر سميت بها النواحي عراق النخل والشجر فبها الولاء استكف أرض العرب
 وسمى بعراق المزدادة مجلدة تجعل على ملسى طرفي المجلد اذا خزفي أسهلها لأن العراق بين اريفير وبر
 ولأنه على عراق دجلة و أفراة أي شاطئهما أو مربعة ايران شهر ومعناه ككثرة النخل والشجر
 فقال له كعب الاخبار لا تخرج اليها يا أمير المؤمنين فان بها نسمة أعشار السحر وبابل من جمل بلادها
 وبها فسقة المجن وبها الداء العضال) بضم العين ونسأد معجبة هو الذي يعي الأطباء امره ركان هذا من
 كتب القديمة لأن كعبا خبرها

(ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك)*

ح حية تقع على الذكور والانثى ونماد خلقتها الله لانها واحد من جنس كبطاة على انه سمع من العرب رايت
 باعلى حية أي ذكر اعلى انثى والحيوت ذكر الحيات أنشد الاصمعي وبأكل الحية والحية وتاوعن ابن عباس
 مبان الحية المذكور عن غيره الثعبان الكبير من الحيات ذكر كان أوانثى (مالك عن نافع) مولى ابن عمر
 قة اثبت الفقيه المتوفى سنة سبع عشرة ومائة أو بعدها (عن أبي لبابة) بضم اللام وبمحو حدين خفيقتين
 أبي مشهور اسمه بشير بفتح الموحدة وكسر المعجمة وقيل مصغر وقيل بتخمية ومهـ مله مصغر وقيل اسمه
 عة وقيل اسمه كنيته ورفاعة وبشير اخواه واسم جده زببرزاي وفون وموحدة وزن جعفر وهو أوسى
 بن أمية بن زيد وشذ من قال اسمه مروان وكان احد النقباء وشهد احد اوتال شهد بدر واستمع له
 ن صلى الله عليه وسلم على المدينة وكانت معه راية قومه يوم الفتح ومات في أول خلافة عثمان على
 عيج كذا في الفتح وفي الاصابة مات في خلافة علي وقال خليفة مات بعد قتل عثمان ويقال عاش
 بعد الحسنين روى عنه ابن عمر وابنه سالم وهـ ولا نافع وغيرهم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعن قتل الحيات التي في السوت) بعنى دون انذار لان الحوز تتمثل بها قال المحافظ وظاهره

ابن عباس قال كما جالس باب رسول الله فخرج علينا أبو طيبة بشئ يحمله في ثوبه فقلنا له ما هذا
 قال حجت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني أجرى (وأمر أهله) أي سيده محبة بن مسعود
 رواه وأمر مواليه بالجمع مجازا (أن يخففوا عنه من خواجه) بفتح الحاء المعجمة ما يقرره السيد
 عبده أن يؤذيه إليه كل يوم أو شهرا ونحو ذلك وكان خواجه ثلاثة أصع فوضع عنه صاعا كما رواه
 أحوى وغيره وفيه جوارح خمسة وأخذ الإبرة عليها وحديث النهي عن كسب الحجام محمول على
 زيه وفي الصحيح عن ابن عباس احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الذي حجه ولو كان حراما
 طه والكرامة انتهى للحجام لا للمسنجل لضرورته إلى الحجامة وعدم ضرورة الحجام ولو توطأ
 أس على تركه لا غيرهم وفيه استعمال الأجير من غير تسمية أجره وإعطاء قدرها وأكثر ويحتمل
 قدرها كان معلوما وقع العمل على العادة وأخرجه البخاري في البيوع عن عبد الله بن يوسف عن
 ثوبه وبأبيه سعيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج عنده في الإبرة وعبد الله بن المبارك عنده في الطب
 لاشته عن جمد نحوه وفي ربيعة بن المبارك زيادة فقلت (مالك أنه بلغه) مما صححه عنه عن أبي هريرة
 وسهمرة بن جندب (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن كان دواء) مفرد أدوية ما يندأوى
 (يلج الداء) المرض (فإن الحجامة تنفعه) تصل إليه ورده بصيغة الشرط المؤذن بعدم تحقق
 رأينا بالتحقيقه فلهذا من أي أن كنتم تحفتم أن من الدوا ما يبلغ الداء فقة وإن الحجامة تبلغه
 بذلك حديث البخاري عن ابن عباس مرفوعا الشفاء في ثلاث شربة عسل وشرطة محجم وكية نار
 أحبان أكتوى وأنهم اتقى عن السكى فجزم بأن في الحجم الشفاء والشرطة على حقيقة قبل أن يعلم
 أعلم جرم نظير ما مر (مالك عن ابن شهاب عن ابن محينة) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة له وشدة التحية
 نسكن (أحد بني حارثة) بهملة ومثناة من الخرج (أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى وابن التماس وهو غلط لا شك كل فيه على أحد من العلماء وليس
 ابن محينة صحة وكيف لا ينفى عنه حرام ولا خلاف أن الذي روى عنه الزهري هذا الحديث هو حرام
 سعد بن محينة ورواه ابن وهب ومطرف وابن نافع والقعنبي ولا كثر عن مالك عن ابن شهاب عن
 محينة عن أبيه وهو مع ذلك يرسل وبأبيه في قوله عن أبيه يونس ومعمروا بن أبي ذئب وابن عيينة
 رسل عن الزهري إلا من رواية محمد بن إسحاق عنه عن حرام بن سعد بن محينة عن أبيه عن جده أنه
 ذن النبي صلى الله عليه وسلم (في إبرة الحجام) لأن غلامه أبا طيبة كان حجاما وكان جعل
 خراجا كما مر (فنهأ عنها) تنزيها (فلم يزل يستأذنه حتى قال اعلفه نضاحك) بضاد مبهمة
 ناضح وللغني ناضحك بالافراد وسواهم الجمل الذي يستقي عليه الماء (رقيقك) كذا رواه يحيى وانغصبي
 أو ورواه ابن بكير بالواو وبهذا تمك أجدوم وافقه فنعوا المحرم الانفاق على نفسه من الحجامة
 حواله انفاقها على عبده ودوابه وأبا حوالة لا بد من هذا لهذا الحديث الصحيح

(ما جاء في المشرق)

الراء في الأكثر وبفتحها وسوا القياس لكنه قليل الاستعمال جهة شروق الشمس والنسبة إليه
 في كسر الراء وفتحها (مالك عن عبد الله بن دينار) العدوي مولا هم المدني (عن عبد الله بن عمر
 إلى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير إلى المشرق) وللبخاري عن سالم عن أبيه ابن عمر أنه
 الله عليه وسلم قام إلى جنب المنبر وفي الترمذي قام على المنبر وفي مسلم عن عبيد الله بن عمر عن نافع
 عند باب حفصة وفي لفظ عند باب عائشة ويذكر الجمع بأنه صلى الله عليه وسلم خرج من باب إحدى
 ثيه وبأباهما متقاربان فأشار وهو واقف بيدهما برعنه تارة بباب حفصة وأخرى بباب عائشة

في عروفة الاحزاب (فليما هو هه اذ اتاه يستأديه) لقوله تعالى ودكر معه من امرجعية
(فقال يا رسول الله انزل لي احداث باهلي) اي امراتي (وهذا من ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم)
في الذهاب الى اهله (وقال خذ عليك سلاحك فان حشي عيشي ثمره) متي ر
والجند في حلا عيشي سلبه هم قائله لاني ردني ربه اسد من سبك مكس ذلك لقي
رسول الله صلى الله عليه وسلم باصاف انها فرجع الى اهله واستأديه ربه ربه ربه
البحر قال عيب من ربه باصاف بفتح الهرة اي نصي فهو ربه ربه ربه ربه ربه ربه
مع الاسافة اي انها كمال طهورا ترين ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
بعضهم بما يقال بصفه الهه راذ ابايع بصفه ولا يعال نصف رابعه (فعم) وذا من ربه ربه
سلاحه ثم رجع (لقي ان الهه فوجد امراته قائمة بين اباس) خوف من الحجة وبعس هوسية (وهو)
متبده (اليها بانزع ايضها) بضم الهه (وادركته سيرة) مع لمجة عظم ربه على ربه ربه
لا تجعل حتى تدخل وبعس ما في بيتك (وفي ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
حتى تظن ما اندي احسنه) قد دخل فاداه حجة مضرة على ورشه فركه وبعس ربه ربه ربه ربه
فاهوى اليه بالمرح فاربه ربه ربه (ثم حرج ربه ربه ربه) اي اخرج (الى ربه ربه ربه ربه ربه ربه
المرح وحر) سقط (لقي ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
صلى الله عليه وسلم) ولا من ربه ربه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
ان يحبه لنا فقال استعفروا لصاحبيكم قال لقرطبي قال لو ذلك لما هدره من احبته ربه ربه ربه
بركته (فقال ان بالمدينة جسا قد اسلوا) قال القرطبي وكذا اسلم بغيره فابهم اساءة في ربه ربه
الاباذن ولا يفهم من الحديث ان الذي قتله لقي مسلم وان الجح قسمة ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
بين الانس والجح لكن شرطه انعمد والقي لم يعمد قتل بعس مسمة وابع قتل ربه ربه ربه ربه ربه
شرعافهم من القتل خطأ فالاولي ان يقال ان مسقة الجح قتله بصلاحهم ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
عليه وسلم ان بالمدينة جسا قد اسلوا ليعين طريقا يحصل بها التفرع عن قتل المسلم منهم ويسلطه على قتل
الكافر منهم (فاذا رايتهم شيئا فاذا فوه ثلاثة ايام) قال عاصم هذا من ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
اخذ مالك ان الانذار ثلاثة ايام وان طهر في يوم ثلاث مرار لم يصف حتى يسد ربه ربه ربه ربه
وصفة الانذار روى الترمذي وحسنه عن ابي ابيلى قال قال صلى الله عليه وسلم لم اذا ظهرت الحجة
في المسكن فقولوا لها نسلك بعهده نوح وبعده سليمان بر داود لا تؤذيها فان عاد فاقته لود ربه ربه
داود من حديثه انه صلى الله عليه وسلم سئل عن جبان البيوت فقال اذا رايتهم منهن شيئا في مساكك ربه
فقولوا انشدكم العهد الذي اخذ عليكم نوح انشدكم العهد الذي اخذ عليكم سليمان ان لا تؤذوها فان عاد
فاقتلوه وقال مالك يكفي ان يقال اخرج عليكم بالله واليوم الآخر ان لا تبسوا ولا تؤذوها قال
عباس اظنه اخذه من رواية لمسلم عن ابي سعيد فقال ان لهذه البيوت عوام فاذا رايتهم شيئا منها فخرجوا
عليها ثلاثا وقال في الفتح معناه ان يقال لمن انتن في ضيق وخرج ان لبثت عندنا وظهرت لنا او عدت
الينا (فان بدلكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان) وفي الطريق الثانية عند مسلم فانه كافر
وقال لهم اذهبوا فادعوا صاحبكم قال عباس لانه اذا لم يذهب بالانذار بان انه ليس من عمار البيوت
ولا من اسلم وانه شيطان فقتله مباح وان الله سبحانه لم يحث له سبيلا الى الاقتصار من قتله كما فعل
بجنان البيت ومن اسلم لم يندر قال القرطبي والامر في ذلك للارشاد لا لتحقيق الضرر فيجب رفعه قال الابي
هل الموجب للاستئذان الاسلام او خوف مثل ما وقع للقي فان كان الثاني فخوف وقوعه من لا يسلم

جميع البيوت وعن مالك بحصيه بيوت المدينة وقيل فخص بيوت المدينة دون غيرها وهو على
 كل قول فقتل في البراري والصحارى من غير اندار وروى الترمذي عن ابن المبارك انها الحمية التي
 تكون كأنها فضة ولا تلوى في مشيها انتهى وفي الابن مال كانهي عن قتيل حيات بيوت غير
 المدسة ايضا بل اندار ولكم عنده في بيوت المدسة أكد وقصره ابن مانع على بيوت المدينة ورأى
 ان حيات غيرها بخلافها الحديث أقدموا الحيات وانها احدى الخمس انى يقتلها المحرم والحلال في محل
 والمحرم ولم يذكروا فحدث المدسة مخصص لهذا اليوم (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن سائبة
 مولا لعائشة) مرسل وهو موصول في الصحيحين بنحوه من حديث ابن عمر وعائشة وأبي إسابة
 (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان) بكسر الجيم وفتح النون الثقيلة جمع جان
 وهي الحمية الصعرة وقيل الرفيعة الخفيفة وقيل الرفيعة البيضاء وقيل لا يتعرض لاذية الناس وعن
 ابن عباس الجنان صبح الجن كما مسح القرود من بني اسرائيل وطال ابن وهب هي عوامر البيوت
 تتمثل في صفة حية رفيعة بالمدينة وعيرها وهي التي نهى عن قتلها حتى يذود كثر الترمذي عن ابن
 المبارك انها قتل من الحيات التي تكون رفيعة كأنها فضة ولا تلوى في مشيها قاله عياض
 الالابى لولا قسير من فسر الجنان بالحيات عموما لتوهم انه لا يذود من جنان البيوت الا الصغير
 ملى من فسر الجنان بالصغير (التي في البيوت) عموما أو بيوت خاصة على ما رحنى تنذر ويقتل
 اوجد في الصحارى بل اندار مالكا وبقتل ما وجد منها في المساجد (الاذا الطعيتين) بضم الطاء
 لهمله وسكون العاء ثنية طفية وهي خوصة المقل شبه به الخطين اللذين على طاهر الحمية قاله المازرى
 غيره وقال ابن عبد البر قال ان ذالطفتين جنس من الحيات يكون على طهره خطان ابيضان
 والابتر) مقطوع الذنب والحمية الصغيرة الذنب وقال الداودى هو الاعمى التي قدر شبرا أو أكثر فليلا
 العطف يقتضى التغير بينهما وفي بعض طرق الحديث في الصحيح لا تقتلوا الجنان الا كل ابترذى
 عيين وطاهره اتحادهما لكنه لا يبنى المغايرة وقال الكرماني الواو للجمع بين الوصفين لا بين الداتين
 لمعنى اقتلوا الحمية الجامعة بين الابترية وكونها ذات طفتين كقولهم مرت بالرجل الكرم والنسمة
 مباركة ولا منافاة ايضا بين الامر بقتل ما تصف باحدى الصفتين وبقتل ما تصف بهما مع الا
 سفتين قد يجتمعان فيها وقد يفتقران (فانهما يخطعان) بفتح الطاء البصر وفي رواية يطمسان (البصر)
 ويمحون نوره (ويطرحان ما في بطون النساء) من الحمل وفي رواية ويسقطان الحمل بفتح الموحدة
 ومن قال الابن اما للفرع والخاصية فهم ما وقد تكون الخاصة قول ابن شهاب نرى ذلك من سمهم
 لالحفاظ زعم الداودى انه اذن في قتلها لان الجنان لا يتمثل بهما وانما يتم ان جعل الاستثناء
 قطعاً فان كان متصلاً ففيه رد عليه انتهى وبه علم قول السيوطى انما استثنى لان مؤمنى الجن
 بصورون في صورهما لاذيتهما بنفس رؤيتهما وانما يتصور مؤمنوا الجن بصورة من لا تضر رؤيته فان
 كلام الداودى وقد علم ما فيه وايضا تعليله بهذا خلاف ظاهر تعليله صلى الله عليه وسلم (مالك
 بن صبي) بن زياد الانصارى مولا هم المدني من الثقات (مولى ابن ابيخ) بالقاء والمهملة (عن أبي
 سائب) الانصارى المدني يقال اسمه عبد الله بن السائب تابعي ثقة (مولى هشام بن زهرة)
 م الزاى (انه قال دخلت على أبي سعيد الخدري) بيته (فوجدته يصلى فجلست انتطره حتى قضى)
 أتم (صلاته فسمعت تحريكاً تحت سترى في بيته فاذا سمعته فتمت لا قتلها فاشار أبو سعيد أن اجلس)
 قتلها (فلما انصرف) من الصلاة (اشار الى بيت في الدار قال اترى هذا البيت فقلت نعم) أراه
 لانه قد كان فيه فتي حديث عهد برس فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الخندق)

ووصفها بالتمام مخلوقة من العوائق والموارص فان الناس متعاقبون في كلامهم والمهجة واساليب القول
فما منهم من أحدا لا يقبله آخى معناه أو في معان كثيرة ثم إن أحدهم فلما سلم من معارضة أو نطقا وسب
أو عجز عن المعنى المراد وأعظم النقائص المقترنة بها أنها كلمات مخلوقة تكلم بها مخلوق مفعلة إلى ادوار
ومخارج وهذه تقبض لا ينفك منها كلام مخلوق وكلمات الله متعالية عن هذه القوادح فهي متى لا بدعها
نقص ولا يترتبها اختلال (من شئ ما خلق) عبر بما للنعيم (فانه إن ضرة شئ) من الخلقوقات
(حتى يرتحل) عنه وشرط نفع ذلك المحضو والنية وهي استحضار الله صلى الله عليه وسلم أرشده إلى التحصن
به وانه الصادق المصدوق فلو قاله أحد واتفق انه ضرة شئ فلانه لم يقبله بنية وقوة يقين ولبس ذلك
خاصا بمنزل السفر بل عام في كل موضع جلس فيه أو دام وكذلك لو قالها عند خروجه للسفر أو عند نزوله
لأقتال الجائر قاله الابن وللحديث طريق ثان عند مسلم من رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن برب
ابن أبي حبيب والحارث بن بوقوب حدثاه عن يعقوب عن بسر عن سعد عن خولة عوفيا بلقظا إذ أنزل
أحدكم منزلا فليقل هذا كره وروى ابن أبي شيبة عن مجاهد انه يقرأ مع الحديث المذكور رب أنزلي
منزلا مباركا وانت خير المنزلين ورب أدخاني مدخل صدق الآية وإن ذلك حسن عند الاشراف على
المنزل وإن الله قاله لسوح حين نزل من السمينة

* (ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء) *

الوحدة بفتح الواو وتكسر وانكسره بعضهم (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة) بن عمرو الاسدي
المدني صالح الحديث لا بأس به مات سنة خمس وأربعين ومائة ولابيه حجة ورواه (عن عمرو) بفتح
العين (ابن شعيب) أقرشى صدوق مات سنة ثمان عشرة ومائة (عن أبيه) شعيب بن محمد بن
عبد الله بن عمرو بن العاصي صدوق ثبت سمعاه من جده فالضمير في قوله (عن جده) عبد الله
ابن عمرو لشعيب وإن كان أمروا على المجدد الأعلى عبد الله الحنابلي هذا لا كثر وهو الصحيح أي لا احتجاج
بهذه الترجمة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراكب) الواحد قال ابن عبد البر وفي معناه الراجل
الواحد (شيطان) أي بعيد عن الخير في الانس والرقق وهذا أصل الكلمة لئلا يقال بشرطون
أي بعيدة انتهى وقال ابن تيمية بمعنى أن الشيطان يطعم في الواحد كما يطعم فيه للصوص والسبع
فأذا خرج وحده وقد تعرض للملاءمة فكان شيطانا (والراكب) كان شيطانا لأن كلامهم ما تعرض
لذلك مما بذل لا كل واحد من القبياس يسلك سبيل الشيطان في اختياره الوحدة في السفر وقال
المنذري شيطان أي عاص كقوله تعالى شياطين الانس والمجنون فان معناه عصاتهم وقال البيضاوي سمى
الواحد والاثنتين شيطانا لخالفه انتهى عن التوحيد في السفر والتعرض للاوقات التي لا تندفع الا بالكره
ولأن المسافر ينبوعه الجماعة وتعرض عليه المعيشة وأعمال الموت يدركه فلا يجد من يوصي اليه بإفشاء ديون
الناس واماناتهم وسائر ما يجب أو يستحق على المحتضر أن يوصي به ولا يمكن ثم من يقوم بتجهيزه ودفنه وقال
الطبري هـ إذا جرد وأرشد لما يخاف على الواحد من الوحشة وليس بحرام فالسائر وحده بقلادة
واللباس في بيت وحده لا يأمن الاستيحاش ولا سيما إن كان ذا فكة ردية وقلب ضعيف والحق
أن الناس يتفاوتون في ذلك فوقع الزجر لحسم المادة فيكره الانفراد سد الباب والكره في الاثنين
خفف منها في الواحد وعن مالك أن ذلك في سفر القصر فأما من قصر عنه فلا بأس أن ينفر الواحد فيه
يقال أبو عمر لم يختلف الآثار في كراهة السفر للواحد واختلاف في الاثنين ووجه الكراهة أن الواحد
إن مرض لم يجد من يمرضه ولا يقوم عليه ولا يخبر عنه ونحو هذا (والثلاثة ركب) لزول الوحشة
بحصول الانس وانقطاع الالطام عنهم وخروجه صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر مهاجرين لضرورة

أقوى لأنه يقال يحتمل أن الله لا قدر ذلك لا على من يسلم دون الكافر ويدل عليه قوله فإنه كافر فانه
 سلطان انتهى وبه جزم عباس كدريت وهو يدل على الحديث فالجواب للاستئذان الاسلام فلامعنى
 للرفع والمحبة انه بعد أسطر على كلام عباس وهذا الحديث رواه مسلم عن طريق ابن وهب عن
 مالك بن نافع عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر
 حديث مالك عن صفى بن وهب عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر
 فحدثوا بها ثلاثا ومن ذهب والآفة قد كرهه قال له انه موافقوا فمناجاةكم وبه أيضا
 في الحديث بدون قصة بن عجلان عن صفى بن وهب عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر عن ابن جابر

(ما يؤثر من الكلام في السفر) *

(مالك أنه رآه) مما صح عن عبد الله بن سرجس وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يضع رجله في الغرير) نسخ العين المجتمة وسكون الراء ثم رى متقطعة أى الركاب
 وهو يريد سمرقون سم الله (الساغر) (الهم) (الصاحب في السراخيلية في الأهل) قال الناجي
 حتى أنه لا يخشوه كان من أمره وحكمه فمحبب المسافر في سره بأن يسلم ويرزق في عينه ورفقه ويخذه
 في أهله بأن يرزقهم ويعمهم فلا حكم لأحد في الأرض ولا في السماء غير (الهم) (أرو) بالزاي متقطعة
 أى أضو (لنا الأرض) الطريق وقربه وسيله (وهون) يسرو خفف (عسا السمر) ولا سال
 به فزده شقة (الهم) (أى أعوذ) الباء للإصاق المعنوية النقصية أى كأنه خص الرب بالاستعانة
 وقد جاء في الكتاب والسنة أعوذ بالله ولم يسمع بالله أعوذ لأن تقديم المولى تعالى واجب ولا يستعانة
 حال خوف رقبض بخلاف الحمد لله ولله الحمد لأنه حال شكر وتذكر إحسان ونعم قاله الضبي (من وعناء)
 من ههنا ساكنة ومثله ومدى شدة (السفر) وخشونته (ومن كآته) بفتح الكاف والهمزة
 المداوى حزن (المعذب) وذلك بأن يقابل الرحل يصرف عن سفره إلى أمر يحزنه ويكتب منه
 (من سوء المنظر) بفتح الميم (في المسال والأهل) وهو كل ما يسوء أنظر إليه وسمعه فيه وما
 أمالك عن تنفعه عن غيوب بن عبد الله بن الأشج (أبى يوسف المدنى مولى قريش نعمة مات سنة
 ثنتين وعشرين ومائة وهذا قد روى مسلم بإسناد موطن طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن الحارث
 بن عوف عن يعقوب المذكور (عن سرجس) بضم الموحدة وسكون المهملة (ابن سعيد) بكسر
 العين (عن سعد بن أبي وقاص) مالك أن زهرى أحد العشرة (عن خولة) بفتح الخاء المعجمة (بنت
 كعب) بن أمية السبية يقال لها أم شريك ويقال لها أيضا خولة بالتصغير صحابية مشهورة يقال أنها
 تئى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت قبل تحت عثمان بن مظعون (أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من نزل منزلا مظنة للهوام والخشرات ونحوه مما يؤذى ولو في غير سفر) (فليقل)
 (بأنه قد شرها) (أعوذ) (بكلمات الله) أى صفاته القائمة بذاته التى بها يظهر الوجود بعد
 لعدم وبها يقول للشيء كن فيكون وقيل هى العلم لأنه أعم الصفات وقيل هى القرآن وقال البيضاوى هى
 جميع ما أنزل على نبيه لأنه لا تجمع المضاف إلى المعارف يقتضى العموم ووصفها بقوله (التامات) أى
 لئلا يعترها نقص ولا خلل تنبيهها على عظم شرفها وخلوها عن كل نقص إذا شئ الا وهو تابع لها
 مرف بها فالوجود كله بها يظهر وعنها وجد انتهى وقال عباس قبل التامات الكاملة التى لا يدخلها
 بس ولا نقص كما يدخل كلام الناس وقيل هى النافعة الشافية وقال التوربشتى الكلمة لغة تقع على
 فروع الكلام أسماء أو فعلا أو حرفا وعلى الانفاذ المنطوقة وعلى المعانى المجموعة والكلمات هنا محمولة
 على أسماء الله الحسنى وكتبه المنزلة لأن المستفاد من الكلمات انما هو مستقيم أن يكون منها

بذلك لان الايمان هو الذي يستمر لثلاثة اوصاف به خطاب الشرح فيقتفع به وبقية ادله أو ان الوصف ذكر
 لتأكيد التحريم لانه تعالى يرض بأنها اذا سافرت بلا محرم خالفت شرط الايمان بالله واليوم الآخر
 المتقضى للوقوف عند ما نهيت عنه أو خرج مخرج الغالب ولم يرد صدبه إخراج الكافرة كتابية
 أو حجية كما قال به بعض العلماء منسكبا بالمفهوم (تسافر) هكذا الرواية بدون أن نظير قوههم نسمع
 بالمعنى خبر من أن تراه فتسمع موضعه رفع على الابداء وتسافر موضعه رفع على العاقلية فمحمور
 رفعه ونصبه باضمار أن قاله الولي العراقي (مسيرة) مصدر ميمي بمعنى السير كعبشة بمعنى العيش
 وليست التاء فيه للمرة (يوم وليله الامع ذى محرم) بفتح الميم أى حرام (منها) بنصب اوصهر
 أو رضاع الا أن ما لك كره تنزيها سافرهما مع ابن زوجها الفساد الزمان وحدائنه المحرمه ولا
 الداعي الى النفرة عن امرأة الاب ليس كالداعي الى النفرة عن سائر المحارم والمرأة فتنة الا فيما جبت
 عليه النفوس من النفرة عن محارم النسب وعمله الباجي بعد اداء المرأة لريبتها وعدم شفقتة عليها
 وصوب غيره التعليل الاول زاد الشيخان من حديث أبي سعيد أن أوزع وفي معناه السيد ولولم يرد ذكر الزوج
 ليس على المحرم فيما سافرا جليا ولغوا امرأة عام في جميع النساء ومن عياض عن بعضهم لاعتناء الباجي كما رجم
 انه في الشبهة أما الكبيرة التي لا تشتهي فتدأفر في كل الاسعار بلا زوج ولا محرم قال ابن دقيق العيد
 وهو تخصيص للعموم بالنظر الى المعنى وقال القرطبي فيه بعد لا أن الخلو بها حرام وما لا يطاع عليه من جسدها
 غالباً عورة فالمظنة موجودة فيها والعموم صالح لها فينبغي ان لا تخرج منه وقال النووي المرأة مظنة الطمع
 فيها ومظنة الشهوة ولو كبيرة وقد قالوا الكل ساقطة لا قطة ويجمع في الاسفار من سفهاء الناس وسقطتهم
 من لا يترفع عن الفاحشة بالعموم وغيرها لثلاثة شهورته وقله دينه ومروته وحياؤه ونحو ذلك انتهى
 وفي حديث أبي سعيد عند الشيخين وغيرهما ان تسافر فوق ثلاثة أيام فصاعداً وفي حديث ابن عمر في
 الصححين وأبي داود لا تسافر المرأة ثلاثاً الا ومعها ذو محرم وفي رواية الليث المذكورة لمحدث أبي هريرة
 تسافر مسيرة ليلة وفي رواية أحمد يوم وفي أبي داود يرد بدل يوم وفي رواية يومن وفي أخرى اطلاق السفر
 من غير تعيين فجمع ابن عبد البر والبيهقي وعياض وغيرهم وعزاه النووي للعلماء بأن هذا الاختلاف
 بحسب اختلاف السائلين فسل مرة عن سفرها ليلة فقال لا وأخرى عن سفرها يوماً فقال لا وهكذا
 في جميعها وليس فيه تحديد قال الابي والمراد انها اذا كانت جواباً للسائلين فلا مفهوم لاحدها وبالجملة
 بالفقهاء جمع احاديث الباب فحق الناظر ان يستحضر جميعها وينظر اخصها فينبط الحكم به واخصها
 اعتبار ترتيب الحكم عليه يوم لانه اذا امتنع فيه امتنع فيما هو أكثر ثم اخص من يوم وصف السفر المذكور
 في جميعها فيمنع في اقل ما يصدق عليه اسم السفر ثم اخص من اسم السفر الخلو بها فلا تعرض المرأة
 نفسها بالخلوة مع احد وان قل الزمن لعدم الامن لاسيما مع فساد الزمن والمرأة فتنة الا فيما جملت عليه
 لنفوس من النفرة من محارم النسب وقد اتفق بعض السلف بالخلوة بالبهيمة وقال شيطان مغوى وانثى
 باضرة انتهى وقال القاضي عياض عكس الجمع بينها بأن اليوم المذكور بمعنى اليوم واليلة المجموعين
 أن اليوم من الليل والليل من اليوم ويكون ذكره يومين مدة مغيها في هذا السفر في السير والرجوع
 أشار مرة لسافة السفر ومرة لمدة الغيب وهكذا في ذكر الثلاث فتدأفر فيكون اليوم الوسط بين السير
 الرجوع الذي تقضى فيه حاجتها حيث سافرت له فتتفق الاحاديث وقد يكون هذا كله تمهيداً لا
 قل الاعداد اذا الواحد اول العدد والاثنتان اول الكثير واقلها الثلاثة اقل الجمع فكأنه اشار ان مثل
 تدل على الزمان لا يصلح لها السفر فيه مع غير ذى محرم فكيف بما زادوه قال في الحديث الآخر
 لا تسافر فساداً انتهى واستدل بالحديث لا في حقيقته واحد ومن وافقهما على ان الحرم والزوج شرط

لخوف على انفسهما من المشركين اولاً من خصائصه صلى الله عليه وسلم عدم كراهة الانفراد في السفر وحده لا منه من الشيطان بخلاف غيره كاذكره الحافظ العراقي وانكر مجاهد رفع الحديث وقال لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم قد بعث ابن مسعود وخباب بن الارت سرية وبعث دحية سرية وحده واكن قال عمر بن الخطاب للمسلمين كونوا في اسفاركم ثلاثة ان مات واحد وليه اثنان الواحد شيطان والاثنان شيطانان اخرج ابن عبد البر وقال لا معنى لانكاره لان الثقات نقلوه مرفوعاً انتهى واجيب بأنه انما ارسل البريد وحده لضرورة طلب السرعة في ابلاغ ما ارسل به على انه كان يأمره أن ينضم في الطريق بالرفقاء والمحدث اخرج ابن جرير وابن داود والترمذي من طريق مالك وغيره وصححه ابن خزيمة والمحاكم وغيرهما (مالك عن عبد الرحمن بن حملة عن سعيد بن المسيب انه كان يقول) قال أبو عمر مرسل باتفاق رواه الموطأ ووصله قاسم بن اصبغ من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن حملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيطان ابليس أواعم (يهم) بضم الهاء (بالواحد والاثنين) أي باغتياله والتسلط عليه أو بعبه وصرفه عن الحق وإغوائه بالمبطل احتمالان للباقي (فاذا كانوا ثلاثة لم يهمهم) لانهم هم ركب وصحب وروى البخاري وأصحاب السنن عن ابن عمر مرفوعاً ليعلم الناس من الوحدة ما علم ما سار راكب بليد وحده قال أبو عمر يتصل معنى الحديث من وجوه حسان وورد منها جملة ثم اخرج له سيبان ابن عمر انه سافر مرة فربق جاهد في فخرج منه رجل يتهأجج ناراً في عقه سلسلة ومعها اداة من ماء ففعل يا عبد الله اسقني فقلت عزفني أول كلمة تقولها العرب فخرج على اثره رجل من لقبر فقال يا عبد الله لا تسقه فانه كافر ثم أخذ السلسلة فاجتذبه فأدخله القبر ثم اضاف في الليل الى بيت عجوز الى جانبها قبر فسمعت منه صوتاً يقول بول وما بول وما بول فقلت للعجوز ما هذا قالت كان زوجي وكان لا يتقي البول واقول له ويحك ان الجمل اذا بال تعاج فبأي فهو ينادي من يوم مات بول وما بول فقلت فما الشئ قال جاء رجل عطشان فقال اسقني فقال دونك الشئ فادليس فيه شيء فخر الرجل ميتاً فهو ينادي شن وما شن فلما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته فنهى أن يسافر الرجل وحده قال أبو عمر رواه مجهولون لم اورد للاحتجاج ولكن للاعتبار وما لاحكم فيه يسامح في روايته عن الضعفاء (مالك عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المقبري) بضم الباء وفتحها (عن أبي هريرة) كذا المعظم رواه الموطأ وهو المشهور عن مالك ورواه بشر بن عمر الزهراني عن داود والترمذي وغيرهما واسحاق بن محمد القزويني عند الدارقطني والوليد بن مسلم عند الاسماعيلي الثلاثة عن مالك عن سعيد بن أبيه عن أبي هريرة وكذا اختلاف علي بن أبي ذئب فرواه الشيخان من طريق يحيى القطان عنه عن سعيد بن أبيه ورواه ابن ماجه من طريق شيبان عنه عن سعيد بن أبي هريرة ورواه مسلم وأبو داود من رواية الليث بن سعد عن سعيد بن أبيه عن أبي هريرة ورواه أحمد عن يحيى بن أبي كثير وأبو داود وابن خزيمة والمحاكم وابن حبان عن سهيل بن أبي صالح كلاهما عن سعيد بن أبي هريرة وصوب الدارقطني رواية استطاع ابن أبيه لاتفاق مالك وابن كثير وسهيل على اسقاطه وانتقد على الشيخين اخراجهما رواية ابن أبي ذئب وعلى مسلم اخراجه رواية الليث بائناً عن أبيه واجيب بأن هذا الاختلاف لا يقدح فان سماع سعيد من أبي هريرة صحيح معروف فلهذا سمعه من أبي هريرة نفسه فحدث به على الوجهين وهذا جزم ابن حبان فقال سمع هذا الخبر سعيد المقبري عن أبي هريرة وسمعه من أبيه عن أبي هريرة فالطريقان جميعاً محفوظان انتهى ويؤيده أن سعيد ليس بمحدث فالحديث صحيح متصل على كل حال (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل لآراء المؤمنين بالله واليوم الآخر) يوم القيامة وقد

لعماله وكلال المجامله وفيه ايدان بأن الرفق انفع الاسباب وانفعوا بأسره ورواه سفيان
عائشة سرفوعا ان الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف رواه
ماسواه ورواه البخاري في الادب المفرد وأبو داود من حديث عبد الله بن مسعود عن ماجة عن أبي
هريرة وأحمد عن علي والطبراني عن أبي امامة والبراء عن أنس وارق مع له مثل
كما قال (فاذا ركبت هذه الدواب الجحيم) انضم فسكون جمع مجماوهي مهملة سميت بذلك لانه كما
(فانزلوها منازلها) جمع منزل وهي المواضع التي اريد ان يروى فيها أي يركبها ويصير إلى الله بر
ولادارطني من حديث أبي هريرة فأعطوها مناهم المسار ولا تكروا وليا يشي صير أي لا تركوها
ركوبهم ولا تسمعوهم استمعوا في عدم مراعاة الشفقة على خلق الله (فاذا كانت الارض) أي تسيرون
فيها (جديدة) بفتح الجيم واسكان الدال المهملة (فاحموا عليها) بنون حميم أي احموا
بالدوالقصر بسرعة أي اطلبوا الجحيم تلك الارض بسرعة السير عليها مادامت (سقيما) بكسر
النون وسكون الهمزة تشبهها فانكم ان اصبأتم ايها الارض جديدة ضعفت وهزلت (وعمايك) سيرا
فان الارض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار) بنسائه لما تقول فيها لا تعلم بالنعال سبجاءه سمعته ووله
السير ليلا شوب مضوى سهل حمله وللطبراني بر حال لغات عن عبد الله بن مسعود عن ماجة عن
الدواب الجحيم فاحموا عليها فاذا كانت سنة فاحموا وتبعكم بالدخلة طامعا عوسها لله أي لا تطرى الارض
للسافر فيها ليلا الا الله اكرا ما للمساافر حيث أتى بهذا الادب المريع (واباكم التعريس) أي سير
آحر الليل لخزونه (على الطريق) ولابن ماجة عن جابر عن جواد الهريق والملاة عليها شوال الدواب
جمع جادة أي معظم الطريق والمراد بنفسها (فانها تريق الدواب وما أدى الحيات) وغيرها كما في رواية
أخرى وما أدى الهوام بالليل أي محل تردد ما بالليل لتأكل ما من رمة وبلطة ما بسط من مرقعة من
نحو ما كوى زابن ماجة وقضاء الحاجة عليها فاحموا الارض وطاهره ما ذاه حديث واحد مشتمل
على ما ذكر وقال ابن عبد البر هذا الحديث من ندم وجو كثيرة هي احاديث شتى محفوظة انتهى وفي
مسلم وابي داود وترمذي والنسائي عن أبي هريرة مروعا اداسا رتم في الخصب فأعطوا الابل حظها
من الارض واذا سافرت في الجذب فاسرعوا عليها السبر وادروا بها نية لها وادعزتم فاحتبوا الطريق
فانها طرق الدواب وما أدى الهوام بالليل (مالك عن سفيان) صم المهملة وفتح الميم وشد التحية (مولى
أبي بكر) بن عبد الرحمن القرشي الخزوي قال ابن عبد البر انفرده مالك عن سفيان فلا يصح خبره
وانفرده سفيان أيضا فلا يحفظ عن غيره وليس له غير هذا الاسناد من وجهه يفتح وقال الحافظ كذا
في الموطأ وصرح يحيى النيسابوري عن مالك بتحديث سفيان له وشذح الدال بن محمد فقال مالك عن سهيل
بدل سفيان أخرجه ابن عدي وذكر الدارقطني ان ابن الماجشون رواه عن مالك عن سهيل والله وهم فيه
رواية عن ابن الماجشون وقد خالفه غيره عنه فقال عن سفيان وهو المحفوظ عن مالك قاله ابن عدي
والدارقطني وغيرهما ولم يروه عن سفيان غير ما لا قاله ابن عبد البر ثم اسند عن عبد الملك بن الماجشون
قال قال مالك ما لاهل العراق يسألوني عن حديث السفر قصعة من العذاب فقبل له لم يروه عن سفيان
احد غيرك فقال لو عرفت ما حدثت به وكان مالك ربما ارسله انتهى وفي التهذيب رواه ابن مهدي وبسر
ابن معمر عن مالك مرسل وهذا انما هو من نشاط المحدث وكسله اسما يانشط فيسندوا حيانا يكسل
فيبرسل على حسب المذاكرة والمحدث مسند صحيح ثابت احتج الناس فيه الى مالك انتهى ورواه
عتيق بن يعقوب عن مالك عن ابي النضر ان رجلا الدارقطني والطبراني ووهم فيه أيضا على مالك ورواه
رواد بن الجراح عن مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة وعن سفيان الخ فزاد فيه اسناد آخر قال

في استطاعة المرأة للتحج فانه حرم عليها السفر الا مع احدهما والحج من جملة الاسعار فيكون حراما عليها فلا يجب وقال مالك والشافعي في المشهور عنهما وطائفة لا يشترط المحرم قال في المدونة من لا ولي له التحج مع مرتقب به من رجال ونساء واختلاف هل مراده مجموع لصنفين او مع جماعة من احدهما واكثر ما نقل عنه اشتراط النساء وقال الشافعي تحج مع امرأة حرة مسلمة ثمة واعترضه المحضاي بانها لا تكور ذا محرم منها فاباحه الخروج معها في سفر الحج خلاف السنة ومحل الخلاف في ح عرض فاما التطوع فلا يخرج الا مع محرم أو زوج وأجابوا عن الحديث بحمله على ح التصوق لا العرض قياسا على الاجماع في الكافرة اذا أسلمت بدار المحرم فيجب عليها الهجرة منها وان بلا محرم والجماع بينهما وجوب الحج والهجرة وتغيبه المازري وغيره بان اقامتها في دار الكفر حرام لانها تخشى على دينها ونفسها ولا كذلك تأخير الحج للخلاف في فوريته وتراخيها قال القرطبي وسبب هذا الخلاف مخالفة طواهر الاحاديث اطاهر قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان طاهرة الاستطاعة باليدن فيجب على كل قادر عليه ببدنه ومن لم يجد محرما قادرا ببدنه فيجب عليه بافلا بما رضى هذه اطواهر اخلاف العلماء في تأويل ذلك فجمع أبو حنيفة ومن اتبعه بأن جعل الحديث مبينا للاستطاعة في حق المرأة ورأى مالك وموافقه ان الاستطاعة الامنية بنفسها في حق الرجال والنساء وان الاحاديث المذكورة لم تنعز للسفر الواجبة وقد اوجب ايضا بحمل الاخبار على ما اذا لم تنكر الطريق أمنا قال القرطبي يمكن ان المنع انما يخرج لما يؤدى اليه من المحلوة وانكشف عوراتهن غالبا فاذا أمن ذلك بحيث يكون في الرفقة نساء تحاسن اليهن كما قال مالك والشافعي قال الباقى وهذا عمدى في الانفراد والعدد اليسير فأما في القوافل العظيمة فهي كالبلاد يصح فيها سفرها دون نساء ودون محرم انتهى ولم يذكر الجهور هذا الفيد عملا باطلاق الحديث وهو الراجح ومحل هذا كراهة ما تدع ضرورة كوجود امرأة اجنبية منقطعة مثلاله ان يصحبها بل يجب عليه اذا خاف عليها لوتركها قال النووي وهذا من الاخلاف فيه ويدل عليه حديث عائشة في قصة الافك وفي الحديث فوائد اخر لا يطيل بدكرها وأخرجه مسلم عن يحيى وأبو داود عن العنبي والنخيلي الثلاثة عن مالك به بدون عن أبيه قال المازري على الاصح وكذا ذكره ابن مسعود الدهشفي وكذا رواه معظم رواة لموطأ أبي وفي كثير من نسخ مسلم من طريق مالك المذكورة عن أبيه واقصر عليه خلف الواسطي في الاطراف وللمحدث طرق كثيرة

(ما يؤثر به من العمل في السعر) x

(مالك عن أبي عبيد) بضم العين المدحجي (مولي سليمان بن عبد الملك) بن مروان الاموي وحاجبه قيل اسمه عبد الملك وقيل حي اوحى أو حوى ثقة مان عبد الماتة (عن خالد بن معدان) الكلعي الحمصي أبي عبد الله ثقة عابد برسل كثير امانات سنة ثلاث ومائة وقيل بعدها (برفعه) لفظا يستعملها المحدثون بدل قال صلى الله عليه وسلم (ان الله رفيق) أي لطيف بعباده يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر فيكافهم فوق طاقتهم بل يسامحهم ويلطف بهم قيل لا يجوز اطلاق الرفيق على الله تعالى اسمالان اسماء انما ثبت بالتواتر ولم يستعمل هنا على قصد التسمية وانما اخبر به عنه تمهيد للحمم الذي بعده لكن قال النووي الاصح جواز تسميته تعالى رفيه تاسا وغيره مما ثبت بخبر الواحد (يجب الرفق) بالكسر لين الجانب بالقول والفعل والاخذ بأيسر الوجوه واحسنها أي يجب ان يرفق بعضكم ببعض وقال الباقى يريد ما يحاوله الانسان من أمر دينه ودنياه وزعم ان المراد يجب ان يرفق بعباده لا بلام قوله (ويرضى به) يشيب فاسله (ويرعى عليه) بتسهيله على قاصده (مالا يعين) وفي رواية ويعطى عليه مالا يعطى (على العنقب) بضم العين وسكون النون الشدة والمثقة به على وطاعة الاخلاق وحسن

أشقى فلا يؤدي على طريق القطع معنى العذاب المحلول على مشقات الدنيا والله أعلم
(الامر بالرفق بالمملوك)

(مالك أنه بلغه أن أبا هريرة) أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن المحارث عن بكير بن الأشج
عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمملوك) ارقق
ذكر أكان أو انثى (طعامه وكسوته) اللام للملك أى طعام المملوك وكسوته حق له على سيده
فقدم المخبر لانه اهم اذ المقام بصدد تليكه ما ذكر (بالمعروف) أى بلا اسراف ولا تقصير على اللاتى
بامثاله قال المحافظ مقتضاه الرد في ذلك الى العرف فن زاد عليه كان متطوعا فالواجب مطلق المواساة
لا المواساة من كل جهة ومن أخذ بالاكمل فعل الافضل من عدم استئذنه على عياله وان جاز
(ولا يكلف من العمل) بالبناء للفعول (من العمل الا ما يطيق) الدوام عليه أى لا يكلفه الا جنس
ما يقدر عليه والنفي بمعنى النهى وفيه الحث على الاحسان الى المماليك والرفق بهم وألحق بهم
من في معناهم من اجبر ونحوه والمحافظة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (مالك أنه بلغه ان عمر
ابن الخطاب كان يذهب الى العوالى) القرى المجتمة حول المدينة من جهة نجد ها ومن جملتها قبا
(كل يوم سبت) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يذهب الى قبائل سبت راكبا وماشيا
(فاذا وجد عبد فى عمل لا يطيقه) على الدوام أو الا بزيادة مشقة (وضع عنه منه) أى نقصه وليس
المراد ما لا يطاق اصلا لعدم امكانه (مالك عن عمه أبي سهيل) بضم السين نافع (بن مالك عن ابيه)
مالك بن ابي عامر الاصبغى (انه سمع عثمان بن عفان) امير المؤمنين (وهو يخطب وهو يقول لا تكلفوا
الامة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها) اى زنت فتمدخلوها فى آفة
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء (ولا تكلفوا الصغير الكسب فانه اذا لم يجد سرقة) ليجزوه عن الكسب
وقد كلفتموه به (وعفوا) بكسر العين وشذ الفاء المضمومة أمر من عفا يعف كضرب يضرب أى تزهوا
واستغنوا عن تكليف الامة والصغير المذكورين (اذ) تعليل (أعفكم الله) اغناكم عن ذلك بما فتحه عليكم
ووسعه فى الرزق (وعليكم من المطاعم بما طاب منها) أى حل لان الله أمر بذلك المرسلين والمؤمنين

(ما جاء فى المملوك وعبته)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد أى
الرقى (اذا نصح لسيده) بزيادة اللام للباغة قاله الطيبي أى قام بمصالحه على وجه الخلوص وامثل
أمره وتجنب نهيه وفى الصحيح من حديث أبي موسى العبد الذى يحسن عبادة ربه ويؤدى الى سيده الذى
له عليه من الحق والتسوية والطاعة له اجران قال الكرماني النصيحة كلمة جامعة معناها حياة الخلق
للمنصوح له وهوارادة صلاح حاله وتخليصه من الخلل وتصفيته من الغش (وأحسن عبادة الله) المتوجهة
عليه بان اقامها بشروطها وواجباتها وما يمكنه من مندوباتها بأن لم يغتو حق سيده (فله اجره مرتين)
لقيامه بالمحقين وانكساره بالرق قال الكرماني وليس الاجران متساويين لان طاعة الله اوجب من
طاعة المخلوق وردة الولي العراقى بأن طاعة المخلوق هنا من طاعة الله انتهى ويشير اليه قول الباجى أى
له اجر عاملين لانه عامل بطاعة الله وعامل بطاعة سيده وهو أمر بذكر ذلك وقال ابن عبد البر معنى
الحديث عندى ان العبد لما اجتمع عليه واجبان طاعة ربه فى العبادة وطاعة سيده فى المعروف فقيام
بهما جميعا كان له ضعف اجر المطيع بطاعته لانه ساواه فى طاعته الله وفضل عليه بطاعة من أمر الله
بطاعته قال ومن هنا أقول إن من اجتمع عليه فرمان فأذا هما افضل من ليس عليه الا فرض واحد فأذا
كن وجهت عليه صلاة وركعة فقام بهما فهو افضل من وجهت عليه صلاة فقط بمقتضاه ان من اجتمعت

الدارقطني أخطأ فيه رواد قال ابن عبد البر وأيس رواد من يحتج به ولا يعمل عليه وأخرج ابن عبد البر
من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهل عن أبيه وهذا يدل على أن له في حديث
سهيل أصلاً وأن سميلاً لم ينفرد به (عن أبي صالح) ذكرنا الزيات ورواه أحمد عن سعد المعبري
وابن عدي عن جهيمان كلاهما عن أبي هريرة فلم ينفرد به أبو صالح (عن أبي هريرة) ولم ينفرد به أيضاً
فرواه الدارقطني والحاكم بإسناد جيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بل في الباب عن ابن عباس
وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدي بإسناد ضعيف (ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفر
قطعة) أي جزء (من العذاب) أي الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشي من ترك
المالوف كالحرق والبرد والخوف وخشونة العيش والفراق للأحباب مثل إمام الحرم حين جلس ووضع
أبيه لم كان السفر قطعة من العذاب فأجاب على الفور لأن فيه فراق الأحباب (يمنع أحدكم يومه وطعامه
وشرايه) بنصب الثلاثة بنزع الخافض أو على أنه معمول بأن يمنع لأنه يطلب دفعه عن كآء عطى وفصله
عما قبله استثناء كالجواب لم قال لم كان ذلك فقال يمنع أي وجه التشبيه الاشتغال على المشقة
وقد جاء التعليل في رواية سعيد المعبري وأقطه السفر قطعة من العذاب لأن الرجل يشغل فيه عن صلاته
وصيامه فذكر الحديث والمراد مع الكمال لا الأصل ولا الظاهر بل لا يفسد أحدكم يومه ولا طعامه
ولا شرايه ولا ابن عدي في حديث ابن عمر رواه ليس له دواء لا مرعة السير والمراد منه مما ذكر في الوقت
الذي يريد لا شتمه له بحسبه (فإذا قضى أحدكم همته) بفتح النون وسكون الهاء قال ابن التين وضبطناه
أيضا بكسر النون أي حاجته بأن بلغ همته (من وجهه) أي من مقصده ولا ابن عدي في حديث
ابن عباس فإذا قضى أحدكم وطره من سفره وفي رواية رواد فإذا فرغ أحدكم من حاجته (فليجمل)
بضم التحتية وكسر الجيم مشددة الرجوع (إلى أهله) فيحذف المفعول وفي رواية عتيق فليجمل الرجوع
إلى أهله وفي رواية أبي مصعب فليجمل الكرة إلى أهله وفي حديث عائشة فليجمل الرحلة إلى أهله فاه أعظم
لأجره قال ابن عبد البر زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك وليتخذ لأهله هدية وإن لم يجد إلا حجر فليقله في
مخلاته والمجارة يومئذ يصر بها القداح يعني حجر الزناد قال وهي زيادة منكرة لا تصح وفي الحديث
كراهة التغرب عن الأهل بالحاجة ونحو استجبال الرجوع لاسيما من يخشى عليهم الصعبة ولما في الإقامة
في الأهل من الراحة المينة على صلاح الدين والدنيا وتحصيل الجماعات والقوة على العبادات قال
ابن بطلال ولا تعارض بين الحديث وحديث ابن عمر فروعا سا فروا تحكوا لأنه لا يلزم من المحبة بالسفر
لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة فصار كالدواء المر للمعقب للصحة
وإن كان في تناوله كراهة واستنبط منه الخطابي تغريب الزاني لأنه قد أمر بتعذيبه والسفر من جملة العذاب
ولا يخفى ما فيه وأخرجه البخاري في الحج عن القعنب وفي المجاهد عن التميمي وفي الطحمة عن أبي نعيم
الفضل بن دكين ومسلم في المغازي عن يحيى النيسابوري والقعنب وإسماعيل بن أبي أويس وأبي مصعب
الزبيري ومنصور بن أبي مزاحم وقيس بن سعيد الثماني عن مالك به وورد على سؤال من الشام هل ورد
السفر قطعة من سفر كاهوداج على الألسنة وإذا قلتم لم يرد هل يجوز روايته بمعنى الحديث الصحيح السفر
قطعة من العذاب فأجبت لم أقف على هذا اللفظ الدارج على الألسنة ولم يذكره الحفاظان السجناوي
والسيوطي في الأحاديث المشهورة على الألسنة مع ذكرهما الحديث الصحيح المذكور فاعلم هذا اللفظ
مأخوذ بعدهما ولا يجوز روايته بمعنى الحديث الوارد من شرط الرواية بالمعنى على قول الأكثر يجوزها
أن يقطع بأنه أي بمعنى اللفظ الوارد وطاعة من سفر لا يؤدي معنى قطعة من العذاب بمعنى التألم من
المشقة لأن أظن سفر لكونه تشبهاً واستعاراً يقتضي قوة المشقة جداً في التبريل والعذاب الأخر

إمام مطيع يأله من سعادة * ووجهة حاج من عمان فأخذه
ومن أمة تشتري أو بشرط لها * فلاهبة لا يبيع لامهر مطا
وهي حرة ان متصلى الهنا * على المصطفى المبعوث بالحق والتعا

(مالك انه بلغه ان أمة كانت لعبد الله بن عمر بن الخطاب رآها عمر بن الخطاب وقد تهبأت بهيمة محررات
فدخل على ابنته حفصة) أم المؤمنين (فعال الم أرجارية أخيك تجوس الناس) بالبحر والمحار، نهمة
أى تختطاهم وتختلف عليهم قال أبو عبيد كل موضع خالطته ووطئه فتدجسته وحسنه المحاء والبحر
(وانها قد تهبأت) غثلت وتصورت (بهيمة المحررات وانكر ذلك عمر رضى الله عنه) للفرق بينهم وبين الحررة

* (ما جاء في البيعة) *

(مالك عن عبد الله بن دينار) العدوى مولا هم المدينى (ان) مولا (عبد الله بن عمر) قال كذا اذا بايع
رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع) للأوامر والنواهي (والطاعة) لله تعالى ورسوله ولولا
الامور (يقول لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم) من كمال شفقه ورحمته وهذا رواه
البحارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك ونابعه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار عن عبد الله بن عمر
عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله التيمي المدينى الفاضل الثقة (عن أمية) بصمهم من وقع الم
ونخبة ساكنة وميم وهاء تأنيث (بن رقيقة) بقافين مصغر بذت خو بلدين أسداحت خدمته
أم المؤمنين فهي خالة أمية بذت بجاه بموحدة وجيم وهاء بذت نجاد بن عبد الله بن عمر ويقال بذت
عبد الله بن نجاد القرشيبة النيمية (قالت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في) جلته (نسوة
بايعنه على الاسلام فقلت يا رسول الله نبأ بك على أن لا نؤمن بالله شيئا) عام لانه نكرة في سياق
النهي كالنفي وقدم على ما بعده لانه الاصل (ولا نسرق) حذف المفعول دلالة على العموم كان فيه
قطع أم لا (ولا نزن) كان فيه الرجم أو المجلد (ولا تقتل أولادنا) خصهم بالذكور لانهم كانوا
غالباً يقتلونهم خشية إملاق ولانه قتل وقطعة رحم فصرف العناية اليها أكثر (ولا نأتى بهتان) أى
بكذب بهت سامعه أى يدهشه لفظاعته كالرمي بالزنا والفضيحة والعار (نفترية) نختمه (بين
أيدينا وأرجلنا) أى من قبل أنفسنا فيكنى بالأيدي والارجل عن الذان لان معظم الافعال بهم
أوان البهتان ناشئ عما يحتمله القلب الذى هو بين الأيدي والارجل ثم يرمزه بلسانه أو المعنى لانه
الناس بالمعاب كعاجها مواجهة (ولا نعصيك في معروف) كما أمر الله به والتقيد به تطييد القلوب
إذ لا بأمر الابه أو تبنيها على انه لا تجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق وقيل المعروف هنا أن لا يفتن
على موتاهن ولا يخلون بالرجال في البيوت قاله ابن عباس وقتادة وغيرهما السند أبو عمر (قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم) وأطقت) لاني غيره لان الله لم يحمل هذه الامنة
ملاطقة لها به (قالت) أمية (فقلن) أى النسوة (الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا) لم
نبأ بك يا رسول الله) مصافحة باليد كما يصافح الرجال عند البيعة وفي الزماى من طريق ابن عينة
عن ابن المنكدر عن أمية فقلن أبسط يديك نصفحك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إني لا أصافح النساء) لأضع يدي في أيديهن قال الحافظ وجاءت اخبار أخرى انهن كن يأخذن
بيده عند البيعة من فوق ثوبه أخرجه يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي انتهى وأخرجه ابن عبد البر
عن عطاء وعن قيس بن أبي حازم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بايع لم يصافح النساء الا وعلى يده
ثوب وفي البخارى عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يبايع النساء بالكلام بهذه الآية لا يشركن
وبماست يده يدا امرأة إلا امرأة ملكها (انما قولى لسانة امرأة كقولى لامرأة واحدة أو) قال (مئل

عليه فروض فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه اكبر من عصيان من لم يجب عليه الا بعضها انتهى لمخاض قال
المحافظ الذي يظهر ان مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفتين لما يدخل عليه من مشقة الرق والافلو كان
التضعيف بسبب اختلاف جهة العبد لم يختص العبد بذلك وقال ابن التين المراد ان كل عمل يحمله
يصاعف له وقيل بسبب التضعيف انه ازداد لسيده نجحا وفي عبادة الله إحسانا فكان له اجر الواجبين واجر
ازياده عليهم ما قال والطاهر خـ لاف هذا وانه بين ذلك لك لا يظن ظان انه غيره مأجور على العبودية
وما ادعى انه اظاهر لا ينافي ما نقله قبله فان قيل يلزم ان أجر المالك ضعف أجر السادات اجاب الكرماني
بانه لا محذور في ذلك اويـ ~~كون~~ اجره مضاعفا من هذه الجهة وقد يكون للسيد جهات اخرى يستحق بها
اضعاف اجر العبد أو المراد ترجيح العبد المؤدى للحقين على العبد المؤدى لاحدهما قال المحافظ ويحتمل أن
يكون تضعيف الاجر مخصا بالعمل الذي يتخذه فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملا واحدا ويؤجر عليه
اجرين بالا اعتبارين وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الاجر فيه على غيره من الاحرار
واسم دل به على ان العبد لا يناد عليه ولا يج في حال العبودية وان صح ذلك منه وفيه اطلاق السيد على
غير الله نحو الحديث الآخر قوموا الى سيدكم وحديث سيدكم عمرو بن الجوح وفي أي داود واسى النهي
عن اطلاق السيد على المخلوقين وجمع بينهما بحمله على غير المالك والاذن عليه وقد كان بعض العلماء يأخذ
بهذا ويكره ان يخاطبه احد اويكتب لفظ سيد ويتأكد اذا كان المخاطب غير تقي لقوله صلى الله عليه
وسلم لا تقولوا للمنافق سيدرواه ابوداود وغيره ورواه البخاري عن القعني ومسلم في الايمان والندور عن
بحي كلاهما عن مالك به وقد وردت احاديث كثيرة في من يؤتي اجره مرتين جمع منها المحافظ السيوطي
سبعاً وثلاثين نظمه في قوله

وجع اتى فيمارويناه انهم * يثنى لهم أجره - ووه محققا
فأزواج خير الخلق اولهم ومن * على زوجها اول القرب تصدقا
وقارب جهده واجتهاد أصاب والـ وضوء اثنتين والكفاي صدقا
وعبد اتى حق الاله وسيد * وعابري سرى مع غنى له تقا
ومن أمة بشرى فأدب محسنا * وينسكهما من بعده حين اعقبا
ومن سن خير او اعاد صلاته * كذاك جبان اذ يحاهد اذ اشقا
كذاك شهيد في البحار ومن اتى * له التتسل من أهل الكتاب فألحقا
وطالب علم مدرك ثم مسبح * وضوء الذي البرد الشديد محققا
ومستمع في خطبة قد دنا ومن * بتأخير صف أول مسلما وقا
وحافظ عصر مع إمام مؤذن * ومن كان في وقت الفساد موقفا
وعامل خير مخفيا ثم إن بدا * يرى فرحا مستبشرا بالذي ارتقا
ومغتسل في جمعة عن جنابة * ومن فيه حقا قد غدا متصدقا
وما شى يصلى جمعة ثم من اتى * بذال يوم خيرا ما فضعفه مطلقا
ومن حقه قد جاءه من سلاحه * ونازع نعل ان تخير تسبقا
وما شى لدى تشيع ميت وغاسل * بدا بعدا كل والمجاهد حقيقا
ومتبع ميتا حيا من أهله * ومستمع القرآن فيماروى اتقيا
وفي مصحف يـ راوقاريه عسريا * بتفهيم معناه الشريف محققا

الوعظ والتذكير ليقته قدي الاحق بالسابق فيجته المذنب ويدر كالمفرط كما قال الحسن ادرت يوما
 لوراكم لقالوا لا يؤمنون بيوم الحساب وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وبابنه حماد بن سارة
 وسليمان بن بلال عن سهيل في مسلم أيضا (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج)
 عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نفل) بالجرم على انتهى
 وفي رواية لا يقولون بنون التوكيد الثقيلة (أحدكم بأخيه الدهر) بمجعة وموحدة مقوحتين بينهما نخبة
 ساكنة وهي المحرمات والخسران (فإن الله هو الدهر) أي المدير للامور الفاعل ما ينسبونه إلى الدهر من
 جلب المحوادث ودفعها كان شأن المجاهلية ذم الدهر عند المحوادث أو عدم حصول المطلوب فتدل ذلك
 رد الاعتقادهم وفي رواية فإن الدهر هو الله أي فإن جالب المحوادث ومن أولها هو الله لا غيره وقيل نهى
 حذف مضاف أي صاحب الدهر أي الخالق له وقيل تقديره مقابل الدهر ولذا عقبه بقوله في رواية سدى
 الله الليل والنهار فغنى انتهى عن سبه أن من اعتقد أنه فاعل للكره فسيب خطا فإن الله هو سائل
 فاذا سبه رجع إلى الله كما رواه الشيخان من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه يسب بنو آدم الدهر وأن الدهر
 وفي رواية يؤذني ابن آدم يسب الدهر فالقرطبي معناه يخاطبني من القول بما ساذى به من تحريف حقه
 التأذى والله منزّه عن أن يصل إليه الأذى وإنما هذا من التوسع في الكلام والمعنى أن من وقع ذلك منه
 تعرض لخطأ الله وقال عياض زعم بعض من لا تحقيق عنده من الدهر من أسماء الله وهرة فان
 الدهر مدة زمان الدنيا وعرفه بعضهم بأنه أمدمفعولات الله في الدنيا وأفعله لما قبل الموت قال
 وقد تمسك المجتهد من الدهرية والمعطلة بظاهر هذا الحديث واحتجوا به على من لا ريب فيه في أنه لم
 وهو بنفسه حجة عليهم لان الدهر عندهم حركات الفلك وأمد العالم ولا شيء عندهم ولا صانع سره
 وكفى في رد عليهم قوله في بقيقة الحديث أنا الدهر أقبل إليه ونهاره فكيف يتاب السب فيه
 تعالى الله عن قولهم علما كبيرا قال المحققون من نسب شيئا من الافعال إلى الدهر حقيقته كفر ومن
 جرى على لسانه غير معتقد لذلك فليس بكافر لكن يكره له ذلك لشبهه بأهل الكفر في الإطلاق وقال
 ابن أبي جرة لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها فمن سب الليل والنهار أو دم على أمر
 عظيم بغير معنى ومن سب ما يجري فيه من المحوادث وذلك هو أغلب ما يقع من الناس وهو الذي
 يعطيه سياق الحديث حيث نفى عنه التأثير فكأنه قال لا ذنب له ما في ذلك وأما المحوادث
 فيها ما يجري بوساطة العاقل المكلف فهذا يضاف شرعا ولغة إلى الذي جرى على يديه وبضاب
 إلى الله لكونه بتقديره فأفعال العباد من اكتسابهم ولذا يترتب عليها الأحكام وهي في الابتداء
 خلق الله ومنها ما يجري بلا واسطة فهو منسوب إلى قدرة الغادر وليس لليل والنهار فعل ولا تأثير
 لا لغة ولا شرعا ولا عقلا وهو المعنى في هذا الحديث ولتحقق به ما يجري من الحيوان غير العاقل ثم انتهى
 من سب الدهر تذييه بالأعلى على الأدنى فلا يسب شيء مطلقا إلا ما أذن الشرع فيه لانه العلة واحدة
 واستنبط منه أيضا منع الخيالة في البيع مثل العينة لانه نفى عن سب الدهر لما يؤول إليه من حيث المعنى
 وجعله سب بالخالقة انتهى وتابع مالك في هذا الحديث المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد به عنده مسلم
 وهو في الصحيحين من طريق الزهري عن أبي سلمة وابن المسيب كلاهما عن أبي هريرة بنحوه (مالك عن
 يحيى بن سعيد بن عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه في خير باب الطريق فقال له انقذ) بضم الفاء
 وذل مجعة أمض وأذهب (سلام) سلامة مني فلا تؤذي (ف قيل له تقول هذا التحذير فقال عيسى
 أني أخاف أن أعود لسانى النطق بالسوء) لوقلت له غير هذا وهذا من حسن الأدب ولا بدغ فهو
 صادر من تولى الله تأديبه

لا امرأة واحدة) شك الراوى وهذا غاية في التحرى لله معروفا اذ المعنى واحد فلما شك لم يفتح
 دالفظين والمحدث في الترمذى والنسائى من طريق مالك وغيره وصححه ابن حبان وفي مسلم من
 قى ابن وهب حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته عن بيعة النساء قالت ما من
 ل الله صلى الله عليه وسلم بيده امرأة قط الا أن يأخذ عليها فاذا اخذها فاعطته قال اذهبي فقد
 لك (مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان بياحه)
 واية سفيان الثوري عن ابن دينار عند البخارى شهدت ابن عمر حين اجتمع الناس على عبد الملك
 بعد قتل ابن الزبير وانتظام الملك له ومبايعة الناس له (فكتب اليه بسم الله الرحمن الرحيم) زاد
 سماعيل من طريق الثوري وكان اذا كتب يكتمها (أما بعد عبد الله بن عبد الملك) لعنه قديم
 فب عبد الله إشارة إلى انه لا يقترب بالملك ولا يتجرفاته من جلة عبيد الله وإن وفى الملك فهو من جملة
 حجة لأئمة المسلمين ثم عظمه بالوصف بقوله (أمير المؤمنين سلام عليك فاني أجد الله إليك) أى
 إليك حمد الله (الذى لا اله الا هو واقر) بضم الهمزة وكسر القاف وشذراء أعترف (لك
 ح) فى الامر والنهي (والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت) أى قدر استطاعته راد
 اية الثورى وان بنى قد أقر واجتبل ذلك والسلام

(ما يكره من الكلام)

ث عن عبد الله بن دينار) ولا بن وهب مالك عن نافع قال ابن عبد البر هو صحيح لمالك عنهما
 عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لاخيه (فى الاسلام) (كافر)
 ين (فقد باه) بموحدة مدود رجح (بها) أى بكلمة الكفر (أحدهما) لانه إن كان
 ل صادق فى نفس الامر فالمرحى كافر وإن كان كاذبا فقد جعل الزامى الايمان كفرا فقد كفر كذا جملة
 رى على تحقيق الكفر على أحدهما ووجه غيره على الزجر والتغليظ فظاهره غير مراد وقال الباجى أى
 القول له كافر فهو كما قال والاخيف على القائل أن يصير كافرا وقال ابن عبد البر أى احتمل الذنب
 ث القول أحدهما وقال اشهب سئل مالك عن هذا الحديث فقال أرى ذلك فى المحروية قيل
 بم بذلك كفرا قال ما درى ما هذا والمحدث رواه البخارى فى الادب عن اسماعيل عن مالك به
 ن عن سهيل) بضم السين (ابن أبى صالح عن أبيه) ذكره ابن الزيات (عن أبي هريرة
 قول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمع الرجل جرى على الغالب والمراد الانسان ولو انشأ
 ن) وليجى النيسابورى إذا هال الرجل (هلك الناس) إعجابا بنفسه ونها بعله أو عبادته
 نار للناس (فهو أهلهم) بضم الكاف على الاشهر فى الرواية أى أشدهم هلاكا لما يلحقه
 ثم فى ذلك القول أو اقربهم إلى الهلاك لذمة للناس وذكر عيوبهم وتكبره وروى بفتحها فعل
 أى انه هو نسبهم إلى الهلاك لانهم هلكوا حقيقة أولانه انقطع عنهم رحمة الله تعالى وأيسهم من
 ه وأيد الرفع برواية بن نعيم فهو من أهلهم قال النووى اتفق العلماء على ان هذا اللمز إنما هو فى من
 لى سبيل الازراء على الناس واحتقارهم وتفضيل نفسه عليهم وتبجج أحوالهم لانه لا يعلم سر الله
 ه فأما من قاله تحزنا لما يرى فى نفسه وفى الناس من النقص فى أمر الدين فلا بأس عليه كما قال
 أعرف من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلا أنهم يصحون جميعا هكذا فسر الامام مالك
 الناس عليه وقال الخطابي معناه لا تزال الرجل يعيب الناس ويذكر مساوئهم ويقول فسد
 وهلكوا ونحو ذلك فاذا فعل ذلك فهو أهلهم أى أسوأ حالهم بما يلحقه من الائم والوقعية

منه ذلك ونقـل عن ابن وهـب ان المراد بها التلقظ بالسوء والفحش ما لم يرد بذلك النجاسة لا مرانته في الدين وقال عياض يحتمل ان تكون الكلمة من المخا والرفث وان يكون في التعريض بالمسلم بكبرية أو عجوز أو استحقاق بحق النبوة والشريعة وان لم يعمد ذلك وقال العزبن عبد السلام هي الكلمة التي لا يعرف قائلها حـسـنها من قبـحها قال فيحرم على الانسان ان يسكـم بما لا يعرف حسـنه من قبـحه وقال النووي فيه حفظ اللسان فينبغي لمن اراد ان ينطق ان يتدبر ما يقول قبل ان ينطق فان ظهرت فيه مصلحة تكلم والامسك وقال الغزالي عليك بالتأمل والتدبر في كل قول وفعل فقد يكون في جوع وسخط فتصه تضرعا وابتـهالا ويكون في رياء محض وتحسبه جدا وشكرا ودعوة للناس الى الخير فتعد الماصي طاعات وتحب الثواب العظيم في موضع العـتوبات فتكون في غرور شنيع وغفلة فيجبه معصية للجبـار موصفة في النار وبئس القرار

(* ما يكره من الكلام بغير ذكر الله *)

(سألت عن زيد بن أسلم) الغتية العمري (عن عبد الله بن عمر) واسقطه يحيى قال ابو عمر ما اظنه ارساه غيره وقد وصله القـسـمـي وابـن وهـب وابـن القاسم وابـن بكير وابـن نافع والنميسي وغيرهم وهو انـصـوـب (انه قال قدم رجلان من) جهة (المشرق) وكان سـكـنـي بن تميم في جهة العراق وهي في شرق المدينة قال ابن عبد البرهما الزبرقان بن بدر وعمر بن الـاهـم ياتفاق العلماء اذ في التمهيد ونقله السيوطي عنه بلفظ يقال انهما الزبرقان وعمر وفي فتح الباري لم اقف على تسمية الرجلين صريحا وزعم جماعة انهما الزبرقان بكسر الزاي والراء بينهما واحدة ساكنة وعمر بن الـاهـم لما رواه البيهقي وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبرقان بن بدر وعمر بن الـاهـم فقهر الزبرقان فقال يا رسول الله اناس يدني تميم والمطاع فيهم والنجاب لديهم امة منهم من الظلم واخذهم حقوقهم وهذا الى عمرو به لم ذلك فقال عمرو انه لشديد العارضة مانع لمجانبه مطاع في اذنيه فقال الزبرقان والله لقد علم مني اكثر مما قال وما منعه الا الحمد فقال عمرو انا احسدك والله انك اثمهم الحال حديث المسال احمق الوالد مضيع في العشرة والله يا رسول الله لقد صدقت في الاولى وما كذبت في الاخرى لكني رجل اذا رصبت فلتت حسر ما عبت واذا غضبت قلت اقبح ما وجدت ولقد صدقت في الاولى والاخرى جبه ما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا واخرجه الطبراني عن أبي بصرة قال كما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقدم عنه وفد تميم فذكر نحوه وهذا لا يلزم منه ان يكونا هما المراد بحديث ابن عمر فان المتكلم انما هو عمرو وحده وكان كلامه في مراجعة الزبرقان فلا يصح نسبة الخطبة اليهما الا على طريق التجوز (فخطب فاجب الناس) منهم البيانهما (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا) يعني ان منه لنوعا يحل من العقول والقول والقبول في المويه محل لسحر فان السحر يزني الباطل في عين المسحور حتى يراه حقا فكذلك المتكلم بجماله في البيان وتقليبه في البلاغة وترصيف التنظيم يسلب عقل السامع ويشغله عن التفكير فيه والتدبر حتى يخيل اليه الباطل حقا والحق باطلا فتسمال به القلوب كما تسمال بالسحر فشبه به تشبيها بلاغا يحذف الاداة قال التوربشتي واصله ان بعض البيان كالسحر لكنه جعل الخبر مبتدأ مبالغة في جعل الاصل قرعا والفرع أصلا (او قال ان بعض البيان لسحر) شك الراوي في اللفظ المروي وان اتخذ المعنى فان من التبعض قال الباسجي وابـن عبد البر قال قوم هذا خرج مخرج الـذم لانه أطلق عليه سحرا وهو مذموم والى هذا ذهب طائفة من اصحاب مالك يحتجـين بأنه أدخله فيما يكره من الكلام وقال قوم خرج مخرج المدح لان الله اتمن به على عباده خلق الانسان علمه البيان وكان صلى الله عليه وسلم

* (ما يؤمر به من التحفظ في الكلام) *

(مالك عن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن عتبة) بن وقاص الليثي المديني صدوق من رجال الجميع
مقبول روى له في السنن قال ابن عبد البر نابع مالك على ذلك لا يثبت بن سعد وان لم يثبت لم يغفلوا عن
جذبه ورواه ابن عيينة وآخرون عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده عن بلال قال وهو الصواب وإليه مال
لدارقطني وكذا رواه أبو يوسف ابن عبد الرحمن بن عبد ربه السكري عن مالك فعلى عن جده (عن بلال
بن الحارث) المرفي أبي عبد الرحمن المديني صحابي أفضحه النبي صلى الله عليه وسلم العقيق وكان يسكن
راء المدينة ثم تحول إلى البصرة مات سنة ستين وله ثمانون سنة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ن الرجل ليتكلم بالكلمة الواحدة واللام للجنس فالمراد بالكلام المستعمل على ما يفهم المحرر والاشتر
لمال أو فصر كما يقال كلمة الشهادة وكما يقال لكلمة فلان حال كونها (من رضوان الله) أي كلام
به رضاه تعالى كلمة يدفع بها مظلمة (ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت) يكتب الله له بها رضوانه
في يوم يلقى الله يوم القيامة والغاية به عبارة عن كونه لا يسخط عليه * بدأ (وان الرجل ليتكلم
الكلمة من سخط الله) مصدر بمعنى اسم الفاعل أي من الكلام المسخط أي المفضى لله الموجب
قباه وهو حال من الكلمة أو صفة لان اللام جنسية فذلك اعتبار للمعنى واستبعاد اللفظ والمجمل له عليه
ما حال من صير الرجل المستمكن في ليتكلم أو صفة لها بالاعتبارين المذكورين (ما كان يظن ان تبلغ
ابلغت) من المؤاخنة بها (يكتب الله له بها سخطه الى يوم القيامة) ثم ان شاء عذبه وان شاء عفا
ال ابن عيينة هي الكلمة عند السلطان فالأولى ليرد به ساع ظلمه والثانية ليجر بها الى ظلم قال ابو
نمران اعلم خلافا في تفسيره بذلك وان كان لا يتبعين قصره عليه فقد روى المحاكم كان رجل يدخل على
لامراء فيخفكهم فقال له علقمة ويحك لم تدخل على هؤلاء فتعجبكهم سمعت بلال بن الحارث فذكره
ال مالك قال بلال بن الحارث اتقدم معنى هذا الحديث من كلام كثير (مالك عن عبد الله بن دينار)
ولي ابن عمر (عن أبي صالح) ذكوان (السمان) بأدع السمن (انه أخبره ابا هريرة قال) هو قوما
قد رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه البخاري
الرقاق وأحمد والبرزور ورواه ابن عبد البر من طريق الحسين بن المروزي عن عبد الله بن المبارك عن مالك
بن ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (ان الرجل) وفي رواية
البخاري ان العبد فالمراد الانسان حرا او قننا (ليتكلم بالكلمة) عند ذي سلطان جائر مردا بها هلاك
سلم أو المارد بكلمة غير حسنة ويمرض بسلم بكلمة أو يعجبون أو استخفاف بشريعة وان كان غير
يعتقد وغير ذلك (مما بقي) بضم الياء وكسر القاف في جميع الروايات (لها بالا) أي لا يبا ملها بخطا
لا يتفكر في عاقبتها ولا يظن انها تؤثر شيئا وهو من نحو قوله تعالى وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم
يهموى) بفتح الياء وسكور الماء وكسر الواو (في نار جهنم) قال عياض أي ينزل فيها ساقطا وجاء بلفظ ينزل
ها في النار لان دركات النار الى اسفل فهو نزول سقوط وقيل اهوى من قريب وهو من بعيد (وان
رجل ليتكلم بالكلمة) بالكلام المفيد رضوان الله ما يرضى الله تعالى (ما يلقى لها بالا) لا يرفع الله بها
الجنسة) زاد في رواية البخاري درجات قال ابن عبد البر الكلمة الاولى هي التي يقولها عند سلطان
ماثر زاد ابن بطال بالبغي أو بالسي على المسلم فتكون سببا لهلاكه وان لم يرد القائل ذلك لكنها ربما اذنت
فيه فيسكت على القائل انما والكلمة ما التي يرفع بها الدرجات ويكتب بها الرضوان هي التي يدفع
بها عن مسلم مظلمة أو يفرج بها عنه كربة أو ينصر بها مظلوما وقال غيره الاولى هي الكلمة عند ذي
الطاب مرضه بها فها سخط الله قال ابن التمر هذا هو القائل... كانت عند السلطان... شاة

ابى هريرة فلعلمه اخذته عن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابي هريرة (ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الغيبة) اى ما حقيقهها التي نهينا عنها بقوله ولا تغتب بعضهم بعضا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أن تذكر) بلفظ او كتابه او رمزا او إشارة او محاكاة (من المرء) فى غيبته (ما كره) مع) لوبلغة فى دينه او دنياه او خلقه او اهله او خادمه او ماله او نوبه او حركته او طلاقته او عبرته وعبرته .
 يتعلق به (قال يا رسول الله وان كان حقا) بأن كان فيه ما ذكرته به (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت باطلا فذلك البهتان) اى الكذب وهو اولى ما فسر به قوله فى رواية مسلم ادرى ما العبة قالوا لله ورسوله اعلم قال ذكر كذا خالك بما يكره قيل افرأيت ان كان فى اخي ما قول بما لا ركب فيه ما يقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فعذبته قال القرطبي وغيره فخرج الماء حقيقه وشراسته لا ريب .
 ناه الخطاب فى تألام الحكمه يعال بهب فلانا كذب عليه فبنت اى تخير وبنت الذى كفر قطعت .
 وتخبر والبهتان الباطل الذى يخبر فيه قال عياض والاولى فى تفسيره انه من البهتان لقوله فى الحديث الا تخرف ذلك البهتان الا أن يكون ذلك على طريق الوعظ والتمنيح فيجوز سدب فيما ذكرته .
 انغريض دون انصرح لانه يملك حجاب الهبة ثم طاهر قوله من المرء ولو اراد هو فخره .
 تخصيص الغيبة بما سلم اذ المراد الاخ فى الدين وصرح عياض : به لا عبة فى كافر وبه لا ريب .
 صلى الله عليه وسلم فى نصرانيين لولا الغيبة اخبرتهم ايهما اطبق قول الاني وبمك الشجعان اى اخرج من خارج الغالب او يخرج به الكافر لانه لا عبة فيه بكفره بل بغيره وسدنى مسائل محورية .
 معلومة قال ابن عبد البر ليس هذا الحديث عند القعنبي فى الموطأ وهو عنده فى ريادة وهو حرج .
 فى كتاب الحامع فى موطأ ابن بكير وهو يدخل فى التفسير المسند

(ما جاء فيما يحافى من اللسان)

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل : لا خلاف اعلمه عن مالك قاله ابو عمر زرارة .
 والترمذى موصولا عن سهل بن سعد والعسكرى وابن عبد البر وغيرهما عن جابر والترمذى وابن جابر .
 والمحكم عن ابي هريرة والبيهقي وابن عبد البر والديلمي عن انس وحاتم بن اسحق عن ابي موسى كهم .
 (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقاه الله سرائين وخ) أى دخل (الجنة) مع السابقة .
 اوبغى عذاب (فقال رجل يا رسول الله لا تخبرنا) كذا يحيى وابن القاسم وغيرهما .
 قال الساجي عن ابن حبيب خشى اذا اخبرهم أن يتقل عليهم الاحتراس منها وقال القعنبي لا تخبرنا بلفظ العرض (فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى مثل مقالته الاولى) من وقاه الله الى آخره (فقال له الرجل) المذكور (لا تخبرنا) بالجرم نهيا وللغنى لا تخبرنا (يا رسول الله فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أيضا فقال الرجل لا تخبرنا) نهيا وعرضا (يا رسول الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك أيضا ثم ذهب الرجل يقول مثل مقالته الاولى) قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى لا تخبرنا على لفظ النهى ثلاث مرات وأعاد الكلام أربع مرات وتابعه ابن القاسم وغيره على لفظ لا تخبرنا على النهى الا أن أعاد الكلام عنده ثلاث مرات وقال القعنبي لا تخبرنا على لفظ العرض والقصة معادة عنده ثلاث مرات أيضا وكلمهم قال ما بين تحييه وما بين رجله ثلاث مرات (فأسكته رجل إلى جنبه) تقويضه صلى الله عليه وسلم فيما يريد من الاخبار وتركه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله سرائين وخ) أى دخل (الجنة ما بين تحييه) بفتح اللام وسكون المهملة متى هما العظماء فى جانب الغم وما بينهما هو اللسان (وما بين رجله) فخرج لم يصرح به استهجانا له واستحياء لانه كان

حمله على الاول صحيح **كان** لا يمنع حمله على المعنى الثاني اذا كان في سريين الحق وقال ابن بطلان اكثر ما يقال ليس ذم البيان كله ولا مدحا لانه انى عن التبعيض قال وكفى بدمه وقد اتم الله به فقال خالق الانسان عليه البيان قال المحافظ والذي يظهر ان المراد منه في الآية ما يقع به الالباب عن المراد بأى وجه كان لا خصوص ما نحن فيه وقد اتفق العلماء على مدح الاخبار والالسان بالاعان في الكثرة بالالفاظ القليلة وعلى مدح الاطناب في مقام الخطابة بحسب المقام وهذا كله من البيان بأى معنى اثنى نعم الافراط في كل شئ مذموم وخير الامور واساطها قال الخطابي وابن التين البيان نوعان أحدهما ما يقع به الالباب عن المراد بأى وجه كان والاخر ما دخلته صنعة تدسين اللغز بحيث يروق للسامعين وبسبيل قلوبهم وهذا الذى يشبه بالسحر لانه صرف النشئ عن حقيقة روى ابن رجل اصاب الى عمر بن عبد العزيز حاجة كان يتعذر عليه اسعافها فاستمال قلبه بالكلام فأبجزها له قال هذا هو السحر المحلل قال ابن عبد البر وقد سار هذا الحديث سير المثل في الناس اذا سمعوا **كان** لا ما يعجبهم قالوا ان من البيان لسحرا وربما قالوا السحر المحلل ومنه أخذ القائل

وحديثها السحر المحلل لو أنه * لم يجز قتل لمسم لم تحزر
ان طال لم يعمل وان هي أوجزت * وذالحدث انها بوح
شرك العقول ونزهة ما مثلها * للسامعين وعقبة لمسوفز

رواه البخارى في الطب عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن موصوف وبأبيه سعيان بن عيينة عن زيد بن ابن عمر عند في النكاح ورواه أبو داود في الادب والترمذي في البر (مالك أنه بلغه ن عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو) بالنصب (قلوبكم) فلا ينفقها عطفه ولا يثبت فيها حكمة (فان القلب القاسى بعيد من الله ولكن لا يعلمون) ذلك وهذا درجة مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فان كثرة الكلام بغير ذكر الله قسوة القلب وان أبعد الناس من الله القلب القاسى رواه ترمذي عن ابن عمر (ولا ضرر في ذنوب الناس كما أنكم رباب) جمع رب (و) لكن (انظروا في ذنوبكم كما أنكم عبيد) بحاقفوا اطلاع ساداتهم على ذنوبهم يخذرون منها (فانما الناس مبتلى) بالذنوب (ومعافى) منها (فارحموا أهل البلاء) بخير الدعاء رفعه عنهم وعدم النظر الى ذنوبهم وهتكهم بها عظمهم بلين ورفق (و حمدوا الله على العافية) أي ديم لك عليكم (مالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل الى أهلها بعد الغيبة) نبح المهمة والقومية العشاء (فتقول ألا ترى بحون الكتاب) الملائكة الكرام من كتب الكلام الذى أبواب فيه قال أبو عبد الملك اذا دت بذلك والله أعلم أصحاب الشمال لانها كارهة لأعمال ابن آدم سبته فارحمها فقد أراحها من كراهتها وأما الملائكة الذين عن اليمين فهم يسرون بعمل ابن آدم الصالح لاتعود الاراحة عليهم

* (ما جاء في الغيبة) *

مالك عن الوليد بن عبد الله بن صباد المدينى أنى عمارة لم يذكروا البخارى في تاريخه ولا ابن أبي حاتم ترجم له ابن عبد البر لكن ذكره ابن حبان في الثقات وكفى برواية مالك عنه توثيقا (ان المطلب بن إدالله) بن المطلب (بن حنطب) بفتح المهملة بين يمينه فان سأكنة آخره موحدة ابن المحارث (لخزومي) صدوق هكذا قال ابن وهب وابن القاسم وابن بكير والقعنبي وغيرهم حنطب ووقع ليعني يطلب والنصواب الاول كما قال أبو عمر (أخبره) مرسل وقد وصله العلامة ابن عبد الرحمن بن يعقوب عن سفيان عن أبي هريرة أخرجه مسلم والترمذي قال المحافظ والمطلب كتب مرارا رسالا ولم يصح منها شيء من

ومن تبعه فلا فرق في المعنى بين الواحد والجماعة لوجود المعنى في حق الواحد وقال أبو بصير أما إني كراهية
 أربعة فتساجي اثنين دون اثنين فلا بأس بالاجتماع انتهى واختلف إذا انفرد جماعة بالتساجي دون جماعة
 قال ابن التين وحديث عائشة في قصة فاطمة دال على الجواز وحديث ابن مسعود وأبي بصير وهو في ملازمة
 فساررتة فيه دلالة على أن المنع يرتفع إذا بقي جماعة لا يتأذون بالسرارويستثنى من أصل الحكم كما مر
 ما لا إذن من يبقى سواء كان واحدا أم أكثر لاثنين في التساجي دونه أو دونهم فإن ما يربط له حتى
 من يبقى وأما إذا تساجيا ابتداء وثم ثالث بحيث لا يسمع كلامهما الوتسكهما جهرافق يسمع عابهما لا يسمع
 كما لو لم يكن حاضرا معهما أصلا قال ابن عبد البر لا يجوز لأحد أن يدخل على المتساجين في حل تساجي ما
 قال غيره ولا ينبغي للدخول القعود عندهما ولو تبعاه عندهما إلا بآراءهما لأنهما افتتح حديثهما
 وأيسر عندهما أحد دل على أن مرادهما أن لا يطلع أحد على كلامهما أو كذا ذلك إذا كان أحدهما
 جهوريا لا يتأق له إخفاء كلامه من حضره ولا يكون لبعض الناس قوة من بحيث لا يسمع بعض الكلام
 استدلل على باقيه فالحفاظة على ترك ما يؤذي المؤمن مطلوبة وإن تعاربت المراتب والمحدث
 البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به وتابعه عبد الله وأبي
 ابن سعد وأيوب بن موسى كهم عن نافع عن ابن عمر عن أنبي صلى الله عليه وسلم يعني حدث مالك
 تكفي مسلم

* (ما جاء في الصدق والكذب) *

(مالك عن صفوان بن سليم) بضم السين المدي في ثقة عابد تابعي صغير وهو مرسل قال أبو عمر لا احفظه
 مسند أبو جرحه من الوجوه وقد رواه ابن عيينة عن صفوان عن عطية بن يسار مرسل (أن رجلا قال
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم اكذب) بحذف همزة الاستفهام استعنا بهمزة الوصل (أمرأني
 يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب) بل هو شر كله (يقال الرجل
 يا رسول الله أعدها) بتقديم همزة الاستفهام (واقول لها) انزل لك كذا وكذا (يقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح) لا حرج (عليك) قال الباقى للفرق بين الكاذب
 والوعد لأن ذلك ماض وهذا مستقبل فلهذا تصديق خبره فيه (مالك أنه باه أن عبد الله بن
 مسعود كان يقول) وصله البخاري ومسلم من طريق الأعشى عن شقيق عن ابن مسعود عن النبي
 صلى الله عليه وسلم (عليكم بالصدق) أي الزموا صدقكم وواعظهم أي التزموا الحق وهو ضد الكذب
 وقد يستعمل في أفعال الجوارح نحو صدق فلان في القتال إذا وفاه حقه (فإن الصدق يهدي) ينجي
 أوله أي يوصل صاحبه (إلى البر) أي إلى العمل الصالح المحالص والبر اسم جامع للخير وفيل
 اكتساب المحسنات (والر يهدي) بفتح أوله يوصل صاحبه (إلى الجنة) يعني إن الصدق
 الذي هو يريد عو إلى ما يكون براه مثله وذلك يدع إلى دخول الجنة فهو وسبب لدخولها ومصداقه
 إن الأبرار في نعيم قال ابن العربي بن صلى الله عليه وسلم إن الصدق هو الأصل الذي يهدي إلى البر كله
 لأن الإنسان إذا تعذر لم يعص أبدا لأنه إذا اراد أن يسرق أو يزني أو يؤذي أحد أخاف أن يقال له
 زنت أو سرت فان سكنت جوارحك إليه وان قال لا كذب وان قال نعم فسق وسقطت منزلته وذهبت
 حرمته زاد في رواية الصحيحين وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صاذا
 (وأيكم والكذب) أي أحذروا الأخبار بخلاف الواقع (فإن الكذب يهدي إلى الفجور) أي
 يوصل إلى الميل عن الاستقامة والانبعاط في المعاصي وهو اسم جامع لكل شر (والفجور يهدي إلى النار)
 أي يوصل إلى ما يكون سببا لدخولها وذلك داع لدخولها زاد في رواية الصحيحين ولا يزال الرجل يكذب

أشد حياء من المبكر في خدرها (ما بين محبيه وما بين رجليه ما بين محبيه وما بين رجليه) ذكره ثلاث مرات باتفاق الرواة للتأكيد وقال الداودي المراد بما بين محبيه الغم بتمامه فمتناول الاقوال كلها والا كل والشرب وسائر ما يأتي بالغم أي من النطق والفعل كتمثيل وعرض وشتم قال ومن يحفظ من ذلك امن من الشر كله لانه لم يبق الا السمع والبصر قال المحافظ وخفي عليه انه بقي البطش باليدين وانما جعل الحديث على ان النطق باللسان اصل في حصول كل مطلوب فان لم ينطق به الا في خير سلم وقال ابن بطل دل الحديث على ان اعظم البلايا على المرء في الدنيا لسانه وفرجه فن وقى شرهما وقى اعظم الشرانتهى فخصهما بالذكور كذلك والحديث معدود من جوامع الكلم (مالك عن زيد بن اسلم عن أبيه ان عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر الصديق وهو يجيذ بكسر الموحدة وذال معجمة لسانه) بده (فقال له عمره) اكفف (غفر الله لك) دعاه (فقال أبو بكر ان هذا) اللسان (أوردني الموارد) التي يخشى عاقبتها

(ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد)

المناجاة المسبقة تناجي العوم وانتجوا أي سار بعضهم بعضا (مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر (قال كنت أنا وعبد الله بن عمر عند دار خالد بن عقبة) بالغاف ابن أبي معيط الغرشي الاموي صحابي من مسيلة الفتح زعم ابن المخذاع انه لم يشهد جنازة الحسين بن علي من بني أمية غيره ورد بمجاها ان سعيد بن العاصي الاموي صلى عليه قدمه الحسين لكونه امير المدينة يومئذ (التي بالسوق) أي سوق المدينة النبوية فجاء رجل يريد أن يناجيه (يساره) وليس مع عبد الله أحد غيره وغير الرجل الذي يريد أن يناجيه فدعا عبد الله بن عمر رجلا آخر (تكا) أي صرنا (أربعة فقال لي ولدا لرجل الذي دعاه استأخر شيئا) قليلا بحيث لا يسمعان المناجى (فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتناجى) بألف لفظا مقصورة ثابتة في الكتابة تحية ساقطة في الدرج لالتعا الساكنين بلفظ الخبر ومعناه النهي (اثنان دون واحد) لانه يقع الرعب في قلبه وفيه مخالفة لما نوحى به الصخرة من الالفة والانس وعدم التناظر ولذا قيل إذا سرت في مجلس فإليك في أهله متب وتحصيص النهي بصدر الاسلام حين كان المنافقون يتناجون دون المؤمنين رذبان النهي لا يثبت بالاحتمال وبأنه لو كان كذلك لم يكن للتقييد بالعدد معنى وخصه عياض بالسفر لانه مظنة الخوف ورده الفرطى بأنه محكم وتحصيص لا دليل عليه وقد قال ابن العربي الخبر عام اللفظ والمعنى والعلة المحزن وهو موجود في المحضر والسفر فوجب أن يعهما والنهي للتحريم عند المجهور كما كنه محله عند المالكية إذا خشيان صاحبهما يظن أن تناجيهما في غدره والا كره حضرا وسفرا في القسمين وفي معنى التناجى ما لو تجدد باللسان لا يفهم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان) أي وجد (ثلاثة) بالرفع فاعل كان التامة وفي رواية إذا كانوا ثلاثة روى بنصبه خبر كان واسمها المتصاحبون ويرفعه على لغة الكوفي البراغيث وتمام كان (فلا يتناجى اثنان دون واحد) أي لا يتساررا ويتركا زاد في رواية لمسلم الا باذنه فان ذلك يحزنه أي لانه قديتوه ان نجواهما التام لسوء رأيهما فيه واحتقاره عن أن يدخلا في نجواهم أو ينجيا بقائه على غائله تحضر له منهما قال المحافظ وأرشد هذا التعليل الى أن المناجى إذا كان ممن إذا خص أحدا بمناجاة آخر الباقي امتناع ذلك الا إذا كان في أمرهم لا يقدح في الدين وقد نقل ابن بطل عن اشهب قال لا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة لانه قد نهى أن يتركوا واحدا قال وهذا مستند من الحديث لأن المعنى في ترا

أرسله يحيى وابن وهب والقعنبي وابن القاسم ومن محمد بن إسماعيل بن أبي هريرة
واسنده يحيى بن بكير وأبو صعب وعبد الله بن يوسف وعصم بن زبيري وسعيد بن عفير وأكثر رواة عن
مالك عن سهيل عن أبيه (عن أبي هريرة) وهو محفوظ لما لك وغيره مسنداً هكنا (ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان الله يرضى لكم ثلاثاً) من المحصال (ويستخط لكم ثلاثاً) يعني ترك
ثلاث ومنها كم عن ثلاث اذ الرضى عن الشيء يستلزم الامره والا مره يستلزم الرضى فهو كايه وكر
الكلام في المستخط والى باللام في الموضوعين ولا يقل برضى عنكم بثلاث ويستخط مسكنهم رما الى ان فائدة
كل من الامرين عائدة الى عباده (يرضى) فصله جواباً لسؤال مقدّمه اساء الكلام كائنه قبل
ما الثلاث وفي رواية لمسلم لم يرضى بقاء التفسير (لكم أن تعبدوه ولا تسركوا به شيئاً) لان من أسرك
بعبادته أحدا لم يعبد بعد هذه واحدة وقول النووي ثمان منعقب (و) الثانية (ان تعصوا) سمع
(يجعل الله جميعاً) زاد في رواية ولا تفرقوا أى لا تختلفوا في ذلك الاعتصام كما اختار أهل الكتاب فهو
نفى عطف على تعصوا أو هو نهى على ان المخبر قبله بمعنى الامر أى اعصموا ولا تفرقوا رخص في المراد
بجعل الله فقال ابن مسعود ودادة وغيرهما ان القرآن روح قوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
هو جعل الله وفي لفظ القرآن جعل الله المتين حتى زعم بعضهم ان تفسيره بخلافه قوله دلالة عليه رخص
وعن قتادة أيضاً وغيره هو جعل الله وأمره وعن ابن مسعود رخصاً قال ابن عبد الله رخصاً في
الحديث والآشبه بسياقه وأما القرآن فأمرو بالاعصام به في غير آية وغير ما حدثت غير ان مرادها
الجماعة على امام يسمع له ويطيع فيكون أولى من لاولى له في تكليف وتقديم قضائه لغيره على امام
وسائر الاحكام ويقيم الجماعة والعيد يأم به السبب ويتصرف به المعلوم ويجاهدون في دعائه وآياته
بينهم ما بينهم لان الاختلاف والفرقة منكرة والجماعة بحياة قاله وعنده معنى من اختلاف معار لان
القرآن يأمر بالآلانة وينهى عن الفرقة (و) الثالثة (أن) رخصاً دلالة الله أمركم وهو الامام رخصاً
بمعانوتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به ونذركم به يرفق رخصاً واعلامهم بما غفلوا عنه من حقوق
المسلمين وتروا الخروج عليهم والدعاء عليهم ويتألف دلوب الناس لصاعتهم والصلاة خلفهم والجهاد معهم
وإداء الصدقات لهم وأن لا يظروا بالثأنة الكاذب وأن يديعهم سلاح وقيل هم العلماء فقصصهم
قبول ما رووه وتقليدهم في الاحكام واحسان النطق بهم (و) رخصاً وفي رواية ويكر (لكم ديل وقال)
قال مالك هو الاكثر من الكلام نحو قول الناس قال فلان رخصاً وفلان والمخوض فيه لا ينبغي دهم
مصدران أريد بهما المقارلة والمخوض في أخبار الناس وقيل لان ماضيان (واضاعة لمال)
بصرفه في غير وجوهه الشرعية وتعرضه للثأف لان ذلك افساد والله لا يحب الفساد لانه اذا ضاع ماله
نعرض لما في أيدي الناس وحكى أبو عمر في معناه ثلاثة أقوال أحدها انه الحيوان يحسن اليه ولا يضيعه
ماله فيهلك وحقته ان عامة الوصية النبوية الصلاة وما ما سمعتم أيمانكم والثاني ترك اصلاحه
والنظر فيه وكسبه والثالث اتفاه في غير حقه من الباطل والسرفه انتهى باختصار (وكثرة السؤال)
قال أبو عمر معناه عند أكثر العلماء التكثير من المسائل النوازل والاعلوات وتشقيق المولدات وقيل
سؤال المال والالحاح فيه على المخلوقين لعطفه على اضاعة المال قال مالك لا أدري أهو ما انها كم عنه
من كثرة المسائل أم هو مسألة الناس أموا لهم لان الظاهر في الحديث كراهة السؤال عن المسائل
اذا كان ذلك الاكثر لعل الحاجة عند نزول النازلة بينه كثيره وقليله كان أصل هذا منهم كانوا
يسألون عن أشياء ويلحون فيها فينزل تشرعها قال تعالى لا تستبشروا عن أشياء الآية والى قال اليوم
لا يخاف منه نزول تحرير ولا تحليل فمن سأل مستغفراً غاب في العلم ونفى الجهول عن نفسه باحسان معنى

ويحترى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا (الآثرى انه يقال صدق وبر كذب وفجر) استظهار
 لان المصدق يهدي الى البر والكاذب يهدي الى الفجور ولم يقع هذا في المرفوع عند الشيخين فهو موقوف
 على ابن مسعود لان الامام ذكره وقرفا وفيه الحث على تحرى الصدق والاعتناء به وهو أشد الاشياء نفعا
 ولذا عاب ربه على رتبة الايمان لانه ايمان وزياده يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصالحين
 وجه تحذير من الكذب والساهل فيه وهو أشد الاشياء صرا فانه يدا نسا هل فيه أكثر منه وعرف به
 فلا يعمد نطقه ولا يتفجع به فينسجم من الانسابة مخصوصية الانسان بالنطق الى البهجة فيصير هو
 والبهمة سواء بل هو شر منها لانها وان لم يمع نطقها لا يضرو الكاذب يصبر ولا ينفع (مالك انه بانغاه
 قيل لايمان) قيل انه حبس وفيه نوبى والاكثر انه كان صالحا ارقى المحكم لم يكن نديا ولا بن
 أي حاتم عن قتادة ان لقمان خير بين المحكمة والموثوقا خارا المحكمة فسن عن ذلك فقال خفت
 ان اضعف عن حمل اعباء النبوة قال السهيلي واسم والده عمه ذابن شررا وقال غيره هو لقمان بن باعورا
 ابن باصربن آزر فهو ابن اخى ابراهيم وذكره في المبدأ انه ابن اخت ايوب وقيل ابن خالته والصحيح
 انه كان في عصر داود وقيل كان يقف قبل بعنه وقيل عاصر ابراهيم وقيل كان بين عيسى والمصطفى وغلط
 من قال عاش العباس سنة التمس عليه بلقمان بن عاد (ما بلغ بك ما نرى) سريدون الفضل الذي
 يسهلونه منه (فقال لقمان صدق الحديث) اذ هو أصل المحمودات ركن النبوات وتيجها اتقوى
 ولولا له بطات أحكام الشرائع (وأداء الامانة) الى أهلها (وترث ما لا يعنني) بفتح اوله (مالك
 انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول) موقفا وحكمه الزرع لانه لا مدخل فيه للرأى (لا يرأى
 العبد يكذب وتنتك) بفتح اوله وأتحتية ضبطهما (في قوله نكتة) أي اترص غير (سوداء حتى
 يسود قلبه كله) لتعدد انكبة بتعدد الكذب (في كتب عند الله من الكاذبين) أي يحكم له بذلك
 ويستحق الوصف به والعقاب عليه فالمراد اظهاره لحقيقة بالكتابة ليستهر في الملأ الاعلى ويلقى في قلوب
 أهل الارض ويوضع على السننهم كما يوضع القبول والبغضاء في الارض كما افاد المحاذظ وغيره وكفاد ذلك
 اهانه وقد روى الديلمي عن أبي هريرة رفوعا لا يكذب الكاذب الا من مهانة نفسه عليه (مالك عن
 صفوان بن سليم انه قال) مرسل أو معضل قال أبو عمر لا احفظه من اداس وجه ثابت وهو حديث
 حسن مرسل (قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ايكون المؤمن جبانا) أي ضعيف القلب (فعال
 نعم) لان ذلك لا ينافي الايمان (فغيل ايكون المؤمن بخيلا) بخلاف لغويا وهو منع السائل ما يغفل عنه
 (فقال نعم) لعدم منافاته الايمان وليس المراد البخل الشرعي وهو منع الواجب لمنافاته الايمان الكامل
 (فقال له ايكون المؤمن كذابا) بالتشديد صيغة مبالغة أي كثير الكذب (فقال لا) يكون المؤمن
 كذابا أي المؤمن الكامل ايمانه وروى عن أبي بكر مرفوعا يا كم والكاذب فانه مجازب للايمان
 اخرجه ابن عديم وصوب الدارقطني وقفه كما رواه أحمد وابن أبي شبة وغيرهما عن الصديق موقفا
 ورواه ابن عبد البر عن عبد الله بن أبي شبة وغيرهما عن الصديق موقفا وروى ابن عبد البر عن
 عبد الله بن جراد انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم هل يزننى المؤمن قال قد يكون ذلك قال هل يكذب
 قال لا وللبرار وأبي يعلى عن سعيد بن أبي وقاص رفعه بطبع المؤمن على كل خلقه غير الخيانة والكذب
 وضعف البيهقي رفعه وقال الدارقطني الموقوف اشبه بالصواب قال غيره ومع ذلك فحكمه الرفع على
 الصحيح لانه مما لا مجال للرأى فيه انتهى

(ما جاء في إضاعة المال وذى الوجهين)

*(مالك عن سهيل) بضم السين (ابن أبي صالح) ذكره (عن أبيه) قال ابن عبد البر كذا

وزر أخرى (وايكن اذا عمل المكر جهار استحقوا العقوبة كلهم) وشاهده الحديث قبله قوله تعالى كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه انتهى

* (ما جاء في التقي) *

(مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) زيد الانصاري (عن أنس بن مالك قال سمعت عمر ابن الخطاب) أمير المؤمنين (وخرجت معه حتى دخل حائطاً) أي بستاناً (فسمعتة وهو يقول ويذني وبينه جدار وهو في جوف الحائط) أي داخل البستان (عمر بن الخطاب أمير المؤمنين صبح) أي عظم الامر وفخم الاول منون والثاني مسكر وتسكينهما وتشديدهما ويقال مفردة ساكنة وكسورة ومنونة ومضمومة منونة كلمة تقال عند الرضى والاعجاب بالنسبة أو الفخر والفرح قاله المجدد الشيرازي (والله لتتقين الله) تخافه وتحذره عقابه (أو ليعذبتك) فلا تغتر بالخلافة (مالك بلغني ان القاسم بن محمد كان يقول أدركت الناس) أي الصحابة (وما يحبون) يرضون (بالقول قال مالك يريد بذلك العمل) أي انه انما ينظر الى عمله (ولا ينظر الى قوله) اذ العبرة انما هي بالاعمال لا اقوال

* (اقول اذا سمعت ارعد) *

(مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير) بن العوام الاسدي المدي في الثقة العابد (انه كان اذا سمع الرعد) الملك الموكل بسوق السحاب (ترك الحديث) الذي كان فيه (و يقول سبحان الذي يسبح الرعد بحمده) أي يقول سبحان الله وبحمده (و) يسبح (الملائكة من خيافته) أي الله تعالى (ثم يقول ان هذا الوعيد لاهل الارض شديد) روى أحمد وترمذي وصححه والنسائي والضياء وغيرهم عن ابن عباس أقبلت اليهود الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اخبرنا ما هذا الرعد قال ملك من الملائكة موكل بالسحاب يده مخزاق من نار يزجر به السحاب ليسوقه حيث أمر الله قالوا ما هذا الصوت الذي يسمع قال صوته قالوا صدقت انتهى

* (ما جاء في تركه الى صلى الله عليه وسلم) *

تركه بفتح التاء وكسر الراء وتخفيف كسر الاول وكسر الراء من كل كلمة وكلما ما خلفه الميت وجمع تركا (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين) وهل يقال لمن أيضاً أم المؤمنين أم لا قولان مرجحان (ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) للاني مات عنهن (حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أردن أن يبعثن عثمان بن عفان الى أبي بكر الصديق فيسألنه ميراثهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الثمن عملاً بعم آية الميراث (فقالت لمن عائشة المس) فذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية البخاري عن شعيب عن الزهري عن عروة عن عائشة فقالت لمن ألا تتقين الله ألم تعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول (لا نورث) بضم النون وفتح الراء مخففة وعند النسائي عن الزهري مرفوعاً إنا معاشر الانبياء لا نورث (ما تركنا فهو صدقة) بالرفع قطعاً خبر لقوله فهو والمجمل خبر ما تركنا وهذا يؤيد الرواية في حديث أبي بكر الصديق ما تركنا صدقة باسقاط فهو برفع صدقة كما تورده عليه أهل الحديث في التديم والمحدث خبر المبتدأ الذي هو ما تركنا والكلام بجلتان الاولى فعلية والثانية اسمية وادعى بعض الرافضة ان الصواب قراءة لا يورث بتحتية أوله ونصب صدقة على الحال وهو خلاف الرواية وقد احتج بعض المحدثين على بعض الامامية بأن أبا بكر حقيق به على فاطمة وهما من أفصح الفقهاء وألم بدلولات الالفاظ فلو كان الامر كناية ولوا فاض لم يكن فيما احتج به أنه بكر حجة ولا كان حجة مطلقاً السؤال وهذا واضح لمن أنصف كما فتم الباري وقال في تفسيره

يحب الوقوف عليه فلا بأس بشفاء الحي - السؤال ما لم يباغ المجدال المنهى عنه من سأل متعنتا لم يحل له
 قليل السؤال ولا كثيره انتهى ملخصا وقيل المراد كثرة سؤال الانسان عن حاله وتهيأ صيل أمره فيدخل في
 سؤاله عما لا يعنيه ويتضمن حصول المخرج في حق المسؤل فانه قد لا يجب أخبارة بأحواله فان أخبر بشئ
 عليه وان كذب في الاخبار أو تكاف التعريض لمحقته المشقة وان أهمل جوابه ارتكب سؤال الأدب
 والحديث رواه مسلم من طريق جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة موصولا به وهو يعقوى رواية الأكثر
 عن مالك موصولا وعلقه حدث بالوجهين الوصل والارسال (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شر الناس كلهم وحمله على ذلك أبلغ في الذم من جملة
 على من ذكر عن الطائفتين المتضادتين خاصة وفي رواية للإسماعيلي من شر خلق الله وللبخاري عن أبي
 صالح عن أبي هريرة يوم القيامة عند الله تعالى (ذوالوجهين) مجاز عن المجتهدين مثل المدحة والمذمة
 لا حقيقة وفسره بقوله (الذي يأتي هؤلاء) القوم (بوجه وهؤلاء) انتم (بوجه) فيظهر عندك انه
 منهم ومخالف للآخرين مبغض لهم وعند الإسماعيلي الذي يأتي هؤلاء بجديد هؤلاء وهؤلاء بجديد
 هؤلاء قال القرطبي إنما كان من شر الناس لأن حاله حال المنافقين اذ هو يملق بالباطل وبالكذب
 مدخل للفساد بين الناس وقال النووي لأنه يأتي كل طائفة بما يرضيها فيظهر لها أنه منها ومخالف لضدها
 وصنيعة نفاق محض وكذب وخداع وتحويل على الاطلاع على اسرار الطائفتين وهي مداهنة محترمة قال
 القاضى عياض وغيره فأما من قصه بذلك الاصلاح المرغب فيه فيأتى لكل بكلام فيه صلاح واعتذار
 لكل واحد عن الآخر رواية له الجميل فحمود مرغب فيه قال القرطبي ذوالوجهين في الاصلاح محمود
 وان كان كاذبا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس يقول خيرا وينهى خيرا
 وبين تعبيره بمن أن قوله في رواية للشيخين عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن شر الناس ذوالوجهين
 محمولة على رواية من والحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وهو في الصحيحين من طريق عراك بن مالك
 عن أبي هريرة عن أبي صالح ومسلم عن سعيد بن المسيب وأبي زرعة الثلاثة عن أبي هريرة نحوه

(* ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة *)

(مالك انه بلغه أن أم سلمة) هذبت أبي أمية (روح النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله أنهلك
 وفينا الصالحون) مع قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم اعتقدت عامة كل قوم فيهم
 صالح وانما كان لينبئنا صلى الله عليه وسلم خاصة دون غيره من الانبياء فضلا عن سواهم كذا قال الباجي
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اذا كثرت الخبث) بفتح المعجمة والموحدة فثلاثة الفسوق والشر
 وقيل أولاد النزاورج الحافظ الأول لأنه قاله بالصلاح قال ابن عبد البر هذا الحديث لا يعرف لأم سلمة
 الامر وجه ليس بالقوى يروى عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير بن مطعم عن أم سلمة وانما هو معروف
 لزينب بنت جحش وهو مشهور بحفظ انتهى وهو كما قال من حيث ان الذي في الصحيحين والترمذي
 والنسائي وابن ماجه عن زينب بنت جحش انه صلى الله عليه وسلم استيقظ من النوم فحجرا وهو يقول
 لا اله الا الله ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه قالت زينب فقلت
 يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون قال نعم اذا كثرت الخبث امكن لا يمنع ان أم سلمة سألت عن ذلك أيضا
 وان كان في اسناد حديثها مقال لأنه اعتضد ببلاغ مالك لما علم ان بلاغه صحيح كله (مالك عن إسماعيل
 ابن أبي حكيم) القرشي مولا لهم المدنى (انه سمع عمر بن عبد العزيز) ختام الخلفاء الراشدين (يقول
 كان يقال إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة) أى عموم الناس (بذنب الخاصة) اذ لا تنزل ذررة

فهو عامل له صلى الله عليه وسلم فلا بد أن يكون مؤثته والأضاع (فهو) أي الموقوف به ما ذه
 (صدقة) منى لاني لا أورشأ ولا أخلف ما لا فان قيل ما وجه تخصيص النسب بالنفقة والموتة بانه
 وهل بينهما فرق اجاب اتفق السبكي كما في الفتح بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق يدل
 وهذا يقتضي ان النفقة دون المؤنة والسر في التخصيص المذكور الاستارة الى ان ازرجه حملته
 وسلم لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لا بد لهن من القوت فاعتصرن على ما يدل عليه وانه
 لما كان في صورة الاجبر فيحتاج الى ما يكفيه اقصر على ما يدل عليه وفي الصحيح من عروة فكانت
 الصدقة بيد علي بن ابي طالب فاعطاه عليا أي بالتصرف فيها وتحصيل علاقتها بالتخصيص لمحمّد
 لنفسه قال ثم بيد حسن بن علي ثم بيد حسين بن حسين بن حسن بن علي بن الحسين بن علي بن
 بن داود لانها ثم بيد يزيد بن حسن وهي صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم حق اذ عبد الله بن داود راق ع
 ثم كانت بيد عبد الله بن حسن حتى ولي هو لا يعنى بنى العباس فقبضوها وزاد اسماعيل القضاة
 ان اعراض العباس عنها كان في خلافة عمن قال عمر بن شبة سمعت محمد بن يحيى الندي قال
 المذكورة مكنت في عهده يولي عليها من قبله من يغبضه او يقرضها في اهل الحاجة من اهل المدينة
 قال المحافظ كان ذلك على رأس المائتين ثم تغيرت الامور وهذا الحديث رواه البخاري في نوص
 والخمس عن عبد الله بن يوسف وفي العرائض عن اسماعيل ومسلم في المغازي عن يحيى بن ابي
 له وأبو داود في المخرجات

هي والجنة مخلوقتان الا ان كجادات عليه احادب كثيرة من اصرحها قوله صلى الله عليه وسلم -
الله الجنة قال مجبريل اذهب فانظر اليها فذهب فنظر اليها ثم جاء فقال أي رب وعزبك لا - مع -
الادخلها ثم - ففها بالملكارة ثم قال يا جبريل اذهب فانظر اليها فذهب فنظر اليها ثم جاء فقال أي رب
وعزبك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد فلما خلق الله النار قال يا جبريل اذهب فانظر اليها ثم جاء فقال
وعزبك لا يسمع بها أحد فمدخلها ففحها بالشمهوات ثم قال يا جبريل اذهب فانظر اليها فذهب فنظر اليها
فقال أي رب وعزبك انه خشيت أن لا يبقي أحد الا دخله - رواه أحمد - وابو داود وترمذي وغيره
وصححه المحاكم عن أبي هريرة (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) -
الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ربني آدم التي تودع في الد -
ويتنفعون بها فيها وفي رواية اسماعيل بن ابراهيم هذه (جزء) زادت في رواية مسلم واحد (من سبعين جزءا) -
جهنم) وفي رواية لا ح - من مائة جزءا وجمع الحفاظ بأن المراد المبالغة في الكثرة لا العدد والمخاض
أو المحكم للزائد (فقالوا) أي المحاضرون ولم يعرف اسماءهم (يا رسول الله ان) مخيفة من العقوبة أي
انها (كانت) نار بني آدم (الكافية) مجزية في احراق الكفار وتعذيب الفجار ففها لا كفي بها (قال)
انها فضلت) بضم الفاء وشذ الصاد المعجمة (عليها) على نار بني آدم (بتسعة وستين جزءا) قال
الطبري ما حاصله اعاد حكاية تفضيل نار جهنم على نار الدنيا الشارة الى المنع من دعوى الاجراء أي
لا بد من الزيادة ليميز عذاب الله على المخلوق وقال الغزالي نار الدنيا لا تناسب نار جهنم لكن لما كان
اشتد عذاب في الدنيا عذاب هذه النار عرف عذاب جهنم بها وهيئات لو وجد أهل الجحيم مثل هذه
النار لمخاضوها ربا محامهم فيه زاد اسماعيل عن مالك بسند صحيح كلهم مثل أي حرارة كل جزء من نار
جهنم مثل حرارة ناركم ونكايتها وسرعة اشتعالها قال البيضاوي ولذا تنقذ فيما لا تنقذ فيه نار
الدنيا كالناس والمخارة وزاد أحمد وابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة وضربت بالبحر مرتين ولولا

لا حديث محتمة صرة ابن الحجاب ان الحديث لم يوجد بلفظ نحن ما اشر الانبياء ووجدنا بلفظ انا ومعاذهما
واحد فاعل من ذكره بلفظ نحن ذكره بالمعنى وهو في الصحيحين والسنن الثلاثة عن الصديق بلفظ لا نورث
ما تركناه صدقة انتهى وذهب النحاس الى صحة نصب صدقة على الحال وانكره عياض لما يده مذهب
الامامية لكن قد رهب ابن مالك ما تركنا متروك صدقة فحذف الخبر وبقى الحال كالعوض منه ونظيره قرأه
بعضهم ونحن عصبة بالنصب انتهى وفيه نظر لانه لم يروى بالنصب حتى ينسب له هذا التوجيه ولانه
لم يتعين حذف الخبر بل يحتمل ما قاله الامامية ولذا انكره عياض وان صح في نفسه والحكمة في أنهم عليهم
الصلاة والسلام لا يورثون انهم لو ورثوا لظن ان لهم رغبة في الدنيا لوارثتهم فيهلك الطائ أولانهم هم أحياء
أولئلا يتنى ورثتهم موتهم فيهلكون أولان النبي صلى الله عليه وسلم كالاب لا مته فيكون ميراثه للجميع
وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى وورث سليمان داود وقوله عن زكريا ذهب الى من لدنك وليا
يرثني ويرث من آل يعقوب فالمراد بذلك وراثته العلم والنبوة وزعم بعضهم ان خوف زكريا من مواليه كان
على ماله لانه لا يخاف على النبوة لانها فضل من الله تعالى يعطيها من شاء فلزم انه يورث متعقب بأن
خوفه منهم لا ختمل سرعتهم من جهة تغيير أحكام شرعه فغلب ولد ايرث نبوته ليحفظها قال الباجي أجمع
أهل السنة على ان هذا حكم جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقال ابن علي ان ذلك انبينا خاصة
وقالت الامامية جميع الانبياء يورثون وتعلمتوا في ذلك بأنواع من التخليط لاشبهه فيها مع ررود هذا النص
وهذا الحديث أخرجه البخاري في الفرائض عن القعني ومسلم في المغازي عن يحيى كلاهما عن مالك به
وأبو داود في الخراج والنسائي في الفرائض (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا تقسم) بقومية أوله وتحتية رواه ابن في رواية بساء بعد القاف وأخرى
بجذفها (ورثتي) قال ابن عبد البر الرواية برفع الميم على الخبر يعني الرواية المشهورة ففي فتح الباري
باسكان الميم على النسي وبضعها على النفي وهو الاشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يمارض ما تقدم عن عائشة
وغيرها صلى الله عليه وسلم لم يترك ما يورث عنه وتوجيه رواية النسي انه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئا
بل كان ذلك محتملا فنهاهم عن فسمه ما يخلف ان اتفق انه خلف وسماهم ورثة باعتبار انهم كذلك
باقوة لكن منعهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله لا نورث ما تركنا صدقة انتهى يعني لو كنت ممن
يورث زاد التقي السبكي أو المراد لا يقسم مال تركته لجهة الارث فأني بلفظ ورثتي ليكون الحكم مع الملامح به
الاشتقاق وهو الارث فالمنفي قسمهم بالارث عنه (دنانير) كذا البيهقي بالجمع ولسائر الرواة دينار بالافراد
قال ابن عبد البر وهو الصواب انتهى قيل وهو تنبيه بالادنى على الأعلى ولمسلم من رواية ابن عيينة عن
أبي الزناد ولا درهما وهي زيادة حسنة تابعه عليها سفيان الثوري وداود الترمذي في الشاميل قال بعضهم
ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى النسي فيتحكم معنى الرواية يس ويستفاد من رواية الرفع انه أخبر انه لا يخلف
شيئا مما جرت العادة بقسمه كالذهب والفضة وان الذي يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضا بطريق الارث
بل يقسم منافعهم من ذكر في قوله (ما تركت بعدى نفقة نساءي) ويدخل فيه كسوتهن وسائر الوازم
كالسكاكين لانهن محبوسات عن الزواج بسببه أو لعظم حقوقهن لفضلهن وقدم هجرتهن وكونهن
أمهات المؤمنين ولانهن كما قال ابن عيينة في معنى المعتدات لانهن لا يجوز لهن أن ينكحن أبدا فجرت لهن
النفقة وترك جرحهن لهن يسكنها (ومؤنة عاملي) قيل هو الخليفة بعده وهذا هو المعتمد والموافق لما
في حديث عمر في الصحيح وقيل العاملي عملي النخل وبه جزم الطبراني وابن بطلال وابعدهم من قال هو حافر
قبره وقيل خادمه وقيل عامل الصدقة وقيل العامل فيها كالاجير واستدل به على اجرة القاسم قاله
الحافظ وقال الباجي المراد كل عامل يعمل للمسلمين من خليفة أو غيره قام بأمر من أمور المسلمين وبشريعته

ولان التناول بجارة وقال الترمذى فى جامعه قال اهل العلم من اهل السنة والجماعة يؤمن بهذه
الاحاديث ولا تتوهم فيها تشديها ولا تتول كيف هى ~~هـ~~ كذا روى عن مالك وابن عينة وابن المبارك
وغيرهم وانكرت الجمجمة هذه الروايات انتهى وقد ردد عليهم بما هو معلوم (يربها) أى يبيعها الصاحبها
بمضاعفة الاجر والزيادة فى الكمية قاله عياض وقد يصح ان التربية على وجهها وان ذاتها تعظم به ارض
الله فيها ويريدها من فضله لتعظم فى الميزان وتثقله (كأمرى أحدكم فلوه) بفتح الهمزة وضم اللام وشدة
الواو ومهمله لانه يغلى أى يغطم وقيل هو كل فطيم من حافر وانجم أفلاء كمدوا واعداء وحكى كسر انقضاء
وسكون اللام وانكره ابن دريد وقال أبو زيد اذا فتحت الفاء شددت الواو واذا كسرتها سكنت اللام
وضرب به المثل لانه يزيد زيادة بينة ولا الصدقة نتاج العمل وأحوج ما يكون المتأج إلى التربية اذا
كان فطيم فاذا أحس العناية به انتهى الى حد الكمال وكذلك عمل ابن آدم لاسيما الصدقة فان العبد
اذا تصدق بكسب طيب لا يزال ينظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى تنتهى بالتضعيف الى نصاب
تتبع المناسبة بينه وبين ما تقدم نسبة ما بين التمرة الى الجبل (أو صيله) وهو ولد الناقة لانه فصل عن
رضاع أمه وفى رواية لمسلم أرقلوصه وهى الامة المسنة وعندا لبراز مهرة أو وصيفه أو فضيله ولا بن حرمة
من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة فلوه أو قال فضيله وهذا يشعر بأن أول الشك من الراوى (حتى
تكون مثل الجبل) لتثقل في ميزانه وفى مسلم عن المتبرى عن سعيد بن يسار حتى تكون أعظم من الجبل
وله عن سهيل عن أبيه حتى تكون مثل الجبل أو أعظم ولا بن جرير من وجه آخر حتى يوافي بها يوم القيامة
وهى أعظم من أحد قال أبو هريرة وتصديق ذلك فى كتاب الله يحق الله الربا ويربى الصدقات وللترمذى
حتى ان اللقمة لتتبر من جبل أحد قال الحافظ فالتأخران عينها تعظم لتثقل فى الميزان ويحتمل انه
عبارة عن ثوابها وفى التمهيد قيل لبعض العلماء ار الله قال بحق الله الربا وإيمانى أصحاب الربا
أموالهم فقال إنما يحق الله الربا حيث يرى الصدقات ويضعها يوم القيامة فاذا نظر العبد الى اعماله
نظرها ممحوة أو مضاعفة وهذا الحديث مجمع على صحته انتهى وهو فى الصحيحين وغيرهم من طريق
عبدة (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنس بن مالك يقول كان أبو طلحة) زيد بن
سهل المخزرجي (أكثر أنصارى) أى أكثر تركل واحدا من الانصار ولذا لم يزل أكثر الانصار فهو من
التفضيل نلى التفضيل قاله الكرماني (بالمدينة مالا) تمير أى من حيث المال (من نخل) بيان لمال
(وكان أحب أمواله) هى حوائط قال ابن عبد البر كانت دار أبى جعفر والدار التى تليها حوائط لاني
طلحة وكان قصر بنى حديلة حائطه يقال لها بئر حاء قال الحافظ ومراد بدار أبى جعفر التى صارت اليه
بعد ذلك وعرفت به وهو أبو جعفر المنصور والخليفة العباسى وقصر بنى حديلة بجاءهم ماله مصغروهم
من قال بجيم بطن من الانصار فنسب اليه بسبب المجاورة والافالذى بناه معاوية لما اشترى حصنة
حسان بمائة ألف درهم ليكون له حصنا وجعل له بابين أحدهما شارع على خط بنى حديلة والاخر
فى الزاوية الشرقية والذي بناه معاوية الضيق لبر ابى بن كعب كذا كره ابن شبة وغيره (بئر حاء)
قال الساجى قرأناه على أبى ذر بفتح الراء فى موضع الرفع والنصب والمخفض والجمع واللفظ ان اسم
لموضع وليست مضافة الى موضع وقال الحافظ أبو عبد الله الصورى إنما هى بفتح الباء والراء توافق
هو أبو ذر وغيره ما من الحفاظ على ان من رفع الراء جال الرفع فقد غلط وعلى ذلك ككنا تقرأوه
على شيوخ بلدنا وعلى الاول ادركت اهل العلم بالمشرق وهذا الموضع يعرف بقصر بنى حديلة قبلى مسجد
المنسفة ففتح الساء به حافتها الحديثة ويكون تحتها بفتح الراء والمهمل والمدة وجاء

لحاجه المهمله وتابعه جماعة ورواه يحيى النيسابورى بالتحفة والحاجه المهمله وتابعه اسماعيل وابن وهب
واه القعنبي بالشك انتهى ومعنى رائج موجود ذورج كلابن وتأمرأى يربح صاحبه والاحرة
بيل فاعل بمعنى مفعول أى مال مربوح فيه ومعناه بختة تاسم فاعل من الرواح بغير انحرور
يب العائدة يصل نفعه الى صاحبه كل رواح لا يحتاج ان يتكلف فيه الى مشقة وسرور
اجرو يغدوبه واكتفى بالزواح عن الغدول علم السامع أو من شأنه الزواح وهو لذهب وانحور
ذهب فى الخير فهو الى وادعى الاسماعيلى ان رواية التحفة تحريف (وقد سمعنا)
اقت (فيه وفى ارى ان نجعلها فى الاقربين) وفى رواية البخارى قبلة منك ورد
بك فاجعله فى الاقربين (ففعال أبو طحمة أفعول) بضم اللام مضارع (بارسول الله ففهم)
طحمة فى اقاربه وبني عمه عطف خاص على عام وفى البخارى من وجه آخر عن أنس فحدثنا
نا وأنا أقرب اليه ولم يجعل لى من اذاع حسان ففعل له اتبع صدقة الى طحمة فقال ألا ابغ صاع
بقر صاع من دراهم وفى مرسل أبى بكر بن خرم فردده على اقاربه أبى بن كعب وحسان بن ماس واخيه
بن أحيمه شداد بن اوس ويطيب بن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم
بعد ذلك فى خلافة معاوية قال ابن عبد البر روى اسماعيل الساضى عن القعنبي عن مالك
مهاصلى الله عليه وسلم فى اقاربه وبني عمه أى اقارب أبى طحمة واضافة القسم الى المصطفى
على الله عليه وسلم على أنه الاثر به وان شاع فى لسان العرب الكس كثر اراواته ثم يقول ذلك
سواب على ابن عبد العزيز عن القعنبي فمعها أبو طحمة كرواية الجماعة وفيه التمسك بالعموم لاس
لملحة فهم من الآية تناول ذلك لجميع افرادهم فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شئ بهينه بل ما رد
اق ما يحبه واقره صلى الله عليه وسلم وفيه فضيلة لابی طحمة لان الآية تضمنت المحبة على اقربه
المحبوب فترقى هو الى انفاق أحب المحبوب فصوبه صلى الله عليه وسلم وشكر فمده ثم اورد
أهله وسكنى عن رضاه بذلك بقوله بن زريادة صدقة التطوع على نصاب الزكاة لانها
هابه وصدقة الصحيح بأكثر من ثلثه لانه صلى الله عليه وسلم لم يستعمل أبأطحمة عن قدر ما صدق به
للسعد بن أبى وقاص الثلث والثلث كثير وفيه جواز حب المال للرحل الفاضل العالم وانه لا فقص
من ذلك وقد أخبر الله عن الانسان بقوله وانه يحب الخير لشديد والخير المال اتفاقا وفيه غير ذلك
رجحه البخارى فى الزكاة عن عبد الله بن يوسف وفى الوكالة عن يحيى النيسابورى وفى الوفاء
الاشربة عن القعنبي وفى التفسير عن اسماعيل بن أبى اويس ومسلم فى الزكاة عن يحيى
سابورى اربعة عنهم عن مالك به وتابعه عبد العزيز الما جشون عن اسحاق عند البخارى (مالك
ريد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعطوا السائل) الذى سأل التصدق
به (وان جاء على فرس) يعنى لا تردوه وان جاء على حالة تدل على غناه كركوب فرس فانه
حاجته للسؤال ما بذل وجهه بل هذا وشبهه من المستورين الذين يحسبهم الجاهل اغنياء من التمعف
حكى ان عمر بن عبد العزيز بعث مالا يفرق بالارقة فقال له الذى بعث معه يا أمير المؤمنين
الى قوم لا عرفهم وفيهم غنى وفقير فقال لكل من متيده اليك فأعطه وزعم ان المراد وان
اسلى فرس يطالب علفه وطعامه تعسف ركبك قال الحرانى ولو فى مثله تجب منهبة على ان
لها جاء على سبيل الاستقصاء وما بهداهما جاء نصا على الحالة التى يظن انها لا تندرج فيما
فكونه على فرس يؤذن بغناه فلا يليق اعطاؤه دفعا لثبوتهم وقال أبو حيان هذه الواو لطف حال
مال محدوفة تضمنها السابق والمعنى اعطاؤه كائن من كان ولا تجب هذه الحال الا منهبة على ما تبين

في ضابطها أوجه جمعة في النهاية فقال يروي بفتح الباء وكسرها و بفتح الزاء وضمها وبالمد والقصر
 فهذه ثمانية وفي رواية حماد بن سلمة يعني في مسلم بريحا بفتح وكسر الراء مقدمة على التخمينة وفي أبي داود
 بإريحا منه لكسر بزادة الف وقال الباجي أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء قصور وكذا
 جزم به الصعالي وقال أنه فعلا من البراح قال ومن ذكره بكسر الموحدة فطن أنها بئر من آبار المدينة
 فقد صحف انتهى رتعب فيما سببه للنهاية بان الذي فيها إنما هو خمس فقط فنصها بفتح الباء وكسرها
 و بفتح الراء وضمها والمد فيها و بفتحها ما والفصر وقال عياض رويناه بفتح الباء والراء وبكسر الباء مع
 فتح الراء وضمها يسمى به وليس اسم بئر وخزم التيمي بان المراد البستان قال لان بساين المدينة تدعى
 بآبارها أي البستان الذي فيه بئرحاء وخزم الصعالي بانها اسم أرض لا بئر قال في اللامع ولاننا في بين ذلك
 فان الأرض أو البستان تسمى باسم البئر التي فيه وصوب الصعالي والزحشري والمجد الشيرازي من هذا
 كله فتح الموحدة والراء وقال الباجي انها المسموعة على أبي ذر وغيره قال في الفتح واختص في حاهل
 هي اسم رجل أو امرأة أو مكان اضيفت اليه البئر وهي كلمة زجر لا بل فكان لا بل كانت نرعى هناك
 ونزجر بهذه اللفظة فاضيفت البئر إلى اللفظة المذكورة (وكانت مسقطا للمسجد النبوي
 أي مقابلة قريية منه) (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها) زاد في رواية للبخاري
 يستظل فيها (ويشرب من ماء فيها) أي في بئرحاء (طيب) بالجر صفة ماء وفيه اباحة استعذاب
 الماء وتفضيل بعضه على بعض واباحة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضرا اذا علم طيب نفسه
 اقتضا المحواط والبساتين ودخول أهل العلم والفضل فيها والاستظلال بظلالها والراحة والتبريد فيها
 قد يكون ذلك مستحبا عليه اذا قصد به اجسام النفس من نعب العبادة وتنشيطها في الطاعة
 قال أنس فلما انزلت هذه الآية لن تنالوا البر أي لن تسامعوا حقيقة البر الذي هو كمال
 نير اول تنالوا بر الله الذي هو الرحمة والرضى والجنة (حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون
 المال أو ما يجه وغيره كبذل الجاه في معاونته الناس والبدن في طاعة الله والمهجة في سبيل الله
 أم أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية عن ابن عبد البر ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم على المنبر (فقال يا رسول الله ان الله تعالى يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
 أحب أموالي إلى) بشد الياء (ببرحاء) خبر إن (وانها صدقة لله ارجو برها) أي خيرها
 نحرها) بضم الذال واسكان الخاء المجتئين أي اقدمها فادخوها لاجلها (عند الله) تعالى
 سلم عن ثابت عن أنس لما نزلت الآية قال أبو طلحة أرى ربنا يسألنا من أموالنا فاستشهدك
 مول الله اني جعلت ارضي ببرحاء الله (فضعها يا رسول الله حيث شئت) وللتدليس والقنبي حيث
 الله فوض أبو طلحة تعيين مصرفها لله صلى الله عليه وسلم لئلا يكره لا تصريح فيه بانه جعلها وقف
 قيل لا ينهض الاستدلال بهذه القصة لشي من مسائل الوقف (قال) أنس (فقال رسول الله
 الله عليه وسلم فيج) بفتح الموحدة وسكون الياء وقد تنون مع التشكيل والتخفيف بالكسرة
 فع والسكون ويجوز التنوين لغات ولو كررت فالتنوين الاول وتسكين الثانية ومعناه تفخيم
 والاعجاب به قاله المحافظ (ذلك مال راجع ذلك مال راجع) مرتين قال الباجي رواه يحيى وجاعة
 وجم أي يروح ثوابه في الآخرة انتهى وهو مخالف لقول ابن عبد البر رواه يحيى وجاعة راجع
 يجمع أي راجع صاحبه ومعطيه ورواه ابن وهب وغيره بتخية أي يروح على صاحبه بالاجر العظيم
 لا أولى عندي انتهى ونحوه قول أبي العباس الداني في اطراف الموطأ رواه يحيى الاندلسي بالموحدة

فأعطاه إياها فجعل ذلك الإنسان (يتطار إليها ويتعجب) إذ لا تقع حبة غنم موقعة من المستضع
 (فقال عائشة أن تعجب كم ترى في هذه الحبة من مثقال) أي زنة (ذرة) وقد قال الله تعالى ونضع
 الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا أي من نقص حسنة أو زيادة سيئة وإن كان مثقال
 حبة من خردل أتقناها

(ما حاق في التعفف عن المسألة)

أي في كل شيء غير المصالح الدينية (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن عطاء بن يزيد) بتحتية فزاي
 (الليثي) بمثاشة من أنفسهم وقبل مولاهم (المدني) نزيل الشام من الثقات ما بالمدينة سنة خمس أو سبع
 ومائة وقد جاوز الثمانين (عن أبي سعيد الخدري أن أبا ساسا) بضم الهاء زنة (من الانصار) قال المحافظ لم يسم
 لي أسماؤهم إلا أن في النساي ما يدل على أن أبا سعيد الراوي منهم وللطبراني عن حكيم بن حزام أنه خويف
 ببعض ذلك لكنه ليس أنصاريًا إلا بالمعنى الأعم (سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم
 سألوه) ثانيا (فأعطاهم حتى نفذ) بكسر الفاء ردال مهملة أي فرغ (ما عنده ثم قال ما يكون عددي من
 خير) ما موصولة متضمنة معنى الشرط وجوابه (فلن أدخره عنكم) بتسديد المهملة أي لن أحمله ذخيرة
 لكم أن أحبسها وأحبسها وأمنعها إياها (ومن يستغف) بغاءين أي يطلب العفة عن السؤال (بغيره
 الله) بنصب الفاء أي يصونه عن ذلك أو يرزقه العفة أي الكف عن المحرام (ومن يستغن) يظهر الغنى
 بما عنده من اليسير عن المسئلة (يفقه الله) أي يمد به بالغنى من فضله (ومن يصبر) يعالج الصبر ويحكمه
 على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا (يصبره الله) يرزقه الله الصبر ويعينه عليه ويوفقه له (وما أعطى
 بضم الهاء مبنى للمفعول (أحد) نائبه (عطاء) نصب مفعول ثان لا أعطى (هو خير) واسع (من الصبر) لجمعه
 مكارم الاخلاق ولأنه كما قال الباجي أمر يدوم له الغنى به لا بغنى ومع عدمه لا يدوم له الغنى وإن كثروا بما
 يغني ويمتد الأمل إلى أكثر منه مع عدم الصبر وقال الطبري يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال
 ولم يظهر الاستغناء بعفه الله أي يصبره عفيفا ومن ترقى عن هذه المراتبة إلى ما هو أعلى من اظهار الاستغناء
 عن الخلق لكن ان أعطى شيئا لم يرده يملأ الله قلبه غنى ومن فاز بالقدح المعلى وتصبر ولم يسأل وإن أعطى
 لم يقبل فهذا هو الصبر الجماع لمكارم الاخلاق انتهى وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من السخاء
 وانفاذ أمر الله واعطاء السائل مرتين والاعتذار إلى السائل والمحض على التعفف وجواز السؤال للمحاجة
 وإن كان الأولى تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بلا مسئلة وأخرجه الشيخان في الزكاة والبخاري عن عبد الله
 ابن يوسف ومسلم عن قتيبة بن سعيد كلاهما عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر) جملة اسمية وقعت حالا (وهو يذكر الصدقة)
 أي يحض عليها الأغنياء جملة حالية اسمية أيضا ولا تعني وذكر الصدقة بالجملة أغلبية الحال
 (و) يذكر (التعفف) بغاءين (عن المسئلة) أي يحض الفقير على التعفف عنها ويحضه
 على التعفف ويذم المسئلة (البدا العليا خير من البدا السفلى) قال الباجي أي أكثرها باسميت بد
 المعطى العليا لأنه أرفع درجة ومحذوف في الدنيا والآخرة (والبدا العليا هي المنفقة) اسم فاعل
 من أنفق هكذا رواه مالك قال أبو داود وكذا قال الأكثر عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع وقال
 واحد عنه المتعفف وكذا قال عبد الوارث عن أيوب قال المحافظ الواحد القائل المتعفف بعين وفاءين
 هو مسدد في مسنده وأخرجه ابن عبد البر عن طريقته وثابته أبو الربيع الزهراني عند أبي يوسف
 القاضي في كتاب الزكاة وأما رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة وقد رواه أبو نعيم في المستخرج

لا يندح تحت نجوم المحال المحذوفة فأدرج تحته الاترى أنه لا يحسن أعطوا السائل ولو كان غنيا فقيرا انتهى ومرة صود الحديث الحديث على اعطاء السائل وان جل ولو ما قل كما يفيد حذف المتعلق لكن وجده ولم يعارضه ما هو أهم والا فلا ضير في رده كما يفيد حديث آخر قال ابن عبد البر لا أعلم في ارسال الحديث خلافا عن مالك وليس فيه مسند يحتاج به فيما أعلم انتهى وقد وصله ابن عدي من طريق داود بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة ولكن عبد الله ضعيف نعم له شاهد أخرجه أبو داود وقاسم بن أصبغ عن الحسين بن علي مرفوعا للسائل حق وان جاء على فرس وسنده جيد العرائي وغيره ولكن قال ابن عبد البر سنده ليس بالقوى وجاء بلفظ الموطأ وجه آخر عن أبي هريرة داود بن عدي وضعفه ومن وجه آخر عند الدارقطني والمحاصل ان المرسل صحيح وتتقوى رواية الواصل بهذا الطريق وباعتضاده بالمرسل (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي (عن عمرو) بفتح العين بن معاذ بن سعد بن معاذ (الانصاري) الاوسي أبي محمد المدني (عن جدته) يقال بها حواء بنت زيد بن السكن صحابية مدنية (انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء المؤمنات) روى بضم الهمزة منادى مفرد والمؤمنات صفة له فيرفع على اللفظ وينصب بالكسرة المحل وروى بفتح الهمزة منادى مفرد مضاف والمؤمنات صفة لموصوف محذوف أى ساء النفوس لطائفة المؤمنات فخرج عن اضافة الموصوف الى صفته ويجوز انها من باب تأويل نساء بعضا ضللت فاضلات المؤمنات وانكر ابن عبد البر رواية الاضافة ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلا وساعدتها به فلامعنى للانكار ورواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين (لا تحقرن احدا كن) تهدي بحارتهما) شيئا (ولو) كان (كراع شاة) بضم الكاف مادون المقب وخص النساء لانهن مواد دة والبغضاء ولانهن أسرع انتقالا في كل منهما (محرقا) نعت الكراع وهو مؤنث فتحقه محرفة لكن من الرواية هكذا في الموطأ وغيرها وقل أن تعرض العرب بذكره فلمل الرواية على هذه اللفظة اظهر انه نهى للمهدي اليها قاله الباجي ومتر هذا الحديث سنده ومثله في جامع ما جاء في الطعام والشراب سارة الى أن الطعام اسم لكل ما يظم وار قل وأعادها هنا الى الترغيب في الصدقة وان قات والنهي عن تغارها فلا تكرار قال أبو عمر في ذكر القليل نذبه على فضل الكثير لم يفهم معنى الخطاب أحسن القائل

افعل الخير ما استطعت وان * كان قليلا فلا تطيق لكمله

ومنى تفعل الكثير من الخير * اذا كنت باركا لا قوله

حسن منه قول محمود الوراق

لو درأيت الصغير من عمل الخير * ثوابا عجت من كبره

أو درأيت الحقير من عمل الشر * جزاء اشقت من شره

لك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان مسكينا سألها وهي صائمة وليس في بيتها غنيم واحد (فألت لمولاهما) لم تسم (أعطيه اياه فقالت ليس لك ما تغطرين عليه فقالت له اياه قالت) المولاة (ففعلت) أعطيته الرغيف (قالت فلما أمسينا أهدى لنا أهل بيت أنا وانا) ت (ما كان يهدى لنا) شيئا قبل ذلك (شاة) مفعول أهدى (وكفتها) أى مطبوخة للأكل (فدعني) نمة فقالت كل من هذا) أى لحم افشاء (هذا خير من قرصك) الرغيف الذي أردت مني عن اعطائه ثل (مالك قد بلغني ان مسكينا استطاع عائشة أم المؤمنين من يد ساعته فقالت لانسان خذ من

نارجع الى الاعطاء والاخذ ولا يلزم منه أن يكون المعطى أفضل من الاخذ على الاطلاق وقد روى
 بحاق في مسنده عن حكيم بن حرام انه قال يا رسول الله مال يد الملقا قال التي تعطى ولا تأخذ فهدا
 ربح في ان الاخذة ليست بعلميا وكل هذه الدواويلات المتعسفة تضمنحل عند الاحاديث المتقدمة
 مرحلة بالمرافق على ما فسر الحديث بالحديث ومحصل ما في الاحاديث المتقدمة ان أعلى الايدي المنفعة
 المتعفة عن الاخذ ثم الاخذة بغير سؤال واسفل الايدي السائلة والممانعة قال ابن عبد البر في الحديث
 حة انكلام الخطيب بل كل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة والمحث على الانفاق في وجوه المطاعة
 فضيل الغنى مع القيام بحقوقه على العقر لان العطاء بما يكون مع الغنى وفيه كراهة السؤال والنزير
 ومحله اذ لم تدع اليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه وقد روى الطبراني باسناد فيه مقال عن ابن عمر
 فوعا ما لمعطى من سعة بالافضل من الاخذ اذ كان مخمجا انتهى والحديث رواه البخاري عن العصى
 سلم عن قتيبة بن سعيد كلاهما عن مالك به (مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل قال
 عمر باتعاقى الزوارة ينصل من وجوه عن عمر منها ما أخرجه فاسم بن اصبغ من طريق هشام بن سعد
 زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل الى عمر بن الخطاب بعاء)
 أي بسبب العمالة كما في مسلم لا من الصدقة فليس المطاء الم. كور من جهة العقر وقد نقل عباس
 الطحاوي ان العطاء ما يفرقه الامام بين الاغنياء والعقراء من غير مال الزكاة (فردة عمر) زهدا وعم
 على التكمير من المال وايشار للغير في التحسين عن عمر كان صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء
 ول أعطه من هو افقر اليه مني (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردته فقال يا رسول الله
 من اخبرتنا ان خيرا) افضل (لا احدا ان لا يأخذ من أحد شيئا فقال له رسول الله صلى الله
 وسلم انما ذلك عن المسئلة) السؤال للناس (فأما ما كان من غير مسئلة فاما هو ررق برقة الله
 في رواية الصحيحين فخذوه فمقوله أو تصدق به أي اقبله وأدخله في ملكك ومالك (وقل عمر بن
 لما) بالفتح وحقة الميم (والذي نفسي بيده لا أسأل أحد شيئا ولا يأتيني شيء من غير مسئلة
 خذته) اتباعا للامر النبوي في الوجهين وفيه ان رد عطية الامام ليس من الادب ولا سيما منه
 الله عليه وسلم لعزم قوله تعالى وما اناكم ارسول فخذوه وانما ردوها عمر للشبهة التي ازالها صلى الله
 وسلم عنه قال ابن جرير ارجع واعلى ان الاخذ من النبي صلى الله عليه وسلم مستحب واختل
 بطاء غيره دون مسئلة والمعطى من يجوز اعطاؤه فقيل باستحبابه أيضا كان المعطى سلطانا أو غيره
 ناهو الراجح يعني بالشرطين المذكورين في قوله لعمر اذا جاءك من هذا المال شيء وانت غير مسرف
 مائل فخذوه وقيل هو مخصوص بالسلطان ويؤيده حديث سمرة في السنن الا أن تسأله ذا سلطان قال
 يستحب من غير السلطان لانه فخرام وقيل مكروه وكان بعضهم يقبل عطية السلطان وبعضهم
 وهذا محمول على عطية السلطان الجاثرو والكراهة محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف
 قال المحافظ والتحقيق في المسئلة ان من علم حل ماله لا يرد عطيته أو حرمة فيحرم عطيته ومن
 فيها فلا احتياط رده وهو الورع ومن أباحه اخذ بالاصل قال ابن المنذر احتج من رخص فيه
 الله تعالى في اليهود سمعون للكذب كالون للسحت وقدر من الشارع درعه عنده يودى مع
 بذلك وكذلك أخذ الجزية مع العلم بأن أكثر ما ألهم ثمن الحجر والخنزير والمعاملات الفاسدة (مالك
 بن الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم
 أي هريرة) عبد الرحمن بن حفص وعمر بن عامر قولان مرجحان (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والذي نفسي بيده) فيه الخلاف على الله المقطوع بصدقه لما كذبته في نفس السامع (ليأخذ)

ن الذهب وفي اسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ولا يفي داود وصحبه ابن حبان عن سهل
 بن من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثرون النار فقلوا وما يغنيه قال قدر ما ينديه
 الاسدي (فرجعت ولم أسأله) يدل على قوة فهمه لانه اتعظ بغيره (فندم)
 الدال (على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بشعبين وزيب فقسم لنامنه)
 كاه وأعطاهم بعضه (حتى اغناها الله) لان من يستغني يغنيه الله وقرع
 لابي سميد الخري قال اسرحني أمي الى النبي صلى الله عليه وسلم يعني لا أسأله من
 نيته وقعدت فاستعلى فقال من استغني اغناه الله ومن استعف اعفاه الله ومن استكفي
 نأله وله قيمة أوقية فقد الحف فقلت ناقتي خير من أوقية فرجعت ولم أسأله رواه أحمد
 ابن حبان والضياء (مالك عن الملا عن عبد الرحمن بن يعقوب المدني ثقة
 معه يقول ما نقصت صدقة من مال) بل يزيد الله فيه ما نقص منه ويحتمل انه وان
 حرة من الاجر ما يجب بذلك النقص ويحتمل ان يجمع له الامران قاله عياض وقال
 من زائدة أي ما نقصت صدقة مالا ويحتمل انها صلة للنقص والمفعول الاول محذوف
 لامن مال بل يزيد في الدنيا بالبركة فيه ودفع الماء سد عنه والاخذ لاف عليه بما هو
 كثير واطيب وما انفقتم من شيء فهو يخلفه أو في الآخرة باجزاء الاجر وتضعه أوفيه ما
 كاف ذلك النقص بل وقع لبعض العلماء انه تصدق من ماله فلم يجد فيه نقصا قال
 ربي من ائتم به انه تصدق من عشرين درهما بدرهم فوزنها فلم تنتص قال وأما رقي
 رباذي يراد بالصدقة الفرض وبأجرها ما لم ينقص ماله لكونها دينا فيه بعد لا يخفى
 (دافعوا) أي تجاوز عن الانتصار (الاعزا) أي رفعة في الدنيا في عرف بالصريح
 الملوب فيز يدعز في الدنيا والآخرة بان يعظم ثوابه أوفيه ما قاله عياض (وما تواضع
 من رقا وعبودية لله في الاثني عشر بأمره والانتها عن نهيه ومشاهدته لمحارة نفسه
 افقي انقطاعه عن الدنيا بان ذلك شأنه وسلم وغيره وما تواضع احد لله (الارفعه الله)
 ماله في القلوب المحبة والمكانة أوفى الآخرة بان ينيله ارفعة فيها التواضع في الدنيا
 رصديق الحديث فان هذه الوجوه كلها موجودة في الدنيا وفي هذا كله رد قول من يقول
 ومن قاله من الاجرة فأنما اراد به يشبهه في الاحتمال وعدم الانتصار قاله عياض
 واضع انكسار والتذلل ضد التكبر فالتواضع ان كان لله أو لرسوله أو للماكم أو للعالم
 الله به في الدارين وأما السائر الخاق فان قصده وجهه الله فان الله يرفع قدر صاحبه
 ليد ذكره في الافواه ويرفع قدره في الآخرة وان فعل ذلك لاجل الدنيا فلا عزمه
 واضع لله في تحمل مؤنة خلقه كفاء الله مؤنة ما يرفعه الى هذا المقام ومن تواضع
 ندونه قبل الله منه مدح ووطاعة ونفعه بقليل حسناته وزاد في رفع درجاته وحفظه
 من بين يديه ومن خلفه واعلم ان من جلة الانسان الشح بالمال ومشايعة السبعية
 والانتقام والاسترسال في الكبر الذي هو من نتائج الشيطنة فاراد صلى الله
 بقلمها فحسب أو لا على الصدقة ليتحلى بالسخاء والكرم ونايس على العقول ليتعزز بها الحكم
 التواضع ليرفع درجاته في الدارين (قال) مالك (لا أدري أرفع) العلاء (هذا الحديث
 عليه وسلم أم لا) شك في رفعه ومثله لا يكون رابا وأسنده عنه جماعة وهو محفوظ مسند
 وأخبره مسلم والترمذي من طريق اسماعيل بن جعفر عن الملا بن عبد الرحمن عن أبيه

ل ابن عبد البر كذا في جل الموطآت وفي رواية معن وابن نافع لان يأخذ (أحدكم حبله) بالافراد
في رواية أسبله بالجمع (فيحطوب) بكسر الطاء أي يجمع الحطوب (على ظهره) وفي حديث الزبير
بن العوام عنه د البخاري فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه وذلك مراد
حديث أبي هريرة وحذف لدلالة السياق عليه قاله المحافظ على ان في مسلم من طريق أبي
يبد الله عن أبي هريرة فيجملها على ظهره فيبيعها وله عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة فيحطوب
ل ظهره فيتصدق ويستغني به عن الناس (خير له من ان يأتي رجلا) وفي حديث الزبير من ان
أل الناس والمعنى واحد (اعضاه الله من فضله) صفة رجل (فيسأله اعطاء) مجله نقل
. مع ذل السؤال (أو منعه) فاكتمب الذل والخيبة والمحرمات وخير ليست بمعنى افعل الفضيل
هي هنا كقولته تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا اذ لا خير في السؤال مع القدرة على
كتساب ويحتمل انه بحسب اعتقاد السائل تسمية ما يعطاه خيرا وهو في الحقيقة شروفيه الخضر
التعفف عن المسئلة والتزنع عنها ولو امتن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك وعند
ن عبد البر عن عمر مكسبة فيها بعض الدناءة خير من مسئلة الناس قال العلماء ولولا قبح المسئلة في نظر
برع لم يقض ذلك عليهم وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن الراد الذي بهط ولما يدخل
المسؤل من الضيق في ماله إن اعطى كل سائل وفيه فضل الا كتساب بعلم اليد وقد قيل انه افضل
كاسب واه البخاري عن عبيد الله بن يوسف عن مالك بن وهوف مسلم من وجوه أخر عن أبي هريرة
الملك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد (وابهام الصحابي لا يضر له الدالة
يعهم فالحديث صحيح وقد نص على ذلك أحمد وغيره (انه قال نزلت أنا اهل بقيق) بباء موحدة
الفرقد) بغير معجمة وفاق مقبرة المدينة سميت بذلك لشجر غرقه كان هناك وهو شجر عظيم ويقال
العوسج (فقال لي أهـ لي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله لناسيئانا كله وجعلوا
كرونا من حاجتهم) مايا تكون (فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأسأله
وجئت عنده رجلا يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اج ما اعطيت فتولى الرجل عنه
ومغضب) لعدم العطاء (وهو يقول لعمرى) أي حياتي (انك لتعطي من شئت) ولعل هذا
جمل كان من اجل العرب حديث عهد بالاسلام أو كان منافقا على انه صلى الله عليه وسلم كان
نقم لنفسه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لمغضب على ان لا اج ما اعطيه) مع ان
ذال لا يقتضي الغضب بوجه (من سأل منكم وله أوقية) بضم الهمزة وشذ الياء وتخفيفه
عدله) بفتح العين ما يبلغ قيمتها من غير الفضة (قد سأل المحافا) أي إلحاحا وهو ان يلزم المسؤل
يعطيه يقال لمحفي من فضل محافا أي اعطاني من فضل ما عنده فخالف ثناء الله بقوله لا يسألون
اس المحافا ومعناه هم لا يسألون وان سألوا عن ضرورة لم يلحوا و قيل هو نفي السؤال والالاحاح
كتوله على لا يح لايمة ذي لمناره مفردة نفي المنار والاهتداء به ولا يرب ان نفي السؤال والالاحاح
جل في التعفف (قال الاسدي قلت) عند سماع ذلك (للقصة) بفتح اللام الاولى ابتداءية
تواب قسم مقدر وكسر اللام الثانية وقد تفتح وسكون القاف أي ناقة (انما خير من أوقية)
لف قال (والاوقية أربعون درهما) سميت بذلك من الوقاية لان المال مخزون مصون اولانه
الشخص من الضرورة قال الباسجي هذا انما هو في السؤال دون الاخذ فتعجل لمن له خمس أواق
كان يجب عليه زكاتها اذا كان ذاعيا وفي الترمذي وغيره عن ابن مسعود مرفوعا من سأل
اس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسأله في وجهه نجوش قبل بارسل الله وما يغنيه قال خنسون

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه) أن بكراً بن محمد بن عمرو بن خرم الأنصاري
 بن منصور البلخي عن مالك عن عبد الله عن أبيه عن أنس (أن رسول الله صلى الله
 جلام بن عبد الأشهل) بعث الله مزة وسكون المجبة بطن من الأوس (في الصدقة)
 على الصدقة (فلما قدم سألها أبلان الصدقة) يعظيها له قال الباسجي زيادة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه (الوجه) وكان
 وجهه أرشحاً من عذابه (لشدّة الغضب وكان بكضمه) ثم قال إن أرحم
 بخلق الله (لأنه محبوب على الجود) ثم المنع (وإن أعطيت
 ولا له) لعدم حله (فعال أرحم بالرسول الله لا أسألك منها شيئاً أبداً) وفقه الله
 منه ببركته صلى الله عليه وسلم (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عبد الله
 ريعوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشي زهري صحابي معروف بولادة عمر
 خلافة عثمان (أدلى على مبر من المطا) جمع مطية لابل التي تركب (استنصر
 عمر أياً يطلب منه أن يحمى عليه) فقلت نعم جلام الصدقة فقال عبد الله
 لا بادنا) بنور أي سمى وفي نسخة بالتحمية أي من أهل البادية والغاب
 لم حاز رسول لك ما تحب أزاره ورفيقه) بضم الزاء إسكان الغاء عن معجزة
 لية والمجاز والجمع أرفاغ مثل قفل وأقفال وفتح الزاء في لغة بهم والجمع رفوع وارفوع
 ليس قال ابن السكيت هو أصل الفخذ وقال ابن فارس أصل الفخذ هو ثلثه
 أو ثلثه وهو رافع (ثم أعطاك فسر به قال) أسلم (فغضبت وقلت بعقرته لك أقول
 لم الغضيب) وهال عبد الله بن الأرقم إنما الصدقات أو سأل الناس) كما قال صلى الله
 نهاسنهم) ولا تجوز سائر ما يروى من هوم أو لها وهذا مرفوعاً نهياً في بعض
 كان مراد ابن الأرقم أن أسلم يذله على بعير من عمار بل الصدقة يطلبه من عمر فلما ذله
 ضرب له هذا المثال لينبهه على ما فعل عنه انتهى

(ما حاف في طاب العلم)

عليه والترعيب فيه أحاديث كثيرة مرفوعة وفي القرآن آيات لم يذكر إلا ما شيا
 لك قوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً
 أصحاب السنن عن أبي هريرة وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان
 عام من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة وإن الملائكة
 لب العلم رضى بما يصنع وإن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى
 نزل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة
 أروا ولا دره ما أنما وروا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر (مالك أنه بلغه أن لقمان
 أو النوبي العبد الصالح كان في عصر داود على الصحيح مرتب بعض ترجمته قريباً
 السهمي اسمه باربع وحده وراعه ملة وقيل فيه بالدال في أوله وقيل اسمه اعم
 أسلم كما في الفتح (قال يابني جالس العلماء وزاجهم بركتيك) عبارة عن
 (فإن الله يحيى القلوب بنور الحكمة) هي تحقيق العلم وإتقان العمل
 قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة قال التفقه في الدين قال النووي فيها أقوال
 أنها العلم المشتمل على المعرفة بالله مع نفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وتابعه محمد بن جعفر بن أبي كثير وحفص بن ميسرة وشعبة
وعبد العزيز بن محمد كلهم عن الدلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا سند ذلك كله في التمهيد

(ما يكره من الصدقة)*

(مالك ابنه باه) رواه مسلم من طريق جويرية بن أسماء وقاسم بن أصبغ من طريق سعيده بن أبي داود
كلاهم عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطالب أن عبد
المطلب بن ربيعة بن الحارث حدثه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لأهل محمد)
بنى هاشم فقط عند مالك رضي الله عنه وأكثر أصحابه وأبي حنيفة إلا أنه استثنى آل أبي لهب وعند الشافعي
رضي الله عنه وبعض المالكية بنو هاشم وبنو المطالب وعند أحمد القولان (إنما هي أوساخ الناس)
وهم منزهون عن ذلك صيانة لمنصبه لانه نبي عن ذلك لا تخذ وعز المأخوذ منه لمحدث المدا العليا خير من
اليد السفلى وأبدلوا بالنبي المأخوذ على سبيل القهر والغلبة المنى عن عز لا تخذ وذل المأخوذ منه وتعب
ابن المنير هذا لتعليل بأنها مذكلة بأن مقتضاها تحريم الهبة لهم ولا قائل به ولا الوهاب له أيضا اليد
العليا وقد جاءني بعض الطرق اليد العليا هي المعصية وهي المتصدقة فيدخل الهبات انتهى وقال الباجي
لانه تطهر أموالهم وتكفروا بنوبهم والا صرح عند المالكية والشافعية أن المحرم عليهم صدقة الفرض دون
التطوع لتول جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ف قيل له أتشرب
من الصدقة فقال إنما حرم علينا الصدقة المفروضة رواه الشافعي والبيهقي قال الباجي محمل حرمه
الفرص مالم يكونوا بموضع يستباح فيه أكل الميتة وفي الحديث قصة لأبأس بكرها لانها من مسند
مالك خارج الموطأ قال مسلم حدثنا عبد الله بن محمد بن أسما الضبعي قال حدثنا جويرية بن أسماء عن
مالك عن الزهري أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطالب حدثه أن عبد المطالب بن
ربيعة بن الحارث حدثه قال اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطالب فقلا والله لو بعثنا هذين
الغلامين قال لي وللفضل بن عباس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلما ه وأمرهما على هذه
الصدقات فأذا ما يؤدى الناس وأصابا بما يصيب الناس قال فبينهما على ذلك جاء علي بن أبي طالب
وقف عليهما فإذا كراه ذلك قال علي لا تغملا فوالله ما هو بفاعل فانتجها ربيعة بن الحارث فقال والله
ما تصنع هذه إلا نفاسة منك علينا فوالله قد نلت صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فخان نفسهناه
عليك قال أرسلاهما واضطجع علي قال فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الطهر سبغناه في
الحجرة فقمنا عندها حتى حاء فأخذنا ذاتنا ثم قال أرحاما تصرا ثم دخل ودخلنا عليه وهو يومئذ عند
نبت بذت جحش قال فتواكلنا الكلام ثم تكلم أحرنا فقال يا رسول الله أنت أبر الناس وأوصل الناس
قد بلغنا الذبح فحشنا التؤمرا على بعض هذه الصدقات فتؤدى اليك كما تؤدى الناس ونصيب كما
صيدون قال فسكت طويلا حتى أردنا أن نكلمه وجعلت زينب تلعب اليانمن وراء المحجاب أن لا تكلماه
م قال ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس ادعوا إلى محبة و كان على الخمس ونوفل
ن الحارث بن عبد المطالب فجاء فقال لمحبة أنك هذا الغلام ابتك للفضل بن عباس فأنكحه وقال لنوفل
ن الحارث أنك هذا الغلام ابتك لي فأنكح لي وقال لمحبة أصدق عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري
لم يسمعه ورواه أيضا من طريق يونس عن ابن شهاب بنحو حديث مالك وقال في الحديث أن هذه الصدقات
ناهى أوساخ الناس وانها لا تحل للمجور ولا لآل محمد قال النسائي لأعلم من ذكر هذا الحديث عن مالك
ن جويرية وتعب بأنه رواه المحافظ قاسم بن أصبغ عن سعيد بن داود بن أبي زهير بفتح الزاي والموجدة
نما فيه نساكنة صدقة أوسع مالا من أكاد الكثرة هنا متارة ملحوظة فلا ينفذ فيه جويرية

نفسه و مراده نهي من يخاطبه قاله الحافظ قال ونقصه ما بالذ كر على طريق المثال
لانهما كما بان من مياسير الصحابة ولم يرد منعهما البتة وانما اراد انه اذا لم يسمع لرحي نعم
المقلب اولى فنهى عن ايشارهما على غيرهما او تقديمهما قبل غيرهما او بين حكمته
(ان يهلك) بكسر اللام (ماشيتهما يرجعان الى المدينة الى) غرضك من اموالهم
وغيرهما (وان رب الصبرمة والغنيمة ان تهلك ماشيته تأتني) مجزوم بحذف الياء
بفتح الجيم ابن وفي رواية بفتحها ففوقية مع رد يوب قال الحافظ والمعنى متنازع (وقول
ير المؤمنين) مرتين وحذف المقول لدلالة السماء عليه ولا به لانه من في لفظ أى
هو ذلك (اوتاركم أنا) استغفهم انكار معناه لا اتركهم محتاجين ولا اجوز ذلك فلا بد لي
والفضة لهم بدل الماء والكلاء من بيت المال (لا املك) بفتح اللام حمزة والموحدة
يشبهها بالمضاف وأصله لا أب لك وظاهره الدعاء عليه لكنه على مجازة لا حقيقة (فأما
مؤن) على من الذهب والورق) الفضة أى من انفاقهم مالهم لانه قد عارضه عارض
ن عبد الله وفيه ما كان عليه عمر من التقى والله لا يخفى في الله لومة لائم لانه لم يدهش
عن ولا أثر للضعفاء والمساكين وبين وجه ذلك وامثلة قوله صلى الله عليه وسلم
وله يعنى ابل الصدقة (وأيم الله انهم) أى أرباب المواشى القليلة من أهل المدينة
بضم التحتية أى يظنون ويقتحموا أى يعتدون (أن قد ظلمتهم) قال ابن التين يريد
كثيرة قال الحافظ والذي يظهر لي انه يريد ارباب المواشى القليلة لانهم المعظم والاكثر
بلادم بوادى المدينة ويدل عليه قول عمر (انها بلادهم ومساكنهم فأتوا عديها
لمواظمتها في الاسلام) فكانت لهم وانما ساسخ لعمر ذلك لانه كان موافقا لما له
عموم المسلمين وقد أخرج ابن سعد في الطبقات عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن
عبد الله بن الزبير عن أبيه أن عمر أتاه رجل من أهل البادية فقال بأمر المؤمنين بلادنا
لجاهلية وأسلمنا عليها في الاسلام بهم تحمى علينا فجعل عمر ينفخ ويقتل شارب وأحرقه
غرائب من طريق ابن وهب عن مالك بن عذرة وزاد فلما رأى الرجل ذلك المحقق أكثر
مال الله والعماد عباد الله ما أنا بفاعل وقال ابن التين لم يدخل ابن عفان ولا ابن عوف
بها في الجاهلية فالكل كلام عائد على عموم أهل المدينة لا عليهم وقال المهلب انما قال
ل المدينة أسلموا وفوا كانت أموالهم لهم ولدا ساءم صلى الله عليه وسلم بنى النجارب يمكن
فق العلماء على ان من أسلم من أهل الصلح فهو أحق بأرضه ومن أسلم من أهل العنوة
لان أهل العنوة غلبوا على بلادهم كما غلبوا على أموالهم بخلاف أهل الصلح في ذلك وفي تنقل
الحنفية يقولون اذا أسلم المحربي في دار الحرب وأقام بها حتى غلب المسلمون عليهم ساءمهم
مواثله الا أرضه وعقاره ففيه أسلمين وخالفهم أبو يوسف فوافق الجمهور والمهلب ومن بعده
على أرض أهل المدينة التي أسلم أهلها وهي في ملكهم وليس المراد ذلك هنا وان جنى عمر
سافيه نبات من غير معالجة أحد ومن ابل الصدقة ونحوه المجاهدين وأذن لمن كان
فيه مواشيه ورقابه فلا حجة فيه للخالف وأما قوله برون ان قد ظلمتهم فإشارة الى أنهم
يحبسها لا أنهم منعوا حقهم الواجب لهم انتهى (والذي نفسي بيده لولا المال الذي أجل
ل والحيل التي كان يحمل عليها من لا يجد ما يركب (في سبيل الله) الجهاد (ما جئت عليهم
يا) وجاء عن مالك ان عدة ما كان في الحى في عهد عمر ببلغ أربعين ألفا من ابل ونحوه

للهم والكف عن ضده والمحكم ما حاز ذلك انتهى ملخصا (كياحي) بضم أوله (الله) تعالى
 (الارض الميتة) بالنصب والتخفيف ويثقل (بوابل السماء) بالموحدة أى المطر الخفيف وهذا البلاغ
 رواه الطبراني في الكبير عن أبي أمامة قال قال صلى الله عليه وسلم إن أقمار قال لابنه يا بني عليك
 بحال هذه العلماء واسمع كلام الحكماء فإن الله ليحيى القاب الميت سور المحكم كياحي الارض الميتة
 بوابل المطر قال المذرى سنده حسن به الترمذى غيره هذا الحديث ولعله موقوف انتهى وعند الطبراني
 والعسكرى عن أبي جيفة رفعه جالسوا العلماء وسألو الكبراء وخالطوا الحكماء وعن ابن عباس
 قيل يا رسول الله من نجا من أوقال أى جاسا ثنائيا - ير قال من ذكر كرم الله رؤيته وزاد فى علمكم منطمة
 وذ كرم الآخرة عمله وعن ابن عباس - فقه ليعسى ياره - لله من نجا من فقال من يزيد فى علمكم
 منطمة ويذكر كرم الله رؤيته ويرغبكم فى الآخرة عمله رواهما العسكرى

(ما يتقى من دعوة المظلوم)

جاء فى ذلك احاديث كثيرة مرفوعة كحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال معاذ يعنى لما
 بشه الى اليمن انك ستأتى قوما اهل كتاب الحديث وفيه واتق دعوة المظلوم فانه ليدس بيننا وبين الله حجاب
 رواه الشيخان والطبراني وصححه الضياء عن ابن ثابت رفعه اتقوا دعوة المظلوم فانها تحمل على النمام
 يقول الله وعزى وجلالى لانصرنك ولوليه - دحين وللحاكم عن ابن عمر مرفوعا اتقوا دعوة المظلوم فانها
 تصعد الى السماء كأنها شرارة ولا جد وأبى يعلى وصححه الضياء عن انس مرفوعا اتقوا دعوة المظلوم
 وان كان كافرا فانه ليس دونه حجاب (مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب) فى خلافته
 (استعمل مولى له يدعى) يسمى (هنا) بضم الهاء وفتح النون وشذ التحية وقستره - مرقال فى الفتح لم ار
 من ذكره فى الصحابة مع ادراكه ووجدت له راية عن أبي بكر وعمر وعمر بن العاصى روى عنه ابنه عمر
 وشيخ من الانصار وغيرهم وشهد لصفين مع معاوية ثم تحمل الى على لما قتل عمار وفى كتاب مكة لعمر بن
 شمة ان آل هنى ينسبون فى همدان وهم موالى آل عمرو لولاه كان من الفضلاء النبلاء الموثق بهم لما استعمله
 عمر (على النجى) بكسر الحاء المهملة وفتح الميم وقصور موضع بعينه الامام لنحو نعم الصدقة ممنوعا من الغير
 ولا بسهم من عمر بن هنى عن ابيه انه كان على حى الزبدة (فقال) عمر (له يا هنى اضمم جناحك
 عن الناس) أى اكفف يدك عن ظلمهم - وللأويسى عن مالك فى غرائب الدارقطنى اضمم جناحك
 للناس وعلى هذا فاعنه استرهم بجناحك وهو كناية عن الرحمة والشفقة (واتق دعوة المظلوم) أى اجتنب
 الظلم لئلا يدعوك عليه من ظلمه وذلك من منازم لتجنب جميع أنواع ظلم على البلغ درجة وأجر إشارة
 وافصح عبارة كانه اذا اتى دعاء المظلوم لا يظلم فهو يبلغ من أن لو قال لا ظلم (فان دعوة المظلوم
 مجابة) أى مقبولة وان كان عاصيا كما فى حديث أبي هريرة وعند أحمد مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة
 وان كان فاجرا فمقبورة على نفسه والله حسن وان كان كافرا كما مر فى خبر انس وأما قوله تعالى وما دعاء
 الكافرين الا فى ضلال فذاكى دعايهم للنجاة من نار الآخرة أمداعواهم اطلب الانتصاف ممن ظلمهم -
 فى الدنيا كما فى الحديث فلا تنصافيه الآية (وأدخل) بفتح الهمزة وسكون المهملة وكسر الحاء
 المعجمة حذف متعلقه أى فى الرعى (رب) أى صاحب (الصريمه) بضم الصاد المهملة وفتح الزاء القطعة
 القليلة من الابل نحو الثلاثين وقيل من عشرين الى أربعين (والغنية) بضم المعجمة وفتح النون تصغير غنم
 قيل انها أربعون والمراد القليل منها كدل عليه التصغير (واياى ونعم) عثمان (بن عفان) نعم عبد الرحمن
 (ابن عوف) وفيه تحذير المتكلم نفسه وهو شاذ عند النجاة كذا قيل والذي يظهر ان الشذوذ فى
 لفظه وإلا فالمراد فى التحقيق انما هو تحذير المخاطب وكأنه بتحذير نفسه حذره بطريق الاولى فيكون

عن الزهري عن محمد بن أبيه لا اسماء برسه كشيء من يدعيه وهو رب ترس، ثم
 ان لمعد ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم راسدا كره ارادى بالني وبحتن ان من يدعيه
 عليه وسلم ولا يقتضي المحصر، يعني المتعلق، وتعجب من دقة الحجة واستدل بها ان من يدعيه
 الحديث بها بقوله لي ونصه على عدتها قبل ذكرها صريح في انه من الله، يعني انه من الله
 اراد لي حجة تختص بها، لا يتسم بها احد، وفي اومعة مشهورة في الامم، ودية في الله رر رر رر
 يعني كما قاله العلماء كما مر (أنا محمد) منقول من صده محمد وهو مجرور بوجه المنة، ودية في الله رر رر رر
 حمد مرة بعد مرة الى عبر نهاية كالمستح او الذي تكاملت فيه المحصول المحمودة، قال الاعشى

البيت ايت الله كان رجيها * الى الماحدا، عزم الجود الحمد

وأخرج البخاري في التاريخ الصغير عن علي بن زيد قال كان أبو طالب يقول

وشق له من اسمه ليحمله * وذو العرس محمد وهو الحمد

هذا البيت في قصيدة لمحمد بن أبي طالب عليه أو غنمه شعره سمي بدائه من ان
 تعالى مجده عبد المطلب ورؤيا آهال سلسله نصة حرجت من طهره لطا طرف في له عود عرف في
 الارض وطرف في المشرق وطرف في المغرب ثم عادت كائناتها شجرة على كل ورقة منها رمال، ما را به
 نورا ازهر منها اعظم من نور الشمس بسبعين ضعفا، وهي تزداد كل ساعة عظما ويراها راتك رأيت انور
 والعجم لها ساجدين وناسا من قریش تعلقوا بها رقوبها منهم يريدون قطعها فادبر منها حذهم شار
 لم أر أحسن منه وجهها ولا طيب ريحها في كسرها طهرهم وبلغ اعينهم فرفوت يدي لا سارل منها اذا
 وقبل لي النصيب للذين تعلقوا بها فقصصتها على كاهية دريش فعبثت مولود من صامته يتبعه أها
 المشرق، المغرب ويحمده أهل السما والارض روه أو يعم وغيره مع ما حدثته له أمه آمنة - بن قيس -
 لها نكاح حملت منه هذه الامة فادوا وضعت به تسميه محمد، وأخرج ابن عبد البر في الاستيعاب عن ابن
 عباس قال لما ولد النبي صلى الله عليه وسلم علق عنه عبد المطلب وتسماه محمدا، فقبل له يا أبا المحمدا
 ما حملك على تسميته محمد اول تسميه باسم آتاة، قال اردت ان يحمد الله في الدنيا ويحمده الناس
 في الارض (وأنا أحمد) علم منقول من صفة اول انصاف المنة من الاتهاء الى غاية ليس وراءه
 منتهى رده عناه أحمد الحمادين لما في الصحيح به متفق عليه في المنة المحمدا محمد لم يفتحها على أحد قبل
 وقيل الانبياء حادون وهو اجد هم أي أكثرهم في اذعهم في صفة الحمد فهو بمعنى فاعل وقيل بمعنى
 مفعول أي احق الناس وأولاهم ان يحمد فيكون كحمد في المعنى لكن الفرق بينهما ما ان
 محمدا هو الـ كثير الخصال التي يحمد عليها وأحمد هو الذي يحمد اكثر مما يحمد غيره فمحمد في
 الكثرة والكمية واحمد في الصفة والكمية فيستحق من المحمدا اكثر مما يستحقه غيره أي افضلا
 حمد محمدا البشر فالاسمان وافغان على المفعول قال عباس كان صلى الله عليه وسلم لم أحمد قبل ان يكون
 محمدا كما وقع في الوجود لان تسمية أحمد وقعت في الكتب السالفة وتسميته محمدا وقعت في لقرآن
 العظيم، ذلك انه حمد ربه قبل ان يحمد الناس وكذلك في الآخرة يحمد ربه فيشبعه فيحمد
 الناس وقد خص بسورة الحمد وبلواء الحمد وبالمقام المحمود وشرح له الحمد بعد الأكل وبعد الشرب وبعد الدعاء
 وبعد القدوم من السفر وسميت امته المجادين فحمدت له معاني الحمد وأنواعه صلى الله عليه وسلم انتهوا
 وهذا موافق لقول السهلي لم يكن محمدا حتى كان أحمد لله حمد ربه فنبأه وشرقه فلذا يقدم أحدا
 على محمد وكلاهما صريح في سبقة أحمد وعليه اقتصر في فتح الباري وزعم ابن القيم بسببية محمد ونسب
 التائب بسببية أحمد الى الغلط واحتج بأن في التوراة تسميته ما ذمان وصرح بعض شراحها من مؤمن

أصل الكتاب بأسماء محدثي أسماء عيسى أحمد دلان تسميته به وقعت متأخرة عن تسميته بمحمد
 في أموره ومتأخرة على تسميته في القرآن فوقت بن التسميتين محفوفة به ما رايد به بعضهم بحديث
 انس عند أبي نعم أن الله تعالى سماه محمد - اقبل الحق بألف عام وبغير ذلك وروى أحمد عن علي رفعه
 أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء قبل - لي نصرت بالرعب وأعطيت مغايب لارض وسميت أحمد - الحديث
 (وأنا الماسي الذي - محمد والله) في رويته اس بكبر وعمر وغيرهما مني (الكفر) بزيه لانه بعث
 والدنيا عظيمة بنماها الكفر فأقنى بالبور الساطع حتى محماه قال عياض في من مكة وبلاد العرب
 وما زوى له من الارض ووعدانه يبلغه ملك أمته قال أو يكون الموحى ما جاءه من الظهور والعلية ليعظه
 على الدين كله وفي فتح الباري استشكل بأنه ما انمحي من جميع البلاد وأجيب بحمله على الأغلب أو على
 جزيرة العرب أو انه يحكى بسببه أولا فأولا أي أن يضمحل في زمن عيسى فانه يرفع الجزية ولا يقبل الا
 الاسلام ونعقب بأن الساعة لا تقوم الا على شرار الناس ويحجب بجواز أن يرتد بعضهم بعد موت عيسى
 وترسل الرياح فتقبض روح كل مؤمن ومؤمنة - حدثنا لا يبقى الا الشرار وفي رواية نافع بن جبير وأنا الماسي
 فان الله يحكى به سيئات من اتبعه وهذا يشبه أن يكون من قوا الراوي انتهى أي بمغفرته ماله بلا سبب
 أو لهما الموبة الصوح لمن صدرت منه وقبولها ان الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
 ولا يخالف هذا تفسيره بحجر الكفر لان محو أحدهما لا يجمع محو الآخر فليس نفس - بر الماسي بخلاف
 ما فسره به الشارع لانه لا ينافيه وكأنه صلى الله عليه وسلم خص الكفر اطهر ومحوه برسائمه (وأنا المحاضر)
 اسم فاعل من المحشر وهو الجمع (الذي يحشر الناس على قدمي) بكسر الميم وخفة الياء لا افراد
 وبشد الياء مع فتح الميم مني روايتان قال ابن عبد البر أي قدامي وأما مني - فيجتمعون اليه وينضمون
 حوله ويكونون امامه يوم القيامة ورواه قال الخليل حشرت الناس اذا ضمتهم - من البوادي وقال
 الباجي وعياض اختلاف في مني على قدمي ف قيل على زمانني وعهدي أي ليس بعدني نبي وقيل اشاهدني
 كما قال ويكون الرسول عليكم شهيدا وقال الخطابي معناه على اثرى أي انه يقدمهم وهم خلفه لانه أول
 من تنشق عنه الارض فيتبعونه قال و يؤيد هذا المعنى واية على عقي وقيل على اثرى بمعنى ان الساعة
 على اثره أي قريبة من مبعثه كما قال بعثت أنا والساعة كهاتين وفي فتح الباري أي على ثرى أي انه
 يحشر قبل الناس وهو موافق لقوله في الرواية الاخرى يحشر الناس على - بقي بكسر الموحدة محفة - فا
 على الافراد وبعضهم بالتشديد وفتح الموحدة على التثنية ويحتمل ان المراد بالقدم الزمان أي وقت قيامي
 على قدمي بظهور علامات المحشر اشارة الى انه ليس بعده نبي ولا شريعة واستشكل هذا التفسير بأنه
 يقتضي انه محشور وكيف يفسر به حاشا اسم فاعل وأجيب بأن اسناد الفعل الى الفاعل اضافة
 والاضافة تصح بأدنى ملازمة فلما كان لا ممة بعدامة لانه لا نبي بعده نسب المحشر اليه لانه يقع عقبه
 ويحتمل ان معناه انه أول من يحشر كما جاء في الحديث الاخر اما أول من تنشق عنه الارض وقيل معني
 التمدد السبب وقيل المراد على مشاهدتي قائما لله شاهدا على الامم وفي رواية نافع بن جبير وأنا محاضر
 بعثت مع الساعة وهو يرجح الاول (وأما العاقب) أي آخر الانبياء قال أبو عبيد كل شيء خلف بعد
 شيء فهو عاقب ولذا قيل لولد الرجل بعده هو عقبه وكذا آخر كل شيء وروى ابن وهب عن مالك قال أي
 معني العاقب ختم الله به الانبياء وختم بمجده هذا المساجد يعني مساجد الانبياء وقد زاد يونس عن
 الزهري عنده مسلم وغيره الذي ليس بعده في وقد سماه الله رؤفا رحيم قال البيهقي وقد سماه مدرج
 من قول الزهري قال المحافظ وهو كما قال وكانه أشار الى آخر ما في سورة براء وأما قوله الذي ليس
 بعده نبي فظاهره الادراج أيضا لكن في رواية ابن عينة عن الترمذي وغيره يلفظ الذي ليس بعدني

الحمد لله على كل طبع شرح العلامة الزرقاني على المطرأ بالمطبعة الكسبية صالحة المراح الرب
سنة ثمانين بعد مائتين وألف من التاريخ الهجري الميم با ترم الغاضل الشيخ
حسن العدوي الحجازي عود الله له وانه جميع اسوي
وصحة العقب برصراً أوالها هورني

سأف الله عنه

آمين

م

(مسم به الرحمن رحيم)

*(يقول بعد حمد الله الأري « عبد الله ذن الفيداري)

قد انتهى محمد الله طبع هذا شرح العجيب ان من اسوه اسويح والتميم له رب ان منصفه
زهرا البصر ريرتشفه خرا السمع ووه الكتاب عربز بعن والله ريه ربته العيون لا يبرر
قد جمع بين جزالة الانتظار ودونته البين وعبره اسويحه شاميان اسم من ثول فرند
المحدث ما جمع من المحسن والاحسان في تومر حمت به هو الممتت عمارتي وتحت
وباكورات طرائف بالمحاسن تحت بل حسنة لاد كر برده اسويح الاسب على مع بدي
والمعاني وطرب المنازل والمشاقي بترد الطرف في رمة مصورة ولا في مشرق في وند
منشوره ويجول منه المح طرف حديقه ها ناس تنه عاهه وسر سوا اليه همدت على
افنانها بلابل الفهم ص داحه وفصل تحاديهها المبرو الخا مريد رية ورة وذا من
فيها العقول والافكار من فضلاء البرية ما فسر ربه المرات وقادات كاتمة الكوكب الدرمان
ولا غرو وفولفه الامام الزرقاني جامع اشتهات الفان في الذي جرد ثردا مريد رالانر
وشكر ظره الكلام والنظر وتناول الفصل يد عوداة اسويح ونوفق على ترمه في العلوم العبد
والسماع وعقدت عليه من انمة لاصدر الاحاديث وطورته المعنى بقوس قال حكم
ترك الاول للآخر وهذا الكتاب حسنة من حسنة نادر به حرة وذخيرة من اعظم ذخائر لادنا
والآخرة ومن كمال فضل الله ونعام به الوفيه أن باشر تخيجه سير لتجميع وأمينه بالديار
المصرية الله مام الاوحد بل العلم في العلم المفرد سعد المطاع وجمع المجموع مولانا الاستاذ
أبو الوفا الهوريني الشيخ نصر اطل الله عمره وزاده من المعارف والعوارى ما لا يدخل تحت حسر

ولما تم طبعه الرشيق في رجب سنة ثمانين قلت مؤرخا له حسب الالتماس من المحبين
اولي الشروح بان يخص بالزغب * شرح الموطأ وه ومنقخب النخب
شرح به لصدور باب النهي * شرح للطلاب فتح كنسب
هو في اسانيد الحديث وشرحه * راس واقما ما عساه فالذنب
فيه لكل مطالع ما يتغنى * ادبا وفيه لكل مطلع ارب
وبه لكل محدث ومحدث * مرقى به يرقى الى اعلى الرب
شرح مطالعه يخييل انه * بين الاغاني والغواني في طرب

هما ثنان ومحمد بن البر الكري ذكروا ابن حبيب وضبط البلاذري الماء البر بشد الزاء ليس بعدها ألف من
طريق ابن عتورة وغفل ابن دحية فقد محمد بن عتورة وموون نسب الى جدّه الاعلى ومحمد بن اليمى
الازدى ذكروا المجمع المصرى ومحمد بن خولى الحمدانى ذكروا ابن دريد ومحمد بن حرمات مالک اليمى
ذكروا أبو موسى الديلى ومحمد بن حمران واسمه ربيعة بن مالک المجمعى المعروف بالشويهر ذكروا المرزبانى
ومحمد بن خزعى بن عتبة السلمى من بنى ذكوان ذكروا ابن سعد ومحمد بن عمرو بن مغفل بضم اوله وسكون
المجهم وكسر الفاء ثم لام مات فى الجاهلية ولده حبيب بموحدين مصغر صحابى ومحمد بن الحارث بن
خديج ذكروا أبو حاتم السجستانى ومحمد القنعى ومحمد الاسدى ذكروا ابن سعد ولم ينسبهما بأكثر من
ذلك رد كرمياض محمد بن مسلمة وهو غلط فانه ولد بعد ميلاد النبى صلى الله عليه وسلم بمدة ففضله خمسة
عشر وقد خلسر لنا خمسة عشر وهذا الحديث أخرجه البخارى فى الصفة النبوية من طريق معمر بن
سوى الفزاز والاسماعيلى من طريق جويرية بن أسماء وأبو عوانة من طريق محمد بن المبارك وعبد
الله بن نافع أربعتهم عن مالک بن عوف ولا يتابعه جماعة عند الشيخين وغيرهما عن الزهرى موصولا
كما مر * هذا وروايتهم الله الجواد الكريم أبو روف الرحيم بتمام هذا الشرح المبارك على الموطأ الجامع
عبد الفقير الخبير محمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد شهاب الدين ابن محمد الزرقانى المالكي فله
بجدولته لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك
عظيم سلطانك وأسألك من فضلك وترسلنا إليك بأشرف رسلك أن تجعله خالصا لوجهك وأن تنفع
وأن تجعله سببا للفوز برضالك وإتقاء حبيبك محمد صلى الله عليه وسلم ما شاء الله لا قوة
بالله العلى العظيم ووفقى العراغ من نسويدة وقت اذا انصر فى يوم الاثنين المبارك حادى شرذ
ه الحرام سنة ثنى عشرة بعد مائة ولف مضى من الهجرة النبوية هجرة من له الترف الاعظم صلى الله
ه وسلم وعلى جميع الانبياء والمرسلين والصحابة والاولاد واتباعهم لهم باحسان الى يوم الدين *
لهم يكن فى خادى مطرا هرس لداك * اعلمى بالعجز عن المحوص فى هذه المسالك * ولكن الله من
له ودشاه ويسرلى ذلك * فله الحمد والشكر على ما هالك * وعسى أن ينفع به نفعا جلا * ويفتح به فلو با
وأعيننا عيا وآذا ما صمنا * فرحم الله من نظر بعين الانصاف اليه * ووقف فيه على خطا فاعلمنى
* وانى مجد يربأ انشد قول الف نل

حدث الله خير هدى فؤادى * لما ابديت مع عجزى وضعفى
فمن لى بالخطا فأرد عنه * ومن لى بالقبول ولو بحرف
ذيرب الفاق من شرم خلق لى تمام السورتين فانى لتحقيق بأن أنشد قولم قال من أهل الكمال
انى لا رحم حاسدى لفرط ما * ضاقت صدورهم من الاوغار
نظروا صديق الله فى معيونهم * فى الجنة وقلوبهم فى نار
لا ذنب لى قومتكم فضائلى * فكأنما علقتهما بمنار
لكن من يكن الله معينه له وتوكله عليه لا يضره حسد
الحاسدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين ما شاء الله لا قوة الا بالله
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه

تهتر اعطاف الائمة كلما * سمعوا عبارته الشبيهة بالضرب
 العاظه كالدر الانها * جات لهمرى أن تقوم بالذهب
 وبانه كالحجر الانه * حل به تغدونهى النها نهب
 امامانيه فتلك عرائس * عرب تجتر فى غلاثل من أدب
 وعبور عرفان بها يروى الذى * يروى الاحاديث الصحاح من السغب
 خص الاله بها مؤلفه الذى * فاق الافاضل فى الاعاجم والعرب
 المصطفى درر الفرائد إن فها * والمنتقى غرر الفوائد إن كتب
 بحر الفضائل والفواضل بدرأر * باب المعارف والعوارف والرتب
 فأدم مطالعة لهذا الشرح تغتم * خير مغتم وافضل مكنسب
 قد كان عـزوجوده فى مصرنا * حتى تعسر اينال ويكتب
 فالتـمـنـى الى الانام بطبعه * حتى تيسران ينال بلا نصب
 ومدا انتى طبعها رفاح ختامه * مسـكاوكان ربيع أرباب الارب
 قـرطـه بجميل تاريخه * شرح الموطأ راق طبعنا فى رجب

٧ ٥٠٨ ٨٧ ٣٠١ ٨٢ ٩٠ ٢٠٥

(١٢٨٠)